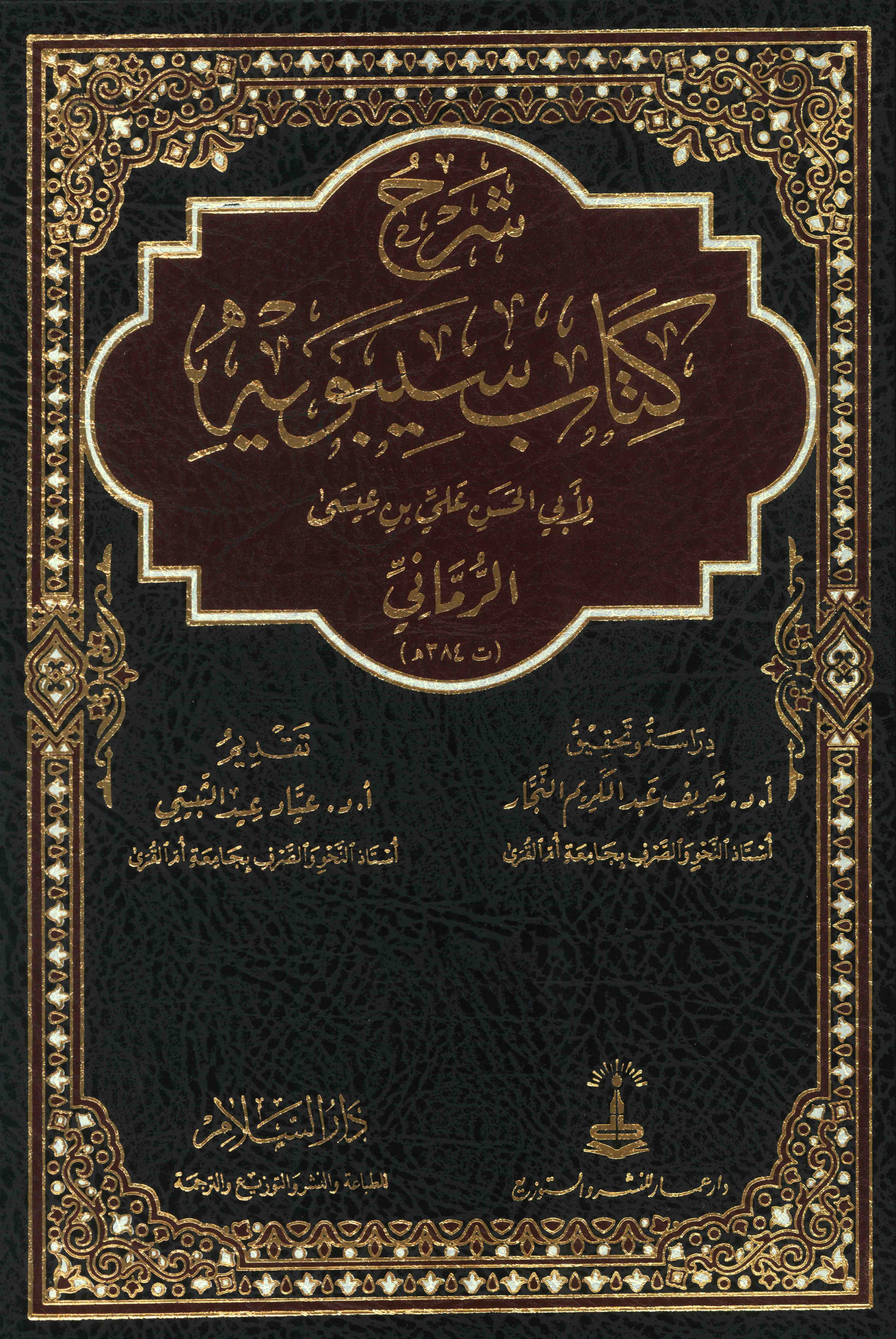

شرح
كتاب سيبويه
لأبي الحسن علي بن عيسى
الرماني
(ت ٣٨٤ هـ)
دراسة وتحقيق
أ. د. شريف عبد الكريم النجار
أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى
تقديم
أ. د. عياد عيد الثبيتي
أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى
دار عمار للنشر والتوزيع
دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

شرح كتاب سيبويه

لأبي الحسن علي بن عيسى

الرماني

(ت ٣٨٤هـ)

دراسة وتحقيق

أ. د. شريف عبد الكريم النجار

أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

تقديم

أ. د. عياد عيد الثبيتي

أستاذ النحو والصرف بجامعة أم القرى

المجلد السابع



دار عمار للنشر والتوزيع

دار السلام

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

الطبعة الأولى

١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

أبو الحسن، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، الرماني، ٩٠٨ - ٩٩٤م.
شرح كتاب سيبويه: لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني/ دراسة وتحقيق: شريف عبد الكريم النجار؛ تقديم: عياد عيد الثبيتي - القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ٢٠٢١.
٤٠٠٠ ص، ٢٤ سم.
تدمك: ١ - ٥٦٦ - ٧١٧ - ٩٧٧ - ٩٧٨
١ - اللغة العربية - النحو.
٢ - سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، ٧٦٥ - ٧٩٦م.
أ - النجار؛ شريف عبد الكريم (دارس ومحقق).
ب - عيد الثبيتي، عياد (مقدم).
ج - العنوان. ٤١٥,١

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

دار السلام
للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة
ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة أعوام متتالية ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١م هي عمر الجائزة تتويجًا لعقد ثالث مضى في صناعة النشر حينها.

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة: القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت - الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر.
هاتف: ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ - فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع الأزهر: ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف: ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع مدينة نصر: ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف: ٢٠٨٠٢٨٧٦ - فاكس: ٢٠٨٠٢٦٨٠ (٢٠٢ +)

المكتبة: فرع الإسكندرية: ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطبي بجوار جمعية الشبان المسلمين - هاتف: ٥٩٣٢٢٠٥ - فاكس: ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريديًا: القاهرة: ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني: info@daralsalam.com

مكتبتنا على الإنترنت: www.daralsalam.com



فِهْرِسُ ٱلْمَوْضُوعَاتِ

باب الإمالة ٣١١٩
باب إمالة الألف التي قبلها هاء الإضمار ٣١٣٦
باب ما أميل على طريق الشذوذ ٣١٤٥
باب الحروف المستعلية في الإمالة ٣١٤٨
باب الراء ٣١٦٥
باب إمالة الفتحة التي بعدها الراء مكسورةً ٣١٧٧
باب الحرف الذي يلحق الكلمة الواحدة في الوقف ٣١٨٣
وباب ألف الوصل ٣١٨٣
باب ألف الوصل في الأسماء ٣١٩٥
باب وصل الساكن الذي بعده ألف الوصل ٣٢٠٠
وباب الساكن الذي يضم لما بعده ألف الوصل ٣٢٠١
باب حذف الساكن في الوصل دون الوقف ٣٢٠٦
وباب الحرف الذي يحذف لعلةٍ ثم لا يرد مع بطلان تلك العلة ٣٢٠٧
باب الهاء التي تلحق في الوقف ما حذف منه ٣٢١٢
وباب الهاء التي تلحق في الوقف ما يجتمع فيه ساكنان
مما تلزمه الحركة في الوصل ٣٢١٣
باب الهاء التي تلحق ما قبله متحركٌ ٣٢١٨
باب الوقف على الاسم المنون في الوصل ٣٢٢٣
باب الوقف على المعرب في الوصل ٣٢٢٨
باب الوقف على ما قبل آخره ساكنٌ ٣٢٣٥
باب الوقف على حروف المد واللين ٣٢٤٥
باب الوقف في الهمز ٣٢٥٠
باب الوقف على هاء الإضمار التي قبلها ساكنٌ ٣٢٥٦
باب الوقف على الحرف الذي يبدل إلى ما هو أبين منه ٣٢٦٠

باب الوقف على المعتل اللام ٣٢٦٦
باب الوقف في ياء الإضافة ٣٢٧٢
باب الوقف على علامة الإضمار ٣٢٧٦
باب الوصل في علامة الإضمار التي تتغير عن الأصل ٣٢٨٥
باب الوقف على كاف الإضمار ٣٢٩٥
باب الوصل في علامة الإضمار للاثنين والجميع في الخطاب ٣٣٠٠
باب الوصل في الإشباع والاختلاس ٣٣٠٤
باب وجوه القوافي ٣٣٠٩

أبواب الأبنية ٣٣٢٥

باب عِدَّة ما يكون عليه الكَلِم ٣٣٢٧
باب الحروف الزوائد ٣٣٥٣
باب حروف البدل ٣٣٦١
باب أبنية الأسماء والصفات ٣٣٧٤
باب أبنية ما لحقته الزيادة من الثلاثة ٣٣٧٩
باب أبنية الألف الزائدة في الثلاثي ٣٣٧٦
فصلٌ في ألف الجمع ٣٣٩٣
ذكر أبنية الألف في الصفة ٣٣٩٥
ذكر أبنية ألف الجمع في الصفة ٣٣٩٨
باب أبنية الياء في الثلاثي ٣٤٠١
ذكر أبنية الياء في الصفة ٣٤٠٢
باب أبنية النون في الثلاثي ٣٤٠٤
ذكر أبنية النون في الصفة ٣٤٠٤
باب أبنية التاء في الثلاثي ٣٤٠٦
ذكر أبنية التاء في الصفة ٣٤٠٧
باب أبنية الميم في الثلاثي ٣٤٠٨
ذكر أبنية الميم في الصفة ٣٤٠٨

باب أبنية الواو في الثلاثي ٣٤١٠
ذكر أبنية الواو في الصفة ٣٤١١
باب أبنية المضاعف في الثلاثي ٣٤١٣
ذكر أبنية المضاعف في الصفة ٣٤١٤
باب أبنية الأفعال في الثلاثي ٣٤١٥
باب أبنية الرباعي ٣٤١٦
ذكر أبنية الملحق بالرباعي ٣٤١٦
باب أبنية الواو في الرباعي ٣٤١٧
ذكر أبنية الواو في الصفة ٣٤١٧
باب أبنية الياء في الرباعي ٣٤١٩
ذكر أبنية الياء في الصفة من الرباعي ٣٤١٩
باب أبنية الألف من الرباعي ٣٤٢١
ذكر أبنية الألف في الصفة من الرباعي ٣٤٢٢
باب أبنية النون في الرباعي ٣٤٢٤
ذكر أبنية النون في الصفة ٣٤٢٤
باب أبنية المضاعف في الرباعي ٣٤٢٥
ذكر أبنية المضاعف في الصفة ٣٤٢٥
باب أبنية الفعل من الرباعي ٣٤٢٧
باب أبنية الخماسي ٣٤٢٨
ذكر الملحق بالخماسي ٣٤٢٨
ذكر الخماسي الذي لحقته الزيادة ٣٤٢٩
مسائل العلل في الأبنية ٣٤٣٠
باب ما أُعرب من الأعجمية ٣٤٣٥
باب اطِّراد الإبدال في الفارسية ٣٤٣٨

أبواب التصريف ٣٤٤٣

باب ما تجعله زائدًا ٣٤٤٥

باب زيادة التضعيف ٣٤٨٣
باب مضاعفة العين واللام ٣٤٨٧
باب الأصول من غير زيادةٍ ٣٤٩٠
باب مواضع الزوائد ٣٤٩٣
- أبواب المعتل ٣٤٩٨
باب الواو التي في موضع فاء الفعل ٣٤٩٨
باب الواو التي يلزمها بدل التاء منها ٣٥٠٧
باب الواو التي تقلب ياءً ٣٥١٠
باب الياء التي في موضع الفاء ٣٥١٥
باب الياء والواو التي في موضع العين ٣٥١٩
باب الواو والياء فيما لحقته الزيادة من بنات الثلاثة ٣٥٢٩
باب المعتل من الأسماء الجارية على الفعل ٣٥٣٥
باب ما يصحُّ مما فيه حرف العلة ٣٥٥٠
باب المعتل الثلاثي بغير زيادةٍ ٣٥٥٧
باب الواو التي تقلب ياءً وهي متحركةٌ من غير ياءٍ صحبتها ٣٥٦٢
باب الياء التي تقلب واوًا في موضع عين الفعل ٣٥٧١
باب الواو التي تقلب للياء المجاورة لها ٣٥٧٥
باب حرف العلة الذي يقلب في الجمع همزةً ٣٥٨٣
باب حرف العلة الذي يجري على الأصل ٣٥٨٧
باب الياء التي تنقلب واوًا في (فُعِلَ) من (فَيْعَل) و (فَوْعَل) ٣٥٩٠
باب الياء التي تقلب واوًا ٣٥٩٨
باب الهمزة التي في موضع اللام مع الواو التي في موضع العين ٣٦٠٢
باب حرف العلة الذي في موضع اللام ٣٦١٥

* * *
* *
*

بَابُ الإِمَالَةِ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في إِمَالَـةِ الأَلِفِ مِمّا لا يَجُوزُ[1].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في إِمَالَـةِ الأَلِفِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ومَا الأَصْلُ فِـيمَا تُـمَالُ لَـهُ الأَلِفُ؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ يَـكُونَ الأَصْلُ فِـيـهِ الكَسْرَةَ؟ وهَلّا كَانَ الأَصْلُ فِـيـهِ اليَاءَ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الحَـرَكَـةَ أَغْلَبُ عَلَى تَـقْوِيمِ الحُـرُوفِ حَتّى يُمْكِنَ النُّطْـقُ بِهَا، فهي أَحَـقُّ بِالأَصْلِ لِذلِكَ، ثُـمَّ اليَاءُ؟

ومَا الأَسْبَابُ الّتي تُـمَالُ لأَجْلِـهَا الأَلِفُ؟

ولِمَ أُمِـيـلَت الأَلِفُ في (عَابِـدٍ)، و (عَالِمٍ)، و (مَسَاجِدَ)، و (مَـفَاتِـيحَ)، و (عُـذَافِـرَ)، و (هَابِيلَ)؟ ومَا نَظِـيـرُ ذلِكَ مِنْ قَـوْلِـهِم: (صَدَرَ) بِجَعْلِ الصَّادِ بَـيْنَ الزَّاي والصَّادِ؟

ولِمَ أُمِـيـلَ: (سِرْبَـالٌ)، و (عِمَادٌ)، و (شِمْلالٌ)، و (كِلابٌ) مَع أَنَّ بَـيْنَ الأَلِفِ والكَسْرَةِ[2] حَـرْفَـيْنِ في: (سِرْبَالٍ)، فأُجْـرِي مُجْـرَى (عِمَادٍ) الّذي بَـيْـنَـهُ وبَـيْنَ الكَسْرَةِ حَـرْفٌ وَاحِدٌ؟

ولِمَ لا تَجُوزُ الإِمَالَـةُ في (تَـابَلٍ)، ولا فـي: (آجُـرٍّ)، فلا تُـمَالُ الأَلِـفُ لأَجْـلِ الضَّمَّـةِ، ولا الفَتْحَـةِ؟

ولِـمَ جَـازَ: (صُقْتُ)، و (صَبَـقْتُ) مَـع تَـبَـاعُـدِ السِّيـنِ مِـن القَـافِ، وكَـذلِكَ لا تُـمَالُ [ظ٢٧٧]: (رَبَـابٌ)، و (جَمَادٌ)، و (الجُـمَّاعُ)[3]، و (الخُـفَّافُ)؛ لأَجْلِ الفَتْحَـةِ، ولا الضَّمَّـةِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١١٧: « **هذا باب ما تمال فيه الألفات** ».

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب وما لا يجوز).

(٢) في د: (الكسرة) بلا واو العطف.

(٣) في د: (وجماع).

ولِمَ جازَ: (الاسْوِدَادُ) بِالإِمَـالَـةِ؟

ولِمَ جازَ إِمَالَـةُ (رَمَى)، و (غَـزَا)، فَـيُـمَالُ في الفِعْلِ مَا كَانَتْ أَلِفُـهُ مِن اليَاءِ والوَاوِ؟ ومَا نَظِـيـرُ ذلِكَ مِن قَـوْلِـهِم: (قَد رُدَّ)، و (قِـيلَ)؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ الفَـرَزْدَقِ:

ومَا حُـلَّ مِنْ جَهْلٍ حِبَى حُلَمَائِنـا ... ولا قَائِـلُ المَعْـرُوفِ فِـينَا يُعَـنَّـفُ

ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِـهِم: (مَعْدِيٌّ)، و (مَسْنِـيَّـةٌ)، و (القُنِـيُّ)، و (العُصِيُّ) عَلَى صِحَّـةِ (غَـزَا)؟

ولِمَ لا تَجُوزُ إِمَالَـةُ الأَلِفِ مِنْ (قَـفَا)، و (عَصَا)، و (القَـنَـا)، و (القَطَا)[1]؟

ولِمَ جَازَ إِمَالَـةُ (الكِبَـا)، و (العَشَا)، و (المَكَا)، وهو مِن الوَاوِ؟ ولِمَ حَمَلَـهُ أَبُـو العَـبَّـاسِ عَلَى أَنَّـهُ شَبِيـهٌ بِالغَـلَطِ؟

ولِمَ جَازَ إِمَالَـةُ: (غَـزَا)، و (صَغَا)، و (ضَغا)[2]، و (دَعَا) في الفِعْلِ عَلَى اطِّـرَادٍ؟

ومَا في قَـوْلِـهِم: (غُـزِيَ)، و (أَغْـزَيْتُ) مِن الدَّلِـيلِ عَلَى جَوَازِ الإِمَالَـةِ في (غَـزَا)؟

ولِمَ صَارَت الأَلِفُ في الفِعْلِ أَضْعَـفَ في الاسْمِ؟ وهَلْ ذلِكَ لِكَـثْـرَةِ تَـغْيِـيـرِها في الفِعْلِ؟

ولِمَ وَجَبَ للأَضْعَـفِ مِن الإِمَالَـةِ[3] مَا لا يَجِبُ للأَقْـوَى؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ عِلَّـةَ الإِمَالَـةِ تَغْلِبُ عَلَى الأَضْعَـفِ بِمَا لا تَغْلِبُ عَلَى الأَقْـوَى؟

ولِمَ وَجَبَ في الأَلِفِ الّتي هي رَابِعَـةٌ جَـوَازُ الإِمَـالَـةِ عَلَى اطِّـرَادٍ، زَائِـدَةً كَانَتْ أَوْ أَصْلِـيَّـةً؟

---

(١) في د: (والعطا).

(٢) في الكتاب ٤/ ١١٩: (غزا وصفا)، وكذا في الأصل، وانظر الأصول ٣/ ١٦٥. وفي د: (غزا وضغا).

(٣) في د: (في الإمالة).

ولِمَ وَجَبَ جَـوَازُ الإِمَـالَـةِ في (مِعْـزَى)، و (حُـبْـلَى)؟

ولِمَ جَازَ إِمَـالَـةُ (خَافَ)، و (طَابَ)، و (هَابَ)، و (صَارَ)؟

ولِمَ لا يَجُوزُ إِمَالَـةُ: (قَامَ)، و (دَارَ)، كَمَا يَجُوزُ في (صَفَـا)، و (غَـزَا)؟

الجَوَابُ[1]

الّذي يَجُوزُ في إِمَالَـةِ الأَلِفِ إِجْـرَاؤُها عَلَى ذلِكَ؛ لِسَبَبٍ تَصِحُّ مَعَـهُ الإِمَالَـةُ يَـرْجِـعُ[2] إِلى الكَسْرَةِ[3]، أَوْ مَا هو بِمَنْزِلَـةِ الكَسْرَةِ.

ولا يَجُوزُ الإِمَـالَـةُ لِفَـتْحَـةٍ أَوْ ضَمَّـةٍ، أَوْ مَا هو بِـتِلْكَ المَنْزِلَـةِ؛ لأَنَّ المَطْـلُوبَ بِالإِمَالَـةِ تَعْدِيـلُ الحُـرُوفِ بِالمُشَاكَـلَـةِ، والإِمَـالَـةُ تُشَاكِـلُ الكَسْرَةَ، ولا تُشَاكِـلُ الضَّمَّـةَ، ولا الفَـتْحَـةَ [و٢٧٨]؛ فَلِذلِكَ جَازَت الإِمَـالَـةُ لأَجْلِ الكَسْرَةِ، ولَمْ تَجُـزْ لأَجْلِ الضَّمَّـةِ[4]، ولا الفَـتْحَـةِ[5].

والأَسْبَـابُ الّـتي تَجُـوزُ لأَجْلِهَا[6] الإِمَـالَـةُ سِتَّـةٌ: الكَسْرَةُ، [وهي الأَصلُ][7]، والياءُ، والانْقِلابُ عَـن اليَاءِ، وشِبْـهُ الانْقِلابِ عَن اليَاءِ[8]، ورَوْمُ الكَسْرَةِ في فَـاءِ

---

(١) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٢) الكلام من قوله: (الجواب) مكرر في د.

(٣) الشرح في ف مختلف، فليس متوافقًا مع نسختي فيض اللّه وداماد، ويستمر هذا الاختلاف وعدم التوافق إلى بداية باب ألف الوصل، وسوف أقوم بنقل نص الشرح الموجود في نسخة فيينا في الهامش لما فيـه من الفائدة إلى بدايـة بـاب ألف الوصل، والشرح فيها: « والّذي يجـوز في ذلك أن يجـيءَ بالألف نحو الكسرة إذا كَانت كَسْرَةً أو ما أشبهها مما يقتضي إمالة الألف كاقْتِضائها. ولا تجوزُ إمالةٌ لِشَيءٍ من الحركات إلّا الكسرة؛ لأنّها وإنْ اشتبهت من جهة أنها حركات فليس تشبه من وجهٍ يقتضي الإمالة، بل يقتضي خلافَها؛ لأنّ الفتحة مع الألف تقتضي التّفخيم المُنافي للإمالَةِ لِيستَمِرّ اللّسَانُ بِهما في طريقة واحدة مع المشاكلة التي بين الألف والفَتحةِ، وليس كذلك سبيل الياء؛ لأنها من جنس الكسرة، فتقرب لها الألف بِمثل ما تقرب الكسرة، والأصل في الإمالَةِ الكسرة وما أشبهها مما هو مجانس لها ومن مخرجها ».

(٤) قوله: (الضمة) مطموس في الأصل.

(٥) قوله: (لأجل الضمة ولا الفتحة) مطموس في د.

(٦) في الأصل ود: (لأجله)، وفي ف: (لأجلها تجوز).

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، والمثبت من ف.

(٨) العبارة في ف: (والألف المنقلبة من الياء والألف الّتي تشبه المنقلبة من الياء).

(فَعَلْتُ)، وإِمَالَـةٌ لإِمـالَـةٍ.

والأَصْلُ[1] في جَمِيعِ ذلِكَ الكَسْرَةُ؛ لأَنَّها أَقْوَى في اقْتِضَاءِ الحُكْمِ، وإِخْـراجِ الحُـرُوفِ إِلى التَّـعْدِيـلِ بِالمُشَاكَـلَـةِ مَع دَوْرِها في سَائِـرِ الأَوْجُهِ البَاقِـيَـةِ، وهي أَقْوَى عَلَى تَعْدِيلِ الحُـرُوفِ مِن اليَاءِ؛ إِذْ كَانَت الحُـرُوفُ تَـتَـقَوَّمُ بِالحَـرَكَـةِ عَلَى مَا يُمْكِنُ النُّطْـقُ بِـهِ، ولا تَـتَـقَوَّمُ بِالحَـرْفِ مِن اليَاءِ ونَحْوِها، ويُـتَـوَصَّلُ بِالحَـرَكَـةِ إِلى النُّطْقِ بِالحَـرْفِ، ولا يُـتَـوَصَّلُ بِالحَـرْفِ إِلى النُّطْقِ بالحَـرْفِ، وكَذَلِكَ يُمْكِنُ النُّطْـقُ بِأَرْبَعَـةِ أَحْـرُفٍ مُتَحَـرِّكَـةٍ، ولا يُمْكِنُ النُّطْـقُ بِأَرْبَعَـةِ أَحْـرُفٍ سَاكِنَـةٍ، فالحَـرَكَـةُ تـتَـقَوَّمُ بِهَا الحُـرُوفُ في التَّعْدِيلِ، كَمَا تَـتَـقَوَّمُ في الإِمْـكَانِ بِالنُّطْقِ، ولَيْسَ كَذلِكَ الحَـرْفُ؛ فَلِهذا كَانَ الأَصْلُ فِـيمَا يُمَالُ لأَجْلِـهِ الكَسْرَةَ، ولَمْ يَجُـزْ أَنْ يَـكُونَ الأَصْلُ في ذلِكَ اليَاءَ[2].

---

(١) الكلام من هنا في ف بالمعنى، وليس اللفظ.

(٢) الشرح في ف مختلف عما نحن فيه فـي النسختين فالمقابلة متعـذرة، وفيها: « وكلُّ هذه الأسبابِ راجع إلى الكسرة لأنّ الياءَ من جنسِها ومَخْرَجِها، وكـأنّ الكَسْرَةَ جُزءٌ منها؛ لأنها إذا أشبعت صارت ياءً في مِثلِ قَوْلِكِ: (يا غُلامي) و (يا زَيدِي) إذا أَشْبَعتَ الكَسرَةَ صَارَت يَاءً، وإِنْ كَانَ وَجْهُ الكَلامِ الكَسْرَةَ مِن غَيْرِ يَاءٍ في قَوْلِكَ: (يَا غُـلامِ) و (يَا زَيدِ) إِلّا أَنّهُ لا يُمْكنُ أَنْ تُشْبِـعَ الكَسْرَةُ إِلّا وتصير ياءً، فهذا يَدُلُّ عَلَى أَنّها مِـن جِنْسِها، كَمَا أَنَّ الضَّمّةَ مِـن جِنسِ الوَاوِ، والفَتْحَةَ مِن جِنسِ الأَلِفِ. وأَمّا الأَلِفُ المُنْـقَلِبَـةُ مِن اليَاءِ فإِنَّما تُمالُ مِـن أَجْلِ انقلابِها عَن اليَاءِ؛ لأَنّها كأَنّها ياءٌ بانْقِلابِها عَنْها، فإِمالَـتُها تُؤذِنُ بالأَصْلِ فِـيها، وتَدُلُّ مُناسَبَـتها لَها، وأَنّها بِمنزِلَةِ اليَاءِ المَـوْجُودَةِ عَلَى أَصْلِها. وأَمّا شِبهُ المُنْـقَلِبَـةِ عَن اليَاءِ بِكَـثْـرَةِ تَصَرّفِها في الانْقِلابِ إِلى اليَاءِ في التَّـثْنِيَـةِ وغَيْـرِها، فيَجْـرِي مِن هذا الوَجْـهِ مَجْـرَى المُنْـقَـلِبَـةِ عَن اليَاءِ، وإِنْ لَمْ تَـكن مُـنْقَلِبَـةً عَن اليَاءِ، فهذا الشَّبَـهُ القَرِيبُ بَـيْـنَـهُما مِن كَثْـرَةِ مُصَيّـرِها إِلى اليَاءِ في تَصَرّفِها. وأَمّا رَومُ الكَسْرَةِ في فاءِ (فَعَلْتُ) فللمُشَاكَـلَـةِ بَينَ (فَعَلَ) و (فَعِلتُ) بالكَسْرِ، ورومُ الكسـرِ كَقَـولِك: (خِفتُ) و (خَـافَ) لأَنّـهُما أَخَـوَانِ مُـتَـقَارِبَـانِ يَـقْـتَضِي حَالُـهُما أَنْ يُشَاكَلَ بَـيْـنَـهُما. وأَمّا الإِمَالَـةُ للإِمَالَةِ فالإِمَالَةُ الأولى للكَسْرَةِ أَو اليَاءِ، والثّانِـيَـةُ رَاجِعَـةٌ إِلى الكَسْرَةِ بِوَسِيطَةِ الإِمَالَـةِ الأولى، كَقَوْلِكَ: (رَأَيتُ عِمَادِي). فَـقَد تَـبَـيَّنَ أَنّ هذه الأَسْبَابَ تَـرجِـعُ إِلى الكَسْرَةِ الّتي هي الأَصْلُ، وإِنّما وَجَـبَ أَنْ تَـكُونَ هِـي الأَصْلَ؛ لأَنّ اسْتِمرَارَ اللِّسَانِ في طَرِيقَـةٍ واحِدَةٍ بِها تَـكُونُ، والمُشَاكَلَـةُ فِـيها أَظْهَرُ وأَقْوَى، فهي أَحَقُّ بِـأَنْ تَـكُونَ الأَصْلَ مِن اليَاءِ؛ إِذ اليَاءُ قَدْ تَتحرَّكُ بالضَّمِّ، فتخرج عَن هذا الحَدِّ، والكَسْرَةُ لا يَخْتَـلفُ حَالُها في نَـفْسِها، كَما يَختلِفُ حَالُ الحَـرْفِ بِأَنّـهُ يَـكُونُ سَاكِنًـا تَارَةً ومُـتَحَـرّكًا تَارَةً، فتختلف أَحكامُـهُ بِحَسَبِ اخْتِلافِـهِ في نَـفْسِهِ ».

وتُمَالُ الأَلِفُ في (عَابِدٍ)[١]، و (عَالِمٍ)، و (مَسَاجِدَ)، و (مَفَاتِيحَ)، و (عُذَافِرَ)، و (هَابِيلَ)؛ للكَسْرَةِ بَعْدَ الأَلِفِ[٢]، ونَظِيرُ ذلِكَ قَوْلُ بَعْضِ العَرَبِ: (صَدَرَ) بِجَعْلِ الصَّادِ بَيْنَ الزَّايِ والصَّادِ؛ لِتَعْدِيلِ الحُرُوفِ؛ وذلِكَ أَنَّ مِن الحُرُوفِ مَا يَتَنَافَرُ في التَّأْلِيفِ، ومِنْهَا مَا يَتَلاءَمُ، فالمُتَنَافِرُ يَكُونُ مِن أَجْلِ البُعْدِ الشَّدِيدِ أَو القُرْبِ الشَّدِيدِ، والمُتَلائِمُ يَكُونُ مِنْ أَجْلِ التَّعْدِيلِ في تَأْلِيفِ الحُرُوفِ، فَلَمّا كَانَت الصَّادُ تَبْعُدُ مِن الدَّالِ فالهَمْسُ[٣] الّذي في الصَّادِ، والجَهْرُ الّذي في الدَّالِ أَتَى بِالزَّايِ، وهو حَرْفٌ وَسَطٌ بَيْنَهُما؛ لأَنَّهُ مِنْ مَخْرَجِ الصَّادِ، ومَجْهُورٌ كَالدّالِ، فَعُدِّلَ بِالزَّايِ بَيْنَ الصَّادِ والدَّالِ، ولَمْ يَخْلُص الزَّايُ؛ لِئَلّا يُخِلَّ ذلِكَ بِالكَلِمَةِ مِنْ جِهَةِ إِذْهَابِ حَرْفِ الأَصْلِ، فهذا هو السَّبَبُ الّذي جَازَ لأَجْلِهِ هذا المَذْهَبُ. وأَمَّا مَنْ أَخْلَصَ الصَّادَ [ظ٢٧٨] فإِنَّما حَمَلَهُ عَلَى التَّنَافُرِ[٤] اليَسِيرِ؛ لِقُوَّةِ حَرْفِ الأَصْلِ. ومِنْهُم مَنْ يُخْلِصُ الزَّايَ؛ لأَنَّهُ أَمْكَنُ في التَّعْدِيلِ. فَكُلُّ وَاحِدٍ مِن هذه الأَوْجُهِ الثَّلاثَةِ لَهُ عِلَّةٌ صَحِيحَةٌ، وإِنْ كَانَ الاخْتِيَارُ في ذلِكَ هو الأَصْلَ؛ لِتَقَارُبِ مَا بَيْنَ الصَّادِ والدَّالِ، وإِنْ كَانَ التَّنَافُرُ بِالشَّيءِ اليَسِيرِ مِنْ جِهَةِ الهَمْسِ والجَهْرِ[٥].

---

(١) في ف: (تقول: عابد). (٢) في د: (بعد الكسرة للألف).

(٣) في الأصل ود: (فالهمز).

(٤) قوله: (فإنما حمله على التنافر) مطموس في د، وغير واضح في الأصل. وكذا يقتضي السياق.

(٥) الشرح في نسخة ف مختلف، وفيها: « تقولُ: عابد، وعالم، ومَسَاجِد، ومفاتيح، وعُذَافِرُ، وهابيل، فتميل جميع هذا لأجل الكسرة الّتي تلي الألف، فيستمرّ اللّسانُ في طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، ويَتَشَاكَلُ الحَرْفانِ بالإمالَةِ. ونَظِيرُ ذلِك تَقْرِيبُ الصّادِ من الزّاي في قَوْلِك: أَصْدَرَه؛ لأَنّ الدّالَ لَمّا كَانَت مَجْهُورَةً، والصّاد مَهْموسَة تنافرَ الجمعُ بَينَ مَهْموسٍ ومَجْهُورٍ، فأَتَوا بالزّاي؛ لأنّها تُوافِقُ الدّالَ بالجَهْرِ، وتُوافِقُ الصّادَ بالمَخرَجِ، فهي حرفٌ وَسَطٌ بَينَ الحَرْفَينِ يَقْتَضِي الجَمْعَ بين المُتَشاكلات، فعلى هذا القِيَاسِ شُوكِلَ بين الأَلِفِ والحَرْفِ المَكْسُورِ المُجَاوِرِ لَهُ بالإمَالَةِ الّتي هي تَقْرِيبٌ مِن الكَسْرةِ، ونَظِيرُ ذلك أَيْضًا الإدْغامُ في مِثلِ: (يَرُدُّ) وبَابِهِ؛ لأَنّ اللّسانَ يرتفعُ عَن الحَرفَين المثلين فيثقُلُ ذلك، فإذا أُدْغِمَ صَارَ يرتَفعُ رَفْعَةً وَاحِدَةً لَهُما، فخفَّ وحَسُنَ وزالت تِلكَ المُنافَرَةُ الّتي تَقَعُ في قَوْلِكَ: (رَدَدَ، يردُدُ) لو تُكُلِّمَ بِهِ عَلَى الأَصْلِ، فكذلك الأَلِفُ الّتي مَخرَجُها مِن أقْصَى الحَلقِ إذا جَاوَرَت الكَسْرَةَ الّتي مَخرَجُها مِن وَسَطِ اللِّسَانِ تَنَافَرَ ذلِكَ للتّباعُدِ الشَّدِيدِ، كَما تَنافَرَ في الحَرْفَين المِثلَين والمُتَقَارِبَينِ للتّقَارُبِ الشّدِيدِ =

وتَـقُولُ[١]: (عِمَادٌ)، و (كِلابٌ) فَـتُمِيلُ الأَلِـفَ لأَجْلِ الكَسْرَةِ الّتـي قَـبْلَها بِحَـرْفٍ وَاحِدٍ[٢].

وتَـقُولُ: (سِرْبَالٌ)، و (شِمْلالٌ)، فَـتُمِيلُ الأَلِفَ؛ لأَجْلِ الكَسْرَةِ الّتي قَـبْلَها بِحَـرْفَـيْنِ، أَحَدُهُما سَاكِنٌ، والسَّاكِنُ لَيْسَ بِحَاجِـزٍ حَصِينٍ[٣].

= في قَوْلِكَ: (قَالت طَائِفَـةٌ)، فأُدْغِمَ لِـيَزولَ التّنافُـرُ فـي تَـأْلِـيفِ الحُـرُوفِ بالتَّـبَاعُـدِ الشَّـدِيدِ أَو التَّـقَارُبِ الـشَّدِيدِ، والإدْغامُ للتَّـقَارُبِ الشَّدِيدِ، وأَمّا الإِمَالَةُ وتَـقْرِيبُ الصّادِ من الزّاي فللتَّنافُرِ بالتَّـبَاعُـدِ الشَّدِيدِ، وهذا قِيَاسُ مَا يُجْمَعُ عَليهِ فـي الإِدْغامِ، لأَنّ التّقارُبَ الشَّدِيدَ أَثْقَلُ وأَشَدُّ في التَّنافُرِ مِن التّـبَاعُـدِ الشَّدِيدِ، وإِنْ تَقَارَبَ حَالُهُما فـي القِـياسِ، وأَجْمَعُوا عَلَـى الإِدْغـامِ، ولَم يُجْمِعُوا على الإِمالَةِ، ولا عَلَى تَقْرِيبِ الحَرْفِ مِن الحَـرْفِ، وإِنْ حَسُنَ ذلِكَ لِما بيّـنّـا، مَع أَنّ التَّـضْعِيفَ أَكْثـرُ في الـكَلامِ مِن أَلِفٍ تَـقَعُ بِعْدَها دَالٌ، فقد وقعَ كلُّ شيءٍ مِن ذلكَ فـي حَقِّـهِ الّذي هو أَولى به ».

(١) في د: (فتقول).

(٢) كان شرح هذه الفقرة أيضًا مختلفًا في نسخة ف، ففيها: « وتَـقُولُ: هِبَابٌ، وحِماسٌ، وشِبَابٌ، وكِلابٌ، فـتُمِيلُ لأَجل الكَسْرَةِ الّتي في أَوّلِ الاسْمِ قبلَ الأَلِفِ بِحَـرْفٍ، فأَحْسَنُ الإِمَالَـةِ هذانِ القِسْمانِ؛ لأَنّ الكَسرَةَ إِذا وَقَعَت بَعْدَ الأَلِفِ فهي أَقْـرَبُ مُجَاورَةً إلى الأَلِفِ بما لَيس شَيءٌ أَقْـرَبَ إِلى الأَلِفِ مِنْها، نَحْوُ: عَالِمٍ، وإِذا وَقَعت في أَوّلِ الاسْمِ قَبلَ الأَلِفِ بِحَـرْفٍ فَـقَد وَقَعت بِمَنْزِلَـةِ المُجَاوِرَةِ للأَلِفِ، لأَنَّـهُ لا يَـتَباعدُ مَا بَيْنهما بِحَرْفٍ مَع أَنّها في أَوّلِ الاسْمِ، وهو مَوْقِعٌ يَحْسُنُ البِناءُ عَلَيـهِ، فصَارَ إِمَالَـةُ (هِبَابٍ) كإِمَالَـةِ عَالِـمٍ في القِيَاسِ في الجِـوارِ. والحُسْنُ لأَنَّ إِمَالَـةَ (هِبَابٍ) وإِنْ جَاوَرَ الأَلِفَ تُـفْصَلُ بِحَـرْفٍ، فإِنَّ لَـهُ أَنَّـهُ فـي ابْـتِدَاءِ الاسْمِ، ولَـهُ بِذلِكَ قُـوّةٌ يَحْسُنُ أَنْ تَـبْـنِـي عَلَيـهِ، مع أَنّ الابْـتِدَاءَ بالكَسْـرِ ثُمّ الانْحِدَارَ أَسْهَلُ مِن الإِصْعَادِ، فَمَنْزِلَـتُهما سَوَاءٌ في القِيَـاسِ. ونَظِـيرُ ذلك قَولُـهُم في (سَبَـقْتُ): (صَبَـقْتُ) فواخَوا بَينَ الحَرْفِ الأَوّلِ وبينَ القَافِ وبينهما الباء، ووجه المؤاخاةِ أَنّ السِّينَ لَمّا كَانَت مُسْتَـفِلَـةً والقَافَ مُسْتَعْلِـيَـةٌ تَنافَـرَ الجَمْعُ بَـيْـنَـهُما، فأُتِـيَ بِحَرْفٍ وَسَطٍ بينَ الحَـرْفَينِ، وهو الصّادُ؛ لأَنّها مُوافِقَةٌ للقَافِ في الاسْتِعلاءِ، ومُوافِقَةٌ للسِّينِ في المَخْرَجِ، فكان التّـأْليفُ بينَ هذين الحَرْفَينِ أَعْدَلَ، فإِنْ كَانَ بَينَـهُما حَرْفٌ لا يَمْنَعُ، فكذلك: (حِماسٌ) و (هِبَابٌ) الإِمَالَـةُ فِـيـهِ أَعْدَلُ، وإِنْ كَانَ بَـيْـنَـهُما حَـرْفٌ لا يَمْنَعُ، وهو في (صُقْتُ) أَبينُ؛ لِمُجَاوَرَةِ الصّادِ للقَافِ ».

(٣) يستمر الاختلاف في الشرح بين نسخة فيينا والنسختين المعتمدتين فتعذرت المقابلة، ففي شرح نسخة ف جاء شرح هـذه الفقرة: « وتَـقُولُ: سِربَالٌ وشِمْلالٌ فتُمِيلُ لأَجْلِ الكَسْرَةِ الّتي في أَوّل الاسم مَع الفَصْلِ بِحَرفَينِ؛ لأَنّ أَحَدَهما سَاكِنٌ مَـيّتٌ، كأَنّهُ لا يُعْتَدُّ بِـهِ؛ لِسُكُونِـهِ، فيَصِيرُ قَرِيبًا من الفَصْلِ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ، إِلّا أَنّهُ في دُون مَنْزِلَةِ مَا وَقَعَ الفَصْلُ فِـيـهِ بِحَرْفٍ؛ ولِذلِكَ لَمْ يُمِلْ هذا أَهْلُ الحِجازِ؛ لِتَـبَاعُدِ الكَسْرَةِ مِن الأَلِف بِحَـرْفَينِ، وإِنْ كَانَت إِمَالَـتُـهُ حَسَنَـةً لِمَا بَـيّـنّـا مِن العِلّةِ؛ إِلّا أَنّهُ في دُونِ تِلكَ المَنْزِلَةِ، =

وتَـقُولُ: (تَابَلٍ)، و (آجُـرٍّ)، فلا تُمِيلُ الأَلِفَ لأَجْلِ الفَتْحَةِ، ولا الضَّمَّةِ، عَلَى مَا بَـيَّـنّـا قَبْلُ. وكَذلِكَ: (رَبَابٌ)، و (جَمَادٌ)، و (الجُمَّاعُ)، و (الخُفَّافُ)(١).

فَـأَمَّا قَوْلُهُم: (صُقْتُ)، و (صَبَقْتُ) فَلِتَعْدِيلِ الحُـرُوفِ بِالصَّادِ الّتي هي وَسَطٌ بَـيْنَ القَافِ والسِّينِ؛ إِذْ كَانَت مِنْ مَخْرَجِ السِّينِ، ومُسْتَعْلِـيَـةٌ كَالقَافِ، فهذا نَظِـيـرُ الإِمَالَةِ في تَعْدِيلِ الحُـرُوفِ.

وتَـقُولُ: (الاسْوِدَادُ) بِالإِمَالَـةِ؛ لأَنَّ (وِدَادَ) بِمَنْزِلَـةِ: (عِمَادٍ) في مَـوْقِـعِ الكَسْرَةِ(٢).

وتَـقُولُ: (رَمَى)، و (غَـزَا)، مُـنْـقَلِـبَـةٌ مِن اليَاءِ، وفي (غَـزَا) مُنْـقَلِـبَـةٌ عَنْ شَبَـهِ اليَاءِ؛ لِغَـلَـبَـةِ [اليَاءِ](٣) عَلَيْها في تَصْرِيفِ الفِعْلِ، فَـتُـمَالُ؛ لِتُـنْبِئَ الإِمَالَـةُ

= والأَغْلَبُ عَلَى أَهْلِ الحِجَازِ تَـرْكُ الإِمَالَةِ، إِلّا أَنَّ مِنْهُم مَنْ يُمِيلُ مِثْلَ: (عَالِمٍ)، و (هِبَابٍ)، ومِنْهُم مَن لا يُمِيلُ مِثْلَ هذا، ويُجْمِعُونَ عَلَى تَـرْكِ إِمَالَةِ (شِمْلالٍ)، ونَظِيرُ ذلِكَ قَـوْلُـهُم في (سَوِيقٍ): (صَوِيقٌ) فَواخَوا بَينَ الحَـرْفَينِ القَافِ والصّادِ مَع الفَصْلِ بِالوَاوِ واليَاءِ، فكذلك وَاخَوا بَينَ الحَرْفِ المَكْسُورِ والأَلِفِ مَع الفَصْلِ بِحَرْفَينِ ».

(١) يستمر عدم توافق الشرح في ف مع النسختين وتتعذر المقابلة، ففي شرح هذه الفقرة في ف: « ولا يَجُوزُ إِمَالَـةُ (تَابَلٍ) و (خَاتَمٍ)، وإِنْ كَانَت الحَرَكَاتُ كُـلُّها مُـتَشابِهَـةً مِن جِهَـةِ أَنّها حَرَكاتٌ، إِلّا أَنّها لَيسَ كَتَشَابُـهِ اليَاءِ ومَا انْقَلَبَ عَن اليَاءِ؛ لأَنّ هذه تَجري مجرى الجنس الواحد الّذي هو من مخرج واحدٍ، فهي من أجل هذا تقتضي استواء الحُكمِ في جَوازِ الإِمالَةِ، وليسَ كذلك الاشْتِبَـاهُ مِن جِهَـةِ الحَـرَكَـةِ؛ لِما بَـيّـنّـا مِن أَنّها تَـقْتَضِي ضِدَّ الإِمالَـةِ؛ إِذ كانَت المُشَاكَلَـةُ وإِجْـرَاءُ اللِّسَانِ عَلَى طَرِيقَـةٍ وَاحِدَةٍ يَكونُ بالتَّـفْخِيمِ المُنافي للإِمَالَـةِ في الفَتْحَةِ مَع الأَلِفِ مِنْ غَيْرِ كَسْرَةٍ، ولَيسَ كذلِكَ الأَلِفُ مَع الكَسْرَةِ، فلَمْ تَجُز الإِمَـالَـةُ لِهذا الشَّبَـهِ، وجَازَت لِذلِك الشَّبَـهِ بالاقْتِضَاءِ الّذي بَـيَّـنّا، وكَذلك لا يَجُوزُ الإِمالَـةُ في: (آجُـرٍّ) ونَحْوِهِ؛ لِتَبَاعُدِ مَخْرَجِ الضَّمّةِ مِن مَخْرَجِ اليَاءِ، وأَنّها لَيْسَت مِن جِنْسِها؛ إِذْ لا تَجِيءُ مِن الضَّمّةِ، كَمَا تَجِيءُ مِن الكَسْرَةِ يَاءٌ بالإِشْبَاعِ لَها. وكذلِكَ سَبِيلُ (رَبَابٍ)، و (جَمَادٍ) و (البَلْبَالِ)، و (الجُمّاعِ)، و (الخُفّافِ)، كُـلُّ ذلِك لا تَجُوزُ فيه الإِمالَـةُ؛ لما بَـيَّـنّـا ».

(٢) شرحُ هذه الفقرة في ف: « وأَمّا (الاسْوِدَادُ) فيُمِيلُـهُ مَن يُمِيلُ (كِلاب)؛ لأَنّ (وِدَاد) كقولك: (كلاب)، إِلّا أَنّ الإِمالَـةَ في (كلابٍ) أَقْوى؛ لأَنَّ الكَسْرَةَ في أَوّلِ الاسْمِ، فهو أَقْوى أَنْ يُـبْنى عَلَيه مَا بَعْدَه مما كَانَ الكَسْرُ في وسط الاسم منه ».

(٣) ما بين المعقوفين زيـادة يقتضيهـا السياق.

عَن الأَصْلِ في ذلِكَ، وشِبْهِ الأَصْلِ الّذي يَجْرِي مَجْرَاهُ في تَصَرُّفِ الفِعْلِ(١).

ونَظِيرُ ذلِكَ الإِشْمَامُ في (رُدَّ)، و (قِيلَ) لِيُبَيِّنَ أَنَّ الأَصْلَ (فُعِلَ)(٢)، وقَالَ الفَرَزْدَقُ:

---

(١) شرح هذه الفقرة في ف شرح طويل جدًّا ومختلف عمَّا في النسختين فتعذرت المقابلة، ففي نسخة ف: « وتَقُولُ: رَمى، وقَضَى، وجَنى، وحَمى، فتُميلُ ذلك كلَّه؛ لأَنَّهُ من (رَمَيتُ) و (قَضَيتُ) و (جَنَيتُ) و (حَمَيتُ)، فالأَلِفُ مُنْقَلِبَةٌ مِن اليَاءِ، فكأَنّها يَاءٌ؛ لأَنّها إنّما قُلِبَت إلى الأَلِفِ؛ لِخِفَّتِها مَع مُنَاسَبَتِها لَها، حَتّى كَأَنّها مَوْجُودَةٌ عَلَى أَصْلِها، فلمّا كَانَت بِهذه المَنْزِلَةِ عُومِلَت الأَلِفُ مُعَامَلَةَ اليَاءِ الّتي تُمالُ لأَجْلِها الأَلِفُ، مثلُ: (شَيْبَانَ) و (قَيسِ غَيْلانَ)، فأُمِيلَت لِيُنْحَى بِها نَحْوَ أَصْلِها، كَمَا أُمِيلَت الأَلِفُ في (شَيْبَانَ)؛ لِيُشَاكَلَ بِها مَا جَاوَرَها، فهذا قِيَاسٌ مُسْتَمِرٌّ فِيما يُمَالُ لأَجْلِ الكَسْرَةِ أَو اليَاءِ بالمُجَاوَرَةِ لَها أو الانْقلابِ عَنْها. والإِمَالَةُ مُطَّرِدَةٌ في كلِّ فِعلٍ ثُلاثِيٍّ في مِثْلِ هذه الصِّفَةِ. وتَقُولُ: (غَزَا)، و (دَعا)، و (حَنا) فتُمِيلُ الأَلِفَ وإِنْ كَانَت مِنْ (غَزَوْتُ)، و (دَعوتُ)، و (حَنَوْتُ)، وكذلِكَ (علا) مِن (عَلَوتُ)، كلُّ ذلِكَ يُمَالُ عَلَى اطِّرَادٍ؛ لأَنَّ هذه الأَلِفَ المُنْقَلِبَةَ عَن الوَاوِ تُشْبِهُ الأَلِفَ المُنْقَلِبَةَ عَن اليَاءِ بِأَنّها تَصِيرُ في أَكْثَرِ التَّصْرِيفِ إِلى اليَاءِ، كَقَوْلِكَ: (غزيَ، وأَغْزَيْتُ، ويُغْزِي، ومَغْزَيَانِ)، وكذلِكَ من (لَهوتُ)؛ لأَنَّك تَقُولُ: (مَلْهَيَانِ، ولُهِيَ بِهِ، وأَلْهَيْتُهُ، ويُلْهِيهِ)، فكلُّ هذا تَبِينُ عَلَيهِ اليَاءُ على هذا الوَاوِ، فجَرَت مَجْرَاها في الفِعْلِ، واطَّرَدَت فِيه الإِمَالَةُ، وإِنْ كَانَت في (رَمى) أَقْوَى؛ لأَنَّ الإِمَالَةَ في هذا بِحَقِّ الأَصْلِ، والإِمَالَةُ في (غَزَا) بِحَقِّ الشَّبَهِ، وكُلُّه جَائِزٌ حَسَنٌ، وإِنْ كَانَ بَعْضُهُ أَحْسَنَ مِن بَعْضٍ، فالحسنُ قَدْ عَمَّهُ. وأَمّا الإِمَالَةُ في الاسم فلا تَطَّرِدُ فِي كُلِّ اسْمٍ كَانَ في مِثْلِ هذه الصِّفَةِ مِن الثّلاثِيّ الّذي يَنْقَلِبُ أَلِفُهُ عَن الوَاوِ، وإِنْ كَانَ الأَكْثَرُ يَجُوزُ فِيهِ الإِمَالَةُ، نَحْوُ: (الكِبَا)، و (العَشَا)، و (المَكَا)، وهو حُجْرُ الضَّبِّ، فهذا يَجُوزُ إِمَالَتُهُ مِن الوَجْهِ الّذي جَازَت لأَجْلِهِ إِمَالَةُ: (غزا)، إِلّا أَنّهُ في الفِعْلِ يَطَّرِدُ ولا يَمْتَنِعُ شَيءٌ مِنهُ أَنْ يُمالَ، وتَغْلبُ في الاسْمِ الإِمَالَةُ، وتَمْتَنعُ مِن بَعْضِهِ؛ لأَنَّ الفِعْلَ أَقْوَى عَلَى التَّصَرُّفِ مِن الاسْمِ؛ فلِقُوّتِهِ عَلَى التّغييرِ بالتَّصْرِيفِ الكَثِيرِ فِيهِ اطَّرَدَت الإِمالَةُ، ولَمْ تَمْتَنعْ في شَيء منه، وليس للاسمِ مِثْلُ هذه المَنْزِلَةِ، فامتنع في بَعْضِهِ من الإمالَةِ، وذلك نحو: (القَطا)، و (القَنا)، و (عَصا)، و (قَفا)، ولم يمتنع في هذا لأَجلِ المُسْتَعلي؛ إِذْ كَانَ المُسْتَعلي لا يَمْنَعُ في الفِعْلِ مِن نَحوِ: (قضى)، و (غزا)؛ لأَنّ مَواضعَ منع المستعلي مَخْصُوصَةٌ، وسيأتي بَيانُ ذلك في بابه إِنْ شَاء اللّه، فامْتَنَعَت الإِمَالَةُ في هذه الأَسْماءِ للإِشْعارِ بِضَعْفِ الإِمَالَةِ في الاسمِ عَن مَنْزِلَتِها في الفِعْلِ ».

(٢) شرح هذا الفقرة في ف مع البيت: « ونظير إمالةِ الألفِ في (رمى) قولُهم: (قَدْ رُدَّ)؛ لأَنَّهُم نَحَوا باليَاءِ نَحوَ أَصلها، كَما نُحِيَ نَحْوَ الأَصْلِ في (رُدَّ)؛ إِذ الأَصلُ: (رُدِدَ)، فكلُّ واحِدٍ مِنهما قد نُحِيَ بِهِ نَحْوَ الأَصلِ، وقَالَ الفَرَزْدَقُ:

وَمَا حُلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبَا حُلَمَائِنَا ... ولا قَائِلُ المَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ ».

١١٥٦ وَمَا حُـلَّ مِنْ جَهْلٍ حِبَى حُلَمَائِنـا ولا قَائِلُ المَعْـرُوفِ فِـينَا يُعَـنَّـفُ[١]

وقَـوْلُ العَـرَبِ: (مَعْـدِيٌّ)، و (مَسْنِيَّـةٌ)، و (القُنِـيُّ)، و (العُصِيُّ) يَـدُلُّ عَلَى صِحَّـةِ إِمَالَـةِ (غَـزَا)، عَلَى اطِّـرَادٍ؛ لِغَلَـبَـةِ اليَاءِ عَلَى الـوَاوِ، حَتّى يُخْـرِجَهَا إِلَيْها، ولَيْسَ مِثْـلُ ذلِكَ للـوَاوِ؛ لأَنَّها لا تُغَلّبُ عَلَيْها فـي شَيءٍ مِـن الكَلامِ، حَتّى تُخْرِجَهَا إِلَيْها[٢].

وتَـقُولُ: (قَـفَـا)، و (عَصَا)، و (القَنَا)، و (القَطَـا)، ولا تُـمِيـلُ هـذه الأَلِفَ؛ لأَنَّها [و٢٧٩] [مُنْـقَلِبَـةٌ][٣] عَنِ الوَاوِ في اسْمٍ عَلَى ثَلاثَـةِ أَحْـرُفٍ، لا يُغَلَّبُ عَلَيْها الخُـرُوجُ[٤] إلى اليَاءِ في التَّصْرِيفِ؛ إِذْ كَانَتْ تُـرَدُّ إِلى الوَاوِ، وفي التَّثْنِيَـةِ والجَمْعِ مِنْ قَوْلِكَ: (قَـفَوَانِ)، و (عَصَوَانِ)، و (قَـنَـوَاتٌ)، و (قَطَـوَاتٌ)، وهذا القِيَـاسُ فِـيها أَنْ تَجْرِيَ عَلَى أَصْلِها مِنْ غَيْرِ إِمَـالَـةٍ؛ لِهذه العِلَّةِ.

فأَمّا قَوْلُـهُم: (الكِـبَا)، و (العَشَا)[٥]، و (المَكَا)، وهو جُحْرُ الضَّبِّ، بِالإِمَالَـةِ، فهو شَاذٌّ، وَوَجْهُ شُذُوذِهِ تَشْبِيهُـهُ بِالفِعْلِ مِنْ جِهَـةِ أَنَّـهُ قَد انْقَلَبَ إِلى الأَلِفِ عَن الأَصْلِ، فِـيمَا هو عَلَى ثَلاثَةِ أَحْـرُفٍ؛ وذلِكَ للإِيـذَانِ بِقُـوَّتِـهِ واطِّـرَادِهِ في الفِعْلِ

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٢٢، وانظر سيبويه ٤/ ١١٨، وشرح النقائض لأبي عبيدة ٧٢٠، وشرح السيرافي ٤/ ٤٩٦، وابن السيرافي ٢/ ٣٢٨، والمحتسب ١/ ٣٤٦، والمُنْصِف ١/ ٢٥٠. وهو بلا نسبة في الصحاح (حلل)، والمخصص ١/ ٢٥١. والشاهد فيه: إشمامُ الحاءِ في (حُلِّ) لكسرة الثاني في أصل الفعل.

(٢) جاء شرحُ هذه الفقرة في ف مختلفًا في اللفظ، فلا يمكن إجراء المقابلة، والشرح فيها: « ويدلُّ عَلَى أَنَّ اليَاءَ تُغلّبُ عَلَى الوَاوِ قَوْلُـهُم في (مَعْدُوٍّ): (مَعْدِيٌّ)، وفي (مَسْنوّةٍ): (مَسنِـيّـةٌ)، فهذا لا وَجْهَ لَـهُ إلا غَلَبة اليَاءِ بِخِفّتِها عَلَى أُخْتِها مِن الوَاوِ لِـثِقَلِها، فأَمّا الجَمْعُ فَيَـطَّرِدُ فِـيـهِ قلبُ الوَاوِ يَاءً، نَحْوُ: (الفُتِـيِّ) و (القُنِـيِّ)، و (العُصِيِّ)؛ لأَنَّ الجَمْعَ أَثْـقَلُ، فلَمّا جَازَ في الوَاحِدِ عَلَى جِهَـةِ النّادِرِ، وكَانَ الجَمْعُ أَثْـقَلَ، لَزِمَ فِـيـهِ، ومَع ذلِكَ إِنّ الأَلِفَ أَضْعَفُ في الفِعْـلِ مِنْها في الاسْمِ لِـقِلَّةِ ثَـبَاتِها في الاسْمِ، فهذا إِذا قُـلْتَ: (غزا) ثمّ قُـلْتَ: (غَـزَوْتُ) ذَهَبَت الأَلِفُ في كُـلِّ (فَعَلْتُ) منه، ولَيْسَ كذلِكَ الأَلِفُ في الاسْمِ؛ لأَنَّ ثَـبَاتَها فيه أَكْثرُ وأَغْلبُ مِنهُ في الفِعْلِ؛ لِما بَـيّنا ».

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) قوله: (الخروج) مطموس في الأصل ود، لا يظهر منه إلا الجيم، وهذا ما يدل عليه السياق.

(٥) في الأصل: (الطبا والقصا)، وكذا في السؤال. وفي د: (الطبا والعشا).

حَتّى جَازَ [أَنْ][١] يُحْمَلَ عَلَيْـهِ بِالشَّبَـهِ عَلَى طَـرِيقِ النَّادِرِ. وهو عِنْـدَ أَبِـي العَـبَّـاسِ شَبِيـهٌ بِالغَلَطِ؛ لِضَعْفِهِ وقِلَّتِـهِ[٢].

فَـأَمَّـا: (غَـزَا)، و (صَغَـا)، و (ضَغَـا)، و (دَعَـا) في الفِعْـلِ فـالإِمَالَـةُ فِـيـهِ مُطَّـرِدَةٌ؛ لِغَلَبَـةِ اليَاءِ عَلَيْها في تَصْرِيفِ الفِعْلِ مِنْ قَوْلِكَ: (غُـزِيَ)، و (أَغْـزَيْتُ)، و (اسْتَغْـزَيْتُ)، و (لأُغْزِيَنَّ فُلانًا)، والأَلِفُ في الفِعْلِ أَضْعَـفُ مِنْها في الاسْمِ؛ لِكَـثْـرَةِ تَغْيِيـرِها فِـيـهِ، وقِلَّـةِ تَغْيِيـرِها في الاسْمِ، وعِلَّـةُ الإِمَالَـةِ أَقْـوَى عَلَى الأَلِفِ الضَّعِـيـفَـةِ مِنْها عَلَى الأَلِفِ القَوِيَّـةِ؛ ولِذلِكَ جَازَت الإِمَالَـةُ في الفِعْلِ مِنْ نَحْوِ: (غَـزَا)، و (دَعَا)، ولَمْ يَجُـزْ في الاسْمِ عَلَى مَا بَـيَّـنَّـا قَـبْـلُ في: (القَفَا)، و (القَطَا)، و (العَصَا)، و (القَنا)[٣].

وكُـلُّ أَلِفٍ وَقَعَتْ رَابِعَـةً في آخِرِ الاسْمِ فالإِمَالَـةُ فِـيها جَائِـزَةٌ؛ لِغَلَـبَـةِ اليَاءِ عَلَيْها في تَصْرِيفِ الكَلِمَةِ مِن التَّـثْنِـيَـةِ والجَمْعِ، فالأَلِفُ الأَصْلِيَّـةُ الّتي مِن اليَاءِ والّتي مِن الوَاوِ، والزَّائِدَةُ المُلْحَقَـةُ والزَّائِدَةُ غَيْـرُ المُلْحَـقَةِ في هذا سَوَاءٌ في جَوَازِ الإِمَالَـةِ، كَقَوْلِكَ: (مَلْهَى)، و (مَـرْمَى)، و (مِعْـزَى)، و (حُبْلَى)؛ لأَنَّ جَمِيعَ ذلِكَ يَصِيـرُ إِلى اليَاءِ في التَّـثْنِـيَـةِ والجَمْعِ بِالتَّاءِ، لَوْ[٤] سَمَّيْتَ امْـرَأَةً بِـ (مَلْهَى) لَـقُلْتَ: (مَلْهَـيَـاتٌ)، وتَـثْـنِـيَـتُـهُ: (مَلْهَـيَـانِ)، كَقَـوْلِكَ: (حُـبْـلَـيَـاتٌ)، و (حُـبْـلَـيَانِ)، وكَذلِكَ: (مِعْـزَيَاتٌ)[٥]، و (مِعْـزَيَانِ) [ظ٢٧٩]، فهذا غَلَـبَـتُها عَلَى اليَاءِ[٦].

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٢) المقتضب ٣/ ٤٤.

(٣) جاء شرح هذه الفقرة في ف: « وبعض العرب لا يُميلُ ما كانت أَلِفُـهُ من الوَاوِ في مِثلِ: (غزا)، و (دَعا)، وإِنْ مَالَ: (رَمى)، و (سَرَى) للفَـرْقِ الّذي بَـيْـنَـهُما مِن أَنَّ أَحَدَهُما بِحقّ الأصلِ والآخَرَ بِحقِّ الشَّبَـهِ، فهو يَضْعفُ عَن مَـنْزِلَةِ الأَصْلِ ».

(٤) في د: (أو). (٥) في د: (معزى).

(٦) الكلام في ف مختلف، ولا يمكن إجراء المقابلة، فشرح هذه الفقرة في ف: «والأَلِفُ الّتي هي رَابِعَـةٌ مُطَّرِدٌ فيها الإِمالَـةُ في اسْمٍ كَانَت أَوْ فِعْلٍ؛ لأَنَّها لا تظهر فـي (فَعَلْتُ) الوَاوُ كَظُـهُورِها في (غَـزَوتُ)، فالإِمالَـةُ في (أَغزى) أَقْوى مِنها في (غَزا)، فالإِمَالَةُ تَطَّرِدُ في كُـلِّ أَلِفٍ رَابِعَـةٍ، اسمًا كانت أو فعلًا، إِلّا أَنَّ لَها مَرَاتِبَ تَـكُونُ لأَجْلِها الإِمَالَـةُ في بَعْضٍ أَحْسَنَ مِن بَعْضٍ، وسنبين ذلك في المسائل إِن شَاءَ اللَّه. فالإِمَالَـةُ فيما كان من اليَاءِ أَقْوَى مِنْـهُ فيما كَانَ مِن الوَاوِ، فـ (أَوْفى) أَقْوى من (أَغْزَى)، وإِنْ =

وَأَمَّا: (خَافَ)، و (طَابَ)، و (هَابَ)، و (صَارَ) فَيَجُوزُ إِمَالَتُهُ لِلُزُومِ[١] الكَسْرَةِ في (خِفْتُ)، و (طِبْتُ)، و (هِبْتُ)، و (صِرْتُ)، كَأَنَّهُ شُوكِلَ بَيْنَ (فَعَلَ)، و (فَعَلْتُ) بِالإِمَالَةِ والكَسْرَةِ.

وأَمَّا: (قَامَ)، و (دَارَ) فلا يَجُوزُ إِمَالَتُهُ؛ لأَنَّ الأَلِفَ مِن الوَاوِ في مَوْضِعِ العَيْنِ مِنْ غَيْرِ حَالٍ تَقْتَضِي لَهَا المشَاكَلَةَ بِنَظِيرِها في التَّصْرِيفِ، كَمَا كَانَ في (خَافَ) و (خِفْتُ). والأَلِفُ في مَوْضِعِ العَيْنِ أَقْوَى مِنْها في مَوْضِعِ اللّامِ؛ لِكَثْرَةِ تَغَيُّرِها في مَوْضِعِ اللّامِ، وقِلَّةِ تَغَيُّرِها في مَوْضِعِ العَيْنِ[٢].

= حَسُنا جَمِيعًا. والإِمَالَةُ في الزَّائِدِ أَقْوَى مِن الإِمَالَةِ في الأَصْلِيِّ الّذي مِن الوَاوِ؛ لأَنَّ الزَّائِدَ أَقْوَى عَلَى التَّغْيِيرِ مِن الأَصْلي، وذلِك نَحْوُ: (مِعْزَى)، الإِمَالَةُ فِيهِ أَقوى مِن الإمالَةِ في (مَلْهى)؛ لأَنَّ الأَلِفَ في (مِعْزَى) زَائِدَةٌ، وهي في (مَلْهى) أَصْليةٌ مِن الواوِ، والإِمالَةُ في (حُبْلى) أَقْوَى مِن الإِمالَةِ في (مِطْرى)؛ لأَنَّ (مِعْزَى) أَلِفُهُ مُلْحَقَةٌ بالأصلِ، ولَيسَ كَذلِكَ أَلِفُ (حُبْلَى)؛ لأنَّها للتَّأْنِيثِ، وهذه المصارفة الّتي بينتها لك كثيرًا ما يَسأَلُ عَنها القرّاءُ لِمَا يَرَونَ مِن اخْتلافِ وجوهِ القراءات في الإمالة، فيقولون: لِمَ أَمالَ حَمْزَةُ كَذا، ولَمْ يُمِلْ كَذا؟ ولِمَ أَمالَ حَمْزَةُ ولَمْ يُملهُ الكِسائِيُّ؟ فإذا وَقَفْتَ عَلَى الأَصْلِ في هذا البَابِ ظَهرَ لكَ وجهُ الاخْتِيَارِ، وإِنْ كانَ جَميعُ ذلك حَسَنًا جائِزًا، ومِن العربِ مَن لا يُميلُ الأَلِفَ أَصْلًا؛ لأَنَّهُ يُجْرِيها عَلَى صُورَتِها الّتي هي لَها، ويُطلَبُ الأَصلُ فيها، فهذا وَجْهُ مَذهبهم، وهم الّذين يقولون: (حُبلى) و (مِعزى) فلا يُمِيلون ».

(١) في الأصل ود: (لزوم)، وكذا يقتضي السياق.

(٢) شرح الفقرتين السابقتين في ف مختلف جدًّا، ولا يمكن المقابلة بين نسخ المخطوط، وهو هنا يجزِّئ الباب تجزئةً مختلفة عن تجزئة النسختين المعتمدتين، ففي ف: « تمام البابِ: ومَا كَانت فاؤُهُ مكسورةً في (فَعَلْتُ) جَازَت الإمالَةُ في (فَعَلَ) مِنه مِن بَنات الياء والواوِ، أَمّا بَناتُ اليَاءِ فللمُشَاكَلَةِ بين (فَعَلَ) و (فَعَلْتُ) مِن وَجْهَين: أَحَدهما الياء، والآخرُ الكَسْرَةُ، وذلك نَحْوُ: (هَابَ)، و (سَارَ) مِن (هِبْتُ) و (سِرْتُ). وأَمّا مَا كَانَ مِن بَناتِ الوَاوِ فللمشاكلة به من جهة الكسرةِ، وذلك نَحو: (خَافَ) منْ (خِفْتُ)؛ لأَنّ الإِمالَةَ في (خَافَ) يُرَامُ بها الكَسْرَةُ في (خِفْتُ)، ويُشَاكَلُ بها حَتّى كأَنّ في كُلِّ واحِدٍ مِنْهُما كَسْرَة، فالإمالَةُ فيهما جَائِزَةٌ حَسَنَةٌ، إِلّا أَنّها في هَابَ أَقوى لقوّةِ السّببِ في الكَسْرَةِ واليَاءِ. وأما مَا كَانَت عينُهُ واوًا مِن (فَعُلْتُ) أَوْ (فَعَلْتُ) في الأصلِ فلا تَجُوزُ إِمالَةُ (فَعَلَ) مِنهُ للمُشَاكَلَةِ بين الوَاوِ واليَاءِ؛ لأَنّ قِيَاسَ ذلِكَ كقياسِ الضَّمّةِ بعد الأَلِفِ والكَسْرَةِ في أَنّهُما وإِنْ تَشاكَلا مِن جِهَةِ الحَرَكَةِ فتشاكُلُهُما مِن وجْهٍ لا يَقْتَضِي الإمالَةَ، بل يَقْتَضِي خَلافَها؛ لأَنّ الأَصْلَ في هذا أَنْ يَجْرِيَ اللِّسَانُ في طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، فهو عَلَى ذلِكَ بالكسرة والياءِ على الإمالةِ يجري في طريقة واحدة، وليس كذلك سبيله بالضّمّةِ والواوِ؛ لاخْتلاف المَخْرَجَينِ وتباعُدِ المَذْهَبَينِ؛ إِذْ مَخْرَجُ اليَاءِ والكَسْرَةِ =

مَسَائِلُ مِنْ هذا البَابِ أَيْضًا

ومَا حُكْمُ: (كَـيَّـالٍ)، و (بَـيَّـاعٍ) في الإِمَالَةِ؟ ولِمَ جَازَت إِمَالَـتُـهُ مَع أَنَّ اليَاءَ المُشَدَّدَةَ تَجْرِي مَجْرَى الحَرْفِ الصَّحِيحِ في التَّصَرُّفِ بِوُجُوهِ الإِعْرَابِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها كَاليَاءِ الوَاحِدَةِ المَفْتُوحَـةِ في أَنَّها تَجْرِي عَلَى الأَصْلِ في الإِعْرَابِ مَع مُـؤَاخَاةِ الفَتْحِ للكَسْرِ بِمَا لَيْسَ في الضَّمِّ؟

ولِمَ جَازَ: (شَوْكُ السَّيَالِ)، و (الضَّيَاحُ)[1] بالإِمَـالَـةِ؟ ولِـمَ كَانَ أَقْـوَى مِن اليَاءِ المُشَدَّدَةِ؟ ولِمَ امْتَـنَـعَ قَـوْمٌ مِن العَـرَبِ الّذينَ يُمِيلُونَ مِن إِمَـالَـةِ هذا، حَتّى قَالُوا: (شَوْكُ السَّيَالِ)، و (الضَّيَاحُ)؟

ولِمَ جَازَ إِمَالَـةُ (شَيْـبَانَ)، و (قَـيْسِ عَيْلانَ)، و (غَيْلانَ)؟ ولِمَ كَانَ إِمَالَـةُ هذا

= مِن وسط اللّسانِ، ومَخرجُ الوَاوِ والضّمّـةِ مما بين الشّفتين، فلا يقتضي ذلك إمالَـةٌ بالضّمّـةِ والوَاوِ؛ للمُنافَـرَةِ الّتي تَـقعُ بالمُـبَـاعَدَةِ عَلَى مَا بَـيّـنّـا. وقد اعْـتَـلَّ سِيبوَيـهِ في هذا بِأَنَّ الوَاوَ تَـقْوى بِصِحّتِها في (قَاوَلَ) و (قَـوَّلَ) و (مَا أَقْوَلَـهُ!) وما جَـرَى هذا المجرى، وهذا الاعْتِلالُ يُعارِضُهُ صحّتها في (فاعَـلَ) مِن الخَوفِ، كقولك: (خَاوفَ) و (خوفٌ)، و (يَخُوفُ)، و (مَا أَخْوَفَـهُ!)، فليس الاعْتِمادُ في هذا إِلّا عَلَى الكَسْرَةِ في: (خِفْتُ)، والضَّمّـةِ في (قُـلْتُ)، فالكسرةُ في (خِفْتُ) جَلَبت الإمالَـةَ في (خَافَ)، ولَمْ تَجْلِب الضَّمّـةُ الإِمَالَـةَ في (قال)؛ لأَنها ليست مِن جنسها، ولا من مَخْـرَجِها، فإِنْ قال: فشاكل بها الواو الّتي تُمالُ في موضع اللامِ، كقولك: (غزا)، و (دَعا)، قيل له: ولا يجوز هذا أيضًا؛ لأنها في موضع العين تصحُّ في أمثلةٍ كثيـرَةٍ عَلَى نَحْو ما بَـيّـنّـا، ولا تصحّ في موضع اللّامِ عَلى ذلك القياسِ مع أَنّ اللّامَ أَقْوى عَلى التَّـغْيِـيرِ؛ لأَنّهُ المَوضِعُ الّذي تَلْحَقُـهُ العَلامَاتُ للمعاني بين التّثنيةِ والجمعِ والتّـأنيث وعَلامَـةِ الضَّمِيرِ ومَا جَـرَى هذا المَجْـرَى ممّا هو لآخرِ الكَلِمَـةِ، فشُبِّـهَ (غَـزَا) بِـ(رَمى) للعِلَّـةِ الّتي بَـيّـنّـا مِن اعْتلالِ مَوضِعِ اللّامِ، وأَنّـهُ مَوضِعُ التَّـغْيِـيـرِ، وأَنَّ الأَلِفَ فِـيـهِ قَدْ صَارَتْ كَأَنّها ياءٌ، كَمَا صَارت أَلِفُ (رَمى) كَأَنّها ياءٌ. ولَيسَ كذلِكَ سبيلُ الوَاوِ إِذا كَانَتْ عَيْنًا؛ فلِذلِكَ جَازَ (غَـزَا) بالإِمَالَةِ، ولَمْ يَجُـزْ إمالَـةُ (قَالَ). وتَجُوزُ إِمَالَـةُ (صَارَ) و (طَابَ) مَع الحَـرْفِ المُسْتَعْلِـي، كَمَا تَجُوزُ إِمَالَـةُ (غَـزَا) و (صَغا)؛ لأَنَّ المُسْتَعْلِـيَ لا يَمْنَـعُ مِن الإِمَالَةِ في الفِعْلِ؛ إِذِ الفِعْـلُ أَقْـوَى مِنه في التَّـغْيِـيـرِ؛ لكَـثْـرَةِ تَصَرُّفِ الفِعْلِ، فهو أَقْوَى مِن الحَـرْفِ المُسْتَعْلِـي؛ فلِذلِكَ أُبْطِلَ حُكْمُـهُ، ولَمْ يَجُـزْ أَنْ يُـبْطِلَ المُسْتَعْلِـي حُكْمَ الفِعْلِ مَع أَنَّـهُ أَقْوى مِنْـهُ عَلَى التَّغْيِـيرِ، وإِنّما يَمْنَعُ في الاسْمِ، كقولِكَ: (خَالِدٌ)، و (غَانِمٌ) ومَا أَشْبَـهَ ذلِكَ ».

(١) قوله: (والضياح) ليس في د.

أَقْـوَى مِمّا اليَاءُ فِـيـهِ مَـفْـتُوحَـةٌ؟ وهَلْ ذلِكَ لِخُـلُوصِ اليَاءِ مِمّا يَمْنَـعُ الإِمَالَـةَ؟

ولِمَ جَازَ: (مَـرَرْتُ بِـبَـابِـهِ)، و (أَخَذْتُ مِنْ مَالِـهِ)؟

ولِمَ كَانَ إِمَالَـةُ (كَاتِبٍ)، و (سَاجِدٍ) أَقْـوَى مِنْـهُ، حَتّى صَارَ مُشَبَّـهًا بِهِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الكَسْرَةَ لا تَلْـزَمُ؟

وهَلْ يَجُوزُ: (مِنْ أَهْلِ عَادٍ)؟

وهَـلْ يَجُـوزُ: (رَأَيْتُ[1] زَيْدا) بِالإِمَالَـةِ؟ ولِمَ كَانَ أَضْعَفَ مِـنْ (شَيْـبَـانَ)، و (غَيْلانَ)؟

ولِمَ لا يَجُوزُ: (رَأَيْتُ عَبْدا)، كَمَا يَجُوزُ: (رَأَيْتُ زَيْدا) بِالإِمَالَـةِ؟

وهَلْ يَجُوزُ: (دِرْهَمَانِ) بالإِمَالَـةِ؟ ولِمَ جَازَ مَع بُعْدِ الأَلِفِ مِن الكَسْرَةِ [و٢٨٠]؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الأَلِفَ زَائِـدَةٌ مُجَاوِرَةٌ لآخِـرِ الكَلِمَـةِ؟

ولِمَ جَازَ: (رَأَيْتُ قِـزْحا)[2] بِالإِمَالَـةِ، و (هو أَبْـزَارُ القِدْرِ)، و (رَأَيْتُ عِلْما) في أَلِفِ النَّصْبِ؟

ولِمَ جَازَ: (النِّجَادَيْنِ) مَع أَنَّ اليَاءَ لا تَلْـزَمُ؟

ولِمَ جَازَ: (بِعَجْلانِكَ)؟ ولِمَ كَانَت الإِمَالَـةُ فِـيـهِ أَقْوَى مِنْ (سِرْبَالٍ)؟

ولِمَ جَازَ: (مَـرَرْتُ بِمَالٍ كَثِيـرٍ)، و (مَـرَرْتُ بِالمَالِ)؟

ومَا حُكْمُ: (هذا مَاشٍ)، و (هذا دَاعٍ)؟ ولِمَ تَـرَكَ الإِمَالَـةَ في الوَقْفِ مَنْ يُمِيـلُ في الوَصْلِ؟

ولِمَ جَازَ: (رَأَيْتُ عِمَادا) بِـإِمَالَـةِ الأَلِفِ الأَخِيـرَةِ؟ ولِمَ جَازَ: (رَأَيْتُ عِمَادا) بِتَـرْكِ الإِمَالَـةِ في قَـوْلِ مَنْ يَـقُولُ: (رَأَيْتُ عِلْما) بِالإِمَالَـةِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الإِمَالَـةَ لِلكَسْرَةِ أَقْـوَى مِن الإِمَالَةِ لإِمَالَةٍ؟

---

(١) في الأصل ود: (ورأيت)، وكذا يقتضي السياق.

(٢) في د: (قردا).

ولِمَ جَازَ: (مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) في الوَقْفِ بِالإِمَالَةِ؟ وهَلْ هو عَلَى المَذْهَبِ في: (بِمَالْ) في الوَقْفِ؟

وهَلْ يَجُوزُ: (لِزَيْـدٍ مَالْ) بِالإِمَالَـةِ؟ ولِمَ جَازَ للكَسْرَةِ المُنْفَصِلَـةِ؟ ولِمَ كَانَ: (مَـرَرْتُ بِمَالِكَ) أَقْـوَى مِنْـهُ؟ ولِمَ كَانَ: (مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) و (للَّهِ) أَقْوَى؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ أَكْثَـرُ في الكَلامِ؟

وهَلْ يَجُوزُ: (ذَا مَالٌ) بِـإِمَالَةِ الأَلِفِ مِن (مَالٌ) لإِمَالَةِ الأَلِفِ مِنْ (ذَا)؟ ولِمَ لا يَجُوزُ ذلِكَ، كَمَا جَازَ: (عِمَادا)؟

ولِمَ صَارت الأَلِفُ في آخِرِ الاسْمِ أَضْعَفَ مِنْها في وَسَطِـهِ، حَتّى جَازَ: (عِمَادا)، ولَمْ يَجُزْ: (ذَا مَالٌ)؟

الجَوابُ[1]

وتَـقُولُ: (هذا كَيَّالٌ)، و (بَـيَّـاعٌ) بِالإِمَالَةِ؛ لأَنَّ اليَاءَ، وإِنْ كَانَت مُشَدَّدَةً، فهي كاليَاءِ المَـفْـتُوحَـةِ في إِجْـرَاءِ الإِعْـرَابِ عَلَـيْها، والفَتْحَـةُ أُخْتُ الكَسْرَةِ، فَـيَجُوزُ إِمَـالَـةُ الأَلِفِ للياءِ المَفْـتُوحَـةِ؛ لِـهذه العِلَّةِ.

وتَـقُولُ: (شَوْكُ السَّيَالِ) بِالإِمَالَةِ، وهو أَقْـوَى مِن اليَاءِ المُشَدَّدَةِ؛ لأَنَّ تَشْدِيدَ

---

(١) قوله: (الجواب) ومسائل الباب كلها ساقطة من ف، والشرح في ف موجود، لكنه طويل ممزوج ومختلف عما في النسختين، فلا يمكن إجراء المقابلة بين النسخ، ففيها: « وحقُّ اليَاءِ الّتي قبل الأَلِفِ أَنْ تُمَالَ لأَجْلِها الأَلِفُ في (قَـيْسِ غَيلانَ) و (شَيْـبَـانَ)، و (عَيْلانَ)؛ لأَنّها سَاكِنَـةٌ قريبةٌ مِن الأَلِفِ قبلها، فالانْحِدَارُ أَخَفُّ إذا ابْـتُدِئَ بِمَوْضِعِ اليَاءِ والكَسْرَةِ، جَرَت الإِمَالَـةُ عَلَى قُـوَّةٍ. وحَقُّ اليَاءِ الّتي تَلِي الأَلِفَ قَـبْلَها ولا تَـكُونُ مَـفْتُوحَـةً؛ لأَنّ الأَلِفَ لا تُـفْتَحُ إِلّا وقبلها فَـتْحَةٌ؛ مِن أَجْلِ أَنَّـهُ لَيس لَها اعْتِمَادُهُ يَـقْوَى إِخْرَاجُها بِها، فجُعِلَت الحَرَكَـةُ الّتي قبلها مُمْكِنَـةً مِن إِخْرَاجِها، ولَوْلا ذلِك لَـتَعَذَّرَ النُّطْـقُ بِها، فإِذا كَانت اليَاءُ تَلِي الأَلِفَ قبلَها جَازَت الإِمَالَـةُ، وإِنْ كَانَت اليَاءُ مَـفْتُوحَةً، وصَارَ مَنْزِلَتُها كَمَنْزِلَةِ السّاكِنَـةِ الّتي بَيْنَها وبَينَ الأَلِفِ حَـرْفٌ؛ لأَنَّ لِهذه القُرْبَ بالمُجَاوَرَةِ مِن غيرِ فَصْلٍ والبُـعْـدَ بالحَرَكَـةِ، ولِـتِلْكَ المُجَاوَرَةُ بِفَصْلٍ والقُربُ بالسّكونِ؛ لأَنّ السّاكِنَـةَ أَخْلَصُ في اليَاءِ مِن المُتَحَـرِّكَـةِ بِفَتْحَةٍ أَوْ ضَمّةٍ؛ إِذ المَضْمُومَـةُ والمَفْـتُوحَـةُ قَد مَازَجَها مَا لَيسَ مِنْ جِنْسِها، ولا مِنْ مَخْرَجِها، ولَيسَ كذلك السّاكِنَـةُ، فهي أَقْـرَبُ إِلى الكَسْرَةِ، وأَخْلَصُ في جِنْسِ الحَـرْفِ الّذي هو اليَاءُ، فحُسْنُـهُما وقُـوّتُـهُما يَجري عَلَى قِيَاسٍ =

اليَاءَ يُـقَـرِّبُها مِن الحُـرُوفِ الصِّحَاحِ، حَتّى تُمْنَعَ مِن الإدْغَامِ فـي: (ولِـيٌّ يَـزِيدَ) بِمَا لا يُمْنَعُ في (جَيبُ بَـكْـرٍ)، وقَوْمٌ مِن العَـرَبِ لا يُمِيلُونَ هذا، ويَـقُولُ: (شَوْكُ السَّيَالِ) و (الضَّيَاحُ)؛ لأَنَّـهُ لَمّا انْفَـتَحَت اليَاءُ صَارَتْ تُشْبِـهُ الحَرْفَ الصَّحِيحَ، كَقَوْلِكَ: (رَأَيْتُ القَاضِيَ) [ظ٢٨٠] بِمَنْـزِلَةِ: (رَأَيْتُ العَالِمَ)، ولَيْسَ كَذلِكَ إذا كَانَ مَا قَـبْـلَ اليَاءِ مِنْها، وهي سَاكِنَـةٌ، وكَذلِكَ لَوْ كَانَتْ سَاكِنَـةً ولَيْسَ مَا قَبْلَها مِنْها؛ لأَنَّها في كِلا الحَالَيْنِ قَدْ حَصلَتْ يَاءً لَمْ يَمْتَزِجْ بِهَا شَيءٌ مِنْ غَيْرِها، فَجَـرَت[1] سَاكِنَـةً مَجْرَى الكَسْرَةِ في خُلُوصِها، وصَارَ مُوجِبُها يَـقْوَى بِذلِكَ مَا

= وَاحِـدٍ، وذلك نَحوُ: (شَوْكِ السَّيَالِ) و (الضّياحِ)، وأَمّا (كيّالٌ) و (بَـيّـاعٌ) ففيه مِثْلُ مَا في (السّيَالِ) وزيادَةُ قوّةٍ بالياءِ السّاكِنَـةِ، إلّا أنّ اللّسانَ يَرتَـفِعُ عَنْها مَع المُتَحَرّكَـةِ رَفْعَـةً وَاحِدَةً، فهي في حُكمِ المُتَحَرّكَةِ؛ فلِذلِكَ صَارَ أَمْـرُها قَـرِيبًا مِن (السّيَالِ)، وأَهْلُ الحِجَازِ لا يُمِيلُونَ هذا الّذي أَمَالَـهُ غَيْـرُهُم للياءِ؛ لأَنّ الأَغْلَبَ عَلَيهِم تَـرْكُ الإمَالَةِ، والتَّفخِيمُ في كَلامِهم فاشٍ، وإنّما يُمِيلُونَ في أَقْـوَى مَواضِعِ الإمالةِ مِن (عَالِمٍ)، و (بُشرى)، وشبه ذلك، ومنهم من يُـفَخّم جميع هذا الباب حتّى إنّـهُ يَـقولُ: (مَـعَـدَّى) و (حُبلَى) بالتّـفْخِيم. وقَدْ أَمالَ بعضُ العَربِ الأَلفَ في: (مَـررتُ بِبابِه) و (أَخَذْتُ مِن مَالِـهِ). وقَالَ بَعضُهُم: (مِن أَهْلِ عَادٍ) بالإمَالَةِ، وهذا ضَعِيفٌ جِدًّا في القِـيَـاسِ؛ لأَنّ حَركَةَ الإعْـرَابِ لا تَلْـزَمُ، وقَالَ بَعْضهم: (رَأَيتُ زَيدا) فأمالَ أَلِفَ النَّصْبِ مِن أَجْلِ اليَاءِ، ولا يَجُوزُ على ذلك: (رأَيْتُ عَبدا)؛ لأَنّـهُ ليس فيه ياءٌ ولا كَسرَةٌ. وقَالُوا: (دِرْهَمان) فأَمالوا لأَجلِ الكَسْرَةِ في أَوّلِ الاسْمِ مَع أَنَّ الأَلفَ خَامِسَةٌ. وقالوا: (رَأَيتُ قِـزْحِي)، وهذا على قِـيَـاسِ (زَيدا)، وكذلِكَ: (رَأَيتُ عِلما). فأَمّا: إِمَالَـةُ (النّجادينِ) فحسنٌ قَوِيٌّ؛ لأَجلِ الكَسرَةِ والياءِ. وقَالَ بعضهم: (مررتُ بِعجلانك) فأَمالَ لأَجلِ الكَسْرَةِ في أَوّلِ الاسْمِ مع كَسرَةِ الإعْرَابِ؛ إذْ كَانَ ممّن يُـمِيلُ: (مَـررتُ بِبَابِكَ)، فإمَالَـتُـهُ لِـهذا أَقْوَى وأَجْرَى؛ لأَنّـهُ لَو لَم تَـكُن كَسرَةُ الإعْرَابِ لَجَازَ الإمالَـةُ في مِثَالِـهِ. وقَالَ بَعْضُهُم: (هذا مَاشٍ) و (دَاعٍ) فأَمالَ لأَجلِ الكَسْرَةِ، واختلَفَ الّذينَ يُـمِيلُونَ في الوصلِ، فتركَ الإمالَـةَ بَعضُهُم في الوَقْفِ، وقَالَ: (هذا ماشْ) و (هذا داعْ)؛ لأَنّـهُ قَد ذَهبَت الكسرَةُ الّتي وَقَعت لأَجْلها الإمَالَـةُ، وبَـقّى بَعْضُهُم الإمَالَـةَ في الوقفِ للإيذانِ بأَنّـهُ ممن يُميلُ في الوصلِ مَع أَنّه في نِـيَّـتِـهِ، فكأَنّهُ قَد وصلَ. وقَالوا: رَأَيتُ عِمادا، فأَمالوا الألف الأولى لأَجلِ الكسرةِ، وأمالوا الأَلفَ الأخيرةَ لإمالَةِ الألف الأولى. وقَالوا: (مِن عِندِ اللّهِ) فحسُنت الإمالَـةُ في هذا لكسرةِ الإعْـرَابِ؛ من أَجلِ كثرته في الكلامِ، ولَـمْ تَـقوَ في قولِهم: (لِـزَيـدٍ مَالْ)؛ لأَنّه لَمْ يَـكثُـرْ كَكَثْـرَةِ: (مِنْ عندِ اللّهِ). وتَـقولُ: (ذَا مَـالٍ) فلا تُمِيلُ الأَلِفَ لِتَـبَـاعُدِ مَا بَينَ الكَسْرَةِ وبين (ذا) في المُنفصل مع أنها كسرَةُ إِعْـرَابٍ ».

(١) قوله: (فجرت) مكرر في د.

لا يَـقْوَى إذا كَانَتْ مَـفْتُوحَةً.

فَـتَـقُولُ: (شَيْبَـانُ)، و (قَـيْسُ عَيْلانَ)، و (غَيْلانُ)، فَـتَـكُونُ إِمَالَـةُ هذا أَقْوَى مِنْ إِمَالَـةِ (السَّيَالِ).

وتَـقُولُ: (مَـرَرْتُ بِبَابِهِ)، و (أَخَذْتُ مِنْ مَالِـهِ)، فَـتُمِيلُ لِكَسْرَةِ الإِعْـرَابِ، وإِنْ كَانَتْ لا تَلْـزَمُ؛ تَشْبِيهًا بِالكَسْرَةِ في (كَاتِبٍ)، و (شَاهِدٍ). وتَـقُولُ: (أَهْلُ عَادٍ)، فَـتُمِيلُ لِكَسْرَةِ الإِعْـرَابِ.

وتَـقُولُ: (رَأَيْتُ زَيْدا) بِالإِمَالَةِ، وهي أَضْعَفُ مِنْ (شَيْبَـانَ)؛ لأَنَّ الأَلِفَ لا تَـلْـزَمُ.

ولا يَجُوزُ: (رَأَيْتُ عَبْدا) بِالإِمَالَةِ، كَمَا جَازَ: (رَأَيْتُ زَيْدا)؛ لأَنَّـهُ لَيْسَ فِيـهِ يَاءٌ، ولا كَسْرَةٌ.

وتَـقُولُ: (دِرْهَمَانِ) بِالإِمَالَةِ، وإِنْ بَعُدَ مَا بَـيْنَ الأَلِفِ والكَسْرَةِ بِثَلاثَـةِ أَحْـرُفٍ؛ لأَنَّ الأَلِفَ زَائِدَةٌ، وهي بِمَنْزِلَـةِ الأَلِفِ في آخِرِ الاسْمِ رَابِعَـةً.

وتَـقُولُ: (رَأَيْتُ قِـزْحا)[1] فَـتُمِيلُ أَلِفَ النَّصْبِ، وكَذلِكَ: (رَأَيْتُ عِلْما).

وتَـقُولُ: (مَع النِّجَادَيْنِ)، فَـتُمِيلُ للياءِ، وإِنْ كَانَتْ لا تَلْـزَمُ، وكَذلِكَ: (بِالكَافِـرِينَ).

وتَـقُولُ: (مَـرَرْتُ بِعَجْلانِكَ)، فَـتُمِيلُ للكَسْرَةِ، وهو أَقْـوَى مِنْ (سِرْبَـالٍ)؛ لأَنَّ بَعْدَ الأَلِفِ كَسْرَةَ الإِعْـرَابِ.

وتَـقُولُ: (مَـرَرْتُ بِمَالٍ كَثِيـرٍ)، و (بِالمَالِ)، فَـتُمِيلُ لِكَسْرَةِ الإِعْـرَابِ.

وتَـقُولُ: (هذا مَاشٍ)، و (هذا دَاعٍ)، فَـتُمِيلُ في الوَقْفِ عَلَى نِـيَّـةِ الوَصْلِ، ومِنْهُم[2] مَنْ لا يُمِيلُ في الوَقْفِ، عَلَى مُـقْتَضَى اللَّـفْظِ في الوَقْفِ.

وتَـقُولُ: (رَأَيْتُ عِمَادا) بِـإِمَالَةِ الأَلِفِ الأَخِيـرَةِ لإِمَالَـةِ الأُولى، ومِمَّنْ يُمِيلُ الأَلِفَ في (رَأَيْتُ عِلْما) مَنْ لا يُـمِيلُ: (رَأَيْتُ عِمَادا)؛ لأَنَّ الإِمَالَـةَ للكَسْرَةِ أَقْـوَى

---

(١) في د: (قردا).

(٢) قوله: (ومنهم) مكررة في الأصل.

مِن الإِمَالَـةِ لإِمَالَـةٍ؛ لأَنَّ الكَسْرَةَ هي الأَصْلُ.

وتَـقُولُ: (مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) بِالإِمَالَـةِ في الوَقْفِ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَـقُولُ: (بِمَالْ) في الوَقْفِ، وهو في: (مِنْ عِنْدِ اللَّهِ) [و٢٨١] أَقْـوَى؛ لأَنَّـهُ أَكْـثَـرُ في الكَلامِ.

وتَـقُولُ: (لِـزَيْـدٍ مَالْ) فَـتُمِيلُ؛ لِكَسْرَةِ الإِعْـرَابِ المُنْفَصِلَةِ، وكَسْرَةُ الإِعْـرَابِ المُتَّصِلَـةُ أَقْوَى في: (مَـرَرْتُ بِمَالِكَ).

وتَـقُولُ: (ذَا مَالٌ) فلا تُمِيلُ الأَلِفَ الثَّانِـيَـةَ لإِمَالَـةِ الأُولى؛ لأَنَّها في حَشْوِ الاسْمِ، فهي أَقْوَى مِن الأَلِفِ الَّتي في آخِرِهِ.

* * *
* *
*

بَابُ إِمَالَةِ الأَلِفِ
الّتي قَبْلَها هَاءُ الإِضْمَارِ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ في إِمَالَةِ الأَلِفِ الّتي قَبْلَها هَاءُ الإِضْمَارِ مِمّا لا يَجُوزُ(١).

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في إِمَالَةِ الأَلِفِ الّتي قَبْلَها هَاءُ الإِضْمَارِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ: (يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا) عَلَى مَنْزِلَةٍ هي أَقْوَى مِنْها، لَوْ كَانَ بَدَلُ الهَاءِ غَيْرَها، و (يُرِيدُ أَنْ يَنْزِعَها)؟ ومَا نَظِيرُهُ مِنْ قَوْلِهِم: (رُدَّها) في مَذْهَبِ مَنْ قَالَ: (رُدُّ)، و (رُدُّهُ)؟

ولِمَ جَازَ: (مِنْهَا) بِالإِمَالَةِ عَلَى هذه المَنْزِلَةِ، و (في مَضْرِبِها)، و (بِهَا)؟ ولِمَ كَانَ (بِهَا) أَقْوَى مِنْ (مَضْرِبِها)، وتَقُولَ: (بَيْنِي وبَيْنَها) فَتُمِيلُ للياءِ، و (يُرِيدُ أَنْ يَكِيلَها)، و (لَمْ يَكِلْها)؟ ولِمَ لا يَجُوزُ إِمَالَةُ شَيءٍ مِنْ هذا في الرَّفْعِ، إذا قُلْتَ: (يُقِيلُها)، و (يُكيلُها)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الضَّمَّةَ تَمْنَعُ مِن الإِمَالَةِ؛ لِبُعْدِها مِن الكَسْرَةِ، وتَقُولُ: (لَمْ يَعْلَمْها)، و (لَمْ تَخَفْها)، فلا تُمِيلُ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ كَسْرَةٌ، ولا يَاءٌ، ولا سَبَبٌ مِن أَسْبَابِ الإِمَالَةِ؟

ولِمَ جَازَ: (فِينَا)، و (عَلَيْنا) بِالإِمَالَةِ للياءِ، و (بَيْنِي وبَيْنَها)، و (رَأَيْتُ يَدَا)، و (رَأَيْتُ يَدَها)؟

ولِمَ لا تَجُوزُ في: (رَأَيْتُ دَمَا)، و (دَمَها) إِمَالَةٌ؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٢٣: « **هذا باب من إمالة الألف يميلها فيه ناس من العرب كثير** ». والعنوان في ف: (باب الإمالة مع هاء الإضمار).

(١) العبارة في ف: « الغرض فيه أن يبين ما يجوز في الإمالة مع هاء الإضمارِ مما لا يجوز ».

ولِمَ جَازَ: (عِنْدَها) بِالإِمَالَةِ، و (رَأَيْتُ عِدّا)، و (يُـرِيدُ أَنْ يَضْرِبَها)؟

ولِمَ جَازَ: (مِنّا)، و (إِنّا إِلى اللَّهِ رَاجِعُونَ)؟ ولِمَ لا يَجُوزُ عَلَى هذا المَذْهَبِ: (رَأَيْتُ عِنَبَـا) بِالإِمَالَـةِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ وَقَعَ بَـيْنَ الأَلِفِ والكَسْرَةِ حَاجِـزَانِ قَوِيَّانِ لَيْسَا كَالهَاءِ في (يَضْرِبَها)؟ وهَلْ يَجْرِي ذلِكَ المَجْرَى: (رَأَيْتُ ثَوْبَـهُ بِتَـكَا) عَلَى خِلافِ حُكْمِ: (يَضْرِبَها)؟

ولِمَ جَازَ في رَجُلٍ اسْمُـهُ (ذِهْ): (رَأَيْتُ ذِها) [ظ٢٨١] بِالإِمَالَةِ؟

الجَوابُ[(١)]

الَّذي يَجُوزُ في الأَلِفِ الَّتي قَبْلَها هَاءُ الإِضْمَارِ الإِمَالَـةُ عَلَى أَنَّـهُ لا يُعْتَـدُّ بِالهَاءِ؛ لِخَفَائِها، فَـتُمَالُ للكَسْرَةِ أَو اليَاءِ، وإِنْ بَعُدَت الأَلِفُ بِحَرْفَـيْنِ؛ لِعِلَّـةِ خَفَاءِ الهَاءِ، فَـكَأَنَّها لَمْ تُـذْكَـرْ. ولا يَجُوزُ أَنْ تَجْرِيَ الهَاءُ مَجْـرَى غَيْـرِها مِنْ حُـرُوفِ المُعْجَمِ للعِلَّةِ الَّتي بَـيَّـنّـا. والدَّلِـيلُ عَلَى ذلِكَ أَنَّ الَّذي يَـقُولُ: (رُدُّ)، و (رُدُّهُ) يَـقُولُ: (رُدَّها)؛ لأَنَّـهُ بِمَنْزِلَةِ: (رُدَّا)[(٢)].

---

(١) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٢) الشرح في ف لهذا الباب كله مختلف في اللفظ وممزوج مختلط، ولا يمكن إجراء المقابلة مع النسختين لاختلاف اللفظ، ففي ف: « والَّذي يَجوزُ في ذلك إجراؤه على أن هاءَ الإِضْمارِ بِمنزلَةِ ما لم يُـذْكَـرْ في الكلامِ لِخَفائِها، فتقع الإمالَـةُ للأسبابِ الَّتي تُمالُ لأجلها، وكأَنَّ الهاءَ ليست في الكلامِ، ولا يجوز أَنْ تجريَ مجرى غيرها من الحروف الصّحاح؛ لأَنَّ لَها مِن الخَفاءِ ما ليس للحروف الصّحاح، فيجب أن تعامل في ذلك بما يقتضيه حالُها مما ليس لغيرها. فتقولُ على هذا: (يريد أن يَضربها)، فتُميلُ الألفَ، ولا يَلْـزَمُ مَن أَمالَ هذا أَنْ يُميلَ في: (رأيت عِنَبَـا)؛ لأَن (بها) بمنزلة: (عنَبا) إِلّا بِمِقدارِ ما للهاءِ من الخَفاءِ، فتصيرُ بمنزلة ما بين الألفِ والكسرةِ، فيه حرفٌ واحدٌ، كقولك: (رِبا). وكذلك: (يُـرِيدُ أَنْ يَنـزِعَها) بالإِمالَةِ. ونظير ذلك قولُـهُم: (رُدُّها) في مَذْهبِ من يقولُ: (رُدُّ) بالضَّمِّ، فإذا جاءَت الهاءُ وبعدها الألفُ صَارَ بمنزلةِ الَّتي بعدها الألفُ في قولك: (رُدّا)، فأُجرِيَ (رُدُّها) مُجرى (رُدّا) للعلّةِ الَّتي بَيَّنّا من خفاءِ الهَاءِ. وقِيَاسُ: (يُريدُ أَنْ يَضْرِبَها) قِيَاسُ (رأيتُ عِلْما)؛ لأَنَّ السّاكِنَ بِمنزلةِ ما لم يُذكرْ لِضَعْفِهِ بالسُّكونِ، فكأَنّهُ قالَ: (عِما)، فأَمّا (مِنْها) فهو أَقوى في الإمالةِ من (عِلْما)؛ لأَنّـهُ قد جمعَ سُكونَ النُّونِ مَع الهَاءِ، فكأَنّهُ لَيسَ بينَ الألفِ والكَسْرَةِ حَاجِزٌ. و (بِنا) بمنزلةِ (منْها)؛ لأَنَّ الحَرفينِ في هذا كالحرفِ الوَاحِدِ؛ إِذْ أَحَدُهُما =

فَـتَـقُولُ عَلَى هذا: (يُـرِيدُ أَنْ يَضْرِبَها)، كَأَنَّـهُ قَالَ: (يُـرِيـدُ أَنْ يَضْرِبا)، وكَذلِكَ: (يُـرِيدُ أَنْ يَنْـزِعَها).

= سَاكِنٌ والآخرُ هاءٌ. وأمّا (بِها) فهو أَقوى في الإمالَةِ قليلًا مِنْ (بِنا)؛ لأنّ الكَسْرَةَ كَأَنّها قَدْ وليت الألفَ. وقولُكَ: (في مَضْرِبها) بمنزلة (بِها) لأَجلِ كَسْرَةِ الباءِ. وتقول: (بَيني وبينها) بالإمالةِ، فتُميلُ لأَجلِ الياءِ، فيجري مَجرَى (قيس غيلانَ) و (شَيبان). وكذلك: (يُـرِيدُ أَنْ يَـكِـيلَها) و (لَمْ يَـكِلْها)، ولا تجوزُ الإمالَـةُ في: (هو يَـكيلُها)، و (هو يُـقِـيلُها) في حالِ الرّفعِ؛ لأَنّ الضَّمّـةَ حاجِزٌ بينَ الكسرةِ والأَلِفِ؛ لِـبُعدِها مِنها، وليس كذلك الفَتْحَـةُ لِـقُـرْبِها من الكسرةِ وبُعْدِ الضّمّةِ مِنْها، فمُشَاكَلَة الكَسْرَةِ للفَـتْحَـةِ أَشَدُّ مِن مُشَاكَلَةِ الكسرَةِ للضَّمّةِ، كما أَنّ الأَلِفَ أَشْكَـلُ مِنْها بِالوَاوِ؛ لأَنّ مَخْـرَجَ الأَلِفِ مِن الحَلْقِ، ومَخْـرَجُ الفَـتْحَـةِ كَمَخْـرَجِ الألِفِ؛ لأَنّها كَجُـزْءٍ مِنْها، ومَخْـرَجُ اليَاءِ مِن وسط اللّسانِ، والكَسرَةُ كَجُـزْءٍ مِنها، ومَخْـرَجُ الوَاوِ مما بين الشّفَـتَينِ، والضّـمّـةُ كجُزءِ مِنها، والفَتحةُ أقـرَبُ إلى الكَسْرَةِ مِنْها إلى الضّمّـةِ، وكذلك الكسرَةُ أَقْـرَبُ إلى الفتحَةِ لهذه المُنَاسَبَـةِ الّتي بينهما، فمن أجلِ هذا كانت الضّمّـةُ حَاجِـزًا في: (هو يَـكيلُها)، و (يُـقِـيلُها)، ولَـمْ تَجُز الإمالَـةُ. ولا تَجُوزُ الإمالَـةُ في: (لَمْ يَعْلَمْها) و (لَمْ يُخِفْها)، وإنْ أُمِيلَ: (لَمْ يَعْلَمْها) لأَجْلِ اليَاءِ؛ مِن قبل أنّ الإمالَةَ في (لَمْ يَعْلَمْها) تَضْعُـفُ لِـبُـعْدِ اليَاءِ مِن الأَلِفِ، فلَمْ يُحْمَلْ عَلَيها مَا كَانَ مِنْ أَخَوَاتِها في المُضَارَعَـةِ لِضَعْفِها. ويَجُوزُ: (فينا) و (عَلَينا)؛ لأَنّـهُ ليسَ بين الياءِ والأَلِفِ إلّا حَـرْفٌ واحِدٌ. وقَولُكَ: (بَيني وبَـيْـنَـها) يَجْري هذا المَجْـرَى؛ لأَنّ هاءَ الإضْمارِ كَأَنّها لَم تُـذْكَـرْ. وتَـقُولُ: (رَأَيتُ يَـدَا) ويَجْـرِي مَجْـرَى: (رَأَيتُ يَدَها) في الإمَالَـةِ. ولا يَجُوزُ: (رَأَيتُ دَمَها) إلّا بِتَركِ الإمَالَـةِ؛ لأَنّـهُ بِمَنزِلَـةِ: (رَأَيتُ دَما) فليس فيه سبب من أسباب الإمالَةِ، ولا تُشبه الأَلِفُ الّتي هي رابِعةٌ بألِفِ (حُبلى)؛ لأَنّ الهاءَ كَأَنّها لم تُـذْكَـرْ، فتَصِيرُ بِمَنْزِلَتِها ثَالِثَـةً. وتَـقُولُ: (عِنْدَها) بالإمالَةِ؛ لأَنّ الّذي بين الكسرة [وبينها] ثلاثة أحرف أَحَدُها سَاكِـنٌ ومعه الهَاءُ، فهُما بِمَنْزِلَةِ حَـرْفٍ وَاحِـدٍ، وكأَنّـهُ ليسَ بَين الكَسْرَةِ والأَلفِ إلّا حرفانِ، فقياسُهُ قِـياسُ: (رَأَيتُ عِنَـبَـا). وتَـقُولُ: (رأَيتُ عِدّا) فيصيرُ بِمَنْزِلَـةِ: (هو مِنّا) لأَنّ المُدْغَمَ بمنزلة حرفٍ واحِدٍ، كما أَنّ (يُريدُ أَنْ يَضْرِبَها) بِمَنْزِلَةِ مَا ليس فيه الهَاءُ. وتقول: (إِنّا للّه رَاجِعُونَ)، و (إِنّا لَمُخْـتَـلِفُونَ) فهو بمنزلة: (مِنّا) وهو أَحَقُّ بالإمالَةِ مِن: (رَأَيتُ عِدّا)؛ لأَنّ أَلِفَ (عِدّا) أَلفُ نَصْبٍ، فهي عارضةٌ في الوَقْـفِ خَاصّةً، وتِلكَ لازِمةٌ في الوَصْلِ والوَقْـفِ، ولَيسَ سَبِيلُـهُ كسَبيلِ: (رَأيتُ عِنَبا)؛ لأَنّ الحَاجِـزَ هاهنا حَـرْفانِ مُـتَحرّكانِ: فأَمّا (عِنْـدَنا) فهو بِمَنْـزِلَـةِ (عِنَـبَـا)، وأَبْعَدُ مِنهُ قَـلِيلًا؛ لأَنّ بين الأَلِف والكَسرَة ثَلاثَـةَ أحرفٍ، إلّا أَنّ أَحَدَها سَاكِنٌ، والأَلِفُ أَلْـزَمُ مِن ألفِ (عِنبا)، فتَـكافَأَ هذانِ في الإمالَةِ مِن هذه الجِهَـةِ، وضَعُفَ عَن مَنزِلَـةِ: (رَأَيتُ عِدّا)، كَما ضَعُـفَ: (رأَيتُ عِدّا) عَن مَنْـزِلَـةِ: (إنا للّه) على ما بيّـنّـا. وقَـوْلُـهُم: (رَأَيتُ ثَـوْبَه بِتَـكا) بِمَنْزِلَـةِ (رأَيتُ عِنَبا). وتَـقُولُ في رجُلٍ اسْمُـهُ: (ذِه): (رأَيتُ ذِها)؛ لأَجلِ الكسرةِ، و (يَدا) أَقوى مِن (ذِها)؛ لأَنّ الأَلِفَ واللّامَ أَلْـزَمُ ».

وتَـقُولُ: (بِهَا)[١] فَـتُمِيـلُ، وهو أَقْوَى مِنْ: (يَضْرِبَها)؛ لأَنَّـهُ لَـيْسَ بَـيْنَ الأَلِفِ والكَسْرَةِ إِلّا حَرْفٌ وَاحِدٌ.

وتَـقُولُ: (بَيْـنِـي وبَـيْـنَـها) فَـتُمِيلُ للياءِ، و (يُـرِيدُ أَنْ يَـكِـيلَها)، و (لَمْ يَـكِلْها)، ولا يَجُوزُ إِمَالَـةُ شَيءٍ مِنْ هذا في الرَّفْعِ؛ لأَنَّ الضَّمَّـةَ تَمْنَعُ مِن الإِمَالَـةِ؛ لِـبُعْدِها مِن الكَسْرَةِ الّتي هي الأَصْلُ في الإِمَالَـةِ، فأَمَّا الفَتْحَةُ فلا تُوجِبُ الإِمَالَـةَ، ولا تَمْنَعُ مِنْها؛ لِـقُـرْبِها مِن الكَسْرَةِ، وأَمَّا الضَّمَّـةُ فَـتَمْنَعُ مِن الأَلِفِ؛ لِـبُعْدِها مِن الكَسْرَةِ، فهو عَلَى ثَلاثَـةِ أَوْجُـهٍ:

- الكَسْرَةُ تُوجِبُ الإِمَالَـةَ؛ لأَنَّها الأَصْلُ في ذلِكَ.
- والفَتْحَـةُ لا تُوجِبُ، ولا تَمْنَعُ لِقُـرْبِهَا مِن الكَسْرَةِ.
- والضَّمَّـةُ تَمْنَعُ مِن الإِمَالَةِ؛ لِـبُعْدِها مِن الكَسْرَةِ.

وتَـقُولُ: (فِـينَا)، و (عَـلَـيْنا) بِالإِمَالَةِ للياءِ، وكَذلِكَ: (بَـيْـنِـي، وبَـيْـنَها)[٢]، و (رَأَيْتُ يَدا)[٣]، و (رَأَيْتُ يَدَها)، و (رَأَيْتُ عِدًا). وتَـقُولُ: (مِنّا)، و (إِنّا إِلى اللَّهِ رَاجِعُونَ).

ولا يَجُوزُ عَلَى المَذْهَبِ في: (يُـرِيدُ أَنْ يَضْرِبَها) إِلّا (رَأَيْتُ عِنَـبًـا) بِتَـرْكِ الإِمَالَـةِ؛ لأَنَّـهُ وَقَعَ بَـيْنَ الأَلِفِ والكَسْرَةِ حاجِزَانِ قَوِيَّانِ، وكَذلِكَ: (رَأَيْتُ ثِـيَـابَـهُ بِتَـكًا).

وتَـقُولُ في رَجُلٍ اسْمُـهُ: (ذِهْ): (رَأَيْتُ ذِهَا)، فَـتُمِيلُ أَلِفَ النَّصْبِ للكَسْرَةِ.

* * *

مَسائِلُ هذا البَابِ أَيْضًا[٤]

ولِمَ جَازَ اخْتِلافُ العَـرَبِ في الإِمَالَةِ؟ ولِمَ جَازَ أَنْ يُخَالِفَ العَـرَبِـيُّ بَـيْنَ

(١) في الأصل ود: (بيا)، وكذا في ف، والكتاب ٤/ ١٢٤.
(٢) في د: (وبينا).
(٣) في الأصل ود: (زيدا)، وكذا في السؤال.
(٤) مسائل هذا الباب كلها ساقط من ف.

النَّظِيـرَيْنِ في الإِمَالَـةِ؟ وهَلْ ذلكَ لأَنَّـهُ تَارَةً يُجْرِيهِ عَلَى الأَصْلِ، وتَارَةً يُجْـرِيـهِ عَلَى مَا هو أَشْكَلُ [و٢٨٢] بِـهِ؟ وهَل اخْتِلافُ العَرَبِ في الإِمَالَةِ لاخْتِلافِ الأَسْبَابِ في القُـوَّةِ والضَّعْفِ، فَمِنْهُمْ مَنْ يُمِيلُ للسَّبَبِ القَوِيِّ فَـقَطْ، ومِنْهُم مَنْ يُمِيلُ للضَّعِيـفِ والقَوِيِّ؟

وهَلْ قِيَـاسُ (رَأَيْتُ يَدا) قِيَـاسُ: (رَأَيْتُ زِيَنا)؟ ولِمَ جازَ في قَـوْلِ مَنْ يُمِيلُ هذا: (كَسَرْتَ يَدَنا)، كَقَوْلِـهِ: (رَأَيْتُ عِنَبَـا)؟

ولِمَ وَجَبَ إِمَالَـةُ مَا قَـبْلَ الهَاءِ الّتي بَعْدَها الأَلِفُ المُمَالَـةُ؟

ولِمَ جَازَ فـي قَـوْلِ بَعْضِ مَنْ يُمِيلُ: (رَأَيْتُ يَدا)، و (يَـدَها)، فلا يُمِيلُ للياءِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ اليَاءَ المُتَحَـرِّكَـةَ تَصِيـرُ كَالحُـرُوفِ الصَّحِيحَـةِ، مِنْ نَحْوِ: (رَأَيْتُ دَمَا)؟

ولِمَ أَمَالَ هؤلاء: (رَأَيْتُ زِيَنا)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الكَسْرَةَ عَاوَنَت اليَاءَ، فَـقَوِيَ سَبَبُ الإِمَالَـةِ؟

ولِمَ جَازَ في قَـوْلِ بَعْضِ مَنْ يُمِيلُ: (رَمَى) بِغَـيْـرِ إِمَالَـةٍ؟ ومَا نَظِيـرُهُ مِنْ قَـوْلِـهِم: (رُدَّ) بِغَـيْـرِ إِشْمَامِ الكَسْرَةِ؟ ولِمَ جَازَ في قَـوْلِـهِ: (حُبْلَى)، و (مِعْزَى) بِالإِمَالَـةِ، ولَمْ يُمِلْ (رَمَى)؟

ولِمَ جَازَ تَـرْكُ الإِمَالَةِ في: (يَضْرِبَها)، و (مِنَّا)، و (مِنْها)، و (بِنا) في الوَصْلِ، مَع إِمَالَـتِـهِ[1] في الوَقْفِ؟ ومَا نَظِيـرُ ذلِكَ مِنْ قَوْلِـهِم: (أَفْعَى) في الوَقْفِ؟ ولِمَ جَازَ في قَـوْلِ بَعْضِهِم: (طُلِبْنا وطَـلَـبْنا زَيْدٌ)؟ ومَا وَجْهُ تَشْبِيهِهِم إِيَّاها بِأَلِفِ (حُبْلَى)؟ ولِمَ جَازَ في [قَوْلِ][2] هؤلاء: (رَأَيْتُ عَبْدا)، و (رَأَيْتُ عِنَبَـا)؟ ولِمَ تَـرَكَ هؤلاءِ الإِمَالَـةَ في: (تَـبَاعَدَ عَنّا)؟

ولِمَ جَازَ: (مِعْـزَانا) في قَـوْلِ مَنْ قَالَ: (عِمَادا)، ومَنْ قَالَ: (عِمَادا) قَالَ: (مِعْـزَانا)؟

---

(١) في د: (مع الإمالة).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

ولِمَ جَازَ: (مُسْلِمَانِ) بِالإِمَالَةِ؟ ولِمَ كُلَّمَا كَانَت الكَسْرَةُ أَلْزَم كَانَت الإِمَالَـةُ أَقْوَى؟

الجَوَابُ[1]

واخْتِلافُ العَرَبِ في الإِمَالَةِ عَلَى وَجْهَيْنِ: مِنْهُمْ مَنْ يُمِيلُ، ومِنْهُم مَنْ لا يُمِيلُ،

---

(١) لفظ (الجواب) ساقط في ف، لكن الشرح ليس ساقطًا، وهو مختلف عما في نسختي الأصل وداماد، فهو شرح موسع، وممزوج، ويتعذر إجراء المقابلة مع ما في النسختين، فالموجود في نسخة ف: « ويجوز في اللغة الوَاحِدَةِ إِمَالَـةُ الشّيءِ وتركُ إمالةِ نَظِيـرِه مِن غير تخليط فيها؛ لأَنَّ الإمالـةَ ضَربٌ من التّخفيف، فإذا كبرَ الشّيءُ في الكلامِ كانَ أحقَّ بالتّخفيفِ مما لم يكثر من نظيره؛ فلهذا لم يكن تخليطًا ولا فسادًا في القياسِ. ومَنْ قَـالَ: (رَأَيتُ يدَا) قَالَ: (رَأَيتُ زِينا)، ولم يقل: (رَأيتُ يَدرا) إِلّا بتركِ الإِمالةِ؛ لأَنَّ الياءَ قد بعدت بحرفين، ولم يكن هناك كسرةٌ كالكسرةِ في (زِينا). وحقُّ الحرفِ الّذي قبل الأَلِفِ أَنْ يُمالَ إِذا أُميلَت الأَلفُ؛ لأَنّـهُ يـتَمَكّنُ مِن إمالَةِ الأَلفِ بِـإِمالَةِ مَا قَبلَها، كَما أَنّـه يـتَمكّنُ مِن إِخْراجِها على حَقّها بِفَتْحَةِ مَا قَبلَها. وفَـرَّقَ بَعْضُهُم بينَ: (رَأَيتُ يَدا) بالإِمالةِ و (رَأَيتُ يَدَها) بتركِ الإِمالَةِ؛ لأَنّه لمّا بَعدت الياءُ وكانت مُتَحَرّكة ضعفت عَن مَنْزِلَةِ (يَدا) فلم يُمِلْ، كَما أَنَّ بَعضَهُم يَقُولُ: (رَأيتُ يَدَا) و (يَدَها)، فلا تُمِيلُ لأَجلِ أَنَّ اليَاءَ مُتَحَرِّكَةٌ، وتُمِيلُ: (رأَيتُ زِينا) لأَجلِ الكَسرَةِ. واليَاءُ إِذا انْـفَـتَحَتْ لم تُشْبِه المُعْتَـلَّ لأَنّها تَجْـرِي في سَائِـرِ الكَلامِ مَجْـرَى الحَـرْفِ الصَّحِيـحِ. وبَعضُ العَـرَبِ يتـرُكُ إِمالَـةَ (رَمى)، ويُمِيلُ: (حُبلى)؛ لأَنّه لَمّا كَانَ في (رَمى) قد فـرَّ مِـن اليَاءِ كُـرِهَ أَنْ يَرجِـعَ بالإِمالَةِ إِلَيها. ونَظِيرُ ذلِك: (قَدْ رُدُّ) مِن غَيرِ إِشْمامِ الكَسْرِ؛ لأَنّـهُ لَمّا فـرَّ مِن الكَسْرِ كُرِهَ أَنْ يَرجِعَ بالإِشْمامِ إِلَيهِ. فهو يُمِيلُ (حُبلى) و (مِعْزَى)؛ لأَنّهُ لَيسَ رُجُوعًا إِلى مَا كُرِهَ، والأَلِفُ رَابِعَـةٌ، فَـأَمَالَهَا لِهذه العِلّةِ. وكثيرٌ من العربِ يَترك إمالَةَ: (يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَها)، و (مِنّا) و (مِنْها) في الوَصْلِ، ويُمِيلُ في الوَقْفِ؛ لأَنَّ الأَلِفَ لَمّا كَانَت تَخفى في الوَقْفِ فرّ منها إلى الياءِ الّتي هي أَبينُ منها، كما تقول في الوقف: (أَفْعي) فإذا وَصَلَ قال: (أفعى) بألف. وإِنّما خفي الحرف في الوَقْفِ كَما يخفى بالسّكونِ ضربًا مِن الخفاءِ؛ لأَنّ الحَرفَ المُجَاوِرَ لَـهُ يُـبَـيِّـنُـهُ كَما تُـبَـيّـنُه الحَرَكَـةُ، فقولك: (حَمراءُ) أَمْكَنُ للألفِ وأَبينُ مِن (حَمرا) إِذا لَمْ يَصِلْها بالهَمْزَةِ. فتَمكينُ حرفٍ بِحَرْفٍ بَعْدَهُ كَتمكين الحَرَكةِ مِن إِخراجِ الحَرْفِ في الابْـتِداءِ؛ إِذْ كَانَ لا يُمْكِنُ الابْـتِداءُ بِسَاكِنٍ، ويُمكنُ النّطقُ بِالسّاكِنِ إِذا كَانَ قبله حرفٌ متحـرّكٌ، فهذا يدلّ على تمكين حرفٍ بحرفٍ، وإذا وقف المتكلّمُ فهو يَـقطعُ الاعْتِمادَ، فيضعفُ، فإِذا وَصَلَ فهو في قوّةِ الاعْتِمادِ، والصَّوابُ يَـقْـوَى بِـهِ لِهذه العلّةِ. وبَعضُ العَرَبِ يَـقُولُ: (طَـلَـبَنا) بالإِمَالَـةِ؛ لأَنّ الأَلِفَ رَابِعَـةٌ، فشبّهها بألفِ (حُبلى). وتَـقـولُ: (رأيتُ عبـدا) و (عِنَبا) بالإِمالَةِ، فإِذا قَالَ: (تَباعَدَ عَنّا)لم يُمِلْ؛ لأَنَّ المُدْغَمَ بِمَنْزِلَـةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ يَخْرُجُ عَن شَبَهِ (حُبلى). وتَقُولُ: (هذه مِعْزانا)، فتُمِيلُ الأَلفَ الآخرَةَ لإِمالَةِ الأولى، كَما قَالُوا: (رَأيتُ عِمادا). وتَقُولُ: (هُما مُسْلمانِ) فتُميلُ لأَجْلِ الكَسْرَةِ الّتي بَينها وبين الأَلفِ حَرفٌ واحِدٌ، مَع أَنَّ النّونَ في نيّـةِ كسرَةٍ إِذا وقفتَ، وتكسرهُ إِذا وَصَلْتَ. وكـلُّ مَا كَانَت الكَسرَةُ لَـهُ أَلْـزَمَ فالإِمَالَـةُ فيه أَقوى، فعلى هذا مجرى الباب ».

وهُم أَهْلُ الحِجَازِ؛ لأَنَّ مَنْ لا يُمِيلُ يَطْلُبُ تَحْقِيقَ الأَصْلِ في الكَلِمَةِ، ومَنْ يُمِيلُ يَطْلُبُ المُشَاكَلَةَ.

واخْتَلَفَ الّذينَ يُمِيلُونَ عَلَى وجْهَيْنِ: فَمِنْهُم مَنْ يُمِيلُ إذا قَوِيَ سَبَبُ الإِمَالَةِ، ولا يُمِيلُ إذا ضَعُفَ؛ لأَنَّهُ لا يَعْتَدُّ بالسَّبَبِ الضَّعِيفِ. ومِنْهُم مَنْ يُمِيلُ مِنْ أَجْلِ سَبَبِ الإِمَالَةِ، قَوِيَ أَوْ ضَعُفَ؛ لِحِرْصِهِ عَلَى المُشَاكَلَةِ.

ويَخْتَلِفُ حُكْمُ النَّظِيرَيْنِ في قَوْلِ الفَرِيقِ الّذي يُمِيلُ [ظ٢٨٢]، فَيُمِيلُ أَحَدَ النَّظِيرَيْنِ ويَتْرُكُ إِمَالَةَ الآخرِ؛ لِيُشْعِرَ بِأَنَّ لَهُ طَرِيقَيْنِ، كِلاهُما حَسَنٌ، فالأَوَّلُ أَصْلُ الكَلِمَةِ، والثَّانِي المُشَاكَلَةُ، فإذا نَزَّلَهُ تَنْزِيلَ مَا تَتَكَافَأُ فِيه العِلَّةُ كَانَ مُخَيَّرًا في سُلُوكِ أَيِّ الطَّرِيقَيْنِ شَاءَ.

وتَقُولُ: (رَأَيْتُ يَدا)، و (رَأَيْتُ زِينا) بالإِمَالَةِ، فإذا قُلْتَ: (كَسَرْتَ يَدَنا) تَرَكْتَ الإِمَالَةَ؛ لأَنَّ بَيْنَ الأَلِفِ واليَاءِ حَاجِزَيْنِ قَوِيَّيْنِ، كَمَا تُتْرَكُ الإِمَالَةُ في الكَسْرَةِ مِنْ قَوْلِكَ: (رَأَيْتُ عِنَبا).

وإذا أَمَلْتَ الأَلِفَ فَلا بُدَّ مِنْ إِمَالَةِ مَا قَبْلَها؛ لأَنَّ الأَلِفَ إذا خَلَصَتْ لَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَها إِلّا مَفْتُوحًا، والفَتْحَةُ مِنْها؛ لِتُمَكِّنَ مِن الأَلِفِ، فَإذا صَارَت بَيْنَ الأَلِفِ والياءِ، فَحَقُّ الفَتْحَةِ الّتي قَبْلَهَا أَنْ تَصِيرَ بَيْنَ الفَتْحَةِ والكَسْرَةِ لِتُمَكِّنَ مِن الأَلِفِ المُمَالَةِ، كَمَا مَكَّنَت الفَتْحَةُ مِن الأَلِفِ الخَالِصَةِ.

وسَبِيلُ الهَاءِ الّتي بَعْدَها الأَلِفُ المُمَالَةُ أَنْ يُمَالَ الحَرْفُ الّذي قَبْلَ الهَاءِ؛ لأَنَّ الهَاءَ لَمّا كَانَتْ لا يُعْتَدُّ بِهَا؛ لِخَفَائِها صَارَ دُخُولُها وخُرُوجُها وَاحِدًا في هذا.

ويَجُوزُ في قَوْلِ بَعْضِ مَنْ يُمِيلُ: (رَأَيْتُ يَدا)، و (يَدَها) أَنْ يَتْرُكَ الإِمَالَةَ؛ لأَنَّ اليَاءَ المُتَحَرِّكَةَ تَتَبَاعَدُ بِالحَرَكَةِ عَنْ خُلُوصِ اليَاءِ، وتَصِيرُ كَالحُرُوفِ الصَّحِيحَةِ، فَتَجْرِي مَجْرَى: (رَأَيْتُ دَمَا).

ويُمِيلُ بَعْضُ هؤلاء: (رَأَيْتُ زِينا)؛ لأَنَّ الكَسْرَةَ لَمّا وَقَعَتْ قَبْلَ الهَاءِ عَاوَنَتْها، فَقَوِيَ سَبَبُ الإِمَالَةِ.

وبَعْضُ مَنْ يُمِيلُ يَقُول: (رَمَى) بغَيْرِ إِمَالَةٍ؛ لئلا يَرْجِعَ إلى مَا فَرَّ مِنْهُ؛ إِذْ كَانَ قَدْ فَرَّ مِن اليَاءِ إلى الأَلِفِ، فَلَوْ أَمَالَ رَجَعَ إِلى التَّقْرِيبِ مِن اليَاءِ. وَنَظِيرُ ذلِكَ قَولُ بَعْضِهِم: (رُدَّ) مِنْ غَيْرِ إِشْمَامِ الكَسْرِ. وكَذلِكَ: (قِيلَ) عَلَى إِخْلاصِ الحَرْفِ مِنْ غَيْرِ إِشْمَامِ الكَسْرِ[١]؛ لِئلّا يَرْجِعَ إلى مَا فَرَّ مِنْهُ.

ويَجُوزُ في قَوْلِ هؤلاء: (حُبْلَى) بِالإِمَالَةِ؛ لأَنَّ أَلِفَ التَّأنِيثِ غَيْرُ مُنْقَلِبَةٍ مِنْ شَيءٍ، وكَذلِكَ: (مِعْزَى) بِالإِمَالَةِ في قَوْلِ مَنْ جَعَلَ الأَلِفَ للإِلْحَاقِ، ومَنْ ذَهَبَ إِلى أَنَّها مُنْقَلِبَةٌ [و٢٨٣] مِنْ يَاءٍ لَمْ يُمِلْ؛ لأَنَّها تَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ (رَمَى).

وتَقُولُ: (لَنْ يَضْرِبَها)، و (مِنَّا)، و (مِنْها)، و (بِنا) في الوَصْلِ، في قَوْلِ بَعْضِ[٢] مَنْ يُمِيلُ؛ لأَنَّ الوَقْفَ لَمّا كَانَ تَخْفَى فِيهِ الأَلِفُ قَوِيَت الإِمَالَةُ؛ لِتُقَرِّبَها[٣] مِن اليَاءِ الّتي هي أَبْيَنُ مِنْها، فإِذا وَصَلْتَ ظَهَرَت الأَلِفُ في الوَصْلِ أَتَمَّ الظُّهُورِ، فَاسْتُغْنِيَ بِذلِكَ عَن الإِمَالَةِ. ونَظِيرُهُ قَوْلُ بَعْضِهِم: (أَفْعَى) في الوَقْفِ بِاليَاءِ، فإِذا وَصَلَ رَدَّ الأَلِفَ.

ويَجُوزُ في قَوْلِ بَعْضِهِم: (طُلِبْنا وطَلَبْنا زَيْدٌ)، فَتُمِيلُ أَلِفَ الإِضْمَارِ تَشْبِيهًا بِأَلِفِ (حُبْلَى) في أَنَّها وَقَعَتْ رَابِعَةً فَصَاعِدًا مَع أَنَّها غَيْرُ مُنْقَلِبَةٍ مِنْ شَيءٍ قَدْ فُرَّ مِنْهُ.

ويَقُولُ هؤلاءِ: (رَأَيْتُ عَبْدا)، و (رَأَيْتُ عِنَبَا)، فَتُمِيلُ أَلِفَ النَّصْبِ، عَلَى التَّشْبِيهِ بِأَلِفِ (حُبْلَى)، وأَمَّا عِلَّةُ أَلِفِ (حُبْلَى) فلأَنَّها إِذا وَقَعَتْ رَابِعَةً فَصَاعِدًا تَصَرَّفَتْ تَصرُّفَ مَا أَصْلُهُ اليَاءُ في التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ مِنْ قَوْلِكَ: (حُبْلَيَانِ)، و (حُبْلَيَاتٌ) مَع السَّلامَةِ مِن الرُّجُوعِ إلى مَا فُرَّ مِنْهُ، فَتَمَكَّنَت في الإِمَالَةِ، وصَارَتْ أَصْلًا يُحْمَلُ عَلَيْهِ.

وقَالَ هؤلاءِ: (تَبَاعَدَ عَنّا)، بِتَرْكِ الإِمَالَةِ؛ لأَنَّ الحَرْفَ المُشَدَّدَ[٤] بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ

---

(١) قوله ابتداء من: (وكذلك قيل) ساقط من د.

(٢) في الأصل: (في قول من يقول من بعض)، وقوله: (يقول) عليه شطب، وكذا في د.

(٣) في د: (لتقريبها).

(٤) في الأصل ود: (المشد).

وَاحِدٍ في ارْتِفَاعِ اللِّسَانِ عَنْهُ[(١)] رَفْعَةً وَاحِدَةً.

ومَنْ قَالَ: (عِمَادا) بالإِمَالَةِ قَالَ: (مِعْزَانا) فَأَمَالَ للإِمَالَةِ.

وتَقُولُ: (مُسْلِمَانِ)؛ لأَنَّ (لِمَانِ) بِمَنْزِلَةِ: (عِمَادِ).

وكُلَّمَا كَانَت الكَسْرَةُ أَلْزَمَ كَانَت الإِمَالَةُ أَقْوَى؛ لأَنَّها سَبَبُ الإِمَالَةِ، فإِذا قَوِيَ السَّبَبُ قَوِيَ المُسَبَّبُ.

* * *

* *

*

(١) في د: (عند).

بَابُ مَا أُمِيلَ
عَلَى طَرِيقِ الشُّذُوذِ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ فيمَا أُمِيلَ عَلَى طَرِيقِ الشُّذُوذِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ فِـيمَا أُمِيلَ عَلَى طَرِيقِ الشُّذُوذِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

وَهَلْ جَوَازُ ذلِكَ لأَنَّـهُ إمَالَـةٌ لِشَبَـهٍ بَعِيـدٍ؛ طَلَـبًـا للتَّخْفِيفِ، فِـيمَا هو أَحَقُّ بِهِ؟

ولِمَ جَازَ إِمَالَـةُ (الحَجّاجِ) [ظ٢٨٣] إذا كَانَ اسْمًا عَلَمًا، ولَمْ يَجُـزْ إذا كَانَ صِفَـةً؟

ولِمَ جَازَ الإِمَالَـةُ في قَوْلِكَ: (النَّاسُ) عَلَى مَذْهَبِ مَنْ لا يَـقُولُ: (هذا مَالٌ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ بِمَنْزِلَةِ (الحَجّاجِ) في كَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ اسْمًا، و (مَالٌ) بِمَنْزِلَتِـهِ صِفَـةً؟

ولِمَ جَازَ عَلَى طَرِيـقِ الشُّذُوذِ: (هذا مَالٌ)، و (هذا بَابٌ)، فأُجْرِيَ مُجْـرَى: (هذا نَابٌ)، و (هذا عَابٌ)؟

ولِمَ جَازَ التَّسْوِيَـةُ بَـيْنَ الأَلِفِ الّتي مِن الوَاوِ واليَاءِ عَيْـنًـا والتَّسْوِيَـةُ بَـيْـنَـهُما لامًا؟

ولِمَ لا تَجُوزُ الإِمَالَـةُ في (قَالَ)، وجَازَ عَلَى طَرِيـقِ النَّادِرِ، كَمَا جَازَ في (بَابٍ)، و (مَالٍ)؟[1]

الجَوَابُ[2]

الّذي يَجُوزُ فِـيمَا أُمِيلَ عَلَى طَـرِيقِ الشُّذُوذِ إِجْـرَاؤُهُ فِـيمَا يَجْتَمِعُ فِـيـهِ ثَلاثَـةُ

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٢٧: « **هذا باب ما أميل على غير قياس وإنما هو شاذ** ». والعنوان في ف: (باب إمـالـة الألف فيما يخرج عن النظائر).

(١) الكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف.

(٢) لفظ (الجواب) ساقط في ف، لكن الشرح ليس ساقطًا، وهو مختلف عما في نسختي الأصل وداماد، =

أَسْبَابٍ: شَبَـهٌ بَعِيدٌ، وطَلَبٌ للتَّخْفِيفِ، وكَـثْـرَةُ الاسْتِعْمَالِ. ولا يَجُوزُ فِـيمَا خَرَجَ عَن هذا الحَدِّ؛ لأَنَّـه لا يُمَالُ مِنْ غَيْـرِ سَبَبٍ يَـقْتَضِي الإِمَالَـةَ، وذلِكَ نَحْوُ: (عَالِمٍ)، ومَا أَشْبَـهَـهُ مِمّا لَيْسَ فِـيـهِ سَبَبٌ يَـقْتَضِي الإِمَالَـةَ أَصْلًا، لا عَلَى طَـرِيـقِ المُطَّـرِدِ، ولا النَّادِرِ.

ويَجُوزُ إِمَالَـةُ (الحَجَّاجِ) إذا كَانَ اسْمًا عَلَمًا، عَلَى الأَصْلِ الّذي بَـيَّـنّـا، وذلِكَ لِشَبَـهِ الأَلِفِ بِأَلِفِ (حُبْلَى)؛ مِنْ جِهَـةِ أَنَّها رَابِعَـةٌ لَمْ تَـنْـقَلِبْ عَنْ حَـرْفٍ غَـيْـرِها، كانْقِلابِ أَلِفِ (رَمَى)، إِلّا أَنَّ مَـوْقِـعَ أَلِفِ (حُبْلَى) يُوجِبُ اطِّـرَادَ الإِمَالَـةِ فِـيـهِ؛ لأَنَّـهُ مَوْضِعٌ[1] يَـقْوَى فِيـهِ التَّغْيِـيـرُ، ولَيْسَ كَذلِكَ أَلِفُ (حَجّاجٍ). والسَّبَبُ الثّانِـي كَـثْـرَةُ الاسْتِعْمَالِ فِـيـهِ إذا كَانَ عَلَمًا. والسَّبَبُ الثّالِثُ إِدْخَالُـهُ فِـيمَا يَخِفُّ عَلَى اللِّسَانِ لِغَلَـبَـتِـهِ عَلَـيْـهِ، وهو أَنّ الإِمَالَـةَ أَغْلَبُ عَلَى الأَلِفِ في مَذْهَبِ مَنْ يُمِيلُ.

= فهو شرح موسع، وممزوج، ويتعذر إجراء المقابة مع النسختين، فالموجود في نسخة ف: « ويجوزُ إِمالَـةُ (الحَجّاجِ) إذا كَانَ اسْمًا علمًا، ولا تجوز إمالته إذا كان صِفَـةً؛ لأَنَّـهُ لَمّا كَـثُـرَ الاسْمُ العَلَمُ في الاسْتِعْمالِ، وكَانَ فيـهِ الألفُ رَابِعَـةً الّتي تُشْبِـهِ أَلفَ (حُبلى) مِنْ جِهةِ أَنّها رَابِعة، اقْـتَضَى ذلك جَواز الإِمالَةِ بِكَثْـرَةِ الاسْتِعْمالِ مَع هذا الشَّبَـهِ. ولَمْ يجُـزْ مِثْلُ ذلِكَ في الصِّفَةِ؛ لأَنَّـه ليس فيها مِثْلُ هذه العلّةِ، ولم يقو الشَّبَـهُ أن ينفرد عَن كَثْـرَةِ الاسْتِعْمالِ، فتَجُوزُ لأجلِهِ الإِمالَـةُ، وإِنَّما هو شَبَـهٌ ضَعيفٌ قَـوّاهُ كثـرَةُ الاسْتِعْمالِ، فاعْـتُـدَّ بِـهِ، ولَولا ذلِك لَمْ يَجُـزْ. وتَجُوزُ إِمالَـةُ (النّاسِ) في مَـذْهَـبِ مَن لا يُميلُ: (هذا مَـالٌ)؛ لأَنَّ انْقِلابَ الأَلِفِ تَغْيِـيـرٌ يَـقْتَضِي مَع كَثـرَةِ الاسْتِعمالِ جوازَ الإِمالَةِ، كَما جَازَ في (الحَجّاجِ)، وأَنْ لا يَجُوزَ بانْـفِـرَادِ الانْقِلابِ فقط عَن الوَاوِ في: (هذا مالٌ). وتَجُوزُ إِمَالَـةُ (غَـزَا) في مَذْهبِ مَن لا يُميلُ: (مالٌ) و (بَابٌ) مِن أَجْلِ أَنَّ تَغْيِـيـرَ اللّامِ أَقوى مِن تَغْيِـيـرِ العَينِ؛ لأَنَّ اللّامَ هي التَّغْييرُ للإِعراب وتَعاقُبُ العلاماتِ للمعاني، وليس كذلك العينُ، فموضعُ التَّغْييرِ يُـؤنَس بِـهِ، ويقوى فيه، ولا تختلُّ الكلمةُ بِـهِ، وليسَ كذلك ما لَم يَـكُنْ مَوْضِعًا للتَّغْيِـيـرِ، ففي هذا دليلٌ على أَنَّ لِـ (غَـزَا) مَنزلةً تُجَوِّزُ الإِمالَةَ لَيسَتْ لِـ (بَابٍ) و (مَالٍ)؛ فلِهذا أَمالَهُ مَن لا يُميلُ (دَال) وأَمالَ (باب) و (مَال) في مَذْهَبِ مَنْ يُمِيلُهُ مِن العَرَبِ في حَالِ الجَرِّ أَكثَرُ وأَقوى منه في حَالِ النَّصْبِ والرَّفعِ؛ لأَنَّ حَال الجرِّ تؤكّدُ سبب الإِمالَةِ، وهو الانقلابُ الّذي وَقَعَ في الأَلِفِ، وليسَ كذلِكَ حالُ النَّصبِ والرَّفعِ، فـ(مَرَرتُ بالمَالِ) أَقْوَى مِن (هذا مَالٌ)، وتَجُوزُ إِمَالَـةُ (جَاءَ) ولا تَجُوزُ إِمَالَةُ (قَالَ)؛ للفرقِ بينَ ما أَوّلُـهُ مكسورٌ في (فعلتُ) وما أولهُ مضمومٌ فيـهِ، فشوكلَ بِـ(خَافَ، وخِفْتُ)، وليس كذلِكَ قالَ؛ لأَنَّ (فعلت) منه مضمومٌ، وهو (قلتُ) ».

(١) في د: (موقع).

ولا يَجُوزُ إِمَالَـةُ (الحَجَّاجِ) إذا كَانَ صِفَـةً؛ لأَنَّـهُ يَـكْـثُـرُ كَـثْـرَةَ الاسْمِ العَلَمِ.

ويَجُوزُ إِمَالَـةُ (النَّاسِ) في الرَّفْعِ والنَّصْبِ والجَرِّ؛ لاجْتِمَاعِ الأَسْبَابِ الثَّلاثَـةِ، مِنْ شَبَـهِ الأَلِفِ في بَابِ (غَـزَا)؛ مِنْ جِهَـةِ أَنَّها مُـنْـقَلِـبَـةٌ كَانْقِلابِها في الأَلِفِ، إِلّا أَنَّها في مَـوْضِعِ العَيْنِ، وهو مَـوْضِعٌ يَـضْعُـفُ فِـيـهِ التَّغْيِـيـرُ، فَـبَعُدَ الشَّبَـهُ لِهذه العِلَّةِ، وفي إِمَالَتِـهِ تَخْفِيفٌ، وهو كَثِيـرٌ في الاسْتِعْمَالِ. وكَذلِكَ إِمَالَـةُ مَنْ لا يُمِيلُ: (هذا مَالٌ).

ومِنْهُم [و٢٨٤] مَنْ يَـقُولُ: (هذا بَابٌ)، و (هذا مَالٌ)، كَمَا يَـقُولُ: (هذا نَابٌ)، و (عَابٌ)، فيُـسَوِّي بَـيْنَ بَـنَاتِ اليَاءِ والوَاوِ في العَيْنِ، كَمَا سُوِّيَ بَـيْـنَـهُما في اللّامِ مِنْ قَـوْلِـكَ: (غَـزَا)، و (رَمَى)، إِلّا أَنَّ هذا في الفِـعْلِ، ومَـوْضِعُ الـلّامِ يُوجِبُ الاطِّـرَادَ، وهو في العَـيْنِ، وفي الاسْمِ يُوجِبُ الشُّـذُوذَ للشَّبَـهِ البَـعِـيـدِ، عَلَى مَا بَـيَّـنّـا.

ولا تَجُوزُ الإِمَالَـةُ في (قَالَ)، ولا في (جَارَ)؛ لأَنَّـهُ مِنْ (قُـلْـتُ)، و (جُـرْتُ) بِضَمِّ الفَاءِ، فَـفَـرَّقُوا بَـيْنَ مَا يُمَالُ للكَسْرَةِ في فَاءِ (فَعَلْتُ)، وبَـيْنَ مَا تَـنْضَمُّ فِـيـهِ الفَاءُ؛ إِذ الضَّمَّـةُ تَمْنَعُ مِن الإِمَالَةِ، والكَسْرَةُ تُوجِبُ الإِمَالَـةَ، فَجَازَ: (خَافَ)، و (هَابَ) في: (خِفْتُ)، و (هِبْتُ)، ولَمْ يَجُـزْ فِـيمَا انْضَمَّ أَوَّلُـهُ، لِيُـبَـيِّنَ أَنَّ الضَّمَّةَ تَمْنَعُ مِن الإِمَالَـةَ، وأَنَّ الكَسْرَةَ تُوجِبُ الإِمَالَـةَ.

* * *
* *
*

بَابُ الحُرُوفِ المُسْتَعْلِيَةِ في الإِمَالَةِ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ في الحُرُوفِ المُسْتَعْلِيَةِ في الإِمَالَةِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الحُرُوفِ المُسْتَعْلِيَةِ في الإمَالَةِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ومَا الحُرُوفُ المُسْتَعْلِيَةُ؟ ومَا قِسْمَتُها؟

ومَا المَوْضِعُ الّذي تُمْنَعُ فِيهِ الإِمَالَةُ؟ ومَا المَوْضِعُ الّذي لا تُمْنَعُ فِيهِ الإِمَالَةُ؟

ولِمَ امْتَنَعَت الإمَالَةُ في: (قَاعِدٍ)، و (غَائِبٍ)، و (خَامِدٍ)، و (صَاعِدٍ)، و (طَائِفٍ)، و (ضَامِنٍ)، و (ظَالِمٍ)؟

ولِمَ امْتَنَعَت الإمَالَةُ في: (نَاقِدٍ)، و (عَاطِسٍ)، و (عَاصِمٍ)، و (عَاضِبٍ)، و (عَاطِبٍ)، و (نَاخِلٍ)، و (وَاقِدٍ) مَع أَنَّ المسْتَعْلِيَ مَكْسُورٌ؟

ولِمَ لا يُعْتَدُّ بِالكَسْرَةِ المُتَأَخِّرَةِ عَن الأَلِفِ؟ ومَا نَظِيرُهُ مِنْ: (صُقْتُ) في (سُقْتُ)؟

ولِمَ امْتَنَعَت الإِمَالَةُ في قَوْلِكَ: (نَافِخٌ)، و (نَابِغٌ)، و (نَافِقٌ)، و (شَاحِطٌ)[1]، و (عَالِطٌ)، و (نَاهِضٌ)، و (نَاشِطٌ)؟ ومَا نَظِيرُهُ مِنْ: (صَبَقْتُ) في (سَبَقْتُ)؟

ولِمَ لا تَجُوزُ إِمَالَةُ شَيءٍ مِنْ هذا عَلَى مَذْهَب أَحَدٍ مِن العَرَبِ؟ وهَلْ ذلِكَ لاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ؛ أَحَدُهُما أَنَّ تَرْكَ الإِمَالَةِ في هذا مَع المُسْتَعْلِي أَخَفُّ، وهو

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٢٨: « **هذا باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات الّتي أملتها فيما مضى** ».
والعنوان في ف: (باب الحروف المستعلية الّتي تمنع الإمالة).

(١) في الأصل ود: (ساخط)، وكذا في الجواب.

الأَصْلُ مِنْ غَـيْـرِ سَبَبٍ يَـقْتَضِي الخُـرُوجَ عَن الأَصْلِ؟

ولِمَ جَازَ تَـرْكُ الإِمَالَـةِ في [ظ٢٨٤]: (مَـنَـاشِيطَ)، و (مَعَالِـيقَ)، و (مَنَافِـيخَ)، و (مَـقَارِيضَ)، و (مَـوَاعِيظَ)، و (مَـبَالِـيغَ) مَع أَنَّ بَـيْنَ الأَلِفِ والمُسْتَعْلِـي حَـرْفَـيْنِ؟ ومَا نَظِـيـرُهُ مِنْ: (صَوِيـقٍ) في (سَوِيـقٍ)؟

ولِمَ جَازَ في قَـوْلِ بَعْضِهِم: (المَنَاشِيطُ) بِالإِمَالَةِ؟ ولِمَ كَانَ هذا عَلَى طَرِيـقِ النَّادِرِ؟

ولِـمَ جَـازَ: (الصِّفَـافُ)، و (القِفَـافُ)[1]، و (القِبَـابُ)، و (الصِّعَـابُ)، و (الطِّـنَابُ)، و (الخِبَـاثُ)، و (الغِلابُ) بِالإِمَالَـةِ، إِذا كَانَ المُسْتَعْلِـي أَوَّلًا مَكْسُورًا، ولَمْ يَجِبْ مِثْـلُ ذلِكَ إِذا كَانَ آخِرًا مَكْسُورًا؟ ومَا نَظِـيـرُهُ مِنْ: (قَسَوْتُ) و (قِسْتُ) عَلَى امْتِنَاعِ إِبْدَالِ الصَّادِ مِن السِّينِ إِذا ابْـتُـدِئَ بِالمُسْتَعْلِـي؟ ولِمَ لا يَجُوزُ مِثْـلُ ذلِكَ في (قَائِمٍ)، و (قَـوَائِم)؟

ومَا مَعْنى قَوْلِـهِ[2]: « إِنَّ الفَتْحَةَ تَمْنَـعُ الإِمَالَـةَ في: (عَذَابٍ)، و (تَابَـلٍ) »؟ وهَلْ ذلِكَ عَلَى مَعْنى أَنَّها كَأَنَّها تَمْنَعُ الإِمَالَـةَ؛ لأَنَّـهُ لَوْ كَانَ في مَـوْضِعِها كَسْرَةٌ لَجَازَت الإِمَالَـةُ؟ ولِمَ جَازَ أَنْ يَعْتَـلَّ بِهذا، مَع أَنَّـهُ قَدْ صَحَّ أَنَّ الحَـرَكَاتِ عَلَى ثَلاثَـةِ أَوْجُهٍ: حَرَكَـةٌ تُوجِبُ الإِمَالَـةَ، وحَرَكَـةٌ تَمْنَعُ الإِمَالَـةَ، وحَرَكَـةٌ لا تَمْنَعُ الإِمَالَـةَ ولا تُوجِبُها، وهي الفَتْحَـةُ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ شَبَّـهَها في هذا المَوْضِعِ بِالحَرَكَـةِ الَّتي تَمْنَعُ الإِمَالَـةَ؟

ولِمَ ضَعُفَ المُسْتَعْلِـي بِالكَسْرَةِ، وسُهُولَـةِ الانْحِدَارِ عَنْ أَنْ يَمْنَعَ الإِمَالَـةَ، ولَمْ يَضْعُفْ بِالفَتْحَـةِ وسُهُولَـةِ الانْحِدَارِ عَنْ مَنْعِ الإِمَالَـةِ؟

ولِمَ جَازَ: (نَاقَـةٌ مِقْلاتٌ)[3] بِالإِمَالَـةِ، مَع أَنَّ المُسْتَعْلِـيَ لَيْس فِـيـهِ كَسْرَةٌ، وجَازَ عَلَى ذلِكَ: (المِصْبَاحُ)، و (المِظْعَانُ)[4] بِالإِمَالَـةِ؟

ولِمَ تَـرَكَ بَعْضُ مَنْ يُمِيـلُ: (مِفْعَـال) مِنْ نَحْـوِ: (مِنْجَابٍ)[5] الإِمَالَـةَ في

---

(١) في الأصل ود: (والقعاب)، وكذا في الجواب.

(٢) سيبويه ٤/ ١٣٠.

(٣) في المحكم ٦/ ٣٣٦: « ومقلات: لم يبْق لَهَا ولد ».

(٤) في الأصل ود: (المطعام)، وكذا في الجواب، والكتاب ٤/ ١٣١.

(٥) في الأصل: (منحار)، وكذا في الجواب.

(مِصْبَاحٍ) وأَخَوَاتِـهِ؟

ولِمَ كَانَ المُسْتَعْلِي سَاكِنًا أَقْـوَى عَلَى مَـنْعِ الإِمَالَـةِ مِنْـهُ مَـكْسُورًا؟ وهَلّا كَانَ كالفَـتْحَـةِ[١] في أَنَّـهُ لا يُوجِبُ الإِمَالَـةَ، ولا يَمْنَـعُها؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الحَـرْفَ يَضْعُـفُ بِالسُّكُونِ، ولا يَضْعُـفُ بِالحَـرَكَـةِ؟

الجَوَابُ[٢]

الّذي يَجُوزُ في الحُـرُوفِ المُسْتَعْلِيَـةِ مَنْعُ الإِمَالَةِ فِـيمَا لا يُـكْسِبُ خِفَّـةً، ولا

---

(١) في الأصل ود: (كان الفتحة)، وكذا يقتضي السياق.

(٢) لفظ (الجواب) ساقط في ف، والساقط من ف ابتداء من قوله: (الغرض فيه) وكل مسائل الباب، لكن الشرح ليـس ساقطًا، وهو مختـلف عما فـي نسختـي الأصل وداماد، فهو شرح موسع، وممزوج، ولا يمكن إجراء المقابلة مع النسختين، فالموجود في نسخـة ف: « والّذي يَجوزُ في ذلك إجراؤه على المَنْعِ إذا كان تَثقُـلُ الإِمَالَـة بِأَنْ يَـكُونَ مَضْمُومًا أَوْ مَفْتُوحًا، أَوْ مُـتأخِّـرًا عَن الأَلِفِ. ولا يَجوزُ أَنْ يَمنعَ الإِمَـالَـةَ إذا تَـقَدّمَ الألفَ [وهو] مَكسورٌ؛ لأنّ الانْحِدَارَ أَخَفُّ، نَحْوُ: (قِفَافٍ)، و (خِبَاثٍ) و (غِلابٍ)، فهو على هذا الوَجهِ لا يمنعُ الإِمَالَـةَ، ولو كَانَ بَعْدَ الأَلِفِ لَمنعَ مِثلَ: (باقي) لا يُمالُ؛ لأَنَّ الإمالَـة مَـع طلبِ التَّصَعُّدِ يَـثْـقُـلُ، ولَوْ كَانَ مَفْتوحًا مُـقَدَّمًا يمنعُ نحوُ: (قَائِمٍ) و (غَانِمٍ)، و (خَالِـدٍ). والحُـرُوفُ الّتي تَمْنَعُ الإمالَـةَ سَبْعَـةٌ: الصّادُ، والضّادُ، والطّاءُ، والظّاءُ، والغَينُ، والخاءُ، والقَافُ. وتَمنعُ بَعدَ الأَلِفِ بِحرفٍ، نَحوُ: (نَافِخٍ)، و (نَابِغٍ)، و (نَافِقٍ)، و (شَاحِطٍ)، و (نَاهِضٍ)؛ لأَنّـهُ لَم يَتباعَدْ عَن الأَلِفِ تباعُدًا شَديدًا؛ إذْ هو بحرفٍ واحدٍ. فأَمّا: (مَـنَـاشِيطُ)، و (مَعَالِـيقُ)، و (مَـنَافِـيخُ)، و (مَـقَارِيضُ)، و (مَـوَاعِيظُ)، و (مَبَالِـيغُ) فتركُ الإِمالَةِ فيه أَكثَـرُ، وبَعْضُ العَـرَبِ يُميلُ؛ لأَنّـهُ قَدْ صَارَ بين المُسْتَعلي وبين الألفِ حَرفَانِ، فصارَ كأنّـهُ مِن كَلامٍ آخرَ؛ للتباعُدِ، وإنّما كَانَت الإِمالَـةُ أَكثَـر؛ لأَنَّ التَّصَعُّدَ في مِثلِ هذا أَخَفُّ إِلى مَوضِعِ المُسْتَعْلِـي؛ إِذْ هو في آخِرِ الاسْمِ. فأَمّا: (الصِّفَافُ)، و (الضِّعافُ)، و (الصِّعَابُ)، و (الطِّـنَـابُ)، و (القِـبَابُ)، و (القِفافُ) فـيُمالُ جميعُ ذلك لأَنَّ المُسْتَعلِـيَ جَـاءَ مَكْسُورًا في أَوّلِ الاسْمِ، وكَانَ الانْحِدَارُ أَخَفَّ. فأَمّا (قَائِمٌ) و (قَوائِم) فلا يَلْـزَمُ فيـهِ مثلُ ذلِك؛ لأَنَّ المُسْتَعلِـيَ مَـفْتُوحٌ، وإذا كَانَ المُسْتَعلي قبل الألفِ بَعدَ حَرْفٍ مَكسورٍ، وهو سَاكِنٌ، لم يَمنع الإمالَـةَ، نَحوُ قَولِكَ: (نَاقَـةٌ مِقلاتٌ)، و (المِصْباحُ)، و (المِطْعانُ)؛ لأَنَّ السّاكِنَ مَـيّتٌ لا يَـقْوى عَلَى المَنْعِ تَـقَدّمُ الكَسرَةِ في أَوّلِ الاسْمِ، فصَارَت تَلـي مَا هـو في المُسْتَعلي، نَحو: (قِفافٍ)؛ لأَنَّ السَّاكِـنَ يَعْتَمِدُ عَلَى حَـرَكَـةِ ما قَبلَـهُ؛ لأَنّـهُ لَـوْلا حَرَكَتُـهُ لَم يُمكن النّطقُ بِهذا السّاكِنِ، فصَارَ بِمَنْزِلَـةِ: (قِفافٍ) و (خِبَاثٍ). وبَعضُ العَـرَبِ يَـقُولُ: (مِصْبَاحٌ) فلا يُميلُ؛ وذلك لأَنّ المُسْتَعليَ جَاوزَ حَرْفَينِ، أَحَدُهما مَكسُورٌ، والآخرُ مفتـوحٌ، فمن أَمالَ حَمَلَـهُ على المَكسورِ كَـأنَ الكَسْرَةَ فيه، ومنْ لَمْ يُمِلْ حَمَلَه عَلَى المَـفْتُوحِ حَتّى كَأَنَّ الفَتحَـةَ فِـيـهِ ».

مُشَاكَلَـةً، ولا يَجُوزُ أَنْ يُمْنَعَ فِـيمَا لا يُـكْسِبُ خِفَّـةً أَوْ مُشَاكَلَـةً، مِنْ نَحْوِ: (قِفَافٍ)، و (خِبَاثٍ)[1] [و٢٨٥].

والحُـرُوفُ المُسْتَعْلِيَـةُ هي الّتي يَـذْهَبُ اللِّسَانُ فِـيها إلى جِهَـةِ العُلُـوِّ، وهي سَبْعَـةُ أَحْرُفٍ: الطَّاءُ، والظَّاءُ، والصَّادُ، والضَّادُ، والغَيْنُ، والخَاءُ، والقَافُ.

فَـتَـقُولُ: (قَاعِدٌ)، و (نَاقِدٌ)، فَـتَمْنَعُ الإِمَالَـةَ في كُـلِّ (فَاعِلٍ) قَبْلَـهُ أَلِفٌ[2] أَوْ بَعْدَهُ، يَـلِيـهِ حَرْفٌ مُسْتَعْلٍ. ونَظِـيـرُهُ: (صُقْتُ) في (سُقْتُ)، طُلِبَ المُسْتَعْلِي لَمّا كَانَ بَعْدَهُ حَرْفٌ مُسْتَعْلٍ، وهـو مِنْ مَخْرَجِ السِّينِ، فَـكَـأَنَّ مُجاوَرَةَ المُسْتَعْلِـي للمُسْتَعْلِـي أَعْدَلُ وأَخَفُّ مِنْ مُجاوَرَةِ المُتَسَفِّلِ للمُسْتَعْلِـي؛ لأَنَّ ذَهَـابَ اللِّسَانِ مِنْ حَـرْفٍ مُـتَسَفِّلٍ إلى مُسْتَعْلٍ يَـنْـقُـلُ ضَرْبًا مِن الثِّـقَلِ.

وتَـقُولُ: (نَافِـخٌ)، و (نَابِـغٌ)، و (شَاحِطٌ)، فَـتُمْنَعُ الإِمَالَـةُ بِالحَـرْفِ المُسْتَعْلِي الّذي بَـيْـنَـهُ وبَـيْنَ الأَلِفِ حَرْفٌ؛ لأَنَّـهُ قَـرِيبٌ مِن الأَلِفِ، لَمْ يَـتَـفَاوَتْ مَا بَـيْـنَـهُما بِحَـرْفٍ وَاحِدٍ. ونَظِـيـرُهُ: (صَبَقْتُ) في (سَبَقْتُ)، فَـكُـلُّ هذا يَجْرِي عَلَى قِـيَـاسٍ وَاحِدٍ فـي مَنْعِ الإِمَالَةِ؛ لأَنَّـهُ لا يُـكْسِبُ خِفَّـةً، ولا مُشَاكَلَـةً، ولَيْسَ أَحَدٌ مِن العَـرَبِ يُمِيلُـهُ، ولا لَـهُ وَجْـهٌ مِن القِـيَاسِ؛ لأَنَّـهُ خُرُوجٌ عَن الأَصْلِ مِنْ غَيْـرِ عِلَّةٍ تَصِحُّ، وكُـلُّ خُـرُوجٍ عَن الأَصْلِ مِنْ غَيْـرِ عِلَّةٍ تَصِحُّ فإِنَّـهُ لا يَجُوزُ.

فَـأَمَّـا: (مَـنَاشِيطُ)، و (مَعَالِـيـقُ)، و (مَـنَافِـيخُ) وبَابُـهُ فإِنَّـهُ لا يُـمَـالُ، وإِنْ كَانَ بَـيْنَ الأَلِفِ والمُسْتَعْلِي حَرْفَانِ؛ لأَنَّـهُ في كَلِمَـةٍ وَاحِدَةٍ، لَمْ يَـتَـبَاعَدْ عَن الأَلِفِ التَّـبَـاعُدَ الشَّدِيـدَ، إِنَّمَا بَعُدَ عَنْـهُ بِحَـرْفٍ أَوْ حَـرْفَـيْنِ، ولَيْسَ هذا تَـبَـاعُدًا شَدِيدًا.

ومِنْهُم مَنْ يَـقُولُ: (مَـنَـاشِيطُ)، فَـيُمِيـلُ، كَـأَنَّـهُ[3] جَاءَ بِالطَّاءِ بَعْدَمَا أُخِذَت الإِمَالَـةُ، وهذا قَلِـيلٌ، إِنَّمَا يَجُوزُ فِـيمَا سُمِعَ مِنْـهُ، ولا يُـقَاسُ عَلَـيْـهِ. ونَظِـيـرُهُ: (صَوِيـقٌ) في أَنَّـهُ طُلِبَ التَّـقْرِيبُ مِن المُسْتَعْلِـي فِـيمَا بَـيْـنَـهُ وبَـيْـنَـهُ حَرْفَانِ.

---

(١) في الأصل ود: (وخاف)، وكذا يقتضي السياق.

(٢) في د: (قبل ألفه).

(٣) قوله: (كأنه) ليس في د.

وتَـقُولُ: (الصِّفَافُ)، و (القِفَافُ)، و (القِبَابُ)، و (الصِّعَابُ)، و (الطِّـنَابُ)، و (الخِبَاثُ)، و (الغِلابُ) بِالإِمَالَةِ في جَمِيعِ هذا؛ لأَنَّ المُسْتَعْلِيَ أَوَّلًا مَكْسُورٌ؛ وذلِكَ لأَنَّـهُ إذا[1] كَانَ [ظ٢٨٥] أَوَّلًا والكَسْرَةُ فِـيـهِ، ضَعَّفَـتْـهُ الكَسْرَةُ عَنْ قُـوَّةِ الاسْتِعْلاءِ الّذي يَطْلُـبُـهُ الحَرْفُ، وكَانَ بِأَنَّـهُ أَوَّلُ، وبَعْدَهُ الحُـرُوفُ المُسْتَفِلَـةُ يَذْهَبُ بِاللِّسَانِ في جِهَـةِ الانْحِدَارِ بِهِ، وجَازَت الإِمَالَـةُ حِينَـئِـذٍ؛ لأَنَّـهَا تُـكْسِبُ خِفَّـةً، ولَوْ كَانَ المُسْتَعْلِي مَـفْتُوحًا لَمْ تَجُز الإِمَالَـةُ، نَحْوُ: (قَائِمٍ)، و (قَـوَائِمَ)؛ لأَنَّ الفَتْحَـةَ تُـقَوِّيـهِ عَلَى مَا يَطْلُـبُـهُ مِن الاسْتِعْلاءِ، فَصَارَتْ تَمْنَعُ في هذه الحَالِ مِن الإِمَالَةِ مَع الحَرْفِ المُسْتَعْلِي. ونَظِـيـرُهُ[2]: (قَسَوْتُ) و (قِسْتُ) عَلَى إِبْدَالِ الصَّادِ مِن السِّينِ؛ لأَنَّ المُسْتَعْلِيَ جَاءَ أَوَّلًا، والمُسْتَـفِلَ ثَانِـيًا، فَسَهُلَ الانْحِدَارُ. ولَيْسَ مَنْزِلَـةُ الفَتْحَـةِ هذه المَنْزِلَـةَ في كُـلِّ مَوْضِعٍ؛ لأَنَّها في الحَرْفِ المُسْتَعْلِي تُـقَـوِّيـهِ عَلَى الاسْتِعْلاءِ.

وأَمَّا الحَرَكَاتُ فهي عَلَى ثَلاثَـةِ أَوْجُهٍ في الجُمْلَـةِ: حَرْفٌ يُوجِبُ الإِمَالَـةَ، وهو الكَسْرَةُ. وحَرْفٌ يَمْنَـعُ مِن الإِمَالَةِ، وهو الضَّمَّـةُ. وحَرْفٌ لا يَمْنَـعُ الإِمَالَـةَ ولا يُوجِبُها، وهو الفَتْحَـةُ، أَلا تَـرَى أَنَّ الفَتْحَـةَ تَـكُونُ قَـبْـلَ الأَلِفِ، وهي مُمَالَـةٌ، فَلا تَمْنَـعُها مِنْ ذلِك؟

وتَـقُولُ: (نَاقَـةٌ مِقْلاتٌ) بِالإِمَالَةِ؛ لأَنَّ المُسْتَعْلِـيَ سَاكِنٌ، فَـكَأَنَّ الأَلِفَ قَدْ جَاوَرَ الكَسْرَةَ، فَلَمَّا كَانَ السُّكُونُ يُضْعِفُ الحَرْفَ ضَعُـفَ المُسْتَعْلِـي بِسُكُونِـهِ هَاهُنا، مَع أَنَّ الانْحِدَارَ بِـهِ؛ لِـتَـقَدُّمِـهِ عَلَى الأَلِفِ، أَخَفُّ، فَجَازَت الإِمَالَـةُ لِهذه العِلَّةِ، وهو مَع ذلِكَ أَضْعَـفُ في الإِمَالَـةِ مِنْ بَابِ (قِفَافٍ)، و (غِلابٍ)؛ لأَنَّ في المُسْتَعْلِي الكَسْرَةَ الّتي هي مِن أَسْبَابِ الإِمَالَـةِ، ولَـيْسَ كَذلِكَ: (مِقْلاتٌ) وبَابُـهُ، وكَذلِكَ سَبِيـلُ: (المِصْبَاحِ)، و (المِطْعَانِ) بِالإِمَالَـةِ.

ومِمّنْ يُمِيـلُ: (مِنْجَابٌ)، ونَحْوَهُ، لا يُـمِيلُ: (مِطْعَانٌ)؛ لأَنَّ الحَـرْفَ المُسْتَعْلِيَ

---

(١) في د: (لأنه لو).

(٢) في الأصل ود: (ونظير)، وكذا يقتضي السياق.

لا كَسْرَةَ فِيهِ؛ وذلِكَ أَنَّ الكَسْرَةَ فِيهِ تُضْعِفُهُ عَن إِيجَابِ الإِمَالَةِ أَشَدَّ مِنْ تَضْعِيفِ السُّكُونِ؛ لأَنَّ الكَسْرَةَ مِن أَسْبَابِ الإِمَالَةِ، ولَيْسَ السُّكُونُ مِنْ أَسْبَابِ الإِمَالَةِ [و٢٨٦]، فالكَسْرَةُ تُضْعِفُهُ أَشَدَّ التَّضْعِيفِ، ثُمَّ السُّكُونُ تُضْعِفُهُ في دُونِ تِلْكَ المَنْزِلَةِ. فأَمَّا الفَتْحَةُ فإِنَّها وإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ أَسْبَابِ الإِمَالَةِ فهي تُقَوِّيهِ عَلَى الاسْتِعْلاءِ؛ فَلِهذا مُنِعَ بِهَا ولَمْ يُمْنَعْ بِالكَسْرَةِ ولا السُّكُونِ، إِذا كَانَ مُتَقَدِّمًا عَلَى الأَلِفِ.

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هذا البَابِ

ولِمَ جَازَ: (رَأَيْتُ قِزْحا)، و (أَتَيْتُ ضِمْنا) بِالإِمَالَةِ مَع ضَعْفِ أَلِفِ النَّصْبِ ولَحَاقِ المُسْتَعْلِي؟

ولِمَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ: (صِفَافٍ)، و (قِفَافٍ)؟

ولِمَ جَازَ: (رَأَيْتُ عِلْقا)، و (رَأَيْتُ مِلْغا) بِامْتِنَاعِ الإِمَالَةِ مَع شَبَهِ الأَلِفِ بِأَلِفِ (حُبْلَى)؟

ولِمَ صَارَ في المَنْعِ بِمَنْزِلَةِ: (غَانِمٍ)، و (قَائِمٍ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ لَيْسَ فِيها خِفَّةٌ، ولا مُشَاكِلَةٌ قَوِيَّةٌ مَع لَحَاقِ المُسْتَعْلِي؟

ولِمَ أَمَالَ بَعْضُهُم: (يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَها زَيْدٌ)، ولَمْ يُمِلْ: (يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَها قَبْلُ)؟ وهَلْ ذلِكَ لِضَعْفِ الأَلِفِ؛ لأَنَّها في حُكْمِ مَا لا يَلْزَمُ؟

ولِمَ لا يَمْنَعُ المُسْتَعْلِي الإِمَالَةَ في قَوْلِكَ: (نَابَ)، و (مَالَ)، و (بَاعَ)، قَبْلَه كَانَ أَوْ بَعْدَهُ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ يُشَاكِلُ بِالأَلِفِ أَصْلَها الّذي هو اليَاءُ؟ وهَلْ مَنْزِلَةُ ذلِكَ كَمَنْزِلَةِ: (خَافَ) في أَنَّهُ شَاكَلَ[1] بِهِ: (خِفْتُ)؟

ومَا حُكْمُ أَلِفِ (حُبْلَى) في مَنْعِ المُسْتَعْلِي؟ ولِمَ لا تَمْنَعُها الإِمَالَةَ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها في حُكْمِ المُنْقَلِبِ مِن اليَاءِ؛ إِذْ كَانَتْ تَرْجِعُ إِلى اليَاءِ في التَّصَرُّفِ؟

---

(١) في د: (يشاكل).

ولِمَ جَازَ إِمَالَـةُ: (المُعْطَى) مِنْ غَيْرِ مَـنْعِ المُسْتَعْلِي، مَع أَنَّ أَصْلَ الأَلِفِ الوَاوُ؟

ولِمَ جَازَ: (سَقَى) بِالإِمَالَـةِ مَع الحَـرْفِ المُسْتَعْلِي؟

ولِمَ جَازَ: (ضَغَا)، و (صَغَا)، و (غَـزَا) بالإِمَالَةِ مِنْ غَيْـرِ مَنْعِ المُسْتَعْلِـي؟

ومَا حُكْمُ: (هذا جَادٌّ)، و (مَادٌّ)، و (جَوَادٌّ)؟ ولِمَ لا تُمَالُ الأَلِفُ؛ لأَنَّ بَعْدَها كَسْرَةً في التَّـقْدِيـرِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ فُـرَّ مِنْها إلى الإِدْغَامِ، فَلا يُنْحَى نَحْوَها؟

ولِمَ لا يُمَالُ في حَالِ الجَـرِّ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ لَمّا امْتَـنَـعَ في السَّبَبِ الأَقْـوَى لِعِلَّـةٍ [ظ٢٨٦] امْتَـنَـعَ في السَّببِ الأَضْعَفِ، كَـأَنَّـهُ جَعَلَـهُ تَابِعًا للسَّبَبِ الأَقْـوَى؟

ومَا وَجْهُ قَـوْلِ بَعْضِهِمْ: (مَـرَرْتُ بِجَادٍّ)، و (مَادٍّ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ شَبَّـهَـهُ بِـ (مَالِكَ) إذا كَانَت الكَافُ اسْمَ المُضَافِ إِلَـيْـهِ؟

ومَا وَجْهُ قَـوْلِ بَعْضِهِم: (هذا جَادٌّ)، و (مَادٌّ)، و (جَوَادٌّ)؟ وهَلْ ذلِكَ للإِيـذَانِ بِالكَسْرَةِ في أَصْلِ الكَلِمَـةِ كَالإِيـذَانِ في: (هذا مَاشٍ) بِالكَسْرَةِ في الوَصْلِ؟

ولِمَ جَازَ مَـنْعُ المُسْتَعْلِـي في: (مَـرَرْتُ بِمَالِ قَاسِمٍ) و (بِمَالِ مَلِـقٍ)، و (بِمَالِ يَـنْـقَـلُ)[1]؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ كَسْرَةَ الإِعْـرَابِ لا تَـلْـزَمُ، فَـقَوِيَ عَلَيْها المُسْتَعْلِـي؟ وَمَا وَجْهُ قَـوْلِ بَعْضِهِم: (بِمَالِ قَاسِمٍ) بِالإِمَالَةِ، وامْتِـنَـاعِهِ مِن إِمَالَـةِ: (عَاقِـدٍ)؟ فَلِمَ فُـرِّقَ بَـيْنَ المُـنْفَصِلِ والمُـتَّصِلِ؟

ولِمَ مَنَعَ المُسْتَعْلِـي مِن الإِمَالَةِ في: (أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَها قَاسِمٌ)، (مِنّا فَضْلٌ)[2]، و (أَرَادَ أَنْ يُعْلِمَها مَلِقٌ)، و (أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَها سَمْلَـقٌ)، و (أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَها يَـنْـقَـلُ)، و (أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَها بِسَوْطٍ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ هذه الأَلِفَ لَيْسَتْ مُـنْـقَلِبَـةً مِن اليَاءِ، ولا هي في حُكْمِ المُنْـقَلِبِ في التَّصَرُّفِ بِاليَاءِ، فَضَعُفَتْ فِـيها الإِمَالَـةُ، وقَوِيَ عَلَيْها المُسْتَعْلِـي، وصَارَت بِمَنْزِلَـةِ الأَلِفِ الزَّائِدَةِ، ومَع ذلِكَ فإِنَّما كَانَتْ تُمَالُ للكَسْرَةِ طَـلَـبًـا للخِفَّةِ، وقَـدْ بَطَـلَ ذلِكَ مَع الحُـرُوفِ المُسْتَعْلِـيَـةِ؟

---

(١) في د: (ينقلق).

(٢) في الأصل: (وما فضل)، وكذا في الجواب.

ولِمَ مَـنَعَ المُسْتَعْلِـي مَع بُعْدِهِ؟ ومَا نَظِـيـرُ ذلِكَ مِن بُعْدِ القَافِ في (السَّمَالِـيقِ)[١] في إِيجَابِ الصَّادِ كَإِيجَابِ تَـرْكِ الإِمَالَـةِ؟

ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِهِم: (بِمَالِ قَاسِمٍ) مَع قَوْلِـهِ: (عِمَادُ قَاسِمٍ)، و (نُعْمَى قَاسِمٍ)؟ ومَا حُكْمُ: (لَمْ يَضْرِبْها الّذي تَعْلَـمُ)؟ وهَلا كَانَتْ بِمَنْـزِلَـةِ: (حُبْلَى الرَّجُلِ)، و (مَـرْمَى الغُلامِ)؟

الجَوابُ[٢]

تَـقُولُ: (رَأَيْتُ قِزْحا)، و (أَتَـيْتُ ضِمْنا) بِالإِمَالَةِ؛ لأَنَّ المُسْتَعْلِيَ إذا كَانَ [مَا][٣]

(١) في المحكم ٦/ ٦١٦: « السملق: القاع المستوي الأملس ».

(٢) الكلام من قوله: (مسائل من هذا الباب) ساقط، لكنّ الجواب موجودٌ، ويستمر الاختلاف بين ما في نسخة ف عن النسختين ولا يمكن إجراء المقابة بين نسخ مختلفة في اللفظ، ويستمر أيضًا مزج الشرح وخلطه، فجاء في شرح هذه المواضع في ف: «وإذا كَانَ المُسْتَعلي قبل الأَلِفِ بِحَرْفَينِ وهو مَكْسُورٌ لم يمنع الإمالَةَ، نَحوُ: (رَأَيتُ قِزْحا)، و (أَتَيتُ ضِمْنا)، وقَدْ يَجْرِي مَجْرى: (صِفافٍ) و (قِفافٍ). فأمّا: (رَأَيتُ عِلْقا) أو (مِلْغا) فيُمنَعُ كَما يُمنَـعُ في: (غانم) و (قَاسِم)؛ لأَنَّ المُسْتَعلـيَ مَـفْتوحٌ. وتَـقُولُ: (يُـرِيدُ أَنْ يَضرِبَها زيدٌ) فتُميلُ، فإنْ قُـلْتَ: (أَرَادَ أَنْ يَضرِبَها قَبلُ) لَمْ يُمِلْ؛ لأنّه بَعدَ الأَلِفِ المُستَعلـي. و (بَابٌ) و (بَاعٌ) يُمالُ كَما يُمالُ (خَافَ) إِلّا أَنَّ بَابَ (خَافَ) غَلب المستعلي؛ لأَنّ (فَعلَ) يدُلُّ على الكَسْرَةِ في أَوّل (فعلت) مِنه في قَولِكَ: (خِفْتُ)، فلمّا اجْتَمَعَ قوّةُ الفِعْلِ عَلَى التَّغْيِـيـرِ مَع رَومِ الكَسْرَةِ في (خِفْتُ) جَازَت الإِمَالَـةُ في (خَافَ) و (طابَ). وأَمّا أَلِفُ (حُبْلى) فتُمالُ لأَنّها رَابِـعَـةٌ زَائِدَةٌ للتّأْنِـيثِ. ويَجوزُ (غـزَا) بِالإِمَالَـةِ عَلَى قِـيَـاسٍ مُـطَّرِدٍ؛ لأَنَّ الأَلِفَ وإِنْ كَانَت مِن الوَاوِ هَاهُنا فهي فعلٌ يَـقوى فيه التَّـغْيِـيـرُ. فأَلِفُ (فَاعِلٍ) و (مَفاعِلَ) مِن المُضاعَفِ لا تُمالُ في قَولِ الأَكْـثَـرِ؛ لأَنّ التَّشْدِيدَ قَـدْ فَـرّوا إِلَيـهِ مِن الكَسْرَةِ، فلم يَرجِعوا إِلَيـهِ بالإِمالَـةِ. وقَـدْ أَجَازَ بَعْضُهُم الإِمَالَـةَ فِـيـهِ؛ لأَنَّـهُ يَـنْوِي الكَسْرَةَ. والوَجْهُ: (هذا جَادٌّ) و (مَادٌّ) و (جَوادٌّ) و (دَوابٌّ). ويَجُوزُ: (هذا مَاش) في الوَقفِ بالإمالَةِ. وتَـقُولُ: (مَـرَرتُ بِمَالِ قَاسِم) و (بِمالِ مَلِـقٍ) و (بمالِ يَـنْـقَـلُ)، فلا يُمِيلُ شَيئًا مِن ذلِك لأَجْلِ الحَـرْفِ المُسْتَعلي مَـع الاسْمِ، ومِنْـهُم مَن أَمَالَ لأَنّـهُ مُـنْـفَصِلٌ. وقَالَ: (هذا عِمادُ قَاسِم) و (عَالِمُ قَاسِم) بالإِمالَةِ، فَـفَـرَّقَ بَـيْـنَـهُما لأَنَّ المُـتَّصِلَ أَلْـزَمُ، والمُنْفَصِلُ بِمَنْزِلَـةِ مَا لا يُعْتَـدُّ بِـهِ. وتَـقُولُ: (لَمْ يَضرِبْها الّذي يَعْلَمُ) فلا تُمِيلُ؛ لأَنَّ الأَلِفَ قَد ذَهَبَ لالتقاءِ السّاكِنَينِ. فأَمّا (حُبلى الّذي يعلمُ)، و (مَـرْمَى الّذي يَعْلَمُ) فمنهم مَن يُميلُ؛ لأَنَّ الأَلِفَ تَـدُلُّ عَلَى التّأْنِـيثِ، فبِدَلالَتِها عَلَى مَعْنى قَوِيَت، و (مَـرْمى) الأَلِـفُ فِـيـهِ أَصْلِـيَّـةٌ ».

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

قَبْلَ الأَلِفِ مَكْسُورًا لَمْ يَمْنَع الإمَالَـةَ[(١)]، فَسَبِيلُـهُ سَبِيلُ غَيْـرِهِ مِنْ حُـرُوفِ المُعْجَمِ، ومَنْزِلَـتُـهُ كَمَنْزِلَةِ: (صِفَافٍ) [و٢٨٧]، و (قِفَافٍ).

وتَـقُولُ: (رَأَيْتُ عِلْقا)، و (رَأَيْتُ مِلْغا) بِتَـرْكِ الإِمَالَةِ؛ لأَنَّ المُسْتَعْلِـيَ مَـفْتُوحٌ، وإِنْ كَانَ قَـبْـلَ الأَلِفِ، فَسَبِيلُـهُ كَسَبِيلِ (غَانِمٍ)، و (قَائِمٍ)[(٢)] في أَنَّـهُ مَـفْـتُوحٌ قَـبْـلَ الأَلِفِ، ومَع ذلِكَ فَإِنَّ الأَلِفَ لا أَصْلَ لَهَا في اليَاءِ؛ لأَنَّها لَمْ تَـنْـقَلِبْ عَنْها، ولا هي في حُكْمِ المُنْقَلِبِ عَنْهَا بِالمُصَيَّرِ إِلَيْها في التَّصَرُّفِ، فَضَعُفَت الإِمَالَـةُ فِـيها، مَع أَنَّها لا تَـلْـزَمُ. وأَمَّا (غَانِمٌ)، و (قَائِمٌ) فَإِنَّمَا تُطْـلَبُ بِالإِمَالَةِ في مِثْلِ (عَالِمٍ)، و (مَالِكٍ) الخِفَّـةُ بِذَهَابِ اللِّسَانِ في جِهَـةٍ وَاحِدَةٍ، فَإِذا جَاءَ المُسْتَعْلِي مَفْـتُـوحًا بَطَـلَت الخِفَّـةُ بِالإِمَالَةِ، وصَارَ ذَهَابُ اللِّسَانِ في جِهَـةِ الاسْتِعْلاءِ أَخَفَّ.

وتَـقُولُ: (يُـرِيدُ أَنْ يَضْرِبَها زَيْدٌ)، و (يُـرِيدُ أَنْ يَضْرِبَها قَـبْـلُ) بِتَـرْكِ الإِمَالَةِ؛ لأَنَّ الأَلِفَ لَمّا ضَعُـفَتْ بِالبُعْـدِ عَن حَدِّ اليَاءِ قَوِيَ عَلَيْها المُسْتَعْلِي.

فَـأَمّا: (نَابَ)، و (مَالَ)، و (بَاعَ) فَـيُمَالُ؛ لأَنَّ الأَلِفَ مِن اليَاءِ، ولا يَعْرِضُ لَـهُ المُسْتَعْلِي، قَبْلَـهُ كَانَ أَوْ بَعْدَهُ؛ لأَنَّ الإِمَالَـةَ تُشَاكِـلُ بِهَا أَصْلَـهُ في هذا، ولا يُطْـلَبُ بِهَا الخِفَّـةُ، فَلَحَاقُ المُسْتَعْلِي وتَـرْكُ لَحَاقِـهِ سَوَاءٌ؛ لِهذه العِلَّةِ، ومَنْزِلَـةُ ذلِكَ كَمَنْزِلَـةِ: (خَافَ) في أَنَّـهُ يُشَاكَـلُ بِـهِ: (خِفْتُ).

ولا يَمْنَعُ المُسْتَعْلِي مِن الإِمَالَةِ أَلِفَ (حُبْلَى)؛ لأَنَّها في حُكْمِ المُنْقَلِبِ مِن اليَاءِ. وتَـقُولُ: (حُبْلَى قَاسِمٍ) بِالإِمَالَةِ.

وتَـقُولُ: (مُعْطَى قَاسِمٍ) بِالإِمَالَةِ، وإِنْ كَانَت الأَلِفُ مِن الوَاوِ؛ لأَنَّها في حُكْمِ اليَاءِ بِالتَّصَرُّفِ عَلَى اليَاءِ في قَـوْلِكَ: (مُعْطَـيَانِ)، و (مُعْطَـيَاتٌ) في اسْمِ امْـرَأَةٍ إذا جَمَعْـتَـهُ. فَـأَمّا: (سَقَى) فَـأَلِفُـهُ مِن اليَاءِ، ولا يَمْنَـعُـهُ المُسْتَعْلِي، فَصَارَ (مُعْطى)، و (سَقَى) بِمَنْزِلَـةٍ وَاحِدَةٍ في أَنَّ المُسْتَعْلِـيَ لا يَمْنَـعُ مِنْ إِمَالَـتِـهِ.

---

(١) في الأصل ود: (الآلة).

(٢) في الأصل ود: (قاسم)، وكذا في السؤال وبعد أسطر.

وأمّا: (ضَغَا)، و (صَغَا)، و (غَـزَا) بالإِمَالَـةِ، وهي فِـيـهِ قَوِيَّـةٌ؛ لِشَبَـهِ الأَلِفِ بالياءِ بِالانْقِلابِ إِلَيْها في مَوْضِعِ اللّامِ، ومَع أَنَّـهُ فِعْلٌ تَـقْوَى فِـيـهِ الإِمَالَـةُ؛ لِقُـوَّتِـهِ عَلَى التَّصَرُّفِ، فَلَمْ يَمْنَع المُسْتَعْلِـي للشَّبَـهِ الّذي ذَكَـرْنا، مَع قُـوَّةِ الفِعْلِ عَلَى التَّصَرُّفِ.

وأَمّا: (هذا جَادٌّ)، و (جَوَادٌّ) [ظ٢٨٧] فَلا يُمَالُ في قَـوْلِ الأَكْـثَـرِ مِن العَـرَبِ؛ لأَنَّـهُ فُـرَّ مِن الكَسْرَةِ إلى الإِدْغَامِ، فَـكُـرِهَ أَنْ يُـرْجَعَ إِلى مَا فُـرَّ مِنْـهُ، أَوْ يُـقَارِبُـهُ.

ولا يُمَالُ في حَالِ الجَـرِّ؛ لأَنَّـهُ لَمّا امْـتَـنَعَ في السَّبَبِ الأَقْـوَى لِعِلَّـةٍ امْـتَـنَعَ في الأَضْعَـفِ، كَـأَنَّـهُ جَعَلَـهُ تَابِعًا للسَّبَبِ الأَقْـوَى.

ويَجُوزُ في قَوْلِ بَعْضِهِمْ: (مَـرَرْتُ بِجَادٍّ)، و (مَادٍّ)؛ لأَنَّـهُ شَبَّـهَهُ بِـ (مَالِكَ) إِذا كَانَت الكَافُ اسْمَ المُضَافِ إِلَيْـهِ؛ لأنَّ هذه الكَسْرَةَ سَلِيمَةٌ مِمّا عَـرَضَ في (جَادٍّ)، و (مَادٍّ) مِنْ شَبَـهِ السَّبَبِ الأَقْوَى؛ فَلِهذا صَارَتْ بِـ (مَالِكَ) أَصْلًا يُحْمَلُ عَلَـيْـهِ.

ومِنْهُم مَنْ يَـقُولُ: (هذا جَادٌّ)، و (مَادٌّ)، و (جَوَادٌّ)، فَـيُمِيلُ لِـتَـقْدِيـرِ الكَسْرَةِ، ولا يَعْتَـدُّ بالفِـرَارِ مِنْها؛ لأَنَّ الإِدْغَامَ قَدْ أَذْهَبَ ثِـقَلَها، كَمَا تَـقُولُ: (مَاشْ) بِالإِمَالَـةِ في الوَقْفِ؛ للإِيـذَانِ بِالكَسْرَةِ في الوَصْلِ.

وتَـقُولُ: (مَـرَرْتُ بِمَالِ قَاسِمٍ)، و (بِمَالِ مَلِـقٍ)، و (بِمَالِ يَـنْـقُلُ)[1] بِتَـرْكِ الإِمَالَةِ؛ لأَنَّ كَسْرَةَ الإِعْـرَابِ لا تَـلْـزَمُ؛ فَـيَـقْوَى عَلَـيْها المُسْتَعْلِـي. ومِنْهُمْ مَنْ يَـقُولُ: (بِمَالِ قَاسِمٍ)، ويُمِيلُ، ولا يُمِيلُ في (عَاقِـدٍ)؛ لأَنَّ الأَوَّلَ مُـنْفَصِلٌ لا يَلْـزَمُ، والمُتَّصِلُ يَلْـزَمُ.

وتَـقُولُ: (يُـرِيدُ أَنْ يَضْرِبَها قَاسِمٌ)، (مِنّا فَضْلٌ)، و (يُرِيدُ أَنْ يُعْلِمَها مَلِقٌ)، و (أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَها سَمْلَـقٌ)، و (أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَها بِسَوْطٍ)، فَلا تُمِيلُ في جَمِيعِ هذا؛ لأَجْلِ المُسْتَعْلِي في الأَلِفِ الضَّعِيفَـةِ في شَبَـهِ اليَاءِ؛ إِذْ لَم تَـكُـنْ مُـنْـقَلِبَـةً عَن يَاءٍ، ولا في حُكْمِ المُنْـقَلِبِ في التَّصَرُّفِ، فَـلَمّا بَعُدَ شَبَـهُها بِاليَاءِ قَوِيَ عَلَـيْها المُسْتَعْلِي، وصَارَت كَأَلِفِ النَّصْبِ في قُـوَّةِ المُسْتَعْلِي عَلَيْها، وكَأَلِفِ (فَاعِلٍ)

---

(١) في الأصل ود: (ينقلق)، وكذا في الكتاب ٤/ ١٣٢.

الّتي لَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ اليَاءِ في الانْقِلابِ، ولا حُكْمِ الانْقِلابِ في التَّصَرُّفِ، فالمُسْتَعْلِي يَـقْوَى عَلَى هذه الأَلِفَاتِ الثّلاثَـةِ: أَلِفِ فَاعِلٍ، وأَلِفِ النَّصْبِ، وأَلِفِ الإِضْمَارِ في: (يَضْرِبَها)، و (منّا)، ولا يَـقْوَى عَلَى أَلِفِ (رَمَى)، و (غَزا)، ولا عَلَى أَلِفِ (نَابَ)؛ لأَنَّها مِن اليَاءِ، ولا عَلَى أَلِفِ (حُبْلَى)؛ لأَنَّها في التَّصَرُّفِ بِاليَاءِ، ولا عَلَى أَلِفِ [و٢٨٨] (خَافَ)؛ لأَنَّـهُ يُشَاكِلُ بِهَا الكَسْرَةَ في (خِفْتُ).

والمُسْتَعْلِي يَـقْوَى عَلَى الأَلِفِ الضَّعِيـفَةِ الشَّبَـهِ بِاليَاءِ، وإِنْ بَعُدَ مِنْها، كَمَا يَـقْوَى عَلَى قَـلْبِ السِّينِ صَادًا في: (الصَّمَالِيـقِ)، وإِنْ بَعُدَ عَنْها؛ لأَنَّـهُ وإِنْ كَانَ مُنْـفَصِلًا فهو يُشْبِهُ المُتَّصِلَ في الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ؛ إِذْ هو في دَرْجِ الكَلامِ عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ.

وبَعْضُهُم يَـقُولُ: (بِمَالِ قَاسِمٍ) فلا يُمِيلُ مَع قَوْلِـهِ: (عِمَادُ قَاسِمٍ)، و (نُعْمَى[١] قَاسِمٍ)، فَـيُمِيلُ في هذا لأَنَّ الكَسْرَةَ لازِمَـةٌ، والأَلِفُ في (نُعْمَى)[٢] في حُكْمِ المُـنْـقَلِبِ مِن اليَاءِ.

وتَـقُولُ: (لَمْ يَضْرِبْها الّذي تَعْلَمُ)، فلا تُمِيلُ الفَتْحَـةَ؛ لِذَهَابِ[٣] الأَلِفِ الّتي تَضْعُـفُ فِـيها الإِمَالَـةُ. وأَمّا: (حُبْلَى الرّجُلِ)، و (مَـرْمَى الغُلامِ) فَـلَيْسَ كَذلِكَ؛ لِـقُـوَّةِ الأَلِفِ في هذه الأَلِفِ.

* * *

مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ

ولِمَ جَازَ تَـرْكُ الإِمَالَةِ في: (أَرَادَ أَنْ يُعْلِمَا)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الأَلِفَ لِمَعْنى التَّـثْنِـيَـةِ مَع أَنَّها لَيْسَتْ في حُكْمِ اليَاءِ في التَّصَرُّفِ، كَأَلِفِ (حُبْلَى)؟

ولِمَ تُـرِكَت الإِمَالَـةُ في: (أَرَادَ أَنْ يَضْبِطَا)، و (أَنْ يَضْبِطَها)، ولَمْ تُـتْـرَكْ[٤] في (حُبْلَى قَاسِمٍ)؟

ولِمَ جَازَت الإِمَالَـةُ في: (أَرَادَ أَنْ يَـقِيلا)، و (أَنْ يَعْقِلا) مَع أَنَّ الأَلِفَ لِمَعْنًى؟

---

(١) في د: (فيعمي).
(٢) في الأصل ود: (نعلى).
(٣) في د: (اذهاب).
(٤) في د: (ترك).

وهَلْ ذلِكَ لِتَحْقِيقِ أَنَّ المُسْتَعْلِيَ المَكْسُورَ قَبْلَ الأَلِفِ لا يَمْنَعُ مَع إِزَالَةِ الإِيهَامِ في أَنَّهُ يَمْنَعُ؟

ولِمَ جَازَ أَنْ يَمْنَعَ المُسْتَعْلِي مِن الإِمَالَةِ في: (رَأَيْتُ ضِيقا)، و (مَضِيقا)، و (رَأَيْتُ عِلْقًا)، ولَمْ يَمْنَعْ في (صَغَا)، و (ضَغَا)، ولا في (الضُّحَى)؟

ولِمَ مَنَعَ في: (رَأَيْتُ عِلْمًا كَثِيرًا) إِذا نُوِّنَ؟ وهَلْ قِيَاسُهُ قِيَاسُ: (لَمْ يَعْلَمْها الّذي عِنْدَكَ)؟

ولِمَ جَازَ: (طَلَبنا)، و (عِنَبا) بالإِمَالَةِ، مَع ضَعْفِها فِيهِ؟

ولِمَ جَازَ في قَوْلِ بَعْضِهِمْ: (رَأَيْتُ عِرْقا)، و (ضِيقا)، ولِمَ يَجُزْ في قَوْلِ أَحَدٍ مِن العَرَبِ إِمَالَةُ (قَاعِدٍ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنّ هذه الأَلِفَ تُشْبِهُ أَلِفَ (حُبْلَى) بِالمَوْقِعِ في آخِرِ الاسْمِ، وأَنَّ المَطْلُوبَ بالإِمَالَةِ فِيهِ مُشَاكَلَةُ الأَصْلِ الّذي هو اليَاءُ، ولَيْسَ كَذلِكَ (فَاعِلٌ)؛ لأَنَّ المَطْلُوبَ بِهِ الخِفَّةُ بِذَهَابِ [ظ٢٨٨] اللِّسَانِ إِلى جِهَةِ الكَسْرَةِ، فإِذا جاء المُسْتَعْلِي بَطَلَ ذلِكَ الوَجْهُ الّذي كَانَ يُطْلَبُ؟

ولِمَ قَالَ هؤلاء: (رَأَيْتُ سَبَقَا) بِتَرْكِ الإِمَالَةِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ سَبَبَها في (عِرْقا) أَقْوَى بِالكَسْرَةِ في أَوَّلِ الاسْمِ؟

ولِمَ أَمَالَ بَعْضُهُم: (عَابِدٌ)، ولَمْ يُمِلْ: (بِمَالِكَ)، وأَمَالَ (عِمَادُ قَاسِمٍ)، ولَمْ يُمِلْ: (بِمَالِ قَاسِمٍ)؟

ومَا حُكْمُ حُرُوفِ المَعَانِي في الإِمَالَةِ؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّ الأَصْلَ فِيها أَلّا تُمَالَ؟

ولِمَ لا تُمَالُ: (حَتّى)، ولا (أَمّا)، ولا (إِلّا)؟

ومَا حُكْمُ هذه الحُرُوفِ لَوْ سُمِّيَ بِها؟ ولِمَ جَازَت الإِمَالَةُ فِيها عَلَى هذه الحَالِ؟

ولِمَ جَازَ إِمَالَةُ: (أَنّى)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ اسْمٌ كَـ (عَطْشَى)؟

ولِمَ لا يَجُوزُ إِمَالَةُ: (لا)؟

ولِمَ جَازَ إِمَالَةُ (ذَا)؟

ولِمَ لا يَجُوزُ إِمَالَـةُ (مَا) في الصِّلَـةِ، ولا غَيْـرِها؟ وهَلْ ذلِكَ لِشِدَّةِ إِبْهَامِها كَشِدَّةِ إِبْهَامِ الحَرْفِ، ولَيْسَ كَذلِكَ (ذَا)؛ لأَنَّـهُ يَجُوزُ أَنْ يُوقَفَ عَلَـيْـهِ، فَـتَـقُولُ: (رَأَيْتُ ذَا)، ولا يَجُوزُ مِثْـلُ ذلِكَ في (مَا)؟

ولِمَ جَازَ (بَا)، و (تَا) بِالإِمَالَةِ في حُرُوفِ المُعْجَمِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها أَسْمَاءُ مَا يُـلْـفَظُ بِـهِ؟

ولِمَ جَازَ: (يَا زَيْدُ) بِالإِمَالَةِ مَع أَنَّـهُ حَـرْفٌ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ يُشْبِهُ الفِعْلَ في تَمَامِهِ مَع الاسْمِ حَتّى يَصِيـرَ جُمْلَـةً مُفِيدَةً؟

ولِمَ جَازَ إِمَالَـةُ (بَلَى) مَع أَنَّـهُ حَرْفٌ؟

ولِمَ جَازَ في قَـوْلِ بَعْضِهِمْ: (هذا بَابٌ)، و (هَذا مَالٌ)، ولَمْ يَجُـزْ مِثْـلُ ذلِكَ في (سَاقٍ)، ولا (قَارٍ)[1]، ولا (غَابٍ)، [و (غَابٌ)][2]: الأَجَمَـةُ؟

ولِمَ لا يَجُوزُ إِمَالَـةُ: (بَالَ) مِنْ (بُـلْتُ)؟

الجَوابُ[3]

وتَـقُولُ: (أَنْ يُعْلِمَا) بِتَـرْكِ الإِمَالَةِ؛ لأَنَّـهُ لا أَصْلَ للأَلِفِ في التَّصَرُّفِ بِاليَاءِ،

---

(١) في الأصل ود: (غار)، وكذا في الكتاب ٤/ ١٣٥.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الكلام من قوله: (مسائل من هذا الباب) ساقط، لكنّ الجواب موجودٌ، ويستمر الاختلاف بين ما في نسخة ف عن النسختين، فلا يمكن إجراء المقابلة معهما، ويستمر أيضًا مزج الشرح وخلطه، فجاء في شرح هذه المواضع في ف: « ويَجُوزُ: (أَرَادَ أَنْ يَعْقِلا) بالإِمَالَةِ، و (رَأَيْتُ ضَيْـقًا) و (مَضِيقًا) بِتَـرْكِ الإِمَالَةِ لأَنّ المُسْتَعْلِيَ في (يَعْقِلا) مَكْسُورٌ، وفي هذا مفتوحٌ. وتَـقُولُ: (رَأَيتُ عِلْمًا كَثِيرًا) فليسَ في هذا إِمَالَـةٌ؛ لأَنَّ الأَلِفَ قَد انْقَلَبَ إِلَى التَّـنْوِينِ. فأَمّا أَلِفُ (مِعْـزَى) و (مَعْنى) فتُمالُ إِذا لَمْ تَـنْـقَلِب الأَلِفُ. ومِنْهُم مَنْ يُمِيلُها عَلَى الشُّذوذِ مَع انْقِلابِها، كأَنَّـهُ يُومِئ إِلى الكَسْرَةِ. ومِن العَـرَبِ مَـنْ يُمِـيلُ: (عِـرْقـا)، و (ضِيقا) تَشْبِيهًا بِأَلِفِ (حُبْلَى)؛ لأَنّها رَابِعَـةٌ، ولا تَمْنَعُها بالحرفِ المُسْتَعلي. فَـأَمّا (سَبَـقا) فليسَ فيـهِ إِلّا تركُ الإِمَالَةِ؛ لأَنَّـهُ لَيسَ قبلَ الأَلِفِ كَسرَةٌ. و (طَـلَـبْنا) و (عِرْقا) مِن الشّاذِّ النَادِرِ. وحُكْمُ الأَلِفاتِ الّتي في الحَـرْفِ لا تُمالُ؛ لأَنَّ الإِمَالَـةَ ضَربٌ مِن التَّصَرُّفِ، ولَيْسَ للحَرْفِ تَصَرّفٌ، والأَصلُ فيها هذا. وكَذلِكَ لا يجُوزُ إِمَالَـةُ (حَتّى)، و (لَمّا)، و (إِلّا) ولَوْ سُمِّيَ بِها امْـرَأَةٌ أُمِيلَت؛ لأَنّها قَدْ تُـقْلَبُ إِلى بَابِ الاسْمِ =

مَع أَنَّها لِمَعْنى، وكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هذينِ الشَّيْئَيْنِ يَقْتَضِي تَرْكَ الإِمَالَةِ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ لَهُما.

وتَقُولُ: (يُرِيدُ أنْ يَقِيلا)، و (يَعْقِلا)[1] فَتُمِيلُ؛ لإِزالَةِ الإيهَامِ أَنَّ المُسْتَعْلِيَ في مِثْلِ هذا المَوْقِعِ عَلَى هذه الصِفَةِ يَمْنَعُ الإِمَالَةَ، ولَوْلا ذَلِكَ لَجَرَى مَجْرَى: (يُرِيدُ أَنْ يُعْلِمَا)، ولكنْ خُولِفَ بِهِ ذلِكَ؛ لِيَكُونَ تَمْكِينًا لِبَابِ: (صِفَافٍ)، و (قِبَابٍ)، و (صِعَابٍ)، و (طِنَابٍ).

وتَقُولُ: (أَرَادَ أَنْ يَضْبِطَا)، و (أَنْ يَضْبِطَها) بِتَرْكِ الإِمَالَةِ للمُسْتَعْلِي، ولا يَلْزَمُ مِثْلُ في: (حُبْلَى قَاسِمٍ)؛ لأَنَّ أَلِفَ الإِضْمَارِ لا أَصْلَ لَهَا في اليَاءِ.

= الّذي يَصْلُحُ فِيهِ التَّصَرُّفُ. فهذا الّذي ذَكَرَهُ سِيبَوَيهِ في الحَرْفِ، وقَدْ قَرَأَ القُرّاءُ: (بَلى) مُمالًا، وهو خَارِجٌ عَن قِيَاسِ الحُرُوفِ؛ لِعِلَّةِ شَبهِ الاسم في الجَوابِ إذا قَالَ القَائِلُ: مَنْ عِنْدَكَ مِن النّساءِ؟ فقالَ: (الحُبلى) بالإمالَةِ، فكذلِكَ إذا قَالَ: أَما عِنْدَكَ مِنْهُنّ أَحدٌ؟ فقال المُجيبُ: (بلى) ممّا يَصِحُّ أَنْ يُوقَفَ عَلَيهِ في الجَوَابِ، كَمَا يُوقَفُ عَلَى الاسْمِ، وهو عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ عَلَى شَبَهِ (رَمَى)، واحْتَمَلَ ذلِكَ لِهذه العِلّةِ، ولَمْ يَحْتَمِلْ ذلِك مِثلُهُ؛ لأَنّهُ عَلَى حَرفينِ، فبَعُدَ عَن شَبَهِ ما يُمالُ؛ لِقِلّةِ حُروفِهِ، وإنْ وُقِفَ عَليهِ في الجَوابِ. فإذا سَأَلَ سَائِلٌ فقالَ: مَا مَذْهَبُ سِيبَوَيهِ في هذا؟ فجوابُه أَنّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ بعينه، ولكنه قد ذكرَ مَا يَدُلُّ عَلَيهِ مِنْ حُكْمِ الحُرُوفِ، وأَنّهُ لا يَخْرُجُ عَنه شَيءٌ إلّا بشَبَهٍ صَحِيحٍ يَقْتَضِي صِحَّةَ الخُرُوجِ عَن ذلك الأَصلِ عَلَى مَا بَيَّنّا مِن العِلّةِ. فأَمّا: (أَنّى) فيُمالُ لأَنّهُ اسمٌ، جَاءَت الأَلِفُ فيهِ رَابِعَةً. ولا يَجوزُ إِمّالَةُ (مَا)؛ لأَنَّ الأَلِفَ فيها ثَانِيَةٌ مَع شبهِ الحَرفِ بِشِدّةِ الاسْتِبهامِ. ويَجُوزُ إِمَالَةُ (ذَا) لأَنّهُ اسمٌ لَم يُسْتَبهم كاسْتِبهام (مَا)، أَلا تَرَى أَنّكَ تَقُولُ: (رَأَيتُ ذا) ولا تَقولُ: (رَأَيتُ ما). فأَمّا (بَا) (تَا) (ثَا) فتَجوزُ فيه الإمالَةُ لِكَثْرَتِها في الكَلامِ وشَبهها بأَسْماءِ مَا يُلْفَظُ بِهِ، وإنّما يَقومُ كُلُّ حَرْفٍ مِنْها بنَفْسِه. وقَالوا: (يَا زَيدُ) فأَمالوه، فإنْ كَانَ حَرفًا فهذا على قياسِ (بَلى)؛ لأَنّهُ بمنزلة الاسْمِ التّامّ أو الفِعلِ الّذي يأتلف مِنهُ مع الاسْمِ كلامٌ مُفِيدٌ، فأشبهَ مَا يُمالُ مِن هذه الجِهَةِ، ففيه الياءُ الّتي تقتضي الإمالَةَ، فقد ذَكَرَ سِيبَويهِ مَا يَدُلُّ عَلَى إمالَةِ (بَلى) بِذِكْرِهِ جَوازَ إِمَالَةِ (يَا زَيدُ)، وأَنّهُ عَلَى وَجْهِ الخُرُوجِ عَن الأَصلِ إلّا أَنّهُ لِعِلّةٍ صَحِيحَةٍ. ولا تُمِيلُ: (سَاقٌ) و (قَارٌ) و (غَابٌ) مَنْ يُميلُ (بابٌ) و (مَالٌ)، ولا مَن يُميلُ مثل (غَزَا) لأَنّ الإمالَةَ لِما في مَوْضِعِ العَينِ تَضْعُفُ عَن مَنْزِلَةِ الأَلِفِ في آخِرِ الاسْمِ أَو الفِعْلِ. ولا يَجُوزُ إِمالَةُ (بَالَ) مِنْ: (بُلْتُ)، وأَوّلُهُ مضمومٌ، فلا يختلطُ بِباب: (خِفْتُ) و (بِعتُ) الّذي أَوّلُهُ مَكسورٌ، وهو مَع ذلك من الواوِ في (بالَ)، وفي موضع العينِ؛ فلِهذا لم تجز إمالَتُهُ ».

(١) في د: (وأن يعقلا).

وتَـقُولُ [و٢٨٩]: (رَأَيْتُ ضِيقَا)، و (مَضِيقَا)، و (رَأَيْتُ عِلْـقَا) بِتَـرْكِ الإِمَالَةِ؛ لِضَعْفِها في أَلِفِ النَّصْبِ، فَلَمّا صَادَفَ المُسْتَعْلِي أَلِفًا تَضْعُـفُ فِيـهِ الإِمَالَـةُ مُنِعَ مِنْها. ولَيْسَ كَذلِكَ: (صَغَا)، و (ضَغَا)؛ لأَنَّـهُ صَادَفَ في هذا أَلِفًا تَـقْوَى فِيـهِ الإِمَالَـةُ، فَلَمْ يُمْنَعْ مِنْها.

وتَـقُولُ: (رَأَيْتُ عِلْمًا كَثِيـرًا)، كَمَا تَـقُولُ: (لَمْ يَعْلَمْها الّذي عِنْدَكَ)، فَـتَـذْهَبُ الإِمَالَـةُ؛ لإِذْهَابِ الأَلِفِ الضَّعِيـفَـةِ فِيها، وهي أَلِفُ النَّصْبِ، وأَلِفُ الإِضْمَارِ، ولا يُفْعَلُ مِثْـلُ ذلِكَ في (حُبْلَى الرَّجُلِ)، و (نُعْمَى الغُلامِ)؛ لأَنَّ هذه الأَلِفَ لَهَا أَصْلٌ في اليَاءِ، تَـقْوَى الإِمَالَـةُ لأَجْلِـهِ.

وتَـقُولُ: (طَـلَـبَنا)، و (عِنَبا) في قَـوْلِ بَعْضِ العَـرَبِ بِالإِمَالَةِ؛ تَشْبِيـهًا بِأَلِفِ (حُبْلَى). وقَالَ هؤلاءِ: (رَأَيْتُ عِـرْقا)، و (ضِيـقَا) بالإِمَالَةِ؛ لأَنَّـهُ لَمَّا شَبَّـهَها بِأَلِفِ (حُبْلَى) لَـمْ يَعْتَرِضْ عَلَيْها المُسْتَعْلِي، كَمَا لا يَعْتَرِضُ عَلَى أَلِفِ (حُبْلَى)، وهو مَع ذلِكَ شَاذٌّ.

وأَمَّا (قَاعِدٌ)، و (غَانِمٌ)، و (طَالِبٌ) فَلا يُمِيلُ هذه الأَلِفَ أَحَدٌ مِن العَـرَبِ؛ لأَنَّـهُ لا أَصْلَ لَهَا في التَّصَرُّفِ بِاليَاءِ، ولا شَبَـهَ بِالمَوْقِعِ في آخِرِ الاسْمِ رَابِعَـةً فَصَاعِدًا، فَـلَيْسَ يُشَاكِـلُ بِهَا أَصْلٌ لَهَا في اليَاءِ. وإِنَّما تَجُوزُ الإِمَالَـةُ في (فَاعِلٍ) طَـلَـبًا للخِفَّةِ، بِذَهَابِ اللِّسَانِ في جِهَـةِ الكَسْرَةِ، فإِذا جَاءَ المُسْتَعْلِي بَطَـلَت هذه العِلَّـةُ، ولَمْ تَجُز الإِمَالَـةُ أَصْلًا.

ومَنْ قَالَ: (عِرْقَا) فَأَمَالَ لَمْ يُمِلْ: (رَأَيْتُ سَبَـقَا)؛ لأَنَّ الكَسْرَةَ في (عِـرْقَا) قَـوَّتْ سَبَبَ الإِمَالَـةِ. ومَنْ أَمَالَ (عَابِدٌ) لَمْ يَلْـزَمْ أَنْ يُمِيلَ: (بِمَالِكٍ)؛ لأَنَّ الكَسْرَةَ في (عَابِـدٍ) لازِمَـةٌ، ولَيْسَتْ كَذلِكَ في: (بِمَالِكٍ). ومَنْ أَمَالَ: (عِمَادَ قَاسِمٍ) لَمْ يَلْـزَمْـهُ أَنْ يُمِيـلَ: (بِمَالِ قَاسِمٍ)؛ عَلَى مَا بَـيَّـنّـا.

وحُـرُوفُ المَعَانِـي الأَصْلُ فِـيها أَلّا تُمَالَ؛ لأَنَّـهُ لا تَصَرُّفَ لَهَا كَالتَّصَرُّفِ في الفِعْلِ والاسْمِ. وإِنَّمَا الإِمَالَـةُ ضَرْبٌ مِن التَّصَرُّفِ للخِفَّةِ، أَو المُشَاكَلَـةِ، فإِنَّما

تَكُونُ فِيمَا لَهُ التَّصَرُّفُ بِالمَعَانِي الَّتي تَتَعَلَّقُ بِهِ، واللَّفْظِ الَّذي يَتَغَيَّرُ فِيهِ؛ لأَنَّ ذلِكَ لا يُخِلُّ بِهِ. فأَمَّا الحَرْفُ فَلا وجْهَ لإِمَالَتِهِ [ظ٢٨٩] عَلَى الأَصْلِ الّذي بَيَّنّا فِيهِ.

ويُوَضِّحُ ذلِكَ أَنَّ الفِعْلَ لَمَّا قَوِيَ تَصَرُّفُهُ قَوِيَت الإِمَالَةُ فِيهِ، حَتّى لَمْ يَمْنَعْهُ المُسْتَعْلِي في قَوْلِكَ: (صَغَا)، و (ضَغَا). ثُمَّ بَعْدَهُ الاسْمُ لَهُ حَقٌّ في الإِمَالَةِ بِحَقِّهِ في التَّصَرُّفِ بِالتَّثْنِيَةِ والجَمْعِ والتَّصْغِيرِ، وهو مَع ذلِكَ ضَعِيفٌ فِيهِ بالإِضَافَةِ إِلى الفِعْلِ، حَتّى كَانَ (العَشَا)، و (المَكَا)، و (الكِبَا) عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ الّذي لا يُقَاسُ عَلَيْهِ، فَلَمّا صَارَ الأَمْرُ إِلى الحَرْفِ الّذي لا تَصَرُّفَ لَهُ كَتَصَرُّفِ الاسْمِ والفِعْلِ بِتَغْيِيرِ لَفْظِهِ للمَعَانِي وَجَبَ أَلّا يَجُوزُ فِيهِ. فَـ (حَتّى) لا يُمَالُ؛ لأَنَّهُ حَرْفٌ، وكَذلِكَ (أَمّا)، و (إِلّا)، و (مَا)، و (لا).

ولَوْ سُمِّيَ بِـ (حَتّى) وأَخَوَاتِهِ لَجَازَتْ إِمَالَتُهُ؛ لأَنَّهُ قَدْ خَرَجَ إِلى حَدِّ الاسْمِ الّذي يَجُوزُ تَصَرُّفُهُ بِتَغْيِيرِ لَفْظِهِ للمَعَانِي.

ويَجُوزُ إِمَالَةُ[1] (أَنّى)؛ لأَنَّهُ اسْمٌ بِمَنْزِلَةِ: (عَطْشَى).

ويَجُوزُ إِمَالَةُ (ذَا)، كَمَا جَازَ إِمَالَةُ (كِبَا). ولا يَجُوزُ إِمَالَةُ (مَا)؛ لِشِدَّةِ إِبْهَامِها، حَتّى صَارَتْ كَالحَرْفِ، فَيَجُوزُ: (رَأَيْتُ ذَا)، ولا يَجُوزُ: (رَأَيْتُ مَا)؛ لِشِدَّةِ الإِبْهَامِ.

وتَقُولُ: (بَا)، و (تَا) فَتُمِيلُ؛ لأَنَّها أَسْماءُ مَا يُلْفَظُ بِهِ، فَتُجْرِيها مُجْرَى (ذَا)، فَقَدْ فُرِّقَ بَيْنَ الاسْمِ والحَرْفِ الّذي لِمَعْنًى، فِيمَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ، ولا تُمِيلُ: (لا)؛ لأَنَّهُ حَرْفٌ.

وتَقُولُ: (يَا زَيْدُ) بِالإِمَالَةِ؛ لأَنَّ (يَا) تُشْبِهُ الفِعْلَ؛ لأَنَّهُ مَع الاسْمِ بِمَنْزِلَةِ الجُمْلَةِ المُفِيدَةِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَدْعُو زَيْدًا.

ويَجُوزُ إِمَالَةُ (بَلَى)؛ لأَنَّهُ يُوقَفُ عَلَيْهِ في الجَوَابِ، كَمَا يُوقَفُ عَلَى الاسْمِ

---

(١) في د: (إمالته).

إذا قَالَ قَائِـلٌ: (أَلَيْسَ زَيْدٌ في الدَّارِ؟) قُلْتَ: (بَلَى)، كَمَا أَنَّـهُ إِذا قَالَ: (مَنْ في الدَّارِ؟) قُلْتَ: (الحُبْلَى).

ومَنْ أَمَالَ في قَوْلِـهِ: (هذا بَابٌ)، و (هذا مَالٌ) لَمْ يُمِلْ في قَوْلِـهِ: (هذا سَاقٌ)، و (هذا غَارٌ)، و (هذا غَابٌ)، [و (غَابٌ)][1]: الأَجَمَةُ؛ لأَنَّـهُ لَمّا ضَعُفَتِ الإِمَالَـةُ في هذه الأَلِفِ مَنَعَها المُسْتَعْلِي.

ولا يَجُوزُ إِمَالَـةُ (بَالَ) مِنْ (بُلْتُ)؛ لأَنَّ الإِمَالَةَ في نَظِـيـرِهِ مِن الفِعْلِ تُـؤْذِنُ بِكَسْرِ أَوَّلِـهِ في (فَعَلْتُ). وإِنَّما جَازَت الإِمَالَـةُ في: (هذا [و٢٩٠] بَابٌ)؛ لأَنَّ الأَلِفَ مُنْـقَلِـبَـةٌ عَن الوَاوِ الّتي هي أُخْتُ اليَاءِ، فهو شَبَـهٌ ضَعِيفٌ، فَلَمّا لَحِقَ المُسْتَعْلِي مَنَعَ الإِمَالَـةَ في (سَاقٍ).

* * *
* *
*

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

بَابُ الرَّاءِ[*]

الغَـرَضُ فِـيـهُ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في الرَّاءِ مِنْ مَنْعِ الإِمَالَةِ مِمّا لا يَجُوزُ[1].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الرَّاءِ مِنْ مَنْعِ الإِمَالَـةِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ مُـنِـعَت الرَّاءُ إِذا كَانَت مَـفْتُوحَةً أَوْ مَضْمُومَـةً مِن الإِمَالَـةِ، ولَـمْ تُمْنَعْ إِذا كَانَتْ مَكْسُورَةً؟

ولِمَ مُـنِـعَتْ مَـفْتُوحَةً الإِمَالَـةَ مَع أَنَّها لَيْسَتْ مِن المُسْتَعْلِـيَـةِ؟

ومَا وَجْهُ الاعْتِلالِ بِأَنَّها بِمَنْزِلَةِ المُضَاعَفِ؟

ولِمَ جَازَ أَنْ يَـكُونَ الوَقْفُ يَـزِيدُها وُضُوحًا، مَع أَنَّ الوَصْلَ في سَائِـرِ حُـرُوفِ المُعْجَمِ هو الّذي يَـزِيدُ الحَـرْفَ إِيضَاحًا؟ فَلِمَ خَالَـفَت الرَّاءُ سَائِـرَ الحُـرُوفِ في هذا؟ ومَا وَجْهُ الاعْتِلالِ بِـهِ؟

ولِمَ لا تَجُوزُ في: (رَاشِدٍ)، و (فِرَاشٍ)؟ ومِنْ أَيْنَ صَارَتْ في هذا بِمَنْزِلَةِ القَافِ؟

ولِمَ امْتَـنَـعَت الإِمَالَـةُ في: (هذا حِمَارٌ)؟ ولِمَ جَازَت الإِمَالَـةُ في قَـوْلِكَ: (مِنْ حِمَارِكَ)، و (مِنْ عَوَارِكَ)، و (مِن المُعَارِ)، و (مِن الدُّوَارِ)؟

ولِمَ جَازَ: (هذا قَارِبٌ)، و (غَارِمٌ)[2]، و (طَارِدٌ) بِالإِمَالَةِ مَع تَـقَدُّمِ المُسْتَعْلِي مَـفْـتُوحًا؟

ولِمَ جَازَ: (هذه نَاقَـةٌ فَارِقٌ)، و (أَيْـنُـقٌ مَـفَارِيـقُ)[3] بِمَنْعِ الإِمَالَةِ، مَع أَنَّ

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٣٦: « **هذا باب الراء** ».

(١) قوله: (مما لا يجوز) مكرر في الأصل.

(٢) في الأصل ود: (وغارض)، وكذا في الجواب والكتاب ٤/ ١٣٦.

(٣) في المحكم ٦/ ٣٨٦: « وناقة مفرق: فارقها وَلَدهَا. وَالْجمع: مفاريق ».

الرَّاءَ مَكْسُورَةٌ في تَأَخُّرِ المُسْتَعْلِي؟ ومِن أَيْنَ صَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (نَاعِقٌ)، و (مَنَاشِطُ)؟

ولِمَ جَازَ: (مِنْ قِرَارِكَ) بالإِمَالَةِ؟ فَلِمَ غَلَّبْتَ المُسْتَعْلِي إذا كَانَت مُتَأَخِّرَةً مَكْسُورَةً؟ ولِمَ جَازَ أَنْ تَجْعَلَ بِمَنْزِلَةِ المُسْتَعْلِي مَا لَيْسَ فِيهِ اسْتِعْلاءٌ؟ ومَا نَظِيرُ ذَلِكَ مِنْ جَعْلِ مَا فِيهِ مَدٌّ ولَيْسَ بالتَّحْرِيكِ في التَّصْغِيرِ مِنْ: (عَادَ)، و (قِيلَ) إذا سُمِّيَ بِهِما؟

ومَا مَعْنى قَوْلِهِ[1]: « فَلَمّا قَوِيَتْ عَلَى القَافِ كَانَت عَلَى الرَّاءِ أَقْوَى »؟ وهَلْ ذَلِكَ في: (قَارِبٍ) [ظ٢٩٠] و (مِنْ قِرَارِكَ)؟

ومَا قِيَاسُ مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ: (مَسَاجِدُ)، و (عَابِدُ)[2] بِإِخْلاصِ الأَلِفِ في الرَّاءِ المَكْسُورَةِ مِنْ: (غَارِمٍ) ونَحْوِهِ؟ ولِمَ سَوَّوا بَيْنَهُما مَع تَأَكُّدِ سَبَبِ الإمَالَةِ؟ وهَلْ ذَلِكَ لأَنَّ الأَصْلَ أَوْكَدُ مِنْهُ عِنْدَ هؤلاءِ؟

ومَا حُكْمُ قَوْلِهِم: (الكَافِرُونَ)، و (رَأَيْتُ الكَافِرِينَ)، و (هو الكَافِرُ)، و (هي المَنَابِرُ) بالإِمَالَةِ؟ ولِمَ جَازَ ذَلِكَ مَع أَنَّ الرَّاءَ مَضْمُومَةٌ؟ ولِمَ مَنَعَ بِهَا قَوْمٌ مِن العَرَبِ في هذه الحَالِ؟

ومَا قِيَاسُ مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ: (مَرَرْتُ بِالحِمَارِ) في قَوْلِهِ: (مَرَرْتُ بِالكَافِرِ)؟ ولِمَ تَرَكَ الإمَالَةَ في هذينِ، ولَمْ يَعْتَدَّ بِكَسْرَةِ الإِعْرَابِ؟

الجَوابُ[3]

الّذي يَجُوزُ في الرَّاءِ مِنْ مَنْعِ الإمَالَةِ إِجْرَاؤُها عَلَى المَنْعِ مَفْتُوحَةً ومَضْمُومَةً.

---

(١) سيبويه ٤/ ١٣٧.

(٢) في الأصل ود: (أعابد)، وكذا في الجواب.

(٣) الكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها، وشرح المسائل في هذه النسخة أيضًا شرح بالمعنى، ومختلف عمّا في النسختين، فلا تمكن المقابلة كما هو من أول باب الإمالة، وشرح هذا الباب في ف: « الّذي يجوز في الرّاءِ مِن الإمالَةِ إذا كَانَت مَفْتوحَةً أَوْ مَضْمُومَةً أَنْ تمنعَ الإمَالَةَ، وإذا كَانَت مَكسورَةً لَمْ تمنع الإمالَة، وإنَّما مُنِعَت الإمَالَةُ في تِلكَ الحَالِ لأَنّها بِمَنْزِلَةِ المُضَاعَفِ، =

ولا يَجُوزُ أَنْ تَجْرِيَ عَلَى ذلِكَ مَكْسُورَةً؛ لأَنَّ الكَسْرَ مِن أَسْبَابِ الإِمَالَةِ، فإذا كَانَ في الحَرْفِ المُكَرَّرِ تَأَكَّدَ السَّبَبُ.

= وهي حَرفٌ وَاحِدٌ، فهي بِمَنزِلَةِ حَرفٍ فِيهِ فَتْحَتانِ أَوْ ضَمّتانِ، فيقوى سبب منع الإمالةِ، ويصير بمنزلة الحُرُوفِ المُسْتعليَةِ؛ لأَنّها للفتحِ الّذي قَدْ يُضَاعَفُ فِيها بِطَلَبِ اللّسانِ خلافَ جِهةِ الإِمالَةِ، وكذلِكَ الضَّمُّ، كَمَا يُطلبُ بالمُسْتَعلي خِلاف جِهَةِ الإِمَالَةِ، فقِيَاسُها في هذه الحَالِ قِيَاسُ المُسْتَعلي. فأمّا إذا كَانَت مَكسورَةً فالأَمْرُ بالضِّدِّ مِن هذا؛ لأَنّهُ يَقوى بها سَبَبُ الإمالَةِ إذا كَانَت عَلَى هذه الصِّفَةِ؛ لأَنَّ اللّسَانَ يَطلبُ بالكَسْرَةِ المُتَضَاعِفَةِ في الحَرفِ جِهَةَ الإِمَالَةِ، ولَيسَ سَبيلُ الفَتْحَةِ في الرّاءِ كَفَتْحتين في حَرفين؛ لأَنَّ الفَتحةَ المُتَضاعِفَةَ في حَرْفٍ وَاحِدٍ أَشَدُّ مُطالَبَةً بِذَهابِ اللِّسَانِ إلى جِهَةِ الفَتْحِ؛ لأَنَّ المَعْنى إذا تَفَرَّقَ في المَوَاضِعِ ضَعُفَ، وإذا اجْتَمَعَ في مَوْضِعٍ وَاحِدٍ قَوِيَ. وتَقُولُ: (هذا رَاشِدٌ)، فلا تُمِيلُ؛ لأَنَّ الرّاءَ مَفْتُوحَةٌ، ولَوْ كَانَ في مَوْضِعِها حَرْفٌ آخرُ لَيسَ بِمُسْتَعلٍ جازَت الإمالَةُ، كقولِكَ: (حَاشِدٌ). وتَقُولُ: (هذا فِرَاشٌ) فلا تُمِيلُ؛ لأَنَّ الرّاءَ مَفتُوحَةٌ. وتَقُولُ: (هذا حِمارٌ) فلا تُمِيلُ؛ لأَنَّ الرَّاءَ مَضْمُومَةٌ، ولَوْ كَانَ في مَوْضِعها حَرْفٌ آخرُ غيرُ مُسْتَعلٍ أَمَلْتَ، كقولِكَ: (هذا جَمالٌ). وتَقُولُ: (رِبَابٌ) فتُمِيلُ؛ لأَنَّ الرّاءَ مَكسورةٌ، كما تَقولُ: (قِبابٌ)، فتُمِيلُ؛ لأَنَّ المُسْتَعلي مَكسورٌ في أَوّلِ الاسْمِ. وتَقُولُ: (مِنْ حِمارِكَ) و (مِنْ عوارِهِ) و (مِن العَارِي) و (مِن الدّوارِي) فتُميلُ جميعَ ذلِكَ؛ لأَنّ الرّاءَ مَكسورَةٌ. وتقولُ: (هذا قَارِبٌ)، و (هذا غارِمٌ)، و (طَارِدٌ)، فتُمِيلُ جَمِيعَ هذا لأَنَّ الرّاءَ مكسُورَةٌ، ويُغلّب المستعلي، لأنّها مُتَأَخّرةٌ؛ لأَنّ الانْحِدارَ أَخفُّ عَلَيهم. وتَقُولُ: (هذه نَاقَةٌ فَارِقٌ) و (أَيْنُقٌ مَفَارِيقُ)، فلا تُمِيلُ؛ لأَنَّ المُسْتَعلي مُتَأَخّرٌ، فهو يغلب إلى المَكسورَةِ إذا تَأَخّرَ وتغلبه إذا تَقَدّمَ؛ لأَنّها في تَقَدُّمِ المُسْتَعلي يكونُ اللسانُ في انْحِدارٍ بأَن يَحصُلَ في مَوضِعِ المُسْتَعلي، ثُمَّ يَنْحَدِرُ إلى مَوضِعِ الرّاءِ المَكسورَةِ، وذلِكَ سَهلٌ خَفِيفٌ، فأَمّا إذا تَأَخّرَ المُسْتَعلي فاللسانُ في إِصْعادٍ إلى مَوضِعِ المُسْتَعلي الّذي هو في آخِرِ الاسْمِ، فتَصْعُبُ الإِمَالَةُ في هذا؛ لأَنّ اللسانَ في إِصْعادٍ، فلا تَصْلُحُ للإِمَالَةِ لِمُنافَرتِها صُعُودَ اللّسانِ إلى مَوضِعِ المُسْتَعلي عَن مَوضِعِ الرّاءِ. وتَقُولُ: (مِنْ قَرَارِكَ) فتُمِيلُ للرّاءِ المَكسُورَةِ، وتُغَلّبُ الرّاءُ المفتوحَةُ؛ لأَنّ المَكسورَةَ مُتَأَخّرَةٌ، فاللسانُ في انْحِدارٍ إِلَيها، فلِهذا غُلّبَت المَفْتُوحَةُ، كَما غَلّبَتَ المُسْتَعلي إذا كَانَت مَكسورَةً مُتَأَخّرَةً. والفَرْقُ بينَ الرّاءِ المَفتُوحَةِ والحَرْفِ المُسْتَعلي أَنَّ المُسْتَعليَ لِطَلَبِ اللّسانِ فيه أعلى الحَنكِ بِنفسِ الحَرفِ، ولَيسَ كَذلِكَ الرّاءُ المَفْتُوحَةُ؛ لأَنّهُ إِنّما يَطلبُهُ بالفَتحِ، لا بنفس الحَرْفِ، فبينهما هذا الفرقُ، إلّا أَنّهُما يجتمعانِ في المَنعِ عَلَى الجِهَةِ الّتي بَيَّنا. ومَنْ قَالَ: (مَساجِدُ)، و (عَابِدٌ) بتركِ الإمَالَةِ قَالَ: (مِن الكَافِرِ) و (مِن المُنابِرِ) بتَركِ الإمَالَةِ، وإنْ قَوِيَ سَبَبُها بالرّاءِ المَكسورَةِ؛ لأَنّ مَذْهَبَهُ طَلَبُ أَصْلِ الكلمةِ عَلَى تَحقيقِ الأَلِفِ، فَسواءٌ قَوِيَ سَبَبُها أَوْ ضَعُفَ فإنّهُ تُتْرَكُ الإِمَالَةُ إلى تحقيق الأَلِفِ؛ لأَنّهُ الأَصْلُ. ومِن العَرَبِ مَنْ يُمِيلُ: (في الكَافِرِ) ولا يُمِيلُ (في الخَالِقِ) لأَنّ المُسْتَعليَ أَقوى عَلَى مَنعِ الإِمَالَةِ مِن الرّاءِ. ومِنهُم مَنْ يُمِيلُ في: (مَرَرْتُ بالحِمَارِ)، ولا يُمِيلُ: (مَرَرتُ بالكَافِرِ)؛ لِبُعْدِ الرّاءِ المَكسُورَةِ مِن الأَلِفِ».

وإِنَّما مُنِعَتْ مَفْتُوحَةً؛ لأَنَّها تُشْبِهُ المُسْتَعْلِي بالفَتْحِ؛ إِذْ كَانَ طَلَبُ العُلُوِّ بِالفَتْحِ كَطَلَبِ العُلُوِّ بِذَهَابِ اللِّسَانِ إِلى جِهَةِ سَقْفِ الحَلْقِ، فَتَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ فَتْحَتَيْنِ في حَرْفٍ، والفَتْحُ يُمَكِّنُ مِن إِخْرَاجِ الأَلِفِ، فَيَصِيرُ تَرْكُ الإِمَالَةِ بِالفَتْحَتَيْنِ في الحَرْفِ أَمْكَنَ وأَخَفَّ بِذَهَابِ اللِّسَانِ في جَانِبِ[1] جِهَةٍ وَاحِدَةٍ بِحَرَكَةٍ تُمَكِّنُ مِن الأَلِفِ قَدْ تَأَكَّدَتْ، وصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ المُتَكَرِّرِ.

فَأَمَّا مَنْعُها مَضْمُومَةً فلأَنَّها لَمَّا كَانَتْ لا تُوجِبُ الضَّمَّةُ الإِمَالَةَ، ولا تُشْبِهُ مَا يُوجِبُ الإِمَالَةَ، كَمَا تُشْبِهُ الفَتْحَةُ الكَسْرَةَ؛ لأَنَّها أَقْرَبُ إِلَيْها مِن الضَّمَّةِ، صَارَتْ أَقْوَى في مَنْعِ الإِمَالَةِ.

وذَكَرَ سِيبَوَيْهِ أَنَّ الوَقْفَ يَزِيدُها إِيضَاحًا[2]، وهذا صَحِيحٌ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ في غَيْرِها مِن الحُرُوفِ؛ لأَنَّ الوَقْفَ عَلَيْها بِمَنْزِلَةِ الوَصْلِ في التَّمَكُّنِ مِن إِخْرَاجِها عَلَى أَتَمِّ حَالِها، مَع إِخْلاصِها مِنْ غَيْرِها. وإِنَّما يَنْقُصُ [و٢٩١] حَالُ الحَرْفِ في الوَقْفِ عَنْ أَتَمِّ الظُّهُورِ؛ لأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلى مَا يُمَكِّنُ مِن إِخْرَاجِهِ مِن حَرْفٍ يُوصَلُ بِهِ، فإِذا امْتَنَعَت الرَّاءُ عَنْ ذلِكَ بِأَنَّها بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مُكَرَّرٍ، ثُمَّ خَلُصَتْ مِن الامْتِزَاجِ بِغَيْرِها كَانَ أَظْهَرَ لَها. وبِهذا الاعْتِلالِ يَصِحُّ لَهُ الحُكْمُ في أَنَّها بِمَنْزِلَةِ المُكَرَّرِ، وأَنَّها تَمْنَعُ في الضَّمِّ والفَتْحِ، ولا تَمْنَعُ في حَالِ الكَسرِ.

وتَقُولُ: (هذا رَاشِدٌ)، و (فِرَاشٌ) بِغَيْرِ إِمَالَةٍ؛ لأَنَّ الرَّاءَ مَفْتُوحَةٌ كَالقَافِ في: (قَاتِلٍ).

وتَقُولُ: (هذا حِمَارٌ) فلا تُمِيلُ؛ لأَنَّ الرَّاءَ مَضْمُومَةٌ.

وتَقُولُ: (مِنْ حِمَارِكَ)، و (مِنْ عَوَارِكَ)، و (مِن المُعَارِ)، و (مِن الدُّوّارِ) فَتُمِيلُ؛ لأَنَّ الرَّاءَ مَكْسُورَةٌ.

وتَقُولُ: (هذا قَارِبٌ)، و (غَارِمٌ)، و (طَارِدٌ) بِالإِمَالَةِ؛ لأَنَّ الرَّاءَ مَكْسُورَةٌ،

---

(١) قوله: (جانب) ليس في د.

(٢) سيبويه ٤/ ١٣٦.

والمُسْتَعْلِي مُتَقَدِّمٌ، فَغَلَّبْتَ المُسْتَعْلِي في هذا؛ لأَنَّ الانْحِدَارَ أَخفُّ[١].

وتَقُولُ: (هذه نَاقَةٌ فَارِقٌ)، و (أَيْنُقٌ مَفَارِيقُ) بِمَنْعِ الإِمَالَةِ؛ لأَنَّ المُسْتَعْلِيَ مُتَأَخِّرٌ، فالتَّصَعُّدُ مَع المُسْتَعْلِي أَحَقُّ بِهِ، ولَيْسَ كَذلِكَ لَوْ كَانَ مُتَقَدِّمًا؛ لأنَّ الانْحِدَارَ أَخَفُّ مِن التَّصَعُّدِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ: (نَاعِقٍ)، و (مَنَاشِطَ) في أَنَّ ذَهَابَ اللِّسَانِ في جِهَةٍ وَاحِدَةٍ مِن التَّصَعُّدِ أَخَفُّ.

وتَقُولُ: (مِنْ قِرَارِكَ)، فَتَغْلِبُ الرَّاءُ المَكْسُورَةُ الرَّاءَ المَفْتُوحَةَ، كَمَا غَلَّبْتَ المُسْتَعْلِي في: (قَارِبٍ).

وإِنَّما جَازَ أَنْ يُجْعَلَ بِمَنْزِلَةِ المُسْتَعْلِي مَا لَيْسَ فِيه اسْتِعْلاءٌ، كَمَا جَازَ أَنْ يُجْعَلَ مَا فِيهِ مَدٌّ ولِينٌ بِمَنْزِلَةِ مَا لَيْسَ فِيهِ مَدٌّ ولِينٌ؛ لِعِلَّةٍ صَحِيحَةٍ تُوجِبُ ذلِكَ، ولَمْ يَجُزْ مَع انْتِفَاءِ العِلَّةِ، فَجَازَ في (عَادَ)، و (قِيلَ) إذا سُمِّيَ بِهِما: (عُوَيْدٌ)، و (قُوَيْلٌ) كَقَوْلِكَ: (عُمَيْرٌ) بِتَحْرِيكِ الحَرْفِ، ولَمْ يَجُزْ مِثْلُ ذلِكَ في (صَحِيفَةٍ)، و (عَجُوزٍ) في الجَمْعِ؛ لأَنَّ هذين الحَرْفَيْنِ زَائِدَانِ للمَدِّ، لا يُشْبِهَانِ حُرُوفَ الأَصْلِ، فَلَمْ يَجُزْ أَنْ يُحَرَّكا، فَكَذلِكَ الرَّاءُ المَفْتُوحَةُ تُشْبِهُ المُسْتَعْلِي في طَلَبِ العُلُوِّ بالفَتْحِ، كَطَلَبِهِ بالاسْتِعْلاءِ، ولَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذلِكَ في الرَّاءِ المَكْسُورَةِ؛ لِتَأَكُّدِ سَبَبِ الإِمَالَةِ، وهذا قِيَاسٌ لَطِيفٌ ذَكَرَهُ سِيبَوَيْهِ، وقَدْ شَرَحْنَاهُ [ظ٢٩١].

وقَالَ: « لَمَّا قَوِيَت عَلَى القَافِ بِالكَسْرَةِ كَانَتْ عَلَى الرَّاءِ المُتَقَدِّمَةِ أَقْوَى »، يَعْنِي: في (قَارِبٍ)، و (مِنْ شِرَارِه)[٢].

ومِنْ مَذْهَبِهِ تَرْكُ الإِمَالَةِ في (مَسَاجِدَ)، و (عَابِدٍ)، فَإِنَّهُ يَتْرُكُ الإِمَالَةَ في (غَارِمٍ)؛ لأَنَّهُ غَلَّبَ الأَصْلَ؛ لِقُوَّتِهِ بِأَنَّهُ الأَصْلُ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ مِنْ جَوَازِهِ.

وتَقُولُ[٣]: (هم الكَافِرُونَ)، و (هو الكافِرُ)، و (هي المَنَابِرُ) بِالإِمَالَةِ، لَمّا

---

(١) بعده في د: (من التصعد).
(٢) في د: (شرار).
(٣) في الأصل ود: (تَقُول)، وكذا يقتضي السياق.

بَـعُـدَت الرَّاءُ المَضْمُومَـةُ بِحَـرْفٍ بَـيْـنَها وبَـيْنَ الأَلِفِ لَمْ تَـقْوَ عَلَى المَنْع؛ لأَنَّها في دُونِ مَـنْزِلَةِ المُسْتَعْلِي. وقَدْ مَـنَعَ بِهَا قَـوْمٌ مِن العَـرَبِ في هذه الحَالِ؛ لأَنَّها لَمْ تَـبْعُـدْ مِن الأَلِفِ بُعْدًا شَدِيـدًا؛ لأَنَّـهُ بِحَـرْفٍ وَاحِدٍ.

وقِـيَاسُ مَـذْهَبِ مَـنْ يَـقُولُ: (مَـرَرْتُ بِالحِمَارِ) فلا يُمِيلُ؛ لأَنَّ الكَسْرَةَ عَارِضَةٌ أَنْ يَـقُولَ: (مَـرَرْتُ بِالكَافِـرِ)، فلا يُمِيلُ؛ لأَنَّ كَسْرَةَ الرَّاءِ عَارِضَةٌ، والأَغْلَبُ عَلَيْها أَنْ تَـكُونَ مَضْمُومَـةً أَوْ مَـفْـتُوحَـةً، فَجَعَلَهَا بِمَنْزِلَـةِ مَا هو أَغْـلَبُ عَلَـيْها، وصَارَت مَانِعَـةً، ولَمْ يُمِلْ؛ لِكَسْرَةِ[1] الحَـرْفِ بَعْدَ الأَلِفِ؛ لأَنَّ الـرَّاءَ في حَالِ مَـنْعٍ.

* * *

مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ

ومَا قِيَـاسُ مَذْهَبِ مَنْ قَالَ: (هذا قَارِبٌ) في قَـوْلِـهِ: (مَـرَرْتُ بِقَادِرٍ)؟ ومَا الفَـرْقُ بَـيْـنَـهُما؟ وهَلْ ذلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ: مَـوْقِـعُ الرَّاءِ بَعْدَها[2] مِنْ غَـيْـرِ فَصْلٍ، ولُـزُومُ الكَسْرِ؟ ومَا نَظِـيـرُ ذلِكَ مِنْ قَـوْلِـهِمْ: (مَـرَرْتُ بِكَافِـرٍ)، لَمّا بَعُـدَت الرَّاءُ؟ ولِمَ جَازَ: (مَـرَرْتُ بِقَادِرٍ) في قَـوْلِ بَعْضِهِم؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ هُدْبَـةَ بنِ خَشْرَمٍ:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِـي عَن بِلادِ ابْنِ قَادِرٍ ... بِمُنْـهَمِـرٍ جَوْنِ الـرَّبَـابِ سَكُوبِ

ولِمَ وَجَبَ: (هذا قَادِرٌ) بِتَـرْكِ الإِمَالَةِ، عَلَى سَائِـرِ المَذَاهِبِ؟

ولِمَ كَانَ[3]: (مَـرَرْتُ بِكَافِـرٍ) أَكْـثَـرَ مِنْ: (مَـرَرْتُ بِقَادِرٍ)؟

ومَا الفَـرْقُ بَـيْنَ: (مَـرَرْتُ بِحِمَارِ قَاسِمٍ)، و (مَـرَرْتُ بِمَالِ قَاسِمٍ) حَتّى كَانَت الإِمَالَـةُ في (حِمَارِ قَاسِمٍ) أَكْـثَـرَ؟

ومَا الفَـرْقُ بَـيْنَ (هذا جَارِمُ قَاسِمٍ) و (مَـرَرْتُ بِحِمَارِ قَاسِمٍ) حَتّى كَانَ: (جَارِمُ قَاسِمٍ) [و٢٩٢] أَقْـوَى في الإِمَالَةِ؟

---

(١) في د: (للكسرة).

(٢) في الأصل ود: (بعد)، وكذا يقتضي السياق.

(٣) قوله: (ولم كان) مكرر في الأصل، وكذا في د.

ومَا الفَـرْقُ بَـيْنَ: (مَـرَرْتُ بِمَالٍ قَاسِمٍ) و (هذا عَابِدُ قَاسِمٍ)؟

ولِمَ جَـازَ فـي قَـوْلِ مَنْ يُمِيلُ: (مَـرَرْتُ بِحِمَـارِ قَاسِمٍ)، ومَـنْ[1] يُمِيلُ: (بِسَفَارٍ قَـبْـلُ) التَّسْوِيَـةُ بَـيْـنَـهُما؟

ولِمَ وَجَبَ أَنَّ الحَـرَكَـةَ في: (سَفَارِ) كَحَـرَكَـةِ الإعْـرَابِ، وهي حَـرَكَـةُ بِـنَـاءٍ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ تَـتغَـيَّـرُ للإضَافَـةِ، والنَّـكِـرَةِ، وتَسْمِيَـةِ المُذَكَّـرِ؟

ولِمَ وَجَبَ التَّسْوِيَـةُ بَـيْنَ: (مَـرَرْتُ بِفَارٍّ قَـبْـلُ) و (مَـرَرْتُ بِالحِمَارِ قَـبْـلُ) مَع أَنَّ بَـيْنَ الأَلِفِ وبَـيْنَ الـرَّاءِ المَكْسُورَةِ حَـرْفًا؟ وهَـلْ ذلِكَ لاجْتِمَاعِ سَبَـبَـيْنِ: السُّكُونُ، ورَفْعُ اللِّسَانِ عَنْهُما رَفْعَـةً وَاحِدَةً؟

ولِمَ جَازَ في الضَّرُورَةِ: (المَوَارِرُ)[2] عَلَى قَوْلِـهِمْ: (هذه صَعَارِرُ) بِالإمَالَةِ، مَع أَنَّ الضَّرورَةَ عَارِضَةٌ؟

ولِمَ جَازَ: (هي المَنَابِـرُ) بِالإمَالَةِ؟

ولِمَ جَازَ: (كَانَت قَـوَارِيـرَ قَـوَارِيـرَ) بِالإمَالَةِ؟

ومَا الفَرْقُ بَـيْنَ: (هذا جَادٌّ)، و (هذا فَارٌّ) حَتّى كَانَت الإمَالَـةُ في الأولِ أَقْوَى؟

ولِمَ جَازَ: (هذه دَنَانِـيـرُ)؟ ولِمَ كَانَ أَقْـوَى مِنْ: (هذا كَافِـرٌ) بِمَوْقِعِ الرَّاءِ؟ ومَا نَظِـيـرُهُ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِم: (مَنَاشِيطُ)؟

ومَا قِـيَـاسُ مَذْهَبِ مَـنْ قَـالَ: (هذا دَاعْ) بِتَـرْكِ الإمَالَـةِ في قَـوْلِـهِ: (مَـرَرْتُ بِحِمَـارْ)؟ ولِمَ أَمَـالَ الثَّانِـي ولَمْ يُمِلِ الأَوَّلَ، وكِلاهُما في الوَقْفِ؟

ولِمَ جَازَ: (مَهَارِي) عَلَى قَـوْلِـهِم: (ضَرَبْتُ ضَرْبِهْ)، و (أَخَذْتُ أَخْذِهْ)؟ ولِمَ اسْتَـوَت القَافُ والرّاءُ في: (أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَها قَاسِمٌ)، و (أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا رَاشِدٌ) مع ضَعْفِ الرَّاءِ عَنْ مَنْزِلَةِ القَافِ؟

---

(١) في الأصل ود: (أن)، وكذا يقتضي السياق.

(٢) في شرح السيرافي ٥/ ٧: ومعنى قوله: وإذا اضطر الشاعر قال: « الموارر »؛ لأن حقه أن يدغم فيقال: « الموارّ »، وأصله: « الموارر ». والموار جمع مارٍّ.

ولِمَ اسْتَـوَت الرَّاءُ والقَافُ في: (رَأَيْتُ عِفْـرَا)، و (رَأَيْتُ عِلْقَا) في الإِمَـالَـةِ وتَـرْكِ الإِمَالَـةِ؟ ولِمَ اسْتَـوَيَـا في: (رَأَيْتُ عِيـرَا)، و (رَأَيْتُ ضِيـقَا) في الإِمَالَةِ؟

ولِمَ جَازَ: (عِمْرَانُ)، و (حِمْقَانُ)[١] عَلَى التَّسْوِيَـةِ بَـيْـنَـهُما؟

ولِمَ جَازَ: (رَأَيْتُ عَـيْرا) بِالإِمَالَةِ، كَـ (رَأَيْتُ عِقْرا)؟

ولِمَ جَازَ: (النِّـغْـرَانُ)[٢] بِالإِمَالَةِ؟ ومَا وَجْهُ تَشْبِيـهِ هذه الأَلِفِ بِأَلِفِ (حُبْلَى)؟ وهَلْ ذلِكَ في اللُّـزُومِ والمَوْقِعِ رَابِعَـةً؟

ولِمَ جَازَ: (عِمْرَانُ) بِالإِمَالَةِ، ولَمْ يَجُزْ عَلَى ذلِكَ: (حِمْقَانُ)، ولا (بِرْقَانُ)[٣]؟

ولِمَ جَازَ عَلَى (عِمْرَانَ): (عِقْـرَانُ)[٤] كَـ (جِلْبَابٍ) في الإِمَالَـةِ؟

ولِمَ جَازَ: (ذَا فِـرَاشٌ)، و (هذا جِـرَابٌ) إِذا كَانَتْ [ظ٢٩٢] الكَسْرَةُ أَوَّلًا، والأَلِفُ زَائِدَةً؟ ومَا وَجْهُ شَبَهِهِ بِـ (نِغْـرَانَ)؟

الجَوابُ[٥]

ومَنْ قَالَ: (هذا قَارِبٌ) بِالإِمَالَةِ لَمْ تَلْـزَمْـهُ إِمَالَـةُ: (مَـرَرْتُ بِقَادِرٍ)؛ لِـبُعْدِ الرَّاءِ

---

(١) في المحكم ٣/ ٢٤: « حكى سِيبَـوَيْـه: حُمْقانُ، فَلَا أَدْرِي أَهِي صِيغَة بناها كخبط فرقد، أم لَفْظَة عَـرَبِيَّـة ».

(٢) في المحكم ٥/ ٤٩٥: « النَّـغَر: ضربٌ من الحُمُر حُمْرُ المناقير، وَجمعهَا: نِغْران، وَهُوَ البُلبل ».

(٣) في المخصص ١/ ٢٠٦: « برق الشَّيْء يَـبْرق برقًا وبريقًا وبرقانًا، وَرجل بِرْقَان براق الْبدن ».

(٤) في الذيل والتكملة ٣/ ١٢٤: « وقد سَمّـوْا عُـقْـرَانَ وعَـقَّارًا ».

(٥) الكلام من قوله: (مسائل من هذا الباب) ساقط من ف، ويستمر اختلاف الشرح في هذه النسخة عن النسختـين، ولا يمكن بينهما المقابلة، فجاء شرح هـذه المسائل فـي النسخة ف: « والإِمالَـةُ في: (مَـرَرتُ بِكَافِـرٍ) أَقوى مِنها فـي: (مَـرَرتُ بِقَـادِرٍ)؛ لأَجلِ الحَـرْفِ المُسْتَعلي، وهي مَع ذلِك جائِـزَةٌ، كَما قَالَ الشّاعِر:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِـي عَـن بِـلادِ ابـنِ قَـادِرٍ بِمُـنْـهَـمِـرٍ جَـونِ الـرَّبـابِ سَـكـوبِ

وتَـقُولُ: (هو قَادِرٌ) فلا تَجُوزُ الإِمالَـةُ مِن وَجهين: أَحَدُهُما الحَرفُ المُسْتَعلي. والآخَـرُ: [الرّاءُ] المَضْمُومَـةُ. والإِمالَـةُ في: (مَـرَرتُ بِحِمارِ قَاسِمٍ) أَقْـوَى مِنْها في: (مَـرَرتُ بِمالِ قَاسِمٍ)، وإِنْ كَانَ المُسْتَعلي فيهما مُنفصِلًا، إِلّا أَنَّ الـرَّاءَ المَكسُورَةَ أَشَدُّ طَـلَـبًـا للإِمالَةِ مِن اللّامِ المَكسُورَةِ. والإِمالَـةُ في: =

مِن الأَلِفِ، وأَنَّ الكَسْرَةَ عَارِضَةٌ. ونَظِيرُ ذلِكَ: (مَرَرْتُ بِكَافِرٍ)، لَمّا بَعُدَت

= (مَرَرتُ بِجَارِمِ قَاسِمٍ) أَقْوَى في: (مَرَرتُ بِحِمارِ قَاسِمٍ)؛ لأَنَّ الرّاءَ المَكسُورَةَ في (جَارِمٍ) أَلْزَمُ للكَسْرَةِ مِن الرّاءِ في (حِمارٍ)، وقَدْ بَعُدَ المُسْتَعْلِي، فهو أَقْوَى مِن هذه الجِهَةِ. وكَذلِكَ سَبِيلُ: (مَررتُ بِعَابِدِ قَاسِمٍ) تَقوى الإِمَالَةُ فِيهِ أَشَدَّ مِن قُوّتِها في: (مَرَرتُ بِمالِ قَاسِمٍ)؛ لأَنّ الكَسْرَةَ أَلْزَمُ، والمُسْتَعلِي أَبْعَدُ مِن الأَلِفِ. ومَنْ قَالَ: (مَرَرْتُ بِسفارِ قبلُ) بالإِمَالَةِ أَمَالَ في: (مَررتُ بِحِمارِ قَاسِمٍ)، ومَن تَرَكَ الإِمَالَةَ في هذا تَرَكَها في ذلِكَ؛ لأَنّ الأَمْرَ بَينَهُما مُتَقَارِبٌ؛ إذ كَانَ (سَفارِ) وإِنْ كَانَ مَبْنِيًّا على الكَسْرَةِ فقد يَتغَيّرُ بالإِعرابِ في الإِضَافَةِ، وإِذا سُمِّيَ بِهِ مُذَكّرٌ والإِمَالَةُ مَع ذلِكَ أَقوى قَلِيلًا فيه. وتَقولُ: (مَرَرْتُ بِفَارٍّ) فتَقوى فِيهِ الإِمَالَةُ بِمَا لَيسَ في: (مَررتُ بِكَافِرٍ)؛ لأَنَّ الرّاءَ المَكْسُورَةَ تَلِي الأَلِفَ، وإِنْ كَانَت مُشَدَّدَةً فاللّسانُ يَرتَفِعُ عنها رَفْعَةً وَاحِدَة، والأَولى مَع ذلِكَ في نِيّةِ كَسرَةٍ. وتَجُوزُ الإِمَالَةُ في: « قَوارِيرَ قَوارِيرَ مِن فضَّةٍ »؛ لأَجْلِ الرّاءِ المَكسُورَةِ الّتي تَغلبُ المُسْتَعلي الّذِي قبلها، وتَغلبُ الرّاءَ بَعْدَها. ومِن العَرَبِ مَن يَقولُ: (هذا جَادٌّ) فيُمِيلُ، ولا تَقُولُ: (هذا فارٌّ) مِن أَجْلِ الرّاءِ المَضْمُومَةِ، وإِنْ كَانَت الرّاءُ الأُولى في تَقْدِيرِ المكسورَةِ. ومنهُم مَن يَقُولُ: (مَنَاشِيطُ) فتُمِيلُ؛ لِبُعْدِ المُسْتَعلي مِن الأَلِفِ بِحَرْفين. ومِنْهُم مَن يَقُولُ: (مَرَرتُ بِحِمارْ) في الوقف، ولا تَقُولُ: (هذا دَاغْ) في الوَقْفِ إِلّا بتَرْكِ الإِمَالَةِ؛ لأَنَّ (بِحِمارْ) في تَقْدِيرِ رَاءَينِ مَكسورَتين، وليس كذلِك سبيل العين في (داغْ)، ولِذلِكَ تَقُولُ: (اسْتُجِيرَ باللّهِ مِن النّارِ) فتُميلُ لِهذه العِلّةِ. فأَمّا (مَهاري) فتُمالُ عَلَى قُوّةِ الإِمَالَةِ؛ لأَنَّ الأَلفَ إِذا جَاءَت رَابِعَةً أَوْ خامِسَةً في آخرِ الاسمِ قَوِيَت الإِمالَةُ؛ لأَنّها لا تَكُونُ إلا في حُكمِ الياءِ. فأَما (المَهارِي) فأَقوى في الإِمالَةِ؛ لأَنّ الرّاءَ مَكسورَةٌ. وتَقُولُ: (ضَرَبْتُ ضَرْبَةً) و (أَخَذْتُ أَخْذَةً) فتُمِيلُ الفَتحَةَ بِأَنْ تَجعَلَها بينَ الكَسْرَةِ والفَتْحَةِ؛ لأَنَّ الهاءَ تُشْبِهُ الأَلِفَ في أَنّها مِن مَخرَجِها، وهي خَفِيَّةٌ بالأَلِفِ. وتَقُولُ: (أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَها قَاسِمٌ) و (أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَها رَاشِدٌ) فتَتْرُكُ الإِمَالَةَ للرّاءِ المَفْتُوحَةِ كَمَا تَتْرُكُها للمُسْتَعْلِي. وتَقُولُ: (بِمَالِ قَاسِمٍ) و (بِمالِ رَاشِدٍ) فتُمِيلُ؛ لأَنَّ المُسْتَعليَ مُتَأَخِّرٌ عَن الأَلِفِ بِحَرْفَينِ، عَلَى قِياسِ (مَناشِيطَ)، والانْحِدارُ أَخفُّ عَلَيهِم. وتَقُولُ: (رَأَيتُ عِفْرا) و (عِلْقا)، و (عِيرا)، و (ضِيقا)، و (هذا عِمْرانُ) و (حِمقانُ) فتَترُكُ الإِمَالَةَ لِتَقَدُّم المُسْتَعلي والرّاءِ. ومِن العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (عِقْرا)، و (رَأَيتُ عِلْقا)، و (أَرادَ أَنْ يَعْقِرَها)، و (أَنْ يَعقِرَا)، و (رَأَيتُ عَسِرا)، فتُمِيلُ جَمِيعَ هذا لأَنَّ الأَلفَ إِذا كَانَ رَابِعَةً شُبِّهَ بِأَلِفِ (حُبلى) فصاعدًا، والكَسرةُ مُتَقَدِّمَةٌ قَويَ الشبه بألف (حبلى) فصاعدًا، والكسرةُ مُتقدّمةٌ قَوِيَ سَبَبُ الإمالَةِ مِن وَجهين: لأَنّ الأَلفَ الّتي هي في حكم الياءِ؛ لِرُجُوعِها إِلى ذلِكَ في التّثنية والجَمع مِن قولك: (حُبليانِ) و (حُبْلياتٌ)، وإِذا تَقَدَّمت الكَسرَةُ كَانَ اللسانُ في انْحِدَارٍ أَخَفَّ مِن هذه الجِهَةِ، فالأَوّلُ للإِشْعارِ بالياءِ، والثّاني لِخِفّةِ الانْحِدَارِ. وكَذلِكَ: (عَيرا) و (النِّغرانُ) و (عِمرانُ). ولا يُميلُ مِن أَمالَ: (هذا بِرقانُ) و (حِمْقانُ)؛ لأَنَّ المُسْتَعليَ أَقوى في مَنْعِ الإِمالَةِ، فجَازَ عِندَهُ (عِقرانُ) كَـ (جِلبابٍ)، ولم يجز مع المستعلي، وقد أَمالَ بعضُهُم: (هذا فِراشٌ)، و (هذا جِرابٌ)؛ لِتَقَدّمِ الكَسْرَةِ، وإِنْ كـان الإمالةُ في مثل: (حُبلى) أقوى وأحسن، لما بينّا ».

الرَّاءُ لَمْ تَمْنَعْ مِن الإمَالَةِ في: (هذا كَافِرٌ)، ومَنْ قَالَ: (بِقَادِرٍ) أَمَالَ: (بِكَافِرٍ).

وقَالَ هُدْبَةُ بنُ خَشْرَمٍ:

١١٥٧ عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَن بِلادِ ابْنِ قَادِرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ[1]

فَأَمَالَ؛ لأَنَّ الرَّاءَ مَكْسُورَةٌ.

فَأَمَّا: (هذا قَادِرٌ) فلا إِمَالَةَ فِيهِ؛ لأَجْلِ المُسْتَعْلِي، مَع أَنَّ الرَّاءَ مَضْمُومَةٌ.

و (مَرَرْتُ بِكَافِرٍ) أَكْثَرُ في الإِمَالَةِ مِنْ: (مَرَرْتُ بِقَادِرٍ)؛ لاسْتِوَائِهِما في كُلِّ شَيءٍ، إِلَّا الحَرْفَ المُسْتَعْلِي.

و (مَرَرْتُ بِحِمَارِ قَاسِمٍ)[2] أَقْوَى في الإِمَالَةِ مِنْ: (مَرَرْتُ بِمَالِ قَاسِمٍ)؛ لأَنَّ الرَّاءَ المَكْسُورَةَ بِمَنْزِلَةِ كَسْرَتَيْنِ في حَرْفٍ.

والإِمَالَةُ في: (هذا جَارِمُ قَاسِمٍ) أَقْوَى مِنْها في: (مَرَرْتُ بِحِمَارِ قَاسِمٍ)؛ لأَنَّ المَكْسُورَةَ لازِمَةٌ في (جَارِمٍ)، ولا تَلْزَمُ الكَسْرَةُ في (حِمَارٍ). وكَذلِكَ: (هذا عَابِدُ قَاسِمٍ)، و (مَرَرْتُ بِمَالِ قَاسِمٍ).

ومَنْ أَمَالَ في: (مَرَرْتُ بِحِمَارِ قَاسِمٍ) أَمَالَ في: (مَرَرْتُ بِسَفَارِ)، وإِنْ كَانَتْ حَرَكَةَ بِنَاءٍ؛ لأَنَّها قَدْ تَزُولُ في النَّكِرَةِ، والإِضَافَةِ، وتَسْمِيَةِ المُذَكَّرِ.

ومَنْ قَالَ: (مَرَرْتُ بِفَارٍّ قَبْلُ) قَالَ: (مَرَرْتُ بِالحِمَارِ قَبْلُ) عَلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُما؛ لأَنَّ الّذي بَيْنَ الأَلِفِ والرَّاءِ حَرْفٌ سَاكِنٌ، يَرْتَفِعُ اللِّسَانُ للحَرْفَيْنِ فِيهِ رَفْعَةً، فهو كَالحَرْفِ الوَاحِدِ.

وتَقُولُ: (هذه صَعَارِرُ) بِالإِمَالَةِ في جَمْعِ (صَعْرَرَةٍ)، فَأَمَّا (المَوَارِرُ) فَيَجُوزُ

---

(١) البيت من الطويل، وهو لهدبة بن خشرم في شعره ٨١، وانظر سيبويه ٤/ ١٣٩، ٣/ ١٥٩، والأصول ٣/ ١٦٨، وشرح السيرافي ٥/ ٦، والتبصرة والتذكرة ٢/ ٧١٥، والمحصول ١٠٠٠. وهو لسماعة بن أسول النعامي في ابن السيرافي ٢/ ١٣٨، وشرح اللمع لابن برهان ٢/ ٤٢٤، ٧٣٩، وهو لرجل من باهلة في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ٦٢٠. وهو بلا نسبة في المقتضب ٣/ ٤٨، ٦٩، والتكملة ٥٤٦، والحجة للفارسي ١/ ٤٠٤، والإغفال ١/ ١٨١، ١٨٢، ١٨٦.

(٢) في د: (بحمار ممال قاسم)، وقوله: (ممال) مشطوب في الأصل.

في الضَّرُورَةِ بِالإِمَالَةِ، وإنْ كَانَت الضَّرُورَةُ عَارِضَةً؛ لأَنَّـهُم قَدْ يُمِيلُونَ في العَارِضِ، نَحْوُ: (رَأَيْتُ زَيْدا).

وتَـقُولُ: (هي المَنَـابِـرُ) فَـتُمِيلُ؛ لِـبُعْدِ الرَّاءِ مِن الأَلِفِ، فلا تَمْنَعُ.

فأَمَّا: (كَانَتْ قَـوَارِيرَ قَـوَارِيـرَ مِنْ فِضَّةٍ) بِالإِمَالَةِ، فهي قَوِيٌّ حَسَنٌ؛ لأَنَّ الرَّاءَ مَكْسُورَةٌ بَعْدَ الأَلِفِ كَسْرَةً لازِمَـةً.

وتَـقُولُ: (هذا جَادٌّ)، و (هذا فَارٌّ)، والإِمَالَـةُ في الأَوَّلِ أَقْـوَى؛ لأَنَّـهُ لَيْسَ فِـيـهِ حَرْفٌ مِن الحُـرُوفِ الّتي تَمْنَـعُ [و٢٩٣] الإِمَالَـةَ.

وتَـقُولُ: (هذه دَنَانِـيـرُ) بِالإِمَالَةِ؛ لأَنَّ الرَّاءَ قَدْ بَعُدَتْ بِحَـرْفَـيْنِ، فالإِمَالَـةُ فِـيـهِ قَوِيَّـةٌ، وهي أَقْـوَى مِنْها في: (هذا كَافِـرٌ)، وإذا جَازَت الإِمَالَـةُ في (مَـنَاشِيطَ) فهي في (دَنَانِـيـرَ) أَجْوَزُ.

ومَنْ قَالَ: (هذا دَاعْ) في الوَقْفِ، فَلَمْ يُمِلْ لَمْ يَلْـزَمْـهُ مِثْـلُ ذلِكَ في: (مَـرَرْتُ بِحِمَارْ) في الوَقْفِ؛ لأَنَّ الرَّاءَ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ فِـيـهِ كَسْرَتَانِ.

وتَـقُولُ: (هذا مَهَارِي) عَلَى قَوْلِـهِم: (أَخَذْتُ أَخذَهْ)، و (ضَرَبْتُ ضَرْبِهْ)، يُشَبِّـهُونَ الهَاءَ بِالأَلِفِ، فَـيُمِيلُونَ لَهَا مَا قَـبْلَهَا، فَلَمَّا كَانَت الهَاءُ في (مَهَارِي) مُمَالَـةً أَمَالُوا لَهَا مَا قَـبْلَها.

وتَـقُولُ: (أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَها قَاسِمٌ)، و (أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَها رَاشِدٌ) بِتَـرْكِ الإِمَالَةِ فِـيهِما؛ لأَنَّ الرَّاءَ مَـفْـتُوحَةٌ تَلِي الأَلِفَ، كَمَا أَنَّ القَافَ مَـفْـتُوحَةٌ تَلِي الأَلِفَ. وجَازَ فِـيهِمَا الإِمَالَـةُ؛ لأَنَّ الحَـرْفَ المَانِـعَ مُـنْـفَصِلٌ مِنْ كَلِمَـةٍ أُخْـرَى.

وتَـقُولُ: (رَأَيْتُ عِفْرَا)، و (رَأَيْتُ عِلْقَا)، و (رَأَيْتُ عِيـرَا)، و (رَأَيْتُ ضِيـقَا) بِالإِمَالَةِ؛ لأَنَّ الأَلِفَ مُشَبَّـهَـةٌ بِأَلِفِ (حُبْلَى) مِنْ جِهَةِ أَنَّها زَائِدَةٌ، رَابِعَـةٌ في الاسْمِ.

وتَـقُولُ: (هذا عِمْرَانُ) فَـتُمِيلُ؛ لِشَبَـهِ الأَلِفِ بِأَلِفِ (حُبْلَى) مِنْ جِهَـةِ أَنَّها رَابِعَـةٌ زَائِدَةٌ مَع ضَعْفِ الرَّاءِ عَن مَنْـزِلَةِ المُسْتَعْلِي. ولا تَـقُولُ: (هذه حِمْقَانُ) عَلَى التَّسْوِيَـةِ بَـيْـنَـهُما.

وتَـقُولُ: (رَأَيْتُ عَيْرا) بِالإِمَالَةِ، و (رَأَيْتُ عِقْرا)؛ لأَنَّ هذه الأَلِفَ تُشْبِهُ أَلِفَ (حُبْلَى) مَع وُقُوعِها في آخِرِ الاسْمِ.

وتَـقُولُ: (النِّغْـرَانُ)؛ للكَسْرَةِ في أَوَّلِ الاسْمِ مَع سُكُونِ المُسْتَعْلِي، وشَبَـهِ الأَلِفِ الزَّائِدَةِ لأَلِفِ (حُبْلَى)، وإِنْ لَمْ تَـقَعْ في آخِرِ الاسْمِ.

وتَـقُولُ: (عِمْرَانُ) فَـتُمِيلُ الأَلِفَ، كَمَا أَمَلْـتَها في (النِّغْـرَانِ)؛ لِمَا بَـيَّـنّا. فَـأَمّـا: (بِرْقَانُ)، و (حِمْقَانُ) فلا تُمَالُ أَلِفُـهُ عَلَى هذا؛ لأَنَّ الشَّبَـهَ ضَعِـيـفٌ؛ لَمّا لَمْ تَـكُن الأَلِفُ في آخِرِ الاسْمِ، فأَمَالَ (عِمْرَانَ) مَنْ لا يُمِيلُ بِـ (حِمْقَانَ)، ولكنْ يُمِيلُ: (عِقْـرَانُ)؛ لأَنَّ المُسْتَعْلِـيَ سَاكِـنٌ، فَـتُجْرِيـهِ مُجْـرَى (جِلْبَابٍ)[1].

وتَـقُولُ: (هذا فِـرَاشٌ)، و (هذا جِـرَابٌ)، فَـتُمِيلُ؛ لأَنَّ الكَسْرَةَ في أَوَّلِ الاسْمِ، والأَلِفُ زَائِدَةٌ، فَشُبِّـهَتْ بِأَلِفِ [ظ٢٩٣] (نِغْـزَانَ).

* * *
* *
*

(١) في الأصل ود: (حلبان)، وكذا في السؤال.

بَابُ إِمَالَةِ الفَتْحَةِ
الّتي بَعْدَها[١] الرَّاءُ مَكْسُورَةٌ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في إِمَالَةِ[٢] الفَتْحَةِ الّتي بَعْدَها [الرَّاءُ][٣] مَكْسُورَةً مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في إِمَالَةِ الفَتْحَةِ الّتي بَعْدَها الرَّاءُ مَكْسُورَةٌ[٤]؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ومَا إِمَالَـةُ الفَتْحَةِ؟ ومَا إِمَالَـةُ الأَلِفِ؟

ولِمَ جَازَ: (مِن الضَّرَرِ)، و (مِن الكِبَـرِ)، و (مِن البَـقَرِ)، و (مِن الصِّغَرِ)، و (مِن الفُـقَرِ) بالإِمَالَـةِ؟

ولِمَ وَجَبَ أَنَّ شَبَـهَ الفَتْحَةِ كَشَبَـهِ الأَلِفِ بِاليَاءِ؟ ومِنْ أَيْنَ أَشْبَهَت الأَلِفُ اليَاءَ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها حَرْفُ مَدٍّ ولِـينٍ، قَرِيبَـةٌ مِنْها في المَخْـرَجِ؟

ولِمَ جَازَ أَنْ تَغْلِبَ الرَّاءُ المَكْسُورَةُ المُسْتَعْلِيَ في: (ضَارِبٍ)، و (قَارِبٍ)، ولَمْ تَغْلِب المُسْتَعْلِي المَكْسُورَ للمُسْتَعْلِي المَـفْـتُوحِ في: (طَابِـقٍ)؟

ولِمَ جَازَ: (مِنْ عمْرٍ) بِـإِمَالَةِ فَتْحَةِ العَيْنِ مَع الفَصْلِ بِالمِيمِ؟ وَهَلْ ذلِكَ لأَنَّ السّاكِنَ لَيْسَ بِحَاجِـزٍ حَصِينٍ؟

ولِمَ جَازَ: (مِن المُحَاذِرِ) بِـإِمَالَةِ فَتْحَةِ الذّالِ، ولَمْ يَجُزْ إِمَالَـةُ الأَلِفِ لِهذه الإِمَالَةِ؟

---

(١) في الأصل ود: (بعد)، وكذا يقتضي السياق.

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٤٢: « **هذا باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الرّاء بعدها مكسورة** ». والعنوان في ف: (باب إمالة الحروف الّتي ليس بعدها ألف للراء المكسورة).

(٢) في الأصل ود: (الإمالة)، وكذا يقتضي السياق. (٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في الأصل ود: (مفتوحة)، وكذا يقتضي السياق والجواب.

ومَا الحُكْمُ في: (مَـذْعُورٍ)، و (ابْنَ بُـورٍ) في الإِمَالَةِ؟

ولِمَ أَمَالَ الأَخْفَشُ مَا قَبْلَ الوَاوِ، ولَمْ يُمِلِ الوَاوَ، وخَالَفَ سِيبَـوَيْـهِ في إِمَالَةِ الوَاوِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الوَاوَ سَاكِنَـةٌ، ولا إِمَالَـةَ في السَّاكِـنِ عِنْـدَ الأَخْفَشِ، فأَمَالَ مَا قَبْـلَ السَّاكِـنِ، وجَازَ عِنْدَ سِيبَـوَيْـهِ إِمَالَـةُ الوَاوِ سَاكِنَـةً عَلَى طَرِيـقِ الإِشْمَامِ في: (رُدَّ)، و (قِـيـلَ)، ولَمْ يُجِزْ وَاحِدٌ مِنْـهُما إِمَالَـةَ الوَاوِ؟

ومَا الفَـرْقُ بَـيْنَ إِمَالَتِـها وبَـيْنَ إِشْمَامِها الكَسْرَ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الإِشْمَامَ أَضْعَـفُ مِن الإِمَالَةِ، كَمَا أَنَّ الإِشْمَامَ في الوَقْفِ أَضْعَـفُ مِنْ رَوْمِ الحَـرَكَـةِ؟

ومَا حُكْمُ: (عَجِبْتُ مِن السَّمُرِ)، و (شَرِبْتُ مِن المُـنْـقُرِ) عَلَى المَذْهَـبَـيْنِ؟ ولِمَ أَشَمَّ سِيبَـوَيْـهِ في هذا وأَمَالَ الأَخْفَشُ؟

ولِمَ جَازَ: (رَأَيْتُ خَبطَ الـرِّيفِ) بالإِمَالَةِ، و (خَبطَ فِـرِنْـدٍ) بِالإِمَالَةِ، مَع الفَصْلِ؟

ولِمَ [و٢٩٤] كَانَ (المَطَـرُ) أَقْـوَى مِنْـهُ في الإِمَالَةِ؟

ولِمَ جَازَ: (هذا خَبطُ رِيَاحٍ) بِالإِشْمَامِ، و (مِن المُنْـقُرِ) بِالإِشْمَامِ؟

ومَا حُكْمُ: (مَـرَرْتُ بِعَيْـرٍ)، و (مَـرَرْتُ بِخَـيْـرٍ) مِن غَيْـرِ إِمَالَةٍ، ولا إِشْمَامٍ؟ وهَلْ ذلِكَ لا لإِمَالَةٍ فِـيـهِ بِـإِجْمَاعٍ، فأَمَّا الإِشْمَامُ للـيَاءِ للرَّاءِ المَكْسُورَةِ لَمْ يُجِـزْهُ سِيبَـوَيْـهِ، كَمَا أَجَازَهُ في الوَاوِ السَّاكِـنَـةِ؛ لأَنَّ اليَاءَ تَخْفَى مَعَها الكَسْرةُ؛ إِذْ هي مِنْ جِنْسِها، فَلَمْ يُجْمَعْ عَلَيْها الخَفَاءُ بِمَا لَهَا مِنْ جِنْسِها، وبِالإِشْمَامِ؟ وهَلْ يَجِبُ عَلَى ذلِكَ القِـيَـاسُ: (مَـرَرْتُ بِبَعِـيـرِ) وإِنْ كَانَت العَيْنُ مَكْسُورَةً؟

ولِمَ جَازَ: (هذا ابنُ بُورٍ)[1] بِـإِشْمَامِ الوَاوِ الكَسْرَةَ، ولِمَ يَجِبْ مِثْـلُ ذلِكَ في اليَاءِ مِنْ قَـوْلِكَ: (مَـرَرْتُ بِعَـيْـرٍ)؟

وهَلْ يَجِيءُ عَلَى مَـذْهَـبِ الأَخْفَشِ إِمَالَـةُ مَا قَـبْـلَ اليَاءِ؟

ولِمَ جَازَ: (هذا قَـفَـا[2] رِيَاحٍ) بِالإِمَالَةِ، كَقَوْلِكَ: (رَأَيْتُ خَبطَ رِيَاحٍ) بالإِمَالَةِ؛

(١) في الأصل ود: (ثور)، والسياق يقتضي ضم الباء.

(٢) كذا في الكتاب ٤/ ١٤٣: (قفا رياح)، وسيمر بعد سطرين كذلك، وفي الأصل ود: (فقار).

للـرَّاءِ المُنْفَصِلَةِ المَكْسُورَةِ؟

ومَا قِـيَـاسُ مَـذْهَبِ مَنْ قَالَ: (مَـرَرْتُ بِمَالِ قَاسِمٍ) بِالإمَالَةِ؛ لأَنَّـهُ لَمْ يُعْتَـدَّ بِالمُنْفَصِلِ، إذا قَالَ: (رَأَيْتُ خَبطَ رِيَاحٍ) و (قَفَا رِيَاحٍ)؟ ولِمَ وَجَبَ عَلَـيْـهِ أَنْ يُمِيلَ الأَوَّلَ، ولا يُمِيلُ الثَّانِـي، والعِلَّـةُ وَاحِدَةٌ، وهو أَنَّـهُ لَمْ يُعْتَـدَّ بِالحَـرْفِ الَّذي مِـنْ شَأْنِـهِ أَنْ يَمْنَـعَ الإمَالَـةَ؛ لأَنَّـهُ مُنْـفَصِلٌ؟ فَلِمَ اخْتَلَفَ الحُكْمُ مَع اتِّـفَاقِ العِلَّةِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ إِذا بَطَـلَ المَانِـعُ بَـقِـيَ لأَحَدِهِما سَبَبٌ للإِمَالَةِ، ولَيْس كذلِكَ الآخَـرُ؟ فَلِمَ جَازَ: (مِن النُّـغْرِ) بالإمَالَةِ، ولَمْ يَجُـزْ: (مِن الشَّرِقِ) بِالإِمَالَـةِ؟ وهَلّا غَلَبَ المُسْتَعْلِي المَكْسُورُ الـرَّاءَ المَـفْـتُوحَةَ؟

ومَا حُكْمُ: (تَحْسَبُ)، و (تَسَعُ)، و (تَضَعُ) بِالإِمَالَةِ؟ ولِمَ لا تَجُوزُ الإِمَالَـةُ في شَيءٍ مِنْ حُـرُوفِ المُضَارَعَـةِ؟

الجَوابُ[(١)]

الَّذي يَجُوزُ في إمَالَـةِ الفَتْحَـةِ للـرَّاءِ المَكْسُورَةِ إجْـرَاؤُها عَلَى ذلِكَ في كُـلِّ

---

(١) الكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف، وهو مسائل الباب جميعها، ويستمر الاختلاف في الشرح بين نسخة فيينا والنسختين وتعذّر المقابلة، وجاء شرح هذا الباب في ف: « الَّذي يَجُوزُ في ذلك إمالَـةُ الفَتحَـةِ بِأنْ تُجعَـلَ بين الفَتحَـةِ والكَسرَةِ، كَما قَد يكونُ الحَرفُ بين الحَرفين، فلا يخلص اللّفظُ فيه لأحدهما، فكذلك الحَـركَـةُ تَـكُونُ بينَ حَـركَتَين لا تَخْلُصُ لأَحدِهما، وإنّما جَازَ أَنْ تُمالَ الفَتحَـةُ للرّاءِ المكسورَةِ بِما لا يَجُوزُ للكسرَةِ مِن أجلِ أَنَّ الرّاءَ المَكسورَةَ بِمَنزلةِ حَرفٍ فيـهِ كَسرَتانِ، فتأكّدَ سَبَبُ الإِمالَةِ لِهذه العِلّةِ. فتقولُ عَلَى هذا: (مِن الضَّرَرِ)، فتُمِيلُ الفَـتْحَـةَ عَلَى مَا بَـيّـنّـا، وتَغلب الرّاءُ المكسورةُ المُستَعلي إذا تَـقَدَّمَ؛ لأَنَّ الانْحِدَارَ أَخفُّ مِن الإِصْعادِ. وكَذلِكَ: (مِن البَـقَرِ) و (مِن الكِبَرِ) و (مِن الصِّغَرِ) و (مِن الفُقرِ)، فلمّا جَازَ أَنْ تَصِيرَ الأَلفُ بَينَ حَرفَينِ، بَين الياء وبين الألفِ، جَازَ أَن تَصِيرَ الفَتحَةُ بَينَ حَرَكَـتَينِ الياءِ والفَتحةِ، وكَذلكَ تُمِيلُ الفَتحَةَ مَع إِمَالَةِ الأَلفِ، فتَـقُولُ: (ضَارِبٌ)، و (قَارِبٌ)، وتَغلبُ الرّاءُ المُستعلي المُـتَـقَدِّمَ. وتَـقُولُ: (مِن عَمرٍو) فتُميلُ حَرَكَةَ العَينِ وإِنْ كَانَ بَينَها وبين الرّاءِ حَرفٌ سَاكِنٌ؛ لأَنّ السّاكِنَ لَيسَ بِحَاجِزٍ حَصِينٍ، فكأنّ الرّاءَ المَكسورَةَ قد وليت العينَ. وتَـقُولُ: (مِن المُحَاذِرِ) فتُميلُ فَتحَـةَ الذّالِ للـرّاءِ المَكسورَةِ، ولا يَجُوزُ أَنْ تُميلَ الأَلِفَ كَما أَمَلتَ العَينَ في: (مِن عَمرٍو)؛ لأَنّ الّذي بَينَـهُما حَرْفٌ مُـتَحَـرِّكٌ. وتَـقُـولُ: (هـذا حَاضِـرٌ) فلا تميلُ مَـع الرّاءِ المضْمُومَـةِ، وإِنْ كَانَ المُسْتَعلي مكسورًا؛ لأَنّ الـرّاءَ المَضْمُومَـةَ مُـتَـأَخِّـرَةٌ، فهي تَمنعُ مِـن الإِمَالَـةِ بِـأَنَّ اللِّسَانَ في تَـصَـعُّـدٍ. وتَـقـولُ: (في مَـذْعُـورٍ)، =

مَـوْضِعٍ تُـمَالُ فِـيـهِ الأَلِفُ للـرَّاءِ المَكْسُورَةِ. ولا يَجُوزُ أَنْ تُمَالَ الفَتْحَـةُ لإِمَالَـةِ فَـتْحَـةٍ أُخْرَى؛ لِضَعْفِها عَنْ مَنْـزِلَـةِ إِمَالَةِ الأَلِفِ، ولكنْ تُـمَالُ الفَتْحَةُ لإِمَالَةِ الأَلِفِ، فَـتَـتْـبَعُ الأَقْـوَى، وتُـمَالُ الأَلِفُ لإِمَالَةِ أَلِفٍ أُخْرَى، فَـتَـتْـبَـعُ نَظِـيـرَتَها، ولا تُـمَالُ الأَلِفُ لإِمَالَةِ الفَتْحَةِ [ظ٢٩٤]؛ لأَنَّـهُ لا يَـتْـبَعُ الأَقْـوَى للأَضْعَفِ.

فَـتَـقُولُ: (مِن الضَّرَرِ)، و (مِن البَـقَرِ)، و (مِن الصِّغَرِ)، بِالإِمَالَةِ؛ للـرَّاءِ المَكْسُورَةِ، كَمَا تَـقُولُ: (قَارِبٌ)، و (غَارِبٌ). وكَذلِكَ: (مِن الفُقْرِ). وأَمَّا: (مِن الكِـبَرِ) فيُـمَالُ، كَمَا يُمَالُ: (مِنْ قَارِفٍ)، وهو أَقْـوَى؛ لأَنَّـهُ لا مُسْتَعْلِـيَ فِـيـهِ.

والأَلِفُ تُشْبِهُ اليَاءَ؛ لأَنَّـهُ حَرْفُ مَـدٍّ ولِـينٍ، وهي أَقْـرَبُ إِلَيْها مِن الوَاوِ، وكَذلِكَ سَبِيلُ الفَتْحَةِ في شَبَهِ الكَسْرَةِ.

ولا يَجُوزُ أَنْ يَغْلِبَ المَكْسُورُ المُسْتَعْلِيَ المَفْتُوحَ في (طَابِـقٍ)، كَمَا غَلَـبَت الـرَّاءُ في (قَادِرٍ)؛ لأَنَّ الرَّاءَ بِمَنْزِلَـةِ حَـرْفٍ فِـيـهِ كَسْرَتَانِ، فَـقَوِيَ سَبَبُ الإِمَالَةِ مِن هذه الجِهَـةِ، ولَـيْسَ كَذلِكَ المُسْتَعْلِي.

وتَـقُولُ: (مِنْ عَمْرٍو) فَـتُمِيلُ فَـتْحَـةَ العَيْنِ للـرَّاءِ المَكْسُورَةِ، فلا يُعْتَـدُّ بِالمِيمِ؛ لأَنَّها سَاكِنَـةٌ.

= و (ابنِ بُورٍ)، اخْتَلَفُوا في هذا فأَجَازَ الأَخْفَشُ إِمَالَةَ الضَّمَّةِ الّتي في العَينِ بِأَنْ يَجْعَلَها بينَ الضَّمّةِ والكَسْرَةِ، وكذلِكَ الضَّمّةُ الّتي في (بورٍ)، فقال: (مَذْعُور) و (ابنُ بور)، وأَمّا سِيبوَيـهِ فأَمَالَ الوَاوَ بِأَنْ جَعَلَها بينَ الوَاوِ والياءِ، ولَمْ يُخْلِصْها يَاءً ولا وَاوًا، وأَبَى ذلِكَ الأَخْفَشُ لِتَعَذُّرِهِ في الحَـرْفِ السّاكِنِ وإِمْكَانِـهِ في المُـتَحَـرِّكِ، وكلاهُما عِنْدِي فيه كُلْفَـةٌ مَع إِمْكانِـهِ، فإذا جَازَ أَنْ تُجْعَلَ الضَّمّةُ بينَ الضَّمّةِ والكسرَةِ لَمْ يَمتَنِع أَنْ تُجْعَلَ الوَاوُ السّاكِنَـةُ بينَ الوَاوِ والياءِ. ونَظِيرُهُ في الكُلْـفَـةِ: (قَدْ رُدَّ) عَلَى أَنْ تُجْعَلَ الضَّمّةُ بين الكسرَةِ والضّمّةِ، وكذلك: (قِـيلَ)، كَمَا يَـقرأُ الكِسَائِـيُّ، فهذا مُمْكِنٌ. وإِنّما جَازَ للإِشْعَارِ بِأَنَّ مَعْنَاهُ فعلٌ مَع طَـلَبِ التَّمْكِينِ للياءِ بِـرَوْمِ الكَسْرَةِ. فأَمّا في (رُدَّ) فمِنْ أَجْلِ الكسرَةِ الّتي كَانت في الأَصلِ في (رُدَّ) وفي (قيل) مِيلَ هذا مَع التّمكين للياءِ، فـ(قيلَ) أَقوى من (رُدَّ) لهذه العِلّةِ. وتَـقـولُ: (عَجِبتُ من السّمرِ) و (من المُـنْـقُرِ)، والمُـنْـقُـرُ: الرّكيّـةُ الكثيرَةُ المَاءِ. وتَـقُولُ: (رَأَيتُ خَبَطَ الرِّيفِ) فتُمِيلُ حَرَكَـةَ الطّاءِ مَع بُـعْدِها مِن الرّاءِ، كَما أُمِيلَتْ: (مِن الكَافِـرِينَ) مَع بُعْدِ الرّاءِ من الأَلفِ. وتَـقُولُ: (هذا خَبَطُ رِياحٍ) فتُمِيلُ الضَّمةَ لأَجْلِ الرّاءِ المَكْسُورَةِ ».

وتَـقُولُ: (مِن المُحاذِرِ) بِـإِمَالَةِ فَـتْحَةِ الذّالِ؛ للـرَّاءِ المَكْسُورَةِ، ولا يَجُوزُ إِمَالَـةُ الأَلِفِ لِهذه الإِمَالَةِ عَلَى مَا بَـيَّـنّـا قَـبْـلُ.

وتَـقُولُ في: (مَـذْعُورٍ)، و (ابْنِ بُـورٍ)، فَـتُشِمُّ الوَاوَ الكَسْرَةَ، ولا تُمِيلُ الوَاوَ؛ لأَنَّها سَاكِنَـةٌ عَلَى مَـذْهَبِ سِيبَـوَيْـهِ[١]، وأَمَا الأَخْفَشُ فَـيُمِيلُ مَا قَـبْـلَ الوَاوِ، وهو الضَّمَّةُ، فَيَجْعَلُها حَرَكَـةً بَـيْنَ حَرَكَـتَـيْنِ؛ بَيْنَ الكَسْرَةِ والضَّمَّةِ، وسِيبَـوَيْـهِ لا يُجِيـزُ هذا[٢]، ولكنَّـهُ يُشِمُّ الوَاوَ الكَسْرَةَ، كَمَا يُشِمُّ في: (قِيلَ) و (رُدَّ)، فَـيَجْعَلُها أَضْعَفَ مِن الإِمَالَةِ، ولَمْ[٣] يُجْرِهِ سِيبَـوَيْـهِ مُجْـرَى: (مِنْ عَمْرٍو) بالإِمَالَةِ[٤]؛ لأَنَّـهُ لَوْ يُخَطِّي السَّاكِنَ إِلى مَا قَبْلَـهُ خَرَجَ إِلى مَا تَضْعُفُ فِـيهِ الإِمَالَـةُ، وهو الضَّمَّةُ، فَـأَشَمَّ لِهذه العِلَّةِ.

وتَـقُول: (عَجِبْتُ مِن السَّمُرِ)، فَـتُمِيلُ الضَّمَّةَ للـرَّاءِ المَكْسُورَةِ عِنْـدَ الأَخْفَشِ، وتُشِمُّ عِنْـدَ سِيبَـوَيْـهِ، بِضَعْفِ الصَّوْتِ عَن حَالِ الإِمَالَـةِ؛ إِذْ كَانَت الضَّمَّـةُ تَـبْـعُـدُ مِن الفَـتْحَـةِ، فالفَتْحَـةُ أَقْـرَبُ إِلى الكَسْرَةِ مِنْها إِلى الضَّمَّـةِ، والفَتْحَـةُ مِنْ مَخْـرَجِ الأَلِفِ الّتي هي الأَصْلُ في الإِمَالَـةِ.

وتَـقُولُ: (خَبَطَ الـرِّيفِ)، و (خَبَطُ فِـرِنْـدٍ) بالإِمَالَةِ مَع الفَصْلِ، عَلَى قِـيَـاسِ إِمَالَةِ الأَلِفِ للـرَّاءِ[٥] المَكْسُورَةِ مَع الفَصْلِ، كَـقَـوْلِكَ: (قَـفَا رِيَاحٍ) بالإِمَالَةِ [و٢٩٥]، و (مِن المَطَرِ) فهذا أَقْـوَى في الإِمَالَـةِ؛ لأَنَّ الـرَّاءَ المَكْسُورَةَ مُـتَّصِلَـةٌ.

وتَـقُولُ: (هذا خبطُ رِيَاحٍ) بِالإِشْمَامِ في الطَّاءِ؛ لأَنَّها مَضْمُومَـةٌ، وكَذلِكَ: (مِن المُنْـقُرِ) بِالإِشْمَامِ.

وتَـقُولُ: (مَـرَرْتُ بِعَـيْـرٍ)، و (مَـرَرْتُ بِخَـيْـرٍ) فَـلا إِمَالَـةَ في هذا، ولا إِشْمَامَ؛ لأَنَّ اليَاءَ سَاكِنَـةٌ تَخفَى عَلَيْها الكَسْرَةُ، والإِشْمَام إِخْفَاءٌ أَشَدُّ مِن إِخْفَاءِ الإِمَالَةِ، فلا يَجُوزُ إِخْفَاءٌ في إِخْفَاءٍ؛ لأَنَّها تُهْلِكَ الحَرْفَ بَـيْـنَـهُما. وكذلِكَ: (مَـرَرْتُ بِبَعِيـرٍ)،

---

(١) سيبويه ٤/ ١٤٣.
(٢) انظر المذهبين في سيبويه ٤/ ١٤٣، وشرح السيرافي ٥/ ٩، وشرح الشافية للرضي ٣/ ٢٩.
(٣) في الأصل ود: (لم) بلا واو.
(٤) في الأصل ود: (فالإمالة).
(٥) د: (الراء).

وهذا عَلَى مَـذْهَبِ سِيبَـوَيْـهِ، فَأَمَّا الأخْفَشُ فيُمِيلُ مَا قَـبْـلَ اليَاءِ؛ للـرَّاءِ المَكْسُورَةِ، كَمَا أَمَالَ مَا قَبْلَ الوَاوِ في قَوْلِكَ: (هذا ابْنُ بُـورٍ)[1]. وأمّا سِيبَـوَيْـهِ فَيُشِمُّ الوَاوَ الكَسْرَةَ.

وتَـقُولُ: (هذا قَـفَا رِيَاحٍ) بِالإِمَالَةِ، وهو كَـقَوْلِكَ: (رَأَيْتُ خَبَطَ رِيَاحٍ) بِالإِمَالَةِ؛ للرَّاءِ المَكْسُورَةِ المُنْفَصِلَةِ.

وقِـيَـاسُ مَـذْهَبِ مَنْ قَالَ: (مَـرَرْتُ بِمَالِ قَاسِمٍ) بِالإِمَالَةِ؛ لأَنَّـهُ لَمْ يَعْتَـدَّ بِالمُنْفَصِلِ، أَنْ يَـقُولَ: (رَأَيْتُ خَبَطَ رِيَاحٍ)، و (قَفَا رِيَاحٍ) بِتَـرْكِ الإِمَالَةِ؛ لأَنَّـهُ إِذا لَمْ يَعْتَـدَّ بِالمَانِعِ في الأَوَّلِ بَـقِـيَ سَبَبٌ مَـوْجُودٌ مِن أَسْبَابِ الإِمَالَةِ، فأَمَالَ لأَجْلِـهِ، وإِذا لَمْ يُعْتَـدَّ بِنَظِـيـرِ ذلِكَ الحَرْفِ لَمْ يَبْقَ سَبَبٌ للإِمَالَةِ، فَـلَمْ يُمِلْ.

وتَـقُولُ: (مِنَ النُّـغْرِ) بِالإِمَالَةِ؛ للـرَّاءِ المَكْسُورَةِ.

ولا يَجُوزُ: (مِنَ الشَّرِقِ) بِالإِمَالَةِ للمُسْتَعْلِي المَكْسُورِ؛ لأَنَّ الرَّاءَ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ فِـيـهِ كَسْرَتَانِ، ولَـيْسَ كَذلِكَ المُسْتَعْلِي.

وأَمّا (تَحْسَبُ)، و (تَسَعُ)، و (تَضَعُ) فلا يَجُوزُ فِـيـهِ، ولا في شَيءٍ مِنْ حُـرُوفِ المُضَارَعَةِ إِمَّالَـةٌ؛ لاجْتِمَاعِ سَبَـبَيْنِ: أَحَدُهُما: أَنَّ حُـرُوفَ المُضَارَعَـةِ زَائِدَةٌ لِمَعْنًى. والآخَـرُ: ضَعْفُ الإِمَالَةِ في الفَتْحَةِ، فَـرُفِضَتْ لِـهذه العِلَّةِ. ولا يَجُوزُ في (تَضْرِبُ)، ولا في شَيءٍ مِنْ حُـرُوفِ المُضَارَعَـةِ.

* * *
* *
*

---

(١) في الأصل ود: (ثور)، والسياق يقتضي ضم الباء.

بَابُ الحَرْفِ(١) الّذي يَلْحَقُ الكَلِمَةَ الوَاحِدَةَ في الوَقْفِ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في الحَرْفِ الّذي يَلْحَقُ الكَلِمَةَ الوَاحِدَةَ في الوَقْفِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في [ظ٢٩٥] الحَـرْفِ الّذي يَلْحَقُ الكَلِمَةَ الوَاحِدَةَ في الوَقْفِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ ذلِكَ الحَرْفُ الهَاءَ دُونَ غَيْرِها مِنْ حُرُوفِ المُعْجَمِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها مَقْطَعٌ لِمَقْطَعٍ مِنْ غَيْـرِ ثِقَلٍ، ولا خَفَاءِ مَا هو مِنْ مَخْـرَجِها؛ إِذْ كَانَت الهَمْزَةُ ثَـقِـيـلَـةً، والأَلِفُ أَخْفى مِن الهَاءِ؟

ولِمَ جَازَ أَنْ تَصِيـرَ الكَلِمَةُ عَلَى حَـرْفٍ وَاحِـدٍ، حَتّى يُحْتَاجَ لِذلِكَ إِلى اجْتِلابِ حَرْفٍ آخَـرَ؟

ولِمَ جَازَت هذه الهَاءُ في الوَقْفِ، ولَمْ تَجُـزْ في الوَصْلِ، فَـهَلّا أُثْبِتَتْ في الوَصْلِ تَـقْوِيَـةً لَها؟

ولِمَ أَفْـرَدَ سِيـبَـوَيْـهِ هذا البَابَ عَن الأَبْـوَابِ الّتي تَلْحَقُها الهَاءُ، وأَخَّـرَها عَنْـهُ؟

بَابُ أَلِفِ الوَصْلِ(**)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في أَلِفِ الوَصْلِ مِن مَوَاضِعِهِ وحَرَكَتِهِ مِمّا لا يَجُوزُ.

---

(١) في الأصل ود: (الحروف)، وكذا يقتضي السياق.

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٤٤: « **هذا باب ما يلحق الكلمة إذا اختلت حتى تصير حرفًا** ».

(**) العنوان في الكتاب ٤/ ١٤٤: « **هذا باب ما يتقدم أول الحروف وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف** ».

مَسَائِلُ هذا البَابِ

ما الّذي يَجُوزُ في أَلِفِ الوَصْلِ في مَوَاضِعِهِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ أَنْ يُبْنَى أَوَّلُ الكَلِمَةِ عَلَى السُّكُونِ، حَتّى احْتَاجَ إِلى أَلِفِ الوَصْلِ؟ وهَلْ ذلِكَ لاسْتِيفَاءِ وُجُوهِ التَّصْرِيفِ مَا هو أَحَقُّ بِهِ مِن الفِعْلِ؟

ولِمَ كَانَ بِالفِعْلِ المَاضِي الّذي فِيهِ زِيَادَةٌ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ غَيْرَ أَلِفٍ أَحَقَّ بِهِ، حَتّى جَرَى أَلِفُ الوَصْلِ[1] في جَمِيعِهِ؟

ولِمَ كَانَ الأَمْرُ مِنْ كُلِّ فِعْلٍ سِوَى الرُّبَاعِيِّ، والمُلْحَقِ بِهِ، أَحَقَّ بِهِ، حَتّى جَرَى في جَمِيعِهِ مِن الثُّلاثِيِّ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ، وغَيْرِهِ مِنْ ذَوَاتِ الزِّيَادَةِ؟

ولِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ الأَصْلُ في حَرَكَتِهِ الكَسْرَ؟ ولِمَ جَازَ الخُرُوجُ عَن الأَصْلِ إِلى الضَّمِّ أَو الفَتْحِ؟

ولِمَ كَانَت الأَلِفُ أَحَقَّ بِالزِّيَادَةِ للتَّوَصُّلِ بِها إِلى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ؟

ولِمَ وَجَبَ أَلِفُ الوَصْلِ في (اضْرِبْ)، و (اقْتُلْ)، و (اسْمَعْ)، و (اذْهَبْ)؟ ولِمَ وَجَبَ لَهُ أَنْ يُبْنَى أَوَّلُهُ عَلَى السُّكُونِ حَتّى يَحْتَاجَ إِلى أَلِفِ الوَصْلِ؟ وهَلْ ذلِكَ لِيَجْرِيَ [و٢٩٦] عَلَى (يَفْعَلُ) إِذا حُذِفَ حَرْفُ المُضَارَعَةِ بَقِيَ مَا بَعْدَهُ سَاكِنًا؟

ولِمَ وَجَبَ في (انْفَعَلْتُ)، و (افْعَلَلْتُ)، و (افْتَعَلْتُ) أَنَّها أَخَوَاتٌ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها عَلَى زِنَةٍ وَاحِدَةٍ بِالسُّكُونِ والحَرَكَةِ مَع اخْتِلافِ الزَّوَائِدِ الّتي أَخْرَجَت الثّلاثَةَ إِلى الأَرْبَعَةِ قَبْلَ لَحَاقِ الأَلِفِ، مَع اخْتِلافِ مَوَاقِعِ الزِّيَادَةِ في الأَوَّلِ[2] والثَّانِي والثَّالِثِ؟

ولِمَ وَجَبَ في (اسْتَفْعَلْتُ)، و (افْعَنْلَلْتُ)، و (افْعَالَلْتُ)، و (افْعَوَّلْتُ)، و (افْعَوْعَلْتُ) أَنَّها أَخَوَاتٌ خَمْسٌ، كَمَا وَجَبَ في الأَوَّلِ أَنَّها أَخَوَاتٌ ثَلاثٌ؟ وهَلْ

---

(١) في د: (التوصل).

(٢) في الأصل ود: (الزائدة في الألف)، وكذا يقتضي السياق.

ذلِكَ لأَنَّها عَلَى زِنَـةٍ وَاحِدَةٍ في السُّكُونِ والحَرَكَـةِ، ومَـوْقِـعِ الـزِّيَـادَةِ ثَالِـثَـةً، وكَوْنِها عَلَى خَمْسَةِ أَحْـرُفٍ قَـبْـلَ لَحَاقِ الأَلِفِ، فَجَـرَى[١] ذلِكَ في: (اسْتَخْـرَجْتُ)، و (اقْعَنْسَسْتُ)، و (اشْهَابَبْتُ)، و (اجْلَـوَّذْتُ)، و (اعْشَوْشَبْتُ)؟

ولِمَ دَخَـلَ أَلِفُ الـوَصْلِ في الـرُّبَـاعِيِّ مِـن: (احْرَنْجَمْتُ)، و (اقْشَعْـرَرْتُ)، ولَمْ يَجُـزْ دُخُولُـهُ في مِثْلِ: (دَحْرَجْتُ)؟ ومِـنْ أَيـنَ أَشْبَـهَ: (اسْتَـفْعَلْتُ)؟ وهَلّا وَجَبَ في أَلِفِ (أَفْعَلْتَ) أَنْ تَـكُونَ أَلِفَ وَصْلٍ؛ لأَنَّ أَوَّلَ الكَلِمَةِ مِن الحُـرُوفِ الأُصُولِ سَاكِـنٌ؟ وهَلْ ذلكَ لأَنَّ الهَمْـزَةَ زِيدَتْ لِمَعْنى التَّعْدِيَـةِ، فَـلَمْ يَجُـزْ أَنْ تَـذْهَبَ في وَصْلٍ ولا وَقْفٍ، كَمَا زِيدَت النُّونُ بِمَعْنى المُطَاوَعَـةِ في (انْفَعَلَ)، ولَمْ يَجُـزْ أَنْ تَـذْهَبَ في وَصْلٍ ولا وَقْفٍ؟ وهَـلّا زِيـدَت عَلَـيْها أَلِـفُ الوَصْلِ حَتّى تَـكُونَ عَلَى قِـيَـاسِ مَا فِـيـهِ الـزِّيَـادَةُ مِن بَـنَـاتِ الثّلاثَـةِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الهَمْـزَةَ لَمّا زِيدَت لِمَعْنى التَّعْدِيَـةِ في أَوَّلِ الكَلِمَةِ زِيدَتْ مُـتَحَـرِّكَـةً، واسْتَـغْنَتْ عَن أَلِفِ الوَصْلِ مَع شَبَـهِ الرُّبَاعِـيِّ الّذي لا زِيَادَةَ فِـيـهِ؟ ولِـمَ كَانَتْ تُشْبِهُ[٢] للرُّبَاعِيِّ، ولَمْ تَـكُنْ مُلْحَـقَةً بِـهِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها زِيدَتْ لِمَعْنى التَّعْدِيَـةِ، فَخَـرَجَتْ عَنْ حَدِّ مَا زِيدَ للإلْحَاقِ؟

ومَا دَلِـيـلُ ذلِكَ مِن ضَمِّ أَوَّلِـهِ [في][٣] المُضَارِعِ في (يُخْرِجُ)، كَضَمِّهِ في (تُضَارِبُ)، وفَـتْحِ أَوَّلِ المُضَارِعِ فِـيمَا عَدَا ذلِكَ مِن الـرُّبَاعِـيِّ، والشَّبَـهِ لَـهُ بالإلْحَاقِ أَو الزِّنَـةِ؟ ولِمَ وَجَبَ فَـتْحُ المُضَارِعِ في كُـلِّ مَا كَانَ [ظ٢٩٦] في المَاضِي مِنْـهُ أَلِفُ الوَصْلِ، وفي كُـلِّ ثُلاثِـيٍّ لا زِيَادَةَ في مَاضِيـهِ، وانْـفَـرَدَ الرُّبَاعِيُّ بِالضَّمِّ؟ وهَلْ ذلِكَ للفَـرْقِ بَـيْـنَـهُما بِمَا يَـقْتَضِيهِ حَالُـهُما مِن أَنَّ الأَكْـثَـرَ لَـهُ الحَـرَكَـةُ الأَخَفُّ، والأَقَـلَّ لَـهُ الحَرَكَـةُ الأَثْـقَـلُ مِنْ غَـيْـرِ تَـكَلُّفِ كَسْرٍ عَلَى يَاءٍ؟

ولِمَ وَجَبَ حَذْفُ أَلِفِ الوَصْلِ في دَرْجِ الكَلامِ عَلَى قِـيَـاسِ (عِ يَا فَـتَى)؟

---

(١) في د: (فيجري).

(٢) في د: (شبها).

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

ولِمَ ضُمَّت أَلِفُ الوَصْلِ في (اقْتُلْ)، (اسْتُضْعِفَ)، (احْتُقِرَ)، (احْرُنْجِمَ)؟ وهَلْ ذلِكَ عَلَى الإِتْبَاعِ؟

ولِمَ جَازَ: (مُذُ) بِالضَّمِّ عَلَى الإِتْبَاعِ، وجَازَ الفَتْحُ للاسْتِخْفَافِ، ولَمْ يَجُزْ في أَلِفِ الوَصْلِ في: (اقْتُلْ)، و (احْتُقِرَ) إِلّا الضَّمُّ دُونَ الكَسْرِ والفَتْحِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الذَّالَ في (مُذْ) حَرْفُ مَدٍّ أَصْلِيٍّ، يَقْوَى عَلَى التَّصَرُّفِ بِالحَرَكَةِ، ولَيْسَ كَذلِكَ أَلِفُ الوَصْلِ؛ لأَنَّها زَائِدَةٌ عَارِضَةٌ، ومَع ذلِكَ فإِنَّـهُ بِمَنْزِلَةِ مَا يَخْرُجُ فِيهِ عَن الكَسْرِ إِلى الضَّمِّ مِمّا هو مَرْفُوضٌ في الأَبْنِيَةِ، نَحْوُ: (فِعُلٍ)، ومَع الالْتِبَاسِ بِأَلِفِ المُتَكَلِّمِ لَوْ فَتَحَ أَلِفَ الوَصْلِ في (اقْتُلْ)، فَتُرِكَ هذا، ولَمْ يَكُنْ في: (مُذْ) مِثْلُ ذلِكَ؟

ولِمَ ضَعُفَ الإِتْبَاعُ في: (أَجُوؤُكَ)، و (أُنْبُؤُكَ)، و (هو مُنْحَدُرٌ مِن الجَبَلِ)، ولَمْ يَضْعُف الإِتْبَاعُ في أَلِفِ الوَصْلِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ هذا عَارِضٌ مَع أَنَّـهُ في حَشْوِ الكَلِمَةِ، وتَغْيِيرُ الطَّرَفِ أَقْوَى؟

ولِمَ جَازَ الإِتْبَاعُ وتَرْكُـهُ في: (لإِمِّكَ)، و:

اضْرِب السَّاقَيْنِ إِمُّكَ هَابِلُ

مَع أَنَّهُ مُنْفَصِلٌ؟ وهَلْ ذلِكَ لِثِقَلِ الخُرُوجِ مِن الكَسْرِ إِلى الضَّمِّ؟

ومَا تَقْدِيرُ بَيْتِ النُّعْمَانِ بن بَشِيرٍ[1]:

وَيْلُـمِّها في هَوَاءِ الجَوِّ طَالِبَةٌ ... ولا كَهذا الّذي في الأَرْضِ مَطْلُوبُ

وهَلْ ذلِكَ عَلَى أَنَّـهُ حَذَفَ الهَمْزَةَ مِنْ (وَيْلِ أُمِّها)، ثُمَّ أَتْبَعَ اللّامَ حَرَكَةَ المِيمِ عَلَى الشُّذُوذِ؛ للإِيذَانِ بِقُوَّةِ الإِتْبَاعِ؟

---

(١) هو النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري، أبو عبد اللّه: أمير، شاعر، صحابي، من أهل المدينة. شهد « صفين » مع معاوية، وولي القضاء بدمشق، وولي اليمن لمعاوية، ثم استعمله على الكوفة تسعة أشهر، وعزله وولاه حمص، واستمر فيها إلى أن مات يزيد بن معاوية، فبايع النعمان لابن الزبير، وتمرد أهل حمص، فخرج هاربًا، فاتبعه خالد بن خلي الكلاعي فقتله. وهو أول مولود ولد في الأنصار بعد الهجرة. انظر ترجمته في الأغاني ١٦/ ٣٥، والأعلام ٨/ ٣٦.

ولِمَ بُنِيَ لامُ التَّعْرِيفِ عَلَى السُّكُونِ، حَتَّى احْتَاجَ إِلى أَلِفِ الوَصْلِ؟ وهَلْ ذلِكَ للفَرْقِ بَيْنَهُ وبَيْنَ لامِ التَّأكِيدِ بِمَا يَقْتَضِيهِ حَالُهُما مِنْ كَثْرَةِ لامِ التَّعْرِيفِ، وأَنَّ مَوْضِعَ التَّأكِيدِ أَحَقُّ بِالزِّيَادَةِ؟ [و٢٩٧].

ولِمَ فُتِحَتْ مَع لامِ المَعْرِفَةِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها دَخَلَتْ في الحَرْفِ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ، فَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ حَرَكَتُها عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ، فجَرَت[1] عَلَى ذلِكَ في قَوْلِكَ: (القَوْمُ)، (الرَّجُلُ)، (النَّاسُ)، وكَثُرَ مُصَاحَبَتُها اللَّامَ حَتَّى صَارَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ، مِنْ نَحْوِ: (قَدْ)، و (بَلْ)، و (هَلْ)، و (مِنْ)؛ ولِذلِكَ جَازَ في التَّذَكُّرِ: (ألِي)، كَمَا جَازَ: (قَدِي) في التَّذْكِيرِ، ولَوْ كَانَتْ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ لَمْ يَجُزْ ذلِكَ فِيها؛ لِضَعْفِ الحَرْفِ الوَاحِدِ عَنْ أَنْ يُحَرَّكَ ويُوصَلَ بالياءِ للتَّذَكُّرِ، فهي بِمَنْزِلَةِ المُنْفَصِلَةِ، وإِنْ كُتِبَتْ عَلَى الاتِّصَالِ في: (الغُلامِ)، و (الدَّارِ)، ولا يَجُوزُ مِثْلُ ذلِكَ في (ابْنٍ)، ولا (امْرِئٍ)؛ لأَنَّها لَيْسَتْ عَلَى الانْفِصَالِ؟[2] [و١][3].

[الجُزْءُ السَّابِعُ والخَمْسُونَ مِن شَرْحِ كِتابِ سِيبَوَيهِ، إِمْلاءُ أَبِي الحَسَنِ عَلِيّ بن عِيسَى النَّحْوِيِّ أَيّدَهُ اللَّهُ][4] [ظ١]
بِسْمِ اللَّهِ الرّحمن الرّحيمِ، رَبِّ يَسِّرْ ولا تُعَسِّرْ[5]

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ غَيْلانَ:

دَعْ ذا وعَجِّلْ ذا وأَلْحِقْنا بِذَلْ

---

(١) في الأصل ود: (لجرت).
(٢) بعده في الأصل: (تم والحمد للَّه رب العالمين، وصلى اللَّه على محمد النبي الكريم. يتلوه في الجزء: وما الشاهد في قول غيلان: دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل)، وانتهى هنا المجلد الرابع من نسخة الأصل، وهي نسخة فيض اللَّه. وبعده في د: (تم والحمد للَّه رب العالمين، وصلى اللَّه على محمد النبي الكريم. يتلوه في الجزء: وما الشاهد في قول غيلان: دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل). وجاء بعده في د وجه ورقة فارغة.
(٣) من هنا وجه الورقة الأولى في الجزء الخامس، وهو الأخير من نسخة فيض اللَّه وهي نسخة الأصل، وفي وجه الورقة الأولى: (الخامس من شرح كتاب سيبويه لأبي الحسن علي بن عيسى النحوي الرماني رحمه الله، سعد بتملكه شرحًا صحيحًا مع سائر أجزائه وهي من مجلدات بدمشق المحروسة سنة خمسين وسبعمائة).
(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها سياق التجزئة في الأصل.
(٥) قوله ابتداء من (بسم اللَّه) ليس في ف.

بِـالشَّحْـمِ إِنّـا قَـدْ مَـلِلْنـاه بَـجَـلْ

فَجَاءَ بِاللّامِ عَلَى طَرِيقِ التَّذَكُّرِ، وأَفْـرَدَها مِن الاسْمِ، ولَوْ قَالَ: (بِمْ بامْـرِئٍ) لَمْ يَجُزْ؛ لأَنّ المِيمَ لَيَسَتْ مُنْفَصِلَـةً، ولَمْ يَـكْسِرِ اللّامَ في: (بِذَلْ)؛ لأَنَّ القَافِيَـةَ مُـقَـيَّـدَةٌ؟

ولِـمَ وَجَـبَ الـمَـدَّةُ في: ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [يونس: ٥٩]؟

ومَا الأَلِفُ في: (ايم)، و (ايْمُنِ)؟ ولِمَ جَازَ أَنْ تَـكُونَ أَلِفَ وَصْلٍ في اسْمٍ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ اسْمٌ غَيْـرُ مُتَمَكِّنٍ بِأَنَّـهُ لا يُسْتَعْمَلُ إِلّا في مَوْضِعٍ وَاحِـدٍ، وهـو القَسَمُ، فأَشْبَـهَ الحَرْفَ مِنْ هذا الوَجْهِ بِمَا يُوجِبُ الفَتْحَ عَلَى طَرِيـقِ النَّادِرِ، ولَمْ يُشْبِه الحَرْفَ بِمَا يُوجِبُ البِنَاءَ بِالاسْتِبْـهَامِ كَاسْتِبْـهَامِ الحَـرْفِ الّذي يَطَّرِدُ، فَخَـرَجَ إِلَيْـهِ بِطَرِيـقِ النَّادِرِ؛ لأَنَّـهُ نَادِرٌ في المَوْضِعِ الّذي يُسْتَعْمَلُ فِـيـهِ، ولَـمْ يَخْرُجْ إِلَيْـهِ بِالبِنَاءِ الّذي يَطَّرِدُ بِالإِبْهَامِ؟ ومَا في قَـوْلِـهِم: (لَـيْمُنُ اللَّهِ) و (لِـيمُ اللَّهِ) مِن الدَّلِـيلِ؟ ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ الشَّاعِـرِ:

وقَالَ فَرِيـقُ القَـوْمِ لَمّـا نَشَدْتُـهُمْ نَعَمْ وفَرِيـقٌ لَـيْـمُنُ اللَّهِ مَا نَـدْرِي

ولِـمَ جَازَ: (اِيمُ اللَّهِ) في قَـوْلِ بَعْضِ العَـرَبِ بِالكَسْرِ، عَلَى مَا حَكَاهُ يُونُسُ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ[1] حَمْلُ الاسْمِ عَلَى الأَصْلِ، كـ (ابْنٍ)؟

* * *

الجَوابُ [عَن البَابِ الأَوَّلِ][2]

الّذي يَجُـوزُ في الحَـرْفِ الّـذي يَلْحَـقُ الكَلِمَةَ الوَارِدَةَ في الوَقْفِ زِيَـادَةُ الهَاءِ[3]؛

---

(١) في الأصل ود: (لأن).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها أسلوب الرماني. والكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف، وهو أسئلة هذا الباب والباب الذي يليه، والكلام في نسخة فيينا يعود للاتفاق مع النسختين وإمكانية المقابلة في الأجوبة الموجودة في الأبواب؛ لأن أسئلة الأبواب جميعها ساقطة من ف.

(٣) العبارة في ف: (الّذي يجوز في ذلك زيادة الهاء).

لِيُوقَفَ عَلَيْها[١]؛ إذ الابْتِدَاءُ بِالمُتَحَرِّكِ[٢]، والوَقْفُ عَلَى سَاكِنٍ؛ لِمَا[٣] يَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِ الكَلامُ في الأَصْلِ[٤].

وإِنَّما وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ الهَاءَ دُونَ غَيْرِها[٥] لأَنَّها مَقْطَعٌ لِمَقْطَعٍ، مِنْ غَيْرِ ثِقَلٍ ولا خَفَاءٍ؛ وذلِكَ [أَنَّ][٦] آخِرَ مَخَارِجِ الحُرُوفِ: الهَاءُ، والهَمْزَةُ، والأَلِفُ، فامْتَنَعَت الهَمْزَةُ[٧]؛ لِثِقَلِها، وامْتَنَعَت الأَلِفُ[٨]؛ لِشِدَّةِ خَفَائِها، وزِيدَت الهَاءُ؛ لأَنَّها أَحَقُّ بِالزِّيَادَةِ؛ لِهذا الوَجْهِ.

وإِنَّما جَازَ أَنْ تَصِيرَ الكَلِمَةُ عَلَى حَرْفٍ[٩] وَاحِدٍ في الفِعْلِ؛ لأَنَّ القِيَاسَ أَدَّى إلى ذلِكَ[١٠] في مِثْلِ: (وَعَى، يَعِي) بِحَذْفِ الوَاوِ؛ لِوُقُوعِها بَيْنَ يَاءٍ وكَسْرٍ، عَلَى قِيَاسِ: (وَعَدَ، يَعِدُ)، فإذا أُرِيدَ الأَمْرُ مِنْهُ وَجَبَ حَذْفُ حَرْفِ المُضَارَعَةِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ قَدْ خَرَجَ[١١] عَنْ حَدِّ الخَبَرِ إلى الأَمْرِ، وَوَجَبَ حَذْفُ اليَاءِ الَّتي هي لامُ الفِعْلِ، كَمَا تُحْذَفُ مِن (ارْمِ)، فَيَبْقَى الفِعْلُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، في قَوْلِكَ: (عِ كَلامًا)، فإذا وَقَفْتَ قُلْتَ: (عِهْ)، وإذا وَصلتَ سَقطت الهَاءُ؛ للاسْتِغْنَاءِ عَنْها بِالحَرْفِ الَّذي بَعْدَ العَيْنَ في: (عِ كَلامًا)[١٢] [و٢]، وكَذلِكَ قِيَاسُهُ في سَائِرِ الكَلامِ في الوَصْلِ، ولَمْ يَجُزْ أَنْ تَثْبُتَ؛ لأَنَّهُ لَمَّا كَانَ يَجِبُ تَغْيِيرُ هَاءِ التَّأْنِيثِ في الوَقْفِ عَنْ حَالِها في الوَصْلِ للبَيَانِ عَن زِيَادَتِها، وكَانَت هَاءُ السَّكْتِ زَائِدَةً، جَرَتْ في وُجُوبِ التَّغْيِيرِ مَجْرَى هَاءِ التَّأْنِيثِ، إِلّا أَنَّهُ اخْتَلَفَ نَفْسُ التَّغْيِيرِ بِمَا يَقْتَضِيهِ حَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما، وثَبَتَ[١٣] الَّذي لِمَعْنًى؛ للحَاجَةِ إِلَيْهِ في الوَصْلِ

---

(١) في ف: (عليه).
(٢) في ف: (متحرك).
(٣) في ف: (فيما).
(٤) في ف: (في الأمر).
(٥) في ف: (غيره).
(٦) ما بين المعقوفين من ف، وليس في الأصل ود.
(٧) في الأصل ود: (للهمزة).
(٨) في الأصل: (للألف)، وكذا في د.
(٩) في الأصل ود: (حذفٍ).
(١٠) في ف: (مثل ذلك).
(١١) في ف: (أنه خرج).
(١٢) المثبت من د وف، وبعده عبارة مكررة في الأصل، وهي قوله: «فإذا وَقَفْتَ قُلْتَ: (عِهْ)، وإذا وَصَلْتَ سَقطَت الهاء».
(١٣) في ف: (فثبت).

والوَقْفِ، وسَقَطَ[١] الّذي هو للوَقْفِ؛ للاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ في الوَصْلِ.

وأَفْـرَدَ سِيبَـوَيْـهِ هذا البَابَ عَن الأَبْـوَابِ الّتي تَلْحَقُها هَاءُ الوَقْفِ؛ لأَنَّها تَلْـزَمُ فِيـهِ لا مَحَالَـةَ في الوَقْفِ، ولَـيْسَ كَذلِكَ للأَبْـوَابِ[٢] الأُخَـرِ.

والجَوَابُ عَن أَلِفِ الوَصْلِ[٣]

الّذي يَجُوزُ في أَلِفِ الوَصْلِ في مَـوَاضِعِهِ إِجْـرَاؤُهُ عَلَى كُـلِّ مَا يُـبْـنَى عَلَى السُّكُونِ أَوَّلُـهُ، وهو يَطَّرِدُ[٤] في الفِعْلِ؛ لأَنَّـهُ أَحَقُّ بِـهِ؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ أَصْلَ التَّغْيِـيـرِ لَـهُ، فَـيَجِبُ لَـهُ أَنْ يَـتَصَرَّفَ أَوَّلُـهُ بِكُـلِّ وَجْهٍ مِنْ وُجُوهِ التَّصْرِيـفِ، مِنْ سُكُونٍ وحَرَكَـةٍ، وأَنْ تَـكُونَ قِسْمَـةُ [ذلك][٥] عَلَى مَا هو أَحَقُّ بِـهِ في مَوْضِعِـهِ.

فَـكُـلُّ فِعْلٍ مَاضٍ زَائِـدٍ[٦] عَلَى الثُّلاثِـيِّ سِوَى خَمْسَةِ أَبْـنِـيَـةٍ: (أَفْعَلَ)، و (فَعَّلَ)، و (تَـفَعَّلَ)، و (فَاعَلَ)، و (تَـفَاعَلَ)، فإِنَّـهُ يَدْخُلُـهُ أَلِفُ الوَصْلِ، وكَانَ أَحَقَّ بِذلِكَ للزِّيَادَةِ الّتي فِيـهِ، مِمّا يَـقْتَضِي سُكُونَ أَوَّلِـهِ.

فَجَمِيعُ[٧] الفِعْلِ المَاضِي الّذي يَدْخُلُـهُ أَلِفُ الوَصْلِ عَلَى اثْـنَي[٨] عَشَرَ بِنَـاءً[٩]: (انْـفَعَلَ)، و (افْـتَعَلَ)، و (اسْتَـفْعَلَ)، و (افْعَلَّ)، و (افْعَالَّ)، و (افْعَـوَّلَ)، و (افْعَوْعَـلَ)، و (افْعَوْعَلَى)[١٠]، و (افْعَنْـلَى)، و (افْعَنْـلَـلَ)[١١] مِن المُضَاعَفِ، و (افْعَنْـلَـلَ)[١٢] مِنْ غَيْرِ المُضَاعَفِ، و (افْعَلَّلَ)[١٣].

مِثَـالُ ذلِكَ: (انْطَلَـقَ)، و (اقْتَدَرَ)، و (اسْتَخْـرَجَ)[١٤]، و (احْمَـرَّ)، و (احْمَارَّ)،

---

(١) في الأصل ود: (وسقطت)، وكذا في ف.
(٢) في د: (الأبواب).
(٣) قوله: (والجواب عن ألف الوصل) ليس في ف، وفيه: (باب ألف الوصل).
(٤) في ف: (مطرد).
(٥) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٦) في ف: (تزايد).
(٧) في ف: (وجميع).
(٨) في الأصل ود: (اثنا). وفي ف: (ثلاثة).
(٩) في د: (ما).
(١٠) في ف: (وافعولل وافعولى).
(١١) في د: (افتعلك).
(١٢) في د: (افنعنلك).
(١٣) في د: (افعلك).
(١٤) في د: (واواستخرج).

و (اجْلَوَّذَ)، و (اغْدَوْدَنَ)[١]، و (احْلَوْلى)، و (اسْلَنْقى)[٢]، و (اقْعَنْسَسَ)، و (احْرَنْجَمَ)، و (اطْمَأَنَّ). وكُلُّ[٣] هذه الأَبْنِيَةِ تُزَادُ فِيها أَلِفُ الوَصْلِ؛ لَأنَّهُ يُبْنَى أَوَّلُ الفِعْلِ عَلَى السُّكُونِ، وهذه مَوَاضِعُها في الفِعْلِ المَاضِي.

فَأَمَّا فِعْلُ الأَمْرِ فَيَكُونُ في كُلِّ فِعْلٍ ثَانِيهِ بَعْدَ حَرْفِ المُضَارَعَةِ سَاكِنٌ؛ لأَنَّهُ يُحْذَفُ حَرْفُ المُضَارَعَةِ، ويُجْتَلَبُ[٤] لَهُ أَلِفُ الوَصْلِ؛ لِيُمْكِنَ النُّطْقُ بِالسَّاكِنِ. وإِنَّمَا وَجَبَ حَذْفُ حَرْفِ المُضَارَعَةِ لِيَخْرُجَ عَنْ حَدِّ الخَبَرِ إِلى الأَمْرِ، وَوَجَبَ أَنْ يُؤْخَذَ مِن (يَفْعَلُ)؛ لأَنَّهُ يَصْلُحُ للاسْتِقْبَالِ، وفِعْلُ الأَمْرِ كُلُّهُ للاسْتِقْبَالِ؛ فَلِذلِكَ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُؤْخَذَ مِن المَاضِي، وذلِكَ نَحْوُ: (اضْرِبْ)، (اذْهَبْ)، (اقْتُلْ)، فهذه مَوَاضِعُ أَلِفِ الوَصْلِ الّتي تَطَّرِدُ في الفِعْلِ، قَدْ بَيَّنْتُها لَكَ.

وأَمَّا حَرَكَةُ أَلِفِ الوَصْلِ فالأَصْلُ فِيها الكَسْرُ؛ لأَنَّهُ إِنَّما [ظ٢] احْتِيجَ إِلَيْها في أَلِفِ الوَصْلِ، لِيُوصَلَ إِلى النُّطْقِ بالسَّاكِنِ، فَلَمَّا كَانَ السَّاكِنُ هو الّذي اجْتَلَبَها جَرَتْ مَجْرَى حَرَكَةِ الْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ إِذْ كَانَ السَّاكِنُ الّذي يَلْقَاهُ مِثْلَهُ هو الّذي اجْتَلَبَ الحَرَكَةَ، وَوَجَبَ أَنْ تَكُونَ تِلْكَ الحَرَكَةُ الكَسْرَ؛ لِيَجْرِيَا عَلَى قِيَاسٍ وَاحِدٍ، فِيمَا يَجْتَلِبُهُ سُكُونُ الحَرْفِ، فهذا عِلَّتُهُ. وأَمَّا دَلِيلُهُ فهو أَنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ لا تَعْرِضُ فِيهِ عِلَّةٌ فَحَرَكَتُهُ فِي ذلِكَ المَوْضِعِ الكَسْرُ.

وأَمَّا العِلَّةُ الّتي تَكُونُ للضَّمِّ فهي ضَمَّةُ[٥] الثَّالِثِ اللّازِمةُ[٦]، نَحْوُ: (اقْتُلْ)، (اخْرُجْ) في الأَمْرِ، (افْتُقِرَ)، (اسْتُضْعِفَ)[٧]، (انْطُلِقَ بِهِ) لِمَا[٨] لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فهذا يَطَّرِدُ[٩] في كُلِّ مَا ثَالِثُهُ مَضْمُومٌ ضَمَّةً لازِمَةً؛ لئلّا يَخْرُجَ مِنْ كَسْرٍ إِلى ضَمٍّ، فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ البِنَاءِ المَرْفُوضِ مِنْ (فِعُلٍ).

---

(١) بعده في ف: (واسرومط).
(٢) في الأصل ود: (واستلقى)، وكذا في ف.
(٣) في ف: (فكل).
(٤) في الأصل ود: (ويختلف)، وكذا في ف.
(٥) في الأصل ود: (صفة)، وكذا في ف.
(٦) كذا في ف، وفي الأصل ود: (اللازم).
(٧) قوله: (استضعف) ليس في ف.
(٨) في ف: (فيما).
(٩) في ف: (مطرد).

ويَكُونُ مَفْتُوحًا مَع حَرْفٍ وَاحِدٍ، وهو لامُ المَعْرِفَةِ، كَقَوْلِكَ: (الرَّجُلُ)، (الغُلامُ)؛ لأَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الحَرْفِ بِطَرِيقِ النَّادِرِ، فَحُرِّكَ بِالحَرَكَةِ النَّادِرَةِ؛ لِتُؤْذِنَ بِهذا المَعْنى.

فَحَرَكَتُهُ عَلَى ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ: كَسْرٌ، وهو الأَصْلُ. وضَمٌّ[1]، وهو مُطَّرِدٌ في الفِعْلِ؛ لِعِلَّةٍ جارِيَةٍ في النَّظَائِرِ. وفَتْحٌ، وهو في دُخُولِهِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، لا يَدْخُلُ عَلَى حَرْفٍ سِوَاهُ.

وإِنَّما امْتَنَعَ أَلِفُ الوَصْلِ مِن الأَبْنِيَةِ الخَمْسَةِ لِعِلَلٍ[2] تَقْتَضِي ذلِكَ؛ أَمّا[3] (أَفْعَلَ) فَإِنَّ الهَمْزَةَ زِيدَتْ فِيهِ لِمَعْنى التَّعْدِيَةِ، فَزِيدَتْ مُتَحَرِّكَةً؛ لِقُوَّتِها بِأَنَّها[4] أَوَّلُ؛ لِمَعْنًى، وأَشْبَهَتْ بَابَ (دَحْرَجَ)، ولَمْ يَجُزْ لَحَاقُ أَلِفِ الوَصْلِ عَلَى تَسْكِينِ الهَمْزَةِ؛ لِمَا بَيَّنّا مِنْ قُوَّتِها الّتي تَقْتَضِي لَهَا البِناءَ عَلَى الحَرَكَةِ، مَع تَكَرُّهِ[5] اجْتِمَاعِ هَمْزَتَيْنِ في كَلِمَةٍ. وأَمّا (فَعَّلَ) فلأَنَّهُ أَخُو (أَفْعَلَ)، ونَظِيرُهُ في أَنَّهُ للزِّيَادَةِ، فـ (أَفْعَلَ) لِزِيَادَةِ مَفْعُولٍ، و (فَعَّلَ) لِزِيَادَةِ مَعْنى الفِعْلِ، فَجَرَى[6] مَجْرَاهُ. و (تَفَعَّلَ) دَخَلَت التَّاءُ عَلَى (فَعَّلَ)، وهو حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ، كَمَا يَدْخُلُ في (تَدَحْرَجَ). وأَمَّا (فَاعَلَ) فلأَنَّ الزِّيَادَةَ بَعْدَ أَوَّلِهِ أَلِفٌ، فلا يَصْلُحُ أَنْ يُبْنَى عَلَى السُّكُونِ أَصْلًا؛ لأَنَّ أَلِفَ الوَصْلِ لا تُغْنِي في ذلِكَ شَيْئًا. وأَمّا (تَفَاعَلَ) فَإِنَّما تَلْحَقُ التَّاءُ (فَاعَلَ)، كَمَا لَحِقَتْ تاءُ (تَفَعَّلَ) (فَعَّلَ). فَلِهذه العِلَلِ امْتَنَعَت أَلِفُ الوَصْلِ مِنْ هذه الأَبْنِيَةِ الخَمْسَةِ، ولَحِقَتْ ذَوَاتَ الزِّيَادَةِ مِنْ غَيْرِها في المَاضِي في كُلِّ مَا لَمْ تَكُنْ زِيَادَتُهُ للإِلْحَاقِ.

ودَخَلَت أَلِفُ الوَصْلِ في: (احْرَنْجَمْتُ)، و (اقْشَعْرَرْتُ) مِن الرُّبَاعِيِّ، ولَمْ تَدْخُلْ في (دَحْرَجْتُ)، كَمَا لَمْ تَدْخُلْ في (ضَرَبْتُ)؛ لأَنَّها أُصُولٌ لَمْ تَقَعْ فِيها

---

(١) في الأصل ود: (وهو ضم)، وكذا في ف.
(٢) في الأصل ود: (للعلل)، وكذا في ف.
(٣) في د: (وأما).
(٤) في ف: (لأنها).
(٥) المثبت في ف، وفي الأصل ود: (ذكره).
(٦) في ف: (فجراه).

زِيَادَةٌ تَـقْتَضِي[١] أَنْ يُـبْـنَـى أَوَّلُها عَلَى السُّكُونِ للزِّيَادَةِ الَّتي لَحِقَتْها.

وأَلِفُ (أَفْعَلَ) لَـيْسَتْ للإِلْحَاقِ [و٣] بِالرُّبَـاعيِّ؛ لأَنَّها زِيدَت لِمَعْنى التَّعْدِيَـةِ، ودَلِـيلُ ذلِكَ اخْتِلافُ المَصَادِرِ فِـيـهِ، فلا يَجِيءُ عَلَى زِنَةِ (فَعْلَلَةٍ)، كَمَا يَجِيءُ المُلْحَقُ. وهو بِمَنْـزِلَةِ أَلِفِ (فَاعَـلَ) الَّذي زِيـدَ لِمَعْنًى، لا للإِلْحَاقِ.

وإِنَّمَا ضُمَّ أَوَّلُ المُضَارِعِ مِنْـهُ؛ لأَنَّـهُ أَشْبَـهَ[٢] بَابَ (تَـدَحْرَجَ) بِالعِدَّةِ[٣]، فَـقِـيلَ: (أَكْـرَمَ، يُـكْرِمُ)، كَمَـا قِـيـلَ: (ضَارَبَ، يُضَارِبُ)، و (قَـتَّـلَ، يُـقَـتِّـلُ)، وفُتِحَ فِـيمَا سِوَى ذلِكَ مِنْ: (يَـتَـكَـرَّمُ)، و (يَـتَحَامَلُ)، وكُـلِّ مَا أَوَّلُـهُ أَلِفُ الوَصْلِ في الفِعْلِ المَاضِي.

وفُـرِّقَ بَـيْنَ الأَصْلِ الثُّلاثِـيِّ والأَصْلِ الرُّبَاعِيِّ بِمَا يَـقْتَضِيـهِ حَالُـهُما مِن الحَرَكَـةِ الخَفِيـفَـةِ في الأَكْـثَـرِ[٤]، نَحْوُ: (يَضْرِبُ)، و (يَـذْهَـبُ)، و (يَـقْتُـلُ)، والحَـرَكَـةِ الثَّقِيلَـةِ في الأَقَـلِّ، [نَحْوُ][٥]: (يُـدَحْرِجُ)، و (يُسَرْهِفُ).

ويَجُوزُ الإِتْـبَـاعُ في: (لإِمِّـكَ)، و:

١١٥٨ .... اضْرِب السَّاقَيْنِ إِمُّكَ هَابِلُ[٦]

لِئَلّا يَخْرُجَ مِنْ كَسْرٍ إِلى ضَمَّةٍ لازِمَةٍ، فَأَمَّا الضَّمَّةُ في مِيمِ: (إِمُّكَ) فَعَارِضَةٌ؛ لأَنَّها للإِعْـرَابِ، ويَجُـوزُ تَـرْكُ الإِتْـبَاعِ؛ لأَنَّـهُ مُنْفَصِلٌ.

وقَالَ النُّعْمَانُ بنُ بَشِيرٍ:

١١٥٩ وَيْـلُـمِّها في هَـوَاءِ الجَـوِّ طَالِـبَـةٌ ... ولا كَهذا الَّذي في الأَرْضِ مَطْلُوبُ[٧]

---

(١) في د: (مقتضى).
(٢) في ف: (شبه).
(٣) في ف: (في العدة).
(٤) في ف: (للأكثر).
(٥) ما بين المعقوفين من ف، وليس في الأصل ود.
(٦) هذا جزء بيت من الطويل، كذا عند البغدادي، قال في شرح شواهد الشافية ٤/ ١٧٩: « وهذا المصراع لم أقف على تتمته، ولا على قائله »، وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ١٤٦، وشرح السيرافي ٥/ ١٥، والمحتسب ١/ ٣٨، والخصائص ٢/ ١٤٥، ٣/ ١٤١، والمحكم ١٠/ ٥٧٥، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٢٦٢. وأوله في شرح شواهد الشافية: (وقال اضرب)، وذكر بعضهم أنه من المديد. انظر المعجم المفصل ١٢/ ٤٣١.
(٧) مر هذا الشاهد سابقًا. انظر الشاهد رقم (٦١٩).

فَحَذَفَ الهَمْزَةَ، وأَتْبَعَ الكَسْرَ الكَسْرَ في حَرَكَةِ الإِعْرَابِ؛ لِتَكَافُئِهِما في المَنْزِلَةِ.

وإِنَّما بُنِيَ لامُ المَعْرِفَةِ عَلَى السُّكُونِ للفَرْقِ بَيْنَهُ وبَيْنَ لامِ الابْتِدَاءِ ولامِ الإِضَافَةِ مَع طَلَبِ الخِفَّةِ بِكَثْرَتِهِ[١] في الكَلامِ، فهو في الوَصْلِ عَلَى السُّكُونِ، والإِفْرَادِ.

والأَلِفُ واللّامُ بِمَنْزِلَةِ (قَدْ) في الانْفِصَالِ؛ ولِذلِكَ قَالَ غَيْلانُ:

١١٦٠ دَعْ ذا وعَجِّلْ ذا وأَلْحِقْنا بِذَلْ
بِالشَّحْمِ إِنّا قَدْ مَلِلْناه بَجَلْ[٢]

فَفَصَلَ اللّامَ.

ولا يَجُوزُ مِثْلُ ذلِكَ في (امْرِئٍ) لَوْ قِيلَ: (بِمْ بِامْرِئٍ) لَمْ يَجُزْ؛ لأَنَّ المِيمَ لَيْسَتْ مُنْفَصِلَةً.

ويَقُولُ: ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [يونس: ٥٩]، فَتَجْعَلُ أَلِفَ الوَصْلِ مَدَّةً مَع أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ؛ لِئَلّا يَلْتَبِسَ الخَبَرُ بِالاسْتِخْبَارِ.

وتَقُولُ: (ايْم)، و (ايْمُن)، فَتُدْخِلُ أَلِفَ الوَصْلِ؛ لأَنَّهُ اسْمٌ يُشْبِهُ الحَرْفَ بِلُزُومِ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ في القَسَمِ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ في مَوْضِعِهِ، فاقْتَضَى أَنْ يَجْرِيَ مَجْرَى الحَرْفِ النَّادِرِ في حَرَكَتِهِ؛ لِيَدُلَّ بِنُدُوره في حَرَكَتِهِ عَلَى نُدُورِهِ في مَوْضِعِهِ، ودَلِيلُ ذلِكَ قَوْلُهُم: (لَيْمُنُ اللَّهِ) و (لِيمُ اللَّهِ). وقالَ الشَّاعِرُ:

١١٦١ وقَالَ فَرِيقُ القَوْمِ لَمّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمْ وفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي[٣]

[ظ٣] وبَعْضُ العَرَبِ يَقُولُ: (اِيمُ اللَّهِ) عَلَى قِيَاسِ [أَلِفِ (ابْنٍ)، و][٤] (اِسْمِ اللَّهِ) فِيمَا حَكَاهُ يُونُسُ[٥].

* * *

(١) في ف: (لكثرته).
(٢) مر هذا الشاهد سابقًا. انظر الشاهد رقم (٩٧٤).
(٣) مر هذا الشاهد سابقًا. انظر الشاهد رقم (١٠٤٠).
(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو من السؤال والكتاب ٤/ ١٤٩.
(٥) انظر رأيه في سيبويه ٤/ ١٤٩، والأصول ١/ ٤٣٤، وشرح السيرافي ٥/ ١٧، ١٨.

بَابُ أَلِفِ الوَصْلِ في الأَسْمَاءِ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ في أَلِفِ الوَصْلِ الّتي تَكُونُ في الأَسْمَاءِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في أَلِفِ الوَصْلِ الّتي في الأَسْمَاءِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ دُخُولُها في الأَسْمَاءِ مَع أَنَّ الأَصْلَ في دُخُولِها في الأَفْعَالِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها لَمّا كَانَتْ تُلْحَقُ لِقُوَّةِ الكَلِمَةِ عَلَى التَّصَرُّفِ، ويُنَزَّلُ التَّصَرُّفُ في ذلِكَ عَلَى الأَقْوَى والأَوْسَطِ والأَدْوَنِ لَحِقَتْ عَلَى مُقْتَضَى هذه العِلَّةِ؟

ومَا الأَسْمَاءُ الّتي تَلْحَقُها أَلِفُ الوَصْلِ؟ ولِمَ كَانَتْ بِمَا لَحِقَهُ النَّقْصُ أَحَقَّ بِذلِكَ؟

ولِمَ لَحِقَتْ في: (ابْنٍ)، و (ابْنَةٍ)، و (اثْنَانِ)، و (اثْنَتَانِ)، و (اسْمٍ)، و (اسْتٍ)، و (امْرِئٍ)، و (امْرَأَةٍ)، و (ابْنُمٍ)؟

ولِمَ جَازَ: (امْرُؤٌ)، (ابْنُمٌ) بالكَسْرِ مَع ضَمِّ الثَّالِثِ؟ فَلِمَ اخْتَصَّتْ حَرَكَةُ الإِعْرَابِ بِهذا؟

ولِمَ وَجَبَ في أَلِفِ الوَصْلِ أَنْ تَسْقُطَ في الدَّرْجِ، إِلّا في أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ[1] في: (آلرَّجُلُ؟)، (آيْمُنُ الكَعْبَةِ؟)، و (آيْمُ اللّهِ)؟

ولِمَ ثَبَتَتْ في الأَنْصَافِ في نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ:

ولا يُبَادِرُ في الشِّتَاءِ وَلِيدُنا ... أَلْقِدْرَ يُنْزِلُها بِغَيْرِ جِعَالِ[2]

وفي قَوْلِ لَبِيدٍ:

أَوْ مُذْهَبٌ جُدَدٌ عَلَى أَلْوَاحِهِ ... أَلنَّاطِقُ المَزْبُورُ والمَخْتُومُ

ولِمَ وَجَبَ في كُلِّ مُتَحَرِّكٍ اتَّصَلَ بِمَا قَبْلَهُ تَرْكُهُ عَلَى حَالِهِ إِلّا أَلِفَ الوَصْلِ،

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٤٩: « **هذا باب كينونتها في الأسماء** ».

(١) في الأصل: (للاسْتِفْهَامِ)، وكذا في د. (٢) في الأصل: (ولا يباحر)، وكذا في الجواب ود.

و (هو)، و (هي) فإنَّـهُ يَـتَغَـيَّـرُ في الاتِّصَالِ، وكَذلِكَ[١] الحَرْفُ في لامِ الأمْرِ؟ ومَا عِلَّـةُ[٢] كُـلِّ وَاحِدٍ مِنْها؟

ولِمَ يُغَـيَّـرُ (هُو)، و (هي) مَع وَاوِ العَطْفِ وفَائِـهِ، ولَـمْ يَـتَغَـيَّـرْ مَع (ثُمَّ)، ولا مَع شَيءٍ مِنْ حُـرُوفِ العَطْفِ سِوَى الوَاوِ والفَاءِ؟ فَلِمَ جَازَ: (وهو ذَاهِبٌ)، و (فهو قَائِمٌ)، و (لهو خَيْـرٌ مِنْكَ)؟

ومَا هذه اللّامُ؟ ومَا نَظِيـرُ ذلِكَ مِنْ (فَخْذٍ)، و (رَضْيَ)، و (سَرْوَ)؟

ولِمَ جَـازَ التَّـغْيِيـرُ وتَـرْكُـهُ فـي: (فَلْيَـنْظُـرْ)، و (لْيَـضْرِبْ)، وفي (هو)، و (هي)؟

الجَوَابُ[٣]

الّذي يَجُوزُ في أَلِفِ الوَصْلِ الّتي في الأَسْمَاءِ إِجْرَاؤُها[٤] [و٤] في الاسْمِ الّذي لَحِقَهُ النَّـقْصُ، وبُنِيَ أَوَّلُـهُ عَلَى السُّكُونِ، فَـتُجْتَـلَبُ[٥] لَـهُ أَلِفُ الوَصْلِ، لِـيُمْكِنَ النُّطْـقُ بِالسَّاكِـنِ. ولا[٦] يَجُـوزُ فِـيمَا لَحِقَهُ النَّـقْصُ بِالحَـرْفِ فَـقَطْ أَلِفُ الـوَصْلِ؛ للاسْتِغْـنَـاءِ عَنْـهُ بِحَرَكَةِ أَوَّلِ الاسْمِ، نَحْوُ: (يَـدٍ)، و (دَمٍ).

وإِنَّما وَجَبَ ذلِكَ لأَنَّـهُ قَدْ لَزِمَـهُ وَجْهَانِ مِن التَّصَرُّفِ، لِـيَكُونَ عَلَى قِـيَاسِ الأَصْلِ في التَّصَرُّفِ، وهو الفِعْلُ، فَـوَجَبَ لَـهُ التَّصَرُّفُ بِالحَـرْفِ وسُكُونُ أَوَّلِـهِ، كَمَا وَجَبَ للفِعْلِ[٧] التَّصَرُّفُ بِالزِّيَادَةِ وسُكُونُ أَوَّلِـهِ فِـيمَا ذَكَـرْنا مِن الفِعْلِ المَاضِي، وفي الفِعْلِ مَا يَجْتَمِعُ فِـيـهِ الحَذْفُ وأَلِفُ الوَصْلِ بِالقِيَاسِ الّذي لَـزِمَـهُ مِنْ قُـوَّةِ التَّصْرِيفِ الّذي لَـهُ، نَحْوُ: (ارْمِ)، و (اغْـزُ).

---

(١) في د: (ولذلك). (٢) في الأصل: (وفاعله). وفي د: (فاعله).
(٣) الكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف.
(٤) العبارة في ف: (والذي يجوز في هذه الألف إجراؤها).
(٥) في الأصل ود: (فتختلف)، وكذا في ف. (٦) في د: (فلا).
(٧) في الأصل ود: (الفعلِ)، وكذا في د.

وجَرَى[١] الاسْمُ عَلَى وَجْهَيْنِ: التَّصَرُّفُ بِالنَّقْصِ، وسُكُونُ أَوَّلِ الاسْمِ. وجَرَى عَلَى الوَجْهِ الآخَرِ، وهو الحَذْفُ، قَوِيَ[٢]؛ لِيَكُونَ فِيهِ مِثْلُ مَا في الفِعْلِ مِن الحَذْفِ فَقَطْ، مِنْ نَحْوِ: (يَعِدُ)، و (يَزِنُ)، و (يَصِفُ)[٣]. فَلَمّا وَجَبَ لَهُ قِسْمَانِ عَلَى هذا القِيَاسِ:

- قِسْمٌ عَلَى الحَذْفِ فَقَطْ جَرَى عَلَى ذلِكَ (دَمٌ) وأَخَوَاتُهُ.

- ووَجَبَ لَهُ قِسْمٌ آخَرُ، وهو النَّقْصُ وسُكُونُ أَوَّلِ الاسْمِ، فَجَرَى عَلَى ذلِكَ (ابْنٌ) وأَخَوَاتُهُ.

ولَوْ جُعِلَ عَلَى أَحَدِ الأَمْرَيْنِ اخْتَلَّ بِمَنْعِهِ مَا هو لَهُ في القِيَاسِ.

فَلَمّا[٤] كَانَت أَلِفُ الوَصْلِ تَجِبُ بِالتَّصَرُّفِ الأَقْوَى، ثُمَّ يُنَزَّلُ التَّصَرُّفُ عَلَى ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ: الأَقْوَى، والأَوْسَطُ، والأَضْعَفُ، تَنَزَّلَ دُخُولُهُ بِحَسَبِ تَنَزُّلِ سَبَبِهِ الّذي جَازَ لأَجْلِهِ، فاطَّرَدَ في الفِعْلِ، ودَخَلَ عَلَى الاسْمِ في أَسْمَاءٍ قَلِيلَةٍ، ودَخَلَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، وهو لامُ المَعْرِفَةِ.

فالأَسْمَاءُ الّتي تَلْحَقُهَا أَلِفُ الوَصْلِ هي الّتي يَلْحَقُها النَّقْصُ وسُكُونُ أَوَّلِ الاسْمِ، وهي تِسْعَةُ أَسْمَاءٍ مُتَمَكِّنَةٍ: (ابْنٌ)، و (ابْنَةٌ)، و (اثْنَانِ)، و (اثْنَتَانِ)، و (اسْمٌ)، و (اسْتٌ)، و (امْرُؤٌ)، و (امْرَأَةٌ)، و (ابْنُمٌ).

وإِنَّما جَازَ [في][٥]: (امْرِئٍ)، و (امْرَأَةٍ)؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ المَنْقُوصِ بِالتَّغْيِيرِ الّذي يَلْحَقُ الهَمْزَةَ.

وتَقُولُ: (امْرُؤٌ)، و (ابْنُمٌ) بِالكَسْرِ مَع ضَمِّ الثّالِثِ؛ لأَنَّ حَرَكَةَ الإِعْرَابِ عَارِضَةٌ، لا يُعْتَدُّ بِها.

وأَلِفُ الوَصْلِ تَسْقُطُ في الدَّرْجِ إِلّا في أَلِفِ[٦] الاسْتِفْهَامِ مِنْ: (آلرَّجُلُ؟)،

---

(١) في ف: (فجرى).
(٢) في الأصل ود: (فقط)، وكذا في ف.
(٣) في ف: (ويصل).
(٤) في ف: (ولما).
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وكذا في ف.
(٦) في ف: (مع ألف).

(آيْمُنُ[1] الكَعْبَةِ؟)، (آيْمُ اللَّهِ)، وإِنَّمَا سَقطَتْ[2] فِيمَا عَدَا هذا[3] للاسْتِغْنَاءِ عَنْها بِالمتحرّكِ[4] الّذي قَبْلَها، ولَمْ تَسْقُطْ في هذا المَوْضِعِ للحَاجَةِ إِلَيْها في الخَبَرِ والاسْتِخْبَارِ.

وتَثْبُتُ في الأَنْصَافِ؛ لأَنَّها نَظِيرُ المقْطَعِ[5] مِن آخِرِ البَيْتِ، وعَلَى ذلِكَ جَاءَ التَّصْرِيعُ فِيهِ، فَتَقُولُ في قَوْلِ الشَّاعِرِ [ظ٤]:

١١٦٢ ولا يُبَادِرُ في الشِّتَاءِ وَلِيدُنا ... أَلْقِدْرَ يُنْزِلُها بِغَيْرِ جِعَالِ[6]

لأَنَّهُ مَقْطَعٌ، وَصَلْتَ أَوْ وَقَفْتَ[7]، كَمَا أَنَّ آخِرَ البَيْتِ مَقْطَعٌ، وَصَلْتَ أَوْ وَقَفْتَ[8]، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ تَمَامُ البَيْتِ، واسْتِئْنَافُ بَيْتٍ آخَرَ، فَكَذلِكَ النِّصْفُ الأَوَّلُ مَقْطَعٌ؛ لأَنَّهُ مُنْتَهى النِّصْفِ الأَوَّلِ مِن البَيْتِ واسْتِئْنَافُ النِّصْفِ الآخِرِ. وقَالَ لَبِيدٌ:

١١٦٣ أَوْ مُذْهَبُ جُدَدٌ عَلَى أَلْوَاحِهِ ... أَلنَّاطِقُ المَزْبُورُ والمَخْتُومُ[9]

وكُلُّ مُتَحَرِّكٍ اتَّصَلَ بِمَا قَبْلَهُ فَإِنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُتْرَكَ عَلَى حَالِهِ إِلّا أَلِفَ الوَصْلِ، و (هو)، و (هي) عَلَى عِلَّةٍ خَرَجَ بِهَا إِلى التَّغْيِيرِ، وهو اتِّصَالُهُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ[10]، مَع كَثْرَتِهِ في الكَلامِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ ذلِكَ الحَرْفِ عَلَى الانْفِصَالِ،

---

(١) في د: (الأيمن).
(٢) في د: (تسقط).
(٣) في ف: (ذلك).
(٤) في الأصل ود: (بالتحري)، وكذا في ف.
(٥) في الأصل ود: (القطع)، وكذا في ف.
(٦) البيت من الكامل، وهو للبيد في الأصول ٣/ ٤٦٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ٥٣، وليس في ديوانه. وهو لحاجب بن حبيب في ابن السيرافي ٢/ ٣٢٢. وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ١٥٠، وشرح السيرافي ١/ ٢٠٢، ٥/ ١٩، والحجة للفارسي ٦/ ٤٦١، والتمام لابن جني ٤٤، والمحكم ٧/ ٧٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٥٥.
(٧، ٨) في د: (وقعت).
(٩) البيت من الكامل، وهو للبيد في ديوانه ١١٩، وفيه: (على ألواحهن)، وليس فيه شاهد، لأن أول العجز ليس ألف الوصل، والشاهد في رواية النحاة، وانظر سيبويه ٤/ ١٥١، وشرح السيرافي ٥/ ٢٠، وتحصيل عين الذهب ٥٥٨. وبلا نسبة في الأصول ٣/ ٤٤٦، وضرائر الشعر لابن عصفور ٥٤.
(١٠) قوله: (واحد) مطموس في الأصل، وكذا في د وف.

وهو الوَاوُ، والفَاءُ، ولامُ الابْتِدَاءِ، كَقَوْلِكَ: (وهْو)، و (فَهْو)، و (لَهْو)، فتُسَكَّنُ مَع هذه الأَحْرُفِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِـ (عَضْدٍ)، و (كَتْفٍ). ولا يَجُوزُ مِثْلُ ذلِكَ مَع أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ؛ لأَنَّها عَلَى تَقْدِيرِ الانْفِصَالِ؛ **بِدَلِيلَيْنِ**:

أَحَدُهُما: قِرَاءَةُ القُرَّاءِ: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [البقرة: ٦].

والآخَرُ: أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَهُ وبَيْنَ الاسْمِ بِالظَّرْفِ، فَتَقُولُ: (أَفِي الدَّارِ زَيْدٌ)، والأَصْلُ: أَزَيْدٌ في الدَّارِ؛ لأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ.

ويَجُوزُ: (فَلْيَنْظُرْ)، (ولْيَضْرِبْ) بِالإِسْكَانِ[١] في لامِ الأَمْرِ للعِلَّةِ الَّتي بَيَّنَّا في (فهْو)، (وهْو)، (وهْي)، و (لهْو)[٢]، ويَجُوزُ في هذا إِثْبَاتُ الحَرَكَةِ؛ لأَنَّهُ الأَصْلُ، ودَلِيلُ ذلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الأَصْلُ السُّكُونَ اجْتُلِبَ[٣] لَهُ أَلِفُ الوَصْلِ في الاسْتِئْنَافِ، إِذا قُلْتَ: (هو قَالَ ذاكَ وهي قَالَتْ ذاك).

* * *
* *
*

(١) في ف: (بالتسكين).
(٢) في ف: (فهو ولهو وهي).
(٣) في الأصل ود: (اختلف)، وكذا في ف.

بَابُ وَصْلِ السّاكِنِ الّذي بَعْدَهُ أَلِفُ الوَصْلِ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في وَصْلِ السَّاكِنِ الّذي بَعْدَهُ أَلِفُ الوَصْلِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في وَصْلِ السَّاكِنِ الّذي بَعْدَهُ أَلِفُ الوَصْلِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ وَجَبَ إِسْقَاطُ أَلِفِ الوَصْلِ في هذا مَع الحَاجِزِ المُتَحَرِّكِ[1] لِـيُـنْطَـقَ بِسَاكِنَـيْنِ بَـيْـنَـهُما حَـرْفٌ مُـتَحَرِّكٌ؟ وهَلْ ذلِكَ لِـيَجْرِيَ القِـيَاسُ[2] في إِسْقَاطِـهِ في كُـلِّ كَلامٍ اتَّصَلَ مَا قَـبْلَـهُ بِمَا بِعْدَهُ، مَع إِمْكَانِ ذلِكَ عَلَى قِـيَـاسٍ هو أَحَقُّ بِـهِ مِـن [و٥] الْتِـقَاءِ السَّاكِنَـيْنِ فـي أَلِفِ الوَصْلِ؟

ولِمَ وَجَبَ أَنْ يَـكُونَ أَصْلُ الحَرَكَةِ في ذلِكَ الكَسْرَ؟ ومَا دَلِـيـلُـهُ؟

ولِمَ وَجَبَ الكَسْرُ في: (اضْرِبِ ابْنَكَ)، و (أَكْرِمِ الرَّجُلَ)، و (اذْهَبِ اذْهَبْ)، و: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ﴾ [الإخلاص: ١، ٢][3]، وفي: (إِنِ اللَّهُ عَافَانِـي فَعَلْتُ)، و (عَنِ الرَّجُلِ)، و (قَطِ الرَّجُلِ)، و: ﴿ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا ﴾ [التوبة: ٤٢][4]؟

ولِمَ وَجَبَ الكَسْرُ في: (حَذَارِ)، و (بَدَادِ)، و (نَظَارِ)؟ ولِمَ كَانَ في هذا لالْتِقَاءِ

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٥٢: « **هذا باب تحرك أواخر الكلم الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين** ».

(١) في د: (الي متحرك).

(٢) في الأصل ود: (للقياس).

(٣) في الأصل ود: (قل هو اللَّه أحد)، وليس فيه شاهد، وكذا في الكتاب ٤/ ١٥٢.

(٤) هذه قراءة الجمهور، بكسر الواو، وروي عن الأعمش وزيد بن علي ضمّ الواو، كما روي عن الحسن بن عمران فتح الواو. انظر هذه القراءات في المحتسب ١/ ٢٩٢، وشواذ القراءات ٢١٤، وتفسير البحر المحيط ٥/ ٤٧.

السَّاكِنَيْنِ، وفي: (جَيْـرِ)، و (غَاقِ غَاقِ)؟

ولِـمَ جَـازَ الضَّمُّ فـي: ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ مَاذَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [يونس: ١٠١]، وجَـازَ بِالكَسْرِ، ولَمْ يَجِبْ في أَلِفِ الوَصْلِ إِلّا وَجْـهٌ وَاحِـد؟ ولِـمَ جَـازَ: ﴿ وَقَالَتِ ٱخْرُجْ ﴾ [يوسف: ٣١][1]، ﴿ وَعَذَابٍ ۝٤١ ٱرْكُضْ ﴾ [ص: ٤١، ٤٢]، ﴿ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴾ [المزمل: ٣]؟ ولِمَ جَازَ الكَسْرُ في جَمِيعِ ذلِكَ والضَّمُّ؟

ولِمَ وَجَبَ الفَتْحُ في: ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١، ٢]، ولَـمْ يَجِب الكَسْرُ؟ وهَلْ ذلِكَ عَلَى قِيَـاسِ: (أَيْنَ)، و (كَيْفَ) فِـيمَا قَـبْلَـهُ يَاءٌ في المُـتَّصِلِ؟

ولِمَ جَازَ: (مِنَ اللَّهِ)، و (مِنَ الرَّسُولِ)، و (مِنَ المُؤمِـنِـينَ)، ولَـمْ يَجُـزْ مِثْـلُ ذلِكَ في (عَنِ)؟

ولِمَ قَوِيَ: (مِنِ ابْنِكَ)، وضَعُفَ: (مِنِ اللَّهِ)؟

ولِمَ جَازَ: (لَمْ يَلْدَ)، و (اعْلَمَنْ ذاك)، ولَمْ يَجُزْ بِالكَسْرِ؟

ولِمَ جَازَ: (مِنَ ابْنِكَ)، و (مِنَ امْرِئٍ) بالفَتْحِ مَع أَنَّ الكَسْرَ أَقْوَى؟

بَابُ السَّاكِنِ الّذي يُضَمُّ لِمَا بَعْدَهُ أَلِفُ الوَصْلِ (*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في السَّاكِنِ الّذي يُضَمُّ لِمَا بَعْدَهُ أَلِفُ الوَصْلِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُـوزُ في السَّاكِـنِ الّذي يُضَمُّ لمَا[2] بَعْدَهُ أَلِفُ الوَصْلِ؟ ومَا[3] الّذي لا

---

(١) في الأصل ود: (قالت) بلا واو، وكذا في المصحف.

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٥٥: « **هذا باب ما يضم من السواكن إذا حذفت بعد ألف الوصل** ».

(٢) في الأصل: (مما). وفي د: (ما)، وكذا ما يقتضيه السياق.

(٣) في د: (مما).

يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ وَجَبَ الضَّمُّ في هذا البَابِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ بِمَنْزِلَةِ مَا رُدَّ إِلى الأَصْلِ في: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ﴾ [آل عمران: ١١٢]؟

فَلِمَ جَرَت الضَّمَّـةُ في وَاوِ الجَمْعِ، ولَمْ يَجُـزْ في وَاوِ (لَـوْ)، و (أَوْ)؟ ولِمَ جَـازَ: (اخْشَوُا اللَّهَ)، و: ﴿ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَـٰلَةَ﴾ [البقرة: ١٦]، و: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٦]؟ ولِمَ جَازَ في قَوْلِ بَعْضِ العَـرَبِ: (ولا تَنْسَوِا الفَضْلَ) [البقرة: ٢٣٧][١]، وجَازَ في قَوْلِ بَعْضِهِمْ: (لَوُ اسْتَطَعْنا) [التوبة: ٤٢]؟

ومَا حَرَكَـةُ يَاءِ[٢] الإِضْمَارِ إِذا لَقِيَها سَاكِـنٌ؟ ولِمَ جَـرَتْ عَلَى الكَسْرِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها عَلامَـةُ إِضْمَارٍ، كَـوَاوِ الجَمْعِ، تَجْرِي حَرَكَـتُها عَلَى مَا هو مِنْها، كَمَا جَرَت وَاوُ الجَمْعِ؟ ولِمَ جَازَ: (اخْشَيِ الرَّجُلَ)؟ وهَلّا كَانَت العِلَّـةُ هي الحَرَكَـةَ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَـيْنِ؟

ولِمَ جَازَ: (مُصْطَـفَوُ اللَّهِ)، ولَيْسَت هذه الوَاوُ بِـإِضْمَارٍ، و (مِنْ مُصْطَـفَيِ اللَّهِ) عَلَى قِيَـاسِ: (اخْشَيِ الرَّجُلَ)؟

* * *

الجَوَابُ عَن البَابِ الأَوَّلِ[٣]

[ظ٥] الَّذي يَجُـوزُ فـي وَصْلِ السَّاكِـنِ الَّـذي بَعْـدَهُ أَلِفُ الوَصْلِ إِجْـرَاؤُهُ[٤] عَلَى التَّحْرِيكِ بِالكَسْرِ مَع إِسْقَاطِ أَلِفِ الوَصْلِ؛ لأَنَّـهُ يَجِبُ أَنْ يَجْـرِيَ كُـلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما عَلَى قِيَـاسِ بَابِـهِ: فَـيَجْرِي[٥] عَلَى الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ مِمّا لَيْسَ فِيـهِ أَلِفُ وَصْلٍ. وتَجْرِي أَلِفُ الوَصْلِ عَلَى قِيَـاسِ مَا قَبْـلَـهُ حَرْفٌ غَيْرُ سَاكِـنٍ، فَـيُحْمَلُ كُـلُّ وَاحِدٍ

(١) في الأصل: (لا)، وكذا في المصحف. والقراءة بكسر الواو هي قراءة يحيى بن يعمر، والضم قراءة الجمهور. انظر تفسير البحر المحيط ٢/ ٢٤٧. وانظر قراءة الكسر في الحجة للفارسي ١/ ٣٧٠.

(٢) في الأصل ود: (هاء)، وكذا في الجواب.

(٣) الكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف، وهو كل مسائل هذا الباب والباب الذي يليه.

(٤) العبارة في ف: (الّذي يجوز في ذلك إجراؤه).

(٥) في ف: (يجري).

مِنْهُما عَلَى قِيَاسِ نَظِيـرِهِ الّذي هو أَقْـرَبُ إِلَـيْـهِ.

والأَصْلُ في الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ الكَسْرُ؛ لأَنَّ الغَالِبَ عَلَـيْـهِ الفِعْلُ الّذي يُـدْرِكُـهُ الجَـزْمُ، ويُحَـرَّكُ بِحَرَكَـةٍ[1] لا يَـكُونُ لَـهُ في حَالِ الإِعْرَابِ[2]؛ لأَنَّها أَدَلُّ عَلَى وُجُوبِها؛ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، ودَلِيـلُ ذلِكَ أَنَّها جَارِيَـةٌ في كُـلِّ مَا الْـتَـقَى فِـيـهِ سَاكِنَـانِ لَـمْ تَعْـرِضْ فِـيـهِ عِلَّـةٌ.

وتَـقُـولُ: (اضْـرِبِ ابْـنَـكَ)، و (أَكْـرِمِ الرَّجُلَ)، و (إِنِ اللَّـهُ عَافَـانِـي فَعَلْتُ)، و ﴿ لَوِ ٱسْتَطَعْنَا ﴾ [التوبة: ٤٢]، فَـتَـكْسِرُ جَمِيعَ ذلِكَ عَلَى أَصْلِ الحَرَكَـةِ في الْتِقَاءِ السَّاكِنَـيْنِ.

فَمِمَّا[3] كُسِرَ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَـيْنِ مِمّا لَيْسَ فِـيـهِ أَلِفُ وَصْلٍ: (حَذَارِ)، و (بَدَادِ)، و (نَظَارِ)، ودَلِيـلُ ذلِكَ نَظِـيـرُهُ مِنْ قَـوْلِـهِ: (مَـهْ)، و (صَهْ)؛ لَمّا لَمْ يَـلْـتَقِ فِـيـهِ سَاكِنَانِ بُـنِـيَ عَلَى السُّكُونِ. وكَذلِكَ: (جَيْرِ)، و (غَاقِ غَاقِ).

ويَجُوزُ الضَّمُّ في: ﴿ قُلِ ٱنظُرُوا۟ ﴾ [يونس: ١٠١]؛ لأَنَّـهُ لَمّا كَانَ يَلْـزَمُ في أَلِفِ الوَصْلِ الضَّمُّ مِنْ قَـوْلِكَ: (انْظُـرُوا)؛ لِئَلّا يَخْـرُجَ مِنْ كَسْرٍ إِلى ضَمٍّ عَلَى قِـيَـاسِ بِنَـاءٍ مَـرْفُـوضٍ مِنْ (فِعُلٍ)، وكَـانَ في: ﴿ قُلِ ٱنظُرُوا۟ ﴾ خُـرُوجٌ مِنْ كَسْرٍ إِلى ضَمٍّ، عَلَى ذَلِكَ اللَّـفْظِ تُـنُـكِّبَ هذا، وضُمَّ الحَـرْفُ[4]، كَمّا ضُمَّ أَلِفُ الوَصْلِ، إِلّا أَنَّ هذا يَجُوزُ فِـيـهِ الكَسْرُ، فتَـقُولُ[5] [فيه][6]: ﴿ قُلِ ٱنظُرُوا۟ ﴾؛ لأَنَّـهُ مُـنْـفَصِلٌ، ولا يَجُوزُ مِثْـلُ ذلِكَ في أَلِفِ الوَصْلِ؛ لأَنَّـهُ مُـتَّصِلٌ في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَجَـرَى عَلَى قِـيَـاسِ نَظِـيـرِهِ مِن الْتِقَاءِ المِثْـلَـيْنِ[7]، والْتِقَاءِ الهَمْزَتَـيْنِ في المُـتَّصِلِ والمُنْفَصِلِ.

وكَـذلِكَ: ﴿ وَقَالَتِ ٱخْرُجْ ﴾ [يوسف: ٣١][8]، ﴿ وَعَذَابٍ ﴿٤١﴾ ٱرْكُضْ ﴾ [ص: ٤١، ٤٢]،

---

(١) في ف: (يتحرك حركة).

(٢) في ف: (حال الإيجاب).

(٣) في الأصل ود: (فيما)، وكذا في ف.

(٤) في الأصل: (الحذف)، وكذا في د وف.

(٥) كذا في ف، وفي الأصل ود: (تقول).

(٦) ما بين المعقوفين من ف، وليس في الأصل ود.

(٧) في ف: (المسائل).

(٨) في الأصل ود وف: (قالت) بلا واو، وكذا في المصحف.

﴿ أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ﴾ [المزمل: ٣]، كُلُّـهُ عَلَى ضَمِّ السَّاكِنِ الّذي قَبْـلَ أَلِفِ الوَصْلِ. ويَجُوزُ فِيهِ الكَسْرُ عَلَى أَصْلِ الحَرَكَةِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَـيْنِ.

فَـأَمّا: ﴿ الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران: ١، ٢][١] فَـلَيْسَ فِيـهِ إِلّا الفَـتْحُ عَلَى قِيَـاسِ: (أَيْنَ)، و (كَـيْـفَ)؛ للياءِ الّتي قَبْـلَ آخِرِهِ، [وإِنّما سَكَنَ آخرُه][٢] في: ﴿ الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾ [البقرة١، ٢]؛ لأَنَّ حُـرُوفَ الهِجَاءِ يُـنْطَـقُ بِها عَلَى التَّـقْطِيـعِ، فَـأَلْيَـنُـهُ فِـيـهِ أَنْ يَـكُونَ مَـقْطَعًا لِذلِكَ الحَـرْفِ، وإِنْ وَصَلْـتَـهُ بِكَلامٍ آخَرَ، كَمَا يَجْرِي ذلِكَ في القَوَافِـي والفَواصِلِ[٣] وأَنْصَافِ البُـيُوتِ، كُـلُّ ذلِكَ يَجْرِي عَلَى جِهَةِ المَقْطَعِ في النِّـيَّـةِ، وَصَلْتَ أَوْ وَقَـفْتَ، فَـلَمَّا جاءَ سَاكِنٌ ثَالِثٌ لَمْ يَـكُنْ بُـدٌّ مِن التَّحْرِيـكِ، فَحُـرِّكَ بِمَا كَانَ يَجِبُ لَـهُ في [و٦] الوَصْلِ مِنْ غَـيْـرِ نِـيَّـةِ الوَقْفِ.

وتَـقُولُ: (مِنَ اللَّهِ)، و (مِنَ الرَّسُولِ)، فَـتَـفْتَحُ النُّونَ مَع أَلِفِ اللّامِ؛ لِكَـثْـرَةِ الاسْتِعْمَالِ، وثِقَلِ تَـوَالِـي الكَسْرَتَـيْنِ.

فأَمّا: (مِن ابْـنِكَ) فَـيَجُوزُ فِـيـهِ الفَتْحُ والكَسْرُ، لِـتَـكَافُـؤِ السَّبَبِ فِـيـهِ؛ إِذْ كَانَ الأَصْلُ يَـقْتَضِي الكَسْرَ، وثِقَـلُ تَـوَالِـي الكَسْرَتَـيْنِ يَـقْتَضِي الفَتْحَ، فَـكُـلُّ وَاحِـدٍ مِنْها جَائِـزٌ حَسَنٌ، ولَيْسَ كَذلِكَ مَع أَلِفِ اللّامِ؛ لِمَا بَـيَّـنَّـا مِنْ كَـثْـرَةِ الاسْتِعْمَالِ الّذي يَـقْتَضِي التَّخْفِيـفَ؛ فَلِذلِكَ ضَعُـفَ: (مِنِ اللَّهِ)، إِلّا أَنَّـهُ جَازَ؛ لأَنَّـهُ في المُنْـفَصِلِ، ولَيْسَ في (عَنْ) إِلّا الكَسْرُ، عَلَى [خِلافِ][٤] حُكْمِ[٥] (مِنْ).

فَـأَمّا[٦] قَـوْلُـهُم: (لَمْ يَلْدَه) فَـلَيْسَ فِيـهِ إِلّا الفَتْحُ؛ لأَنَّـهُ فَـرَّ مِن الكَسْرِ إِلى السُّكُونِ، فَلَم يَـكُنْ لِـيَـرْجِـعَ إِلى مَـا فَـرَّ مِنْـهُ.

وأَمّا: (واعْلَمَنْ ذاك) فَـلَيْسَ فِيـهِ إِلّا الفَـتْحُ، لأَنَّـهُ يُـفَـرِّقُ بَـيْنَ مَعْنَـيَـيْنِ في المُذَكَّـرِ والمُـؤَنَّثِ مِنْ قَـوْلِكَ: (اعْلَمَنْ)، و (اضْرِبَنْ) للمَـرْأَةِ[٧].

---

(١) في الأصل ود وف: (الميم)، وكذا في المصحف.
(٢) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٣) في ف: (الفواصل والقوافي).
(٤) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٥) في الأصل ود: (الحكم)، وكذا في ف.
(٦) في د وف: (وأما).
(٧) في ف: (اعلمي واضربن المرأة).

والجَوَابُ عَن البَابِ الثّاني[١]

الّذي يَجُوزُ في السَّاكِنِ الّذي يُضَمُّ لِمَا[٢] بَعْدَهُ أَلِفُ الوَصْلِ إِجْرَاؤُهُ[٣] في وَاوِ الجَمْعِ؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الرَّدِّ إِلى الأَصْلِ؛ لأَنَّ وَاوَ الجَمْعِ يُضَمُّ مَا قَبْلَها، فَإِذا أُخِذَت الضَّمَّةُ لِعِلَّةٍ عَرَضَتْ، ثُمَّ احْتِيجَ في الوَاوِ السَّاكِنَةِ إِلى حَرَكَةٍ رُدَّتْ تِلْكَ الحَرَكَةُ الّتي أُخِذَتْ مِنْهُ.

وفِيهِ عِلَّةٌ أُخْرَى عَن الخَلِيلِ[٤]؛ وهي أَنَّ وَاوَ الجَمْعِ لَمّا كَانَتْ زَائِدَةً، وكَانَ الضَّمُّ عَلَيْها يُشْبِهُ الإِتْبَاعَ في (مُنْذُ)، ونَحْوِهِ أُلْزِمَت الضَّمَّ؛ لأَنَّهُ يُشْبِهُ الإِتْبَاعَ، مَع الفَرْقِ بَيْنَها وبَيْنَ وَاوِ الأَصْلِ، فَتَقُولُ: (اخْشَوُا اللَّهَ)، [و][٥]: ﴿ ٱشْتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ ﴾ [البقرة: ١٦]، ﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، و: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، كُلُّ ذلِكَ عَلَى قِيَاسٍ وَاحِدٍ.

ومِن العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (ولا تَنْسَوِا الفَضْلَ)، فَيَكْسِرُ عَلَى الأَصْلِ في الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. وقَالَ بَعْضُهُم: (لَوُ اسْتَطَعْنا) [التوبة: ٤٢]، فَضَمَّ تَشْبِيهًا بِوَاوِ الجَمْعِ.

وحَرَكَةُ يَاءِ الإِضْمَارِ إِذا لَقِيَها سَاكِنٌ بِالكَسْرِ عَلَى أَصْلِ الحَرَكَةِ؛ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. وفِيهِ عِلَّةٌ أُخْرَى، وهو أَنَّ يَاءَ الإِضْمَارِ بِمَنْزِلَةِ وَاوِ الجَمْعِ في أَنَّهُ تَجِبُ في كُلِّ[٦] وَاحِدٍ مِنْهُما الحَرَكَةُ الّتي هي مِنْهُ، فَتَقُولُ: (اخْشَيِ الرَّجُلَ).

وتَقُولُ: (مُصْطَفَوُ اللَّهِ)؛ لأَنَّها وَاوُ جَمْعٍ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ إِضْمَارًا فَفِيها مِن العِلَّةِ مِثْلُ مَا في وَاوِ الإِضْمَارِ، وتَقُولُ: (مِنْ مُصْطَفَيِ اللَّهِ) عَلَى قِيَاسِ: (اخْشَيِ الرَّجُلَ).

* * *

(١) قوله: (والجواب عن الباب الثاني) ليس في ف، وفيه: (باب الساكن الّذي يضم مما بعده ألف الوصل)، ومسائل الباب ساقطة من نسخة ف.

(٢) في الأصل: (مما). وفي د: (بما).

(٣) العبارة في الأصل: (والذي يجوز في ذلك إجراؤه).

(٤) انظر رأيه في سيبويه ٤/ ١٥٥.

(٥) ما بين المعقوفين من ف، وليس في الأصل ود.

(٦) في ف: (يجب لكل).

بَابُ حَذْفِ السَّاكِنِ
فِي الوَصْلِ دُونَ الوَقْفِ(*)

[ظ٦] الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ في حَذْفِ السَّاكِنِ في الوَصْلِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في حَذْفِ السَّاكِنِ في الوَصْلِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَرَى هذا في المَدِّ واللِّينِ دُونَ غَيْرِهِ مِن السَّوَاكِنِ؟

ولِمَ جَازَ: (رَمَى الرَّجُلُ) في الوَصْلِ، وفي الوَقْفِ: (رَمَى)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ لا تَصْلُحُ الحَرَكَةُ في الأَلِفِ؛ لِضَعْفِ الاعْتِمَادِ فِيها؟ وهَلا قُلِبَتْ إِلى حَرْفٍ يَصْلُحُ فِيهِ الحَرَكَةُ؟ وهَلْ يَمْتَنِعُ[1] ذلِكَ للثِّقَلِ وكَثْرَةِ التَّغْيِيرِ؟

ولِمَ جَازَ: (حُبْلَى الرَّجُلِ)، و (مِعْزَى القَوْمِ)[2] في الوَصْلِ، وفي الوَقْفِ: (المِعْزَى)، و (الحُبْلَى)؟

ولِمَ اسْتَوَى حُكْمُ الاسْمِ والفِعْلِ في هذا؟

ولِمَ جَازَ: (رَمَتْ)، ولَمْ يَجُزِ التَّحْرِيكُ، كَمَا جَازَ مَعَ أَلِفِ التَّثْنِيَةِ في: (رَمَيَا)، و (غَزَوَا)؟ وهَلْ ذلِكَ لِئَلّا يَلْتَبِسَ بِالوَاحِدِ لَوْ حُذِفَتِ الأَلِفُ؟

فَلِمَ جَازَ: (حُبْلَيَانِ)، و (ذِفْرَيَانِ) بِالقَلْبِ، ولَمْ يَجُزْ بِالحَذْفِ؟ وهَلّا احْتَمَلَ اللَّبْسَ في ذلِكَ، كَمَا احْتَمَلَ في (حُبْلَى الرَّجُلِ)؟ ومَا الفَرْقُ بَيْنَهُما حَتّى جَازَ: (رَأَيْتُ حُبْلَى الرَّجُلِ)، ولَمْ يَجُزْ: (حُبْلانِ)؟

ولِمَ جَازَ: (يَرْمِي الرَّجُلُ)، و (يَقْضِي الحَقَّ) في الوَصْلِ، وفي الوَقْفِ: (يَقْضِي)، و (يَرْمِي)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ حَرْفُ مَدٍّ ولِينٍ لَقِيَهُ سَاكِنٌ؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٥٦: « هذا باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن ».

(١) في د: (يمنع).

(٢) في د: (القول).

ولِمَ جَازَ: (يَغْـزُو القَوْمَ)، و (يَـدْعُو النَّاسَ) بِالحَذْفِ في الوَصْلِ، وفي الوَقْفِ: (يَغْـزُو)، و (يَدْعُو)؟

ولِمَ جَازَ: (اخْشَوُا القَوْمَ)، و (رَمَوا الرَّجُلَ)، و (اخْشَيِ الرَّجُلَ) بِالتَّحْرِيكِ، ولَمْ يَجُزِ الحَـذْفُ؟ وهَـلْ ذلِكَ لأَنَّ حَرَكَـةَ مَا قَبْـلَ حَـرْفِ المَـدِّ واللِّـينِ لَيْسَتْ مِنْـهُ، فَجَرَى مَجْرَى الحَرْفِ الصَّحِيحِ؟

ولِمَ جَازَ: (لَمْ يَبِـعْ)، و (لَمْ يَـقُمْ)[1] بِالحَذْفِ في الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ؟ ولِمَ جَرَت الوَاوُ واليَاءُ في هذا مَجْـرَى الأَلِفِ في: (لَمْ يَخَفْ)؟

بَابُ الحَرْفِ الَّذي يُحْذَفُ لِعِلَّةٍ ثُمَّ لا يُرَدُّ مَع بُطْلانِ تِلْكَ العِلَّةِ(*)

الغَـرَضُ فِيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في الحَرْفِ الَّذي يُحْذَفُ لِعِلَّةٍ، ثُـمَّ لا يُـرَدُّ مَع بُطْلانِ تِلْكَ العِلَّةِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الَّذي يَجُوزُ في الحَرْفِ الَّذي يُحْذَفُ لِعِلَّـةٍ، ثُـمَّ لا يُـرَدُّ مَع بُطْلانِ العِلَّةِ؟ ومَا الَّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَرَى هذا في مَا يَـكُونُ بُطْلانُ عِلَّتِـهِ عَارِضًا، كَحَـرَكَـةِ الإِعْـرَابِ وحَرَكَـةِ المُـنْـفَصِلِ؟

ولِمَ جَازَ: (لَمْ [و٧] يَخَفِ الرَّجُـلُ)، و (لَمْ يَـبِـعِ الغُلامُ)، و (لَمْ يَـقُلِ القَوْمُ) بِالحَذْفِ، مَع بُطْلانِ السَّاكِنِ الَّذي أَوْجَبَ الحَذْفَ؟

ولِمَ جَازَ: (رَمَت المَرْأَةُ)، ولَمْ يَجُـزْ رَدُّ المَحْذُوفِ؟ ولِمَ جَازَ: (رَمَـتا) بِالحَذْفِ

---

(١) في د: (لم مع ولم يتم).

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٥٨: « **هذا باب ما لا يرد من هذه الأحرف الثلاثة لتحرك ما بعدها** ».

في المُـتَّصِلِ، مَع تَحْرِيكِ السَّاكِنِ؟ ولِمَ جَازَ: (لَمْ تَخَفْ بَاكَ)، و (لَمْ تَبِـعْ بَاكَ)، و (لَمْ يَـقُلْ بُوكَ)؟ ولِمَ كَانَتْ حَرَكَـةُ التَّخْفِيـفِ عَارِضَةً؟

ولِمَ جَازَ: (لَمْ يَخَافا)، و (لَمْ يَـقُولا)، و (لَمْ يَبِيعا) بِـرَدِّ الحَـرْفِ إِلى الأَصْلِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الحَرَكَـةَ لازِمَـةٌ إِذِ الذَّاهِبُ للجَـزْمِ النُّونُ[١]، ولَمْ تَلْحَق الأَلِفُ بَعْدَ وُجُوبِ الجَزْمِ، وإِنَّما جَرَى عَلَى: (تَخَافَانِ)، ثُـمَّ دَخَـلَ الجَازِمُ فَـأَذْهَبَ النُّونَ؟ وهَلَّا جَازَ الحَـذْفُ، كَمَا جَازَ في: (رَمَـتا)، فَـكَانَ قِـيَاسُهُ: (لَمْ يَخَفَا)؟

* * *

الجَوَابُ عَن البَابِ الأَوَّلِ[٢]

الّذي يَجُوزُ في حَذْفِ السَّاكِنِ في الوَصْلِ بِسَاكِنٍ آخَـرَ إِجْرَاؤُهُ في حُـرُوفِ المَدِّ واللِّينِ الّتي مَا قَـبْـلَها مِنْها؛ لِشَبَهِها[٣] بِالأَلِفِ الّتي تَمْتَنِعُ فِـيها الحَـرَكَـةُ، فهو يَـتَعَذَّرُ في حَرْفِ اللِّـينِ الّذي مَا [قَبله][٤] مِنْهُ إِلّا تَـكْلِفَـةٌ شَدِيـدَةٌ.

ولا يَجُوزُ ذلِكَ في حَرْفِ المَدِّ واللِّينِ الّذي مَا قَبْلَـهُ لَيْس مِنْـهُ؛ لأَنَّـهُ حِيـنَـئِذٍ يَجْرِي مَجْـرَى الحَـرْفِ الصَّحِيحِ، ويَخْـرُجُ عَنْ شَبَـهِ الأَلِفِ.

فَـتَـقُولُ عَلَى هذا: (رَمَى الرَّجُلُ)، فَـتَحْذِفُ الأَلِفَ، وتَـقُولُ[٥]: (رَمَى) في الوَقْفِ، فَـتَـرُدُّها إِلى أَصْلِها؛ لأَنَّ الحَذْفَ عَارِضٌ؛ لأَنَّـهُ مُوجِبُ المُنْفَصِلِ مِن الْتِقَاءِ السَّاكِنَـيْنِ، والعَارِضُ لا يُعْـتَـدُّ بِـهِ، فكَأَنَّـهُ[٦] لَمْ [يَـكُنْ][٧] إِذَا وَقَـفْتَ.

وتَـقُولُ: (حُبْلَى الرَّجُـلِ)، و (مِعْـزَى القَـوْمِ)، فَـيَجْرِي الاسْمُ مَجْـرَى الفِعْلِ؛ لأَنَّ العِلَّـةَ وَاحِدَةٌ.

---

(١) في د: (للنون).

(٢) قوله: (الجواب عن الباب الأول) ليس في ف، والكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف، وهو مسائل هذا الباب، وكذلك مسائل الباب الذي يليه.

(٣) في د: (أشبهها).

(٤) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وكذا من ف.

(٥) في الأصل ود: (فتقول).

(٦) كذا في ف، وفي الأصل ود: (كأنه).

(٧) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

وتَقُولُ: (رَمَتْ) فَتَحْذِفُ الأَلِفَ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. و (رَمَت الرَّجُلَ)، فَلا يُرَدُّ المَحْذُوفُ. فَأَمَّا (رَمَيَا) فَلَزِمَ فِيهِ رَدُّ يَاءِ الأَصْلِ؛ لاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ:

أَحَدُهُما: الالْتِبَاسُ بِالوَاحِدِ لَوْ وَقَعَ الحَذْفُ.

والآخَرُ: حَقُّهُ مَا رُدَّ إِلَيْهِ.

ولا يَلْزَمُ عَلَى هذا: (رَمَيَتْ)؛ لأَنَّهُ لا يُسْتَفَادُ بِالرَّدِّ[1] الأَمْنُ [مِن][2] اللَّبْسِ، فَكَانَ إِجْرَاؤُهُ عَلَى قِيَاسِ البَابِ أَحَقَّ بِهِ.

وتَقُولُ: (حُبْلَيَانِ)، و (ذِفْرَيَانِ)، فَتَرُدُّ الاسْمَ كَمَا[3] رَدَدْتَ في (رَمَيَا)، ولَوْ لَمْ تَرُدَّ لالْتَبَسَ بِـ (حُبْلٍ) في قَوْلِكَ: (حُبْلانِ)، و (حُبْلَيْنِ).

ولا يَدْخُلُ عَلَى هذا: (رَأَيْتُ حُبْلَى الرَّجُلِ)؛ لأَنَّ هذا لا يَلْزَمُ؛ إِذْ كَانَ يَزُولُ في المَرْفُوعِ والمَجْرُورِ.

وتَقُولُ: (يَرْمِي الرَّجُلُ)، و (يَقْضِي الحَقَّ)؛ لأَنَّهُ حَرْفُ مَدٍّ ولِينٍ، مَا قَبْلَهُ مِنْهُ، وكَذلِكَ: (يَدْعُو القَوْمُ)، و (يَغْزُو الرَّجُلُ) بِالحَذْفِ [ظ٧] عَلَى مَا بَيَّنَّا مِن العِلَّةِ.

فَأَمَّا: (اخْشَوُا القَوْمَ)، و (رَمَوا الرَّجُلَ)، و (اخْشَيِ الرَّجُلَ) بِالتَّحْرِيكِ، فلأَنَّ مَا قَبْلَ حَرْفِ المَدِّ واللِّينِ لَيْسَ مِنْهُ، فَجَرَى مَجْرَى الحَرْفِ الصَّحِيحِ.

وتَقُولُ: (لَمْ يَبِعْ)، و (لَمْ يَقُمْ)، و (لَمْ يَخَفْ)، فَتَحْذِفُ حَرْفَ المَدِّ واللِّينِ؛ للعِلَّةِ الّتي بَيَّنَّا في المُنْفَصِلِ، وإِنْ كَانَ هذا مُتَّصِلاً فالعِلَّةُ فِيهِما وَاحِدَةٌ.

والجَوابُ عَن البَابِ الثَّانِي[4]

الّذي يَجُوزُ في الحَرْفِ الّذي يُحْذَفُ مِنْهُ لِعِلَّةٍ مِمّا لا يُرَدُّ مَع بُطْلانِ تِلْكَ العِلَّةِ

---

(١) في د: (الرد). (٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل ود: (ما).

(٤) قوله: (والجواب عن الباب الثاني) ليس في ف، وفيه: (باب الحرف الّذي يحذف منه لعلة ثم لا يرد مع بطلان تلك العلة)، ومسائل الباب ساقطة من هذه النسخة.

إِجْرَاؤُهُ[١] في كُلِّ مَا أَبْطَلَ العِلَّةَ فِيهِ عَارِضٌ؛ لأَنَّ العَارِضَ لا يُعْتَدُّ بِهِ، فَكَأَنَّ العِلَّةَ مَوْجُودَةٌ، ويَجِبُ[٢] وُجُودُ حُكْمِها إِذا كَانَت بِمَنْزِلَةِ المَوْجُودِ في التَّقْدِيرِ، فَحَرَكَةُ الإِعْرَابِ عَارِضَةٌ للتَّعَاقُبِ الّذي يَجْرِي عَلَيْهِما.

وحَرَكَةُ مُوجِبِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ في المُنْفَصِلِ عَارِضَةٌ؛ لأَنَّهُ لا يَلْزَمُ الكَلِمَةَ أَنْ تُوصَلَ بِسَاكِنٍ؛ إِذْ كَانَ قَدْ يُوقَفُ عَلَيْها، وقَدْ تُوصَلُ بِمُتَحَرِّكٍ، وحَرَكَةُ التَّخْفِيفِ عَارِضَةٌ إِذا كَانَ التَّثْقِيلُ مُسْتَعْمَلًا.

فَتَقُولُ عَلَى هذا: (لَمْ يَخَفِ الرَّجُلُ)، و (لَمْ يَبِعِ الغُلامُ)، و (لَمْ يَقُلِ القَوْمُ)، فَتَدَعِ الحَذْفَ عَلَى حَالِهِ مَع بُطْلانِ السُّكُونِ الّذي أَوْجَبَهُ؛ لأَنَّ الّذي أَبْطَلَهُ عَارِضٌ، لا يُعْتَدُّ بِهِ، وكَأَنَّ[٣] السُّكُونَ مَوْجُودٌ في الحَرْفِ، فلا يَبْطُلُ مُوجِبُهُ مَع هذه الحالِ.

وتَقُولُ: (رَمَتِ المَرْأَةُ)، فلا تُرَدُّ الأَلِفُ الّتي كَانَتْ في (رَمَى)، لا يَجُوزُ: (رَمَات المَرْأَةُ)؛ لأَنَّ هذه الحَرَكَةَ عَارِضَةٌ، لا يُعْتَدُّ بِها، فالحُكْمُ بِالحَذْفِ عَلَى حَالِهِ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَحْدُثْ[٤] سَبَبٌ يُعْتَدُّ بِهِ فَيَجِبُ تَغْيِيرُهُ.

وتَقُولُ: (لَمْ تَخَفْ بَاكَ)، و (لَمْ تَبِعْ بَاكَ)، و (لَمْ يَقُلْ بُوكَ)، فَلا تَرُدُّ؛ لأَنَّ حَرَكَةَ التَّخْفِيفِ عَارِضَةٌ، لا يُعْتَدُّ بِها.

وتَقُولُ: (لَمْ يَخَافا)، و (لَمْ يَقُولا)، و (لَمْ يَبِيعا) بِإِجْرَاءِ الحَرْفِ عَلَى الأَصْلِ؛ لأَنَّ التَّثْنِيَةَ عَلَى تَقْدِيرِ: يَقُولانِ، ويَخَافَانِ، ويَبِيعانِ[٥]، ثُمَّ يَدْخُلُ الجَازِمُ أَو النَّاصِبُ فَتَذْهَبُ النُّونُ، فَلَمْ تَلْحَقْ أَلِفُ التَّثْنِيَةِ شَيْئًا يَجِبُ لَهُ السُّكُونُ؛ لأَنَّهُ قَدْ بَطَلَ الجَزْمُ الّذي يَكُونُ في إِعْرَابِ الوَاحِدِ، وَوَجَبَ أَنْ يَكُونَ

(١) العبارة في ف: (والّذي يجوز في ذلك إجراؤه).
(٢) قوله: (ويجب) ليس في ف.
(٣) في ف: (فكأن).
(٤) في د: (يحذف).
(٥) بعده في الأصل: (ويخافان)، وهو تكرار. والعبارة في د: (يقولان ويخافان ويخافان)، وفي ف: (يخافان ويبيعان ويقولان).

في التَّـثْنِيَـةِ بِحَذْفِ النُّونِ، لا بِسُكُونِ آخِرِ الفِعْلِ.

فأَمّا (رَمَـتَـا) فَلا يَجِبُ فِـيـهِ ذلِكَ؛ لأَنَّ أَلِفَ[1] التَّـثْنِـيَـةِ لَحِقَتْ شَيْـئًـا قَـدْ وَجَبَ لَـهُ السُّكُونُ، فَـفَـتَحَتْـهُ فَـتْحًا عَارِضًا، ولَيْسَ كَذلِكَ: (تَخافَانِ)؛ فَلِهذا لَمْ يَجِب الـرَّدُّ في (رَمَـتَـا)، ووَجَبَ في (يَخَافَانِ) عَلَى القِـيَـاسِ الّذي بَـيَّـنّـا [و٨].

* * *
* *
*

(١) في الأصل ود: (الألف)، وكذا يقتضي السياق.

بَابُ الهَاءِ الّتي تَلْحَقُ في الوَقْفِ مَا حُذِفَ مِنْه(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في الهَاءِ الّتي تَلْحَقُ في الوَقْفِ مَا حُذِفَ مِنْـهُ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الهَاءِ الّتي تَلْحَقُ في الوَقْفِ مَا حُذِفَ مِنْـهُ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَرَى فِـيمَا حُذِفَ مِنْ آخِرِهِ، وذَهَبَتْ حَرَكَـتُـهُ للوَقْفِ؟ ولِمَ جَازَ تَـرْكُ الهَاءِ فِـيـهِ؟

ولِمَ وَجَبَ أَنَّـهُ كُـلَّما كَـثُـرَ الحَذْفُ فِـيـهِ كَانَت الهَاءُ لَـهُ أَلْـزَمَ؟

ولِمَ جَازَ: (ارْمِهْ)، و (لَمْ يَغْـزُهْ)[1]، و (اخْشَهْ)، و (لَمْ يَعْصِهْ)، و (لَمْ يُـرْضِهْ) في الوَقْفِ دُونَ الوَصْلِ؟

ولِمَ جَـازَ: (ارْمْ) في الوَقْـفِ، و (اغْـزْ)، و (اخْـشْ)؟ وهَلْ ذلِكَ لِإجْـرَائِـهِ عَلَى قِـيَـاسِ نَظِـيـرِهِ مِمَّا لَمْ يُحْـذَفْ؛ إذ الحَـذْفُ قَـدْ يَـكُونُ بِـعِوَضٍ وغَـيْـرِ[2] عِوَضٍ؟

ولِمَ جَازَ: (لا تَـقِهْ)، و (إنْ تَعِ[3] أَعِهْ) عَلَى أَنَّ الهَاءَ لَـهُ أَلْـزَمُ؟

ولِمَ جَـازَ في قَـوْلِ بَعْضِ العَـرَبِ: (ادْعِـهْ) بِكَسْرِ العَيْنِ عَلَى أَنَّها لُـغَـةٌ رَدِيَّـةٌ جَرَتْ عَلَى الغَـلَطِ؛ لِـتَـوَهُّمِ السُّكُونِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٥٩: « **هذا باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف** ».

(١) في د: (يغبره).

(٢) في د: (غير).

(٣) في د: (مع).

بَابُ الهَاءِ الّتي تَلْحَقُ في الوَقْفِ
مَا يَجْتَمِعُ فِيهِ سَاكِنَانِ
مِمّا تَلْزَمُه الحَرَكَةُ في الوَصْلِ(*)

الغَـرَضُ فِيـهِ أَنْ يُبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في الهَاءِ الّتي تَلْحَقُ في الوَقْفِ مَا يَجْتَمِعُ فِيـهِ سَاكِنَانِ مِمّا تَلْـزَمُـهُ الحَرَكَـةُ في الوَصْلِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسائِلُ هذا البَابِ

مَـا الّـذي يَجُـوزُ في الهَـاءِ الّتي تَـلْحَـقُ في الوَقْـفِ، ويَجْتَمِعُ فِيـهِ سَاكِنَـانِ مِمّا تَـلْـزَمُـهُ الحَرَكَـةُ في الوَصْلِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَرَى عَلَى مَا[1] اجْتَمَعَ فِيـهِ سَاكِـنَـانِ مِمّا تَـلْـزَمُـهُ الحَرَكَـةُ؟

ولِمَ جَازَ: (هُمَا ضَارِبَـانِـهْ)، و (هُمْ مُسْلِمُونَـهْ)، و (قَائِلُونَـهْ) في الوَقْفِ؟

ولِمَ جَازَ: (هُـنَّـهْ)، و (ضَرَبْـتُـهُـنَّـهْ)، و (ذَهَبْـتُـهُـنَّـهْ)[2]؟

ولِمَ كَانَت النُّونُ أَحَقَّ بِذلِكَ مِنْ غَيْـرِها مَع العِلَّةِ الّتي بَـيَّـنّـا؟

ولِمَ جَازَ: (أَيْـنَـهْ)؟

ولِمَ جَازَ: (ثَمَّهْ)، و (هَلُمَّهْ)، وقَـوْلُ الرَّاجِـزِ:

يَـا أَيُّـهـا الـنَّـاسُ أَلا هَـلُـمَّـهْ

ولِمَ جَازَ في جَمِيعِ ذلِكَ تَـرْكُ الهَاءِ؟

ولِمَ جَازَ: (إِنَّهْ) بِمَعْنى (أَجَلْ)، وقَـوْلُ الشَّاعِـرِ:

ويَـقُـلْـنَ عَـيْـبٌ قَـدْ عَـلاكَ ... وقَـدْ كَـبِـرْتُ فَـقُـلْـتُ: إِنَّـهْ

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٦١: « هذا باب ما تلحقه الهاء لتبين الحركة من غير ما ذكرنا من بنات الياء والواو التي حذف أواخرها، ولكنها تبين حركة أواخر الحروف التي لم يذهب بعدها شيء ».

(١) قوله: (ما) ليس في د.

(٢) في د: (وضربنه وذهبنه).

ولِمَ جَازَ: (اعْـلَـمَـنَّـهْ)؟

ولِمَ جَازَ في الوَقْفِ: (كَـيْـفَـهْ)، و (لَـيْـتَـهْ)، و (لَعَلَّهْ)؟

ولِمَ كَانَ في النُّونِ[١] والمِيمِ أَقْوَى؟ [ظ٨].

ولِمَ جَازَ: (انْطَـلَـقْتُـهْ)؟

ولِمَ جَازَ: (غُلامَايَـهْ)، و (غُلامَـيَّـهْ)، و (عَصَايَـهْ)، و (بُشْرَايَـهْ) عَلَى مَنْـزِلَةِ النّونِ في القُـوَّةِ؟

* * *

الجَوَابُ عَن البَابِ الأَوَّلِ[٢]

الّذي يَجُوزُ في الهَاءِ الّتي تَلْحَقُ في الوَقْفِ مَا حُذِفَ مِنْـهُ إِجْرَاؤُها[٣] فِـيمَا حُذِفَ مِنْ آخِرِهِ مِمّا تَلْـزَمُـهُ الحَرَكَـةُ في الوَصْلِ؛ لِئلّا يُجْمَعَ عَلَـيْـهِ ذَهَابُ الحَرْفِ وَذَهَـابُ[٤] الحَرَكَـةِ. ولا يَجُـوزُ لَحَاقُها في الوَصْلِ؛ لِلُـزُومِ الحَرَكَـةِ في الوَصْلِ، فَـقَد اسْتُغْنِـيَ عَنْها فِـيهِ؛ إِذْ لَمْ يُجْمَعْ عَلَى الكَلِمَةِ حَذْفُ شَيْـئَـيْـنِ: حَذْفُ حَرْفٍ، وحَرَكَةٍ، وكُلَّما كَـثُـرَ الحَذْفُ كَانَت الهَاءُ أَلْـزَمَ؛ لأَنَّـهُ لَمّا وَجَبَ دُخُولُها للحَذْفِ كَانَ كَـثْـرَتُـهُ تَـقْتَضِي أَنَّ دُخُولَهَا أَوْجَبُ.

وتَـقُولُ: (ارْمِهْ)، و (لَمْ يَغْـزُهْ)، و (اخْشَهْ) عَلَى مَا بَـيَّـنّـا مِن العِلَّةِ، فإذا وَصَلْتَ سَقَطَت الهَاءُ.

ويَجُوزُ: (ارْمْ)، و (اغْـزْ)، و (اخْشْ) [في الوَقْفِ][٥] بِـإِجْرَائِـهِ[٦] عَلَى قِـيَـاسِ

---

(١) في الأصل ود: (نون)، وكذا يقتضي السياق.

(٢) قوله: (الجواب عن الباب الأول) ليس في ف، وفيه: (باب الهاء الّتي تلحق في الوقف ما حذف منه)، وقد سقطت منه مسائل الباب جميعها.

(٣) العبارة في ف: (الّذي يجوز في ذلك إجراء الهاء).

(٤) في ف: (ذهاب) بلا واو.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، والمثبت من ف.

(٦) في ف: (لإجرائه).

نَظِيرِهِ مِمّا لَمْ يُحْذَفْ؛ إِذْ كَانَ الحَذْفُ في الأَصْلِ يَجْرِي عَلَى وَجْهَيْنِ: بِعِوَضٍ، وغَيْرِ عِوَضٍ، فَشُبِّهَ هذا بِهِ.

وتَقُولُ: (لا تَقِهْ)، و (إِنْ تَعِ[1] أَعِهْ) فالهَاءُ لِهذا في الوَقْفِ أَلْزَمُ؛ لأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفَانِ مَع الحَرَكَةِ.

فَأَمّا قَوْلُ بَعْضِهِم: (ادْعِهْ) بِكَسْرِ العَيْنِ، فهو عَلَى الغَلَطِ؛ لِتَوَهُّمِ السُّكُونِ الّذي يَجِبُ لِنَظِيرِ الجَزْمِ، وكَالتَّوَهُّمِ في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

١١٦٤ بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... ولا سَابِقٍ شَيْئًا إذا كَانَ جَائِيا[2]

وَوَجْهُ الكَلامِ: ولا سَابِقًا، فَكَذلِكَ وَجْهُ الكَلامِ في هذا: (ادْعُهُ).

والجَوَابُ عَن البَابِ الثّانِي[3]

الّذي يَجُوزُ في الهَاءِ الّتي تَلْحَقُ في الوَقْفِ مَا يَجْتَمِعُ فِيهِ سَاكِنَانِ مِمّا تَلْزَمُهُ الحَرَكَةُ في الوَصْلِ إِجْرَاؤُهُ[4] عَلَى لَحَاقِ الهَاءِ في الوَقْفِ؛ لاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما مُتَكَرَّهٌ: الْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ، وإِذْهَابُ الحَرَكَةِ اللّازِمَةِ، فَتَلْحَقُ الهَاءُ؛ لِئَلّا يُجْمَعَ بَيْنَ هذينِ.

ولا يَجُوزُ أَنْ تَلْحَقَ في الوَصْلِ؛ لأَنَّ الحَرَكَةَ فِيهِ ثَابِتَةٌ، وإِنَّما يُكْرَهُ اجْتِمَاعُ السَّاكِنَيْنِ في الوَصْلِ بِمَا لَمْ يَجُزْ أَصْلًا، وجَازَ في الوَقْفِ عَلَى احْتِمَالٍ للتَّكَرُّهِ فِيهِ؛ لأَنَّهُ في الوَصْلِ ثَقِيلٌ عَلَى اللِّسَانِ[5]، وثَقِيلٌ في الطِّبَاعِ، ولَيْسَ كَذلِكَ الوَقْفُ؛ لأَنَّهُ يَخِفُّ عَلَى الطِّبَاعِ بِحُسْنِ التَّقَابُلِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ مَقْطَعٌ يَقْتَضِي ضِدَّ مَا[6] يَقْتَضِيهِ المُبْتَدى، فَيَجْرِي في ذلِكَ عَلَى التَّشَاكُلِ، ويَخِفُّ عَلَى الطِّبَاعِ؛ لِهذه

---

(١) في د: (مع).

(٢) مر البيت سابقًا، انظر الشاهد رقم (١٥٧).

(٣) قوله: (والجواب عن الباب الثاني) ليس في ف، وفيه: (باب الهاء الّتي تلحق في الوقف ما يجتمع فيه ساكنان مما يلزمه الحركة في الوصل)، وقد سقطت مسائل الباب كلها من هذه النسخة.

(٤) العبارة في ف: (الذّي يجوز في ذلك إجراؤه).

(٥) قوله: (ثقيل على اللسان) ليس في ف.

(٦) في د: (وما).

العِلَّـةِ. فَـأَمَّا الوَصْلُ[١] فلا يَجُوزُ فِيـهِ أَصْلًا؛ لِثِقَلِـهِ فِيهِما؛ إذِ الوَصْلُ يَـقْـتَضِي الحَرَكَـةَ [و٩]، وهو مَع ذلِكَ يَـثْـقُلُ[٢] عَلَى اللِّسَانِ الجَمْعُ بَـيْنَ سَاكِنَـيْنِ.

وتَـقُـولُ: (هُمَا ضَارِبَانِهْ)، و (هُمْ مُسْلِمُونَـهْ)، عَلَى مَا بَـيَّـنّـا مِن العِلَّةِ.

وتَـقُولُ: (هُنَّـهُ)، و (ضَرَبْـتُـهُـنَّـهْ)، و (ذَهَبْـتُـهُـنَّـهْ)[٣]، والعِلَّـةُ في جَمِيعِ ذلِكَ وَاحِدَةٌ، ويُـقَوِّي ذلِكَ أَنَّ النُّونَ خَفِيَّـةٌ، والوَقْفُ يَـزِيدُها خَفَاءً[٤].

وتَـقُولُ: (أَيْـنَـهْ)، وهو[٥] أَقْوَى مِنْ (كَـيْـفَهْ)؛ لِخَفَاءِ النُّونِ.

وتَـقُولُ: (ثَمَّهْ)، و (هَلُمَّهْ)؛ لأَنَّ المِيمَ شَبِيـهَـةٌ بِالنُّونِ، وقَالَ الرَّاجِزُ:

١١٦٥ يَـا أَيُّـهَـا الـنَّـاسُ أَلا هَـلُـمَّـهْ[٦]

ويَجُوزُ في جَمِيعِ ذلِكَ تَـرْكُ الهَاءِ في الوَقْفِ عَلَى الأَصْلِ في الحَذْفِ مِنْ غَـيْرِ عِوَضٍ.

وتَـقُولُ: (إِنَّهْ) بِمَعْنى (أَجَلْ)؛ لأَنَّ الأَصْلَ في (إِنَّ) تَحْقِـيـقُ المَعْنى، فَإِذا حَقَّقْتَ مَعْنى كَلامِكَ فَلا بُـدَّ لَهَا مِن اسْمٍ وخَبَـرٍ[٧]، وإذا حَـقَّقْتَ مَعْنى[٨] كَلامِ غَيْرِكَ اسْتَغْنَيْتَ عَن اسْمٍ وخَبَـرٍ، وصَـارَ: (إِنَّـهْ) بِمَعْنى (أَجَلْ)، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ:

١١٦٦ ويَـقُـلْـنَ عَـيْـبٌ قَـدْ عَـلاكَ ... وقَـدْ كَـبِـرْتُ فَـقُـلْـتُ: إِنَّـهْ[٩]

---

(١) في د: (للوصل). (٢) المثبت من ف، وفي الأصل ود: (ثقيل).

(٣) في د: (وضربنه وذهبنه).

(٤) قوله: (والوقف يزيدها خفاء)، ليس في د في هذا الموقع.

(٥) في ف: (فهو).

(٦) البيت من الرجز، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ٤/ ١٦١، وشرح السيرافي ٥/ ٣٢، والخصائص ٣/ ٣٦، والأزهية ٢٥٧، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ١٨٦، وابن يعيش ٤/ ٤٢، والخزانة ٤/ ٢٦٧.

(٧) بعده في د: (والوقف يزيدها خفاء) وموضعها الصحيح مر قبل.

(٨) الكلام من قوله: (كلامك) ساقط من ف.

(٩) البيت من الكامل المجزوء، وهو لابن الرقيات في ديوانه ٦٦، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٤٥، وابن السيرافي ٢/ ٣٢٤، وتوجيه اللمع ١٥٥، وشرح الرضي ٤/ ٤٣١. وهو بلا نسبة في سيبويه ٣/ ١٥١، ٤/ ١٦٢، والأصول ٢/ ٣٨٣، وحروف المعاني ٥٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٢، =

[أَيْ: أَجَلْ][1].

وتَـقُولُ: (اعْلَمَنَّـهْ)؛ لأَنَّها نُونٌ تُسَكَّنُ في الوَقْفِ، وقَـبْـلَها سَاكِنٌ.

وتَـقُولُ: (كَيْـفَـهْ)، و (لَـيْـتَـهْ)، و (لَعَلَّهْ)، فهي في هذا في دُونِ[2] مَنْـزِلَةِ النُّونِ في القُـوَّةِ؛ لِخَفَاءِ النُّونِ في الوَقْفِ، والمِيمُ تَجْرِي مَجْـرَى النُّونِ.

وتَـقُولُ: (انْطَـلَـقْتُهْ)، عَلَى العِلَّةِ الّتي بَـيَّـنّـا، إلّا أَنَّـهُ أَنْقَصُ[3] مَنْزِلَـةً مِن النُّونِ[4].

فأَمّا: (غُلامَايَـهْ)، و (غُلامِيَّـهْ)، و (عَصَايَـهْ)، و (بُشْرَايَـهْ) فَبِمَنْـزِلَةِ النّونِ في القُـوَّةِ؛ لِخَفَاءِ اليَاءِ في الوَقْفِ.

* * *
* *
*

= واللمع ٤٣، والمحكم ٩/ ٤٠٨، وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٥٤. وهو في الديوان وسيبويه والمصادر المذكورة برواية: (شَيْبٌ قد علاك).

(١) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٢) في ف: (وزن). (٣) في د: (لنقص).

(٤) الكلام من قوله: (وتقول انطلقته) ساقط من ف.

بَابُ الهَاءِ
الّتي تَلْحَقُ مَا قَبْلَهُ مُتحرِّكٌ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَـا يَجُـوزُ في الهَاءِ الّتي تَلْحَقُ مَـا قَـبْلَـهُ مُـتَحَـرِّكٌ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الهَاءِ [الّتي][1] تَلْحَقُ مَا قَبْلَـهُ مُتَحَرِّكٌ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَـرَت في الحَـرْفِ الخَفِيِّ الّذي يَلْزَمُـهُ الحَرَكَـةُ، ولَمْ يَجُـزْ فِـيمَا الحَرَكَـةُ فِـيـهِ عَارِضَةٌ؟

ولِمَ جَازَتْ في يَاءِ الإِضَافَـةِ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُحَـرِّكُ في الوَصْلِ، ولَمْ تَجُـزْ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُسَكِّنُ في الوَصْلِ؟

ولِمَ جَازَ: (هذا غُلامِـيَـه)، و (جَاءَ مَنْ بَعْدِيَـه)، و (ضَرَبـنِـيَـه)؟

ولِمَ جَازَ: (هِيَه) في (هي)، و (هُوَه) في (هو)؟

ولِمَ جَازَ: (خُذْ بِحُكْمِكِه)؟

ومَا الّذي يَلْحَقُهُ الأَلِفُ في الوَقْفِ لِبَيَـانِ الحَرَكَـةِ؟ وهَلْ هو مَا يَلْـزَمُـهُ للعَلامَـةِ في الوَقْفِ، مَع الحَاجَةِ فِـيـهِ إِلى الفَـرْقِ، وكِلا هذينِ الوَجْهَيْنِ يَـقْتَضِي الأَلِفَ؟ ولِمَ اطَّـرَدَ في الهَاءِ، وجَاءَ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ في الأَلِفِ؟

ولِمَ جَازَ [ظ٩][في][2] الوَقْفِ: (أَنـا)، و (حَيَّ هَلا)، فإِذا وَصَلَ قِـيـلَ: (حَيَّ هَلَ بِعُمَرَ)؟ ولِمَ جَازَ: (حَيَّ هَلَ)، ولَمْ يَجُزْ في (أَنا): (أَنَ)؟ وهَلْ ذلِكَ للَّبْسِ في

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٦٣: « **هذا باب ما يبينون حركته وما قبله متحرك** ».

(١، ٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(أَنْ) دُونَ (حَيَّ هَـلَ)، وإِنْ[١] كَانَ الأَغْلَبُ عَلَيْـهِ: (حَيَّ هَلا)، والغَالِبُ يَجْـرِي مَجْـرَى اللّازِمِ؟

ولِمَ لَـزِمَت هَاءُ السَّكْتِ: (طَلْحَه) في النِّـدَاءِ؟ وهَلْ ذلِكَ لِغَلَـبَـةِ الحَذْفِ لِهاءِ التَّـأْنِيثِ في تَـرْخِيمِ (طَلْحَه)؟

ولِمَ لا[٢] يَجُوزُ في (أَحْمَرَ) إِذا قُلْتَ: (رَأَيْتُ أَحْمَرَ) لَحَاقُ هَاءِ الوَقْفِ، ولا في شَيءٍ مِمّا حَرَكَـتُـهُ حَرَكَـةُ إِعْـرَابٍ؟

ولِـمَ لا يَجُـوزُ في (ظَـنَّ)، و (ضَـرَبَ)[٣] لَحَاقُ هَاءِ الوَقْفِ مَع لُـزُومِ الحَرَكَـةِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ هذه اللّامَ قَدْ تُصَرَّفُ في المُضَارِعِ بِوُجُوهِ الإِعْـرَابِ؟

ولِمَ جَازَ: (فِـيمَه)، و (لِمَه)، و (بِمَه)، و (حَـتَّـامَـه)، و (عَلامَه) عَلَى قُـوَّةٍ بِدُخُولِ الهَاءِ فِـيـهِ، كَمَا قَالَ[٤]: « هو أَجْوَدُ في هذه الأَحْـرُفِ »؟

ولِمَ جَازَ: (فِـيمْ)، و (عَلامْ)، و (بِمْ)، و (لِمْ) بِـإِسْقَاطِ الهَاءِ في الوَقْفِ؟ ولِمَ صَارَتْ أَقْـوَى في لَحَاقِ الهَاءِ مِنْ: (إِنَّه)؟

ومَـا حُـكْمُ قَوْلِـهِم: (مَجِيءَ مَ جِئْـتَ)، و (مِثْـلَ مَ أَنْتَ)؟ ولِمَ وَجَـبَ لُـزُومُ هَاءِ الوَقْفِ في هذا، ولَمْ يَلْـزَمْ في (عَلامَ) وأَخَوَاتِها؟ ولِمَ جَازَ: (مِثْـلَ مَا أَنْتَ)، و (مَجِيءَ مَا أَنْتَ) بِالأَلِفِ، ولَمْ يَـكُنْ مِثْـلُ ذلِكَ في الحُـرُوفِ الأُخَـرِ مِنْ (عَلَى) وأَخَوَاتِها؟

ومَا الأَلِفُ الّتي يَلْـزَمُها هَاءُ الوَقْفِ؟ وهَلْ هي الّتي لا يَلْـتَبِسُ الاسْمُ فِـيها بِالإِضَافَـةِ، ولا هي مُـنْـقَلِبَـةٌ؟

ولِمَ جَازَ: (هؤلاهْ) مَـقْصُورٌ، و (هَاهُـنَـاهْ)، ولَمْ يَجُـزْ مِثْـلُ ذلِكَ في: (أَفْعَى)، و (أَعْمَى)، ولا في شَيءٍ مِن الأَسْمَاءِ؟

---

(١) قوله: (وإن) ليس في د. (٢) قوله: (لا) ليس في د.
(٣) في الأصل: (وطرب)، وفي د: (من وطرب)، وكذا في الجواب.
(٤) سيبويه ٤/ ١٦٤.

ومَا مَعْنى قَوْلِـهِ[١]: « لَوْ كَانَ مَوْضِعُ الألِفِ مِنْ (هؤلا) حَـرْفًا مُتَحَـرِّكًا لَزِمَـتْـهُ الحَرَكَـةُ، ولَيْسَ كَذلِكَ: (أَفْعَى)، و (أَعْمى) »؟

ولِمَ لا يَجُوزُ هَاءُ الوَقْفِ مَع سَاكِنٍ قَـبْلَها سِوَى الأَلِفِ؟

ولِمَ لَحِقَتْ هَاءُ الوَقْفِ أَلِفَ النُّـدْبَـةِ؟ ولِمَ لَحِقَتْ حُـرُوفَ المَدِّ واللِّـينِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها نَظِـيـرَةُ الأَلِفِ؟

ولِمَ جازَ: (يَا غُلامَاهُ)، و (وَا زَيْدَاهُ)، و (وَا غُلامَهُوهُ)، و (وَاذهَابَ غُلامَـيْـهِ)؟

الجَوابُ[٢]

الّذي يَجُوزُ في الهَاءِ الّتي تَلْحَقُ مَا قَبْلَـهُ مُـتَحَـرِّكٌ إِجْرَاؤُها[٣] في الحَرْفِ الخَفِيِّ الّذي تَلْزَمُـهُ الحَرَكَةُ؛ لأَنَّـهُ يَـقْتَضِي البَـيَـانَ بِالهَاءِ؛ لِخَفَائِـهِ، ولِلُـزُومِ الحَرَكَةِ لَـهُ في الوَصْلِ، فَـيَـكُونُ لَـهُ العِوَضُ مِنْها في الوَقْفِ لَمَّا لَمْ يَصْلُحْ فِيهِ. ولا يَجُوزُ فِيمَا حَرَكَتُهُ عَـارِضَـةٌ؛ لأَنَّـهُ لا يَخْتَـلُّ بِذَهَابِ حَرَكَـةٍ عَارِضَةٍ، كَمَا يَخْتَـلُّ بِذَهَابِ حَرَكَةٍ لازِمَـةٍ.

وتَـقُولُ: (هذا غُلامِيَـهْ)، و (مَنْ بَعْدِيَـهْ)، و (ضَرَبـنِـيَـهْ)، وكَذلِكَ: (سُلْطَانِـيَـهْ)، و (مَالِـيَـهْ) عَلَى مَـذْهَبِ مَنْ حَـرَّكَ اليَـاءَ في الوَصْلِ، ولا يَجُـوزُ عَلَى مَـذْهَبِ مَنْ سَكَّنَ؛ لأَنَّ [و١٠] الوَقْفَ أَحَـقُّ بِالحَرفِ[٤] مِـن الوَصْلِ، فَـلَـيْسَ فِـيـهِ حَرَكَـةٌ في الوَصْلِ، ولا الوَقْفِ.

وتَـقُـولُ: (هِـيَـهْ) في الوَقْـفِ؛ لأَنَّ اليَـاءَ خَفِـيَّـةٌ، والحَـرَكَـةُ لازِمَـةٌ. وتَـقُـولُ: (هوه) في الوَقْفِ، والعِلَّـةُ وَاحِدَةٌ.

فَـأَمَّا: (خُذْهُ بِحُكْمِكَهْ)[٥] فَـلأَنَّ الحَرَكَةَ لازِمَـةٌ، والكَافُ نَظِـيـرَةُ اليَاءِ الّتي للمُـتَـكَلِّمِ؛ لأَنَّـهُما جَمِيعًا حَاضِرَانِ في الكَلامِ.

---

(١) سيبويه ٤/ ١٦٥.

(٢) الكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها.

(٣) العبارة في ف: (الّذي يجوز في ذلك إجراؤها).

(٤) كذا في ف، وفي الأصل ود: (الحذف). (٥) في ف: (خذه بحركة).

وتَـقُولُ: (أَنا) في الوَقْفِ بأَلِفٍ لِبَـيَـانِ الحَـرَكَـةِ، والفَرْقِ بَـيْنَ الاسْمِ والحَرْفِ في (أَنْ)، وكَذلِكَ: (حَيَّهلا) في الوَقْفِ؛ لِئلّا يَلْتَبِسَ بالإضافَـةِ لَوْ قُـلْتَ: (حَـيَّ هَله) مَع غَلَـبَـةِ الأَلِفِ في الوَقْفِ كَلُـزُومِها في (أَنا). ويَجُوزُ: (حَيَّ هَلْ)، ولا يَجُوزُ في (أَنا): (أَنَ) للالْتِبَـاسِ بالحَـرْفِ.

وتَلْـزَمُ هَاءُ[١] الوَقْفِ في تَاءِ (طَـلْحه)؛ لِغَلَـبَـةِ الحَذْفِ في التَّـرْخِيمِ.

ولا يَجُوز لَحَاقُ الهَاءِ في (أَحْمَرَ) مِنْ قَوْلِكَ: (رَأَيْتُ أَحْمَرَ)؛ لأَنَّ هذه الحَرَكَـةَ لا تَلْـزَمُ؛ إِذْ يَجُوزُ: (هذا أَحْمَـرُ).

فَـأَمّا (ظَنَّ)، و (ضَرَبَ) فلا تَلْحَقُـهُ الهَاءُ؛ لأَنَّ هذا الفِعْلَ لَمَّا كَانَ يُصَرَّفُ، فَـتَـتَـغَـيَّـرُ حَرَكَـتُـهُ لَمْ تَلْزَمْ، وجَرَتْ مَجْرَى حَرَكَةِ الإِعْرَابِ.

وتَـقُولُ: [(فِـيمَهْ)][٢]، و (لِمَهْ)[٣]، و (بِمَهْ) بِالهَاءِ في الوَقْفِ؛ لأَنَّـهُ مَوْضِعُ حَـذْفٍ تَـلْـزَمُ فِـيـهِ الحَرَكَـةُ. ويَجُـوزُ: (فِـيمْ)، و (عَـلامْ)، و (بِـمْ)، و (لِـمْ) في الوَقْفِ؛ لأَنَّ (مَا) إِذا اتَّصَلَتْ بِالحَرْفِ صَارَتْ كَجُـزْءٍ مِنْـهُ، فَجَازَ، كَمَا جَازَ: (اخْش). ولَحَاقُ الهَاءِ أَقْـوَى مِنْـهُ في (أَنَّـهْ)؛ لأَنَّ هذا لَمْ يُحْذَفْ مِنْ نَـفْسِهِ شَيءٌ.

وتَـقُولُ: (مَجِيءَ مَ جِئْتَ)، و (مِثْـلَ مَ أَنْتَ)، فإِذا وَقَـفْتَ قُـلْتَ: (مَجِيءَ مَهْ)، و (مِثْـلَ مَـهْ)، ولا يَجُوزُ حَذْفُ الهَاءِ؛ لأَنَّـهُ لَمَّا كَانَ مَع اسْمٍ مُنْـفَصِلٍ صَارَ بِمَنْزِلَةِ: (عِهْ)، و (شِهْ) مِمّا هو عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، ويُـوَضِّحُ ذلِكَ قَـوْلُ العَـرَبِ: (مِثْـلَ مَا أَنْتُ)، و (مَجِيءَ مَا جِئْتَ) بِأَلِفٍ؛ لأَنَّـهُ لَمَّا كَانَ مَع اسْمٍ مُـنْـفَصِلٍ صَارَ بِمَنْزِلَـتِـهِ في الابْـتِدَاءِ إِذا قُـلْتَ: (مَا أَنْتَ).

وأَمَّا[٤] الأَلِفُ الّتي تَلْزَمُها هَاءُ الوَقْفِ فهي الأَلِفُ الّتي هي غَيْـرُ مُـنْـقَلِبَـةٍ، ولا يَلْـتَبِسُ الاسْمُ فِـيها بالإِضَافَـةِ، فَـيَجُوزُ عَلَى هـذا: (هَـؤلاهْ)، و (هَاهُنَـاهْ)[٥]، ولا يَجُوزُ مِثْـلُ ذلِكَ في (أَفْعَى)، و (أَعْمَى) مَع أَنَّ الأَلِفَ في (هؤلا) في مَوْضِعِ

---

(١) في د: (ويلزمها).

(٢) ما بين المعقوفين من ف، وليس في الأصل ود.

(٣) في ف: (ولم).

(٤) في د: (وما).

(٥) في ف: (وها هنا).

حَرْفٍ تَلْزَمُهُ الحَرَكَةُ؛ لأَنَّهُ مَبْنِيٌّ، قَبْلَهُ سَاكِنٌ، وأَمَّا الأَلِفُ[١] في (أَفْعَى) فهي في مَوْضِعِ حَرْفٍ لا تَلْزَمُهُ الحَرَكَةُ؛ لأَنَّهُ مُعْرَبٌ.

وهَاءُ الوَقْفِ لا تَجُوزُ مَع سَاكِنٍ إلّا مَع الأَلِفِ خَاصَّةً؛ لأَنَّها أَخْفَى الحُرُوفِ كُلِّها، ولا يُمْكِنُ فِيها الحَرَكَةُ.

وتَلْحَقُ الهَاءُ أَلِفَ النُّدْبَةِ لِمَدِّ الصَّوْتِ في الوَقْفِ، وتَلْحَقُ حُرُوفَ المَدِّ واللِّينِ في النُّدْبَةِ؛ لأَنَّها[٢] نَظِيرَةُ الأَلِفِ، فَتَقُولُ: (يَا غُلامَاهُ)، و (وا زَيْدَاهُ)، و (وَا غُلامَهُوهُ)، و (وَا ذَهَابَ غُلامِهِيهْ).

* * *
* *
*

---

(١) في د: (إلا مع الألف).

(٢) في الأصل ود: (لأنه)، وكذا في ف.

بَابُ الوَقْفِ
عَلَى الاسْمِ المُنَوَّنِ في الوَصْلِ(*)

[ظ١٠] الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيِّنَ مَا يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى الاسْمِ المُنَـوَّنِ في الوَصْلِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَـا الّذي يَجُـوزُ في الوَقْفِ عَلَى الاسْمِ المُنَـوَّنِ في الوَقْفِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَـرَى عَلَى إِذْهَابِ التَّـنْوِينِ[1] في الوَقْفِ؟

ولِمَ عُوِّضَ مِن التَّـنْوِينِ في النَّصْبِ، ولَمْ يُـعَوَّضْ في الـرَّفْعِ والجَـرِّ؟

ومَا نَظِـيـرُ التَّـنْوِينِ مِنْ هَاءِ التَّـأْنِـيثِ حَتّى جَرَيَا عَلَى قِـيَاسٍ وَاحِدٍ في التَّـغْـيِـيـرِ في الوَقْفِ عَن حَالِـهِ في الوَصْلِ؟ ولِمَ كَانَ التَّغْـيِـيـرُ بِحَذْفِ أَحَدِهِما وإِبْدَالِ[2] الآخَرِ؟

وهَلْ هُمَا جَمِيعًا عَلَى الإِبْدَالِ في الأَصْلِ؟ ولِمَ أُبْـدِلَ مِن اليَاءِ الهَاءُ، وأُبْـدِلَ مِن التَّـنْوِينِ حَـرْفُ المَدِّ واللِّـينِ؟

ولِمَ اخْتَـلَفَ حُكْمُ: (بِنْتٍ)، و (أُخْـتٍ)، و (ابْـنَـةٍ)، و (أُخَيَّـةٍ)؟ ولِمَ وَجَـبَ أَنَّ تَاءَ التَّـأْنِـيثِ بِمَنْزِلَـةِ المُنْفَصِلِ مَع أَنَّها عَلَى حَـرْفٍ وَاحِـدٍ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها لا تَلْزَمُ الاسْمَ، ولا يَكُونُ مَا قَبْلَها إِلّا مَـفْتُوحًا، ولا يُعْـتَـدُّ بِهَا في تَـكْسِيرِ الاسْمِ في التَّصْغِيرِ[3]، ونَحْوِهِ؟ وهَلّا كَانَتْ تَاءُ التَّـأْنِـيثِ في الجَمْعِ بِمَنْزِلَتِها في الوَاحِدِ[4]؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها خَرَجَتْ عَنْ شَبَـهِ (حَضْرَمَـوْتَ)، وبَابِـهِ بِأَنَّـهُ لا يَـكُونُ مَا قَـبْلَها إِلّا سَاكِنًـا، فَصَارَتْ بِمَنْزِلَةِ زَائِدَيْنِ زِيدَا مَعًا، مِنْ نَحْوِ: (حَمْرَاءَ) وبَابِـهِ مِمّا لا يُغَـيَّـرُ؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٦٦: « **هذا باب الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل** ».

(١) في د: (النون).

(٢) في د: (وإبطال).

(٣) في د: (التغيير).

(٤) في د: (في الجمع).

ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ: (طَلْحَتْ) في الوَقْفِ والوَصْلِ؟

ولِمَ وَجَبَ أَنَّ الوَاوَ واليَاءَ ثَقِيلَتَانِ؟ وهَلْ ذلِكَ لِقُوَّةِ الاعْتِمَادِ لَهُما مَع زِيَادَةِ العَمَلِ بِالمَدِّ الّذي فِيهِما؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّ الوَاوَ أَثْقَلُ مِن اليَاءِ؟ ومَا دَلِيلُهُ مِنْ تَخْفِيفِ (عَضْدٍ)، و (كَبْدٍ) دُونَ (جَمَلٍ)؟

ولِمَ جَازَ في قَوْلِ أَزْدَ السَّرَاةِ: (هذا زَيْدو) بِوَاوٍ، و (مَرَرْتُ بِزَيْدي) بِيَاءٍ في الوَقْفِ؟

ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ: (رَأَيْتُ زَيْدْ) في الوَقْفِ، عَلَى مَا حَكَاهُ أَبُو الحَسَنِ؟

الجَوَابُ[1]

الّذي يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى الاسْمِ المُنَوَّنِ في الوَصْلِ إِجْرَاؤُهُ[2] عَلَى إِذْهَابِ التَّنْوِينِ في الوَقْفِ مَع الإِبْدَالِ مِنْهُ في النَّصْبِ أَلِفًا، وتَرْكِ الإِبْدَالِ في الرَّفْعِ والجَرِّ؛ لأَنَّ النَّصْبَ خَفِيفٌ، والرَّفْعُ والجَرُّ ثَقِيلانِ، فَعَوَّضُوا فِيمَا اسْتَخَفُّوا، ولَمْ يُعَوِّضُوا فِيمَا اسْتَثْقَلُوا.

وإِنَّما وَجَبَ إِذْهَابُ التَّنْوِينِ في الوَقْفِ؛ لأَنَّهُ زَائِدٌ لِمَعْنًى يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ حَالُهُ في الوَصْلِ عَلَى خِلافِ حَالِهِ في الوَقْفِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى المَعْنى بِمَا هو أَتَمُّ في البَيَانِ عَنْهُ. ونَظِيرُهُ تَاءُ التَّأْنِيثِ في أَنَّها تَذْهَبُ في الوَقْفِ، ويُبْدَلُ مِنْها الهَاءُ؛ لأَنَّها زَائِدَةٌ لِمَعْنًى، فاقْتَضَى ذلِكَ أَنْ يَكُونَ حَالُها في الوَصْلِ عَلَى خِلافِ حَالِها في الوَقْفِ للبَيَانِ عَن المَعْنى بِأَتَمِّ مَا يُمْكِنُ [و١١] أَنْ يَبِينَ عَنْهُ.

فالعِلَّةُ في إِذْهَابِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما في الوَقْفِ وَاحِدَةٌ، فَأَمَّا إِبْدَالُ الهَاءِ مِن التَّاءِ فَلأَنَّها لَمَّا كَانَتْ لا تَكُونُ إِلّا في آخِرِ الاسْمِ جُعِلَ البَدَلُ مِنْها مَا هو في آخِرِ الحُرُوفِ؛ لِيَدُلَّ المَقْطَعُ عَلَى المَقْطَعِ مِنْ غَيْرِ حَرْفٍ هو[3] أَحَقُّ بِهِ مِن الهَاءِ.

---

(١) الكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف، وهو مسائل الباب جميعها، وفيه العنوان فقط، وهو: (باب الوقف على الاسم المنون في الوصل).

(٢) في ف: (الّذي يجوز في هذا الباب إجراؤه). (٣) في ف: (فهو).

وأَمَّا التَّنْوِينُ فكَانَ لَهُ مَا هو أَحَقُّ بِهِ مِنْ حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ؛ لأَنَّهُ إنَّما زِيدَ لِيَدُلَّ عَلَى حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ الّتي هي مِنْ جِنْسِ حُرُوفِ المَدِّ واللّينِ مَع تَمْكِينِ الحَرَكَةِ بِزِيَادَةِ مَا هو مِنْها عَلَيْها، وكَانَ الأَصْلُ أَنْ يُزَادَ مَع الفَتْحَةِ أَلِفٌ، ومَع الضَّمَّةِ وَاوٌ، ومَع الكَسْرَةِ يَاءٌ، إلّا أَنَّ الوَاوَ واليَاءَ حُذِفَتَا لِثِقَلِهما، وبَقِيَت الأَلِفُ عَلَى حَالِها لِخِفَّتِها.

وأَمَّا (بِنْتٌ)، و (أُخْتٌ) فَيُوقَفُ عَلَيْهِما بِالتَّاءِ؛ لِخُرُوجِهِمَا عَنْ حَدِّ هَاءِ التَّأْنِيثِ؛ إِذْ قَدْ وَجَبَ لَهَا أَنْ يَكُونَ مَا قَبْلَها مَفْتُوحًا؛ لِيَكُونَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ ضُمَّ إِلى اسْمٍ، وَوَجَبَ للاسْمِ الّذي ضُمَّ إِلى اسْمٍ أَنْ يُبْنَى عَلَى الحَرَكَةِ؛ لأَنَّ لَهُ أَصْلًا في التَّمَكُّنِ يُسْتَعْمَلُ، ووَجَبَ لَهُ الفَتْحُ خَاصَّةً؛ لأَنَّهُ خَرَجَ إِلى حَالٍ ثِقَلٍ، فاخْتِيرَ لَهُ أَخَفُّ الحَرَكَاتِ.

فَأَمَّا كَوْنُ الهَاءِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ ضُمَّ إِلى اسْمٍ فَمِنْ **ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ:**

أَحَدُها: لُزُومُ[1] الفَتْحِ لِمَا قَبْلَها.

والثَّانِي: أَنَّها تَلْحَقُ الاسْمَ تَارَةً، وتَسْقُطُ تَارَةً.

والثَّالِثُ: أَنَّهُ لا يُعْتَدُّ بِها في التَّكْسِيرِ للتَّصْغِيرِ ونَحْوِهِ.

وكُلُّ[2] ذلِكَ في الاسْمِ الّذي ضُمَّ إِلى اسْمٍ، فَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ هاءَ[3] التَّأْنِيثِ بِمَنْزِلَةِ المُنْفَصِلِ، عَلَى خِلافِ حُكْمِ الزِّيَادَاتِ مِنْ نَحْوِ: (عِفْرِيتٍ)، و (عَنْكَبُوتٍ).

وتَاءُ الجَمِيعِ يُوقَفُ عَلَيْها، عَلَى صُورَتِها[4]، فَتَقُولُ: (مُسْلِمَاتْ) في الوَقْفِ؛ لأَنَّها خَرَجَتْ عَن حَدِّ هَاءِ التَّأْنِيثِ بِأَنَّ مَا قَبْلَها لا يَكُونُ إِلّا سَاكِنًا مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ حَرَكَةٍ لَهُ، فهذا خِلافُ مَا تُوجِبُهُ عَلامَةُ التَّأْنِيثِ بِالتَّاءِ في الوَاحِدِ؛ لأَنَّهُ قَدْ وَجَبَ لَهُ الحَرَكَةُ في الحَرْفِ الّذي قَبْلَهُ بِعِلَّةٍ مُوجِبَةٍ، فَـ (فَتَاةٌ)[5]، و (قَناةٌ)

---

(١) في د: (لزم).

(٢) في د: (فكل).

(٣) في د: (الهاء).

(٤) في د: (صورتها).

(٥) في الأصل: (قضاة)، وكذا في د وف.

الأَلِفُ فِيهِمَا في تَقْدِيرِ حَرَكَةٍ، ولَيْسَ كَذلِكَ في: (صَالِحَاتٍ)، و (مُسْلِمَاتٍ).

وَوَجْهٌ آخَرُ؛ وهو أَنَّ الحَرْفَيْنِ زِيدَا مَعًا، فَخَرَجَا عَنْ حَدِّ مَا لَمْ يُزَدْ إِلَّا وَحْدَهُ للمَعْنى، وَوَجَبَ مِنْ ذلِكَ أَنْ يُلْحَقَ بِمَا هو أَشْبَهُ بِهِ مِمّا الزَّائِدَانِ فِيهِ[1] زِيدا مَعًا، مِنْ نَحْوِ: (حَمْرَاءَ)، و (صَفْرَاءَ).

ويُوَضِّحُ مَا قُلْنَا في أَلِفِ الجَمْعِ مِنْ أَنَّها سَاكِنَةٌ لَيْسَتْ في تَقْدِيرِ حَرَكَةٍ أَنَّ مِثْلَ: (أُخْتٍ)، و (بِنْتٍ) لَمّا كَانَ قَبْلَ التَّاءِ سَاكِنًا، لَيْسَ في تَقْدِيرِ حَرَكَةٍ[2] وَجَبَ ثَبَاتُ التَّاءِ في الوَصْلِ والوَقْفِ[3]، فَكَذلِكَ: (مُسْلِمَاتٌ)، لَمّا كَانَ مَا قَبْلَ التَّاءِ سَاكِنًا لَيْسَ [ظ١١] في تَقْدِيرِ حَرَكَةٍ وَجَبَ ثَبَاتُ التَّاءِ في الوَصْلِ والوَقْفِ. هذا قِيَاسٌ مُسْتَمِرٌّ، عَلَى مَا بَيَّنّا.

وأَمَّا قَوْلُ بَعْضِ العَرَبِ: (طَلْحَتْ) بِالتَّاءِ في الوَقْفِ والوَصْلِ، فَوَجْهُ ذلِكَ أَنَّها دَلَّتْ عَلَى مَعْنى التَّأْنِيثِ، كَمَا تَدُلُّ المِيمُ في: (مُكْرِمٍ) عَلَى مَعْنى الاسْمِ مِن الفِعْلِ، وإِن كَانَت دَلالَةُ اخْتِلافِ حَالِ الاسْمِ في الوَصْلِ والوَقْفِ أَوْكَدَ وأَبْيَنَ، فهذه دَلالَةٌ صَحِيحَةٌ لا تُخِلُّ بِالاسْمِ؛ لأَنَّهُ إذا كَانَ لا يُخِلُّ بِهِ خُلُوُّهُ مِنْ عَلامَةٍ أَصْلًا، نَحْوُ: (عَنَاقَ)، فَكَوْنُ عَلامَةٍ فِيهِ لازِمَةٍ أَجْدَرُ أَلّا يُخَلَّ بِهِ.

وإِنَّمَا كَانَ الاخْتِيَارُ مُخَالَفَةَ حَالِ الوَصْلِ للوَقْفِ؛ لأَنَّهُ أَتَمُّ للبَيَانِ، وأَوْكَدُ في الإِيضَاحِ للمَعْنى، فَصَارَ ذلِكَ عَلَى **ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ** في التَّأْنِيثِ:

- قِسْمٌ لا عَلامَةَ فِيهِ.
- وقِسْمٌ فِيهِ عَلامَةٌ لازِمَةٌ.
- وقِسْمٌ فِيهِ عَلامَةٌ تَتَغَيَّرُ في الوَقْفِ عَنْ حَالِها في الوَصْلِ.

وإِنَّما وَجَبَ أَنَّ الوَاوَ واليَاءَ ثَقِيلَتَانِ؛ لِقُوَّةِ الاعْتِمَادِ لَهُما مَع زِيَادَةِ العَمَلِ بِالمَدِّ الّذي فِيهِما، وَوَجَبَ أَنَّ الوَاوَ أَثْقَلُ؛ لأَنَّ لَهَا زِيَادَةَ عَمَلٍ بِضَمِّ الشَّفَتَيْنِ، ودَلِيلُ

---

(١) في الأصل ود: (فيها)، وكذا في ف.
(٢) الكلام من قوله: (أن مثل) ساقط من ف.
(٣) في د: (فالوقف).

ذلِكَ: (عَضْدٌ)، و (كَتْفٌ)[١] بِالتَّخْفِيفِ للمَضْمُومِ والمَكْسُورِ دُونَ المَفْتُوحِ.

فَأَمّا قَوْلُ أَزْدِ السَّرَاةِ: (هذا زَيْدُو) بِوَاوٍ، و (مَرَرْتُ بِزَيْدِي) بِيَاءٍ في الوَقْفِ فَلأَنَّهُ الأَصْلُ عَلَى مَا بَيَّنّا قَبْلُ، مِنْ غَيْرِ طَلَبِ التَّخْفِيفِ، والتَّخْفِيفُ أَوْلى؛ لأَنَّهُ أَسْهَلُ[٢]، مِنْ غَيْرِ إِخْلالٍ بِالاسْمِ.

وَأَمّا مَا حَكَاهُ الأَخْفَشُ مِنْ قَوْلِ بَعْضِهِمْ[٣]: (رَأَيْتُ زَيْدْ) فَهو ضَعِيفٌ في القِيَاسِ عَلَى مَا بَيَّنّا، وَوَجْهُهُ أَنَّهُ جُعِلَ النَّصْبُ كَالرَّفْعِ والجَرِّ؛ للمُنَاسَبَةِ الّتي بَيْنَ هذه الأَوْجُهِ الثَّلاثَةِ في أَنَّها للإِعْرَابِ، وأَنَّها مِنْ حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ، وأَنَّها حَرَكَاتٌ؛ لِيُمَكَّنَ[٤] بِهَا مِن إِخْرَاجِ الحُرُوفِ، إِلّا أَنَّ الأَقْيَسَ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ ذلِكَ بِمَا تَقْتَضِيهِ حَالُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْها مِن الفَرْقِ، وإِن اجْتَمَعَتْ مِنْ هذه الأَوْجُهِ، فَيَكُونُ الخَفِيفُ يُعَامَلُ بِحَسَبِ خِفَّتِهِ، ويُعَامَلُ الثَّقِيلُ بِحَسَبِ ثِقَلِهِ، عَلَى مَا بَيَّنّا مِنْ تَخْفِيفِ (عَضْدٍ)، و (كَبْدٍ) دُونَ (جَمَلٍ)، فهذا المَذْهَبُ أَقْيَسُ، والمَذْهَبُ الآخَرُ ضَعِيفٌ، وهو مَع ذلِكَ شَاذٌّ في الاسْتِعْمَالِ.

* * *
* *
*

(١) في ف: (وكبد).

(٢) الكلام من قوله: (من غير طلب) ساقط من ف.

(٣) وردت حكاية الأخفش في حواشي سيبويه، انظر سيبويه ٤/ ١٦٧، وشرح السيرافي ٥/ ٣٨، وفي المقاصد الشافية ٨/ ٨: « ثبت نقلُ هذه اللغة في كتاب سيبويه في النسخة الشرقية منه عن أبي الحسن »، ونقلها أيضًا قطرب وأبو عبيد والكوفيون، وهي لغة معزوَّة إلى ربيعة كما في الارتشاف ٢/ ٧٩٩.

(٤) في ف: (يتمكن).

بَابُ الوَقْفِ
عَلَى المُعْرَبِ في الوَصْلِ(*)

الغَـرَضُ فِيـهِ أَنْ يُـبَيـَّنَ مَا يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى المُعْرَبِ في الوَصْلِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى المُعْـرَبِ [و١٢] في الوَصْلِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ خَالَفَ حَالُ المُعْـرَبِ في الوَصْلِ حَالَ غَيْـرِ المُعْـرَبِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ حَرَكَـتَـهُ غَيْـرُ لازِمَـةٍ، بِـتَـعَاقُبِ الإِعْـرَابِ عَلَـيْـهِ، فَلَمْ يَـقْتَضِ عِوَضًا يُـبَـيِّنُ الحَرَكَةِ كَـبَـيَـانِ الحَرَكَـةِ اللازِمَـةِ؟

ولِمَ جَازَ إِجْرَاؤُهُ عَلَى أَرْبَعَـةِ أَوْجُهٍ: السُّكُونُ، والإِشْمَامُ، ورَوْمُ الحَرَكَةِ، والتَّشْدِيدُ؟

ولِمَ جَازَ إِجْـرَاؤُهُ عَلَى مَا يَـدُلُّ عَلَى حَالِـهِ في الوَصْلِ، وعَلَى مَا لا يَـدُلُّ؟ وهَلْ ذلِكَ للاجْتِـزَاءِ بِدَلالَةِ مَـوْقِعِهِ وتَمَكُّنِـهِ عَلَى حَالِـهِ في الوَصْلِ، في أَحَدِ الوَجْهَيْنِ، وفي الوَجْهِ الآخَرِ؛ لِـزِيَادَةِ البَـيَـانِ فِـيمَا يَخْفَى ضَرْبًـا مِن الخَفَاءِ؟

ومَا الإِشْمَامُ؟ ومَا رَوْمُ الحَـرَكَـةِ؟ ولِمَ جَازَ التَّشْدِيـدُ؟

ومَا عَلامَـةُ السَّاكِـنِ؟ ومَا عَلامَـةُ الإِشْمَامِ؟ ومَا عَلامَـةُ رَوْمِ الحَرَكَةِ؟ ومَا عَلامَـةُ التَّشْدِيـدِ؟

ولِمَ وَجَبَ للسَّاكِنِ[1] الخَاءُ فَوْقَ الحَرْفِ؟ ولِمَ وَجَبَ لِلإِشْمَامِ[2] نُـقْطَـةٌ قُـدَّامَ الحَرْفِ[3]؟ ولِمَ وَجَبَ لِـرَوْمِ الحَرَكَةِ خَطٌّ قُـدَّامَ الحَـرْفِ[4]؟ ولِمَ وَجَبَ لِمُشَدَّدٍ

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٦٨: « **هذا باب الوقف في آخر الكلم المتحركة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف** ».

(١) في د: (الساكن).

(٢) في د: (الإشمام).

(٣، ٤) في د: (الحروف).

شِينٌ فَوْقَ الحَـرْفِ؟

ولِمَ لا يَـكُونُ التَّشْدِيدُ في مَا قَـبْـلَ آخِرِهِ سَاكِنٌ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ يَجْتَمِعُ بَـيْنَ ثَلاثَـةِ سَوَاكِنَ مَع أَنَّـهُ أَدَلُّ عَلَى حَرَكَـتِـهِ في الوَصْلِ؟

ومَا الفَرْقُ بَيْنَ الإِشْمَامِ، ورَوْمِ[1] الحَرَكَةِ؟

ولِمَ جَازَ الإِشْمَامُ في الرَّفْعِ خَاصَّةً، ولَمْ يَجُـزْ في الجَـرِّ، ولا النَّصْبِ؟ ومَا الاخْتِـيَـارُ في ذلِكَ عَلَى تَـنْزِيـلِـهِ بِعِلَلِـهِ؟ وهَلَّا وَجَبَ رَوْمُ الحَرَكَةِ فَـقَطْ مَع طَـلَبِ البَـيَـانِ؟ فَلِمَ[2] جَازَ الإِشْمَامُ والتَّشْدِيـدُ؟

وهَلْ جَوَازُ الإِشْمَامِ لِبَـيَـانِ مَا للضَّمِّ مِمَّا لَيْسَ لِغَيْـرِهِ، وجَوَازُ التَّشْدِيـدِ للحِرْصِ عَلَى الوَقْفِ بِالسُّكُونِ؟

ولِمَ كَانَ التَّشْدِيدُ أَحَقَّ بِأَنْ يُـدَلَّ بِـهِ عَلَى حَالِـهِ في الوَصْلِ مَع مُشَاكَلَتِـهِ بِالكَلامِ في الوَقْفِ؟

ولِمَ جَـازَ فـي الوَقْفِ عَلَى: (هذا خَالِد) أَرْبَعَـةُ أَوْجُهٍ، ولَمْ يَجُـزْ فـي: (مَـرَرْتُ بِعَمْـرٍو) إِلَّا وَجْهَانِ، وجَازَ في: (هذا عَمْرٌو) ثَلاثَـةُ أَوْجُـهٍ؟

ولِمَ جَازَ في القَوَافِـي:

.... سَبْسَبَّا

في مَـوْضِعِ (سَبْسَبٌ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ يَجُوزُ إِطْلاقُ القَافِـيَـةِ السَّاكِنَـةِ، فَـتَـقُولُ:

أَقِلِّـي الـلَّـوْمَ عَـاذِلَ والـعِـتَـابـا ....

فَـتَلْحَقُ الأَلِفُ للإِطْلاقِ فِـيمَا قَـدْ وَجَبَ لَـهُ السُّكُونُ في الوَقْفِ، فَعَلَى هذا أَثْبَتَ الأَلِفَ للإِطْلاقِ فِـيمَا قَدْ وَجَبَ لَـهُ[3] التَّشْدِيـدُ في الوَقْفِ؟

ومَا[4] الشَّاهِدُ في قَـوْلِ رَجُلٍ مِنْ بَـنِـي أَسَدٍ:

---

(١) في الأصل: (الإشمام ورم)، وكذا في د.
(٢) في د: (ولم).
(٣) قوله: (له) ليس في د.
(٤) في د: (وأما).

بِـبَــازِلٍ وَجْـنَــاءَ أَوْ عَـيْـهَــلِّ

وقَـوْلِ رُؤْبَـةَ:

لَـقَــدْ خَـشِـيـتُ أَنْ أَرَى جَـدَبّـا

فِـي عَامِـنَـا ذَا بَـعْـدَ مَـا أَخْـصَـبّا

[ظ١٢] وقَـوْلِـهِ:

بَـدْءٌ يُحِبُّ الخُلُـقَ الأَضْخَـمّـا(١)

ولِمَ جَازَ في قَـوْلِ بَعْضِ العَـرَبِ: (أَبْـيَـضَّهْ) يُرِيـدُ: أَبْـيَـضُّ؟ فَلِمَ جَمَعَ بَـيْنَ التَّشْدِيدِ والهَاءِ؟ وهَلْ ذلِكَ عَلَى الشُّذُوذِ في التَّشْبِيـهِ بِـ (هُنَّـهْ) لَمّا صَارَ يَلْزَمُـهُ التَّشْدِيدُ في الوَقْفِ؟

الجَوابُ(٢)

الّذي يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى المُعْـرَبِ في الوَصْلِ أَرْبَعَـةُ أَوْجُـهٍ(٣): السُّكُـونُ، والإِشْمَامُ، ورَوْمُ الحَرَكَـةِ، والتَّشْدِيدُ. ولا يَجُوزُ أَنْ تَلْحَقَـهُ هَاءُ الوَقْفِ؛ لأَنَّ الحَرَكَةَ لا تَلْـزَمُ؛ إِذْ كَانَتْ حَرَكَـة إِعْـرَابٍ، فَـتَسْلُكُ(٤) بِالحَرَكَةِ العَارِضَةِ لِلإِعْـرَابِ غَيْـرَ مَسْلَكِ الحَرَكَةِ اللازِمَةِ، وكَانَ(٥) للحَرَكَةِ اللّازِمَـةِ زِيَادَةُ الهَاءِ، وكَانَ للحَرَكَةِ العَارِضَةِ مَا تَـقْتَضِيـهِ بِغَيْـرِ الإِعْـرَابِ.

فَـأَمّا الوَقْفُ فهو الاخْتِـيَـارُ عَلَى أَنْ يَـكُونَ بِالسُّكُونِ؛ لاجْتِمَاعِ أَسْبَابٍ:

مِنْها: أَنَّـهُ أَشْكَلُ بِالمقْطَعِ(٦) للكَلامِ أَنْ يُـقْطَعَ عَنِ الحَرَكَاتِ.

ومِنْها: أَنَّـهُ أَقْـرَبُ إِلى الأُصُولِ في إِجْـرَاءِ النَّقِيضِ عَلَى مُـقْتَضَى نَـقِيضِهِ؛ لأَنَّ

---

(١) في د: (وبدء).

(٢) الكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف، وكذلك مسائل الباب كلها، وفيه العنوان: (باب الوقف على المعرب في الوصل).

(٣) العبارة في ف: (الّذي يجوز في ذلك أربعة أوجه).

(٤) كذا في ف، وفي الأصل ود: (فسلك).

(٥) في ف: (فكان).

(٦) كذا في ف، وفي الأصل ود: (بالقطع).

الابْتِدَاءَ لَمَّا كَانَ لا يَكُونُ إلّا[١] بِمُتَحَرِّكٍ اقْتَضَى أَنَّ الوَقْفَ لا يَكُونُ إلّا عَلَى سَاكِنٍ.

ومِنْها: أَنَّهُ أَخَفُّ مِنْ غَيْرِ إِخْلالٍ بِالكَلِمَةِ؛ وذلِكَ لأَنَّ كَوْنَها مُتَمَكِّنَةً مَع مَوْقِعِها مِن العَامِلِ، تَدُلُّ عَلَى حَالِها في الوَصْلِ، فَلَيْسَ فِيهِ إِخْلالٌ مِنْ هذا الوَجْهِ؛ للاجْتِزَاءِ بِهذا البَيَانِ. وأَمَّا الوَجْهُ الآخَرُ فهي للزِّيَادَةِ في البيانِ عَلَى مَا بَيَانُهُ خَفِيٌّ.

فالإِشْمَامُ والرَّوْمُ يَتَكَافَأُ أَمْرُهُما في الاخْتِيَارِ؛ لأَنَّ الإِشْمَامَ أَخَفُّ، والرَّوْمُ أَتَمُّ في البَيَانِ؛ لأَنَّهُ بِصَوْتٍ يُدْرِكُهُ الأَعْمَى والبَصِيرُ، والإِشْمَامُ لَيْسَ لَهُ صَوْتٌ، وإِنَّما يُدْرِكُهُ البَصِيرُ خَاصَّةً.

وأَمَّا التَّشْدِيدُ فهو أَتَمُّ في البَيَانِ؛ لأَنَّهُ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ، إِلّا أَنَّهُ يَثْقُلُ بِزِيَادَةِ[٢] حَرْفٍ، فهو في المَرْتَبَةِ الأَخِيرَةِ مِن الاخْتِيَارِ، وهو جَائِزٌ؛ لِمُوَافَقَتِهِ بِالسُّكُونِ مُقْتَضَى النَّقِيضِ، ومُقْتَضَى مَقْطَعِ الكَلامِ.

والإِشْمَامُ ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ، ورَوْمُ الحَرَكَةِ صَوْتٌ ضَعِيفٌ بِهَا.

وعَلامَةُ السَّاكِنِ خَاءٌ[٣] فَوْقَ الحَرْفِ مِنْ (خَفَّ)، ومِنْ أَهْلِ العِلْمِ مَنْ يَجْعَلُ فَوْقَ الحَرْفِ دَارَةً مِنْ مُسَكَّنٍ[٤].

وعَلامَةُ الإِشْمَامِ نُقْطَةٌ قُدَّامَ الحَرْفِ؛ لأَنَّها أَقَلُّ مَا يُدَلُّ بِهِ عَلَى أَقَلِّ العَمَلِ، وجُعِلَتْ قُدَّامَ الحَرْفِ لِيَدُلَّ ذلِكَ عَلَى أَنَّها بَيَانٌ عَنْ حَرَكَةٍ، لا عَنْ حَرْفٍ؛ إذ البَيَانُ عَن الحَرْفِ المُشْتَرَكِ بِالنَّقْطِ الّذي فَوْقَهُ.

وعَلامَةُ رَوْمِ الحَرَكَةِ خَطٌّ قُدَّامَ الحَرْفِ لِيَدُلَّ عَلَى حَالِ الحَرْفِ في الوَصْلِ،

---

(١) قوله: (الا) ليس في د.

(٢) كذا في د، وفي الأصل: (زيادة).

(٣) في الأصل ود: (حاء)، وكذا يقتضي السياق.

(٤) انظر الخاء في سيبويه ٤/ ١٦٩، وشرح السيرافي ٥/ ٤١، وقال في توضيح المقاصد ٣/ ١٤٧٧: « فعلامة السكون خ فوق الحرف، هكذا جعلها سيبويه، والمراد خف أو خفيف، وجعلها بعض الكُتّاب دائرة؛ لأن الدائرة صفر، وهو الذي لا شيء فيه من العدد، وجعلها بعضهم دالًا ». وانظر ابن يعيش ٩/ ٦٨، والتصريح (علمية) ٢/ ٦٢٣. وعند ابن درستويه علامة الوقفة (السكون) هي الجيم فوق الحرف. انظر الكتاب لابن درستويه ٩٨.

فهو عَلَى خِلافِ مَا يَـدُلُّ مِن الشَّكْلِ عَلَى حَالِ الحَرْفِ [و١٣] في النُّطْقِ.

وعَلامَـةُ التَّشْدِيـدِ شِينٌ فَـوْقَ الحَرْفِ مِنْ (شَدِيـدٍ).

ومَا كَانَ قَـبْلَ آخِرِهِ سَاكِنٌ لَمْ يَلْحَقْهُ التَّشْدِيدُ؛ للاسْتِغْنَـاءِ عَنْهُ بِأَنَّـهُ لا يُوصَلُ بِالجَمْعِ[١] بَـيْنَ السَّاكِنَـيْنِ، فهذا دَلِـيلٌ عَلَى أَنَّـهُ في الوَصْلِ مُـتَحَرِّكٌ، يُغْنِـي عَن التَّشْدِيـدِ، مَع أَنَّـهُ لا يَجْتَمِعُ ثَلاثَـةُ أَحْرُفٍ سَاكِنَـةٍ.

والفَرْقُ بَـيْنَ الإِشْمَامِ ورَوْمِ الحَرَكَةِ أَنَّ رَوْمَ الحَرَكَةِ يُدْرِكُه الأَعْمَى والبَصِيـرُ؛ لأَنَّـهُ صَوْتٌ، والإِشْمَامُ لا يُـدْرِكُـهُ إِلّا البَصِيـرُ؛ لأَنَّـهُ ضَمُّ الشَّفَـتَـيْنِ مِنْ غَيْـرِ صَوْتٍ، ولا يُمْكِنُ في الجَـرِّ والنَّصْبِ مِثْـلُ ذلِكَ؛ لأَنَّـهُ لَيْسَ لَـهُ آلَـةٌ، كَمَا لِضَمِّ الشَّفَتَـيْنِ آلَـةٌ[٢] يُمْكِنُ أَنْ يُـدَلَّ[٣] بِهَا عَلَـيْـهِ.

ويَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى: (هذا خَالِدْ) أَرْبَعَـةُ أَوْجُهٍ: السُّكُونُ[٤]، والإِشْمَامُ، ورَوْمُ الحَرَكَةِ، والتَّـشْدِيدُ؛ لأَنَّ مَا قَـبْـلَ آخِرِهِ مُـتَحَـرِّكٌ.

ولا يَجُوزُ في: (مَـرَرْتُ بِعَمْرو) إِلّا وَجْهَانِ: السُّكُونُ، ورَوْمُ الحَرَكَةِ.

ويَجُوزُ في: (هذا عَمْرو) ثَلاثَـةُ أَوْجُهٍ، عَلَى الأُصُولِ الّتي بَـيَّـنّـا.

ويَجُوزُ في القَوَافِـي:

١١٦٧ .... سَـبْـسَـبَّـا[٥]

تَشْبِيـهًـا بِـإِطْلاقِ القَافِـيَـةِ فِـيمَا هو عَلَى تَـقْدِيـرِ السَّاكِنِ، فَـتَـقُولُ: (أَقِلِّي اللَّوْمَ

---

(١) كذا في د، وفي الأصل: (الجميع).

(٢) في ف: (كما للضم آلة).

(٣) في د: (يدرك).

(٤) في د: (للسكون).

(٥) آخر بيت من الرجز، وتمامه:

تَـتْـرُكُ مَـا أَبْـقَـى الـدَّبَّـا سَـبْـسَـبَّـا

وهو ينسب إلى رؤبة، وهو في ملحق ديوانه ١٦٩، ونسب إلى ربيعة بن صبح، وينسب لأعرابي. انظر المقاصد النحوية ٤/ ٢٠٦٨، وشرح شواهد الشافية ٤/ ٢٥٧، وضرائر الشعر ٥٠. والنحاة استشهدوا بالكلمة مفردة (سبسبا)، انظر سيبويه ١/ ٢٩، ٤/ ١٦٩، والمقتضب ٣/ ١٦٩، والأصول ٢/ ٣٧٢، وشـرح السيرافي ٥/ ٤١، والتعليقـة للفارسي ٢/ ١١٤، والحلبيـات ٣٥٨، والحجـة للفارسي ١/ ٦٥، وغيرها.

عَاذِلَ والعِتَابْ)، فإذا أَطْلَقْتَ القَافِيَةَ قُلْتَ:

١١٦٨ أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابا ....[1]

فأَلْحَقْتَها مَا هو في تَقْدِيرِ السَّاكِنِ[2]، فَلِذلِكَ تَقُولُ: (هذا سَبْسَبٌّ)، فَيَجِبُ التَّشْدِيدُ للوَقْفِ، فإذا أَلْحقْت الأَلِفَ عَلَى تَقْدِيرِ مَا قَدْ وَجَبَ لَهُ التَّشْدِيدُ قُلْت: (سَبْسَبّا)، إلّا أَنَّهُ إذا أَطْلَقْتَ القَافِيَةَ اسْتُغْنِيَ بالإطْلاقِ عَنِ التَّشْدِيدِ، فَلَمْ يَجُزْ إلّا في الضَّرُورَةِ؛ لأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الوَقْفِ، وإنْ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ في:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابا ....

فَيَصِيرُ ضَرُورَةً في الكَلامِ؛ لأَنَّهُ اسْتُعْمِلَ مَا لا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ، فأَمّا في الشِّعْرِ فهو يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لإقَامَةِ الوَزْنِ، ولا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ في الكَلامِ، فَلَمْ يَجُزْ أَصْلًا، وجَازَ في القَافِيَةِ لِمَا بَيَّنّا.

وقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ:

١١٦٩ بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّ[3]

وقَالَ رُؤْبَةُ:

١١٧٠ لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبّا

---

(١) صدر بيت من الوافر عجزه:

.... وقولي إن أصبت لقد أصابا

وهو لجرير بن عطيّة في ديوانه ٨١٣، وانظر سيبويه ٤/ ٢١٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٥١٣، وابن السّيرافي ٢/ ٣٠١، وابن يعيش ٩/ ٢٩، والمحصول لابن إياز ١/ ٣٨. وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ٢٤٠، والبغداديات ١٦٠، والحلبيّات ٢١٩، وشرح التّسهيل لابن مالك ١/ ١١، والارتشاف ٢/ ٨٢٧.

(٢) الكلام من قوله: (فتقول أقلي) ساقط من ف.

(٣) البيت من الرجز، وهو لمنظور بن مرثد في ابن السيرافي ٢/ ٣٢٤، وشرح شواهد الإيضاح لابن برّي ٢٧٦. ونسبه سيبويه إلى رجل من بني أسد في الكتاب ٤/ ١٧٠، وشرح السيرافي ٥/ ٤٢، والنّكت للأعلم ١١٠٣. وهو بلا نسبة في الأصول ٣/ ٤٥٢، والحجة ٢/ ٣٦٢، والشّيرازيّات ٣٦٥، والتّكملة ٢٠٦، ٢١٩، والخصائص ٢/ ٣٥٩، وسر صناعة الإعراب ١/ ١٦١، ٤١٧، وضرائر الشعر لابن عصفور ٥١.

فـي عَامِنَـا ذَا بَعْـدمَـا أَخْصَـبّـا[١]

وقَالَ:

١١٧١ ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُـقَ الأَضْخَمّـا[٢]

ويَجُوزُ في قَـوْلِ بَعْضِ العَـرَبِ: (أَبْـيَـضَّهْ) بِمَعْنى: أَبْـيَـضّْ، عَلَى الشُّذُوذِ في الكَلامِ؛ لأَنَّـهُ جَمَعَ بَـيْنَ التَّشْدِيـدِ والهَاءِ، وكِلاهُما دَلِـيـلٌ عَلَى الحَرَكَـةِ في الوَصْـلِ، إِلّا أَنَّ الهَاءَ تُـذْكَـرُ فِـيها الحَرَكَـةُ الّتي كَانَت في الوَصْلِ، والتَّشْدِيـدُ لا تُـذْكَـرُ [ظ١٣] مَعَهُ الحَرَكَـةُ، ولكنَّـهُ يُـدَلُّ عَلَـيْها. والهَاءُ لِمَا تَلْـزَمُـهُ الحَرَكَـةُ في الوَصْلِ. والتَّشْدِيدُ لِمَا لا تَلْـزَمُـهُ الحَرَكَـةُ في الوَصْلِ، فهو شُذُوذٌ ضَعِيـفٌ في الكَلامِ، وَوَجْهُ جَوَازِهِ التَّـشْبِيـهُ بِـ (هُنَّه)، لَمّا كَانَ يَلْـزَمُـهُ التَّشْدِيـدُ في الوَقْـفِ، فَشَبَّـهَـهُ بِمَا يَلْـزَمُـهُ التَّشْدِيـدُ في الوَقْفِ والوَصْلِ، فأَلْحَقَ الهَاءَ عَلَى هذا الوَجْهِ.

* * *
* *
*

---

(١) البيتان من الرجز، وهما لرؤبة في ملحق ديوانه ١٦٩، وانظر سيبويه ٤/ ١٧٠، وشرح السيرافي ٥/ ٤٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٦٦، وهو لربيعة بن صبح في سفر السعادة ١/ ٤٦. وهو بلا نسبة في المخصص ٣/ ٣٦١، وابن يعيش ٩/ ٦٩.

(٢) مـر الشاهد سابقًا، وفي سيبويه ٤/ ١٧٠، والسؤال بروايـة: (بدء يحب)، وهو في رقم (٢١) بهذه الرواية نفسها. وانظر الشاهد رقم (٢١).

بَابُ الوَقْفِ
عَلَى مَا قَبْلَ آخِرِهِ سَاكِنٌ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجوزُ في الوَقْفِ عَلَى مَا قَبْلَ آخِرِهِ سَاكِنٌ، عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ العَرَبِ، مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى مَا قَبْلَ آخِرِهِ سَاكِنٌ في مَذْهَبِ بَعْضِ العَرَبِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ فِيهِ وَجْهَانِ: إِجْرَاءُ السَّاكِنِ عَلَى مَا بَعْدَهُ في مَذْهَبِ فَرِيقٍ مِنْهُم، وإِجْرَاؤُه عَلَى مَا قَبْلَهُ في مَذْهَبِ فَرِيقٍ آخَرَ؟ وهَلْ ذلِكَ لِتَكَرُّهِ اجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ، وإِنْ كَانَ في الوَقْفِ؛ لَمّا كَانَ لا يَجُوزُ في الوَصْلِ أَصْلًا رَفَضُوهُ في الوَقْفِ أَيْضًا؟

ومَا وَجْهُ امْتِنَاعِ العَرَبِ كُلِّهِم مِن الجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ في الوَصْلِ، وإِجَازَةِ أَكْثَرِهِمْ ذلِكَ في الوَقْفِ؟ وهَل العِلَّةُ في ذلِكَ أَنَّهُ ثَقُلَ في الوَصْلِ عَلَى اللِّسَانِ والطِّبَاعِ، وثَقُلَ في الوَقْفِ عَلَى اللِّسَانِ وخَفَّ عَلَى الطِّبَاعِ؛ لِشِدَّةِ اقْتِضَاءِ الأُصُولِ لَهُ في الوَقْفِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ مَقْطَعٌ يَقْتَضِي قَطْعَ الحَرَكَةِ، ومِنْ جِهَةِ اقْتِضَاءِ نَقِيضِهِ لَهُ، فَكَمَا لا يُبْتَدَأُ إِلّا بِمُتَحَرِّكٍ لا يُوقَفُ إِلّا عَلَى سَاكِنٍ؟

ولِمَ جَازَ: (هذا بَكْرْ)، و (مِنْ بَكِرْ)، ولَمْ يَجُزْ عَلَى(١) هذا: (رَأَيْتُ البَكَرْ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الأَلِفَ واللّامَ قَدْ عَاقَبَت التَّنْوِينَ، وقَامَتْ مَقَامَهُ في تَمَكُّنِ الاسْمِ. وتَحْرِيكُ السَّاكِنِ لا يَجُوزُ مَع ثُبُوتِ العِوَضِ مِن التَّنْوِينِ في قَوْلِكَ: (رَأَيْتُ بَكْرًا)، فَصَارَت الأَلِفُ واللّامُ بِمَنْزِلَةِ العِوَضِ(٢) مِن التَّنْوِينِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٧٣: « هذا باب الساكن الّذي يَكُون قبل آخر الحروف فيحرّك لكراهيتهم التقاء الساكنين ».

(١) قوله: (على) ليس في د.

(٢) في د: (للعوض).

ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ الـرَّاجِـزِ:

أَنَـا ابْـنُ مَـاوِيَّـةَ إِذْ جَـدَّ النَّـقُـرْ

ومَا وَجْهُ قَـوْلِ بَعْضِهِمْ: (عِدِلْ)، و (فِسِلْ)؟ ولِـمَ لَمْ يَجُزْ عِنْـدَهُـمْ: (هذا عِدُلْ)، كَمَا جَازَ: (هذا بَـكُـرْ)؟

ومَا وَجْهُ قَـوْلِ بَعْضِهِمْ: (في البُسُرْ)، ولَـمْ يَـكْسِرُوا في الجَـرِّ، كَمَا كَسَرُوا: (مِنْ بَـكِرْ)؟

ومَا وَجْهُ قَوْلِـهِمْ: (رَأَيْتُ العِكِمْ)، و (رَأَيْتُ الحُجُرْ)؟ ولِمَ جَازَ ذلِكَ مَع الأَلِفِ واللَّامِ عَلَى هذا المَذْهَبِ، ولَمْ يَجُـزْ عَلَى المَذْهَبِ الأَوَّلِ؟

ولِمَ لا يَجُوزُ شَيءٌ [و١٤] مِنْ ذلِكَ فِـيمَا قَـبْـلَ آخِرِهِ حَـرْفُ مَـدٍّ ولِـينٍ، نَحْوُ: (زَيْدْ)، و (عَـوْنْ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ المَدَّ قَـدْ سَهَّـلَ اجْتِمَاعَ السَّاكِنَـيْنِ مَع تَـكَـرُّهِ الحَرَكَـةِ في حَـرْفِ المَدِّ واللِّـينِ؟

ولِمَ ذَكَـرَ سِيبَـوَيْـهِ في هذا البَابِ الحُـرُوفَ الَّتي تَـكُونُ حَالُها في الوَقْفِ عَلَى خِلافِ حَالِها في الوَصْلِ، مِمّا يُوجِبُـهُ طَـبْعُ الحَـرْفِ؟ وهَلْ ذلِكَ لِتَسْتَـوْفِـيَ[1] القِسْمَةُ فِـيمَا يَـكُونُ حَالُـهُ في الوَقْفِ عَلَى خِلافِ حَالِـهِ في الوَصْلِ بالبَـيَـانِ عَنْـهُ وعَنْ عِلَّتِـهِ؟

ومَا[2] الحُـرُوفُ المُشْرَبَـةُ؟ ولِمَ سُمِّيَتْ حُـرُوفَ القَلْقَلَةِ؟ ولِمَ كَانَت القَافُ، والجِيمُ، والطَّاءُ، والدَّالُ، والباءُ[3] مِنْ حُروفِ القَلْقَلَةِ؟ وهَلْ ذلِكَ لاضْطِـرَابِ اللِّسَانِ عِنْـدَ الاعْتِمَادِ لَهَا؟

ولِمَ خَرَجَ مَعَها صُوَيْتٌ في الوَقْفِ كَالنَّـفْخِ، ولَمْ يَخْـرُجْ في الوَصْلِ؟ وهَلْ ذلِكَ لِشِدَّةِ الضَّغْطِ مَع[4] اضْطِـرَابِها في مَـوْضِعِها يَـقَعُ هذا الصُّويْتُ، كالاسْتِـرَاحَةِ إِلَيْـهِ في الوَقْفِ، فَإِذا جَاءَ الوَصْلُ أَغْنى صَوْتُ الوَصْلِ عَن الاسْتِـرَاحَةِ إِلَيْـهِ في الوَقْفِ؟ ومَا دَلِـيـلُـهُ مِنْ قَـوْلِكَ: (الحِذْقْ)؟

---

(١) في د: (استوفى).

(٢) في د: (وأما).

(٣) في الأصل ود: (والتاء)، وهو تصحيف.

(٤) في د: (في).

ولِمَ كَانَت الزّايُ، والضَّادُ، والظَّاءُ، والذَّالُ مِن الحُرُوفِ[١] المُشْرَبَةِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ كُلَّ حَرْفٍ خَرَجَ مَعَهُ في الوَقْفِ صُوَيْتٌ كَالنَّفْخِ فهو مِن الحُرُوفِ المُشْرَبَةِ؟ ولِمَ صَارَتْ هذه الحُرُوفُ مَع ضَعْفِ الضَّغْطِ يَخْرُجُ لَهَا هذا الصُّوَيْتُ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ إِذا اسْتَمَرَّ الصَّوْتُ[٢] بِالحَرْفِ وَجَدَ آخِرَهُ مَنْفَذًا تَقَعُ الاسْتِرَاحَةُ إِلَيْهِ بِهذا الصُّوَيْتِ، ويُسْتَغْنَى عَنْهُ في[٣] الوَصْلِ بِصَوْتِ الحَرْفِ الثَّانِي في الوَصْلِ، وكَانَ ذلِكَ في الزَّاي؛ لأَنَّها مَجْهُورَةٌ فِيها يُشْبِهُ الصَّفِيرَ، ولَمْ يَكُنْ في أُخْتَيْها؛ لِضَعْفِ الاعْتِمَادِ لَهَا؛ إِذْ هُما مَهْمُوسَتانِ، وكَانَ في الضَّادِ لاسْتِطَالَتِها مَع أَنَّها مَجْهُورَةٌ، وكَانَ في الظَّاءِ والذَّالِ، ولَمْ يَكُنْ في الباءِ[٤]؛ لأَنَّها مَهْمُوسَةٌ، فهذه الأَحْرُفُ الأَرْبَعَةُ لَهَا ضَغْطٌ دُونَ ضَغْطِ الأَحْرُفِ الخَمْسَةِ؟ ومَا بَيَانُ ذلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ: (هذا نَشْزْ)، و (هذا خَفُضْ) في الوَقْفِ؟

ولِمَ كَانَت الحُرُوفُ المَهْمُوسَةُ كُلُّها مَع النَّفْخِ في الوَقْفِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ[٥] لَمّا [ضَعُفَ][٦] الاعْتِمَادُ لَهَا جَرَى النَّفَسُ فِيها؟

ولِمَ كَانَت الحُرُوفُ كُلُّها سِوَى هذه الأَقْسَامِ الثَّلاثَةِ لا صُوَيْتَ مَعَها بَعْدَ خُرُوجِها في الوَقْفِ؟ وهَلْ ذلِكَ لاسْتِغْنَائِها بِأَنْفُسِها عَن الصُّوَيْتِ الّذِي يَكُونُ كَالاسْتِرَاحَةِ إِلَيْهِ فِيها في[٧] الوَقْفِ؟

ولِمَ صَارَت اللّامُ مِن الحُرُوفِ المُشْرَبَةِ، ولَيْسَ مَعَها صُوَيْتٌ في الوَقْفِ، وكَذلِكَ النُّونُ، والمِيمُ، والعَيْنُ [ظ١٤]، والغينُ والهَمْزَةُ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها مَازَجَتْ صَوْتَ مَا قَارَبَها؛ ولِذلِكَ يَجْعَلُ الأَلْثَغُ اللّامَ يَاءً، فَجَمِيعُ[٨] الحُرُوفِ المُشْرَبَةِ قَدْ مَازَجَتْ مَا قَارَبَها، وهي عَلَى قِسْمَيْنِ: مِنْها مَا يَخْرُجُ بَعْدَهُ صُوَيْتٌ في الوَقْفِ، ومِنْها مَا لا يَخْرُجُ؟ فَمَا بَيَانُ ذلِكَ مِنْ قَوْلِكَ: (أَيْقِظْ[٩] عُمَيْرًا)، و (أَخْرِجْ حَاتِمًا)،

---

(١) في د: (حروف).
(٢) في الأصل: (للصوت)، وكذا في د.
(٣) قوله: (في) ليس في د.
(٤) في الأصل ود: (للتاء).
(٥) في د: (لأنها).
(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها سياق الجواب.
(٧) قوله: (في) ليس في د.
(٨) في الأصل ود: (الجمع).
(٩) في الأصل ود: (أيقض)، وكذا في الجواب.

و (أَحْرِزْ مَالًا)، و (أَفْرِشْ خَالِدًا)، و (حَـرِّكْ عَامِـرًا)؟

ولِمَ لا يَـكُونُ في التَّضَاعُفِ في الحَـرْفِ الأَوَّلِ هذا الصُّوَيْتُ إِذا قُـلْتَ: (أَحَذٌّ)، و (دَقَّ)، و (رَشَّ)؟

الجَوَابُ[1]

الّذي يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى مَا قَبْـلَ آخِرِهِ سَاكِنٌ في مَـذْهَبِ بَعْضِ العَـرَبِ إِجْـرَاؤُهُ عَلَى وَجْهَـيْنِ:

أَحَدُهُما: نَـقْـلُ حَرَكَـةِ الإِعْـرَابِ إِلـى السَّاكِـنِ في مَـذْهَبِ فَرِيـقٍ؛ لِئَـلَّا يُجْمَعَ بَـيْنَ سَاكِنَـيْنِ أَصْلًا، فَـيَـثْـقُـلُ فـي المَضْمُومِ والمَجْـرُورِ دُونَ المَنْصُوبِ لِمَانِـعٍ يَمْنَعُ في المَنْصُوبِ، وهو كَـوْنُ الأَلِفِ واللّامِ مُعَاقِـبًـا للتَّـنْوِينِ، دَالًّا عَلَى تَمَكُّـنِ الاسْمِ، كَدَلالَةِ التَّـنْوِينِ عَلَى تَمَكُّنِـهِ، فَـلَمَّا قَامَ مَـقَامَـهُ جَرَى مَجْـرَاهُ في المَنْعِ مِن النَّـقْلِ، كَمَا أَنَّ الأَلِفَ الّتي هي عِوَضٌ مِن التَّـنْوِينِ لَمّا قَامَتْ مَـقَامَ التَّـنْوِينِ مَـنَعَتْ مِن النَّـقْلِ، فَـثَبَتَ مِنْ هذا أَنَّ التَّـنْوِينَ يَمْنَعُ بِوُجُودِهِ[2]، وأَنَّ الأَلِفَ تَمْنَعُ؛ لأَنَّها قَامَتْ مَقَامَـهُ في أَنَّها عِوَضٌ مِنْـهُ، وأَنَّ الأَلِفَ واللّامَ تَمْنَعُ بِأَنَّها[3] قَامَتْ مَـقَامَـهُ في الدَّلالَةِ عَلَى تَمَكُّنِ الاسْمِ، وخَلَفَـتْـهُ في المُعَاقَـبَـةِ. فهذا مَذْهَبُ فَرِيـقٍ مِن العَـرَبِ. وعِلَّـتُـهُ مَا بَـيَّـنّـا مِن التَّـكَـرُّهِ للجَمْعِ[4] بَـيْنَ سَاكِنَـيْنِ[5] أَصْلًا.

وأَمَّا المَذْهَبُ الآخَرُ فَـيَجْرِي عَلَى إِتْـبَـاعِ الحَرَكَةِ مَا قَـبْـلَ الحَرْفِ في الضَّمِّ والكَسْرِ والفَتْحِ. والعِلَّـةُ في ذلِكَ تَـكَـرُّهُ الجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَـيْنِ[6] أَصْلًا.

فَعِلَّـةُ الفَرِيـقَيْنِ وَاحِدَةٌ، والحُكْمُ مُخْتَلِفٌ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْـهُما يَـقُومُ مَـقَامَ الآخَرِ في السَّلامَةِ مِن الجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَـيْنِ، إِلّا أَنَّـهُ يُحْتَاجُ[7] إِلى النَّظَرِ: أَيُّ المَذْهَبَـيْنِ أَقْوَى؟

---

(١) الكلام مـن قوله: (الغـرض فيه) ساقـط مـن ف، وهـو مسائل الباب كلها، والموجود هـو العنوان: (باب الوقف على ما قبل آخره ساكن).

(٢) في د: (وجوده).

(٣) في د: (أنها)، وفي ف: (لأنها).

(٤) في د: (الجمع).

(٥، ٦) في د: (الساكنين).

(٧) في د: (محتاج).

فإذا وُوزِنَ بَيْنَهُما لَمْ يُرَجَّحْ أَحَدُهُما عَلَى الآخَرِ، وذلِكَ أَنَّ أَحَدَهُما فِيهِ السَّلامَةُ مِن الجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، مَع بَيَانِ الإِعْرَابِ في الوَصْلِ. والآخَرُ فِيهِ السَّلامَةُ مِن الجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ مَع السَّلامَةِ مع مَانِعٍ[1] يَعْتَرِضُ عَلَى إِجْرَاءِ الحُكْمِ في جَمِيعِ البَابِ، وفي الآخَرِ مَانِعٌ مِنْ جِهَةِ الأَلِفِ واللّام، ومَانِعٌ آخَرُ مِنْ جِهَةِ خُرُوجِ البِنَاءِ إِلى مَا لا مِثَالَ لَهُ في الكَلامِ، فَتَكَافَآ بِهذا في الاخْتِيَارِ.

ولا يَجُوزُ نَقْلُ الحَرَكَةِ في المَنْصُوبِ؛ لأَنَّها لَيْسَ مِمّا يَلْزَمُ الوَقْفُ عَلَيْهِ بالسُّكُونِ، كَمَا يَلْزَمُ في المَضْمُومِ والمَكْسُورِ، مَع مَا ذَكَرْنا مِن أَنَّ الأَلِفَ قَدْ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ وُجُودِ التَّنْوِينِ الّذي هي عِوَضٌ مِنْهُ [و١٥]، ومَتَى وُجِدَ التَّنْوِينُ فَلا نَقْلَ للحَرَكَةِ، ولا إِتْبَاعَ[2].

وإِنَّما لَمْ يَجُزِ الجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ في الوَصْلِ عَلَى مَذْهَبِ جَمِيعِ العَرَبِ؛ لاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ:

أَحَدُهُما: ثِقَلُهُ عَلَى اللِّسَانِ؛ إِذْ كَانَ اجْتِمَاعُ السَّوَاكِنِ مُمْتَنِعًا عَلَى اللِّسَانِ، واجْتِمَاعُ السَّاكِنَيْنِ ثَقِيلًا[3] عَلَى اللِّسَانِ[4].

والوَجْهُ الآخَرُ: ثِقَلُهُ عَلَى الطِّبَاعِ بِمُنَافَرَتِهِ للأُصُولِ، وهو أَنَّ الوَصْلَ يَقْتَضِي خِلافَ الوَقْفِ، فَيَقْتَضِي الوَصْلُ التَّحَرُّكَ لِتَمْكِينِ[5] الحَرْفِ الّذي بَعْدَهُ مُتَحَرِّكًا[6] كَانَ[7] أَوْ سَاكِنًا؛ لأَنَّ الحَرَكَةَ تُمَكِّنُ مِنْ إِخْرَاجِ الحَرْفِ، والسُّكُونُ لا يُمَكِّنُ مِنْ ذلكَ، فإِنَّما يَقْتَضِيهِ تَعْدِيلُ الحُرُوفِ بالحَرَكَةِ والسُّكُونِ، ويَقْتَضِيهِ المَقْطَعُ في الوَقْفِ، ولا يَقْتَضِيهِ الوَصْلُ، فَلَمّا كَانَ للوَقْفِ مَا يَقْتَضِي السُّكُونَ؛ لأَنَّهُ[8] مَقْطَعٌ يَقْتَضِي قَطْعَ الحَرَكَةِ، ومِنْ أَنَّهُ عَلَى خِلافِ الابْتِدَاءِ في حَقِيقَتِهِ،

---

(١) كذا في ف، وفي الأصل ود: (من مانع).
(٢) في د: (تباع).
(٣) في ف: (ثقيل).
(٤) الكلام من قوله: (إذ كان) ساقط من د.
(٥) في د: (للتمكن).
(٦) قوله: (متحركًا) مكرر في الأصل.
(٧) قوله: (كان) ليس في ف.
(٨) في ف: (من أنها).

فَـيَـقْتَضِي أَنْ يَـكُونَ عَلَى خِلافِ حَالِـهِ، فلا يُـبْـدَأُ[١] إِلّا بِمُتَحَـرِّكٍ، ولا يُوقَـفُ إلا عَلَى سَاكِنٍ.

فَصَحَّ مِنْ هذا أَنَّ الثِّـقَـلَ عَلَى **ثَلاثَـةِ أَوْجُـهٍ**:

- ثِقَـلٌ هو أَشَدُّ الثِّـقَلِ، كَالجَمْعِ بَـيْنَ سَاكِنَـيْنِ في الوَصْلِ.

وثِقَـلٌ هو أَوْسَطُ الثِّـقَلِ كَالجَمْعِ بَـيْنَ سَاكِنَـيْنِ في الوَقْفِ عَلَى مَـذْهَبِ أَكْـثَـرِ العَـرَبِ، فَـلَمْ يَعْتَـدُّوا بِـهِ.

- وثِقَـلٌ هو أَدْوَنُ الثِّـقَلِ، مِمّا يَعْتَـدُّ بِـهِ هذا الفَرِيْـقُ.

وهو في الأَصْلِ عَلَى **ثَلاثَـةِ أَقْسَامٍ**:

- ثِقَـلٌ هو أَشَدُّ، وكُلُّهُم يَعْتَـدُّ بِـهِ، كَمَنْعِ الصَّرْفِ بِـزِنَـةِ الفِعْلِ، والتَّعْرِيـفِ.

- وثِقَـلٌ هو أَدْنَى الثِّـقَلِ، وكُلُّـهُم لا يَعْتَـدُّ بِـهِ، كَزِنَـةِ الفِعْلِ في (أَفْـكَلُ) الّذي هو تَـكَـرُّهٌ.

- وثِقَـلٌ هو أَوْسَطُ الثِّـقَلِ[٢]، فَمِنْهُم مَنْ يَعْتَـدُّ بِـهِ، ومِنْـهُم مَنْ لا يَعْـتَـدُّ، كَثِقَلِ الجَمْعِ بَـيْنَ سَاكِنَـيْنِ[٣] في الوَقْفِ.

وإِذا طَـلَـبْتَ هذه القِسْمَـةَ عَلَى تَصَرُّفِها في الحَرفِ الوَاحِدِ وَجَدْتَـهُ في الهَمْزَةِ، وذلِكَ الثِّـقَـلُ لاجْتِمَاعِ[٤] الهَمْزَتَـيْنِ في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لا يَجُوزُ أَصْلًا؛ لأَنَّـهُ ثِقَـلٌ يَعْـتَـدُّ بِـهِ الجَمِيعُ.

والهَمْزَةُ في أَوَّلِ الكَلِمَةِ تَجُوزُ لا مَحَالَـةَ عِنْـدَ الجَمِيعِ؛ لأَنَّـهُ ثِقَـلٌ لا يَعْـتَـدُّ بِـهِ أَحَدٌ مِنْهُم؛ لِـقُوَّتِها في ذلِكَ المَوْقِعِ وحُسْنِها فِـيه.

وثِقَـلُ الهَمْزَةِ في حَشْوِ الكَلِمَةِ، مِنْـهُمْ مَنْ لا يَعْتَـدُّ بِـهِ فيُحَـقِّـقُ الهَمْزَةَ، ومِنْـهُم مَنْ يَعْتَـدُّ بِـهِ فيُخَـفِّفُ.

---

(١) في ف: (يبتدأ).

(٢) الكلام من قوله: (فكلهم لا يعتد) ساقط من د.

(٣) في د: (الساكنين).

(٤) في ف: (وذلك أن ثقل اجتماع).

فَتَدْنُو هذه الأُصُولُ لِتَجْرِيَ الأَحْكَامُ [فيها][(١)] عَلَى صِحَّةٍ.

وتَقُولُ: (هذا بَكُرْ)[(٢)]، و (مِنْ بَكِرْ)، فَتَنْقُلُ[(٣)] الحَرَكَةَ عَلَى مَا بَيَّنَّا في الوَقْفِ، ولا يَجُوزُ مِثْلُ ذلِكَ في الوَصْلِ. وتَقُولُ: (رَأَيْتُ البَكْرْ) فَتَجْمَعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ عَلَى هذا المَذْهَبِ، ولا يَجُوزُ: (رَأَيْتُ البَكَرْ)؛ لأَنَّ الأَلِفَ واللاّمَ قَدْ مَنَعَتْ مِنْ ذلِكَ؛ لأَنَّها[(٤)] قَامَتْ مَقَامَ التَّنْوِينِ عَلَى مَا بَيَّنَّا.

وقَالَ الرَّاجِزُ [ظ١٥]:

١١٧٢ أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ[(٥)]

ولا يَجُوزُ في الوَصْلِ إِلّا (النَّقْرُ).

وتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِ الإِتْبَاعِ: (هذا عِدِلْ)، و (فِسِلْ)، ولا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ النَّقْلِ: (هذا عِدُلْ)؛ لأَنَّهُ لَيْسَ في الكَلامِ: (فِعُلٌ)، فأَصْحَابُ مَذْهَبِ النَّقْلِ إِمَّا أَنْ يَرْجِعُوا إِلى الإِتْبَاعِ، وإِمَّا أَنْ يَرْجِعُوا إِلى مَذْهَبِ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ يُشِمُّ، أَوْ يَرُومُ الحَرَكَةَ.

وتَقُولُ: (في البُسُرْ)، عَلَى مَذْهَبِ الإِتْبَاعِ، ولا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ النَّقْلِ: (في البُسِرْ)؛ لأَنَّهُ لَيْسَ في الأَسْمَاءِ: (فُعِلٌ)[(٦)]. [و١٦][(٧)] [ظ١٦].

---

(١) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٢) في ف: (بكره). (٣) في د: (ونقل).

(٤) في ف: (بأنها).

(٥) البيت من الرجز، وهو لفَدَكِيّ المِنْقَرِيّ الطّائي، وهو عُبيد بن ماوِيَّة. كذا وردت نسبة الشاهد في تاج العروس (نقر)، وهو لعُبيد بن ماوِيَّة في لسان العرب (تجر)، (نقر)، (حلق)، وهو عبد اللَّه ابن ماوية الطائي في إيضاح شواهد الإيضاح ٣٥٨ - ٣٥٩، وهو منسوب لفدكي بن أعبد المنقري. انظر التصريح ٥/ ٢٥١. وهو لامرئ القيس في الدر المصون ١٠/ ٥٤١، وليس في ديوانه. وهو لبعض السعديين في سيبويه ٤/ ١٧٣. وهو بلا نسبة في الجمل ٣١٠، والتكملة ١٩٣، وأسرار العربية ٣٥٥، واللباب ٢/ ١٩٨، والمخصص ١/ ٨٨، ٣/ ٤٣٩، وإصلاح الخلل ٢٩٠.

(٦) بعده في الأصل: (تَمَّ، يتلوه إن شاء اللَّه تعالى: وتقول: رأيت العكم، والحمد للَّه وحده، وصلواته على سيدنا محمد وآلِهِ وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين). وبعده في د: (تم ويتلوه إن شاء اللَّه: وتقول رأيت العكم والحمد للَّه وحده. بسم اللَّه الرحمن الرحيم رب تمم بجودك).

(٧) هذه الصفحة ورقة فارغة في الأصل، ليس فيها شيء.

[الجُزْءُ الثّامِن والخَمْسُونَ مِن شَرْحِ كِتَابِ سِيبَوَيهِ، إملاءُ أَبِي الحَسَنِ عليِّ بن عِيسَى النَّحْوِيّ أَيَّدَهُ اللَّهُ][1]

بِسْمِ اللَّهِ الرّحمنِ الرّحِيمِ، رَبِّ تَمِّمْ بِجُودِكِ[2]

وتَقُولُ: (رَأَيْتُ العِكِمْ)، و (رَأَيْتُ الحُجُرْ) عَلَى مَذَاهِبِ الإِتْبَاعِ؛ لأَنَّ الأَلِفَ واللَّامَ لا تَمْنَعُ في هذا المَذْهَبِ.

ولا يَجُوزُ الإِتْبَاعُ، ولا النَّقْلُ فِيمَا قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفُ مَدٍّ؛ لِثِقَلِ الحَرَكَةِ عَلَى حَرْفِ المَدِّ واللِّينِ مَع الاسْتِغْنَاءِ بِمَا فِيهِ مِن المَدِّ واللِّينِ عَن الحَرَكَةِ.

وذَكَرَ سِيبَوَيْهِ الحُرُوفَ الّتي تَكُونُ حَالُها في الوَقْفِ عَلَى خِلافِ حَالِها في الوَصْلِ، مِمّا يُوجِبُهُ طَبْعُ الحَرْفِ في بَابِ الوَقْفِ والابْتِدَاءِ؛ لِتَسْتَوْفِيَ القِسْمَةُ في كُلِّ مَا كَانَتْ حَالُهُ في الوَصْلِ عَلَى خِلافِ حَالِهِ في الوَقْفِ.

وهو عَلَى عَشْرَةِ أَقْسَامٍ:

مِنْهُ: مَا يَخْتَلِفُ حَالُهُ بِزِيَادَةِ هَاءِ الوَقْفِ.

ومِنْهُ: مَا يَخْتَلِفُ حَالُهُ بِزِيَادَةِ الأَلِفِ في: (أَنا)، و (حَيَّهلا).

ومِنْهُ: مَا يَخْتَلِفُ حَالُهُ بالأَلِفِ الّتي هي عِوَضٌ مِن التَّنْوِينِ.

ومِنْهُ: مَا يَخْتَلِفُ حَالُهُ بالسُّكُونِ. ومِنْهُ: مَا يَخْتَلِفُ حَالُهُ بالإِشْمَامِ.

ومِنْهُ: مَا يَخْتَلِفُ حَالُهُ بِرَوْمِ الحَرَكَةِ.

ومِنْهُ: مَا يَخْتَلِفُ حَالُهُ بالتَّشْدِيدِ.

ومِنْهُ: مَا يَخْتَلِفُ حَالُهُ بِنَقْلِ الحَرَكَةِ أَو الإِتْبَاعِ.

ومِنْهُ: مَا يَخْتَلِفُ حَالُهُ للقَافِيَةِ. ومِنْهُ: مَا يَخْتَلِفُ حَالُهُ للفَاصِلَةِ.

وإِنَّما ذَكَرَ ذلِكَ في هذا البَابِ خَاصَّةً؛ لأَنَّهُ يُشْبِهُ مَا وَقَعَ عَقْدُ البَابِ بِهِ، وذلِكَ لأَنَّ عَقْدَ البَابِ وَقَعَ بِالنَّقْلِ[3] أَو الإِتْبَاعِ الّذي يُوجِبُهُ طَبْعُ الحُرُوفِ في الجَمْعِ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها سياق التجزئة في الأصل.

(٢) قوله من: (بسم اللَّه) ليس في ف. (٣) في د: (النقل).

بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، وكَذلِكَ الاخْتِلافُ الّذي يَجْرِي في الوَصْلِ عَلَى خِلافِهِ في الوَقْفِ بِمَا يُوجِبُهُ طَبْعُ الحَرْفِ هو نَظِيرُ مَا يُوجِبُهُ طَبْعُ الحَرْفِ السَّاكِنِ مِن الجَمْعِ بَيْنَهُ وبَيْنَ سَاكِنٍ آخَرَ.

فالحُرُوفُ المُشْرَبَةُ الّتي هي حُرُوفُ القَلْقَلَةِ هي خَمْسَةُ أَحْرُفٍ: الطَّاءُ، والدَّالُ، والبَاءُ[1]، والجِيمُ، والقَافُ، وهي حُرُوفٌ يُشَدُّ[2] ضَغْطُها في مَوَاضِعِها[3]، إِلّا أَنَّ فِيها قَلْقَلَةً بِاضْطِرَابِ اللِّسَانِ في مَوَاضِعِها، فَيَخْرُجُ بَعْدَها صُوَيْتٌ للقَلْقَلَةِ الّتي فِيها، وبَعْدَها حُرُوفٌ مُشْرَبَةٌ دُونَها في ضَغْطِ مَوَاضِعِها، إِلّا أَنَّ اللِّسَانَ يَجِدُ مَنْفَذًا عِنْدَ مَقْطَعِها، فَيَخْرُجُ بَعْدَها صُوَيْتٌ، كَمَا يَخْرُجُ في حُرُوفِ القَلْقَلَة، وهي الزَّايُ، والضَّادُ، والظَّاءُ والذَّالُ.

فهذه تِسْعَةُ أَحْرُفٍ تَجْرِي عَلَى زِيَادَةِ الصُّوَيْتِ بَعْدَها، فإِذا وَصَلْتَ بَطَلَ ذلِكَ الصُّوَيْتُ للاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِصَوْتِ الحَرْفِ الّذي بَعْدَها، فَإِذا لَمْ يَكُنْ بَعْدَها حَرْفٌ جاءَ الصُّوَيْتُ الّذي يَطْلُبُهُ، وإِذا كَانَ بَعْدَها حَرْفٌ اسْتَغْنَتْ بِصَوْتِهِ عَنْ طَلَبِ[4] صَوْتٍ آخَرَ.

وأَمَّا الحُرُوفُ المَهْمُوسَةُ فَكُلُّها[5] يَخْرُجُ بَعْدَها صُوَيْتٌ[6] [و١٧] كالنَّفْخ؛ لِضَعْفِ[7] الاعْتِمَادِ في مَوْضِعِها حَتّى جَرَى النَّفَسُ فِيها، فَصَارَت الحُرُوفُ الّتي تَطْلُبُ صَوْتًا بَعْدَها في الوَقْفِ عَلَى **ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ**:

- حُرُوفٌ مَجْهُورَةٌ شَدِيدَةُ الضَّغْطِ في مَوَاضِعِها، تَطْلُبُ ذلِكَ بِالقَلْقَلَةِ الّتي فِيها.
- وحُرُوفٌ مَجْهُورَةٌ دُونَ الأُولى في الضَّغْطِ للصَّوْتِ، تَطْلُبُ ذلِكَ بِالمَنْفَذِ الّذي فِيها.

(١) في الأصل ود: (التاء)، وكذا في ف، وهو تصحيف.
(٢) في د: (شد).
(٣) قوله: (مواضعها) غير واضحة في الأصل، وكذا في د وف.
(٤) في د: (طلبه).
(٥) في الأصل ود: (فطلها)، وكذا في ف.
(٦) في د: (صوت).
(٧) في د: (أضعفها).

- وحُـرُوفٌ مَهْمُوسَةٌ تَطْـلُبُ ذلِكَ بِضَعْفِ الاعْتِمَادِ لَـهَا.

ومَا عَـدَا هذه الأَقْسَامَ مِن الحُـرُوفِ فَـلَـيْسَ فِيها شَيءٌ مِنْ ذلِكَ في وَصْلٍ ولا وَقْـفٍ، وإِنْ كَـانَ مِنْها مُـا هـو مُشْرَبٌ لامْـتِـزَاجِهِ بِمَا قَارَبَـهُ، نَحْوُ اللّامِ يَمْتَـزِجُ بِمَا قَـارَبَها مِن الـرَّاءِ، وكَذلِكَ[1] العَـيْنُ والغَـيْنُ، وكَذلِكَ الهَمْزَةُ والهَاءُ، وكَـذلِكَ النُّونُ والمِيمُ. ويُـوَضِّحُ ذلِكَ قَـوْلُ: (الحِذْق)[2]، فـأَنْت تَجِـدُ مَـع القَلْقَلَةِ فِـيـهِ صُوَيْـتًـا عِنْـدَ المَـقْطَعِ.

وإِنَّما ذَكَـرَ البَاءَ[3] مَع الأَحْرُفِ الخَمْسَةِ لأَنَّ لَهَا هذا الصُّوَيْتَ بِالقَلْقَلَةِ، وهو لَهَا أَيْضًا بِالهَمْسِ. وبَاقِـي الحُـرُوفِ مَجْهُورَةٌ[4]، ولَمْ يَـذْكُر مَع الظَّاءِ والذَّالِ البَاءَ[5]، لأَنَّ الصُّوَيْـتَ لَـهَـا بِالهَمْسِ فَـقَطْ، ولَـيْسَ كَذلِكَ الظَّـاءُ والذَّالُ. ويُـوَضِّحُ ذلِكَ الصُّوَيْتَ الّذي ذَكَـرْنا قَـوْلُـكَ في الوَقْـفِ: (هذا نَـشْزْ)، و (هذا خَـفُضْ)، ولَـوْ وَصَلْتَ اسْتَـغْـنَـيْتَ عَنْ[6] ذلِكَ.

ويُـوَضِّحُـهُ في الوَصْلِ قَـوْلُـكَ: (أَيْـقِظْ عُمَيْـرًا)، و (أَخْـرِجْ حَاتِمًا)، ولَـوْ قُـلْتَ: (أَيْـقِظْ)، و (أَخْـرِجْ) لَمْ تَسْتَغْنِ عَـنِ الصُّوَيْتِ، وكَذلِكَ: (أَحْـرِزْ مَـالًا)، و (أَفْـرِشْ خَالِدًا)، و (حَـرِّكْ عَامِـرًا)، ولَوْ وَقَـفْتَ[7] في جَمِيعِ هذا لاحْتَجْتَ إِلى الصُّوَيْتِ، ولا يَـكُونُ فـي المُضَاعَـفِ فـي الحَـرْفِ الأَوَّلِ صُوَيْتٌ؛ لأَنَّـهُ مَـوْصُولٌ بِالثَّانِـي كَـقَوْلِكَ: (أَحَذّ)، و (دَقّ)، و (رَشّ)، وسَوَاءٌ سَكَّنْتَ الثَّانِـي أَوْ حَـرَّكْـتَـهُ.

* * *
* *
*

---

(١) في د: (وذلك).

(٢) في الأصل و د: (الحرق)، وكذا في السؤال.

(٣) في الأصل ود: (التاء).

(٤) في د: (مجهور).

(٥) في الأصل و د: (التاء).

(٦) في د: (من).

(٧) في الأصل ود: (ولوقفت).

بَابُ الوَقْفِ
عَلَى حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ[*]

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَـا الّذي يَجُـوزُ في الوَقْـفِ عَلَى حُـرُوفِ المَـدِّ واللِّـينِ؟ ومَـا الّذي لا يَجُـوزُ؟ ولِـمَ ذلِكَ؟

ولِمَ أُجْرِيَتْ[١] عَلَى خِلافِ مُجْـرَى غَـيْرِها مِن الحُـرُوفِ في الوَقْفِ، حَتّى لَمْ يَجُـزْ فِـيها إِشْمَامٌ، ولا رَوْمُ الحَرَكَةِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها مِنْ جِنْسِ الحَرَكَاتِ فَـلَمْ تَـقْـرُبْ مِن الحَرَكَةِ في مَـوْضِعٍ، الأَصْلُ فِـيـهِ السُّكُونُ؛ لِتَـكَـرُّهِ التَّضْعِيـفِ؟

ومَا مَعْنى اعْتِلالِـهِ فِـيها بِالمَدِّ واللِّـينِ واتِّسَاعِ المَخْـرَجِ بِمَا لَيْسَ لِغَيْـرِها مِن الحُـرُوفِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها لَمّا اخْتصَّتْ بِمَا لَيْسَ لِغَيْرِها من الحُـرُوفِ اخْتَصَّتْ في [ظ١٧] الوَقْفِ بِمَا يَـقْتَضِيـهِ ذلِكَ مِمّا لَيْسَ لِغَـيْرِها؟

ومَا مَعْنى اعْتِلالِـهِ بِأَنَّها[٢] مَجْهُورَةٌ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الجَهْرَ فِـيها يُسْتَغْنى بِـهِ مَع حَالِها في المَدِّ واللِّينِ عَن التَّـقْرِيبِ مِنْ حَرَكَـةِ بِنْـيَـتِها؟ ولِمَ جَازَ أَنْ تَـكُونَ الأَلِفُ مَجْهُورَةً[٣] مَع ضَعْفِ الاعْتِمَادِ لَها؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ لَمْ يَضْعُـفْ ضَعْفًا يَجْرِي مَـعَـهُ النَّـفَسُ، وإِنَّما المَهْمُوسُ مَا ضَعُـفَ الاعْتِمَادُ لَـهُ ضَعْفًا يَجْرِي مَعَـهُ النَّـفَسُ؛ ولِذلِكَ[٤] صَارَت الأَلِفُ مِن المَجْهُورَةِ، وإِنْ كَانَت أَخْفَى[٥] الحُرُوفِ كُـلِّها بِأَنَّها[٦] لَحِقَتْ بِحُـرُوفِ الجَهْرِ مِن السَّبَبِ بِهَا بِمَنْعِ النَّـفَسِ أَنْ يَجْرِيَ فِـيها،

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٧٦: « **هذا باب الوقف في الواو والياء والألف** ».

(١) في د: (أجرت).

(٢) في الأصل ود: (بأنه).

(٣) الكلام من قوله: (فيها يستغنى به) ساقط من د.

(٤) في د: (وكذلك).

(٥) في د: (خفي).

(٦) في د: (لأنها).

وكَذلِكَ أُخْتَاها[١] اليَاءُ والوَاوُ؟

ولِمَ وَجَبَ أَنْ يَهْوِيَ الصَّوْتُ فِيها إِذا وَجدَ مُتَّسَعًا حَتّى يَنْقَطِعَ آخِرُهُ في مَوْضِعِ الهَمْزَةِ؟ وهَلْ ذلِكَ للمَدِّ الّذي فِيها مَع اتِّسَاعِ المَخْرَجِ، فَيَجْرِي الصَّوْتُ إِلى تِلْكَ الغَايَةِ، وإِنْ كَانَ مَخْرَجُ الوَاوِ مِن الشَّفَتَيْنِ، ومَخْرَجُ اليَاءِ مِنْ وَسَطِ اللِّسَانِ؟

ومَا في قَوْلِكَ: (ظَلَمُوا) مِن الدَّلِيلِ، و (عَمِي)، و (حُبْلَى)؟ فَهَلْ يَحْسُنُ بالمَدِّ الاتِّصَالُ بِمَوْضِعِ الهَمْزَةِ؟

ولِمَ جَرَى: (رَمَوْا) - وهل[٢] الوَاوُ لَيْسَ مِنْها؟ - مَجْرَى (ظَلَمُوا)؟ ولِمَ كُتِبَ[٣] (ظَلَمُوا)، و (رَمَوْا) بِالأَلِفِ بَعْدَ الوَاوِ؟ فَهَلْ ذلِكَ لأَنَّها مَقْطَعُ الوَاوِ، مَع أَنَّها زَائِدَةٌ للجَمْعِ، وقِيَاسُ[٤] مَا قَبْلَها أَنْ يَكُونَ مِنْها، ولا يَجِبُ مِثْلُ ذلِكَ في (يَغْزُو)؛ لأَنَّها في مَوْضِعِ حَرْفٍ صَحِيحٍ، كَقَولِك: (يَقْتُلُ)، فَلَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ للمَدِّ، كَمَا تَكُونُ أَلِفُ الجَمْعِ زَائِدَةً للمَدِّ مَع الجَمْعِ؟

ومَا قَوْلُ بَعْضِ العَرَبِ: (رَأَيْتُ رَجُلأْ) بِالهَمْزِ، و (هذه حُبْلأْ)؟ وهَلْ ذلِكَ لِتَمْكِينِ[٥] المَدِّ بالبُلُوغِ أَقْصَى الحَلْقِ مَع شَبَهِ الأَلِفِ بِالهَمْزَةِ؟

ولِمَ جَازَ أَنْ تَكُونَ الهَمْزَةُ في هذا المَوْضِعِ أَخَفَّ عَلَيْهِم مِن الأَلِفِ، مَع أَنَّ الهَمْزَةَ أَثْقَلُ الحُروفِ كُلِّها؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الصَّوْتَ إِذا امْتَدَّ ثُمَّ قُطِعَ عَمّا تَقْتَضِيهِ قُوَّتُهُ في المَدِّ كَانَ ذلِكَ بِتَكَلُّفٍ، فَإِذا بَلَغَ مُنْتَهَاهُ الّذي تُوجِبُهُ[٦] قُوَّتُهُ خَرَجَ عَنْ حَدِّ التَّكَلُّفِ، فَخَفَّ؛ لِهذه العِلَّةِ، فَمَا اسْتَمَرَّ مِنْ ذلِكَ بِالطَّبْعِ سَهُلَ، ومَا قُطِعَ عَمَّا لَهُ بِطَبْعِهِ ثَقُلَ؟

ولِمَ جَازَ: (هو يَضْرِبُهأْ) بِالهَمْزِ مَع أَنَّ هذه الأَلِفَ لا أَصْلَ[٧] لَهَا في الحَرَكَةِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ يَجْرِي في كُلِّ أَلِفٍ في الوَقْفِ بِالعِلَّةِ الّتي بَيَّنّا؟ ولِمَ وَجَبَ ذلِكَ

---

(١) في د: (أختاهما).
(٢) في الأصل: (وقيل)، وكذا في د.
(٣) في د: (كتبت).
(٤) في الأصل ود: (قياس) بلا واو.
(٥) في د: (لتمكن).
(٦) في د: (وجبه).
(٧) العبارة في د: (لاصل).

فِي الوَقْفِ عَلَى هذا الأَصْلِ، ولَمْ يَجِبْ فِي الوَصْلِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ تَنَاوُلَ حَرْفِ الوَصْلِ يَمْنَعُ الصَّوْتَ أَنْ يَبْلُغَ تِلْكَ الغَايَةَ؟

الجَوَابُ[١]

الّذي يَجُوزُ فِي الوَقْفِ عَلَى حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ السُّكُونُ[٢] [و١٨]، ولا يَجُوزُ الإِشْمَامُ، ولا رَوْمُ الحَرَكَةِ؛ لأَنَّ هذه الأَحْرُفَ مِنْ جِنْسِ الحَرَكَاتِ، فلا يَقْتَضِي ذلِكَ تَقْرِيبَها مِن الحَرَكَاتِ[٣] بِمَا يَجْرِي مَجْرَى التَّضْعِيفِ[٤] فِي المَوْضِعِ الّذي الأَصْلُ فِيهِ السُّكُونُ، بَلْ إِجْرَاؤُها[٥] عَلَى الأَصْلِ أَحَقُّ بِها، مَع أَنَّها لَمَّا انْفَرَدَتْ بِهذا الوَجْهِ الّذي لَيْسَ لِغَيْرِها مِن الحُرُوفِ عُومِلَتْ بِمُقْتَضَاهُ؛ لأَنَّهُ أَدَلُّ عَلَى تَوْفِيَتِها حَقَّها، وأَخَفُّ فِيها، فَقَدْ جَمَعَ الأَمْرَيْنِ مِنْ تَوْفِيَةِ الحَقِّ والخِفَّةِ فِي اللَّفْظِ.

وإِنَّما ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ المَدَّ واللِّينَ واتِّسَاعَ المَخْرَجِ لِيُبَيِّنَ بِهِ[٦] خَاصَّةَ هذه الحُرُوفِ بِمَا لَيْسَ لِغَيْرِها، وهو الّذي اقْتَضَى لَهَا هذا الحُكْمَ مِن الوَقْفِ عَلَى السُّكُونِ دُونَ التَّقْرِيبِ مِن الحَرَكَةِ.

فَأَمّا اعْتِلالُهُ بِالجَهْرِ فَلِيُبَيِّنَ أَنَّ لَهَا مَع ذلكَ أَمْرًا قَوِيًّا، وهو الجَهْرُ الّذي يُسْتَغْنى بِهِ عَنْ غَيْرِها، مَع مَا لَهَا مِن المَدِّ واللِّينِ، فالجَهْرُ أَحَدُ الوُجُوهِ الّتي يُسْتَغْنى بِها.

وإِنَّما جَازَ أَنْ تَكُونَ الأَلِفُ مَجْهُورَةً مَع ضَعْفِ الاعْتِمَادِ لَها؛ لأَنَّهُ ضَعُفَ بِمَنْعِ النَّفَسِ أَنْ يَجْرِيَ فِيها، وإِنَّما المَهْمُوسُ مَا ضَعُفَ الاعْتِمَادُ لَهُ [ضَعْفًا][٧] جَرَى النَّفَسُ مَعَهُ، فَكُلُّ اعْتِمَادٍ لا يَمْنَعُ النَّفَسَ أَنْ يَجْرِيَ[٨] مَع الحَرْفِ فهو بِالمَهْمُوسِ،

---

(١) الكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف، وكذلك جميع مسائل الباب، والموجود هو العنوان: (باب الوقف على حروف المد واللين).

(٢) العبارة في ف: (الّذي يجوز في ذلك السكون).

(٣) قوله: (فلا يقتضي ذلك تقريبها من الحركات) ساقط من د.

(٤) في د: (الضعيف).

(٥) في الأصل ود: (بل جراؤها)، وكذا في ف.

(٦) قوله: (به) ساقط من ف.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهي من السؤال.

(٨) الكلام من قوله: (فيها وإنما المهموس) ساقط من د.

وكُـلُّ اعْتِمَادٍ يَمْنَعُ النَّـفَسَ أَنْ يَجْرِيَ[١] مَع الحَرْفِ فهو للمَجْهُورِ.

فالأَلِفُ وإِنْ كَانَتْ أَخْفى[٢] الحُرُوفِ كُلِّها فهي مِن المَجْهُورَةِ؛ لِشَبَهِها بِها مِنْ جِهَةِ أَنَّ الاعْتِمَادَ يَمْنَعُ النَّـفَسَ أَنْ يَجْرِيَ فِـيها، وكَذلِكَ أُخْتَاها اليَاءُ والوَاوُ.

وإِنَّما جَازَ أَنْ يَهْوِيَ الصَّوْتُ[٣] إلى مُنقَطَعِ الهَمْزَةِ للمَدِّ الّذي فِـيـهِ مِنْ غَـيْـرِ اعْتِـرَاضٍ لِقَطْعِـهِ[٤]، فإذا جَاءَ[٥] حَرْفُ الوَصْلِ قُطِعَ عَنْ ذلِكَ المُنْـتَـهَى، وكَذلِكَ إِنْ تَـكَلَّفَ ضَغْطَ المَوْضِعِ قَـبْـلَ المُنْـتَـهَى لَمْ يَـبْلُغْ تِلْكَ الغَايَـةَ.

وقَوْلُكَ: (ظَلَمُوا)، و (عَمِيَ)، و (حُبْلَى) بـإِشْبَاعِ المَدِّ يُـبَـيِّنُ أَنَّ المَقْطَعَ عِـنْـدَ أَقْصَى الحَلْقِ. ويَجْرِي ذلِكَ المَجْرَى: (رَمَوا)، وإِنْ كَانَ المَدُّ فِـيـهِ أَقَـلَّ؛ لأَنَّ مَا قَـبْلَ الحَرْفِ لَيْسَ مِنْـهُ، وإذا[٦] كَانَ مَا قَبْلَـهُ مِنْـهُ عَاوَنَـهُ عَلَى المَدِّ، وإذا كَانَ لَيْسَ مِنْـهُ ضَعُـفَ عَن اسْتِـيـفَاءِ[٧] المَدِّ.

ويُـكْتَبُ (ظَلَمُوا) بِأَلِفٍ بَعْدَ الوَاوِ؛ لأَنَّها وَاوُ جَمْعٍ، زِيدَتْ للمَدِّ، ومَا قَـبْلَها مِنْها، وهي[٨] حَرْفُ مَدٍّ، فَـقَدْ تَـمَكَّنَ فِـيها المَـدُّ مِـنْ ثَـلاثَـةِ أَوْجُهٍ، فَجُعِلَت الأَلِفُ عَلامَـةً لِتَمَكُّنِ المَدِّ فِـيها، وكَانَتْ أَحَقَّ بِذلِكَ؛ لأَنَّها خَفِيفَـةٌ، وهي مَـقْطَعُ المَدِّ.

وتُـكْتَبُ (رَمَوْا) بِأَلِفٍ بَعْـدَ الوَاوِ؛ لأَنَّها وَاوُ الجَمْعِ الّتـي تُشْبِـه مَا قَـبْلَها مِنْها، وهي [ظ١٨] في تِلْكَ النِّـيَّـةِ. وعَلَى ذلِكَ القِيَاسُ، إِلَّا أَنَّـهُ عَـرَضَ فِـيها عِلَّـةٌ انْـفَـتَحَ مَا قَبْلَها لأَجْلِ تِلْكَ العِلَّةِ، والعَارِضُ لا يُعْتَـدُّ بِـهِ.

ويُـكْتَبُ (يَغْـزُو) بِغَيْرِ أَلِفٍ؛ لأَنَّ هذه الوَاوَ لَمْ تَسْتَـوْفِ حَالَ أَتَمِّ المَدِّ؛ لأَنَّها لَمْ تَـرِدْ للمَدِّ، وإِنَّما هي حَرْفٌ أَصْلِيٌّ في مَوْضِعِ الحَرْفِ الصَّحِيحِ، فَـلَمْ يَجِبْ لَهَا مَا وَجَبَ للوَاوِ الّتي اسْتَـكْمَلَتْ شُرُوطَ المَدِّ عَلَى أَتَمِّ مَا يَـكُونُ فِـيـهِ، وهي[٩]

---

(١) الكلام من قوله: (فيها وإنما المهموس) ساقط من ف.

(٢) كذا في ف، وفي الأصل ود: (أقصى).

(٣) في د: (الصويت).

(٤) في ف: (بقطعه).

(٥) في د: (جاز).

(٦) في د: (وإن).

(٧) في د: (الاستيفاء).

(٨) في د: (وفي).

(٩) في ف: (وهو).

وَاوُ الجَمْعِ الّتي مَا قَبْلَها مِنْها، والوَاوُ الّتي بِتِلْكَ المَنْزِلَةِ لَمْ تَخْرُجْ عَنْها إلّا بِعَارِضٍ لا يُعْتَدُّ بِهِ.

وبَعْضُ العَرَبِ يَقُولُ في الوَقْفِ: (رَأَيْتُ رَجُلأ) بِالهَمْزِ، و (هذه حُبْلأ)، وذلِكَ لِتَمْكِينِ[1] المَدِّ بِالبُلُوغِ بِهِ أَقْصَى الحَلْقِ مَع شَبَهِ الألِفِ بِالهَمْزَةِ، والهَمْزَةُ في هذا المَوْضِعِ أَخَفُّ مِن الأَلِفِ؛ لأَنَّ المَدَّ يَسْتَمِرُّ إلى مُنْتَهَاهُ مِنْ مَوْضِعِ الهَمْزَةِ مِنْ غَيْرِ تَكَلُّفِ قَطْعِهِ عَنْ مُوجِبِ الاعْتِمَادِ الأَوَّلِ لَهُ، ولَوْلا هذه العِلَّةُ لَفَسَدَ أَنْ يَكُونَ أَثْقَلُ الحُرُوفِ كُلِّها هو أَخَفَّ مِن الأَلِفِ الّتي هي أَخَفُّ الحُرُوفِ كُلِّها[2] في مَوْضِعٍ مِن المَوَاضِعِ، ولكنْ قَدْ بَيَّنّا عِلَّتَهُ[3] في هذا المَوْضِعِ. وهذا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، وقَدْ ذَكَرَهُ فَقَالَ[4]: « الهَمْزَةُ أَخَفُّ عَلَيْهِمْ في هذا المَوْضِعِ ». وذَكَرْنا نَحْنُ[5] عِلَّةَ ذلِكَ.

وتَقُولُ: (هو يَضْرِبُهأ) بِالهَمْزِ في الوَقْفِ؛ لأَنَّهُ إنَّما وَجَبَ الحُكْمُ مِن أَجْلِ الأَلِفِ في الوَقْفِ، فَسَوَاءٌ في ذلِكَ أَكَانَت الأَلِفُ لَهَا أَصْلٌ في الحَرَكَةِ أَمْ لا أَصْلَ لَها في الحَرَكَةِ، وكذلِكَ[6] إنْ كَانَتْ عِوَضًا مِن التَّنْوِينِ، أَوْ غَيْرَ عِوَضٍ، فالقِيَاسُ في ذلِكَ وَاحِدٌ، وإذا وَصَلْتَ الأَلِفَ بِكَلامٍ آخَرَ بَطَلَ الهَمْزُ؛ لأَنَّ حَرْفَ الوَصْلِ يَمْنَعُ مِنْ بُلُوغِ المَدِّ تِلْكَ الغَايَةِ للاشْتِغَالِ بِهِ عَن اسْتِيفَاءِ المَدِّ.

* * *

---

(١) في د: (لتمكن).

(٢) الكلام من قوله: (هو أخف) ساقط من ف.

(٣) في د: (علة).

(٤) سيبويه ٤/ ١٧٧.

(٥) في د: (عن). والعبارة في ف: (ونحن)، وقوله: (ذكرنا) ساقط.

(٦) في الأصل ود: (ولذلك)، وكذلك في ف.

بَابُ الوَقْفِ في الهَمْزِ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى الهَمْزِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى الهَمْزِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ فِـيـهِ سِتَّـةُ أَوْجُهٍ: الإِشْمَامُ، ورَوْمُ الحَرَكَةِ، والإِسْكَانُ، والنَّـقْلُ، والإِتْـبَاعُ، والقَلْبُ، ولَمْ يَجُزِ التَّشْدِيدُ؟

ولِمَ جَـازَ: (هـو الخَبْءْ) بِالإِشْمَامِ، و (هـو الخَـبْءْ) بِـرَوْمِ الحَرَكَةِ، و (هو الخَبْءْ) بِالإِسْكَانِ؟

ولِمَ جَـازَ فـي مَـذْهَـبِ بَعْضِ العَـرَبِ: (هو الوثُـؤْ)[١] بِضَمِّ الثَّاءِ، و (مِن [و١٩] الوَثِـئْ)؟ ولِمَ كَانَ هذا في الهَمْزَةِ أَحَقَّ مِنْها[٢] في غَيْرِها مِن الحُـرُوفِ، حَتّى جَازَ: (رَأَيْتُ الوَثَـأْ)، ولَمْ يَجُـزْ إِلّا (رَأَيْتُ البَـكَـرْ) عَلَى مَـذْهَبِ النَّـقْلِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الهَمْزَةَ لَمّا ثَـقُـلَ مَخْـرَجُها اقْـتَضَتْ أَنْ[٣] تُمَكَّنَ بِحَرَكَةِ مَا قَـبْلَها؛ لأَنَّ الخُـرُوجَ مِنْ مُـتَحَرِّكٍ إِلى سَاكِنٍ أَمْكَنُ مِن الخُـرُوجِ مِنْ سَاكِنٍ إِلى سَاكِـنٍ، كَمَا أَنَّ الابْـتِدَاءَ بِمُـتَحَرِّكٍ يَخْـرُجُ مِنْـهُ إِلى سَاكِنٍ مُمَكَّنٌ، ولَيْسَ كَذلِكَ لَوْ كَانَ الأَوَّلُ سَاكِنًـا؟

وهَـلْ يَجُـوزُ عَلَى مَـذْهَبِ النَّـقْلِ: (هـو البُطُـؤْ)[٤]، و (مِـن البُطِئْ)، و (رَأَيْتُ البُطَـأْ)؟

ولِمَ جَـازَ: (هُو الـرِّدُؤْ)[٥] عَلَى تَـقْدِيـرِ: (الـرِّدُءْ)[٦]، ولـمْ يَجُـزْ مِثْـلُ ذلِكَ في

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٧٧: « هذا باب الوقف في الهمز ».

(١) في الصحـاح (وثأ): « وُثِـئَتْ يده فهي مَـوْثوءةٌ، وَوَثَـأْتُها أنا. وأصابه وَثْءٌ، والعامَّـة تقول وَثْـيٌ، وهو أن يُصيبَ العظْمَ وَصْمٌ لا يبلغ الكسر ».

(٢) في د: (منه).

(٣) في د: (لأن).

(٤) في د: (والبطو).

(٥) في الأصل ود: (الودو).

(٦) في الأصل ود: (الودع).

قَـوْلِكَ: (هو العِدُلْ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ لَمَّا تَـأَكَّدَ سَبَبُ الثِقَلِ في الهَمْزَةِ احْتَمَلَ فِـيـهِ زِنَـةُ (فِعُـلُ) الّذي لَيْسَ في الكَلامِ، إِلّا في حَرَكَةٍ عَارِضَةٍ قَدْ تَـأَكَّدَ سَبَبُها؟

وهَلْ يَجْرِي عَلَى ذلِكَ: (مِن الرِّدِئْ)، و (رَأَيْتُ الـرِّدَأ)؟ ومَا وَجْهُ قَـوْلِ بَعْضِ بَنِـي[1] تَمِيمٍ: (هو الـرِّدِئْ)، و (رَأَيْتُ الـرِّدِئْ)، فَسَوَّوْا في هذا بَيْنَ الأَوْجُهِ الثَّلاثَـةِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ تُـنُـكِّبَ في الرَّفْعِ (فِعُلٌ)، وأُتْبِعَ الوَجْهَيْنِ الآخَـرَيْنِ، مَا لَزِمَـتْـهُ العِلَّـةُ للتَّشَاكُلِ بِالطَرِيـقَـةِ الوَاحِدَةِ؟

ومَا وَجْهُ قَـوْلِ بَعْضِ العَـرَبِ: (مِن البُطُـؤْ)، و (رَأَيْتُ البُطُـؤْ)؟ وهَلْ يَـتَـوَجَّهُ فِـيـهِ الإِتْـبَاعُ لِمَا قَـبْـلَ الحَرَكَةِ في الأَوْجُهِ الثَّلاثَـةِ عَلَى قِـيَـاسِ غَيْـرِ الهَمْزِ في الإِتْـبَاعِ، ويَـتَـوَجَّـهُ فِـيـهِ تَـنَـكُّبُ (فُعِلٍ) في المَجْرُورِ، ثُمَّ إِلْحَاقُ المَنْصُوبِ بِـهِ عَلَى طَرِيـقَةِ[2] التَّسْوِيَـةِ بَـيْنَ النَّظِـيـرَيْنِ[3] فِـيمَا لَزِمَتْ أَحَدَهُما العِلَّـةُ؟

ومَا وَجْهُ قَـوْلِ بَعْضِ العَـرَبِ: (هو الوَثْوْ)، و (مِن الوَثْيِ)، و (رَأَيْتُ الوَثا) عَلَى إِبْدَالِ الهَمْزَةِ بِحَسَبِ حَرَكَتِها إِلى حُـرُوفِ المَدِّ واللِّـينِ؟ ولِمَ جَازَ مِثْـلُ هذا في الهَمْزَةِ، ولَمْ يَجُزْ في غَيْرِها؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ لَمَّا ثَـقُـلَ مَخْـرَجُ الهَمْزَةِ مَع سُكُونِ مَا قَـبْلَها وسُكُونِها اقْـتَضَى ذلِكَ أَنْ تُـبْدَلَ إِلى حَرْفٍ مُـنَـاسِبٍ لَها دَالٍّ عَلَى حَرَكَتِها، فَلِذلِكَ قُـلِبَتْ عَلَى حَرَكَتِها في الوَصْلِ؟

ومَا قِـيَاسُ مَنْ تَـنَـكَّبَ: (مِن البُطِـئْ)، و (هو الرِّدُؤْ)[4]؟ ولِمَ صَارَ الوَجْهُ عَلَى مَـذْهَـبِـهِ أَنْ يَلْزَمَ الوَاوَ والياءَ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ اسْتَـوْحَشَ مِنْ زِنَـةٍ لَيْسَ في الكَلامِ، فَـيَـنْـبَغِي أَنْ يَسْتَـوْحِشَ مِنْ هَمْزَةٍ سَاكِنَـةٍ قَـبْلَها سَاكِنٌ؟

ولِمَ جَازَ في الهَمْزَةِ المُتَحَرِّكَـةِ الّتي قَبْلَها مُـتَحَرِّكٌ مَا يَجُوزُ في: (النِّطَعْ)[5] مِن الإِشْمَامِ ورَوْمِ الحَرَكَةِ والسُّكُونِ، ولَمْ يَجُز التَّشْدِيدُ؟

---

(١) في د: (قول بن).

(٢) في د: (طريقتي).

(٣) في د: (النظرين).

(٤) في د: (الرد).

(٥) في الصحاح (نطع): « والنِّطْعُ أيضًا: ما ظهر من الغار الأعلى فيه آثار كالتحزيز، يخفَّف ويثقَّل. وتَنَطَّعَ في الكلام، أي تعمَّق فيه ».

فَلِمَ جَازَ: (هو الخَطَأْ) بِالإِشْمَامِ، و (الخَطَأْ) [ظ١٩] بِرَوْمِ الحَرَكَةِ، و (الخَطَأْ) بِالسُّكُونِ؟

ولِمَ جَازَ في قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ: (هو الكَلَوْ)، و (مِن الكَلَيْ)، و (رَأَيْتُ الكَلا)، فَتُقْلَبُ الهَمْزَةُ عَلَى حَرَكَتِها فِيمَا يُحَرَّكُ مَا قَبْلَهُ، كَمَا عُمِلَ ذلِكَ فِيمَا سَكَنَ مَا قَبْلَهُ؟ وهَلْ يَجْرِي ذلِكَ مَجْرَى: (رَأَيْتُ الخَبَا)، و (هو الخَبُو)، [و][(١)] (مِن الخَبِي)؟

ومَا مَذْهَبُ الّذينَ يُحَقِّقُونَ الهَمْزَ في: (الكَلا)، و (الخَبَا)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ أَلِفًا عَلَى كُلِّ حَالٍ في مَذْهَبِهِم؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها هَمْزَةٌ سَاكِنَةٌ، قَبْلَها فَتْحَةٌ؟ ومَا قِيَاسُ ذلِكَ في (أَكْمُو) في الوَقْفِ؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ: (أَكْمُو)، وفي (أَهْنِيء): (أَهْنِي) بِاليَاءِ؟ ولِمَ لا إِشْمَامَ مَعَ القَلْبِ في هذا؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ وَاوِ (يَغْزُو)، ويَاءِ (يَقْضِي)؟

ولِمَ جَازَ بَعْدَ حَذْفِ الهَمْزَةِ عَلَى مَذْهَبِ أَصْحَابِ التَّخْفِيفِ الأَوْجُهُ الأَرْبَعَةُ مِن الإِشْمَامِ، والرَّوْمِ، والسُّكُونِ، والتَّضْعِيفِ[(٢)]؟ فَلِمَ جَازَ: (هو الوَثْ)[(٣)] بِالإِشْمَامِ، و (مِن الوَثْ) بِرَوْمِ الحَرَكَةِ، و (رَأَيْتُ الوَثْ) بِرَوْمِ الحَرَكَةِ. وبِالسُّكُونِ، والتَّضْعِيفِ: (هو الخَبُّ) بِالتَّشْدِيدِ، و (هو الخَبْ) بِالسُّكُونِ؟

الجَوابُ[(٤)]

الّذي يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى الهَمْزِ كُلُّ مَا جَازَ في الحَرْفِ الصَّحِيحِ إِلّا التَّشْدِيدَ والقَلْبَ. وإِنَّما لَمْ يَجُز التَّشْدِيدُ؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ تَثْقُلُ حَتّى يَمْتَنِعَ اجْتِمَاعُ هَمْزَتَيْنِ في كَلِمَةٍ واحِدَةٍ. وجَازَ القَلْبُ؛ لأَنَّ الخُرُوجَ مِنْ سَاكِنٍ إِلى سَاكِنٍ يَثْقُلُ، فإذا انْضَافَ إِلى ذلِكَ ثِقَلُ الهَمْزَةِ في نَفْسِها اقْتَضَى تَنَكُّبَ ذلِكَ إِلى مَا لا إِخْلالَ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في د: (والضعيف).

(٣) في الأصل ود: (الوثو)، وكذا في الجواب.

(٤) الكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف، وهي كل المسائل، وفيه العنوان: (باب الوقف في الهمز).

فِيـهِ بِالكَلِمَةِ بِأَنْ تُـقْلَبَ الهَمْزَةُ إِلى حَـرْفٍ مُنَـاسِبٍ لَهَا عَلَى حَرَكَتِها[١]، فَـيَكُونُ قَلْبُها عَلَى حَرَكَتِها دَالًّا عَلَيْها، وعَلَى حَرَكَـتِها. ولا يَجُوزُ ذلِكَ في غَيْرِها، فهذا في الهَمْزَةِ السَّاكِنَـةِ في الوَقْفِ الّتي قَـبْلَها سَاكِنٌ.

فأَمّـا جَـوَازُهُ فـي المُتَحـرِّكَةِ الّتي قَبْلَها حَرَكَـةٌ فللتَّـشْبِيهِ بهـذِهِ الهَمْـزَةِ، فَـيَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى الهَمْزَةِ سِتَّـةُ أَوْجُهٍ: الإِشْمَامُ، ورَوْمُ الحَرَكَةِ، والسُّكُونُ، والنَّـقْلُ، والإِتْـبَـاعُ، والقَلْبُ. وكَذلِكَ الوَقْفُ عَلَى غَيْرِ الهَمْـزَةِ، إِلّا أَنَّ التَّـشْدِيدَ في مَـوْضِعِ القَلْبِ. فَـقَدْ تَـبَـيَّنَ أَنَّ الّذي تَخْتَصُّ بِـهِ الهَمْزَةُ جَوازُ القَلْبِ وامْتِناعُ[٢] التَّشْدِيـدِ.

وتَـقُولُ في الوَقْفِ: (هو الخَبْءْ) بِالإِشْمَامِ، و (هو الخَبْءْ) بِـرَوْمِ الحَرَكَةِ، و (هو الخَبْءْ) بالتَّسْكِـينِ.

وتَـقُولُ: (هـو الوثُـؤْ)، و (مِـن الوَثِـئْ)، و (رَأَيْـتُ الوَثَـأْ)، فَـيَجُـوزُ النَّـقْلُ في المَنْصُوبِ؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ أَحَقُّ بِـهِ مِنْ غَـيْرِها، لِـثِقَلِها مَع ثِقَلِ [و٢٠] اجْتِمَاعِ السَّاكِنَـيْنِ.

وتَـقُولُ عَلَى مَـذْهَبِ النَّـقْلِ: (هو البُطُـؤْ)، و (مِن البُطِـئْ)، و (رَأَيْتُ البُطَـأْ)، فَـتُجِيزُ فِـيـهِ: (فُعِلُ)؛ لِـتَـأْكِـيـدِ سَبَبِ النَّـقْلِ، عَلَى مَا بَـيَّـنّـا. وكَذلِكَ تَـقُولُ: (هُو الـرِّدُؤْ)[٣]. ولا يَجُوزُ عَلَى هذا: (هو العَدُلْ)؛ لِـتَـأْكِـيـدِ سَبَبِ الهَمْزَةِ في النَّـقْلِ، فاحْتَمَلَ فِـيـهِ زِنَـةَ (فِعُـلٍ)، و (فُـعُلٍ).

وتَـقُولُ عَلَـى مَـذْهَـبِ النَّـقْلِ: (مِـن الـرِّدِئْ)، و (رَأَيْـتُ الـرِّدَأْ). وبَعْضُ بَـنِـي تَمِـيمٍ يَـقُولُ: (هـو الـرِّدِئْ)[٤]، لِكَـرَاهَـةِ زِنَـةِ[٥]: (فِعُلٍ)، فيُـعْدَلُ عَـنْهـا إِلى الكَسْرَةِ. وتَـقُولُ: (رَأَيْتُ الـرِّدِئْ) فَـيُسَوّى[٦] في الأَوْجُـهِ الثَّلاثَـةِ لِتُجْرِيَـهُ في النَّظَائِـرِ عَلَى مَا لَزِمَـتْـهُ العِلَّـةُ؛ لِـيُشَاكَلَ في الطَّرِيـقَـةِ[٧] الوَاحِدَةِ.

---

(١) في الأصل ود: (حرحتها)، وكذا في ف. (٢) في د: (والامتناع).
(٣) في د: (الرد).
(٤) الكلام من قوله: (النقل من الردئ) ساقط من ف.
(٥) قوله: (زنة) ليس في د. (٦) في ف: (فيستوي).
(٧) في ف: (بالطريقة).

ومِن العَـرَبِ مَنْ يَـقُولُ: (رَأَيْتُ البُطُـؤْ)، و (مِن البُطُـؤْ)، فَـيَجُوزُ عَلَى هذا المَذْهَبِ وَجْهَانِ: الإتْبَـاعُ لِمَا قَـبْلَ الحَـرْفِ، كَـقَـوْلِـهِمْ: (رَأَيْتُ الجُحُـرْ)، و (مِن الجُحُرْ). ويَـتَـوَجَّهُ فِـيـهِ أَنَّـهُ لَمّا تُـنُـكِّبَ مِن (البُطِـئْ)؛ لأَنَّ هذه الزِّنَـةَ لَيْسَ في الأَسْمَاءِ صَارَ إلى (البُطُـؤْ)؛ لأَنَّها حَرَكَـةٌ مُـؤاخِيَـةٌ للكَسْرَةِ، ثُمَّ أُتْبِـعَ[1] النَّصْبُ ذلِكَ الوَجْهَ، فَـأَجْـرَاهُ في الأَوْجُهِ الثَّلاثَـةِ عَلَى طَرِيـقَةٍ وَاحِدَةٍ.

وبَعْضُ العَـرَبِ يَـقُولُ: (هو الوَثْـوْ)، وهُمْ أَصْحَابُ القَلْبِ للْهَمْزَةِ عَلَى حَرَكَتِها، وتَـقُولُ: (مِن الوَثْيِ)، و (رَأَيْتُ الوَثا)؛ لأَنَّ الأَلِفَ لا يَـكُونُ ما قَبْلَها إلّا مَـفْتُوحًا.

ومَنْ تَـنَـكَّبَ: (مِن البُطِـئْ)، و (هو الـرِّدُؤْ) فَـقِيَاسُ[2] مَذْهَبِـهِ أَنْ[3] يَـلْـزَمَ اليَاءَ والوَاوَ في (البُطُو)، و (الـرِّدِي)؛ لأَنَّـهُ إذا اسْتَـوْحَشَ مِنْ الزِّنَـةِ المُـتَـكَرَّهَـةِ فَـيَـنْبَغِي أَنْ يَسْتَـوْحِشَ مِن الجَمْعِ بَـيْنَ سَاكِنَـيْنِ في الهَمْزَةِ.

والهَمْزَةُ المُتَحَـرِّكَةُ الّتي قَـبْلَهَا مُـتَحَرِّكٌ يَجُوزُ فيها مَا يَجُوزُ في الحَرْفِ الصَّحِيحِ مِنْ نَحْوِ: (النِّطَعْ) مِن الإشْمَامِ ورَوْمِ الحَرَكَةِ والسُّكُونِ، ولا يَجُوزُ التَّشْدِيدُ؛ لِمَا بَـيَّـنا. فَـتَـقُولُ: (هو الخَطَـأْ) بِالإشْمَامِ، و (الخَطَـأْ) بِـرَوْمِ الحَرَكَةِ، و (الخَطَـأْ) بِالسُّكُونِ.

وبَعْضُ العَـرَبِ يَـقُولُ: (هو الكَلَوْ)، و (مِن الكَلَيْ)، و (رَأَيْتُ الكَلا)، فَـيَـقْلِبُ الهَمْزَةَ عَلَى حَرَكَتِها، كَمَا يَـفْعَلُ فِـيمَا قَـبْلَـهُ سَاكِنٌ؛ تَشْبِيـهًا بِـهِ. وكَذلِكَ سَبِيلُ: (رَأَيْتُ الخَبَا)، و (هو الخَبُو)، و (مِن الخَبِـي).

وأَمَّا مَذْهَبُ الّذينَ يُحَـقِّقُونَ الهَمْزَ فَـيَـقُولُونَ: (الكَلا)، و (الخَبَا) بِأَلِفٍ في كُـلِّ حَالٍ؛ لأَنَّها هَمْزَةٌ سَاكِنَـةٌ قَـبْلَها فَـتْحَةٌ.

وتَـقُولُ: (هذه أَكْمُو) بِوَاوٍ؛ لأَنَّها هَمْزَةٌ سَاكِنَـةٌ قَـبْلَها ضَمَّةٌ، و (أَهْنِـي)؛ لأَنَّها هَمْـزَةٌ سَاكِنَـةٌ، قَـبْلَها كَسْرَةٌ. ولا إشْمَامَ[4] في هذه الأَحْـرُفِ؛ لأَنَّها قَدْ خَرَجَتْ إلى حُـرُوفِ المَدِّ واللِّـينِ.

---

(١) في ف: (أتبعت).

(٢) في د: (قياس).

(٣) في د: (لا).

(٤) في الأصل ود: (شمام)، وكذا في ف.

ويَجُوزُ فـي الهَمْزَةِ بَعْدَ حَذْفِـها للتَّخْفِيـفِ إِجْـرَاءُ المُتَحـرِّكِ الّذي قَـبْلَها عَلَى [ظ٢٠] الأَوْجُهِ الأَرْبَعَـةِ مِـن الإِشْمَامِ، والـرَّوْمِ، والسُّكُـونِ، والتَّضْعِيـفِ، فَـتَـقُولُ: (هـو الـوَثْ) بِالإِشْمَامِ، و (مِن الوَثْ) بِـرَوْمِ الحَـرَكَةِ، و (رَأَيْـتُ الـوَثْ) بِـرَوْمِ الحَـرَكَـةِ. و (هو الخَبّْ) بِالتَّشْدِيـدِ، و (هو الخَبْ) بالسُّكُونِ.

* * *
* *
*

بَابُ الوَقْفِ
عَلَى هَاءِ الإِضْمَارِ الّتي قَبْلَها سَاكِنٌ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى هَاءِ الإِضْمَارِ الّتي قَبْلَها سَاكِنٌ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى هَاءِ الإِضْمَارِ الّتي قَبْلَها سَاكِنٌ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ إِلْقَاءُ حَرَكَةِ الهَاءِ عَلَى السَّاكِنِ الّذي قَبْلَها؟ ومَا نَظِـيـرُ ذلِكَ في الهَمْزَةِ الّتي تُـلْقَى حَرَكَـةُ الإِعْـرَابِ عَلَى مَا قَبْلَها؟

ولِمَ جَازَ عَلَى[١] مَذْهَبِ بَعْضِ العَـرَبِ تَحْرِيكُ السَّاكِنِ بِالكَسْرِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ احْتَاجَ إِلى حَرَكَةٍ، كَمَا يُحْتَاجُ في الْتِقَاءِ السَّاكِنَـيْنِ إِلى حَرَكَةٍ، فاجْتُلِبَتْ لَهَا تِلكَ الحَرَكَةُ؛ لأَنَّـهُ في هذا بِـتِلْكَ المَنْزِلَةِ، وإِنْ كَانَ أَحَدُهُما في الوَصْلِ والآخَرُ في الوَقْفِ؟

ولِمَ وَجَبَ أَنَّ المَذْهَبَ الأَوَّلَ أَقْيَسُ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ لَـهُ نَظِـيـرًا هو أَقْـرَبُ مِن الهَمْزَةِ، مَع مَا فِـيـهِ مِن الدَّلالَةِ عَلَى حَرَكَةِ الحَرْفِ في الوَصْلِ؟

ولِمَ جَازَ في الوَقْفِ: (ضَرَبَـتُـهْ)، و (اضْرِبُـهْ)، و (قَـدُهْ)، و (مِنُـهْ)، و (عَنُـهْ)، و (لا يَضْرِبُـهْ) عَلَى اسْتِـوَاءِ المُعْـرَبِ والمَبْـنِـي في التَّحْرِيكِ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ زِيَـادٍ الأَعْجَمِ:

عَجِبْتُ والدَّهْـرُ كَـثِـيـرٌ عَجَـبُـهْ

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٧٩: « هذا باب الساكن الذي تحركه في الوقف إذا كان بعده هاء المذكر الذي هو علامة الإضمار ليكون أبين لها كما أردت ذلك في الهمزة ».

(١) قوله: (على) ليس في د.

مِـنْ عَـنَـزِيٍّ سَبَّـنِـي لَمْ أَضْرِبُـهْ[١]

وقَـوْلِ أَبِـي النَّجْمِ:

فَـقَـرِّبَـنْ هــذا وهــذا أَزْحِـلُــهْ

ولِمَ جَازَ في قَـوْلِ بَعْضِ بَنِـي تَمِيمٍ: (قَـدْ ضَرَبَـتِهْ)، و (أَخَذَتِـهْ)؟

ولِمَ لا يَجُوزُ فـي الوَصْلِ شَـيءٌ مِن هذا؟ وهَلْ ذلِكَ للاسْتِغْنَـاءِ بِحَرَكَـةِ هَـاءِ الإِضْمَارِ عَنْ تَحْرِيـكِ السَّاكِـنِ الّذي قَـبْلَها؟

ولِمَ جَازَ ذلِكَ في الهَاءِ، ولَمْ يَجُـزْ في كُـلِّ حَـرْفٍ، فَجَازَ في: (لَمْ أَضْرِبُـهْ)، ولَمْ يَجُـزْ في: (لَمْ أَضْرِبْـكَ) مِثْـلُ ذلِكَ؟

الجَوَابُ[٢]

الّذي يَجُـوزُ في الوَقْفِ عَلَى هَاءِ الإِضْمَارِ الّتي قَبْلَها سَاكِنٌ نَـقْلُ حَـرَكَتِها إلى السَّاكِنِ الَّذي قَبْلَها في الوَقْفِ؛ لأَنَّـهُ لَمّا اجْتَمَعَ خَفَاءُ السَّاكِنِ الّذي قَـبْلَـهُ سَاكِنٌ وخَفَاءُ الحَرْفِ في نَـفْسِهِ اقْـتَضَى ذلِكَ بَـيَانَـهُ[٣] بِالحَرَكَةِ[٤]، فَـنُـقِلَت الحَرَكَـةُ عَنْ حَـرْفِ الوَقْفِ إلى السَّاكِنِ الّذي قَـبْلَها؛ لِـيَكُونَ الوَقْفُ عَلَى السُّكُونِ، ويَسْلَمَ الحَـرْفُ مِن الخَفَاءِ الشَّدِيـدِ الّذي يُـتَـكَرَّهُ [و٢١] فِـيـهِ.

ونَظِـيـرُ ذلِكَ الهَمْزَةُ [الّتي][٥] تُـلْقَى حَرَكَتُها عَلَى مَا قَـبْـلَها مِن السَّاكِنِ؛ لاجْتِمَاعِ نَقْلَـيْنِ: نَـقْلُ[٦] الْتِقَاءِ السَّاكِنَـيْنِ، ونَـقْلُ الهَمْزَةِ في نَـفْسِها، فَـكَذلِكَ نَـقْلُ هذه الحَرَكَةِ؛ لاجْتِمَاعِ خَفَاءَيْنِ: خَفَاءُ السَّاكِنِ الّذي قَبْلَـهُ سَاكِنٌ، وخَفَاءُ هَاءِ الإِضْمَارِ في نَـفْسِها. ولا يَجُوزُ مِثْـلُ ذلِك في كُـلِّ حَـرْفٍ؛ لأَنَّـهُ لَيْسَ لَـهُ مِن الخَفَاءِ مِثْـلُ مَا للهَاءِ.

---

(١) في الأصل: (لمعيري)، وكذا في الجواب.

(٢) الكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف، وهي المسائل كلها، وفيه العنوان، وهو: (باب الوقف على هاء الإضمار الّتي قبلها ساكن).

(٣) في د: (ابيانه).

(٤) في ف: (الحركة).

(٥) ما بين المعقوفين من ف، وليس في الأصل ود.

(٦) في الأصل ود: (ونقل)، وكذا في ف.

ومِن العَـرَبِ مَنْ يَـكْسِرُ السَّاكِنَ الّذي قَـبْلَ الهَاءِ؛ لأَنَّـهُ لَمّا احْتَاجَ إِلى حَرَكَـةٍ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَـيْنِ في الوَقْفِ حَرَّكَهُ بِالحَرَكَةِ الّتي تَـكُونُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَـيْنِ في الوَصْلِ[1].

والمَذْهَبُ الأَوَّلُ أَقْـوَى؛ لأَنَّ حَمْلَـهُ عَلَى النَّظِيـرِ الأَقْـرَبِ، مَع دَلالَتِـهِ عَلَى حَالِ الحَرْفِ في الوَصْلِ. وكِلا المَذْهَبَيْنِ جَائِـزٌ في القِيَـاسِ، فَـيَجُوزُ الوَقْفُ عَلَى الأَصْلِ الّذي بَـيَّـنّـا: (ضَرَبَـتُهْ)، و (اضْرِبُـهْ)، و (قَدُهْ)، و (مِنُـهْ)، و (عَنُـهْ)، و (لا يَضْرِبُـهْ).

وقَالَ زِيادٌ الأَعْجَمُ:

١١٧٣ عَجِبْتُ والدَّهْـرُ كَـثِيـرٌ عَجَبُـهْ
مِـنْ عَـنَزِيٍّ سَبَّـنِـي لَمْ أَضْرِبُـهْ[2]

فَنَقَلَ الحَرَكَةَ في المُعْرَبِ، كَمَا يُـنْـقَلُ في المَبْنِـيِّ. وقَالَ أَبُو النَّجْمِ:

١١٧٤ فَـقَـرِّبَـنْ هــذا وهــذا أَزْحِـلُـهْ[3]

وبَعْضُ بَنِـي تَمِيمٍ يَـقُولُ: (قَدْ ضَرَبَـتِهْ)، و (أَخَذَتِهْ) في الوَقْفِ عَلَى الأَصْلِ الّذي بَـيَّـنّـا.

ولا يَجُوزُ شَيءٌ مِنْ ذلِكَ في الوَصْلِ[4]؛ للاسْتِغْنَاءِ بِحَرَكَةِ الإِضْمَارِ.

---

(١) في د: (الوقف).

(٢) هذا من الرجز، وهو لزياد الأعجم في شعره ٤٥، وانظر سيبويه ٤/ ١٨٠، والكامل ٢/ ١٢١، وشرح السيرافي ٥/ ٥٢، والتذييل ٢/ ١٤٠. وهو بلا نسبة في التعليقة للفارسي ٢/ ١٢٥، والحجة للفارسي ٦/ ٤٣٨ - ٤٤٠، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٨٩، والمحتسب ١/ ١٩٦، وضرورة الشعر للقزاز ٢٨٦، وابن يعيش ٩/ ٧١.

(٣) هذا من الرجز، وهو لأبي النجم في ديوانه ٣١٩ برواية:

نـقـول: قـدِّمْ ذا وهــذا أدْخِـلُـهْ

وانظر البيت في سيبويه ٤/ ١٨٠، والكامل ٢/ ١٢١، والأصول ٢/ ٣٨٤، وشرح السيرافي ٥/ ٥٢، وتاج العروس(زحل). وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٦/ ٤٣٩. ورسم نون التوكيد في الأصل ود ألف منونةٌ، كنون (لنسفعًا)، وكذا رسمها في سيبويه ٤/ ١٨٠.

(٤) في د: (في الأصل).

ويَجُوزُ نَقْلُ الحَرَكَةِ في: (لَمْ أَضْرِبُهْ)، ولا يَجُوزُ نَقْلُ الحَرَكَةِ في: (لَمْ أضْرِبْكَ)؛ لأَنَّ الكَافَ بَيِّنَةٌ، ولَيْسَ كَذلِكَ الهَاءُ لِخَفَائِها بِبُعْدِ مَخْرَجِها واتِّسَاعِهِ، فَخَفِيَتْ بِالوَجْهَيْنِ جَمِيعًا، وكُلُّ مَا اتَّسَعَ مَخْرَجُهُ فإِنْ ذلِكَ يُوجِبُ لَهُ خَفَاءً لا يَجِبُ لِمَا ضَاقَ مَخْرَجُهُ.

* * *
* *
*

بَابُ الوَقْفِ
عَلَى الحَرْفِ الّذي يُبْدَلُ
إِلى مَا هو أَبْيَنُ مِنْهُ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجوزُ في الوَقْفِ عَلَى الحَرْفِ الّذي يُـبْدَلُ مِنْـهُ حَرْفٌ أَبْـيَنُ مِنْـهُ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُـوزُ في الوَقْفِ عَلَى الحَـرْفِ الّذي يُـبْـدَلُ إِلى حَـرْفٍ هو أَبْـيَنُ مِنْهُ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ هذا في حُرُوفِ المَدِّ واللِّـينِ، ولَـمْ يَجُـزْ في غَيْرِها؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها أَخْفَى الحُرُوفِ كُلِّها؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّها أَخْفَى الحُرُوفِ؟ ولِمَ كَانَ أَخْفَاهُنَّ[1] الأَلِفُ، ثُمَّ اليَاءُ، ثُمَّ الوَاوُ؟

ومَا نَظِيـرُ ذلِكَ في: (مُصْطَفَيْنَ)؟ ولِمَ لَـزِمَ في [ظ٢١] (مُصْطَـفَـيْنَ) عِنْـدَ جَمِيعِ العَـرَبِ؟ ولِمَ يَلْـزَمُ مِثْـلُ ذلكَ في الوَقْفِ عِنْدَ الجَمِيعِ؟

ولِمَ جَازَ في قَـوْلِ بَعْضِ العَـرَبِ: (هذا أَفْـعَيْ) بِاليَاءِ في الوَقْفِ، و (هذه حُبْلَيْ)، و (هذا مُـثَـنَّيْ)؟

ولِمَ جَازَ الفِـرَارُ[2] مِنْ حَرْفٍ خَفِيٍّ إِلى خَفِيٍّ، ولَـمْ يَجُـزْ إِلى غَيْرِ ذلِكَ مِن الحُرُوفِ[3] اللِّـينِ؟ فَلِمَ لا يَجُوزُ في الوَصْلِ مَا جَازَ في الوَقْفِ؟ ولِمَ كَانَ الوَصْلُ

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٨١: « هذا باب الحرف الذي تبدل مكانه في الوقف حرفًا أبين منه يشبهه؛ لأنه خفي، وكان الذي يشبهه أولى، كما أنك إذا قلت: مصطفين جئت بأشبه الحروف بالصاد من موضع التاء لا من موضع آخر ».

(١) في د: (أخفا).

(٢) في د: (العوارض).

(٣) في الأصل ود: (الحرف).

أَبْيَنَ مِن الوَقْفِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ التَّمكُّنَ بِحَرْفِ الوَصْلِ أَتَمُّ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُمْكِنُ الابْتَداءُ بِحَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ، بَعْدَهُ حَرْفٌ، ولا يُمْكِنُ الابْتِداءُ بِحَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ لَيْسَ بَعْدَهُ حَرْفٌ، كَمَا يُمْكِنُ الأَوَّلُ، وكَذلِكَ لَمْ يَنْطِقُوا بِحَرْفٍ وَاحِدٍ حَتّى يَكُونَ بَعْدَهُ حَرْفٌ آخَرُ؛ لأَنَّ تَكَلُّفَ ذلِكَ يَجْرِي مَجْرَى المُمْتَنِعِ، وإذا تَحَرَّكَ الحَرْفُ اقْتَضَى الخُرُوجَ مِنْهُ إلى حَرْفٍ آخَرَ، وإِلّا صَارَ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَطْلُبُ المُتَحَرِّكَ في مَكَانِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْرُجَ عَنْهُ إِلى مَكَانٍ آخَرَ، وذلِكَ مُمْتَنِعٌ؟

ولِمَ جَازَ في لُغَةِ طَيِّءٍ إِجْرَاؤُها في الوَصْلِ عَلَى حَالِها في الوَقْفِ، حَتّى لَمْ يَقِفُوا عَلَى أَلِفٍ أَصْلًا؟

ولِمَ جَازَ في مَذْهَبِ بَعْضِ طَيِّءٍ: (هذه أَفْعَوْ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّ الوَاوَ أَبْيَنُ؟

ولِمَ جَازَ في قَوْلِ بَنِي تَمِيمٍ: (هذهْ) في الوَقْفِ، و (هذي) في الوَصْلِ؟ ولِمَ صَارَت اليَاءُ الّتي قَبْلَها كَسْرَةٌ أَخْفى؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ اليَاءَ إِذا لَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَها مِنْها تَصِيرُ كَغَيْرِها مِنْ حُرُوفِ المُعْجَمِ بِالمُقَارَبَةِ لَهَا؟

وهَل الجَمْعُ بَيْنَ المُتَّفِقِ أَخْفَى مِن الجمْعِ بَيْنَ المُخْتَلِفِ؟ ولِمَ جَازَ أَنْ يَكُونَ مَع ظُهُورِ المَدِّ فِيها بِكَوْنِ مَا قَبْلَها مِنْها؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ المَدَّ بِمَنْزِلَةِ صَوْتٍ آخَرَ سِوَى هذه الحُرُوفِ؟

ولِمَ جَازَ إِبْدَالُ الهَاءِ مِن اليَاءِ في (هذه)، ولَمْ يَجُزْ إِبْدَالُ غَيْرِها؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ لَيْسَ يُمْكِنُ حَرْفٌ مُنَاسِبٌ لَهَا في هذا المَوْضِعِ سِوَاهُما، مَع أَنَّها مَقْطَعٌ في المَخْرَجِ لِمَقْطَعٍ[1] في الوَقْفِ؟

ولِمَ جَازَ في مَذْهَبِ أَهْلِ الحِجَازِ وغَيْرِهِم إِلْزَامُها الهَاءَ في الوَقْفِ والوَصْلِ؟

ولِمَ شَذَّ في يَاءِ: (هذي)، ولَمْ يَجُزْ في كُلِّ يَاءٍ قَبْلَها كَسْرَةٌ، مِنْ نَحْوِ: (يَقْضِي)، و (يَرْمِي)؟ وهَلْ ذلِكَ لِكَثْرَةِ هذا الاسْمِ المُبْهَمِ في الكَلامِ مَع قُوَّةِ التَّغْيِيرِ فِيهِ للنَّقْصِ والبِنَاءِ، وأَنَّهُ فَرْعٌ عَلَى المُذَكَّرِ؟

---

(١) في د: (المقطع).

ولِمَ جازَ في مَذْهَبِ ناسٍ مِنْ بَنِي سَعْدٍ إِبْدَالُ الجِيمِ مِن اليَاءِ في الوَقْفِ؟ فَلِمَ جَازَ: (تَمِيمِجٌّ)، و (هَذا عَلِجٌّ)، و (هذا عَرْبَانِجٌّ)[١]، وقَالَ شَاعِرُهُم:

خَالِي عُوَيْفٌ وأَبُو عَلِجٌّ
المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالعَشِجٌّ

الجَوَابُ[٢]

الّذي يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى الحَرْفِ الّذي يُبْدَلُ إِلى حَرْفٍ هو أَبْيَنُ مِنْهُ إِجْرَاؤُهُ[٣] [و٢٢] عَلَى اجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ: مُنَاسَبَةٌ للحَرْفِ، وأَنَّهُ أَبْيَنُ مِنْهُ. وجَازَ ذلِكَ في حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ؛ لأَنَّها أَخفَى الحُرُوفِ بِاتِّسَاعِ مَخْرَجِها وضَعْفِ الاعْتِمَادِ لَها بِمَا لَيْسَ لِغَيْرِها مِن الحُرُوفِ.

وأَخْفَاهُنَّ الأَلِفُ، ثُمَّ اليَاءُ، ثُمَّ الوَاوُ. وإِنَّما كَانَت الأَلِفُ أَخفَى؛ لأَنَّهُ لَيْسَ لَهَا مِن الاعْتِمَادِ مَا تُمَكَّنُ بِهِ الحَرَكَةُ فِيها، وكَانَت اليَاءُ بَعْدَها لأَنَّهُ تُمَكّنُ الحَرَكَةُ فِيها مِنْ [غيرِ][٤] سَبَبٍ لَهَا يَزِيدُ في إِظْهَارِها. وكَانَت الوَاوُ أَبْيَنَ؛ لأَنَّها مَع الاعْتِمَادِ الّذي تُمَكَّنُ الحَرَكَةُ [بِهِ][٥] تَبِينُ بِضَمِّ الشَّفَتَيْنِ.

ونَظِيرُ ذلِكَ في: (مُصْطَفَيْنَ) أَنَّهُ لَمّا وَقَعَ التَّنَافُرُ في الجَمْعِ بَيْنَ الصَّادِ والتّاءِ بِأَنَّ الصَّادَ بَعِيدَةٌ مِن التَّاءِ بِأَنَّها[٦] مِنْ حُرُوفِ الصَّفِيرِ، وأَنَّها مُطْبَقَةٌ، وأَنَّها مُسْتَعْلِيَةٌ، طُلِبَ[٧] حَرْفٌ وَسَطٌ بَيْنَ الحَرْفَيْنِ يُنَاسِبُ التَّاءَ بِالمَخْرَجِ، ويُنَاسِبُ الصَّادَ بالاسْتِعْلاءِ والإِطْبَاقِ، وهو الطَّاءُ، ولَزِمَ في قَوْلِ جَمِيعِ العَرَبِ لِلُزُومِ المُنَافَرَةِ لَوْ جُمِعَ بَيْنَ الصَّادِ والتَّاءِ في الوَقْفِ والوَصْلِ، ولَيْسَ كَذلِكَ سَبِيلُ

---

(١) في الأصل ود: (عوفانج).

(٢) الكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف، وهي مسائل الباب جميعها، والموجود هو العنوان، وهو: (باب الوقف على الحرف الّذي يبدل إلى ما هو أبين منه).

(٣) العبارة في ف: (الّذي يجوز في ذلك إجراؤه).

(٤، ٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل، وهو من ف.

(٦) في ف: (بأنها من بأنها). (٧) في ف: (وطلب).

الوَقْـفِ؛ لأَنَّـهُ عَـارِضٌ، فَمِنْهُم مَـنْ لَمْ يَعْتَـدَّ بِـهِ، ومِنْهُم مَـن اعْتَـدَّ بِـهِ وطَـلَبَ[١] الحَرْفَ الأَبْـيَنَ فِـيـهِ، فَإذا وَصَلَ اسْتَغْنى بِحَرْفِ الوَصْلِ عَنْـهُ في البَيَـانِ.

فَـيَجُوزُ في قَـوْلِ بَعْضِ العَـرَبِ: (هذا أَفْعَيْ) بِاليَاءِ في الوَقْفِ، وكَذلِكَ: (هذه حُبْـلَيْ)، و (هـذا مُـثَـنَّيْ) عَلَى الأَصْلِ الّـذي بَـيَّـنّـا، ولَمْ يَجُـزْ خُـرُوجُ الأَلِفِ[٢] إِلى حَرْفٍ هو أَبْـيَنُ مِنْـهُ، لَـيْسَ بِمَنَـاسِبٍ لَـهُ؛ لأَنَّـهُ لا يَخْلُفُ الحَـرْفَ مَـا تَـبَـاعَـدَ مِنْـهُ، كَمَا يَجُوزُ أَنْ يَخْلُـفَـهُ مَا قَـرُبَ مِنْهُ.

وإِنَّما كَانَ الوَصْلُ أَبْـيَنَ مِن الوَقْفِ؛ لأَنَّـهُ أَمْكَنُ بِحَـرْفِ الوَصْلِ، كَمَا يَـكُونُ في الابْـتِدَاءِ أَمْكَنَ بِحَرْفِ الوَصْلِ؛ إِذْ لَوْ رُمْتَ الابْـتِداءَ بِحَرْفٍ لا تَصِلُـهُ بِحَرْفٍ آخَرَ ضَعُـفَ ذلِكَ ضَعْفًا شَدِيـدًا، حَتّى يَـكُونَ كَالمُتَعَذِّرِ[٣] أَنْ يُـرْفَعَ الصَّوْتُ بِـهِ. وفي هذا دَلِيـلٌ عَلَى التَّمَكُّنِ مِنْ تَـبْيِينِ الحَرْفِ بِحَرْفِ الوَصْلِ.

ويَجُوزُ في لُـغَـةِ طَـيِءٍ إِجْـرَاءُ الوَصْلِ مُجْـرَى الوَقْـفِ في هـذا؛ لأَنَّ الأَلِفَ لَمّا اخْتَصَّتْ بِمَـا لَيْسَ لِشَيءٍ مِن الحُـرُوفِ خَصُّوها بِهذا، فَلَمْ تَـظْهَـرْ في آخِـرِ الكَلِمَـةِ في وَقْفٍ، ولا وَصْلٍ؛ لِمَنْزِلَتِـهِمَا في الخَفَاءِ الّذي بَـيَّـنّـا.

والأَوَّلُ أَقْـيَسُ؛ لأَنَّـهُ قَد اسْتُغْنِـيَ في البَـيَـانِ بِحَرْفِ الوَصْلِ، والأَصْلُ أَحَقُّ بِها.

ومِنْهُم مَنْ يَـقُولُ: (هذه أَفْعَـوْ)، فَـيُـبْـدِلُ مِنْها الوَاوَ؛ لأَنَّها أَبْـيَنُ مِن اليَاءِ، مَع مُـنَـاسَبَـتِها لَهَا بِالمَـدِّ واللِّـينِ، وإِنْ كَانَت اليَاءُ أَقْـرَبَ إِلَيْها، والمَطْـلُوبُ فـي هـذا المَوْضِعِ إِنَّما هو البيَانُ بِحَـرْفٍ مُـنَـاسِبٍ للأَلِفِ[٤].

ونَظِـيـرُ ذلِكَ قَـوْلُ بَـنِـي تَمِيمٍ: (هذهْ) في الوَقْفِ، فَـيُـبْـدِلُونَ مِن اليَاءِ هَاءً، فَإِذا وَصَلُوا قَالُوا: (هذي أَمَـةُ اللَّهِ). وإِنَّما جَازَت الهَاءُ في [ظ٢٢] هذا لِمُـنَـاسَبَـتِـهِما للياءِ[٥] بِاتِّسَاعِ[٦] المَخْرَجِ، وضَعْفِ الاعْتِمَادِ، وصَلاحِها في الوَقْفِ. ولَـمْ يَجُـزْ مَا

(١) في ف: (فطلب).
(٢) في ف: (الخروج عن الألف).
(٣) في د: (كاالمعتذر).
(٤) في د: (الألف).
(٥) في د: (الياء).
(٦) في د: (باتباع).

هـو أَقْـرَبُ[١] إلى اليَاءِ مِنْ حُـرُوفِ المَدِّ واللِّـينِ؛ لأَنَّ الأَلِفَ أَخْفَى مِنْها. وأَمَّا الوَاوُ فَلا تَـقَعُ سَاكِنَـةً بَعْدَ كَسْرَةٍ أَصْلًا في شَيءٍ مِن الكَلامِ، فَلَمْ يَـكُنْ بُـدٌّ مِن الخُـرُوجِ إلى مُـنَـاسِبٍ لَهَا في المَرْتَـبَـةِ الثَّانِـيَـةِ، فَـكَانَت الهَاءُ أَحَقَّ بذلِكَ لِمَا بَـيَّـنَّـا، مَع أَنَّها تُشَاكِلُ عَلامَـةَ التَّـأنِـيثِ بِكَثْـرَةِ مَا تُـبْدَلُ مِنْها في الوَقْفِ، فَلَمْ يَجُزْ غَيْـرُ الهَاءِ لاجْتِمَاعِ هذه الأَسْبَابِ.

ويَجُوزُ في مَـذْهَبِ أَهْلِ الحِجَازِ إِثْـبَـاتُها في الوَصْلِ والوَقْفِ[٢]؛ لِقُـوَّتِها بِمَا ذَكَـرْنا مِن البَـيَـانِ والمُشَاكَلَـةِ بِهَا لِعَلامَـةِ التَّـأنِـيثِ. فَمِنْـهُمْ مَنْ يَـقُولُ: (هذهْ أَمَـةُ اللَّهِ) فَـيَـأتِـي بِهَاءٍ سَاكِنَـةٍ، كَمَا كَانَ الحَـرْفُ الّذي أُبْـدِلَتْ مِنْهُ سَاكِنًـا. ومِنْهُمْ مَنْ يَـقُولُ: (هذهِ أَمَـةُ اللَّهِ)، فَـيُحَـرِّكُها، ويُشْبِـعُ الحَرَكَةَ؛ لأَنَّها قَدْ صَارَتْ لازِمَـةً في الوَصْلِ والوَقْفِ.

فَـتَحْرِيـكُها في الوَصْلِ أَبْـيَنُ لَهَا عَلَى إِشْبَاعِ[٣] الحَرَكَةِ فِـيها، وهو مَع ذلِكَ شَاذٌّ في قِـيَـاسِ النَّظَائـرِ، وَوَجْهُ شُذُوذِهِ كَـثْـرَتُـهُ في الكَلامِ بِمَا لَيْس لِغَـيْـرِهِ مِنْ نَظَائـرِهِ، وأَنَّـهُ مَـوْضِعُ تَغْـيِـيرٍ بِالنَّـقْصِ والبِنَاءِ والتَّـفْرِيعِ[٤] عَن المُذَكَّرِ، فَلا يَجُوزُ في يَاءِ (يَـقْضِي)، و (يَـرْمِـي) مَا جَازَ في يَاءِ (هذي) للعِلَّـةِ الّتي بَـيَّـنَّـا.

ويَجُوزُ في قَوْلِ بَنِـي سَعْدٍ: (هذا تَمِيمِجٌّ)، و (هذا عَلِجٌّ)، و (هذا عَـرْبَانِجٌّ)؛ لأَنَّـهُ طَلَبَ حَرْفًا مُـنَاسِبًا للياءِ بِالمَخْرَجِ، وهو[٥] أَجْلَـدُ مِن اليَاءِ، وكَانَت الجِيمُ دُونَ الشِّينِ؛ لِـرَخَاوَةِ الشِّينِ وتَـفَشِّيها، ولَمْ تَصْلُح الهَاءُ في هذا المَوْضِعِ؛ لِـبُعْدِ[٦] مَخْرَجِها، وخُرُوجِها عَن حَدِّ [هَاءِ][٧] السَّكْتِ[٨] بِالتَّشْدِيـدِ الّذي فِـيها، وكَانَت الجِيمُ أَحَقَّ بِهذا المَوْضِعِ، وقَالَ شَاعِـرُهُم:

---

(١) قوله: (ولم يجز ما هو أقرب) مكرر في ف.

(٢) قوله ابتداء من: (فلم يجز غير الهاء) ساقط من د.

(٣) في د: (اتباع).

(٤) في د: (والتصريع).

(٥) في ف: (هو) بلا واو.

(٦) في د: (لبعدها).

(٧) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٨) في د: (السلب).

١١٧٥ خَالِي عُوَيْفٌ وأَبُو عَلِجّْ
المُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالعَشِجّْ
وبالغَداةِ فِلَقَ البَرْنِجّْ[1]

* * *
* *
*

(١) هذا من الرجز، وهو لرجل من البادية في سر صناعة الإعراب ١/ ١٧٥، والمنصف ٣/ ٧٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٧٢. وهو بلا نسبة في العين ٥/ ٣٣٧، وسيبويه ٤/ ١٨٢ برواية: (المطعمان الشحم)، والأصول ٣/ ٢٧٤، وشرح السيرافي ١/ ٢٣٢، وجمهرة اللغة ٤٢، ٢٤٢، والتكملة ٢١٠، والمحتسب ١/ ٧٥، وابن يعيش ٩/ ٧٤، ١٠/ ٥٠، والمحصول ١٠٧٨.

بَابُ الوَقْفِ عَلَى المُعْتَلِّ اللّامِ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى المُعْـتَـلِّ اللّامِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى المُعْـتَـلِّ اللّامِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَرَى في كُـلِّ مَا كَانَ حَرْفُ العِلَّةِ فِـيـهِ مَحْذُوفًا في الوَصْلِ عَلَى الحَذْفِ في الوَقْفِ إِلّا في المَقْصُورِ والمَمْدُودِ؟

ولِمَ جَازَ: (هذا قَاضْ)، و (هذا غَازْ)، و (هذا [و٢٣] عَمْ) في[1] الوَقْفِ؟ وهَلّا وَجَبَ رَدُّ اليَاءِ لَمّا ذَهَبَ التَّـنْوِينُ الّذي حُذِفَتْ لأَجْلِـهِ؟ وهَلْ ذلِكَ لِـثِقَلِ الرُّجُوعِ إِلى يَاءٍ قَبْلَها كَسْرَةٌ، فَعَامَلُوهُ بِمَا يُوجِبُـهُ الوَقْفُ مِنْ إِذْهَابِ التَّـنْوِينِ فَـقَطْ، مَع أَنَّ الوَقْفَ عَارِضٌ بِدَلِـيلِ إِذْهَابِ الإِعْـرَابِ فِـيـهِ، والجَمْعِ بَـيْنَ سَاكِنَـيْنِ، ولَوْ لَـمْ يَـكُنْ عَارِضًا لَمْ يَجُـزْ ذلِكَ؟

ولِمَ كَانَ هذا هو الكَلامَ الجَيِّـدَ الأَكْـثَـرَ؟ وهَـلْ ذلِـكَ لأَنَّـهُ أَخَفُّ مِـنْ غَـيْـرِ إِخْلالٍ[2] لِمَا تَـقْـتَضِيـهِ الأُصُولُ مِن الحَذْفِ بِالخِفَّةِ، ومِن أَنَّ العَارِضَ لا يُعْتَـدُّ بِـهِ، ومِنْ شَبَـهِ حَالِـهِ[3] في الوَقْفِ بِحَالِـهِ في الوَصْلِ؟

ولِمَ جَازَ فِي قَـوْلِ بَعْضِ العَـرَبِ: (هذا رَامِـي)، و (غَازِي)، و (عَمِي) بِاليَاءِ في الوَقْفِ؟ وهَلْ للمُحَامَاةِ عَلَى إِذا مُـكِّنَ إِخْرَاجُـهُ في اللَّـفْظِ؟

ومَا حُكْمُ: (هذا القَاضِي)، و (هذا العَمِي)؟ ولِمَ كَانَ الأَجْوَدُ فِـيـهِ إِثْـبَـاتَ اليَاءِ في الوَقْفِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها ثَابِتَـةٌ في الوَصْلِ، مَع أَنَّها مِنْ نَـفْسِ الكَلِمَةِ، فهي أَشْبَـهُ

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٨٣: « **هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات** ».

(١) قوله: (في) ليس في د.

(٢) قوله: (إخلال) مطموس في الأصل، وكذا من د والجواب.

(٣) في الأصل ود: (بحاله)، وكذا يقتضي السياق.

بِالحَرْفِ الصَّحِيحِ؟

ولِمَ جَازَ فـي قَـوْلِ بَعْضِ العَـرَبِ حَذْفُ هذه اليَاءِ فـي الوَقْفِ، فَـتَـقُولُ: (هذا القَاضْ)، و (هذا العَمْ)؟ وهَلْ ذلِكَ عَلَى التَّشْبِيـهِ بِمَا لَيْسَ فِـيـهِ أَلِفٌ ولامٌ مَع الثِّقَلِ الَّذي يَلْـزَمُ بِـإِثْـبَاتِ اليَاءِ؟ وهَلا جَازَ عَلَى هذا حَذْفُ اليَاءِ مِن (القَاضِي) في الوَصْلِ؛ للتَّشْبِيـهِ بِمَا لَيْسَ فِـيـهِ أَلِفٌ ولامٌ مَع ثِقَلِ اليَاءِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الشَّبَـهَ في الوَقْفِ مِنْ جِهَـةِ حَذْفِها كَحَذْفِ الحَرَكَـةِ مِنْ غَـيْرِ عِلَّـةٍ تَضْطَـرُّ إِلى الحَذْفِ، كَمَا هي في الْتِقَاءِ السَّاكِنَـيْنِ؟

ومَا حُكْمُ هذه اليَاءَاتِ في النَّصْبِ؟ ولِمَ لا يَجُوزُ فِـيها إِلا الإِثْـبَـاتُ في الوَقْفِ؟ وهَـلْ ذلِكَ لأَنَّها صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ غَـيْرِ المُعْـتَـلِّ[1] بِتَحْرِيـكِها في الوَصْلِ؟ ومَا الشَّاهِدُ في: ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴾ [القيامة: ٢٦]، و (رَأَيْتُ جَوَارِي)؟

ومَا حُكْمُ: (يَا قَاضٍ) في النِّـدَاءِ؟ ومَا وَجْهُ اخْتِـيَـارِ الخَلِـيـلِ لإِثْـبَـاتِـها فِـيـهِ؟ ومَا وَجْهُ اخْتِـيَارِ يُونُسَ لِحَذْفِها؟ ولِمَ كَانَ قَـوْلُ يُونُـسَ أَجْوَدَ؟

ومَا حُكْمُ يَاءِ: (مُرِي)[2] في الوَقْفِ؟ ولِمَ اجْتَمَعا عَلَى إِثْـبَـاتِ اليَـاءِ؟

ومَا حُكْمُ الوَقْفِ عَلَى الفِعْلِ المُعْـتَـلِّ اللّامِ؟ ولِمَ لا يَجُوزُ فِـيـهِ الحَذْفُ؟ ولِمَ وَجَبَ: (لا أَقْضِي)، و (هو يَـقْضِي)، و (يَـرْمِي)، و (يَغْـزُو)، و (يَـدْعُو)؟

ولِمَ جَـازَ في: (لا أَدْرْ) في الوَقْفِ؟ ولِمَ جَازَ: (لَمْ يَـكُ زَيْدٌ)، ولَمْ يَجُـزْ: (لَمْ يَـكُ الرَّجُلُ)؟

ومَا حُكْمُ هذه اليَاءَاتِ في الفَوَاصِلِ والقَوَافِـي؟ ولِمَ حُذِفَتْ فِـيها، ولَمْ يَجُـزْ حَذْفُها في غَيْـرِها؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها مَـقْطَعٌ في الوَصْلِ والوَقْفِ؛ لأَنَّها عَلامَـةٌ لِـتَمَامِ الآيَـةِ، أَوْ تَمَامِ البَـيْتِ، وإِذا وَصَلْتَ جَازَ الحَذْفُ في هذه الآيَـةِ [ظ٢٣]، وإِذا وُقِفَ عَلَـيْها جَازَ لِسَبَـبَـيْنِ: أَحَدُهُما الوَقْفُ، والآخَرُ المَقْطَعُ الَّذي هو عَلامَـةٌ للتَّمَامِ؟

---

(١) في د: (المعتدل).

(٢) في د: (حري).

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِـهِ جَـلَّ وعَـزَّ: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾ [الفجر: ٤]، ومَع ذلِكَ فَـفِيـهِ تَشَاكُـلُ المَقَاطِـعِ: ﴿ يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ ﴾ [غافر: ٣٢]، و: ﴿ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ﴾ [الرعد: ٩]؟ ولِمَ أَدْخَلَ سِيبَـوَيْـهِ: ﴿ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبۡغِ ﴾ [الكهف: ٦٤] في الفَوَاصلِ؟

ومَـا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ زُهَيْـرٍ:

وأَرَاكَ تَـفْـرِي مَـا خَـلَـقْتَ وبَـعْـ ـضُ الـقَـوْمِ يَـخْـلُـقُ ثُـمَّ لا يَـفْرْ

ولِمَ جَازَ إِثْبَـاتُ اليَاءَاتِ والوَاوَاتِ في جَمِيعِ هذا؟

الجَوَابُ[١]

الّذي يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى المُعْتَـلِّ اللّامِ الحَذْفُ في كُـلِّ مَا يُحْذَفُ في الوَصْلِ؛ لأَنَّ الوَقْفَ عَارِضٌ مَع رُجُوعِ الحَرْفِ إلى ثِقَلٍ. ولا يَجُوزُ الإِثْبَـاتُ في الوَقْفِ[٢]؛ لأَنَّـهُ الأَصْلُ مِنْ غَيْرِ شَيءٍ يُـضْطَـرُّ إلى الحَذْفِ.

ولا يَجُوزُ في النَّصْبِ إلّا إِثْبَـاتُ[٣] الحَـرْفِ في الوَقْفِ؛ لأَنَّـهُ بِمَنْزِلَةِ الحَرْفِ الصَّحِيحِ، ولا يُجْمَعُ عَلَيْـهِ ذَهَابُ الحَرَكَةِ وذَهَابُ الحَرْفِ.

ولا يَجُـوزُ في الفِعْلِ الحَذْفُ لأَنَّـهُ لا تَـنْوِيـنَ فِيـهِ في الوَصْلِ، ولا سَبَبَ يَـدْعُو إلى الحَذْفِ.

ولا يَجُـوزُ فـي المَقْصُورِ الحَـذْفُ فـي الوَقْـفِ، وإِنْ كَـانَ مَحْذُوفًـا فـي الوَصْلِ؛ لأَنَّـهُ يَلْـزَمُـهُ العِـوَضُ مِـن التَّـنْـوِينِ في الوَقْـفِ، ولا يَلْـزَمُ المَـرْفُوعَ والمَجْـرُورَ؛ لأَنَّـهُم عَـوَّضُوا فِـيمَا اسْتَخَفُّوا، ولَمْ يُـعَـوِّضُوا فِـيما اسْتَـثْـقَلُوا، فَـتَـقُولُ عَلَى [ما بَـيَّـنّا][٤]: (هذا قَاضْ)، و (هذا غَازْ)، و (هذا عَمْ) في الوَقْفِ، بِحَذْفِ اليَاءِ.

ولا يَجُوزُ الردُّ إلى الأَصْلِ؛ لِـثِقَلِ الرُّجُوعِ إلى يَاءٍ قَـبْلَها كَسْرَةٌ فِـيما هو عَارِضٌ،

---

(١) الكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها، وفيه العنوان، وهو: (باب الوقف على المعتل اللّام).

(٢) في د: (التوقف).

(٣) في الأصل: (الاثبات)، وكذا في د وف.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة من ف، وليس في الأصل ود.

فعَامَلُوهُ مِنْ أَجْلِ هذا بِمَا يُوجِبُهُ الوَقْفُ مِنْ إِذْهَابِ الحَرَكَةِ والتَّنْوِينِ فَقَطْ.

والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الوَقْفَ عَارِضٌ الجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ فِيهِ مَع إِذْهَابِ الإِعْرَابِ مِن الاسْمِ المُتَمَكِّنِ، ومَع أَنَّهُ لا يُتَكَلَّمُ بِحَرْفٍ وَاحِدٍ حَتّى يُوصَلَ بِغَيْرِه[١]، فالوَصْلُ هو الأَصْلُ في الكَلامِ، وهذا[٢] الّذي ذَكَرْنا مِن الحَذْفِ هو الجَيِّدُ الأَكْثَرُ؛ لأَنَّهُ أَخَفُّ مِنْ غَيْرِ إِخْلالٍ لِمَا تَقْتَضِيهِ الأُصُولُ مِن الحَذْفِ للخِفَّةِ، ومِنْ أَنَّ العَارِضَ لا يُعْتَدُّ بِهِ مِنْ شَبَهِ حَالِهِ في الوَقْفِ لِحَالِهِ في الوَصْلِ.
ويَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ بَعْضِ العَرَبِ: (هذا رَامِي)، و (غَازِي)، و (عَمِي) بِاليَاءِ في الوَقْفِ؛ لأَنَّهُ الأَصْلُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ يُضْطَرُّ إِلى الحَذْفِ.

وتَقُولُ: (هذا القَاضِي)، و (هذا العَمِي) بِإِثْبَاتِ اليَاءِ في الوَقْفِ، وهو الأَجْوَدُ؛ لأَنَّها ثَابِتَةٌ في الوَصْلِ مَع أَنَّها مِن نَفْسِ الكَلِمَةِ، وهي أَشْبَهُ بِالحَرْفِ الصَّحِيحِ الّذي يَثْبُت في الوَصْلِ والوَقْفِ.

ويَجُوزُ في قَوْلِ [و٢٤] بَعْضِ العَرَبِ: (هذا القَاضْ)، و (هذا العَمْ) بِحَذْفِ اليَاءِ؛ تَشْبِيهًا بـ (هذا قَاضْ)، و (هذا عَمْ)؛ إِذ الحَالُ وَاحِدَةٌ إِلّا بِمِقْدَارِ دُخُولِ حَرْفٍ لا يُوجِبُ حَذْفًا ولا إِثْبَاتًا، وهذا شَبَهٌ قَرِيبٌ [يَجُوزُ][٣] لأَجْلِهِ الحَذْفُ.

ولا يَجُوزُ حَذْفُ اليَاءِ مِن (القَاضِي) في الوَصْلِ؛ لأَنَّهُ سَلِيمٌ[٤] مِنْ أَنْ يَجِبَ لَهُ ذلِكَ بِحَقِّ الأَصْلِ، أَوْ حَقِّ الشَّبَهِ، كَمَا تَسْلَمُ سَائِرُ حرُوفِ المُعْجَمِ الّتي تُوصَلُ بِالسُّكُونِ، مِنْ نَحْوِ: (لكنْ)، ونَحْوِ: (اذْهَبْ)، و (اخْرُجْ)، و (دَحْرِجْ)، فَلَيْسَ في شَيْءٍ مِنْ هذا حَذْفٌ؛ لأَنَّهُ سَلِيمٌ مِن الأَسْبَابِ [الّتي][٥] تُوجِبُ الحَذْفَ بِحَقِّ الشَّبَهِ أَو الأَصْلِ. وفي التَّنْزِيلِ: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦] بِيَاءٍ في الوَقْفِ.
وتَقُولُ: (رَأَيْتُ جَوَارِي)؛ لأَنَّ هذه اليَاءَ مُتَحَرِّكَةٌ في الوَصْلِ. وأَمَّا (يَا قَاضِي)

---

(١) في د: (لغيره). (٢) في د: (وهو).
(٣) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وكذا في ف.
(٤) في ف: (لا سليم).
(٥) ما بين المعقوفين زيادة من ف، وساقط من الأصل ود.

في النِّدَاءِ، فالخَلِيلُ يَخْتَارُ فِيهما الإِثْبَاتَ[١]، هذا عَلَى قِيَاسِ: (هذا القَاضِي)؛ لأَنَّهُ مَوْضِعٌ لا يَثْبُتُ فِيهِ التَّنْوِينُ. ويُونُسُ يَخْتَارُ الحَذْفَ[٢]؛ لأَنَّهُ لَمّا جَازَ في: (هذا القَاضْ)، ثُمَّ صَارَ إِلى مَوْضِعٍ هو أَحَقُّ بِالحَذْفِ بِمَا يَقَعُ فِيهِ مِن التَّرْخِيمِ، وحَذْفِ التَّنْوِينِ مِنْ غَيْرِ عِوَضٍ، كَان الاخْتِيَارُ الحَذْفَ. وقَوْلُ يُونُسَ أَقْوَى مِنْ قَوْلِ الخَلِيلِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وهو الاخْتِيَارُ عِنْدِي.

وحُكْمُ يَاءِ (مُرِي) الإِثْبَاتُ في الوَقْفِ؛ لِئلّا يُجْمَعَ عَلَيْهِ ذَهَابُ الهَمْزَةِ وذَهَابُ اليَاءِ، فَيَبْقَى عَلَى حَرْفَيْنِ، فَيَكُونُ ذلِكَ إِجْحَافًا بِهِ.

والوَقْفُ عَلَى الفِعْلِ المُعْتَلِّ اللّامِ بِإِثْبَاتِ حَرْفِ العِلَّةِ في الوَقْفِ، كَمَا تَثْبُتُ في الوَصْلِ؛ لأَنَّهُ لا تَنْوِينَ فِيهِ، ولا سَبَبَ يُوجِبُ الحَذْفَ.

فَأَمّا (لا أَدْرْ) فَشَاذٌّ حُذِفَتْ فِيهِ اليَاءُ؛ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ إِلى حَدٍّ لا يُخِلُّ بِالحَرْفِ. ويَجُوزُ: (لَمْ يَكُ زَيْدٌ)، ولا يَجُوزُ: (لَمْ يَكُ الرَّجُلُ)؛ لأَنَّ النُّونَ[٣] في مَوْضِعِ حَرَكَةٍ فَلا تُحْذَفُ.

وكُلُّ هذه اليَاءاتِ والوَاواتِ تُحْذَفُ في الفَوَاصِلِ والقَوَافِي[٤]؛ لأَنَّها مَقَاطِعُ، وهي عَلامَاتٌ للتَّمَامِ، فأَحْسَنُ شَيءٍ يَدُلُّ بِهِ عَلَى التَّمَامِ الحَذْفُ؛ لَما يُشْبِهُ الحَرَكَاتِ الّتي يَلْزَمُ حَذْفُها في الوَقْفِ؛ [لأَنَّها مِنْ جِنْسِها، ومُنَاسِبَةٌ لَها، فحُذِفَت في الفَواصِلِ والقَوافي][٥]؛ لأَنَّها مَقَاطِعُ يُدَلُّ بِها عَلَى التَّمَامِ، مَع التَّشَاكُلِ لأَوَاخِرِ الآيِ، وأَوَاخِرِ الأَبْيَاتِ، فإِذا جَازَ في الوَصْلِ لِهذه العِلَّةِ جَازَ في الوَقْفِ لِعِلَّتَيْنِ: إِحْدَاهُما هذه الّتي ذَكَرْنا. والأُخْرَى كَثْرَةُ الحَذْفِ في الوَقْفِ للحَرَكَاتِ واليَاءَاتِ الّتي تُحْذَفُ في الوَصْلِ مَع حَذْفِ التَّنْوِينِ فِيهِ.

وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ ﴾ [الفجر: ٤]، بالحَذْفِ، وكَذلِكَ: ﴿ يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ ﴾ [غافر: ٣٢]، و: ﴿ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ ﴾ [الرعد: ٩]. فأَمّا: ﴿ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبۡغِ ﴾ [الكهف: ٦٤]

(١، ٢) سيبويه ٤/ ١٨٤.
(٣) في د: (التنوين).
(٤) بعده في الأصل ود: (في).
(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، والمثبت من ف.

[ظ٢٤] فَلَيْسَ بِرَأسِ آيَةٍ؛ لأَنَّهُ لَمْ يَعُدَّهُ أَحَدٌ، وإِنَّ ما ذَكَرَ سِيبَوَيْهِ عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ(١):

أَحَدُهُما: أَنَّهُ لَمّا كَانَ مَحْذُوفًا في خَطِّ المُصْحَفِ تُوُهِّمَ أَنَّهُ رَأسُ آيَةٍ.

والآخَرُ: التَّشْبِيهُ(٢) بِالفَاصِلَةِ مِنْ جِهَةِ التَّمَامِ في الوَقْفِ؛ ولِذَلِكَ حُذِفَ في الخَطِّ، قَالَ زُهَيْرٌ:

١١٧٦ وأَرَاكَ تَفْرِي مَا خَلَقْتَ وبَعْـ ـضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرْ(٣)

فَحَذَفَ اليَاءَ عَلَى مَا بَيَّنّا.

ويَجُوزُ إِثْبَاتُ هذه اليَاءَاتِ والوَاوَاتِ في جَمِيعِ هذا؛ لأَنَّهُ الأَصْلُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ يُوجِبُ الحَذْفَ، لا مَحَالَةَ، وإِنْ كَانَ هو الاخْتِيَارَ في بَعْضِ الكَلامِ.

* * *
* *
*

---

(١) قال الزركشي في البرهان ١/ ٥٣: « مَعْرِفَةُ الْفَوَاصِلِ وَرُؤُوسِ الآيِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ آخِرَ الآيَةِ كَقَافِيَةِ الشِّعْرِ وَقَرِينَةِ السَّجْعِ، وَقَالَ الدَّانِيُّ: كَلِمَةٌ آخِرَ الْجُمْلَةِ »، وقال الزجاج في معانيه ٣/ ٣٠٠ في الوجه الأول: « الأكثر في الوقف ﴿ نَبْغِ ﴾ على اتباع المصحف، وبِعَدِّ: ﴿ نَبْغِ ﴾ آيةً. ويجوز وهو أحسن في العربية: ﴿ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي﴾ في الوقف »، وقال في الحجة للفارسي ٤/ ٣٧٥ في توضيح الوجه الثاني: « ومن قدّره حَالًا كان أجدَرَ بأن تحذفَ الياء مِن يأتي؛ لأنه كلام مستقلّ، فيشبهُ من أجل ذلك الفواصِل، وإن لم يكنْ فاصِلَة، كما أنّ حَذْفَ الياء من قوله: ﴿ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾، لمَّا كان كلامًا تامًّا فأشْبَهَ الفاصلَةَ، فحسن الحذف له، كما يحسن الحذف مِنَ الفواصِل »، وانظر شرح السيرافي ٣/ ١٩٨، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٧١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٠٢، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٢٩٣.

(٢) في د: (للتشبيه).

(٣) البيت من الكامل، وهو لزهير في ديوانه ٩٦ برواية: (لا يفري)، وانظر سيبويه ٤/ ١٨٥، والزاهر ١/ ١٨٤، وشرح السيرافي ٥/ ٥٧، وابن السيرافي ٢/ ٢٩٧، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٧١، والمخصص ١/ ٤٠٩، والارتشاف ٨٠٦. وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة ٦١٩، والعسكريات ١٠٠، والحجة للفارسي ٤/ ١٤٠، ٥/ ٣٢٠.

بَابُ الوَقْفِ في يَاءِ الإِضَافَةِ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى يَاءِ الإِضَافَـةِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الَّذي يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى يَـاءِ الإِضَافَـةِ؟ ومَا الَّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ إِجْرَاؤُها عَلَى الحَذْفِ والذِّكْرِ؟ ولِمَ كَانَ الإِثْبَـاتُ أَجْوَدَ؟ ولِمَ جَازَ الحَذْفُ؟

ولِمَ جَازَ: (هذا غُلامْ) في الوَقْفِ بِمَعْنى (غُلامِي)، و (قَدْ أَسْقَانْ)، و (أَسْقِنْ)؟

ولِـمَ اخْتَـارَ أَبـو عَمْـرو: ﴿ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكْرَمَنْ ﴾ [الفجر: ١٥]، و ﴿ رَبِّيٓ أَهَانَنْ ﴾ [الفجر: ١٦][(١)] بِالسُّكُونِ في الوَقْفِ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ الشَّاعِـرِ:

إِذا حَـاوَلْـتَ فـي أَسَـدٍ فُـجُـورا   فَإِنِّـي لَسْتُ مِـنْـكَ ولَـسْـتُ مِـنّْ

وقَـوْلِ النَّـابِـغَـةِ:

وهُـمْ وَرَدُوا الجِـفَـارَ عَلَى تَـمِيمٍ   وهُـمْ أَصْحَـابُ يَـوْمَ عُـكَـاظَ إِنّْ

وقَـوْلِ الأَعْشَى:

فَـهَـلْ يَمْنَـعَـنِّي ارْتِـيَـادِي [البِـلا   دَ][(٢)] مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أَنْ يَـأْتِـيَـنْ

ولِـمَ لا يَجُـوزُ حَـذْفُ اليَاءِ الَّتـي قَـبْـلَها سَاكِنٌ في: (هـذا قَاضِيَّ)، و (هـذان غُلامَايَ)، و (رَأَيْتُ غُلامَيَّ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها كَيَاءِ (القَاضِي) في النَّصْبِ؟ ولِمَ لا تُحْذَفُ في النِّـدَاءِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٨٥: « **هذا باب ما يحذف من الأسماء من الياءات في الوقف التي لا تذهب في الوصل ولا يلحقها تنوين** ».

(١) انظر قراءة أبي عمرو في الآيتين في السبعة ٦٨٥، والحجة للفارسي ٦/ ٤٠٤.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها سياق البيت، وكذا هو في مظانه.

ومَا حُكْمُ يَاءِ الإضَافَةِ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يُحَرِّكُها في الوَصْلِ؟ ولِمَ لا يَجُوزُ حَذْفُها في الوَقْفِ؟ ولِمَ أَلْحَقَ هؤلاءِ الهَاءَ في الوَقْفِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ حَرَّكَها في الوَصْلِ حِرْصًا عَلَى بَيَانِ حَرَكَتِها في الأَصْلِ، فاقْتَضَى ذلِكَ بَيَانَ حَرَكَتِها في [و٢٥] الوَقْفِ؟

ومَا حُكْمُ الأَلِفِ الّتي تَذْهَبُ في الوَصْلِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ؟ ولِمَ رُدَّتْ في الوَقْفِ، ولَمْ يَجُزِ الحَذْفُ إلّا في الضَّرُورَةِ؟

ولِمَ وَجَّهَ قَوْلَ بَعْضِ العَرَبِ: (قَدْ رُضَا)، و (نُهَى)، في (رُضِي)، و (نُهِي)؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ لَبِيدٍ:

وقَبِيلٍ مِنْ لُكَيْزٍ شَاهِدٌ رَهْطُ مَرْجُومٍ ورَهْطُ ابْنِ المُعَلّ

الجَوَابُ[1]

الّذي يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى يَاءِ الإضَافَةِ الحَذْفُ والإثْبَاتُ، أَمَّا الحَذْفُ فَلأَنَّها كَيَاءِ (قَاضٍ) في أَنَّها يَاءٌ مَكْسُورٌ[2] ما قَبْلَها، لا حَرَكَةَ لَها في الوَصْلِ، فَلَمّا أَشْبَهَتْها مِن هذه الأَوْجُهِ جازَ فِيها الحَذْفُ، كَمَا جَازَ فِيها. وأَمّا الإثْبَاتُ فلأَنَّها لا تُحْذَفُ في الوَصْلِ، فهي كَسَائِرِ الحُرُوفِ الّتي يَجِبُ إِثْبَاتُها في الوَقْفِ، كَمَا يَجِبُ في الوَصْلِ، فَلَيْسَ لَهَا الحَذْفُ بِحَقِّ الأَصْلِ، وإنّما يَجُوزُ[3] فِيها بِحَقِّ الشَّبَهِ عَلَى مَا بَيَّنّا.

والاخْتِيَارُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ الإثْبَاتُ؛ لأَنَّها أَشْبَهُ بِحُرُوفِ المُعْجَمِ الّتي تَثْبُتُ في الوَقْفِ والوَصْلِ[4]، مَع أَنَّهُ الأَصْلُ.

ولا يَجُوزُ حَذْفُها عَلَى مَذْهَبِ مِنْ يُحَرِّكُها في الوَصْلِ؛ لأَنَّها[5] تَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ:

---

(١) الكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها، وفيه العنوان، وهو: (باب الوقف في ياء الإضافة).

(٢) كذا في ف، وفي الأصل ود: (مكسورة).

(٣) في ف: (يجب).

(٤) في ف: (في الوصل والوقف).

(٥) في د: (فإنها).

(يَا قَاضي)[(١)] في النَّصْبِ، فَتَقُولُ عَلَى مَا ذَكَرْنا: (هذا غُلامْ) بِمَعْنى (غُلامِي)، و (قَدْ أَسْقَانْ)، و (أَسْقِنْ).

فَأَمَّا قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرو: ﴿ فَيَقُولُ رَبِّيَ أَكْرَمَنْ ﴾ [الفجر: ١٥][(٢)]، و ﴿ رَبِّيَ أَهَانَنْ ﴾ [الفجر: ١٦] بِالسُّكُونِ في الوَقْفِ؛ فلأَنَّهُ يَحْذِفُ في الوَصْلِ؛ لأَنَّها رُؤُوسُ آيٍ، ورأسُ الآيَةِ يَقْوَى فِيهِ الحَذْفُ؛ لأَنَّهُ مَقْطَعٌ عَلَى مَا بَيَّنَّا قَبْلُ، حَتَّى يُحْذَفَ فِيهِ مَا لا يُحْذَفُ مِنْ غَيْرِهِ في الكَلامِ، مِنْ نَحْوِ يَاءِ (يَقْضِي)، ووَاوِ (يَغْزُو)؛ فَلِهذا كَانَ الاخْتِيَارُ قِرَاءَةَ أَبِي عَمْرٍو.

وقَالَ الشَّاعِرُ:

١١٧٧ إِذا حَاوَلْتَ في أَسَدٍ فُجُورا فَإِنِّي لَسْتُ مِنْكَ ولَسْتُ مِنْ[(٣)]

فَحَذَفَ اليَاءَ مَع النُّونِ؛ لاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ؛ أَحَدُهُما أَلّا يُجْمَعَ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ في الوَقْفِ، والآخَرُ أَنَّ النُّونَ مَع اليَاءِ قَدْ صَارَتا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ.

وقَالَ النَّابِغَةُ:

١١٧٨ وهُمْ وَرَدُوا الجِفَارَ عَلَى تَمِيمٍ وهُمْ أَصْحَابُ يَوْمَ عُكَاظَ إِنْ[(٤)]

يُرِيدُ: إِنِّي، فَحَذَفَ كَمَا حَذَفَ في (مِنِّي)، وقَالَ الأَعْشَى:

١١٧٩ فَهَلْ يَمْنَعَنِّي ارْتِيَادِي البِلا دَ مِنْ حَذَرِ المَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنْ[(٥)]

[ظ٢٥] وتَقُولُ: (هذا قَاضِيَّ)، و (هذان غُلامَايَ)، و (رَأَيْتُ غُلامَيَّ)، فَتَقِفُ عَلَى اليَاءِ، ولا يَجُوزُ حَذْفُها؛ لأَنَّها مُتَحَرِّكَةٌ في الوَصْلِ كَيَاءِ (القَاضِي)

---

(١) في الأصل ود: (قاض)، والمثبت من ف. (٢) قوله: (ربي) ساقط من ف.

(٣) البيت من الوافر، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٢٧ برواية: (مني)، وانظر سيبويه ٤/ ١٨٦، وشرح السيرافي ١/ ٢٠٧، ٥/ ٥٨، وابن السيرافي ٢/ ٢٨٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٣٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٣٥.

(٤) البيت من الوافر، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٢٧ برواية: (إني)، وانظر سيبويه ٤/ ١٨٦، وشرح السيرافي ٥/ ٥٨، وابن السيرافي ٢/ ٢٨٨، والمحكم ٨/ ٢١٦، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٤٣٣. وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٣/ ٢١٩، ٤/ ١١٥.

(٥) البيت من المتقارب، وقد مر سابقًا. انظر الشاهد رقم (١٠٥٦).

فـي النَّصْـبِ، ولا تُحْـذَفُ أَيْضًا فـي النِّـدَاءِ؛ لأنَّ المُتَحَـرِّكَـةَ فـي حَـذْفِها إِجْحَـافٌ بِالكَلِـمَـةِ؛ لأَنَّها تُحْذَفُ مَع الحَرَكَةِ، ولَـيْسَ كَذلِكَ سَبِيـلُ السَّاكِنَـةِ، ومَع ذلِكَ إِنَّها إِذا حُذِفَت في الوَصْلِ وقَـبْلَها سَاكِنٌ لَمْ يَـكُنْ هُنَاكَ دَلِـيلٌ عَلَيْها، وإِذا حُذِفَتْ وقَبْلَها كَسْرَةٌ كَانَت الكَسْرَةُ دَالَّـةً عَلَـيْها.

وحَقُّ مَنْ يُثْبِتُ اليَاءَ مُتَحَرِّكَـةً في الوَصْلِ أَنْ يُـلْحِقَها الهَاءَ في الوَقْفِ؛ لِحِرْصِهِ عَلَى بَـيَـانِ حَرَكَةِ الأَصْلِ.

وأَمّا الأَلِفُ الّتي تَـذْهَبُ في الوَصْلِ فَـتَـثْبُتُ في الوَقْفِ؛ لأَنَّها تَـرْجِـعُ إِلى خِفَّـةٍ، مَـع أَنَّـهُ الأَصْلُ، ومَـع أَنَّ الْتِقَاءَ السَّاكِنَـيْنِ مِـنْ كَلِمَتَـيْنِ لا يُـعْـتَـدُّ بِـهِ، فهي في تَـقْدِيـرِ الثَّابِتِ[1] في الوَصْلِ، وعَلَى ذلِكَ قِـيَـاسُ: (يَـقْضِي الحَقَّ) إِذا وَقَـفْتَ قُـلْتَ: (يَـقْضِي)، وكَذلِكَ: (يَـدْعُو الدَّاعِي) إِذا وَقَـفْتَ قُـلْتَ: (يَـدْعُو)؛ لأَنَّ السَّاكِنَـيْنِ مِـنْ كَلِمَتَـيْنِ، فهـو لا يَلْـزَمُ كَمَا يَلْـزَمُ[2] التَّـنْوِيـنُ فـي: (هـذا قَاضٍ فاعْلَمْ)؛ فَلِذلِكَ بُـنِـيَ عَلَـيْـهِ: (هـذا قَـاضْ) فـي الوَقْـفِ، ولَيْسَ كَـذلِكَ: (هـذا قَاضِي الرَّجُلِ) لِمَا بَـيَّـنّـا مِن الفَـرْقِ فِـيمَا يَلْـزَمُ وفِـيمَا[3] لا يَلْـزَمُ، فَإِذا رَجَعَتْ في (مَعْلَى الرَّجُلِ)، و (حُبْلَى القَوْمِ) إِلى الأَلِفِ في الوَقْفِ، فإِنَّما تَـرْجِـعُ إِلى حَرْفٍ خَفِـيـفٍ، وهو الأَصْلُ، ولَيْسَ كَذلِكَ لَوْ رَجَعَتْ في[4] (قَاضٍ).

ويُـوَضِّحُ ذلِكَ فِـرَارُهُم مِن اليَاءِ إِلى الأَلِفِ في (رُضَا)، و (نُـهَى)، فهذا يَـدُلُّ عَلَـى ثِـقَـلِ اليَاءِ الّتي قَـبْـلَها كَسْرَةٌ، وعَلَى مُـنَاسَبَـةِ الأَلِفِ لَها، فَـيَجُوزُ في الشِّعْرِ حَذْفُ الأَلِفِ تَشْبِيـهًـا بِهَا، كَمَا قَالَ لَبِـيـدٌ:

١١٨٠ وقَـبِـيـلٍ مِـنْ لُـكَـيْـزٍ شَـاهِـدٌ ... رَهْـطُ مَرْجُومٍ ورَهْطُ ابْنِ المُعَلّ[5]

---

(١) في ف: (الثابتة).

(٢) ما قوله: (كما يلزم) ليس في د.

(٣) في ف: (وما).

(٤) في الأصل: (إلى)، والمثبت من د وف.

(٥) البيت من الرمل، وهو للبيد في الملحق في ديوانه ١٩٩، وانظر سيبويه ٤/ ١٨٨، وشرح السيرافي ١/ ٢٠٧، ٥/ ٨١، والخصائص ٢/ ٢٩٣، والمحكم ٧/ ٤٢١. وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٤/ ٣٤٠، ٣٧٧، وسر الصناعة ٢/ ٥٢٢، ٧٢٨، والارتشاف ٨٠٣، ٢٠٦٦.

بَابُ الوَقْفِ عَلَى عَلامَةِ الإِضْمَارِ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُـوزُ في الوَقْفِ عَلَى عَلامَـةِ الإِضْمَارِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى عَلامَـةِ الإِضْمَارِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ وَجَبَ إِجْـرَاؤُهُ عَلَى حَـذْفِ حَـرْفِ المَدِّ واللِّـينِ اليَاءِ والـوَاوِ، ولَمْ يَجُزْ في الأَلِفِ؟

ولِمَ ذَكَـرَ سِيبَـوَيْـهِ في هذا البَابِ حُكْمَ عَلامَـةِ الإِضْمَارِ في الوَصْلِ، وإِنَّما الغَرَضُ تَـبْيِـينُ حُكْمِها في الوَقْفِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها لَمّا اخْتَـلَـفَتْ [و٢٦] أَحْكَامُها في الوَصْلِ بَـيَّنَ(1) عِلَلَـهُ؛ لِئَلّا يُـتَـوَهَّمَ أَنَّـهُ يَجِبُ اخْتِلافُـهُ في الوَقْفِ؟

ولِمَ وَجَبَ: (ضَرَبَهُو(2) زَيْدٌ) بِوَاوٍ في الوَصْلِ مَع الهَاءِ؟ وهَل الوَاوُ زَائِدَةٌ؟

ولِمَ جَازَ: (عَلَيْهِي(3) مَالٌ)، و (عَلَيْـهِ مَالٌ) بِـإِثْـبَـاتِ اليَاءِ وحَذْفِها، و (عَلَـيْهُو(4) مَالٌ)، و (عَلَيْهُ) أَرْبَعَـةُ أَوْجُهٍ، ولَمْ يَجُزْ في (ضَرَبَـهُ رَجُلٌ) إِلّا وَجْهٌ وَاحِدٌ؟

ولِمَ جَـازَ [في](5): (مِنْـهُو(6) مَـالُكَ)(7)، و (مِنْـهُ مَالُكَ)(8) وَجهَانِ، ولَـمْ يَجُـزْ غَيْـرُ ذلِكَ؟

وهَلْ يَجُـوزُ في (لَدَيْـهِ)، و (إِلَيْـهِ) أَرْبَعَـةُ أَوْجُهٍ، كَمَا جَازَ في (عَلَيْهِ)؟ ومَا

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٨٩: « هـذا باب ثبات اليـاء والـواو في الهاء التـي هـي علامة الإضمار وحذفهما ».

(١) في د: (نبين).

(٢) في الأصل ود: (ضربه)، وكذا ما يقتضيه السياق.

(٣) في الأصل ود: (عليه)، وكذا ما يقتضيه السياق.

(٤) في الأصل: (عليه)، وكذا ما يقتضيه السياق.

(٥) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، وكذا يقتضي السياق.

(٦) في الأصل ود: (منه)، وكذا ما يقتضيه السياق.

(٧، ٨) في د: (ملك).

العِلَّـةُ في ذلِكَ؟

وهَلْ (عَنْـهُ) بِمَنْزِلَةِ: (مِنْـهُ) في أَنَّـهُ يَجُوزُ فِيـهِ وَجْهَانِ؟ فَلِمَ جَـرَى عَلَى أَنَّ مِنْـهُ مَا لا يَجُوزُ فِيـهِ إِلّا الأَصْلُ، ومِنْهُ مَا يَجُوزُ بِثَلاثَـةِ أَوْجُهٍ؟

ولِمَ لا يَجُوزُ في: (ضَرَبَها)، و (عَلَيْها) إِلّا وَجْهٌ وَاحِدٌ في الوَصْلِ والوَقْفِ؟

ولِمَ كَانَ الحَذْفُ في[1]: (عَلَيْـهِ مَالٌ) أَحْسَنَ مِن الحَذْفِ في: (مِنْـهُ مَالُكَ)، وكَذلِكَ: (رَأَيْتُ أَبَـاهُ قَـبْلُ)، و (هذا أَبُـوهُ كَمَا تَـرَى) الحَذْفُ فِيـهِ أَحْسَنُ؟

ومَـا الـشَّـاهِـدُ فـي: ﴿ وَنَزَّلْنَهُ تَنزِيلًا ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، و: ﴿ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ ﴾ [يوسف: ٢٠]، و: ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴾ [الحاقة: ٣٠]؟ ولِمَ جَازَ الإِتْمَامُ مَع قُـوَّةِ الحَذْفِ في هذا؟

وهَلْ: (أَصَابَـتْـهُ جَائِحَةٌ) بِمَنْزِلَةِ: (مِنْـهُ يَا فَـتَى)؟

ولِمَ لا يَجُوزُ الحَذْفُ في يَاءِ (هي)، ولا وَاوِ (هو)؟

ولِمَ كَانَت اليَاءُ السَّاكِنَـةُ في هَاءِ الإِضْمَارِ أَضْعَفَ مِنْ يَاءِ الإِضَافَـةِ، وكَانَتْ في (بِـهِ) أَضْعَـفَ مِنْها في (غُلامِي) حَتّى وَجَبَ الحَذْفُ في الوَقْفِ[2] لِيَاءِ الإِضْمَارِ، ولَمْ يَجِبْ لِيَاءِ[3] الإِضَافَـةِ؟ وهَلْ ذلِكَ لِسَبَبَيْنِ: أَحَدُهُما أَنَّ يَاءَ الإِضَافَـةِ اسْمٌ، والآخَرُ أَنَّ أَصْلَها الحَرَكَةُ؟

ومَا حُكْمُ الوَاوِ واليَاءِ إذا[4] كَانَتْ بَعْدَ مِيمِ الإِضْمَارِ؟ ولِمَ جَازَ فِيها الحَذْفُ والإِثْبَـاتُ؟ ولِمَ إِذا حُذِفَتْ حُذِفَتْ مَعَها حَـرَكَـةُ مَا قَـبْلَها، وإِذا ثَـبَـتَتْ ثَـبَـتَتْ مَعَها تِلْكَ الحَرَكَـةُ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها لَمّا كَانَتْ كَجُـزْءٍ مِنْها في مَـوْضِعِ إِيجَازٍ حُذِفَتْ مَعَها مِنْ غَـيْرِ إِخْلالٍ بالإِضْمَارِ، وإِذا كَانَ مَـوْضِعَ إِتْمَامٍ ثَـبَـتَت مَعَها؛ لأَنَّها كَجُـزْءٍ مِنْها، فهي تَـتْـبَعُها في الحَذْفِ والإِثْـبَـاتِ؟

---

(١) في الأصل و د: (فيه)، وكذا ما يقتضيه السياق.

(٢) قوله: (الوقف) ليس في د.

(٣) قوله: (لياء) ليس في د.

(٤) في الأصل ود: (إذ)، وكذا ما يقتضي السياق.

ولِمَ جازَ في: (عَلَيْهِم)[١] خمْسَةُ أَوْجُـهٍ: (عَلَيْهِمُو)، و (عَلَيْهِمُ)، و (عَلَـيْهِمِي)، و (عَلَـيْهِمِ)، و (عَلَـيْهُمُو)؟ ومَا عِلَّـةُ كُـلِّ وَاحِدٍ مِن هذه الأَوْجُهِ؟

ولِمَ لا يَجُـوزُ فـي (عَلَـيْكُم)[٢] إِلَّا وَجْهَـانِ: (عَلَـيْكُمُو)[٣]، و (عَلَـيْكُمُ)، و (أَنْـتُـمُو)، و (أَنْـتُـمُ)؟

وهَلْ: (لَدَيْهُم)، و (إِلَـيْهُم) بِمَنْزِلَةِ: (عَلَـيْهِم)؟

ولِمَ لا يَجُوزُ الحَذْفُ في: (عَلَـيْكُما)، و (أَنْـتُما)، و (لَدَيْهُما)؟

وكَمْ وَجْهًا يَجُوزُ في: (بِهِمِي داءٌ)؟ وهَلْ هُو عَلَى قِـيَـاسِ (عَلَيْهِم)؟

وهَلْ قِـيَـاسُ (أَبُـوهُم ذَاهِبٌ) قِـيَـاسُ (عَلَـيْكُم مَالٌ)؟

ولِمَ جَرَى: (رُسُلُـهُم) مَجْرَى (أَبُـوهُم)؟

ومَا في تَـرْكِ الحَرَكَـةِ بَعْدَ حَذْفِ الوَاوِ مِنْ لُـزُومِ اجْتِمَاعِ خَمْسِ مُـتَحَـرِّكَاتٍ، لَـيْسَ فِـيها سَاكِنٌ، نَحْوُ: (رُسُلُـكُمُ)؟

ولِمَ لا يَجُوزُ في [ظ٢٦]: (أُرِيدُ أَنْ أُعْطِيَـهُ) إِلّا وَجْهٌ وَاحِدٌ، وجَازَ في: (أَنَـا أُعْطِيـهِ) أَرْبَعَـةُ أَوْجُـهٍ؟

ولِمَ جَازَ الحَذْفُ في الحَرَكَـةِ مَع اليَاءِ في (عَلَـيْهِم)، ولَمْ يَجُـزْ حَذْفُ الحَرَكَـةِ مَع اليَاءِ في: (مَـرَرْتُ بِأَبِـيـهِ قَـبْـلُ)؟ وهَلْ ذلِكَ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ في هذا، ولِسَبَبٍ آخَرَ، وهو أَنَّ حَـرْفَ المَدِّ واللِّينِ بَعْدَ المِيمِ لا يَـكُونُ مَا قَـبْـلَـهُ إِلّا مِنْـهُ، فهو بِمَنْـزِلَةِ جُـزْءٍ مِنْـهُ في أَنَّـهُ يُحْذَفُ مَعَـهُ، ولَيْسَ كَذلِكَ حَرْفُ المَدِّ واللِّـينِ بَعْدَ هَاءِ الإِضْمَارِ؛ لأَنَّـهُ يَخْـتَـلِفُ[٤]، فَـيَكُونُ مَا قَـبْـلَ الهَاءِ تَـارَةً سَاكِنًـا وتَارَةً مَـفْـتُوحَـةً، وتَارَةً مَكْسُورًا وتَـارَةً مَضْمُومًا؟

ومَا حُكْمُ مِيمِ الإِضْمَارِ السَّاكِنَـةِ في الوَصْلِ إِذا لَقِيَها سَاكِـنٌ؟ ولِمَ لا يَجُوزُ فِـيها

---

(١) قوله: (عليهم) ليس في د.

(٢) في الأصل ود: (عليهم)، وكذا ما يقتضي السياق.

(٣) في الأصل ود: (عليكم)، وكذا ما يقتضيه السياق.

(٤) في د: (مختلف).

إِلّا الضَّمُّ في: (عَلَيْكُمُ)، و (عَلَيْهِمُ)؟ ولِمَ لا تُكْسَرُ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ؟

ومَا نَظِيرُهُ مِنْ[١] قَوْلِهِم: (مُذُ اليَوْمِ)؟ ولِمَ كَانَ في: (عَلَيْكُمُ اليَوْمَ) أَوْجَبَ مِنْهُ في هذا، وكَذلِكَ: (كُنْتُمُ اليَوْمَ)، و (فَعَلْتُمُ الخَيْرَ)، و (عَلَيْهِمُ المَالُ)؟

ولِمَ جَازَ: (عَلَيْهِمِ المَالُ) بِالكَسْرِ في هذا؟ ومَا نَظِيرُهُ مِن: (اخْشَوِا القَوْمَ)؟

ولِمَ كَانَ في: (كُنْتُمُ اليَوْمَ) أَوْجَبَ مِنْهُ في هذا، حَتّى جَازَ: (اخْشَوُا القَوْمَ)؟

الجَوابُ[٢]

الّذي يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى عَلامَةِ الإِضْمَارِ إِجْرَاؤُهُ[٣] عَلَى السُّكُونِ مَع حَذْفِ حَرْفِ المَدِّ واللِّينِ سِوَى الأَلِفِ، فإِنَّهُ لا يَجُوزُ حَذْفُها؛ لِخِفَّتِها مَع بَيَانِها[٤] عَن مَعْنى التَّثْنِيَةِ.

وذَكَرَ سِيبَوَيْهِ في هذا البَابِ أَحْكَامَ[٥] عَلامَةِ الإِضْمَارِ في الوَصْلِ؛ لِيُبَيِّنَ العِلَلَ في حَرْفِ المَدِّ واللِّينِ بِمَا لا يَلْزَمُ مِنْ ثُبُوتِها في الوَقْفِ.

وتَقُولُ: (ضَرَبَهُو[٦] زَيْدٌ) بِوَاوٍ في الوَصْلِ، فَإِذا وَقَفْتَ قُلْتَ: (ضَرَبَهْ)، والوَاوُ زَائِدَةٌ، ودَلِيلُ ذلِكَ أَنَّ الضَّمِيرَ المُتَّصِلَ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَقَلِّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُنْطَقَ بِهِ؛ لأَنَّهُ أَحَقُّ شَيءٍ بِالإِيجَازِ، فَجَاءَ عَلَى ذلِكَ ضَمِيرُ المُخَاطَبِ والمُتَكَلِّمِ في: (ضَرَبَكَ)، و (ضَارِبِي)، وعَلَى هذا ضَمِيرُ الغَائِبِ في: (ضَرَبَهُ). وإِنَّما زِيدَت الوَاوُ لِتَمْكِينِ[٧] الحَرَكَةِ في الهَاءِ الخَفِيَّةِ، فَإِذا ذَهَبَت الحَرَكَةُ ذَهَبَ مَا زِيدَ لِتَمْكِينِها.

ويَجُوزُ في: (عَلَيْهِ مَالٌ) أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ:

---

(١) في د: (في).

(٢) قوله: (الجواب) ساقط من د. والكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها، وفيه العنوان: (باب الوقف على علامة الإضمار).

(٣) العبارة في ف: (الّذي يجوز في ذلك إجراؤه).

(٤) في د: (يائها).

(٥) قوله: (أحكام) ساقط من ف.

(٦) المثبت من ف، وفي الأصل ود: (ضربه).

(٧) في د: (لتمكن).

(عَلَيْهُو[١] مَالٌ)؛ لأَنَّهُ الأَصْلُ في الاسْتِعْمَالِ، إذْ كَانَتْ هي الهَاءَ في: (ضَرَبَهُو)، و (حَمَلَهُو)، و (يَضْرِبُهُو)، و (حَامِلُهُو)[٢] في الاسْمِ والفِعْلِ.

ويَجُوزُ: (عَلَيْهُ مَالٌ) بِالحَذْفِ؛ لاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ: أَحَدُهُما وُقُوعُ الهَاءِ وهي خَفِيَّةٌ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، فَتَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. والوَجْهُ الآخَرُ اجْتِمَاعُ حُرُوفٍ مُتَشَابِهَةٍ، وذلِكَ يُطَرِّقُ عَلَيْها الحَذْفَ، كَمَا يُفَرُّ مِنْها إلى الإِدْغَامِ؛ ولأَنَّ الحُرُوفَ المُتَشَابِهَةَ يَقُومُ بَعْضُها مَقَامَ بَعْضٍ.

ويَجُوزُ: (عَلَيْهِي مَالٌ) [و٢٧]، كَمَا جَازَ: (بِهِي دَاءٌ)؛ لأَنَّ الخُرُوجَ مِن الكَسْرِ إلى الضَّمِّ مُتَنَكَّبٌ، حَتّى رُفِضَ في[٣] الأَبْنِيَةِ: (فِعُلٌ)، واليَاءُ السَّاكِنَةُ بِمَنْزِلَةِ الكَسْرَةِ، وكُسِرَت[٤] الهَاءُ لِهذه العِلَّةِ، وتَبِعَتْها الوَاوُ السَّاكِنَةُ، فَصَارَتْ يَاءً؛ لانْكِسَارِ مَا قَبْلَها، وكُلُّ[٥] وَاوٍ سَاكِنَةٍ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ فَإِنَّها تَصِيرُ يَاءً؛ لأَنَّها بِمَنْزِلَةِ الخُرُوجِ مِن الكَسْرِ إلى الضَّمِّ، والخُرُوجُ إلى الوَاوِ أَثْقَلُ إذا كَانَتْ سَاكِنَةً؛ لأَنَّها ضَعِيفَةٌ لَيْسَ فِيها حَرَكَةٌ يُعْتَمَدُ عَلَيْها.

ويَجُوزُ: (عَلَيْهِ مَالُكَ)[٦]، [وعِلَّةُ حَذْفِ اليَاءِ كَعِلّةِ حَذْفِ الواوِ في: (عَلَيْهُ مالٌ)][٧].

ويَجُوزُ في: (مِنْهُ مَالُكَ) وَجْهَانِ: أَحَدُهُما: (مِنْهُو مَالُكَ)، لأَنَّه الأَصْلُ، و (مِنْهُ مَالُكَ) بِالحَذْفِ؛ لأَنَّ الهَاءَ وَقَعَتْ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، وهي خَفِيَّةٌ.

فَجَرَت[٨] هَاءُ الإِضْمَارِ في هذا عَلَى **ثَلاثَةِ أَوْجُهٍ**:

الأَوَّلُ: مَا لا يَجُوزُ فِيهِ إِلّا الضَّمُّ بِوَاوٍ بَعْدَهُ.

---

(١) في الأصل ود: (عليه)، وكذا في ف.
(٢) المثبت من ف، وفي الأصل ود: (ضربه وحمله ويضربه وحامله).
(٣) قوله: (في) ليس في د.
(٤) في ف: (فكسرت).
(٥) في د: (فكل).
(٦) في ف: (مال).
(٧) ما بين المعقوفين ساقط من الأصل ود، والمثبت من ف.
(٨) في د: (وجرت).

الثَّانِي: مَا يَجُوزُ فِيـهِ وَجْهَانِ: الضَّمُّ مَع الوَاوِ، والحَذْفُ للوَاوِ في (مِنْـهُ)، ومَا أَشْبَـهَـهُ.

الثَّالِثُ: يَجُوزُ فِيـهِ أَرْبَعَـةُ أَوْجُهٍ، عَلَى قِيَـاسِ مَا بَـيَّـنّـا في (عَلَـيْـهِ)[1].

فَـأَمَّـا (لَدَيْـهِ)، و (إِلَيْـهِ) فَـيَجْرِي مَجْرَى (عَلَـيْـهِ) في جَوَازِ أَرْبَعَـةِ أَوْجُهٍ.

و (عَنْـهُ) يَجْرِي مَجْـرَى (مِنْـهُ)[2].

وأَمَّـا (ضَرَبَها)، و (عَلَيْها) فَـلَيْسَ فِـيـهِ إِلّا إِثْـبَـاتُ الأَلِفِ[3]؛ لِئَلّا يُـلْبِسَ[4] بِالوَاحِدِ مَع خِفَّةِ الأَلِفِ.

والحَذْفُ في: (عَلَـيْهُ مَالٌ) أَحْسَنُ مِنْـهُ في: (مِنْـهُ)، و (عَنْـهُ)؛ لاجْتِمَاعِ الحُـرُوفِ المُـتَشَابِهةِ، وكَذلِكَ: (رَأَيْتُ أَبَـاهُ)، و (هذا أَبُـوهُ)، الحَذْفُ[5] فِـيـهِ أَحْسَنُ، وعَلَى ذلِكَ أَكْـثَـرُ القُـرَّاءِ في[6]: ﴿ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، و: ﴿ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ ﴾ [يوسف: ٢٠]، و: ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ﴾ [الحاقة: ٣٠]. وإِنَّما جَازَ الإِتْمَامُ لأَنَّـهُ الأَصْلُ.

ولا يَجُوزُ الحَذْفُ في (هي)، و (هو)؛ لأَنَّ حَرْفَ المَدِّ مُتَحَرِّكٌ، وهو أَصْلٌ في هذا الاسْمِ.

ويَجُوزُ الحَذْفُ في: (أَبِـيـهِ)، و (عَلَـيْـهِ) في الوَقْفِ. ولا يَجُوزُ عَلَى ذلِكَ حَذْفُ اليَاءِ مِنْ (غُلامِي)؛ لأَنَّ هذه اليَاءَ اسْمٌ، وأَصْلُها الحَرَكَـةُ، والحَذْفُ إِجْحَافٌ بِهَا.

---

(١) قوله: (ما بينا في عليه) ساقط من ف.
(٢) العبارة في ف: (وعنه بمنزلة منه).
(٣) العبارة في ف: (وليس في ضربها وعليها إلا إثبات الألف).
(٤) في ف: (يلتبس).
(٥) في د: (بالحذف).
(٦) انظر سيبويه ٤/ ١٨٩، والمقتضب ١/ ١٧٥ - ١٧٦، والأصول ٢/ ٣٧٩، وشرح السيرافي ٥/ ٦١، وشرح كتاب سيبويه لصالح بن محمد ١/ ١٥٤، والنكت للأعلم ١١١٣، وفيه: « وفصّل سيبويه بين الهاء الّتي قبلها ساكن أو واو أو ياء، وبين الهاء الّتي قبلها ساكن من غير هاء، فاختار أنْ يقال: ﴿عَلَيْهِ﴾، ﴿ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ ﴾، و ﴿ خُذُوهُ ﴾ بحذف حروف المد الّتي بعد الهاء، واختار (منهو)، و (أصابتهو جائحة) بإثبات الواو، واختار المبرد حذف الواو في (منهْ)، و (أصابتهْ)، ولم يفرق بين حرف اللين وغيره، وهو الصحيح؛ لأنّ أكثر القراء والجمهور على: ﴿ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ﴾ ».

وحُكْمُ الـوَاوِ واليَـاءِ الّتـي قَـبْلَها مِـيـمُ الإضْمَـارِ الحَـذْفُ فـي الوَقْـفِ، ويَجُـوزُ فـي الـوَصْـلِ الحَـذْفُ والإثْـبَـاتُ، فـالإثْـبَـاتُ عَلَـى الأَصْـلِ، كَـقَـوْلِـكَ: (عَلَـيْـكُمُو). والحَذْفُ لأَنَّ الوَاوَ الّتي قَـبْلَها ضَمَّـةٌ في آخِرِ الاسْمِ تَـتَـكَـرَّهُ في الاسْمِ، حَتّى تُـقْلَبَ يَاءً، ويُـكْسَرَ لَهَا مَا قَـبْلَها، فَـلَمّا أَشْبَـهَت هذه الوَاوُ تِلْكَ الوَاوَ، ولَمْ يَـكُنْ في حَذْفِها إِلْبَاسٌ جَازَ حَذْفُها، وحُذِفَت الحَرَكَـةُ مَعَها؛ لأَنَّ هذه الوَاوَ لا يَـكُونُ مَا قَـبْـلَها إلا مِنها، فإذا وَجَبَ حَذْفُها وَجَبَ حَذْفُ مَا هو مِنْها، فلا[1] يَلْـزَمُ مِثْـلُ ذلِكَ في قَـوْلِكَ: (هذا أَبُـوهُ)، و (مَـرَرْتُ بِأَبِـيـهِ)؛ لأَنَّ هذه الهَاءَ إِنَّما تُـزَادُ وَحْدَها في ضَمِيـرِ الغَائِبِ فَـلَيسَ لَها مَا تَـتْـبَعُـهُ، كَمَا للوَاوِ [ظ٢٧] مَا يَـتْـبَعُها مِمّا هو في الأَصْلِ مُصَاحِبٌ لَها.

ولا يَجِبُ أَيْضًا أَنْ تَـتْـبَعَ مَا قَـبْلَها؛ لأَنَّـهُ يَجِيءُ مُخْـتَلِفًا، تَارَةً مَـفْتُوحًا، وتَـارَةً مَضْمُومًا، وتَارَةً مَكْسُورًا، فَـلَيْسَ في الهَاءِ إِتْـبَـاعٌ، كَمَا في الوَاوِ مِنْ (عَلَـيْـكُمُو)، و (عَلَـيْهُمُو) إِتْـبَـاعٌ في الحَذْفِ.

ويَجُوزُ في (عَلَيهِم) **خَمْسَةُ أَوْجُهٍ:**

- (عَلَيهِمُو) بِأَنَّـهُ[2] الأَصْلُ. - و (عَلَيْهِمْ) عَلَى الحَذْفِ.
- و (عَلَيْهِمِي)[3] للياءِ السَّاكِنَـةِ، كَمَا يَجُوزُ في (بِهِمِي).
- و (عَلَيْهِمِ) عَلَى الحَذْفِ بَعْدَ إِتْـبَـاعِ مُوجِبِ اليَاءِ.
- [و (عَلَـيْهُمُو)][4].

والأَصْلُ في هذا زِيَادَةُ ثَلاثَـةِ أَحْـرُفٍ[5] في الضَّمِيـرِ المُتَّصِلِ؛ لأَنَّـهُ يَجِبُ لَـهُ أَوْجَـزُ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُـنْطَـقَ بِـهِ مِمّا يُشَاكِـلُ الوَاحِدَ ولَـفْظَ[6] الجَمْعِ[7] في الأَصْلِ،

---

(١) في ف: (ولا). (٢) في ف: (لأنه).
(٣) في الأصل: (عليهم)، وكذا في د وف.
(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وكذا في السؤال.
(٥) في د: (أوجه). (٦) في د: (لفظ) بلا واو.
(٧) في ف: (الجميع).

فَشَاكَلَ الوَاحِدَ بِالهَاءِ الَّتي في (عَلَيْهِ) إذا قُلْتَ: (عَلَيْهِم)، وشَاكَلَ لَفْظَ الجَمْعِ في الأَصْلِ بِزِيَادَةِ حَرْفَيْنِ، أَحَدُهُما وَاوٌ، والآخَرُ مِيمٌ مُشَاكِلَةٌ للنُّونِ بِأَنَّها مِنْ مَخْرَجِها، وفِيها غُنَّةٌ كَمَا في النُّونِ.

وكَذلِكَ سَبِيلُ (عَلَيْكُمُو)، شَاكَلَ[1] الوَاحِدَ بِأَنَّ فِيهِ الكَافَ، كَمَا في (عَلَيْكَ)، وجَرَى في المِيمِ والوَاوِ ذلِكَ المَجْرَى، ولَيْسَ هذا عَلَى تَكْسِيرِ الوَاحِدِ، كَمَا يَكُونُ في الاسْمِ المُتَمَكِّنِ، فَلَيْسَ هو جَمْعًا عَلَى وَاحِدِهِ، ولكنَّهُ عَلَى إِنْشَاءِ جَمْعٍ يُشَاكِلُ الأُصُولَ، عَلَى مَا فَسَّرْنا لِيُشْعِرَ بِالمَعْنى بِهذِهِ الطَّرِيقَةِ عَلَى أَحْسَنِ مَا يَكُونُ في البَيَانِ عَنْهُ.

والفَرْقُ بينَ إِنْشَاءِ الاسْمِ عَلَى مُشَاكَلَةِ الوَاحِدِ وبَيْنَ تَكْسِيرِهِ عَلَى الوَاحِدِ [أَنّ تَكْسِيرَهُ][2] يُوجِبُ اسْتِيفَاءَ حُرُوفِ الأَصْلِ مَع الزِّيَادَةِ، ولَيْسَ كَذلِكَ إِنْشَاؤُهُ عَلَى مُشَاكَلَةِ الوَاحِدِ؛ لأَنَّهُ قَدْ شَاكَلَهُ[3] بِالحَرْفِ الوَاحِدِ، وإِنْ لَمْ يَسْتَوْفِ حُرُوفَهُ، كَقَوْلِكَ في تَثْنِيَةِ (هو): (هُما) مِنْ غَيْرِ وَاوٍ[4]، والتَّقْدِيرُ[5] أَيْضًا مُخْتَلِفٌ عَلَى مَا بَيَّنّا مِن التَّصْرِيفِ؛ إِذْ إِنَّ[6] ابْتِدَاءَ وَضْعِ الاسْمِ غَيْرُ مُصَرَّفٍ مِنْ غَيْرِهِ حَتّى يَكُونَ عَلَى قِيَاسٍ (أولاء) في جَمْعِ (ذَا) في المَعْنى، وإِنْ لَمْ يَكُنْ مُصَرَّفًا مِنْ لَفْظِهِ.

وفي تَرْكِ الحَرَكَةِ مِنْ مِيمِ الإِضْمَارِ سَلامَةٌ[7] مِن اجْتِمَاعِ خَمْسِ مُتَحَرِّكَاتٍ في الوَصْلِ، وذلِكَ مُتَكَرَّهٌ جِدًّا، حَتّى لا يَجْتَمِعَ في شِعْرٍ أَصْلًا، ولا أَرْبَعُ مُتَحَرِّكَاتٍ إِلّا في مَزَاحِفَ. فأَمَّا (رُسُلُهُمْ) فَقَد اجْتَمَعَ فِيهِ ثِقَلٌ، إِلا أَنَّهُ مَع حَرْفٍ سَاكِنٍ في الاسْمِ.

---

(١) في الأصل ود: (وشاكل)، وكذا في ف.
(٢) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٣) في ف: (يشاكله).
(٤) في ف: (والواو).
(٥) في د: (التقدير)، بلا واو.
(٦) في الأصل ود: (أو أو)، وفي ف: (أو).
(٧) في الأصل ود: (وسلامه)، وكذا في ف.

وأَمّا (أُرِيدُ أَنْ أُعْطِيَـهُ) فَـلَيْسَ فِـيـهِ إِلّا وَجْهٌ وَاحِدٌ؛ لأَنَّ اليَاءَ إذا تَحـرَّكَتْ قَوِيَتْ، فَصَارَتْ كَغَـيْرِها مِنْ حُـرُوفِ المُعْجَمِ، بِمَنْزِلَةِ: (أُرِيدُ أَنْ أَضْرِبَـهُ).

وأَمّا (أَنَـا أُعْطِيهِي) فَبِمَنْـزِلَةِ (عَلَـيْهِي) في أَنَّـهُ يَجُوزُ فِـيـهِ أَرْبَعَـةُ أَوْجُـهٍ.

ومِيمُ الإِضْمَارِ إِذا لَقِـيَها سَاكِـنٌ حُـرِّكَتْ بِالضَّمِّ، لا غَيْـرُ، إذا كَانَت الهَاءُ مَضْمُومَـةً [و٢٨]؛ لأَنَّها تُـرَدُّ إِلى الأَصْلِ، فَتَـقُولُ: (عَلَـيْـكُمُ اليَـوْمَ)، و (عَلَـيْهِمُ اليَـوْمَ). ونَظِـيـرُهُ: (مُـذُ اليَـوْمِ)، وهو في (عَلَـيْـكُمُ[1] اليَـوْمَ) أَوْجَبُ[2]؛ لأَنَّ المِيمَ أَصْلُها الضَّمُّ في المَوْضُوعِ، وهو في (مُـذْ) الأَصْلُ فِـيـهِ، لالْتِقَاءِ السَّاكِنَـيْنِ مَع الإِتْـبَـاعِ في (مُـنْـذُ).

وتَـقُولُ: (عَلَـيْهِمِ المَالُ)؛ لأَنَّ الأَصْلَ في هذا: (عَلَيْهِمِي)، ثُمَّ حُذِفَت اليَاءُ للعِلَّةِ.

فأَمَّـا (اخْشَوُا القَوْمَ) بِالضَّمِّ، فحُـرِّكَ بِحَرَكَـةِ الحَـرْفِ المُجَاوِرِ؛ إذ الأَصْلُ: (اخْشَيُوا)[3]، ومَنْ قَالَ: (اخْشَوِا القَوْمَ) لَمْ يَـقُلْ مِثْـلَ ذلِكَ في: (كُـنْـتُمُ اليَـوْمَ)؛ لأَنَّـهُ رُدَّ إِلى الأَصْلِ الّذي هو حَرَكَـةٌ في نَـفْسِ الحَـرْفِ، وهذا رُدَّ إِلى الأَصْلِ المُجَاوِرِ.

* * *
* *
*

---

(١) في ف: (عليهم).
(٢) في د: (أوجه).
(٣) في الأصل ود: (اخشوا).

بَابُ الوَصْلِ في عَلامَةِ الإضمارِ الّتي تَتَغَيَّرُ عَن الأصْلِ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ في وَصْلِ عَلامَةِ الإِضْمَارِ الّتي تَتَغَيَّرُ عَن الأَصْلِ مِمّا لا يَجُوزُ[1].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في عَلامَةِ الإِضْمَارِ الّتي تَتَغَيَّرُ عَن الأَصْلِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ إِجْرَاءُ الهَاءِ عَلَى الكَسْرِ مَعَ الكَسْرَةِ واليَاءِ، وجَازَ ضَمُّها مَع ذلِكَ؟ وهَلْ ذلكَ لِئَلّا يَخْرُجَ مِنْ كَسْرٍ إِلى ضَمٍّ[2] في حَرْفٍ ضَعِيفٍ بِخَفَائِهِ؟

ولِمَ جَازَ: (بِهِم)، ولَمْ يَجُزْ عَلَى ذلِكَ: (بِكِم)، وفي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما خُرُوجٌ عَنْ كَسْرٍ إِلى ضَمٍّ؟ وهَلْ ذلِكَ لاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ في (بِهِم): ثِقَلُ الخُرُوجِ مِنْ كَسْرٍ إِلى ضَمٍّ، وضَعْفُ الهَاءِ بِخَفَائِها؟

ولِمَ وَجَبَ أَنَّ الأَصْلَ في الهَاءِ مِنْ: (بِهِ)، و (بِهِمَا)، و (بِهِم)، و (عَلَيْهِ)، و (عَلَيْهِما)، و (عَلَيْهِم) الضَّمُّ مَع اطِّرَادِ[3] الاسْمِ في جَمِيعِ ذلِكَ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ لَوْ تُدْرِكُهُ عِلَّةٌ تَقْتَضِي التَّغْيِيرَ لَمْ يَكُنْ إِلّا مَضْمُومًا، كَقَوْلِكَ: (ضَرَبَهُ)، و (ضَرَبُهُما)، و (ضَرَبَهُمْ)، و (رَمَاهُ)، و (رَمَاهُما)، و (رَمَاهُمْ) مَع جَوَازِ الضَّمِّ في[4] الأَحْرُفِ الأُخَرِ، ولا يَجُوزُ في هذا الكَسْرُ، وهو دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الأَصْلَ الضَّمُّ؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٩٥: « **هذا باب ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار** ». والعنوان في ف: (باب علامة الإضمار الّتي تتغير عن الأصل).

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب وما لا يجوز).

(٢) في د: (الكسر إلى الضم).

(٣) في د: (اضطرار).

(٤) في د: (الى).

ومَا وَجْـهُ اعْتِلالِـهِ بِأَنَّ الهَاءَ أَشْبَـهُ الحُـرُوفِ بِاليَاءِ، سِوَى حُـرُوفِ المَدِّ واللِّـينِ؟

ومَا وَجْهُ اعْتِلالِـهِ بِأَنَّ الهَاءَ مِنْ مَـوْضِعِ الأَلِفِ؟ وهَلْ ذلِكَ لِـيُـبَـيِّنَ أَنَّها مُـنَـاسِبَـةٌ لَهَا بِمَنَـاسَبَـتِها مَا نَاسَبَها، فاجْتَمَعَت اليَاءُ والهَاءُ في أُمُورٍ، مِنْها حَـرْفُ الـزِّيَـادَةِ، ومِنْها الخَفَاءُ، ومِنْها أَنَّها مِنْ مَوْضِعِ أَشْبَـهَ الحُـرُوفَ بِها؟

وهَلْ وَجْهُ الاعْتِلالِ بِالمُـقَارَبَـةِ أَنْ يَجْرِيَ اللِّسَانُ [ظ٢٨] في المُـقَارَبَـةِ[1] عَلَى طَـرِيـقَةٍ وَاحِدَةٍ، كَمَا جَرَى في الإِمَالَـةِ؟

ولِمَ لا يَجُوزُ في شَيءٍ مِن الكَلامِ وَاوٌ سَاكِنَـةٌ، وقَـبْـلَها كَسْرَةٌ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ لَمّا كَانَ الخُـرُوجُ عَن الكَسْرِ إِلى الضَّمِّ يَـثْـقُلُ حَتَّى رُفِضَ: (فِعُـلٌ)، وكَانَت الوَاوُ أَثْـقَـلَ مِن الضَّمَّـةِ لَمْ يَجُـزْ البَـتَّـةَ في شَيءٍ مِن الكَلامِ؟

وهَلْ سَبِيـلُ (بِهِم) سَبِيـلُ (عَابِـدٍ) في اسْتِمْـرَارِ اللِّسَانِ في طَرِيـقٍ وَاحِدٍ؟

ولِـمَ اسْتَـوَى (بِـهِي قَبْلُ)، و (لَدَيْهِي مَالٌ)، مَـع أَنَّ في أَحَدِهِما حَـرَكَـاتٍ مُـتَـنَـافِـرَةً، ولَـيْسَ فـي الآخـرِ مِثْـلُ ذلِـكَ؟ وهَـلْ ذلِـكَ لأَنَّ الـيَـاءَ السَّاكِنَـةَ[2] [وقَـبْلَها][3] الضَّمَّةُ بِمَنْزِلَةِ الحَرَكَاتِ المُـتَنافِـرَةِ؟

ولِمَ جَازَ في مَـذْهَبِ أَهْلِ الحِجَازِ: (مَـرَرْتُ بِهُو قَـبْـلُ)، و (لَدَيْهُو مَالٌ)، وجَازَ: (فَخَسَفْنَا بِهُو وبِدَارِهُو الأَرْضَ) [القصص: ٨١][4] مَع اخْتِـيَـارِهِم في أَكْـثَـرِ الكَلامِ الأَخَفَّ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُم لَمْ يَحْمِلُوا عَلَى الضَّمِيرِ ضَعْفًا، وبِقِلَّتِـهِ، وتَغْيِـيـرِهِ[5] عَنْ أَصْلِهِ[6]، فاحْتَمَلُوا الثِّـقَـلَ؛ لِهذه العِلَّةِ؟

ولِمَ جَازَ: (بِهُمُو ذَاكَ)، و (بِهِمي ذَاكَ)، و (عَلَيْهُمُو مَالٌ)، و (عَلَيْهِمي مَالٌ)؟

ولِمَ جَـازَ: (عَلَيْهِمُو) مَـع الخُـرُوجِ مِنْ كَسْرٍ إِلى ضَمٍّ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ عَارِضٌ، مَع دَلالَتِـهِ عَلَى الأَصْلِ؟

---

(١) في د: (في المتقاربة).

(٢) في الأصل: (الساكن)، وكذا في د.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) هي قراءة أهل الحجاز في سيبويه ٤/ ١٩٥، والحجة للفارسي ١/ ٦١، ١٠٢، والمحتسب ٢/ ٦٢.

(٥) في د: (وتغيير).

(٦) في د: (عن الأصل).

ولِمَ جَازَ: (مُزْدَرٌ) بالتَّقْرِيبِ مِن الزَّايِ مَع الدَّالِ والصَّادِ، ولَمْ يَجُزْ مَع الرَّاءِ والقَافِ مَع الصَّادِ؟ وهَلْ ذلِكَ لِمُقَارَبَةِ الدَّالِ للصَّادِ، وتَبَاعُدِ هذه الأَحْرُفِ، فَجَازَ في المُشَاكَلَةِ مَع الحُرُوفِ المُتَقَارِبَةِ[1]، ولَمْ يَجُزْ مَع المُتَبَاعِدَةِ؟

ولِمَ جَازَ في قِرَاءَةِ أَهْلِ مَكَّةَ: ﴿حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ [القصص: ٢٣][2] بَيْنَ الصَّادِ والزَّايِ؟

ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ: (مِنهِمْ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّها لُغَةٌ رَدِيَّةٌ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ يَجُوزُ الضَّمُّ مِنْ غَيْرِ حَاجِزٍ بَيْنَهُ وبَيْن الكَسْرِ، فهو مَع الحَاجِزِ أَوْجَبُ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ حَاجِزًا حَصِينًا؟

ولِمَ كَانَ إِشْمَامُ الزَّايِ في (مُصْدِرٍ) أَكْثَرَ مِنْ إِشْمَامِها في: (صَدَقَ) بِالإِشْمَامِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الحَرَكَةَ صَارَتْ كَالحَاجِزِ، فالحَرْفُ أَحَقُّ بِالحَاجِزِ؟

ولِمَ كَانَ الإِشْمَامُ في (مَصَادِرَ) أَقَلَّ مِنْهُ في (صَدَرَ) بِالإِشْمَامِ؟

ولِمَ جَازَ: (مِنْكِمْ)، وحَسُنَ للإِتْبَاعِ مَع الحَاجِزِ، ولَمْ يَحْسُنْ (مِنْهِمْ) للإِتْبَاعِ مَع الحَاجِزِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ في (مِنْكِم) في الكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ؟

ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ: (مِنْ أَحْلامِكِم)[3]، و (بِكِم)؟ ولِمَ صَارَتْ لُغَةً رَدِيَّةً جِدًّا؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ لَمّا كَانَ يَجُوزُ الضَّمُّ مَع الهَاءِ الّتي تُشْبِهُ اليَاءَ والكَسْرَةَ كَانَ مَع الكَافِ الّتي لا تُشْبِهُ أَوْجَبَ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ الحُطَيْئَةِ:

وإِنْ قَالَ مَوْلاهُم عَلَى كُلِّ حَادِثٍ مِنَ الدَّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أَحْلامِكِم رُدُّوا

[و٢٩] ولِمَ لا يَجُوزُ في: (رَأَيْتُ قَاضِيَهُ) إِلّا الضَّمُّ مَع اليَاءِ الَّتي تُطَالِبُ بِالكَسْرِ؟

---

(١) في د: (المقاربة).

(٢) قراءة أهل مكة جعلها بين الصاد والزاي في سيبويه ٤/ ١٨٦، والحجة للفارسي ١/ ٥٥ - ٥٦، وفي النشر ٢/ ٢٨٤: « قرأ حمزة والكسائي وخلف بإشمام الصاد الزاي، وافقهم رويس في (يصدر)، وهو في القصص والزلزلة ».

(٣) في د: (أحكامكم).

ومَا وَجْهُ اعْتِلالِهِ بِأَنَّها إذا تَحرَّكَتْ لَمْ تَكُنْ حَرْفَ لِينٍ، فَبَعُدَت مِن الأَلِفِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها تُبْعِدُها مِن الأَلِفِ، فَبَعُدَ مِن الهَاءِ المُنَاسِبَةِ للأَلِفِ؟

ومَا في قَوْلِهِم في القافِيَةِ: (خَلِيلُها) عَلَى أَنَّ الهَاءَ إِطْلاقٌ، كَحُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ في: (خَلِيلُو)، و (خَلِيلِي)، و (خَليلا) مِن الدَّلِيلِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها جُعِلَتْ لإِطْلاقِ القَافِيَةِ بِمَنْزِلَةِ حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ، وهي مُتَحَرِّكَةٌ، ولا تَكُونُ حُرُوفُ المَدِّ واللِّينِ إِطْلاقًا وهي مُتَحَرِّكَةٌ، فَصارَت الحَرَكَةُ تُخْرِجُ حُرُوفَ المَدِّ واللِّينِ عَنْ حَدِّها، ولا تَخْرُجُ الهَاءُ؛ لأَنَّها مُتَحَرِّكَةٌ، كَالأَلِفِ؟

ولِمَ جَازَ: (هذهِ فاعْلَمْ) بِالكَسْرِ، ولَمْ يَجُزْ بِالضَّمِّ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ لا أَصْلَ لَها في الضَّمِّ، كَمَا لِقَوْلِهِ: (بِهُ)؟

ولِمَ وَجَبَ الحَذْفُ مِنْ: (هذهِ سَبِيلِي) في الوَقْفِ، إذا قُلْتَ: (هذهْ)، فَسَاوَى بِهِ في الوَقْفِ، ولَمْ يُسَاوِهِ في الضَّمِّ في الوَصْلِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ عِلَّةَ الحَذْفِ فِيهِما سَوَاءٌ، وهو أَنَّ اليَاءَ في الوَصْلِ اجْتُلِبَتْ لِبَيَانِ[(١)] الهَاءِ، وهي سَاكِنَةٌ، تَجْرِي مَجْرَى الحَرَكَةِ في الزِّيَادَةِ والبَيَانِ عَنْ غَيْرِهِ، فَحُذِفَتْ فِيهِما، كَمَا تُحْذَفُ الحَرَكَةُ، ولَيْسَ كَذلِكَ الضَّمُّ؟

ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ: (هذهْ) بِالسُّكُونِ في الوَصْلِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها بَدَلٌ مِنْ يَاءٍ سَاكِنَةٍ في: (هذي أَمَةُ اللَّهِ) فَقَالَ: (هذهْ أَمَةُ اللَّهِ)، كَمَا تَقُولُ: (هاذي أَمَةُ اللَّهِ)؟[(٢)] [ظ٢٩][(٣)] [و٣٠].

---

(١) في الأصل ود: (للبيان).

(٢) بعده في الأصل: (تم، والحمد للَّه رب العالمين، وصلى اللَّه على محمد وآله وصحبه أجمعين. يتلوه إن شاء اللَّه تعالى: وتقول: الجواب الذي يجوز في علامة الإضمار الّتي يتغير)، وبعده في د: (تم، والحمد للَّه رب العالمين، وصلى اللَّه على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. يتلوه إن شاء اللَّه تعالى: وتقول: الجواب الذي يجوز في علامة الإضمار التي تتغير)، وبعد هذا وجد في د صفحة فارغة. وفي د وجد في لوحة كاملة من صفحتين ما فيه نهاية الجزء التاسع والخمسين، وسأعود إليه في حينه.

(٣) في الأصل في (ظ٢٩) و (و٣٠) كلام طويل نقله أحد النساخ وليس من الكتاب، وهي مجموعةٌ من الأسئلة والجواب عنها، وهذه الأسئلة تتعلق بوجوه جواز بعض الأبنية.

الجُزْءُ التّاسِعُ والخَمْسُونَ مِنْ شَرحِ كِتابِ سِيبَوَيهِ، إمْلاءُ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ عِيسَى النَّحْوِيِّ، أَيَّدَهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ[١] [ظ٣٠]

بِسْمِ اللَّهِ الرّحمن الرّحيم، رَبِّ يَسِّرْ ولا تُعَسِّرْ[٢]

الجَوابُ[٣]

الّذي يَجُوزُ في عَلامَةِ الإضْمَارِ الّتي تَتَغَيَّرُ عَنِ الأَصْلِ إِجْرَاؤُها[٤] في الهَاءِ عَلَى الكَسْرِ؛ لِكَسْرَةٍ قَبْلَها أَوْ يَاءٍ. ولا يَجُوزُ في الكَافِ [الّتي][٥] هي عَلامَةُ الإضْمَارِ مِثْلُ ذلِكَ.

وإنَّما جَازَ في الهَاءِ؛ لاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ: ثِقَلُ الخُرُوجِ مِن الكَسْرِ إلى الضَّمِّ، ومُشَاكَلَةُ الهَاءِ للِيَاءِ؛ لأَنَّها خَفِيَّةٌ كَخَفَائِها، وهي حَرْفُ[٦] زِيَادَةٍ، كَمَا أَنَّها حَرْفُ زِيَادَةٍ، وهي مُنَاسِبَةٌ لِمَا نَاسَبَها بِالمَخْرَجِ؛ إذ الهَاءُ والأَلِفُ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ، فالهَاءُ مُنَاسِبَةٌ للأَلِفِ بِالمَخْرَجِ، والأَلِفُ مُنَاسِبَةٌ للياءِ بالمَدِّ واللِّينِ، فالهَاءُ مُنَاسِبَةٌ للياءِ بِمُناسَبَتِها لِمَا نَاسَبَها. فهذه ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ تُقَرِّبُ الهَاءَ مِن اليَاءِ، ولَيْسَ للكَافِ مِثْلُ ذلِكَ، فَيَجُوزُ عَلَى هذا: (بِهِم)، ولا [يَجُوزُ][٧]: (بِكِمْ).

والأَصْلُ في هذا الإضْمَارِ الضَمُّ؛ لأَنَّهُ يَجُوزُ الضَّمُّ في كُلِّ مَوْضِعٍ مِنْ هَاءِ الإضْمَارِ، ولا يَجُوزُ الكَسْرُ إلّا لِعِلَّةٍ تَقْتَضِي ذلِكَ في بَعْضِ الكَلامِ.

وشَبَّهَهُ سِيبَوَيْهِ بِالإمَالَةِ؛ لأَنَّها تَجِبُ بِالكَسْرَةِ واليَاءِ؛ لِيَجْرِيَ اللِّسَانُ في طَرِيقٍ وَاحِدٍ، وكَذلِكَ سَبِيلُ الهَاءِ مَع الكَسْرَةِ واليَاءِ [في][٨]: (فِيهِم)، و (عَلَيْهِم)، ويَجْرِي مَجْرَى (عَابِدٍ)، و (شَيْبَانَ).

---

(١) الكلام من قوله (الجزء التاسع) ليس في د و ف.

(٢) الكلام من قوله: (بسم اللَّه) ليس في ف.

(٣) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٤) في ف: (والّذي يجوز في هذه العلامة إجراؤها).

(٥) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٦) كذا في ف، وفي الأصل ود: (حروف).

(٧) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

ولا يَجُوزُ في شَيءٍ مِن الكَلامِ وَاوٌ سَاكِنَـةٌ قَـبْلَها كَسْرَةٌ؛ لأَنَّـهُ لَمَّا بَطَـلَ كَسْرَةٌ بَعْدَها ضَمَّةٌ في اللّازِمِ، وكَانَتْ كَسْرَةٌ بَعْدَها وَاوٌ أَثْـقَلُ[١]، بَطَـلَ في اللازِمِ والعَارِضِ.

وقِـيَـاسُ (لَدَيْـهِ)، و (بِـهِ) قِـيَـاسٌ وَاحِدٌ، وإِنْ كَانَ في (بِهُو) حَـرَكَاتٌ مُـتَنافِرَةٌ، ولَمْ يَـكُنْ ذلكَ[٢] [في][٣]: (لَدَيْهُو)؛ إِذْ كَانَت اليَاءُ حَرْفًا كَسَائِـرِ حُروفِ المُعْجَمِ، إِلّا أَنَّها مُنَاسِبَـةٌ للحَرَكَةِ الّتي هي الكَسْرَةُ، فَـوَقَعَت المُنَافَـرَةُ بِالمُنَاسَبَـةِ بَـيْـنَها وبَـيْنَ الكَسْرَةِ.

والحُـرُوفُ تَـكُـونُ عَلَـى أَرْبَـعَـةِ أَوْجُـهٍ: مُـتَّـفِقَـةٌ، ومُخْـتَـلِفَـةٌ، ومُشَاكِـلَـةٌ، ومُـنَـافِـرَةٌ[٤]، فالمُـتَّـفِقَـةُ لا تَنافُـرَ فِـيها، وهي عَلَى أَتَمِّ التَّـشَاكُلِ بِأَنَّ كُـلَّ وَاحِدٍ مِنْها يَسُدُّ مَسَدَّ الآخَرِ. وأَمَّا المُخْـتَـلِفَـةُ فَمِنْها مُـتَشَاكِـلَـةٌ[٥]، ومِنْها مُـتَـنَـافِـرَةٌ[٦]، ولا يَـكُونُ التَّـنَـافُـرُ إِلّا فِـيما يَجْمَعُـهُ وَجْهٌ وَاحِدٌ يَـقْتَضِي المُـقَارَبَـةَ كَالحَـرَكَـاتِ، فَلا تَـكُونُ حَرَكَـةٌ مُنَافِـرَةٌ لِحَـرْفٍ، كَمَا لا تَـكُونُ حَرَكَـةٌ مُـنَـافِـرَةٌ لِمَا لا تَصِحُّ فِـيـهِ مُـنَـافَـرَةٌ، ولا مُشَاكَلَـةٌ، وإِنَّما المُـنَـافَـرَةُ في الحَرَكَاتِ بِالخِفَّةِ والثِّـقَلِ[٧]، مَع أَنَّها كُلَّها حَرَكَاتٌ خَارِجَةٌ عَنْ حَدِّ الحَرْفِ.

ويَجُوزُ في مَـذْهَبِ أَهْلِ الحِجَازِ: (بِهُو)، (لَدَيْهُو مَالٌ)، و: (فَخَسَفْنَا بِهُو وبِدَارِهُو الأَرْضَ) [القصص: ٨١] مَع اخْتِيَارِهِم في أَكْثَـرِ الكَلامِ [و٣١] الأَخَفَّ؛ لأَنَّـهُم كَرِهُوا الحَمْلَ عَلَى الاسْمِ بِالضَّعْفِ مِنْ وَجْهَيْنِ: قِلَّـتُـهُ بِأَنَّـهُ عَلَى حَـرْفٍ وَاحِدٍ، وتَغْيِـيـرُهُ عَن الأَصْلِ، فـاحْتَـمَلُوا الثِّـقَـلَ لِـهذه العِلَّةِ.

ويَجُـوزُ: (بِهُمُو)، و (عَلَيْهُمُو)، و (بِهِمِي)، و (عَلَيْهِمِي)، ويَجُوزُ: (عَلَيْهِمُو)، كُـلُّ ذلِكَ عَلَى عِلَلٍ صَحِيحَـةٍ مَع تَـوْفِيرِ الحُـرُوفِ، فأَمّا (بِهُمُو)، و (عَلَيْهُمُو)[٨]

---

(١) في د: (ثقل).

(٢) في الأصل ود: (لك)، وكذا في ف.

(٣) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٤) في ف: (ومتشاكلة ومتنافرة).

(٥) في د: (مشاكلة).

(٦) في د: (منافرة).

(٧) في الأصل ود: (الثقل)، بلا واو وكذا في ف.

(٨) في د: (همو وعليهم).

فلأَنَّـهُ الأَصْلُ، وأَمَّا (بِهِمِي)، و (عَلَيْهِمِي) فللتَّشَاكُلِ والإتْبَـاعِ في المِيمِ والهَاءِ؛ أَمّا الهَاءُ فَلِمُشَاكَلَتِها[١] اليَاءَ، وأَمَّا المِيمُ فلإِتْبَـاعِها[٢] الهَاءَ فِيمَا يُـتَكَـرَّهُ مِن الخُـرُوجِ عَنْ كَسْرٍ[٣] إِلى ضَمٍّ، فَلَمَّا انْكَسَرَت المِيمُ بِهذه[٤] العِلَّةِ وَجَبَ قَلْبُ الوَاوِ السَّاكِنَـةِ يَاءً؛ لانْكِسَارِ مَا قَـبْلَها. وأَمَّا (عَلَيْهِمُو) فَلِمُشَاكَلَةِ اليَاءِ[٥]، وتَـرْكُ الضَمَّةِ في المِيمِ عَلَى الأَصْلِ، وإِنْ كَانَ قَبْلَها كَسْرَةٌ؛ لأَنَّها بِمَنْزِلَةِ: (بِكُمْ) في أَنَّها عَارِضَةٌ.

و (عَلَيْهِمِي) أَجْوَدُ؛ لأَنَّ التَّـغْيِـيـرَ في الهَاءِ مَع الثِّـقَلِ يَـقُومُ مَـقَامَ الثِّـقَلِ في اللّازِمِ بِالثِّـقَلِ بِالخُـرُوجِ مِنْ كَسْرٍ إِلى ضَمٍّ في مَـوْضِعِ التَّـغْيِـيـرِ، كالثِّـقَلِ في الخُـرُوجِ مِنْ كَسْرٍ إِلى ضَمٍّ في اللّازِمِ، فَمِنْ هَاهُنا صَارَ أَجْودَ مِنْ (عَلَيْهِمُو)، ولَمْ يَجِبْ مِثْـلُ ذلِكَ في (بِكُمْ).

والدَّلِـيلُ عَلَى طَـلَبِ المُشَاكَلَةِ مَع الحُـرُوفِ المُـتَـقَارِبَـةِ[٦] قَوْلُـهُم: (مُصْدَرٌ) بِالتَّـقْرِيبِ مِـن الـزَّايِ؛ لأَنَّ الدَّالَ مُـقَارِبَـةٌ للصَّادِ، فَطُـلِبَت المُشَاكَلَـةُ بَـيْنَ المُـتَـقَارِبَـيْنِ[٧]، ولَوْ كَانَ مَـوْضِعَ الدَّالِ قَافٌ لَمْ يَجُـزْ ذلِكَ؛ لِـتَـبَاعُـدِ مَا بَـيْنَ الصَّادِ والقَافِ، فـلا يَصْلُـحُ عَلَى هـذه العِلَّةِ في (مُصْقَبٌ) مَا جَازَ في (مُصْدَرٍ) مِنْ طَـلَبِ التَّشاكُلِ الّذي يَجِبُ في المُـتَـقَارِبَـيْنِ عَلَى تِلْكَ العِلَّةِ، وقِـراءَةُ أَهْلِ مَـكَّـةَ: ﴿ حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴾ [القصص: ٢٣] بِـإِشْمَامِ الزَّايِ.

ومِـن العَـرَبِ مَنْ يَـقُولُ: (مِنهِمْ)؛ فَـيَـكْسِرُ[٨] الهَاءَ؛ لأَنَّ السَّاكِـنَ لَيْس بِحَاجِـزٍ حَصِينٍ، فأَجْرَاهُ مُجْرَى: (بِهِم)، ولَيْسَ هذا الوَجْهُ بِالجَيِّـدِ؛ لأَنَّ السَّاكِنَ إِذا وَقَعَ في لازِمٍ لَمْ يُعْـتَـدَّ بِهِ، كَقَوْلِهِمْ: (مِنْتِن)، وإِذا وَقَعَ في عَارِضٍ اعْتُـدَّ بِهِ.

وإِشْمَـامُ الـزَّايِ فـي (مُصْدَرٍ) أَقْـوَى مِنْـهُ فـي (صَـدَقَ)؛ لأَنَّ الحَـرْفَ

---

(١) في ف: (فلتشاكلها).
(٢) في ف: (ولإتباعها).
(٣) في ف: (من كسر).
(٤) في ف: (فهذه).
(٥) في ف: (للياء).
(٦) في د: (المقاربة).
(٧) في د: (المقاربين).
(٨) في الأصل: (ليكسر)، وفي د: (ليسكر)، والمثبت من ف.

بِمَنْزِلَةِ الحَائِلِ، وهو في (صَدَقَ) أَقْوَى مِنْه في (مَصَادِرَ)؛ لأَنَّ الحَائِلَ في هذا حَرْفٌ وحَرَكَةٌ، فَتَرَتَّبَ عَلَى هذا[1] ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ: أَقْوَاها (مُصْدَرٌ)، ثُمَّ (صَدَقَ)، ثُمَّ (مَصَادِرُ).

وبَعْضُ العَرَبِ يَقُولُ: (مِنْ[2] أَحْلامِكِم)، و (بِكِمْ)، وهي لُغَةٌ رَدِيَّةٌ؛ لأَنَّهُ لَمَّا جَازَ الضَّمُّ مَع الهَاءِ الّتي تُشْبِهُ اليَاءَ[3]، ويَقْتَضِي خِلافُ الضَّمِ المُشَاكَلَةَ، كَانَ مَع مَا لا يَقْتَضِي أَوْجَبَ. وقَالَ الحُطَيْئَةُ [ظ٣١]:

١١٨١ وإِنْ قَالَ مَوْلاهُم عَلَى كُلِّ حَادِثٍ مِن الدَّهْرِ رُدُّوا فَضْلَ أَحْلامِكِم رُدُّوا[4]

ولا يَجُوزُ في: (رَأَيْتُ قَاضِيَهُ) إِلّا الضَّمُّ؛ لأَنَّ اليَاءَ لَمّا تَحَرَّكَت حُرِّكَتْ[5] إِلى مَنْزِلَةِ سَائِرِ حُرُوفِ المُعْجَمِ، وبَعُدَت مِن المَدِّ واللّيْنِ، فَلَمْ يَجُزْ إِلّا الأَصْلُ مَع بُعْدِها مِن الأَلِفِ الّذي يُبَعِّدُها مِن اليَاءِ، فالحَرَكَةُ في اليَاءِ تُبَعِّدُها مِن الأَلِفِ، والحَرَكَةُ في الهَاءِ لا تُبَعِّدُها مِن الأَلِفِ[6]، والدَّلِيلُ عَلَى ذلكَ أَنَّهُ يَجُوزُ في القَوَافِي الهَاءُ المُتَحَرِّكَةُ والسَّاكِنَةُ. ولا يَجُوزُ إِطْلاقُ القَافِيَةِ بِحُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ إِلّا وهي سَاكِنَةٌ، ويَجُوزُ إِطْلاقُ القَافِيَةِ بِالهَاءِ، وهي مُتَحَرِّكَةٌ، كَقَوْلِهِ:

١١٨٢ عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلُّها فَمُقَامُها بِمِنًى تَأَبَّدَ غَولُها فَرِجَامُها[7]

[فأمّا][8]:

---

(١) قوله: (هذا) ليس في ف.
(٢) في د: (في).
(٣) في ف: (مع الياء التي تشبه الهاء).
(٤) البيت من الطويل، وهو للحطيئة في ديوانه ٦٦، وانظر سيبويه ٤/ ١٩٧، ومعاني الأخفش ١/ ٣٠، والتعليقة ٤/ ٢٣١، وابن السيرافي ٢/ ٢٩٥، وقواعد المطارحة ٣٦٣. وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ٣٧٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/ ٥٢.
(٥) قوله: (حركت) ساقط من د.
(٦) قوله: (والحَرَكَةُ في الهَاءِ لا تُبَعِّدُها مِن الأَلِفِ) مكرر في الأصل ود.
(٧) البيت من الكامل، وهو للبيد في ديوانه ٢٩٧، وانظر تهذيب اللغة ١٤/ ١٤٦، والزاهر ١/ ٥٣٦، وشرح القصائد السبع ٥١٧، وجمهرة اللغة ٩٦١، والصحاح (رجم)، واللسان (أبد). وهو بلا نسبة في شرح السيرافي ٥/ ٦٩.
(٨) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

١١٨٣ هُـرَيْـرَةُ وَدِّعْـهـا وإِنْ لامَ لائِـمُـو ....[1]

فالوَاوُ إِطْلاقٌ، ولا تَـكُونُ مُتَحَـرِّكَـةً وهي إِطْلاقٌ، وكَذلِكَ:

١١٨٤ أَمِـن أُمِّ أَوْفـى دِمْـنَـةٌ لَمْ تُـكَلَّمِـي ....[2]

اليَاءُ فِـيـهِ إِطْلاقٌ، ولَوْ كَانَتْ مُتَحَـرِّكَـةً لَمْ يَجُـزْ أَنْ تَـكُونَ إِطْلاقًا[3]، والعِلَّـةُ في ذلِكَ أَنَّ الحَرَكَـةَ في حُروفِ المَدِّ واللِّـينِ تُخْرِجُها عَنْ جِنْسِها الَّذي كَانَ يُمَكِّنُ فِـيها مِن المَدِّ، ويُعْتَـبَـرُ ذلِكَ بِقَوْلِكَ: (غُلامِي)، فَـتَمُدُّ مَع سُكُونِ اليَاءِ كَـيْـفَ شِئْتَ، فَإِنْ حَـرَّكْـتَها امْتَـنَـعَ عَلَـيْكَ ذلِكَ المَدُّ، فاسْتَـوْحَشُوا مَع خُـرُوجِها بالحَرَكَـةِ عَن المَدِّ واللِّـينِ أَنْ يُجْـرُوها ذلِكَ المُجْـرَى؛ لأَنَّـهُـمْ جَعَلُوا الحُكْمَ لَهَا بِحَـقِّ الأَصْلِ، ولَيْسَ كَذلِكَ الهَاءُ؛ لأَنَّ الحُكْمَ في الإِطْلاقِ لَهَا بِحَقِّ الشَّبَـهِ[4]، فَلَو امْتَـنَعَ في المُتَحَـرِّكَـةِ؛ لأَنَّها لَيْسَتْ مِنْ حُـرُوفِ المَدِّ واللِّـينِ لامْتَـنَعَ في السَّاكِنَـةِ، وبَطَـلَ مَا وَجَبَ لَهَا بِحَقِّ الشَّبَـهِ، ولَيْسَ كَذلِكَ حُـرُوفُ المَدِّ واللِّـينِ؛ لأَنَّ الحُكْمَ بالإِطْلاقِ لَهَا بِحَـقِّ الأَصْلِ.

وتَـقُولُ: (هذهِ فاعْلَمْ) بِالكَسْرِ؛ لأَنَّ عِلَّـتَـهُ كَعِلَّـةِ: (بِـهِ فاعْلَمْ)، وهو أَنَّ الهَاءَ خَفِيَّـةٌ فاجْتَـلَـبْتَ لَهَا الكَسْرَ للبَـيَـانِ في الوَصْلِ، ولا يَجُوزُ الضَّمُّ؛ لأَنَّـهُ لا أَصْلَ لَهَا فِـيـهِ، كَمَا أَنَّـهُ الأَصْلُ في: (بِهُو).

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

.... غَـدَاةَ غَـدٍ أم أَنْـت للـبـيـن واجـمـو

وهو للأعشى في ديوانه ٧٧، وانظر سيبويه ٤/ ٢٠٥، وشرح السيرافي ٥/ ٧٦، وابن السيرافي ٢/ ٣٠٠. وهو بلا نسبة في الأصول ٢/ ٣٨٥، وجمهرة اللغة ٤٩٥، والمحكم ٧/ ٥٠٥. وفي الأصل: (لائم)، وكذا يقتضي سياق الشاهد.

(٢) صدر بيت من الطويل، عجزه:

.... بِـحَـومـانَـةِ الـدَّرَّاجِ فـالـمـتَـثَـلَّـم

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٣٣، وانظر الكامل ٢/ ٦٩، والأضداد للأنباري ٣٧٢، وشرح القصائد السبع ٢٣٧، وشرح السيرافي ١/ ١٤١، وجمهرة اللغة ٤٤٧، ١٣١٣، ومنازل الحروف للرماني ٢٨.

(٣) في ف: (إطلاق).

(٤) بعده في د: (وليس كذلك حروف المد واللين)، وهو تكرار لما سيأتي.

فَتَقُولُ: (هذهِ سَبِيلِي)، فإذا وَقَفْتَ قُلْتَ: (هذهْ)، فأَذْهَبْتَ الحَرَكَةَ العَارِضَةَ، كَمَا تَذْهَبُ حَرَكَةُ الإِعْرَابِ.

ومِن العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (هذهْ أَمَةُ اللَّهِ) بِالسُّكُونِ في الوَصْلِ؛ لأَنَّهُ جَاءَ بِها عَلَى قِيَاسِ اليَاءِ الّتي هي بَدَلٌ مِنْها في قَوْلِكَ: (هذي أَمَةُ اللَّهِ)، والحَرَكَةُ لِبَيَانِ الهَاءِ في الوَصْلِ [و٣٢] أَحَسَنُ، وهذا جَائِزٌ عَلَى مَا بَيَّنّا.

* * *
* *
*

بَابُ الوَقْفِ عَلَى كَافِ الإِضْمَارِ(*)

الغَـرَضُ فِيـهِ أَنْ يُـبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فـي الوَقْفِ عَلَى كَافِ الإِضْمَارِ مِمّا لا يَجُوزُ(١).

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجوزُ في الوَقْفِ عَلَى كَافِ الإِضْمَارِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ إِبْدَالُ الشِّينِ مِن الكَافِ في الوَقْفِ في المُؤَنَّثِ، ولَمْ يَجُزْ في المُذَكَّـرِ(٢)؟ و [هَلْ](٣) ذلِكَ لأَنَّها عَلامَـةُ التَّـأنِـيثِ في الوَقْفِ إِذ ذَهَبَت الحَرَكَـةُ الّتي تَـفْصِلُ المُؤَنَّثَ مِن المُذَكَّـرِ؟ وهَلّا أَغْنى عَنْهُما هَاءُ الوَقْفِ لِبَيَـانِ الحَرَكَـةِ؟

وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ هذه الكَافَ لَمّا كَانَ يَلْحَقُها كَافُ الإِضْمَارِ، وكَانَت الشِّينُ أَشَدَّ في البَيَـانِ اخْتَـارُوها للفَـرْقِ؟ ومَا نَظِيـرُهُ مِن الفَـرْقِ بَـيْنَ المُـؤَنَّثِ والمُـذَكَّرِ بِحَرْفٍ؟ وهَـلْ ذلِكَ: (ذَهَبُوا)، و (ذَهَبْنَ)، و (أَنْـتُم)، و (أَنْـتُـنَّ)؟

ولِمَ كَانَت الشِّينُ أَحَقَّ بِالإِبْـدَالِ مِنْ غَيْـرِها مِن الحُـرُوفِ؟ وهَلْ ذلِكَ لِقُـوَّتِها مِنْها، وشَبَهِها بِهَا في الهَمْسِ؟ وهَلّا جُعِلَ بَدَلَها حَرْفٌ مَهْمُوسٌ مِن حُرُوفِ الحَلْقِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها مِنْ حُرُوفِ الفَمِ، ولَيْسَتْ مِنْ حُـرُوفِ الحَلْقِ؟

ولِمَ جَازَ في الوَقْفِ عَلَى كَافِ المُـؤَنَّثِ(٤): (إِنَّشْ)، ....

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ١٩٩: « هذا باب الكاف التي هي علامة المُضْمَرِ ».

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز).

(٢) العبارة في د: (في المؤنث من المذكر)، وقوله: (لم يجز) ساقط من د.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) هذه كشكشة ربيعة، فهم يبدلون عند الوقوف كاف المخاطبة شينًا، فيقولون للمرأة: ويحك مالش. انظر المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ٣/ ٤٨، ودرة الغواص ٢٢٥، والمغرب في ترتيب المعرب ٥٤٣، وقيل: هي كشكشة بكر في جمهرة اللغة ٢٠٧، وغريب الحديث للخطابي ٢/ ٢٥٤، ٣/ ٦١٩، وشرح السيرافي ١/ ٢٣٢، وشمس العلوم ٩/ ٥٧٣٢، وقيل: هي كشكشة تميم. انظر النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ١٧٦، وشرح درة الغواص للخفاجي ٦٥٢، وتاج العروس(كشش)، وفي الخصائص ٢/ ١١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٠: كشكشة ربيعة هي أن يلحق كاف المخاطبة المؤنثة شينًا، فيقال: (مالكش).

و (مَالُش)[١] في: (إِنَّكِ ذَاهِبَةٌ)[٢]، و (مَالُكِ)؟

ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ[٣]: (أَعْطَيْتُكِسْ)، و (أَكْرَمْتُكِسْ)؟ فَلِمَ زَادَ السِّينَ؟ وهَلْ ذلِكَ لِبَيَانِ حَرَكَةِ كَافِ المُؤَنَّثِ بِمَا هو مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ الّتي لا تَقَعُ في آخِرِ الكَلِمَةِ إِلّا لِهذه العِلَّةِ؟

ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ[٤]: (أَعْطَيْتُكِشْ)، و (أَكْرَمْتُكِشْ) بِزِيَادَةِ الشِّينِ مَكَانَ[٥] السِّينِ؟ وهَلْ ذلك لأَنَّهُ طَلَبَ حَرْفًا لا يُزَادُ أَصْلًا إِلَّا لِبَيَانِ حَرَكَةِ كَافِ المُؤَنَّثِ مِمّا يُشَاكِلُ الكَافَ بِالهَمْسِ، وحُرُوفَ الفَمِ، فَكَانَت السِّينُ عِنْدَهُ أَوْلى مِن الشِّينِ؟ ولِمَ لا يَجُوزُ شَيءٌ مِن ذلِكَ إِلّا في الوَقْفِ؟ وهَلْ ذلِكَ للاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ بِحَرَكَةِ كَافِ الإِضْمَارِ في الوَصْلِ؟

ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ[٦]: (أُعْطِيكِيها)، و (أُعْطِيكِيهِ) في كَافِ المُؤَنَّثِ، بِزِيَادَةِ اليَاءِ قَبْلَ هَاءِ الإِضْمَارِ، وفي المُؤَنَّثِ: (أُعْطِيكاها)[٧]، و (أُعْطِيكَاهُ)؟ وهَلْ ذلِكَ لِتَبْيِينِ حَرَكَةِ الكَافِ مَع عَلامَةِ الإِضْمَارِ، لَمّا اجْتَمَعَ حَرْفَانِ مَهْمُوسَانِ، وهُما عَلامَةُ إِضْمَارٍ، مُكِّنَت الحَرَكَةُ في الكَافِ بِحَرْفِ المَدِّ؛ لِبَيَانِ [ظ٣٢] الحَرَكَةِ الّتي تَفْصِلُ بَيْنَ المُؤَنَّثِ والمُذَكَّرِ، مَع بَيَانِ هَاءِ الإِضْمَارِ بِالمَدِّ الّذي قَبْلَها؟

ومَا نَظِيرُ ذلِكَ مِنْ: (ضَرَبْتِهِ)، و (مَرَرْتِ بِهِ) في إِلْحَاقِ حَرْفِ المَدِّ؛

---

(١) في د: (وما انش).

(٢) العبارة في د: (ما انش في ذلك ذاهبة).

(٣) هي كسكسة هوازن، وهي إلحاق كاف المخاطبة سينًا. انظر الخصائص ٢/ ١٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٠، والمحكم ٦/ ٦٤١، واللسان (كسس).

(٤) هي كشكشة بني أسد وتميم، وهي زيادة الشين على كاف المخاطبة. انظر الأفعال لابن القطاع ٣/ ١٠٩، وابن يعيش ٩/ ٤٩، واللسان (كشش)، والجنى الداني ٦١، والأشموني ٢/ ١٤٣، وهي لغة لبكر بن وائل في شرح السيرافي ٥/ ٧١، ولربيعة في ٢/ ١١، وسر صناعة الإعراب ١/ ٢٣٠.

(٥) في د: (بكاف).

(٦) انظر هذه اللغة في سيبويه ٤/ ٢٠٠، وشرح السيرافي ٥/ ٧١، والحجة للفارسي ٥/ ٢٩، والتذييل ٢/ ١٦١ . ولم يشر أحد منهم إلى نسبة هذه اللغة.

(٧) في د: (أعطيكانها).

لِبَيَانِ[١] الهَاءِ، فَلَحَاقُهُ قَبْلَها، لِبَيَانِها[٢]، كَلَحَاقِها بَعْدَهَا؟ ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ: (ضَرَبْتِيهِ) بِزِيَادَةِ اليَاءِ قَبْلَ هَاءِ الإِضْمَارِ؟

ولِمَ كَانَ الأَجْوَدُ تَرْكَ هذه الزِّيَادَاتِ في الوَقْفِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الوَقْفَ عَارِضٌ مَع حَالِ الكَافِ في أَنَّها للمُخَاطَبِ الحَاضِرِ الّذي يَبِينُ المَعْنى فِيهِ بِالإِشَارَةِ إِلَيْهِ، ونَحْوِ ذلِكَ مِمّا لَيْسَ للغَائِبِ؟

ولِمَ كَانَ الأَجْوَدُ لَحاقَ حَرْفِ المَدِّ في هاءِ الإِضْمَارِ مِنْ: (ضَرَبَهُ)، و (بِهِ) لِبَيَانِ الهَاءِ، ولَمْ يَكُنِ الأَجْوَدُ في هذا لَحَاقُ حَرْفِ المَدِّ لِبَيَانِ الهَاءِ؟ ومَا الفَرْقُ بَيْنَهُما؟ وهَلْ لأَنَّهُ جَاءَ عَلَى نَظِيرِهِ مِنْ: (ضَرَبْتُها)، و (بِهَا)، ولَيْسَ كَذلِكَ سَبِيلُ الكَافِ والتَّاءِ؟

الجَوَابُ[٣]

الّذي يَجُوزُ في الوَقْفِ عَلَى كَافِ الإِضْمَارِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ[٤]: إِبْدَالُ الشِّينِ مِن الكَافِ في المُؤَنَّثِ؛ لِتَبْيِينِ عَلامَةِ المُؤَنَّثِ[٥] مِنْ عَلامَةِ المُذَكَّرِ؛ إِذْ[٦] كَانَت الحَرَكَةُ تَذْهَبُ في الوَقْفِ، وجَازَ إِبْدَالُ الشِّينِ مِن الكَافِ؛ لأَنَّها أَقْرَبُ الحُرُوفِ إِلَيْها[٧] مَع مُوافَقَتِها بِالهَمْسِ، ولَمْ يَجُزْ ذلِكَ في المَهْمُوسِ مِن حُرُوفِ الحَلْقِ؛ لأَنَّ الكَافَ لَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ، وإِنَّمَا هي مِنْ حُرُوفِ الفَمِ.

ويَجُوزُ زِيَادَةُ السِّينِ بَعْدَ الكَافِ؛ لِبَيَانِ الحَرَكَةِ الّتي للمُؤَنَّثِ في الكَافِ، وكَانَت السِّينُ أَحَقَّ بِذلِكَ؛ لأَنَّها مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، مَع أَنَّها لا تُزَادُ في هذا المَوْضِعِ إِلّا لِهذا[٨] المَعْنى.

---

(١) الكلام من قوله: (الحركة التي تفصل) إلى هذا الموضع ساقط من د.
(٢) في د: (البيانها).
(٣) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.
(٤) العبارة في ف: (والّذي يجوز في ذلك ثلاثة أوجه).
(٥) قوله: (لتبيين علامة المذكر) ساقط من ف. (٦) في د: (إذا).
(٧) في ف: (إليهما). (٨) في ف: (بهذا).

ويَجُوزُ أَنْ تُـزَادَ الشِّينُ بَعْدَ الكَافِ في الوَقْفِ؛ لِـبَـيَـانِ حَرَكَةِ الكَافِ في المُـؤَنَّثِ، وكَانَت الشِّينُ أَحَـقَّ بذلِكَ مِـنْ غَيْـرِها مِـن الحُـرُوفِ؛ لأَنَّها لا تُـزَادُ أَصْلًا إِلّا لِـهذا المَعْنى، مَع أَنَّها قَدْ تَـدُلُّ عَلَـيْـهِ في الإِبْدَالِ، عَلَى مَـذْهَـبِ مَنْ يُـبْـدِلُها، فهي تَصْلُحُ لِذلِكَ عِنْـدَ[1] الجَمِيعِ.

ولا يَجُوزُ إِثْـبَـاتُ شَيءٍ مِنْ ذلِكَ في الوَصْلِ؛ للاسْتِغْـنَـاءِ عَـنْـهُ بِحَـرَكَةِ الكَافِ الّتي يَـقَعُ بِهَا الفَـرْقُ.

ولا يَجُـوزُ شَيءٌ مِـن ذلِكَ في المُـذَكَّـرِ؛ لأَنَّـهُ يَـبْطُـلُ مَـا جَـازَ لأَجْلِـهِ فـي المُـؤَنَّث، وهـو الفَـرْقُ. وكَـانَ المُـؤَنَّثُ أَحَـقَّ بِالـزِّيَـادَةِ للفَـرْقِ، كَمَا كَـانَ أَحَـقَّ بِـزِيَـادَةِ العَلامَـةِ للفَـرْقِ.

ولَمْ تَجُـزْ في ذلِكَ هَاءُ الوَقْفِ؛ لِئلّا تَـلْـتَبِسَ بِهَاءِ الإِضْمَارِ الّتي تلحَـقُ كَافَ الإِضْمَارِ، فَـتَـقُولُ في المُـؤَنَّثِ: (إِنَّـشْ)، و (مَـالُشْ) في: (إِنَّـكِ ذَاهِبَـةٌ)، و (مَالُكِ) في الوَصْلِ.

ويَجُـوزُ: (أَعْطَـيْـتُـكِسْ)[2]، و (أَكْـرَمْـتُـكِسْ)، فـإِذَا وَصَلْتَ [و٣٣] قُـلْتَ: (أَعْطَـيْـتُكِ يَا امْـرَأَةُ)، و (أُكْـرِمُكِ يَا هذه).

ويَجُوزُ: (أَعْطَـيْـتُـكِشْ)، و (أَكْـرَمْـتُـكِشْ)، فَإِذا وَصَلْتَ ذَهَبَت الشِّينُ؛ للاسْتِغْـنَـاءِ عَنْها بِحَرْفِ الوَصْلِ.

وبَعْضُ العَـرَبِ يُلْحِقُ الكَافَ حَـرْفَ المَدِّ مَع هاء الإِضْمَارِ؛ لأَنَّـهُ لَمَّا اجْتَمَعَ حَرْفَانِ مَهْمُوسَانِ، وهُما عَلامَـتَا إِضْمَارٍ اقْـتَضَى ذلِكَ بَـيَـانَـهُما بِحَرْفِ المَدِّ، فكَانَ إِشْبَـاعًا لِحَرَكَـةِ الكَافِ، فَإِنْ كَانَتْ مَـفْتُوحَةً كَانَ أَلِفًا، وإِنْ كَانَتْ مَكْسُورَةً[3] كَانَ يَـاءً، فَـتَـقُولُ في المُـذَكَّرِ: (أُعْطِـيكَاهُ)، و (أُعْطِـيكَاها). وتَـقُولُ في المُـؤَنَّثِ: (أُعْطِـيكِـيـهِ)، و (أُعْطِـيكِـيها)[4] عَلَى العِلَّةِ الّتي بَـيَّـنّـا.

---

(١) في د: (هذا).

(٢) في الأصل: (أعطيتس)، وكذا في د والسؤال.

(٣) قوله: (كانت مكسورة) ليس في د.

(٤) في د: (وأعطيكها).

ونَظِيـرُ ذلِـكَ: (ضَرَبْـتِـهِ)، و (مَـرَرْتِ بِـهِ) في لَحَـاقِ[1] حَـرْفِ المَدِّ؛ لِـبَـيَـانِ الهَـاءِ، وبَعْـضُ العَـرَبِ يَـقُـولُ: (ضَرَبْـتِـيـهِ)، وقِـيَـاسُهُ أَنْ يَـقُولَ فـي المُـذَكَّـرِ: (ضَرَبْـتَـاهُ)[2]، كَمَـا قَـالَ: (أُعْطِـيـكاهُ)، و (أُعْطِـيـتِكِـيـهِ)، فَـأَشْبَـعَ[3] الحَـرَكَـةَ بِحَـرْفِ المَدِّ؛ لِـبَـيَانِهـا مَع بَـيَـانِ هَاءِ الإِضْمَارِ.

والأَجْوَدُ تَـرْكُ هذه الزِّيَادَاتِ في الوَقْفِ؛ لأَنَّ الوَقْفَ عَارِضٌ، مَـع أَنَّ عَلامَـةَ المُخَاطَبِ تَـتَـبَـيَّنُ بالإِشَارَةِ ونَحْوِها، ولَيْسَتْ كَضَمِيرِ الغَائِبِ.

فـأَمَّـا الهَـاءُ فالأَجْـوَدُ فِـيها الإِشْبَـاعُ[4] فـي: (ضَرَبَـهُ)، و (مَـرَّ بِـهِ)؛ لِـيَجْـرِيَ عَلَى قِـيَـاسِ نَظِـيـرِهِ في: (ضَرَبَها). وإِنَّما وَجَبَ للهَاءِ ذلِكَ ولَمْ يَجِبْ للكَافِ والتَّاءِ؛ لأَنَّ الهَاءَ أَخْفَى مِنْهُما؛ لاتِّسَاعِ[5] مَخْـرَجِها مَع أَنَّها مَهْمُوسَةٌ، فَـكَانَتْ أَحَقَّ بِـإِشْبَاعِ الحَرَكَـةِ حَتّى قِـيلَ بِها، ولَمْ يَـكُنْ ذلِكَ في الكَافِ والتَّاءِ؛ لأَنَّـهُ يَـكْفِي الفَـرْقُ فِـيهِما بِالحَـرَكَاتِ في الوَصْلِ دُونَ الحُـرُوفِ، ولا يَـكْفِي في الهَاءِ إِلّا بِالحَـرَكَاتِ والحُـرُوفِ؛ لِمَا بَـيَّـنّـا مِـن العَلَّةِ.

* * *
* *
*

---

(١) في د: (لحق).
(٢) كذا في ف، وفي الأصل ود: (ضربتاها).
(٣) في ف: (وامتنع).
(٤) الكلام من قوله: (كضمير المخاطب) ساقط من ف.
(٥) في د: (لامتناع).

بَابُ الوَصْلِ في عَلامَةِ الإِضْمَارِ لِلاثْنَيْنِ والجَمِيعِ في الخِطَابِ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ في الوَصْلِ في عَلامَةِ الإِضْمَارِ في الاثْنَيْنِ والجَمِيعِ في الخِطَابِ مِمّا لا يَجُوزُ[١].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في عَلامَةِ الإِضْمَارِ في التَّثْنِيَةِ والجَمِيعِ في الخِطَابِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ إِلْحَاقُ التَّاءِ والكَافِ مِيمًا وأَلِفًا في التَّثْنِيَةِ، ومِيمًا وَوَاوًا[٢] في الجَمْعِ؟ وهَلْ ذلِكَ عَلَى الزِّيَادَةِ للمَعْنى، كالزِّيَادَةِ في الاسْمِ الظَّاهِرِ؟ ولِمَ لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى ذلِكَ الحَدِّ؟ وهَلْ هو لأَنَّ الضَّمِيرَ بِمَنْزِلَةِ الحَرْفِ الّذي لا يَسْتَحِقُّ التَّثْنِيَةَ، ولا الجَمْعَ، ولكنَّهُ لَمّا كَانَ كِنَايَةً [ظ٣٣] عَنْ تَمْكِينٍ اسْتَحَقَّهُ[٣] بِطَرِيقِ الشَّبَهِ لَهُ، فَخُولِفَ بِهِ؟

ولِمَ كَانَت المِيمُ والأَلِفُ والوَاوُ أَحَقَّ بالتَّثْنِيَةِ والجَمْعِ للضَّمِيرِ؟ وهَلّا زَادُوا[٤] في الجَمْعِ شَيئًا غَيْرَ المِيمِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ المِيمَ أَحَقُّ بِمُقَارَبَةِ التَّثْنِيَةِ للجَمْعِ؟

ولِمَ جَازَ: (ذَهَبْنا)، و (نَحْنُ فَعَلْنا) في الاثْنَيْنِ والجَمِيعِ؟

ولِمَ جَازَ: (قَطَعْتُ رُؤوسَهُما)؟ وهَلْ ذلِكَ لِلُزُومِ الإِضَافَةِ المُبَيِّنَةِ عَن المَعْنى؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٢٠١: « **هذا باب مَا يلحق التاء والكاف اللتين للإضمار إذا جاوزت الواحد** ». والعنوان في ف: (باب علامة الإضمار للاثنين والجمع في الخطاب).

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز).

(٢) في الأصل ود: (واوا)، وكذا في الجواب.

(٣) في د: (يستحقه).

(٤) في الأصل ود: (جا زادوا)، وكذا يقتضي السياق.

ولِـمَ جـازَ: (ذَهَبْـتُما)، و (أَعْطَـيْـتُـكما)، و (ذَهَبْـتُمو)، و (أَعْطَـيْـتُـكُمو) بِضَمِّ التَّاءِ والكَافِ في جَمِيعِ ذلِكَ؟ وهَـلّا تُـرِكَتْ عَلَى حَـرَكَتِها قَـبْـلُ؟ وهَلْ ذلِكَ للإِيـذَانِ بِأَنَّ العَلامَـةَ فِـيمَا بَعْدَ الحَـرْفِ؟ وهَلّا جَازَ إِسْكَانُ التَّاءِ والكَافِ للاسْتِغْـنَـاءِ عَن الحَـرَكَةِ الّتي كَانَتْ فِـيهِما؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ التَّاءَ مَا قَـبْـلَها سَاكِـنٌ أَبَـدًا، ومَا قَـبْـلَ الكَافِ سَاكِنٌ في الأَكْـثَـرِ، ومَع ذلِكَ فإِنَّـهُم جَعَلُوها كَـأُخْتِها التَّاءِ؟

ولِمَ جَازَ: (ذَهَبْنَ)، و (اذْهَبْنَ) بِنُونٍ وَاحِدَةٍ لِجَمَاعَـةِ المُـؤَنَّثِ، ولَـمْ يَجُـزْ: (أَنْـتُنَّ)، و (ضَرَبَـكُنَّ) إِلّا بِنُونَـيْنِ لِجَمَاعَـةِ المُـؤَنَّثِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ حُمِلَ عَلَى نَظِـيـرِهِ مِن المُـذَكَّرِ في: (فَعَلُوا)، و (افْعَلُوا)، و (أَنْـتُمُو)، و (ضَرَبَـكُمُو)؟

ومَا وَجْـهُ اعْتِلالِـهِ بِتَـوَالِـي أَرْبَـعِ حَـرَكَاتٍ أَوْ خَمْسٍ لَيْسَ بَـيْـنَـهُنَّ سَاكِنٌ في: (يَـدُكُنَّ)، و (ضَرَبَـكُنَّ) لَوْ خُفِّفَ، ولَيْسَ كَذلِكَ بَابُ: (ذَهَبْنَ)، و (اضْرِبْنَ)؟

الجَوابُ[١]

الّذي يَجُوزُ في وَصْلِ عَلامَةِ الإِضْمَارِ في التَّـثْـنِـيَـةِ والجَمْعِ والخِطَابِ إِلْحَاقُ[٢] التَّاءِ والكَافِ مِيمًا وأَلِفًا في التَّـثْنِـيَـةِ، ومِيمًا وَوَاوًا في الجَمْعِ عَلَى شَبَـهِ الـزِّيَـادَةِ للمَعْنى بِالـزِّيَـادَةِ في الاسْمِ الظَّاهِرِ، ولَيْسَ ذلِكَ عَلَى تَحْقِـيـقِ الـزِّيَادَةِ، ولَيْسَ عَلَى وَضْعِ[٣] الاسْمِ عَلَى حَقِّهِ مِن هذه الحُـرُوفِ في أَوَّلِ أَمْرِهِ.

والعِلَّـةُ فـي ذلِكَ أَنَّ الضَّمِيرَ لَمّا كَـانَ يُشْبِـهُ الحُـرُوفَ حَتّـى وَجَـبَ لَـهُ البِنَـاءُ اقْـتَضَى ذلِكَ أَنْ يَمْتَنِـعَ مِـن التَّـثْنِـيَـةِ والجَمْعِ، كَمَا يَمْتَنِـعُ الحَـرْفُ، إِلّا أَنَّـهُ لَمّا كَـانَ كِـنَايَـةً عَـن[٤] الظَّاهِـرِ المُـتَـمَكِّنِ وَجَـبَ لَـهُ بِحَـقِّ الشَّبَـهِ التَّـثْنِـيَـةُ والجَمْـعُ، فَخُـولِفَ بِـهِ؛ لِـيُـؤْذِنَ ذلِكَ أَنَّ الحُـكْمَ لَـهُ بِحَـقِّ الشَّبَـهِ[٥]؛ إِذ كَـانَت الأَحْكَـامُ فـي النَّحْـوِ تَـكُونُ بِـوَجْهَـيْنِ: أَحَدُهُما بِحَـقِّ الأَصْـلِ، والآخَـرُ بِحَـقِّ

---

(١) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٢) العبارة في ف: (والّذي يجوز في ذلك إلحاق).

(٣) في د: (موضع).

(٤) في د: (من).

(٥) بعده في د: (فجعلت الميم على شبه)، وهي عبارة زائدة ستكرر بعد سطر.

الشَّبَـهِ، فَجُعِلَت المِيمُ عَلَى شَبَـهِ النُّـونِ فـي الظَّاهِـرِ، والأَلِـفُ فِـيـهِ عَلَى شَبَـهِ الأَلِفِ في الظَّاهِـرِ، وخُولِفَ بَـيْـنَـهُما في المَوْقِعِ؛ لِـيُـؤْذِنَ ذلِكَ بِأَنَّ الحُكْمَ بِحَقِّ الشَّبَـهِ، كَمَا جَـرَى في تأخِـيـرِ[١] مَـا هو بِمَنْزِلَـةِ الفَاعِلِ فـي: (إِنَّ زَيْـدًا أَخُـوك)؛ لِمثْلِ هـذه العَلَّـةِ. ولَحِـقَت المِيمُ والـوَاوُ فـي الجَمْعِ، كَمَا لَحِقَت الـوَاوُ والنُّـونُ في الظَّاهِـرِ. والمِيمُ نَظِـيـرَةُ النُّونِ، والوَاوُ [و٣٤] نَظِـيـرَةُ الوَاوِ هُنَاك.

ولَمْ يَجُـزْ في الجَمْعِ زِيَادَةُ حَرْفٍ غَيْرِ المِيمِ؛ **لأَمْـرَيْنِ:**

أَحَدُهُما: شَبَـهُ التَّـثْنيَـةِ للجَمْعِ؛ إِذ التَّـثْنِيَـةُ ضَرْبٌ مِن الجَمْعِ.

والآخَرُ: أَنْ يَـكُونَ الشَّبَـهُ للنُّونِ في الجَمْعِ الّذي لَـهُ الحُكْمُ بِحَقِّ الشَّبَـهِ، فَلِذلِكَ لَمْ يَصْلُحْ في الجَمْعِ إِلّا المِيمُ والوَاوُ.

والدَّلِـيـلُ عَلَى مُـقَارَبَـةِ الجَمْعِ للتَّـثْنِيَـةِ اتِّـفَاقُهُما في (فَعَلْنا)، و (نَحْنُ فَعَلْنا)، واتِّـفَاقُهُما[٢] في: (قَطَعْتُ رُؤُوسَهُما).

وإِنَّما جَازَ: (ذَهَبْنا) في الاثْـنَـيْنِ؛ لأَنَّ العَلامَـةَ لَـهُ بِحَقِّ الشَّبَـهِ لا تَـكُونُ لأَكْـثَـرَ مِنْ مُـتَـكَلِّمٍ وَاحِدٍ؛ فَلِذلِكَ نَـقَصَتْ عَلامَـتُـهُ عمّا لَـهُ الحُكْمُ بِحَـقِّ الأَصْلِ في الخِطَابِ، إِذا قُـلْتَ: (فَعَلْتُما)، و (فَعَلْتُمو)؛ لأَنَّ الكَلامَ الوَاحِدَ يَـكُونُ لِمُخَاطَـبَيْنِ وأَكْـثَـرَ مِن ذلِكَ، فالعَلامَـةُ لَـهُ بِحَـقِّ الأَصْلِ، والعَلامَـةُ للمُـتَـكَلِّمِ بِحَقِّ الشَّبَـهِ؛ لأَنَّـهُ إِذا تَـكَلَّمَ عَنْ نَـفْسِهِ وغَيْـرِهِ فَـكَأَنَّـهُما مُـتَـكَلِّمَانِ بِذلِكَ الكَلامِ الوَاحِدِ.

وإِنَّما جَازَ: (قَطَعْتُ رُؤُوسَهُما) لِلُـزُومِ الإِضَافَـةِ المُـبَـيِّـنَـةِ عَن المَعْنى.

وتَـقُـولُ: (ذَهَبْـتُما)[٣]، و (أَعْطَـيْـتُـكُما)، و (ذَهَبْـتُـمـو)، و (أَعْطَـيْـتُـكُمو) بِضَمِّ التَّاءِ والكَـافِ، عَلَى خِـلافِ مَـا كَانَتْ حَـرَكَـتُهُما[٤] في المُـذَكَّرِ والمُـؤَنَّثِ للإِيـذَانِ[٥] بِـأَنَّ العَلامَـةَ فِـيمَا بَعْدَ الحَـرْفِ؛ لأَنَّ عَلامَـةَ التَّـثْنِيَـةِ تُـذْهِبُ الحَـرَكَـةَ

---

(١) في الأصل ود: (اخير)، والمثبت من ف.
(٢) الكلام من قوله: (في فعلنا) ساقط من ف.
(٣) في ف: (ذهبتما).
(٤) في د: (حركتها).
(٥) في د: (للأذان).

الّتي كَـانَت في الوَاحِـدِ، ولا تُـذْهِبُ الحَـرْفَ؛ فَلِذلِكَ قُـلْتَ: (مُسْلِمَـتَـانِ) فـي المُـؤنَّثِ، و (مُسْلِمَانِ)[١] فـي المُـذَكَّـرِ. ولَـمْ يَجِـبْ تَـبْـقِـيَـةُ الكَسْـرَةِ مَـع عَلامَـةِ التَّـثْـنِـيَـةِ في (فَعَلْـتُما).

ولا يَجُـوزُ تَسْكِـينُ الـتَّـاءِ؛ لأَنَّ مَـا قَـبْـلَها لا يَـكُونُ إِلّا سَـاكِـنًـا، ولا يَجُـوزُ إِسْكَـانُ الكَـافِ؛ لأَنَّـهُ يَـكْـثُـرُ وُقُـوعُ السَّـاكِـنِ قَـبْلَها، مَـع أَنَّها تَـقْتَضِي أَنْ تَـكُونَ كَـأُخْتِها التَّاءِ.

وتَـقُولُ: (ذَهَبْنَ)، و (اضْرِبْنَ) بِنُـونٍ وَاحِـدَةٍ لِجَمَاعَـةِ المُـؤَنَّثِ، و (أَنْـتُنَّ)، و (ضَرَبْـتُـكُنَّ) بِنُونَـيْنِ؛ لِـيَجْرِيَ عَلَى قِـيَـاسِ المُـذَكَّـرِ في: (فَعَلا)، و (فَعَلُوا) بِـزِيَـادَةِ حَـرْفٍ وَاحِـدٍ، و (فَعَلْـتُما)، و (فَعَلْـتُمو) بِـزِيَادَةِ حَـرْفَـيْنِ.

وَوَجْهٌ آخَرُ، وهو أَنَّـهُ لَوْ كَانَ بِنُونٍ وَاحِدَةٍ لَزِمَ مِنْ ذلِكَ خَمْسُ مُـتَحَـرِّكَاتٍ مِنْ غَيْـرِ فَصْلِها بِسَاكِنٍ في: (ضَرَبَـكُنَّ)، فَـرُفِضَ هذا لِمَا يَلْـزَمُ مِنْـهُ أَيْضًا، ولَيْسَ كَذلِكَ بَابُ: (ذَهَبْنَ)، و (اذْهَبْنَ).

* * *
* *
*

(١) الكلام من قوله: (الحرف فلذلك) ساقط من ف.

بَابُ الوَصْلِ في الإِشْبَاعِ والاخْتِلاسِ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في الوَصْلِ بِالإِشْبَاعِ والاخْتِلاسِ مِمّا لا يَجُوزُ[١].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الوَصْلِ بِالإِشْبَاعِ [ظ٣٤] والاخْتِلاسِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ لا يَجُوزُ الاخْتِلاسُ في النَّصْبِ، كَمَا جَازَ في الرَّفْعِ والجَرِّ؟

ولِمَ جَازَ الإِشْبَاعُ؟ ولِمَ جَازَ الاخْتِلاسُ؟

ومَا عَلامَةُ إِشْبَاعِ الضَّمَّةِ؟ ومَا عَلامَةُ إِشْبَاعِ الكَسْرَةِ؟

ولِمَ جَرَى ذلِكَ عَلَى وَاوٍ صَغِيرَةٍ ويَاءٍ صَغِيـرَةٍ؟

ومَا صُورَةُ الإِشْبَاعِ في: (يَضْرِبُها)، و (مِنْ مَأْمَنِكَ)؟

ومَا صُورَةُ الاخْتِلاسِ؟ ومَـا شَـاهِـدُ ذلِـكَ فـي قِـرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو: ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ [البقرة: ٦٧]، و: ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤][٢]؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٢٠٢: « **هذا باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي** ».

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز).

(٢) نص في السبعة ١٥٥، وجامع البيان ٢/ ٨٥٩، وتفسير البحر المحيط ١/ ٣٦٥ أنّ سيبويه هو من روى قراءة الاختلاس عن أبي عمرو، ولأبي عمرٍو قراءة ثانية وهي الإسكان، قال في النشر ٢/ ٢١٢: « وَاخْتَـلَـفُوا فِـي اخْتِلَاسِ كَسْرَةِ الْهَمْـزَةِ وَإِسْكَانِهَا مِنْ بَابِ بَارِئِكُمْ فِـي الْمَوْضِعَيْنِ هُنَـا، وَكَذَلِكَ اخْتِلَاسُ ضَمَّـةِ الرَّاءِ، وَإِسْكَانُـهَا مِنْ يَـأْمُـرُكُمْ... فَـقَـرَأَ أَبُـو عَمْرٍو بِـإِسْكَانِ الْهَمْـزَةِ وَالرَّاءِ فِي ذَلِكَ تَخْفِيفًا، وَهَكَذَا وَرَدَ النَّصُّ عَنْـهُ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ مِنْ أَكْثَـرِ الطُّـرُقِ »، ثم قال: « رَوَى عَنْـهُ الِاخْتِلَاسَ فِـيهَا جَمَاعَـةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَـذْكُـرْ صَاحِبُ الْعُـنْـوَانِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مِنْ رِوَايَـتَيِ الدُّورِيِّ وَالسُّوسِيِّ »، ونقل أبو عمرو الداني هذا الاختلاف في قراءة أبي عمرو في جامع البيان ٢/ ٨٥٩ وقال: « والإسكان أصح فـي النقل وأكثـر في الأداء، وهو الذي أختاره وآخذ به »، وذكر في التيسير ٧٣ أنّ أبا عمرو قـرأ باختـلاس الْحَـرَكَة فِـي ذَلِـك كُله من طَرِيق البغداديين وَهُوَ اخْتِـيَـار سِيبَـوَيْـه، وانظر رواية أبي عمرو في إتحاف فضلاء البشر ١/ ٣٩٢.

ومَا شَاهِدُهُ مِنْ تَبْيينِ النُّونِ[١] في قَوْلِهِمْ: (مِنْ مَأمَنِكَ)؟ ومَا نَظِيرُ تَرْكِ[٢] الاخْتِلاسِ في النَّصْبِ مِنْ تَرْكِ حَذْفِ النُّونِ في المَوْضِعِ الّذي يُحْذَفُ فِيهِ اليَاءُ؟

ومَا نَظِيرُ الاخْتِلاسِ مِنْ هَمْزَةِ بَيْنَ بَيْنَ؟

ولِمَ جَازَ في الشِّعْرِ إِسْكَانُ الحَرْفِ الّذي يُخْتَلَسُ في الكَلامِ؟ ولَمْ يَجُزْ إِسْكَانُهُ في الكَلامِ؟

ولِمَ جَازَ إِسْكَانُ (عَضْدٍ)، و (فَخْذٍ) في الشِّعْرِ والكَلامِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ حَرَكَةَ الإِعْرَابِ لا تَلْزَمُ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ مَا فِيهِما ... وقَدْ بَدَا هَنْكِ مِنَ المِئْزَرِ

وقَوْلِ الرَّاجِزِ:

إِذا اعْوَجَجْنَ قُلْتَ صَاحِبْ قَوِّمِ

بِالدَّوِّ أَمْثَالَ السَّفِينِ العُوَّمِ

وقَوْلِ امْرِئِ القَيْسِ:

فاليَوْمَ أَشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ ... إِثْمًا مِنَ اللَّهِ ولا وَاغِلِ

ومَا عَلامَةُ الإِشْمَامِ؟ ولِمَ جُعِلَت[٣] نُقْطَةً؟

ومَا نَظِيرُ تَرْكِ الاخْتِلاسِ في النَّصْبِ مِنْ تَرْكِ الإِسْكَانِ في (جَمَلٍ)؟

الجَوَابُ[٤]

الّذي يَجُوزُ في الوَصْلِ بِالإِشْبَاعِ والاخْتِلاسِ إِجْرَاءُ[٥] الضَّمَّةِ والكَسْرَةِ الّتي

---

(١) قوله: (النون) مكرر في الأصل، وكذا في د. (٢) في الأصل ود: (تلك)، وكذا في الجواب.
(٣) في الأصل ود: (جعل)، وكذا يقتضي السياق.
(٤) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.
(٥) العبارة في ف: (والّذي يجوز في ذلك إجراء).

لا تَلْـزَمُ عَلَى جَـوَازِ الوَجْهَـيْنِ؛ أَمَّـا الإِشْبَـاعُ فَلِتَمْكِـينِ(١) الحَـرَكَةِ، وأَمَّـا الاخْتِـلاسُ فللتَّخْفِيـفِ الّذي لا يُخِلُّ بالكَلِمَةِ؛ وذلِكَ أَنَّها قَدْ تَـكُونُ حَرَكَـةَ إِعْـرَابٍ يُخِلُّ بِها الإِسْكَانُ؛ لإِبْطَالِ دَلِيلِ المَعْنى، وهي مَع ذلِكَ لا تَلْـزَمُ، فلا يَجُوزُ فِـيها الإِسْكَانُ لِهذِهِ العِلَّـةِ. ولَـوْ كَـانَتْ حَرَكَـةً لازِمَـةً لَجَـازَ فِـيها التَّخْفِيـفُ بالإِسْكَـانِ، نَحْـوُ: (عَضْدٌ)، و (فَخْذٌ).

ولا يَجُوزُ الاخْتِلاسُ [في](٢) النَّصْبِ؛ لأَنَّـهُ خَفِيـفٌ، فالأَصْلُ أَحَـقُّ بِـهِ.

وعَلامَـةُ إِشْبَاعِ الضَّمَّةِ وَاوٌ صَغِيـرَةٌ(٣)، وعَلامَـةُ إِشْبَاعِ الكَسْرَةِ يَـاءٌ صَغِيـرَةٌ، وصُورَةُ الإِشْبَـاعِ: (يَضْرِبُها)، و (مِنْ مَـأمَنِكَ)، وعَلَى ذلِكَ قَـرَأَ أَبُـو عَمْرٍو بالاخْتِلاسِ في: ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ [البقرة: ٦٧]، و: ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤] [و٣٥]، وقَالَ غَيْـرُهُ بالإِشْبَـاعِ: ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾.

ودَلِيـلُ الاخْتِـلاسِ قَـوْلُ العَـرَبِ: (مِنْ مَأمَنِكَ) بِتَبْـيِـينِ النُّـونِ، واخْتِلاسِ الحَـرَكَـةِ، ولَوْ كَانَت سَاكِنَـةً لَـكَانَتْ عَلَى هذا المَذْهَبِ بِـإِخْفَاءِ النُّونِ.

ونَظِيـرُ تَـرْكِ الاخْتِلاسِ فـي النَّصْبِ تَـرْكُ حَـذْفِ الأَلِـفِ فـي المَـوْضِعِ الّـذي يُحْذَفُ فِـيـهِ اليَاءُ والوَاوُ مِنْ نَحْوِ قَـوْلِكَ: (بِهِي)، و (ضَرَبَـهُو)، فَإِذا وَقَـفْتَ قُـلْتَ: (بِـهِ)، و (ضَرَبَـهُ). فأَمّـا (بِهَا)، و (ضَرَبَها) فلا تُحْـذَفُ الأَلِفُ في وَصْلٍ ولا وَقْفٍ.

ونَظِيـرُ(٤) الاخْتِلاسِ هَمْـزَةُ بَـيْنَ بَـيْنَ؛ لأَنَّ كُـلَّ وَاحِدٍ مِنْهُما لَمْ تُـكَمَّلْ صُورَتُـهُ.

ويَجُوزُ في الشِّعْرِ إِسْكَانُ الحَرْفِ الّذي كَانَ بِاخْتِلاسِ الحَرَكَةِ فـي الكَلام(٥)؛ لأَنَّ التَّخْفِيـفَ لَمّا كَانَ بَعْضُهُ أَشَدَّ مِنْ بَعْضٍ، وجَازَ أَوْسَطُـهُ في الكَلامِ جَازَ أَتَمُّ التَّخْفِيـفِ في الشِّعْرِ؛ لأَنَّـهُ أَحْمَلُ للتَّغْيِيـرِ.

---

(١) في د: (فلتمكن).
(٢) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٣) قوله: (صغيرة) ساقط من ف.
(٤) في ف: (ونظيرة).
(٥) قوله: (الحركة في الكلام) مطموس من ف.

وفِيـهِ وَجْهٌ آخَرُ، وهـو التَّشْبِيـهُ بِالضَّمَّةِ اللّازِمَـةِ؛ لأَنَّ أَحَدَ قِسْمَي مَا يَجُوزُ في الشِّعْرِ التَّشْبِيـهُ بِنَظِيـرِه[١] المُسْتَعْمَلِ في الكَلامِ، فالرَّفْعَـةُ نَظِيـرَةُ الضَّمَّةِ، و كَذلِكَ الجَـرَّةُ[٢] نَظِيـرَةُ الكَسْرَةِ، بِمَا يَـقْتَضِي جَوَازَ الحُكْمِ بِالتَّشْبِيـهِ فِيمَا يُحْتَاجُ فِيـهِ إِلى حَمْلِ أَحَدِهِما عَلَى الآخَرِ، وهو الشِّعْـرُ؛ فَلِذلِكَ جَازَ فِيـهِ الإِسْكَانُ، ولَمْ يَجُـزْ في غَيْـرِهِ مِن الكَلامِ.

وقَالَ[٣] الشَّاعِـرُ:

١١٨٥ رُحْـتِ وفي رِجْلَيْـكِ مَـا فِـيهِما وقَـدْ بَـدَا هَـنْـكِ مِـن الـمِـئْـزَرِ[٤]

فَـأَسْكَنَ (هَنْكِ).

وقَالَ الرَّاجِزُ:

١١٨٦ إِذا اعْوَجَجْنَ قُـلْتَ صَاحِبْ قَـوِّمِ[٥]

يُـرِيدُ: (صَاحِبِ) بِالكَسْرِ.

وقَالَ امْرُؤُ القَيْسِ:

١١٨٧ فاليَـوْمَ أَشْـرَبْ غَـيْـرَ مُسْتَـحْقِبٍ إِثْـمًـا مِـن اللَّـهِ ولا وَاغِـلِ[٦]

---

(١) في الأصل ود وف: (فنظيره)، وكذا يقتضي السياق.

(٢) المثبت من ف، وفي الأصل ود: (الجر). (٣) في ف: (قال) بلا واو.

(٤) البيت من السريع، وهو للأقيشر السعدي الأسدي في ديوانه ٧٨، وانظر ابن السيرافي ٢/ ٣٣٧، وهو للفرزدق في أمالي ابن الشجري ٢/ ٢٣٥، ٢٣٨. وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ٢٠٣، والبغداديات ٤٣١، والحجة للفارسي ٢/ ٨٠، ٦/ ٣٢، وشرح اللمع لابن برهان ١/ ٢١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٤٤، وشرح الرضي ٢/ ٢٧٣.

(٥) هذا من الرجز، وهو لأبي نخيلة في شرح السيرافي ١/ ٢٢١، وابن السيرافي ٢/ ٣٤١، وضرائر الشعر ٩٧، ١٥٤. وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ٢٠٣، وجمهرة اللغة ٩٦٢، وتصحيح الفصيح ٥٠٢، والحجة للفارسي ٢/ ٦، ٨١.

(٦) البيت من السريع، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٢٢، وانظر سيبويه ٤/ ٢٠٤، والأصول ٢/ ٣٦٤، وجمهرة اللغة ٩٦٢، وما يحتمل الشعر من الضرورة ١٣٨. وهو بلا نسبة في العين ٣/ ٥٣، والمحتسب ١/ ١١٠، وشرح الرضي ٤/ ٢٥، وضرائر الشعر لابن عصفور ٩٤، ١١٠، والارتشاف ٥/ ٢٤٠٤. وجاء في بعض المصادر برواية: (أسقى) وهي رواية الديوان، والواغل: الداخل على القوم في شرابهم ولم يُدعَ إليه، والمستحقب: المدخر.

فأَسْكَنَ مِنْ قَوْلِـهِ: (فاليَـوْمَ أَشْـرَبْ).

وعَلامَـةُ الإِشْمَامِ نُـقْطَـةٌ؛ لأَنَّها تَـقْلِيـلُ عَلامَـةٍ يَـقْـتَضِي تَـقْلِيـلَ حَرَكَـةٍ، إِلّا أَنَّـهُ يَـنْـبَغِي أَنْ تَـكُونَ قُـدَّامَ الحَـرْفِ، لِـيُـبَـيِّـنَ أَنَّها عَلامَـةٌ للحَرَكَـةِ، لا عَلامَـةٌ للحَـرْفِ.

ونَظِـيـرُ تَـرْكِ الاخْتِلاسِ في النَّصْبِ تَـرْكُ الإِسْكَانِ في (جَمَلٍ)، و (جَبَلٍ)، ونَحْوِهِ، والعِلَّـةُ وَاحِـدَةٌ.

* * *
* *
*

بَابُ وُجُوهِ القَوَافِي(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في وُجُوهِ القَوَافِـي مِمّا لا يَجُوزُ[١].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في وُجُوهِ القَوَافِـي؟ ومَا الّذي [ظ٣٥] لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ الوَصْلُ بِحُـرُوفِ المَدِّ واللِّـينِ؟

ومَـا وَجْـهُ الاعْتِـلالِ بِالتَّـرَنُّمِ في هـذا؟ وهَـلْ ذلِكَ مِـنْ جِهَـةِ أَنَّ التَّـرَنُّمَ يَـمُدُّ الصّوتَ؟

ولِمَ صَارَت القَافِـيَـةُ أَحَـقَّ بِـزِيَادَةِ حَـرْفِ[٢] المَدِّ واللِّـينِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها أَحَـقُّ بِالتَّغْيِـيـرِ مِنْ أَجْلِ أَنَّها مَـقْطَعٌ يَحْتَمِلُ الوُجُوهَ المُخْـتَـلِفَـةَ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ امْرِئِ القَـيْسِ:

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِـي ....

وفي قَـوْلِ يَـزِيـدِ ابنِ الطَّـثْرِيَّـةِ[٣]:

فَبِتْـنا تَحِيـدُ الوَحْشُ عَنّـا كَأَنَّـنَـا قَتِيلانِ لَمْ يَعْلَمْ لَنا النَّاسُ مَصْرعا[٤]

وقَـوْلِ الأَعْشَى:

هُـرَيْـرَةَ ودِّعْـهَـا وإنْ لامَ لائـمُـو ....

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٢٠٤: « هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد ».

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب وما لا يجوز).

(٢) قوله: (حرف) ليس في د.

(٣) اختلف في اسمه، فقيل: يزيد بن الصمة أحد بنـي سلمة، وقيل: يزيد بن سلمة بن سمرة، والطثرية أمه، كان صاحب غزل ومحادثة للنساء، وكان ظريفًا جميلًا. انظر ترجمتـه فـي طبقات فحول الشعراء ٢/ ٧٧٧، والأغاني ٨/ ١٦٥.

(٤) في الأصل ود: (وعنا)، وكذا في مصادره.

وقَـوْلِ جَـرِيـرٍ:

أَقِـلِّـي الـلَّـوْمَ عَـاذِلَ والـعِـتَـابَـا ....

وقَوْلِـهِ:

مَـتى كَـانَ الخِيَـامُ بِـذِي طُـلُـوحٍ سُقِـيتِ الغَـيْثَ أَيَّـتهـا الخِـيَـامُو

وقَـوْلِـهِ:

أَيْـهَاتَ مَـنْـزِلُنا بِنَـعْـفِ سُوَيْـقَـةٍ كَـانَـتْ مُـبَـارَكَـةً مِـن الأَيَّـامِـي

ولِمَ جَازَ في مَـذْهَبِ أَهْلِ الحِجَازِ زِيَـادَةُ حُـرُوفِ المدِّ في التَّـرَنُّمِ وغَيْرِ التَّـرَنُّمِ؟ ولِـمَ تَـرَكَـهُ غَيْـرُهُم في غَيْـرِ التَّـرَنُّمِ؟ وهَـلْ ذلِـكَ لِتَحْقِـيـقِ المُشَاكَـلَةِ بِـإِجْـرَاءِ المَـقَاطِـعِ عَلَى حَـرْفِ المَـدِّ كَـإِجْـرَائِـهِ عَلَى حَـرْفِ الـرَّوِيِّ، وتَـرَكَـهُ غَـيْـرُهُم للاقْتِصَارِ بِالمُشَاكَلَةِ عَلَى حَـرْفِ الـرَّوِيِّ؟

ولِمَ جَازَ النُّونُ في كُـلِّ قَافِـيَـةٍ مُطْـلَـقَـةٍ كَانَتْ مِمّا تُـنَـوَّنُ أَوْ لا تُـنَـوَّنُ؟ وهَلْ ذلِكَ لِـتَمَامِ البِنَاءِ مَا هو أَحَقُّ شَيءٍ بِالمَقْطَعِ مِن الحُـرُوفِ؛ إِذ كَانَ التَّـنْوِينُ في مَـقْطَعِـهِ الاسْمُ لِتَمْكِـينِـهِ في الوَصْلِ، فهو هَاهُنا تَمْكِـينُ القَافِـيَـةِ في الوَصْلِ والوَقْفِ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ الشَّاعِـرِ:

يَـا أَبَـتَـا عَـلَّـكَ أَوْ عَـسَـاكَـنْ

وقَـوْلِـهِ:

يَـا صَاحِ مَـا هَـاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ

وقَـوْلِ العَجَّاجِ:

مِـنْ طَـلَـلٍ كَالأَتْحَمِيِّ أَنْـهَجَـنْ

ولِمَ جَازَ إِجْـرَاءُ القَـوَافِـي مُجْـرَاها لَوْ كَانَتْ في الكَلامِ مِنْ غَيْرِ قَـافِـيَـةٍ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ جَرِيـرٍ:

أَقِـلِّـي الـلَّـوْمَ عَـاذِلَ والـعِـتَـابْ ....

وقَـوْلِ الأَخْطَـلِ:

.... واسْأَلْ بِمصْقَلَةِ البَكْرِيِّ مَا فَعَلْ[١]

ولِمَ جَازَ هذا مَع نُـقْصَانِ [و٣٦] البِنَاءِ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ الشَّاعِـرِ:

قَدْ رَابَنِـي حَفصٌ فَحَرِّكْ حَفْصا[٢]

ولِمَ لا يَجُوزُ حَذفُ الأَلِفِ، كَمَا حُذِفَ مَا قَبْلَـهُ؟

ومَا حُكْمُ اليَاءِ والوَاوِ في كَـوْنِها حَرْفَ رَوِيٍّ؟ ولِمَ جَازَ أَنْ يُحْذَفَ كَحَذْفِ الزَّائِـدِ للمَدِّ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها وَقَعَتْ مَوْقِعَها بَعْدَ حَرْفِ الرَّوِيِّ، مَع أَنَّها مِنْ جِنْسِها، فهي أَقْـرَبُ شَيءٍ إِلَيْها؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ زُهَيْـرٍ:

.... وبَعْضُ القَـوْمِ يَخْلُـقُ ثُـمَّ لا يَـفْـرْ

ولِمَ جَازَ حَذْفُ وَاوِ (يَـغْـزُو) في القَافِـيَـةِ؟ ولِمَ لا يَجُوزُ حَذْفُ شَيءٍ مِنْ هذا[٣] في الكَلامِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ لَمْ يَـقَعْ بَعْدَ حَـرْفِ الـرَّوِيِّ عَلَى شَبَـهِ زِيَـادَةِ حَـرْفِ الـمَـدِّ، فـالأَصْلُ[٤] أَحَـقُّ بِـهِ؟

ولِمَ لا يَجُـوزُ حَـذْفُ أَلِـفِ (يَخْشَى)، و (يَـرْضَى) في القَافِـيَـةِ؟ وهَـلْ ذلِكَ لأَنَّها كَأَلِفِ النَّصْبِ خَفِيـفَـةٌ، لا يَـتَطَـرَّقُ عَلَيها الحَذْفُ كَمَا تَطَـرَّقَ عَلَى الحَذْفِ الثَّـقِـيـلُ، وهي أَحَـقُّ بِالثُّـبُوتِ مِن أَلِفِ النَّصْبِ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ رُؤْبَـةَ:

دَايَـنْـتُ أَرْوَى والـدُّيُـونُ تُـقَضّى

---

(١) في الأصل ود: (اسأل... الركوي...)، وكذا في الكتاب ٤/ ٢٠٨.

(٢) في الأصل: (فحول)، وكذا في الكتاب ٤/ ٢٠٨.

(٣) قوله: (من هذا) ليس في د. (٤) في د: (والأصل).

فَمَطَلَتْ بَعْضًا وأَدَّتْ بَعْضا

ولِمَ[1] كَانَ القِيَاسُ فِيهِما سَوَاءً؟

ومَا حُكْمُ الوَاوِ واليَاءِ إذا كَانَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُما حَرْفَ الرَّوِيِّ؟ فَلِمَ لا يَجُوزُ حَذْفُها في هذا المَوْضِعِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها لا تُشْبِهُ الوَصْلَ؛ إذْ كَانَ لا يَقَعُ إلّا بَعْدَ حَرْفِ الرَّوِيِّ؟ وهَلْ قِيَاسُهَا في هذا المَوْقِعِ قِيَاسُ القَافِ في قَوْلِ رُؤْبَةَ:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ

وهَلْ حَذْفُ حَرْفِ الرَّوِيِّ يُخِلُّ بِالشِّعْرِ؟

ومَا حُكْمُ وَاوِ الجَمْعِ واليَاءِ الّتي لِخِطَابِ المُؤَنَّثِ في الحَذْفِ؟ ولِمَ جَازَ حَذْفُهُما، ولَمْ يَكْثُرْ كَكَثْرَةِ يَاءِ (يَقْضِي)، ووَاوِ[2] (يَغْزُو)؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

لا يُبْعِدُ اللَّهُ أَصْحَابًا تَرَكْتُهُمُ   لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الأَمْسِ مَا صَنَعْ

وقَوْلِهِ:

لَوْ سَاوَفَتْنَا بِسَوْفٍ مِن تَحِيَّتِهَا   سَوْفَ العَيُوفِ لَرَاحَ الرَّكْبُ قد قَنِعْ

وقَوْلِهِ:

طَافَتْ بِأَعْلاقِهِ خَوْدٌ يَمَانِيَةٌ   تَدْعُو العَرَانِينَ مِنْ بَكْرٍ ومَا جَمَعْ

وقَوْلِهِ:

جَزَيْتُ ابْنَ أَرْوَى بِالمدِينَةِ قَرْضَهُ   وقُلْتُ لِشُفَّاعِ المدِينَةِ أَوْجِفْ

وقَوْلِ عَنْتَرَةَ:

يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالجِوَاءِ تَكَلَّمْ   ....

وقَوْلِ الخُزَرِ بنِ لَوْذَانَ [ظ٣٦]:

---

(١) في د: (وإن).

(٢) في الأصل ود: (وأو).

كَـذَبَ العَـتِـيـقُ ومَـاءُ شَنٍّ بَـارِدٌ   إنْ كنْتِ سَائِلَتي غَـبُـوقًـا فاذْهَبْ

ولِمَ لا يَجُوزُ حَذْفُ الهَاءِ الّتي هي وَصْلٌ، كَمَا يَجُوزُ حَذْفُ الوَصْلِ مِنْ غَـيْـرِها؟ ولِمَ لا يَجُوزُ في قَـوْلِـهِ:

يَـا عجَـبًـا للدَّهْـرِ شَتَّى طَـرَائِـقُـهْ   ....

وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ حُـرُوفَ المَدِّ لَمّا كَانَتْ مِنْ جِنْسِ حَـرَكَاتٍ قَوِيَـتْ في الحَـذْفِ كَـقُـوَّةِ مَا هـو مِـنْ جِنْسِها، فَـكَانَ ذلِكَ لَها بِالشَّبَـهِ، ولَـمْ يَصْلُحْ أَنْ يُحْمَلَ عَلَيْها هَاءُ الوَصْلِ؛ لأَنَّها لَمْ تَـتَمَكَّنْ[1] فـي الحَـذْفِ؛ إِذْ لَيْسَتْ تُحْـذَف في القَافِـيَـةِ عَلَى كُـلِّ وَجْـهٍ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِـهِ:

الحَمْـدُ للَّـهِ الـوَهُـوبِ المُجْزِلِـي

ولِمَ جُعِلَتْ يَاءُ الإِضْمَارِ في: (فاذْهَبِي) بِمَنْزِلَةِ اليَاءِ الزَّائِدَةِ في: (المُجْـزِلِ)، ولَـمْ تُجْـعَل الهَاءُ بِهذه المَنْزِلَـةِ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِـهِ:

خَـلِـيـلَيَّ طِـيـرا بِالتَّـفَـرُّقِ أَوْ قَعا

ولِمَ لا تُحْذَفُ هذه الأَلِفُ، كَمَا تُحْذَفُ في قَوْلِهِ:

وقُولِـي إِنْ أَصَبْـتُ لَـقَـدْ أَصَـابـا

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِـهِ:

وأَعْلَمُ عِلْمَ الحَـقِّ أَنْ قَدْ غَوَيْـتُـمُ   بَنِـي أَسَدٍ فـاسْتَـأخِـرُوا أَوْ تَـقَـدَّمْ

ومَا حُكْمُ السَّاكِنِ إِذا وَقَعَ في القَافِـيَـةِ غَيْرِ المُـقَـيَّـدَةِ؟ ولِمَ جَازَ تَحْرِيـكُـهُ بِالكَسْـرِ، واسْتَـوَى في ذلِكَ مُوجِـبُ العَامِـلِ وغَـيْـرُهُ، ولَـمْ يَجُـزْ أَنْ يُحَـرَّكَ بِغَـيْـرِ

---

(١) في د: (تمكن).

الكَسْرِ؟ ولِمَ جَازَ مَع الكَسْرِ[١] إلْحَاقُـهُ حَـرْفَ المَـدِّ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ امْرِئِ القَـيْسِ:

أَغَـرَّكِ مِـنّـي أَنَّ حُـبَّـكِ قَـاتِـلِـي وأَنَّـكِ مَهْما تَـأْمرِي القَلْبَ يَـفْعَلِ

وقَـوْلِ طَـرَفَـةَ:

مَـتَى تَـأتِنَا نَصْبَحْكَ كَـأسًا رَوِيَّـةً وإنْ كُنْتَ عَنها غَانِـيًا فاغْنَ وازْدَدِ

ولِمَ لا يَجُـوزُ فـي القَوَافِـي المَـرْفُوعَـةِ تَحْرِيـكُ السَّاكِـنِ بِالضَّمِّ، حَـتّى حُمِـلَ عَلَى الإقْـوَاءِ، وهـو عَـيْبٌ لَمْ يُحْمَلْ عَلَى الضَّمِّ؟ وهَـلْ ذلِكَ لأَنَّ الإقْـوَاءَ يَـرُدُّ إلى أَصْلٍ، ولَيْسَ كَذلِكَ ضَمُّ السَّاكِنِ في القَافِـيَـةِ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ أَبِي النَّجْمِ:

إذا اسْتَـحَثُّـوها بِحَـوْبٍ أَوْ حَلِـي

ولِمَ جَـازَ فـي التَّـذَكُّرِ: (قَـدِي)، و (أَلِـي) في تَـذَكُّـرِ (الحَـرْثِ)، و (هـذا سَيْـفُنِـي)، ولَمْ يَجُـزْ تَحْريكُ السَّاكِـنِ في هذا إلّا بِالكَسْرِ؟ وهَلْ ذلِكَ مَحْمُولٌ عَلَى الأَصْلِ في الْتِـقَاءِ السَّاكِنَـيْنِ؟

الجَوَابُ[٢]

الّذي[٣] يَجُوزُ في وُجُوهِ القَوَافِـي غَيْـرِ المُـقَـيَّـدَةِ ثَلاثَـةُ أَوْجُـهٍ: الوَصْلُ بِحُـرُوفِ المَدِّ واللِّـينِ، والتَّـنْوِينُ، وإجْـرَاؤُها عَلَى قِـيَـاسِ غَيْرِها ممَّا[٤] لَيْسَ [و٣٧] بِشِعْرٍ.

وإنَّما جَازَ الوَصْلُ بِحُـرُوفِ[٥] المَدِّ واللِّـينِ للتَّـشَاكُلِ[٦] الّذي تَـقْتَضِيـهِ القَـوَافِـي مِن اسْتِمْرَارِ المَقَاطِعِ عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ في حَـرْفِ الـرَّوِيِّ، ومَا يَـتَصَرَّفُ بِـهِ حَـرْفُ

---

(١) قوله: (ولم جاز مع الكسر) ساقط من د.

(٢) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٣) في ف: (والّذي).

(٤) كذا في ف، وفي الأصل ود: (ما).

(٥) في الأصل ود: (بجرور)، والمثبت من ف.

(٦) في الأصل ود: (التشاكل)، والمثبت من ف.

الـرَّوِيِّ مِن إِشْبَـاعِ الحَـرَكَـةِ الَّتِي فِيـهِ مَع التَّـرَنُّمِ في الشِّعْرِ عَلَى طَـرِيـقِ الغِنَاءِ بِـهِ.

وجَازَ التَّـنْوِينُ للتَّشَاكُلِ مَع إِتْمَامِ البِنَاءِ، ففـي الوَصْلِ بِحُـرُوفِ المَدِّ واللِّـينِ ثَلاثَـةُ أَوْجُهٍ: تَشَاكُـلُ المَقَاطِـعِ بِـإِشْبَاعِ مَا في حَـرْفِ الـرَّوِيِّ. الثَّانِـي: التَّـرَنُّمُ[١]. الثَّالِثُ: إِتْمَامُ البِنَاءِ. وفي التَّنْوِينِ وَجْهَانِ: تَشَاكُـلُ المَقَاطِـعِ، وإِتْمَامُ البِنَاءِ.

فَـأَهْلُ الحِجَازِ يَجْعَلُونَـهُ في التَّـرَنُّمِ وغَيْـرِهِ بِمَنْزِلَـةٍ وَاحِدَةٍ، لأَنَّـهُ يَـكُونُ في غَيْـرِ التَّـرَنُّمِ[٢] للتَّـشَاكُلِ وإِتْمَامِ البِنَاءِ، فَـيُـتْـرَكُ عَلَى حَالِـهِ. وأَمَّا بَـنُو تَمِيمٍ فَـيُجْرُونَـهُ في غَيْرِ التَّـرَنُّمِ عَلَى التَّنْوِينِ للتَّـشَاكُلِ وإِتْمَامِ البِنَاءِ، ويُـفَـرِّقُونَ بَـيْنَ حَالِ التَّـرَنُّمِ وغَيْرِ التَّـرَنُّمِ بِذلِكَ[٣].

وأَمَّا إِجْـرَاؤُهُ عَلَى غَيْـرِ الشِّعْرِ مِن الكَلامِ فللاكْتِفَاءِ في التَّشَاكُلِ بِحَـرْفِ الرَّوِيِّ، وإِلْحَاقِـهِ بِمَا هو أَشْبَـهُ بِـهِ مِنْ غَيْـرِهِ مِن الكَلامِ، والأَحْسَنُ الإِطْلاقُ بِحَـرْفِ المَدِّ واللِّـينِ؛ لأَنَّـهُ لَيْسَ فِيـهِ تَـكَلُّفُ أَمْرٍ إِلّا وحَالُ الشِّعْرِ يَـقْتَضِيـهِ أَتَمَّ الاقْتِضَاءِ؛ لأَنَّـهُ إِشْبَـاعُ حَرَكَـةِ حَرْفِ الرَّوِيِّ بِمَا يَجْمَعُ الوُجُوهَ الثَّلاثَـةَ مِن التَّشَاكُلِ، وإِتْمَامِ البِنَاءِ، والتَّـرَنُّمِ الَّذي يَصْلُحُ لَـهُ، وهو تَحْسِينٌ للصَّوْتِ[٤] بِـهِ، وفِيـهِ مَع ذلِكَ[٥] دَلالَـةٌ عَلَى أَصْلِ حَـرَكَةِ حَـرْفِ الـرَّوِيِّ، فَـلَـهُ[٦] هذه القُـوَّةُ، وإِنْ كَانَ المَذْهَبَانِ الآخَرَانِ يَجُوزانِ[٧] عَلَى مَا بَـيَّـنّـا.

ولَحَـاقُ حُـرُوفِ المَـدِّ واللِّـينِ يَصْلُحُ في الوَصْلِ والوَقْـفِ؛ لأَنَّ العِلَّـةَ وَاحِـدَةٌ فِـيهِمَا، وكَذلِكَ التَّـنْوِينُ. فأَمَّا السُّكُونُ عَلَى قِـيَـاسِ غَيْرِ الشِّعْرِ فَـيَصِحُّ في الوَقْفِ، ولا يَصْلُحُ في الوَصْلِ. وإِنَّما جَازَ ذلِكَ مَع نُـقْصَانِ البِنَاءِ؛ لأَنَّ الإِتْمَامَ في البِنْـيَـةِ مَع شَبَهِـهِ[٨] لِمَا يُوقَـفُ عَلَـيْـهِ في نَظِـيـرِهِ مِن الكَلامِ.

---

(١) في د: (للترنم). وقوله: (الثاني الترنم) مطموس في ف.
(٢) في ف: (ترنم).
(٣) انظر لغة الحجاز وتميم في سيبويه ٤/ ٢٠٦.
(٤) في د: (الصوت).
(٥) بعده في الأصل ود: (قياس)، والمثبت في ف.
(٦) في ف: (فلهذه).
(٧) في ف: (لجواز).
(٨) في د: (تشبهه).

والقَافِيَـةُ أَحَقُّ بالـزِّيَـادَةِ للحُـرُوفِ الّتي يُـتَـرَنَّمُ بها مِنْ غَيْـرِها؛ لأَنَّها مَـوْضِعُ تَغْيِيـرٍ، ومَوْضِعٌ يَـقْتَضِي المُشَاكَلَـةَ، وإِتْمَامَ البِنَـاءِ؛ ولِذلِكَ كَانَتْ أَحَقَّ بِالزِّيَـادَةِ.

وقَالَ امْرُؤُ القَيْسِ:

١١٨٨ قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبِيبٍ ومَنْزِلِـي بِسَقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِي[١]

فَـيَجُوزُ في هذه القَافِـيَـةِ ثَلاثَـةُ أَوْجُهٍ: الوَصْلُ بِاليَاءِ، والتَّـنْوِينُ، والسُّكُونُ.

وقَالَ يَـزِيدُ ابنُ الطَّثْرِيَّـةِ:

١١٨٩ فَبِتْـنا تَحِيـدُ الوَحْشُ عَنّـا كَأَنَّـنَـا قَتِيلانِ لَمْ يَعْلَمْ لَنَا النَّاسُ مَصْرعا[٢]

فَـيَجُوزُ في هذه القَافِـيَـةِ وَجْهَانِ: الأَلِفُ، والتَّـنْوِينُ، ولا يَجُوزُ الحَذْفُ؛ لأَنَّ الأَلِفَ خَفِيـفَـةٌ، لا تُحْذَفُ [ظ٣٧] في غَيْـرِ الشِّعْرِ مِن الكَلامِ.

وقَالَ الأَعْشَى:

١١٩٠ هُـرَيْـرَةَ ودِّعْـهَـا وإنْ لامَ لائـمُـو ....[٣]

فَـيَجُوزُ في هذه ثَلاثَـةُ أَوْجُـهٍ: الوَصْلُ بِالوَاوِ، والتَّـنْوِينُ، والسُّكُونُ.

وقَالَ جَرِيـرٌ:

١١٩١ أَقِـلِّـي الـلَّـوْمَ عَـاذِلَ والـعِـتَـابَـا وقُولِـي إنْ أَصَبْـتُ لَـقَدْ أَصَابَـا[٤]

---

(١) البيت من الطويل، وهو مطلع معلقة امرئ القيس، وهو في ديوانه ٨، وانظر سيبويه ٤/ ٢٠٥، وابن السيرافي٢/ ٢٩٠، وسر الصناعة ٢/ ٥٠١. وهو بلا نسبة في الأصول ٢/ ٣٨٥، وشرح السيرافي ٥/ ٧٦، والمحكم ٦/ ٤٦٣، وشرح الرضي ٤/ ٣٨٦، والارتشاف ٢٣٨١.

(٢) البيت من الطويل، وهو ليزيد ابن الطثرية في ديوانه ٨٣، وانظرسيبويه ٤/ ٢٠٥، ٢١٠، وشرح السيرافي ٥/ ٧٦، وابن السيرافي ٢/ ٢٩٠، وتحصيل عين الذهب ٥٦٧. وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٤٢، وانظر أخبار أبي القاسم الزجاجي ١٠٣، وابن السيرافي ٢/ ٢٩٠، وتحصيل عين الذهب ٥٦٧. وهو بلا نسبة في الأصول ٢/ ٣٨٥، ٣٨٩، وسر الصناعة ٢/ ٥٠١، والمحكم ٧/ ٥٠٥.

(٣) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (١١٨٣).

(٤) البيت من الوافر لجرير بن عطيّة في ديوانه ٦٤، وانظر سيبويه ٤/ ٢٠٥، ٢٠٨، وشرح السيرافي ١/ ١٣٩، ٥/ ٧٦، وابن السّيرافي ٢/ ٣٠١، والخصائص ١/ ١٧١، وتحصيل عين الذهب ٥٦٧، وابن يعيش ٩/ ٢٩. وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ٢٤٠، والأصول ٣٨٦، والبغداديات ١٦٠، =

فَـيَجُوزُ في هذه القَافِـيَـةِ ثَلاثَـةُ أَوْجُهٍ: الوَصْلُ بِالأَلِفِ، والتَّـنْوِينُ، والسُّكُونُ.

وقَالَ:

١١٩٢ مَـتى كَـانَ الخِيَـامُ بِـذِي طُـلُـوحٍ سُقِـيتِ الغَـيْثَ أَيَّـتها الخِيَـامُو[١]

فَـيَجُوزُ في هذه القَافِـيَـةِ ثَلاثَـةُ أَوْجُهٍ: الوَصْلُ، والتَّـنْوِينُ، والسُّكُونُ.

وَقَـالَ:

١١٩٣ أَيْـهَاتَ مَـنْـزِلُنا بِنَـعْـفِ سُوَيْـقَـةٍ كَـانَتْ مُـبَـارَكَـةً مِـنَ الأَيَّـامِـي[٢]

فَـيَجُوزُ في هذه ثَلاثَـةُ أَوْجُهٍ عَلَى مَا بَـيَّـنَّـا[٣].

وقَالَ الشَّاعِـرُ:

١١٩٤ يَـا أَبَـتَـا عَـلَّـكَ أَوْ عَـسَـاكَـنْ[٤]

فَـيَجُوزُ[٥] في هذه القَافِـيَـةِ ثَلاثَـةُ أَوْجُهٍ[٦]: التَّـنْوِينُ، والأَلِفُ، والسُّكُونُ.

وقَالَ:

١١٩٥ يَا صَاحِ مَا هَـاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ[٧]

= والحلبيّات ٢١٩، والمحصول ٣٨. وقد روي قوله: (العتابا) و (أصابا) بثلاث رواياتٍ، هذه واحدة، وهي بالألف إشباعًا للفتحة، والثانية بالنون، والثّالثة بالسُّكون.

(١) البيت من الوافر لجرير بن عطيّـة في ديوانه ٢٧٨، وانظر سيبويه ٤/ ٢٠٦، والأصول ٢/ ٣٨٦، وابن السيرافي ٢/ ٣٠١، والتّبصرة والتّذكرة ٢/ ٦٥٠، وتحصيل عين الذهب ٥٦٨. وهو بلا نسبة في المنصف ١/ ٢٢٤، وأمالي ابن الشّجري ٢/ ٢٤١، والارتشاف ٥/ ٢٣٨١.

(٢) البيت من الكامل، وهو لجرير في سيبويه ٤/ ٢٠٦، والخصائص ٣/ ٤٣، وتحصيل عين الذهب ٥٦٨، وابن يعيش ٤/ ٣٦، وهو في ملحق ديوانه ١٠٣٩، واعتمد المحقق على نسبة سيبويه. وهو بلا نسبة في الأصول ٢/ ٣٨٦، وشرح السيرافي ٥/ ٧٦، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٧٤.

(٣) العبارة في ف: (أوجه الوصل والتنوين والسكون).

(٤) هذا من الرجز، وقد مر سابقًا. انظر الشاهد رقم (٦٩٠).

(٥) في ف: (يجوز). (٦) قوله: (ثلاثة أوجه) ليس في ف.

(٧) هذا من الرجز، وهو للعجّاج في ديوانه ٤٢١، وانظر سيبويه ٤/ ٢٠٧، وشرح السيرافي ٥/ ٧٦، وشرح الكافية الشّافية ٣/ ١٤٢٨. وهو بلا نسبة في الأصول ٢/ ٣٨٧، والحجة للفارسي ٤/ ٣٥٢، والحلبيات ٢١٩، والملخّص ٦٤١، والمساعد ٤/ ٣٣٣.

فَـيَجُوزُ فِـيها ثَلاثَـةُ أَوْجُـهٍ.

وقَالَ العَجَّاجُ:

١١٩٦ مِنْ طَـلَـلٍ كَالأَتْحَمِيِّ أَنْـهَجَنْ[١]

فَـيَجُوزُ فِـيها ثَلاثَـةُ أَوْجُـهٍ.

وقَالَ الأَخْطَـلُ:

١١٩٧ .... واسْأَلْ بِمِصْقَلَةِ البَـكْرِيِّ مَا فَعَلْ[٢]

فَـيَجُوزُ فِـيها ثَلاثَـةُ أَوْجُـهٍ.

وقَالَ الشَّاعِرُ:

١١٩٨ قَدْ رَابَنِـي حَفْصٌ فَحَرِّكْ حَفْصا[٣]

فَيَجُوزُ فِيها وَجْهَانِ[٤]: الأَلِفُ والتَّـنْوِينُ.

ولا يَجُوزُ حَذْفُ الأَلِفِ، لأَنَّها خَفِيفَةٌ، لا تُحْذَفُ في غَيْـرِ الشِّعْرِ، ولَيْسَ يُحْذَفُ

---

(١) هذا من الرجز، وهو للعجّاج في ديوانه ٣٢١، وانظر سيبويه ٤/ ٢٠٧، والأصول ٢/ ٣٨٧، وشرح السيرافي ٥/ ٧٧، وابـن السيرافي ٢/ ٢٠٢، وسر صناعـة الإعـراب ٢/ ٥١٤، وتحصيل عيـن الذهب ٥٦٨. وهو لرؤبة بن العجاج في معاهد التنصيص ١/ ١٤. وهو بلا نسبة في الحجة للفارسي ٦/ ٤٠٧، والحلبيات ٢١٨.

(٢) عجز بيت من البسيط، صدره:

دَعِ المـغـمَّـرَ لا تـسـأَلْ بمـصـرعـه ....

وهو للأخطل في ديوانه ٢٦٦، وانظر سيبويه ٤/ ٢٠٨، والأصول ٢/ ٣٨٨، وابن السيرافي ٢/ ٣٠٨، والمخصص ٤/ ٢٣٨، وتحصيل عين الذهب ٥٦٩، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٣٨٠، واللسان (صقل)، والمقاصد الشافية ٣/ ٦٤٠. وفي الأصل: (اسأل)، وكذا في مصادره.

(٣) هذا من الرجز، قائلـه مجهول، وهو من شواهـد سيبويـه ٤/ ٢٠٨، والقوافي للأخفش ٧٧، ١١٠، والأصول ٢/ ٣٨٨، وشرح السيرافي ٥/ ٧٧، والعسكريات ١٠٠، والمحكم ١٠/ ٣٥٦، وسر الصناعة ٢/ ٤٨٠، وتحصيل عين الذهب ٥٦٩، والنكت للأعلم ١١٢٣. وفي الأصل: (فحول)، وكذا في مصادره، وروي أيضًا: (فحدث).

(٤) العبارة في ف: (فيه وجهان)، وقوله: (فيجوز) ساقط من ف.

في الشِّعْرِ إلّا[1] الأَلِفُ المُجْتَلَبَةُ فِيهِ خاصَّةً، كَقَوْلِهِ:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ والعِتَابْ ....[2]

واليَاءُ والوَاوُ بَعْدَ حَرْفِ الرَّوِيِّ يَجُوزُ حَذْفُها[3]، وإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً؛ لأَنَّها وَقَعَتْ مَوْقِعَ الزَّائِدِ بَعْدَ حَرْفِ الرَّوِيِّ مَع ثِقَلِها، وهي مِنْ جِنْسِها.

وقَالَ[4] زُهَيْرٌ:

١١٩٩ .... **وبَعْضُ القَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لا يَفْرْ**[5]

فَحَذَفَ اليَاءَ الأَصْلِيَّةَ؛ لأَنَّها بَعْدَ حَرْفِ الرَّوِيِّ في هذا المَوْقِعِ. وكَذلِكَ وَاوُ (يَغْزُو) في القَافِيَةِ، ولا يَجُوزُ حَذْفُ مِثْلِ هذا في الكَلامِ؛ لأَنَّهُ لا يُشْبِهُ مَا يَجُوزُ فِيهِ الحَذْفُ بِوُقُوعِهِ بَعْدَ حَرْفِ الرَّوِيِّ، فالأَصْلُ أَحَقُّ بِهِ.

ولا يَجُوزُ حَذْفُ أَلِفِ (يَخْشَى)، و (يَرْضَى) في القَافِيَةِ؛ لأَنَّها خَفِيفَةٌ مِنْ[6] نَفْسِ الكَلِمَةِ، وكَذلِكَ أَلِفُ النَّصْبِ، لا تُحْذَفُ في القَافِيَةِ؛ إِذْ كَانَتْ لا تُحْذَفُ في الكَلامِ مَع خِفَّتِها.

وقَالَ رُؤْبَةُ [و٣٨]:

١٢٠٠ **دَايَنْتُ أَرْوَى والدُّيُونُ تُقَضّى**
فَمَطَلَتْ بَعْضًا وأَدَّتْ بَعْضا[7]

فلا يَجُوزُ حَذْفُ أَلِفِ (تُقَضّى)، ولا حَذْفُ أَلِفِ (بَعْضا)؛ لِمَا بَيَّنّا.

---

(١) قوله: (إلا) ساقط من ف.
(٢) انظر البيت رقم (١١٨٨)، وقد مر قبل قليل.
(٣) العبارة في ف: (ويجوز حذف الياء والواو بعد حرف الروي).
(٤) في ف: (قال) بلا واو.
(٥) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (١١٧٦).
(٦) قوله: (من) ليس في ف.
(٧) هذا من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ٧٩، وانظر العين ٧/ ٤٣٤، والأصول ٢/ ٣٨٩، وابن السيرافي ٢/ ٣٠٧. وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ٢١٠، وجمهرة اللغة ٥٧، وشرح السيرافي ٥/ ٨١، والحجة للفارسي ٥/ ٣٢٠، والخصائص ٢/ ٩٦، وسر الصناعة ٤٩٣، ٥٠٢، والمخصص ٥/ ٢٢٨، وتحصيل عين الذهب ٥٦٩.

وأَمَّا الوَاوُ والياءُ إِذا كَانَتْ وَاحِدَةٌ مِنْهُما حَرْفَ رَوِيٍّ فلا يَجُوزُ حَذْفُها[١]؛ لأَنَّهُ يُخِلُّ بِالشِّعْرِ؛ إِذ الشِّعْرُ إِنَّما يَكُونُ شِعْرًا[٢] بِالوَزْنِ والقَافِيَةِ، فهي بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ حَرْفِ المَدِّ في اللُّزُومِ، وهي بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ رُؤْبَةَ:

١٢٠١ وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْ[٣]

فهي كَالقَافِ في حَرْفِ الرَّوِيِّ.

وأَمّا وَاوُ الجَمْعِ ويَاءُ خِطَابِ المُؤَنَّثِ فَيَجُوزُ فِيهِما الحَذْفُ؛ لأَنَّهُما زَائِدَانِ ثَقِيلانِ، عَلَى شَبَهِ مَا يُحْذَفُ مِنْ حُرُوفِ الوَصْلِ، إِلّا أَنَّ الحَذْفَ فِيهِما أَضْعَفُ؛ لأَنَّ زِيَادَتَهُما[٤] لِمَعْنًى.

وقَالَ[٥] الشَّاعِرُ:

١٢٠٢ لا يُبْعِدُ اللَّهُ أَصْحَابًا تَرَكْتُهُمُ لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الأَمْسِ مَا صَنَعْ[٦]

يُرِيدُ: صَنَعُوا، فَحَذَفَ وَاوَ الجَمْعِ. وقَالَ:

١٢٠٣ لَوْ سَاوَفَتْنَا بِسَوْفٍ مِن تَحِيَّتِهَا سَوْفَ العَيُوفِ لَرَاحَ الرَّكْبُ قد قَنِعْ[٧]

يُرِيدُ: قَنِعُوا. وقَالَ:

---

(١) العبارة في ف: (وأما الواو والياء ولا يجوز حذف الياء والواو إذا كانت واحدة منهما حرف روي).
(٢) في الأصل: (شعر).
(٣) هذا من الرّجز، وهو لرؤبة بن العجاج في ديوانه ١٠٤، وانظر تهذيب اللغة ١/ ١٩١، وابن السيرافي ٢/ ٣٠٥، والخصائص ٢/ ٢٢٨، وشرح الكافية الشّافية ٣/ ١٤٢٩. وهو للعجاج في الجنى الداني ١٤٧، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ٢١٠، والأصول ٢/ ٣٨٩، وإيضاح الفارسي ٢٦٧، وتحصيل عين الذهب ٥٧٠، وشرح الرضي ١/ ٤٨. والقاتم: المظلم من كثرة الغبار، والأعماق: الأطراف، والمخترق: الطّريق. وروي هذا البيت بسكون القاف وكسرها وفتحها، ويروى أيضًا بلا تنوين.
(٤) في الأصل: (زائدتهما)، وكذا في ف. (٥) في ف: (قال) بلا واو.
(٦) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ١٣٤، وانظر ابن السيرافي ٢/ ٣٣٠. وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ٢١١، والأصول ٢/ ٣٩٠، وسر الصناعة ٢/ ٥٢٠، وتحصيل عين الذهب ٥٧٠، وابن يعيش ٩/ ٧٨، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٠٦. وهو في سيبويه وبعض المظان برواية: (غداة البين).
(٧) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ١٣٦، وانظر ابن السيرافي ٢/ ٣٣١، والمحكم ٨/ ٦١٧. وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ٢١٢، وشرح السيرافي ٥/ ٨٢، وسر الصناعة ٢/ ٥٢٠، والخصائص ٢/ ٣٤، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٧٧.

١٢٠٤ طَافَتْ بِأَعْلاقِهِ خَوْدٌ يَمَانِيَةٌ تَدْعُو العَرَانِينَ مِنْ بَكْرٍ ومَا جَمَعْ[١]

يُرِيدُ: جَمَعُوا. وقَالَ:

١٢٠٥ جَزَيْتُ ابْنَ أَرْوَى بِالمدِينَةِ قَرْضَهُ وقُلْتُ لِشُفَّاعِ المدِينَةِ أَوْجِفْ[٢]

يُرِيدُ: أَوْجِفُوا.

وقَالَ عَنْتَرَةُ:

١٢٠٦ يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالجِوَاءِ تَكَلَّمْ ....[٣]

يُرِيدُ: تَكَلَّمِي، فَحَذَفَ يَاءَ خِطَابِ المُؤَنَّثِ.

وقَالَ الخُزَرُ بنُ لَوْذَانَ:

١٢٠٧ كَذَبَ العَتِيقُ ومَاءُ شَنٍّ بَارِدٌ إِنْ كُنْتِ سَائِلَتِي غَبُوقًا فاذْهَبْ[٤]

يُرِيدُ: فاذْهَبِي، فَحَذَفَ يَاءَ خِطَابِ المُؤَنَّثِ.

ولا يَجُوزُ حَذْفُ الهَاءِ الّتي هي وَصْلٌ؛ لأَنَّها تُشْبِهُ سَائِرَ حُرُوفِ المُعْجَمِ الّتي لا تُحْذَفُ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِيها مَدٌّ ولِينٌ، ولا هي مِنْ جِنْسِ الحَرَكَاتِ. وإِنَّما جَازَ في حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ الحَذْفُ، كَمَا جَازَ [في][٥] الحَرَكَاتِ؛ لأَنَّها مِنْ جِنْسِها، فَأَمَّا الهَاءُ فَلَيْسَتْ كَذلِكَ، ولكنْ جَازَ فِيها الوَصْلُ؛ لِشَبَهِها بِحُرُوفِ المدِّ واللِّينِ؛ بِأَنَّها مِنْ مَخْرَجِ الأَلِفِ، وهي بِمَنْزِلَتِها في الخَفَاءِ، ويَكْثُرُ زِيادَتُها في أَوَاخِرِ

---

(١) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ١٣٥. وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ٢١٢، وشرح السيرافي ٥/ ٨٢، وتحصيل عين الذهب ٥٧١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لابن مقبل في ديوانه ١٥٢، وانظر سيبويه ٤/ ٢١٢، وتحصيل عين الذهب ٥٧٢. وهو بلا نسبة في شرح السيرافي ٥/ ٨٢، وضرائر الشعر ١٢٩، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٣٣٤، والتذييل ٢/ ١٣٨، والارتشاف ٢/ ٩١٤.

(٣) مر البيت سابقًا. انظر تخريج الشاهد رقم (٥٩٤).

(٤) البيت من الكامل، ونسبه الشنتمري في تحصيل عين الذهب ٥٧٢ والبغدادي لعنترة وخزر بن لوذان في الخزانة ٦/ ١٩٠، وهو في ديوان عنترة ٢٩. وهو للخزر في سيبويه ٤/ ٢١٣، وشرح السيرافي ٥/ ٨٣. وهو بلا نسبة في سر الصناعة ٢/ ٥٢١، والصاحبي ٣٦. وفي ف: (إذ كنت).

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

الكَلامِ، كمَا يَكْثُرُ زِيَادَةُ الحَرَكَاتِ، فَلَهَا حُكْمُ الوَصْلِ بِحَقِّ الشَّبَهِ لِحُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ، فَصَارَتْ بِذلِكَ أَنْقصَ مَرْتَبَةً مِنْها؛ لأَنَّها لا تَكُونُ إلّا عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، ويَجُوزُ في [ظ٣٨][1] حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ الوَجْهَانِ؛ لِقُوَّتِهِما في البَابِ.

وقَالَ الشَّاعِرُ:

١٢٠٨ يَا عجَبًا للدَّهْرِ شَتَّى طَرَائِقُهْ ....[2]

فالقَافُ حَرْفُ الرَّوِيِّ، والهَاءُ وَصْلٌ، ولا يَجُوزُ فِيها الحَذْفُ لِمَا بَيَّنّا.

وأَمّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

١٢٠٩ الحَمْدُ للَّهِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ

أَعْطَى فَلَمْ يَبْخَلْ ولَمْ يُبَخَّلِ[3]

فَيَجُوزُ حَذْفُ هذه اليَاءِ؛ لأَنَّها مُجْتَلَبَةٌ[4] للوَصْلِ، ويَجُوزُ حَذْفُ اليَاءِ مِنْ: (فَاذْهَبِي)؛ لأَنَّها مِنْ جِنْسِها، وهي زِيَادَةٌ كَزِيَادَتِها، وثَقِيلَةٌ كَثِقَلِها، إلّا أَنَّها أَضْعَفُ في الحَذْفِ مِنْها؛ لأَنَّها تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى، ولَيْسَ للهَاءِ مِثْلُ هذه المَنْزِلَةِ.

وقَالَ:

١٢١٠ خَلِيلَيَّ طِيرا بِالتَّفَرُّقِ أَوْ قَعا ....[5]

---

(١) الظاهر أن الناسخ في (د) قد سها عن لوحة كاملة، فالكلام من قوله: (في غير الشعر من الكلام) ساقط من د، وهو بداية صفحة (ظ٣٦).

(٢) صدر بيت من الطويل، عجزه:

.... وللمرء يبلوه بما شاء خالقه

وانظر ابن السيرافي ٢/ ٣٤٢، والمحكم ٦/ ٢٧٣، واللسان (طرق). وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ٢١١، والأصول ٢/ ٣٩٠، وشرح السيرافي ٥/ ٨٢، وتحصيل عين الذهب ٥٧٠.

(٣) هذا من الرجز، وهما لأبي النجم العجلي في ديوانه ٣٣٨ - ٣٣٩ برواية: (الواهب الفضل الوهوب)، وانظر شرح السيرافي ٥/ ٨٣، وجمهرة اللغة٤٧١، وتحصيل عين الذهب ٥٧٣، والنكت للأعلم ١١٢٤. وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ٢١٤، وسر الصناعة ٢/ ٥٠٣.

(٤) في الأصل ود وف: (مختلفة)، وكذا ما يقتضيه السياق.

(٥) صدر بيت من الطويل، قال البغدادي في شرح شواهد شرح الشافية ٤/ ٢٣٩: (لم أقف على تتمته، ولا على قائله). وهذا الصدر من البيت من شواهد سيبويه ٤/ ٢١٤، والأصول ٢/ ٣٩١، وشرح =

فلا يَجُوزُ حَذْفُ هذه الأَلِفِ؛ لأَنَّها لِمَعْـنًى مَع خِفَّتِها، ولَيْسَ كَذلِكَ الأَلِفُ في قَـوْلِـهِ:

....	وقُولِـي إِنْ أَصَبْتُ لَـقَـدْ أَصَابـا[1]

لأَنَّ هذه الأَلِفَ مُجْتَـلَـبَـةٌ في القَافِـيَـةِ خَاصَّةً، ويَجُوزُ حَذْفُها لِهذه العِلَّةِ.

وقَالَ الشَّاعِرُ:

١٢١١ وأَعْلَمُ عِلْمَ الحَـقِّ أَنْ قَدْ غَوَيْـتُـمْ	بَنِـي أَسَدٍ فاسْتَـأخِـرُوا أَوْ تَـقَـدَّمْ[2]

فَحَذَفَ الوَاوَ، وإِنْ كَانَتْ لِمَعْنًى؛ لأَنَّها ثَقِيـلَـةٌ تُشْبِهُ الزَّائِدَ[3] في الوَصْلِ.

والسَّاكِنُ إِذا وَقَعَ في القَافِـيَـةِ غَيْرِ المُـقَـيَّـدَةِ جَـازَ تَحْرِيـكُهُ بِالكَسْرِ؛ للحَاجَةِ إِلى الحَرَكَةِ لإِتْمَامِ البِنَاءِ مَـع مَـا ذَكَـرْنا مِـنَ التَّشَاكُلِ الّذي يَجِبُ للقَافِـيَـةِ. وإِنَّما حُـرِّكَ بِالكَسْرِ للحَاجَـةِ إِلى الحَرَكَـةِ مِنْ غَيْـرِ جِهَـةِ الإِعْـرَابِ، كَالحَاجَةِ إِلى الحَرَكَـةِ في الْتِقَاءِ السَّاكِنَـيْنِ، وكَالحَاجَـةِ إِلى الحَـرَكَـةِ مِـنْ قَـوْلِكَ: (قَـدِي) في (قَـدْ). ويَجُوزُ إِلْحَاقُـهُ[4] حَرْفَ المَدِّ؛ لأَنَّـهُ لَمّا تَحَـرَّكَ بِالكَسْرِ صَلُحَ إِتْـبَـاعُ الحَرَكَـةِ عَلَى مَا بَـيَّـنّـا قَـبْـلُ.

وقَالَ امْرُؤُ القَيْسِ:

١٢١٢ أَغَـرَّكِ مِـنّـي أَنَّ حُـبَّـكِ قَـاتِـلِـي	وأَنَّكِ مَهْما تَأْمِرِي القَلْبَ يَـفْعَلِ[5]

= السيرافي ٥/ ٨٣، والمحكم ٢/ ٢٧٤، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٠٦.

(١) انظر البيت رقم (١١٨٧)، وقد مر قبل قليل.

(٢) البيت من الطويل، وهو لضرار بن الأزور في ابن السيرافي ٢/ ٢٩٥، والخزانة ٣/ ٣١٩. وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ٢١٤، وتحصيل عين الذهب ٥٧٣، والنكت ١١٢٥.

(٣) في ف: (للزائد).

(٤) الكلام من قوله: (الى الحركة لالتقاء الساكنين) ساقط من د. وفي ف: (ويجوز الحاجة).

(٥) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٣، وانظر سيبويه ٤/ ٢١٥، والأصول ٢/ ٣٩٢، وابن السيرافي ٢/ ٢٩١، وضرورة الشعر للقزاز ١١٨، والمحصول ٦٣٥. وهو بلا نسبة في شرح السيرافي ٥/ ٨٤، والبغداديات ٣١٤، والخصائص ٣/ ١٣٠، وسر الصناعة ٢/ ٥١٤، وابن يعيش ٧/ ٤٣، والارتشاف ٢/ ٨٢٨.

فَحَـرَّكَ (يَـفْعَلِ) بِالكَسْرِ؛ للعِلَّةِ الّتي بَـيَّـنا، وقَالَ طَـرَفَـةُ:

١٢١٣ مَـتَى تَـأْتِنا نَصْبَحْكَ كَـأْسًا رَوِيَّـةً وإنْ كُنْتَ عَنْها غَانِـيًـا فاغْنَ وازْدَدِ[1]

فَحَـرَّكَ (وازْدَدِ) بِالكَسْرِ، ثُـمَّ أَطْـلَـقَ القَافِـيَـةَ.

ولا يَجُوزُ في القَوَافِـي المَـرْفُوعَـةِ التَّحْرِيكُ بِالكَسْرِ، إذا كَانَ مَع قَـوَافٍ مَجْـرُورَةٍ؛ لأَنَّـهُ يَـرْجِـعُ إلى أَصْلٍ صَحِيحٍ، كَمَا يَـرْجِـعُ السَّاكِـنُ والمَجْـزُومُ، فَـلَـيْـسَ [و٣٩] إلّا حَمْلُـهُ عَلَـى الإِقْـوَاءِ؛ لأَنَّـهُ يُـكْتَـفَى فِـيـهِ بِتَشَاكُلِ حَـرْفِ الـرَّوِيِّ فَـقَطْ دُونَ حَرَكَـتِـهِ.

وقَالَ أَبُـو النَّجْمِ:

١٢١٤ إذا اسْتَـحَثُّوها بِحَـوْبٍ أَوْ حَـلِ[2]

فَـكَسَرَ (حَل)، وأَطْـلَـقَ القَافِـيَـةَ عَلَى مَا بَـيَّـنّـا.

ويَجُوزُ في التَّـذَكُّرِ: (قَدِي)، و (أَلِـي) بِالكَسْرِ للسَّاكِنِ، فأَمّا المُتَحَـرِّكُ فَـلَيْسَ فِـيـهِ إِلّا إِشْبَاعُ الحَرَكَةِ، نَحْوُ: (قَالا)، و (يَـقُولُو)[3]، و (الغُلامِـي).

* * *
* *
*

---

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة في ديوانه ٣٢ برواية: (أصبحك)، وانظر العين ٣/ ١٢٥، ٨/ ٤٥١، وسيبويه ٤/ ٢١٥، والمقتضب ٢/ ٤٩، والأصول ٢/ ٣٩٢، وابن السيرافي ٢/ ٢٩٢، وابن يعيش ٧/ ٤٦، واللسان (غنا).

(٢) هذا من الرجز، وهو لأبي النجم في ديوانه ٣٥١، وانظر سيبويه ٤/ ٢١٦، والأصول ٢/ ٣٩٢، وشرح السيرافي ٥/ ٨٤، والمخصص ٢/ ١٧٠.

(٣) في د: (ويقوله).

أَبْوَابُ الأَبْنِيَةِ

بَابُ عِدَّةِ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الكَلِمُ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في عِدَّةِ مَا يَـكُونُ عَلَـيْـهِ الكَلِمُ مِمّا لا يَجُوزُ[1].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في عِدَّةِ مَا يَـكُونُ عَلَـيْـهِ الكَلِمُ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ومَا أَقَـلُّ مَا يَكُونُ عَلَـيْـهِ الكَلِمُ؟ ومَا أَكْـثَـرُ مَا يَـكُونُ عَلَـيْـهِ الكَلِمُ؟

ومَـا أَكْـثَـرُ الأُصُولِ فـي الاسْمِ والفِعْلِ؟ ولِمَ جَـازَ أَنْ يَـكُونَ مِنْـهُ مَـا هـو عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ في أَصْلِ بِنْـيَـتِـهِ؟ ولِمَ جَازَ أَنْ يَـكُونَ مِنْـهُ مَا هو عَلَى حَرْفَـيْنِ في أَصْلِ بِنْـيَـتِـهِ، ومِنْـهُ مَا لا يَجُوزُ أَنْ يَـكُونَ في أَصْلِ بِنْـيَـتِـهِ إِلّا عَلَى ثَـلاثَـةِ أَحْرُفٍ؟

ولِمَ وَجَـبَ فـي حُـرُوفِ المَعَانِـي أَنْ يَـكُونَ مِنْها مَـا هو عَلَى حَـرْفٍ وَاحِـدٍ في أَصْلِ بِنْـيَـتِـهِ، ولَمْ يَجُـزْ مِثْـلُ ذلِكَ في الاسْمِ، ولا الفِعْلِ؟

ومَا الّذي عَلَى حَـرْفٍ وَاحِدٍ في أَصْلِ بِنْـيَـتِـهِ؟ ومَا قِسْمَـتُـهُ؟ ومَا الّذي في حُـرُوفِ العَطْفِ مِنْـهِ؟ ومَا الّذي في حُـرُوفِ الجَـرِّ مِنْـهُ؟ ومَا الّذي في حُـرُوفِ الاسْتِفْهَامِ مِنْـهُ؟ ومَا الّذي في جَـوَابِ القَسَمِ مِنْـهُ؟

ولِمَ وَجَبَ في لامِ التَّعْرِيفِ أَنْ تَـكُونَ عَلَى حَـرْفٍ وَاحِـدٍ، وفي السِّينِ الّتي للاسْتِقْـبَـالِ أَنْ تَـكُونَ عَلَى حَـرْفٍ وَاحِـدٍ؟

ومَا الحرْفُ الّذي قَـبْـلَ مَا يُجَاءُ بِـهِ لَـهُ؟ ومَا الحَـرْفُ الّذي بَـعْدَهُ؟ ولِمَ وَجَبَ في أَحَدِ القِسْمَيْنِ أَنْ يَـكُونَ قَـبْـلُ، وفي الآخرِ أَنْ يَـكُونَ بَعْدُ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ أَحَدَهُما عَامِلٌ، أَوْ بِمَنْزِلَـةِ العَامِلِ، والآخَـرَ مَعْمُولٌ، أَوْ بِمَنْزِلَةِ المَعْمُولِ؟

ومَا مَعْنى وَاوِ العَطْفِ؟ ولِمَ لا تُـرَتِّبُ؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٢١٦: « **هذا باب عدة ما يكون عليه الكَلِم** ».

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز).

ومَا مَعْنى فَاءِ العَطْفِ؟ ولِمَ رَتَّبَتْ مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ؟

ومَا مَعْنى كَافِ الجَرِّ؟

ومَا مَعْنى لامِ الإِضَافَةِ؟ ومَا مَعْنى بَاءِ الإِضَافَةِ؟

ولِمَ غَلَبَ مَعْنى المِلْكَ عَلَى لامِ الإِضَافَةِ، ومَعْنى العِلَّةِ، ولَمْ يَغْلِبْ عَلَى بَاءِ الإِضَافَةِ؟

ومَا مَعْنى الوَاوِ الَّتي تَكُونُ في القَسَمِ؟ ومَا مَعْنى التَّاءِ الَّتي تَكُونُ فِيهِ؟

ومَا مَعْنى السِّينِ في: (سَيَفْعَلُ)؟ ومَا مَعْنى الأَلِفِ في: (أَيَفْعَلُ)؟

ومَا [ظ٣٩] مَعْنى اللَّامِ في: (لأَفْعَلَنَّ)[1]؟ ومَا مَعْنى اللَّامِ في: (لَزَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ)؟

ومَا مَعْنى الكَافِ في: (رَأَيْتُكَ)، و (غُلامُكَ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِيها أَنَّها اسْمٌ؟

ومَا مَعْنى التَّاءِ في: (فَعَلْتُ)، و (ذَهَبْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّها اسْمٌ؟

ومَا مَعْنى الهَاءِ في: (ضَرَبَهُ)، و (عَلَيْهِ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّها اسْمٌ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها كِنَايَةٌ عَن مَعْنى الاسْمِ؟

ومَا الكَافُ في (ذَاكَ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّها حَرْفٌ؟

ومَا التَّاءُ في: (فَعَلَتْ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّها حَرْفٌ؟ ولِمَ كَانَتْ مَرْتَبَتُها بَعْدُ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها عَلامَةٌ لِمَا مَرْتَبَتُهُ بَعْدُ، وهو الفَاعِلُ، كَالكَافِ في ذلِكَ؟

ومَا التَّاءُ في (أَنتَ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّها حَرْفٌ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها عَلامَةٌ مَعْنَاها في غَيْرِها، وهو (أَن)، والتَّاءُ عَلامَةٌ للخِطَابِ بِهِ؟

ولِمَ وَجَبَ أَنْ يَقِلَّ مَا هو عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ قِسْمٌ مِمّا يَجِبُ أَنْ يَقِلَّ، وهو حُرُوفُ المَعَانِي؟

---

(١) في د: (الاقتمام).

ولِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ حُرُوفُ المَعانِي أَقَلَّ أَقْسَامِ الكَلامِ، وهي مَع ذلِكَ أَكْثَرُ في الاسْتِعْمَالِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ يُحْتَاجُ إِلَيْها لِغَيْرِها مِن الكَلامِ مِن الاسْمِ أو الفِعْلِ أَو الجُمْلَةِ، ولَيْسَ كَذلِكَ غَيْرُها[1]؛ لأَنَّهُ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ في نَفْسِهِ، فهي كَالآلَةِ، وغَيْرُها كَالعَمَلِ الّذي هو الغَرَضُ؟

ولِمَ لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ مُظْهَرٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ؟ ولِمَ جَازَ ذلِكَ في الاسْمِ المُضْمَرِ؟

ولِمَ وَجَبَ أَنَّ أَقْوَى أَقْسَامِ الكَلامِ[2] الاسْمُ، ثُمَّ الفِعْلُ، ثُمَّ الحَرْفُ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الاسْمَ يَسْتَغْنِي بِنَفْسِهِ، والفِعْلُ يَسْتَغْنِي بِنَفْسِهِ والاسْمِ عَن الحَرْفِ، ولا يَسْتَغْنِي الحَرْفُ بِنَفْسِهِ، ولا بِوَاحِدٍ مِنْهُما دُونَ الآخَرِ؛ إِذْ يَتِمُّ بِالحَرْفِ مَع وَاحِدٍ مِنْهُما؟ فَلِمَ لا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ مُتَمَكِّنٌ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ في أَصْلِ البِنْيَةِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ يُحْتَاجُ إِلى حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ يُبْدَأُ[3] بِهِ، وحَرْفِ إِعْرَابٍ يَتَعَاقَبُ الإِعْرَابُ عَلَيْهِ، وحَرْفٍ تُكَثَّرُ بِهِ الأَبْنِيَةِ حَتّى يَكُونَ اسْمًا مُتَمَكِّنًا في الأَبْنِيَةِ؟

ولِمَ وَجَبَ في: (لَوْ)، و (في) إِذا صَارَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما اسْمًا التَّثْقِيلُ[4]؟

ولِمَ اسْتَغْنَى الاسْمُ والفِعْلُ عَن الحَرْفِ، ولَمْ يَسْتَغْنِ الحَرْفُ بِالاسْمِ الوَاحِدِ، كَمَا يَسْتَغْنِي الفِعْلُ؟

ولِمَ لا يَجُوزُ في الفِعْلِ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ في أَصْلِ البِنْيَةِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ يَقُومُ بِنَفْسِهِ في البَيَانِ عَنْ مَعْنَاهُ مَع أَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ[5] مِنْ لَفْظِ الاسْمِ، فَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يَنْقُصَ عَن لَفْظِ الاسْمِ؟

ولِمَ جَازَ: (عِ كَلامًا)، و (شِ ثَوْبًا)، و (لِ زَيْدًا)، و (فِ يَا رَجُلُ) مِن الوَفَاءِ؟

---

(١) في الأصل ود: (غير)، وكذا يقتضي السياق.
(٢) قوله: (الكلام) ليس في د.
(٣) في د: (بدأ).
(٤) في الأصل ود: (لثقيل).
(٥) في د: (مصرف).

الجَوَابُ[1]

الّذي[2] يَجُوز في عِدَّةِ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الكَلِمُ إِجْرَاؤُهُ مِن الوَاحِدِ إِلى السَّبْعَةِ، ولا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ذلِكَ؛ لِخُرُوجِهِ عَن التَّعْدِيلِ فِيمَا تَقْتَضِيهِ الأُصُولُ الصَّحِيحَةُ [و٤٠]، وذلِكَ أَنَّ[3] الوَاحِدَ يَجِبُ لِقِسْمٍ مِنْ أَقْسَام حُرُوفِ المَعَانِي، وهو الحَرْفُ الّذي يَكْثُرُ في أَعْلَى مَرْتَبَةِ الكَثْرَةِ؛ لأَنَّ كَوْنَهُ حَرْفًا يَقْتَضِي لَهُ الإِيجَازَ مِنْ حَيْثُ هو كَجُزْءٍ مِن الكَلِمَةِ، وكَوْنُهُ كَثِيرًا في أَعْلَى مَرْتَبَةٍ يَقْتَضِي لَهُ الإِيجَازَ، فَلَمّا اجْتَمَعَ السَّبَبَانِ وَجَبَ لَهُ أَقَلُّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يُنْطَقَ بِهِ مِن الحُرُوفِ، وهو الحَرْفُ الوَاحِدُ.

وقِسْمَتُهُ:

- عَلَى حَرْفَيْنِ مِنْ حُرُوفِ العَطْفِ: الوَاوُ، والفَاءُ.
- وخَمْسَةُ أَحْرُفٍ مِنْ حُرُوفِ الجَرِّ: البَاءُ، واللّامُ، والكَافُ، والوَاوُ، والتّاءُ.
- وحَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ، وهو الأَلِفُ[4].
- وحَرْفٌ[5] مِنْ حُرُوفِ الجَزْمِ، وهو لامُ الأَمْرِ.
- وحَرْفَانِ مِنْ جَوَابِ القَسَمِ: لامُ الابْتِدَاءِ، ولامُ القَسَمِ الّتي تَلْزَمُها النُّونُ في المُضَارِعِ.
- وحَرْفُ التَّعْرِيفِ، وهو لامُ المَعْرِفَةِ.
- والسِّينُ في: (سَيَفْعَلُ)[6].

---

(١) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٢) في ف: (والّذي). (٣) في د: (لأن).

(٤) انظر سيبويه ٤/ ٢١٧، فهو لم يعد الهمزة من حروف النداء في هذا الموضع، لكنه ذكره في باب النداء، انظر ٢/ ١٨٣، والرماني يتبعه في هذا الموضع، وقد ذكر الألف من حروف النداء في باب حروف النداء، وذلك في قوله: « وحروف النداء خمسة: أيا، وهيا، وأي، والألف، ويا » (انظر لوحة ج٢/ ظ١٩٩)، وكذلك فعل السيرافي في شرحه ٥/ ٩٢، فلم يذكر النداء في استعمال الألف في هذا الموضع، وذكر الاستفهام.

(٥) في د: (وحرم). (٦) في د: (والسين فيسيفعل).

فَذلِكَ[١] ثَلاثَـةَ عَشَرَ حَـرْفًا مِنْ حُـرُوفِ المَعَانِـي[٢].

ثُمَّ مَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ فلأَنَّـهُ في المَرْتَـبَـةِ الثَّانِـيَـةِ مِنْ كَـثْـرَةِ الاسْتِعْمَالِ، ثُمَّ مَا كَانَ عَلَى ثَلاثَـةِ أَحْـرُفٍ في المَـرْتَـبَـةِ الثَّالِـثَـةِ، ثُمَّ الَّذي عَلَى أَرْبَعَـةِ أَحْـرُفٍ في المَـرْتَـبَـةِ الرَّابِعَةِ. ومُـنْتَهى ذلِكَ في حُـرُوفِ المَعَانِـي الخَمْسَة. فأَمَّا فـي الأَسْمَاءِ فَمُنْتَـهَاهُ السَّبْعَةُ في نَحْوِ: (اشْهِيبَابٍ). فهذا حُـكْمُ حُـرُوفِ[٣] المَعَانِـي.

فَـأَمّا الأَسْمَاءُ فَـيَجِبُ لِـقِسْمٍ مِنْها أَنْ تَـكُونَ عَلَى حَـرْفٍ وَاحِـدٍ، وهو المُضْمَـرُ المُـتَّصِلُ؛ لأَنَّـهُ يُشْبِهُ الحَـرْفَ مَع أَنَّ أَصْلَ الإِضْمَارِ للإِيجَازِ، فَلَمّا اجْتَمَعَ فِـيـهِ السَّبَـبَـانِ[٤] اقْـتَضَى أَنْ يَـكُونَ عَلَى حَـرْفٍ وَاحِدٍ في المُضْمَرِ المُـتَّصِلِ: قِسْمَـتُـهُ عَلَى تَاءِ المُـتَـكَلِّمِ والمُخَاطَبِ في: (فَعَلْتَ)، و (فَعَلْتُ)، و (فَعَلْتِ)، والغَائِبُ في: (فَعَلا)، و (فَعَلُوا)، و (فَعَلْنَ)[٥]. وفي ضَمِيرِ المَنْصُوبِ المُتَـكَلِّمِ والمُخَاطَبِ والغَائِبِ اليَاءُ في (ضَرَبَنِـي)، و (ضَارِبِـي)، و (غُلامِي)، وذلِكَ أَحَدَ عَشَرَ قِسْمًا في الضَّمِيـرِ المُـتَّصِلِ.

ولا يَـكُونُ اسْمٌ ظَاهِرٌ عَلَى حَـرْفٍ وَاحِـدٍ، كَمَا لا يَـكُونُ اسْمٌ ظَاهِرٌ مُسْتَـتِـرًا في الفِعْلِ، فَـلَمّا وَجَبَ للمُضْمَرِ في أَحَدِ أَقْسَامِـهِ أَنْ يَـكُونَ مُسْتَـتِـرًا في الفِعْلِ وَجَبَ لِنَظِـيـرِهِ مِمّا يَجِبُ لَهُ عَلامَـةٌ يُـنْطَـقُ بِها أَنْ يَـكُونَ عَلَى حرْفٍ وَاحِدٍ. وكُلُّ ذلِكَ في الضَّمِيـرِ المُـتَّصِلِ.

فأَمّا الاسْمُ الظَّاهِرُ فلا يَجُوزُ أَنْ يَـكُونَ عَلَى حَـرْفٍ وَاحِدٍ؛ لأَنَّـهُ يَجِبُ مِنْ أَجْلِ ظُـهُورِهِ أَنْ يُنْطَـقَ بِـهِ عَلَى انْفِـرَادِهِ، فلا بُـدَّ مِنْ حَرْفٍ مُـتَحَـرِّكٍ يُـبْـتَـدَأ بِهِ، وحَرْفٍ سَاكِنٍ يُوقَفُ عَلَيْهِ، وهذا القِسْمُ في كُلِّ اسْمٍ ظَاهِرٍ أَشْبَهَ الحَرْفَ، فهو مَـوْضُوعٌ عَلَى

(١) في ف: (فلذلك).

(٢) في الجنى الداني ٣٠ الحروف الأحادية أربعة عشر حرفًا مع وجود الشين، قال: « ولم يذكر بعضهم الشين، فعدها ثلاثة عشر ».

(٣) في د: (حرف).

(٤) في د: (البيان).

(٥) في ف: (فعلا وفعلن وفعلوا).

[ظ٤٠] حَرْفَيْنِ؛ لِشَبَهِهِ الحَرْفَ مِنْ وَجْهٍ يَقْتَضِي لَهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَرْفَيْنِ، وذلِكَ لِسَبَبَيْنِ:

أَحَدُهُما: الشَّبَهُ الّذي أَوْجَبَ البِناءَ.

والآخَرُ: الشَّبَهُ مِنْ جِهَةِ كَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ، نَحْوُ: (مَنْ)، و (كَمْ)، و (مَا)، وأَشْبَاهِ ذلِكَ.

وأَمّا الاسْمُ المُتَمَكِّنُ فلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ: حَرْفٍ[1] مُتَحَرِّكٍ يُبْتَدَأُ بِهِ، وحَرْفِ إِعْرَابٍ تَتَعاقَبُ الحَرَكاتُ عَلَيْه، وحَرْفٍ تُكَثَّرُ بِهِ الأَبْنِيَةُ إِلى حَدٍّ يُوجِبُ التَّمَكُّنَ في الأَبْنِيَةِ.

فهذا عَلَيْهِ أَكْثَرُ الأَسْمَاءِ، وهو الّذي يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَعْدَلِ الأَبْنِيَةِ، وهو ثلاثةُ أَحْرُفٍ، ثُمَّ يَلِيهِ الأَرْبَعَةُ؛ لأَنَّهُ تَعْدِيلٌ بَعْدَ الأَعْدَلِ، ثُمَّ يَلِيهِ الخَمْسَةُ لأَنَّهُ خُرُوجٌ عَن التَّعْدِيلِ بِمَرْتَبَةٍ تُجَاوِزُ التَّعْدِيلَ، فَيُحْتَمَلُ مِثْلُهُ؛ لِقُرْبِهِ مِن التَّعْدِيلِ، وشُبِّهَ بِهِ. فَأَمَّا السِّتَّةُ فلا تَكُونُ في الأُصُولِ الْبَتَّةَ؛ لأَنَّهُ خُرُوجٌ عَن التَّعْدِيلِ في الأُصُولِ بِمَا لا يُحْتَمَلُ مِثْلُهُ؛ لِبُعْدِهِ مِن التَّعْدِيلِ، ولكن يَكُونُ في التَّفْرِيعِ زَائِدًا[2] عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ، فَيَخْرُجُ بِمَرْتَبَةٍ، ويَكُونُ عَلَى سَبْعَةٍ بِزَائِدٍ، فَيَخْرُجُ بِمَرْتَبَتَيْنِ؛ لأَنَّ الفُرُوعَ أَحَقُّ بِالتَّكْثِيرِ مِن الأُصُولِ؛ فَلِذلِكَ خَرَجَ بِمَرْتَبَتَيْنِ، ولَمْ تَخْرُج الأُصُولُ إِلّا بِمَرْتَبَةٍ عَن مَا اقْتَضَتْهُ العِلَّةُ. فَقَدْ بَانَ أَقَلُّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ الكَلِمُ، ولأَيِّ شَيءٍ هو عَلَى الأُصُولِ الصَّحِيحَةِ، ثُمَّ عَلَى ذلِكَ إِلى السَّبْعَةِ بِالعِلَلِ الحُكْمِيَّةِ الّتي يَكُونُ العُدُولُ عَنْها خَطَأً في المَوْضُوعِ للبَيَانِ عَن المَعَانِي الّتي بَيَّنّا[3].

وأَكْثَرُ الأُصُولِ في الاسْمِ الخَمْسَةُ، وأَكْثَرُها في الفِعْلِ الأَرْبَعَةُ؛ لأَنَّ الأَسْمَاءَ أَقْوَى وأَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا بِمَا يَقْتَضِي لَهَا كَثْرَةُ الأَبْنِيَةِ؛ لِكَثْرَةِ مَعَانِي الأَسْمَاءِ،

---

(١) قوله: (حرف) ليس في د.

(٢) في الأصل: (زايد)، وفي د: (زائدة)، وكذا في ف.

(٣) في ف: (المعاني على ما بينا).

وقِلَّـةِ مَعَانِـي الأَفـعَالِ بالإِضَافَـةِ إلى الأَسْمَاءِ.

والحَـرْفُ الّـذي يُجَـاءُ بِـهِ قَـبْـلَ مَـا هـو لَـهُ هو العَامِلُ أَوْ مَا(١) أَشْبَـهَ العَامِلَ مِمّا يُـغَـيِّـرُ الّذي دَخَلَ عَلَـيْـهِ في المَعْنى، وإِنْ لَمْ يُـغَـيِّـرْهُ في اللَّـفْظِ، كَلامِ المَعْرِفَـةِ الّذي أَخْـرجَ الاسْمَ عَن حَـدِّ النَّـكِـرَةِ إلى المَعْرِفَـةِ، وكَلامِ الأَمْـرِ الّذي نَـقَـلَ الفِعْلَ عَن حَدِّ الخَـبَـرِ إلى الأَمْرِ، وهو عَامِلٌ في اللَّفْظِ أَيْضًا، وكَأَلِفِ الاسْتِفْهَام الّتي نَـقَـلَت الجُمْلَـةَ عن الخَـبرِ(٢) إلى الاسْتِخْبَـارِ، فَغَـيَّـرَت المَعْنى، ولَـمْ تُـغَـيِّـرِ اللَّـفْظَ.

وأَمَّا مَا يُجَاءُ بِـهِ بَعْدَ مَا هو لَـهُ فهو المَعْمُولُ فِيـهِ أَوْ مَا أَشْبَـهَهُ، كَالضَّمِيـرِ المُـتَّصِلِ وكَافِ الخِطَابِ في: (ذلِكَ)، و (النَّجَاءَكَ)؛ لأَنَّها تُشْبِهُ الضَّمِيـرَ المُـتَّصِلَ في الخِطَابِ، وكَذلِكَ التَّاءُ في: (فَعلَتِ)؛ لأَنَّـه عَلامَـةُ الفَاعِلِ المُـؤَنَّثِ، ومَرْتَـبَـتُـهُ التّـأخِـيرُ؛ لأَنَّـهُ مَعْمُولٌ فِيـهِ، فَـكَذلِكَ عَلامَـتُـهُ.

فَعَلَى هذه الأُصُولِ يَجْرِي هذا [و٤١] البَابُ.

ومَعْنـى وَاوِ العَطْـفِ الشَّرِكَـةُ بَـيْـنَ الثَانِـي والأَوَّلِ مِـنْ غَـيْـرِ تَـرْتِـيبٍ، والفَاءُ للشَّرِكَـةِ بِتَـرْتِـيبٍ مِنْ غَيْـرِ مُهْلَةٍ، و (ثُـمَّ) للشَّرِكَـةِ مَع التَّـرْتِـيبِ بِمُهْلَةٍ. فهذه الأَحْـرُفُ الثَّـلاثَـةُ أَخَوَاتٌ. وإِنَّما كَانَت الوَاوُ مِنْ غَيْرِ تَـرْتِـيبٍ؛ لأَنَّها نَظِـيـرُ التَّـثْـنِـيَـةِ مَع اتِّـفَاقِ الأَسْمَاءِ، فإِذا اخْتَـلَفَت الأَسْمَاءُ لَمْ يُمْكِن التَّـثْنِـيَـةُ، فَـلَمْ يَـكُـنْ بُـدٌّ مِنْ حَرْفٍ يَـكُونُ نَظِـيـرًا لَهَا، فَجَـرَت الوَاوُ عَلَى ذلِكَ. وأَمَّا الفَاءُ فإِنَّما وَجَبَ فِـيها أَنْ تَـكُونَ للتَّـرْتِـيبِ مِنْ غَيْرِ مُهْلَةٍ؛ لأَنَّها وُضِعَتْ تَصْلُحُ للجَوَابِ، والجَوَابُ يَجِبُ فِـيـهِ الثَّانِـي بالأَوَّلِ مِنْ غَـيْـرِ مُهْلَـةٍ، ولَـمْ يَلْـزَمْ مِثْـلُ ذلِكَ في (ثُمَّ)؛ لأَنَّها لا تَـكُونُ جَـوَابًـا.

ومَعْنـى كَـافِ الجَـرِّ التَّشْبِـيـهُ، ومَعْنـى لامِ الإِضَافَـةِ الاخْتِصَـاصُ، ومَعْنى بَـاءِ الإِضَافَـةِ(٣) التَّـعَلُّـقُ(٤)، والتَّـعَلُّـقُ أَعَمُّ مِن الاخْتِصَاصِ؛ لأَنَّ الاخْتِصَاصَ يُوجِبُ

(١) في ف: (وما).

(٢) في الأصل ود: (على الخبر)، وكذا في ف.

(٣) في د: (ومعنى بلاضافة).

(٤) قوله: (التعلق) ليس في د.

أَنَّ المَعْنى للشَّيءِ دُونَ غَيْـرِهِ، ولَيْسَ [كَذلِكَ][1] التَّـعَلُّـقُ؛ ولِذلِكَ غَـلَـبَت اللَّامُ عَلَى المِلْكِ؛ لأَنَّ أَكْـثَـرَ المِلْكَ يَخْـتَصُّ بِالمَالِكِ؛ وغَـلَـبَتْ عَلَى العِلَّـةِ؛ لأَنَّـهَا مُخْـتَـصَّةٌ بِحُكْمِها دُونَ غَـيْـرِهِ.

ومَعْنى الـوَاوِ الَّتي تَـكُونُ فـي القَسَمِ كَمَعْنى بَـاءِ القَسَمِ، لأَنَّها بَـدَلٌ مِنْها، وتَـاءُ القَسَمِ بَـدَلٌ مِن الوَاوِ، ولا تَـكُونُ إِلّا في اسْمِ اللَّهِ جَـلَّ وعَـزَّ[2].

ومَعْنى السِّينِ في: (سَيَـفْعَلُ) الاسْتِـقْـبَالُ، ومَعْنى الأَلِفِ في: (أَيَـفْعَلُ؟) الاسْتِفْهَامُ، ومَعْنى اللّامِ في: (لأَفْعَلَنَّ) جَـوَابُ القَسَمِ، ومَعْنى اللّامِ في: (لَـزَيْدٌ خَيْـرٌ مِنْكَ) الابْـتِـدَاءُ.

ومَعْنى الكَافِ في: (رَأَيْـتُـكَ)، و (غُلامُكَ) مَعْنى المُخَاطَبِ، وهي اسْمٌ؛ لأَنَّها في مَعْنى المَـفْعُولِ.

والتَّاءُ في: (فَعَلْتُ)، و (ذَهَبْتُ) ضَمِيـرُ الفَاعِلِ.

والهَاءُ في (ضَرَبَـهُ)، و (عَلَـيْـهِ) ضَمِيـرُ الغَائِبِ المَنْصُوبُ والمَجْـرُورُ، وهي كِنَايَـةٌ عَن مَعْنى الاسْمِ الظّاهِـرِ، فهي اسْمٌ لِذلِكَ.

والكَافُ في (ذَاكَ) حَـرْفٌ للخِطَابِ.

والتَّاءُ في (فَعَلَتْ) حَـرْفٌ لِعَلامَـةِ المُـؤَنَّثِ.

والتَّاءُ في: (أَنْتَ) حَرْفٌ للخِطَابِ، دَخَلَتْ عَلَى (أَنْ) الّتي للمُـتَـكَلِّمِ، فأَوْجَبَتْ أَنَّـهُ قَـدْ صَارَ للمُخَاطَبِ.

وأَقْـوَى أَقْسَامِ الكَلامِ الاسْمُ، ثُمَّ الفِعْلُ، ثُـمَّ الحَـرْفُ؛ لأَنَّ الاسْمَ يَسْتَغْنِي بِنَفْسِهِ، والفِعْلُ لا يَسْتَغْنِي بِنَفْسِهِ، [والحَـرْفُ لا يَسْتَغْنِـي بِنَـفْسِهِ][3]، ولا بالاسْمِ الوَاحِدِ، فهو أَنْـقَصُ مَـرْتَـبَـةً مِن الفِعْلِ، والفِعْلُ أَنْـقَصُ مَـرْتَـبَـةً مِن الاسْمِ عَلَى مَا بَـيَّـنّـا.

---

(١) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٢) في ف: (عز وجل).
(٣) ما بين المعقوفين من ف، وهو ساقط من الأصل ود.

ويَجِبُ في (لَوْ)، و (في) إذا نُقِلَ كُلُّ وَاحِدٌ مِنْهُما إلى مَعْنى الاسْمِ[١] التَّثْقِيلُ؛ لأَنَّهُ قَدْ صَارَ اسْمًا مُتَمَكِّنًا، والاسْمُ المُتَمَكِّنُ لا يَكُونُ في مَوْضُوعِهِ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ.

ولا يَجُوزُ في الفِعْلِ أَنْ يَكُونَ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ؛ لأَنَّهُ مُصَرَّفٌ [ظ٤١] مِن المَصْدَرِ، والمَصْدَرُ اسْمٌ لا يَكُونُ عَلَى أَقَلِّ مِنْ ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ.

وتَقُولُ: (عِ كَلامًا)، و (شِ ثَوْبًا)، و (لِ زَيْدًا)، و (فِ يَا رَجُلُ)، فَيَخْرُجُ الفِعْلُ إلى حَرْفٍ وَاحِدٍ عَن الثَّلاثَةِ بِالعِلَّةِ، إذ الأَصْلُ مِنْ: (وَعَيْتُ)، و (وَشَيْتُ)، و (وَلَيْتُ)، و (وفَيْتُ).

* * *

[مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ][٢]

ومَا الّذي عَلَى حَرْفَيْنِ؟ ولِمَ قَلَّ في الاسْمِ المُتَمَكِّنِ، وكَثُرَ في غَيْرِ المُتَمَكِّنِ؟

ولِمَ كَانَ الحَرْفُ أَحَقَّ بِهِ، ثُمَّ الاسْمُ غَيْرُ المُتَمَكِّنِ؟ ولِمَ جَازَ في الاسْمِ المُتَمَكِّنِ عَلَى قِلَّتِهِ؟

ولِمَ قَلَّ في الفِعْلِ مَا يَكُونُ عَلَى حَرْفَيْنِ مَع جَرَيَانِهِ عَلَى وَجْهَيْنِ: نَادِرٍ، وقِيَاسٍ في النَّظَائِرِ؟

ومَا قِسْمَةُ ذلِكَ في الحُرُوفِ، ومَا جَرَى مَجْرَاها مِنْ غَيْرِ المُتَمَكِّنَةِ، كَمَا لِحُرُوفِ الجَرِّ مِن الحَرْفَيْنِ، ومَا لِحُرُوفِ العَطْفِ، ومَا لِحُرُوفِ النِّدَاءِ، ومَا لِحُرُوفِ النَّفْي، ومَا لِحُرُوفِ الخِطَابِ، ومَا لِحُروفِ التَّثْنِيَةِ؟

ومَا الّذي عَلَى حَرْفَيْنِ مِن الأَسْمَاءِ المُتَمَكِّنَةِ عَلَى قِلَّتِها؟ ولِمَ وَجَبَ في: (يَدٍ)، و (دَمٍ)، و (حِرٍ)، و (سَتٍ)[٣]، و (سَهٍ)، و (دَدٍ)[٤]، و (غَدٍ) أَنَّها

---

(١) العبارة في ف: (إذا نقلا إلى معنى الاسم).

(٢) ما بين المعقوفين من ف، وليس في الأصل ود، وفي د: (الجواب).

(٣) في الأصل ود: (است)، وكذا في الكتاب ٤/ ٢٢١٩.

(٤) في الأصل ود: (ددن)، وكذا في الكتاب ٤/ ٢٢١٩.

مَحْذُوفَـةٌ، ولَمْ يَجُزْ أَنْ يَـكُونَ اسْمٌ مُـتَمَكِّنٌ عَلَى حَـرْفَـيْنِ إِلّا مَحْـذُوفًا؟

ولِمَ جَازَ في: (خُـذْ)، و (مُـرْ)[١]، و (كُلْ) أَنْ يُحْـذَفَ عَلَى طَرِيـقِ النَّادِرِ؟ ولِمَ جَازَ في قَوْلِ بَعْضِ العَـرَبِ أَنْ يَـقُولَ: (اؤْكُلْ)، وفي قَولِ بَعْضِهِم في (غَدٍ): (غَدْوٍ)؟

ولِمَ صَارَ: (قُـلْ)، و (إِنْ تَقِ أَقِهْ) مِن المُطَّرِدِ[٢]، و (خُذْ)، و (كُلْ) مِن النَّادِرِ؟

ومَا الّذي عَلَى حَرْفَـيْنِ مِمّا فِـيـهِ الهاءُ للتَّـأْنِـيثِ[٣]؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ يَـكُونَ عَلَى طَرِيـقِ النَّادِرِ في الأَسْمَاءِ؟ فَـلَمَ جَازَ: (قُـلَـةٌ)، و (ثُـبَـةٌ)، و (لِثَـةٌ)، و (شِيَـةٌ)، و (شَفَـةٌ)، و (رِئَـةٌ)، و (سَنَـةٌ)[٤]؟

ولِمَ لا يَـكُونُ[٥] شَيءٌ عَلَى حَـرْفَـيْنِ صِفَـةً؟

ومَا مَعْنى قَوْلِـهِ[٦]: « حَيْثُ قَلَّ في الاسْمِ، وهو الأَوَّلُ الأَمْـكَنُ »؟

ومَا مَعْنى (أَمْ)؟ ومَا مَعْنى (أَوْ)؟ ومَا مَعْنى (هَلْ)؟ ومَا مَعْنى (لِمَ)؟

ومَا مَعْنى (إِنْ)؟ وعَلَى كَمْ وَجْهًا يَـكُونُ (إِنْ)؟ وعَلَى كَمْ وَجْهًا يَـكُونُ (أَنْ)؟

وعَلَى كَمْ وَجْهًا يَـكُونُ (مَا)[٧]؟ وعَلَى كَمْ وَجْهًا يَـكُونُ حَـرْفًـا؟

ومَا مَعْنى (لا)؟ وعَلَى كَمْ وَجْهًا تَـكُونُ؟

ولِمَ جَازَ إِلْغَاءُ (إِنْ) مَع (مَا) في قَـوْلِ الشَّاعِـرِ:

ورَجِّ الفَـتَى للخَيْـرِ مـا إِنْ رَأَيْـتَـهُ   عَن السِّنِّ خَيْـرًا لا يَـزَالُ يَـزِيـدُ[٨]

ومَا مَعْنى (كَيْ)؟ ومَا مَعْنى (بَـلْ)؟

---

(١) في د: (من).
(٢) في د: (المطرود).
(٣) في الأصل ود: (التأنيث)، وكذا ما يقتضيه السياق.
(٤) قوله ابتداء من: (على طريق النادر) ليس في د.
(٥) قوله: (ولم لا يكون) ليس في د.
(٦) سيبويه ٤/ ٢٢٠.
(٧) قوله: (وعلى كم وجهًا يكون ما) ليس في د.
(٨) انظر تخريج البيت في الجواب، والمثبت في السؤال والجواب هو ما في الأصل ود.

ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ أَبِـي ذُؤَيْبٍ:

بَلْ هَلْ أُرِيكَ حُمُولَ الحَيِّ غَادِيَـةً ... كَالنَّخْـلِ زَيَّـنَـها يَـنْـعٌ وإِفْـضَـاحُ

وقَـوْلِـهِ:

١٢١٥ بَـلْ مَـنْ يَـرَى البَـرْقَ بِـتُّ أَرْقُـبُـهُ ... يُـزْجِي حَـبِـيًّـا إِذا خَـبَـا ثَـقَـبـا[1]

ومَا مَعْنى (قَـدْ)؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ الهُذَلِـيِّ [و٤٢]:

قَـدْ أَتْـرُكُ القِـرْنَ مُصْفَـرًّا أَنامِلُـهُ ... كَـأَنَّ أَثْـوَابَـهُ مُـجَّـتْ بِـفِـرْصَـادِ

ولِمَ جَازَ أَنْ يَـكُونَ (قَدْ) بِمَعْنى (رُبَّما)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ أَصْلَهَا التَّـقْرِيبُ مِن الحَالِ، والتَّـقْرِيبُ تَـقْلِيلٌ؟

ومَا مَعْنى (لَوْ)؟

ومَا مَعْنى (يَا)[2]؟ ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ الشَّمّاخِ:

أَلا يَا اسْقِيَـانِـي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ ... .

ومَا مَعْنى (مِنْ)؟ وعَلَى كَمْ وَجْهًا يَـكُونُ؟

ولِمَ جَازَ: (كَفَى بِالشَّيْبِ) في مَـوْضِعِ: (كَفَى الشَّيْبُ)؟ ومَا الشّاهِدُ في قَـوْلِ عَبْـدِ بَـنِـي الحَسْحَاسِ:

كَفَى الشَّيْبُ والإِسْلامُ للمَرْءِ نَاهِيا ... .

ومَا مَعْنى (مُـذْ)؟ وعَلَى كَمْ وَجْهًا يَـكُونُ؟

ومَا مَعْنى (في)؟ ومَا مَعْنى (عَنْ)؟ ومَا مَعْنى (ذَا)، و (ذِهْ)؟

ومَا مَعْنى (أَنا)[3] في: (أَنا فَعَلْتُ كَذا)؟ ومَا مَعْنى (هو)؟

---

(١) البيت من المنسرح، وهو للبيد في ديوانه ٢٩، وانظر سيبويه ٤/ ٢٢٣، وابن السيرافي ٢/ ٢٨٧، وشرح السيرافي ٥/ ٩٩، والأزهية ٢٢٢. وهو بلا نسبة في تحصيل عين الذهب ٥٧٦، ورصف المباني ٢٣٣.

(٢) في د: (معنى أو).

(٣) في الأصل ود: (معنى أن).

ومَا مَعْنى (عَـلُ)[١]؟ ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ امْرِئ القَـيْسِ:

١٢١٦ .... كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّـهُ السَّيْلُ مِن عَلِ[٢]

ومَا مَعْنى (إِذْ)؟ ومَا مَعْنى: (مُ اللَّهِ لأَفْعَلَنَّ)؟ ولِمَ حُذِفَتْ مِن: (ايْمُ اللَّهِ)؟

الجَوَابُ[٣]

الّذي عَلَى حَـرْفَـيْنِ مِمّا هو أَصْلٌ هو حَرْفُ المَعْنى، ومَا جَـرَى مَجْـرَاهُ في البِنَاءِ مِمّا هـو في المَرْتَـبَـةِ الثَّانِـيَـةِ، وهو سَتَّـةٌ وثَلاثُون حَـرْفًا، تُـؤْخَذُ مِنْ **عَشْرَةِ أَقْسَامٍ**:

- فَحُـرُوفُ الجَـرِّ لَهَا أَرْبَعَـةُ أَحْـرُفٍ: (مِنْ)، و (في)، و (عَنْ)، و (مُـذْ).
- وحُـرُوفُ العَطْفِ لَهَا أَرْبَعَـةُ أَحْـرُفٍ: (أَوْ)، و (أَمْ)، و (بَلْ)، و (لَا).
- وحُـرُوفُ الجَـزَاءِ[٤] لَهَا أَرْبَعَـةٌ: (إِنْ)[٥]، و (مَنْ)، و (مَا)، و (إِذْ) مَع (مَا).
- وحُـرُوفُ الاسْتِـفْهَامِ لَهَا خَمْسَةُ أَحْـرُفٍ: (هَلْ)، و (أَمْ)، و (كَمْ)، و (مَنْ)، و (مَا).
- وحُـرُوفُ النَّـفْيِ لَهَا حَـرْفَانِ: (مَا)، و (لَا).
- وحُـرُوفُ النِّـدَاءِ لَهَا ثَلاثَـةُ أَحْـرُفٍ: (يَا)، و (أَيْ)، و (وَا).
- وحُـرُوفُ الجَـزْمِ لَهَا حَـرْفَانِ: (لَمْ)[٦]، و (لَا) في النَّهْيِ.
- وحُـرُوفُ النَّصْبِ للفِعْلِ لَهَا ثَلاثَـةُ أَحْـرُفٍ: (أَنْ)، و (لَنْ)، و (كَيْ).

---

(١) في د: (على).
(٢) عجز بيت من الطويل، صدره:

مِـكَـرٍّ مِـفَـرٍّ مُـقْبِـلٍ مُـدْبِـرٍ مـعًـا ....

وهو لامرئ القيس في ديوانه ١٩، وانظر سيبويه ٤/ ٢٢٨، وإصلاح المنطق ٢٥، وجمهرة اللغة ١٢٦، وابن السيرافي ٢/ ٢٩٢، وابن يعيش ٤/ ٩٨. وهو بلا نسبة في العين ٣/ ١٨، ومعاني الفراء ٢/ ٣٢١، والخصائص ٢/ ٣٦٣، والمخصص ٤/ ١٣٤.
(٣) الكلام من قوله: (وما الذي على حرفين) ساقط من ف.
(٤) في د: (الجر).
(٥) في الأصل ود: (لمن).
(٦) في د: (أم).

- وحُرُوفُ الجَوَابِ لَهَا حَرْفَانِ: (قَدْ)، و (إِي).

- وحُرُوفُ التَّنْبِيهِ لَهَا حَرْفَانِ: (هَا)، و (وَيْ).

وهذه[1] أحَدٌ وثَلاثُونَ حَرْفًا مَأخُوذَةٌ مِن القِسْمَةِ في حُرُوفِ المَعَانِي.

- وخَمْسَةُ أَحْرُفٍ مُفْرَدَةٍ، وهي: (لَوْ)، و (صَهْ)، و (مَهْ)، و (قَطْ)، و (عَلُ).

فذلِكَ[2] سِتَّةٌ وثَلاثُونَ حَرْفًا مِمّا يَجِيءُ عَلَى حَرْفَيْنِ، وهو أَصْلٌ في بَابِهِ، لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ شَيءٌ.

والأَصْلُ في الحَرْفَيْنِ لِحُرُوفِ المَعَانِي[3] فأَمّا الأَسْمَاءُ المَبْنِيَّةُ فَمُشَبَّهَةٌ[4] بِهَا. وإِنَّما كَانَتْ حُرُوفُ المَعَانِي أَحَقَّ بِذلِكَ؛ لأَنَّها كَبَعْضِ الكَلِمَةِ، ولا تَقُومُ بِنَفْسِها في البَيَانِ عَنْ مَعْناها، فهي أَحَقُّ بِتَقْلِيلِ[5] اللَّفْظِ؛ لِهذه العِلَّةِ. وهي [ظ٤٢] أَصْلٌ فِيهِ.

وأَمّا الاسْمُ المُتَمَكِّنُ فَلا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَرْفَيْنِ إِلّا[6] وقَدْ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ، والأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ؛ لأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْها يَجِبُ لِعِلَّةٍ صَحِيحَةٍ؛ أَمَّا الأَوَّلُ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا لِيُوصَلَ إِلى النُّطْقِ بِهِ، وأَمَّا الآخِرُ فلأَنَّهُ حَرْفُ إِعْرَابٍ تَتَعاقَبُ عَلَيْهِ [الحَرَكاتُ][7]، وأَمّا الثَّانِي فلِتُكَثَّر الأَبْنِيَةُ بِهِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ تَمَكُّنُهُ.

وإِنَّمَا جَازَ في الاسْمِ المُتَمَكِّنِ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَرْفَيْنِ؛ لِيَكُونَ فِيهِ ضَرْبٌ مِن التَّصَرُّفِ مَع التَّوْطِئَةِ بِهِ للإِيجازِ[8]. وقَدْ يَكُونُ في الفِعْلِ الحَذْفُ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ[9] للتَّخْفِيفِ، مَع قُوَّتِهِ عَلَى التَّصْرِيفِ، فَـ (يَدٌ)، و (دَمٌ)، و (سَهٍ)،

---

(١) في ف: (فهذه).

(٢) المثبت من ف، وفي الأصل ود: (بذلك).

(٣) قوله: (والأصل في الحرفين لحروف المعاني) ساقط من ف.

(٤) في الأصل ود وف: (فمشبه)، وكذا يقتضي السياق.

(٥) في د: (بتقثيل).

(٦) قوله: (إلا) ساقط من ف.

(٧) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٨) في د: (الإيجاز).

(٩) في د: (للنادر).

و (حِرٌ)، و (دَدٌ)، و (غَدٌ)، كُلٌّ[١] ذلِكَ مَحْذُوفٌ عَلَى مَا بَيَّنَّا. ونَظِيرُهُ في الفِعْلِ: (خُذْ)، و (كُلْ)، و (مُرْ). ومَنْ قَالَ: (اؤْكُلْ)، (اؤْمُرْ) فَإِنَّهُ رَدَّهُ إِلى الأَصْلِ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ في (غَدٍ): (غَدْوٌ).

فَأَمَّا (قُلْ)، و (إِنْ تَقِ أَقِه) فَالحَذْفُ[٢] فِيهِ مُطَّرِدٌ في النَّظَائِرِ عَلَى عِلَّةٍ جَارِيَةٍ في جَمِيعِ النَّظَائِرِ.

وأَمَّا (قُلَةٌ)، و (ثُبَةٌ)، و (لِثَةٌ)، و (شِيَةٌ)، و (شَفَةٌ)، و (رِئَةٌ)، و (سَنَةٌ) فَقَلِيلٌ؛ لأَنَّها[٣] أَسْمَاءٌ مُتَمَكِّنَةٌ حُذِفَ مِنْها كَمَا حُذِفَ مِنْ (دَمٍ)، إِلّا أَنَّهُ عُوِّضَ مِن المحْذُوفِ الهَاءُ؛ للإِيذَانِ بِأَنَّ الحَذْفَ للتَّصَرُّفِ، لا للإِيجَازِ فَقَطْ.

ولا يَكُونُ شَيءٌ عَلَى حَرْفَيْنِ صِفَةً؛ لأَنَّهُ لَمّا قَلَّ في الأَكْثَرِ لَمْ يُوجَدْ في الأَقَلِّ، وكَانَ كَمَا قَالَ الأَوَّلُ: طَلَبْتَ قَلِيلًا في قَلِيلٍ[٤] فَأَعْوَزَكَ[٥].

ومَعْنى (أَمْ) الاسْتِفْهَامُ في العَطْفِ، ومَعْنى (أَوْ) وَاحِدٌ[٦]، ومَعْنى (هَلْ)[٧] الاسْتِفْهَامُ، ومَعْنى (لِمَ) الاسْتِفْهَامُ عَن العِلَّةِ.

ومَعْنى (لَمْ) نَفْيُ المَاضِي، ومَعْنى (لَنْ) نَفْيُ المُسْتَقْبَلِ.

و (إِنْ) تَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: جَزَاءٌ، وجَحْدٌ[٨]، ومُخَفَّفَةٌ مِن الثَّقِيلَةِ، وزَائِدَةٌ، فَتَقُولُ: (إِنْ أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ)، وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ ﴾ [الملك: ٢٠]، وفيه: ﴿ وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس: ٣٢]، وتَقُولُ: (مَا إِنْ أَتَانِي أَحَدٌ).

---

(١) في د: (وكل).
(٢) في الأصل ود: (بالجذف)، وكذا في ف.
(٣) في ف: (لا أنها).
(٤) في د: (من قليل).
(٥) هذا كلام قد نسب قريب منه للحسن البصري، قال في العقد الفريد ٢/ ٨٣: « وقيل للحَسَن بن أبي الْحَسن البَصْريّ: لمَ صارت الْحِرْفة مَقرونة مَع العِلْم، والثروة مَقرونة مع الجهْل؟ فقال: ليس كما قُلتم، ولكِنْ طَلَبتم قليلًا في قَلِيل فأعجزكم: طَلبتم المالَ وهو قليل « في الناس » في أهل العِلم! وهُم قَليل « في الناس »، ولو نَظرتم إلى من احترق مِن أهل الجَهْل لوَجدتموهم أكثر ». وانظر عيون الأخبار ٢/ ١٤٠.
(٦) في الأصل ود وف: (أحد)، وكذا ما يقتضيه السياق.
(٧) قوله: (هل) ليس في د.
(٨) في ف: (وجحدًا).

وتَكُونُ [(أَنْ)][1] عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: نَاصِبَةٌ للفِعْلِ بِمَعْنى المَصْدَرِ، وبِمَنْزِلَةِ (أَيْ)، ومُخَفَّفَةٌ مِن الثَّقِيلَةِ، وزَائِدَةٌ. وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وفيه: ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُواْ ﴾ [ص: ٦]، ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [يونس: ١٠]، ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا ﴾ [العنكبوت: ٣٣].

و (مَا) تَكُونُ عَلَى عَشْرَةِ أَوْجُهٍ، خَمْسَةٌ حُرُوفٌ، وخَمْسَةٌ أَسْمَاءٌ: فالحُرُوفُ (مَا) للجَحْدِ، و (مَا) كَافَّةٌ للعَامِلِ، و (مَا) مُسَلَّطَةٌ، ومَا مُغَيِّرَةٌ لِمَعْنى الحَرْفِ، ومَا صِلَةٌ، وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وفِيهِ: ﴿ إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ﴾ [النساء: ١٧١]، وتَقُولُ: (حَيْثُما تَكُنْ آتِكَ)، وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ [الحجر: ٧]، بِمَعْنى [و٤٣]: (هَلَّا)، وفِيهِ: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ [النساء: ١٥٥].

وأَمّا الأَسْماءُ فَـ(مَا) اسْتِفْهَامٌ، وجَزَاءٌ، ومَوْصُولَةٌ بِمَنْزِلَةِ (الّذي)، ومَوْصُوفَةٌ، وتَعَجُّبٌ، وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا ﴾ [النحل: ٣٠]، وفِيهِ: ﴿ مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ﴾ [فاطر: ٢]، وفيه: ﴿ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [النحل: ٩٧]، وفِيهِ: ﴿ هَٰذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ [ق: ٢٣]، أَيْ: شَيْءٌ عَتِيدٌ، وفِيهِ: ﴿ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [البقرة: ١٧٥].

ومَعْنى (لا) يَكُونُ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ: النَّفْيُ، والعَطْفُ، والنَّهْيُ، وجَوَابُ القَسَمِ، وزَائِدَةٌ مُؤَكِّدَةٌ[2]، وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢]، وتَقُولُ: (قَامَ زَيْدٌ لا عَمْرٌو)، وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْاْ مُوسَىٰ ﴾ [الأحزاب: ٦٩]، وتَقُولُ: (واللّهِ لا آتِيكَ)[3]، وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الحديد: ٢٩]، و: ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ ﴾ [الأعراف: ١٢]، وقَوْلُ الشَّاعِرِ:

---

(١) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٢) في ف: (ومؤكدة).

(٣) في د: (لآتيك).

١٢١٧ ورَجِّ الفَتَى للخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَنِ السِّنِّ خَيْرًا لا يَزَالُ يَزِيدُ[١]

فَجَاءَتْ (أَنْ) صِلَةً زَائِدَةً مَع (مَا) الّتي هي للوَقْفِ.

ومَعْنى (كَيْ) الغَرَضُ، ومَعْنى (بَلْ) الإِضْرَابُ عَن الأَوَّلِ، ويُوَضِّحُهُ قَوْلُ أَبِي ذُؤَيْبٍ:

١٢١٨ بَلْ هَلْ أُرِيكَ حُمُولَ الحَيِّ غَادِيَةً كَالنَّخْلِ زَيَّنَها يَنْعٌ وإِفْضَاحُ[٢]

لأَنَّهُ أَضْرَبَ عَن الأَوَّلِ، واسْتَأْنَفَ[٣] الكَلامَ بِالاسْتِفْهَامِ.

ومَعْنى (قَدْ) جَوَابُ التَّوَقُّعِ لأَمْرٍ يَكُونُ مَع التَّقْرِيبِ مِن الحَالِ، وقَدْ تَكُونُ بِمَعْنى (رُبَّما)، كَقَوْلِ الهُذَلِيِّ:

١٢١٩ قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ[٤]

وإِنَّما خَرَجَتْ إِلى مَعْنى (رُبَّما)؛ لأَنَّها تَقْرِيبٌ مِن الحَالِ، والتَّقْرِيبُ تَقْلِيلُ مَا بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ.

ومَعْنى (لَوْ) تَقْدِيرُ الثَّاني بِالأَوَّلِ عَلَى أَنَّهُ يَجِبُ بِوُجُوبِهِ، ويَمْتَنِعُ الأَوَّلُ بِامْتِنَاعِهِ، كَقَوْلِكَ: (لَوْ كُنْتَ جِئْتَنِي أَعْطَيْتُكَ)، ومَا أَعْطَيْتُكَ لأَنَّكَ لَمْ تَجِئْنِي.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للمعلوط القريعي في شرح السيرافي ٥/ ٩٩، وشرح شواهد المغني ٨٥. وهو بلا نسبة في الكتاب ٤/ ٢٢٢، والأصول ٣/ ١٧٣، وحروف المعاني ٨١، وشرح السيرافي ٥/ ٩٩، والتعليقة للفارسي ٤/ ٢٤٥، والحلبيات ٢٦٨، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٧٨، والخصائص ١/ ١١٠، وتحصيل عين الذهب ٥٧٥. والرواية في الأصل في السؤال والجواب: (عن السن)، وهو المثبت، وقد جاءت روايته في جملة من المظان منها الأصول وشرح السيرافي، وفي سيبويه ٤/ ٢٢٢: (على السن).

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/ ١٦٤، وانظر سيبويه ٤/ ٢٢٣، وشرح السيرافي ٥/ ٩٩، والصحاح (فضح)، والمخصص ٤/ ٢٣٢، والمحكم ٣/ ١٣٥، وتحصيل عين الذهب ٥٧٥، واللسان (حمل).

(٣) في د: (واستلف).

(٤) البيت من البسيط، وهو للهذلي في سيبويه ٤/ ٢٢٤، وشرح السيرافي ٥/ ١٠٠، والمخصص ٤/ ٢٣٢، وتحصيل عين الذهب ٥٧٦. وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ٥٦، وانظر ابن السيرافي ٢/ ٣١٨، والصحاح (قدد). وهو بلا نسبة في المقتضب ١/ ٤٣، وشرح الرضي ٤/ ٤٤٥.

ومَعْنى (يَا) النِّدَاءُ[١] والتَّنْبِيهُ، كَقَوْلِ الشَّمَّاخِ:

١٢٢٠ أَلا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنْجَالِ ....[٢]

ومَعْنى (مِنْ) ابْتِدَاءُ الغَايَةِ، وتَكُونُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ: الابْتِدَاءُ، وهو الأَصْلُ، والتَّبْعِيضُ، وتَبْيِينُ التَّخْصِيصِ، وزَائِدَةٌ، فَقَوْلُكَ: (خَرَجْتُ مِنْ بَغْدَادَ إِلى الكُوفَةِ) ابْتِدَاءُ غَايَةٍ، و (أَخَذْتُ مِن الدَّرَاهِمِ دِرْهَمًا) تَبْعِيضٌ، وفي التَّنْزِيلِ: ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ ﴾ [الحج: ٣٠]، كَأَنَّهُ قِيلَ: الرِّجْسَ[٣] الَّذي هو[٤] وَثَنٌ. وتَقُولُ: (مَا أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ).

وجَاءَت البَاءُ [ظ٤٣] زَائِدَةً في الوَاجِبِ، كَقَوْلِكَ: (كَفَى بِالشَّيْبِ) في مَوْضِعِ: (كَفَى الشَّيْبُ)، ومَوْضِعُ زِيَادَتِها غَيْرُ الوَاجِبِ، ودُخُولُها في الوَاجِبِ عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ، كَأَنَّهُ وُجُوبٌ بِهِ[٥] بَعْدَ وُجُوبٍ. وقَالَ عَبْدُ بَني الحَسْحَاسِ:

١٢٢١ .... كَفَى الشَّيْبُ والإِسْلامُ للمَرْءِ نَاهِيا[٦]

ومَعْنى (مُذْ) إذا كَانَتْ حَرْفًا كَمَعْنَاها[٧] في الوَقْتِ الحَاضِرِ، تَقُولُ: (مَا رَأَيْتُهُ

---

(١) في د: (لنداء).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

.... وقبل منايا قد حضرن وآجالِ

وهو للشمّاخ بن ضرار في ملحق ديوانه ٤٥٦، وانظر سيبويه ٤/ ٢٢٤، وابن السيرافي ٢/ ٢٨٣، والمخصص ٤/ ٢٣٢، وابن يعيش ٨/ ١١٥. وهو بلا نسبة في المفصل ٤١٠، والتخمير ٤/ ٩٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١١٤، والمقرب ١٠٧. ويُرْوَى في الديوان: (أَلَا يَا اصْبِحاني)، و (منايا باكرات)، وسنجال: قَرْيَةٌ بِأَرْمِينِيَةَ.

(٣) في الأصل ود: (الرجز).

(٤) قوله: (هو) ليس في د.

(٥) قوله: (به) ليس في ف.

(٦) عجز بيت من الطويل، صدره:

عميرة ودع إن تجهزت غاديا ....

وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ١٦، وانظر سيبويه ٤/ ٢٢٥، وشرح السيرافي ١/ ٣٢٤، ٥/ ١٠٢، وسر الصناعة ١٤١، والمحكم ٧/ ١١٤، وتحصيل عين الذهب ٥٧٧، والإنصاف ١٦٨. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٣٤، والارتشاف ٤/ ١٧٠٠.

(٧) المثبت من ف، وفي الأصل ود: (كمعنى).

مُـذ اليَـوْمِ)، و (مُـذِ الشَّهْرِ)، و (مُـذ السَّنَـةِ)، كُـلُّ ذلِكَ عَلَى الوَقْتِ الحَاضِرِ.

فَإذا كَانَتِ اسْمًا فهي عَلَى وَجْهَيْنِ: الأَمَدُ، وأوَّلُ الوَقْتِ، كَقَوْلِكَ: (مَا رَأَيْـتُـهُ مُذْ يَـوْمَانِ)، و (مَا رَأَيْـتُـهُ مُـذْ يَـوْمُ الجُمُعَـةِ).

ومَعْنى (في) الوِعَاءُ.

ومَعْنى (عَنْ) مَا عَدَا الشَّيءَ.

ومَعْنى[1] (ذا) الإشَارَةُ إلى الحَاضِرِ المُبْهَمِ، ومَعْنى (ذِهْ) الإشَارَةُ إلى المُؤَنَّثِ المُبْهَمِ.

ومَعْنى (أَنا)[2] مَعْنى المُضْمَرِ المُـتَـكَلِّمِ.

ومَعْنى (كَمْ) السُّؤالُ عَنْ عَدَدٍ.

ومَعْنى (هو) ضَمِيـرُ الغَائِبِ المُنْفَصِلِ[3]، ونَظِـيـرُهُ مِنْ (هي) للمُـؤَنَّثِ.

ومَعْنى (مَـنْ) يَـكُونُ عَلَى أَرْبَعَـةِ أَوْجُـهٍ: اسْتِـفْهَامٌ، وجَـزَاءٌ، ومَـوْصُولَـةٌ، ومَـوْصُوفَـةٌ، تَـقُولُ: (مَنْ أَخُوكَ؟)، و (مَنْ يَـأْتِـنِـي أُكْرِمْـهُ)، و (كَانَ مَنْ أَتَـانِـي في الدَّارِ)، و (مَـرَرْتُ بِمَنْ غَـيْـرِكَ).

وَمَعْنى (قَطْ): (حَسْبُ).

ومَعْنى (مَعَ): المُصَاحَبَـةُ.

ومَعْنى (عَـلُ): مِنْ فَـوْقُ.

ومَعْنى (إِذْ): الوَقْتُ المَاضِي.

ومَعْنى (مُ اللَّهِ لأَفْـعَـلَنَّ): القَسَمُ، كَقَوْلِكَ: (واللَّهِ لأَفْعَلَنَّ).

* * *

(١) في الأصل ود: (وما)، وفي ف: (ومعنى ما)، والمثبت من السؤال وما يقتضيه السياق.
(٢) في الأصل ود وف: (أن)، وكذا في السؤال وما يقتضيه السياق.
(٣) في د: (المتصل).

مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ أَيْضًا[1]

ومَـا الَّذي جَـاءَ عَلَى ثَلاثَـةِ أَحْـرُفٍ مِـنْ حُـرُوفِ المَعَانِـي، ومَـا جَـرَى مَجْـرَاها في البِنَـاءِ؟ وكَمْ هو؟ وهَلْ هو سَبْعَـةٌ وعِشْرُونَ؟

ولِمَ جَـازَ أَنْ يَـبْـلُـغَ الخَمْسَةُ بِالـزِّيَـادَةِ سِتَّـةَ أَحْـرُفٍ، مِثْـلُ: (عَضْـرَفُوطٍ)[2]، ولَمْ يَجُـزْ أَنْ يَـبْلُغَ السَّبْعَـةَ، كَمَا بَلغَـتْها[3] الثَّلاثَـةُ والأَرْبَعَـةُ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها لا تَـكُونُ في الفِعْلِ، فَـيَجِيءُ المَصْدَرُ مِنْها عَلَى السَّبْعَـةِ؟

ومَا مَعْنى (عَلَى)؟ ولِمَ جَازَ الحَرْفُ والاسْمُ والفِعْلُ [فِـيـهِ][4]؟ ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ الشَّاعِـرِ:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْـهِ بَعْدَما تَمَّ خِمْسُها ... تَصِلُّ وعَنْ قَـيْضٍ بِبَـيْـدَاءَ مَجْهَلِ

ومَا مَعْنى (إلى)؟ ومَا الفَـرْقُ بَـيْنَها[5] وبَـيْنَ (حَتّى) في الغَايَـةِ؟

ولِمَ جَازَ: (قُمْتُ إِلَيْـهِ)، ولَمْ يَجُـزْ: (قُمْتُ حَتّاهُ)؟ وهَـلْ ذلِكَ لِقُـوَّةِ (إلى) بِـإِجْـرَائِها عَلَى نَـقِيضِ[6] (مِـنْ) في الابْـتِدَاءِ والانْـتِهَاءِ، مَع شِـدَّةِ إِبْهَامِ (حَتّى) بِاحْتِمَالِها الوُجُوهَ المُخْـتَـلِفَـةَ في المُنْتَهي؟

ومَا مَعْنى (حَسْبُ)؟ ومَا مَعْنى (قَطُّ)؟

ومَا مَعْنى (غَيْـرُ)، و (سِوَى)؟ ولِمَ جَعَلَهُما بِمَعْنى (بَدَلٍ)؟

ومَا مَعْنى (كُـلٍّ)؟ ومَا مَعْنى (بَعْضٍ)؟ ولِمَ جَعَلَهُما بِمَعْنى عُمُومٍ واخْتِصَاصٍ؟

ومَا مَعْنى [و٤٤] (مِثْلٍ)؟ ولِمَ[7] جَعلَها بِمَعْنى (تَسْوِيَـةٍ)؟

وَمَا مَعْنى (بَلْهَ زَيْـدٍ)؟

---

(١) قوله: (أيضًا) ليس في ف.

(٢) في تاج العروس (عضرفط): « العَضْرَفُوطُ: العُـذْفُوطُ، وَهِي العِسْوَدَّةُ... أَو هُوَ ذَكَـرُ العَظَاءِ ».

(٣) د: (لعبتها).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل ود: (بينهما).

(٦) في د: (نقيض).

(٧) في د: (وما).

ومَا مَعْنى (عِنْدَ)؟ ولِمَ جَعَلَهُ بِمَعْنى: حُضُورِ الشَّيءِ؟

ومَا مَعْنى (قِبَلَ)؟ ولِمَ جَعَلَهُ بِمَعْنى (نَحْوٍ)؟

ومَا مَعْنى (نَوْلٍ) في قَوْلِكَ: (نَوْلُكَ كَذا)؟ ولِمَ جَعَلَهُ بِمَعْنى: يَنْبَغِي لَكَ فِعْلُ كَذا؟

ومَا مَعْنى (إذا)؟ ولِمَ كَانَتْ عَلَى وَجْهَيْنِ: للجَزاءِ، والمُفَاجَأَةِ؟

ومَا مَعْنى (إِذْ)؟ ومَا مَعْنى (لكنْ)؟ ومَا مَعْنى (سَوْفَ)؟

ومَا مَعْنى (قَبْلُ)؟ ومَا مَعْنى (بَعْدُ)؟ ولِمَ جَعَلَهُ للأَوَّلِ والآخِرِ؟

وما مَعْنى (كَيْفَ)؟ ومَا مَعْنى (أَيْنَ)؟ ومَا مَعْنى (مَتى)؟

ومَا مَعْنى (حَيْثُ)؟ ومَا مَعْنى (خَلْفُ)؟

ومَا مَعْنى (أَمَامُ)، و (قُدَّامُ)؟ ومَا مَعْنى (فَوْقُ)؟

ومَا مَعْنى (لَيْسَ)؟ ومَا مَعْنى (أَيٍّ)؟

ومَا مَعْنى (إِنَّ)؟ ومَا مَعْنى (لَيْتَ)؟ ومَا مَعْنى (لَعَلَّ)؟ ومَا مَعْنى (عَسَى)؟

ومَا مَعْنى (لَدُنْ)؟ ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ غَيْلانَ:

يَسْتَوْعِبُ البَوْعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ
مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلى مَنْحُورِهِ

ومَا مَعْنى (دُونَ)؟ ولِمَ جَعَلَهُ تَقْصِيرًا عَن الغَايَةِ؟

ومَا مَعْنى (قُبَالَة)؟

ومَا مَعْنى (بَلَى)؟ ومَا مَعْنى (نَعَم)؟ ولِمَ وَجَبَ في (نَعَمْ) أَنْ يَكُونَ حَرْفًا؟

ومَا مَعْنى (بَجَلْ)؟ ولِمَ جَعَلَهُ بِمَعْنى[1] (حَسْبُ)؟

ومَا مَعْنى (إِذَنْ)؟ ومَا مَعْنى (لَمّا)[2]؟

---

(١) في د: (بمنزلة).

(٢) في الأصل ود: (لم)، وكذا في الجواب.

ومَا مَعْنى (لَوْلا)، و (لَوْمَا)؟ ومَا مَعْنى (أَمَّا)؟ ومَا مَعْنى (أَلا)؟

ومَا مَعْنى (كَلّا)؟ ولِمَ قَالَ[١]: « هو رَدْعٌ وزَجْـرٌ »؟

ومَا مَعْنى (أَنَّى)؟ ولِمَ جعَلها بِمَنْزِلَـةِ: (كَـيْـفَ)، و (أَيْنَ)؟

ولِمَ فَسَّرَ سِيبَـوَيْـهِ مَعَانِـيَ الحُرُوفِ والأَسْمَاءِ المُبْهَمَةِ إِبْهَامَ الحُرُوفِ في كِتَابِ النَّحْوِ عَلَى طَرِيـقِ تَـفْسِيرِ الغَرِيبِ؟ وكَيْفَ لا يَـكُونُ ذلِكَ مِن التَّخْلِيطِ في صِنَاعَـةِ النَّحْوِ بِمَا لَيْسَ مِنْها مِنْ تَـفْسِيـرِ الغَرِيبِ؟ ولِمَ صَارَ التَّـفْسِيـرُ مَا كَـثُـرَ اسْتِعْمَالُـهُ مِـن الحُـرُوفِ، ومَـا جَـرَى مَجْـرَاها يُحْتَاجُ فِيـهِ إِلى النَّـظَـرِ والاسْتِـدْلالِ[٢]، ولا يُحْتَـاجُ إِلى مِثْلِ ذلِكَ في تَـفْسِيـرِ الغَرِيبِ؟ وهَلْ ذلِكَ لِكَـثْـرَةِ تَشَعُّبِ أَحَدِهِما بِالمَوَاقِعِ الّتي تَـقَعُ فِـيها عَلَى اخْتِلافِ وُجُوهِها؟ ولِمَ صَارَ تَـفْسِيـرُ التَّـفْسِيـرِ أَشَدَّ مِن التَّـفْسِيـرِ الأَوَّلِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ يُوجَدُ للتَّـفْسِيرِ[٣] الأَوَّلِ بَـيَـانٌ مُمْكِنٌ، فإِذا طُلِبَ بَـيَـانُ البَـيَـانِ أَعوَزَ؟

ولِمَ صَارَ (أَيّـانَ) يُـفَسَّرُ بِـ (مَـتَى)، ولَمْ يَجُـزْ أَنْ يُـفَسَّرَ (مَـتَى) بِـ (أَيَّـانَ)، ومَعْنَاهُما وَاحِدٌ؟

ومَا الّذي جَاءَ مِن الحُـرُوفِ عَلَى أَرْبَعَـةِ أَحْـرُفٍ؟

ومَا الّذي جَاءَ عَلَى خَمْسَةٍ؟

ولِمَ قَـلَّ ذلِكَ جِدًّا حَتّى لا يُحْتَاجُ فِيـهِ إِلّا إِلى تَمْثِيـلِـهِ؛ لِـقِلَّتِـهِ في الكَلامِ؟

الجَوَابُ[٤]

الّذي[٥] جاءَ عَلَى ثَلاثَـةِ أَحْرُفٍ مِنْ حُرُوفِ المَعَانِـي، ومَا جَرَى مَجْرَاها في البِنَاءِ مِن الأَسْمَاءِ، وهـو مَا كَـانَ في المَـرْتَـبَـةِ الثّالِـثَـةِ مِنْ كَـثْـرَتِـهِ في نَـفْسِهِ، لا في بَابِـهِ

(١) سيبويه ٤/ ٢٣٥. (٢) في د: (والاستدال).

(٣) في الأصل ود: (لتفسير)، وكذا يقتضي السياق.

(٤) الكلام من قوله: (وما الّذي جاء على ثلاثة أحرف) ساقط من ف.

(٥) في ف: (والّذي).

ونَظَائِرِهِ؛ لأَنَّ مَا كَانَ أَكْثَرَ في نَفْسِهِ مِن الحُرُوفِ فَحَقُّهُ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَرْفٍ [ظ٤٤] وَاحِدٍ، ثُمَّ يَلِيهِ مَا نَقَصَ عَن الكَثْرَةِ بِمَرْتَبَةٍ، فَيَكُونُ عَلَى حَرْفَيْنِ، ثُمَّ مَا نَقَصَ بِمَرْتَبَتَيْنِ، فَيَكُونُ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ.

وهي[1] سَبْعَةٌ وعِشْرُونَ قِسْمًا تُؤْخَذُ مِن أَبْوَابِ الحُرُوفِ للمَعَانِي:

فَلِحُرُوفِ الجَرِّ خَمْسَةٌ: (إِلى)، و (عَلَى)، و (عَدا)، و (مُنْذُ)، و (خَلا).

ولِحُرُوفِ الجَزَاءِ خَمْسَةٌ: (أَيٌّ)، و (أَينَ)، و (مَتَى)، و (حَيْثُ)، و (إِذْ) مَع (مَا).

ولِحُرُوفِ[2] العَطْفِ: (ثُمَّ).

ولِحُرُوفِ الاسْتِفْهَامِ: (كَيْفَ). ولِحُرُوفِ النِّدَاءِ: (أَيَا)، و (هَيَا).

ولِحُرُوفِ الجَوَابِ ثَلاثَةٌ: (نَعَمْ)، و (أَجَلْ)، و (بَلى).

وللحُرُوفِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الابْتِدَاءِ ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ: (إِنَّ)، و (أَنَّ)، و (لَيْتَ).

ومِنْ حُرُوفِ النَّصْبِ: (إِذَنْ).

وللحُرُوفِ المُفْرَدَةِ: (سَوْفَ)، و (قَطُّ)، و (حَسْبُ)، و (بَجَلُ)، و (لَدُنْ)، و (إِيهِ).

ويَجُوزُ أَنْ تَبْلُغَ الخَمْسَةُ سِتَّةَ أَحْرُفٍ، ولا يَجُوزُ أَنْ تَبْلُغَ السَّبْعَةَ[3]؛ لأَنَّ السَّبْعَةَ لا تَكُونُ إِلّا في المَصَادِرِ، ولَيْسَ يَكُونُ مِن الخَمْسَةِ فِعْلٌ، فَيَكُونُ لَهُ مَصْدَرٌ.

ومَعْنى (عَلَى) اسْتِعْلاءُ الشَّيءِ، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا واسْمًا وفِعْلًا، فَمَا تَصَرَّفَ عَلَى طَرِيقَةِ: (فَعَلَ)، (يَفْعَلُ)، و (سَيَفْعَلُ) فهو فِعْلٌ، كَقَوْلِكَ: (عَلا، يَعْلُو، وسَيَعْلُو). ومَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الجَرِّ فهو اسْمٌ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

١٢٢٢ غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمَّ خِمْسُها تَصِلُّ وعَنْ قَيْضٍ بِبَيْدَاءَ مَجْهَلِ[4]

(١) في ف: (وهو). (٢) في ف: (وبحروف).

(٣) في ف: (سبعة).

(٤) البيت من الطويل، وقد مر سابقًا. انظر الشاهد رقم (٣٧٧).

فهذا بِمَنْزِلَـةِ: (مِنْ فَـوْقِـهِ). ومَا كَانَ مُـبْهَمًا، مَعْناهُ في غَـيْـرِهِ، فهو حَـرْفٌ، كَـقَوْلِكَ: (عَلَى زَيْـدٍ مَالٌ).

وأَمّـا (إِلى) فَمَعْناها المُنْتَهى، والفَـرْقُ بَـيْـنَها وبَـيْنَ (حَتّى) في مَعْنى الغَايَـةِ أَنَّ (إِلى) عَلَى مَعْنى الغَايَـةِ في المُـفْـرَدِ مُـقَابِلُ ابْـتِدَاءِ الغَايَـةِ بِـ (مِنْ). وأَمَّـا (حَتّى) فَعَلَى احْتِمَالِ الوُجُوهِ المُخْـتَـلِفَـةِ في الغَايَـةِ، فَـتَـارَةً تَـكُونُ في المُـفْـرَدِ بِمَنْـزِلَـةِ[1] (إِلى)، وتَارَةً تَـكُونُ في الجُمْلَةِ بِمَنْـزِلَةِ حَـرْفٍ مِنْ حُـرُوفِ الابْـتِدَاءِ.

ويَجُوزُ: (قُمْتُ إِلَـيْـهِ)، ولا يَجُوزُ: (قُمْتُ حَتّاهُ)، لا تَـكُونُ (حَتّى) في المُضْمَرِ؛ لأَنَّها لَمّا ضَعُـفَتْ في حُـرُوفِ الجَـرِّ بِخُروجِها إِلى الجُمْلَةِ في حُـرُوفِ الابْـتِدَاءِ دَخلَت عَلَى الظّـاهِـرِ، وامْتَـنَـعَت من المُضْمَرِ عَلَى قِـيَـاسِ امْتِنَاعِ وَاوِ القَسَمِ مِن المُضْمَرِ؛ لِنُـقْصَانِها عَنْ حَدِّ بَاءِ القَسَمِ، فَـتَـقولُ: (بِاللَّهِ لآتِـيَـنَّكَ)، و (بِـهِ[2] لآتِـيَـنَّكَ)، فأَمّا الوَاوُ فلا يَجُوزُ فِـيها إِلّا الظّاهِرُ، كَقَوْلِكَ: (واللَّهِ لآتِـيَـنَّكَ).

فَإِنْ قِـيـلَ: أَكْنِ عَنْـهُ، قُلْتُ: (بِـهِ لآتيَـنَّـكَ)، فَـكَذلِكَ[3] إِذا قِـيـلَ لَكَ في قَـوْلِ القَائِلِ: (فُلانٌ يَصُومُ الأَيَّـامَ حتى يَـوْمَ الجُمُعَـةِ): أَكْنِ عَنْـهُ، قُـلْتَ: (إِلَيْـهِ)، وكَذلِكَ: ﴿ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر: ٥]، لَوْ كَـنَـيْتَ عَنْـهُ قُـلْتَ: (إِلَيْـهِ)، فَـرَجَعَتْ بِالكِنَايَـةِ إِلى الأَصْلِ، كَمَا رَجَعَتْ في وَاوِ القَسَمِ.

ومَعْنى (حَسْبُ): اكْتَفِ [و٤٥].

ومَعْنى (قَطُّ) مَعْنًى في الزَّمَانِ المَاضِي، كَقَوْلِكَ: (مَا رَأَيْـتُـهُ قَطُّ).

ومَعْنى (غَـيْـرُ)، و (سِوَى) مَعْنى (بَدَلٍ).

ومَعْنى (كُلٍّ) عُمُومٌ، ومَعْنى (بَعْضٍ) اخْتِصَاصٌ.

ومَعْنى (مِثْلٍ) تَسْوِيَـةٌ.

ومَعْنى (بَلْهَ زَيْـدٍ): تَـرْكُ زَيْـدٍ.

---

(١) في الأصل ود: (فمنزلة)، وكذا في ف. (٢) في د: (به) بلا واو.
(٣) في ف: (وكذلك).

ومَعْنى (عِنْدَ): حُضُورُ الشَّيءِ. ومَعْنى (قِبَلُ): مَعْنى (نَحْوٍ).

ومَعْنى (نَوْلُكَ كَذا): يَنْبَغِي لَكَ فِعْلُ كَذا.

ومَعْنى (إِذا): الوَقْتُ[1] في مَعْنى الجَزَاءِ. وتَكُونُ للمُفَاجَأَةِ بِمَعْنى (ثَمَّ)، كَقَوْلِكَ: (نَظَرْتُ فَإِذا زَيْدٌ).

ومَعْنى (إِذْ)[2]: الوَقْتُ المَاضِي.

ومَعْنى (لكنْ) للاسْتِدْرَاكِ بَعْدَ النَّفْيِ، والخُرُوجِ عَنِ النَّفْيِ إِلى الإِيجَابِ.

ومَعْنى (سَوْفَ): اسْتِقْبَالُ الفِعْلِ عَلَى التَّسْوِيفِ، كَقَوْلِكَ: (سَوَّفْتُهُ)، أَيْ: جَعلْتَهُ يَتَوَقَّعُ كَوْنَ أَمْرٍ.

ومَعْنى (قَبْلُ): أَوَّلُ، ومَعْنى (بَعْدُ): آخِرُ.

ومَعْنى (كَيْفَ)[3]: اسْتِفْهَامٌ عَنِ الحَالِ.

ومَعْنى (أَيْنَ): اسْتِفْهَامٌ عَنِ المَكَانِ. ومَعْنى (مَتَى): اسْتِفْهَامٌ عَنِ الزَّمَانِ.

ومَعْنى (حَيْثُ): مَكَانٌ مُبْهَمٌ، يُبَيِّنُهُ مَعْنى الجُمْلَةِ.

ومَعْنى (خَلْفَ): نَقِيضُ مَعْنى (قُدَّامَ)، و (أَمَامَ).

ومَعْنى (فَوْقَ): مَكَانٌ عَالٍ.

ومَعْنى (لَيْسَ): النَّفْيُ لِمَا في الحَالِ.

ومَعْنى (أَيٌّ): تَفْصِيلٌ لِمَا أَجْمَلَتْهُ (مَا).

ومَعْنى (إِنَّ): تَوْكِيدٌ، ومَعْنى (لَيْتَ): تَمَنٍّ[4]، ومَعْنى (لَعَلَّ): تَرَجٍّ[5].

ومَعْنى (عَسَى): طَمَعٌ وإِشْفَاقٌ.

ومَعْنى (لَدُنْ): عِنْدَ. ويُقَالُ: (لَدُ) بِمَعْنى (لَدُنْ)، كَمَا قَالَ غَيْلانُ:

---

(١) في د: (لوقت).

(٢) في د وف: (إذا).

(٣) قوله: (كيف) ليس في د.

(٤) في الأصل ود: (تمني)، وكذا في ف.

(٥) في الأصل ود وف: (ترجي).

١٢٢٣ يَسْتَوْعِبُ البَوْعَيْنِ مِنْ جَرِيرِهِ
مِنْ لَدُ لَحْيَيْهِ إلى مُنْحُورِهِ[(١)]

ومَعْنى (دُونَ): تَقْصِيرٌ عَن الغَايَةِ.

ومَعْنى (تُجَاهٍ)، و (قُبَالِهِ): مُقَابِلُهُ، ومُواجِهُهُ.

ومَعْنى (بَلى): جَوَابٌ للنَّفْيِ بالإِيجَابِ، ومَعْنى (نَعَمْ): جَوَابٌ بِالتَّصْدِيقِ والإِيجَابِ، وهو حَرْفٌ؛ لأَنَّهُ نَقِيضُ (لا) في الجَوَابِ.

ومَعْنى (بَجَلُ)[(٢)]: حَسْبُ.   ومَعْنى (إِذَنْ): جَوَابٌ وجَزَاءٌ.

ومَعْنى (لَمّا): وُقُوعُ الشَّيءِ مِنْ أَجْلِ وُقُوعِ غَيْرِهِ، كَقَوْلِكَ: (لَمّا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ).

ومَعْنى (لَوْلا): امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لِوُقُوعِ غَيْرِهِ، كَقَوْلِكَ: (لَوْلا زَيْدٌ لأَتَيْتُكَ). وتَكُونُ (لَوْلا)، و (لَوْما) بِمَعْنى (هَلّا)، كَقَوْلِهِ جَلَّ وعَزَّ[(٣)]: ﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ [الحجر: ٧]، و: ﴿ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا ﴾ [النور: ١٢].

ومَعْنى (أَمّا) تَفْصِيلُ مَا أَجْمَلَهُ الخَبَرُ، وفِيها مَعْنى الجَزَاءِ، كَقَوْلِ القَائِلِ في الجَوَابِ لِمَنْ قَالَ: (إِخْوَتُك في الدَّارِ)، فَتَقُولُ: (أَمَّا زَيْدٌ مِنْهُم ففي الدَّارِ، وأَمّا عَمْرٌو فَلَيْسَ في الدَّارِ).

ومَعْنى (أَلا): تَنْبِيهٌ.   ومَعْنى (كَلّا): رَدْعٌ وزَجْرٌ.

ومَعْنى (أَنّى): (أَيْنَ) و (كَيْفَ).

وإِنَّما فَسَّرَ سِيبَوَيْهِ مَعَانِيَ الحُرُوفِ والأَسْمَاءِ الَّتي تَجْرِي مَجْرَاها في الإِبْهَامِ؛

---

(١) هذا من الرجز، وهو لغيلان بن حريث في سيبويه ٤/ ٢٣٤، وابن السيرافي ٢/ ٣٢٧، وتحصيل عين الذهب ٥٧٩. وهو بلا نسبة في العين ٧/ ٣٢٠، وشرح السيرافي ٥/ ١١٠، والصحاح (نخر)، والمخصص ٤/ ٢٣٤، والنكت للأعلم ١١٣٢، وابن يعيش ٢/ ١٢٧.

(٢) في الأصل: (فجل)، وكذا في د وف.   (٣) في ف: (عز وجل).

لأَنَّـهُ ممّا يُحْتَاجُ إِلى إِدْرَاكِ الحَقِّ في مَعَانِـيها إِلى قِيَاسٍ ونَظَرٍ، كَمَا يُحْتَـاجُ في سَائِـرِ أَبْـوَابِ النَّحْوِ إِلى قِيَاسٍ ونَظَرٍ؛ لِتَمْيِيـزِ[١] الصَّوَابِ مِن الخطَـأ، ولَيْسَ ذلِكَ عَلَى خَلْطِ [ظ٤٥] تَـفْسِيـرِ الغَرِيبِ بِالنَّحْوِ، ومَع ذلِكَ فَـتَـفْسِيـرُها يَصْعُبُ؛ لأَنَّها تَدُورُ بَـيْنَ المُولَّدِينَ والعَـرَبِ عَلَى مَعْنًى وَاحِدٍ؛ لِشِدَّةِ الحَاجَةِ إِلى مَعَانِـيها، وأَنَّها بُـيِّنَ بِهِ[٢] غَيْـرُها، كالآلَةِ[٣] الّتي يُحْتَاجُ إِلَيْها لِغَيْـرِها، فَـتَـفْسِيـرُها أَشَدُّ مِنْ تَـفْسِيرِ الغَرِيبِ؛ لأنَّ الغَرِيبَ لَـهُ مَا يُسَاوِيـهِ مِن اللَّـفْظِ المَعْـرُوفِ المَعْنى الوَاحِد، فإِذا طُلِبَ ذلِكَ وُجِدَ مَا يَـقُومُ مَـقَامَـهُ فَـيُـفَسَّرُ بِـهِ؛ لأَنَّـهُ قَدْ كَانَ يُسْتَغْنى عَن الغَرِيبِ في كَلامِ المُوَلَّدِين.

ولَيْسَ كَذلِكَ الحُـرُوفُ؛ لأَنَّها في كلامِ العَـرَبِ والمُـوَلَّدِينَ[٤] سَوَاءٌ، ولَيْس هُنَاكَ في المُوَلَّدِينَ مَا يَسْتَغْني بِـهِ عَنْها، كَمَا كَانَ في الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ، فإِذَا طُـلِبَ لَهَا مَا يُـفَسَّرُ بِـهِ أَعوَزَ ذلِكَ لِمَا بَـيَّـنَّـا.

ولَيْسَ كَذلِكَ الأَسْمَاءُ والأَفْعَالُ، وبَـيَـانُ البَـيَـانِ أَشَدُّ؛ لأَنَّـهُ بِمَنْزِلَـةِ أَعْلَى الأَعْلى في الامْتِنَـاعِ مِن الـيَـدِ؛ إِذْ كَانَتْ تَـنَـالُ الأَدْنَى، ولا تَـنَـالُ الأَعْلى، وكُلَّما زَادَ العُلُـوُّ كَانَ أَشَدَّ، فَـكَذلِكَ مَنْزِلَـةُ البَـيَـانِ والأَبْـيَنِ إِذا يَـرْقَى عَلَى هذا المِنْهَاجِ.

ويَصْلُحُ أَنْ تُـفَسَّرَ (أَيَّـانَ) بِـ(مَـتَى)؛ لِكَـثْـرَةِ اسْتِعْمَالِ (مَـتَى)، وقِلَّةِ اسْتِعْمَالِ (أَيَّـانَ)، وإِنْ كَانَ مَعْنَـاهُما وَاحِدًا.

وأَمّا الّذي جَاءَ مِن الحُـرُوفِ عَلَى أَرْبَعَـةٍ فَـقَلِيـلٌ، كَقَولِـهِم: (حَتّى)، و (أَمّا)، و (لكن)[٥] الخَفِيـفَـةُ. وقَـوْلُـهُم (إِمّا) في العَطْفِ، و (إِلّا) في الاسْتِـثْـنَـاءِ.

ومَا جَاءَ عَلَى خَمْسَةٍ فأَقَـلُّ مِن الأَرْبَعَـةِ، نَحْوُ: (لكنّ) مُـشَدَّدَةً، ولا يُعْـرَفُ في الحُـرُوفِ غَيْـرُها.

* * *

(١) في د: (ليمز).

(٢) قوله: (به) ليس في ف.

(٣) في ف: (كالأب).

(٤) الكلام من قوله: (وليس كذلك) ساقط من ف.

(٥) في د: (ولكن بهم).

بَابُ الحُرُوفِ الزَّوائِدِ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ أَنْ يَـكُونَ زَائِدًا مِن الحُـرُوفِ مِمّا لا يَجُوزُ[1].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الَّذي يَجُوزُ أَنْ يَـكُونَ زَائِدًا مِن الحُـرُوفِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

وهَل الّذي يَجُوزُ أَنْ يَـكُونَ زَائِدًا هو الأَحَقُّ بِأَنْ يَـكْـثُـرَ في الكَلام؟ ولِمَ كَانَت حُـرُوفُ المَدِّ واللِّـينِ أَحَقَّ بِأَنْ تَـكْـثُـرَ في الكَلامِ، ثُمَّ الهَمْزَةُ أَوّلًا، ثُـمَّ النُّونُ، ثُـمَّ المِيمُ، ثُمَّ التّاءُ؟

ولِمَ جَـازَ زِيَادَةُ غَيْـرِ هـذه السَّبْعَـةِ، عَلَى قِلَّتِها، فَـزِيـدَت السِّينُ في (اسْتَـفْعَلَ) خَاصَّةً، واللّامُ في: (عَبْدَلٍ)، و (ذلك) خَاصَّةً، ولَمْ تَـكْثُرِ الهَاءُ زَائِدَةً إلّا للتّـأنِـيثِ؟

ولِمَ لا يَـدْخُلُ في الأَبْـنِـيَـةِ إلّا الأَحْـرُفُ السَّبْعَـةُ؟

وهَلْ كَانَتْ حُـرُوفُ المَدِّ واللِّـينِ أَحَقَّ بِأَنْ تَـكْـثُـرَ في الكَلامِ؛ لأَنَّ مِنْها الحَرَكَاتِ الّتي يُـتَـوَصَّلُ بِهَا إلى النُّطْقِ بالحَرْفِ، ويُمْكِنُ بِهَا التَّـرَنُّمُ، ومَـدُّ الصَّوْتِ، ولَهَا حُسْنٌ في المَسْمُوعِ، ثُمَّ الأَقْـرَبُ إِلَيْها الهَمْزَةُ؛ لأَنَّها تَعْـتَـلُّ اعْتِلالَها، ثُمَّ النُّونُ؛ لأَنَّ لَهَا مَخْـرَجَيْنِ: مِن الفَمِ [و٤٦] والخَـيَاشِيمِ، كَمَا أَنَّ لِحـرُوفِ[2] اللِّـينِ مَا يُمْكِنُ بـهِ المَدُّ والقَصْرُ، ثُمَّ المِيمُ أُخْتُ النُّونِ في الغُـنَّـةِ، ولَهَا حُسْنٌ في المَسْمُوعِ، ثُمَّ التّاءُ أُخْتُ الوَاوِ في اتِّسَاعِ المَخْرَجِ، والقُرْبِ في المَوْضِعِ والخَفَاءِ، فهذه السَّبْعَـةُ تَـدْخُـلُ فـي الأَبْـنِـيَـةِ، وأَكْـثَـرُ زِيَادَتِها عَلَـى الوُجُـوهِ المُخْـتَـلِفَـةِ، ولا تَـدْخُلُ الأَحْـرُفُ الأُخَـرُ في الأَبْـنِـيَـةِ؛ لِـقِلَّتِها عَلَى لُـزُومِ طَرِيـقَـةٍ وَاحِدَةٍ؟

وكَمْ هي حُـرُوفُ الزِّيَـادَةِ؟ ومَا الّذي يَجْمَعُها في اللَّـفْظِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٢٣٥: « هذا باب علم الحروف الزوائد ».

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب وما لا يجوز).

(٢) في الأصل ود: (الحروف).

ومَا مَـوْضِعُ زِيَادَةِ الهَمْـزَةِ؟ ولِمَ كَانَتْ أَحَـقَّ بِأَوَّلِ الكَلِمَةِ، حَتّى لَمْ تَـرِدْ غَيْـرَ أَوَّلَ إِلّا نَادِرًا؟

ومَا للهَمْزَةِ في (أَفْـكَلَ)، و (أَذْهَبَ)؟

ومَا الهَمْـزَةُ في (ابْنٍ)، و (اضْرِبْ)؟

ومَا مَـوَاقِعُ زِيَادَةِ[1] الأَلِفِ؟ ولِمَ لا يَجُوزُ أَنْ تُـزَادَ أَوَّلًا، وجَازَ زِيَادَتُها ثَانِيَـةً، وثَالِـثَـةً، ورَابِعَـةً، وخَامِسَةً، وسَادِسَةً؟

ومَـا الأَلِفُ في (فَاعِـلٍ)؟ ومَـا الأَلِفُ في (عَـبَّادٍ)؟ [ومَـا][2] الأَلِفُ في (عَطْشَى)، و (مِعْـزَى)؟ ومَـا الأَلِـفُ فـي: (حِـلِـبْلابٍ)[3]، و (جَحْجَبـى)[4]، و (حَبَنْطى)؟ ومَا الأَلِفُ في: (قَـبَـعْـثَرى)[5]؟

ومَا مَـوْضِعُ زِيَادَةِ الهَاءِ؟ ولِمَ لَزِمَتْ آخِرَ الكَلِمَةِ لِـبَـيَـانِ الأَلِفِ أَو الحَرْفِ؟ وهَلّا أُدْخِلَ في زِيَادَةِ الهَاءِ هَاءُ التّـأَنِـيثِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها بَـدَلٌ مِنْ تَاءِ التّـأْنِـيثِ؟ ومَا مَـوْضِعُ زِيَادَةِ الهَاءِ؟ ولِمَ زِيدَت أُولى، وثَانِـيَـةً، وثَالِـثَـةً، ورَابِعَـةً، وخَامِسَةً؟

ومَـا الـيَـاءُ فـي: (يَـرْمَعٍ)[6]، و (يَـرْبُوعٍ)، و (يَـضْرِبُ)؟ ومَـا الـيَـاءُ فـي: (صَيْـرَفٍ)[7]؟ ومَا اليَاءُ في (حِذْيَمٍ)[8]؟ ومَا اليَاءُ في (حِذْرِيَـةٍ)[9]، و (قِنْدِيـلٍ)؟ ومَا اليَاءُ في (سُلَحْفِيَـةٍ)؟ ومَا اليَاءُ في (هَنِـيٍّ)؟[10] [ظ٤٦].

---

(١) في الأصل ود: (زائدة). (٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) في أدب الكاتب ٣١٦: « الْحِلِـبْـلَابُ: هو النبت الذي تسميه العامة لبلابًا، وروي في كتاب سيبويه أنه الْحُـلَّبُ الذي تعتاده الظباء ».

(٤) في الاشتقاق ٤٤١: « واشتقاق جَحْجَبَى من الجَحْجَبَـة، وهو التردُّد في الشَّيء، والمجيءُ والذَّهاب ».

(٥) في الصحاح (قبعثر): « القَبَـعْـثَـرى: العظيم الشديد ».

(٦) في د: (يوقع). وفي الصحاح (رمع): « واليَـرْمَعُ: حجارةٌ بيضٌ رقاقٌ تلمعُ».

(٧) في الأصل ود: (صيوف).

(٨) في القاموس (حذم): « والحِذْيَـمُ كمِنبـرٍ: الحاذِقُ ».

(٩) في تاج العروس (حذر): « الحِذْرِيَـةُ كالهِبْرِيَـةِ: القطعـةُ الغليظـةُ من الأرض ».

(١٠) بعده في الأصـل: (تم، والحمـد للّه رب العالمين، وصلى اللّه على محمد وآله وصحبه أجمعين. يتلوه إن شاء اللّه تعالى: وتقول: وما مواقع زيادة النون). وبَعْده في د: (تم، والحمد للّه رب العالمين، =

[الجُزْءُ السّتّونَ مِن شَرْحِ كِتابِ سِيبَوَيـهِ، إملاء أبي الحسَنِ عليّ بن عيسى النّحوِيِّ، أَيَّدَهُ اللّهُ][١]

بِسْمِ اللَّهِ الرّحمنِ الرّحِيم، رَبِّ يَسِّرْ ولا تُعَسِّرْ[٢]

ومَـا مَـوَاضِعُ زِيَـادَةِ النُّـونِ؟ ولِمَ قَـلَّتْ أَوَّلًا في الاسْمِ، وكَـثُـرَ فـي الفِعْلِ؟ ومَا النُّونُ في (نَـرْجِسٍ)، و (عَنْسَلٍ)[٣]، و (قَلَنْسُوَةٍ)[٤]، و (رَعْشَنٍ)، و (فَعْلانَ)، و (زَعْفَـرَانٍ)؟ ومَا زِيَادَتُها مُصَاحِبَـةً لِحَـرْفِ الإِعْـرَابِ، زَائِدَةً في مَا يَـتَـصَرَّفُ مِن الأَسْمَاءِ، وفي التَّـثْـنِـيَـةِ، وجَمْعِ السَّلامَـةِ، وفي (تَـفْعَلِـينَ)، و (فَعَلْنَ)، وفي نُونِ التّـأْكِـيـدِ؟

ومَا مَواضِعُ زِيَادَةِ التَّاءِ؟ ولِمَ لا تُـزَادُ إِلّا طَـرَفًا أَوَّلًا وآخِـرًا؟ ولِمَ لا تَـكُونُ في حَشْوِ الكَلِمَةِ؟ ومَا التَّاءُ في (سَنْبَـتَـةٍ)[٥]؟ ومَا التَّاءُ في (عِفْرِيتٍ)؟ ومَا التَّاءُ في (عَنْـكَـبُوتٍ)؟ ومَا التَّاءُ في (تِجْفَافٍ)، و (تَـنْضُبٍ)، و (تُـرْتَبٍ)؟

ومَا مَـوْضِعُ[٦] زِيَادَةِ السِّينِ؟ ولِمَ لا تُـزَادُ إلا في (اسْتَـفْعَلَ)؟

ومَا مَـوْضِعُ زِيَادَةِ المِيمِ؟ ولِمَ لا تُـزَادُ عَلَى اطِّـرَادٍ إلا في أوّل الاسْمِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها لَمّا امْتَـنَـعَت النُّونُ مِن أَوَّلِ الاسْمِ زَائِدَةً لِتَخْلُصَ للفِعْلِ خَلَـفَـتْها أُخْتُها المِيمُ في أَوَّلِ الاسْمِ؟ ومَا المِيمُ في (مَـفْعُولٍ)، و (مِفْعَالٍ)، و (مَفْعَلٍ)، و (مِفْعَلٍ)[٧]؟

ومَا مَـوْضِعُ[٨] زِيَادَةِ الوَاوِ؟ ولِمَ لا تُـزَادُ أولى أَصْلًا؟ ومَا الوَاوُ في (حَوْقَـلَ)، و (صَوْمَعَـةٍ)؟ ومَا الوَاوُ في (قُعُودٍ)[٩]، و (عَجُوزٍ)، و (قَسْوَرٍ)؟ ومَا الوَاوُ

= وصلى اللّه على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين. يتلوه إن شاء اللّه تعالى: وتقول: وما مواقع زيادة النون. واللّه أعلم).

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها سياق تجزئة الأصل.

(٢) الكلام من قوله: (بسم اللّه) ليس في ف.

(٣) في الصحاح (عنسل): « العَنْسَلُ: الناقة السريعة ».

(٤) في الأصل ود: (قرنفل)، وكذا في الجواب، والكتاب ٤/ ٢٣٦.

(٥) في المحكم ٨/ ٥٢٨: « السَّنْبُ: الدَّهْرُ، وعِشْنَـا بذلِكَ سَنْبَـةً وسَنْبَـتَـةً، أي: حِقْبَـةً، التّاء ».

(٦) في د: (وضع).

(٧) قوله: (ومفعل) ساقط من د.

(٨) في د: (وضع).

(٩) في الصحاح (قعد): « القَعودُ من الإبل: الذي يَـقْتَعِدُهُ الراعي في كلِّ حاجة ».

في (بُهْلُولٍ)[(١)]، و (قَرْنُوَةٍ)[(٢)]؟ ومَا الوَاوُ في (قَلَنْسُوَةٍ)، و (قَمَحْدُوَةٍ)[(٣)]، و (عَضْرَفُوطٍ)؟

ومَا اللّامُ في (عَبْدَلٍ)، و (ذلِكَ)؟ ولِمَ قَلَّتْ زِيَادَتُها حَتّى لَمْ تَكُنْ إلّا في هذين الاسْمَيْنِ؟

الجَوابُ[(٤)]

الّذي[(٥)] يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ زَائِدًا[(٦)] من الحُرُوفِ هو الأَحَقُّ بِأَنْ يَكْثُرَ في الكَلامِ؛ لأَنَّهُ يَجْرِي عَلَى جِهَةِ الأَصْلِ والزَّائِدِ، ولا يَجُوزُ في خِلافِهِ أَنْ يَجْرِيَ إلّا عَلَى جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وهي جِهَةُ الأَصْلِ فَقَطْ.

فَحُرُوفُ المَدِّ واللِّينِ أَحَقُّ بِأَنْ تَكْثُرَ في الكَلامِ؛ لأَنَّ مِنْها الحَرَكاتِ الّتي يُتَوَصَّلُ بِهَا إلى النُّطْقِ بالحَرْفِ، فَلَهَا هذه الفَضِيلَةُ دُونَ غَيْرِها مِن الحُرُوفِ، ويُمْكِنُ التَّرَنُّمُ بِهَا، ولَهَا حُسْنٌ في المَسْمُوعِ. ثُمَّ الهَمْزَةُ أَوّلًا؛ لأَنَّها مِنْ أَخَوَاتِ حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ في الاعْتِلالِ، وهي أُخْتُ الأَلِفِ[(٧)]؛ لأَنَّها مِنْ مَخْرَجِها، وهي في[(٨)] المَوْقِعِ[(٩)] أَوَّلٌ لأَوَّلٍ. ثُمَّ النُّونُ؛ لأَنَّ لَهَا حُسْنًا[(١٠)] في المَسْمُوعِ، ولَهَا[(١١)] مَخْرَجَانِ: الفَمُ والخَيَاشِيمُ، كَمَا لِحُرُوفِ اللِّينِ مَا يُمْكِنُ بِهِ المَدُّ والقَصْرُ، فأَشْبَهَتْها مِنْ هذا الوَجْهِ أَيْضًا. ثُمَّ المِيمُ أُخْتُ النُّونِ في الغُنَّةِ[(١٢)] والحُسْنِ في المَسْمُوعِ. ثُمَّ التّاءُ أُخْتُ الوَاوِ في القُرْبِ مِنْ مَوْضِعِها، واتِّسَاعِ المَخْرَجِ، والخَفَاءِ.

---

(١) في العين ٤/ ٥٥: « ورجلٌ بُهلول: حييٌّ كريم، وامرأة بُهلول ».
(٢) في المحكم ٦/ ٣٦٧: « والقرنوة: نبات عريض الورق، ينبت في ألوية الرمل ودكادكه ».
(٣) في المحكم ٤/ ٤٣: « القَمَحْدُوَة: الهنة الناشزة فوق القفا، وهي بين الذؤابة والقفا ».
(٤) الكلام من قوله: (ما الذي يجوز أن يكون زائدًا) ليس في ف.
(٥) في ف: (والذي).
(٦) في د: (زيدا)، وفي ف: (زائدة).
(٧) الكلام من قوله: (لأنها من أخوات) ساقط من ف.
(٨) في الأصل: (وهي وفي)، وكذا في د وف.
(٩) في ف: (التوقع).
(١٠) في ف: (لا لها حسن).
(١١) قوله: (ولها) مكرر في د.
(١٢) في د: (اللغنة).

فهذه الأَحْـرُفُ السَّبْعَـةُ تَـدْخُلُ فـي أَبْـوَابِ الأَبْـنِـيَـةِ؛ لِكَـثْـرَتِها، واخْتِلافِ الأَبْـنِـيَـةِ فِـيها، ولا يَـدْخُلُ غَيْـرُها[١] مِـنَ الحُـرُوفِ [و٤٧] الزَّائِدَةِ[٢]؛ لِـقِلَّتِها، فالسِّينُ[٣] لا تُـزَادُ إِلَّا في (اسْتَـفْعَلَ) عَلَى اطِّـرَادٍ[٤]، وإِنَّما جَازَ زِيَادَتُها لأَنَّها أُخْتُ التَّاءِ في القُـرْبِ والهَمْسِ[٥] واتِّسَاعِ المَخْـرَجِ. وأَمَّا الهَاءُ فلا تُـزَادُ إِلَّا لِـبَـيَـانِ الحَـرَكَـةِ، أَو الأَلِفِ في آخِرِ الكَلِمَةِ، وإِنَّما جَازَ زِيَادَتُها لأَنَّها مِنْ مَخْـرَجِ الهَمْزَةِ، وهي أَشْبَـهُ بِها[٦]؛ لأَنَّها[٧] تَـتَحَرَّكُ كَحَـرَكَتِها، فَلَمّا كَانَت الهَـمْـزَةُ للأَوَّلِ[٨] كَانَت الهَاءُ للطَّـرَفِ الآخِرِ. واللّامُ تُـزَادُ في (عَبْدَلٍ)، و (ذلِكَ)[٩]؛ لِشَبَهِها[١٠] بِالنُّونِ؛ إِذ كَانَتْ تَسْتَطِـيـلُ اللّامُ[١١] حَتّى تُخَالِطَ مَخْـرَجَ النُّونِ، فهذه[١٢] الأَحْـرُفُ[١٣] الثّلاثَـةُ قَلَّتْ زِيَادَتُها؛ لِـبُعْدِها[١٤] مِنْ حُـرُوفِ المَدِّ واللِّـينِ، مَع أَنَّها مُـنَاسِبَـةٌ لِمَا نَاسَبَها بِمَا يَـقْتَضِي جَوَازَ الـزِّيَادَةِ فِـيها عَلَى قِلَّتِـهِ.

وحُـرُوفُ الزِّيَادَةِ عَشْرَةٌ، يَجْمَعُها في اللَّـفْظِ: (اليَـوْمَ تَـنْسَاهُ).

- ومَـوْقِعُ زِيـادَةِ الهَمْزَةِ أَوَّلًا؛ لأَنَّها أَوَّلُ المَخَارِجِ لأَوَّلِ الكَلِمَةِ، مَع إِمْكَانِ الحَـرَكَةِ فِـيها، ومُـنَاسَبَـتِها لِمَا هو أَحَقُّ بِالزِّيَادَةِ، فالهَمْزَةُ في (أَذْهَبَ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّها مِنْ (ذَهَبَ)، وفي (أَحْمَـرَ)؛ لأَنَّـهُ مِن الحُمْرَةِ، وفي (أَفْـكَـلَ)؛ لأَنَّها جَاءَتْ مَع سَلامَـةِ الأُصُولِ الثّلاثَـةِ في أَوَّلِ الكَلِمَةِ.

والهَمْـزَةُ في (ابْنٍ)، و (اضْرِبْ) زَائِدَةٌ، وهي أَلِفُ وَصْلٍ[١٥].

- ومَوَاقِعُ زِيَادَةِ[١٦] الأَلِفِ ثَانِـيَـةٌ، وثَالِثَـةٌ، ورَابِعَـةٌ، وخَامِسَةٌ، وسَادِسَةٌ، وسَابِعَـةٌ.

---

(١) في د: (عليها).
(٢) المثبت من ف، وفي الأصل ود: (حروف الزائدة).
(٣) في الأصل ود: (في السين)، وكذا يقتضي السياق.
(٤) في الأصل ود: (الطراد).
(٥) في د: (والخمس).
(٦) في د: (على شبه بها).
(٧) قوله: (لأنها) ليس في د.
(٨) في د: (الأول).
(٩) في د: (وكذلك).
(١٠) في د: (أشبهها).
(١١) في ف: (اللام تستطيل).
(١٢) في د: (وهذه).
(١٣) في د: (للأحرف).
(١٤) في د: (لبعدتها).
(١٥) في الأصل ود: (فصل)، وكذا في ف.
(١٦) في ف: (زايدة).

ولا تُزَادُ أَوَّلًا؛ لأَنَّـهُ لَيْسَ لَهَا اعْتِمَادَةٌ تُـمَكَّنُ بِهَا الحَرَكَةُ، ولا يُـبْـتَـدَأُ إِلَّا بِمُتَحَـرِّكٍ.

والأَلِفُ في (فَاعِلٍ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِن الفِعْلِ؛ وزَائِدَةٌ في (عَـبَّـادٍ)؛ لأَنَّـهُ مِن (عَـبَـدَ)، وفي (عَطْشَى)؛ لأَنَّـهُ مِن العَطَشِ، وفي (مِعْـزَى)؛ لأَنَّـهُ مِنْ (مَعْـزٍ)، وفي (حِلِـبْلابٍ)، و (جَحْجَبى)؛ لأَنَّها جَاءَتْ مَع سَلامَـةِ الأُصُولِ الثَّلاثَـةِ. وفي (حَبَنْطـى)؛ لأَنَّـهُ مِنْ (حَبطَ بَطْـنُـهُ). وفي: (قَـبَعْـثَرى)؛ لأَنَّـهُ بَعْدَ سَلامَـةِ الأُصُولِ الثَّلاثَـةِ، وفي (بَـرْدَرَايا) عَلَى هذا القِيَاسِ، بَعْدَ سَلامَـةِ الأُصُولِ الثَّلاثَـةِ.

- ومَوْضِعُ زِيَادَةِ الهَاءِ آخِرُ الكَلِمَةِ؛ لِبَيَـانِ الأَلِفِ أَو الحَرَكَـةِ، ولا يَدْخُلُ في ذلِكَ هَاءُ التَّـأْنِـيثِ؛ لأَنَّها بَـدَلٌ مِنْ تَاءِ التَّـأْنِـيثِ.

- ومَوْضِعُ زِيَادَةِ اليَاءِ أَوَّلٌ، وثَانِيَـةٌ، وثَالِـثَـةٌ، ورَابِعَـةٌ، وخَامِسَةٌ، فَاليَاءُ في (يَـرْمَعٍ)، و (يَـرْبُوعٍ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّها بَعْدَ سَلامَـةِ الثَّلاثَـةِ، واليَاءُ في (يَضْرِبُ) زَائِـدَةٌ لأَنَّـهُ مِـن الضَّرْبِ، واليَاءُ في (صَيْـرَفٍ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِن الصَّرْفِ[1]، واليَاءُ في (حِذْيَمٍ) زَائِدَةٌ، مِنْ (حَذَمْتُ)، واليَاءُ في (حِذْرِيَـةٍ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِن الحَذَرِ، وفي (قِنْدِيـلٍ)؛ لأَنَّـهُ بَعْدَ سَلامَـةِ الثَّلاثَـةِ. وكَذلِكَ في (سُلَحْـفِـيَـةٍ)، واليَاءُ في (هَنِـيٍّ) زَائِدَةٌ للنِّسْبَـةِ.

- ومَوَاضِعُ زِيَادَةِ[2] النُّونِ أَوَّلٌ، عَلَى قِلَّتِـهِ في الاسْمِ جِدًّا. وثَانِيَـةٌ، وثالِـثَـةٌ، ورَابِعَـةٌ، وخَامِسَةٌ [ظ٤٧]، وسَادِسَةٌ، وسَابِعَـةٌ. والنُّونُ في (نَـرْجِسٍ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ لَيْسَ فـي الكَـلامِ: (فَعْلِلٌ)، وفِـيـهِ: (نَـفْعِلٌ). و (عَنْسَلٌ) مِـنْ (عَسَـلَ الطَّرِيـقَ). و (قَلَـنْسُوَةٌ) زَائِـدَةٌ؛ لِقَوْلِـهِم: (قَلاسٍ). و (رَعْشَنٌ)؛ لأَنَّـهُ مِـن الرَّعْشَـةِ[3]. و (غَضْبَانُ)؛ لأَنَّـهُ مِن الغَضَبِ. و (زَعْفَـرَانٌ)؛ لِكَـثْـرَةِ مُصَاحَبَـتِها للأَلِفِ زَائِدَةً في آخِرِ الاسْمِ. وكَذلِكَ: (عَـبَـيْـثُـرَانٌ)[4].

---

(١) قوله ابتداء من: (والياء في صيرف) ساقط من د.

(٢) في الأصل ود: (زائدة).

(٣) في الأصـل ود: (الوعشة).

(٤) في تاج العروس (عبثر): « العَبَـوْثُـرَانُ والعَبَـيْـثُـرَانُ، وتُـفْتَح ثاؤُهُمَا: نَـبَـاتٌ كالقَـيْصُومِ في الغُـبْـرَةِ، إلا أنّه طَـيِّب للأكل، له قضبان دقاق، طيب الرِّيحِ ».

وتُزَادُ مُصَاحِبَةً لِحَرْفِ الإعْرَابِ فِيمَا يُتَصَرَّفُ مِن الأَسْمَاءِ، وفي التَّثْنِيَةِ وجَمْعِ السَّلامَةِ، وفي (تَفْعَلِينَ)، وفي (يَفْعَلْنَ).

- ومَواضِعُ زِيَادَةِ التَّاءِ الّتي تَطَّرِدُ في الأَسْمَاءِ أَوَّلٌ وآخِرٌ، وإنَّما اطَّرَدَتْ[١] في هذين المَوْضِعَيْن؛ لأَنَّها أُخْتُ الوَاوِ، وهي لا تُزَادُ أَوَّلًا، ولا تَصِحُّ إذا كَانَ قَبْلَها حَرَكَةٌ آخِرًا، فَصَارَتْ خَلَفًا مِنْها. وهي زَائِدَةٌ في (سَنْبَتَةٍ)؛ لِقَوْلِهم: (مَضَتْ سَنْبَةٌ مِن الدَّهْرِ) في هذا المَعْنى. وفي (عِفْرِيتٍ)؛ لأَنَّهُ مِن العَفْرِ. وفي[٢] (عَنْكَبُوتٍ)؛ لِقَوْلِهِم: (عَنْكَباءُ)، و (عَكُوبٌ)[٣]. وتُزَادُ في (تِجْفَافٍ)؛ لأَنَّهُ مِنْ (جَفَّ). وفي (تَنْضُبٍ)؛ لأَنَّهُ مِنْ (نَضَبَ)، وفي (تُرْتَبٍ)؛ لأَنَّهُ مِنْ (رَتَبَ)[٤]، ولَيْسَ في الكَلامِ مِثْلُ: (جُعْفَرٍ).

- ومَوْضِعُ زِيَادَةِ السِّينِ (اسْتَفْعَلَ).

- ومَوْضِعُ زِيَادَةِ المِيمِ عَلَى اطِّرَادٍ في الاسْمِ أَوَّلٌ، وذلِكَ لأَنَّها لَمّا امْتَنَعَت النُّونُ مِن أَوَّلِ الاسْمِ لِتَخْلُصَ للفِعْلِ خَلَفَتْها أُخْتُها المِيمُ في أَوَّلِ الاسْمِ. والمِيمُ[٥] زَائِدَةٌ في (مَفْعُولٍ)، و (مِفْعَالٍ)، و (مَفْعَلٍ)، و (مِفْعَلٍ)[٦].

- ومَواضِعُ زِيَادَةِ الوَاوِ ثَانِيَةٌ، وثَالِثَةٌ، ورَابِعَةٌ، وخَامِسَةٌ، ولا تُزَادُ أَوّلًا لِقُبْحِها في المَسْمُوعِ في أَوَّلِ الكَلامِ إذا[٧] تَكَرَّرَتْ. فهي في (حَوْقَلَ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّهُ مِن الحَقْلِ. وفي (صَوْمَعَةٍ)؛ لأَنَّهُ مِنْ (صَمَعَ)[٨]، وفي (قُعُودٍ)؛ لأَنَّهُ مِنْ (قَعَدَ)، وفي (عَجُوزٍ) مِن العَجْزِ. وفي (قَسْوَرٍ) مِن القَسْرِ[٩]. وفي (بُهْلُولٍ)؛

---

(١) في ف: (اطرد). (٢) في د: (وهي).

(٣) هذا ما هو في نسخة الأصل وداماد وفيينا: (عكوب)، ولم أجده بمعنى (عنكبوت)، ولكنه يشير إلى زيادة النون والتاء أيضًا، وأن الأصل في (عنكبوت) هو (عكب)، والعكوب بفتح العين: الغبار. انظر تاج العروس (عكب).

(٤) في د: (ترتب). (٥) في ف: (فالميم).

(٦) قوله: (ومفعل) ساقط من د. (٧) في د: (إذ).

(٨) في د: (في صمع).

(٩) في الأصل: (القسو)، وفي د: (من القسور)، وكذا في ف.

لأَنَّها بَعْدَ سَلامَـةِ الثّلاثَـةِ. وكَذلِكَ في: (قَـرْنُـوَةٍ)، وهـو[1] مِنْ (قَـرَن). وفي (قَمَحْدُوةٍ)، و (عَضْرَفُوطٍ)؛ لأَنَّـهُ بَعْـدَ سَلامَـةِ الثَّلاثَـةِ. وفي (قَـلَـنْسُوَةٍ)؛ لِقَوْلِـهِم: (قُـلَـيْـنِسَةٌ)[2]، و (قُـلَـيْسِيَـةٌ) عَلَى التَّخْيِـيـرِ في حَذْفِ أَيِّ الزَّائِدَيْنِ شِئْتَ.

- وزِيَـادَةُ الـلّامِ في (عَـبْـدَلٍ)، و (ذلِكَ) عَلَى طَـرِيـقِ النَّادِرِ؛ لِـبُـعْدِها مِنْ حُرُوفِ المَدِّ واللِّـينِ مَع مُـقَارَبَـةِ النُّونِ.

* * *
* *
*

(١) قوله: (هو) ليس في ف.

(٢) قوله: (لقولهم قلينسة) ساقط من د.

بَابُ حُرُوفِ البَدَلِ(*)

الغَـرَضُ فِيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في حُـرُوفِ البَـدَلِ مِمّا لا يَجُوزُ[١].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في حُـرُوفِ البَـدَلِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

وكَمْ هي حُـرُوفُ البَـدَلِ[٢]؟

ولِمَ جَازَ إِبْـدَالُ حَـرْفٍ مَكَانَ حَـرْفٍ[٣]؟ وهَلْ ذلِكَ للفِرَارِ مِن الثِّقَلِ، أَوْ تَـنَـافُـرِ [و٤٨] الحُـرُوفِ في التَّـأْلِيفِ إِلى الخِفَّةِ[٤] والتَّعْدِيلِ؟

ولِمَ جَـازَ إِبْـدَالُ الهَمْزَةِ مِـن اليَاءِ فـي (قَضَاءٍ)، والـوَاوِ فـي (شَقَاءٍ)؟ وهَـلْ ذلِكَ لِـتَـبَـاعُدِ الـوَاوِ مِـن الأَلِفِ في المَخْـرَجِ، مَـع قُـوَّةِ التَّـغْـيِـيـرِ في مَـوْقِعِ حَرْفِ الإِعْـرَابِ، واليَاءُ أُخْتُ الوَاوِ؟

ولِـمَ[٥] أُبْـدلَت الهَـمْـزَةُ مِـن الـوَاوِ المَضْمُـومَـةِ في (أَدْؤُرٍ)، و (الـنَّـؤُورِ)، و (أَنْـؤُرٍ)، و (أُقِّـتَتْ)، و (أُجُوهٍ)، و (أُعِدَ)؟

ولِمَ أُبْـدلَت مِن الوَاوِ المَكْسُورَةِ في (إِسَادَةٍ)؟

ولِمَ أُبْـدلَت الأَلِفُ مِن الوَاوِ في (غَـزَا)، واليَاءِ في (رَمَى)؟

ولِمَ أُبْـدِلَت مِنْهُمـا عَـيْـنًـا فـي (قَـالَ)، و (بَـاعَ)، و (البَابِ)، و (العَـابِ)، و (الماءِ)[٦]؟

ولِمَ أُبْـدِلَت الأَلِفُ مِن الوَاوِ السَّاكِنَـةِ في: (يَاجَـلُ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها مَع اليَاءِ

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٢٣٧: « **هذا باب حروف البدل** ».

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب وما لا يجوز).

(٢) في د: (المبدل).

(٣) قوله: (مكان حرف) ساقط من د.

(٤) في د: (خفة).

(٥) في د: (ولما).

(٦) في الأصل ود: (النماء)، وكذا في الجواب.

أَخَفُّ مِن اليَاءِ مَع الوَاوِ، مَع المُنَاسَبَـةِ بَـيْـنَـهُما؟

ولِمَ أُبْـدلَت الأَلِفُ مِن التَّنْوِينِ والنُّونِ الخَـفِيفَـةِ في الوَقْفِ؟ وهَلْ ذلِكَ للإِيـذَانِ بِالـزِّيَـادَةِ للمَعْنى، فِيما مَوْضُوعُهُ عَلَى السُّكُونِ، كَالأَلِفِ الّتي لا تَـكُونُ إِلّا سَاكِنَـةً؟

ولِمَ أُبْـدلَت الهَاءُ مِن التّاءِ الّتي للتَّـأْنِيثِ في الوَقْفِ؟ وهَلْ ذلِكَ للإِيـذَانِ بالـزِّيَـادَةِ للمَعْنى[1] فيما مَـوْضُوعُـهُ عَلَى الحَـرَكَـةِ؟

ولِمَ أُبْـدلَت الهَاءُ مِن الهَمْزَةِ في: (هَـرَقْتُ)، و (هَـرَحْتُ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها أَخَفُّ مِنْها مَع أَنَّها مِنْ مَخْـرَجِها، ويُمْكِنُ الابْـتِدَاءُ بِهَا؟

ولِمَ أُبْـدلَت الهَاءُ مِن اليَاءِ[2] في: (هذه)؟ وهَلْ ذلِكَ عَلَى التَّـشْبِـيـهِ بِـإِبْـدَالِها مِن التَّاءِ الّتي هي عَلامَـةُ التَّـأْنِيثِ؟ ومَا نَظِـيـرُها في القِلَّةِ مِنْ بَـيَـانِ الحَـرَكَةِ بِالأَلِفِ في: (أَنا)، و (حَيَّـهَلا)؟

ولِمَ أُبْـدلَت اليَاءُ مِن الوَاوِ السَّاكِنَـةِ في (مِيـزَانٍ)، و (قِـيـلَ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الخُـرُوجَ مِـن الكَسْرِ إِلى الـوَاوِ السَّاكِنَـةِ كَالخُـرُوجِ مِـن الكَسْرِ إِلى الضَّمِّ فـي أَنَّـهُ مَـرْفُوضٌ لِـثِقَلِـهِ؟

ولِمَ أُبْـدلَت اليَاءُ مِن الوَاوِ في: (مُسْلِمِينَ)، ومِن الأَلِفِ في (مُسْلِمَيْنِ)؟

ولِمَ أُبْـدلَت اليَاءُ مِن الأَلِفِ في (قَـرَاطِيس)، و (قُـرَيْطِيس)[3]؟

ولِمَ أُبْـدلَت اليَاءُ مِن الوَاوِ السَّاكِنَـةِ في (لَـيَّـةٍ)؟ وهَلْ ذلِكَ لِمُـقَارَبَـةِ حُـرُوفِ العِلَّةِ الّتي تَـقْتَضِي لُـزُومَ الإِدْغَامِ؟

ولِمَ جَازَ[4] إِبْـدَالُ اليَاءِ مِن الأَلِفِ في (أَفْعى)، و (حُبْلَى) في الوَقْفِ؟

ولِمَ أُبْـدلَت اليَاءُ[5] مِن الوَاوِ المُـتَحَـرِّكَـةِ في (سَيِّـدٍ)؟

ولِمَ أُبْـدلَت اليَاءُ مِن المُضَاعَفِ في (قِـيـرَاطٍ)، و (دِيـنَـارٍ)؟

---

(١) في الأصل ود: (طمعنى).
(٢) في د: (الهمزة).
(٣) في د: (اقريطيس).
(٤) في د: (عاز).
(٥) قوله: (الياء) ليس في د.

ولِمَ أُبْدلَت اليَاءُ مِن الوَاوِ في (يَيْجَلُ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الوَاوَ في مَوْضِعٍ يَعْتَلُّ فِيهِ في (يَعِدُ)؟

ولِمَ أُبْدلَت اليَاءُ مِن الوَاوِ في (قُصْيَا)[1]، و (دُنْيَا)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ مُجَاوَرَةَ اليَاءِ للأَلفِ أَقْرَبُ مِنْ مُجَاوَرَتِها للوَاوِ؟

ولِمَ أُبْدلَت اليَاءُ مِن الوَاوِ في (غَازٍ)، و (يَغْزِي) عَلَى اطِّرَادٍ في ذلِكَ؟

ولِمَ أُبْدلَت اليَاءُ مِن الوَاوِ في (شَقِيتُ) [ظ٤٨] و (غَبِيتُ) عَلَى اطِّرَادٍ في ذلِكَ؟

ولِمَ أُبْدلَت التَّاءُ مِن الوَاوِ في: (اتَّعَدَ)، و (اتَّزَنَ)، وفي (تُرَاثٍ)، و (تُجَاهٍ)؟

ولِمَ أُبْدلَت التَّاءُ مِن اليَاءِ في: (اتَّأَسَ)؟

ولِمَ أُبْدلَت التّاءُ مِن الدَّالِ والسِّينِ في[2] (سِتٍّ) عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ؟

ولِمَ أُبْدلَت التَّاءُ في: (أَسْنَتُوا) مِن (أَسْنَيْتُ) عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ؟

ولِمَ أُبْدلَت الدَّالُ مِن التَّاءِ في (افْتَعَلَ)[3] مَعَ الزَّايِ [في][4]: (ازْدَانَ)، و (ازْدَجَرَ)؟

ولِمَ أُبْدلَت الطَّاءُ مِن[5] التَّاءِ في (افْتَعَل)[6] مَعَ الصَّادِ والضَّادِ والظَّاءِ، في: (اصْطَبَرَ)، و (اضْطَهَدَ)، و (اظْطَلَمَ)؟

ولِمَ أُبْدلَت الطَّاءُ مِن التَّاءِ في: (فَحَصْطُ بِرِجْلِي)، و (حِصْطُ)[7]، ولَمْ يَلْزَمْ كَمَا في (افْتَعَلَ)؟

ولِمَ أُبْدلَت الدَّالُ مِن التّاءِ في (فُزْدُ) بِمَعْنى (فُزْتُ)[8]؟

---

(١) في د: (فضلا).
(٢) في د: (من).
(٣) في د: (الفعل).
(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.
(٥) قوله: (الطاء من) ليس في د.
(٦) في د: (الفعل).
(٧) في الأصل ود: (جصتط)، وكذا في الجواب، والكتاب ٤/ ٢٤٠.
(٨) قوله: (بمعنى فزت) ليس في د.

ولِمَ أُبْـدلَت المِيمُ مِـن النُّونِ في (العَنْبَـرِ)، و (شَنْبَـاءَ) إِذا سُكِّـنَت وبَعْـدَها البَاءُ؟

ولِمَ أُبْـدلَت المِيمُ مِـن الوَاوِ في (الفَمِ) عَلَى قِلَّتِـهِ؟ ومَـا نَظِيـرُهُ في القِلَّـةِ مِـنْ (مَاءٍ)؟

ولِمَ أُبْـدلَت الجِيمُ مِن اليَاءِ المُشَدَّدَةِ في (عَلِيٍّ)، و (عَوْفَجٍّ) في الوَقْفِ؟

ولِمَ أُبْـدلَت النُّونُ مِن الهَمْزَةِ في (فَعْلانَ، فَعْلى) عِنْـدَ الخَلِيلِ[1]؟

ولِمَ أُبْـدلَت اللّامُ مِن النُّونِ في: (أُصَيْلالٍ)؟

ولِمَ أُبْـدلَت الوَاوُ مِن اليَاءِ السَّاكِنَـةِ في: (مُوقِـنٍ)، و (مُوسِـرٍ)؟ ومَا الاخْتِلافُ فِـيـهِ؟

ولِمَ أُبْـدلَت الوَاوُ مِن اليَاءِ في: (عَمَوِيٍّ)، و (رَحَوِيٍّ)؟

ولِمَ أُبْـدلَت الـوَاوُ مِـن اليَاءِ في (شَرْوَى)، و (تَـقْوَى)؟ وهَـلْ ذلِكَ للإِيـذَانِ بِقُوَّةِ المُنَاسَبَـةِ بَـيْـنَـهُما؟

ولِمَ أُبْـدلَت الوَاوُ مِن اليَاءِ في: (كُوسَى)، و (طُوبَى)؟

ولِمَ أُبْـدلَت الوَاوُ مِن الأَلِفِ في (أَفْعَوْ)، و (حُبْلَـوْ) في الوَقْفِ؟ وهَلْ ذلِكَ لِطَـلَبِ البَـيَـانِ بِالحَـرْفِ المُنَـاسِبِ؟

ولِمَ أُبْـدلَت الوَاوُ مِن الألِفِ في (ضُورِبَ) و (تُـضُورِبَ)؟

ولِمَ أُبْـدلَت مِن الأَلِفِ الزَّائِدَةِ في: (ضُويْـرِبٍ)، و (دُوَيْـنِـقٍ)، و (ضَوارِبَ)، و (دَوَانِـيـقَ)؟

ولِمَ أُبْـدلَت الوَاوُ مِـن الهَمْزَةِ في: (حَمْرَاوَانِ)، و (حَمْرَاوِيٍّ)[2]؟ وهَـلْ ذلِكَ للفَـرْقِ بَـيْنَ الأَصْلِـيِّ والزَّائِـدِ لِمَعْنًى؟

---

(١) الكلام من قوله: (ولم أبدلت الميم من النون) ساقط من د.

(٢) في الأصل ود: (حمراواي)، وكذا في الجواب.

ولِمَ أُبْـدلَت الوَاوُ مِن اليَاءِ في: (فُتُـوٍّ)، و (فُـتُـوَّةٍ) عَلَى طَرِيـقِ النَّادِرِ؟

ولِمَ أُبْـدلَت اليَاءُ [مِن الوَاوِ][1] في: (عُتِـيٍّ) جَمْعًا، ولَـمْ تُـبْـدَلْ مَصْدَرًا؟

ولِمَ أُبْـدلَت الوَاوُ مِن الهَمْزَةِ في: (كِسَاوَانِ)، و (عَطَاوِيٍّ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها لَمّا صَارَتْ غَـيْـرَ طَـرَفٍ رُدَّت إلى الأَصْلِ، كَمَا رُدَّتْ (شَقَاوَةٌ)؟

ولِمَ ذَهَبَ الخَلِيـلُ إلى أَنَّ الحَرَكَاتِ زَوَائِدُ في الكَلِمِ؛ لِـيُوصَلَ إلى النُّطْـقِ بِـهِ، والأَصْـلُ الحُـرُوفُ؟

الجَوابُ[2]

والَّذي[3] [يَجُوزُ في حُـرُوفِ البَـدَلِ هو مَا][4] يُلائِمُ[5] أَنْ يَخْلُفَ فِـيـهِ أَحَـدُ الشَّيْـئَيْنِ للآخَرِ بِالمُقَارَبَـةِ بَـيْـنَـهُما، ولا يَجُوزُ فِـيمَا كَانَ خِلافَ هذه الصِّفَـةِ. والأَصْلُ[6] أَحَقُّ بِالحَرْفِ المَوْضُوعِ لِـبَـيَـانٍ عَن المَعْنى[7].

وحُـرُوفُ [و٤٩] **البَـدَلِ ثَلاثَـةَ عَشَرَ**؛ ثَمَانِـيَـةٌ مِنْ حُـرُوفِ الزِّيادَةِ العَشْرةِ، يَسْقُطُ مِنْها السِّينُ والنُّونُ، وخَمْسَةٌ مِنْ غَيْرِهِنَّ: الطَّاءُ، والدَّالُ، والجِيمُ، والزَّايُ، والصَّادُ.

- فالهَمْزَةُ تُـبْدَلُ مِن الوَاوِ في (شَقَاءٍ)؛ لاجْتِمَاعِ ثَلاثَـةِ أَسْبَابٍ: ثِقَـلُ الوَاوِ في نَـفْسِها مَع الحَرَكَةِ عَلَـيْها، ووُقُوعُها مَـوْقِعًا يَـقْوَى فِـيـهِ التَّـغْيِـيـرُ وهو آخِرُ الاسْمِ، ومُجَاوَرَتُها لأَلِفٍ زَائِدَةٍ[8]. وتُـبْـدَلُ مِن اليَاءِ في (قَضَاءٍ)؛ لأَنَّ اليَاءَ أُخْتُ الوَاوِ في

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٣) فـي الأصل ود: (الي)، وكذا في ف.

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل ود: (ملايم).

(٦) في الأصل و د: (الأصل).

(٧) الكلام فـي ف في شـرح هذه الفقرة يختلف عما في الأصل ود، ففي ف: « والَّذي يَجُوزُ في البَدَلِ هي الحُـرُوفُ المُـتَـنَاسِبَـةُ الَّتي يَـكُونُ بعضُها أَحسنَ في التّـأليف مِن بَعضٍ، وهو أَنْ يكون الحَرفُ المبدل أحسن في التّـأليف الأصل مَع المَناسَبَـةِ لَـهُ؛ لأَنّ مناسبته له طَرقت أَنْ يقوم مقامه، ومشاكلته في التأليف جعلته أولى بالمَوضِعِ مِن الأصل، نحو (مُصْطبر)، الصّادُ أَوْلى من التاء، وما كان على خلاف هذه الصفة والأصل أحق بالحَرف الّذي وضع لبيان عن المعنى ».

(٨) في الأصل ود: (فائدة)، وكذا في ف.

هذا البَابِ.

وتُبْدَلُ الهَمْزَةُ مِن الوَاوِ المَضْمُومَةِ عَلَى اطِّرَادٍ، إلّا أنَّها في الأوَّلِ[1] أقْوَى مِنْها في حَشْوِ الكَلِمَةِ؛ لأنَّهُ مَوْضِعُ زِيادَتِها، كَقَولِكَ: (أُجُوهٌ)، و (أُقِّتَتْ)، و (أَدْؤُرٌ)، و (النُّؤُورُ). وتُبْدَلُ مِن المَكْسُورَةِ في أوَّلِ الكَلِمَةِ، كَقَوْلِهِمْ: (إِشَاحٌ)، و (إِسَادَةٌ)، ولا تُبْدَلُ مِن المَكْسُورَةِ في حَشْوِ الكَلِمَةِ؛ لِضَعْفِها في هذا المَوْقِعِ، وقُوَّتِها أوَّلًا.

- وتُبْدَلُ الألِفُ مِن الوَاوِ في (غَزَا)؛ لاجْتِمَاعِ ثَلاثَةِ أَسْبَابٍ: ثِقَلُ الوَاوِ المُتَحَرِّكَةِ، ووُقُوعُها في مَوْقِعٍ يَقْوَى فِيهِ التَّغْيِيرُ، وانْفِتَاحُ مَا قَبْلَها بِمَا يَطْرُقُ عَلَيْها الألِفُ الّتي هي أَخَفُّ مِنْها. وكَذلِكَ: (رَمى)؛ لأنَّ اليَاءَ أُخْتُ الوَاوِ في (فَعَلَ) عَلَى مَا بَيَّنّا.

وتُبْدَلُ الألِفُ مِن الوَاوِ المُتَحَرِّكَةِ في مَوْضِعِ العَيْنِ، ومِن اليَاءِ أَيْضًا، وإنْ كَانَ بَدَلُها مِنْها في مَوْضِعِ[2] اللّامِ أَقْوَى؛ وذلِكَ نَحْوُ: (قَالَ)، و (بَاعَ)، و (البَابِ)، و (العَابِ)، و (الماءِ).

وتُبْدَلُ الألِفُ مِن الوَاوِ السَّاكِنَةِ هذا البَدَلَ، وإن اسْتَمَرَّ في النَّظَائِرِ؛ لأنَّهُ يَجُوزُ لَفْظُ الأَصْلِ، فَتَقُولُ: (يَوْجَلُ)، و (يَاجَلُ). والعِلَّةُ في جَوَازِ ذلِكَ مُجَاوَرَةُ الوَاوِ للياءِ، وهُما ثَقِيلانِ في أَنْفُسِهِما، وقَدْ وَقَعَت الوَاوُ مَوْقِعًا يَعْتَلُّ في نَظِيرِهِ مِنْ: (يَفْعِلُ)، نَحْوُ: (يَعِدُ)، فَقُلِبَتْ إلى حَرْفٍ خَفِيفٍ مُنَاسِبٍ. ومِنْهُم مَنْ يَقُولُ: (يَيْجَلُ)، فيَطْلُبُ الخِفَّةَ، وإِنَّهُ أَشْكَلُ. ومِنْهُمْ مَن يَقُولُ: (يِيجَلُ) فَيَكْسِرُ اليَاءَ؛ لِتُقْلَبَ الوَاوُ عَلَى قِيَاسٍ مُسْتَمِرٍّ.

وتُبْدَلُ الألِفُ مِن التَّنْوِينِ، والنُّونِ الخَفِيفَةِ في الوَقْفِ؛ لأنَّها لا تَكُونُ إلّا سَاكِنَةً في مَوْضِعِها[3]، وفي الوَقْفِ الّذي طُلِبَ في الاسْمِ، فاقْتَضَى ذلكَ حَرْفًا لا يَكُونُ إلّا سَاكِنًا، وهو الألِفُ.

---

(١) في د: (أول).
(٢) في د: (الموضع).
(٣) في ف: (موضوعها).

- وتُبْدَلُ الهَاءُ مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ؛ للإِيذَانِ بأَنَّها زَائِدَةٌ لِمَعْنًى، مَع أَنَّها مَقْطَعٌ لِمَقْطَعٍ، ومَع أَنَّهُ يَخْرُجُ فِيها عِنْدَ الوَقْفِ نَفَسٌ يَكُونُ كالاسْتِرَاحَةِ في: (طَلْحَه).

وتُبْدَلُ الهَاءُ مِن الهَمْزَةِ في: (هَرَقْتُ)، و (هَرَحْتُ)؛ لِثِقَلِ الهَمْزَةِ مَع وُجُودِ حَرْفٍ مِنْ مَخْرَجِها، يَصْلُحُ أَنْ يَقُومَ مَقَامَها.

وتُبْدَلُ الهَاءُ مِن اليَاءِ في (هذه)؛ لأَنَّ اليَاءَ الّتي للتَّأْنِيثِ كَالتَّاءِ الّتي تُبْدَلُ الهَاءُ مِنْها في التّأْنِيثِ[١]، فَتَجْرِي (هذه) في الوَقْفِ مَجْرَى (طَلْحَه). ونَظِيرُها في القِلَّةِ بَيَانُ الحَرَكَةِ بالأَلِفِ [ظ٤٩] في: (أَنا) و (حَيَّهَلا).

- وتُبْدَلُ اليَاءُ مِن الوَاوِ في: (مِيزَانٍ)، [لأَنَّ][٢] الوَاوَ سَاكِنَةٌ، وقَبْلَها كَسْرَةٌ، فَتَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ البِنَاءِ المَرْفُوضِ في الخُرُوجِ مِنْ كَسْرَةٍ إِلى ضَمَّةٍ، ولا يَصِحُّ مِثْلُ هذا البَتَّةَ.

وتُبْدَلُ اليَاءُ مِن الوَاوِ في: (مُسْلِمِينَ)، ومِن الأَلِفِ في: (مُسْلِمَيْنِ) لِمَعْنى النَّصْبِ أو الجَرِّ.

وتُبْدَلُ اليَاءُ مِن الوَاوِ في: (بَهَاليلَ)، و (بُهَيْلِيلٍ)[٣]؛ لأَنَّها سَاكِنَةٌ، قَبْلَها كَسْرَةٌ.

وتُبْدَلُ اليَاءُ مِن الأَلِفِ في: (قَرَاطِيسَ)، و (قُرَيْطِيسَ)؛ لانْكِسَارِ مَا قَبْلَها، وامْتِنَاعِ صِحَّتِها، أَوْ صِحَّةِ أُخْتِها الوَاوِ في هذا المَوْقِعِ.

وتُبْدَلُ اليَاءُ مِن الوَاوِ إِذا اجْتَمَعَتا[٤]، والأَوَّلُ مِنْهما سَاكِنٌ للمُقَارَبَةِ بَيْنَهُما، وأَنَّهُما حَرْفا عِلَّةٍ، فَيَلْزَمُ الإِدْغَامُ في: (لَيَّةٍ)، و (سَيِّدٍ) عَلَى مَا بَيَّنّا.

وتُبْدَلُ اليَاءُ مِن الأَلِفِ في (حُبْلَى)، و (أَفْعى) في الوَقْفِ، ولا تَلْزَمُ، وعِلَّةُ

---

(١) الكلام من قوله: (كالتاء التي) ساقط من ف.

(٢) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٣) في د: (بهليل).

(٤) في الأصل: (اذا اجتمعتا)، وفي د: (إذ جمعتا)، والمثبت من ف.

جَوَازِهِ أَنَّ الوَقْفَ يَخْفَى فِيهِ الحَرْفُ، والأَلِفُ أَخْفَى الحُرُوفِ، فأُبْدِلَتْ[١] إلى حَرْفٍ مُنَاسِبٍ لَهَا هو أَبْيَنُ مِنْها، ومَنْ قَالَ: (أَفْعَوْ) طَلَبَ الأَبْيَنَ، وإِنْ كَانَ [الأَبْعَدَ][٢]، ومَنْ قَالَ: (أَفْعَى) طَلَبَ البَيَانَ مَع الأَقْرَبِ.

وتُبْدَلُ اليَاءُ مِن المُضَاعَفِ في: (دِينَارٍ)، و (قِيرَاطٍ)؛ لِتَكَرُّرِهِ التَّضْعِيفِ، وكَسْرَةِ مَا قَبْلَهُ، فَلَمْ يَصْلُحْ مِن الحُرُوفِ الّتي هي أَقْوَى في البَدَلِ إِلّا اليَاءُ، ولا يَطَّرِدُ مِثْلُ هذا.

وتُبْدَلُ اليَاءُ مِن الوَاوِ [في][٣]: (قُصْيَا)، و (دُنْيَا)؛ للتَّنَافُرِ بَيْنَ مَخْرَجِ الوَاوِ والأَلِفِ والضَّمَّةِ الّتي في أَوَّلِ الاسْمِ.

وتُبْدَلُ اليَاءُ مِن الوَاوِ في: (غَازٍ)، و (يَغْزِي)[٤]؛ لِثِقَلِ الوَاوِ مَع الكَسْرَةِ الّتي قَبْلَهَا في آخِرِ الكَلِمَةِ، وكَذلِكَ تُبْدَلُ مِن الوَاوِ في (شَقِيتُ)، و (غَبِيتُ).

- وتُبْدَلُ التَّاءُ مِن الوَاوِ عَلَى اطِّرَادٍ في (افْتَعَلَ) مِن الوَعْدِ والوُلُوجِ والوَهْمِ، فَتَقُولُ: (اتَّعَدَ)، و (اتَّلَجَ)، و (اتَّهَمَ)؛ لأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَلْزَمُ الوَاوَ التَّغْيِيرُ؛ لِسُكُونِ وانْكِسَارِ مَا قَبْلَها، مَع أَنَّها تَصْلُحُ أَنْ تُبْدَلَ إِلى حَرْفٍ يُدْغَمُ في التَّاءِ، واطَّرَدَ[٥] لِهذه العِلَّةِ.

وتُبْدَلُ مِن الوَاوِ أَوَّلًا للمُنَاسَبَةِ بَيْنَ التَّاءِ والوَاوِ مَع تَكَرُّرِهِ الوَاوِ أَوَّلًا في: (تُجَاهٍ)، و (تُرَاثٍ).

وتُبْدَلُ التّاءُ مِن اليَاءِ في (افْتَعَلَ) مِن (اليَأْسِ)، فَتَقُولُ: (اتَّأَسَ)؛ لأَنَّ اليَاءَ أُخْتُ الوَاوِ في هذا.

وتُبْدَلُ التَّاءُ مِن الدَّالِ والسِّينِ في: (سِتٍّ) عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ، والأَصْلُ (سُدْسٌ)، ومِنْ شَأْنِ الدَّالِ أَنْ تُدْغَمَ في السِّينِ في: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ ﴾ [المجادلة: ١][٦]،

---

(١) كذا في د وف، وفي الأصل: (فاتبدل). (٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ما بين المعقوفين من ف، وهو ساقط من الأصل ود.

(٤) في ف: (والغزي). (٥) في ف: (فاطرد).

(٦) نقل في السبعة أنّ أبا عمرو كان يدغم دال (قد) في التاء والذال والزاي، وفي السين في مثل: =

ونَحْوِهِ، فَلَمّا امْتَنَعَ إِدْغَامُ الدَّالِ في السِّينِ هُنا؛ لاجْتِمَاعِ ثَلاثِ سِينَاتٍ قُلِبَ الدَّالُ إِلى التَّاءِ الّتي هي مِنْ مَخْرَجِها، لِيَتَطَرَّقَ بذلِكَ إِلى الإِدْغَامِ مِنْ غَيْرِ إِخْلالٍ بِالاسْمِ، ثُمَّ قُلِبَ السِّينُ إِلى التّاءِ عَلَى هذا التَّقْدِيرِ؛ لِيُؤْذِنَ بِأَنَّهُ[1] عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ، فَقَالَ: (سِتٌّ). ولَكَ أَنْ تُبْدِلَ التَّاءَ مِن السِّينِ لِتُدْغِمَ الدَّالَ فِيها لَمّا امْتَنَعَ إِدْغَامُ الدَّالِ في السِّينِ مِن أَجْلِ اتِّفَاقِ [و٥٠] حُرُوفِ الاسْمِ كُلِّها. وفِيهِ تَقْدِيرٌ ثَالِثٌ، وهو أَنَّهُ لَمّا امْتَنَعَ إِدْغَامُ الدَّالِ في السِّينِ، وامْتَنَعَ إِدْغَامُ السِّينِ في الدَّالِ لِعِلَّةٍ عَارِضَةٍ أُتِيَ بِحَرْفٍ وَسَطٍ بَيْنَهُما، وهو التّاءُ؛ لأَنَّهُ يُوافِقُ الدَّالَ بِالمَخْرَجِ، والسِّينَ بِالهَمْسِ، فَأُبْدِلَ مِنْهُما جَمِيعًا، وصَارَ نَظِيرَ بَابِ (اصْطَبَرَ) في الحَرْفِ المُعَدَّلِ.

- وتُبْدَلُ الدَّالُ مِن التَّاءِ في (افْتَعَلَ) مِن الزِّينَةِ[2]، والزَّجْرِ، فَتَقُولُ: (ازْدَانَ)، و (ازْدَجَرَ)، وعِلَّةُ ذلِكَ مُنَافَرَةُ التَّاءِ للزَّايِ بِأَنَّ الزَّايَ مَجْهُورَةٌ، والتَّاءَ مَهْمُوسَةٌ، والزَّايُ مِنْ حُرُوفِ الصَّفِيرِ، لَهَا حُسْنٌ في المَسْمُوعِ، فَأُبْدِلَت الدّالَ؛ لأَنَّها وَسَطٌ بَيْنَ الحَرْفَيْنِ، تُلائِمُ الزَّايَ بِالجَهْرِ، والتَّاءَ بِالمَخْرَجِ.

- وتُبْدَلُ التَّاءُ مَع الصَّادِ والضَّادِ والظَّاءِ طَاءً فِرَارًا مِنْ تَنَافُرِ الحُرُوفِ في التَّأْلِيفِ؛ لأَنَّ هذه الأَحْرُفَ[3] مُطْبَقَةٌ مُسْتَعْلِيَةٌ، ولَيْس كَذلِكَ التَّاءُ، فَأُبْدِلَ مِنْها الطَّاءُ الّتي هي مِنْ مَخْرَجِها، وهي مُنَاسِبَةٌ للأَحْرُفِ الثَّلاثَةِ بِالإِطْبَاقِ والاسْتِعْلاءِ، فَتَقُولُ في (افْتَعَلَ)[4] مِن الصَّبْرِ: (اصْطَبَرَ)[5]، ومِن [الظُّلْمِ][6]: (اظْطَلَمَ)، ومِنْ (ضَهَدَ): (اضْطَهَدَ)[7].

= (قد سمع)، انظر السبعة ١١٩، وفي الإتحاف ٢/ ٥٢٥: « أدغم دال قد سمع أبو عمرو وهشام وحمزة والكسائي وخلف »، وقال في موضع آخر من الإتحاف ١/ ٤٩٦: « وأظهر دال (قد) من (قد سمع) نافع وابن كثير وابن ذكوان وعاصم وأبو جعفر ويعقوب ».

(١) في ف: (أنه).

(٢) في الأصل ود: (الزمنية)، وكذا في ف.

(٣) في الأصل ود وف: (الألف)، وكذا يقتضي السياق.

(٤) في د: (اتفعل).

(٥) قوله: (اصطبر) ليس في د.

(٦) ما بين المعقوفين من ف، وليس في الأصل ود.

(٧) قوله: (اضطهد) ليس في د.

- وتُبْدَلُ الطَّاءُ مِن التَّاءِ في: (فَحَصْتُ بِرِجْلِي)، و (حِصْتُ)، ولا يَلْزَمُ هذا البَدَلُ؛ لأَنَّهُ في المُنْفَصِلِ.

- وتُبْدَلُ الدَّالُ مِن التَّاءِ في (فُزْدُ)، كَمَا أُبْدِلَتْ في: (ازْدَانَ)، إلّا أَنَّهُ لا يَلْزَمُ في هذا؛ لأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ.

- وتُبْدَلُ المِيمُ مِن النُّونِ في (العَنْبَرِ)، و (شَنْبَاءَ)؛ لأَنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ الإِدْغَامُ في الحَرْفَيْنِ المُتَقَارِبَيْنِ عُدِلَ بِهِما إِلى مَا يَجْرِي مَجْرَى الإِدْغَامِ في تَعْدِيلِ التَّشَاكُلِ[١] المُنَافِي للتَّنَافُرِ. وإِنَّما امْتَنَعَ الإِدْغَامُ؛ لأَنَّ في النُّونِ غُنَّةً، ولَهَا حُسْنٌ في المَسْمُوعِ، فأُتِيَ بِالمِيمِ الّتي هي مِنْ مَخْرَجِ البَاءِ، وهي مُشَاكِلَةٌ للنُّونِ بِالغُنَّةِ والحُسْنِ في المَسْمُوعِ، ولَوْ تَحَرَّكَتْ لَمْ يَجُزْ ذلِكَ في مِثْلِ: (الشَّنَبِ)؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مَوْضِعَ إِدْغَامٍ.

وتُبْدَلُ المِيمُ مِن الوَاوِ في (فَمٍ)؛ لأَنَّهُ لَمَّا أُرِيدَ الإِفْرَادُ عَلَى قِيَاسِ إِفْرَادِ[٢] أَخَوَاتِها مِنْ[٣]: (أَخُوكَ)، و (أَبُوكَ)، و (حَمُوكَ)، ولَمْ يَجُزْ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مُتَمَكِّنًا عَلَى حَرْفَيْنِ، ثَانِيهِ حَرْفُ مَدٍّ ولِينٍ أُبْدِلَ مِنْها مَا يَقُومُ مَقَامَها مِمّا هو مِنْ مَخْرَجِها، وهو المِيمُ. ونَظِيرُهُ في القِلَّةِ إِبْدَالُ الهَمْزَةِ مِن الهَاءِ مِنْ (مَاءٍ).

- وتُبْدَلُ الجِيمُ مِن اليَاءِ المُشَدَّدَةِ في الوَقْفِ؛ لأَنَّها أَجْلَدُ مِنْها، وهي مِنْ مَخْرَجِها، وذلِكَ في: (عَلِجّ)، و (عَوْفِجّ).

- وتُبْدَلُ النُّونُ مِن الهَمْزَةِ في (فَعْلانَ، فَعْلَى) عِنْدَ الخَلِيلِ[٤]؛ لِتُحْمَلَ عَلَى نَظِيرِها مِنْ نَحْوِ: (حَمْرَاءَ)؛ إِذْ لا يَنْصَرِفُ في مَعْرِفَةٍ ولا نَكِرَةٍ، كَمَا [أَنَّ الهَمْزَةَ بَدلٌ مِن أَلِفِ][٥]: (حَمْرَى). وغَيْرُهُ مِن النَّحْوِيِّينَ يُخَالِفُ في

---

(١) كذا في د، وفي الأصل وف: (للتشاكل). (٢) في ف: (إفراد قياس).

(٣) في د: (في). (٤) سيبويه ٤/ ٢٤٠.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من الكتاب ٤/ ٢٤٠، وفي الأصل ود: (كما ينصرف)، وفي ف: (كما لا ينصرف)، وهو هنا يريد أن يقيس بدل النون من الهمزة في (فعلان فعلى) ببدل الهمزة في (حمراء) من الألف في (حمرى). وانظر شرح السيرافي ٥/ ١٢٨.

هذا، ويقول: لَيْسَتْ مُبْدَلَةً، وإِنَّما هي زَائِدَةٌ مَع الأَلِفِ لِتَبْيِينِ المُذَكَّرِ [ظ٥٠] مِن المُؤَنَّثِ[١].

- وتُبْدَلُ اللّامُ مِن النُّونِ في: (أُصَيْلالٍ)، والأَصْلُ: (أُصَيْلانُ)؛ للمُنَاسَبَةِ الّتي بَيْنَ اللّامِ والنُّونِ في قُرْبِ المَخْرَجِ، مَع أَنَّها في هذا المَوْضِعِ أَشْكَلُ، مِنْ غَيْرِ ثِقَلٍ؛ للفَصْلِ بالأَلِفِ.

- وتُبْدَلُ الوَاوُ مِن اليَاءِ السَّاكِنَةِ في: (مُوقِنٍ)، و (مُوسِرٍ)؛ لانْضِمَامِ مَا قَبْلَها مَع سُكُونِها في الوَاحِدِ عِنْدَ الأَخْفَشِ[٢]. وأَمَّا عِلَّةُ سِيبَوَيْهِ فَيَقُولُ فِيهِ[٣]: لِسُكُونِها وانْضِمَامِ مَا قَبْلَها مَع بُعْدِها مِن الطَّرَفِ. وَوَجْهُ هذا الاعْتِلالِ أَنَّهُ لَمّا بَعُدَت المِيمُ مِن الطَّرَفِ لَمْ تُغَيَّرْ، وغُيِّرَ مَا هو أَقْرَبُ إِلَيْهِ، فَأَمّا (بِيضٌ) فهو قَرِيبٌ مِن الطَّرَفِ؛ لأَنَّهُ [لَيسَ][٤] بَيْنَهُ وبَيْنَهُ إِلّا حَرْفٌ وَاحِدٌ، وكُسِرَ[٥] للياءِ[٦] ما قَبْلَها؛ لِتَصِحَّ عَلَى صُورَتِها. والأَخْفَشُ يَعْتَلُّ في (بِيضٍ) بِأَنَّهُ جَمْعٌ[٧]، والجَمْعُ أَحَقُّ بالتَّخْفِيفِ عَلَى قِيَاسِ (عُتِيٍّ) في الجَمْعِ، و (عُتُوٍّ) في المَصْدَرِ. فأَمّا سِيبَوَيْهِ فَحَمَلَهُ عَلَى (صُوَّمٍ) لَمّا لَمْ يَكُنْ طَرَفًا جَازَ أَنْ يَصِحَّ[٨]، ولَمْ يَجُزْ في مِثْلِ: (عُتِيٍّ) إِلّا عَلَى الشُّذُوذِ في قَوْلِهِمْ: (إِنَّكُم لَتَنْظُرُونَ في نُحُوٍّ كَثِيرَةٍ)، والقِيَاسُ (نُحِيٌّ). وكِلا الوَجْهَيْنِ قَد جَرَى عَلَى قِيَاسٍ صَحِيحٍ.

وتُبْدَلُ الوَاوُ مِن اليَاءِ في (رَحَوِيٍّ)، و (عَمَوِيٍّ)؛ لأَنَّهُ لَمّا احْتِيجَ إِلى حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ لَمْ تَجُزِ الأَلِفُ؛ لأَنَّها لا تَتَحَرَّكُ، ولا اليَاءُ؛ لِكَثْرَةِ اليَاءَاتِ، فَلَمْ يَبْقَ مِن الحُرُوفِ المُنَاسِبَةِ[٩] إِلّا الوَاوُ.

---

(١) انظر رأي الأخفش في التعليقة ٤/ ٢٥٤ - ٢٥٥.
(٢) انظر علته في المنصف ١/ ٣٠١، والكناش ٢/ ٢٣٨.
(٣) سيبويه ٣/ ٤٥٩.
(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.
(٥) في ف: (فكسر).
(٦) في د: (الياء).
(٧) انظر رأي الأخفش في شرح السيرافي ٤/ ٣١٨، والمنصف ١/ ٢٩٧، والمقاصد الشافية ٧/ ١٥١.
(٨) سيبويه ٤/ ٣٦٢.
(٩) في ف: (المتناسبة).

وتُبْدَلُ الوَاوُ مِن اليَاءِ في (شَرْوَى)، و (تَقْوَى)؛ للإِيذان بِقُوَّةِ المُنَاسَبَةِ بَيْنَهُما، مَع التَّعْوِيضِ مِنْ كَثْرَةِ دُخُولِ اليَاءِ عَلَيْها، فَعُدِلَ ذلِكَ بِدُخُولِ الوَاوِ عَلَى اليَاءِ في هذا البِنَاءِ مِنْ (فَعْلَى) في الاسْمِ، وتُرِكَت الصِّفَةُ عَلَى حَالِها لِثِقَلِها في (خَزْيَا) ونَحْوِهِ.

وتُبْدَلُ الوَاوُ مِن اليَاءِ في: (كُوسَى)، و (طُوبَى)[١]؛ لأَنَّها سَاكِنَةٌ، قَبْلَها ضَمَّةٌ فِيمَا بَعُدَ مِن الطَّرَفِ.

وتُبْدَلُ الوَاوُ مِن الأَلِفِ في: (أَفْعَوْ)، و (حُبْلَوْ)، وقَدْ بَيَّنّا عِلَّتَهُ.

وتُبْدَلُ الوَاوُ مِن الألِفِ في (ضُورِبَ) و (تُضُورِبَ)؛ لأَنَّها في مَوْضِعِ سُكُونٍ، وقَبْلَها مَضْمُومٌ.

وتُبْدَلُ الوَاوُ مِن الأَلِفِ في: (ضُوَيْرِبٍ)، و (دُوَيْنِقٍ)، و (ضَوَارِبَ)، و (دَوَانِيقَ)؛ لئلّا يَجْتَمِعَ في التَّصْغِيرِ يَاءَانِ، الأُولى مِنْهُما مُتَحَرِّكَةٌ.

وتُبْدَلُ الوَاوُ مِن الهَمْزَةِ في: (حَمْرَاوَانِ)، و (حَمْرَاوِيٍّ)؛ للفَرْقِ بَيْنَ المُؤَنَّثِ والمُذَكَّرِ[٢] بِمَا يَقْتَضِيهِ حَالُهُما مِنْ تَغْيِيرِ الزَّائِدِ وتَرْكِ الأَصْلِيِّ عَلَى حَالِهِ.

وتُبْدَلُ الوَاوُ مِن اليَاءِ في: (فُتُوٍّ)، و (فُتُوَّةٍ) عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ؛ للإِيذَانِ بِقُوَّةِ مُنَاسَبَةِ اليَاءِ للوَاوِ.

ومِن العَرَبِ مَنْ يُبْدِلُ الوَاوَ مِن الهَمْزَةِ في: (كِسَاوَانِ)، و (عَطَاوِيٍّ) لِشَبَهِها[٣] بِـ (غَبَاوَةٍ)، و (شَقَاوَةٍ)؛ لأَنَّهُ قَدْ صَارَ حَرْفُ الإِعْرَابِ غَيْرَ الهَمْزَةِ [و٥١]، فرُدَّ إلى أَصْلِهِ.

والخَلِيلُ يَذْهَبُ إلى أَنَّ الحَرَكَاتِ زَوَائِدُ عَلَى الحُرُوفِ، والحُرُوفُ هي الأَصْلُ[٤]، وَوَجْهُ ذلِكَ أَنَّهُ إذا أُرِيدَ الدَّلالَةُ عَلَى المَعَانِي المُخْتَلِفَةِ بِالحُرُوفِ

---

(١) في ف: (وكوبى).

(٢) في ف: (المذكر والمؤنث).

(٣) في ف: (بشبهها).

(٤) سيبويه ٤/ ٢٤١ - ٢٤٢.

المُخْتَلِفَةِ فلَيْسَ يُحْتَاجُ في هذا إلى أَكْثَرِ مِن ذلِكَ مِن هـذه الـزِّيَادَةِ. وإنَّما يُحْتَاجُ إلى الحَرَكَاتِ لِيُتَوَصَّلَ بِها إلى النُّطْقِ بِالحُرُوفِ، فهي عَلَى قِيَاسِ حَرَكَةِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ في أَنَّها زَائِدَةٌ، وإنْ كَانَت الحَرَكَاتُ للإعْرَابِ فهي أَبْيَنُ شَيءٍ في أَنَّها زَائِدَةٌ للمَعَانِي، فَحَرَكَةُ الإعْرَابِ زَائِدَةٌ لِيُدَلَّ بها عَلَى المَعَانِي المُخْتَلِفَةِ، وحَرَكَةُ البِنَاءِ زَائِدَةٌ لِيُوصَلَ بِها إلى النُّطْقِ بِالحَرْفِ.

* * *
* *
*

بَابُ أَبْنِيَةِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ في أَبْنِيَةِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ مِمّا لا يَجُوزُ[1].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في أَبْنِيَةِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

وكَمْ بِنَاءً يُمْكِنُ أَنْ يُنْطَقَ بِهِ مِن الثُّلاثِيِّ؟ ولِمَ جَازَ جَمِيعُ الأَبْنِيَةِ الّتي يُمْكِنُ أَنْ يُنْطَقَ بِهَا مِن[2] الثُّلاثِيِّ إِلّا بِنَاءَيْنِ: (فِعُلٌ) لَيْسَ في الكَلامِ، و (فُعِلٌ) لَيْسَ إِلّا في الأَفْعَالِ؟

ومَا تَرْتِيبُ الأَبْنِيَةِ العَشْرَةِ؟ ولِمَ جَرَتْ عَلَى: (فَعْلٍ)، و (فِعْلٍ)، و (فُعْلٍ)، و (فَعَلٍ)، و (فَعِلٍ)، و (فَعُلٍ)، و (فُعَلٍ)، و (فُعُلٍ)، و (فِعَلٍ) و (فِعِلٍ)[3]؟

ومَا (فَعْلٌ) في الاسْمِ والصِّفَةِ؟ ولِمَ جَرَى الاسْمُ عَلَى: (صَقْرٍ)، و (فَهْدٍ)، و (كَلْبٍ). والصِّفَةُ عَلَى (صَعْبٍ)، و (ضَخْمٍ)، و (خَدْلٍ)؟

ومَا بِنَاءُ (فِعْلٍ) في الاسْمِ والصِّفَةِ؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (العِكْمِ)[4]، و (الجِذْعِ)، و (العِذْقِ)[5]. والصِّفَةُ: (نِقْضٌ)، و (هِرْطٌ)[6]، و (نِضْوٌ)[7]، و (صِنْعٌ)[8]؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٢٤٢: « **هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال** ».

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب وما لا يجوز).

(٢) قوله: (من) ليس في د.

(٣) قوله: (وفعل) ليس في د.

(٤) في الصحاح (عكم): « العِكمُ بالكسر: العِدْلُ؛ وهما عِكْمانِ. والعِكْمُ أيضًا: نمطٌ تجعل فيه المرأة ذخيرتها ».

(٥) في الصحاح (عذق): « العِذْقُ، بالكسر: الكِباسةُ ».

(٦) في الأصل ود: (هوط). وفي المحكم ٤/ ٢٤٤: « وناقة هِرْطٌ: مُسِنَّة ».

(٧) في المحكم ٨/ ٢٤٧: « والنِّضْوُ: البَعِيرُ المهزولُ، وقيل: هو المَهْزُول من جميعِ الدَّوابِّ ».

(٨) في المحكم ١/ ٤٤٣: « الصِّنْع: الحَوْض. وَقيل شبه الصهريج، يتَّخذ للْمَاء، وَقيل: خَشَبَة يحبس بهَا المَاء، وَالْجمع من ذَلِك: أَصناعٌ، والصَّنَّاعَةُ كالصِّنْعُ الَّتِي هِيَ الْخَشَبَة ».

ومَا بِنَاءُ (فُعْلٍ) في الاسْمِ والصِّفَـةِ؟ ولِمَ جَـرَى عَلَى: (البُـرْدِ)، و (القُـرْطِ)[١]، و (الخُـرْصِ)[٢]، والصِّفَـةُ: (عُبْـرٌ)، [يُـقَـالُ][٣]: (نَاقَـةٌ عُبْـرُ أَسْفَارٍ)[٤]، و (رَجُلٌ جُدٌّ)، أَيْ: ذُو جَدٍّ، و (المُـرُّ)، و (الحُلْوُ)؟

ومَـا بِنَـاءُ (فَعَلٍ)؟ ولِمَ جَـرَى عَلَى: (جَمَلٍ)، و (جَبَلٍ)، و (حَمَلٍ)، والصِّفَـةُ: (حَدَثٌ)، و (بَطَـلٌ)، و (حَسَنٌ)، و (عَـزَبٌ)، و (وَقَـلٌ)[٥]؟

ومَا بِنَاءُ (فَعِلٍ) في الاسْمِ والصِّفَـةِ؟ ولِمَ جَـرَى عَلَى: (كَبِـدٍ)، و (كَتِـفٍ)، و (فَخِذٍ)، والصِّفَـةُ: (حَـذِرٌ)، و (وَجِـعٌ)، و (حَصِرٌ)؟

ومَا بِنَـاءُ (فَـعُلٍ) في الاسْمِ والصِّفَـةِ؟ ولِمَ جَـرَى عَلَى: (رَجُـلٍ)، و (سَـبُعٍ)، و (عَضُدٍ)، و (ضَبُـعٍ). والصِّفَـةُ: (حَدُثٌ)، و (خَلُطٌ)، و (حَذُرٌ)، و (نَدُسٌ)[٦]؟

ومَـا بِنَاءُ (فُعَلٍ) في الاسْمِ والصِّفَـةِ؟ ولِمَ جَـرَى عَلَى: (صُرَدٍ)، و (نُـغَرٍ). والصِّفَةُ: (حُطَمٌ)، و (لُبَدٌ)[٧]، و (رَجُلٌ خُتَـعٌ)[٨]، و (سُكَعٌ)[٩]؟

ومَـا بِنَـاءُ (فُعُـلٍ) فـي الاسْمِ والصِّفَـةِ؟ ولِـمَ جَـرَى عَلَى: (الطُّـنُـبِ)[١٠]، و (العُـنُقِ) [ظ٥١]، و (الأُذُنِ)، و (العُضُدِ)، و (الجُمُدِ). والصِّفَـةُ: (الجُـنُبُ)، و (الأُجُدُ)[١١]، و (نُضُدٌ)، و (نُـكُـرٌ)، و (الأُنُفُ)[١٢]، و (السُّجُحُ)[١٣]، كَمَا قَالَ:

---

(١) في الأصل ود: (والقوط).
(٢) في الصحاح (خرص): « والخُـرْصُ والخِـرْصُ بالضم والكسر: الحَلْقة من الذهب والفضّة ».
(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.
(٤) في المخصص ٢/ ١٦١: « نَاقَة عُبْـر أسفارٍ وعَبْر: قويَّـة عَلَيْهِ ».
(٥) في تاج العروس (وقل): « وَفَـرَسٌ وَقِلٌ، كَـكَتِفٍ وَنَـدُسٍ وَجَبَلٍ: صَاعِدٌ بَـيْنَ حُـزُونَـةِ الجِبالِ ».
(٦) في الصحاح (ندس): « رجلٌ نَـدُسٌ ونَـدِسٌ، أي فَهِمٌ ».
(٧) في الأصل: (بلد).
(٨) في الصحاح (ختع): « ودليلٌ خُتَعٌ، وهو الماهر بالدَّلالَةِ ».
(٩) في المحكم ١/ ٢٦٤: « وَرجـل سُـكَع: متحير ».
(١٠) في الصحاح (طنب): « الطُّنُبُ: حبل الخباء، والجمع: أطناب ».
(١١) في الصحاح (أجد): « ناقَة أُجُدٌ، إذا كانت قوية موثَّقة الخلق ».
(١٢) في د: (الألف).
(١٣) في الصحاح (سجح): « ومِشْيَـةٌ سُجُحٌ، أي سهلة ».

١٢٢٤ .... **مِشْيَةً سُجُحا** ....[1]

ومَا بِنَاءُ (فِعَلٍ) في الاسْمِ والصِّفَةِ؟ ولِمَ[2] جَرَى عَلَى: (الضِّلَع)، و (العِوَضِ)، و (الصِّغَرِ)، و (العِنَبِ). ولِمَ قَلَّ في الصِّفَةِ حَتّى قَالَ[3]: « لا يُعْرَفُ إِلّا (قَوْمٌ عِدًى) »، وقَالَ غَيْرُهُ: قُرِئَ: ﴿ دِينًا قِيَمًا ﴾ [الأنعام: ١٦١][4]، وأَنْشَدُوا:

١٢٢٥ .... **تُرَاعِي مَنْزِلًا زِيَما**[5]

وما بِنَاءُ (فِعِلٍ) في الاسْمِ والصِّفَةِ؟ ولِمَ قَلَّ فِيهِما؟ ولِمَ جَازَ في: (إِبِلٍ)، والصِّفَةُ: (امْرَأَةٌ بِلِزٌ)، وهي العَظِيمَةُ؟

الجَوَابُ[6]

الّذي يَجُوزُ في أَبْنِيَةِ الأَسْمَاءِ والصِّفَاتِ إِجْرَاؤُها في الثُّلاثِيِّ عَلَى عَشْرَةِ[7] أَبْنِيَةٍ، ولا يَجُوزُ فِيها (فِعُلٌ)، ولا في شَيْءٍ مِن الكَلامِ، ولا (فُعِلٌ) إِلّا في الأَفْعَالِ[8].

---

(١) هذا جزء من بيت من البسيط، وتمامه:

ذَرُوا التخاجؤ وامشوا مشْيَةً سُجحا ... إنَّ الرِّجَالَ ذَوُو عَصْبٍ وتذكير

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ٢١٤، وانظر الخصائص ٢/ ١١٦، ومقاييس اللغة ٤/ ٣٣٦. وهو بلا نسبة في العين ١/ ٣٠٨، ٣/ ٧٠، وسيبويه ٤/ ٢٤٤، وتهذيب اللغة ٤/ ٧٥، ٧/ ١٩٤، والحجة للفارسي ٣/ ١٥٨، ٥/ ١٦٠.

(٢) في الأصل ود: (وما).

(٣) سيبويه ٤/ ٢٤٤.

(٤) قَرَأَ عَاصِم وَابْن عَامر وَحَمْزَة والكسائي ﴿ قِيَمًا ﴾ مَكْسُورَة الْقَاف مَفْتُوحَة الْيَاء، وقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو ﴿ دِينًا قَيِّمًا ﴾ مَفْتُوحَة الْقَاف مُشَدّدَة الْيَاء. انظر السبعة ٢٧٤، والحجة للفارسي ٣/ ٤٣٩.

(٥) هذا آخر بيت من البسيط، وتمامه:

باتت ثلاث ليال ثم واحدة ... بذي المجاز تراعي منزلًا زيما

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ٦٤، وانظر شرح السيرافي ٥/ ١٤٠، والمنصف ١/ ١٩، والمحكم ٩/ ٩٧، واللسان (زيم)، وتمهيد القواعد ٤٨٨٥. وهو بلا نسبة في أدب الكاتب ٤٧٥، وليس في كلام العرب ١٧٥.

(٦) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٧) العبارة في ف: (والذي يجوز في أبنية الثلاثي إجراؤها).

(٨) ذكر الخلاف في بناء (فِعُلٍ) و (فُعِلٍ) سابقًا. انظر باب جمع الثلاثي من غير زيادة (ج٤/ و١٤١).

وإنَّما لَمْ يَجُزْ: (فِعُلٌ)؛ لأنَّهُ خُروجٌ مِنْ حَركَةٍ ثَقيلَةٍ إلى أثْقَلَ مِنْها. ولا يَجُوزُ (فُعِلٌ) في الأَسْماءِ؛ لأنَّهُ خُرُوجٌ مِن حَرَكَةٍ ثَقيلَةٍ إلى أخفَّ مِنْها، وجَاءَ في الفِعْلِ؛ لأنَّهُ خُرُوجٌ مِنْ حَرَكَةٍ هي أوَّلٌ إلى ثَانٍ، وكَانَ أحْسَنَ قَلِيلًا مِنْ بَابِ (فِعُلٍ)؛ لِتَرْتيبِ الحَرَكَاتِ فِيهِ.

فَيَجُوزُ (فُعُلٌ) وإنْ كَانَ عَلَى حَرَكَتَيْنِ ثَقيلَتَيْنِ؛ لأنَّهما مُتَّفِقَتَانِ يَسْتَمِرُّ اللِّسَانُ بِهِمَا في جِهَةٍ وَاحِدَةٍ، وكَذلِكَ (فِعِلٌ)، إلّا أنَّ (فُعُلٌ) أَقْوَى؛ لأنَّهُ جُعِلَ أوَّلُ الحَرَكَاتِ لأوَّلِ الحُرُوفِ؛ ولِذلِكَ كَانَ أكْثَرَ في الكَلامِ مِنْ (فِعِلٍ).

والّذي يُمْكِنُ أنْ يُنطَقَ بِهِ مِن الأَبْنِيَةِ الثُّلاثِيَّةِ اثْنَا عَشَرَ بِنَاءً، وهي: (فَعْلٌ)، و (فِعْلٌ)، و (فُعْلٌ)، و (فَعَلٌ)، و (فَعِلٌ)، و (فَعُلٌ)، و (فِعِلٌ)، و (فُعَلٌ)، و (فُعُلٌ)[١]، و (فِعَلٌ)، لَيْسَ في الكَلامِ (فِعُلٌ)، و (فُعِلٌ)، لَيْسَ إلّا في الأفْعَالِ[٢]، فَحَصَلَ المُسْتَعْمَلُ مِنها عَشْرَةُ أبْنِيَةٍ في الأسْماءِ والصِّفَاتِ، لَيْسَ فِيها (فِعُلٌ)، ولا (فُعِلٌ).

وقَدْ بَيَّنّا الأَسْمَاءَ والصِّفَاتِ بِأَمْثِلَتِها، فَلَمْ يَبْقَ إلّا ذِكْرُ العِلَّةِ الّتي تُفَرِّقُ بَيْنَ الاسْمِ والصِّفَةِ، وهي أنَّ مَا مَرْتَبَتُهُ أنْ يَلِيَ العَامِلَ فهو اسْمٌ، لَيْس بِصِفَةٍ، ومَا مَرْتَبَتُهُ أنْ يَلِيَ المَوْصُوفَ دُونَ العَامِلِ فهو صِفَةٌ، ويَنْبَغِي أنْ يُعْتَبَرَ البَابُ كُلُّهُ بِهذا الاعْتِبَارِ، فإنَّهُ يَجْرِي فِيه، ويَتَبَيَّنُ فَرْقُ مَا بَيْنَ الاسْمِ والصِّفَةِ بِهِ.

ويُوضِّحُ ذلك قَوْلُهُ جَلَّ وعَزَّ[٣]: ﴿ لَّقَدْ جِئْتَ شَيْـًٔا نُّكْرًا ﴾ [الكهف: ٧٤]، فَوَقَعَ (نُكْرٌ)[٤] بَعْدَ (شَيءٍ)، وهو المَوْصُوفُ، ولَيْسَ كَذلِكَ سَبِيلُ: (بُرْدٌ) وَ(بُرْجٌ)[٥]؛ لأنَّكَ تَقُولُ: (رَأَيْتُ بُرْدًا وبُرْجًا)، فتَلِي العَامِلَ مِنْ غَيْرِ مَوْصُوفٍ.

---

(١) قوله: (وفُعُلٌ) ليس في هذا الموضع في الأصل ود وف، وجاء فيما بعد، والترتيب مختلف في النسخ، وهذا ما يقتضيه السياق.

(٢) بعده في الأصل ود وف: (وفُعُلٌ)، والترتيب في النسخ مع الضبط مختلف، وهذا ما يقتضيه السياق.

(٣) في ف: (عز وجل).

(٤) في الأصل ود: (ذكر)، وكذا في ف.

(٥) في الأصل ود: (وبوح)، وكذا في ف.

وإِنَّما قَلَّ (فِعَلٌ) في الصِّفَةِ؛ لأَنَّهُ خُرُوجٌ مِنْ حَرَكَةٍ ثَقِيلَةٍ إِلى حَرَكَةٍ قَبْلَها في المَخْرَجِ، فَقَلَّ في الصِّفَةِ؛ لأَنَّهُ تُوجِبُ أَنْ يَقِلَّ في الكَلامِ للعِلَّةِ الَّتي بَيَّنّا، والصِّفَةُ أَقَلُّ مِن الاسْمِ، فَصارَ كَطَلَبِ قَليلٍ في قَليلٍ.

وأَمّا (فُعُلٌ) فهو [و٥٢] أَكْثَرُ في الكَلامِ مِنْ (فِعِلٍ)؛ مِنْ أَجْلِ أَنَّ الحَرَكَةَ الَّتي هي أَوَّلٌ في المَخْرَجِ لأَوَّلِ الحَرْفِ، فَحَسُنَ ذلِكَ لِحُسْنِ التَّرْتيبِ، ولَيْسَ كَذلِكَ (فِعِلٌ)؛ لأَنَّها ثانِيَةٌ لأَوَّلٍ، مَع ثِقَلِها في نَفْسِها، فَقَلَّ (فِعِلٌ) جِدًّا، وكَثُرَ (فُعُلٌ) لِمَا بَيَّنّا.

* * *
* *
*

بَابُ أَبْنِيَةِ مَا لَحِقَتْهُ الزِّيَادَةُ[١]

مِن الثّلاثَةِ[*]

الغَـرَضُ فِيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في أَبْـنِـيَـةِ مَا لَحِقَـتْـهُ الـزِّيَادَةُ مِن الثّلاثَـةِ مِمّا لا يَجُوزُ[٢].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُـوزُ في أَبْـنِـيَـةِ مَا لَحِقَـتْـهُ الـزِّيَادَةُ مِن الثّلاثَـةِ؟ ومَـا الّذي لا يَجُـوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ومَا قِسْمَةُ أَبْوَابِ مَا لَحِقَـتْـهُ الـزِّيَـادَةُ؟

ولِمَ بَـدَأَ بِالهَمْزَةِ؟ ومَـا قِسْمَةُ مَـا لَحِقَـتْـهُ الهَمْزَةُ الزَّائِـدَةُ أَوَّلًا؟ ولِمَ زِيـدَتْ مَـع الأَلِفِ؟ ولِمَ زِيـدَت مَـع اليَاء؟ ولِمَ زِيـدَتْ مَـع الوَاوِ؟ ولِمَ زِيـدَت مَـع النُّونِ؟ ولِمَ زِيدَت مَع المُضَاعَفِ فِيـهِ الهَمْزَةُ مَع الأَلِفِ والنُّونِ؟

ومَا قِسْمَةُ مَا زِيدَت فِيـهِ الهَمْزَةُ وَحْـدَها؟ ومَـا تَـرْتِـيـبُـهُ؟ ولِمَ جَـرَى عَلَى: (أَفْعَلَ)، و (إِفْعِـلٍ)، و (أُفْعُـلٍ)، عَلَى أَنَّ هـذه الثّلاثَـةَ أَخَـوَاتٌ، و (إِفْعَلٍ)، و (أَفعِلٍ)، و (أَفْعُلٍ)؟ ولِمَ لا تَـكُونُ صِفَـةً إِلّا في (أَفْعَلَ) خَاصَّةً؟ ولِمَ لا تَـكُونُ العَيْنُ مَضْمُومَـةً مَع اخْتِلافِ الحَرَكَةِ إِلّا في الجَمْعِ؟

ومَا قِسْمَـةُ مَـا زِيـدَت فِيـهِ الهَمْـزَةُ مَع الأَلِـفِ وَحْدَها؟ ولِمَ جَـرَى عَلَى: (إِفْعَـالٍ)، و (أُفَـاعِـلٍ)، و (أَفْعَلـى)، و (إِفْعَلـى)، و (أَفَـاعِـلُ) في الجَمْـعِ، و (أَفْعَالٍ)؟

ومَا قِسْمَةُ الهَمْزَةِ مَع اليَاءِ وَحْدَها؟ ولِمَ جَـرَى عَلَى: (إِفْعِـيـلٍ)؟

---

(١) في د: (للزيادة).

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٢٤٥: « **هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل** ».

(٢) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز).

ومَا قِسْمَةُ الهَمْزَةِ مَع الوَاوِ وَحْدَها؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (أُفْعُولٍ)، و (إِفْعَوْلٍ)؟

ومَا قِسْمَةُ الهَمْزَةِ مَع النُّونِ وَحْدَها؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (أَفَنْعَلٍ)، و (إِنْفَعْلٍ)؟

ومَا قِسْمَةُ الهَمْزَةِ مَع المُضَاعَفِ وَحْدَهُ؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (إِفْعَلٍّ)، و (أُفْعُلٍّ)[1]؟

ومَا قِسْمَةُ الهَمْزَةِ مَع الأَلِفِ واليَاءِ؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (إِفْعِيلَى)، و (أَفَاعِيلَ) في الجَمْعِ؟

ومَا قِسْمَةُ الهَمْزَةِ مَع الأَلِفِ والهَمْزَةِ في آخِرِ الاسْمِ؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (أَفْعَلاءَ)، و (إِفْعِلاءَ)، و (أَفْعُلاءَ)، و (أفعِلاءَ)؟

ومَا قِسْمَةُ الهَمْزَةِ مَع الأَلِفِ والنُّونِ؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (أَفْعَلانَ)، و (إِفْعِلانَ)، و (أُفْعُلانَ)؟

ومَا قِسْمَةُ الهَمْزَةِ مَع الأَلِفِ والمُضَاعَفِ؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (إِفْعَالٍّ)؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ ابْنِ مُقْبِلٍ:

عَوْدًا أَحَمَّ القَرَا إِزْمَولَةً وقَلًا ... يَأْتِي تُرَاثَ أَبِيهِ يَتْبَعُ القُذُفَا

[ظ٥٢] ولِمَ لا يُعْتَدُّ بِالهَاءِ في (إِزْمَولَةٍ)؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ الطِّرِمَّاحِ:

.... خَصْمٌ أَبَرَّ عَلَى الخُصُومِ أَلَنْدَدُ

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ الجَعْدِيِّ:

فَظَلَّ لِنِسْوَةِ النُّعْمَانِ مِنَّا ... عَلَى سَفَوَانَ يَوْمٌ أَرْوَنَانِ[2]

ومَا الأَبْنِيَةُ الّتي تُزَادُ فِيها الهَمْزَةُ غَيرَ أَوَّلِ الكَلِمَةِ؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (فَعْلأ)، و (فَعْلاءَ)، و (فُعَائِلَ)، و (فَعْأَلٍ)، و (فَأْعَلٍ)، خَمْسَةُ أَبْنِيَةٍ؟

---

(١) في د: (وأفعلا).

(٢) في د: (أرفان).

الجَوَابُ[١]

الّذي يَجُوزُ في أَبْـنِـيَـةِ مَا لَحِقَـتْـهُ الـزِّيَادَةُ مِن الثَّلاثَـةِ إِجْـرَاؤُهُ[٢] عَلَى سَبْعَـةِ أَقْسَامٍ: الهَمْزَةُ، والأَلِفُ، واليَاءُ، والتَّاءُ، والنُّونُ، والمِيمُ، والوَاوُ. ولا تَـدْخُلُ بَاقِـي حُـرُوفِ الزِّيَادَةِ في بَابِ الأَبْـنِـيَـةِ؛ لأَنَّ اللّامَ لا تُـزَادُ إِلّا في (عَبْـدَلٍ)، و (ذلِكَ)، والسِّينُ لا تُـزَادُ إِلّا في (اسْتَـفْعَلَ)، والهَاءُ لا تُـزَادُ غَيْـرَ مُـبْدَلَةٍ إِلّا لِـبَيَـانِ الحَـرَكَةِ أَو الأَلِفِ في: ﴿ سُلْطَانِيَهْ ﴾ [الحاقة: ٢٩]، و (يَا زَيْدَاه)، فَلَمْ يَـكُنْ لإِدْخَالِهَا في أَبْـوَابِ الأَبْـنِـيَـةِ وَجْهٌ.

وكُـلُّ هذه الأَحْـرُفِ السَّبْعَـةِ تَـتَّسِعُ بِهَا الأَبْـنِـيَـةُ، وأَوْسَعُها كُلِّها بَابُ الأَلِفِ؛ لِخِفَّتِها، وتَمَكُّنِها في الزِّيَادَةِ بِأَنَّها[٣] مِنْ حُـرُوفِ المَدِّ واللِّـينِ.

وبَـدَأَ سِيـبَـوَيْـهِ بِالهَمْزَةِ؛ لأَنَّـهُ رَتَّبَ هذه الأَحْـرُفَ السَّبْعَـةَ عَلَى مَخَـارِجِ الحُـرُوفِ، فَـبَـدَأَ بِالهَمْزَةِ؛ لأَنَّها مِن أَوَّلِ المَخَارِجِ، وتَـكْثُـرُ في أَوَّلِ الكَلِمَةِ، فَلَهَا الأَوَّلِـيَّـةُ مِنْ جِهَـتَـيْنِ. ثُمَّ الأَلِفُ لأَنَّها مِنْ مَخْـرَجِ الهَمْزَةِ، فهي أُخْتُها[٤]. ثُمَّ اليَاءُ؛ لأَنَّها أَقْـرَبُ إِلَيْها مِنْ حُـرُوفِ الزِّيَادَةِ؛ إِذْ هي مِنْ وَسَطِ اللِّسَانِ. ثُمَّ التَّاءُ؛ لأَنَّها مِنْ طَـرَفِ[٥] اللِّسَانِ، مُـؤَاخِيَـةٌ للياءِ بِالمُعَاقَـبَـةِ في حُـرُوفِ المُضَارَعَـةِ، وتُـزَادُ أَوَّلًا في مَـوَاضِعِ زِيَادَةِ اليَاءِ مِنْ نَحْوِ: (تَـنْضُبٍ)، و (تَـتْـفُلٍ). ثُمّ النُّونُ؛ لأَنَّها مِنْ طَـرَفِ اللِّسَانِ؛ مُؤَاخِيَـةٌ للمِيمِ بِالغُـنَّـةِ. ثُـمَّ المِيمُ؛ لأَنَّها مِنْ مَا بَـيْنَ الشَّفَـتَـيْنِ، مُنَاسِبَـةٌ للنُّونِ بِالغُـنَّـةِ. ثُمَّ الوَاوُ؛ لأَنَّها مِن الشَّفَـتَـيْنِ، آخِـرُ الحُـرُوفِ.

وزِيدَت الهَمْزَةُ مَع الحُـرُوفِ المُـؤَاخِيَـةِ لَها، وهي الأَلِفُ والياءُ والوَاوُ والنُّونُ، فهي تُـؤَاخِي حُـرُوفَ المَدِّ واللِّينِ بِالعِلَّـةِ، وتُـنَـاسِبُ النُّونَ بِقُـرْبِها مِنْ حُـرُوفِ المَدِّ واللِّـينِ. ولَمْ تُـزَدْ مَع مَا نَافَـرَها، وتَـبَـاعَدَ عَنْها مِن التّاءِ والمِيمِ.

---

(١) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٢) العبارة في ف: (الذي يجوز في ذلك إجراؤه).

(٣) في د: (لأنها).

(٤) في د: (أحسنها).

(٥) في د: (حرف).

وزِيـدَت[١] مع[٢] المُضَاعَفِ؛ لِقُـوَّةِ المُضَاعَفِ؛ لِجَرَيَانِـهِ في جَمِيـعِ حُـرُوفِ المُعْجَمِ، إذا سَلِمَت الأُصُولُ الثّلاثَـةُ.

وأَبْـنِيَـةُ مَـا زِيـدَت فِـيـهِ الهَمْـزَةُ أَوّلًا وَحْـدَهَا سِـتَّـةٌ: (أَفْعَلُ)، و (إِفْعِلٌ)، و (أُفْعُلٌ)، و (إِفْعَلٌ)، و (أَفْعِلٌ)، و (أَفْعُلٌ) في الجَمْعِ، والثَّلاثَـةُ الأُوَلُ مُـتَـوَاخِيَـةٌ بِاتِّـفَـاقِ الحَرَكَـةِ في العَيْنِ [و٥٣] والهَمْزَةِ، والاثْـنَـانِ بَعْدَها مُـتَـوَاخِيَـةٌ بِالكَسْرَةِ مَعَ الفَتْحَةِ، إِلّا أَنَّـهُ عَلَى التَّقْدِيمِ والتَّـأْخِيـرِ، والسّادِسُ مُـفْـرَدٌ لأَنَّـهُ في الجَمْعِ، وهو عَلَى ضَمَّةٍ مَع فَتْحَةٍ، ولَيْسَ مِثْلُ ذلِكَ فِـيمَا تَـقَدَّمَ مِن الأَبْـنِـيَـةِ، والضَّمُّ أَشْكَـلُ بِالجَمْعِ؛ لأَنَّـهُ مِن الوَاوِ. وأَمْـثِلَـةُ ذلِكَ: الاسماءُ: (أَفْـكَـلٌ)، و (أَحْمَـرُ) صِفَـةٌ، و (إِثْمِدٌ)[٣]، و (أُبْلُمٌ)[٤]، و (إِبْـرَمٌ)[٥]، و (أَصْبِـعٌ)، و (أَكْلُبٌ).

ولَيْسَ في هذه الأَبْـنِـيَـةِ مَا يَـكُونُ صِفَـةً إِلّا (أَفْعَلُ)؛ لِخِفَّتِـهِ، وهو يَـكْـثُـرُ في الصِّفَةِ؛ لأَنَّـهُ لَمّا امْـتَـنَـعَ مِن الأَبْـنِـيَـةِ الأُخَـرِ عُـوِّضَ بالكَـثْـرَةِ في هذا البِنَاءِ.

وأَبْـنِيَـةُ مَا زِيدَت فِـيـهِ الهَمْزَةُ مَع الأَلِفِ وَحْدَها سِتَّـةٌ: (إِفْعَالٌ)، و (أَفْعَلَى)، و (إِفْعَلَى)، و (أُفَـاعِلٌ)، و (أَفْعَالٌ)، و (أَفَـاعِلُ) في الجَمْعِ[٦]. فـ (إِفْعَالٌ): (إِعْصَارٌ)، و (إِسْكَافٌ) في الصِّفَـةِ، و (أَفْعَلَى): (أَجْفَلَى)[٧]، و (إِفْعَلَى): (إِيجَلَى)[٨]، و (أُفَـاعِلٌ): (أُجَارِدٌ)[٩]، وفي الصِّفَـةِ: (أُدَابِـرٌ)[١٠]، و (أَفْعَالٌ): (أَجْبَالٌ)، و (أَنْعَامٌ)، و (أَفَاعِلُ): (أَفَاكِلُ).

---

(١) المثبت من ف، وفي الأصل ود: (وزيد). (٢) في الأصل ود: (جمع)، والمثبت من ف.

(٣) في تاج العروس (ثمد): « الإِثْمِـدُ، بِالْـكَسْـرِ: حَجَرُ الكُحْلِ، وَهُـوَ أَسْـودُ إِلـى حُـمْـرَة ».

(٤) في الصحاح (بـلـم): « والأُبْـلُمُ: خـوصُ المُـقْلِ. وفيـه ثـلاث لغـات: أَبْـلَمٌ، وأُبْـلُمٌ، وإِبْـلِمٌ، والواحدة بالهاء ».

(٥) في تاج العروس (برم): « إِبْرَم: نَـبْـتٌ ». (٦) في د: (بالجمع).

(٧) في د: (إجعبـل). في القامـوس المحيط (جفـل): « ودعـاهم الجفلى محركـة، والأجفلى: أي بجماعتهم وعامتهم، أو الأجفلى: الجماعة من كل شيء ».

(٨) فـي معجم ما استعجم ١/ ٢١٤: « إيجلى بكسر أوله وفتح الجيم واللام مقصور: موضع معروف ».

(٩) أُجارد: اسم موضع. المحكم ٣/ ٣٣٥.

(١٠) في الصحاح (دبر): « ويقال: رَجلٌ أُدابِرٌ، للذي يقطع رَحِمَهُ، مثلُ أُباتِـرٍ ».

وأَبْنِيَةُ الهَمْزَةِ مَع اليَاءِ وَحْدَها: (إِفْعِيلٌ)، نَحْوُ: (إِجْفِيلٍ)(١)، وفي الصِّفَةِ: (إِصْلِيتٌ)(٢).

وأَبْنِيَةُ الهَمْزَةِ مَع الوَاوِ وَحْدَهَا: (أُفْعُولٌ) نَحْوُ: (أُخْدُودٍ)، وفي الصِّفَةِ: (أُمْلُودٌ)(٣). و (إِفْعَوْلٌ): (إِدْرَوْنٌ)(٤)، وفي الصِّفَةِ: (إِسْحَوْفٌ)(٥).

وأَبْنِيَةُ الهَمْزَةِ مَع النُّونِ وَحْدَها في بِنَاءَيْنِ: (أَفَنْعَلٍ) نَحْوُ: (أَلَنْجَجٍ)(٦)، وفي الصِّفَةِ: (أَلَنْدَدٌ)(٧)، و (إِنْفَعْلٍ) نَحْوُ: (إِنْقَحْلٍ)(٨).

وأَبْنِيَةُ الهَمْزَةِ مَع المُضَاعَفِ في بِنَاءَيْنِ: (إِفْعَلٍّ) نَحْوُ: (إِرْزَبٍّ)(٩)، و (أُفْعُلٍّ) نَحْوُ: (أُتْرُجٍّ)(١٠).

وأَبْنِيَةُ الهَمْزَةِ مَع الأَلِفِ واليَاءِ في بِنَاءَيْنِ: (إِفْعِيلَى) نَحْوُ: (إِهْجِيرَى)(١١)، و (أَفَاعِيلَ) نَحْوُ: (أَقَاطِيعَ)(١٢).

---

(١) في د: (إجعبل). وفي الصحاح (جفل): « الإِجْفيلُ: الجبانُ. وظليمٌ إِجْفيلٌ: يهرُب من كلِّ شيءٍ ».
(٢) في الصحاح (صلت): « سَيْفٌ إِصْليتٌ، أي صقيل ».
(٣) في د: (المود). وفي الصحاح (ملد): « غصن أُمْلودٌ، أي ناعم. ورجل أُمْلودٌ، وامرأةٌ أمْلودةٌ ».
(٤) في المحكم ٩/ ٢٩٩: « والإِدْرَوْنُ: الأَصْلُ، وخَصَّ بعضُهُم به الخَبِيثَ من الأُصُولِ، فذَهَب إلى اشْتِقاقِهِ من الدَّرَنِ، وليسَ بشَيْءٍ وقيل: الإِدْرَوْنُ: الدَّرَنُ، وليس هذا مَعْرُوفًا ».
(٥) في المحكم ٣/ ٢٠٣: « وناقة أسحوف الأحاليل: غزيرة واسعة ».
(٦) في المحكم ٧/ ٢١١: « والألنجج واليلنجج: عود الطيب ».
(٧) في الصحاح (لدد): « رجلٌ يَلَنْدَدٌ وأَلَنْدَدٌ، أي خَصِمٌ، مثل الأَلَدِّ ».
(٨) في جمهرة اللغة ٢/ ١١٤٣: « وَرجل إِنْقَحْل وَامْرَأَة إِنْقَحْلة، وهما المسنّان ».
(٩) في الصحاح (رزب): « والإِرْزَبُّ: القصير ».
(١٠) في تاج العروس (ترج): « والأُتْرُجُّ بضمّ الهمزة وسكون المثنّاة وضمّ الراءِ وتشديد الجيم، والأُتْرُجَّةُ بزيادة الهاءِ وقد تُخفَّف الجيم، والتُّرُنْجَةُ والتُّرُنْجُ بحذف الهمزة فيهما وزيادة النون قبل الجيم، فصارتْ هذه خَمْسَ لغاتٍ »، وهو شجر حمضيّ ناعم الأغصان والورق والثَّمر، وهو حامض كاللَّيمون، ذهبيّ اللّون ذكيّ الرائحة، يصنع من ثمره نوع من الحلوى.
(١١) في التقفية في اللغة ١٢٥: « والإهجيرى والهجيرى: ما هجوت به قومك، وكل ما هذى به الرجل فأكثر، وهو إهجيرى وهجيرى ».
(١٢) في الصحاح (قطع): « والقَطيعُ: الطائفةُ من البقر والغنم، والجمع: أقاطيعُ، على غير قياس ».

وأَبْنِيَـةُ الهَمْزَةِ مَع الأَلِفِ والهَمْزَةِ في آخِرِ الاسْمِ أَرْبَعَـةُ أَبْنِيَـةٍ: (أَفْعَلاءُ)، و (أَفعِلاءُ)، و (أَفْعُلاءُ)، و (أُفْعُلاءُ)، نَحْوُ: (أَرْبعَاءَ)، فَيُسْتَعْمَلُ[١] في الأَوْجُهِ الأَرْبَعَةِ، ويَكْثُرُ: (أَفعِلاءُ) في الجَمْعِ، نَحْوُ: (أَصْدِقَاءَ)، و (أَصْفِيَاءَ).

وأَبْنِيَـةُ الهَمْزَةِ مَع الأَلِفِ والنُّونِ ثَلاثَـةُ أَبْنِيَـةٍ: (أَفْعَلانٌ)، و (إِفْعِلانٌ)، و (أُفْعُلانٌ)، نَحْوُ: (أَرْوَنَانٍ)[٢]، و (إِسْحِمَانٍ)[٣]، و (أُثْـعُبَـانٍ)[٤]، وفي الصِّفَـةِ: (أُلْعُبَـانٍ)[٥].

وأَبْنِيَـةُ الهَمْزَةِ مَع الأَلِفِ والمُضَاعَفِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (أَفْعَالٌّ) نَحْوُ: (أَسْحَارّ)[٦].

وقَالَ ابْنُ مُقْبِلٍ:

١٢٢٦ عَـوْدًا أَحَـمَّ القَـرَا إِزْمَـولَـةً وقَـلًا ... يَأتِـي تُـرَاثَ أَبِيـهِ يَـتْـبَعُ القُذَفـا[٧]

فَـأَدْخَلَ الهَاءَ في (إِزْمَولَةٍ)، ولَمْ يُـعْـتَـدَّ بِها فـي البِنَـاءِ؛ لأَنَّها بِمَنْزِلَـةِ اسْمٍ ضُمَّ إِلى اسْمٍ.

وقَالَ الطِّرِمَّـاحُ:

١٢٢٧ .... خَصْمٌ أَبَـرَّ عَلَى الخُصُومِ أَلَـنْـدَدُ[٨]

فَـزَادَ النُّونَ في (أَفْنَعَلٍ)؛ لأَنَّـهُ مِنْ: (اللَّدَدِ)[٩].

---

(١) في ف: (يستعمل).
(٢) في الصحاح (رون): « ويوم أَرْوَنان، وليلة أَرْوَنانَـةٌ: شديدةٌ صعبةٌ ».
(٣) في شمس العلوم ٥/ ٢٩٩٧: « إِسْحِمان: اسم جبل ».
(٤) في المنتخب ٥٧٧: « وجه أُثْعُبانٌ: ضخم ».
(٥) في شمس العلوم ٩/ ٦٠٦٥: « رجل ألعبان: كثير اللعب ».
(٦) في أدب الكاتب ٤٨٢: « ولم يأت على أَفْعَالّ إلا حرف واحد، قالوا: أَسْحَارٌّ، لضرب من الشجر ».
(٧) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ١٤٣، وانظر سيبويه ٤/ ٢٤٦، وشرح السيرافي ٥/ ١٤٣، وابن السيرافي ٢/ ٣٧٥، والصحاح (زمل)، والخصائص ١/ ٨، والمحكم ٦/ ٥٦٥، والمخصص ٥/ ١١٩، واللسان (قذف).
(٨) مر البيت سابقًا. انظر الشاهد رقم (١٠١٠).
(٩) في الأصل ود: (الدد)، والمثبت ما يقتضي السياق.

وقَالَ:

١٢٢٨ فَظَلَّ لِنِسْوَةِ النُّعْمَانِ مِنّا عَلَى سَفْوَانَ يَوْمٌ أَرْوَنَانُ[١]

فَجَاءَ بِـ (أَرْوَنَانٍ) صِفَةً [ظ٥٣].

والأَبْنِيَةُ الّتي تُزَادُ فِيها الهَمْزَةُ[٢] غَيْرَ أَوَّل خَمْسةٌ: (فَعْلأٌ)، و (فَعْلاءَ)، و (فُعَائِلٍ)، و (فَعْأَلٍ)، و (فَأْعَلٍ)، نَحْوُ: (ضَهْيَأ)، و (ضَهْيَاءَ)[٣]، و (حُطَائِطٍ)[٤]، و (شَمْأَلٍ)، و (شَأْمَلٍ).

* * *
* *
*

(١) البيت من الوافر، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه ١٨٠ برواية الجر، وانظر سيبويه ٤/ ٢٤٨، وشرح السيرافي ٥/ ١٤٤، ٢١٤، وليس في كلام العرب ٢٦٤، والمحكم ١٠/ ٣١٨. وهو بلا نسبة في العين ٨/ ٢٧٥، وتهذيب اللغة ١٥/ ١٦٥، وجمهرة اللغة ١٠٦٩، والأضداد للأنباري ١٦٦ . قال ابن سيده في المحكم ١٠/ ٣١٨: « هكَذا أَنْشَدَه سِيبَوَيْهِ، والرِّوايَةُ المَعْرُوفةُ: أَرْوَنانِي؛ لأَنَّ القَوافِي مَجْرُورَة ».

(٢) في الأصل ود: (الأبنية).

(٣) في المحكم ٤/ ٣٦٨: « والضَّهْياءُ من النِّسَاء: الَّتِي لَا تحيض وَلَا ينْبت ثدياها وَلَا تحمل ». وكذلك: (ضهيأ)، انظر المخصص ١/ ٦٨.

(٤) في الصحاح (حطط): « ورجلٌ حُطائِطٌ بالضم، أي صغيرٌ ».

بَابُ أَبْنِيَةِ الأَلِفِ الزَّائِدَةِ في الثُّلاثِيِّ(*)

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا أَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ وَحْدَها؟ ومَا أَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ مَع أَلِفٍ قَبْلَها؟

ومَا أَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ مَع اليَاءِ؟ ومَا أَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ مَع الوَاوِ؟

ومَا أَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ مَع التَّاءِ؟ ومَا أَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ مَع النُّونِ؟

ومَا أَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ مَع المِيمِ؟ ومَا أَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ مَع المُضَاعَفِ؟

الجَوَابُ[1]

أَبْـنِـيَـةُ[2] الأَلِفِ وَحْدَها عَشْرَةٌ: (فَاعَلٌ)، و (فَاعِلٌ)، و (فَعَالٌ)، و (فِعَالٌ)، و (فُعَـالٌ)، و (فَعْلَى)، و (فِعْلَى)، و (فُعْلى)، و (وفَعَلَى)، و (فُعَلى). نَظَـائِـرُ ذلِكَ مِن الأَسْمَاءِ: (طَابَـقٌ)[3]، و (كَاهِلٌ)، و (غَـزَالٌ)، و (حِمَارٌ)، و (غُرَابٌ)، و (عَلْقَى)، و (ذِفْـرَى)، و (بُهْمَى)، (بَشَكَى)[4]، (شُعَـبَى).

وأَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ مَـع الأَلِـفِ بِنَـاءَانِ: (فَاعَالٌ)، و (فُعَـالَى). نَظِـيـرُ ذلِـكَ مِـن الأَسْمَاءِ: (سَابَاطٌ)[5]، و (حُبَارَى).

وأَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ مَع اليَاءِ سِتَّـةٌ: (فَيْعَالٌ)، و (فِـيعَالٌ)، و (فِعْيالٌ)، و (فَيْعَلى)، و (فَعَالِـيَـةٌ)، [(فُـعَالِـيَـةٌ)][6]..

(*) هذا ليس عنوانًا في كتاب سيبويه، وهو تابع للعنوان السابق، ويبدأ شرحه من الكتاب ٤/ ٢٤٩ من قوله: (وأما الألف فتلحق ثانية).

(١) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٢) في ف: (وأبنية).

(٣) في الصحاح (طبق): « والطابَـقُ: الآجُرُّ الكبير، فارسيّ معرَّب ».

(٤) في الصحاح (بشك): « ناقـةٌ بَشَكى: خفيفةُ المَشْي والروح ».

(٥) في الصحاح (سبط): « والساباط: سقيفة بين حائطين تحتها طريق ».

(٦) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

نَـظِـيـرُ ذلِـكَ مِـن الأَسْمَـاءِ: (خَـيْـتَـامٌ)[١]، و (دِيـمَـاسٌ)[٢]، و (جِـرْيَـالٌ)[٣]، و (خَيْـزَلَى)[٤]، و (كَرَاهِيَـةٌ)، و (صُرَاحِيَـةٌ)[٥].

وأَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ مَـع الـوَاوِ سَبْعَـةُ أَبْـنِـيَـةٍ: (فَاعُـولٌ)، (فُـوَاعِلٌ)، و (فَوْعَالٌ)، و (فُوعَـالٌ)، و (فِعْـوَالٌ)، و (فُعْـوَالٌ)[٦]، و (فَوْعَلـى)[٧]. نظِـيـرُ ذلِكَ مِن الأَسْـمَـاءِ: (عَـاقُـولٌ)[٨]، و (عُـوَارِضٌ)[٩]، و (تَـوْرَابٌ)[١٠]، و (طُـومَـارٌ)[١١]، و (قِـرْوَاشٌ)[١٢]، و (عُصْوَادٌ)[١٣]، و (خَوْزَلى)[١٤].

وأَبْـنِـيَـةُ الأَلِـفِ مَـع التَّـاءِ بِنَـاءَانِ: (تَـفْعَالٌ)، و (تِفْعَالٌ). نَظِـيـرُ ذلِكَ مِـن الأَسْمَاءِ: (تَـرْدَادٌ)، و (تِجْفَافٌ).

وأَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ مَـع النُّـونِ الـمُـقَدَّمَـةِ سَبْعَـةُ أَبْـنِـيَـةٍ: (فِنْعَـالٌ)، و (فِعْنَـالٌ)، و (فَعْنَلى)، و (فُعَنْلى)، و (فُعُنْلى)[١٥]، و (فَعَلْنى)، و (فِعَلْنى). نَظِـيـرُ ذلِكَ

---

(١) في عمدة الكتاب للنحاس ١٣٧: « وفي خاتـم أربـع لغـات، يقال: خاتـمٌ، وخاتامٌ، وخيتامٌ، والرابعة خاتمٌ بالكسر ».

(٢) في المحكم ٨/ ٤٦٥: « الدِّيمَاسُ والدَّيْماسُ: الحَمَّامُ ».

(٣) في الصحاح (جريـل): « الجِرْيـالُ: صِبْغٌ أحمرُ، عن الأصمعي. وجِرْيالُ الذهبِ: حُمْـرَتُـهُ ».

(٤) فـي المخصـص ٤/ ٢١٢: « ومـن النـادر قـولهم هـو يَمشي الخَيْـزَلى والخَـوْزَلى والخَـوْزَرى والخَـيْـزَرى: وهي مِشْيَـة فيها تَـفَـكُّك ».

(٥) في تاج العـروس (صـرح): « والصُّراحِيَّـة بالضَّمّ وتشديد المثناة التَّحتيَّـة: آنِـيَـةٌ للخَمْر »، قال ابن دُرَيـد: ولا أَدري مـا صِـحَّـتُه ».

(٦) قوله: (فعوال) ليس في د.

(٧) في د: (فعوعلى).

(٨) في القاموس المحيط (عقل): « العاقولُ: مُعْظَمُ البَحْرِ، أو مَـوْجُه، ومَعْطِفُ الوادي والنَّـهْرِ، وما التَـبَسَ من الأُمورِ، والأرضُ لا يُـهْتَـدَى لها، ونَـبْتٌ ».

(٩) في تاج العروس (عرض): « وأَمَّا عُـوَارِضُ فإِنَّه جَبَـلٌ أَسْوَدُ في أَعْلَى دِيَارِ طَـيِّءٍ، وناحِيَـةِ دَارِ فَـزَارَةَ ».

(١٠) في سفر السعادة ١/ ١٨٦: « توراب: فوعال، وهو التراب ».

(١١) في المحكم ٩/ ١٦٤: « والطَّامورُ، والطُّومارُ: الصَّحِيفُة، قِـيلَ: هو دَخيلٌ، وأُراه عَرَبِيًّـا مَحْضًا ».

(١٢) في القاموس المحيط (قرش): « القِـرْواشُ بالكسر: الطُّـفَـيْـلِـيُّ، والعظيمُ الرأسِ ».

(١٣) في القاموس المحيط (عصد): « ورجُلٌ وامرأةٌ عِصْوادٌ بالكسر وبالضم: عَسِرٌ شديدٌ صاحِبُ شَرٍّ ».

(١٤) في غريب الحديث لابن الجوزي ١/ ٢٧٦: « فِـي الحديث مَشَى فخزل أَي تفكك فِـي مشيته، وَتلك المشية الخوزلى والخيزلى ».

(١٥) في د: (وفعلى).

مِـن الأَسْمَـاءِ: (قِنْعَـاسٌ)[١]، و (فِـرْنَاسٌ)[٢]، و (قَـرَنْـبى)[٣]، و (جُلَـنْدَى)[٤]، و (عُلُـنْـدَى)[٥] صِفَـةٌ، و (عَفَـرْنى)[٦]، و (عِـرَضْنى)[٧].

وأَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ مَع المِيمِ بِنَاءَانِ: (مُـفَاعِلٌ)، و (مِفْعَالٌ). نَظِـيـرُ ذلِكَ مِن الأَسْمَاءِ: (مُجَاهِدٌ)، و (مِحْـرَابٌ).

وأَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ مَع المُضَاعَفِ عَشْرَةُ أَبْـنِـيَـةٍ: (فِعْلالٌ)، و (فُعْلالٌ)، و (فَعَّالٌ)، و (فِعَّالٌ)، و (فُعَّالٌ)، و (فِعِلّى)، (فُعُلّى)، و (فُعَلَّى)، و (فُعَّلى)، و (فَعَالَّـةٌ). نَظِـيـرُ ذلِكَ مِن الأَسْمَاءِ: (جِلْبَابٌ)، و (قُـرْطَاطٌ)[٨]، و (جَبَّانٌ)، و (كِذّابٌ)، و (خُطَّافٌ)، و (زِمِكَّى)[٩]، و (حُذُرَّى)[١٠]، و (عُـرَضَّى)[١١]، و (سُمَّهى)[١٢]، و (زَعَارَّةٌ)[١٣] [و٥٤].

وأَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ مَع الأَلِفِ والمُضَاعَفِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فُعّالَى). نَظِيرُهُ: (خُضَّارَى)[١٤].

---

(١) في المحكم ٢/ ٤٠٢: « وناقة قنعاس: طويلة عظيمة سنمة، وكذلك الجمل، وقيل: القنعاس الجمل الضخم ».

(٢) في الأصل ود: (قـوناس)، وكذا في الكتاب ٤/ ٢٦٠. وفي الأصول ٣/ ١٩٨: « فِـرْناسٌ صفةٌ مِنْ صفةِ الأسدِ، يقالُ: هوَ غليظُ الرقبـةِ ».

(٣) في سفر السعادة ١/ ٤١٩: « قرنبى: دويبة طويلة الرجلين أكبر من الخنفساء بيسير. ومنه قيل للرجل القصير: قرنبى ».

(٤) في المخصص ٥/ ٦: « جُلَنْدَى اسم رجل ».

(٥) فـي الأصل: (عطندى). وفي د: (وعقلندي). وفي الصحاح (علد): « والعَلَنْدَى: بالفتح: الغليظ من كلِّ شيء؛ والجمع: العَلائِد. وربَّما قالـوا: جمـلٌ عُـلَـنْـدى، بالضم ».

(٦) في الصحاح (عفر): « والعَفَرْنى: الأسد، وهو فَعَلْنى، سمِّي بذلك لشدّته ».

(٧) في سفر السعادة ١/ ٣٦٥: « يقال: ناقة (عرضنى) و (عرضنة) للتي تمشي عرضًا لنشاطها ».

(٨) في جمهرة اللغة ٢/ ١٨٢: « وقالوا: قُرطاط وقِرطاط، وهي بَرْذَعة تُلقى تحت السَّرج والرِّحالة ».

(٩) في مقاييس اللغة ٣/ ٢٢: « الزِّمِجَّى: أصل ذَنَب الطّائر. والأصل في هذا الكاف: زِمِكَّى ».

(١٠) في شمس العلوم ٣/ ١٣٧٦: « رجـل حُـذُرّى: أي حذر ».

(١١) في المخصص ٤/ ٤١٩: « وعلى فِـعِلْنَى فالاسم العِرِضْنَى، وعلى فُـعَلَّى فالاسم العُـرَضَّى »، وفي الممتع ٧٨: « وعلى فُعَلَّى: ولم يجئ إلَّا اسمًا، وهو قليل، نحو: عُرَضَّى »، وهو من الاعتراض.

(١٢) في سفر السعادة ١/ ٣٠٤: « سمَّهى: بتشديد الميم، وتخفيفها: هو الهواء بين الأرض والسماء. والسمهى أيضًا، والسميهى: الباطل والكذب ».

(١٣) وفي إسفار الفصيح ٢/ ٧٤٧: « تقول: فيه زعارَّة بتشديد الراء: أي سوء خلق، وشدة فيه وشراسة ».

(١٤) في سفر السعادة ١/ ٢٤٩: « خضارى: فعالى: قال الجرمي وغيره: هو طائر، وقال غيره: هو نبت. =

وأَبْنِيَـةُ الأَلِفِ مَـع اليَاءِ والمُضَاعَفِ خَمْسَةُ أَبْنِيَـةٍ: (يَـفعَلَّى)، و (فِعِّيلى)، و (فُعَّيْلَى)، و (فَعَلَـيّا)، و (فُعَاعِيلُ). نَظِـيـرُ ذلِكَ مِن الأَسْمَاءِ: (يَهْيَـرَّى)[١]، و (هِجِّيـرَى)[٢]، و (لُغَيْـزَى)[٣]، و (مَـرَحَيَّـا)[٤]، و (سُخَاخِينٌ)[٥] صِفَـةٌ.

وأَبْنِيَـةُ الأَلِفِ مَع الوَاوِ والتّاءِ بِناءٌ وَاحِدٌ: (فَعَلُوتَى). نَظِـيـرُهُ: (رَهَبُوتَى)[٦].

وأَبْنِيَـةُ الأَلِفِ مَع النُّونِ والمُضَاعَفِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فِعِنْلالٌ): (سِرِنْدَادٌ)[٧].

وأَبْنِيَـةُ الأَلِفِ مَـع المِيمِ والمُضَاعَـفِ ثَلاثَـةُ أَبْنِيَـةٍ: (مَفْعَلَّى)، و (مِفْعِلَّى)، و (مَـفْعِلَّـى). نَظِـيـرُ ذلِـك مِـن الأَسْمَـاءِ: (مَـكْـوَرَّى)[٨]، و (مِـرْعِـزَّى)، و (مَـرْعِزَّى)[٩].

وأَبْنِيَـةُ الأَلِفِ مَع مُضَاعَفِ حَرْفَـيْنِ بِناءٌ وَاحِدٌ: (فِعِلْعالٌ). نَظِـيـرُهُ: (حِلِبلابٌ).

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هذا البَابِ أَيْضًا[١٠]

وَما أَبْنِيَـةُ الأَلِفِ والنُّونِ في آخِرِ الاسْمِ وَحْدَها؟

ومَا أَبْنِيَـةُ الأَلِفِ والنُّونِ مَع أَلِفٍ قَبْلَها؟

= وقال الجوهري وغيره: يقال للزرع (الخضارى) مثل (الشقارى) ».

(١) في المخصص ٥/ ٨: « يَهْيَـرَّى: الباطل، وقد ذَهَب في اليَهْيَـرَّى، واليَهْيَـرَّى: الماءُ الكثير ».

(٢) في تهذيب اللغة ٦/ ٣٠: « هِجِّيـرَى الرجل: كلامُه، ودَأْبُـه، وشأنُـه ».

(٣) في جمهرة اللغة ١٢٤٥: « لُـغَّـيْـزَى، وَهُوَ مَـوضِع يُلْغِز فِيـهِ اليَـرْبوع فينعطف فِـي سَرَبه ».

(٤) في معجم ما استعجم ٤/ ١٢١٠: « مرحيا بفتح أوله وثانيه وفتح الحاء المهملة وتشديد الياء أخت الواو بعدها ألف: أرض في شق الحجاز، وقيل: واد ». وجاء في الأصل ود وف: (مرهيا)، وهو تحريف.

(٥) في المحكم ٥/ ٨٠: « وماء سَخين، ومُسَخَّن، وسِخِّين، وسُخاخين: سُخْن، وكذلك طعام سُخاخين ».

(٦) في جمهرة اللغة ١٢٣٩: « ورَهَبوت من الرهبة. وَمن أمثالهم: رَهبوت خير من رحموت، وَرُبمَا قَالُوا: رَهَبوتَى خير من رَحَموتَى ».

(٧) قال في معجم البلدان ٣/ ٢١٥: « سِرِنْدادٌ: بكسر أوّله وثانيه، وسكون نونه، ودال مكررة: علم لموضع بعينه، عن ابن دريد ». وانظر معجم ما استعجم ٣/ ٧٣٦.

(٨) في العين ٥/ ٣٧٠: « ورجلٌ مَكْـوَرَّى، أي: قصير عريضٌ لئيم الخِلْقة ».

(٩) في شمس العلوم ٤/ ٢٥٣٨: « المِـرْعِزَّى: ما لان من الصوف، ويقال بفتح الميم: مَرْعِزّى ».

(١٠) قوله: (أيضًا) ليس في ف.

ومَا أَبـنِيَـةُ الألِفِ والنُّونِ مَع يَاءٍ قَبْلَها؟

ومَا أَبـنِيَـةُ الأَلِفِ والنُّونِ مَع وَاوٍ قَبْلَها؟

ومَا أَبـنِيَـةُ الأَلِفِ والنُّونِ مَع مِيمٍ قَبْلَها؟

ومَا أَبـنِيَـةُ الأَلِفِ والنُّونِ مَع تَاءٍ قَبْلَها؟

ومَا أَبـنِيَـةُ الأَلِفِ والنُّونِ مَع المُضَاعَفِ قَبْلَها؟

الجَوَابُ[1]

أَبْـنِيَـةُ[2] الألِفِ والنُّونِ في آخِرِ الاسْمِ وَحْدَها سَبْعَـةُ أَبْـنِيَـةٍ: (فَعْلانٌ)، (فِعْلانٌ)، (فُعْلانٌ)، و (فَعَلانٌ)، (فَعِلانُ)، (فَـعُلانٌ)، (فُـعُلانٌ). نَظِـيـرُهُ مِـن الأَسْمَاءِ: (سَعْدَانُ)، و (سِرْحَانٌ)، و (ثُعْبَـانٌ)، و (وَرَشَـانٌ)[3]، و (قَطِـرَانٌ)، و (سَبُعَانٌ)، و (سُلُطَانٌ)[4].

وأَبْـنِيَـةُ الأَلِـفِ والنُّـونِ مَـع أَلِـفٍ قَبْلَها بِنَاءٌ وَاحِـدٌ: (فَـعَـالانُ)[5]، نَظِـيـرُهُ: (سَلامَانٌ)[6].

وأَبْـنِيَـةُ الأَلِفِ والنُّونِ مَع يَـاءٍ قَبْلَها ثَلاثَـةُ أَبْـنِيَـةٍ: (فَـيْعَلانٌ)، و (فَـيْعُلانٌ)، و (فِعْلِـيانٌ). نَظِـيـرُهُ: (قَـيْـقَـبَانٌ)[7]، (ضَـيْمُـرَانٌ)[8]، و (صِلِّـيَـانٌ)[9].

وأَبْـنِيَـةُ الأَلِفِ والنُّونِ مَع وَاوٍ قَبْلَها بِنَاءَانِ: (فَوْعَلانٌ)، و (فُعْلُوَانٌ)، نَظِـيـرُهُ:

---

(١) الكلام من قوله: (وما أبنية الألف) ساقط من ف.

(٢) في ف: (وأبنية).

(٣) في الصحاح (ورش): « والوَرَشانُ: طائرٌ، وهو ساقُ حُرٍّ ».

(٤) واو العطف بين الأسماء ليست في ف. (٥) في د: (فعلان).

(٦) في تاج العروس (سلم): « والسلامان: شجر سهلي، واحدته: سلامانة. وقال ابن دريـد: سلامـان ضرب من الشجر ».

(٧) في الأصول ٣/ ٢٠١: « قَـيْقَبانٌ: خَشَبُ السرجِ ».

(٨) في البديع في علم العربية ٢/ ٧٤٢: « ضيمران: هو الريحان المشموم ».

(٩) فـي شـرح الشافيـة للرضي ٤/ ١٧٤: « صليان فعليان، والواحدة: صليانـة، وهي بقلـة ». وفي ف: (صليان) بلا واو.

(حَوْفَـزَانٌ)[١]، و (عُـنْـفُـوَانٌ).

وأَبْـنِيَـةُ الأَلِفِ والنُّونِ مَع مِيمٍ قَبْلَها بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (مَـفْعَلانٌ). نَظِـيـرُهُ: (مَكْرَمَانُ).

وأَبْنِيَةُ الأَلِفِ والنُّونِ مَع تَاءٍ قَبْلَها بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (تَفعِلانٌ)[٢]. نَظِيرُهُ: (تَئِفَّانٌ)[٣].

وأَبْـنِيَـةُ الأَلِفِ والنُّونِ مَع المُضَاعَفِ قَبْلَها أَرْبَعَةُ أَبْـنِيَـةٍ: (فُعَلَّانٌ)، (فُعُـلَّانٌ)، (فُعَّلانٌ)، (فِعِلّانٌ). نَظِـيـرُهُ: (حُـوَمَّانٌ)[٤]، و (حُلَّـبَانٌ)[٥]، و (قُمَّحَانٌ)[٦]، و (فِـرِكَّانٌ)[٧].

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هذا البَابِ أَيْضًا

مَا أَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ في آخِرِ الاسْمِ وَحْدَها؟ ولِمَ ذُكِـرَت الهَـمْـزَةُ في هذا البَابِ؟

ومَا أَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ [ظ٥٤] مَع أَلِفٍ قَبْلَها؟

وَمَا أَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ مَع يَاءٍ قَبْلَها؟

ومَا أَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ مَع وَاوٍ قَبْلَها؟

---

(١) في الأصل ود: (حوفان)، وكذا في الكتاب ٤/ ٢٦٤. وفي سفر السعادة ١/ ٢٤٠: « حوفزان: اسم إنسان. وإنما سمي بذلك لأن بسطام بن قيس حفزه بالرمح حفزة خشية أن يفوته، فسمي لتلك الحفزة الحوفزان ». قيل: الحوفزان هو اسم الحرث بن شريك الشيباني. انظر اللسان (حفز).

(٢) في د: (مفعلان).

(٣) في شرح الشافية لركن الدين ٢/ ٦٤٥: « يقـال: جاء على تئفان ذلك « وتـئـفه » أي: وقتـه، أو أول وقته. وقيل: هو النشاط ».

(٤) هذا البناء مضبوط كذا في الأصل، وفي ضبطه إشكال، قال في الأصول ٣/ ٢٠١: « الحُوَمّانُ: آكام صغار، والصفةُ: عُمَّدانٌ: طويلٌ، قالَ أبو بكر: هكذا هذَا الحرفُ في كتابي، وأَحسبهُ: حُوِّمان عَلَى فُعِّلانٍ، ووجدتُ في كتابِ ثعلبٍ على ما أحكيه: فُعُّلانٌ في الاسمِ والصفةِ، فالاسم: الحُـوُّمانُ، وكنتُ أَراهُ نبتًا ».

(٥) قـال في سفـر السعادة ١/ ٣٩٩: « قـال الجـرمي: ويكون الاسم على فُـعَّلان، بِضم الفاء وتشديد العيـن؛ قالـوا: (حُلَّـبَان)، و (تُـوّمان)، وهما نبات ».

(٦) في جمهرة اللغة ٣/ ١٢٣٦: « قُمُّحان وقُمَّحان، بالضم والفتح، وهو شبيه بالغبار ».

(٧) في معجم ما استعجم ٣/ ١٠٢٢: « فرك - بكسر أوله وثانيه وتشديد الكاف - موضع... فِـرِكَّان بتثقيل الكـاف أيضًا علـى وزن فِعِلَّان اسم موضع ».

ومَا أَبْنِيَةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ مَع نُونٍ قَبْلَها؟

ومَا أَبْنِيَةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ مَع مِيمٍ قَبْلَها؟

ومَا أَبْنِيَةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ مَع وَاوٍ وأَلِفٍ قَبْلَها؟

ومَا أَبْنِيَةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ مَع وَاوٍ ومِيمٍ قَبْلَها؟

الجَوَابُ[١]

أَبْنِيَةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ في آخِرِ الاسْمِ[٢] وَحْدَها سِتَّةُ أَبْنِيَةٍ، وإِنَّمَا ذُكِرَت الهَمْزَةُ في هذا البَابِ لأَنَّها مُنْقَلِبَةٌ. والأَبْنِيَةُ السِّتَّةُ: (فَعْلاءٌ)، (فِعْلاءٌ)، (فُعْلاءٌ)، و (فَعَلاءٌ)، (فِعَلاءٌ)، (فُعَلاءٌ). نَظِيرُ ذلِكَ: (طَرْفَاءُ)، و (عِلْبَاءٌ)، و (قُوبَاءُ)، و (قَرَمَاءُ)[٣]، و (سِيَرَاءُ)[٤]، و (قُوْبَاءُ).

وأَبْنِيَةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ مَع أَلِفٍ قَبْلَها بِنَاءَانِ: (فَاعِلاءٌ)، (فَعَالاءٌ). نَظِيرُهُ: (نَافِقَاءُ)[٥]، و (بَرَاكَاءُ)[٦].

وأَبْنِيَةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ مَع يَاءٍ قَبْلَها بِنَاءَانِ: (فَعِيلاءٌ)، (فِعْلِيَاءٌ). نَظِيرُ ذلِكَ: (عَجِيسَاءُ)[٧]، و (كِبْرِيَاءُ).

وأَبْنِيَةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ مَع وَاوٍ قَبْلَها أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ: (فَوْعَلاءٌ)، (فَعْوَلاءٌ)،

---

(١) الكلام من قوله: (ما أبنية الألف) ساقط من ف.

(٢) في الأصل ود: (الألف)، وكذا يقتضي السياق.

(٣) في المحكم ٦/ ٤٠٣: « وقرمان: موضع. كذلك قرماء... وقال ابن الأعرابي: هي قرماء، بسكون الراء... وقال: هي أكمة معروفة، قال: وقيل: قرماء هنا: ناقة بها قرم في أنفها، أي وسم، ولا أدري وجهه، ولا يعطيه معنى البيت ».

(٤) في المحكم ٨/ ٥٧٣: « والسِّيَرَاءُ: ضَرْبٌ من البُرُودِ، وقيل: هو ثَوْبٌ مُسَيَّرٌ فيه خُطُوط تُعْمَل من القَزِّ ».

(٥) في الصحاح ٢/ ٢٢٤: « والنافِقاءُ: إحدى جِحَرَةِ اليربوع، يكتُمها ويُظهر غيرها، وهو موضعٌ يرقِّقه، فإذا أُتِيَ من قِبَلِ القاصِعاءِ ضربَ النافِقاءَ برأسه فانْتَفَقَ، أي خرج. والجمع: النَوافِقُ ».

(٦) في الصحاح (برك): « البَراكاءُ: الثباتُ في الحرب والجِدُّ، وأصله من البُروكِ ».

(٧) في جمهرة اللغة ٣/ ١٢٤٥: « فَحل عَجِيساء وعَجاساء: عَاجز لَا ينزو ».

(فَعُولاءٌ)، (فُعُولاءٌ). نَظِيرُهُ: (حَوْصَلاءُ)[١]، و (عَشْوَرَاءُ)، و (دَبُوقَاءُ)[٢]، و (عُشُورَاءُ)[٣].

وأَبْنِيَةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ مَع النُّونِ قَبْلَها بِناءَانِ: (فُنْعُلاءٌ)، (فُنْعَلاءٌ). نَظِيرُ ذلِكَ: (عُنْصُلاءُ)[٤]، و (خُنْفَسَاءُ).

وأَبْنِيَةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ مَع مِيمٍ قَبْلَها بِناءٌ وَاحِدٌ: (مَفْعَلاءٌ). نَظِيرُهُ: رَجُلٌ (مَنْدَبَاءُ) نُدِبَ في الحَاجَةِ.

وأَبْنِيَةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ مَع وَاوٍ وأَلِفٍ قَبْلَها بِناءٌ وَاحِدٌ: (فَاعُولاءٌ). نَظِيرُ ذلِكَ: (عَاشُورَاءُ).

وأَبْنِيَةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ مَع وَاوٍ ومِيمٍ قَبْلَها بِناءٌ وَاحِدٌ: (مَفْعُولاءٌ). نَظِيرُ ذلِكَ: (مَعْيُورَاءُ)[٥].

* * *

فَصْلٌ في أَلِفِ الجَمْعِ

أَلِفُ جَمْعِ الجَمْعِ لا تَكُونُ في الثُّلاثِيِّ إِلَّا ومَعَها غَيْرُها مِن الزَّوَائِدِ؛ لأَنَّها تَقَعُ ثَالِثَةً، وبَعْدَها حَرْفَانِ، أَو ثَلاثَةٌ الثَّانِي مِنْها يَاءٌ.

وأَبْنِيَةُ أَلِفِ[٦] جَمْعِ الجَمْعِ مَع أَلِفٍ بَعْدَها بِناءٌ وَاحِدٌ: (فَعَالَى): (صَحَارَى).

وأَبْنِيَةُ أَلِفِ جَمْعِ الجَمْعِ مَع اليَاءِ ثَمَانِيَةُ أَبْنِيَةٍ، أَرْبَعَةٌ بِغَيْرِ عِوَضٍ، وأَرْبَعَةٌ بِعِوَضٍ: (يَفَاعِلُ)، (فَيَاعِلُ)، (فَعَايِلُ) بِغَيْرِ هَمْزٍ، (فَعَالِي)[٧].

---

(١) في شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٥٣: « حوصلاء، وهي الحوصلة ».
(٢) في المحكم ٦/ ٢٣١: « والدبوقاء: العذرة... وقيل: هو كل ما تمطط وتلزج ».
(٣) في تمهيد القواعد ٩/ ٤٦٣٤: « وأما عشوراء فوزنه: فعولاء، وهو بمعنى عاشوراء، وهو اليوم العاشر من المحرم، قال الشيخ: وليس من الأبنية له نظير، قال: وقد ذكر بعضهم فيه القصر، فتقول: عشورى ».
(٤) في الصحاح (عنصل): « العُنْصُلُ: البصلُ البريُّ، والعُنْصُلاءُ والعُنصَلاءُ مثله ».
(٥) في جمهرة اللغة ٣/ ١٢٣٤: « والمَعْيوراء: جمَاعَة الأعيار، وَهِي الحمير ».
(٦) في الأصل ود: (الألف)، وكذا يقتضي السياق.
(٧) بعده في ف أمثلتها، وهي: (يحامد...).

والعِوَضُ: (يَفَاعِيلُ)، (فَيَاعِيلُ)، (فَعَايِيلُ)، (فَعَالِيُّ). نَظِيرُهُ مِن الأَسْمَاءِ: (يَحَامِدُ)، و (غَيَاطِلُ)[١]، و (عَثَايِرُ)[٢]، و (حَبَالٍ). والعِوَضُ[٣]: (يَرَابِيعُ)[٤]، و (دَيَامِيسُ)[٥]، و (كَرَايِيسُ)[٦]، و (بَخَاتِيُّ)[٧].

وأَلِفُ جَمْعِ[٨] الجَمْعِ مَع الوَاوِ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ: (فَوَاعِلُ)، (فَوَاعِيلُ)، (فَعَاوِلُ)، (فَعَاوِيلُ). نَظِيرُ ذلِكَ: (حَوَائِطُ)، و (خَوَاتِيمُ)، و (جَدَاوِلُ)، و (قَرَاوِيحُ)[٩].

وأَبْنِيَةُ أَلِفِ جَمْعِ الجَمْعِ مَع التّاءِ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ: (تَفَاعِلُ)، (تَفَاعِيلُ) [و٥٥]، (فَعَالِتُ)، (فَعَالِيتُ). نَظِيرُ ذلِكَ: (تَنَاضِبُ)[١٠]، و (تَجَافِيفُ)، و (سَنَابِتُ)[١١]، و (عَفَارِيتُ).

---

(١) في جمهرة اللغة ٩١٨: « والغَيْطَل: الشجر الملتفّ، وجمعه: غَياطل ».

(٢) في توجيه اللمع ٤٦٢: « وعثير فعيل، وهو الغبار ملحق بدرهم، تقول: عثاير بتصحيح الياء، والهمزة خطأ ».

(٣) بعده في ف ذكر أبنية الجمع مع العوض.

(٤) في القاموس المحيط (ربع): « واليَرْبوعُ: دابَّةٌ، ولَحْمَةُ المَتْنِ، أو هي بالضم، أو يَرابيعُ المَتْنِ: لَحماتُهُ، لا واحِدَ لها ».

(٥) في القاموس المحيط: (دمس): « والدَّيْماسُ ويكسرُ: الكِنُّ والسَّرَبُ والحَمَّامُ، ج: دَيامِيسُ، ودَمامِيسُ ».

(٦) في د: (كربيس). وفي تاج العروس (كربس): « الكِرْباسُ: بالكسر: ثَوْبٌ من القُطْن الأَبْيَض... والجَمْع: الكَرَابِيسُ ».

(٧) في الصحاح (بخت): « والبُخْتُ من الإبل، معرب أيضًا، وبعضهم يقول: هو عربيٌّ... الواحد: بَخْتيٌّ، والأنثى: بُخْتِيَّةٌ، وجمعه: بَخاتيُّ ». وقد جاءت الألفاظ في ف بلا واو العطف.

(٨) قوله: (جمع) ليس في ف.

(٩) في د: (فواويح). وفي القاموس المحيط (قرح): « والقِرْواحُ بالكسر: الناقةُ الطويلةُ القَوائِمِ، والنَّخْلَةُ الطويلةُ المَلْساءُ، ج: قَراوِيحُ ».

(١٠) في ابن يعيش ٦/ ١٢٠: « و « تَناضِبُ »، جمع « تَنْضُب »، وهو ضرب من الشجر ».

(١١) في تاج العروس (سنب): « السَّنْبَةُ: الدَّهْرُ والحِقْبَةُ. يقال: عِشْنا بذلِك سَنْبَةً أَي حِقْبَةً، كَالسَّنْبَتَة، التاءُ فيها مُلْحَقَةٌ على قول سِيبَوَيْه، ويدل على زِيادتِها أَنَّكَ تَقُولُ: سَنْبَةٌ، وهذِه التَّاء تَثْبُتُ في التَّصْغِير. تَقُولُ: سُنَيْبِتَةٌ، لقَوْلهم في الجمع: سَنابِتُ ».

وأَبْـنِيَـةُ أَلِـفِ الجَمْعِ[1] مَـع النُّـونِ ثَلاثَـةُ أَبْـنِيَـةٍ: (فَـنَاعِلُ)، (فَعَالِـنُ)، (فَعَالِـينُ). نَظِـيـرُ ذلِكَ: (جَنَادِبُ)، و (فَـرَاسِنُ)، و (سَرَاحِينُ).

وأَبْـنِيَـةُ أَلِـفِ[2] جَمْعِ الجَمْعِ مَـع المِيمِ بِنَـاءَانِ: (مَـفَاعِلُ)، و (مَـفَاعِيـلُ). نَظِـيـرُ ذلِكَ: (مَسَاجِدُ)، و (مَـفَاتِـيحُ).

وأَبْـنِيَـةُ أَلِفِ جَمْعِ الجَمْعِ مَع المُضَاعَفِ أَرْبَعَـةُ أَبْـنِيَـةٍ: (فَعَاعِلُ)، (فَعَاعِيلُ)، (فَعَالِـلُ)، (فَعَالِـيلُ). نَظِـيـرُ ذلِـكَ: (سَلالِمُ)، و (بَـلالِـيطُ)[3]، و (قَـرَادِدُ)[4]، و (ظَـنَابِـيبُ)[5].

* * *

ذِكْرُ أَبْنِيَةِ الأَلِفِ في الصِّفَةِ

أَبْـنِيَـةُ الأَلِفِ الزَّائِدَةِ وَحْدَها في الصِّفَـةِ سَبْـعَـةٌ: (فَاعِلٌ)، (فَعَالٌ)، (فِعَالٌ)، (فُعَـالٌ)، (فَعْلَـى)، (فُعْلَى)، (فَعَلى). نَظِـيـرُ ذلِكَ مِـن الصِّفَاتِ: (ضَـارِبٌ)، و (جَبَـانٌ)، و (كِنَـازٌ)[6]، و (شُجَاعٌ)، و (غَضْبَى)، و (حُبْلَى)، و (جَمَزَى)[7].

وأَبْـنِيَـةُ الأَلِفِ مَع أَلِفٍ في الصِّفَـةِ[8] بِناءٌ وَاحِدٌ: (فَعَالَى). نَظِـيـرُهُ: (سَكَارَى).

وأَبْـنِيَـةُ الأَلِفِ مَع اليَاءِ في الصِّفَـةِ ثَلاثَـةٌ[9]: (فَـيْـعَالٌ)، (فَعَالِـيَـةٌ)، (فُعَالِـيَـةٌ). نَظِـيـرُ ذلِكَ مِن الصِّفَـةِ: (بَـيْطَارٌ)، و (عَـبَـاقِـيَـةٌ)[10]، و (قُـرَاسِـيَـةٌ)[11].

---

(١) في ف: (وأبنية جمع الجمع). (٢) قوله: (ألف) ليس في ف.

(٣) في تاج العروس (بلط): « والبَـلاليطُ: الأَرَضونَ المُسْتَوِيَـةُ. قالَ السِّيرافيُّ: ولا يُعْـرَف لها واحِدٌ ».

(٤) في الصحاح (قردد): « والقَـرْدَدُ: المكانُ الغليظ المرتفع. والجمع: قَرادِدُ ».

(٥) في المحكم ١٠/ ٣١: « الظُّـنْـبُوبُ: حَـرْفُ الساقِ اليابسُ من قُـدُمٍ، وقيلَ: هو ظاهرُ السّاقِ، وقِيلَ: هو عَظْمُه، وقيل: حَـرْفُ عَظْمِه ».

(٦) في الصحاح (كنز): « وناقةٌ كِنازٌ بالكسر، أي مُكْـتَـنِـزَةُ اللحم ».

(٧) في الصحاح (جمز): « وحمارٌ جَمزي، أي سريعٌ ».

(٨) قوله: (في الصفة) ليس في ف. (٩) بعده في د: (أبنية).

(١٠) في الصحاح (عبق): « والعَباقِـيَـةُ أيضًا: الداهيةُ. وقد اعْـبَـنْـقَى الرجلُ، أي صار داهيةً ».

(١١) في أساس البلاغة (قرس): « وجمل قراسية: قويّ ».

وأَبْنِيَـةُ الأَلِفِ مَع الوَاوِ في الصِّفَةِ[١] ثَلاثَـةٌ: (فَاعُولٌ)، (فُـوَاعِلٌ)، (فِعْوَالٌ). نَظِيـرُ ذلِكَ مِن الصِّفَـةِ[٢]: (حَاطُومٌ)[٣]، و (دُوَاسِرٌ)[٤]، و (قِـرْوَاحٌ).

وأَبْنِيَـةُ الأَلِـفِ مَـع النُّـونِ خَمْسَةٌ: (فِنْعَالٌ)، (فِعْنَالٌ)، (فَعَنْلى)، (فُعُنْلى)، (فَعَلْنى). نَظِيـرُ ذلِـكَ مِـن الصِّفَـةِ[٥]: (قِنْعَاسٌ)[٦]، و (فِـرْنَاسٌ)، و (حَبَـنْطَى)، و (عُـلُـنْـدَى)، و (عفَـرْنى)[٧].

وأَبْنِيَـةُ الأَلِفِ مَع المِيمِ ثَلاثَـةُ أَبْنِيَـةٍ: (مِفْعَالٌ)، (مُفَاعِلٌ)، (مُفَاعَلٌ). نَظِيـرُ ذلِكَ مِن الصِّفَةِ[٨]: (مِصْلاحٌ)، و (مُـقَاتِلٌ)، و (مُضَارَبٌ).

وأَبْنِيَـةُ الأَلِفِ مَع المُضَاعَفِ ثَلاثَـةٌ: (فِعْلالٌ)[٩]، (فَعَّالٌ)، (فُعَّالٌ). نَظِيـرُ ذلِكَ مِن الصِّفَةِ[١٠]: (شِمْلالٌ)، و (شَرَّابٌ)، و (حُسَّانٌ).

فَذلِكَ تِسْعَةَ عَشَرَ بِنَاءً.

وأَبْنِيَـةُ الأَلِـفِ والنُّـونِ فـي آخِـرِ الصِّفَـةِ وَحْـدَها ثَـلاثَـةٌ: (فَعْـلانٌ)، (فُـعْـلانٌ)، (فَـعَلانٌ). نَظِيـرُ ذلِكَ مِـن الصِّفَـةِ[١١]: (عَطْشَـانُ)، و (عُـرْيَانٌ)، و (صَمَيَـانٌ)[١٢].

وأَبْنِيَـةُ الأَلِفِ والنُّونِ مَع اليَاءِ ثَلاثَـةُ أَبْـنِيَـةٍ: (فَـيْعَلانٌ)، (فَـيْعُلانٌ)، (فِعْلِيانٌ).

---

(١) قوله: (في الصفة) ليس في ف.
(٢) العبارة في ف: (نظيره)، وقوله: (ذلك من الصفة) ساقط.
(٣) في ف: (حاطوص)، وفي جمهرة اللغة ٢/ ١٢٠٧: « وسنة حاطوم: جَدْبة تُعْقِب جَدْبًا، ولا يقال: حاطوم إلا للجَدْب المتوالي ».
(٤) في جمهرة اللغة ٢/ ١١٧٥: « وجمل دَوْسر للصُّلب الشديد... ويقال: جمل دُواسر، في معنى دَوْسَر ».
(٥) العبارة في ف: (نظيره)، وقوله: (ذلك من الصفة) ساقط.
(٦) في جمهرة اللغة ١٢٠٣: « وبعير قِنعاس: عظيم الخَلق ».
(٧) الألفاظ في ف بدون حرف عطف.
(٨) العبارة في ف: (نظيره)، وقوله: (ذلك من الصفة) ساقط.
(٩) في الأصل ود: (فعال)، وكذا في ف.
(١٠، ١١) العبارة في ف: (نظيـره)، وقوله: (ذلك من الصفة) ساقط.
(١٢) في المحكم ٨/ ٣٦٧: « الصَّمَيَانُ من الرِّجالِ: الشديدُ المُحْـتَـنَكُ السِّنِّ، والصَّمَيَانُ: الشُّجاعُ الصادِقُ ».

نَظِيرُ ذلِكَ مِن [الصِّفَةِ][1]: (هَيَّبَانٌ)[2]، و (كَيْذُبَانٌ)، و (عِنْظِيَانٌ)[3].

وأَبْنِيَةُ الأَلِفِ والنُّونِ مَع المُضَاعَفِ بِنَاءَانِ: (فِعِلّانٌ)، (فُعُلّانٌ). نَظِيرُ ذلِكَ مِن الصِّفَةِ[4]: (عِفِتَّانٌ) جَافٍ أَخْرَقُ، (جُلُبَّانٌ) صَاحِبُ جَلَبَةٍ.

فذلك ثَمَانِيَةُ [ظ٥٥] أَبْنِيَةٍ.

وأَبْنِيَةُ الأَلِفِ مَع الهَمْزَةِ في آخِرِ الصِّفَةِ وَحْدَها بِنَاءَانِ: (فَعْلاءُ)، و (فُعَلاءُ). نَظِيرُ ذلِكَ مِن الصِّفَةِ[5]: (حَمْرَاءُ)، و (نُفَسَاءُ).

وأَبْنِيَةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ مَع اليَاءِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فِعْلِيَاءُ). نَظِيرُهُ[6] مِن الصِّفَةِ[7]: (جِرْبِيَاءُ)[8].

وأَبْنِيَةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ مَع الوَاوِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (مَفْعُولاءُ). نَظِيرُهُ مِن الصِّفَةِ: (مَعْلُوجَاءُ)[9].

وأَبْنِيَةُ الأَلِفِ والهَمْزَةِ مَع المِيمِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (مَفْعَلاءُ). نَظِيرُهُ: (مَندَباءُ)[10].

فذلِكَ خَمْسَةُ أَبْنِيَةٍ.

* * *

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو من السؤال. والعبارة في ف: (نظيره)، وقوله: (ذلك من الصفة) ساقط.

(٢) في شمس العلوم ١٠/ ٧٠٢٣: « الهَيَّبان: الجبان المتهيِّب ».

(٣) في تاج العروس (عنظ): « العُنْظُوَانُ، كعُنْفُوانٍ: الشِّرِّيرُ المُسَمِّعُ البَذِيّ... ويُقَال للفَحَّاش: حِنْظَيانٌ، وخِنْظِيَانٌ، وحِنْذِيَانٌ، وخِنْذِيانٌ، وعِنْظِيانٌ ».

(٤، ٥) العبارة في ف: (نظيره)، وقوله: (ذلك من الصفة) ساقط.

(٦) في د: (نظير ذلك).

(٧) العبارة في ف: (نظيره)، وقوله: (ذلك من الصفة) ساقط.

(٨) في تاج العروس (جرب): « و (الجِرْبِيَاءُ) بالكَسْرِ والمَدِّ... قيلَ: هِيَ من الرِّيَاح: (الشَّمْأَلُ)... وَقَالَ اللَّيْث: الجِرْبِياءُ شَمْأَلٌ بَارِدَةٌ ».

(٩) في العين ١/ ٢٢٨: « العِلْجُ من مَعْلوجاء العجم، وجمعه: علوج ».

(١٠) في الأصل ود: (مدباء).

ذِكْرُ أَبْنِيَةِ أَلِفِ الجَمْعِ في الصِّفَةِ

أَبْنِيَةُ أَلِفِ الجَمْعِ مَع أَلِفٍ بَعْدَها بِناءَانِ: (فُعَالَى)، (فَعالى). نَظِيرُ ذلِكَ مِن الصِّفَةِ[١]: (سُكَارَى)، و (كَسَالَى).

وأَبْنِيَةُ أَلِفِ الجَمْعِ مَع اليَاءِ خَمْسَةٌ: (فَيَاعِلُ)، (فَعَالِي)، (فَيَاعِيلُ)، (فَعَالِيّ)، (يَفَاعِيلُ). نَظِيرُهُ مِن الصِّفَةِ[٢]: (صَيَاقِلُ)[٣]، و (عَذَارِي)، و (بَيَاطِيرُ)، و (دَرَارِيّ)[٤]، و (يَحَامِيمُ)[٥].

وأَبْنِيَةُ أَلِفِ الجَمْعِ مَع الوَاوِ أَرْبعَةُ أَبْنِيَةٍ: (فَوَاعِلُ)، (فَعَاوِلُ)، (فَوَاعِيلُ)، (فَعَاوِيلُ)[٦]. نَظِيرُ ذلِكَ مِن الصِّفَةِ[٧]: (حَوَاسِرُ)، و (قَسَاوِرُ)، و (جَوَاسِيسُ)، و (قَرَاوِيحُ).

وأَبْنِيَةُ أَلِفِ الجَمْعِ مَع النُّونِ بِناءَانِ: (فَنَاعِلُ)، و (فَعَالِنُ). نَظِيرُ ذلِكَ مِن الصِّفَةِ[٨]: (عَنَابِسُ)، و (رَعَاشِنُ).

وأَبْنِيَةُ أَلِفِ الجَمْعِ مَع المِيمِ بِناءَانِ: (مَفَاعِلُ)، (مَفَاعِيلُ). نَظِيرُ ذلِكَ مِن الصِّفَةِ[٩]: (مَدَاعِسُ)[١٠]، و (مَكَاسِيبُ).

وأَبْنِيَةُ أَلِفِ الجَمْعِ مَع المُضَاعَفِ ثَلاثَةُ أَبْنِيَةٍ: (فَعَالِلُ)، (فَعَالِيلُ)، (فَعَاعِيلُ). نَظِيرُ ذلِكَ مِن الصِّفَةِ[١١]: (قَعَادِدُ)، و (بَهَالِيلُ)، و (عَوَاوِيرُ).

(١، ٢) العبارة في ف: (نظيره)، وقوله: (ذلك من الصفة) ساقط.

(٣) في القاموس المحيط (صقل): « والصَّيْقَلُ: شَحَّاذُ السُّيُوفِ وجَلَّاؤُها، ج: صَياقِلُ، وصَياقِلَة ».

(٤) في الأصل ود: (دناري). وفي العين ٨/ ٧: « وكوكَبٌ دُرِّيٌّ، أي ثاقِب مُضيءٌ، وجمعُه: دَراريّ ».

(٥) في سفر السعادة ١/ ٥٠٤: « يحموم: أسود، والجمع: يحاميم ».

(٦) في ف: (فعاويل فواعيل).

(٧ - ٩) العبارة في ف: (نظيره)، وقوله: (ذلك من الصفة) ساقط.

(١٠) في د: (مداعيس). وفي مقاييس اللغة ٢/ ٢٨٣: « فالمداعَسَة: المطاعَنَة؛ لأنّ الطّاعن يدفَع المطعونَ. ورُمْحٌ مِدْعَسٌ، ورِماحٌ مداعِسُ ».

(١١) العبارة في ف: (نظيره)، وقوله: (ذلك من الصفة) ساقط.

وأَبْنِيَـةُ أَلِفِ الجَمْعِ مَعَ الهَمْزَةِ بِناءٌ وَاحِدٌ: (فَعَائِلُ). نَظِيـرُهُ مِن الصِّفَةِ[1]: (صَحَائِحُ).

فَذلِكَ تِسْعَـةَ عَشَرَ بِناءً.

* * *

في كِتَابِ سِيبَوَيْهِ بِخَطِّ ابْنِ السَّرَّاجِ هذا الفَصْلُ[2]

وَجَدْتُ في النُّسَخِ بَعدَ ذِكْرِ (العُـنْظُـوَانِ)، و (العُـنْـفُـوَانِ) اخْتِلافًـا، فأَمَّا نُسْخَةُ كِتَابِ مُحَمَّدِ بنِ يَـزِيدَ: « ويَـكُونُ (فُعَلّانُ) في الاسْمِ، نَحْوُ: (الحُوَمّانِ)، والصِّفَـةُ: (عُمَدّانٌ)، و (الجُلَـبّـانُ)، ويَـكُونُ عَلَى (فِعِلّانَ) في الاسْمِ، نَحْوُ: (فِـرِكّانٍ)، و (عِـرِفّانٍ)، ولا نَعْلَمُهُ جَاءَ وَصْفًـا ».

وفي كِتَابِ ثَعْلَبٍ[3] بِخَطِّـهِ بَعْدَ (العُنْـفُوانِ): « ويَـكُونُ عَلَى (فُعُلّانَ) في الاسْمِ والصِّفَةِ، فالاسْمُ نَحْوُ: (الحُـرُمّانِ)، و (الحُـلُـبّـانِ) نَـبْتٌ أَراه، والصِّفَـةُ نَحْـوُ: (العُمُدّانِ)، و (الجُلُـبّانِ) صَاحبِ جَلَـبَـةٍ، ويَـكُونُ عَلَى (فِعِلّانَ) في الاسْمِ، نَحْوُ: (فِـرِكّانٍ) [و٥٦] بُـغْضٍ، و (إِخِدَّانٍ)، و (عِـرِفّانٍ)[4] اسْمِ رَجُلٍ، وقَالُوا: (عَـيَّـفانَـةٌ)[5]، وقَد وَصَفُوا بِـهِ، قَالُوا: (عِـفِتّـانٌ) الجَافي الأَخْرَقُ[6]، وهو قَلِـيـلٌ ».

وفي النُّسْخَـةِ المَنْسُوخَةِ مِنْ نُسْخَـةِ القَاضِي[7] المَـقْـرُوءَةِ عَلَى أَبِـي العَـبَّـاسِ

---

(١) قوله: (في الصفة) ليس في ف.

(٢) انظر هذا الفصل بتمامه في شرح السيرافي ٥/ ١٥٣ - ١٥٤، وانظر الأصول ٣/ ٢٠١.

(٣) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، المولى البغداديّ، أبو العبّاس، إمام الكوفيين في اللغة، حفظ كتب الفرّاء، وأخذ عن ابن الأعرابيّ والأخفش الأصغر ونفطويه، وأبي عمر الزاهد. كان مُعاصرًا للمبرِّد، وبينهما منافرات. من كُتُبه: المصون في النحو، والمجالس، ومعاني القرآن، ومعاني الشِّعر، والفصيح، وغيرها. مات سنة سبعين ومئتين. (ترجمته في البلغة ٦٥ - ٦٦، والبغية ١/ ٣٩٦ - ٣٩٧).

(٤) في د: (وإعرفان).

(٥) في العباب الزاخر (عيف): « والعَـيَّـفَـانُ - مثال التَّـيَّهانِ -: الذي من سوسه كراهية الشيء ».

(٦) في المخصص ١/ ١٩٧: « العِفِّـتَـانُ بتشديد الفاء، ويقال بتشديد التاء القوي الجافي ».

(٧) هو القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم أبو إسحاق الأزدي، كان =

يَتْبَعُ بِنَاءَ: (عُنْفُوَانٍ): « ويَكُونُ (فُعَّلانٌ) في الاسْمِ والصِّفَةِ، فالاسْمُ نَحْوُ: (التُّوَّمَانِ)، و (الحُلَّبَانِ)، والصِّفَةُ نَحْوُ: (العُمَّدَانِ)، ويَكُونُ عَلَى (فِعِّلانٍ) في الاسْمِ، نَحْوُ: (فِرِّكانٍ)، و (عِرِّفانٍ)، ولا[1] نَعْلَمُهُ جَاءَ وَصْفًا ».

وكَذا[2] وَجَدْتُهُ في الأَبْنِيَةِ للجَرْمِيِّ، قَالَ: « ويَكُونُ (فُعَّلانُ)، وقَالُوا[3]: (حُلَّبانٌ)، و (تُوَّمَانٌ) وهُما نَبَاتٌ، والصِّفَةُ يَقُولُونَ: (رَجُلٌ عُمَّدانٌ) للطَّوِيلِ »، إِلّا أَنَّهُ يُفسِدُ قَوْلَ سِيبَوَيْهِ بَعْدَ سُطُورٍ[4]: « وقَالُوا: (فُعَّلانٌ)، وهو قَلِيلٌ جِدًّا، قَالُوا: (قُمَّحانٌ)، وهو اسْمٌ »، فهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الّذي مَضَى إِنَّما هو (فُعُلّانٌ) أَوْ (فُعَلّانٌ) بِتَشْدِيدِ اللّامِ.

وتَكُون عَلَى (مَفْعَلاءَ)، وهو قَلِيلٌ، قَالُوا: (مَنْدَباءُ)، وهو صِفَةُ رَجُلٍ نَدَبٍ في الحَاجَةِ عن ثعلبٍ[5]، وتَكُونُ عَلَى (فَعْوَلاءَ)، وهو قَلِيلٌ في الكَلامِ، قَالُوا: (عَشْوَرَاءُ) بِفَتْحِ العَيْنِ وإِسْكَانِ الشِّينِ.

* * *

* *

*

= إمامًا في العربية والفقه على مذهب مالك، انتهى إليه العلم بالنحو واللغة في أوانه، وولي قضاء جانبي بغداد في خلافة المتوكل، صنف: المسند، القراءات، أحكام القرآن، معاني القرآن. ولد سنة مائتين، ومات فجأة سنة اثنتين وثمانين. انظر ترجمته في بغية الوعاة ١/ ٤٤٣. وذكره السيرافي في شرحه ٤/ ٤٨١ باسمه: (إسماعيل بن إسحاق القاضي)، وهو من شيوخ الزجاج وابن السراج.

(١) في د: (ولم).

(٢) في ف: (كذلك).

(٣) في ف: (قالوا).

(٤) سيبويه ٤/ ٢٦٣.

(٥) في الأصل: (بطلب)، وفي د: (الحاجة تعلب)، وكذا في ف.

بَابُ أَبْنِيَةِ اليَاءِ فِي الثُّلاثِيِّ

أَبْـنِـيَـةُ اليَاءِ وَحْدَها سَبْعَـةٌ: (يَـفْعَلٌ)، (فَيْعَلٌ)، (فِـيَعْلٌ)، (فَعِيلٌ)، (فِعْيَـلٌ)، (فُعْيَلٌ)[١]، (فِعْلِيَـةٌ)، فهذه سَبْعَـةُ أَبْنِيَـةٍ. نَظِيـرُها مِن الأَسْمَاءِ: (يَـرْمَعٌ)[٢]، و (زَيْنَبٌ)، و (حِيَـفْسٌ)[٣]، و (بَعِيـرٌ)، و (عِثْيَـرٌ)[٤]، و (عُلْيَبٌ)[٥]، و (حِذْرِيَـةٌ)[٦].

وأَبْـنِـيَـةُ اليَاءِ مَع الوَاوِ ثَلاثَـةٌ: (يَـفْعُولٌ)، (فَيْعُولٌ)، (فِعْـيَولٌ). نَظِـيـرُهُ مِن الأَسْمَاءِ: (يَـرْبُوعٌ)، و (خَيْشُومٌ)، و (كِدْيَـوْنٌ)[٧].

وأَبْنِـيَـةُ اليَاءِ مَـع النُّـونِ ثَلاثَـةُ أَبْنِـيَـةٍ: (يَـفَـنْـعَلٌ)، (فِعْلِيـنٌ)، (فُعَلْنِـيَـةٌ). نَظِـيـرُه مِن الأَسْمَاءِ[٨]: (يَـلَنْجَجٌ)، و (غِسْلِينٌ)، و (بُـلَهْنِـيَـةٌ)[٩].

وأَبْـنِـيَـةُ اليَاءِ[١٠] مَع المِيمِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (مِفْعِيـلٌ). نَظِـيـرُهُ: (مِنْدِيـلٌ).

وأَبْـنِـيَـةُ اليَاءِ مَع التَّاءِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فِعْلِيتٌ). نَظِـيـرُهُ: (عِـزْوِيتٌ)[١١].

وأَبْـنِـيَـةُ اليَاءِ مَع المُضَاعَفِ سَبْعَـةُ أَبْنِـيَـةٍ: (فَعَيْعَلٌ)، (فَعَيْلَـلٌ)[١٢]، (فَعَلِيلٌ)،

---

(١) قوله: (فعيل) ساقط من د.

(٢) في جمهرة اللغة ٢/ ٧٧٢: « واليَـرْمَع: حِجَارَة بِيض رِخوة تلمع فِي الشَّمْس ».

(٣) في الصحاح (حفس): « يقال للرجل إذا كان قصيرًا غليظًا: حِيَـفْسٌ، مثل هِزَبْـرٍ ».

(٤) في المحكم ٢/ ٨٨: « والعِثْيَـرُ والعَيْثَـرُ: الأثر الخلفي. وَفِـي الْمَثَل: « مَا لَـهُ أَثَـرٌ وَلَا عَثْيَـرٌ ».

(٥) في جمهرة اللغة ١١٦٨: « وعِلْيَب: وادٍ مَعْـرُوف بالحجاز، وَقَالُوا: عُلْيَب، بِالضَّمِّ، وَهُوَ أَعلَى، قَالَ البصريون: هُوَ عُلْيَب، وَلَيْسَ فِي كَلَامهم فُعْيَـل غَيره ».

(٦) في جمهرة اللغـة ١٢٤٧: « حِـذْرِية: أَرض فِـيهَا غِلَظ ».

(٧) في العين ٥/ ٣٣٠: « والكِدْيَوْنُ: دقاق التراب على وجه الأرض، ودقاق السرجين يجلى به الدروع ونحوها ».

(٨) قوله: (من الأسماء) ليس في ف.

(٩) في الصحاح (بلهن): « يقال: هو في بُلَهْنِيَةٍ من العيش، أي سعةٍ ورفاهِيةٍ ».

(١٠) في الأصل ود وف: (الألف)، وكذا يقتضي السياق.

(١١) في د: (عزفيت). وفي المحكم ٢/ ٣٠٧: « وعِزْوِيتٌ: مَوضِع، وَإِنَّمَا حكمنَا بِأَنَّـهُ فِعْليتٌ؛ لوُجُود نَظِيره، وَهُوَ عفريت، ونفريت ».

(١٢) في د: (فعلل).

(فِعْلِيلٌ)، (فِعِّيلٌ)[١]، (فُعَّيْلٌ)، (فُعِّيلٌ). نَظِيرُهُ مِن الأَسْمَاءِ[٢]: (خَفَيْفَدٌ)[٣]، و (حَفَيْلَلٌ)[٤]، و (حَمَصِيصٌ)[٥]، و (حِلْتِيتٌ)[٦]، و (سِكِّينٌ)، و (عُلَّيْقٌ)[٧]، و (مُرِّيقٌ)[٨].

وأَبْنِيَةُ اليَاءِ مَع النُّونِ والمُضَاعَفِ بِنَاءٌ: (فَنْعَلِيلٌ)[٩]. نَظِيرُهُ: (خَنْفَقِيقٌ)[١٠].

وأَبْنِيَةُ اليَاءِ مَع مُضَاعَفِ[١١] الفَاءِ والعَيْنِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فَعْفَعِيلٌ). نَظِيرُهُ: (مَرْمَرِيسٌ)[١٢].

* * *

ذِكْرُ أَبْنِيَةِ اليَاءِ في الصِّفَةِ

أَبْنِيَةُ اليَاءِ وَحْدَهَا في الصِّفَةِ خَمْسَةٌ: (فَيْعَلٌ)، (فِيَعْلٌ)، (فَعِيلٌ)، (فِعْيَلٌ)، (فِعْلِيَةٌ). نَظِيرُهُ مِن الصِّفَةِ[١٣]: (صَيْرَفٌ)، و (حِيَفْسٌ)، و (كَرِيمٌ)، و (طِرْيَمٌ)[١٤]، و (زِبْنِيَةٌ)[١٥].

---

(١) في د: (فعليل).

(٢) قوله: (من الأسماء) ليس في ف.

(٣) في العين ٤/ ٣٣٥: « الخَفَيْدَدُ: الظليم، ولعله خَفَيْفَدٌ ».

(٤) في الأصل ود: (حفينن)، ولم أجد لها ذكرًا في كتب اللغة، وكذا في الاستدراك على سيبويه للزبيدي ١١٧، وهو في المحكم ٣/ ٣٤٨: « والحُفَيْلَلُ: شجر » بضم الحاء المهملة.

(٥) في تهذيب اللغة ٤/ ١٥٨: « حَمَصِيص: بَقْلة دُون الحُمَّاض في الحُمُوضَة، طيّبةُ الطَّعْم ».

(٦) في الصحاح (حلت): « الحِلْتِيتُ: صمغ الأَنْجُدانِ ».

(٧) في العين ١/ ١٦٤: « والعُلَّيْقُ: نباتٌ أخضرُ يَتعلَّق بالشَّجر ».

(٨) في جمهرة اللغة ٧٩٢: « فَأَما المُرِّيق فأعجميّ معرَّب، وَهُوَ العُصْفُر. قَالَ أَبُو بكر: لَيْسَ فِي كَلَامهم اسْم على زِنة فُعِّيل ».

(٩) في د: (افعليل).

(١٠) في المحكم ٤/ ٥٤٢: « وَامْرَأَة خَنْفَقيقٌ: سريعة جريئة ».

(١١) في د: (المضاعف).

(١٢) في الصحاح (مرموس): « المَرْمَريسُ: الداهيةُ. يقال: داهيةٌ مَرْمَريسٌ، أي شديدةٌ. قال محمد بن السَّرِيِّ: هو من المَراسَةِ. والمَرْمَريسُ: الأملسُ ».

(١٣) قوله: (من الصفة) ساقط من ف.

(١٤) في المحكم ٩/ ١٦٢: « والطِّرْيَمُ: السحابُ الكَثِيفُ. والطِّرْيمُ: الطَّويلُ ».

(١٥) في الصحاح (زبن): « والزَّبانِيَة عند العرب: الشُّرَط، وسمِّي بذلك بعضُ الملائكة لدفعهم أهلَ =

وأَبْنِيَـةُ اليَـاءِ مَـع اليَاءِ بِنَـاءٌ وَاحِدٌ: (فَعَـيَّـلٌ). نَظِـيـرُهُ مِـن الصِّفَةِ[1] [ظ٥٦]: (هَبَـيَّـخٌ)[2].

وأَبْـنِـيَـةُ الـيَـاءِ مَـع الـوَاوِ ثَلاثَـةُ أَبْـنِـيَـةٍ: (يَـفْعُولٌ)، (فَـيْعُولٌ)، (فِعْيَولٌ). نَظِـيـرُهُ مِن الصِّفَةِ: (يَحْمُومٌ)، و (دَيْمُومٌ)[3]، و (عِذْيَـوْطٌ)[4].

وأَبْـنِـيَـةُ اليَاءِ مَع التَّاءِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فِعْلِيتٌ). نَظِـيـرُهُ مِن الصِّفَةِ[5]: (عِفْرِيتٌ).

وأَبْـنِـيَـةُ اليَاءِ مَع النُّونِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (يَـفَنْعَلٌ). نَظِـيـرُهُ: (يَـلَنْدَدٌ).

وأَبْـنِـيَـةُ اليَاءِ مَع المِيمِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (مِفْعِيلٌ). نَظِـيـرُهُ مِن الصِّفَةِ[6]: (مِنْطِيقٌ).

وأَبْـنِـيَـةُ اليَاءِ مَـع المُضَاعَـفِ سَبْعَـةُ أَبْـنِـيَـةٍ: (فَعَيْعَلٌ)، (فَعَيْلَـلٌ)، (فَعَلِـيلٌ)، (فِعْلِيـلٌ)، (فِعِّيـلٌ)، (فُعَّيْلٌ)، (فُعِّـيـلٌ). نَظِـيـرُهُ مِـن الصِّفَـةِ[7]: (خَفَـيْـفَدٌ)، و (خَفَـيْـدَدٌ)، و (صَمَكِـيكٌ)[8]، و (صِنْـدِيـدٌ)، و (شِـرِّيـبٌ)، و (زُمَّـيْـلٌ)[9]، و (دُرِّيٌّ).

وأَبْـنِـيَـةُ اليَاءِ مَع النُّونِ والمُضَاعَفِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فَنْعَلِيـلٌ): (خَنْـفَقِيـقٌ).

فَذلِكَ عِشْرُونَ بِنَاءً.

* * *
* *
*

= النار إليها. قال الأخفش: قال بعضهم: واحدهم زَبانيٌّ، وقال بعضهم: زابِنٌ، وقال بعضهم: زِبْنِـيَـةٌ ».

(١) قوله: (من الصفة) ساقط من ف.

(٢) في الصحاح (هبخ): « الهَبَـيَّخَةُ: الجارية التارَّةُ الممتلئة، والغلامُ: هَبَيَّخٌ؛ وهو فَعَيَّـلٌ، مشددة الياء ».

(٣) في المحكم ٩/ ٢٨٦: « والدَّيْمومُ والدَّيْمُومَـةُ: الفَلاةُ الواسِعَـةُ ».

(٤) في جمهرة اللغة ٩٠٢: « وَقَالُوا: العِذْيَوْط، بِالذَّالِ، وَهُوَ الَّذِي يُحْدِث إِذا جَامع ».

(٥ - ٧) قوله: (من الصفة) ساقط من ف.

(٨) في الصحاح (صمكك): « الصَّمَكوكُ والصَّمَكيكُ من الرجال: الغليظ الجافي ».

(٩) في الصحاح (زمل): « والزُّمَّيْلُ، والزُّمَّالُ بمعنًى، وهو الجبانُ الضعيف ».

بَابُ أَبْنِيَةِ النُّونِ في الثُّلاثِيِّ

أَبْنِيَةُ النُّونِ وَحْدَها ثَمانِيَةُ أَبْنِيَةٍ: (فَنْعَلٌ)، (فُنْعُلٌ)، (فُنْعَلٌ)، (فُعُنْلٌ)، (فَعَنْلَةٌ)، (فَعْلَنٌ)، (فِعْلِنٌ)، (فِعَلْنٌ)[1]. نَظِيرُ ذلِك مِن الأَسْمَاءِ[2]: (عَنْسَلٌ)[3]، و (جُنْدُبٌ)، و (قُنْبَرٌ)[4]، و (عُرُنْدٌ)[5]، و (جَرَنْبَةٌ)[6]، و (رَعْشَنٌ)، (فِرْسِنٌ)[7]، و (بِلَغْنٌ)[8].

وأَبْنِيَةُ النُّونِ مَع الوَاوِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ[9]: (فِنْعَلْوٌ). نَظِيرُهُ: (كِنْدَأْوٌ)[10].

وأَبْنِيَةُ النُّونِ مَع المُضَاعَفِ بِنَاءانِ: (فَعَنْعَلٌ)، و (فَعَنْلَلٌ)[11]. نَظِيرُهُ: (عَقَنْقَلٌ)[12]، و (ضَفَنْدَدٌ)[13].

فذلِكَ أَحَدَ عَشَرَ بِناءً.

* * *

ذِكْرُ أَبْنِيَةِ النُّونِ في الصِّفَةِ

أَبْنِيَةُ النُّونِ وَحْدَها في الصِّفَةِ أَرْبَعَةٌ: (فَنْعَلٌ)، (فُعُنْلٌ)، (فَعْلَنٌ)، (فِعَلْنَةٌ).

---

(١) قوله: (فعلن) ساقط من د.

(٢) في ف: (نظيره)، وقوله: (ذلك من الأسماء) ساقط من ف.

(٣) في الصحاح (عنسل): « العَنْسَلُ: الناقة السريعة ».

(٤) في جمهرة اللغة ١١٢٣: « والقُنْبُر: طَائِر، وَرُبمَا قَالُوا: قُنْبَر ».

(٥) في الصحاح (عرند): « وترٌ عُرُندٌ، أي غليظ ».

(٦) في شرح السيرافي ٥/ ١٥٨: « والجرنبة: الكثير، يقال: على فلان مال جرنبة ».

(٧) في الصحاح (فرسن): « الفِرْسِنُ من البعير، بمنزلة الحافر من الدّابّة، وربَّما استعير في الشاة ».

(٨) في سفر السعادة ١/ ١٧٠: « بلغن: فعلن، هو الذي يبلغ الناس الأحاديث ».

(٩) في ف: (الواحد بناء واحد).

(١٠) في د: (كندواه). وفي الأصول ٣/ ٢٠٥: « كِنْدَأْوٌ: هُوَ الجملُ الغليظُ ».

(١١) في د: (وفعنال).

(١٢) في الصحاح (عقنقل): « العَقَنْقَلُ: الكثيب العظيم المتداخل الرمل ».

(١٣) في المحكم ٨/ ١٧٧: « ورَجُلٌ ضَفَنْدد: كثير اللَّحمِ، ثقيلٌ مع حُمْقٍ ».

نَظِيـرُ ذلِكَ في الصِّفَةِ: (عَنْسَلٌ)، و (عُـرُنْدٌ)، و (رَعْشَنٌ)، و (خِلَفْـنَـةٌ)[١].

وأَبْـنِيَـةُ النُّونِ مَع الوَاوِ في الصِّفَةِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فِنْعَلْوٌ). نَظِيـرُهُ: (حِنْطَـأْوٌ)[٢].

وأَبْـنِيَـةُ النُّونِ مَع المُضَاعَفِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فَعَنْـلَـلٌ). نَظِيـرُهُ: (ضَفَنْدَدٌ)[٣].

فَذلِكَ سِتَّـةُ أَبْـنِيَـةٍ.

* * *
* *
*

(١) في جمهرة اللغة ٢/ ١٢٢٣: « رجل خِلَفْنة: كثير الخلاف ».

(٢) في سفر السعادة ١/ ٢٣٦: « حنطأو: فنعلو، وهو العظيم البطن ».

(٣) الكلام من قوله: (فذلك أحد عشر بناء) ساقط من ف.

بَابُ أَبْنِيَةِ التَّاءِ في الثُّلاثِيِّ

أَبْنِيَـةُ التَّاءِ وَحْدَها سَبْعَةُ أَبْنِيَـةٍ: (تُـفْعُلٌ)، (تَـفْعُلٌ)، (تِفْعِلٌ)، (تُـفْعَلٌ)، (تَفْعُلٌ)، (فَعْلَـتَـةٌ)[1]، (تَفْعِلَـةٌ). نَظِيـرُ ذلِكَ[2] مِن الأَسْمَاءِ: (تُـتْفُلٌ)[3]، و (تَـنْضُبٌ)[4]، و (تِحْلِـئٌ)[5]، و (تُـدْرَأٌ)[6]، و (تَـتْـفُـلٌ)، و (سَبْـنَـتَـةٌ)[7]، و (تَـدْوِرَةٌ)[8].

وأَبْنِيَـةُ التَّـاءِ مَـع الـوَاوِ ثَلاثَـةٌ: (تَـفْعُولٌ)، (تُـفْعُولٌ)، (فَعَلُوتٌ). نَظِيـرُهُ: (تَعْضُوضٌ)[9]، و (تُـؤْثُورٌ)[10]، و (رَهَـبُوتٌ).

وأَبْنِيَـةُ التَّاءِ مَع المُضَاعَفِ ثَـلاثَـةُ أَبْنِيَـةٍ: (تَـفَعُّـلٌ)، (تِفِعِّلٌ)، (تُـفَعِّلٌ). نَظِيـرُهُ: (تَـنَـوُّطٌ)[11]، و (تِـهِبِّطٌ)[12]، و (تُـبَـشِّرٌ)[13].

وأَبْنِيَـةُ التَّاءِ مَع الوَاوِ والتَاءِ بِنَـاءٌ وَاحِدٌ: (تَـفْعَلُوتٌ)، نَظِيـرُهُ: (تَـرْنَمُوتٌ)[14].

---

(١) في د: (تفعلة). (٢) في ف: (نظيره)، وقوله: (ذلك) ليس في ف.

(٣) في المحكم ٥/ ٧٦: « التُّـتْـفُل: جَرْوُ الثَّعْلب، والأنثى: تُـتْـفُلة ». وقـال العكـبري فـي اللبـاب ٢/ ٢٦٩: « وأمَّا تَـتْـفُل ففيه ثلاثُ لُغاتٍ: ضمُّ التَّاءِ والفاء، وفَـتْحُ التّاء وضمُّ الفاء، وعكسُ ذلك ».

(٤) في المحكم ٨/ ٢١٢: « التَّـنْضُبُ: شجرٌ يَـنْبتُ بالحجازِ ».

(٥) في سفر السعادة ١/ ١٧٨: « تحلئ: هو القشر الذي يلي اللحم من الجلد ».

(٦) في الصحاح (درأ): « قولهم: السلطان ذو تُدْرإٍ بضم التاء، أي ذو عُدَّةٍ وقوةٍ على دفع أعدائه عن نفسه، وهـو اسمٌ موضوع للدفع ».

(٧) في الاختيارين ٣٤٥: « سبنتة: جريئة الصدر ».

(٨) في د: (واتدروة). وفي تاج العروس (دور): « تَـدْوِرَةُ: مَوضع بعَـيْنه »، وفي الأصول ٣/ ٢٠٧: « تَدْوِرةٌ: فجوةٌ بينَ الرملِ ».

(٩) في تاج العروس (عضض): « والتَّعْضُوضُ » بالفَتْح: « تَمْرٌ أَسْوَدُ حُلْوٌ ».

(١٠) في الأصول ٣/ ٢٠٧: « تُـؤْثُورٌ: اسمُ حديدةٍ يوسمُ بِهَا في أَخفافِ الإبلِ ».

(١١) فـي المخصص ٢/ ٣٤٠: « وقـال أبـو عمرو بـنُ العلاء: التَّـنَوط بفتح التاء وضمِّ الـواو، وقـال أبـو زيد: بضم التاء وكَسْرِ الواو، هو طائر يركب عشه تركيبًا بين عودين ».

(١٢) في الكناش ١/ ٣٩٤: « تهبّط بكسر التاء والهاء وتشديد العين المكسورة، وهو طائر ».

(١٣) في الكناش ١/ ٣٩٤: « تبشّر على تفعّل بضمّ التاء وكسر العين، وهو اسم طائر يسمّى الصّفراية ».

(١٤) في د: (ترموت). وفي الأصول ٣/ ٢٠٦: « تَـرْنَـمُوتٌ اسمُ تَرنمِ القوسِ ».

فَذلِكَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ بِنَاءً [و٥٧].

* * *

ذِكْرُ أَبْنِيَةِ التَّاءِ في الصِّفَةِ

أَبْنِيَةُ التَّاءِ وَحْدَها في الصِّفَةِ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ: (تُفْعَلٌ)، و (تُفْعَلَةٌ)، و (تِفْعِلَةٌ)، و (تُفْعُلَةٌ)[1]. نَظِيرُهُ: (تُرْتَبٌ)[2]، و (تُحْلَبَةٌ)، و (تِحْلِبَةٌ)، و (تُحْلُبَةٌ)[3].

وبِنَاءُ التَّاءِ مَع الوَاوِ في الصِّفَةِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فَعَلُوتٌ). نَظِيرُه[4]: (خَلَبُوتٌ)[5].

فَذلِكَ خَمْسَةُ أَبْنِيَةٍ.

* * *
* *
*

---

(١) قوله: (وتفعلة) ساقط من د.

(٢) في العين ٨/ ١١٦: « وهذا الشيء عليك تُرْتُبٌ، أي واجبٌ ».

(٣) في أدب الكاتب ٤٦٣: « عَنَاقٌ تُحْلُبَة وتِحْلِبة وتُحْلَبَة: التي تُحْلَب قبل أن تحمل ».

(٤) كذا في ف، وفي الأصل ود: (نظير).

(٥) في مقاييس اللغة ٢/ ٢٤٨: « رجل خَلَبُوتٌ، أي خَدَّاع ».

بَابُ أَبْنِيَةِ المِيمِ في الثُّلاثِيِّ

أَبْنِيَـةُ المِيمِ أَوَّلًا وَحْـدَها سَبْعَـةٌ: (مَفْعَـلٌ)، (مَـفْعِلٌ)، (مِفْعَـلٌ)، (مِفْعِلٌ)، (مُـفْعَـلٌ)، (مُـفْعُـلٌ)، (مَفْعُلَـةٌ). نَظِـيـرُهُ مِن الأَسْمَاءِ: (مَحْلَبٌ)، و (مَسْجِدٌ)، و (مِنْبَـرٌ)، و (مِنْخِـرٌ)، و (مُخْدَعٌ)، و (مُسْعُطٌ)، و (مَشْرُقَـةٌ)(١).

وأَبْـنِـيَـةُ المِيمِ آخِـرًا وَحْـدَها بِنَـاءَانِ: (فِعْلِمٌ)، (فُعْلُمٌ). نَظِـيـرُهُ: (دِقْعِمٌ)(٢)، و (زُرْقُمٌ).

وأَبْـنِـيَـةُ المِيمِ مَع الوَاوِ بِنَـاءَانِ: (مَفْعُولٌ)، (مُفْعُوْلٌ). نَظِـيـرُهُ: (مَضْرُوبٌ)، و (مُعْلُوقٌ)(٣).

وأَبْـنِـيَـةُ المِيمِ مَع المُضَاعَفِ بِنَـاءٌ وَاحِدٌ: (مِفْعِلٌّ). نَظِـيـرُهُ: (مِـرْعِـزٌّ)(٤).

وأَبْـنِـيَـةُ المِيمِ في حَشْوِ الكَلِمَةِ بِنَـاءٌ وَاحِدٌ: (فُعَامِلٌ). نَظِـيـرُهُ: (دُلامِصٌ)(٥).

فَذلِكَ ثَلاثَـةَ عَشَرَ بِنَـاءً.

* * *

ذِكْرُ أَبْنِيَةِ المِيمِ في الصِّفَةِ

أَبْنِيَـةُ المِيمِ في الصِّفَةِ وَحْدَها أَوَّلًا خَمْسَةٌ: (مَفْعَلٌ)، (مَفْعِلٌ)، (مِفْعَلٌ)، (مُفْعَلٌ)، (مُفْعِـلٌ). نَظِـيـرُهُ مِن الصِّفَةِ: (مَقْنَعٌ)، و (مَنْكِبٌ)، و (مِدْعَسٌ)،

---

(١) في الصحاح (شـرق): « والمَشْرَقَـةُ: موضع القُعود في الشمس، وفيـه أربـع لغات: مَشْرُقَـةٌ، ومَشْرَقَـةٌ، وشرْقَـةٌ بفتح الشين، ومِشْراقٌ ».

(٢) دقعم: الناقة المسنة. انظر الصحاح (درد).

(٣) في العين ١/ ١٦٣: « المِعْلاق: ما عَلَق من العِنَبِ ونحوه. وأهل اليمن يقولون: مُعْلُوق، أدخلوا الضمَّة والمدَّة، كأنهم أرادوا حَذْو بناء المُدْهُن والمُنْخُل ثم مدّوا ».

(٤) في تاج العروس (رعز): « رَعَزَ الجاريَـةَ، إِذا جامعَها، قَالَ ابْن دُرَيْد: والرَّعْـزُ يُـكْنَى بِـهِ عَن النّـكاح. يُـقَال: باتَ يَـرْعَـزُها رَعْزًا. والمِرْعِـزّ، كـزِبْـرِج مُشَدَّد الآخِر، والمِرْعِـزَّى، بالأَلف المَقصورة مَـعَ تَشْدِيد الزَّاي، ويُـمَدُّ إِذا خُفِّف ».

(٥) في القاموس المحيط (دلص): « وذَهَبٌ دُلامِصٌ: لَمَّاعٌ ».

و (مُـكْـرَمٌ)، و (مُحْسِنٌ).

وأَبْـنِيَـةُ المِيمِ وَحْدَها آخِـرًا بِنَـاءَانِ[١]: (فِعْلِمٌ)، (فُعْلُمٌ). نَظِـيرُهُ: (دِلْقِمٌ)[٢]، و (زُرْقُمٌ).

وأَبْـنِيَـةُ المِيمِ مَع الوَاوِ بِنَـاءٌ وَاحِدٌ: [(مَفْعُولٌ)][٣]. نَظِـيرُهُ مِن الصِّفَةِ[٤]: (مَضْرُوبٌ).

فذلِكَ ثَمَانِـيَـةُ أَبْـنِيَـةٍ.

* * *
* *
*

(١) في د: (بناء).
(٢) في جمهرة اللغة ٢/ ١١٤٩: « نَاقَـة دِلْقِم: هَرِمة لَا تحبس المَاء فِـي فِـيهَا ».
(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو من السؤال.
(٤) قوله: (من الصفة) ساقط من ف.

بَابُ أَبْنِيَةِ الوَاوِ في الثُّلاثِيِّ

أَبْنِيَـةُ[١] الوَاوِ وَحْدَها خَمْسَةٌ: (فَـوْعَـلٌ)، (فَعْـوَلٌ)، (فَـعُولٌ)، (فِعْوَلٌ)[٢]، (فُـعُـولٌ). نَظِـيـرُ ذلِـكَ مِـن الأَسْمَاءِ[٣]: (كَوْثَـرٌ)، و (جَـدْوَلٌ)، و (خَـرُوفٌ)، و (خِـرْوَعٌ)، و (سُدُوسٌ)[٤].

وأَبْنِيَـةُ الوَاوِ مَـع الهَاءِ ثَـلاثَـةٌ: (فَعْلُـوَةٌ)، و (فِعْلِـوَةٌ)، (فُعْلُـوَةٌ). نَظِـيـرُهُ: (عَـرْقُـوَةٌ)[٥]، و (حِنْـذِوَةٌ)، (حُنْـذُوَةٌ)[٦].

وأَبْنِيَـةُ الوَاوِ مَع الوَاوِ بِنَـاءٌ وَاحِدٌ: (فَعَـوَّلٌ). نَظِـيـرُهُ: (عَطَـوَّدٌ)[٧].

وأَبْنِيَـةُ الوَاوِ مَع المُضَاعَفِ المُدْغَمِ أَرْبَعَـةٌ: (فَـعُّولٌ)، (فِعَّوْلٌ)، (فُـعُّولٌ)، (فِعْوَلٌّ)[٨]. نَظِـيـرُهُ مِـن الأَسْمَاءِ[٩]: (سَـفُّودٌ)[١٠]، و (عِجَّوْلٌ)[١١]، و (سُبُّوحٌ)، و (عِسْوَدٌّ)[١٢].

وأَبْنِيَـةُ الوَاوِ مَع المُضَـاعَـفِ المُظْـهَـرِ سِتَّـةٌ: (فَـوَعْلَـلٌ)، (فَـعْـوَلَـلٌ)،

---

(١) في د: (وأبنية).

(٢) في د: (فنعول).

(٣) في ف: (نظيره)، وقولـه: (مـن الأسماء) ساقط من ف.

(٤) في الأصول ٣/ ٢٠٩: « فُعُولٌ: سُدُوسٌ، وهوَ الطَيلسانُ، وهوَ قليلٌ في الكلامِ ».

(٥) في جمهـرة اللغـة ٢/ ٧٦٩: « وعَراقـي الدلـو: الخشبتـان المصلَّبتان فـي أعـلاها، الواحدة: عَـرْقُـوَة ».

(٦) في الأصول ٣/ ٢١٠: « فِعْلِوَةٌ: حِنْذِوةٌ اسم، كذَا في كتابي كتابِ سيبويه وبخطِّ ثَعلب. فعْلُوةٌ: حنْذُوةٌ، وفسَرهُ أنهُ شعبةٌ مِنَ الجبلِ، والهاءُ لا تفارقهُ ».

(٧) فـي الصحـاح (عطود): « العَطَـوَّدُ: السير السريع ».

(٨) الكلام من قوله: (نظيره عطود) ساقط من د.

(٩) قوله: (من الأسماء) ليس في ف.

(١٠) في سفر السعادة ١/ ٣٠٢: « سفود: فعول، وهو الذي يشوى فيه اللحم ».

(١١) في تاج العروس (عجل): « ويُـقالُ: أَتَانَا بِعُجَّـالٍ وعِجَّـوْلٍ، كَـرُمَّانٍ وسِنَّـوْرٍ: أي بِجُمْعَةٍ مِنَ التَّمْرِ قد عُجِنَ بالسَّوِيقِ أو الأَقِطِ ».

(١٢) في جمهرة اللغة ٦٤٥: « جمل عِسْوَدّ ورجل عِسْوَدّ، إذا كان قويًّا شديدًا ».

(فِعَوْلَلٌ)، (فَعْوَعِلٌ)، (فَعَلُولٌ)، (فُعْلُولٌ). نَظِيرُهُ مِن الأَسْمَاءِ[١]: (كَوَأْلَلٌ)[٢]، و (حَبَوْنَنٌ)، و (حِبَوْنَنٌ)[٣]، و (عَشَوْثَلٌ)[٤]، و (بَلَصُوصٌ)[٥]، و (طُخْرُورٌ)[٦].

فَذلِكَ تِسْعَةَ عَشَرَ بِنَاءً.

* * *

ذِكْرُ أَبْنِيَةِ الوَاوِ في الصِّفَةِ

[ظ٥٧] أَبْنِيَةُ الوَاوِ وَحْدَها في الصِّفَةِ ثَلاثَةٌ: (فَوْعَلٌ)، (فَعْوَلٌ)، (فَعُولٌ). نَظِيرُهُ مِن الصِّفَةِ[٧]: (حَوْمَلٌ)، و (جَهْوَرٌ)، و (صَدُوقٌ).

وأَبْنِيَةُ الوَاوِ مَع الوَاوِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فَعَوَّلٌ). نَظِيرُهُ: (عَطَوَّدٌ).

وأَبْنِيَةُ الوَاوِ مَع المُضَاعَفِ أَرْبَعَةُ[٨] أَبْنِيَةٍ[٩]: (فِعْوَلٌّ)، (فَعُّولٌ)، (فِعَّوْلٌ)، (فُعُّولٌ)[١٠]. نَظِيرُهُ مِن الصِّفَةِ[١١]: (عِلْوَدٌّ)[١٢]، و (سَبُّوحٌ)، و (خِنَّوْصٌ)[١٣]، و (سُبُّوحٌ).

---

(١) قوله: (من الأسماء) ساقط من ف.
(٢) في الأصول ٣/ ٢٠٩: « فَوَعْلَلٌ: كَوَأْلَلٌ للصفةِ، وهوَ القصيرُ الغليظُ ».
(٣) قوله: (وحبوبن) ساقط من د. وفي الأصول ٣/ ٢٠٩: « فَعَوْلَلٌ: حَبَوْنَنُ، اسمُ وادٍ قريبٍ مِنَ اليمامةِ. فِعَوْلَلٌ، جَعلَها بعضُهم: حِبَوْنَنٌ ».
(٤) في د: (وعقنقل). وفي تاج العروس (عثل): « رَجُلٌ عَشَوْثَلٌ: ضَخْمٌ جَسِيمٌ ».
(٥) في القاموس المحيط (بلص): « والبَلَصوصُ كحَلَزُونٍ: طائِرٌ، ج: بَلَنْصَى شاذٌّ، أو البَلَنْصَى للواحِدِ، ج: بَلَصُوصٌ، أو هي الأُنْثَى، والبَلَصُوصُ: الذَّكَرُ، أو بالعَكْسِ ».
(٦) في المحكم ٥/ ١١٢: « الطُّخْرُور، والطُّخْرُورة: السَّحابة ».
(٧) قوله: (من الصفة) ليس في ف. (٨) في د: (ثلاثة).
(٩) قوله: (أبنية) ساقط من ف.
(١٠) قوله: (فعول) ليس في د.
(١١) قوله: (من الصفة) ليس في ف.
(١٢) في تاج العروس (علد): « العِلْوَدُّ من الرِّجالِ: الغَلِيظُ الرَّقَبةِ ».
(١٣) في المخصص ٢/ ٢٨٩: « أبو عبيد: الخَنَانِيص: أولادُ الخَنَازِير. غيره واحدها: خِنَّوْص ».

وأَبْنِيَةُ الوَاوِ مَع المُضَاعَفِ المُظْهَرِ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ[١]: (فَوَعْلَلٌ)، (فَعْوَعَلٌ)، (فَعَلُولٌ)[٢]، و (فُعْلُولٌ). نَظِيرُهُ مِن الصِّفَةِ[٣]: (كَوَأْلَلٌ)، و (عَثَوْثَلٌ)، و (حَلَكُوكٌ)[٤]، و (بُهْلُولٌ).

فذلِكَ اثْنَا عَشَرَ بِنَاءً.

* * *
* *
*

(١) قوله: (أبنية) ليس في ف.

(٢) في د: (فعول).

(٣) قوله: (من الصفة) ليس في ف.

(٤) في مقاييس اللغة ٢/ ١٠٠: « الحاء واللام والكاف حرفٌ يدلّ على السّواد. يقال: « هو أشدُّ سوادًا من حَلَك الغراب »، يقال: هو سواده، ويقال: هو أسودُ حُلْكُوك ».

بَابُ أَبْنِيَةِ المُضَاعَفِ في الثُّلاثِيِّ(*)

أَبْنِيَةُ المُضَاعَفِ العَيْنِ المَدْغَمِ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ[١]: (فِعَّلٌ)، (فِعِّلٌ)، (فُعَّلٌ)، و (فُعُّلٌ). نَظِيرُهُ مِن الأَسْمَاءِ[٢]: (قِنَّبٌ)[٣]، و (حِمِّصٌ)[٤]، و (سُلَّمٌ)، و (تُبُّعٌ)[٥].

وأَبْنِيَةُ المُضَاعَفِ اللّامِ المُدْغَمِ سَبْعَةُ أَبْنِيَةٍ[٦]: (فَعَلٌّ)، (فِعَلٌّ)، (فِعِلٌّ)، (فُعُلٌّ)، (فَعِلَّةٌ)، (فَعُلَّةٌ)، (فُعَلَّةٌ). نَظِيرُهُ مِن الأَسْمَاءِ: (مَعَدٌّ)[٧]، و (جِدَبٌّ)[٨]، و (فِلِزٌّ)[٩]، و (جُبُنٌّ)، و (تَئِفَّةٌ)[١٠]، و (تَلُنَّةٌ)[١١]، و (دُرَجَّةٌ)[١٢].

وأَبْنِيَةُ المُضَاعَفِ اللّامِ المُظْهَرِ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ[١٣]: (فَعْلَلٌ)، (فِعْلِلٌ)، (فُعْلَلٌ)، (فُعْلُلٌ)[١٤]. نَظِيرُهُ مِن الأَسْمَاءِ: (قَرْدَدٌ)، و (رِمْدِدٌ)[١٥]، و (عُنْدَدٌ)[١٦]، و (شُرْبُبٌ)[١٧].

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٢٧٦: « **هذا باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد** ».

(١) قوله: (أبنية) ليس في ف. (٢) قوله: (من الأسماء) ليس في ف.

(٣) في الأصول ٣/ ٢١١: « فِعَّلٌ: قِنَّبٌ وهوَ الطينُ الذي يجيءُ في أَسفلِ القيعانِ ».

(٤) في الصحاح (حمص): « والحِمَّصُ: حبٌّ. قال ثعلب: الاختيارُ فتح الميم. وقال المبرد: هو الحِمِّصُ بكسر الميم ».

(٥) في الأصول ٣/ ٢١١: « فُعُّلٌ: تُبُّعٌ، وهوَ قليلٌ، يرادُ بِهِ تُبَّعٌ، وهوَ الظِّل ».

(٦) الكلام من قوله: (فعل) الأول ساقط من د. (٧) قوله: (معد) ساقط من د.

(٨) في شرح أبنية سيبويه ٦٠: « الجِدَبّ: الجدب »، وانظر الأصول ٣/ ٢١٢.

(٩) في الأصول ٣/ ٢١٢: « الفِلِزُّ: رصاصٌ، وقيلَ: خَبَثُّ الفضةِ ».

(١٠) في المحكم ٩/ ٥١٣: « أَتَيْتُه على تَئِفَّةِ ذلك، كتَفِيئَته، فَعِلَّةٌ عند سِيبَوَيْه، وتَفْعِلَةٌ عند أبي عَلِيٍّ. قال: لأَنَّ العربَ تَقُولُ: أَفَفْتُ عليه عَنْبَرَةَ الشِّتاءِ: أي أَتَيْتُه في ذلِكَ الحينِ ».

(١١) في الصحاح (تلن): « والتَّلُنَّةُ: الحاجة. يقال: لي قِبَلَكَ تَلُنَّةٌ وتُلُنَّةٌ أيضًا. ولي فيهم تَلُنَّةٌ وتُلُنَّةٌ، أي لَبْثٌ ».

(١٢) في الاستدراك على سيبويه ١٤٩: « والدرجّة: طائر أصغر من الدراج. ورواها يعقوب: درجة بالتخفيف »، وانظر شرح أبنية سيبويه للدهان ٧١.

(١٣) قوله: (أبنية) ليس في ف. (١٤) قوله: (فعلل) ساقط من د.

(١٥) في الصحاح (رمد): « ويقال: رَماد رِمْدِدٌ، أي هالِك، جعلوه صفة ».

(١٦) في المحكم ٢/ ٢٠: « وَمَالِي عَنهُ عُنْدَدٌ وعُنْدَةٌ، أَي بُدّ ».

(١٧) في معجم ما استعجم ٣/ ٧٩٠: « شربب، بضم أوله وإسكان ثانيه بعده باء معجمة بواحدة مضمومة =

فذلك خمسةَ عشرَ بناءً.

* * *

ذِكْرُ أَبْنِيَةِ المُضَاعَفِ في الصِّفَةِ

أَبْنِيَةُ المُضَاعَفِ[١] المُدْغَمِ العَيْنِ بِنَاءَانِ: (فِعَّلٌ)، (فُعَّلٌ). نَظِيرُهُ مِن الصِّفَةِ: (دِنَّبٌ)[٢]، و (زُمَّلٌ)[٣].

وأَبْنِيَةُ المُضَاعَفِ اللّامِ المُدْغَمِ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ[٤]: (فَعَلٌّ)، (فِعَلٌّ)، (فِعِلٌّ)، (فُعُلٌّ). نَظِيرُهُ مِن الصِّفَةِ[٥]: (هَبَيٌّ)[٦]، و (خِدَبٌّ)[٧]، و (طِمِرٌّ)[٨]، و (عُتُلٌّ)[٩].

وأَبْنِيَةُ المُضَاعَفِ اللّامِ المُظْهَرِ بِنَاءَانِ: (فِعْلِلٌ)[١٠]، (فُعْلُلٌ). نَظِيرُهُ مِن الصِّفَةِ: (رِمْدِدٌ)، و (دُخْلُلٌ)[١١].

وأَبْنِيَةُ المُضَاعَفِ العَيْنِ واللّامِ بِنَاءَانِ: (فَعَلْعَلٌ)، (فُعَلْعَلٌ). نَظِيرُهُ (حَبَرْبَرٌ)[١٢]، والصِّفَةُ (صَمَحْمَحٌ)[١٣]. و (ذُرَحْرَحٌ)[١٤]. ولَمْ يَجِئ في الصِّفَةِ.

= ثم باء مثلها، على مثل فُعْلُل، هكذا حكاه سيبويه، وهو جبل في ديار بني ربيعة بن مالك ».

(١) بعده في ف: (في الصفة).

(٢) في القاموس المحيط (دنب): « الدِّنَّبُ كَقِنَّبٍ، والدِّنَّبَةُ والدِّنَابَةُ: القَصيرُ ».

(٣) في الصحاح (زمل): « ويقال: هو إِزْمَوْلٌ وإِزْمَوْلَةٌ. والزُّمَّلُ، والزُّمَّيْلُ، والزُّمَّالُ بمعنًى، وهو الجبانُ الضعيف ».

(٤) قوله: (أبنية) ليس في ف. (٥) قوله: (من الصفة) ليس في ف.

(٦) في القاموس المحيط (هبو): « والهَبَيُّ بفتح الهاءِ والباءِ: الصبِيُّ الصغيرُ وهي: هَبَيَّةٌ ».

(٧) في الصحاح (خدب): « ورجلٌ خِدَبٌّ، أيَ ضخم. وجارية خِدَبَّةٌ ».

(٨) في الصحاح (طمر): « وفرس طِمِرٌّ، بتشديد الراء، وهو المستعدُّ للوثبِ والعدوِ. وقال أبو عبيدة: المُشَمَّرُ الخَلْق ».

(٩) في الصحاح (عتل): « والعُتُلُّ: الغليظُ الجافي. وقال تعالى: ﴿ عُتُلِّۭ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴾. والعُتُلُّ أيضًا: الرمحُ الغليظُ ».

(١٠) في الأصل ود: (فعل).

(١١) في المحكم ٥/ ١٤٠: « والدَّخيل، والدُّخْلُل، والدُّخْلَل، كله: المُدَاخِل المُباطِن، وقال اللحياني: بينهما دُخْلُل، ودِخْلَلٌ، أي: خاصّ يُداخلهم ».

(١٢) في جمهرة اللغة ٢/ ١١٨٧: « وحَبَرْبَر، وَهُوَ الشَّيْء الْقَلِيل ».

(١٣) في الأصول ٣/ ٢١٣: « صَمَحْمَحٌ، قالَ الجرمي: وهوَ الغليظُ القصيرُ، وقال ثعلبٌ: رأْسٌ صَمَحْمَحٌ أَصلعُ غَليظٌ شديدٌ ».

(١٤) في الأصول ٣/ ٢١٣: « ذُرَحْرَحٌ: دَابَّةٌ حَمْرَاءُ ».

بَابُ أَبْنِيَةِ الأَفْعَالِ في الثُّلاثِيِّ(*)

أَبْنِيَـةُ الفِعْلِ المَاضِي بِغَيْـرِ زِيَـادَةٍ أَرْبَعَـةٌ: (فَعَلَ)، (فَعِلَ)، (فَعُلَ)، (فُعِلَ). نَظِيـرُهُ:

- (ضَرَبَ، يَضْرِبُ)، و (قَـتَـلَ، يَـقْتُـلُ).
- و (حَذِرَ، يَحْذَرُ).
- و (كَـرُمَ، يَـكْـرُمُ).
- و (سُمِـعَ)[1].

وأَبْنِيَـةُ مَا أَوَّلُـهُ أَلِفُ القَطْعِ بِنَـاءٌ وَاحِدٌ: (أَفْعَلَ، يُـفْعِلُ). نَظِيـرُهُ: (أَحْسَنَ، يُحْسِنُ).

وأَبْنِيَـةُ مَـا أَوَّلُـهُ أَلِـفُ الوَصْلِ عَشْـرَةُ أَبْنِيَـةٍ: (انْـفَعَـلَ)، (افْـتَـعَـلَ)، (اسْتَـفْعَـلَ)[2]، (افْـعَـلَّ)، (افْـعَـالَّ)، (افْعَـوَّلَ)، (افْعَـوْعَلَ)، (افْعَـوْلَى)، (افْعَنْـلَى)، (افْعَنْلَـلَ). نَظِيـرُهُ: (انْطَـلَـقَ)، و (احْتَمَلَ) [و٥٨]، و (اسْتَخْـرَجَ)، و (احْمَـرَّ)، و (اشْهَـابَّ)، و (اعْـلَـوَّطَ)، و (اعْشَوْشَـبَ)، و (اذْلَـوْلَى)، و (اسْلَـنْـقَى)، و (اقْعَنْسَسَ).

وأَبْنِيَـةُ مَا فِيـهِ الأَلِفُ ثَانِيَـةٌ[3] وثَالِـثَـةٌ بِنَـاءَانِ: (فَاعَلَ)، (تَـفَاعَلَ)، نَظِيـرُهُ: (ضَارَبَ)، و (تَغَافَـلَ).

وأَبْنِيَـةُ المضَاعَـفِ العَـيْنِ بِنَـاءَانِ: (فَعَّـلَ)، و (تَـفَعَّـلَ). نَظِيـرُهُ: (كَـرَّمَ)، و (تَـكَـرَّمَ).

* * *

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٢٧٩: « **هذا باب الزيادة من غير موضع حروف الزوائد** ».

(١) العبارة في ف: (نظيره ضرب وحذر وكرم وسمع)، والباقي ساقط من ف.

(٢) قوله: (استفعل) ليس في د.

(٣) قوله: (ثانية) ساقط من د.

بَابُ أَبْنِيَةِ الرُّبَاعِيِّ(*)

أَبْنِيَـةُ الـرُّبَاعِيِّ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ خَمْسَةُ أَبْـنِيَـةٍ: (فَعْلَـلٌ)، (فِعْلِـلٌ)، (فُعْلُـلٌ)، (فِعْلَلٌ)، (فِعَلٌّ). نَظِيـرُهُ مِن الأَسْمَاءِ: (جَعْفَـرٌ)، و (زِبْـرِجٌ)[١]، و (بُـرْثُنٌ)، و (قِلْعَمٌ)[٢]، و (فِطَحْلٌ)[٣].

* * *

ذِكْرُ أَبْنِيَةِ المُلْحَقِ بِالرُّبَاعِيِّ

أَبْـنِيَـةُ المُلْحَقِ بِاليَاءِ بِنَاءَانِ: (فَيْعَلٌ)، (فِعْيَلٌ). نَظِيـرُهُ: (زَيْنَبُ)، و (عِثْيَـرٌ).

وأَبْـنِيَـةُ المُلْحَقِ بِالـوَاوِ بِنَاءانِ: (فَـوْعَلٌ)، و (فَعْوَلٌ). نَظِيـرُهُ: (حَـوْقَـلٌ)، و (جَهْوَرٌ).

وأَبْنِيَـةُ المُلْحَـقِ بِالـنُّـونِ بِنَـاءَانِ: (فَنْعَـلٌ)، (فَعْلَـنٌ). نَظِيـرُهُ: (عَنْسَـلٌ)، و (رَعْشَنٌ).

وأَبْنِيَـةُ المُلْحَقِ بَالمُضَاعَـفِ ثَلاثَـةٌ: (فِعْلِلٌ)، (فُعْلُـلٌ)، (فِعَلٌّ)[٤]. نَظِيـرُهُ: (رِمْـدِدٌ)، (دُخْلُـلٌ)، (خِدَبٌّ).

* * *
* *
*

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٢٨٨: « **هذا باب تمثيل ما بنت العرب من بنات الأربعة في الأسماء والصفات غير مزيدة، وما لحقها من بنات الثلاثة كما لحقها في الفعل** ».

(١) في الصحاح (زبرج): « زبرج: الزينة من وَشْيٍ أو جَوهرٍ أو نحوِ ذلك ».

(٢) في معجم ما استعجم ٣/ ١٠٨٩: « قلعم بكسر أوله وإسكان ثانيه بعده عين مهملة مفتوحة على وزن فعلل، ذكره سيبويه، وهو جبل بعينه، والقلعم أيضًا: الطويل من الناس ».

(٣) في الصحاح (فطحل): « الفِطْحَلُ، على وزن الهِزْبَـرِ: زمنٌ لم يُخلقِ الناس فيه بعد ».

(٤) في د: (فعلل).

بَابُ أَبْنِيَةِ الوَاوِ في الرُّبَاعِيِّ

أَبْـنِـيَـةُ الوَاوِ وَحْـدَهَا فـي الرُّبَـاعِـيِّ سِتَّـةٌ: (فَعَوْلَـلٌ)، (فَعَلْوَلٌ)، و (فَعَلُولٌ)، (فِعْلَـوْلٌ)، (فُعْلُـولٌ)، (فَعَلُّـوَةٌ)[1]. نَظِـيـرُهُ مِـن الأَسْمَـاءِ: (حَبَـوْكَـرٌ)[2]، و (كَنَـهْوَرٌ)[3]، و (قَـرَبُوسٌ)[4]، و (فِـرْدَوْسٌ)، و (عُـنْـقُودٌ)، و (قَمَحْدُوَةٌ)[5].

وأَبْـنِـيَـةُ الوَاوِ والأَلِفِ بِنَـاءَانِ: (فَعَوْلَلَى)، (فَعَوْلُلانُ). نَظِـيـرُهُ مِن الأَسْمَاءِ: (حَبَـوْكَرى)، و (عَـبَـوْثُـرَانُ)[6].

وأَبْـنِـيَـةُ الوَاوِ مَع اليَاءِ بِنَـاءٌ وَاحِدٌ: (فَيْعَلُولٌ). نَظِـيـرُهُ: (خَيْـتَـعُورٌ)[7].

وأَبْـنِـيَـةُ الوَاوِ مَع التَاءِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فَعْلَلُوتٌ). نَظِـيـرُهُ مِن الأَسْمَاءِ: (عَنْـكَـبُوتٌ).

وأَبْـنِـيَـةُ الوَاوِ مَع المُضَاعَفِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ[8]: (فَعْلَلُولٌ)، نَظِـيـرُهُ مِن الأَسْمَاءِ: (مَنْجَنُونٌ)[9].

فذلِكَ أَحَدَ عَشَرَ بِنَاءً.

* * *

ذِكْرُ أَبْنِيَةِ الوَاوِ في الصِّفَةِ

أَبْـنِـيَـةُ الوَاوِ وَحْدَهَا في الصِّفَـةِ خَمْسَةٌ: (فَعَوْلَـلٌ)، (فَعَلْوَلٌ)، (فَعَلُولٌ)،

---

(١) في د: (فعلول).

(٢) في الصحاح (حبكر): « الحَبوكَـرُ: رملٌ يضِلُّ فيه السالك. والحبوكر: الداهية، وكذلك الحَبَوْكَرى ».

(٣) في المحكم ٤/ ٤٦٣: « والكَـنَـهْوَرُ من السَّحَاب: قطع أَمْثَال الْجبَال ».

(٤) في تهذيب اللغة ٩/ ٢٩٤: « القَرَبُوس: حِنْـو السَّـرْج، وجمعُه: قَرابيس ».

(٥) في اللسان (قمحد): « القَمَحْدُوَةُ: الهَنَـةُ النَّاشِـزَةُ فَـوْقَ الْقَفَا، وَهِـيَ بَـيْنَ الذُّؤَابَـةِ وَالْقَفَا مُنْحَدِرَةٌ عَنِ الْهَامَـةِ، إِذا اسْتَلْـقَى الرَّجُلُ أَصابت الأَرض مِنْ رأْسه ».

(٦) فـي الصحـاح (عبثر): « العَبَوْثُرانُ: نبتٌ طيِّب الريح، وفيه أربع لغات: عَبَوْثُرانٌ، وعَبَوْثَرانٌ، وعَبَـيْثُرانٌ، وعَبَيْـثَـرانٌ ».

(٧) في الصحاح (ختعر): « الخَيْـتَعورُ: كلُّ شيء لا يدوم على حالةٍ واحدة ويضمحلُّ كالسَراب ».

(٨) الكلام من قوله: (فعللوت) ساقط من د.

(٩) في تاج العروس (جنن): « والمنجنون والمنجنين: الدولاب التي يُستقى عليها ».

(فِعْلَوْلٌ)، (فُعْلُولٌ). نَظِيرُهُ مِن الصِّفَةِ: (عَشَوْزَنٌ)[١]، و (كَنَهْوَرٌ)، و (قَرَقُوسٌ)، و (عِلْطَوْسٌ)[٢]، و (سُرْحُوبٌ)[٣].

وأَبْنِيَةُ الوَاوِ مَع اليَاءِ في الصِّفَةِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فَيْعَلُولٌ). نَظِيرُهُ مِن الصِّفَةِ: (عَيْضَمُوزٌ)[٤].

فَذلِكَ سِتَّةُ أَبْنِيَةٍ.

* * *
* *
*

---

(١) في تهذيب اللغة ٣/ ٢٠٩: « العَشَوْزَن: العَسِر الخُلُق من كل شَيْء. وَيُقَال: عَشْزَنَتُه: خِلَافه. قَالَ: وَجمع العشوزن: عشاوز. وناقة عشوزنة ».

(٢) في الصحاح (علطس): « ناقةٌ عِلْطَوْسٌ، وهي الخيارُ الفارهة ».

(٣) في الصحاح (سرحب): « فرسٌ سُرْحوبٌ أي طويلة على وجه الأرض؛ وتوصف به الإناثُ دون الذكور ».

(٤) في اللسان (عضمز): « العيضموز: العجوز الكبيرة ».

بَابُ أَبْنِيَةِ اليَاءِ في الرُّبَاعِيِّ

أَبْنِيَةُ اليَاءِ وَحْدَها في الرُّبَاعِيِّ أَرْبَعَةٌ: (فَعَيْلَلٌ)، (فِعْلِيلٌ)[١]، (فُعْلَيْلٌ)، (فُعَلِّيَةٌ). نَظِيرُهُ مِن الأَسْمَاءِ: (سَمَيْدَعٌ)[٢] [ظ٥٨]، و (قِنْدِيلٌ)، و (غُرْنَيْقٌ)[٣]، و (سُلَحْفِيَةٌ).

وأَبْنِيَةُ اليَاءِ مَع الأَلِفِ بِنَاءَانِ: (فُعَالِيلٌ)، (فَعَيْلُلانُ). نَظِيرُهُ مِن الأَسْمَاءِ: (كُنَابِيلٌ)[٤]، و (عَرَيْقُصَانٌ)[٥].

وأَبْنِيَةُ اليَاءِ مَع النُّونِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فِنْعَلِيلٌ). نَظِيرُهُ مِن الأَسْمَاءِ: (مِنْجَنِيقٌ).

وأَبْنِيَةُ اليَاءِ مَع المُضَاعَفِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فَعْلَلِيلٌ). نَظِيرُهُ مِن الأَسْمَاءِ: (عَرْطَلِيلٌ)[٦].

فذلِكَ ثَمَانِيَةُ أَبْنِيَةٍ.

* * *

ذِكْرُ أَبْنِيَةِ اليَاءِ في الصِّفَةِ مِن الرُّبَاعِيِّ

أَبْنِيَةُ اليَاءِ وَحْدَها في الصِّفَةِ ثَلاثَةٌ: (فَعَيْلَلٌ)، (فِعْلِيلٌ)، (فُعْلَيْلٌ). نَظِيرُهُ مِن الصِّفَةِ[٧]: (سَمَيْدَعٌ)، و (حِرْبِيشٌ)[٨]، و (غُرْنَيْقٌ).

---

(١) في د: (فعلل).

(٢) في الصحاح (سمدع): « السَّمَيْدَعُ بالفتح: السيِّدُ الموطَّأ الأكنافِ، ولا تقل: سُمَيْدَعٌ، بضم السين ».

(٣) في الصحاح (غرنق): « الغُرْنَيْقُ، بضم الغين وفتح النون، من طير الماء طويل العنق ».

(٤) في معجم ما استعجم ٤/ ١١٣٥: « كنابيل بضم أوله وبالياء المعجمة بواحدة قبل الياء، على مثال فعاليل، هكذا ذكره سيبويه، وهو موضع باليمن ».

(٥) في الأصول ٣/ ٢١٦: « عَرَيْقُصان، وهي دابة »، وكذلك ضبطها ولفظها في الاستدراك على سيبويه للزبيدي ١٦٧، وفي غيرهما يختلف الضبط.

(٦) في الأصل ود: (عرطيل)، وكذا في ف. وفي المحكم ٢/ ٤٥٤: « والعرطليل: الطويل، وقيل: الغليظ ».

(٧) قوله: (من الصفة) ليس في ف.

(٨) في جمهرة اللغة ٢/ ١١٩٠: « يُقَال للرجل العريض الأنف أَيْضًا: فِنطيس. وحِربيش، وَهُوَ الخشن =

وأَبْـنِيَـةُ اليَاءِ مَع النُّونِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فَنْعَلِيلٌ). نَظِـيـرُهُ مِن الصِّفَـةِ[١]: (عَنْـتَـرِيسٌ).

وأَبْـنِيَـةُ اليَاءِ مَـع المُضَاعَفِ بِنَـاءٌ وَاحِـدٌ: (فَعْلَلِيـلٌ). نَظِـيـرُهُ مِن الصِّفَةِ[٢]: (عَـرْطَلِـيـلٌ).

فذلِكَ خَمْسَةُ أَبْـنِيَـةٍ.

* * *
* *
*

= المسّ؛ أَفْعَى حِربيش، إِذا كَانَت خشنة المسّ ».

(١، ٢) قوله: (من الصفة) ليس في ف.

بَابُ أَبْنِيَةِ الأَلِفِ مِن الرُّبَاعِيِّ

أَبْنِيَـةُ الأَلِـفِ وَحْدَهـا في الرُّبَاعِـيِّ عَشْرَةُ أَبْنِيَـةٍ[1]: (فَعَالِـلٌ)، و (فُعَالِـلٌ)، و (فُعْـلالٌ)، و (فِعْـلالٌ)، و (فَعَلَّـى)، و (فِعَلَّـى)، و (فَعْلَلى)، و (فِعْلَلَـى)، و (فِعْلِلَى)[2]، و (فَعْلالٌ)[3]. نَظِيـرُهُ مِن الأَسْمَاءِ: (قَرَاشِبٌ)[4]، و (جُخَادِبٌ)[5]، و (قُـرْطَاسٌ)، و (حِمْلاقٌ)[6]، و (حَبَـرْكَى)[7]، و (سِبَطْـرَى)[8]، و (جَحْجَبَى)، و (هِـرْبَـذَى)[9]، و (هِنْـدِبَى)[10]، و (زَلْـزَالٌ).

وأَبْنِيَـةُ الأَلِفِ مَع الأَلِفِ بِنَـاءٌ وَاحِدٌ: (فُعَالِلَى)، مَـقْصُورٌ ومَمْدُودٌ. ونَظِيـرُهُ مِن الأَسْمَاءِ: (جُخَادِبَـى).

وأَبْنِيَـةُ الأَلِـفِ مَـع الهَمْـزَةِ فـي آخِـرِ الاسْمِ خَمْسَةُ أَبْنِيَـةٍ: (فَعْـلالاءُ)[11]، (فَعْلَلاءُ)، (فِعْلَلاءُ)، (فِعْلِلاءُ)، (فُعْلُلاءُ). نَظِيـرُهُ مِـن الأَسْمَـاءِ: (بَـرْنَاسَاءُ)، و (بَـرْنَسَاءُ)[12]، و (هِنْـدَبَاءُ)، و (طِـرْمِسَاءُ)[13]، و (قُـرْفُصَاءُ).

---

(١) قوله: (أبنية) ليس في ف.

(٢) قوله: (فعللى) ساقط من د وف.

(٣) واو العطف من قوله: (فِعلال) من ف فقط، وساقطة من الأصل ود.

(٤) في تهذيب اللغـة ٩/ ٢٨٤: « رجل قِـرشَبٌّ: سيِّء الحال. وقال الأصمعي: القِرْشَبُّ الأكُول. وقال أَبو مالك: القَراشِب الضِّخام، رجـل قِـرْشَبٌّ ».

(٥) في الأصل ود: (جخادر). في المحكم ٢/ ٣٠٧: « الجُخْدُبُ، والجُخْدَب، والجُخَادِبُ، وأبو جُخَادِبٍ: دابَّـة نحو العَظَايَـة ».

(٦) فـي القاموس المحيط (حملق): « حِمْلاقُ العينِ بالكسرِ والضم وكعُصْفورٍ: باطِنُ أَجْفانِها الذي يَسْـوَدُّ بالكَحْلَـةِ، أو مـا غَطَّـتْـهُ الأَجْفـانُ مـن بَياضِ المُـقْلَـةِ ».

(٧) في د: (وحوكى). وفي الصحاح (حبرك): « الحَبَـرْكى: القُـرَادُ. والأنثى: حَبَـرْكاة ».

(٨) فـي المخصص ١/ ٣٠٩: « السِّبَـطْـرَى: مِشْيةُ التَّـبَخْتُرِ ».

(٩) في الصحاح (هربذ): « وقـال الأصمعي: الهِرْبِذى: مِشيةٌ تشبه مشيَ الهَـرابِذَةِ ».

(١٠) في الأصول ٣/ ٢١٩: « الهِنِدبَى اسمٌ، قال الجرمي: هِنْدِبَاءُ، وهوَ الخفيفُ في الحاجةِ ».

(١١) قوله: (فعلالاء) ليس في ف.

(١٢) في القاموس المحيط (بـرنس): « وما أدْرِي أيُّ البَـرْنَساءِ هو، وأَيُّ بَرْنَساءَ بسُكُونِ الراء فيهما، وقد تُـفْـتَحُ، وأيُّ بَـرْناساءَ هو؟ أي: أيُّ الناس ».

(١٣) في المحكم ٨/ ٦٤٥: « والطِّرْمِسُ والطِّرْمِسَاءُ: الظُّـلْمَة، وقد يوُصَفُ بها فيُـقال: ليلـةٌ طِـرْمِسَاء ولَيالٍ طِـرْمِسَاءُ ».

وأَبْنِيَـةُ الأَلِـفِ مَـع الـيَـاءِ بِنَـاءٌ وَاحِـدٌ: (فَعَالِـيـلُ). نَظِـيـرُهُ مِـن الأَسْمَـاءِ: (قَـنَـادِيـلُ).

وأَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ مَع النُّونِ أَرْبَعَـةُ أَبْـنِـيَـةٍ: (فَعْلَلانُ)، (فِعْلِلانُ)، (فُعْلُلانُ)، (فِعِنْلالٌ). نَظِـيـرُهُ مِن الأَسْمَاءِ[1]: (زَعْفَـرَانُ)[2]، و (حِنْدِمَانُ)[3]، و (عُقْـرُبَانُ)، و (جِحِنْبَـارٌ)[4].

وأَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ مَـع المُضَاعَفِ بِنَـاءٌ وَاحِـدٌ: (فِعِلّالٌ). نَظِـيـرُهُ مِـن الأَسْمَاءِ[5]: (جِنِـبَّـارٌ)[6].

فَذلِكَ اثْـنَـانِ وعِشْرُونَ بِنَـاءً.

* * *

ذِكْرُ أَبْنِيَةِ الأَلِفِ
في الصِّفَةِ مِن الرُّبَاعِيِّ

أَبْـنِـيَـةُ الأَلِـفِ وَحْـدَها فـي الصِّفَـةِ ثَلاثَـةٌ: (فُعَالِـلٌ)، (فِعْلالٌ)، (فَعْـلالٌ). نَظِـيـرُهُ مِن الصِّفَةِ[7]: (عُذَافِـرٌ)، و (سِرْدَاحٌ)[8]، و (قَسْقَاسٌ)[9].

وأَبْـنِـيَـةُ الأَلِفِ مَع الهَمْزَةِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فِعْلِلاءُ). نَظِـيـرُهُ مِن الصِّفَةِ: (طِـرْمِسَاءُ).

وأَبْـنِـيَـةُ الأَلِـفِ مَع النُّونِ أَرْبَعَـةٌ: (فَعْلَلانُ)، (فِعْلِلانُ)، (فُعْلُلانُ)، (فِعِنْلالٌ).

---

(١) قوله: (من الأسماء) ليس في ف. (٢) في د: (عفران).

(٣) قال في التاج (حندم): « الحنذمان بالكسر والذال معجمة: الجماعة أو الطائفة كما في الصحاح، وأنشد... مثل به سيبويه وفسره السيرافي، وقد وجد في كتاب سيبويه بالدال المهملة مضبوطًا ».

(٤) في تاج العروس (جحبر): « الجِحِنْبارُ: الرجلُ الضخْمُ ».

(٥) قوله: (من الأسماء) ليس في ف.

(٦) في تاج العروس (جنبر): « وقال ابن سيدَه: وعندي أن الجِنْبَار بالتَّخْفِيف لغةٌ في الجِنِبَّار الذي هو فَـرْخُ الحُبارَى ».

(٧) قوله: (من الصفة) ليس في ف.

(٨) في المحكم ٤/ ٦٤: « والسِّرْداحُ: مكان لين ينبت النجمة والنصي والعجلة. وأرض سِرْداحٌ: بعيدة. والسِّرْداحُ: الضخم ».

(٩) في الصحاح (قسقس): « والقَسْقاسُ: الدليل الهادي... ويقال: القَسْقاسُ: شدة الجوع والبرد ».

نَظِيرُهُ مِن الصِّفَةِ[١]: (شَعْشَعَانُ)[٢]، و (حِدْرِجَانُ)[٣]، و (عُرْدُمَانُ)[٤]، و (الجِحِنْبَارُ)[٥].

وأَبْنِيَةُ الأَلِفِ مَع المُضَاعَفِ بِنَاءٌ وَاحِدٌ [و٥٩]: (فِعِلّالٌ). نَظِيرُهُ: (طِرِمَّاحٌ)[٦].

فذلك تِسْعَةُ أَبْنِيَةٍ.

* * *
* *
*

(١) قوله: (من الصفة) ساقط من ف.
(٢) في العين ١/ ٧١: « والشَّعْشعان: الطَّويل العُنُق من كلِّ شيء ».
(٣) في تاج العروس (حدرج): « والحِدْرِجانُ بالكسر في أَوّله وثالثه: القَصِيرُ ».
(٤) في القاموس المحيط (عردم): « العُرْدُمانُ بالضم: الشَّديدُ الجافي، أو الغَليظُ الرَّقَبَةِ ».
(٥) في د وف: (وجحنبار).
(٦) في المنتخب ٦٩٠: « رجل طِرِمَّاحٌ: طويل ».

بَابُ أَبْنِيَةِ النُّونِ فِي الرُّبَاعِيِّ

أَبْنِيَةُ النُّونِ وَحْدَهَا فِي الرُّبَاعِيِّ خَمْسَةُ أَبْنِيَةٍ[١]: (فَنَعْلُلُ)، (فِنْعَلٌّ)، (فُنْعَلَّةٌ)، (فَعَنْلَلُ)[٢]، (فَعَنْلُلُ)[٣].

نَظِيرُهُ مِنَ الأَسْمَاءِ[٤]: (كَنَهْبُلُ)[٥]، و (قِنْفَخْرٌ)[٦]، و (خُنْثَعْبَةٌ)[٧]، و (جَحَنْفَلُ)[٨]، و (قَرَنْفُلُ)[٩].

* * *

ذِكْرُ أَبْنِيَةِ النُّونِ
فِي الصِّفَةِ

أَبْنِيَةُ النُّونِ وَحْدَهَا فِي الصِّفَةِ[١٠] ثَلاثَةٌ: (فُنْعَلٌّ)، (فِنْعَلٌّ)، (فَعَنْلَلُ). نَظِيرُهُ مِنَ الصِّفَةِ[١١]: (كُنْتَأْلُ)[١٢]، (قِنْفَخْرٌ)، (جَحَنْفَلُ).

* * *
* *
*

---

(١) العبارة في ف: (أبنية النون وحدها خمسة). (٢) في د: (فعلل).
(٣) قوله: (فعنلل) ساقط من د وف. (٤) قوله: (من الأسماء) ساقط من ف.
(٥) في المحكم ٤/ ٤٦٤: « والْكَنَهْبُلُ: شجر عظام، وهو من العضاه ».
(٦) في البديع في علم العربية ٢/ ٧٥٣: « قنفخر: هو الضخم الفارع، وقيل: الفائق في نوعه ».
(٧) في تاج العروس (خثعب): « الخُنْثَعْبَةُ مُثَلَّثَةَ الخَاءِ والثَّاءُ المُثَلَّثَةُ مفتوحةٌ مع التثليثِ، وكذلك الخُنْثُعْبَةُ بضَمَّتَيْنِ، أي بضَمِّ الخَاءِ والثاءِ هي: النَّاقَةُ الغَزِيرَةُ اللَّبَنِ ».
(٨) في المزهر ٢/ ٣٥: « جحَنْفَل: العظيم الشفة ».
(٩) في العين ٥/ ٢٦٣: « القَرَنْفُلُ: حَمْلُ شَجَرةٍ هِنْدِيّة ».
(١٠، ١١) قوله: (في الصفة) ليس في ف.
(١٢) في الأصول ٣/ ٢١٩: « والصفةُ: كُنْتَأْلٌ، وهوَ القصيرُ ».

بَابُ أَبْنِيَةِ المُضَاعَفِ في الرُّبَاعِيِّ(*)

أَبْنِيَـةُ المُضَاعَفِ العَيْنِ المُدْغَمِ أَرْبَعَـةٌ: (فِعَّـلٌ)، (فُعَّلِلٌ)، (فُعَّـلٌ)، (فَعَّلِلٌ). نَظِيـرُهُ: (عِلَّـكْدٌ)[١]، و (هُمَّقِعٌ)[٢]، و (شُمَّخْـرٌ)[٣]، و (هَمَّرِشٌ)[٤].

وأَبْنِيَـةُ المُضَاعَفِ اللّامِ الأُولى المُدْغَمِ بِنَـاءَانِ: (فَعَلَّـلٌ)، (فُعُلُّـلٌ). نَظِيـرُهُ: (شَفَلَّحٌ)[٥]، و (صُفُـرُّقٌ)[٦].

وأَبْنِيَـةُ المُضَاعَـفِ الـلّامِ الثَّانِيَـةِ ثَـلاثَـةُ أَبْنِيَـةٍ[٧]: (فِعْلَـلٌّ)، (فُعْلُـلٌّ)، (فَعَلَّـلٌ). نَظِيـرُ ذلِكَ[٨]: (عِـرْبَـدٌّ)[٩]، و (قُسْقُبٌّ)[١٠]، و (سَبَـهْلَـلٌ)[١١].

* * *

ذِكْرُ أَبْنِيَةِ المُضَاعَفِ في الصِّفَةِ

أَبْنِيَـةُ المُضَاعَفِ الثَّانِـي المُدْغَمِ أَرْبَعَـةُ أَبْنِيَـةٍ: (فِعَّلٌ)، (فُعَّلِلٌ)، (فُعَّلٌ)، (فَعَّلِلٌ). نَظِيـرُهُ مِن الصِّفَةِ: (عِلَّكْدٌ)، و (زُمَّلِقٌ)[١٢]، و (شُمَّخْرٌ)، و (هَمَّرِشٌ).

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٢٩٨: « هذا باب لحاق التضعيف فيه لازم كما ذكرت لك في بنات الثلاثة ».

(١) في الأصـول ٣/ ٢٢١: « فِعَّـلٌ صفـةٌ عِلَّكْدٌ: وهوَ الغليـظُ الشديـدُ ».

(٢) في المخصص ٣/ ٢٥٩: « همقُع وهُمَقِع وهمّقِع. أبو حنيفة: وقيل هو شجر ضِخام ليس له ورق، وهو يسوّق، يخرج له خشب ضِخـام وأفنان كثيرة، وله شوكة قليلة صغيرة تأكلها الماشية ».

(٣) في تاج العروس (شمخر): « والشُّمَّخْرُ كجميز: المتكبرُ، وقيل: الطامحُ النظرِ ».

(٤) فـي الـصحـاح (همـرش): « الهَمَّـرِشُ: العجوزُ الكبيرةُ، الناقـةُ الغزيرةُ ».

(٥) في الصحاح (شفلح): « الشَّفَلَّحُ: الواسع المِنْخَـرَيْن العظيم الشفتين، ومن النساء: الضَّخْمة الأَسْكَـتَـيْنِ، الواسعة الفَرْج ».

(٦) في اللسان (صفرق): « الصفروق نبت... الذي في القاموس: الصفرق، بالضمات وشد الراء، مثل به سيبويه، وفسره السيرافي عن ثعلب ».

(٧) قوله: (أبنية) ليس في ف. (٨) في ف: (نظيره).

(٩) في الأصول ٣/ ٢٢٢: « فِعْلَـلٌّ: عِرْبَـدٌّ: اسمُ حيـةٍ ».

(١٠) في اللسان (قسقب): « القسقب الضخم ».

(١١) في تهذيب اللغة ٦/ ٢٧٥: « يُـقَال: رأيتُ فلانًا يمشـي سَبَهْلَلًا، وَهُوَ المختالُ فِي مشيته، وَإِذا مَـشى بِـغَيْر سِـلاح، فَـهُـوَ سَبَـهْلَـلٌ... يُـقَال للفارغ النشيـط: سَبَهْلَـلٌ ».

(١٢) في المخصص ١/ ٥٠٠: « الزُّمَّـلِق: الذي يَـقْضي شهوتَـه قبل أن يُـفضي إلى امرأتِه ».

وأَبْنِيَةُ المُضَاعَفِ مِنْ مَوْضِعِ الثَّالِثِ[١] بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فَعَلَّلٌ). نَظِيرُه: (عَدَبَّسٌ)[٢].

وأَبْنِيَةُ المُضَاعَفِ مِنْ مَوْضِعِ الرَّابِعِ ثَلاثَةُ أَبْنِيَةٍ: (فِعْلَلٌّ)، (فُعْلُلٌّ)، (فَعَلَّلٌ). نَظِيرُهُ مِن الصِّفَةِ: (قِرْشَبٌّ)، و (قُسْقُبٌّ)، و (سَبَهْلَلٌ)[٣].

* * *
* *
*

(١) في د: (الياءات).

(٢) في الصحاح (عدبس): « العَدَبَّسُ من الإبل وغيرها: الشديد المُوَثَّقُ الخَلْقِ. والجمعُ: العَدابِسُ ».

(٣) الكلام من قوله: (ذكر أبنية المضاعف في الصفة) ساقط من ف.

بَابُ أَبْنِيَةِ الفِعْلِ مِنَ الرُّبَاعِيِّ(*)

- أَبْنِيَةُ الفِعْلِ المَاضِي بِغَيْرِ زِيَادَةٍ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فَعْلَلَ).

نَظِيرُهُ: (دَحْرَجَ)[1]، وتَصْرِيفُهُ: (يُدَحْرِجُ)، و (مُدَحْرِجٌ) للفَاعِلِ، و (مُدَحْرَجٌ) للمَفْعُولِ.

- وأَبْنِيَةُ المَاضِي الّذي أَوَّلُهُ التَّاءُ بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (تَفَعْلَلَ)[2].

نَظِيرُهُ: (تَدَحْرَجَ)، وتَصْرِيفُهُ: (يَتَدَحْرَجُ)، و (مُتَدَحْرِجٌ).

- وأَبْنِيَةُ مَا أَوَّلُهُ أَلِفُ الوَصْلِ بِنَاءَانِ: (افْعَنْلَلَ)، و (افْعَلَلَّ).

نَظِيرُهُ: (احْرَنْجَمَ)، و (اقْشَعَرَّ).

* * *

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٢٩٩: « **هذا باب تمثيل الفعل من بنات الأربعة مزيدًا أو غير مزيد** ».

(١) في د: (حرج).

(٢) في د: (تفعل).

بَابُ أَبْنِيَةِ الخُمَاسِيِّ(*)

أَبْنِيَـةُ الخُمَاسِـيِّ بِغَيْـرِ زِيَـادَةٍ أَرْبَعَـةٌ: (فَعَلَّـلٌ)، (فَعْلَلِـلٌ)، (فُعَلِّـلٌ)، (فِعْلَـلٌّ). نَظِيـرُهُ مِـن الأَسْمَـاءِ: (سَفَـرْجَلٌ)، و (جَحْمَـرِشٌ)(١)، و (قُـذَعْمِلَـةٌ)(٢)، و (قِـرْطَعْـبٌ)(٣). والصِّفَـةُ: (شَمَـرْدَلٌ)(٤)، و (جَحْمَـرِشٌ)، و (قُـذَعْمِلٌ)، و (جِـرْدَحْلٌ)(٥) [ظ٥٩].

* * *

ذِكْرُ المُلْحَقِ بِالخُمَاسِيِّ

أَبْنِيَـةُ المُلْحَقِ مِن الثَّلاثَـةِ بِالخَمْسَةِ مِمّا أُلْحِقَ بِـبِـنَاءِ (سَفَرْجَلٍ) خَمْسَةُ أَبْنِيَـةٍ: المُلْحَقُ بِالوَاوِ ومُضَاعَفُ العَيْنِ، وبِالنُّونِ ومُضَاعَفُ العَيْنِ، وبَالنُّونِ ومُضَاعَـفُ الـلّامِ، وبِالنُّـونِ والهَمْـزَةِ، وبِمُضَاعَـفِ العَيْـنِ والـلّامِ. مِثَـالُ ذَلِكَ: (عَـثَـوْثَـلٌ)، و (عَـقَنْـقَلٌ)، و (عَفَنْجَجٌ)(٦)، و (أَلَنْدَدٌ)، و (صَمَحْمَحٌ).

وأَبْنِيَـةُ المُلْحَقِ مِن الأَرْبَعَـةِ بِـ (سَفَـرْجَلٍ) بِنَـاءَانِ: بِالنُّونِ، وبِالمُضَاعَفِ(٧). مِثَـالُ ذَلِكَ: (جَحَنْـفَـلٌ)، و (قَـفَعْدَدٌ)(٨).

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٢٩٩: « **هذا باب تمثيل ما بنت العرب من الأسماء والصفات من بنات الخمسة** ».

(١) في المحكم ٤/ ٨٠: « الجَحْمَـرِشُ من النساء: الثقيلة السمجة. والجَحْمَـرِشُ أيضًا: العجوز الكبيرة ».

(٢) في الصحاح (قذعمل): « والقُـذَعْمِلَـةُ: المرأة القصيرةُ الخسيسةُ، وتصغيرها: قُـذَيْعٌ. وقال بعضهم: القُـذَعْمِلُ والقُـذَعْمِلَـةُ: الضخمُ من الإبل ».

(٣) في سفر السعادة ١/ ٤١٧: « قرطعب: دابة. ويقال: ما في السماء قرطعب، ولا قرطعبة، أي: سحاب ».

(٤) في الصحاح (شمردل): « الشَّمَرْدَلُ: السريع من الإبل وغيره ».

(٥) في المحكم ٤/ ٨٠: « وناقة جِرْدَحْلٌ: ضخمة غليظة ».

(٦) في العين ٢/ ٣٢٤: « العَفَنْجَجُ من النَّاس: كلُّ ضَخْم اللَّهَازِمِ ذو وَجَنات أكُولٌ... ورجلٌ عَفَنجَج: مُضطَرِب ».

(٧) في د: (والمضاعف).

(٨) في القاموس المحيط (قفعد): « القَفَعْدَدُ كسَفَـرْجَلٍ: القَصيرُ ».

وأَبْنِيَةُ المُلْحَقِ بِمِثَالِ: (قَهْبَلِسٍ)(١) بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (هَمَّرِشٌ).

وأَبْنِيَةُ المُلْحَقِ بِمِثَالِ (جِرْدَحْلٍ) مِن الثَّلاثَةِ بِنَاءَانِ: بِالوَاوِ والهَمْزَةِ، وبِالمُضَاعَفِ والهَمْزَةِ. مِثَالُ ذلِكَ: (إِزْمَوْلٌ)(٢)، و (إِرْزَبٌّ)(٣).

والمُلْحَقُ مِن الأَرْبَعَةِ بِهِ بِنَاءَانِ: بِالوَاوِ، وبِالمُضَاعَفِ(٤). مِثَالُ ذلِكَ: (فِرْدَوْسٌ)، و (قِرْشَبٌّ).

* * *

ذِكْرُ الخُمَاسِيِّ الّذي لَحِقَتْهُ الزِّيَادَةُ(*)

أَبْنِيَةُ الوَاوِ في الخُمَاسِيِّ بِنَاءَانِ: (فَعْلَلُولٌ)، [(فِعْلَلُولٌ)](٥). نَظِيرُ ذلِكَ: (عَضْرَفُوطٌ)، و (قِرْطَبُوسٌ)(٦) صِفَةٌ.

أَبْنِيَةُ اليَاءِ في الخُمَاسِيِّ بِنَاءَانِ: (فَعْلَلِيلٌ)، و (فُعَلِّيلٌ). نَظِيرُ ذلِكَ في الاسْمِ: (سَلْسَبِيلٌ)، والصِّفَةُ: (دَرْدَبِيسٌ)(٧). و (خُزَعْبِيلٌ)(٨) اسْمٌ، والصِّفَةُ: (دُرَخْمِيلٌ)(٩).

وأَبْنِيَةُ الأَلِفِ سَادِسَةً بِنَاءٌ وَاحِدٌ: (فَعَلَّلَى): (قَبَعْثَرَى) صِفَةٌ.

---

(١) في المحكم ٤/ ٤٩٠: « والقَهْبَلِسُ: الضخمة من النساء ».

(٢) في الصحاح (زمل): « ويقال: هو إِزْمَوْلٌ وإِزْمَوْلَةٌ. والزُّمَّلُ، والزُّمَّيْلُ، والزُّمَّالُ بمعنًى، وهو الجبانُ الضعيف ».

(٣) في الصحاح (رزب): « والإِرْزَبُّ: القصير، ورَكَبٌ إِرْزَبٌّ، أي ضخم ». وفي ف: (وإردب).

(٤) الكلام من قوله: (مثال ذلك) ساقط من د.

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٠٣: « **هذا باب ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة** ».

(٥) ما بين المعقوفين من د، وهو في د: (فعلول)، وليس في الأصل وف.

(٦) في الأصول ٣/ ٢٢٢: « فِعْلَلُول: صفةٌ قِرْطَبُوسٌ. وفي كتابي موقع عن أبي العباس قَرْطَبُوسٌ: هوَ المعروفُ »، والخلاف بفتح القاف وكسرها، والصواب أنك تقول: قِرْطَبوس بكسر القاف للناقة الشديدة، وبالفتح للداهية. انظر البديع في علم العربية ٢/ ٧٥٢.

(٧) في المخصص ١/ ٦٦: « الدَّرْدَبِيسُ: الشيخُ الكبيرُ والعجوزُ ».

(٨) في الأصول ٣/ ٢٢٢: « فُعَلِّيلٌ: خُزَعبِيلٌ، وهي الأباطيل، عن الجرمي ».

(٩) في د: (دخميل). وفي المحكم ٥/ ٣٤٧: « الدُّرَخْميل: الثقيل من الرجال ».

مَسَائِلُ العِلَلِ في الأَبْنِيَةِ

مَا الّذي يَكْثُرُ فِيهِ الأَبْنِيَةُ؟ ومَا الّذي يَقِلُّ فِيهِ؟

ومَا الّذي يَخْتَصُّ بِالصِّفَةِ؟ ومَا الّذي يَخْتَصُّ بِالاسْمِ؟

ومَا البِنَاءُ الّذي يَشْتَرِكُ فِيهِ الاسْمُ والصِّفَةُ؟ ومَا الّذي يَغْلِبُ عَلَيْهِ الصِّفَةُ؟ ومَا الّذي يَغْلِبُ عَلَيْهِ الاسْمُ؟

ومَا العِلَّةُ في جَمِيعِ ذلِكَ؟

الجَوابُ[١]

الّذي يَكْثُرُ فِيهِ الأَبْنِيَةُ الأَسْمَاءُ الثُّلاثِيَّةُ بِزِيَادَةٍ وغَيْرِ زِيَادَةٍ؛ لأَنَّ الثُّلاثِيَّةَ أَكْثَرُ وأَعْدَلُ؛ أَمَّا كَثْرَتُها في الاسْتِعْمَالِ فَلِسُهُولَتِها[٢] في الطِّبَاعِ؛ وذلِكَ بِخِفَّتِها عَلَى اللِّسَانِ، فهي أَخَفُّ الأَبْنِيَةِ؛ لِكَثْرَتِها بِسُهُولَتِها عَلَى الطِّبَاعِ.

وهي أَعْدَلُ الأَبْنِيَةِ؛ لأَنَّها لَمْ تَبْلَغ المَجْهُودَ في القِلَّةِ الّتي لا يَصِحُّ تَأْلِيفٌ إِلّا بِهِ، وهو الحَرْفَانِ، ولَمْ تَخْرُجْ إِلى الإِسْرَافِ[٣] بِالعِدَّةِ الخَارِجَةِ عَن الأَعْدَلِ. فالثَّلاثَةُ أَعْدَلُ الأَبْنِيَةِ لِهذه العِلَّةِ، ومَا لَحِقَها مِن الزِّيَادَاتِ فهو بِهذه[٤] المَنْزِلَةِ مِن القُوَّةِ.

وأَمَّا[٥] تَمَكُّنُها في الأَبْنِيَةِ فلأنَّ كُلَّ حَرْفٍ مِن الثّلاثَةِ لَوْلاهُ لَخَرَجَ عَن التَّمَكُّنِ في البِنَاءِ، فَلَحِقَ الأَوَّلُ بِالحَرَكَةِ الّتي فِيهِ لِيَقَعَ الابْتِدَاءُ بِهِ؛ إِذْ لا يَجُوزُ الابْتِدَاءُ إِلّا بِمُتَحَرِّكٍ، ولَحِقَ [و٦٠] الأَخِيرُ لِتَتَعَاقَبَ عَلَيْهِ حَرَكَاتُ الإِعْرَابِ، ولَحِقَ الأَوْسَطُ لِتُكَثِّرَ[٦] الأَبْنِيَةُ الّتي تَحْتَاجُ إِلى الدَّلالَةِ عَلَى المَعَانِي المُخْتَلِفَةِ بِهِ، بِمَا لَوْ لَمْ يَلْحَقْ لَخَرَجَ الاسْمُ عَن التَّمَكُّنِ في الأَبْنِيَةِ.

---

(١) الكلام من قوله: (ما الذي يكثر) ساقط من ف.

(٢) في ف: (فسهولتها).

(٣) في د: (في الإسراق)، وفي ف: (الإشراف).

(٤) في الأصل: (لهذ)، وكذا في د وف.

(٥) في د: (وما).

(٦) في د: (للكثير).

ثُـمَّ الثُّلاثِـيَّـةُ بِـزِيَـادَةٍ عَلَى التَّـرْتِـيبِ فـي حُـرُوفِ الـزِّيَـادَةِ، فَأَكْـثَـرُ الأَبْـنِـيَـةِ الثُّلاثِـيَّـةِ بِـزِيَادَةٍ مَـا زِيدَتْ فِـيه الأَلِفُ؛ لأَنَّ الأَلِـفَ أَخَـفُّ الحُـرُوفِ كُلِّها بِالزِّيَادَةِ؛ إِذْ كَانَ خُـرُوجُها بِهَوَاءِ الصَّوْتِ مِنْ غَيْـرِ اعْتِمَادٍ يُـثَـقِّلُها. ثُمَّ اليَاءُ، ثُمَّ الوَاوُ؛ لأَنَّهُما يُـؤَاخِيَانِ الأَلِفَ بِالمَدِّ واللِّينِ، وأَنَّها حُـرُوفٌ مِنْها تَـكُونُ الحَرَكَاتُ الّتي لا يُمْكِنِ النُّطْـقُ إِلّا بِها، وبِهَا يَـقَعُ التَّـرَنُّمُ في الشِّعْرِ، وهي حُـرُوفٌ مُـتَـنَـاسِبَـةٌ[١] تَـنَـاسُبًا شَدِيدًا؛ ولِذلِكَ جَازَ أَنْ يَـنْـقَلِبَ بَعْضُها إِلى بَعْضٍ، بِحَسَبِ مَا يَصْحَبُها مِن الحَـرَكَاتِ الّتي تَخِفُّ بِهَا أَوْ تَـثْـقُـلُ.

فأَكْـثَـرُ الأَبْـنِـيَـةِ الثُّلاثِـيَّـةِ بِالزِّيَادَةِ، بِـزِيَادَةِ[٢] الأَلِفِ، ثُمَّ اليَاءِ، ثُمَّ الوَاوِ، حَتّى إِنَّـهُ يُحْكَمُ عَلَيْها بِالزِّيَادَةِ للكَثْـرَةِ مَتى سَلِمَت الأُصُولُ الثَّلاثَـةُ، إِلّا أَنْ تَعْرِضَ عِلَّـةٌ نَادِرَةٌ.

ثُمَّ النُّونُ يَـكْـثُـرُ زِيَادَتُها؛ لِحُسْنِها في المَسْمُوعِ، وقُـرْبِها مِنْ حُـرُوفِ المَدِّ واللِّـينِ بِأَنَّ لَهَا مَخْرَجًا مِن الخَـيَـاشِيمِ، تُمَكَّنُ فِـيها مَع مَخْـرَجِها مِن الفَمِ، كَمَا في الأَحْـرُفِ الثَّلاثَـةِ مَـدٌّ ولِـينٌ مَع مَا لَهَا مِن القَطْعِ عَن ذلِكَ، وقَدْ وَقَعَتْ مُصَاحِبَـةً لِحَـرَكَاتِ الإِعْـرَابِ، فَـنَـاسَبَت الحَـرَكَاتِ مِنْ هذه الجِهَـةِ، كَمَا نَاسَبَت الحَـرَكَاتُ حُـرُوفَ المدِّ واللِّـينِ بِأَنَّها مِنْها.

ثُمَّ الهَمْزَةُ أَوَّلًا تَـكْـثُـرُ في ذلِكَ المَوْقِعِ كَـكَـثْـرَةِ[٣] حُـرُوفِ المَدِّ واللِّـينِ في سَائِـرِ المَـوَاقِـعِ، إِلّا مَـا خَـرَجَ عَلَـى طَـرِيـقِ النَّادِرِ.

ثُمَّ المِيمُ؛ لِشَبَهِها بِالنُّونِ، بِالغُـنَّـةِ، فهي تَـكْـثُـرُ أَوَّلًا فـي الزِّيَادَةِ، ولا تُـزَادُ غَـيْـرَ أَوَّلٍ إِلّا بِثَـبْـتٍ؛ لأَنَّ النُّونَ لَمّا مُنِعَتْ مِن ذلِكَ المَوْقِـعِ؛ لِتَخْلُصَ للفِعْلِ في مُعَاقَـبَـةِ حُـرُوفِ المُضَارَعَـةِ جُعِلَتْ أُخْتُها بَـدَلًا مِنْها، وهي المِيمُ.

ثُـمَّ التَّـاءُ؛ لِشَبَهِها بِالـوَاوِ فـي اتِّسَاعِ المَخْـرَجِ والخَـفَـاءِ، حَتّى إِنَّها تُـبْـدَلُ مِنْها في (تُـرَاثٍ)، و (تُجَـاهٍ)، ونَحْـوِهِ، فهـي تُـزَادُ أَوَّلًا وآخِـرًا في المَـوَاقِـعِ الّتي

---

(١) في د: (مناسبة).

(٢) قوله: (بزيادة) ليس في ف.

(٣) في الأصل ود: (ككثر)، وكذا في ف.

لا تَظْهَـرُ فِـيها الوَاوُ زَائِـدَةً؛ لِتَـكُونَ خَلَـفًا مِنْها، ولا تُـزَادُ في حَشْوِ الاسْمِ.

وأَمَّـا بَـاقِـي حُـرُوفِ[١] الـزِّيَـادَةِ، وهـي السِّينُ والهَاءُ واللَّامُ فـلا تَـدْخُلُ فـي الأَبْـنِـيَـةِ؛ لأَنَّ السِّينَ لا تُـزَادُ إِلَّا في (اسْتَـفْعَلَ). وأَمَّا اللَّامُ فَـتُـزَادُ في (عَبْدَلٍ)، و (ذلِكَ) فَـقَطْ. وأَمَّا الهَاءُ فتُـزَادُ في آخِرِ الكَلِمَةِ في السَّكْتِ فقط[٢].

فالأَحْـرُفُ السَّبْعَةُ هي الّتي تَـكْـثُـرُ في الأَبْـنِـيَـةِ عَلَى مَـرَاتِـبِها في ذلِكَ بِالعِلَلِ الّتي بَـيَّـنَّا.

ثُمَّ أَبْـنِـيَـةُ الفِعْلِ الثُّلاثِـيِّ [ظ٦٠] أَقَـلُّ مِنْ أَبْـنِـيَـةِ الاسْمِ؛ لأَنَّ الفِعْلَ مَـأْخُوذٌ مِن الاسْمِ، والاسْمُ يَسْتَغْنِـي بِنَـفْسِهِ عَن الفِعْلِ، والفِعْلُ لا يَسْتَغْنِـي عَن الاسْمِ، فالاسْمُ هـو الأَوَّلُ، الأَمْكَنُ، الأَكْـثَـرُ. والفِعْلُ هو الثّانِـي، الأَضْعَفُ، الأَقَـلُّ في الكَلامِ؛ فَلِذلِكَ كَانَتْ أَبْـنِـيَـتُـهُ أَقَـلَّ.

ثُـمَّ الرُّبَاعِيُّ مِـن الأَسْمَـاءِ أَقَـلُّ مِـن الثُّلاثِـيِّ بِالأَمْـرِ المُـتَـفَاوِتِ؛ لأَنَّ الثُّلاثِـيَّ أَعْدَلُ، والرُّبَاعِـيُّ تَعْدِيـلُ غَـيْـرِهِ أَعْدَلُ مِنْـهُ.

والفِعْلُ مِن الرُّبَاعِيِّ أَقَـلُّ مِن الاسْمِ، كَمَا أَنَّ الفِعْلَ مِن الثُّلاثِـيِّ[٣] أَقَـلُّ مِن الاسْمِ.

ثُم الخُمَاسِيُّ أَقَـلُّ مِـن الرُّبَاعِـيِّ؛ لأَنَّـهُ خُـرُوجٌ عَن التَّعْدِيـلِ بِمَا يُحْتَمَلُ مِثْـلُـهُ؛ إِذْ هو بِحَـرْفٍ وَاحِـدٍ.

فَـأَمّا سِتَّـةٌ هـي أُصُـولٌ فلَيْسَ فـي الكَـلامِ؛ لأَنَّـهُ خُـرُوجٌ عَـن التَّعْدِيـلِ بِمَـا لا يُحْتَمَلُ مِثْـلُـهُ.

والخُمَاسِيُّ قَلِيـلٌ جِدًّا، بالإِضَافَـةِ إِلى الرُّبَاعِـيِّ، كَمَا أَنَّ الرُّبَاعِـيَّ قَلِيـلٌ جِدًّا بِالإِضَافَـةِ إِلى الثُّلاثِـيِّ.

ولا فِعْلَ مِـن[٤] الخُمَاسِيِّ[٥]؛ لأَنَّـهُ لَيْسَ بَعْدَ النِّـهَايَـةِ في القِلَّـةِ إِلَّا العَـوَزُ، وهو

---

(١) في ف: (الحروف).

(٢) في الأصل ود: (فعد)، وكذا في ف.

(٣) في د: (الثاني).

(٤) في د: (في).

(٥) الكلام من قوله: (قليل جدًّا) ساقط من ف.

بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الحَكِيمِ: « طَلَبْتَ قَلِيلًا في قَلِيلٍ فَـأَعْوَزَكَ ».

فَـقَدْ جَـرَى جَمِيـعُ ذلِـكَ عَلَى القِيَاسِ الصَّحِيحِ فـي الزَّائِـدِ وغَيْـرِ الزَّائِـدِ مِـن الأَبْـنِـيَـةِ.

والَّذي يَخْتَصُّ بِالصِّفَـةِ مِن الأَبْـنِـيَـةِ هو الَّذي يُـؤْذِنُ بِقُـوَّةِ الصِّفَةِ في الأَبْـنِـيَـةِ عَلَى مُـقَارَبَـةِ قُـوَّةِ الاسْمِ؛ وذلِكَ أَنَّ الَّذي يُوصَفُ بِـهِ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُما مَا هو أَصْلٌ في الصِّفَـةِ، والآخَـرُ مَا لَيْسَ بِأَصْلٍ في الصِّفَةِ؛ لأَنَّ الأَصْلَ في الصِّفَةِ مَا هو للبَـيَـانِ، فهو يَصْلُحُ أَنْ يُـبِينَ عَن المَوْصُوفِ، ومَا لَيْس بِأَصْلٍ في الصِّفَـةِ مَا هو للفَائِدَةِ، فلا يَصْلُحُ أَنْ يُـبِينَ عَن المَوصُوفِ، إِلّا بِأَنْ يُـقَدَّرَ تَـقْدِيـرًا هو للبَـيَـانِ، ويُوضَعَ مَـوْضِعَـهُ؛ فَلِذلِكَ[1] كَانَ الاسْمُ الَّذي هو صِفَـةٌ[2] أَقْـوَى في الأَبْـنِـيَـةِ، واقْتَضَى لَهُ ذلِكَ أَنْ يَخْتَصَّ بِـبِنَـاءٍ يُـؤْذِنُ بِقُـوَّتِـهِ، فَـ (فِعْلِلٌ) مِمّا هو مُـضَاعَفُ الـلّامِ، نَحْوُ: (رِمْدِدٌ)[3] بِنَـاءٌ يَخْتَصُّ بِالصِّفَةِ، وكَذلِكَ سَائِـرُ الأَبْـنِـيَـةِ الَّـتي ذَكَـرْناها قَبْـلُ مِمّا لا يَـكُونُ إِلّا للصِّفَةِ، ولَمْ يَصْلُحْ أَنْ تَخْتَصَّ الصِّفَـةُ بِـبِنَاءٍ لا يَـكُونُ إِلّا لَهَا، ولا يَخْتَصُّ الاسْمُ شَيْـئًا لا يَـكُونُ إِلّا لَـهُ[4]، وهو أَقْـوَى، فَكَـثُـرَت الأَبْـنِـيَـةُ الَّتي تَخْتَصُّ بِالاسْمِ؛ لِـقُـوَّتِـهِ، فَمِنْ ذلِكَ: (فَعْلَـلُولٌ)، لا يَـكُونُ إِلّا للاسْمِ، نَحْوُ: (عَضْرَفُوطٌ)، وكَذلِكَ سَائِـرُ مَا ذَكَـرْنا قَـبْـلُ فـي الأَبْـنِـيَـةِ، وبَـيَّـنّـا أَنَّـهُ مُـخْـتَـصٌّ بِالاسْمِ.

والبِنَاءُ الَّـذي يَشْتَرِكُ فِـيـهِ الاسْمُ والصِّفَـةُ هـو الَّذي يَـقْـوَى فـي نَـفْسِهِ، فَـتَـقَعُ فِـيـهِ الشَّرِكَـةُ لِـهذه العِلَّـةِ؛ ولِذلِكَ اشْتَـرَكَ الاسْمُ والصِّفَـةُ فـي الأَبْـنِـيَـةِ العَشْرَةِ عَلَى مَا بَـيَّـنّـا [و٦١] في بَابِـهِ.

والبِنَـاءُ الَّذي يَغْلِبُ عَلَى الصِّفَةِ هو الَّذي تَـكُونُ الزِّيَادَةُ فِـيـهِ لِمَعْنًى؛ لأَنَّ الأَصْلَ في الزِّيَـادَاتِ للمَعَانِـي لِمَا لَـهُ تَصَرُّفٌ. وهو للفِعْلِ ومَا جَـرَى مَجْـرَاهُ مِن الصِّفَةِ؛

---

(١) في الأصل ود: (فذلك)، وكذا في ف.
(٢) في ف: (الصفة).
(٣) في د: (رمد).
(٤) قوله: (له) ليس في د.

ولِـذلِكَ كَـانَ[١] (أَفْعَـلُ) يَـغْلِبُ عَلَى الصِّفَةِ، ويَـقِلُّ فـي الاسْمِ جِـدًّا؛ لأَنَّـهُ إِنَّمـا يَـكُونُ في الاسْمِ بِحَـقِّ الشَّبَـهِ، نَحْـوُ: (أَفْـكَـلُ) اسْمُ الـرِّعْـدَةِ.

وأَمَّـا[٢] الـزِّيَادَةُ الَّتـي تَغْلِبُ عَلَى الاسْمِ فَمَا كَـانَت للمَـدِّ أَوْ لِلإلْحَـاقِ، فَـنَحْوُ: (كَوْثَـرٍ)، و (جَـيْـأَلٍ)[٣]، ونَحْوُ: (عَجُوزٍ)، و (وصِيفٍ)[٤] [ظ٦١][٥] [و٦٢].

* * *
* *
*

(١) قوله: (كان) ليس في د. (٢) في ف: (وإنما).
(٣) في الأصل ود: (جيل)، وهو جائـز في التخفيف، لكن الصـواب أن تظهر الإلحاق.
(٤) بَعده في الأصل: (تم، والحمد للَّه رب العالمين، وصلى اللَّه على محمد وآله وسلم تسليمًا كثيرًا. يتلوه إن شاء اللَّه تعالى في الحَادِي والسِّتِّـين: باب مَا أُعْرِبَ من الأَعْجَمِيَّـةِ). وبعده في د: (تم، والحمد للَّه رب العالمين، وصلـى اللَّه على سيدنا محمد وسلم تسليمًا كثيرًا. يتلوه إن شاء اللَّه تعالى في الحادي والستين: باب ما أعرب من الأعجمية).
(٥) في الأصل: صفحة فارغة.

الجُزْءُ الحَادي والسّتّونَ من شَرْحِ كِتَابِ سِيبَويهِ
إمْلاءُ أَبي الحَسنِ عَليّ بنِ عِيسى النَّحْوِيّ
أَيَّدَهُ اللَّهُ تَعَالى [ظ٦٢]
بِسْمِ اللَّهِ الرّحمنِ الرّحِيمِ، رَبِّ يَسِّرْ بِجُودِكَ[١]

بَابُ مَا أُعْرِبَ مِن الأَعْجَمِيَّةِ[*]

الغَـرَضُ فِيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في الأَسْمَاءِ الأَعْجَمِيَّـةِ الّتي أَعْـرَبَـتْها العَـرَبُ مِمّا لا يَجُوزُ[٢].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الأَعْجَمِيِّ المُعـرَّبِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ أَنْ يَخْـرُجَ عَن أَبْـنِيَـةِ العَـرَبِ مِنْ غَيْـرِ أَنْ يَـرُدُّوهُ إِلى أَبْـنِـيَـتِـهِم، ولَمْ يَجُـزْ أَنْ يَخْـرُجَ عَنْ حُـرُوفِ العَـرَبِيَّـةِ حَتّى يُغَـيِّـرُوهُ إِلَيْها[٣]؟

ومَا الفَـرْقُ بَـيْـنَـهُما؟

ولِمَ جَازَ في بَعْضِ الأَسْمَاءِ الأَعْجَمِيَّـةِ أَنْ يُلْحِقُوهُ بِنَـاءَ كَلامِهِم، ولَمْ يَجِبْ ذلِكَ في الجَمِيعِ؟

وبِأَيِّ[٤] شَيءٍ أَلْحَقُوا (دِرْهَمًا)؟ وبِأَيِّ شَيْءٍ أَلْحَقُوا (بَهْرَجًا)[٥]؟ وبِأَيِّ شَيءٍ أَلْحَقُوا (دِينَـارًا)؟ وبِأَيِّ شَيءٍ أَلْحَقُوا (إِسْحَاقَ)، و (يَعْقُوبَ)، و (جَوْرَبًا)، و (آجُورًا)[٦]، و (شُبَارِقَ)[٧]،..

---

(١) الكلام من قوله: (الجزء) ليس في ف.

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٠٣: « **هذا باب ما أعرب من الأعجمية** ».

(٢) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في فهذا الباب وما لا يجوز).

(٣) في الأصل ود: (إليهما).

(٤) في د: (وأي).

(٥) في إسفار الفصيح ٨٧٣: « (ودرهم بهرج): أي رديء، وهو فارسي معرب، وجمعه: بهارج ».

(٦) في تثقيف اللسان ١٩١: « وكذلك قولهم للبن المطبوخ بالنار: آجور، جائز. يقال: آجر، وآجور ».

(٧) في جمهرة اللغة ٢/ ١٢٠٨: « وشُبارِق تسمّيه الفُرس بِيشبَارَهْ، ولحم شُبارِق: يقطّع صغارًا ويُطبخ، =

و (رُسْتَاق)[1]؟

ولِمَ جَازَ: (آجُرٌّ)[2]، و (إِبْرِيسَمٌ)[3]، و (إِسْمَاعِيلُ) مَع خُروجِهِ عَنْ أَبْنِيَتِهِم؟

ولِمَ جَازَ: (سَرَاوِيلُ)، ولا يَكُونُ مِثْلُهُ إِلّا في الجَمْعِ؟

ومَا المَتْرُوكُ عَلَى حَالِهِ في الأَعْجَمِيَّةِ إِلّا بِمِقْدَارِ إِخْلاصِ حُرُوفِهِ؟ وهَلْ مِنْ ذلِكَ: (خُرَاسَانُ)، و (خُرَّمٌ)[4]، و (الكُرْكُمُ)، و (آجُرٌّ)، و (جُرْبُزٌ)[5]؟

ومَا وَجْهُ تَغْيِيرِ: (فِرِنْدٍ)[6]، و (بَقَّمٍ)[7]؟

ولِمَ جَازَ أَنْ يُغَيِّرُوا الأَعْجَمِيَّ عَلَى حَدِّ تَغْيِيرِ العَرَبِيِّ، ويُجْرُوهُ مُجْرَاهُ في عَلامَةِ التَّأْنِيثِ ومَنْعِ الصَّرْفِ؟

الجَوابُ[8]

الّذي[9] يَجُوزُ في الأَعْجَمِيِّ المُعَرَّبِ مِمّا يَلْزَمُهُ إِخْلاصُ حُرُوفِهِ عَلَى الحُرُوفِ العَرَبِيَّةِ، ولا يَجُوزُ تَرْكُ إِخْلاصِها؛ لأَنَّها لا تَكُونُ مِنْ جِنْسِ كَلامِهِم إِلّا بِإِخْلاصِ حُرُوفِها، فأَمَّا مُوَافَقَةُ أَبْنِيَتِهِم فَيَجُوزُ أَنْ يُغَيِّرُوا الاسْمَ إِلَيْهِ، ويَجُوزُ أَلّا يُغَيِّرُوهُ؛ لأَنَّ هذا مِن الأَحْوَالِ الّتي يَتَعَاقَبُ عَلَى الكَلامِ، ولا يُخْرِجُهُ عَن الجِنْسِ الوَاحِدِ، فَمَا غَيَّرُوهُ بِالأَمْرَيْنِ: إِخْلاصُ حُرُوفِهِ، وتَغْيِيرُه إِلى أَبْنِيَتِهِم، فهو أَدْخَلُ في كَلامِهِم، وأَجْرَى عَلَى أَلْسِنَتِهِم؛ لأَنَّهُ أَكْثَرُ في اسْتِعْمَالِهِم، ومَا تَرَكُوهُ عَلَى البِنَاءِ

= زعموا، فارسيّ معرَّب ».

(١) في تاج العروس (رستق): « الرُّسْتاقُ بالضَّمِّ: الرُّزْداقُ، نَقَلَه اللِّحيانِيُّ، فارسيٌّ مُعرَّبٌ، أَلحَقُوه بِقُرطاسٍ، والجَمع: الرّساتِيقُ، وهو السَّوادُ ».

(٢) في المغرب ١/ ٢٤: « (الآجُرُّ) الطِّينُ المَطْبُوخُ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ ».

(٣) قال في الحلبيات ٣٧٩: « وترجمة « إبريسم » بالعربية: الذاهب صُعُدًا ».

(٤) في المحكم ٥/ ١٨٤: « والخُرَّمُ: نباتُ الشجر، عن كُراع. وعيشٌ خُرَّم: ناعمٌ. وقيل: هو فارسي مُعرَّب ».

(٥) في الصحاح (قربز): « رجلٌ قُرْبُزٌ، أي خَبٌّ، مثل: جُرْبُزٍ. وهما معرَّبان ».

(٦) في الصحاح (فرند): « فِرِنْدُ السيف وإفرِنْدُهُ: رُبَدُهُ ووَشْيُهُ ».

(٧) في الصحاح (بقم): « البَقَّمُ: صِبْغٌ معروفٌ، وهو العَنْدَمُ ».

(٨) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف، وهي مسائل الباب كلها.

(٩) في ف: (والّذي).

المُخَالِفِ لأَبْنِيَتِهِم فلأَنَّـهُ أَقَلُّ في اسْتِعْمَالِهِم، وأَدَلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ لَيْسَ مِنْ كَلامِهِم.

وأَلْحَقُوا (دِرْهَمًا) بِبِنَاءِ (هِجْرَعٍ)، وأَلْحَقُوا (بَهْرَجًا) بِبِنَاءِ (سَلْهَبٍ)، وأَلْحَقُوا (دِينَارًا) بِبِنَاءِ (دِيمَاسٍ)، وأَلْحَقُوا (إِسْحَاقَ) بِبِنَاءِ (إِعْصَارٍ)، وأَلْحَقُوا (يَعْقُوبَ) بِبِنَاءِ (يَرْبُوعٍ)، وأَلْحَقُوا (جَوْرَبًا) بِبِنَاءِ (كَوْكَبٍ)، وأَلْحَقُوا (آجُورًا) بِبِنَاءِ (عَاقُولٍ)، وأَلْحَقُوا (شُبَارِقًا) بِبِنَاءِ (عُذَافِرٍ) [و٦٣]، وأَلْحَقُوا (رُسْتَاقًا) بِبِنَاءِ (قُرْطَاسٍ).

فَأَمَّا مَا تُرِكَ عَلَى أَصْلِ بِنَائِهِ مَع مُخَالَفَتِهِ لأَبْنِيَةِ العَرَبِ فَنَحْوُ: (آجُرٍّ)، و (إِبْرِيسَمٍ)، و (إِسْمَاعِيلَ).

وأَمَّا (سَرَاوِيلُ) فَوَافَقَ وهو وَاحِدٌ بِنَاءَ الجَمْعِ الَّذي لا يَكُونُ في العَرَبِيَّةِ إِلّا جَمْعًا؛ لأَنَّهُ إذا جَازَ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ بِنَاءِ الوَاحِدِ والجَمْعِ، فَخُرُوجُهُ عَنْ بِنَاءِ الوَاحِدِ مَع مُوَافَقَتِهِ لِبِنَاءِ الجَمْعِ أَجْوَزُ.

وأَمّا المَتْرُوكُ عَلَى حَالِهِ في الأَعْجَمِيَّةِ إِلّا بِمِقْدَارِ إِخْلاصِ حُرُوفِهِ فَنَحْوُ: (خُرَاسَانَ)، و (خُرَّمٍ)، و (الكُرْكُمِ)، و (آجُرٍّ)، و (جُرْبُزٍ).

ومِمّا أُخْلِصَتْ حُرُوفُهُ وتُرِكَ[1] عَلَى بِنَائِهِ: (فِرِنْدٌ)، و (بَقَّمٌ).

وإِنَّما جَازَ أَنْ يُغَيِّرُوا الأَعْجَمِيَّ عَلَى حَدِّ تَغْيِيرِ العَرَبِيِّ؛ لأَنَّهُ قَدْ دَخَلَ في جِنْسِ العَرَبِيَّةِ الَّذي هو الأَصْلُ بِإِخْلاصِ حُرُوفِهِ، فَجَازَ أَنْ يُعَامَلَ تِلْكَ المُعَامَلَةَ؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا هو أَصْلٌ في كَلامِهِم؛ فَلِذلِكَ جَازَ أَنْ يَمْنَعُوهُ الصَّرْفَ عَلَى حَدِّ مَا تُمْنَعُ الأَسْمَاءُ العَرَبِيَّةُ.

وجَازَ أَنْ يُجْرُوا الأَلِفَ للتَّأْنِيثِ[2] في (زَكَرِيَّاءَ) وإِنْ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّها كَانَتْ للتَّأْنِيثِ في الأَعْجَمِيَّةِ؛ لأَنَّ الأَلِفَ الزَّائِدَةَ في مِثْلِ هذا المَوْقِعِ لا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ للتَّأْنِيثِ أَو للإِلْحَاقِ، ولَوْ حُمِلَتْ عَلَى أَنَّها للإِلْحَاقِ خَرَجَتْ عَنْ حَدِّ العَرَبِيِّ والأَعْجَمِيِّ، وإذا حُمِلَتْ عَلَى التَّأْنِيثِ دَخَلَتْ في العَرَبِيَّةِ؛ فَلِذلِكَ كَانَ التَّأْنِيثُ أَحَقَّ لَها.

---

(١) في د: (ترك) بلا واو.

(٢) في د: (التأنيث).

بَابُ اطِّرَادِ الإِبْدَالِ في الفَارِسِيَّةِ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ في الإِبْدَالِ مِن الحُرُوفِ الفَارِسِيَّةِ مِمّا لا يَجُوزُ[1].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الإِبْدَالِ مِن الحُرُوفِ الفَارِسِيَّةِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ومَا الّذي يُبْدَلُ مِن الحَرْفِ[2] الّذي بَيْنَ الكَافِ والجِيمِ؟ ولِمَ أُبْدِلَ إِلى الجِيمِ؟ ولِمَ لا بُدَّ مِن إِبْدَالِهِ؟

ومَا أَصْلُ: (الجُرْبُزِ)، و (الآجُرِّ)، و (الجَوْرَبِ) في الفَارِسِيَّةِ؟ ولِمَ جَازَ إِبْدَالُهُ إلى القَافِ في (قُرْبُزٍ)، و (قُرْبُقٍ)؟ ولِمَ كَانَ الجِيمُ أَوْلى مِن القَافِ في هذا؟ ولِمَ جَازَ القَافُ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ أَبْيَنُ في تَغْيِيرِ التَّعْرِيبِ؟

ومَا حُكْمُ: (كُوسَهْ)، و (مُوزَهْ)[3]؟ ولِمَ جَازَ فِيهِ: (كُوسَجٌ)، و (مُوزَجٌ) مَع أَنَّهُ في الوَصْلِ عِنْدَ بَعْضِهِم هَمْزَةٌ، وعِنْدَ بَعْضِهِم يَاءٌ؟ ولِمَ جَازَ فِيهِ: (كُوسَقٌ)[4]؟ ولِمَ جَازَ في (كِيلَجَةٍ)[5]: (كِيلَقَةٌ)؟

ولِمَ الإِبْدَالُ مِن الحَرْفِ الّذي بَيْنَ البَاءِ والفَاءِ؟ ولِمَ أُبْدِلَ إِلى الفَاءِ في (الفِرِنْدِ)، و (الفُنْدُقِ)؟ ولِمَ جَازَ: (البِرِنْدُ)؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٠٥: « **هذا باب اطراد الإبدال في الفارسية** ».

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز).

(٢) في د: (الحروف).

(٣) في التعريب والمعرب ١٤٨: « والموزج: الخف فارسي معرب، وأصله: مُوزه ».

(٤) في التعريب والمعرب ١٣٧: « والكوسج: فارسي معرب، وقال بعضهم: كوسق، وكان الأصمعي يقول: الكوسج: الناقص الأسنان ».

(٥) في التعريب والمعرب ١٤١: « قال الأصمعي: تقول العرب: كيلجة، وكيلكة، وكيلقة، وقيلقة، والجمع: كيالج »، وفي القاموس المحيط (كلج): « والكَيْلَجَةُ: مِكْيالٌ م، ج: كَيالِجَةٌ، وكَيالِجُ ».

ولِـمَ غَـيَّـرُوا الحَـرَكَـةَ فـي: (زَوْرْ)[١]، و (آشُـوبْ)[٢]، فَـقَـالُـوا: (زُورٌ)، و (أَشُوبٌ)؟ [ظ٦٣] وهَلْ ذلِكَ للإِيذانِ بِأَنَّـهُ مُعْـرّبٌ؟

ومَا الّذي لا يَطَّرِدُ فِيـهِ الإِبْـدَالُ؟ وهَلْ هو المُـوَافِـقُ لِحُـرُوفِ العَـرَبِ؟

ولِـمَ جَـازَ الإِبْـدَالُ فـي (سَرَاوِيـلَ)، والأَصْـلُ: (شِـرْوَالٌ)، ومِـنْ عَـيْـنِ[٣] (إِسْمَاعِيـلَ)، والأَصْلُ فِـيها هَمْـزَةٌ؟

ومَـا التَّغْيِـيـرُ فـي (قَفْشَلِيـل)[٤]، وأَصْلُـهُ: (كَبْشَلازٌ)[٥]؟ فَلِـمَ أُبْـدِلَت القَـافُ والفَاءُ واللّامُ الأَخِيـرَةُ؟

الجَوَابُ[٦]

الّذي يَجُوزُ في الإِبْـدَالِ مِن الحُـرُوفِ الفَارِسِيَّـةِ إِجْـرَاؤُهُ عَلَى **وَجْهَـيْنِ**[٧]:

أَحَدُهُما: لُـزُومُ الإِبْدَالِ. **والآخَرُ:** يَجُوزُ، ولا يَلْـزَمُ.

فالّـذي[٨] يَلْـزَمُ هـو الّـذي يَـكُونُ الحَـرْفُ فِيـهِ لا يُوافِـقُ حُـرُوفَ العَـرَبِـيَّـةِ، فلا بُـدَّ في التَّعْرِيبِ[٩] مِـن إِبْـدَالِـهِ. والّذي لا يَلْـزَمُ هـو الّذي يَـكُونُ الحَـرْفُ فِيـهِ مُـوَافِقًا لِحُـرُوفِ العَـرَبِـيَّـةِ.

والّذي يُـبْـدَلُ مِن الحَـرْفِ الّذي بَـيْنَ الكَافِ والجِيمِ الجِيمُ[١٠]، وإِنَّمَا كَانَ أَحَقَّ مِن الكَافِ؛ لأَنَّـهُ أَقْـرَبُ إِلى حُـرُوفِ الفَمِ، وهي أَقْـوَى مِن حُـرُوفِ الحَلْقِ.

---

(١) في التعريب والمعرب ٨٥: « والزور: القوة، والزور والزون: الصنم، وهما معربان ».

(٢) في التعريب والمعرب ٢٠: « والأشائب: الأخلاط من الناس، قيل: إنها فارسية معربة، أصلها: آشوب ».

(٣) في د: (غير).

(٤) في التعريب والمعرب ١٢٤: « القفشليل: المغرفة، وهو معرب، أصله بالفارسية: كفجلاز ».

(٥) في الأصل ود: (كبشلان)، وكذا ما يقتضيه السياق.

(٦) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها.

(٧) العبارة في ف: (الّذي يجوز في ذلك وجهان).

(٨) في ف: (والّذي).

(٩) في د: (من التقريب).

(١٠) قوله: (الجيم) ساقط من د.

وأَصْلُ (الجُرْبُزِ)، و (الآجُرِّ)، و (الجَوْرَبِ) في الفَارِسِيَّةِ أَنْ يَكُونَ الحَرْفُ بَيْنَ الجِيمِ والكَافِ، ويَجُوزُ إِبْدَالُهُ إِلى القَافِ، وهو حَرْفٌ مِنْ مَخْرَجِ الكَافِ، وَوَجْهُ ذلِكَ أَنَّهُ أَبْيَنُ في الإِخْرَاجِ إِلى التَّعْرِيبِ بِالحَرْفِ المُقَارِبِ مِن إِخْلاصِ الحَرْفِ الَّذي كَانَ غَيْرَ مُخْلَصٍ؛ فَلِذلِكَ جَازَ: (قُرْبُزٍ)، و (قُرْبُقٍ).

فَأَمَّا: (كُوسَهْ)[١]، و (مُوزَهْ) فَكَانَ في الفَارِسِيَّةِ يَجُوزُ مَوْضِعَ الهَاءِ اليَاءُ[٢] في الوَصْلِ، ومِنْهُمْ مَنْ يَصِلُ بِالهَمْزَةِ[٣]، فأُبْدِلَ مِن ذلِكَ الجِيمُ، فَقِيلَ: (كُوسَجٌ)، و (مُوزَجٌ)؛ لأَنَّ الجِيمَ مِن مَخْرَجِ اليَاءِ، واليَاءُ قَدْ نَاسَبَتْ هذين الحَرْفَيْنِ بِإِبْدَالٍ في كَلامِهِم مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُما مَع شَبَهِ اليَاءِ بِالهَاءِ في الخَفاءِ، ومِنْهُم مَنْ يَقُولُ: (كُوسَقٌ) عَلَى قِيَاسِ مَا تَخْلُصُ فِيهِ الجِيمُ.

فَأَمَّا (كِيلَجَةٌ) فَعَلَى إِخْلاصِ الحَرْفِ الَّذي كَانَ بَيْنَ حَرْفَيْنِ، وقَالَ بَعْضُهُم: (كِيلَقَةٌ)، كَمَا قَالَتْ أُمُّ الهَيْثَمِ: (أَنَا قُرْبُزَةٌ)؛ لأَنَّهُ أَبْيَنُ في الإِخْرَاجِ إِلى التَّعْرِيبِ[٤] أَنْ يُؤْتَى بِحَرْفٍ مُقَارِبٍ[٥].

وأَمَّا الحَرْفُ الَّذي بَيْنَ البَاءِ والفَاءِ فَيَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ: الإِخْلاصُ إِلى الفَاءِ، ويَجُوزُ الإِخْلاصُ إِلى البَاءِ، قَالُوا: (الفِرِنْدُ)، وقَالَ بَعْضُهُم: (البِرِنْدُ). وأَمَّا (الفُنْدُقُ) فأَخْلَصُوهُ إِلى الفَاءِ، وتَنَكَّبُوا (البُنْدُقَ)؛ لئلّا يَلْتَبِسَ المَعْنى فِيهِ.

وأَمّا تَغْيِيرُ الحَرَكَةِ فَوَجْهُ ذلِكَ الإِيذانُ بِالدُّخُولِ في التَّعْرِيبِ، كَقَوْلِهِم في (زَوْرْ)، و (آشُوبْ): (زُورٌ)، و (أَشُوبٌ).

وأَمّا مَا لا يَطَّرِدُ فِيهِ الإِبْدَالُ فَكالشِّينِ[٦] الّتي تُوافِقُ حُرُوفَ العَرَبِيَّةِ، فَقَدْ أَبْدَلُوا مِنْها السِّينَ في (سَرَاوِيلَ)، والأَصْلُ: (شِرْوَالٌ) [و٦٤]، وإِنَّما جَازَ ذلِكَ كَما جَازَ تَغْيِيرُ الحَرَكَةِ للإِيذَانِ بالإِخْرَاجِ إِلى التَّعْرِيبِ.

---

(١) في الأصل ود وف: (كوزه)، وكذا في السؤال وما يقتضيه السياق.
(٢) قوله: (الياء) ساقط من د. (٣) في د: (في الهمزة).
(٤) في الأصل ود: (التعريف)، وكذا في ف. (٥) في د: (بحرف واحد).
(٦) في د وف: (وكالشين).

وأَبْدَلُوا مِن الهَمْـزَةِ في (إِسْمَاعِيـلَ) العَـيْنَ؛ لأَنَّها أَقْـرَبُ الحُـرُوفِ مِن الهَمْزَةِ[١]، وهذا الإِبْـدَالُ لا يَلْـزَمُ، ولكنَّـهُ يَجُوزُ للعِلَّـةِ الّتي بَـيَّـنّـا[٢].

وأمّـا[٣] (قَفْشَلِيـلٌ) فَـأَصْلُـهُ فـي الفَارِسِيَّـةِ: (كَـبْشَلازٌ)[٤]، وأُخْلِصَـت[٥] القَافُ، وكَانَتْ بَـيْنَ القَافِ والكَافِ، وأُخْلِصَت الفَاءُ، وكَانَت[٦] بَـيْنَ الفَاءِ والبَاءِ، وتُـرِكَت الشِّينُ عَلَى حَالِها؛ لأَنَّها مُـوَافِـقَـةٌ لِحُـرُوفِ العَـرَبِـيَّـةِ مَع الاسْتِغْـنَـاءِ عَلَى إِبْـدَالِها، وأُخْلِصَت اليَاءُ، وأُبْـدِلَت اللّامُ الأَخِـيرَةُ عَلَى مُجَـاوَرَةِ[٧] أَقْـرَبِ الحُـرُوفِ إِلَيْها مِن الحُـرُوفِ الصَّحِيحَـةِ.

* * *
* *
*

---

(١) الكلام من قوله: (في إسماعيل) ساقط من د في هذا الموضع، وجاء بعد الجملة الآتية.

(٢) جاء بعد هذا في د الكلام الذي سقط من موضعه.

(٣) في ف: (فأما).

(٤) في الأصل ود وف: (كبشلا)، وكذا في السؤال. واختلف في الأصل فيه: ففي المعرّب للجواليقي ٢٩٩: (كفجلاز)، وفي التعريب والمعرب لابن بري ٢١: (قفجلاز)، وقيل: (قفجليز). وانظر: المزهر ١/ ٢١٦.

(٥) في ف: (فأخلصت).

(٦) في د: (وكان).

(٧) في د: (تجاورة).

أَبْوَابُ(*) التَّصْرِيفِ

(*) في د: (باب).

بَابُ مَا تَجْعَلُهُ زَائِدًا(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ أَنْ يَـكُونَ زَائِدًا مِن الحُـرُوفِ مِمّا لا يَجُوزُ[1].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ أَنْ يَـكُونَ زَائِدًا مِن الحُـرُوفِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ وَجَبَ أَنْ يَـكُونَ بَـابُ الزَّائِـدِ مِمّا لَـيْسَ بِزَائِـدٍ مِن التَّصْرِيـفِ؟

ومَا التَّصْرِيـفُ؟ ومَـا قِسْمَتُـهُ؟

ومَا الحُـرُوفُ التي يَجُوزُ أَنْ تَـكُونَ زَائِدَةً؟ ومَا الّذي يَجْمَعُها في اللَّـفْظِ؟

ومَا الّذي هو أَحَقُّها بِالزِّيَـادَةِ؟ ومَا الّذي هو أَضْعَـفُها في الزِّيَـادَةِ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَت الزِّيَـادَاتُ في الكَلامِ؟ وهَلّا كَانَت الحُـرُوفُ كُـلُّها أُصُولًا؟ ولِمَ لا يَجُوزُ ذلِكَ؟

ومَا الّذي لأَجْلِـهِ تَـقَعُ الزِّيَـادَةُ؟ ومَا قِسْمَتُـهُ؟

ومَا مَـوْضِعُ زِيَـادَةِ الهَمْـزَةِ؟

ولِمَ صَارَ الاشْتِقَاقُ هو الأَصْلَ في الدَّلِـيلِ عَلَى الزِّيَـادَةِ، ثُـمَّ الكَـثْـرَةُ، ثُـمَّ الخُـرُوجُ عَنْ مِثَالِ الأُصُولِ؟

ومَا الهَمْـزَةُ في (أَفْـكَلٍ)، و (أَيْـدَعٍ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ تَـكُونَ زَائِدَةً مِنْ غَـيْـرِ اشْتِقَاقٍ تَـذْهَبُ فِـيـهِ؟ ومَا في تَـرْكِ صَرْفِـهِ إذا سُمِّيَ بِـهِ مِن الدَّلِـيلِ؟

ومَا الّذي يَـلْـزَمُ مَنْ[2] زَعَمَ أَنَّـها أَصْلِيَّـةٌ في (أَفْـكَلٍ)؟ وهَـلْ يَـلْـزَمُـهُ أَنْ

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٠٧: « **هذا باب علل ما تجعله زائدًا، من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف** ».

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب وما لا يجوز).

(٢) في د: (في).

تَكُونَ أُلْحِقَتْ بِمَنْزِلَةِ: (دَحْرَجْتُ) في أَنَّ أَوَّلَ الفِعْلِ حَرْفٌ أَصْلِيٌّ؟ ومَا وَجْهُ هذا الإِلْزَامِ مَع ذَهَابِها في الاشْتِقَاقِ، ومَع مُخَالَفَةِ المَصْدَرِ مِنْهُ لِمَصْدَرِ(١) (دَحْرَجَ)؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ (فَعْلَلَةٌ)؟

ومَا عَلَى مَن التْزَمَ(٢) هذا؟ وهَلْ هو مُخَالِفٌ لإجْمَاعِ النَّحْوِيِّينَ؟

ومَا الهَمْزَةُ في (أَوْلَقٍ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ أَصْلِيَّةً؟

ومَا زِنَةُ: (أَرْطًى)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ (فَعْلَى)؟

ومَا زِنَةُ: (إِمَّرَةٍ)، و (إِمَّعَةٍ)؟

ومَا في أَنَّهُ لا يَكُونُ (أَفْعَلُ) وَصْفًا؟

الجَوابُ(٣)

الّذي يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ زَائِدًا مِن الحُرُوفِ [ظ٦٤] عَشْرَةُ أَحْرُفٍ يَجْمَعُها في اللَّفْظِ: (اليَوْمَ تَنْسَاهُ).

- وأَحَقُّ هذه الأَحْرُفِ بِالزِّيَادَةِ حُرُوفُ المَدِّ واللِّينِ لاجْتِمَاعِ ثَلاثَةِ أَسْبَابٍ فِيها: أَنَّ مِنْها الحَرَكَاتِ الّتي يُضْطَرُّ إلى زِيَادَتِها لِيُمْكِنَ إِخْرَاجُ الحُرُوفِ بِهَا. ولِمَا فِيها مِن المَدِّ واللِّينِ الّذي يُمْكِنُ أَنْ تَظْهَرَ بِهِ الحُرُوفُ أَتَمَّ الظُّهُورِ. ويُمْكِنُ أَنْ يُمَدَّ بِهَا الصَّوْتُ ويُتْرَكَ المَدُّ. ولِمَا يَصِحُّ بِهَا مِن التَّرَنُّمِ في الشِّعْرِ؛ لأَنَّ الصَّوْتَ الحَسَنَ إذا جَرَى بِالحَرْفِ(٤) ظَهَرَ حُسْنُهُ، ويُمْكِنُ التَّرَنُّمُ بِهِ.

- ثُمَّ الهَمْزَةُ أَوَّلًا؛ لِمُشَاكَلَتِها هذه الأَحْرُفَ(٥): الوَاوَ(٦) واليَاءَ والأَلِفَ(٧)، في الاعْتِلالِ.

- ثُمَّ النُّونُ لِمَا فِيها مِن الغُنَّةِ، وأَنَّهُ يُمْكِنُ إِخْرَاجُها مِن الفَمِ والخَيَاشِيمِ، كَمَا

---

(١) في د: (المصدر).
(٢) في د: (ألزم).
(٣) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف، وهي مسائل الباب كلها.
(٤) في د: (بالحروف).
(٥) في د: (الحروف).
(٦) في د: (والواو).
(٧) في الأصل: (وألف)، وكذا في د.

يُمْكِنُ في تِلْكَ الأَحْـرُفِ المَدُّ وتَـرْكُ المَدِّ.

- ثُمَّ المِيمُ؛ لأَنَّها أُخْتُ النُّونِ في الغُـنَّـةِ.

- ثُمَّ الـتَّاءُ؛ لِمُشَاكَـلَتِها الوَاوَ في اتِّسَاعِ المَخْرَجِ والخَفَاءِ.

فهذه الأَحْرُفُ السَّبْعَـةُ هي الّتي يَـكْثُـرُ زِيادَتُها في الكَلامِ، وتَخْتَـلِفُ الأَبْـنِـيَـةُ بِهَا.

فَـأَمَّا الأَحْرُفُ الثَّلاثَـةُ الّتي بَـقِيَتْ مِنْ تَـمَامِ العَشَرَةِ فهي أَضْعَفُها في الزِّيَـادَةِ؛ لِـبُعْدِها مِن الأَحْرُفِ الّتي هي أَحَقُّ بِالزِّيَـادَةِ، وهي الهَاءُ والسِّينُ واللّامُ.

- وجَازَ زِيَـادَةُ[1] الهَاءِ؛ لأَنَّها [مِن][2] مَخْرَجِ الهَمْـزَةِ، وإِنَّما تُـزَادُ آخِرَ الكَلِمَـةِ؛ لأَنَّها آخِرٌ لآخِرٍ إِذا ابْـتَـدَأَت الحُـرُوفَ مِن الفَمِ كَانَ المَقْطَعُ عِنْـدَها، فهي نَظِـيـرَةُ الهَمْزَةِ أَوَّلًا.

- وأَمَّا السِّينُ فهي مُشَاكِلَـةٌ للـتَّاءِ في الخَفَاءِ، وللنُّونِ في زِيَـادَةِ الصَّوْتِ؛ إِذْ هي مِنْ حُـرُوفِ الصَّفِيرِ، فَـلَمْ تُـزَدْ إِلّا مُصَاحِبَـةً للتَّاءِ في (اسْتَـفْعَـلَ).

- وأَمّا اللّامُ فَزِيَادَتُـها قَلِيـلٌ جِدًّا. إِنَّما تُـزَادُ في: (ذلِكَ)، و (عَـبْدَلٍ). وجَازَ زِيَادَتُـها؛ لِمُنَـاسَبَتِها للنُّونِ؛ إِذْ كَانَت تَـنْحَرِفُ إِلى مَخْرَجِ النُّونِ.

وبَابُ الزَّائِـدِ ممّا لَـيْسَ بِزَائِـدٍ مِن التَّصْرِيـفِ؛ لأَنَّـهُ تَغْيِـيـرُ الكَلِمَةِ بِزِيَـادَةٍ، أَوْ حَـرَكَـةٍ، أَوْ إِبْـدَالٍ، أَوْ نَحْوِ ذلِكَ.

والتَّصْرِيـفُ تَصْيِـيـرُ الكَلِمَةِ عَلَى خِلافِ مَا كَانَت في الصِّيغَـةِ، وهو خِلافُ تَغْيِيرِ الإِعْـرَابِ؛ لأَنَّـهُ مَع سَلامَـةِ الصِّيغَـةِ، وتَغْيِـيرِ التَّصْرِيفِ مَع انْتِقَاضِ الصِّيغَـةِ.

والتَّصْرِيفُ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ: زِيَادَةٍ، ونُـقْصَانٍ، وقَـلْبٍ، وإِبْـدَالٍ، ونَـقْلٍ مِنْ حَالٍ إِلى حَالٍ.

وإِنَّما جَازَت الزِّيَـادَاتُ في الكَلامِ؛ لأَنَّ المَعْنى الوَاحِدَ لَـمَّا كَانَ يَـتَصَرَّفُ في الأَوْجُهِ المُخْتَـلِفَةِ، فَـتَـارَةً يَـكُونُ في جِهَـةِ المَاضِي، ومَـرَّةً يَـكُونُ في جِهَـةِ

(١) في د: (زيادتها).

(٢) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

المُسْتَقْبَلِ، ومَـرَّةً يَـكُونُ في جِهَـةِ الحَاضِرِ، ومَـرَّةً يَـكُونُ في جِهَـةِ الأَمْـرِ، ومَـرَّةً في جِهَـةِ النَّـهْيِ، ومَـرَّةً في جِهَـةِ الفَاعِلِ، ومَـرَّةً في جِهَةِ المَـفْعُولِ، ومَـرَّةً في جِهَـةِ صِفَـةِ المُبَـالَـغَةِ، ومَـرَّةً في جِهَـةِ الآلَـةِ للعَمَلِ، ومَـرَّةً [و٦٥] للمُخَاطَبِ، ومَـرَّةً للغَائِبِ، ومَـرَّةً للمُتَـكَلِّمِ، ومَـرَّةً لِجَمَاعَـةِ المُـتَـكَلِّمِينَ، فَـتَصَرُّفُ المَعْنى الوَاحِدِ في هذه الأَوْجُهِ الكَثِـيـرَةِ وَجَّبَ أَنْ يَـتَصَرَّفَ اللَّـفْظُ بِالصِّيَغِ المُخْـتَـلِفَةِ مِن الأَصْلِ الوَاحِدِ؛ لِـيَدُلَّ عَلَى المَعْنى الوَاحِدِ في الجِهَاتِ المُخْـتَـلِفَـةِ.

مِثَـالُ ذلِكَ: مَعْنى الضَّـرْبِ يَـتَصَـرَّفُ في كُـلِّ هـذه الأَوْجُـهِ الّتـي ذَكَـرْنا، فَـتَقُولُ: (ضَرَبَ) بِمَعْنى: كَانَ مِنْـهُ ضَرْبٌ، و (سَيَضْرِبُ) بِمَعْنى: سَيَـكُونُ مِنْـهُ ضَرْبٌ، و (يَـضْرِبُ) بِمَعْنى: يَـكُونُ مِنْـهُ ضَرْبٌ، و (اضْرِبْ) بِمَعْنى: لِـيَـكُنْ مِنْكَ ضَرْبٌ، و (لا تَضْرِبْ) بِمَعْنى: لا يَـكُنْ مِنْـكَ ضَرْبٌ، و (ضَارِبٌ) بِمَعْنى فَاعِلٍ للضَّرْبِ، و (مَـضْرُوبٌ) مَـفْعُولٌ بِـهِ الضَّرْبُ، و (ضَرُوبٌ) بِمَعْنى كَثِيرِ الضَّرْبِ، و (مِضْرَابٌ) بِمَعْنى آلَـةٍ للضَّرْبِ، و (تَضْرِبُ) للمُخَاطَبِ بِالضَّرْبِ، و (يَـضْرِبُ) للإِخْبَـارِ عَن الغَائِبِ بِالضَّرْبِ، و (أَضْرِبُ) لإِخْبَـارِ المُتَـكَلِّمِ عَنْ نَـفْسِهِ بِالضَّرْبِ، و (نَـضْرِبُ) لإِخْبَـارِهِ عَنْ نَـفْسِهِ مَع غَـيْـرِهِ بِالضَّرْبِ.

والّذي لأَجْلِـهِ تَـقَعُ الزِّيَـادَاتُ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ: زِيَـادَةٌ لِمَعْـنًى، وزِيَـادَةٌ للمَدِّ، وزِيَـادَةٌ للإِلْحَاقِ، وزِيَـادَةٌ للعِوَضِ، وزِيَـادَةٌ لِتَـكْثِـيرِ الكَلِمَةِ.

ومَـوْضِعُ زِيَـادَةِ الهَمْزَةِ أَوَّلُ الكَلِمَةِ.

والّذي يَـدُلُّ عَلَى الزِّيَـادَةِ ثَـلاثَـةُ أَوْجُـهٍ: الأَصْلُ فِـيها الاشْتِقَـاقُ، ثُمَّ الكَـثْرةُ، ثُمَّ الخُرُوجُ عَنْ أَمْثِلَـةِ الأُصُولِ. وإِنَّما صَارَ الاشْتِـقَاقُ هو الأَصْلَ فـي ذلِـكَ؛ لأَنَّـهُ لَوْ لَمْ يَـكُنْ لانْسَـدَّ[1] الطَّرِيـقُ إِلـى الوَجْهَـيْنِ الآخَـرَيْـنِ مِن الكَثْـرَةِ والخُرُوجِ عَن أَمْثِلَةِ الأُصُولِ[2].

(١) في الأصل ود: (لا ينسد). وقوله: (لو لم يكن لانسد) ليس في ف.
(٢) قوله: (من الكثرة والخروج عن أمثلة الأصول) ساقط من ف.

والهَمْزَةُ في (أَفْكَلَ) زَائِدَةٌ، وإنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ تَصْرِيفٌ تَذْهَبُ فِيهِ الهَمْزَةُ[١]؛ لِكَثْرَةِ زِيَادَتِها[٢] في هذا المَوْقِعِ. ومِثْلُهُ: (أَيْدَعُ)؛ لأنَّ (أَفْعَلَ) أَكْثَرُ مِنْ (فَيْعَلٍ).

ومَنْ زَعَمَ أَنَّها أَصْلِيَّةٌ في (أَفْكَلَ)[٣] لَزِمَهُ أَنْ تَكُونَ أَصْلِيَّةً في (أَلْحَقَ)، ولا يَعْصِمُهُ مِنْ ذلِكَ ذَهَابُها في الاشْتِقَاقِ إذا قُلْتَ: (يُلْحِقُ)؛ لأَنَّهُ يُعْتَرَضُ عَلَيه عَلَى أَصْلِهِ الفَاسِدِ بأَنَّ ذَهَابَها كَذَهَابِ الوَاوِ في (يَعِدُ) للثِّقَلِ[٤]. ولا يَعْصِمُهُ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مِثْلُ (الدَّحْرَجَةِ)؛ لأَنَّهُ يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ أَنَّ ذلِكَ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ[٥] مَا قَدْ غُيِّرَ فِعْلُهُ، كَالعِدَةِ الّتي تُغَيَّرُ في مَصْدَرِ (يَعِدُ)، ولَوْ بَنَيْتَ [مِن][٦] (الوَعْدِ) اسْمًا لَيْسَ بِمَصْدَرٍ قُلْتَ: (وَعْدَةٌ).

فَإن الْتَزَمَ هذا خَالَفَ جَمِيعَ النَّحْوِيِّينَ، وكَفَى بِذلِكَ عَيْبًا مُخَالَفَةُ أَهْلِ الصِّنَاعَةِ، كَمَا لَوْ خَالَفَ مُخَالِفٌ في مَسْأَلَةٍ مِن الهَنْدَسَةِ جَمِيعَ أَهْلِ الصِّنَاعَةِ لَكَانَ ذلِكَ عَيْبًا، وكَذلِكَ لَوْ خَالَفَهُم في مَسْأَلَةٍ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَيْها في الجَبْرِ والمُقَابَلَةِ. ومَنْزِلَتُهُ كَمَنْزِلَةِ مَنْ خَالَفَ جَمِيعَ العُقَلاءِ [ظ٦٥] في أَمْرٍ مِن الأُمورِ، وادَّعَى أَنَّ عَقْلَهُ فَوْقَ جَمِيعِ العُقُولِ، وكَفَى بِهذا عَيْبًا وخِزْيًا[٧].

والهَمْزَةُ في (أَوْلَقٍ) أَصْلِيةٌ، ووَزْنُهُ (فَوْعَلٌ)؛ لأَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِم: (أُلِقَ الرَّجُلُ) فهو (مَأْلُوقٌ).

و (أَرْطَى): (فَعْلَى)، الهَمْزَةُ أَصْلِيَّةٌ؛ لأَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: (أَدِيمٌ مَأْرُوطٌ)، ولَوْ كَانَتْ زَائِدَةً لَكَانَ (مَرْطَى).

و (إِمَّرَةٌ): (فِعَّلَةٌ)؛ لأَنَّهُ لا يَكُونُ (إفْعَلُ) وَصْفًا، ويَكُونُ (فِعَّلٌ) وَصْفًا،

---

(١) قوله: (وإن لم يكن له) ساقط من ف.

(٢) في الأصل ود: (زائدتها)، وكذا في ف.

(٣) نسبه الرضي لبعض المتقدمين في شرح الشافية ٢/ ٣٧٣، وقال في الارتشاف ١/ ١٩٥: « والجمهور على زيادة همزة أفكل، وقيل: يحتمل الوجهين، والحمل على الزيادة أولى ».

(٤) في د: (الثقل).

(٥) العبارة في ف: (يعترض عليه أنه مصدر).

(٦) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٧) الكلام من قوله: (مخالفة أهل الصناعة) ساقط من ف.

نَحْوُ: (دِيَّمَةٍ)، وكَذلِكَ: (إِمَّعَةٌ) بِمَنْزِلَةِ (إِمَّرَةٍ).

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هذا البَابِ أَيْضًا

ومَا المِيمُ في: (مَنْبِجٍ)[1]؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّها زَائِدَةٌ دُونَ النُّونِ؟ ولِمَ كَثُرَ زِيَادَةُ المِيمِ أَوَّلًا، ولَمْ يَكْثُرْ زِيَادَةُ النُّونِ أَوَّلًا؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ المِيمَ أَحَقُّ بِالأَوَّلِ؛ لأَنَّها نَظِيرُ الهَمْزَةِ، وحُمِيَت النُّونُ مِن هذا المَوْضِعِ في الأَسْمَاءِ؛ لأَنَّ المِيمَ كَالخَلَفِ مِنْها؟

ومَا المِيمُ في (المِعْزَى)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ أَصْلِيَّةً؟ ومَا دَلِيلُها مِنْ: (مَعْزَةٍ) دُونَ (عَزَاةٍ)؟

ومَا المِيمُ في: (مَعَدٍّ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ أَصْلِيَّةً؟ ومَا دَلِيلُهُ مِنْ قَوْلِهِم: (تَمَعْدَدَ)[2]؟ وهَلا كَانَ بِمَنْزِلَةِ: (تَمَسْكَنَ)، و (تَمَدْرَعَ في المِدْرَعَةِ)[3]؟

ومَا المِيمُ في: (مَنْجَنِيقٍ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ أَصْلِيَّةً؟ ومَا دَلِيلُهُ مِن أَنَّ النُّونَ إِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً امْتَنَعَ أَنْ تَكُونَ المِيمُ زَائِدَةً؛ لأَنَّ الزَّائِدَةَ لا تَلْحَقُ بَنَاتِ الأَرْبَعَةِ في الاسْمِ الَّذي لَيْسَ عَلَى الفِعْلِ في أَوَّلِهِ، وإِنْ كَانَت[4] النُّونُ زَائِدَةً امْتَنَعَ أَنْ تَكُونَ المِيمُ زَائِدَةً في أَوَّلِ الاسْمِ الَّذي عَلَى الفِعْلِ، فالنُّونُ قَدْ أَوْجَبَت بِأَنَّ المِيمَ أَصْلِيَّةٌ لا مَحالَةَ؟ ومَا نَظِيرُ (مَنْجَنِيقٍ) مِن: (عَنْتَرِيسٍ)؟ ومَا دَلِيلُ زِيَادَةِ[5] النُّونِ مِنْ قَوْلِهِم: (مَجَانِيقُ)؟

ومَا المِيمُ في (مَنْجَنُونٍ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّها أَصْلِيَّةٌ؟ ومَا في قَوْلِهِم:

---

(١) في تاج العروس (نبج): « ومَنْبِجُ كمَجْلِس... من كُوَرِ قِنِّسْرِينَ »، وفيه: « مَنْبِجُ بَلْدَةُ البُحتُرِيّ وأَبي فِراسٍ ».

(٢) في القاموس المحيط (معد): « تَمَعْدَدَ، أي: تَزَيَّا بِزِيِّ مَعَدٍّ في تَقَشُّفِهِمْ، أو تَنَسَّبَ إليهم، أو تَصَبَّرَ على عَيْشِهِمْ ».

(٣) في الأصل ود: (في المترعة)، وكذا في الكتاب ٤/٣٠٨. وفي تاج العروس (درع): « وتَدَرَّعَ: لَبِسَ الدِّرْعَ، والمِدْرَعَةَ أَيْضًا. ورُبَّمَا قالُوا: تَمَدْرَع إذا لَبِسَهُ، أَي المِدْرَعَةَ ».

(٤) في الأصل ود: (كان).

(٥) في الأصل ود: (زائدة).

(مَنَاجِينُ)[١] مِن الدَّلِيلِ؟ ومَا نَظِيرُ[٢] (مَنْجَنُونٌ) مِنْ: (عَرْطَلِيلٍ)؟

ومَا المِيمُ في: (مَأْجَجٍ)[٣]؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ أَصْلِيَّةً؟ ومَا [في][٤] إِظْهَارِ التَّضْعِيفِ مِن الدَّلِيلِ؟ ولِمَ أُدْغِمَ (مَرَدٌّ)، و (مَفَرٌّ)، ولَمْ يُدْغَمْ (مَأْجَجٌ)، و (مَهْدَدٌ)[٥]؟ ولِمَ أُدْغِمَ: (أَرُدُّ) وهو (أَفْعَلُ) مِنْ (رَدَدْتُ)، ولَمْ يُدْغَمْ (قَرْدَدٌ)؟

و [مَا][٦] المِيمُ في: (مِرْعِزاءَ)[٧]؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ زَائِدَةً؟ ومَا في قَوْلِهِم: (مِرْعِزَّى) مِن الدَّلِيلِ بِحَمْلِهِ عَلَى: (مِكْوَرَّى)، وامْتِنَاعِ هذا المِثَالِ مِنْ بَنَاتِ الأَرْبَعَةِ؟ ومَا نَظِيرُهُ مِنْ: (يَهْيَرَّى)، و (يَهْيَرٍّ)، كَـ (مِرْعِزٍّ)؟ ومَا في قَوْلِهِم: (مِكْوَرٌّ)؟

الجَوابُ[٨]

المِيمُ فِي (مَنْبِجٍ) زَائِدَةٌ؛ لِكَثْرَةِ زِيَادَتِها[٩] أَوَّلًا في مِثْلِ هذا المَوْقِعِ، وإِنَّما كَثُرَت زِيَادَتُها فِيهِ؛ لأَنَّها أُخْتُ الهَمْزَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّها أَوَّلٌ في مَخَارِجِ الفَمِ، كَمَا أَنَّ الهَمْزَةَ أَوَّلٌ في مَخَارِجِ الحَلْقِ، فَهُمَا طَرَفَانِ. ولَمْ تُزَد المِيمُ غَيْرَ أَوَّلٍ إِلّا عَلَى [و٦٦] طَرِيقِ النَّادِرِ.

فأَمَّا النُّونُ فهي وإِنْ كَانَتْ مُؤَاخِيَةً للمِيمِ فإِنَّها لا تُزَادُ أَوَّلًا في الاسْمِ، لأَنَّ المِيمَ خَلَفَتْها في ذلِك المَوْقِعِ بِحَقِّ المُنَاسَبَةِ الّتي بَيْنَها وبَيْنَها، كَمَا اخْتَصَّت المِيمُ بِالزِّيَادَةِ[١٠] أَوَّلًا بِحَقِّ المُنَاسَبَةِ الّتي بَيْنَها وبَيْنَ الهَمْزَةِ.

---

(١) في د: (مجاجين). (٢) في د: (نظيره).

(٣) في تاج العروس (مأج): « وَمِيم (مَأْجَج) أَصليّة، وَهُوَ اسْم مَوضِع ».

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في البديع في علم العربية ٢/ ٧٥٩: « مهدد: اسم امرأة ».

(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٧) في الأصل ود: (مرعزى)، وكذا في سيبويه ٤/ ٣٠٩.

(٨) الكلام من قوله: (وما الميم في منبج) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها.

(٩) في الأصل ود: (زائدها)، والمثبت من ف. (١٠) في الأصل ود: (بالزائدة)، والمثبت من ف.

والمِيمُ فـي (مِعْـزَى) أَصْلِـيَّـةٌ، ودَلِـيلُـهُ: (مَعْزَةٌ)، ولَـوْ كَـانَـتْ زَائِـدَةً لَـكَانَتْ (عَـزَاةٌ)[١]، فَـكَانَ الاشْتِقَاقُ يُـذْهِبُ الزَّائِدَ ويُـبْقِـي الأصْلَ، إِذا رُدَّ إِلى الثُّلاثِـيِّ مِنْ غَـيْرِ زِيَادَةٍ[٢].

والمِيمُ في (مَعَدٍّ) أَصْلِيَّـةٌ؛ لِقَوْلِـهِمْ: (تَـمَعْدَدَ)، فَـيُحْمَلُ عَلَى: (تَـفَعْلَـلَ)، وهو النَّظِـيـرُ المُطَّرِدُ، ولا يُحْمَلُ عَلَى[٣]: (تَـمَفْعَلَ)؛ لأَنَّـه[٤] شَاذٌّ في: (تَـمَسْكَنَ)، و (تَـمَدْرَعَ).

والمِيمُ في: (مَنْجَنِـيقٍ) أَصْلِـيَّـةٌ؛ لأَنَّ النُّـوْنَ قَـدْ أَوْجَـبَـتْ ذلِكَ؛ لأَنَّها لا يَخْـلُو مِـنْ أَنْ تَـكُونَ زَائِدَةً أَوْ أَصْلِيَّـةً، فإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً امْتَـنَعَ زِيَـادَةُ المِيمِ؛ لأَنَّـهُ لا يَلْـتَـقِي زَائِدَانِ في أَوَّلِ الاسْمِ الّذي لَـيْسَ عَلَى الفِعْلِ، وإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّـةً امْـتَـنَـعَ زِيَادَةُ المِيمِ؛ لأَنَّ الزِّيَادَةَ لا تَلْحَقُ بَـنَاتِ الأَرْبَعَـةِ في أَوَائِلِها في مَا لَمْ يَـكُنْ مِن الاسْمِ عَلَى الفِعْلِ، ودَلِـيـلُـهُ قَـوْلُـهُم: (مَجَانِـيـقُ). ونَظِيـرُ (مَنْجَنِـيقٍ): (عَنْـتَرِيسٌ) في أَنَّـها (فَـنْعَلِـيـلٌ).

فَـأَمّا (مَـنْجَنُونٌ) فالمِيمُ فِـيـهِ أَصْلِيَّـةٌ، ودَلِـيلُـهُ كَـدَلِـيلِ (مَنْجَنِـيقٍ)، إِلّا أَنَّ النُّونَ فِـيـهِ أَصْلِيَّـةٌ؛ لِقَـوْلِـهِم: (مَنَاجِينُ). ونَظِـيـرُ (مَنْجَنُونٍ): (عَـرْطَلِيلٌ).

والمِيمُ في (مَأْجَـجٍ)، و (مَهْدَدٍ)[٥] أَصْلِـيَّـةٌ؛ لإِظْـهَارِ التَّـضْعِيفِ مِنْ أَجْلِ أَنَّـهُ مُلْحَقٌ، ولَـوْ كَـانَـتْ زَائِـدَةً لأُدْغِمَ[٦]، كَـ (مَـرَدٍّ)، و (مَـفَـرٍّ)، ولكِـنْ أُظْهِـرَ كَمَا أُظْهِرَ في (قَـرْدَدٍ)؛ لأَنَّـهُ مُلْحَقٌ بِالـزَّائِدِ المُضَاعَفِ.

والمِيمُ في (مِـرْعِزاءَ)[٧] زَائِدَةٌ؛ لِقَوْلِـهِمْ: (مِرْعِزَّى) بِمَنْزِلَـةِ: (مِكْـوَرَّى). وإِنَّمَا كُسِرَتْ المِيمُ كَمَا كُسِرَتْ، كَمَا كُسِرَتْ في: (مِنْخِرٍ)، فـ (مِفْعَلَّى) بِزِيَادَةِ

---

(١) العبارة في ف: (ولو كانت بائدة لقيل عزاه).

(٢) في الأصل ود: (زَائِدَة)، وكذا في ف. (٣) قوله: (على) ليس في د.

(٤) في الأصل ود وف: (لأنها)، وكذا يقتضي السياق.

(٥) قوله: (ومهدد) مكرر في د. (٦) في ف: (لأدغمت).

(٧) في الأصل ود وف: (مرعزى)، وكذا في الكتاب ٤/ ٣٠٩.

المِيمِ مَوْجُـودٌ في: (مِكْـوَرَّى)؛ لأَنَّـهُ منْ (كَـوَرَهُ)، ولَـيْسَ (فَعْلَـلَّى) في الكَلامِ. ونَظِـيرُهُ: (يَهْـيَرَّى)، وقَـوْلُـهُم: (يَهْيَـرُ) بالتَّخْفِيـفِ دَلِـيلٌ عَلَى زِيَـادَةِ الـيَـاءِ، كَزِيَادَتِها في: (يَـرْمَعُ)، وقَـدْ قِيـلَ: (يَهْيَـرٌّ) بِالتَّـشْدِيـدِ، كَـ (مِرْعِزٍّ)، و (مِكْوَرٍّ). فهذه النَّظَائِـرُ جَرَتْ عَلَى قِيَاسٍ وَاحِدٍ.

* * *

مَسَائِلُ [مِنْ](١) هذا البَابِ أَيْضًا

ومَا مَوْضِعُ زِيَـادَةِ الأَلِفِ؟ ولِمَ لا تَـكُونُ بَعْدَ سَلامَـةِ الأُصُولِ الثَّلاثَـةِ إِلّا زَائِدَةً؟ ومَا قِـيَـاسُها مِن [زِيَـادَةِ](٢) الهَمْزَةِ أَوَّلًا؟ ولِمَ صَارَتْ أَحَقَّ بِالزِّيَـادَةِ مِن الهَمْزَةِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ زِيَادَةَ مَا هو مِنْها في الكَلامِ ضَرُورَةٌ، وإِلّا لَمْ يُمْكِنِ النُّطْقُ بِـهِ، وذلِكَ يُـؤْنِسُ بِـزِيَادَتِها، وزِيَـادَةِ أُخْتَـيْها الـيَـاءِ والوَاوِ؟

ولِمَ لا تَـكُونُ الأَلِفُ أَصْلِيَّـةً(٣) أَلْـبَـتَّـةَ، ولا تَـكُونُ إِلّا زَائِدَةً، أَوْ مُـبْـدَلَـةً؟ وهَـلْ ذلِكَ لأَنَّها [ظ٦٦] لَمّا امْتَـنَـعَت مِمّا تَـكُونُ عَلَـيْـهِ جَمِيعُ الحُـرُوفِ مِن الحَرَكَةِ امْتَـنَـعَتْ مِمّا يَـكُونُ عَلَى الجَمِيعِ، مِنْ كَـوْنِها أَصْلِـيَّـةً، وصَارَتْ كَأَنَّـها حَرَكَـةٌ في أَنَّـها لا تَـتَحَرَّكُ، ولا تَـكُونُ إِلّا زَائِدَةً أَوْ مُـبْدَلَـةً؟

ومَا الأَلِفُ في: (أَفْـعَى)، و (مُوسَى)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ يَـكُونَ: (أَفْـعَلُ)، و (مُفْعَلٌ)؟ فَلِمَ كَانَت الأَلِفُ هَاهُنا أَصْلِـيَّـةً، ولَـمْ تَـكُن الهَمْزَةَ ولا المِيمَ؟

ومَا يَـلْـزَمُ منْ زَعَمَ أَنَّ (الزَّامَج)(٤) بِمَنْـزِلَـةِ: (جَعْفَرٍ)، وأَنَّ (السِّرْدَاحَ) بِمَنْزِلَـةِ: (الجِرْدَحْلِ)؛ لأَنَّـهُ لَـمْ يُشْتَـقَّ مِنْـهُ [مَا](٥) تَـذْهَبُ فِـيـهِ الأَلِفُ، وأَنَّ

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من ف، وليست في الأصل ود.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق. (٣) في د: (الأصيلة).

(٤) في المحكم ٧/ ٣٠٥: « وذكر سيبويه الزمج في الصفات، ولم يفسره السيرافي، قال: والأعرف أنه الزمح بالحاء، يقال: رجل زمح وزماح، وهو الخفيف الرجلين، وأخذ الشيء بزامجه وزابجه أي بجميعه، حكاه سيبويه غير مهموز عند ذكر العالم والباصر ».

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(كُنَابِيلَ) بِمَنْزِلَةِ: (قُذَعْمِيلٍ)، وأَنَّ (اللُّهَابَةَ)[١] كَـ (هِدَمْلَةٍ)[٢]؟ وهَلْ يَلْزَمُهُ بِذلِكَ الخُرُوجُ عَن إِجْمَاعِ النَّحْوِيِّين؟ ومَا في تَرْكِ صَرْفِ (حَبَنْطَى) في المَعْرِفَةِ مِن الدَّلِيلِ؟

ومَا الأَلِفُ في: (مِعْزَى)؟ ومَا الألِفُ في: (ذِفْرَى)؟ ومَا الأَلِفُ: (عَلْقَى)، و (تَتْرَى)[٣]؟ ومَا دَلِيلُ ذلِكَ؟

ومَا الأَلِفُ في: (حَلْبَاةٍ)[٤]، و (سِعْلاةٍ)[٥]؟ ومَا في (حَلَبْتُ)، و (اسْتَسْعَلَتْ)[٦] مِن الدَّلِيلِ؟

ولِمَ وَجَبَ في (أَرْوَنَانٍ)[٧] أَنَّهُ (أَفْعَلانٌ)، وفي (إِصْلِيتٍ) أَنَّهُ (إِفْعِيلٌ)، وفي (إِمْخَاضٍ)[٨] أَنَّهُ (إِفْعَالٌ)، و (إِحْلابٍ)، و (أَلَنْدَدٍ): (أَفَنْعَلٌ)؟ ومَا دَلِيلُ ذلِكَ؟ و (أُسْكُوبٍ)[٩]: (أُفْعُولٌ)؟

ومَا الأَلِفُ في: (قَطَوْطَى)؟ ومَا زِنَتُهُ؟ ولَوَ وَجَب أَنَّهُ (فَعَوْعَلٌ)؟ ومَا[١٠] في قَوْلِهِم: (قَطَوَانٌ) مِن الدَّلِيلِ؟

ومَا زِنَةُ (اذْلَوْلى)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّهُ (افْعَوْعَلَ)؟

---

(١) في الأصل ود: (للهابة). وفي تاج العروس (لهب): « اللُّهَابَةُ: كِسَاءٌ موضوع فيه حَجَرٌ، فيرجح به أحد جوانب الرَّحْل والحِمْل ».

(٢) في تاج العروس (هدل): « والهدملة: الجماعة من الناس ».

(٣) في الصحاح (وتر): « وتَتْرى أصلها: وَتْرى، من الوِتْرِ، وهو الفرد. قال اللَّه تعالى: ﴿ ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا ﴾ [المؤمنون: ٤]، أي واحدًا بعد واحد ».

(٤) في العين ٣/ ٢٣٨: « وناقةٌ حَلْباةٌ رَكْباة، أي ذاتُ لَبَنٍ، تُحْلَبُ وتُرْكَبُ ».

(٥) في الصحاح (سعل): « واسْتَسْعَلَتِ المرأة: صارت سِعْلاةً، إذا صارت صخَّابةً بَذِيَّةً ».

(٦) في د: (واستعلت).

(٧) في الصحاح (رون): « ويوم أَرْوَنان، وليلة أَرْوَنانَةٌ: شديدةٌ صعبةٌ ».

(٨) في تاج العروس (مخض): « والإِمْخاضُ بالكَسْرِ: الحَليبُ، ونصُّ اللَّيْثِ: مَا دامَ اللَّبَنُ المَخِيضُ في المِمْخَضَةِ، فهو إِمْخاضٌ، أَي مَخْضَةٌ واحِدَةٌ ».

(٩) في تاج العروس (سكب): « بَرْقٌ يُضِيءُ أَمَامَ البَيْتِ أُسْكوبُ، كأَن هَذَا البَرْقَ يَسْكُبُ المَطَر، وطَعْنَةٌ أُسْكُوبٌ كَذلِكَ، وسَحَابٌ أُسْكُوبٌ، ومَاءٌ أُسْكُوبٌ: جَارٍ ».

(١٠) في الأصل ود: (ما).

ومَا[١] الألِفُ في (شَجَوْجى)[٢]؟ ولِمَ وَجبَ أَنَّـهُ (فَعَوْعَـلٌ) دُونَ (فَـعَـوْلَـى)؟ ولِمَ أُهْـمِلَ (فَـعَـوْلى) ولَمْ يُـهْمَلْ (فَـعَوْعَـلٌ)؟

ومَا زِنَـةُ[٣] (المَـرَاجِلِ)[٤]؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّـهُ (فَـعَالِـلُ)؟ ومَا في قَـوْلِ العَجَّاجِ مِنَ الدَّلِـيـلِ:

بِشِيَـةٍ كَشِيَـةِ الـمُـمَـرْجَـلِ

ومَا الأَلِفُ في: (حَاحَيْتُ)، و (عَاعَـيْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّـها بَـدَلٌ مِنْ يَـاءٍ؟

الجَوَابُ[٥]

مَـوْضِعُ[٦] زِيَـادَةِ الألِفِ ثَـانِـيَـةٌ، وثَالِـثَـةٌ، ورَابِعَـةٌ، وخَامِسَةٌ، وسَادِسَةٌ، وهي في هذه المَوَاضِعِ كَالهَمْـزَةِ أَوَّلًا في الكَـثْـرَةِ، وهي أَحَقُّ بِالزِّيَـادَةِ مِن الهَمْزَةِ؛ لأَنَّها شَارَكَـتْها في الكَـثْـرَةِ[٧]. واخْتَصَّتْ بِأَنَّـها مَع أُخْتَـيْها لا تَخْلُو كَلِمَةٌ مِنْ زِيَـادَةِ مَا هو مِنْها؛ إذ الحَـرَكَاتُ[٨] مِنْ حُرُوفِ المَدِّ واللِّـينِ.

ولا تَـكُونُ الأَلِفُ أَصْلِيَّـةً، وإِنَّما تَـكُونُ زَائِدَةً[٩]، أَوْ مُبْـدَلَـةً؛ لأَنَّها لَمّا كَانَتْ لا تَـتَحَرَّكُ صَارَت كَالحَـرَكَـةِ فِيما يَخُصُّ الحَـرَكَـةَ مِنْ أَنَّـها زَائِدةٌ أَوْ مُـبْـدَلَـةٌ[١٠]، وإِنَّما كَانَت الحَـرَكَاتُ زَائِدَةً؛ لأَنَّها لا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَـكُونَ لَحِقَتْ لِـزِيَـادَةِ مَعْنًى عَلَى الكَلِمَـةِ، كَحَـرَكَـةِ الإعْـرَابِ، أَوْ للتَّـمَكُّنِ مِن النُّطْقِ بِالحُـرُوفِ بِها، فهي تَجْرِي في هذا مَجْرَى حَـرَكَـةِ الْتِقَاءِ السَّاكِنَـيْنِ في أَنَّـها لَحِقَتْ للتَّمَكُّنِ مِنْ إِخْرَاجِ الحَـرْفِ بِها.

---

(١) في الأصل ود: (ولم).

(٢) في العين ٦/ ١٥٧: « رجلٌ شَجَوْجَى، أي طويلُ الرِّجْلَـيْن، قصيرُ الظَّهْرِ ».

(٣) في د: (وبزيادته).

(٤) في تاج العروس (مرجل): « المَراجِل: ضَربٌ من بُرودِ اليمن ».

(٥) الكلام من قوله: (وما موضع زيادة الألف) ساقط من ف.

(٦) في ف: (وموضع).

(٧) في الأصل ود: (الكثر)، والمثبت من ف.

(٨) العبارة في د: (منها كانت الحركات).

(٩) في د: (زيادة).

(١٠) الكلام من قوله: (لأنها لمَّا كانت) ساقط من د.

والأَلِفُ في: (أَفْعَى)، و (مُوسَى) أَصْلِيَّةٌ، وَوَزْنُهُ (أَفْعَل) [و٦٧]، و (مَفْعَلٌ). فَإِنَّما[١] هي بَدَلٌ مِنْ حَرْفٍ مِنْ نَفْسِ الكَلِمَةِ. وإِنَّما غُلِّبَت الهَمْزَةُ والمِيمُ؛ لأَنَّ لَهُما مَوْقِعًا وَاحِدًا، فَلَمْ يُمْنَعا ذلِكَ المَوْقِعَ الوَاحِدَ؛ لئلّا يُخِلَّ ذلِكَ بِهِما، وللأَلِفِ[٢] مَوَاقِعُ كَثِيرَةٌ، فلا يُخِلُّ بِها مَنْعُها مِنْ بَعْضِ تِلْكَ المَوَاقِعِ، وهذا وَجْهُ تَغْلِيبٍ حَسَنٌ.

ويَلْزَمُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ (الزَّامَج) بِمَنْزِلَةِ: (جَعْفَرٍ)، و (السِّرْدَاح) بِمَنْزِلَةِ: (جِرْدَحْلٍ)؛ لأَنَّهُ لَمْ يُشْتَقَّ مِنْهُ مَا يَذْهَبُ فِيهِ حَرْفُ الزِّيَادَةِ الخُرُوجَ مِنْ إِجْمَاعِ النَّحْوِيِّينَ.

والأَلِفُ في (الحَبَنْطَى) زَائِدَةٌ؛ بِدَلِيلِ مَنْعِ الصَّرْفِ في المَعْرِفَةِ.

والأَلِفُ في (مِعْزَى) زَائِدَةٌ؛ لِقَوْلِهِم: (مَعْزٌ).

والأَلِفُ في (ذِفْرَى)، و (عَلْقَى)، و (تَتْرَى) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّها للتَّأْنِيثِ فِيمَنْ تَرَكَ صَرْفَها، وأَمَّا مَنْ صَرَفَ فهي زَائِدَةٌ عِنْدَهُ أَيْضًا؛ لأَنَّها مُشْتَقَّةٌ مِنْ أَصْلٍ وَاحِدٍ.

والأَلِفُ في (حَلْبَاةٍ)[٣]، و (سِعْلاةٍ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّها مِنْ: (حَلَبْتُ)، و (اسْتَسْعَلْتُ).

والأَلِفُ فِي (أَرْوَنَانٍ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّها مِن الرَّوَنِ، كَمَا أَنَّ (إِصْلِيتٌ) مِن الصَّلْتِ، و (إِمْخَاضٌ) مِن المَخْضِ، و (إِحْلِيبٌ) مِن الحَلْبِ، و (أَلَنْدَدٌ) مِن اللَّدَدِ، و (أُسْكُوبٌ) مِن السَّكْبِ.

وأَمَّا[٤] (قَطَوْطَى) فهو (فَعَوْعَلٌ)[٥]، ودَلِيلُهُ[٦]: (قَطَوَانٌ)، حُذِفَت الوَاوُ والطَّاءُ، وقُلِبَت الأَلِفُ وَاوًا؛ لِبِنَائِهِ عَلَى (فَعْلانٍ)، فَقِيلَ: (قَطَوَانٌ). وغَلَّبَ

---

(١) في ف: (وإنما).
(٢) في الأصل ود: (والألف)، وكذا في ف.
(٣) في د: (حافاة).
(٤) في د: (وما).
(٥) لسيبويه رأيان في (قطوطى) وأمثاله، فصرّح في ٤/ ٣١١ أنها على (فَعَوعَل)، قال: « وأما قطوطى فمبنية أنها فعوعلٌ، لأنك تقول: قطوانٌ، فتشتق منه ما يذهب الواو ويثبت ما الألف بدلٌ منه »، وذكر في ٤/ ٣٩٤ أنه بمنزلة (صمحمح)، أي: على وزن (فَعَلْعلٍ). وقد ذكر الرماني هنا أنه (فعوعل)، وسيأتي أنه على (فَعلعَلٍ)، وذكر الفارسي الرأيين في التعليقة ٥/ ١٠٣، وأجاز الجرمي أن يكون (قَطَوطى) على (فَعَوعَل) أو (فَعَلْعَلٍ). انظر شرح السيرافي ٥/ ٢١٤.
(٦) في د: (ودليل).

سِيبَوَيْهِ بَابَ (عَثَوْثَلٍ) عَلَى بَابِ (صَمَحْمَحٍ)؛ لأَنَّ (فَعَوْعَلٌ) أَكْثَرُ.

و (اذْلَوْلى): (افْعَوْعَلَ)، أَلِفُهُ أَصْلِيَّةٌ في الحُكْمِ؛ إِذْ هي بَدَلٌ مِنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ[1]، وهي اليَاءُ في: (اذْلَوْلَيْتُ)[2].

والأَلِفُ في (شَجَوْجَى) لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ، وإِنَّما هو (فَعَوْعَلٌ)؛ لأَنَّهُ لَيْسَ في الكَلامِ (فَعَوْلى)، وفِيهِ (فَعَوْعَلٌ)، نَحْوُ: (عَثَوْثَلٍ)، كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ في الكَلامِ (افْعَوْلى)، وفِيهِ (افْعَوْعَلَ)، كَقَوْلِكَ: (اغْدَوْدَنَ)، و (فَعَوْعَلُ) أَوْلى في الكَلامِ مِنْ (فَعَوْلى)؛ لأَنَّ الوَاوَ تَقَعُ فَاصِلَةً بَيْنَ المُضَاعَفِ، فَتَصِيرُ زِيَادَتُها بِمَنْزِلَةِ الزَّائِدِ لِمَعْنًى في القُوَّةِ.

و (المَرَاجِلُ) عَلَى[3] (فَعَالِلَ)؛ لِقَوْلِهِم: (المُمَرْجَلُ). ولَيْسَ في الكَلامِ (مُمَفْعَلٌ)، وفِيهِ: (مُفَعْلَل) كَـ (مُدَحْرَجٍ)، وقَالَ العَجَّاجُ:

١٢٢٩ بِشِيَةٍ كَشِيَةِ المُمَرْجَلِ[4]

والمُمَرْجَلُ ضَرْبٌ مِنْ ثِيَابِ الوَشْيِ.

والأَلْفُ في (حَاحَيْتُ) لَيْسَتْ بِزِيَادَةٍ، ولكنَّها مُبْدَلَةٌ مِنْ يَاءٍ، كَقَوْلِكَ: (حَيْحَيْتُ)، فَأُبْدِلَت الأَلِفُ مِن اليَاءِ، ولَوْ كَانَتْ مِن الوَاوِ[5] لَظَهَرَتْ كَظُهُورِها في: (قَوْقَيْتُ)، ولَوْ كَانَتْ (فَاعَلْتُ) لَمْ يَجُزْ في مَصْدَرِهِ: (الفَعْلَلَةُ)، نَحْوُ: (الحَاحَاةِ)، و (الهَاهاةِ)، و (العَاعَاةِ)، مِنْ: (حَاحَيْتُ)، و (هَاهَيْتُ)، و (عَاعَيْتُ).

* * *

مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ أَيْضًا

[ظ٦٧] ومَا الّذي يَجُوزُ في اليَاءِ مِن الزِّيَادَةِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

---

(١) في د: (أصيلي).

(٢) المثبت من ف، وفي الأصل ود: (اذلويت).

(٣) في د: (في).

(٤) هذا من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ١٧٢، وانظر سيبويه ٤/ ٣١١، والكامل ١/ ٢٣٦، والأصول ٣/ ٢٣٨، والصحاح (مرجل). وهو بلا نسبة في المخصص ١/ ٣٨٣، والمحكم ٧/ ٣٨٤.

(٥) في ف: (من واو).

ومَا وَجْهُ مُشَارَكَتِها للألِفِ؟

ومَا اليَاءُ في: (ضَيْغَمٍ)، و (هَيْنَغٍ)[١]، و (مَيْلَعٍ)[٢]؟ومَا اليَاءُ في: (حِذْيَمٍ)، و (عِثْيَرٍ)؟

ومَا اليَاءُ في: (تَجَعْبَيْتُ)، و (جَعْبَيْتُهُ)؟ ومَا دَلِيلُهُ مِنْ: (تَجَعَّبَ)، و (جَعَبْتُهُ)؟

ومَا اليَاءُ في: (سَلْقَيْتُهُ)، و (قَلْسَيْتُهُ)؟ ومَا دَلِيلُهُ مِنْ: (سَلَقْتُهُ)، و (تَقَلَّسَ)، و (تَقَلْنَسَ)؟

ومَا اليَاءُ في: (عَيْضَمُوزٍ)، و (عَيْطَمُوسٍ)؟ ومَا دَلِيلُهُ مِنْ: (عَضَامِيزَ)، و (عَطَامِيسَ)؟

ومَا مَعْنى قَوْلِهِ[٣]: « لَوْ كَانَتْ مِنْ نَفْسِ[٤] الحَرْفِ كَضَادِ (عَضْرَفُوطٍ) لَمْ تُكَسَّرْ عَلَى الجَمْعِ »؟ وهَلْ ذلِك عَلَى أَنَّها لَمْ تَذْهَبْ في التَّكْسِيرِ للجَمْعِ؟

ومَا اليَاءُ في: (عِفْرِيَةٍ)[٥]، و (زِبْنِيَةٍ)؟

ومَا اليَاءُ في: (سَمَيْدَعٍ)؟ ومَا دَلِيلُهُ مِنْ: (سَمَادِعَ)؟

ومَا اليَاءُ في: (يَهْيَرٍّ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الأُولى هي الزَّائِدَةَ؟ ومَا دَلِيلُهُ مِنْ أَنَّهُ لَيْسَ في الكَلامِ: (فَعْيَلٌّ)؟ ومَا اليَاءُ في: (يَهْيَرٍ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ الأُولى هي الزَّائِدَةَ؟ ولَوْ لَمْ تَثْقُلْ، فَمَا الّذي أَوْجَبَ أَنْ يَكُونَ مَوْقِعُها أَوَّلًا أَحَقَّ بِالزِّيَادَةِ؟

ومَا اليَاءُ في: (يَأْجَجُ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّهُ: (فَعْلَلٌ) كَـ (مَهْدَدٍ)؟

---

(١) في اللسان (هنغ): « والهينغ أيضًا: المرأة المغازلة لزوجها. وقيل: المرأة المغازلة الضحوك. والهينغ: التي تظهر سرها إلى كل أحد ».

(٢) في أساس البلاغة (ملع): « ناقة ميلع: تملع في سيرها ملعًا، أي تسرع ».

(٣) سيبويه ٤/ ٣١٢.

(٤) في د: (في نفس).

(٥) في الصحاح (عفرت): « العِفْريتُ من كلِّ شيء: المُبالِغُ. يقال: فلانٌ عِفْريتٌ نفريتٌ، وعِفْرِيَةٌ نِفْرِيَةٌ ».

ومَـا الـيَـاءُ في: (يَسْتَعُورٍ)[١]؟ ولِمَ وَجَـبَ أَنْ تَـكُونَ أَصْلِـيَّـةً بِمَنْزِلَـةِ عَـيْـنِ: (عَضْرَفُوطٍ)؟

ولِمَ لا تَـلْحَـقُ الـزِّيَـادَةُ بَـنَـاتِ الأَرْبَعَـةِ مِـنْ أَوَائِـلِها، إِلّا مَـا كَـانَ عَلَى الفِعْلِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها لَمّا بَعُدَتْ مِن المَوْقِعِ الّذي هو أَحَقُّ بِالـزِّيَـادَةِ، وكَثُـرَت العِدَّةُ بِبَناتِ الأَرْبَعَـةِ، يَعْنِـي الاسْمَ بالإِضَافَـةِ إِلى الفِعْلِ، وكَانَتْ فِـيمَا تَضْعُفُ فِـيهِ الـزِّيَـادَةُ امْتَـنَعَت الـزِّيَـادَةُ[٢] في ذلكَ المَوْقِـعِ؟

ومَا اليَاءُ في: (ضَوْضَيْتُ)[٣]؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّـها أَصْلِـيَّـةٌ بِمَنْزِلَـةِ: (صَلْصَلْتُ)؟

ومَا اليَاءُ في: (دَهْدَيْـتُ)[٤]؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّـها أَصْلِـيَّـةٌ؟ ومَا دَلِـيـلُـهُ مِنْ قَـوْلِـهِم: (دَهْدَهْتُ)[٥]؟ ولِمَ جَازَ إِبْـدَالُ الـيَاءِ مِن الهَاءِ؟

ومَا الـيَاءُ في: (عَاعَـيْتُ)، و (حَاحَـيْتُ)، و (هَاهَـيْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّـها أَصْلِـيَّـةٌ؟ ومَا دَلِـيـلُـهُ مِنْ قَـوْلِـهِم: (الهَاهَاةُ)، و (الحَاحَاةُ) كَـ (الزَّلْـزَلَـةِ)[٦]، و (الحَيْحَاءُ) كَـ (الـزَّلْـزَالِ)؟ ومَا في قَـوْلِـهِم: (مُعَاعَاةٌ)[٧] كَـ (مُعَـتْـرَسَةٍ)[٨]؟

ومَا اليَاءُ في: (قَـوْقَـيْتُ)، و (ضَوْضَيْتُ)؟

ومَا الـيَاءُ في: (صِيصِيَـةٍ)[٩]؟ ولِمَ جَـرَت مَجْـرَى: (حَيِيتُ)؟

---

(١) في تاج العروس (يعر): « وقيل في معنى قَـوْلِهم: ذَهَبَ في اليَسْتَعُور، أي في نارِ اللَّهِ الحامِيَـة، كأنّـه يُرادُ السَّعير ».

(٢) بعده في د: (ذهبت ولم وجب أنها أصلية؟ وما دليله في قولهم في ذلك الموقع).

(٣) في المحكم ٨/ ٢١٨: « والضَّوْضَاةُ والضَّوْضاء: الأصواتُ المُخْتَلفةُ والجَلبة... وعندي أن ضَوْضاء هاهنا فَعْلاء، ضَوْضَيت ضَوضَاءً وضِيضاءً ».

(٤) في البديع في علم العربية ٢/ ٥٢١: « قالوا: دهديت الحجر، أى: دحرجته، أصله: دهدهت ».

(٥) قوله: (وما دليله من قولهم دهدهت) ليس في د.

(٦) في د: (كالزياداة).

(٧) في القاموس المحيط (وعا): « وعَا وعَوْ وعَايْ: زَجْرٌ للضَّئينِ، والفِعْلُ: عاعَى يُعاعِي مُعاعاةً ».

(٨) في تاج العروس (عرش): « اعْتَـرَسَ الفَحْلُ النَّاقَـةَ؛ إِذَا بَـرَّكَهَا لِلضِّرَابِ، وقِـيلَ: أَكْـرَهَها للبُـرُوكِ ».

(٩) في تاج العروس (صيص): « والصِّيصِيَـة: شَوْكَـةُ الحائكِ التي يُسَوِّي بها السَّدَى واللُّحْمَـةَ ».

الجَوابُ[١]

الّـذي[٢] يَجُوزُ فـي اليَـاءِ مِـن الزِّيَـادَةِ إِجْرَاؤُهـا في سَائِرِ المَوَاقِـعِ مِـن[٣] الأَوَّلِ، والثَّانِي، والثَّالِثِ، ومَا بَعْـدَهُ عَلَى الزِّيَـادَةِ إِلّا أَنْ يَـقُومَ دَلِـيلٌ بِأَنَّها أَصْلٌ في مَوْقِـعٍ مَخْصُوصٍ، وذلِكَ بَعْدَ سَلامَـةِ الأُصُولِ الثَّلاثَـةِ؛ لأَنَّها كَالأَلِفِ في قُـوَّةِ الزِّيَـادَةِ، مِنْ أَجْلِ أَنَّـها حَرْفُ مَـدٍّ ولِـينٍ، كالأَلِفِ، وتَـكُونُ الحَـرَكَاتُ مِنْها[٤]، كَمَا تَـكُونُ مِن الأَلِفِ والـوَاوِ. ولا يَجُوزُ زِيَـادَتُـها أَوَّلًا في الـرُّبَـاعِيِّ الّذي هو اسْمٌ لَـيْسَ عَلَى فِعْلِـهِ.

والياءُ في: (ضَيْغَمٍ) زَائِدَةٌ، وكَذلِكَ: (هَيْـنَغٌ) [و٦٨]، و (مَيْـلَـعٌ)، ودَلِـيلُـهُ: (ضَيْـغَمْتُ)، و (هَانَـغْتُ)، و (مَلَعْتُ)[٥]. ويُشْتَـقُّ[٦] مِنْـهُ مَا يَـذْهَبُ فِـيـهِ حَـرْفُ الـزِّيَـادَةِ.

والياءُ في (حِذْيَمٍ)[٧] زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِنْ (حَذَمْتُ)، وفي (عِثْيَـرٍ) مِنْ (عَثَـرْتُ).

والياءُ في (تَجَعْـبَـيْتُ)، و (جَعْبَـيْـتُـهُ) زَائِدَةٌ، ودَلِيلُهُ: (تَجَعَّـبَ)، و (جَعْبَـتُـهُ).

والياءُ في (سَلْقَيْـتُـهُ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِنْ (سَلَقْتُـهُ). والياءُ في (قَلْسَيْـتُـهُ) زَائِدَةٌ[٨]؛ لأَنَّـهُ مِنْ (تَقَـلَّسَ)، و (تَـقَلْـنَسَ).

والياءُ في (عَيْضَمُوزٍ)، و (عَيْطَمُوسٍ) زَائِدَةٌ؛ لِقَوْلِـهِمْ في الجَمِيعِ: (عَضَامِيـزُ)، و (عَطَامِيسُ).

ومَعْنى قَـوْلِـهِ: « لأَنّـها لَـوْ كَانَتْ مِنْ نَـفْسِ الحَرْفِ كَضَادِ (عَضْرَفُوطٍ) لَمْ تُـكَسَّـرْ عَلَى الجَمْعِ[٩] » يَتَـوَجَّهُ عَلَى وَجْهَـيْنِ:

---

(١) الكلام من قوله: (وما الّذي يجوز في الياء) ساقط من ف.

(٢) في ف: (والّذي).

(٣) قوله: (من) ساقط من ف.

(٤) في د: (بينها).

(٥) في د: (وماخت).

(٦) في ف: (فيشتق).

(٧) في د: (حيذيم).

(٨) الكلام من قوله: (لأنه من سلقته...) ليس في د.

(٩) العبارة في د: (عضرفوط وكان يجيء على الجميع).

أَحَدُهُما: لَمْ يُكَسَّر عَلَى الجَمْعِ[1] هكذا، ولكنْ كَانَتْ تَجْرِي مَجْرَى ضَادِ (عَضْرَفُوطٍ)، وكَانَ يَجِيءُ فِيها: (عَيَاضِمُ) كَـ (عَضَارِفٍ).

والوَجْهُ الآخَرُ: أَنَّهُ كَانَ يُتَكَرَّهُ الجَمْعُ فِيهِ، كَمَا يُتَكَرَّهُ[2] في: (سَفَرْجَلٍ)، ولَيْسَ الأَمْرُ كَذلِكَ.

والياءُ في (عِفْرِيَةٍ) زَائِدَةٌ؛ لِقَوْلِهِمْ: (عَفَرَهُ)، وكَذلِكَ الياءُ في (زِبْنِيَةٍ)؛ لأَنَّهُ مِنْ (زَبَنَهُ).

والياءُ في (سَمَيْدَعٍ) زَائِدَةٌ؛ لِقَوْلِهِمْ: (سَمَادِعُ).

فَأَمّا الياءُ في (يَهْيَرٌّ) الّتي هي أَوَّلُ الاسْمِ فَزَائِدَةٌ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ في الكَلامِ: (فَعْيَلٌّ)، وفِيهِ: (يَفْعَلٌّ)، نَحْوُ: (يَرْمَدٌّ)، و (يَنْقَدٌّ). ويُخَفَّفُ فَيُقَالُ: (يَهْيَرُ)، فالياءُ[3] الأُولى هي الزَّائِدَةُ؛ لأَنَّهُ مِثْلُ: (يَرْمَعُ)، ولأَنَّ الياءَ أُخْتُ الهَمْزَةِ، تُزَادُ في مَوْقِعِها، وتَعْتَلُّ كاعْتِلالِها، فَمَوْقِعُ[4] الهَمْزَةِ أَحَقُّ بِها.

والياءُ في (يَأْجَجُ) أَصْلِيَّةٌ؛ لأَنَّهُ كَـ (مَهْدَدٍ)، ولَوْ[5] كَانَتْ زَائِدَةً لأُدْغِمَ. وإِنَّما ظَهَرَ التَّضْعِيفُ مِنْ أَجْلِ الإِلْحَاقِ.

وأَمَّا (يَسْتَعُورٍ) فالياءُ فِيهِ أَصْلِيَّةٌ، وَوَزْنُهُ (فَعْلَلُولٌ)، بِمَنْزِلَةِ عَيْنِ (عَضْرَفُوطٍ)؛ لأَنَّ الزِّيَادَةَ لا تَلْحَقُ بَنَاتِ الأَرْبَعَةِ مِنْ أَوَائِلِها في الاسْمِ الّذي لَيْسَ عَلَى الفِعْلِ؛ لاجْتِمَاعِ ثَلاثَةِ أَسْبَابٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْها يَقْتَضِي ضَعْفَ الزِّيَادَةِ هُناك، فَلَمّا اجْتَمَعَت بِطَلَبِ الزِّيَادَةِ في ذلِكَ المَوْقِعِ، وهي بَعْدَ الأَوَّلِ من المَوْقِعِ الّذي هو أَحَقُّ بالزِّيَادَةِ، وكَثْرَةِ العِدَّةِ بالأُصُولِ الأَرْبَعَةِ، وأَنَّهُ فِيما تَضْعُفُ فِيهِ الزِّيَادَةُ بِالإِضَافَةِ إِلى الفِعْلِ؛ إِذْ أَصْلُ التَّصْرِيفِ

---

(١) في د: (الجميع).
(٢) في د: (تكره).
(٣) في د: (فال).
(٤) في د: (لموقع).
(٥) في ف: (فلو).

للفِعْلِ(١) [امْتَنَعَت الزِّيَادَةُ في ذلكَ المَوْقِعِ](٢).

والياءُ في: (ضَوْضَيْتُ) أَصْلِيَّةٌ مُبْدَلَةٌ مِنْ وَاوٍ، بِمَنْزِلَةِ: (صَلْصَلْتُ)، وإنَّما امْتَنَعَت الزِّيَادَةُ في مِثْلِ: (صَلْصَلْتُ)؛ لِمُضَاعَفَةِ حَرْفَيْنِ أَصْلِيَّيْنِ عَلَى حَدٍّ وَاحِدٍ، لَيْسَ أَحَدُهُما أَحَقَّ بِالزِّيَادَةِ مِن الآخَرِ، ولَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يُرَادَا جَمِيعًا، وامْتَنَعَت(٣) فِيهِ الزِّيَادَةُ.

والياءُ في: (دَهْدَيْتُ) أَصْلِيَّةٌ، مُبْدَلَةٌ مِنْ هَاءِ (دَهْدَهْتُ)؛ فِرَارًا مِن المُضَاعَفِ إلى حَرْفٍ مُنَاسِبٍ(٤) للهَاءِ بِالخَفَاءِ واتِّسَاعِ المَخْرَجِ.

واليَاءُ في (عَاعَيْتُ)، و (حَاحَيْتُ)، و (هَاهَيْتُ) أَصْلِيَّةٌ، والأَصْلُ: (حَيْحَيْتُ)، و (هَيْهَيْتُ)، إلّا أَنَّ(٥) اليَاءَ السَّاكِنَةَ قُلِبَت [ظ٦٨] أَلِفًا فِرَارًا مِن التَّضْعِيفِ. ولا يَجُوزُ أَنْ تَكونَ (فَاعَلْتُ) بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ (فَاعَلْتُ) لَمْ يَجُزْ فِيهِ: (الهَاهَاةُ)، و (الحَاحَاةُ)، كَالزَّلْزَلَةِ، و (الحَيْحَاءُ) كَالزَّلْزَالِ. وقَالُوا: (مُعَاعَاةٌ) كَـ (مُعَتْرَسَةٍ)، وكُلُّ هذا يُقَوِّي أَنَّهُ رُبَاعِيٌّ.

و (قَوْقَيْتُ) كـ (ضَوْضَيْتُ). والياءُ في: (صِيصَيَةٍ) أَصْلِيَّةٌ؛ لأَنَّها مِن المُضَاعَفِ(٦) عَلَى: (صَلْصَلْتُ)، فهي تَجْرِي مَجْرَى: (حَيِيتُ).

* * *

مَسائِلُ مِن هذا البَابِ أيضًا

ومَا مَوْضِعُ زِيَادَةِ الوَاوِ؟ ولِمَ لا تُزَادُ أَوَّلًا أَصْلًا، وتُزَادُ في سَائِرِ مَوَاقِعِ الزِّيَادَاتِ؟

ولِمَ وَجَبَ أَنَّ (سُلَحْفِيَةً) مُلْحَقٌ(٧) بِـ (قُذَعْمِلَةٍ)، و (حَبَرْكَى) مُلْحَقٌ

(١) في ف: (الفعل).
(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو من السؤال.
(٣) في ف: (فامتنعت).
(٤) في د: (حرف واحد مناسب).
(٥) في د: (لأن).
(٦) في ف: (في المضاعف).
(٧) في د: (يلحق).

بِـ (سَفَـرْجَلٍ)؟

ولِمَ جَازَ أَنْ تَكُونَ الأَلِفُ مُـلْحَقَـةً[١] بِالأَصْلِ، ولَمْ يَجُـزْ أَنْ تَـكُونَ أَصْلًا؟ وهَلْ ذلِكَ كَـمَا جَازَ أَنْ تَـكُونَ مُـبْدَلَـةً مِن الأَصْلِ، ولَمْ يَجُـزْ أَنْ تَـكُونَ أَصْلًا؟

ولِمَ وَجَبَ أَنْ تَـكُونَ الوَاوُ والـيَاءُ والأَلِفُ أَكْـثَـرَ في الـزِّيَـادَةِ مِنْ كُـلِّ مَا عَدَاها مِن الحُـرُوفِ، ثُـمَّ يَـتَـرَتَّبُ عَلَى الأَلِفِ أَكْـثَـرَ، ثُـمَّ الـيَاءِ، ثُـمَّ الـوَاوِ[٢]؟ وهَـلْ ذلِكَ لأَنَّها حُـرُوفُ المَدِّ واللِّـينِ مَع مَا لَـهَا مِن الحَـرَكَاتِ الزَّائِدَةِ الّتي لا سَبِيلَ إِلى النُّـطْقِ بِالكَلامِ إِلّا بِهَا، فهِي مُخْـتَصَّةٌ بِهذا دُونَ غَـيْرِها؟

ومَا الوَاوُ في: (الشَّوْحَطِ)[٣]؟ ومَا الـوَاوُ في: (الصَّوْمَـعِ)، وفي: (صَومَعْتُ)؟ ومَا الـوَاوُ في: (جَـهْوَرٍ)؟

ومَا الـوَاوُ في: (الجَـرْوَلِ)، و (الجَـرَاوِلِ)[٤]؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّـهُ مِن (الجَـرَلِ)؟

ومَا الوَاوُ فِي: (القَسْوَرِ)؟

ومَا الـوَاوُ في: (عُـنْفُوانٍ)؟

ومَا الـوَاوُ في: (القِـرْوَاحِ)، و (الدُّوَاسِرِ)[٥]؟

ومَا الـوَاوُ في: (وَرَنْـتَلٍ)[٦]؟ ولِمَ لا تَـكُونُ في هذه زَائِدَةً[٧]؟

ومَا الـوَاوُ في: (خِرْوَعٍ)؟

ولِمَ كَانَ المُلْحَقُ بِبَـنَاتِ الأَرْبَعَـةِ أَكْـثَـرَ مِمّا أُلْـحِقَ بِـهِ؟

---

(١) في د: (تلحقه). (٢) في د: (ثم الواو ثم الياء).

(٣) في تاج العروس (شحط): « والشَّـوْحَـطُ: ضَـرْبٌ مـن شَجَـر الجِـبالِ تُـتَّخَذُ مِنْـهُ القِسِـيُّ ».

(٤) في مقاييس اللغة ١/ ٤٤٥: « الجَرْوَل والجراوِل: الحجارة. يقال: أرض جَرِلـةٌ، إذا كانت كثيرةَ الجراول ».

(٥) في المخصص ١/ ١٩٨: « الدُّوَاسِرُ: الشديدُ الماضي ».

(٦) في اللسان (ورنتل): « ورنتل: الشر والأمر العظيم ».

(٧) في الأصل ود: (إلا زائدة)، وكذا يقتضي السياق.

الجَوَابُ[١]

ومَـوْضِعُ زِيَـادَةِ الـوَاوِ كُـلُّ مَـوْقِـعٍ تَـقَـعُ فِـيـهِ الـزِّيَـادَةُ إِلّا الأَوَّلَ، فإِنَّها لا تُـزَادُ أَوَّلًا أَصْلًا؛ لأَنَّها ثَقِيـلَـةٌ في نَـفْسِها، تَـقْـبُحُ أَوَّلًا في السَّمْعِ إِذا دَخَلَتْ عَلَـيْها وَاوُ العَطْفِ، كَمَا قَالَ الخَلِيـلُ[٢]: تُشْبِـهُ نُـبَاحَ الكِلابِ.

فأَمّا وُقُوعُها أَوَّلًا أَصْلِـيَّـةً فَـيُحْـتَـمَلُ مِثْـلُـهُ؛ لأَنَّ تَـمَكُّنَ الأَصْلِيِّ يُسَهِّلُـهُ عَلَى الطِّـبَاعِ، ويَجْعَلُـهُ كَالحُـرُوفِ الصِّحَاحِ.

وقَـدْ تَـكُونُ مُـلْحَـقَـةً، كَمَا تَـكُـونُ أُخْـتَـاها مِـن اليَـاءِ والـوَاوِ، فَـ (كَـوْثَـرٌ) مُلْحَقٌ بِـ (جَعْفَرٍ)، و (سُلَحْفِيَـةٌ) مُلْحَقَةٌ بِـ (قُـذَعْمِلَـةٍ)، و (حَبَـرْكَى) مُلْحَـقٌ بِـ (سَفَـرْجَلٍ).

وإِنَّما جَازَ أَنْ تَـكُونَ الأَلِفُ مُـلْحَـقَـةً بِالأَصْلِ، وإِنْ لَمْ تَـكُنْ أَصْلِـيَّـةً أَلْـبَـتَّـةَ، كَمَا جَازَ أَنْ تَـكُونَ مُـبْدَلَـةً مِن الأَصْلِ، والجَامِعُ بَـيْـنَـهُما دُخُولُها عَلَى الأَصْلِ بِوَسِيطَـةٍ[٣]، فهي في بَـابٍ قَـدْ دَخَلَتْ عَلَـيْـهِ بِوَسِيطَةِ الـبَدَلِ، وفي (حَبَـرْكَى) قَـدْ دَخَلَتْ عَلَـيْـهِ بِوَسِيطَـةِ الإِلْحَاقِ.

وحُرُوفُ المَدِّ واللِّينِ [و٦٩] أَكْثَـرُ[٤] في الزِّيَادَةِ مِنْ كُلِّ مَا عَدَاها[٥] مِن الحُـرُوفِ؛ لأَنَّها مُخْـتَـصَّـةٌ بِالمَدِّ واللِّـينِ، وبِمَا[٦] يَـكُونُ مِنْها مِن الحَـرَكَاتِ الـزَّائِدَةِ الّتي لا سَبِيـلَ إِلى النُّطْقِ بِالحُـرُوفِ إِلّا بِهَا، فهي تُـقَـوِّي الكَلامَ بِالمَدِّ، ويُـمَكِّنُ بِالحَـرَكَاتِ الّتي هي مِنْها مِنْ إِخْرَاجِ الحُـرُوفِ، وهذا لَـهَا دُونَ غَـيْـرِها؛ ولِذلِكَ[٧] كَانَتْ زِيَادَتُها أَكْثَـرَ، ثُمَّ تَـنَـزَّلَت عَلَى أَنَّ الأَلِفَ أَكْثَـرُ في الزِّيَادَةِ؛ لأَنَّها أَخَفُّ، ثُمَّ اليَاءُ، ثُمَّ الوَاوُ.

والـوَاوُ في (شَوْحَطٍ) زَائِـدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِنْ (شَحَطْتُ). والـوَاوُ في (الصَّوْمَعِ)

---

(١) الكلام من قوله: (وما موضع زيادة الواو) ساقط من ف.

(٢) انظر شرح التصريف للثمانيني ٢٣٤، والإقليد ٣/ ١٤٤٨.

(٣) في د: (بوسيطة الإلحاق).

(٤) في د: (تكثر).

(٥) في د: (عداه).

(٦) في ف: (وما).

(٧) في الأصل ود: (وكذلك).

زَائِـدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِن (الأَصْمَعِ).

والوَاوُ في (جَهْوَرٍ) زَائِـدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِن (الجَهَارَةِ). والوَاوُ في (جَرْوَلٍ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِن (الجَـرَلِ).

والـوَاوُ في (قَـسْوَرٍ) زَائِـدَةٌ؛ لأَنَّها مِن (القَسْرِ)[١].

والـوَاوُ في (عُـنْفُوانٍ) زَائِـدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِن (الاعْتِنَـافِ)[٢]؛ إِذْ عُـنْـفُـوَانُ كُـلِّ شَيءٍ أَوَّلُـهُ.

والـوَاوُ في (القِرْوَاحِ) زَائِـدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِن (القَـرَاحِ).

والـوَاوُ [في][٣] (دُوَاسِرَ) زَائِـدَةٌ؛ لأنَّـهُ مِن (الدَّسْرِ).

فأَمَّـا الـوَاوُ في (وَرَنْـتَلٍ) فهي أَصْلِـيَّـةٌ؛ لأَنَّ الـوَاوَ لا تُـزَادُ أَوَّلًا.

والوَاوُ في (قَرْنُـوَةٍ)[٤] زَائِـدَةٌ؛ لأَنَّـهُ لَـيْسَ في الكَلامِ مِثْـلُ: (قَحْطُـبَـةٍ)[٥].

وكُـلُّ شَيْءٍ جَاءَ بِحَـرْفِ الـزِّيَـادَةِ، لَـيْس عَلَى مِثَالِ الأُصُولِ فهو زَائِـدٌ؛ لأَنَّـهُ يَجُوزُ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ مِثَالِ الأُصُولِ بِالزَّائِـدِ، ولا يَخْـرُجُ عَنْ مِثَالِ الأُصُولِ[٦] بِمَا لَيْسَ بِزَائِدٍ؛ لأَنَّ التَّصْرِيفَ يَقْتَضِي الزِّيَادَةَ للمَعانِي، فيَخْرُجُ عَنْ مِثَالِ الأُصُولِ في الـتَّصْرِيفِ بِالزَّائِـدِ، ولا يَخْـرُجُ عَنْ مِثَالِ الأُصُولِ بِمَا لَـيْس بِزَائِـدٍ؛ لأَنَّ مَا لَـيْسَ بِـزَائِـدٍ فهو أَصْلٌ، فلا طَرِيـقَ إِلى أَنْ يَخـرُجَ عَنْ أَمْثِلَـةِ الأُصُولِ إِلّا بِالزَّائِـدِ. وهذا يُـوضِّحُ صِحَّةَ الأَصْلِ الّذي عَقَدْنا.

ويُـبَـيِّنُ ذلِكَ أَنَّ عَـرَبِـيًّـا لَـوْ أَرَادَ أَنْ يُخرِجَ بَـعْضَ الحُـرُوفِ عَن أَمْثِلَـةِ الأُصُولِ

---

(١) في د: (القسور).
(٢) في د: (الاعتفاف).
(٣) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٤) في سفر السعادة ١/ ٤٢٠: « قرنوة: فعلوة، وهي نبت يدبغ به ».
(٥) في تاج العروس (قحطب): « قَحْطَبَـه، يقال: ضربه وطعنه فقَحْطَبَه، إذا صرَعَه، وبالسَّيْفِ: عَلاهُ. وقَحْطَبَـةُ: اسْمُ رَجُل ».
(٦) في العبارة اضطراب، فهي في الأصل ود: (لأنه يجوز أن يخرج عن مثال الأصول بالزائد ولا يخرج عن مثال أن يخرج عن مثال الأصول)، وهي غير مفهومة.

بِالزَّائِدِ كَانَ[١] لَـهُ طَرِيـقٌ إلى ذلِكَ، ولَـوْ أَرَادَ أَنْ يَخْـرُجَ عَـنْ أَمْثِلَـةِ الأُصُولِ بِمَا لَـيْسَ بِزَائِـدٍ لَمْ يَـكُنْ لَـهُ طَرِيـقٌ إلى ذلِكَ[٢]، مِثَـالُ ذلِكَ أَنَّـهُ لَو أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ (دَرَأَ) عَنْ أَمْثِلَـةِ الأُصُولِ كَانَ لَـهُ طَرِيـقٌ إِلى ذلك بِأَنْ يَـقُولَ: (تَدَرَّأَ)، ولَـوْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَهُ عَنْ أَمْثِلَـةِ الأُصُولِ[٣] إلى مَا لَـيْسَ بِزَائِـدٍ، لَمْ يَـكُنْ لَـهُ ذلِكَ.

والـوَاوُ في (خِرْوَعٍ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِن (الخَـرَعِ).

والمُلْحَقُ بِـبَنَاتِ الأَرْبَعَـةِ أَكْـثَـرُ مِن الأَصْلِ الّذي أُلْـحِقَ بِـهِ؛ لِقُـوَّةِ بَـنَاتِ الثّلاثَـةِ عَلَى بَـنَاتِ الأَرْبَعَـةِ بِزَائِـدٍ وغَـيْـرِ زَائِـدٍ.

* * *

مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ أيْضًا

ومَا مَوَاضِعُ زِيَـادَةِ الـتَّاءِ الّتِي تَـكْـثُـرُ فِـيها؟ ولِمَ كَـثُـرَتْ أَوَّلًا وآخِرًا؟

ومَا الـتّاءُ في (تَـنْضُبٍ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيها الزَّائِـدَةُ مِنْ غَـيْـرِ اشْتِقَاقٍ [ظ٦٩]؟

ومَا الـتَّاءُ في: (تَـتْـفُلٍ)، و (تُـتْـفَلٍ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّـها زَائِـدَةٌ؟

ومَا التَّاءُ في: (تُـرْتَـبٍ)، و (تُـدْرَأ)[٤]؟ ومَا التَّاءُ في: (جَبَـرُوتٍ)، و (مَلَـكُوتٍ)؟

ومَا الـتَّاءُ في: (عِفْرِيتٍ)؟ ومَا الـتَّاءُ في: (عِزْوِيتٍ)؟ ولِمَ لا يَجُوزُ أَنْ يَـكُونَ (فِعْوِيـلٌ)؟

ومَا التَّاءُ في: (الرَّغَـبُوتِ)، و (الرَّهَـبُوتِ)؟ ومَا[٥] التَّاءُ فِي: (التَّحْلِيءِ)؟ ومَا التَّاءُ في: (التَّحْلِئَـةِ)؟

ومَا الـتّاءُ في: (التَّـتْـفُـلَةِ)؟ ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ الـرَّاجِـزِ:

يَـهْـوِي بِهَا مَـرًّا هَوِيَّ التَّـتْـفُـلَـهْ

ومَا التَّاءُ في: (السَّنْـبَـتَـةِ)؟ومَا التّاءُ في: (التَّـقْـدُمِـيَّـةِ)؟ومَا التَّاءُ في:

---

(١) في د: (كما). (٢) الكلام من قوله: (ولو أراد) ليس في د.
(٣) الكلام من قوله: (كان له طريق إلى ذلك بأن) ليس في د.
(٤) في الأصل ود: (تدر)، وكذا في الجواب. (٥) في د: (وأما).

(التَّـرَبُوتِ)[١]؟

ومَا التَّاءُ في: (سِتَّـةٍ)؟ ولِمَ أُبْـدِلَتْ مَكَانَ الدَّالِ والسِّينِ؟

ومَا التَّاءُ في: (سَبَنتَى)؟ ومَا زِنَـةُ: (سَبَنْدى)[٢]؟

ومَا التَّاءُ في: (اتَّـغَـرَ)[٣]؟ ومَا زِنَـةُ (ادَّغَـرَ)[٤]؟ومَا التَّاءُ في (العَنْـكَـبُوتِ)، و (التَّخْرَبُوتِ)[٥]؟

ومَا تَاءُ[٦]: (أُخْتٍ)، و (بِنْتٍ)، و (ثِنْـتَانِ)، و (كِلْتا)؟ ومَا دَلِـيـلُ الـزِّيَـادَةِ فِـيهِنّ؟

ومَا (هَنْتٌ)، و (مَنْتٌ) في الـوَصْلِ[٧]؟

ومَا تَـاءُ (التِّجْفَافِ)، و (تِمْثَالٍ)؟ومَا تَـاءُ: (التَّـنْبِيتِ)[٨]، و (التَّمْتِـينِ)[٩]؟ ومَا الدَّلِـيلانِ[١٠] فِـيـهِ؟

ومَا تَـاءُ (التَّـنَـوُّطِ)[١١]؟ ومَا الدَّلِـيلانِ فِـيـهِ؟ومَا تَـاءُ (التِّهبِّطِ)؟

ومَا تَـاءُ (التُّـبُشِّرِ)؟ ومَا الدَّلِـيلانِ فِـيـهِ؟ومَا تَـاءُ (تَـرْنَـمُوتٍ)؟

ولِمَ لا تُجْعَلُ التَّاءُ زَائِـدَةً إلّا بِثَبْتٍ، عَلَى خِلافِ حُكْمِ الأَحْـرُفِ الخَمْسَـةِ: حُـرُوفُ المَدِّ واللِّـينِ، والهَمْزَةُ، والمِيمُ أَوَّلًا؟

ولِمَ لا تَـكُونُ التَّاءُ في الفِعْلِ مُـلْحَقَـةً؟ ومَا الّذي يَـلْـزَمُ مَنْ جَعَلها بِمَنْزِلَـةِ

---

(١) في مقاييس اللغة ١/ ٣٦٥: « فأمّا التَّـرَبُوت من الإبل، وهو الذّلول ».

(٢) في تاج العـروس (ستـد): « وكلُّ جَرِيءٍ سَبَـنْـدَى وسَبَـنْـتَى. وقيل: هي اللَّـبْـوَةُ الجَريئـةُ. وقيل: هي النّاقـةُ الجَرِيئـةُ الصَّدرِ ».

(٣) في د: (تغر).

(٤) في المخصص ٤/ ١٨٨: « اتَّغَر وادَّغَر: إذا نَـبَـتَتْ أسنانه ».

(٥) في القاموس المحيط (تخرب): « التَّخْرَبُوتُ بالفتح: الخِيَـارُ الفارِهةُ من النُّوقِ ».

(٦) قوله: (تاء) ليس في د.

(٧) قوله: (ومنت) ليس في د.

(٨) في د: (التأبيت).

(٩) فـي اللسان (متـن): « قال ابن بري: التمتين على وزن تفعيل، خيـوط تشـد بها أوصال الخيام. ابن الأعرابي: التمتين: تضريب المظال والفساطيط بالخيوط ».

(١٠) في د: (الدليان).

(١١) في د: (التوسط).

الأَحْرُفِ الخَمْسَةِ مِنْ أَنَّ تَاءَ: (تُبَّعٍ) زَائِدَةٌ، وتَاءَ (بَلْتَعٍ)[١]؟

ومَا التَّاءُ في (تِنْبَالَةٍ)[٢]، و (سُبْرُوتٍ)[٣]؟ ولِمَ جَعَلَها أَصْلِيَّةً في هذا؟

ومَا الّذي يَلْزَمُهُ مِنْ زِيَادَةِ وَاوِ (وَرَنْتَلٍ)، ويَاءِ (يَسْتَعُورٍ)؟

الجَوابُ[٤]

مَوَاضِعُ[٥] زِيَادَةِ التَّاءِ الّتي تَكْثُرُ فِيها أَوَّلٌ وآخِرٌ؛ لأَنَّهُ لَمَّا مُنِعَت الوَاوُ مِنْ هذينِ المَوْقِعَيْنِ بِأَنَّها لا تُزَادُ أَوَّلًا، ولا تَظْهَرُ آخِرًا فِيمَا زَادَ عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ خَلَفَها حَرْفٌ مُنَاسِبٌ لَهَا في هذينِ المَوْقِعَيْنِ، وهو التَّاءُ، لاتِّسَاعِ مَخْرَجِها كَاتِّسَاعِ مَخْرَجِ الوَاوِ، وأَنَّها خَفِيَّةٌ كَالوَاوِ.

والتَّاءُ في: (تَنْضُبٍ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ في الكَلامِ مِثْلُ (جَعْفُرٍ).

وكَذلِكَ: (تَتْفُلٌ)؛ و (تُتْفَلٌ)؛ لأَنَّهُ لَيْسَ في الكَلامِ مِثْلُ: (فَعْلُلٍ).

وكَذلِكَ: (تُرْتَبٌ)، و (تُدْرَأ)؛ وفِيهِ دَلِيلٌ مِن الاشْتِقَاقِ؛ لأَنَّهُ مِنْ (دَرَأ)، و (رَتَبَ).

وإِنَّما وَجَبَ فِيمَا لَمْ يَجِئ عَلَى مِثَالِ الأُصُولِ حَمْلُهُ عَلَى الزَّائِدِ؛ لأَنَّ رَدَّهُ إِلى نَظِيرٍ أَوْلى مِنْ إِخْرَاجِهِ عَن النَّظِيرِ، فَلَمّا كَانَ الاشْتِقَاقُ يُبَيِّنُ فِيمَا خَرَجَ عَنْ أَمْثِلَةِ الأُصُولِ أَنَّهُ زَائِدٌ في كَثِيرٍ مِن الكَلامِ، نَحْوُ (تُرْتَبٌ)، و (تُدْرَأ)، حُمِلَ مَا لَمْ يُشْتَقَّ عَلَى هذا النَّظِيرِ مِنْ جِهَةِ أَنَّ فِيهِ حَرْفَ الزِّيَادَةِ الّتي يَصْلُحُ في مَوْقِعِها زِيَادَةُ الحَرْفِ.

---

(١) في اللسان (بلتع): « ورجل بلتع ومتبلتع وبلتعي وبلتعاني: حاذق ظريف متكلم ».

(٢) في شرح الشافية للرضي ٢/ ٣٤٤: « وقَالَ في تِنْبَالَةٍ: فِعْلَالَة، وَقِيلَ: مِنَ النَّبَلِ للِصِّغَارِ، لأنه القَصِير ».

(٣) في الصحاح (سبرت): « السُّبْروتُ من الأرض: القفر، والجمع: السَّباريتُ. والسُّبْروتُ: الشيء القليل. أبو زيد: رجل سُبْروتٌ وسِبْريتٌ، وامرأةٌ سُبْرُوتَةٌ وسِبْريتَة ».

(٤) الكلام من قوله: (وما مواضع زيادة التاء) ساقط في ف.

(٥) في ف: (ومواضع).

والتَّـاءُ فـي: (جَبَـرُوتٍ)، و (مَـلَـكُوتٍ) زَائِـدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِـن (الجَبْرِيَّـةِ)، و (المُلْكِ).

والتَّاءُ في: (عِفْرِيتٍ) [و٧٠] زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِن (العَـفْرِ).

والتَّاءُ فـي: (عِـزْوِيتٍ) زَائِـدَةٌ؛ لأَنَّـهُ لا يَخْلُـو مِـن أَنْ يَـكُونَ: (فِعْوِيـلٌ)، أَوْ (فِعْلِيـلٌ)، أَوْ (فِعْلِيتٌ). ولا يَجُوزُ أَنْ يَـكُونَ (فِعْوِيـلٌ)؛ لأَنَّـهُ لَـيْسَ في الكَلامِ عَلَى هذا المِثَالِ، ولا يَـكُونُ (فِعْلِيلٌ)؛ لأَنَّ الوَاوَ لا تَـكُونُ أَصْلِيَّـةً بَعْدَ سَلامَةِ الأُصُولِ الثَّلاثَـةِ، إِذا كَانَتْ غَـيْـرَ أَوَّلٍ في الكَلِمَـةِ، فَصَحَّ أَنَّـهُ: (فِعْلِيتٌ) كَـقَوْلِـكَ: (عِفْرِيتٌ).

والتَّاءُ في: (رَغَـبُوتٍ)، و (رَهَبُوتٍ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِن (الـرَّغْبَـةِ)، و (الـرَّهْبَـةِ).

والتَّاءُ فِـي: (التَّحْلِـيءِ) زَائِـدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِـنْ (حَلأْتُ). والتَّاءُ في: (التَّحْلِئَـةِ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِنْ (حَلِئْتُ).

والتَّاءُ في (التَّـتْـفُـلَـةِ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مُـوَافِقٌ للتَّـتْـفُلِ في مَعْنى السّرْعَةِ، كَمَا قَالَ الرَّاجِـزُ:

١٢٣٠ يَـهْـوِي بِـهَا مَـرًّا هَوِيَّ التَّـتْـفُلَه[1]

والتَّاءُ في: (السَّنْـبَـتَـةِ) زَائِـدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِنْ قَـوْلِـهِم: (مَضَتْ سَنْبَـةٌ مِن الدَّهْرِ)، أَيْ: قِطْعَـةٌ.

والتَّاءُ في: (التَّـقَدُّمِيَّـةِ)، زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِن (القُدَّامِ).

والتَّاءُ في: (التَّـرَبُوتِ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ (فَـعَلُوتٌ) مِن (التُّـرَابِ)؛ إِذْ مَعْـنَـاهُ: الـذَّلُـولُ.

وأَمَّـا (سِتَّـةٌ) فالتَّاءُ فِيـهِ مُـبْـدَلَـةٌ، والأَصْلُ: (سِدْسٌ)، ودَلِـيـلُـهُ: (أَسْدَاسٌ)،

(١) هذا مـن الرجز، قائلـه مجهـول، وهو من شواهد سيبويـه ٤/ ٣١٦، وتحصيل عيـن الذهب ٥٨٥، وسفر السعادة ١/ ١٧٤ برواية: (كهوي). وفي ف: (كهوي).

و (سُدَيْسٌ)، وإِنَّما أُلْـزِمَ الـبَدَلُ لاجْتِمَاعِ سَبَبَـيْنِ: أَحَدُهُما قُـوَّةُ إِدْغَامِ الدَّالِ في السِّيـنِ حَتّى لا يَـكَادُ يُـقْـرَأُ إِلّا: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ ﴾ [المجادلة: ١] بالإِدْغَـام. والسَّبَبُ الثَّانِـي: ثِقَـلُ المُضَاعَـفِ، فَـلَـوْ أَدْغَـمُوا الدَّالَ في السِّينِ مِنْ غَـيْـرِ قَـلْـبٍ لَجَاءَ مِنْـهُ: (سِسٌّ)، فَـكَانَ يَجْـتَمِعُ فـي الاسْمِ حُـرُوفٌ مُـضَاعَـفَـةٌ مِنْ جِنْسٍ وَاحِـدٍ، لَـيْسَ فِـيه غَـيْـرُها، فتُـنُـكِّبَ ذلِكَ، وأُبْـدِلَت الدَّالُ تَـاءً؛ لأَنَّها مِنْ مَخْـرَجِها، ثُـمَّ لَمْ يَصْلُحْ أَنْ تُـدْغَـمَ في السِّينِ لِمَا بَـيَّـنّا، فَـقُلِـبَت السِّينُ تَـاءً؛ لاجْتِمَاعِ [سَبَـبَـيْنِ][1]: أَحَدُهُما: المُنَـاسَبَـةُ بَـيْنَ الـتَّـاءِ والسِّـينِ بِالهَمْسِ، وأَنَّـهُما جَمِيـعًا مِنْ حُـرُوفِ الفَـمِ. والسَّـبَـبُ الآخَـرُ: ثِـقَـلُ المُضَاعَفِ الَّذي يَجِبُ أَنْ يُـفَـرَّ مِنْـهُ. فَـلَمّا اجْـتَـمَعَ السَّـبَـبَانِ جَازَ قَـلْـبُ كُـلِّ وَاحِـدٍ مِن الحَـرْفَـيْنِ إِلى مُـقَارِبٍ لَـهُ؛ لِـيَـقَعَ الإِدْغَـامُ، ولا يَـلْـزَمُ عَلَى هذا قَـلْـبُ السِّينِ للـتَّـاءِ الَّتي قَـبْـلَها؛ لأَنَّ السِّينَ أَفْضَلُ مِن الـتّـاءِ بِأَنَّـها مِنْ حُـرُوفِ الصَّفِـيـرِ، وهي أَنْـدَى في السَّمْعِ مِن الـتَّـاءِ[2]، فَـلَمْ يَجُزْ أَنْ تُـقْـلَـبَ السِّينُ للـتَّـاءِ، إِلّا في حَالٍ لا يُمْكِنُ قَـلْـبُ الـتَّـاءِ للسِّينِ.

والـتَّـاءُ في: (سَبَنْتَى) أَصْلِـيَّـةٌ، وَوَزْنُـهُ (فَـعَنْلى)، وهو مِنْ (سَبَتَ) إِذا قَطَعَ بِسُرْعَـةٍ، وتُـقْـلَـبُ الـتَّـاءُ، فَـيُـقَالُ: (سَبَنْدى)؛ لأَنَّ الدَّالَ مَجْهُورَةٌ، ومِـنْ مَخْـرَجِ الـتَّـاءِ، قَرِيـبَـةٌ مِنْها.

وأَمّا[3] التَّاءُ في: (اتَّـغَـرَ) فَـزَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ (افْتَعَلَ) مِن (الثَّـغْرِ).

وأَمَّا التَّاءُ في (عَنْـكَـبُوتٍ) فهي زَائِـدَةٌ؛ لِقَـوْلِـهِم: (العَنْـكَـبَاءُ)، و (العَنْـكَـبُ) في هذا المَعْنى، وهي في[4] (تَخْـرَبُوتٍ) [ظ٧٠] زَائِدَةٌ؛ لِقَـوْلِـهِمْ: (تَخَارِبُ) مِنْ غَـيْـرِ تَـكَـرُّهٍ لِهذا الجَمْعِ.

وتَـاءُ (أُخْتٍ)، و (بِنْتٍ)، و (ثِنْـتَانِ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّها[5] لِمَعْنى الـتَّـأْنِيثِ.

---

(١) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٢) الكلام من قوله: (بأنها من) ساقط من ف.

(٣) في ف: (فأما).

(٤) قوله: (في) ليس في د.

(٥) في الأصل ود: (لأنهما)، وكذا في ف.

وتَـاءُ (كِلْتا) مُـبْـدَلَـةٌ مِنْ وَاوٍ، كَمَا أُبْـدِلَت الـوَاوُ مِن الـيَـاءِ في: (شَرْوَى).
فَـأَمّا الألِفُ فَفِـيها وَجْهَانِ: مِن العَـرَبِ مَنْ يَجْعَـلُها للإِلْحَاقِ، ومِنْـهُم مَنْ يَجْعَلُها للتَّـأنِـيثِ. فَمَنْ جَعَلَها للإِلْحَاقِ قَالَ: (رَأَيْـتُ كِلْـتَـيْهِما)، و (مَـرَرْتُ بِـكِلْـتَـيْهِما) تَشْبِيـهًا بِالظُّـرُوفِ الّتي تُـبْـدَلُ الألِفُ مِنْها، كَـقَـوْلِكَ: (عَـلَـيْهِما)، و (لَـدَيْهِما)، و (إِلَـيْهِما)؛ لأَنَّ الظَّـرْفَ تَـلْـزَمُـهُ الإِضَافَـةُ، فهو بِمَنْزِلَـةِ الحَـرْفِ في النُّـقْصَانِ، فَـشُبِّـهَ في تَـغْيِـيرِ اللّامِ بِـ (فَـعَلْتِ)، و (فَـعَـلْنَ)، لَمّا سَكَـنَتْ لاتِّصَالِ مَا يُـسْنَدُ دُخُولُـهُ في الفِعْـلِ مِنْ وَجْهَـيْنِ: أَحَدُهُما أَنَّـهُ فَـاعِلٌ، والآخَـرُ أَنَّـهُ ضَمِيـرٌ مُـتَّصِلٌ، فَجَـرَى قَـوْلُـكَ: (إِلَـيْهِما) وبَـابُـهُ هذا المَجْـرَى لِـشِدَّةِ[1] الاتِّـصَالِ مِـنْ وَجْهَـيْنِ: أَحَدُهُما: جِهَـةُ الحَـرْفِ. والآخَـرُ: لُـزُومُ الإِضَافَـةِ، فَـسُكِّنَ مَـوْضِعُ اللّامِ، وظَـهَـرَت الـيَـاءُ فِـيـهِ، كَمَا تَظْـهَـرُ إِذا سَكَّـنْتَ في: (أَعْطَـيْتُ)، و (أَغْـزَيْـتُ).

فَـأَمّا (كِلا)، و (كِلْتا) فَـمُشَبَّـهٌ بِهذه الظُّـرُوفِ مِنْ وَجْهَـيْنِ: أَحَدُهُما لُـزُومُ الإِضَافَـةِ، والآخَرُ أَنَّ آخِرَ الكَلِمَـةِ فِـيـهِ أَلِفٌ، فإِذا خَـرَجَ إِلى الظَّـاهِـرِ رَجَعَ إِلى الأَصْلِ في جَمِيعِ ذلِكَ، فَـتَـقُولُ: (رَأَيْـتُ كِلْتا أُخْتَـيْكَ)، و (كِلا أَخَوَيْـكَ)، كَمَا تَـقُولُ: (عَلَى زَيْـدٍ)، و (لَـدَى عَمْرٍو)، و (إِلى خَالِـدٍ)[2].

وأَمّـا المَـذْهَبُ الآخَـرُ فَـيَجْعَـلُ الأَلِفَ فِـيـهِ للتَّـأْنِـيثِ، ويَـخْـرُجُ عَنْ شَبَـهِ هذه الظُّـرُوفِ بِأَنَّـها زِيـدَتْ لِمَعْنًى، فَـتَـثْبُتُ أَلِفًا في كُـلِّ حَالٍ، فَـتَقُولُ: (رَأَيْتُ كِلْـتَاهُما)، و (مَـرَرْتُ بِـكِلْـتَـاهُما).

وهذا الّذي شَـرَحْنا عَلَى مَـذْهَـبِ سِيـبَـوَيْـهِ، وَوَزْنُـهُ عِنْـدَهُ: (فِعْلى)، كَـقَوْلِـكَ: (ذِفْـرَى). والأَلِفُ فِـيـهِ عَلَى وَجْهَيْنِ كَمَا بَـيَّـنّا. وأَمّـا غَـيْـرُهُ، وهو قَـوْلُ الجَـرْمِـيِّ فَـيَجْعَـلُ الـتَّـاءَ في (كِلْتا) للتّـأْنِـيثِ، فَـيَكُونُ وَزْنُـهُ عِنْـدَهُ: (فِعْـتَـلٌ)[3]. فَإِذا قِـيـلَ لَـهُ: كَـيْفَ جَازَ: (رَأَيْـتُ كِلْـتَاهُما)، و (مَـرَرْتُ بِكِلْـتَاهُما) تَخَـلَّصَ مِنْ

---

(١) قوله: (بشدة) مطموس في الأصل، وكذا في د وف.
(٢) في ف: (خلد).
(٣) انظر المذهبين في شرح السيرافي ٤/ ١١٧، والتعليقة للفارسي ٣/ ١٩٠.

هذا بِأَنْ يَقُولَ: أُجْرِيَ عَلَى الأَصْلِ، ولَمْ يَعْتَدَّ بِالشَّبَهِ. والاخْتِيَارُ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ؛ لأَنَّهُ أَقْيَسُ بِحَمْلِهِ عَلَى نَظِيرٍ، وإِجْرَائِهِ التَّاءَ عَلَى مَا يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّها لا تُزَادُ للتَّأنِيثِ إِلّا في آخِرِ الكَلِمَةِ، وهو مَوْضِعُها الّذي حَقُّها[1] أَنْ تَكُونَ فِيهِ بَعْدَ تَمَامِ الاسْمِ، تَلْحَقُ العَلامَةُ للتَّأنِيثِ، كَمَا تَلْحَقُ عَلامَةُ التَّثْنِيَةِ وجَمْعِ السَّلامَةِ، فهذا أَقْيَسُ وأَوْلى لَها[2].

وتَاءُ (هَنْتٍ)، و (مَنْتٍ) زَائِدَةٌ؛ لِقَوْلِهِم في الوَقْفِ: (هَنَه)، و (مَنَه).

وتَاءُ (تِجْفَافٍ، و (تِمْثَالٍ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّها مِن (الجَفَافِ) و (المِثَالِ).

وتَاءُ (التَّنْبِيتِ)، و (التَّمْتِينِ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّهُ مِن (النَّبَاتِ)، و (المَتْنِ)، ودَلِيلٌ آخَرُ: أَنَّهُ لَيْسَ في الكَلامِ: (فَعْلِيلٌ)، فَلَهُ دَلِيلٌ مِن الاشْتِقَاقِ، ولَهُ [و٧١] دَلِيلٌ مِن الخُرُوجِ عَنْ مِثَالِ الأُصُولِ.

وتَاءُ (التِّهِبِّطِ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّهُ مِنْ: (هَبَطَ، يَهْبِطُ). ودَلِيلٌ آخَرُ، وهو أَنَّهُ لَيْسَ في الكَلامِ: (فِعْلِّلٌ).

وتَاءُ (التُّبُشِّرِ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّهُ مِنْ: (بَشَّرْتُ)؛ ولَيْسَ في الكَلامِ: (فُعُلِّلٌ).

وتَاءُ (تَرْنَمُوتٍ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّهُ مِن (التَّرَنُّمِ).

وحُكْمُ التَّاءِ أَلّا تُجْعَلَ زَائِدَةً إِلّا بِثَبْتٍ عَلَى خِلافِ حُكْمِ الأَحْرُفِ الخَمْسَةِ؛ لأَنَّها لَمْ تَكْثُرْ كَثْرَتَها[3]، ولا قَوِيَتْ قُوَّتَها. ولا تَكُونُ مُلْحَقَةً في الفِعْلِ؛ لأَنَّهُ إِنَّما يَكُونُ مُلْحَقًا بِمَا[4] قَوِيَ مِن حُرُوفِ الزِّيَادَةِ.

ويَلْزَمُ مَنْ جعَلَها زَائِدَةً عَلَى قِيَاسِ الأَحْرُفِ الخَمْسَةِ أَنْ يَجْعَلَ تَاءَ (تُبَّعٍ) زَائِدَةً، وكَذَلِكَ[5] (بَلْتَعٌ)، وهذا مَا لا إِشْكَالَ فِي فَسَادِهِ؛ لأَنَّهُ لا دَلِيلَ عَلَيْهِ، مَع أَنَّ التَّاءَ لا تَكَادُ تُزَادُ في حَشْوِ الاسْمِ. ويَلْزَمُهُ زِيَادَةُ وَاوِ (وَرَنْتَلٍ)،

---

(١) كذا في د وف، وفي الأصل: (يحقها).

(٢) في ف: (وأولى لما بينا).

(٣) في ف: (ككثرتها).

(٤) كذا في ف، وفي الأصل ود: (ما).

(٥) في د: (فكذلك).

ويَـاءِ (يَسْتَـعُورٍ)، وذلكَ فَاسِدٌ؛ لِمَا بَـيَّـنّا قَـبْـلُ مِن أَنَّ قِـيَـاسَ الـوَاوِ أَلّا تُـزَادَ أَوَّلًا لِـقُـبْحِها في المَسْمُوعِ إذا اجْتَـمَعَتْ مَع وَاوِ العَطْفِ، مَع ثِـقَلِها في نَـفْسِها. وكَذلِكَ يَـاءُ (يَسْتَـعُورٍ)؛ لأنَّ الـزِّيَـادَةَ لا تَـلْحَقُ بَنَـاتَ الأَرْبَعَـةِ مِنْ أَوَائِـلِها، فَـ (يَسْتَـعُورٌ): (فَـعْلَـلُولٌ) بِمَنْزِلَـةِ: (عَضْرَفُوطٍ). و (وَرَنْـتَـلٌ): (فَـعَـنْـلَـلٌ) بِمَنْزِلَـةِ (جَحَنْـفَلٍ).

وأَمّا (سُبْـرُوتٌ)، و (تِنْـبَالَـةٌ) فَـذَكَـرَهُما سِيبَـوَيْـهِ فِـيمَا التَّـاءُ فِـيـهِ أَصْلِـيَّـةٌ[١]، وقَـدْ عَقَدَ لَـهَا أَنّـا إِذا وَجَدْنا الاشْتِقَـاقَ حَكَمْنا بِالـزِّيَـادَةِ، ويَـتَـوَجَّهُ في (سُبْـرُوتٍ) أَنْ يَـكُونَ مِن (السَّبْـرِ)؛ لأَنَّـهُ الفَقِيرُ عَلَى سَبْـرِ حَالِـهِ، وفي (تِنْـبَالَـةٍ) أَنْ يَـكُونَ مِن (النَّـبْلِ)، وهو الصِّغَـارُ، وكَذلِكَ النَّـبْـلُ مِن السِّهَامِ، فَـتَـكُونُ (التِّـنْـبَالَـةُ) القَصِيـرُ مِنْ هذا.

* * *

مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ

ومَا مَـوَاضِعُ[٢] الـنُّونِ الزَّائِـدَةِ الّتي تَـكْـثُـرُ فِـيها؟

ولِمَ زِيدَت في الاسْمِ المُنْصَرِفِ؟ ولِمَ زِيدَت في التَّـثْنِـيَـةِ وجَمْعِ السَّلامَـةِ؟

ولِمَ كَثُـرَتْ في (فِعْلانٍ)، و (فُعْلانٍ) للجَمْعِ؟ وهَلْ ذلِكَ لِمُشَاكَلَتِها لِحُـرُوفِ[٣] المَدِّ واللِّينِ مَع مُصَاحَبَـتِها لأَقْـوَى الحُـرُوفِ في الـزِّيَـادَةِ[٤]؟

ولِمَ زِيـدَت في الفِعْلِ عَلامَـةً للـرَّفْـعِ؟

ولِمَ لا تُـزَادُ أَوَّلًا في الاسْمِ؟ وهَـلْ ذلِكَ لإِخْلاصِها للفِعْلِ أَوَّلًا، كَمَا أُخْلِصَتْ أُخْتُها المِيمُ للاسْمِ[٥] في أَوَّلِـهِ؟

---

(١) هناك خلاف في هذين اللفظين، فالتاء أصلية عند سيبويه، وهي زائدة عند بعضهم. انظر الخلاف في شرح السيرافي ٥/ ٢١١، وشرح الشافية للرضي ٢/ ٣٤٤.

(٢) في د: (وضع).

(٣) في د: (لحرف).

(٤) في الأصل ود: (الزائدة).

(٥) في د: (الاسم).

ولِمَ كَثُرَتْ في (فَعَلانَ) مَصْدَرًا[١]؟ وهَلْ ذلِكَ لِلإيذَانِ بِالتَّكْثِيرِ، مِثْلُهُ في الجَمْعِ في (فِعْلانٍ)، و (فُعْلانٍ)؟

ولِمَ جُعِلَ نُونُ (فَعْلانَ) بَدَلًا مِن الأَلِفِ؟ ومَا الخِلافُ فِيهِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ (فَعْلانَ، فَعْلى) لا يَنْصَرِفُ في مَعْرِفَةٍ ولا نَكِرَةٍ؟

ومَا النُّونُ في: (نَهْشَلٍ)[٢]، و (نَهْسَرٍ)[٣]، و (نَهْضَلٍ)[٤]؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ أَصْلِيَّةً؟

ومَا النُّونُ في (جِعْثِنٍ)[٥]؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّها أَصْلِيَّةٌ؟

ومَا النُّونُ في: (عَنْتَرٍ)؟ ولِمَ[٦] جَعَلَها [ظ٧١] أَصْلِيَّةً، وكَذلِكَ النُّونُ في: (زَرْنَبٍ)[٧]؟

ومَا النُّونُ في (عَنْسَلٍ)، و (عَنْبَسٍ)؟ ومَا النُّونُ في: (عَفَرْنى)؟ ومَا النُّونُ في: (بُلَهْنِيَةٍ)[٨]؟ ومَا النّونُ في: (فِرْسِنٍ)؟ ومَا نُونُ (خَنْفَقِيقٍ)؟ ومَا النُّونُ في: (البَلَنْصَى)[٩]؟ ومَا النُّونُ في: (عَقَنْقَلٍ)، و (عَصَنْصَرٍ)[١٠]؟ ومَا في قَوْلِهِم: (عُصَيْصِيرٌ)[١١]، و (عَقَاقِيلُ) مِن الدَّلِيلِ؟ ومَا النُّونُ في: (جُنْدَبٍ)، و (عُنْصَلٍ)[١٢]، و (عُنْظَبٍ)[١٣]؟

---

(١) في الأصل ود: (مصدرها)، وكذا في الجواب.

(٢) في الصحاح (نهشل): « النَّهْشَلُ: الذئبُ. والنَّهْشَلُ: الصقرُ ».

(٣) في تاج العروس (نهسر): « النَّهْسَرُ: الخفيف السَّريع من الرِّجال. النَّهْسَرُ: الحريصُ الأكولُ للَّحم ».

(٤) في اللسان (نهضل): « النهضل: المسن من الرجال ».

(٥) في الصحاح (جعثن): « الجِعْثِنُ بالكسر: أصول الصِّلِّيانِ ».

(٦) في د: (وما).

(٧) في د: (ازونت). وفي الصحاح (زرنب): « الزرنب: ضرب من النبات طيب الرائحة ».

(٨) في د: (بهنة).

(٩) في الصحاح (بلص): « البَلصوص: طائرٌ، والجمع: البَلَنْصى، على غير قياس ».

(١٠) في سفر السعادة ١/ ٣٨١: « عصنصر: فعنعل، اسم جبل ».

(١١) في الأصل ود: (عصيصر)، وكذا في الكتاب ٤/ ٣٢٠.

(١٢) في الصحاح (عنصل): « العُنْصُلُ: البصلُ البريُّ ».

(١٣) في سفر السعادة ١/ ٣٨٣: « عنظب: قال الجرمي: العنظب، بضم العين وفتح الظاء: ذكر الجراد ».

ومَا النُّونُ في: (العِرَضْنَةِ)، و (الخِلَفْنَةِ)[١]؟ ومَا النُّونُ في: (رَعْشَنٍ)، و (ضَيْفَنٍ)، و (عَلْجَنٍ)؟ ومَا النُّونُ في: (سِرْحَانٍ)، و (ضِبْعَانٍ)؟

ومَا النُّونُ في: (الإِنْسَانِ)؟

ومَا النُّونُ في: (دِهْقَانٍ)[٢]، و (شَيْطَانٍ)؟ ومَا جَعَلَهُما أَصْلِيَّتَيْنِ؟

ولِمَ لا يَكُونُ مِثْلُ: (ثُعْبَانٍ) إِلّا بِزِيَادَةِ النُّونِ؟

ومَا النُّونُ[٣] في: (جُنْدَبٍ)؟ ومَا النُّونُ في: (احْرَنْجَمَ)؟ومَا النُّونُ في: (قُنْبَرٍ)؟

ومَا النُّونُ في: (سِنْدَأْوٍ)[٤]، و (حِنْطَأْوٍ)[٥]، و (قِنْدَأْوٍ)[٦]؟ ومَا زِنَةُ: (سِنْدَأْوٍ)؟

ومَا النُّونُ في: (عُرُنْدٍ)[٧]؟

ومَا النُّونُ في: (خُنْفَسَاءَ)، و (عُنْصَلاءَ)؟ ولِمَ حَمَلَهُ عَلَى قِيَاسِ: (عُنْصَلٍ)؟

ومَا النُّونُ في: (العَنْتَرِيسِ)[٨]؟ ومَا النُّونُ في: (الذُّرْنُوحِ)؟

ومَا النُّونُ في: (جَحَنْفَلٍ)؟ ولِمَ لا تَكُونُ في هذا المِثَالِ مِنْ خَمْسَةِ الأَحْرُفِ إِلّا زَائِدَةً، وكَذلِكَ: (شَرَنْبَثٍ)[٩]، و (حَبَنْطًى)، و (دَلَنْظًى)، و (سَرَنْدًى)،

---

(١) في د: (والخفنة).

(٢) في تاج العروس (دهق): « الدِّهْقانُ بالكَسْرِ وبالضمِّ: التاجر ».

(٣) قوله: (النون) ليس في د.

(٤) في المخصص ١/ ٧٧: « رجل سِنْدَأْوٌ: عظيم الرأس ».

(٥) في اللسان (حنطأ): « والحنطأو والحنطأوة: العظيم البطن، والحنطأو: القصير، وقيل: العظيم ».

(٦) في الصحاح (قند): « رجلٌ قِنْدَأْوَةٌ، على فِعْلأْوَةٍ، أي خفيف. وقال الفراء: هي من النوق الجريئة. وقال أبو مالك: ناقةٌ قِنْدَأْوَةٌ، وجملٌ قِنْدَأْوٌ، أي سريعٌ. وقَدومٌ قِنْدَأْوَةٌ، أي حادَّة ».

(٧) في الصحاح (عرند): « العَرَنْدَدُ: الصُّلْبُ. وحكى سيبويه: وترٌ عُرُنْدٌ، أي غليظ ».

(٨) في د: (تعتنيس).

(٩) في المحكم ٨/ ١٤٤: « الشَّرَنْبَثُ والشُّرابِثُ: القبيحُ الشديدُ. وقيل: هو الغليظُ الكَفَّيْن والقدمَيْن الخَشِنُهُما ».

و (قَلَنْسُوةٌ)؟ ولِمَ صَارَتْ أُخْتَ الأَلِفِ في: (شَرَنْبَثٍ) و (شُرَابِثَ)[١]، و (جَرَنْفَسٍ) و (جُرَافِسَ)[٢]؟

ومَا النُّونُ في: (عَرَنْتُنٍ)[٣]؟ ومَا النُّونُ في: (الجِعِنْظَارِ)[٤]؟ ومَا النُّونُ في (السَّرَنْدَى)، وهو الجَرِيءُ؟ ومَا النُّونُ في: (دَلَنْظَى)، وهو الغَلِيظُ؟ ومَا النُّونُ في: (جَحَنْفَلٍ)؟ ومَا النُّونُ في: (حِنَزْقَرٍ)[٥]، و (حِنَبْتَرٍ)[٦]، و (عَنْدَلِيبٍ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّها في هذه[٧] المَوَاقِعِ أَصْلِيَّةٌ؟

ومَا النُّونُ في: (جَنَعْدَلٍ)[٨]، و (خَدَرْنَقٍ)[٩]، و (شِنْفَارٍ)[١٠]؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ في هذه[١١] أَصْلِيَّةً؟

ومَا النُّونُ في: (كَنَهْبُلٍ)؟ ومَا النّونُ في: (قَرَنْفُلٍ)؟

ومَا النُّونُ في: (قِنْفَخْرٍ) مَع قَوْلِهِم: (قُفَاخِرِيٌّ)؟

ومَا النُّونُ في: (ضَفَنْدَدٍ)، و (دَلَنْظَى)؟

ومَا النُّونُ في: (كُنْتَأْلٍ)، و (خُنْثَعْبَةٍ) مَع أَمْثَالِ: (جُرْدَحْلٍ)؟

---

(١) قوله: (وشرابث) ليس في د.

(٢) في تاج العروس (جرنفس): « الجَرَنْفَس كَسَمَنْدَلٍ: الرجلُ الضخمُ الشديد ».

(٣) في الصحاح (عرتن): « العَرَتَنُ: نبت يُدبغ به. قال الخليل: أصله عَرَنْتُنٌ ».

(٤) في المخصص ١/ ٢٨١: « الجِعِنظارُ: النَّهِمُ الشَّرِه ».

(٥) في الصحاح (حنزقر): « الحِنْزَقْرُ والحِنْزَقْرَةُ: القصير الدميم ».

(٦) في تاج العروس (حنبتر): « الحِنْبَتْرُ كجِرْدَحْلٍ بتَقْديم المُوَحَّدَة على المُثَنَّاة، أهملَه الجَوهَرِيُّ، وقال الصَّغانيُّ: مَثَّلَ به سيبَوَيْه، وفَسَّره السِّيرافيُّ فَقَال: هو الشِّدَّة ».

(٧) في الأصل ود: (هذا).

(٨) في اللسان (جعدل): « الجنعدل: البعير القوي الضخم، والجنعدل: التار الغليظ من الرجال. زاد الأزهري: الربعة، ورجل جنعدل: إذا كان غليظًا شديدًا ».

(٩) في اللسان (خدرنق): « الخدرنق والخذرنق بالدال والذال: ذكر العناكب ».

(١٠) في الأصل ود: (شنافر)، وكذا في الكتاب ٤/ ٣٢٤. وفي تاج العروس (شنفر): « والشِّنْفَارُ بالكسر: الخَفِيفُ ».

(١١) في الأصل ود: (هذا).

ولِمَ قَلَّت المِيمُ الزَّائِدَةُ غَيْرَ أَوَّلٍ؟ ولِمَ كَانَ: (سُتْهُمٌ)، و (زُرْقُمٌ) عَلَى زِيَادَةِ المِيمِ؟

ولِمَ وَجَبَ في: (ضَهْيَأ) زِيَادَةُ[1] الهَمْزَةِ، وفي: (جُرَائِضٍ)[2]، و (حُطَائِطٍ)، وفي: (شَمْأَلٍ)، و (شَأْمَلٍ)؟

الجَوَابُ[3]

مَوَاضِعُ النُّونِ الزَّائِدَةِ الّتي تَكْثُرُ فِيها عَلَى خَمْسَةِ أَوْجُهٍ: في آخِرِ الاسْمِ مُصَاحِبَةٌ للأَلِفِ، ومَع[4] مُصَاحَبَةِ الإعْرَابِ في الاسْمِ المُنْصَرِفِ، وثَالِثَةٌ سَاكِنَةٌ في الاسْمِ الّذي عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ. وللإِعْرَابِ في الفِعْلِ مِنْ: (يَفْعَلانِ)، و (يَفْعَلُونَ)، و (تَفْعَلِينَ)، و (نَفْعَلُ) [و٧٢]. وفي الجَمْعِ السَّالِمِ والتثْنِيَةِ، وهذه مَوَاضِعُ[5] زِيَادَتِها الّتي تَكْثُرُ فِيها.

ولا تُزَادُ أَوَّلًا في الاسْمِ؛ لأنَّ المِيمَ الّتي هي أُخْتُها خَلَفَتْها في ذلِكَ المَوْضِعِ، وأَخْلَصَتْها في (نَفْعَلُ)[6].

وكَثُرَتْ في (فِعْلانٍ)، و (فُعْلانٍ) للجَمْعِ؛ لأَنَّهُ جَمْعُ الكَثِيرِ[7]، واصْطَحَبَتْ فِيهِ حَرْفَانِ لازِمَانِ؛ لِتَدُلَّ عَلَى الكَثْرَةِ[8]. وكَانَت النُّونُ أَحَقَّ بِذلِكَ لِمُشَاكَلَتِها الأَلِفَ، وكَانَت الأَلِفُ أَحَقَّ بِالزِّيَادَةِ؛ لِخِفَّتِها وكَثْرَتِها في الأَبْنِيَةِ، ولَمْ يَصْلُحْ أَنْ تُزَادَ في آخِرِ الاسْمِ لِهذا المَعْنى؛ لأَنَّهُ مَوْضِعٌ يَذْهَبُ المَدُّ فِيها. وصَلُحَ في (فَعَالٍ)، و (فَعُولٍ) أَنْ تُزَادَ وَحْدَها للتَّكْثِيرِ؛ لِمَا فِيها مِن المَدِّ الّذي يَقُومُ مَقَامَ حَرْفَيْنِ.

---

(١) الكلام من قوله: (غير أول) ساقط من د.
(٢) في الصحاح (جرض): « ويقال أيضًا: رجلٌ جُرائِض وجُرَيْض، ونعجةٌ جُرَئِضَةٌ، أي ضخمةٌ ».
(٣) الكلام من قوله: (وما مواضع النون) ساقط من ف.
(٤) في د: (مع) بلا واو.
(٥) في د: (وهذه وامتنع).
(٦) في ف: (في الفعل).
(٧) في د: (التكثير).
(٨) في ف: (الكسرة).

وإِنَّما جَازَ أَنْ تُزَادَ للإِعْرَابِ في الفِعْلِ؛ لِمُشَاكَلَتِها لَهُ بِالمُصَاحَبَةِ، وبِمَا لَهَا مِن الغُنَّةِ الّتي تُشْبِهُ المَدَّةَ، فَلَمْ يَكُنْ بَعْدَ الحَرَكاتِ والحُرُوفِ الّتي هي مِنْها، وهي حُرُوفُ[1] المَدِّ واللِّينِ، شَيءٌ أَحَقَّ بِالإعْرَابِ مِن النُّونِ.

وكَثُرَتْ في (فَعَلانَ) مَصْدَرًا، نَحْوُ: (النَّفَيَانِ)، و (الغَلَيَانِ)؛ لأَنَّ التَّكَرُّرَ يَجْرِي مَجْرَى الجَمْعِ في الكَثْرَةِ.

ونُونُ (فَعْلانَ، فَعْلى) بَدَلٌ مِن الأَلِفِ عِنْدَ الخَلِيلِ[2]؛ لأَنَّهُ لا يَنْصَرِفُ في مَعْرِفَةٍ ولا نَكِرَةٍ، مِنْ أَجْلِ الزِّيَادَةِ، وهذا مِنْ شَرْطِ عَلامَةِ التَّأْنِيثِ الّتي تَلْزَمُ البِنَاءَ، عَلَى خِلافِ الهَاءِ في التَّعَاقُبِ. وغَيْرُ الخَلِيلِ يَذْهَبُ إِلى أَنَّها لَيْسَتْ بِبَدَلٍ[3]، وإِنَّما لَمْ يَنْصَرِفْ نَحْوُ: (غَضْبَانَ)؛ لأَنَّهُ صِفَةٌ، وفِيهِ الأَلِفُ والنُّونُ المُضَارِعَةُ لأَلِفَي[4] التَّأْنِيثِ؛ بِامْتِنَاعِها مِنْ عَلامَةِ التَّأْنِيثِ؛ لأَنَّكَ تَقُولُ في المُؤَنَّثِ: (غَضْبَى)، ولَوْ سَمَّيْتَ بِهِ لَمْ يَنْصَرِفْ؛ لأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ فِيهِ الأَلِفُ والنُّونُ زَائِدَتانِ، فَلَوْ نَكَّرْتَهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ لَمْ يَنْصَرِفْ أَيْضًا؛ لأَنَّهُ قَدْ صَارَ إِلى مِثْلِ حَالِهِ قَبْلُ، عَلَى قِيَاسِ (أَحْمَرَ) إذا نُكِّرَ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ. وكِلا المَذْهَبَيْنِ قَوِيٌّ، والمَذْهَبُ الأَخِيرُ أَقْيَسُ.

والنُّونُ في (نَهْشَلٍ) أَصْلِيَّةٌ؛ لأَنَّها لا تُزَادُ أَوَّلًا في الأَسْمَاءِ؛ لِمَا بَيَّنّا مِن أَنَّ المِيمَ الّتي هي أُخْتُها قَدْ خَلَفَتْها في ذلِكَ المَوْقِعِ في الأَسْمَاءِ.

والنُّونُ في (عَنْتَرٍ) كالنُّونِ في (زَرْنَبٍ) عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[5]؛ لأَنَّهُ لا دَلِيلَ عَلَى زِيَادَتِها مِن اشْتِقَاقٍ، ولا غَيْرِهِ، وكَذلِكَ نُونُ (جِعْثِنٍ). وغَيْرُ سِيبَوَيْهِ يَذْهَبُ إِلى أَنَّ (عَنْتَرَ) مِن (العَتْرِ)، وهو الذَّبْحُ، فيَجْعَلُ الاشْتِقَاقَ دَلِيلًا

---

(١) قوله: (حروف) ليس في ف.

(٢) انظر مذهب الخليل وسيبويه في سيبويه ٤/ ٣١٩، والأصول ٣/ ٢٧٦، وما ينصرف ٣٥، وشرح السيرافي ٥/ ١٣٧.

(٣) منهم ابن السراج، والسيرافي، والفارسي، وهو رأيٌ أخذ به الرماني، انظر هذا الرأي في الأصول ٢/ ٨٥، وشرح السيرافي ٤/ ١٨٥، ومنازل الحروف ٣١، والإيضاح العضدي ٢٩٩، والتبصرة ٥٥٦.

(٤) في د: (لأفي).

(٥) سيبويه ٤/ ٣١٩.

عَلَى زِيَـادَتِـها[١].

وأَمَّا[٢] النُّونُ في (عَنْسَلٍ) فهي زَائِـدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِن (العَسُولِ)، و (عَنْبَسٍ) مِن (العَبُوسِ).

والنُّـونُ في: (عَـفَـرْنى) زَائِـدَةٌ [ظ٧٢]؛ لأَنَّـهُ مِـن (العَـفْـرِ). و (بُـلَهْنِـيَـةٌ)[٣] مِـنْ قَـوْلِـهِمْ: (عَـيْشٌ أَبْـلَـهُ). و (فِرْسِنٌ) مِـنْ (فَـرَسْتُ)، و (خَنْـفَـقِيـقٌ): (فَـنْعَلِيـلٌ)؛ لأَنَّـهُ مِنْ[٤]: (خَفَقَت الـرِّيحُ بِشِدَّتِها)، فالدَّاهِيَـةُ مِثْـلُها في الشِّدَّةِ، أَوْ تَـكُونُ مِن (الخَـفْقِ)، وهو شِدَّةُ الضَّرْبِ، فَـتَـكُونُ بِمَعْنى مَـهْلَـكَةٍ.

والنُّونُ في: (بَلَـنْصَى) زَائِـدَةٌ؛ لِـقَـوْلِـهِم: (الـبَلْصُوصُ)، وهي في مَـوْقِعِ الـزِّيـادَةِ[٥]. وكَذلِكَ: (عَصَنْصَرٌ)، يَـدُلُّ عَلَـيْـهِ: (عُصَيْصِيـرٌ)[٦]. و (عَقَـنْـقَـلٌ)، يَـدُلُّ عَلَـيْـهِ: (عَـقَاقِـيـلُ). و (جُنْـدَبٌ): (فُـنْعَلٌ)؛ لِلُـزُومِ حَـرْفِ الـزِّيَـادَةِ هـذا المِثَـالَ في هذا المَـوْقِعِ، وأَنَّـهُ لَـيْسَ في الكَلامِ: (فُـعْلَـلٌ) أَصْلًا.

والنُّـونُ فـي: (العِرَضْنَـةِ) زَائِـدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِـن (الاعْتِـرَاضِ)، و (الخَلْـفَـنَـةُ) مِـن (الخِـلافِ)، و (رَعْشَـنٌ) مِـن (الـرَّعْشَةِ)، و (ضَيْـفَـنٌ) مِـن (الضَّيْـفِ)، و (عَلْجَـنٌ) مِـن (العَـلْـجِ)، و (سِـرْحَـانٌ) مِـن (السِّـرَاحِ)، و (ضِبْـعَـانٌ) مِن (الضِّبَاعِ).

و (إِنْسَانٍ) مِن (الأُنْسِ)، وهو أَوْلى مِن أَخْذِهْ مِن (النِّسْيَانِ)؛ لأَنَّ الأُنْـسَ أَغْلَبُ عَلَـيْـهِ، وأَحْسَنُ في صِفَتِـهِ مِن النِّسْيَـانِ، والأَغْلَبُ عَلَـيْـهِ صِفَاتُ المَدْحِ، لا صِفَاتُ الذَّمِّ، ودَلِـيـلُ ذلِكَ قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ وعَـزّ[٧]: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]، فهُمْ

---

(١) هذا رأيٌ أجازه ابن دريد في الاشتقاق ٢٨٠، والأنباري في الزاهر ٢/ ١٢٥، وقال الثمانيني: « وقد قال قوم هو مشتق من العَتْرِ، وهذا لا يعرفه البصريون ». وانظر هذا الرأي في شرح التصريف للثمانيني ٢٥١، واللباب ٢/ ٢٦٧، وسفر السعادة ١/ ٢٣٤.

(٢) قوله: (أما) ليس في ف.

(٣) في د: (وبهنية).

(٤) قوله: (من) ليس في د.

(٥) كذا في د وف، وفي الأصل: (الزائدة).

(٦) في الأصل ود: (عصيصر)، وكذا في ف.

(٧) في ف: (عز وجل).

عَلَى أَصْلِ تَكْرِمَةٍ[١]، إِلَّا أَنْ تَحْدُثَ مِن[٢] إِنْسَانٍ خَطِيئَةٌ، فَيَخْرُجُ إِلى الإِهَانَةِ واللَّائِمَةِ واسْتِحْقَاقِ العُقُوبَةِ، فهذا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ (إِنْسَانٌ): (فِعْلانٌ) مِن الأُنْسِ، وكَيْفَ تَصَرَّفَت الحَالُ فالنُّونُ الأخِيرَةُ زَائِدَةٌ فِيهِ.

وأَمَّا نُونُ (دِهْقَانٍ)، و (شَيْطَانٍ) فأَصْلِيَّةٌ في قَوْلِ مَنْ قَالَ: (تَدَهْقَنَ)، و (تَشَيْطَنَ). وأَمَّا مَنْ قَالَ: (شَيَطَ)، و (دَهَقَ)، وجَعَلَهُ مَأْخُوذًا مِنْهُ، فالنُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ.

وإِذا جَاءَ شَيءٌ مِثْلُ: (ثُعْبَانٍ) لَمْ يُحْتَجْ فِيهِ إِلى الاشْتِقَاقِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ في الكَلامِ مِثْلُ: (سُرْدَاحٍ).

والنُّونُ في: (جُنْدَبٍ) زَائِدَةٌ؛ لِقَوْلِهِمْ: (جَدُبَ)[٣] في هذا المَعْنَى.

والنُّونُ في: (احْرَنْجَمَ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ في الأُصُولِ عَلَى هذا المِثَالِ.

والنُّونُ في: (قُنْبَرٍ) زَائِدَةٌ، لِقَوْلِهِم: (قُبَّرٌ).

والنُّونُ في: (سِنْدَأْوٍ) زَائِدَةٌ، وكَذلِكَ الوَاوُ، وهو: (فِنْعَلْوٌ) لِلُزُومِ الزِّيَادَةِ هذا المِثَالَ في المَوْقِعِ الَّذي يَصْلُحُ فِيهِ الزَّائِدَةُ[٤]. فَأَمَّا الهَمْزَةُ فهي أَصْلِيَّةٌ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَوَاقِعِ زِيَادَتِها[٥]. وإِنَّما جَازَ أَنْ تَلْزَمَ مَعَ أَنَّها أَصْلِيَّةٌ؛ لِمُصَاحَبَتِها للزَّائِدِ؛ لأَنَّ المُصَاحِبَ للشَّيءِ يَكْتَسِي مِنْهُ شَبَهًا[٦] يُوجِبُ حُكْمًا. وكَذلِكَ: (حِنطَأْوٌ)، و (قِنْدَأْوٌ).

ونُونُ: (عُرُنْدٍ) زَائِدَةٌ؛ لِقَوْلِهِم: (عُرُدٌ) في هذا المَعْنَى.

ونُونُ (خُنْفَسَاءَ)، و (عُنْصَلاءَ) زَائِدَةٌ، بِمَنْزِلَتِها في: (عُنْصَلٍ)؛ لِلُزُومِ حَرْفِ الزِّيَادَةِ هذا المِثَالَ.

---

(١) في د: (تكره).
(٢) في الأصل ود وف: (منهم)، وكذا ما يقتضيه السياق.
(٣) في د: (جندب).
(٤) في ف: (الزيادة).
(٥) في الأصل ود: (زَائِدَتها).
(٦) في الأصل ود: (شبهها).

والنُّونُ في: (عَـنْـتَرِيسٍ) زَائِـدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِن العَـتْرَسَـةِ.

والنُّونُ في [و٧٣] (ذُرْنُوحٍ) زَائِدَةٌ؛ لِقَـوْلِـهِم: (ذُرَّاحٌ).

والنُّونُ في: (جَحَنْـفَلٍ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِنْ: (جَحْفَـلَ)[1]، وهي في مَـوَاقِعِ[2] الـزِّيَـادَةِ بِالكَـثْـرِةِ الّتي بَـيَّـنّا. وكَذلِكَ: (شَرَنْـبَثٍ)، و (حَبَنْطًى)، و (دَلَـنْظًى)، و (سَرَنْـدًى)، و (قَـلَـنْسُوةٌ)، وكُـلُّ هذا في مَوْضِعِ الـزِّيَـادَةِ، وهي تَـعَاقُبُ الأَلِفِ في: (شَرَنْـبَثٍ) و (شُرَابِثَ)، و (جَـرَنْـفَسٍ) و (جُـرَافِسَ).

والنُّونُ في: (عَـرَنْـتُنٍ) زَائِدَةٌ؛ لِقَـوْلِـهِمْ: (عَـرَتُنٌ).

والنُّونُ في: (جِعِنْظَارٍ) زَائِدَةٌ؛ لِقَـوْلِـهِم: (جَعْظَرِيٌّ).

والنُّونُ مِنْ (سَرَنْـدَى) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِـن (السَّرْدِ)، وهـو الجَـرِيءُ، فهو يَـسْرُدُ المَكَارِهَ. و (دَلَـنْظًى) مِنْ: (دَلَظَهُ)[3]. و (جَحَنْـفَـلٌ) مِنْ: (جَحْفَـلَ).

والـنُّـونُ فـي: (حِـنَـزْقَـرٍ)، و (حِنَبْـتَـرٍ)، و (عَنْـدَلِـيبٍ) أَصْلِـيَّـةٌ؛ لأَنَّـهُ لا دَلِـيـلَ عَلَـى زِيَـادَتِـها مِـن اشْتِـقَـاقٍ[4]، ولا غَـيْـرِهِ. وكَـذلِـكَ الـنُّـونُ فـي: (جَنَعْدَلٍ)، و (خَدَرْنَقٍ)، و (شِنْـفَارٍ)[5].

وأَمّا النُّونُ في: (كَـنَهْـبُلٍ) فَـزَائِـدَةٌ؛ لأَنَّـهُ لَـيْسَ في الكَلامِ: (فَـعَلُّـلٌ).

والنُّونُ في: (قَـرَنْـفُلٍ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مَـوْضِعُ زِيَـادَتِها الّتي تَـكْـثُـرُ فِـيـهِ[6].

والنُّونُ في: (قِنْـفَخْرٍ) زَائِدَةٌ؛ لِقَـوْلِـهِمْ: (قُـفَاخِرِيٌّ) في هذا المَعْنى.

والنُّونُ في: (ضَفَـنْـدَدٍ)، و (دَلَـنْظًى) زَائِـدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مَـوْضِعُ زِيَـادَتِها في الكَـثْـرَةِ.

والنُّونُ في: (كُـنْـتَـأْلٍ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ لَـيْسَ في الكَلامِ عَلَى مِثَالِ: (جُرْدَحْلٍ).

---

(١) في د: (جحنفل).
(٢) في د: (موقع).
(٣) في د: (دلنطه).
(٤) في ف: (الاشتقاق)
(٥) في ف: (شنافر).
(٦) في الأصل: (فيها).

والمِيـمُ في: (سُتْـهُمٍ)، و (زُرْقُـمٍ) زَائِدَةٌ؛ لأَنَّـهُ مِن (الأَسْتَهِ) و (الأَزْرَقِ)، وهو عَلَى طَرِيـقِ النَّادِرِ.

والهَمْزَةُ في: (ضَهْيَـأ) زَائِدَةٌ؛ لِقَـوْلِـهِمْ: (ضَهْيَـاءُ) مِنْ هذا الأَصْلِ.

والهمْـزَةُ في: (جُـرَائِضٍ) زَائِـدَةٌ؛ لِقَـوْلِـهِمْ: (جِـرْوَاضٌ). وفـي (حُطَـائِـطٍ) زَائِدَةٌ؛ لِقَـوْلِـهِمْ: (مَحْطُوطٌ).

والهَمْـزَةُ في: (شَأمَلٍ) و (شَمْأَلٍ) زَائِدَةٌ؛ لِقَـوْلِـهِم: (شَمَلَت الـرِّيحُ).

* * *
* *
*

بَابُ زِيَادَةِ التَّضْعِيفِ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في زِيَـادَةِ التَّـضْعِـيفِ مِمّا لا يَجُوزُ[1].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في زِيَادَةِ التَّضْعِيفِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ زِيَـادَةُ التَّضْعِيفِ في كُـلِّ حَـرْفٍ مِنْ حُـرُوفِ المُعْجَمِ، ولَـمْ يَجُـزْ مِثْـلُ ذلِكَ في الـزِّيَـادَةِ مِنْ غَـيْـرِ تَضْعِيفٍ؟

ولِمَ وَجَبَ في كُلِّ كَلِمَةٍ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ قَدْ ضُوعِفَ فِـيها حَرْفٌ أَنْ يَـكُونَ زَائِدًا؟

ومَـا الزِّيَادَةُ في: (قَـرْدَدٍ)، و (مَهْدَدٍ)، و (قُعْدُدٍ)[2]، و (سُـرْدُدٍ)[3]، و (رِمْدِدٍ)، و (جُـبُنٍّ)، و (خِدَبٍّ)، و (سُلَّمٍ)، و (حُمَّرٍ)، و (دِنَّبٍ)[4]؟

ولِمَ لا تَجُوزُ الـزِّيَـادَةُ في: (مَـدَدْتُ)، و (رَدَدْتُ)؟

ولِمَ وَجَبَ زِيَـادَةُ المُضَاعَفِ مِنْ غَـيْـرِ [ظ٧٣] اشْتِقَاقٍ، ولا خُـرُوجٍ عَنْ مِثَالِ الأُصُولِ، ولا يَـلْـزَمُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ (القِلَّفَ)[5] بِمَنْزِلَـةِ (الهِجْرَعِ)[6]، وأَنَّ (جِلَّوْزٌ)[7] بِمَنْزِلَـةِ (فِرْدَوْسٍ)، وأَنَّ (الجُـبَّاءَ)[8] بِمَنْزِلَـةِ: (قُـرْطَاسٍ)؟ وهَـلْ ذلِكَ خُـرُوجٌ

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٢٦: « **هذا باب ما الزيادة فيه من غير حروف الزيادة ولزمه التضعيف** ».

(١) العبارة في ف: (الغـرض أن يبيـن ما يجوز في زيادة التضعيف مما لا يجوز).

(٢) في الصحاح (قعد): « ورجلٌ قُعْدُدٌ، إذا كان قريبَ الآبـاء إلـى الجدّ الأكبر ».

(٣) في التكملة والذيل للصغاني ٢/ ٢٤٨: « وسُرْدُدٌ، مثال: « قُـعْدُد »؛ وسُرْدَدٌ، مثال: (جُنْـدَب): وادٍ في بِلاد تِهامَـةَ. وقال الأَصْمَعيُّ: هو سَرْدَدٌ، بفَتْحِ السِّين ».

(٤) في اللسان (دنب): « الدنب والدنبـة والدنـابة بتشديد النون: القصير ».

(٥) في تاج العروس (قلف): « والقِلَّفُ كِقِنَّبٍ: الغِرْيَنُ، والتِّـقْنُ إذا يَبِسَ ».

(٦) في القاموس (هجرع): « الهِجْرَعُ كدِرْهَمٍ وجَعْفَرٍ: الأَحْمَقُ، والطويلُ المَمْشُوقُ، والمَجْنُونُ، والطويلُ الأَعْرَجُ، والكَلْبُ السَّلُوقِـيُّ الخفيفُ ».

(٧) في المخصص ٣/ ٢٣١: «الجلّوز من الجلْز، وهـو الطّيُّ واللّيّ».

(٨) في المخصص ١/ ٢٧٨: « الجُبَّاء: الضَّعِيف والشُّجَاع ».

عَنْ إِجْمَاعِ النَّحْوِيينَ؟

ولِمَ جَرَى المُضَاعَفُ بِفَصْلٍ مَجْرَى المُضَاعَفِ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ؟

ومَا الزَّائِدُ في: (شِمْلالٍ)، و (زِحْلِيلٍ)[١]، و (بُهْلُولٍ)، و (عَثَوْثَلٍ)، و (فِرِنْدَادٍ)، و (عَقَنْقَلٍ)، و (خَفَيْفَدٍ)[٢]؟ ومَا في قَوْلِهِم: (طِمِلٌّ)[٣]، و (شِمِلَّةٌ) مِن الدَّلِيلِ؟ ومَا في قَوْلِهِم: (عِثْوَلٌّ) مِن الدَّلِيلِ عَلَى الزِّيَادَةِ في: (عَثَوْثَلٍ)؟

ومَا الزَّائِدُ في (عَدَبَّسٍ)، و (قَفَعْدَدٍ)؟

الجَوَابُ[٤]

الّذي يَجُوزُ في زِيَادَةِ التَّضْعِيفِ إِجْرَاؤُهُ[٥] في كُلِّ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ المُعْجَمِ بَعْدَ سَلامَةِ الأُصُولِ الثّلاثَةِ، ولا يَجُوزُ قَبْلَ أَنْ تَسْلَمَ الأُصُولُ الثَّلاثَةُ؛ لأَنَّ أَقَلَّ مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الاسْمُ المُتَمَكِّنُ أَو الفِعْلُ[٦] ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ؛ لِمَا بَيَّنّا قَبْلُ؛ مِنْ أَنَّهُ لَوْ بُنِيَ عَلَى أَقَلَّ مِنْ ذلك لأُخْرِجَ الاسْمُ عَن التَّمَكُّنِ في المَوْضُوعِ؛ إِذْ كُلُّ حَرْفٍ مِن الثَّلاثَةِ يُحْتَاجُ إِلَيْهِ لِوَجْهٍ غَيْرِ الوَجْهِ في الآخَرِ، بِمَا لَوْلاهُ لاخْتَلَّ الاسْمُ في مَوْضُوعِهِ، فَأَمَّا الفِعْلُ فَإِنَّما وَجَبَ لَهُ ذلِكَ؛ لأَنَّهُ مِن الاسْمِ مُشْتَقٌّ.

وإِنَّما جَرَتْ زِيَادَةُ التَّضْعِيفِ في كُلِّ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ المُعْجَمِ؛ لأَنَّ دَلِيلَهَا أَبْيَنُ مِن دَلِيلِ غَيْرِها، مِنْ غَيْرِ حُرُوفِ التَّضْعِيفِ؛ إِذْ تَظْهَرُ بِمُضَاعَفَةِ الحَرْفِ بَعْدَ سَلامَةِ الأُصُولِ الثّلاثَةِ زِيَادَتُهُ، حَتّى كَأَنَّهُ نَاطِقٌ

---

(١) في تاج العروس (زحل): « والزِّحْلِيلُ بِالْكَسْرِ: الْمَكانُ الضَّيِّقُ الزَّلِقُ منَ الصَّفَا وغيرِه ».

(٢) في الأصل: (حقفيفد).

(٣) في المحكم ٩/ ١٨١: « والطِّمْلُ، والطِّمِلُّ، والطِّمْلالُ: الذِّئبُ الأطْلَس الخَفِيُّ الشَّخْصِ ».

(٤) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٥) العبارة في ف: (والّذي يجوز في ذلك إجراؤه).

(٦) في د: (والفعل).

بِأَنَّـهُ زَائِدٌ. والوَجْـهُ الآخَرُ أَنَّ التَّـكْرِيـرَ يَـقْـتَضِي الـزِّيَـادَةَ بِوَجْهٍ [مِن][١] الوُجُوهِ، وإِلّا كَانَ الأَوَّلُ يَـكْفِي مِنْـهُ، إذا كَانَ[٢] فِـيـمَا زَادَ عَلَى الأُصُولِ الثَّلاثَـةِ.

وكُـلُّ كَلِمَـةٍ عَلَى أَرْبَعَـةِ أَحْـرُفٍ، وقَـدْ ضُوعِـفَ فِـيها حَـرْفٌ فهو[٣] زَائِـدٌ، وإِنْ لَمْ يُشْـتَـقَّ ما يَـذْهَبُ فِـيـهِ حَـرْفُ التَّضْعِـيفِ، ولا جَـاءَ عَلَى غَـيْـرِ مِثَـالِ الأُصُولِ؛ لأَنَّـهُ في الكَـثْـرَةِ بِمَنْزِلَـةِ الأَلِفِ الّتي لَـهَا[٤] هذا الحُـكْمُ.

والـزِّيَـادَةُ فـي (مَـهْدَدٍ) إِحْـدَى الدَّالَـيْنِ، وفـي (جُـبُنٍّ) إِحْدَى النُّونَـيْنِ، وفي (خِـدَبٍّ) إِحْـدَى الـبَاءَيْنِ، وفـي (سُلَّمٍ) إِحْـدَى اللّامَـيْنِ، وفي (حُمَّـرٍ) إِحْـدَى المِـيمَـيْنِ.

ولا تَجُـوزُ الـزِّيَـادَةُ فـي (مَـدَدْتُ)، و (رَدَدْتُ)؛ لأَنَّ بِالمُضَاعَـفِ[٥] سَلِمَت الأُصُولُ الثّلاثَـةُ.

ومَـنْ زَعَمَ أَنَّ (القِلَّفَ) بِمَنْزِلَـةِ (الهِجْـرَعِ)، و (جِلَّوْزٌ) بِمَـنْزِلَـةِ (فِـرْدَوْسٍ)؛ لأَنَّـهُ لَمْ يُـشْتَـقَّ مِنْـهُ مَا يَـذْهَبُ فِـيـهِ حَـرْفُ التَّضْعِـيفِ خَـرَجَ عَنْ إِجْمَاعِ النَّحْوِيِّـينَ، وكُـلُّ مَنْ خَـرَجَ عَنْ إِجْمَاعِ أَهْـلِ الصِّنَـاعَـةِ[٦] فَـقَـوْلُـهُ مَـرْدُودٌ[٧].

والمُضَاعَـفُ بِفَصْلٍ يَجْـرِي مَجْـرَى المُضَاعَـفِ مِـنْ غَـيْـرِ فَصْلٍ؛ لأَنَّ العِلَّـةَ[٨] وَاحِـدَةٌ[٩] [و٧٤] لِقُـوَّةِ دَلالَـتِـهِ[١٠] عَلَى الـزِّيَـادَةِ، فَـ (شِمْلالٌ) إِحْـدَى اللّامَـيْنِ فِـيـهِ زَائِدَةٌ مَـع زِيَـادَةِ الأَلِفِ. وكَذلِكَ (زِحْلِـيـلٌ) مَع زِيَـادَةِ الـيَاءِ، و (بُـهْلُولٌ)[١١] مَـع زِيَـادَةِ الـوَاوِ، و (عَـثَـوْثَـلٌ) إِحْـدَى الثَّـاءَيْنِ فِـيـهِ زَائِـدَةٌ مَـع زِيَـادَةِ الـوَاوِ.

---

(١) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٢) قوله: (كان) ساقط من ف. (٣) في ف: (وهو).
(٤) في د: (بها). (٥) في د: (المضاعف).
(٦) في الأصل ود: (الصناع).
(٧) في الأصل: (مردول)، وفي د: (من دول)، والكلام من قوله: (وكل من خرج) ساقط من ف.
(٨) الكلام من قوله: (مردود والمضاعف) مكرر في د.
(٩) قوله: (واحدة) ليس في د. (١٠) في الأصل: (لالالته).
(١١) في ف: (وفعلول).

و (فِرِنْدَادٌ) إِحْدَى الدَّالَيْنِ فِيهِ زَائِدَةٌ مَع زِيَادَةِ النُّونِ والأَلِفِ. و (عَقَنْقَلٌ) إِحْدَى القَافَيْنِ فِيهِ زَائِدَةٌ مَع زِيَادَةِ النُّونِ. و (خَفَيْفَدٌ)[١] إِحْدَى الفَاءَيْنِ فِيهِ زَائِدَةٌ مَع زِيَادَةِ اليَاءِ[٢].

وقَوْلُهُم: (طِمِلٌّ) دَلِيلٌ عَلَى الزِّيَادَةِ في (طِمْلالٍ). وقَوْلُهُم: (شِمِلَّةٌ) دَلِيلٌ عَلَى الزِّيَادَةِ[٣] في (شِمْلالٍ). وقَوْلُهُم: (عِثْوَلٌّ) دَلِيلٌ عَلَى الزِّيَادَةِ في (عَثَوْثَلٍ).

وإِحْدَى البَاءَيْنِ زَائِدَةٌ في (عَدَبَّسٍ)، وإِحْدَى الدَّالَيْنِ زَائِدَةٌ[٤] في (قَفَعْدَدٍ).

* * *
* *
*

(١) في ف: (وخفيدد). (٢) في د: (الهاء).
(٣) الكلام من قوله: (في طملال) ساقط من ف.
(٤) في الأصل ود وف: (زائد)، وكذا ما يقتضي السياق.

بَابُ مُضَاعَفَةِ العَيْنِ واللّامِ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في مُضَاعَفَةِ العَيْنِ واللّامِ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في مُضَاعَفَةِ العَيْنِ واللّامِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ أَجْرَى المُضَاعَفَةَ في هذا عَلَى خِلافِ مُضَاعَفَةِ الفَاءِ والعَيْنِ في: (صَلْصَلَ) ونَحْوِهِ؟

ومَـا فـي: (ذُرَحْرَحٍ) مِـن الزَّائِـدِ؟ ومَـا فـي: (حِلِـبْـلابٍ)، و (صَمَحْمَحٍ)، و (بَـرَهْـرَهَـةٍ)[١]، و (سِرِطْـرَاطٍ)[٢]؟ ومَـا فـي قَـوْلِـهِم: (ذُرَّاحٌ) مِن الدَّلِـيـلِ، وكَـذلِكَ: (الحُـلَّبُ)؟ ومَـا فـي قَوْلِـهِم: (صَمَامِـحُ)، و (بَـرَارِهُ) مِـن الدَّلِـيـلِ؟ ولِمَ حَـذَفُوا الحَاءَ الأُولـى في: (صَمَامِحَ)، والهَـاءَ الأُولى في (بَـرَارِهَ)؟

ولِمَ كَرِهُوا تَـكْسِيـرَ بَـناتِ الخَمْسَةِ؟ وهَـلْ ذلك لأَنَّ الجَمْعَ يَـقْـتَضِي الـزِّيَـادَةَ، وقَـدْ بَـلَغَت الخَمْسَةُ[٣] النِّـهَايَـةَ، فَصَارَ الحَذْفُ لِحَـرْفِ الأَصْلِ اسْتِكْـرَاهًا، وكَان العُـدُولُ إِلى الأَلِفِ والـيَاءِ أَوْلى؟

ومَا في قَـوْلِـهِم: (سِرِطْـرَاطٍ) مِن الدَّلِـيلِ؟

ومَا الزَّائِدُ في: (مَـرْمَرِيسٍ)؟ ولِمَ قَـلَّ مُضَاعَفَةُ الفَاءِ عَلَى جِهَةِ الزِّيَـادَةِ؟

وهَـلْ يَجْـرِي تَـضْعِيـفُ العَيْنِ واللّامِ مَجْـرَى تَضْعِـيـفِ الحَـرْفِ الـوَاحِـدِ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٢٧: « **هذا باب ما ضوعفت فيه العين واللام كما ضوعفت العين وحدها واللام وحدها** ».

(١) في المحكم ٤/ ٣١٣: « وامرأة بَـرَهْرَهَـةٌ: تارَّةٌ، تكاد ترعد من الرطوبة، وقيل: بيضاء ».

(٢) في المخصص ١/ ٤٤٧: « سِرِطْراط فِعِلْعال من السَّرَطان، وهو المَضْغ والابْـتـلاع ».

(٣) قوله ابتـداء من: (وهـل ذلك لأن) ساقط من د.

الجَوَابُ[١]

الَّذي يَجُوزُ في مُضَاعَفَةِ العَيْنِ واللَّامِ إِجْراؤُهُ[٢] عَلَى الزِّيَادَةِ، كَمَا يَجْرِي[٣] في مُضَاعَفَةِ الحَرْفِ الوَاحِدِ. ولا يَجُوزُ في مُضَاعَفَةِ الفَاءِ والعَيْنِ في نَحْوِ: (صَلْصَلَ) ومَا أَشْبَهَهُ مِثْلُ ذلِكَ؛ لأَنَّ الحَرْفَيْنِ ضُوعِفا مَعًا فاقْتَضَى أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُما سَوَاءً، كَمَا أَنَّ الزَّائِدَيْنِ إذا زِيدَا مَعًا، نَحْوُ: (مَرْوَانَ)، و (حَمْرَاءَ) اقْتَضَى أَنْ يَكُونَ حُكْمُهُما سَوَاءً في الحَذْفِ أَوِ التَّرْكِ في بَابِ التَّرْخِيمِ، وهذا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ[٤].

وخَالَفَهُ [ظ٧٤] في ذلِكَ[٥] الزَّجَّاجُ[٦]، فَذَكَرَ أَنَّ (صَرْصَرَ) مِنْ (صَرَّ)، وكَذلِكَ: (صَلْصَلَ) مِنْ (صَلَّ)، والَّذي بَيَّنَّا حُجَّةٌ عَلَيْهِ، فإِن اعْتَلَّ باتِّفاقِ المَعْنى قِيلَ لَهُ: قَدْ يَتَّفِقُ المَعْنى ويَخْتَلِفُ اللَّفْظُ في (لُؤلُؤٍ)، و (لأْآلٍ)[٧]، فلا حُجَّةَ في ذلِكَ.

و (ذُرَحْرَحٌ) فِيهِ زَائِدَانِ، إِحْدَى الرَّاءَيْنِ والحَاءَيْنِ، وكَذلِكَ: (حِلِبْلابٌ) فِيهِ زَائِدَانِ، إِحْدَى اللَّامَيْنِ والبَاءَيْنِ. و (صَمَحْمَحٌ)، و (بَرَهْرَهَةٌ)، و (سِرِطْرَاطٌ) عَلَى هذا القِيَاسِ. وقَوْلُهُم: (ذُرَّاحٌ) دَلِيلٌ عَلَى زِيَادَةِ الحَاءِ، وكَذلِكَ: (الحُلَّبُ) دَلِيلٌ عَلَى زِيَادَةِ البَاءِ في[٨]: (حِلِبْلابٍ)، وقَوْلُهُم: (صَمَامِحُ)، و (بَرَارِهُ) دَلِيلٌ عَلَى الزِّيَادَةِ؛ لأَنَّ بَنَاتَ الخَمْسَةِ جَمْعُها مُسْتَكْرَهٌ، ولَيْسَ في هذا اسْتِكْرَاهٌ.

وإِنَّما كَرِهُوا جَمْعَ بَنَاتِ الخَمْسَةِ؛ لأَنَّها قَدْ بَلَغَت النِّهَايَةَ في العِدَّةِ، وزِيَادَةُ المَعْنى في الجَمْعِ تَقْتَضِي زِيَادَةً في اللَّفْظِ، وذلك يَخْرُجُ عَن التَّعْدِيلِ، فَأَما

---

(١) الكلام من قوله: (الغرض فيه) ساقط من ف.
(٢) العبارة في ف: (والَّذي يجوز في ذلك إجراؤه).
(٣) في ف: (يجوز).
(٤) سيبويه ٤/ ٣٢٧.
(٥) قوله: (في ذلك) ساقط من ف.
(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥/ ٢١٤.
(٧) في الأصل ود: (للال)، وكذا في ف.
(٨) في د: (على).

النُّقْصَانُ فهو خِلافُ يَقْتَضِيهِ القِياسُ الصَّحِيحُ للجَمْعِ، فتُنُكِّبَ لِهذه العِلَّةِ، وصَارَ العُدُولُ إِلى الأَلِفِ والياءِ أَوْلى بِهِ.

وقَوْلُهُم: (سِرِطْرَاطٌ) دَلِيلٌ عَلَى الزِّيَادَةِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ في الكَلامِ مِثْلُ: (سِفِرْجَالٍ). و (مَرْمَرِيسٌ): (فَعْفَعِيلٌ) زِيدَتْ فِيهِ المِيمُ والرَّاءُ عَلَى مُضَاعَفَةِ الفَاءِ والعَيْنِ؛ لأَنَّه مِن (المِرَاسَةِ). وتَقِلُّ مُضاعَفَةُ الفَاءِ جِدًّا عَلَى جِهَةِ الزِّيَادَةِ؛ لِبُعْدِها مِنْ مَوْضِعِ التَّغْيِيرِ.

وتَضْعِيفُ العَيْنِ واللّامِ يَجْرِي مَجْرَى تَضْعِيفِ الحَرْفِ الوَاحِدِ في الحُكْمِ بِالزِّيَادَةِ مِنْ غَيْرِ اشْتِقَاقٍ، ولا خُرُوجٍ عَنْ مِثَالِ الأُصُولِ؛ لأَنَّهُ جَاءَ بَعْدَ سَلامَةِ الأُصُولِ الثّلاثَةِ عَلَى جِهَةِ الكَثْرَةِ.

* * *
* *
*

بَابُ الأُصُولِ مِنْ غَيرِ زِيَادَةٍ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ في الأُصُولِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ مِمّا لا يَجُوزُ[1].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الأُصُولِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ وَجَبَ في كُلِّ مَا لا دَلِيلَ عَلَى زِيَادَتِهِ[2] أَنْ يَكُونَ أَصْلًا؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ في الكَلامِ أُصُولٌ لا زِيَادَةَ فِيها، وفُرُوعٌ فِيها زِيَادَةٌ؟

ولِمَ وَجَبَ في (جَعْفَرٍ) أَنْ يَكُونَ رُبَاعِيًّا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ؟

ولِمَ وَجَبَ في (سَفَرْجَلٍ) أَنْ تَكُونَ حُرُوفُهُ كُلُّها أُصولًا؟

ولِمَ لا يَجُوزُ في شَيءٍ مِن الكَلامِ أَنْ يَكُونَ سُدَاسِيًّا بِغَيْرِ زِيَادَةٍ؟

ومَا يَلْزَمُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الرَّاءَ زَائِدَةٌ في (جَعْفَرٍ) في زِنَتِهِ [و٧٥]؟ ومَا يَلْزَمُهُ إِنْ جَعَلَ[3] الجِيمَ زَائِدَةً؟ ومَا يَلْزَمُهُ إِنْ جَعَلَ العَيْنَ زَائِدَةً؟

ومَا يَلْزَمُهُ في (غَلْفَقٍ)[4] إِنْ جَعَلَ اللّامَ زَائِدَةً؟ وما يَلْزَمُهُ إِنْ جَعَلَ الغَيْنَ زَائِدَةً؟

ومَا يَلْزَمُهُ إِنْ جَعَلَ الدَّالَ والقَافَ زَائِدَتَيْنِ في: (فَرَزْدَقٍ)؟

وهَلْ ذلِكَ خُرُوجٌ عَنْ إِجْمَاعِ[5] النَّحْوِيِّينَ؟

ولِمَ جَازَ في زِنَةِ (جَعْفَرٍ): (فَعْلَلٌ)، ولَيْسَ فِيهِ تَضْعِيفٌ، وفي (سَفَرْجَلٍ): (فَعَلَّلٌ)؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٢٨: « **هذا باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة** ».

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز).

(٢) في د: (زيادة).

(٣) في د: (يجعل).

(٤) في الصحاح (غلفق): « الغَلْفَقُ: الخضرة على رأس الماء، ويقال: نبتٌ ينبت في الماء ذو ورق عِراضٍ. وعيشٌ غَلْفَقٌ، أي رَخِيٌّ. وقوسٌ غَلْفَقٌ، أي رخوةٌ ».

(٥) في د: (اجتماع).

الجَوابُ[١]

الّذي يَجُوزُ في الأُصُولِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ إِجْراؤُها[٢] عَلَى مَا يَجِبُ أَنْ تُوضَعَ فِيهِ للمَعْنى مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ عَلَيْهِ حَتّى يَقُومَ دَلِيلٌ بِالزِّيَادَةِ. ولا يَجُوزُ أَنْ يُحْكَمَ بِالزِّيَادَةِ مِنْ غَيْرِ[٣] دَلِيلٍ؛ لأَنَّ خُلُوَّ الكَلِمَةِ مِنْ دَلِيلٍ عَلَى الزِّيَادَةِ يُوجِبُ أَنَّ حُرُوفَها أُصُولٌ، مَوْضُوعَةٌ للمَعْنى، فإِنْ صَحِبَ ذلِكَ المَعْنى مَعْنًى آخَرُ أَوْ وَجْهٌ يَجْرِي مَجْرَى المَعْنى الزَّائِدِ حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ، وإلّا وَجَبَ أَنْ يَكُونَ أَصْلُ الحُكْمِ لأَصْلِ اللَّفْظِ، وفَرْعُ الحكْمِ لِفَرْعِ اللَّفْظِ، فَتَجْرِيدُ اللَّفْظِ مِنْ دَلِيلٍ عَلَى الزِّيَادَةِ يُوجِبُ أَنَّهُ الأَصْلُ المَوْضُوعُ للمَعْنى، كَمَا أَنَّ إِطْلاقَ اللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ يَصْحَبُهُ يُوجِبُ أَنَّهُ الأَصْلُ المَوْضُوعُ للمَعْنى، ولَيْسَ لأَحَدٍ أَنْ يَدَّعِيَ فِيهِ زِيَادَةً[٤] لَمْ يُنْطَقْ[٥] بِها بِغَيْرِ دَلِيلٍ، فَتَجْرِيدُهُ كَإِطْلاقِهِ[٦] في لُزُومِ الأَصْلِ.

وإِنَّما وَجَبَ أَنْ يَكُونَ في الكَلامِ أُصُولٌ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ، وفُرُوعٌ بِالزِّيَادَةِ؛ لأَنَّ مِن المَعانِي مَا يَجْرِي [في][٧] الوُجُوهِ المُخْتَلِفَةِ، فالمَوْضُوعُ لَهُ في نَفْسِهِ أَصْلٌ؛ لأَنَّهُ الأَصْلُ. والمَوْضُوعُ لَهُ مَع المَعانِي المُخْتَلِفَةِ فَرْعٌ بِالزِّيَادَةِ؛ لأَنَّهُ فَرْعٌ عَلَى ذلِكَ الوَجْهِ، فهذا هو[٨] الّذي يَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ عَلَيْهِ الكَلامُ.

و (جَعْفَرٌ)[٩] حُرُوفُهُ كُلُّها أُصُولٌ، وَوَزْنُهُ (فَعْلَلٌ). وكَذلِكَ: (سَفَرْجَلٌ)؛ لأَنَّهُ قَدْ تَجَرَّدَ مِنْ دَلِيلٍ يُوجِبُ الزِّيَادَةَ.

ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ في الكَلامِ سُدَاسِيٌّ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ؛ لأَنَّ الثُّلاثِيَّ هو الأَعْدَلُ الأَمْكَنُ الأَخَفُّ، والرُّبَاعِيُّ تَعْدِيلٌ بَعْدَهُ في المَرْتَبَةِ، والخُمَاسِيُّ

---

(١) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٢) العبارة في ف: (والّذي يجوز في ذلك أن يجري).

(٣) في ف: (بالزيادة بغير).

(٤) في الأصل ود وف: (زَائدة)، وكذا يقتضي السياق.

(٥) في د: (خلق).

(٦) في د: (بإطلاقه).

(٧) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٨) قوله: (هو) ساقط من ف.

(٩) في ف: (فجعفر).

خُـرُوجٌ عَن التَّعْدِيلِ بِمَا يَـلِيـهِ، فهو يَحْتَمِلُ مِثْـلَـهُ. فأَمَّـا السُّدَاسِيُّ فَلا وَجْهَ لَـهُ؛ لِخُرُوجِـهِ عَن التَّعْدِيلِ بِمَا تَـبَاعَدَ عَـنْـهُ.

ويَلْـزَمُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الـرَّاءَ زَائِدَةٌ في (جَعْفَـرٍ) أَنْ يَـنْطِـقَ بِهَا في زِنَـتِـهِ[1]، فَـيَـقُولُ: هـو (فَعْلَـرٌ). ويَـقُولُ فـي (غَلْفَقٍ) إذا جَعَـلَ اللّامَ زَائِـدَةً: هـو (فَلَعْلٌ). وكَـذلِكَ كُلُّ حَـرْفٍ يُـدَّعَى زِيَـادَتُـهُ، فَـيَخْرُجُ بِذلِكَ عَن إِجْمَاعِ النَّحْوِيِّـين، ومَا تَـتَـقَـبَّـلُـهُ طِبَاعُ العَـرَبِ والمُولَّدِينِ[2]، ويَـكُونُ سَبِيـلُ ذلِكَ في مُـنَـافَـرَةِ الطِّـبَاعِ كَسَبِيلِ مَنْ تَـزَيَّـا بِـزِيٍّ [ظ٧٥] مَـرْذُولٍ عِـنْـدَ الجَمِـيعِ، ومِثْـلُ هذا لا يَحْمِلُ نَـفْسَهُ عَلَـيْـهِ عَاقِـلٌ مُـتَـدَبِّـرٌ[3].

فأَمّـا مُضَاعَفَـةُ اللّامِ في زِنَـةِ (جَعْـفَـرٍ) إذا قُـلْتَ: هـو (فَعْلَـلٌ) فَـلأَنَّـهُ لَمّا كَانَتْ زِنَـةُ الثُّلاثِـيِّ[4] بِالفِعْلِ[5]، ثُـمَّ زَادَ عَلَى ذلِكَ، لَمْ يَـكُنْ بُـدٌّ مِنْ زِيَـادَةِ حَـرْفٍ يَتَـبَـيَّنُ[6] بِـهِ المِثَـالُ، فَـلَمْ يَـكُنْ هُنَـاكَ حَـرْفٌ أَحَقَّ مِن اللَّامِ؛ لأَنَّـها مَـوْضِعُ التَّـغْيِيـرِ، وعَلَى ذلِكَ جَـرَى: (سَفَرْجَلٌ) في زِنَتِـهِ[7] إذا قُـلْتَ: هو (فَعَلَّـلٌ)، ولَمْ تَـذْكُر التَّضْعِيـفَ في المِثَالِ؛ لِـتَـدُلَّ عَلَى التَّضْعِيفِ فِـيمَا مَـثَّـلَ بِـهِ، ولكن لِتُـبَـيِّنَ الـزِّنَـةَ الّتي عَلَـيْها الكَلِمَةُ.

* * *

---

(١) هذا رأي منقول عن الكوفيين، وهو للفراء في الإنصاف ٧٩٣، قال: « وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير»، وانظر الممتع ٢٠٦ - ٢٠٧، والارتشاف ١/ ٢٨، والتصريح (علمية) ٢/ ٦٦٦، والهمع ٣/ ٤٥٢.

(٢) في د: (والمولفين).

(٣) الكلام من قوله: (ومثل هذا) ساقط من ف.

(٤) في د: (لثلاثي).

(٥) في د: (الفعل).

(٦) في د: (يبين).

(٧) في ف: (في زيادته).

بَابُ مَوَاضِعِ الزَّوَائِدِ(*)

الغَـرَضُ فِيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في مَـوَاضِعِ الـزَّوَائِـدِ مِمّا لا يَجُوزُ[1].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَـا الّذي يَجُوزُ في مَـوَاضِعِ الـزَّوَائِـدِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ومَـا الـزَّائِـدُ في المُضَاعَفِ بَـعْدَ سَلامَـةِ الأُصُولِ الثّلاثَـةِ؟ ومَـا وَجْـهُ مَنْ ذَهَبَ إِلى أَنَّ[2] الـزَّائِـدَ هو الأَوّلُ؟ ومَا وَجْـهُ قَـوْلِ مَنْ ذَهَبَ إِلى أَنَّ الـزَّائِـدَ هو الثَّانِـي؟ ومَا الصَّوَابُ في ذلِكَ؟

ومَا في قَـوْلِـهِم: (صَمَحْمَحٌ)، و (صَمَامِحُ) مِن الدَّلِـيلِ؟

ومَا الـزَّائِدُ في: (سُلَّمٍ)؟ ومَا الزَّائِدُ في: (عَدَبَّسٍ)؟

ومَا الزَّائِدُ في: (قَـفَعْدَدٍ)؟ ولِمَ حَمَلَـهُ عَلَى: (كَـنَـهْوَرٍ)؟

ومَا وَجْـهُ اعْتِلالِ الخَلِـيلِ بِمَواقِعِ الـزَّوَائِـدِ، ثَانِـيَـةً وثَالِثَـةً ورَابِعَـةً، مَع مُـعَارَضَةِ مَنْ يُخَالِفُـهُ، فـنَقُولُ: إِنَّ وُقُوعَها في هذه المَـوَاقِعِ لا حُجَّـةَ فِيـهِ لِمَذْهَبِ الخَلِـيلِ، ولا لِـمَنْ خَالَـفَـهُ؟

ومَـا الـزَّائِدُ فـي: (قِـرْشَبٍّ)؟ ولِـمَ جَعَلَـهُ بِمَنْزِلَـةِ: (قِنْـدَأْوٍ)، وجَعَلَـهُ الخَلِـيلُ بِمَنْزِلَـةِ: (فِـرْدَوْسٍ)؟

ومَـا الـزَّائِدُ فـي: (عِلَّـكْدٍ)؟ ولِمَ جَعَلَـهُ الخَلِـيـلُ بِمَنْزِلَـةِ: (قِنْـفَخْرٍ)، وجَعَـلَـهُ غَـيْـرُهُ بِمَنْزِلَـةِ: (عِلْـوَدٍّ)؟

ومَا الـزَّائِدُ في: (الهُمَّـقِعِ)؟ ولِمَ جَـرَى مَجْرَى: (عَـدَبَّسٍ)؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٢٩: « **هذا باب علم مواضع الزوائد من مواضع الحروف غير الزوائد** ».

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز).

(٢) قوله: (أن) ليس في د.

ومَا الـزَّائِـدُ في: (الهَـمَّرِشِ)؟ ولِمَ جَعَـلَ إِحْدَى المِيـمَيْنِ نُونًـا عَلَى جِهَـةِ الإِلْحَاقِ بِـ (قَـهْـبَلِسٍ)؟

لِمَ لا تَـكُونُ المُضَاعَـفَـةُ للإِلْحَاقِ؟

وهَلَّا وَجَبَ في: (الهُـمَّقِعِ) مَا وَجَبَ في: (الهَمَّرِشِ)؟ ومَا في أَنَّـه لَـيْسَ في الكَلامِ عَلَى مِثَـالِ: (سُفْـرَجِلٍ) مِن الدَّلِـيلِ؟

ومَا الـزَّائِـدُ فـي: (غَطَـمَّشٍ)[١]؟ ولِمَ لا يَجُـوزُ أَنْ يَـكُونَ إِحْـدَى المِـيـمَيْنِ نُونًـا؟

الجَوَابُ[٢]

الّذي يَجُوزُ في مَـوَاضِعِ الـزَّوَائِـدِ إِجْـرَاؤُها[٣] عَلَى الـوُجُوهِ الّتي تَـكْـثُـرُ فِـيها، وتَـغْلِـبُ عَلَـيْهـا. والـزَّوَائِدُ[٤] غَـيْـرُ المُضَاعَـفَـةِ مِنْها مَـا يَـكْـثُـرُ أَوَّلًا، ولا يَجِيءُ غَـيْـرَ أَوَّلٍ إِلّا نَـادِرًا، وهـو الهَـمْـزَةُ والمِيـمُ. ومِـنْها مَـا يَـكْـثُـرُ فـي كُـلِّ مَـوْقِعٍ مِنْ مَـوَاقِعِ الـزِّيَـادَاتِ، وهو الـيَاءُ. ومِـنْها مَا [و٧٦] يَـكْـثُـرُ في كُـلِّ مَـوْقِعٍ مِن مَـوَاقِعِ الـزِّيَـادَاتِ سِوَى الأَوَّلِ، وهو الأَلِفُ والـوَاوُ. ومِـنْها مَا يَـكْـثُـرُ فـي مَوَاقِعَ مَخْصُوصَةٍ، ولا يَكْـثُـرُ في كُلِّ مَوْقِـعٍ مِنْ مَوَاقِعِ الـزِّيَـادَاتِ، وهـو الـنُّـونُ. فـهـذه سِتَّـةُ أَحْـرُفٍ، لَـهَا القُـوَّةُ فـي الـزِّيَـادَةِ[٥] إِلّا أَنَّـها عَلَى الأَقْـسَامِ الأَرْبَعَـةِ الّتي بَـيَّـنّا.

وأَمّا المُـضَاعَـفُ الـزَّائِدُ بَعْـدَ سَلامَـةِ الأُصُولِ الثّلاثَـةِ فَلا خِلافَ في[٦] أَنَّ أَحَدَ المُضَاعَفَـيْنِ زَائِدٌ، ثُـمَّ اخْتَـلَـفُوا: أَيُّـهما[٧] هو الـزَّائِدُ مِنْـهُما: فَـذَهَبَ الخَلِـيـلُ

---

(١) في الصحاح (غطمش): « الغَطَمَّشُ: الكليلُ البصر ».

(٢) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٣) العبارة في ف: (والّذي يجوز في ذلك أن يجري).

(٤) في ف: (فالزوائد).

(٥) في د: (الزيادات).

(٦) قوله: (في) ليس في ف.

(٧) في د: (أيها).

إِلى أَنَّ الزَّائِدَ هو الأَوَّلُ[١]. وذَهَبَ غَيْرُهُ إِلى أَنَّ الزَّائِدَ هو الثَّانِي[٢].

ووَجْهُ مَذْهَبِ مَن جَعَلَ الزَّائِدَ هو الثَّانِي أَنَّهُ[٣] المُكَرَّرُ[٤]؛ لأَنَّ التَّكْرِيرَ إِنَّما كَانَ بِذِكْرِهِ، ولَوْ ذُكِرَ الأَوَّلُ فَقَطْ لَمْ يَكُنْ تَكْرِيرٌ[٥]، والمُكَرَّرُ أَحَقُّ بالزِّيَادَةِ؛ لأَنَّهُ ثَانٍ في المَرْتَبَةِ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ العَرَبِ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا زَيْدًا)، فالثَّانِي هو المُكَرَّرُ، وهو الزَّائِدُ عَلَى الأَوَّلِ، وهو المَذْهَبُ الّذي يَخْتَارُهُ ابْنُ السَّرَّاجِ[٦].

وأَمّا مَنْ ذَهَبَ إِلى أَنَّ الزَّائِدَ هو الأَوَّلُ فَنَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ[٧] وَقَعَ مَوْقِعَ الزِّيَادَاتِ لِتَمْكِينِ[٨] الأُصُولِ الّتي بَعْدَهُ؛ لأَنَّهُ إِنَّما يُمَكِّنُ الثّانِي بِالأَوَّلِ، والدَّلِيلُ عَلَى ذلكَ أَنَّكَ تُمَكِّنُ الحَرْفَ السَّاكِنَ بِمُتَحَرِّكٍ قَبْلَهُ، ولا يَجُوزُ أَنْ يُمَكَّنَ الأَوَّلُ بِالثّانِي؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذلِكَ لَكَانَ إِذا حُرِّكَ الثّانِي وسُكِّنَ الأَوَّلُ أَمْكَنَ النُّطْقُ بِهِ، ولَيْسَ كَذلِكَ.

وللخَلِيلِ حُجَّةٌ في قَوْلِهِمْ: (صَمَحْمَحٌ)، و (صَمَامِحُ)، فَحَذَفَ الحَاءَ الأُولى وبَقَّى الثّانِيَةَ، وفي ذلِكَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الأُولى[٩] هي الزَّائِدَةُ، فهذا

---

(١) سيبويه ٤/ ٣٢٩.

(٢) هذا الخلاف في المضاعف الزائد بعد سلامة الأصول، نحو: (قردد)، و (جلبب)، فالخليل يرى أنّ الحرف الأول هو الزائد، ثم قال سيبويه ٤/ ٣٢٩: « وأما غيره فجعل الزوائد هي الأواخر »، ويرى سيبويه أنّ كليهما صحيح، قال: « وكلا الوجهين صواب ومذهب »، وقد نقل صاحب الإنصاف عن الكوفيين أنهم يرون أنّ الحرف الأخير في ما زاد على الثلاثي غير المضاعف هو الأخير، ونسب ذلك للفراء، قال في الإنصاف ٧٩٣: « وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير »، وانظر هذا الأصل عند الكوفيين في الارتشاف ١/ ٢٨، وأخذ به البصريون أيضًا، وصوبه سيبويه والسيرافي، قال ابن جني في المنصف ١/ ٤٧: « اعلم أنك إذا استوفيت ثلاثة أحرف من الأصول ثم تكررت اللام؛ قضيت بزيادتها، وذلك نحو: « قَرْدَد وجَلْبَبَ » فالدال والباء الأخيرتان زائدتان؛ لأنهما قد تكررتا »، وانظر الأصول ٣/ ٢١١، والخصائص ٢/ ٦٣، وشرح الشافية لركن الدين ٢/ ٦٢١.

(٣) في ف: (أن).

(٤) في الأصل: (المكور)، وكذا في د وف.

(٥) في د: (تكرر).

(٦) الأصول ٣/ ٢٤٣.

(٧) قوله: (قد) ليس في د.

(٨) في د: (لتمكن).

(٩) العبارة في ف: (فدل على أن الأولى).

دَلِيـلٌ صَحِيحٌ؛ لأَنَّ العَرَبَ إذا حَذَفَتْ حَرْفًا مِنْ أَجْلِ تَـكْثِيـرِ الحُـرُوفِ حَذَفَت الزَّائِدَ، وبَقَّت الأَصْلِيَّ، ولكن لَيْسَ يَلْزَمُ مَنْ خَالَفَ الخَلِيلَ مِنْ هذا انْتِقَاضُ مَذْهَبِهِ؛ لأَنَّـهُ يَـقُولُ: إذا تَـكَافَـأَت الأُمُـورُ في المُضَاعَـفِ الّذي أَحَدُ الحَـرْفَـيْنِ فِـيـهِ زَائِدٌ غُـلِّـبَت زِيَـادَةُ الثّانِـي مِنْ غَـيْـرِ أَنْ أَمْنَـعَ[1] أَنْ يَـقُومَ دَلِـيـلٌ في بَعْضِ الكَلامِ عَلَى زِيَـادَةِ الأَوَّلِ، وسِيـبَـوَيْـهِ يَـذْهَبُ إِلى أَنَّ كُـلَّ وَاحِـدٍ مِن المَذْهَـبَـيْنِ[2] صَوابٌ[3]؛ لِتَـكَافُؤ العِلَـلِ في ذلِكَ.

والـزَّائِدُ فـي: (سُلَّمٍ) اللّامُ الأُولى عَلَى مَـذْهَـبِ الخَلِـيلِ، واللّامُ الثّانِـيَـةُ عَلَى مَـذْهَـبِ غَـيْـرِهِ. وكَذلِكَ: (عَدَبَّسٌ)، و (قَـفَعْدَدٌ).

والـزَّائِدُ فـي: (قِـرْشَبٍّ) الـبَـاءُ الثّانِـيَـةُ بِمَنْزِلَـةِ: (قِنْـدَأْوٍ)، وعَـلَى مَـذْهَـبِ الخَلِـيـلِ بِمَنْزِلَـةِ: (فِـرْدَوْسٍ).

والـزَّائِدُ فـي: (عِلَّـكْدٍ) اللّامُ الثّانِـيَـةُ بِمَنْزِلَـةِ: (عِلْـوَدٍّ)، وعَلَى قَـوْلِ الخَلِـيـلِ بِمَنْزِلَـةِ: (قَـنْـفَخْرٍ).

والـزَّائِدُ فـي: (الهُمَّقِعِ) إِحْدَى المِـيمَيْنِ بِـإِجْمَاعٍ، إِلّا أَنَّ مِنْـهُـمْ مَـنْ يَـقُولُ: هو الأَوَّلُ، ومِنْـهُـم مَنْ يَـقُولُ: هو الثّانِـي، بِمَنْزِلَـةِ [ظ٧٦]: (عَـدَبَّسٍ).

وأَمّـا: (الهَـمَّـرِشُ) فالـزَّائِدُ فِـيـهِ النُّـونُ المُدْغَـمَـةُ فـي المِيمِ؛ لأَنَّ أَصْلَـهُ: (هَنْمَرِشٌ)، وإِنَّما وَجَبَ ذلِكَ؛ لأَنَّـهُ مُـلْحَقٌ بِـ (قَهْبَلِسٍ)، و (جَحْمَرِشٍ) بِالنُّونِ؛ لأَنَّ مُـضَاعَفَـةَ العَـيْـنِ لا تَـكُونُ بِهَـا الكَلِمَـةُ مُلْحَـقَـةً؛ لأَنَّ ذلِكَ لَـيْسَ في شَيْءٍ مِن الكَلامِ، وعِلَّـتُـهُ أَنَّ المُضَاعَـفَ في (فَـعَّـلَ) يَـدُلُّ عَلَى التَّـكْثِـيرِ، ومَـا زِيـدَ لِمَعْنًى يَخْـرُجُ عَنْ حَدِّ المُلْحَقِ؛ ولِذلِك جُعِلَتْ نُـونًـا.

وزِيَـادَةُ الإِلْحَاقِ أَقْـوَى مِنْ زِيَـادَةِ غَـيْـرِها مِمّا يَـكُونُ لِتَـكْثِيـرِ الكَلِمَةِ؛ إِذ المُلْحَقُ بِمَنْزِلَـةِ الأَصْلِيِّ.

---

(١) في د: (امتنع).

(٢) في الأصل ود: (المذهب)، وكذا في ف.

(٣) سيبويه ٤/ ٣٢٩.

فأَمّـا: (هُمَّقِعٌ) فَلا يَجِبُ فِيـهِ مِثْـلُ ذلِكَ؛ لأَنَّـهُ لَـيْسَ في الكَلامِ مِثْـلُ: (سُفْرَجِلٍ)، فَلَمْ يُحْمَلْ عَلَى الإِلْحَاقِ بِهذه العِلَّةِ.

وأَمّـا: (غَطَـمَّشٌ) فهو مُـلْحَقٌ بِـ (سَفَـرْجَلٍ) بِالمُضَاعَـفِ؛ لأَنَّـهُ في مَـوْضِعِ اللّامِ[1] [و٧٧][2] [ظ٧٧].

* * *
* *
*

(١) بعده في الأصل: (تم، والحمد للّه رب العالمين، وصلى اللّه على محمد وآله أجمعين. يتلوه إن شاء اللّه تعالى في الجزء الثاني والستّين: أبواب المُعتَلِّ)، وتحته: (كتبه محمد بن علي بن أبي المعالي بن طاهر بن العجمي، عفا اللّه عنه، بدمشق المحروسة، في العشر الأخير من شهر رجب المبارك، سنة خمس وخمسين وستمائة)، وبعده في د: (تم، والحمد للّه رب العالمين، وصلى اللّه على محمد وآله أجمعين).

(٢) صفحة فارغة في الأصل.

[الجُزْءُ الثّاني والسّتّونَ مِن شَرْحِ كِتابِ سِيبَوَيهِ
إِملاءُ الشَّيْخِ أَبِي الحَسَنِ عَلِيِّ بنِ عِيسَى أَيَّدَهُ اللَّهُ][1]
بِسْمِ اللَّهِ الرّحمن الرّحِيمِ، رَبِّ يسّرْ[2]

أَبْوَابُ المُعْتَلِّ(*)

الغَرَضُ فِيهِ تَرْجَمَةُ أَبْوَابِ المُعْتَلِّ الذي يَكْثُرُ فِيهِ القَلْبُ، وهو عَلَى وَجْهَيْنِ: حُرُوفُ المَدِّ واللِّينِ، والهَمْزَةُ، ومُعْظَمُ التَّصْرِيفِ في هذه[3] الأَحْرُفِ الأَرْبَعَةِ: الوَاوُ والياءُ والأَلِفُ والهَمْزَةُ.

بَابُ الوَاوِ
الّتي في مَوْضِعِ فَاءِ الفِعْلِ(**)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ في الوَاوِ الّتي في مَوْضِعِ فَاءِ الفِعْلِ مِمّا لا يَجُوزُ[4].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الوَاوِ الّتي هي في مَوْضِعِ فَاءِ الفِعْلِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ومَا الوَاوُ الّتي يَطَّرِدُ فِيها الحَذْفُ؟ ولِمَ اطَّرَدَ الحَذْفُ في بَابِ: (وَعَدَ، يَعِدُ)، ولَمْ يَجِبْ مِثْلُ ذلِكَ في: (وَجِلَ، يَوْجَلُ)؟

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها سياق تجزئة الأصل.
(٢) قوله: (بسم اللّه الرحمن الرحيم رب يسر) ليس في ف، وبعده في د: (ولا تعسر).
(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٣٠: « **هذا باب نظائر ما مضى من المعتل** ».
(٣) في ف: (عدة).
(**) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٣٠: « **هذا باب ما كانت الواو فيه أولًا وكانت فاء** ».
(٤) العبارة في ف: (الّذي أن يبين ما يجوز في هذا الباب وما لا يجوز).

ومَا الـوَاوُ الّتي يَطَّرِدُ فِـيها إِبْـدَالُ الهَـمْـزَةِ مِنْها؟ ومَا تَـنْزِيلُ ذلك في المَضْمُومَـةِ والمَكْسُورَةِ والمَـفْـتُوحَـةِ؟

ولِمَ جَازَ إِبْـدَالُ الهَـمْـزَةِ[1] مِن الـوَاوِ أَوَّلًا، مَـكْسُورَةً كَانَتْ أَوْ مَضْمُومَـةً، ولَمْ يَجُـزْ إِبْـدَالُها في حَشْوِ الكَلِمَـةِ إِلّا في المَضْمُومَـةِ؟ فَـلِمَ جَازَ في (وِفَادَةٍ)[2]: (إِفَـادَةٌ)، ولَمْ يَجُـزْ في (عَـاوِرٍ): (عَائِـرٌ) عَـلَى ذلِكَ الحَدِّ؟

ولِمَ جَازَ: (وُلِـدَ) و (أُلِـدَ)، و (وُقِّـتَتْ) و (أُقِّـتَتْ)، و (وُجُوهٌ) و (أُجُوهٌ)؟

ومَا العِلَّـةُ في إِبْـدَالِ الهَمْزَةِ مِن الـوَاوِ مَع ثِقَـلِ الهَـمْـزَةِ؟ وهَلّا لَـزِمَ الـبَدَلُ، كَمَا يَـلْـزَمُ في (قَـامَ)، و (بَـاعَ)؟

ولِمَ هُمِزَت[3] الوَاوُ[4] في: (قَـؤُولٍ)[5]، و (مَؤُونَـةٍ)، وجَازَ تَـرْكُ[6] الهَـمْزِ فِـيـهِ[7]؟

ومِنْ أَيِّ شَـيءٍ أُخِذَ: (مَـؤُونَـةٌ) عَلَى مَـذْهَبِ سِيـبَـوَيْـهِ؟ ومَا وَزْنُها؟

ولِمَ وَجَبَ [أَنَّ][8] الهَـمْـزَةَ أَجْلَـدُ[9] مِن الـوَاوِ؟

ولِمَ جَازَ: (وَنَـاةٌ) و (أَنَـاةٌ)، و (وَجَمٌ) و (أَجَمٌ)، و (وَحَدٌ) و (أَحَدٌ)؟ ولِمَ لا يَـطَّرِدُ في هذا؟

ولِمَ جَازَ: (وِسَادَةٌ) و (إِسَادَةٌ)، و (وِعَـاءٌ) و (إِعَـاءٌ)؟

ومَا الشَّاهِدُ في بَـيْتِ ابْنِ مُـقْبِـلٍ:

إِلَّا الإِفَـادَةَ فَـاسْتَـوْلَـتْ رَكَائِـبُـنَا　　　عِنْـدَ الجَبَـابِـيـرِ بِالـبَاسَاءِ والنِّعَمِ

---

(١) الكلام من قوله: (منها وما تنزيل) ساقط من د.

(٢) في الأصل ود: (رفادة)، وكذا في الجواب واقتضاء السياق.

(٣) في الأصل: (همزة).

(٤) الكلام من قوله: (مع ثقل الواو) ساقط من د، وقد جاء مكررًا في موضع آخر.

(٥) في د: (قنولة).　　(٦) في د: (برد).

(٧) بعده في د الكلام الساقط من قبل، وتكرار، وهو: (مع ثقل الهمزة وهلا لزم البدل... الهمز فيه).

(٨) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٩) في الأصل ود: (أجاد)، وكذا في الجواب وما يقتضيه السياق.

[و٧٨] وَمَا الّتي تُبْدَلُ مِنْها التّاءُ؟ ولِمَ اطَّرَدَ الإِبْدَالُ في: (اتَّعَدَ)، و (اتَّزَنَ)، ولَمْ يَطَّرِدْ في غَيْرِهِ؟

ولِمَ جَازَ في: (فُعَالٍ) مِنْ: (وَرِثْتُ) (تُرَاثٌ)، وفي: (فُعَلَةٍ) مِن (الوَخَامَةِ): (تُخَمَةٌ)، وفي (فُعَلَةٍ) مِن (الوِكَاءِ): (تُكَأَةٌ)، فَقَالُوا: (تَوَكَّأتُ تُكَأَةً)، وفي (فُعْلانٍ) مِنْ: (وَكَلْتُ): (تُكْلانٌ)، وفي (فُعَالٍ) مِنْ (وَاجَهْتُ): (تُجَاهٌ)؟

ولِمَ جَازَ (تَيْقُورٌ) في: (فَيْعُولٍ) مِن (الوَقَارِ)؟ ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ العَجَّاجِ:

فَإِنْ يَكُ أَمْسَى البِلَى تَيْقُورِي

بِمَعْنى: وَقَارِي.

ومَا المَوْضِعُ الّذي يَلْزَمُهُ إِبْدَالُ الهَمْزَةِ مِن الوَاوِ؟ ولِمَ جَرَى ذلِكَ في اجْتِمَاعِ الوَاوَيْنِ أَوّلًا، مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَاهُما مَدَّةً؟

ولِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ لَيْسَ بَعْدَ الاطِّرَادِ في الإِبْدَالِ إِلّا اللُّزُومُ؟ ومَا قِيَاسُ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ في: (فَوْعَلٍ) مِنْ (وَلَجْتُ): (تَوْلَجٌ)؟ وهَلّا كَانَ: (تَفْعَلٌ)؟ ولِمَ قَلَّ (تَفْعَلٌ) في الأَسْمَاءِ حَتّى لا يَكَادُ يُوجَدُ؟ وهَلْ ذلِكَ لِيَجْرِيَ عَلَى قِيَاسِ نَظِيرِهِ مِن النُّونِ الّتي تَطَّرِدُ في الفِعْلِ، ولا تَكُونُ في الاسْمِ؛ إِذْ كَانَتْ حَرْفًا صَحِيحًا للمُضَارَعَةِ، ولا يَلْزَمُ مِثْلُ ذلِكَ في التّاءِ، ولا الهَمْزَةِ؟ ولِمَ جَازَ (دَوْلَجٌ) في: (تَوْلَجٍ)؟

ومَا بِنَاءُ (فُعْلٍ)[1] مِنْ: (وَأَيْتُ)؟ ولِمَ جَازَ فِيهِ: (وُؤْيٌ)؟ ومَا قِيَاسُهُ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ خَفَّفَ الهَمْزَةَ؟ ومَا الاخْتِلافُ فِيهِ؟ فَلِمَ ذَهَبَ الخَلِيلُ إِلى قَوْلِهِ: (أُويٌ)، وذَهَبَ المَازِنِيُّ إِلى قَوْلِهِ: (وُويٌ)، وقَاسَهُ عَلى: (وُورِيَ)، وعَلَى

---

(١) في الأصل: (في فعل)، وكذا يقتضي السياق.

(الـرُّويَـا)؟ فـهَلْ هذا قِـيَـاسٌ صَحِيحٌ؟

الجَوَابُ[١]

الَّذي[٢] يَجُوزُ في الـوَاوِ الّتي هي في مَـوْضِعِ فَـاءِ الفِعْلِ مُـتَحَـرِّكَـةً إِبْـدَالُها عَلَى اطِّـرَادٍ في المَضْمُومَـةِ والمَـكْسُورَةِ، ولا يَجُوزُ في المَـفْـتَوحَـةِ إِلّا عَلَى طَرِيـقِ الشُّذُوذِ. وأَقْـوَى ذلِكَ في المَـضْمُومَـةِ، ثُـمَّ المَكْـسُورَةِ؛ لأَنَّها تُشْبِهُ المَضْمُومَـةَ في ثِقَـلِ الحَـرَكَـةِ، إِلّا أَنَّـهُ يَـطَّرِدُ فِـيهِما، ويَجُوزُ عَلَى الشُّذُوذِ في المَـفْـتُوحَـةِ[٣]، لأنّ[٤] الأَصْلَ أَقْـوَى فِـيها[٥]؛ مِن أَجْلِ أَنَّـها[٦] مَـفْـتُوحَـةٌ، لا تَـقْوَى الأَسْبَـابُ الّتي [ظ٧٨] يُـفَـرُّ مِنْها إِلى الهَـمْـزَةِ في هذه الحَالِ.

ويَجُوزُ في الـوَاوِ السَّاكِنَـةِ إذا وَقَـعَتْ بَـيْنَ يَـاءٍ وكَـسْرَةٍ في الفِعْلِ الحَـذْفُ، كَـقَـوْلِكَ: (وَعَـدَ، يَـعِدُ)، و (وَزَنَ، يَـزِنُ)؛ لأَنَّها لَمّا ضَعُـفَتْ بِالسُّـكُـونِ، ولَـزِمَ فِـيها التَّـغْـيِـيـرُ اقْـتَـضَى ذلِكَ الحَـذْفَ دُونَ الإِبْـدَالِ؛ لأَنَّ المُـتَحَـرِّكَ يَمْنَـعُ مِنْ حَـذْفِـهِ قُـوَّتُـهُ بِالحَـرَكَـةِ، مَع أَنَّـهُ لَوْ حُـذِفَ لَـكَانَ بِمَنْزِلَـةِ حَـذْفِ حَـرْفَـيْنِ؛ الـوَاوِ والحَـرَكَـةِ.

ولا يَجُوزُ إِبْـدَالُ الهَـمْـزَةِ مِن الـوَاوِ المَـكْـسُورَةِ في حَشْوِ الكَلِمَـةِ؛ لأَنَّها لَمّا ضَعُـفَتْ عَنْ مَـنْزِلَـةِ المَضْمُومَـةِ، ثُـمَّ صَارَتْ في حَشْوِ الكَلِمَةِ[٧]، فَحَدَثَ[٨] ضَعْفٌ آخَـرُ، لَـمْ يَـكُنْ بَـعْدَ الضَّعْفِ[٩] الحَادِثِ إلا الامْتِنَـاعُ؛ فَـلِذلِكَ لَـمْ يَجُـزْ إِبْدَالُها في (عَاوِرٍ)، كَمَا جَازَ في: (إِسَادَةٍ).

---

(١) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٢) في ف: (والّذي). (٣) في ف: (في المفتوحة على الشّذوذ).

(٤) في الأصل: (الآن)، وفي د: (إلا أن)، وكذا في ف.

(٥) في الأصل ود: (فيهما)، وكذا في ف. (٦) في د: (أنهما).

(٧) الكلام من قوله: (لأنها لما ضعفت) ساقط من د.

(٨) في ف: (فحذف).

(٩) جاء بعد هذا الكلام الذي كان ساقطًا في الهامش السابق في د.

وجَازَ في المَضْمُومَـةِ أَنْ تُبْـدَلَ في حَشْوِ الكَلِمَـةِ، وإِنْ نَقَصَتْ عَنْ مَنْزِلَـةِ الـوَاوِ أَوَّلًا بِوَجْهٍ وَاحِـدٍ؛ لأَنَّها في هذا بِمَنْزِلَـةِ إِبْـدَالِ المَكْسُورَةِ أَوَّلًا في النُّقْصَانِ بِـوَجْـهٍ وَاحِـدٍ، فهي عَـلَى ذلِكَ القِيَاسِ.

وتَـقُولُ: (وُلِـدَ)، و (أُلِـدَ)، عَلَى الأَصْلِ والإِبْـدَالِ، وكَـذلِكَ: (وُقِّـتَتْ)[١]، و (أُقِّـتَتْ)، و (وُجُوهٌ)، و (أُجُوهٌ).

ولا[٢] يَـلْـزَمُ الإِبْـدَالُ في هذا كَـمَا يَـلْـزَمُ[٣] في (قَامَ)، و (بَـاعَ)؛ لأَنَّ مُـنَاسَبَـةَ حُـرُوفِ المَـدِّ واللِّـينِ بَـعْضِها بِبَـعْضٍ أَشَـدُّ، مَـع أَنّ[٤] الأَلِفَ أَخَـفُّ، فالفِـرَارُ إِلَـيْها[٥] أَلْـزَمُ.

وتَـقُولُ: (قَـوُولٌ)، و (قَـؤُولٌ)، فَـيَجُوزُ الأَصْلُ والهَمْـزُ؛ لأَنَّ الـوَاوَ الثّانِـيَـةَ مَـدَّةٌ، لا يُعْـتَـدُّ بِها. وكَـذلِكَ: (مَـوُونَـةٌ)، وهي (فَـعُولَـةٌ) مِنْ: (مَـئِنْـتُـهُ)، (أَمْـؤُنُـه مَـؤُونَـةً). ويَجُوزُ: (مَـؤُونَـةٌ) عَلَى الأَصْلِ.

والهَـمْـزَةُ أَجْلَـدُ مِن الـوَاوِ؛ لأَنَّها أَحْمَلُ للحَـرَكَـةِ؛ لأَنَّها أَدْخَـلُ في حُـرُوفِ الصِّحَّـةِ مِنْ حُـرُوفِ المَدِّ واللِّـينِ.

ويَجُوزُ: (وَنَـاةٌ) و (أَنَـاةٌ)، و (وَجَمٌ) و (أَجَمٌ)، و (وَحَدٌ) و (أَحَدٌ)، ولا يَطِّرِدُ في هذا لِمَا بَـيَّـنّا مِنْ أَنَّ الهَمْزَةَ مَـفْـتُوحَـةٌ.

ويُـقَالُ: (وِسَادَةٌ)، و (إِسَادَةٌ)، و (وِعَـاءٌ)، و (إِعَـاءٌ). وقَـالَ ابْنُ مُـقْبِـلٍ:

١٢٣١ إِلَّا الإِفَـادَةَ فَـاسْتَـوْلَتْ رَكَائِـبُـنَا عِـنْـدَ الجَبَابِـيرِ بِالـبَاسَاءِ والنِّعَمِ[٦]

---

(١) في د: (أوقتت).

(٢) في ف: (فلا).

(٣) في ف: (لزم).

(٤) قوله: (أن) ليس في ف.

(٥) في ف: (إليهما).

(٦) البيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ٢٧٩، وانظر سيبويه ٤/ ٣٣٢، وشرح السيرافي ٥/ ١٤٦، وابن السيرافي ٢/ ٣٥٨، والمحكم ٩/ ٤٤٠. وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٠٢، والمنصف ١/ ٢٢٩، والمخصص ٤/ ٢٠٣، وابن يعيش ١٠/ ١٤، والارتشاف ٤٠٧.

[و٧٩] يُـرِيـدُ: إلا الوِفَـادَةَ[١].

والـوَاوُ الّتي تُـبْـدَلُ مِنْها الـتَّاءُ عَلَى اطِّـرَادٍ، الـوَاوُ في (افْـتَـعَـلَ) مِن الـوَعْدِ، وبَـابِـهِ، كَـقَـوْلِكَ: (اتَّـعَدَ)، و (اتَّـزَنَ). وإنَّما اطَّـرَدَت في هذا لأَنَّ الـوَاوَ لا تَظْـهَـرُ في هذا المَـوْضِعِ؛ لأَنَّ قَـبْـلَها كَـسْرَةً، وهي سَاكِنَـةٌ، وقَـدْ جَازَ إِبْـدَالُ الـتَّاءِ مِنْها في: (تُـرَاثٍ)، وحَـدَثَتْ عِلَّـةٌ أُخْرَى في: (افْـتَـعَـلَ)، وهو أَنَّـها لا تَظْـهَـرُ في هذا المَوْضِعِ، ولا يَجُوزُ إِبْـدَالُها هَمْـزَةً؛ لأَنَّ قَـبْـلَها أَلِفَ وَصْلٍ، ولا تُجْـتَـلَبُ[٢] هَمْـزَتانِ في كَلِمَـةٍ، فَـلَمّا انْضَافَ إِلى عِلَّةِ الجَوَازِ هذه العِلَّـةُ لَـزِمَ الحُـكْمُ عَلَى اطِّـرَادٍ.

وتَـقُـولُ فـي (فُـعَـالٍ) مِـنْ (وَرِثَ): (تُـرَاثٌ)، وفـي (فُـعْـلَـةٍ) مِـن (الـوَخَامَـةِ): (تُخْمَـةٌ)، وفِـيها مِـنْ (تَـوَكَّأْتُ): (تُـكَـأَةٌ)، وفي (فُـعْلانٍ) مِنْ (وَكَلْتُ): (تُـكْلانٌ)، وفي (فُـعَالٍ) مِنْ (وَاجَهْتُ): (تُجَاهٌ)، فَـيَجُوزُ هذا للإِشْعَـارِ بِالمُـنَـاسَـبَـةِ الّتي بَـيْنَ التَّاءِ والـوَاوِ مِنْ جِهَةِ اتِّـسَاعِ المَخْـرَجِ والخَفَاءِ، وأَنَّها مِنْ حُـرُوفِ الفَمِ، ولا يَطَّرِدُ مِثْـلُ هذا؛ لأَنَّـهُ للإِشْعَارِ بِـأَمْرٍ يَـكْفِي فِـيـهِ التَّـقْلِـيـلُ الّذي اسْتُـعْمِلَ مِنْـهُ.

وتَـقُولُ في (فَـيْـعُولٍ) مِن (الـوَقَارِ): (تَـيْـقُورٌ)، فتُـبْـدِلُ[٣] التَّاءَ عَلَى حَدِّ مَا أَبْـدَلْـتَـهُ في (تُـرَاثٍ)، إِلّا أَنَّـهُ في هذا أَلْـزَمُ؛ لاجْتِمَـاعِ حَـرْفَـيْنِ ثَقِـيـلَـيْنِ. وقَالَ العَجَّاجُ:

١٢٣٢ فإِنْ يَكُ أَمْـسَى البِلى تَـيْـقُورِي[٤]

فهي بِمَعْنى: وَقَـارِي.

---

(١) في الأصل ود: (إلا الإفادة).

(٢) في الأصل ود: (تختلف)، وكذا في ف. (٣) في د: (تبدل).

(٤) هذا من الرجز، وهو للعجاج في ديوانه ٢٢٩، وانظر سيبويه ٤/ ٣٣٢، وتهذيب اللغة ١٤/ ٢٢٢، وابن السيرافي ٢/ ٣٦٠. وهـو بلا نسبة في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤/ ١٤، وإعـراب القرآن للنحاس ١/ ١٨١، والمنصف ١/ ٢٢٧، وابن يعيش ١٠/ ٣٨.

والمَوْضِعُ الّذي يَلْزَمُهُ[١] إِبْدَالُ الهَمْزَةِ مِن الوَاوِ اجْتِمَاعُ الوَاوَيْنِ[٢] في أَوَّلِ الكَلِمَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ مَدَّةً، كَقَوْلِكَ في جَمْعِ (وَاصِلٍ): (أَوَاصِلُ). ولا يَلْزَمُ مِثْلُ ذلِكَ في حَشْوِ الكَلِمَةِ؛ لِضَعْفِهِ[٣] مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُما قِلَّتُهُ في بَابِهِ، والآخَرُ أَنَّهُ في حَشْوِ الكَلِمَةِ؛ فَلِذلِكَ جَازَ: (احْوَوَى)، و (أَحْوَوِيٌّ)[٤]، ولَمْ يَجُزْ في (فَوَاعِلَ) مِنْ جَمْعِ (وَاصِلٍ) إِلّا: (أَوَاصِلُ).

وتَقُولُ في (فَوْعَلٍ) مِنْ (وَلَجْتُ): (تَوْلَجٌ)، ولا يَكُونُ: (تَفْعَلٌ)؛ لأَنَّهُ لا يَكَادُ يُوجَدُ في الأَسْمَاءِ (تَفْعَلٌ)؛ لأَنَّهُ أُخْلِصَ للفِعْلِ، كَمَا أُخْلِصَ (تَفْعَلُ) لِشَبَهِ التَّاءِ بِالنُّونِ؛ لأَنَّهما مِنْ حُرُوفِ المُضَارَعَةِ، مَع أَنَّهُما مِنْ حُرُوفِ الصِّحَّةِ.

ويَجُوزُ: (دَوْلَجٌ) في (تَوْلَجٍ)[٥]؛ لأَنَّ البَدَلَ لَمَّا لَزِمَ في (تَوْلَجٍ) بِعِلَّةٍ مُوجِبَةٍ صَارَ بِمَنْزِلَةِ [ظ٧٩] الأَصْلِ؛ ولِذلِكَ جَازَ بَدَلٌ مِنْ بَدَلٍ هذه مَنْزِلَتُهُ، ولَمْ يَجُزْ مِثْلُ ذلِكَ في (تُرَاثٍ).

وبِنَاءُ (فُعْلٍ) مِنْ (وَأَيْتُ): (وُؤْيٌ)؛ لأَنَّ الفَاءَ في مَوْضِعِها الوَاوُ، وفي مَوْضِعِ العَيْنِ الهَمْزَةُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ يُوجِبُ التَّغْيِيرَ.

فأَمّا مَنْ خَفَّفَ الهَمْزَةَ[٦] فيَقُولُ: (أُويٌ) عَلَى مَذْهَبِ الخَلِيلِ[٧]، وأَمّا

---

(١) في ف: (يلزم).
(٢) في الأصل ود وف: (الهمزتين)، وكذا يقتضي السياق.
(٣) في د: (لضعف).
(٤) في الصحاح (حوى): « وقال الأصمعي: الحُوَّةُ: حُمْرَةٌ تضرب إلى السواد. يقال: قد احْوَوى الفرس يَحْوَوي احْوِواءً. والحُوَّةُ: سُمْرَةُ الشفة ». وفي ف: (أحوويٌّ واحووى).
(٥) في الأصل ود: (تولج في تولج).
(٦) بعده في د: (من غير سبب يوجب التغيير)، وهي عبارة موجودة في الأصل لكن موجودة بين قوسين، فهي مشطوبة.
(٧) انظر رأي الخليل في سيبويه ٤/ ٣٣٣، والأصول ٣/ ٢٥٤، وشرح السيرافي ٥/ ٢٢٣.

المَازِنِيُّ فَمَذْهَبُهُ (وُويٌ)[١]، لا غَيْرُ، إلّا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَالَ في (وُجُوهٍ): (أُجُوهٌ)، ويَعْتَلُّ في ذلِكَ بِأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُما أَنَّ الوَاوَ في نِيَّةِ هَمْزَةٍ، فَيَحْمِلُهُ عَلَى قِيَاسِ (رُويَا). والوَجْهُ الآخَرُ أَنَّ الوَاوَ الثَّانِيَةَ مَدَّةٌ، فَيَحْمِلُهُ عَلَى قِيَاسِ: (وُورِيَ).

قَالَ الشَّيْخُ أَيَّدَهُ اللّهُ: والّذي عِنْدي أَنَّ حَمْلَهُ عَلَى قِيَاسِ (رُويا) مُسْتَقِيمٌ؛ لأَنَّ الحَرْفَ في نِيَّةِ مَا أُبْدِلَ مِنْهُ، فهو في نِيَّةِ الهَمْزَةِ إذا قَالَ: (وُويٌ)، كَمَا أَنَّ الوَاوَ في نِيَّةِ الهَمْزَةِ إذا قَالَ: (رُويا)، فالإِبْدَالُ عَارِضٌ لا يُعْتَدُّ بِهِ. ومَنْ قَالَ: (رُيّا) جازَ عَلَى قَوْلِهِ: (أُويٌ).

فإنْ قَالَ قَائِلٌ: هَلّا امْتَنَعَ مِن ذلِكَ؛ لأَنَّهُ لا يُفَرُّ مِنْ هَمْزَةٍ إلى هَمْزَةٍ؟

قِيلَ لَهُ: لا يَجِبُ هذا؛ لأَنَّهُ يُفَرُّ مِنْ هَمْزَةٍ[٢] في مَوْضِعٍ تَضْعُفُ فِيهِ إلى هَمْزَةٍ[٣] في مَوْضِعٍ تَقْوَى فِيهِ، وهو أَوَّلُ الكَلِمَةِ، فَلَيْسَ في هذا مَا يُفْسِدُ قَوْلَ الخَلِيلِ.

وأَمّا العِلَّةُ الأُخْرَى الّتي ذَكَرَها المَازِنِيُّ فهي فَاسِدَةٌ؛ لأَنَّ الوَاوَ في: (وُورِيَ) زَائِدَةٌ للمَدِّ[٤]، ولَيْسَتْ كَذلِكَ في: (وُويٌ)[٥]؛ لأَنَّها في مَوْضِعِ عَيْنِ الفِعْلِ.

والفَرْقُ بَيْنَ الزَّائِدِ في هذا والأَصْلِيِّ هو عَلَى مَذْهَبِ العَرَبِ، والقِيَاسِ الصَّحِيحِ فِيهِ، فَمِنْ ذلِكَ جَمْعُ (مَعِيشَةٍ): (مَعَايِشُ) بِغَيْرِ هَمْزٍ، [لأَنَّ اليَاءَ][٦] وإنْ كَانَ مَا قَبْلَها مِنْها، فهي أَصْلِيَّةٌ في (مَعِيشَةٍ)، ولَيْسَ كَذلِكَ (صَحِيفَةٌ)، و (صَحَائِفُ)؛ لأَنَّها في (صَحِيفَةٍ) زَائِدَةٌ للمَدِّ.

فَقَدْ بَانَ عِنْدَنا[٧] أَنَّ مَذْهَبَ الخَلِيلِ صَوَابٌ، وأَنَّ أَحَدَ الاعْتِلالَيْنِ للمَازِنِي

---

(١) انظر رأي المازني في الأصول ٣/ ٢٥٤، وشرح السيرافي ٥/ ٢٢٣، والخصائص ٢/ ٩٠.
(٢) الكلام من قوله: (قيل له) ساقط من ف.
(٣) في د: (الهمزة).
(٤) في ف: (للمدة).
(٥) في ف: (وؤري).
(٦) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٧) في د: (عذر).

لا يُفْسِدُ قَوْلَ الخَلِيلِ، ولكنَّهُ يُجَوِّزُ المَذْهَبَيْنِ، كَمَا جَازَ[(١)] في: (رُويا)، و (رُيّا). والاعْتِلالُ[(٢)] الآخَرُ فَاسِدٌ[(٣)]؛ لِمَا بَيَّنّا مِن اخْتِلافِ حُكْمِ الزَّائِدِ للمَدِّ وبَيْنَ الأَصْلِيِّ [و٨٠].

* * *
* *
*

(١) في د: (وجاز).

(٢) في د: (والاعتال).

(٣) في د: (فاسدًا).

بَابُ الوَاوِ
الّتي يَلْزَمُها بَدَلُ التّاءِ مِنْها[*]

الغَرَضُ فِيهِ[١] أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ في بَدَلِ الوَاوِ الّتي يَلْزَمُها بَدَلُ التَّاءِ مِنْها مِمّا لا يَجُوزُ[٢].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الوَاوِ الّتي يَلْزَمُها بَدَلُ التَّاءِ مِنْها؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ لَزِمَ في هذا بَدَلُ التَّاءِ، ولَمْ يَجُزْ بَدَلُ الهَمْزَةِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الوَاوَ سَاكِنَةٌ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ؟

ولِمَ جَرَى[٣] في (افْتَعَلَ) مِمّا فَاؤُهُ وَاوٌ إِبْدَالُ التَّاءِ مِن الوَاوِ؟

ومَا بِنَاءُ (افْتَعَلَ) مِن (الوَعْدِ)، و (الوَهْمِ)؟ ولِمَ جَرَى في: (اتَّعَدَ) و (مُتَّعِدٍ)، و (اتَّهَمَ)، و (مُتَّهِمٍ)، و (اتَّقَدَ)، و (مُتَّقِدٍ)؟ ومِنْ أَيْنَ صَارَ قِيَاسُ هذه الوَاوِ قِيَاسَ الوَاوَيْنِ في أَوَّلِ الكَلِمَةِ؟

ومَا قِيَاسُ مَذْهَبِ مَنْ قَالَ مِن العَرَبِ: (ايتَعَدَ)، (يَاتَعِدُ)، و (هو مُوتَعِدٌ)؟ فَلِمَ جَعَلَها تَابِعَةً لِمَا قَبْلَها عَلَى قِيَاسِ: (قَالَ، وقِيلَ، ويَقُولُ)؟

ولِمَ جَازَ إِبْدَالُ التَّاءِ مِن الوَاوِ في: (أَفْعَلْتُ)[٤] عَلَى غَيْرِ اطِّرَادٍ؟ فَلِمَ جَازَ: (أَتْخَمَهُ)[٥]، و (ضَرَبَهُ حَتّى أَتْكَأَهُ)، و (أَتْلَجَهُ)، و (أَوْلَجَهُ)، و (أَتْهَمَ) في: (أَوْهَمَ)؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٣٤: « هذا باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء ».
(١) قوله: (فيه) ليس في د.
(٢) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز).
(٣) في د: (جوز).
(٤) في د: (افتعلت).
(٥) في د: (تخمه).

ولِمَ جَازَ إِبْدَالُها فِي: (التَّقِيَّةِ): و (هو أَتْقَاهُما)[١]؟ وهَلْ ذلِكَ للشَّبَهِ [بَيْنَها][٢] وبَيْنَ وَاوِ (افْتَعَلَ)، مَع التَّوْطِئَةِ بِهَا لِلُزُومِ البَدَلِ في: (افْتَعَلَ)؟

الجَوابُ[٣]

الّذي يَجُوزُ في الوَاوِ الّتي يَلْزَمُها بَدَلُ التَّاءِ مِنْها إِجْرَاؤُها في (افْتَعَلَ) مِمّا فَاؤُهُ وَاوٌ[٤]؛ لأَنَّ الوَاوَ قَدْ ضَعُفَتْ بِمَا يَقْتَضِي البَدَلَ مِنْ جِهَةِ أَنَّها سَاكِنَةٌ في مَوْضِعِ الفَاءِ، لا يَصِحُّ في شَيءٍ مِن الكَلامِ وقَبْلَها كَسْرَةٌ.

ولا يَجُوزُ أَنْ يُبْدَلَ مِنْها الهَمْزَةُ؛ لأَنَّهُ يَصِيرُ اجْتِلابُ هَمْزَةٍ بَعْدَ هَمْزَةٍ في (افْتَعَلَ)، وهذا فَاسِدٌ؛ لأَنَّهُ لا يَجْتَمِعُ هَمْزَتَانِ في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَلَمّا امْتَنَعَت الهَمْزَةُ صَارَت إِلى حَرْفٍ مُنَاسِبٍ لَهَا، وهو التَّاءُ.

واطَّرَدَ إِبْدَالُها تَاءً في (افْتَعَلَ)، ومَا تَصَرَّفَ مِنْهُ للعِلَّةِ الّتي بَيَّنّا، وامْتَنَعَت الهَمْزَةُ عَلَى القِيَاسِ الّذي[٥] ذَكَرْنا.

وبِنَاءُ (افْتَعَلَ) مِن (الوَعْدِ) و (الوَهْمِ): (اتَّعَدَ)، و (اتَّهَمَ)، ومِن الوَقُودِ: (اتَّقَدَ). ويَتَصَرَّفُ [ظ٨٠] الفِعْلُ مِنْهُ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ في: (يَتَّعِدُ)، و (مُتَّعِدٍ)؛ لِيَجْرِيَ عَلَى قِيَاسِ مَا لَزِمَتْهُ العِلَّةُ.

وقِيَاسُ هذه الوَاوِ في الضَّعْفِ الّذي يُوجِبُ لُزُومَ البَدَلِ قِيَاسُ الوَاوَيْنِ أَوَّلًا؛ لأَنَّ الوَاوَ ثَقِيلَةٌ في[٦] أَوَّلِ الكَلِمَةِ، وقَد انْضَافَ إِلَيْها مِثْلُها، فَلَمْ يَجُزْ إِلّا الإِبْدَالُ إِلى حَرْفٍ هو أَحَقُّ بِهَا، وهو الهَمْزَةُ، فَإِذا مَنَعَ مَانِعٌ صَارَتْ

---

(١) في الأصل ود: (اتقاوهما)، وكذا في الجواب.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها.

(٤) العبارة في ف: (الّذي يجوز في هذه الواو إجراؤها على بدل التّاء).

(٥) في د: (من الذي).

(٦) المثبت في ف، وفي الأصل ود: (ثقيلة في وهي).

إِلى حَـرْفٍ قَـرِيبٍ إِلَـيْها، وهو الـتَّاءُ[١].

ومِـن العَـرَبِ مَنْ يَجْعَلُها تَـابِعَـةً لِمَا قَـبْلَها، فَـيَـقُولُ: (ايْـتَـعَدَ)، (يَـاتَعِدُ)، و (هو مُـوتَعِدٌ)، فَـيُجْرِيها مُجْـرَى: (قِـيـلَ، قَالَ، يَـقُولُ).

وكِلا المَذْهَـبَـيْنِ حَسَنٌ مُـطَّرِدٌ في بَـابِـهِ، إِلّا أَنَّ الّذي جَعَلَها تَـاءً[٢] حَـوَّلَها إِلى حَـرْفٍ هو أَجْلَـدُ[٣] مِنْها، كَـمَا فُعِلَ ذلِكَ في تَحْوِيـلِها إِلى الهَـمْـزَةِ، فهذا طَـلَبَ القُـوَّةَ والخِفَّـةَ، والمُجْرِي لَها عَلَى مَا قَـبْـلَـها طَـلَبَ الخِفَّـةَ فَـقَطْ.

ويَجُوزُ إِبْـدَالُ الـتَّاءِ مِن الـوَاوِ إِذا كَانَتْ فَـاءً عَلَى غَـيْـرِ اطِّـرَادٍ؛ تَـشْبِيـهًا بِـوَاوِ (افْـتَـعَـلَ)، وكُـلَّما كَانَتْ أَقْـرَبَ مِنْ وَاوِ (افْـتَـعَـلَ) فَهِيَ أَحَـقُّ بِالـبَدَلِ، فَمِنْ ذلِكَ إِبْـدَالُها في: (أَفْعَـلْتُ)[٤]؛ لأَنَّـها سَاكِنَـةٌ في مَـوْضِعِ فَاءِ الفِعْلِ، كَـقَـوْلِكَ: (أَتْـخَمَـهُ)، و (أَتْـلَجَهُ)، و (ضَرَبَـهُ حَـتّى أَتْـكَـأَهُ)، و (أَتْـهَـمَ) في: (أَوْهَـمَ).

ويَجُوزُ إِبْـدَالُها في: (التَّقِـيَّـةِ)؛ لأَنَّها في مَـوْضِعِ الـفَاءِ، وأَوَّلِ الكَلِمَـةِ، ويَجُوزُ إِبْـدَالُها في: (هو أَتْـقَاهُما)؛ لأَنَّها في مَـوْضِعِ الـفَاءِ سَاكِنَـةٌ، وكُـلُّ ذلِكَ عَلَى شَبَهِها في: (افْـتَـعَـلَ) الّذي لَـزِمَـتْـهُ عِلَـةٌ مُوجِبَـةٌ للاطِّـرَادِ، فأَمَّـا عِلَّـةُ الشَّبَـهِ فَـيَـكْفِي فِـيـهِ مَا اسْـتُـعْمِلَ مِنْـهُ؛ لِـيُـؤْذِنَ بِالشَّبَـهِ الّذي بَـيْـنَـهُ وبَـيْنَ مَا لَـزِمَـتْـهُ العِلَّـةُ المُطَّرِدَةُ في بَـابِها.

* * *
* *
*

(١) في د: (الفاء).

(٢) في الأصل ود وف: (فاء).

(٣) في د: (أجلا).

(٤) في الأصل ود: (افتعلت)، وكذا في السؤال والكتاب ٤/ ٣٣٤ ومقتضى السياق.

بَابُ الوَاوِ
الّتي تُقْلَبُ ياءً(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في الـوَاوِ الّتي تُـقْـلَبُ يَـاءً مِمّا لا يَجُوزُ[1].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الـوَاوِ الّتي تُـقْـلَبُ يَـاءً؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ لا يَجُوزُ أَنْ تَصِحَّ السَّاكِنَـةُ الّتي قَـبْـلَهَا [و٨١] كَسْـرَةٌ في شَـيءٍ مِن الكَلامِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها بِمَنْزِلَـةِ الخُـرُوجِ مِـن الكَـسْرِ إلى الضَّمِّ في الثِّـقَلِ مَع أَنَّ الـوَاوَ مَـيِّـتَـةٌ بِالسُّكُونِ، تَـقْـوَى عَـلَـيْها عِلَّـةُ القَـلْبِ، ومَـع أَنَّ الحَـرَكَـةَ الّتي قَـبْـلَها تَـقْـتَضِي أَنْ تَصِيـرَ إلى حَـرْفٍ مُـنَاسِبٍ لَـهَا؟

ولِمَ لا يَجُوزُ أَنْ تَصِحَّ الـوَاوُ في (فَـعْلٍ) مِنْ (لَـوَيْتُ)، ولا في شَيءٍ مِمّا يَجْـتَمِعُ فِـيـهِ الـوَاوُ والـيَاءُ، والأَوَّلُ مِنْـهُما سَاكِـنٌ؟

ولِمَ جَازَ: (فَخِذٌ) بِضَمَّـةٍ بَـعْـدَ كَسْـرَةٍ، ولَـمْ يَجُـزْ: (فِعُـلٌ) أَصْلًا في اسْمٍ، ولا فِعْلٍ؟

ولِمَ لَـزِمَ القَـلْبُ في (مِيـزَانٍ)، و (مِيـعَادٍ)؟

ولِمَ لَـزِمَ القَـلْبُ في (لَـيَّـةٍ)، و(سَيِّـدٍ)؟

ولِمَ جَازَ: (وَتِـدٌ) بِالإِظْـهَارِ، ولَـمْ يَجُـزْ مَع[2] سُـكُونِ الـتَّاءِ إِلّا الإِدْغَـامُ؟

ولِمَ صَارَتْ حُـرُوفُ المَدِّ واللِّـينِ مَعْ تَـبَاعُدِ مَخَارِجِها بِمَنْزِلَـةِ المُـتَـقَارِبَـةِ المَخَارِجِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٣٥: « هذا باب ما تقلب فيه الواو ياء، وذلك إذا سكنت وقبلها كسرة ».

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في ها الباب وما لا يجوز).

(٢) قوله: (مع) ليس في د.

ولِمَ وَجَبَ أَنَّ (ازْدَانَ)، و (اصْطَبَرَ)[١] أَخَفُّ مِن الأَصْلِ فِيهِما؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ أَعْدَلُ في تَأْلِيفِ الحُرُوفِ؟

وهَلّا صَارَت الوَاوُ إِلى الأَلِفِ في (مَوْعِدٍ)، و (مَوْقِفٍ)، كَمَا صَارَتْ إِلى اليَاءِ في (مِيعَادٍ)، كَمَا أَنَّ (خَافَ)، و (خِيفَ) يَجْرِي مَجْرًى وَاحِدًا في الإِعْلالِ؟

وهَلّا اعْتَلَّت الوَاوُ في (مِوَدٌّ) للكَسْرَةِ[٢] قَبْلَها؟

ومَا بِنَاءُ (فَوْعَلٍ) مِنْ (وَعَدْتُ)؟ ومَا بِنَاءُ (فَيْعُولٍ)؟ ولِمَ صَحَّت مَع اليَاءِ في: (وَيْعُودٍ)؟

ومَا قِيَاسُها مِنْ: (وَيْحٍ)، و (وَيْلٍ)؟

ومَا بِنَاءُ (أُفْعُولٍ) مِن (الوَعْدِ)؟ ومَا بِنَاءُ (يَفْعُولٍ) مِنْهُ؟ ومَا نَظِيرُهُ مِنْ: (يَوْمٍ)؟

ومَا بِنَاءُ (تَفْعِلَةٍ) مِنْ (وَعَدْتُ)؟ ومَا بِنَاءُ (يَفْعِلٍ) مِنْهُ إِذا كَانَ اسْمًا؟

ولِمَ جَازَ: (وِجْهَةٌ)، و (جِهَةٌ)؟ولِمَ جَازَ: (وِلْدَةٌ)، و (لِدَةٌ)؟

ومَا نَظِيرُ نَقْلِ الحَرَكَةِ في (عِدَةٍ) مِنْ نَقْلِ حَرَكَةِ الهَمْزَةِ؟

ولِمَ جَازَ قَلْبُ الوَاوِ إِلى الهَمْزَةِ والتّاءِ مَع أَنَّها إِلى اليَاءِ أَقْرَبُ؟ فَهَلّا لَزِمَت الأَقْرَبَ؟

الجَوابُ[٣]

الّذي يَجُوزُ في الوَاوِ الّتي تُقْلَبُ يَاءً إِجْرَاؤُها[٤] عَلَى القَلْبِ إِذا كَانَت الوَاوُ سَاكِنَةً وقَبْلَها كَسْرَةٌ، أَو اجْتَمَعَ وَاوٌ ويَاءٌ، والأَوَّلُ مِنْهُما سَاكِنٌ، فَكُلُّ

---

(١) في الأصل ود: (اطهر)، وكذا في الجواب. (٢) في د: (المكسرة).

(٣) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها.

(٤) العبارة في ف: (والّذي يجوز في هذه الواو إجراؤها).

هذا يَطَّرِدُ فِيهِ قَلْبُ الوَاوِ إِلى اليَاءِ.

والعِلَّةُ في الوَاوِ السَّاكِنَةِ الَّتي [ظ٨١] قَبْلَها كَسْرَةٌ أَنَّها في الثِّقَلِ بِمَنْزِلَةِ الخُرُوجِ مِنْ كَسْرٍ إِلى ضَمٍّ، بِمَنْزِلَةِ (فِعُلٍ)، مَع أَنَّ الوَاوَ السَّاكِنَةَ تَقْوَى عَلَيْها عِلَّةُ القَلْبِ بِمَا لا تَقْوَى عَلَى المُتَحَرِّكَةِ[1]، مَع أَنَّ الحَرَكَةَ الَّتي قَبْلَها تَقْتَضِي أَنْ تَصِيرَ إِلى حَرْفٍ[2] مَنَاسِبٍ لَهَا، هو أَخَفُّ مِنْها، فاطَّرَدَ البَابُ بذلِكَ؛ لِهذه العِلَّةِ، وذلِكَ نَحْوُ: (مِيعَادٍ)، و (مِيقَاتٍ)؛ لأَنَّها وَاوٌ سَاكِنَةٌ قَبْلَها كَسْرَةٌ.

وأَمَّا العِلَّةُ في اجْتِمَاعِ الوَاوِ واليَاءِ، والأَوَّلُ مِنْهُما سَاكِنٌ، فإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الحُرُوفِ المُتَقَارِبَةِ المَخارِجُ، بِمَنْزِلَةِ: ﴿ **قَالَت طَّآئِفَةٌ** ﴾ [الأحزاب: ١٣]، مَع أَنَّها حُروفُ عِلَّةٍ[3]، ومَع أَنَّها في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَلزِمَ الإدْغَامُ؛ لِهذه العِلَّةِ مِن[4] اجْتِمَاعِ الأَسْبَابِ الثَّلاثَةِ.

فَتَقُولُ: (لَوَيْتُ يَدَهُ لَيًّا)، والأَصْلُ: (لَوْيًا)، فَتُعَلُّ؛ لأَنَّها وَاوٌ مَع يَاءٍ، الأَوَّلُ مِنْهُما سَاكِنٌ. وكَذلِكَ: (طَوَيْتُ طَيًّا)، و (لَوَيْتُها لَيَّةً).

وتَقُولُ في (فَيْعِلٍ) مِن (المَوْتِ): (مَيِّتٌ)، والأَصْلُ: (مَيْوِتٌ). وكَذلِكَ (فَيْعِلٌ) مِن (السُّودُدِ): (سَيِّدٌ)، والعِلَّةُ وَاحِدَةٌ.

وإِنَّما جَازَ: (فَخِذٌ) بِضَمَّةٍ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، ولَمْ يَجُزْ: (فِعُلٌ)؛ لأَنَّ ضَمَّةَ الإِعْرَابِ عَارِضَةٌ.

ويَجُوزُ: (وَتِدٌ) بِإِظْهَارِ التَّاءِ؛ لأَنَّها قَوِيَّةٌ بِالحَرَكَةِ، فإِنْ أَسْكَنْتَها لَمْ يَجُزْ إِلّا الإِدْغَامُ، فَتَقُولُ: (وَدٌّ).

وحُرُوفُ المَدِّ واللِّينِ مَع تَبَاعُدِ المَخَارِجِ بِمَنْزِلَةِ الحُرُوفِ المُتَقَارِبَةِ المَخَارِجُ؛ لأَنَّها مُتَنَاسِبَةٌ بِالمَدِّ واللِّينِ، وأَنَّ الحَرَكَاتِ مِنْها، وأَنَّهُ يُتَمَكَّنُ

---

(١) في ف: (الحركة).
(٢) في د: (الحرف).
(٣) في د: (صلة).
(٤) في د: (مع).

بِها، وبِمَا كَانَ مِنْها مِن إِخْرَاجِ الحُرُوفِ، فَصَارَتْ بِهذه المُنَاسَبَةِ بِمَنْزِلَةِ الحُرُوفِ المُتَقَارِبَةِ؛ لأَنَّ تَقَارُبَها بِهذه الأَوْجُهِ بِمَنْزِلَةِ تَقَارُبِ الحُرُوفِ بِالمَخَارِجِ.

و (ازْدَانَ)، و (اصْطَبَرَ) أَخَفُّ مِن الأَصْلِ؛ لأَنَّها أَعْدَلُ في تَأْلِيفِ الحُرُوفِ؛ لِبُعْدِ التَّاءِ مِن الصَّادِ، وكَوْنِ الطَّاءِ أَعْدَلُ؛ لأَنَّها مُنَاسِبَةٌ للصَّادِ بِالاسْتِعْلاءِ والإِطْبَاقِ، ولِلتَّاءِ بِالمَخْرَجِ، والدَّالُ أَعْدَلُ؛ لأَنَّها مُنَاسِبَةٌ للزَّايِ بِالجَهْرِ، ولِلتَّاءِ بِالمَخْرَجِ، وهو حَرْفٌ وَسَطٌ بَيْنَ الحَرْفَيْنِ [و٨٢]، وهو مَع ذلك أَحْسَنُ؛ لأَنَّهُ أَشْكَلُ.

وتَقُولُ: (مَوْعِدٌ)، و (مَوْقِفٌ)، ولا[1] تُعَلُّ الوَاوُ في هذا المَوْضِعِ، كَمَا تُعِلُّها في (قَالَ)، و (مَقَالٍ)؛ لأَنَّها هُنَاكَ في مَوْضِعِ حَرَكَةٍ، تَكُونُ بِهَا بِمَنْزِلَةِ الحُرُوفِ المُتَضَاعِفَةِ، وتَصِيرُ بِالإِعْلالِ إِلى أَخَفِّ الحُرُوفِ.

ولا تُعِلُّها في (مِوَدٍّ)؛ لأَنَّها مَفْتُوحَةٌ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ، لَو اعْتَلَّتْ[2] لَمْ تَصِرْ إِلى أَخَفِّ الحُرُوفِ، كَمَا يَصِيرُ (فَعَلٌ) مِن (الخَوْفِ) إِلى: (خَافٍ) بِالأَلِفِ الّتي هي أَخَفُّ الحَرَكَاتِ.

و (فَوْعَلٌ) مِنْ (وَعَدْتُ): (أَوْعَدٌ)؛ لاجْتِمَاعِ وَاوَيْنَ في أَوَّلِ الكَلِمَةِ مِنْ غَيْرِ مَدَّةٍ. و (فَيْعُولٌ) مِنْ (وَعَدْتُ): (وَيْعُودٌ) تَصِحُّ الوَاوُ فِيهِ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِيها مَا يَقْتَضِي الإِعْلالَ، كَمَا لَيْسَ في (وَيْحٍ)، و (وَيْلٍ).

و (أُفْعُولٌ) مِن (الوَعْدِ) تَصِحُّ، وهو: (أُوعُودٌ)، وكَذلِكَ (يَفْعُولٌ): (يَوْعُودٌ)؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي الاعْتِلالَ، كَمَا لَيْسَ في: (يَوْمٍ). و (تَفْعِلَةٌ) مِن (الوَعْدِ) (تَوْعِدَةٌ)، تَصِحُّ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ مَا يَقْتَضِي الإِعْلالَ[3].

---

(١) في ف: (فلا).

(٢) في ف: (أعلت).

(٣) في د: (الاعتلال).

وأَمَّا (يَفْعِلٌ) مِن (الوَعْدِ)، فإِنَّهُ إِنْ كَانَ فِعْلًا[١] قُلْتَ فِيهِ: (يَعِدُ)، وإِنْ كَانَ اسْمًا قُلْتَ فِيهِ: (يَوْعِدٌ)؛ لأَنَّهُ اسْمٌ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الفِعْلِ، ولا فِيهِ مَا يَقْتَضِي الإِعْلالَ إِذا[٢] كَانَ اسْمًا. وكَذلِكَ سَبِيلُ المَصْدَرِ الّذي عَلَى (فِعْلَةٍ) مِن (الوَعْدِ)، تَقُولُ فِيهِ: (عِدَةٌ)؛ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ جَارٍ عَلَى الفِعْلِ في الإِعْلالِ، وهو عَلَى نَقْلِ الحَرَكَةِ مِن الوَاوِ إِلى العَيْنِ، ثُمَّ حَذْفِ الوَاوِ عَلَى قِيَاسِ نَقْلِ الحَرَكَةِ[٣] مِن الهَمْزَةِ إِلى السَّاكِنِ الّذي قَبْلَها، ثُمَّ حَذْفِها. ولَوْ بَنَيْتَهُ اسْمًا غَيْرَ جَارٍ عَلَى الفِعْلِ، قُلْتَ: (وِعْدَةٌ)، وعَلَى ذلِكَ جَاءَ: (وِجْهَةٌ)، و (جِهَةٌ)، و (لِدَةٌ)، و (وِلْدَةٌ).

فالوَاوُ تُقْلَبُ إِلى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ: الهَمْزَةُ، والتّاءُ، واليَاءُ، والأَلِفُ، قَلْبًا مُطَّرِدًا، إِلّا أَنَّهُ بِحَسَبِ العِلَلِ الّتي تَقْتَضِي ذلِكَ في المَوْضِعِ الّذي يَقَعُ فِيهِ القَلْبُ، وقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الأَحْرُفِ الثّلاثَةِ، وسَيَأْتِي ذِكْرُ الأَلِفِ فِيمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

* * *

(١) في د: (فلا)، وفي ف: (على فعلا). (٢) في ف: (إذ).

(٣) قوله: (مِن الوَاوِ إِلى العَيْنِ، ثُمَّ حَذْفِ الوَاوِ، عَلَى قِيَاسِ نَقْلِ الحَرَكَةِ) مكرر في الأصل، والمثبت من د وف.

بَابُ اليَاءِ
الّتي في مَوْضِعِ الفَاءِ(*)

[ظ٨٢] الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ في اليَاءِ الّتي في مَوْضِعِ العَيْنِ مِمّا لا يَجُوزُ(١).

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في اليَاءِ الّتي في مَوْضِعِ الفَاءِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ خَالَفَتْ أُخْتَها في (يَفْعِلُ)، وفي حَالِ كَوْنِها مَضْمُومَةً، حَتّى صَحَّتْ إِحْدَاهُما واعْتَلَّت الأُخْرَى؟

ولِمَ وَجَبَ أَنَّ اليَاءَ أَخَفُّ مِن الوَاوِ؟ ومَا دَلِيلُ ذلِكَ مِنْ أَنَّها غَلَبَت عَلَى الوَاوِ، وأَقْرَبُ إِلى الأَلِفِ؟

ولِمَ جَازَ: (يَعَرَ، يَيْعِرُ) مِنْ غَيْرِ اعْتِلالٍ، و (يَئِسَ، يَيْئِسُ)، و (يَسَرَ، يَيْسِرُ)؟

ولِمَ جَازَ: (يَوَابِسُ) عَلَى خِلافِ حُكْمِ (أَوَاصِلَ)؟

ولِمَ جَازَ: (يُئِسَ)(٢)، و (يُبِسَ) مِنْ غَيْرِ هَمْزِ اليَاءِ المَضْمُومَةِ؟

ومَا حُكْمُ اليَاءِ السَّاكِنَةِ الّتي قَبْلَها ضَمَّةٌ؟ ولِمَ وَجَبَ قَلْبُها وَاوًا(٣) في (مُوسِرٍ)، و (مُوقِنٍ)(٤)، و (مُوسِرٍ)؟ ومَا نَظِيرُ ذلِكَ مِن (مِيزَانٍ)، و (مِيقَاتٍ)؟

ولِمَ جَازَ: (يَا زَيْدُ وْأَسْ)، و (يا زَيْدُ يْأَسْ)(٥)؟ و: ﴿ يَصَالِحُ يْتِنَا ﴾ [الأعراف: ٧٧](٦)؟ ولِمَ ضَعُفَ هذا المَذْهَبُ؟ وهَلْ ذلِكَ لِثِقَلِهِ حَتّى لَمْ يَجُزْ في المُتَّصِلِ

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٣٧: « هذا باب ما كانت الياء فيه أولًا وكانت فاء ».

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز).

(٢) في الأصل: (ويئس).

(٣) في د: (قبلها واو).

(٤) في د: (موفق).

(٥) قوله: (ويا زيد يأس) ليس في د.

(٦) قرأ أبو عمرو بن العلاء بإبدال الهمزة واوًا لضمة صالح، وباقي السبعة بإسكانها. انظر تفسير البحر =

مِنْ نَحْوِ: (مُوقِنٍ)؟ وهَلْ قِيَاسُ ذلِكَ يَجُوزُ عَلَيْهِ: (يَا غُلامُ وْجَلْ)؟

ولِمَ اسْتَوَى حُكْمُ اليَاءِ والوَاوِ في (افْتَعَلَ) حَتّى جَازَ قَلْبُها[1] إلى التَّاءِ؟ وهَلْ ذلِكَ[2] لِقُوَّةِ الاعْتِلالِ في: (افْتَعَلَ)؛ لأَنَّهُ مَوْضِعٌ لا تَصِحُّ فِيهِ الوَاوُ، ولا اليَاءُ إذا انْضَمَّ مَا قَبْلَها في التَّصْرِيفِ، مَع أَنَّ التَّاءَ أَجْلَدُ مِنْها، وأَنَّ الإِدْغَامَ في التَّاءِ الّتي بَعْدَها يَقْتَضِيها؛ لارْتِفَاعِ اللِّسَانِ بِهِما رَفْعَةً وَاحِدَةً؟

ولِمَ اسْتَوَى في القِيَاسِ: (اتَّقَدَ)، و (اتَّبَسَ)، ولَمْ يَسْتَوِ: (يَعِدُ) و (يَيْبِسُ)؟

ولِمَ سَلِمَت الوَاوُ واليَاءُ في (أَفْعَلَ)[3] مِن (أَوْعَدَ)، و (أَيْبَسَ)؟

ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِهِم: (يَاأَسُ)، و (يابَسُ)؟ وهَلْ ذلِكَ عَلَى قِيَاسِ: (اتَّعَدَ)، و (اتَّبَسَ) في الفِرَارِ مِنْها إلى حَرْفٍ أَخَفَّ مِنْها مُنَاسِبٍ لَهَا؟

ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِهِم: (يَبِسُ) و (يَئِسُ) مِثْلُ (يَعِسُ)؟ وهَلْ ذلِكَ عَلَى التَّشْبِيهِ بِـ (يَعِدُ)؟

الجَوابُ[4]

[و٨٣] الّذي يَجُوزُ في اليَاءِ الّتي في مَوْضِعِ الفَاءِ إِجْرَاؤُها[5] عَلَى الصِّحَّةِ في (يَفْعِلُ) عَلَى خِلافِ حُكْمِ الوَاوِ؛ لأَنَّ الوَاوَ أَثْقَلُ مِن اليَاءِ. وإِنَّما جَازَ حَذْفُها في (يَفْعِلُ) لِثِقَلِ الوَاوِ الوَاقِعَةِ بَيْنَ يَاءٍ وكَسْرَةٍ في الفِعْلِ، ولَيْسَ لليَاءِ مِثْلُ هذا الثِّقَلِ في هذا المَوْضِعِ، فَكَانَ الأَصْلُ أَحَقَّ بِها.

ولا يَجُوزُ إذا انْضَمَّتْ أَنْ تُقْلَبَ هَمْزَةً، كَمَا تُقْلَبُ الوَاوُ؛ لأَنَّهُ لَمَّا كَانَت

= المحيط ٤/ ٣٣٤. وقد ذكر الرماني في الجواب نقلًا عن سيبويه ٤/ ٣٣٨ أنّ منهم من قرأ: (يا صالحيتنا) بإبدالها ياءً، وذكر أنها رواية ضعيفة، وأنّ القراءة الصحيحة بالهمز، وتَرْكُ الهَمْزَةِ في: ﴿يَصَٰلِحُ وْتِنا﴾ عَلَى أَنْ تُجْعَلَ الهَمْزَةُ وَاوًا خَالِصَةً.

(١) في د: (قبلها).

(٢) في الأصل ود: (لذلك).

(٣) في د: (افتعل).

(٤) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف، وهي مسائل الباب كلها.

(٥) العبارة في ف: (والّذي يجوز في هذه الياءِ إجراؤها).

الـوَاوُ المَضْمُومَـةُ مَع أَنَّ الضَّمَّـةَ عَلَـيْها بِمَنْزِلَـةِ المُضاعَـفِ، وهو مَع ذلِكَ يَجُوزُ الأَصْلُ والقَـلْبُ، ثُـمَّ ضَعُـفَ سَبَبُ القَـلْبِ بِأَنَّ الضَّمَّـةَ لَـيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الـيَاءِ امْتَنَـعَ القَلْبُ؛ لأَنَّـهُ لَـيْس بَعْدَ ضَعْفِ السَّـبَبِ إِلّا الامْتِنَـاعُ.

وإِنَّما[1] وَجَبَ أَنَّ الـيَاءَ أَخَفُّ مِن الـوَاوِ؛ لأَنَّ الـوَاوَ أَكْـثَـرُ عَمَلًا مِن الـيَاءِ؛ إِذ[2] كَانَت الـيَاءُ تَخْـرُجُ بِالاعْتِمَادِ لَـهَا، كَـمَا تَخْرُجُ الـوَاوُ بِالاعْتِمَادِ لَـهَا، ولِلـوَاوِ عَـمَلٌ زَائِدٌ بِضَمِّ الشَّفَـتَـيْنِ. والدَّلِـيـلُ عَلَى أَنَّ الـيَاءَ أَخَفُّ مِن الـوَاوِ أَنَّـها أَغْـلَبُ عَـلَـيْها، وأَنَّـهُ يَجُوزُ أَنْ تَـظْـهَـرَ في (يَـفْعِلُ)، و (فَـوَاعِلَ)، نَحْـوُ: (يَـوَابِسَ)، فَـتَـقُولُ: (يَعَـرَ، يَـيْعِرُ)[3]، و (يَـسَرَ، يَـيْسِرُ)، و (يَـئِسَ، يَـيْـئِسُ)[4].

وتَـقُولُ: (يُـئِسَ)، و (يُـبِسَ)، ولا تَجُوزُ الهَـمْـزَةُ[5]، كَمَا تَجُوزُ في: (وُحِدَ)[6]، و (وُقِـتَ)؛ لِمَا بَـيَّـنّا.

وحُكْـمُ الـيَاءِ السَّاكِنَـةِ الّـتي قَـبْـلَها ضَمَّـةٌ أَنْ تَـنْـقَلِبَ وَاوًا؛ لأَنَّها ثَقِـيـلَـةٌ في هـذا المَـوْضِعِ، وهـي سَاكِنَـةٌ[7] مَـيِّـتَـةٌ، يَـقْوَى عَلَـيْها[8] سَبَبُ القَـلْبِ، وقَـبْـلَها حَـرَكَـةٌ تَـقْـتَضِي أَنْ تَـتْـبَـعَها؛ لِتَصِيـرَ مَـدَّةً، فَـتَـقُولُ: (مُوقِـنٌ)، و (مُوسِـرٌ)، و (مُـوِيسٌ)، ونَظِـيـرُهُ: (مِيـزَانٌ)، و (مِيـقَاتٌ)[9]؛ لأَنَّ الوَاوَ سَاكِنَـةٌ، وقَبْلَـهَا حَـرَكَـةٌ تَـقْـتَضِي أَنْ تَـتْـبَـعَها؛ لِتَصِيـرَ مَـدَّةً، فَـتَـتَمَكَّنُ بِذلِكَ، وتَخْـرُجُ عَنْ حَـدِّ الضَّعْـفِ الّذي كَانَتْ عَـلَـيْـهِ.

وتَـقُولُ: (يَـا زَيْـدُ وْأَس) فَـتَـقْلِبُها فـي المُنْـفَصِلِ، كَمَا تَـقْلِبُـها في المُـتَّصِلِ؛ لِتَـأْكِـيـدِ سَبَبِ القَـلْبِ. ومَن العَـرَبِ مَنْ يَـقُولُ: (يا زَيْـدُ يْـأَس) فَـيَـتْـرُكُها يَـاءً عَلَى حَـدِّ مَـا كَانَتْ في قَـوْلِكَ: (ايْأَس)، إِلّا أَنَّ أَلِـفَ الـوَصْلِ تَـذْهَبُ لِتَحَـرُّكِ

---

(١) في د: (ولم).

(٢) في د: (إذا).

(٣) في ف: (يغر ييغر) بالغين المعجمة.

(٤) قوله: (ويئس ييئس) ليس في ف.

(٥) في د: (الهمز).

(٦) في ف: (وعد).

(٧) قوله: (ساكنة) ليس في د.

(٨) في د: (صلتها).

(٩) في الأصل ود: (ومثقال).

مَا قَبْلَها، وهذا قِيَاسٌ ضَعِيفٌ؛ لأَنَّ المُنْفَصِلَ والمُتَّصِلَ فِيهِ سَواءٌ؛ لِتَأَكُّدِ سَبَبِ [ظ٨٣] الإعْلالِ، كَمَا أَنَّهُ في المِثْلَيْنِ إذا الْتَقَيَا والأَوَّلُ سَاكِنٌ مِنْهُما[1] في المُتَّصِلِ والمُنْفَصِلِ سَوَاءٌ؛ لِتَأَكُّدِ سَبَبِ الإدْغَامِ في قَوْلِكَ: (اجْعَلْ لَهُ)، ويَلْزَمُ عَلَى ذلِكَ: (يَا غُلامُ وْجَلْ)؛ لأَنَّهُ مُنْفَصِلٌ، ولا يُتَكَلَّمُ بِمِثْلِ هذا، وقَدْ حُكِيَ عَنْ أَبِي عَمْرٍو رَحِمَهُ اللهُ: (يَا صَالِحُ يْتِنَا)، وهي رِوَايَةٌ ضَعِيفَةٌ، لا يُقْرَأ بِمِثْلِها، وإنَّما القِرَاءَةُ: ﴿ يَٰصَٰلِحُ ٱئْتِنَا ﴾ [الأعراف: ٧٧] بِالهَمْزَةِ، وتَرْكُ الهَمْزَةِ في: ﴿ يَٰصَٰلِحُ وْتِنا ﴾ عَلَى أَنْ تُجْعَلَ الهَمْزَةُ وَاوًا خَالِصَةً، كَمَا تُجْعَلُ في: (مُومِنٍ)[2].

ويَسْتَوِي حُكْمُ اليَاءِ والوَاوِ في (افْتَعَلَ)؛ لِتَأَكُّدِ سَبَبِ الإعْلالِ في أَنَّ الوَاوَ لا تَصِحُّ في (افْتَعَلَ)، واليَاءُ لا تَصِحُّ في (افْتَعَلَ) مَع سُكُونِ الوَاوِ، واقْتِضَاءِ تَاءِ (افْتَعَلَ) لليَاءِ في الإدْغَامِ، فَتَأَكَّدَ سَبَبُ الإعْلالِ لِهذا الّذي بَيَّنّا، فَتَقُولُ: (اتَّبَسَ)، و (اتَّأَسَ)، كَمَا تَقُولُ: (اتَّعَد)، و (اتَّزَنَ).

فأَمّا الوَاوُ في (أَفْعَلَ) مِن (أَوْعَدَ)، واليَاءُ في (أَيْبَسَ)، فلا تُعَلُّ؛ لأَنَّهُ لَمّا لَمْ يَكُنْ سَبَبٌ يَقْتَضِي الإعْلالَ كَانَ الأَصْلُ أَحَقَّ بِهِ.

وبَعْضُ العَرَبِ يَقُولُ: (يَاأَسُ)، و (يَابَسُ)؛ لأَنَّهُ لَمّا ثَقُلَ اليَاءُ في هذا المَوْضِعِ فَرُّوا مِنْهُ إلى حَرْفٍ مُنَاسِبٍ لَهُ، هو أَخَفُّ مِنْهُ.

ومِن العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (يَبِسُ)، و (يَئِسُ)، مِثْلُ: (يَعِسُ)[3]، وَوَجْهُ ذلِكَ التَشْبِيهُ بِـ (يَعِدُ).

* * *
* *
*

---

(١) في د وف: (منها).
(٢) في د: (موقن).
(٣) انظر الخصائص ١/ ١١ - ١٢.

بَابُ اليَاءِ والوَاوِ
الّتي في مَوْضِعِ العَيْنِ(*)

الغَرَضُ فِيهِ[١] أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ في اليَاءِ والوَاوِ الّتي في مَوْضِعِ العَيْنِ مِمّا لا يَجُوزُ[٢].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في اليَاءِ والوَاوِ الّتي في مَوْضِعِ العَيْنِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ وَقَعَ التَّحْوِيلُ في (فَعَلْتُ) مِنْ بِنَاءٍ إلى بِنَاءٍ دُونَ (فَعِلْتُ)، و (فَعُلْتُ)؟ ولِمَ اسْتَوَت هذه الأَحْرُفُ الثَّلاثَةُ في النَّقْلِ للحَرَكَةِ، ولَمْ تَسْتَوِ في التَّحْوِيلِ عَن البِنَاءِ؟

ومَا اعْتِلالُ يَاءِ (يَرْمِي)، ووَاوِ (يَغْزُو)؟ وهَلْ ذلِكَ بِالتَّسْكِينِ [و٨٤] في حَالِ الرَّفْعِ؟

ومَا قِيَاسُ نَقْلِ الحَرَكَةِ مِن الأَبْنِيَةِ الثَّلاثَةِ عَن العَيْنِ إلى الفَاءِ مِنْ إلْزَامِ (يَفْعُلُ) بَابَ (غَزَوْتُ)، و (يَفْعِلُ) بَابَ (رَمَيْتُ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ الأَدَلُّ عَلَى الأَصْلِ في جَمِيعِ البَابِ؟

ولِمَ جَازَ: (خِفْتُ)، و (هِبْتُ) وأَحَدُهما مِن الوَاوِ، والآخَرُ مِن اليَاءِ، ولَمْ يَجُزْ مِثْلُ ذلِكَ في: (قُلْتُ)، و (بِعْتُ)؟

ولِمَ وَجَبَ في: (قُلْتُ) أَنَّ أَصْلَها: (فَعَلْتُ) حُوِّلَتْ إلى (فَعُلْتُ)؟ وهَلّا

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٣٩: « **هذا باب ما الياء والواو فيه ثانية وهما في موضع العين منه** ». وفي ف: (اللتين).

(١) قوله: (فيه) مكرر في الأصل.

(٢) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب وما لا يجوز).

نُقِلَت الحَرَكَةُ مِنْ: (فَعَلْتُ)؟ ومَا في امْتِنَاعِ: (فَعُلْتُهُ) مِن الدَّلِيلِ؟ ومَا نَظِيرُ[١] (قُلْتُ) في الاعْتِلالِ مِنْ مُحَوَّلٍ[٢] إِلَيْهِ في مَصْدَرِ: (يَعِدُ)، و (يَزِنُ)[٣] الّذي أَصْلُهُ: (فِعْلَةٌ)؟

ومَا الفَرْقُ بَيْنَ (قُلْتُ) و (طُلْتُ) في الاعْتِلالِ؟ ومَا في قَوْلِهِم: (طَوِيلٌ)، و (طُوَالٌ) مِن الدَّلِيلِ؟

الجَوَابُ[٤]

الّذي يَجُوزُ في اليَاءِ والوَاوِ الّتي في مَوْضِعِ العَيْنِ إِجْرَاؤُهُ[٥] في (فَعَلْتُ) عَلَى التَّحْوِيلِ، ثُمَّ النَّقْلُ، وفي (فَعُلْتُ)، و (فَعِلْتُ) عَلَى النَّقْلِ فَقَطْ. ولا يَجُوزُ التَّحْوِيلُ في جَمِيعِهِ؛ للاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ في: (فَعُلْتُ)، و (فَعِلْتُ)، والحَاجَةِ إِلَيْهِ في: (فَعَلْتُ)؛ لأَنَّكَ لَوْ نَقَلْتَهُ مِنْ غَيْرِ تَحْوِيلٍ لَمْ يَكُنْ في ذلِكَ فَائِدَةٌ؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَمْ يُنْقَلْ.

وقَدْ وَجَبَ النَّقْلُ للأَقْسَامِ الثَّلاثَةِ في: (فَعُلْتُ)، و (فَعِلْتُ)، و (فَعَلْتُ)، فَلَمْ يَصْلُحْ في: (فَعَلْتُ) أَنْ يُنْقَلَ مِنْ غَيْرِ تَحْوِيلٍ؛ لأَنَّهُ يَصِيرُ نَقْلًا لا يُفِيدُ، فَحُوِّلَ بَنَاتُ الوَاوِ إِلى (فَعُلْتُ)، وبَنَاتُ اليَاءِ إِلى (فَعِلْتُ)، ثُمَّ نُقِلَت[٦] حَرَكَةُ العَيْنِ إِلى الفَاءِ؛ لِهذه العِلَّةِ الّتي بَيَّنَّا مِنْ صِحَّةِ النَّقْلِ في هذه الأَبْنِيَةِ الثَّلاثَةِ، فَجَرَتْ كُلُّها عَلَى قِيَاسٍ وَاحِدٍ في نَقْلِ الحَرَكَةِ، كَمَا جَرَى (فَعَلَ) مِنْ: (قَالَ)، و (بَاعَ)، و (خَافَ)، و (هَابَ)، كُلُّهُ عَلَى قِيَاسٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ نَقْلِ الحَرَكَةِ.

وجَرَى في (فُعِلَ) كُلُّهُ عَلَى قِيَاسٍ وَاحِدٍ في نَقْلِ الحَرَكَةِ، في:

---

(١) في د: (نظيره). (٢) في د: (محولا).

(٣) في د: (يرمي).

(٤) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف، وهي مسائل الباب كلها.

(٥) العبارة في ف: (والّذي يجوز فيه إجراؤه).

(٦) المثبت في د وف، وفي الأصل: (نقل).

(قِيلَ)، و (بِيعَ)، و (خِيفَ)، و (هِيبَ)، فهذا مُسْتَمِرٌّ في النَّظَائِرِ، مُتَلائِمٌ غَيْرُ مُتَنافِرٍ، عَلَى هذه الأُصُولِ الّتي بَيَّنّا.

والاعْتِلالُ في بَابِ (يَرْمِي)، و (يَغْزُو) سُكُونُ حَرْفِ العِلَّةِ مَع إِلْزَامِهِ (يَفْعُلُ) في بَنَاتِ الوَاوِ، و (يَفْعِلُ) في بَنَاتِ [ظ٨٤] اليّاءِ؛ للفَرْقِ بَيْنَهُما بِمَا يَقْتَضِيهِ الأَصْلُ فِيهِمَا، إِذْ[1] الأَصْلُ الّذي هو الصَّحِيحُ يَجِيءُ (فَعَلَ) فِيهِ[2] عَلَى (يَفْعِلُ)، و (يَفْعُلُ)، فَلَمّا صَارَ إلى المُعْتَلِّ لَزِمَ بَنَاتَ اليَاءِ أَحَدُ الطَّرِيقَيْنِ، وهو (يَفْعِلُ)، ولَزِمَ بَنَاتَ الوَاوِ الطَّرِيقُ الآخَرُ.

ولا يَجِبُ مِثْلُ ذلِكَ في (خَشِيَ)، و (غَنِيَ)[3]؛ لأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلّا طَرِيقٌ وَاحِدٌ، وهو (يَفْعَلُ)[4]، فَلَمْ يَقَعْ فِيهِ تَخَيُّرٌ، كَمَا وَقَعَ فِيمَا لَهُ طَرِيقَانِ.

و (خِفْتُ)، و (هِبْتُ) لَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا نَقْلُ الحَرَكَةِ، وإِنْ كَانَ أَحَدُهُما مِن الوَاوِ، والآخَرُ مِن اليَاءِ؛ لأَنَّهُ لا يَجِبُ لَهُ التَّحْوِيلُ مِنْ بِنَاءٍ إِلى بِنَاءٍ، كَمَا وَجَبَ في (فَعَلْتُ) مِنْ بَابِ (قُلْتُ)، و (بِعْتُ).

والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مُحَوَّلٌ قَوْلُهُم: (قُلْتُهُ)، ولَيْسَ في الكَلامِ (فَعُلْتُهُ)؛ لأَنَّ (فَعُلَ) لا يَتَعَدَّى أَصْلًا.

ونَظِيرُ (قُلْتُ)، و (بِعْتُ) في الاعْتِلالِ اعْتِلالُ[5] (عِدَةٍ)، و (زِنَةٍ)؛ لأَنَّ العَيْنَ حُرِّكَتْ، ثُمَّ حُذِفَت الوَاوُ، كَمَا حُوِّلَ: (فَعَلْتُ) إِلى (فَعُلْتُ) في (قُلْتُ)، ثُمَّ نُقِلَت الحَرَكَةُ.

وأَمّا (طُلْتُ) فَلَيْسَ فِيهِ إِلّا نَقْلُ الحَرَكَةِ؛ لأَنّ أَصْلَهُ (فَعُلْتُ). ودَلِيلُهُ: (طَوِيلٌ)، و (طُوَالٌ)، ونَظِيرُهُ: (قَبُحَ، يَقْبُحُ) فهو[6] (قَبِيحٌ)، فهذا (فَعُلَ)،

---

(١) في د: (إذا).

(٢) قوله: (فيه) ليس في ف.

(٣) الكلام من هنا انقطع في ف لينتقل إلى منتصف الباب الذي يليه.

(٤) الكلام من قوله: (ولزم بنات الواو) مكرر في د.

(٥) في الأصل ود: (عن اعتلال)، وكذا ما يقتضيه السياق.

(٦) في د: (وهو).

أَصْلٌ في بَابِهِ، نُقِلَ حَرَكَةُ العَيْنِ إلى الفَاءِ، كَمَا نُقِلَتْ حَرَكَةُ العَيْنِ إلى الفَاءِ في: (هِبْتُ) مِنْ غَيْرِ تَحْوِيلٍ إلى (فَعَلْتُ).

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هذا البَابِ أَيْضًا

مَا زِنَةُ: (بِعْتُ)؟ ولِمَ حُوِّلَتْ ثُمَّ نُقِلَتْ؟ وهَلْ قِيَاسُ (زِدْتُ) قِيَاسُ (بِعْتُ)؟

ولِمَ جَازَ: (فَعِلْتُ) مِن اليَاءِ والوَاوِ، ولَمْ يَجُزْ: (فَعُلْتُ) إلّا مِن الوَاوِ؟ ومَا نَظِيرُ ذلِكَ مِنْ: (شَقِيَ)، و (عَمِيَ)؟

وكَيْفَ يُبْنَى مِنْ (زِدْتُ) (فَعُلْتَ، تَفْعُلُ)؟ وهَلْ ذلِكَ: (زُدْتَ، تَزُودُ)[1] إلّا أَنَّهُ خَارِجٌ مِنْ مَذْهَبِ العَرَبِ في اليَاءِ؟

ومَا بِنَاءُ (فَعُلَ، يَفْعُلُ) مِنْ (رَمَيْتُ)؟

ولِمَ وَجَبَ في: (قُلْتُ، تَقُولُ) مِنْ وَجْهَيْنِ؟

ولِمَ اطَّرَدَ: (فَعِلَ، يَفْعِلُ)، ولَمْ يَجُزْ في الصَّحِيحِ إلّا [و٨٥] شَاذًّا[2]؟

ولِمَ وَجَبَ في: (خِفْتُ)، و (هِبْتُ): (يَخَافُ)، و (يَهَابُ)؟

ومَا قِيَاسُ (فُعِلَ) فِيمَا اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ؟ ولِمَ جَازَ فِيهِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ: (فِعْلَ)، و (فُعْلَ) بِالإشْمَامِ، و (فُعْلَ) بِضَمِّ الفَاءِ، وقَلْبِ العَيْنِ إلى الوَاوِ؟ ولِمَ كَانَ الأَجْوَدُ: (فِعْلَ)؟ ولِمَ نُقِلَتْ حَرَكَةُ العَيْنِ إلى الفَاءِ مَع أَنَّها مُتَحَرِّكَةٌ؟ ولِمَ اسْتَوَى: (قِيلَ)، و (بِيعَ)، و (خِيفَ)، و (هِيبَ) في (فُعِلَ)؟ ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِهِم: (قِيلَ)، و (بِيعَ)، وقَوْلِ بَعْضِهِم: (قُولَ)، و (بُوعَ)؟

ولِمَ جَرَى: (فَعَلَ) في جَمِيعِ ذلِكَ عَلَى الإتْبَاعِ دُونَ النَّقْلِ والتَّحْوِيلِ، فَجَرَى: (قَالَ)[3]، و (بَاعَ)، و (خَافَ)، و (هَابَ) مَجْرًى وَاحِدًا؟

---

(١) في د: (زدت تزد).

(٢) في د: (مناذات).

(٣) في د: (قل).

وهَلّا نُـقِلَ: (فَعُـلَ)، و (فَعِلَ) في بَـابِ: (فَـعَـلَ)، كَـمَا نُـقِلَ: (فَـعَلْتُ)؟

ومَا وَجْهُ قَـوْلِ بَعْضِ العَـرَبِ في (كَادَ): (كِـيـدَ زَيْـدٌ يَـفْعَلُ)، وفي (مَا زَالَ يَـفْعَلُ): (مَا زِيـلَ يَـفْعَلُ)؟

الجَوَابُ

زِنَـةُ (بِعْتُ) عَلَى الأَصْلِ الأَوَّلِ (فَعَـلْتُ)، وعَلَى المُغَـيَّـرِ: (فَعِلْتُ)، وإِنَّما حُـوِّلَ ثُـمَّ نُـقِلَ؛ لأَنَّ أَصْلَـهُ (فَـعَلْتُ)، ولَـوْ نُـقِلَ مِنْ غَـيْرِ تَحْوِيلٍ لَـكَانَ بِمَنْزِلَـةِ مَا لَمْ يُـنْـقَـلْ. وقَـدْ وَجَـبَ لَـهُ النَّـقْـلُ بِحَمْلِـهِ عَـلَى أَخَوَيْـهِ مِـنْ: (فَـعُـلْتُ)، و (فَعِلْتُ)، كَـقَـوْلِكَ: (طُـلْتُ)، و (هِبْتُ)، فَحُوِّلَ لِـيَجْرِيَ في النَّـقْلِ عَلَى قِـيَـاسِ أَخَوَيْـهِ، ولا يُنْـقَـلُ نَـقْـلًا لا يُـفِيـدُ شَيئًا؛ لأَنَّـهُ بِمَنْـزِلَتِـهِ لَـوْ لَـمْ يُنْـقَـلْ.

وقِـيَاسُ (زِدْتُ) كَقِـيَاسِ (بِعْتُ)؛ لأَنَّـهُ عَلَى: (أَزِيدُ)، كـ (أَبِيعُ). ولَيْسَ قِـيَاسُ (هِبْتُ) قِـيَاسَ (بِعْتُ)؛ لأَنَّـهُ (هِبْتُ، أَهَابُ)، لا تَحْوِيلَ فِـيـهِ مِنْ بِنَاءٍ إِلى بِنَاءٍ.

و (فَعِلْتُ) يَجُوزُ مِن الـيَاءِ والـوَاوِ، كَـقَـوْلِكَ: (هِبْتُ)، و (خِفْتُ)، كَـمَا جَازَ مِثْـلُ ذلِكَ في اللَّامِ مِنْ نَحْوِ[1]: (شَقِيَ)، و (عَمِيَ). ولا يَجُوزُ (فَـعُـلْتُ) إِلَّا مِن الـوَاوِ؛ لئَلّا يَخْـرُجَ مِن الأَخَفِّ إِلى الأَثْـقَلِ.

ولَـوْ بَـنَـيْتَ مِنْ: (زِدْتُ) (فَـعُلْـتَ[2]، تَـفْعُـلُ) لَـقُـلْتَ: (زُدْتَ، تَـزُودُ)، إِلّا أَنَّ العَـرَبَ امْتَـنَـعَت في بَـنَـاتِ الـيَاءِ مِنْ: (فَـعُـلْتُ)[3]؛ لِئَلّا يُخرِجُوا[4] الأَخَفَّ إِلى الأَثْـقَلِ.

ولَـوْ بَـنَـيْتَ (فَـعُـلَ، يَـفْعُـلُ) مِنْ (رَمَـيْتُ) لَـقُـلْتَ: (رَمُـوَ، يَـرْمُو)، وهذا أَيْضًا إِخْرَاجٌ للأَخَفِّ[5] إِلى الأَثْـقَلِ[6]، فَلا يَـكَادُ يُوجَدُ [ظ٨٥] في كَلامِ العَـرَبِ.

---

(١) الكلام من قوله: (يجوز من الياء والواو) ساقط من د.

(٢) الكلام من قوله: (لأنه ليس له إلا طريق واحد) في الباب السابق ساقط من ف.

(٣) قوله: (فعلت) ساقط من د.

(٤) في ف: (يخرج).

(٥) في د: (الأخف).

(٦) الكلام من قوله: (ولو بنيت فعل) مكرر في د.

وأَمَّـا (قُـلْتُ، تَـقُولُ) فَـيَجِبُ فِـيـهِ: (يَـفْعُـلُ) مِـنْ وَجْهَـيْنِ: أَحَـدُهُما: أَنَّـهُ إِنْ بُنِـيَ عَلَى (فَـعَـلَ) وَجَبَ فِـيهِ (يَـفْعُـلُ)، وإِنْ بُنِـيَ عَـلَى (فَعُـلَ)، وهو المُغَـيَّـرُ، وَجَبَ فِـيـهِ (يَـفْعُـلُ) أَيْضًا. ولَـيْسَ كَذلِكَ: (بِعْتَ، تَبِيعُ)؛ لأَنَّـهُ إِنْ بُنِـيَ عَلَى (فَـعَـلَ) الَّذي هو الأَصْلُ وَجَبَ (يَبِـيعُ)، ولَـوْ بُنِـيَ عَلَى (فَعِلَ) الَّذي هو مُغَـيَّـرٌ لَـمْ يَجُـزْ: (يَـفعِلُ).

واطَّـرَدَ (فَعِلَ، يَـفعِلُ) في المُعْـتَـلِّ؛ لأَنَّ أَصْلَـهُ: (فَـعَـلَ)، ولَمْ يَجُـزْ مِثْـلُ ذلِكَ في الصَّحِيحِ إِلّا شَاذًّا؛ لِـيَـكُونَ تَـوْطِئَـةً لِـبَابِ المُعْـتَـلِّ، فلا يَـخْـلُو مِنْ أَنْ يُـبْـنَـى عَلَى نَظِـيـرٍ مِن الصَّحِيحِ.

وقِـيَـاسُ[1] (فُعِلَ) يَجُـوزُ فِـيـهِ ثَلاثَـةُ أَوْجُـهٍ[2]: (فِعْـلَ)، و (فُـعْـلَ) بالإِشْمَامِ، و (فُـعْـلَ) بِالقَـلْـبِ إِلى الـوَاوِ. فَـأَمَّا مَنْ قَالَ: (قِـيـلَ)، و (خِـيـفَ)، و (هِيبَ)، و (بِـيعَ)، فَـإِنَّـهُ نَـقَـلَ حَـرَكَـةَ العَـيْنِ إِلى الـفَاءِ، وأَجْـرَاهُ عَلَى مِنْـهَاجٍ وَاحِدٍ. ومَنْ أَشَمَّ فَـلِيُـبَـيِّنَ أَنَّ أَصْلَـهُ (فُعِلَ). ومَنْ قَـلَبَ إِلى الـوَاوِ فَـقَالَ: (قُولَ)، و (بُوعَ)، و (خُوفَ)، و (هُوبَ) فَـلِـيَـدُلَّ عَلَى أَنَّـهُ (فُعِلَ) مِنْ غَـيْـرِ تَـكَـلُّفِ الإِشْمَامِ. وأَجْوَدُ هذه المَـذَاهِبِ: (قِـيـلَ)، و (بِـيعَ)؛ لأَنَّـهُ أَقْـيَسُ[3]؛ للنَّـقْلِ الَّذي جَـرَى عَلَى قِـيَـاسِ النَّـقْلِ في (فَـعَـلْتُ)، وأَبْـعَدُ مِن الكُـلْـفَـةِ بِالإِشْمَامِ الَّذي فِـيـهِ صُعُوبَـةٌ.

وأَمَّا (فَـعَـلَ) فهو [في][4] جَمِيعِ ذلِكَ عَلَى إِتْـبَاعِ الـفَاءِ؛ لأَنَّـها حَـرَكَـةٌ خَفِيـفَـةٌ يَـثْـبُـتُ مَعَها حَـرْفُ العِلَّـةِ، فاسْتَـمَـرَّ القِـيَـاسُ في جَمِيعِـهِ عَلَى مَـنْـهَجٍ[5] في (قَـالَ)، و (بَـاعَ)، و (خَافَ)، و (هَابَ)، كَـمَا اسْتَـمَـرَّ القِـيَـاسُ في: (قِـيـلَ)، و (بِـيعَ)، و (خِـيـفَ)، و (هِيبَ)عَلَى مِنْـهَاجٍ وَاحِدٍ.

ومِـن العَـرَبِ مَـنْ يَـقُولُ: (كِـيـدَ زَيْـدٌ يَـفْعَـلُ)، فيُـشَـبِّـهُـهُ بِـ (كِدْتَ) في نَـقْلِ الحَـرَكَـةِ. وكَذلِكَ: (مَا زِيـلَ يَـفْعَـلُ)، وهو شُذُوذٌ عَلَى مَا بَـيَّـنّا مِن أَنَّ القِـيَـاسَ

---

(١) قوله: (قياس) ليس في ف.

(٢) الكلام في ف: (ويجوز فعل ثلاثة أوجه).

(٣) في د: (فليس).

(٤) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٥) في ف: (منهاج).

أَنْ يَتْبَعَ الحَرَكَةَ الخَفِيفَةَ مَع ثَبَاتِ حَرْفِ العِلَّةِ، ومَع إِجْرَاءِ جَمِيعِهِ عَلَى مِنْهاجٍ وَاحِدٍ[١] في: (فَعَلَ)، كَمَا جَرَى في: (فُعِلَ) عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ.

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هذا البَابِ أَيْضًا

ومَا حُكْمُ: (فُعِلْتُ)، و (فُعِلْنَ)، و (فُعِلْتُما) فِيمَا أَوَّلُهُ كَسْرَةٌ، مِمّا اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ؟ ولِمَ جَازَ[٢] فِيهِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ: الكَسْرُ والإِشْمَامُ والضَّمُّ[٣]؟ ولِمَ لا يَجُوزُ مِثْلُ ذلِكَ فِيمَا أَوَّلُهُ [و٨٦] مَضْمُومٌ، كَمَا جَازَ: (جِيزَ بِالقَوْمِ)؟

فَلِمَ جَازَ: (خِفْنا)، و (بِعْنا)[٤]، و (هِبْتُ)، و (خِفْتُ)، و (بِعْتُ) في (فُعِلَ) مَع جَوَازِ الضَّمِّ والإِشْمَامِ؟

ولِمَ جَازَ: (مِتَّ[٥]، تَمُوتُ) عَلَى الاعْتِلالِ في: (فَعِلَ، يَفْعُلُ)؟ ومَا نَظِيرُها مِنْ: (فَضِلَ، يَفْضُلُ)؟

ولِمَ جَازَ: (كُدْتَ، تَكَادُ) عَلَى الاعْتِلالِ في: (فَعِلَ، يَفْعَلُ)؟

ومَا الأَصْلُ[٦] في (لَيْسَ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ (لَيْسَ) كَـ (صَيِدَ)؟ ومَا وَجْهُ شَبَهِها بِـ (لَيْتَ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها أَشْبَهَتْ (مَا)[٧]، وأَشْبَهَتْ (مَا) (لَيْتَ)[٨]؛ لأَنَّها حَرْفٌ، فهي شَبَهٌ لِمَا أَشْبَهَها[٩]، مَع مُوَافَقَتِها في أَنَّ مَوْضِعَ العَيْنِ يَاءٌ[١٠]؟

ولِمَ صَحَّ: (عَوِرَ، يَعْوِرُ، يَعْوَرُ)، و (حَوِلَ، يَحْوَلُ)، و (صَيِدَ، يَصْيَدُ)؟ وهَلا اعْتَلَّ كَمَا اعْتَلَّ: (خَافَ، يَخَافُ)؟

---

(١) الكلام من قوله: (ومن العرب من يقول) ساقط من ف.

(٢) في د: (يجازز).

(٣) في د: (والصنع).

(٤) في الأصل: (خفتا وبعتا).

(٥) قوله: (مت) ساقط من د.

(٦) في د: (وما نظير الأصل)، وهي موجودة في الأصل لكن عليها ضرب.

(٧) الكلام من قوله: (كصيد) ساقط من د.

(٨) في د: (التقيت).

(٩) الكلام من قوله: (بليت) مكرر في د.

(١٠) في الأصل ود: (ياءًا).

ولِمَ صَحَّ: (اجْتَوَرُوا)، و (اعْتَوَنُوا)[١] عَلَى صِحَّةِ: (تَجَاوَرُوا)، و (تَعَاوَنُوا)؟

ومَا زِنَةُ: (طَاحَ، يَطِيحُ)، و (تَاهَ، يَتِيهُ)؟ ولِمَ جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ: (حَسِبَ، يَحْسِبُ)؟ ومَا في: (طَوَّحْتُ)، و (تَوَّهْتُ)، و (هو أَطْوَحُ مِنْهُ)، و (أَتْوَهُ) مِن الدَّلِيلِ؟ ومَا زِنَتُها عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَالَ: (طَيَّحْتُ)، و (تَيَّهْتُ)؟ ولِمَ حَمَلَها عَلَى: (بَاعَ، يَبِيعُ)؟

ومَا زِنَةُ: (آنَ، يَئِينُ)؟ ولِمَ حَمَلَهُ عَلَى: (فَعِلَ، يَفْعِلُ) مِن الأَوَانِ، وهو الحِينُ؟

الجَوابُ[٢]

و (فُعِلْتُ)، و (فُعِلْنَ)، و (فُعِلْنا)[٣] فِيمَا أَوَّلُهُ مَكْسُورٌ مِمّا اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ يَجُوزُ فِيهِ ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ[٤]: الكَسْرُ، والإِشْمَامُ، والضَّمُّ؛ أَمّا الكَسْرُ فَعَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَكْسِرُ في: (بِيعَ)، و (خِيفَ)، و (هِيبَ)، فَيَقُولُ: (بِعْنَا)، و (خِفْنا)، و (هِبْنا). وأَمّا مَنْ أَشَمَّ في (بِيعَ)، و (خِيفَ)، و (هِيبَ) فَيُشِمُّ في هذا المَوْضِعِ؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ[٥] (فُعِلَ). وأَمّا مَنْ قَالَ: (بُوعَ)، و (خُوفَ)، و (هُوبَ) فَيَضُمُّ: (بُعْنا)، و (خُفْنا)، و (هُبْنا)، ويَحْذِفُ الوَاوَ لالتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ.

وأَمّا مَا أَوَّلُهُ مَضْمُومٌ في فِعْلِ الفَاعِلِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُتْرَكَ عَلَى الضَّمِّ؛ لأَنَّهُ مَوْضِعٌ هو أَحَقُّ بِالضَّمِّ؛ مِن أَجْلِ أَنَّهُ (فُعِلَ)، وإِنَّما الضَّمَّةُ[٦] في فِعْلِ الفَاعِلِ مَنْقُولَةٌ مِن العَيْنِ إِلى الفَاءِ، فَتَقُولُ: (جِيزَ بِالقَوْمِ)، و (جُزْنا بِهِم) في: (فُعِلْنا) بِمَعْنَى: (جُوِزْنا بِهِمْ) [ظ٨٦].

---

(١) في د: (واعتوروا).

(٢) الكلام من قوله: (وما حكم فعلت) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها.

(٣) المثبت في ف، وفي الأصل ود: (فعلتما).

(٤) العبارة في ف: (ويجوز في فُعلت وفُعلن وفُعلنا فيما أوله مكسور مما اعتلت عينه ثلاثة أوجه).

(٥) في ف: (أنها). (٦) في د: (الصفة).

وأَمّا (مِتَّ[1]، تَمُوتُ) فَهُو (فَعِلَ، يَفعُلُ)، ونَظِيرُهُ: (فَضِلَ، يَفْضُلُ)، وإِنَّما جَازَ ذلِكَ مِن أَجْلِ لُغَتَيْنِ[2] تَدَاخلَتا، إِحْدَاهُما: (فَضَلَ، يَفْضُلُ)، والأُخْرَى: (فَضِلَ، يَفضَلُ)، فالّذي قَالَ: (فَضِلَ، يَفْضُلُ) اسْتَعْمَلَ لُغَةَ غَيْرِهِ. وهذا الاعْتِلالُ عَن ابْنِ السَّرَّاجِ[3].

وفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ؛ وهو أَنَّ الأَفْعَالَ لَمّا كَانَتْ[4] تُشْتَقُّ مِن المَصَادِرِ؛ للتَّصَرُّفِ في المَاضِي والحَاضِرِ والمُسْتَقْبَلِ كَانَتْ مُتَنَاسِبَةً في المَعْنى مِنْ هذا الوَجْهِ، فَجُعِلَت عَلَى التَّنَاسُبِ في أَبْنِيَتِها؛ للإِشْعَارِ بالتَّنَاسُبِ في مَعْناها عَلَى طَرِيقِ النَّادِرِ الّذي يَكْفِي فِيهِ القَلِيلُ؛ للإِيذَانِ[5] بِذلِكَ الوَجْهِ.

وأَمّا (كُدْتَ، تَكَادُ) فهو (فَعُلَ، يَفعَلُ)، كَمَا جَاءَ: (فَعِلَ، يَفعِلُ، يَفْعُلُ)[6].

وأَمّا (لَيْسَ) فَوَزْنُها (فَعِلَ) في الأَصْلِ، كَـ (صَيِدَ البَعِيرُ)، إِلّا أَنَّها أُلْزِمَت الإِسْكَانَ؛ لأَنَّها لا تَتصَرَّفُ. وإِنَّما وَجَبَ أَنْ [يَكُونَ][7] أَصْلُها (لَيِسَ)؛ لأَنَّ الأَفْعَالَ الثُّلاثِيَّةَ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ إِنَّما تَجِيءُ عَلَى (فَعِلَ)، و (فَعُلَ)، و (فَعَلَ).

وأَشْبَهَتْ (لَيْسَ) (لَيْتَ) مِنْ جِهَةِ أَنَّها لا تَتَصَرَّفُ، كَمَا لا تَتَصَرَّفُ (لَيْتَ)، وعَيْنُ الفِعْلِ مِنْها يَاءٌ، كَمَا هو في (لَيْتَ)؛ ولِهذا[8] أُلْزِمَت الإِسْكَانَ كَلُزُومِ (لَيْتَ). وهي تُشْبِهُها مِنْ وَجْهٍ آخَرَ، وهو أَنَّ (لَيْسَ) بِمَنْزِلَةِ (مَا) في المَعْنى، والمَوْقِعِ في صَدْرِ الكَلامِ، و (مَا) حَرْفٌ بِمَنْزِلَةِ: (لَيْتَ). والمُشَبِهُ للشَّيءِ مُشْبِهٌ لِمَا أَشْبَهَهُ، فأَشْبَهَتْ (لَيْسَ) (لَيْتَ) مِنْ هذا الوَجْهِ.

و (عَوِرَ، يَعْوَرُ)، و (حَوِلَ، يَحْوَلُ)، و (صَيِدَ، يَصْيَدُ) صَحَّ ذلِكَ كُلُّهُ؛ لأَنَّهُ في مَعْنى مَا يَصِحُّ مِن: (احْوَالَّ)، و (احْوَلَّ)، و (اعْوَارَّ)، و (اعْوَرَّ)، مِمّا

(١) في د: (موت).
(٢) في د: (العين).
(٣) الأصول ٣/ ٢٨١.
(٤) بعده في د: (متناسبة في المعنى).
(٥) في د: (للأذان).
(٦) قوله: (يفعل) ليس في ف.
(٧) ما بين المعقوفين من ف، وليس في الأصل ود.
(٨) في ف: (فلهذا).

يَقَعُ فِيهِ حَرْفُ العِلَّةِ[١] بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، وهو مَفْتُوحٌ، فَيَصِحُّ.

وصَحَّ (اجْتَوَرُوا)، و (اعْتَوَنُوا)؛ لأَنَّهُ في مَعْنى: (تَجَاوَرُوا)، و (تَعَاوَنُوا).

وأَمَّا (طَاحَ، يَطِيحُ)، و (تَاهَ، يَتِيهُ) فهو (فَعِلَ، يَفْعِلُ) مِن الوَاوِ، عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَقُولُ: (طَوَّحْتُ)، و (تَوَّهْتُ). ومَنْ قَالَ مِن العَرَبِ: (طَيَّحْتُ)، و (تَيَّهْتُ) جَعَلَهُ مِن اليَاءِ، وجَرَى عَلَى قِيَاسِ: (بَاعَ، يَبِيعُ) في أَنَّهُ مُحَوَّلٌ مَنْقُولٌ، كَمَا هو في: (بِعْتُ) [و٨٧]، وكَذلِكَ: (طِحْتُ)، الأَصْلُ فِيهِ: (فَعَلْتُ)، حُوِّلَ إلى (فَعِلْتُ)، ثُمَّ نُقِلَت الحَرَكَةُ إلى فَاءِ الفِعْلِ؛ لأَنَّ هذا في بَنَاتِ اليَاءِ مُطَّرِدٌ، فأَمَّا بَنَاتُ الوَاوِ فَلَوْ كَانَ (فَعَلْتُ) مُحَوَّلًا لَكَانَ (طُحْتُ) مِثْلَ: (قُلْتُ)، وإِنَّما هو (طِحْتُ) كـ (خِفْتُ). ولَوْ كَانَ عَلَى القِيَاسِ لَكَانَ (أَطَاحُ) مِثْلَ (أَخَافُ)، وإِنَّما هو: (أَطِيحُ)، فبَانَ أَنَّهُ عَلَى (فَعِلَ، يَفْعِلُ)، مِثْلُ: (حَسِبَ، يَحْسِبُ) عَلَى مَذْهَبِ مَنْ جَعَلَهُ مِن الوَاو.

وأَمَّا (آنَ، يَئِينُ) فهو (فَعِلَ، يَفْعِلُ) مِن الأَوَانِ؛ لأَنَّ (إِنْتُ) مِثْلُ: (خِفْتُ)، فَلَوْ جَاءَ عَلَى القِيَاسِ لَكَانَ: (يَآنُ)، مِثْلَ: (يَخَافُ)، ولكنَّهُ: (يَئِينُ) عَلَى (يَفْعِلُ)، كَمَا بَيَّنَّا في: (يَطِيحُ) عَلَى مَنْ جَعَلَهُ مِن الوَاوِ.

* * *
* *
*

(١) في ف: (حرف العلة فيه).

بَابُ الوَاوِ واليَاءِ[١]

فِيمَا لَحِقَتْهُ الزِّيَادَةُ مِنْ بَنَاتِ الثّلاثَةِ[*]

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ في اليَاءِ والوَاوِ فِيمَا لَحِقَتْهُ الزِّيَادَةُ مِمّا لا يَجُوزُ[٢].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الوَاوِ واليَاءِ فِيمَا لَحِقَتْهُ الزِّيَادَةُ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ أَنْ يَعْتَلَّ بِالنَّقْلِ، ولَمْ يَجُزْ أَنْ يَعْتَلَّ بِالتَّحْوِيلِ؟

ولِمَ لا تُنْقَلُ الحَرَكَةُ إِلّا إِلى حَرْفٍ صَحِيحٍ؟

ومَا وَجْهُ اعْتِلالِ: (أَقَمْتُ) لَوْ كَانَ مِنْ مُحَوَّلٍ إِلَيْهِ؟ وهَلْ ذلِكَ عَلَى التَّحْوِيلِ إِلى (أَفْعُلْتُ)، كَمَا حُوِّلَ (فَعَلْتُ) إِلى (فَعُلْتُ)؟ ومَا وَجْهُ الاعْتِلالِ بِالاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ في هذا دُونَ (فَعَلْتُ)؟

ومَا وجْهُ الاعْتِلالِ بِالخُرُوجِ إِلى مَا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ؟

ومَا بِنَاءُ (أَفْعَلَ) مِن الجَوْدَةِ، والقَوْلِ، والبَيَانِ، والخَوْفِ؟ ولِمَ جَرَى جَمِيعُ ذلِكَ عَلَى: (أَجَادَ)، و (أَقَالَ)، و (أَبَانَ)، و (أَخَافَ)؟

ومَا بِنَاءُ (اسْتَفْعَلَ) مِن (الرَّيْثِ)، و (العَوْذِ)؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (اسْتَرَاثَ)، و (اسْتَعَاذَ)؟

ومَا بِنَاءُ (فَاعَلْتُ)[٣] مِن (القَوْلِ)، و (البَيْعِ)؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (قَاوَلْتُ)،

---

(١) في ف: (الياء والواو).

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٤٥: « **هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة** ».

(٢) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز).

(٣) في د: (أفعلت).

و (بَايَعْتُ) مِنْ غَيْرِ إِعْلالٍ؟ ومَا وَجْهُ الاعْتِلالِ بِالإِجْحَافِ فِيمَا يَلْزَمُ [ظ٨٧] مِنْ حَذْفِ الأَلِفِ[١]، وحَرْفِ العَلَّةِ الّذي في مَوْضِعِ العَيْنِ؟

ومَا بِنَاءُ (تَفَاعَلْتُ)[٢] مِن (القَوْلِ) و (البَيْعِ)؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (تَقَاوَلْنا)، و (تَبَايَعْنا) مِنْ غَيْرِ إِعْلالٍ؟

ومَا بِنَاءُ (فَعَّلْتُ) مِن (القَوْلِ) و (البَيْعِ)؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (قَوَّلْتُ)، و (بَيَّعْتُ)، و (زَيَّنْتُ)، و (جَوَّدْتُ)؟ ومَا بِنَاءُ (تَفَعَّلْتُ)[٣] مِنْهُما؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (تَقَوَّلْتُ)، و (تَزَيَّنْتُ)؟ فَلِمَ صَحَّ جَمِيعُ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ: (أَجْوَدَ)، و (أَطْوَلَتْ)[٤]، و (اسْتَحْوَذَ)[٥]، و (اسْتَرْوَحَ)، و (أَطْيَبَ)، و (أَخْيَلَتْ)، و (أَغْيَلَتْ)، و (أَغْيَمَتْ)، و (اسْتَغْيَلَ)؟ ولِمَ كَانَ جَمِيعُ ذلِكَ عَلَى طَرِيقِ الشُّذُوذِ الّذي لا يُقَاسُ عَلَيْهِ؟ ومَا وَجْهُ اعْتِلالِهِ بِالشَّبَهِ بِـ (فَاعَلْتُ)؟

ولِمَ جَازَ: (اجْتَوَرُوا)؟ ومَا بِنَاءُ (افْتَعَلُوا) مِن (الجِوَارِ)؟ ولِمَ كَانَ عَلَى أَحَدِ الوَجْهَيْنِ: (اجْتَارُوا)، وعَلَى الآخَرِ: (اجْتَوَرُوا)؟

ومَا بِنَاءُ (افْتَعَلُوا) مِن (الخَيْرِ)، و (العَادَةِ) عَلَى: (اخْتَارُوا)، و (اعْتَادُوا) بِالقَلْبِ مِنْ غَيْرِ نَقْلٍ[٦] ولا تَحْوِيلٍ؟

ومَا[٧] بِنَاءُ (انْفَعَلَ) مِن (القِيَاسِ)؟ ولِمَ جَرَى: (انْقَاسَ)؟ ومَا نَظِيرُ ذلِكَ مِنْ: (قَالَ)، و (بَاعَ) في أَنَّهُ مُعْتَلٌّ[٨] مِنْ غَيْرِ تَحْوِيلٍ ولا نَقْلٍ[٩]؟

---

(١) قوله: (من حذف الألف) مكرر في الأصل. (٢) في د: (فعلت).
(٣) في الأصل ود: (تفاعلت). (٤) في د: (وطويت).
(٥) هذه الكلمة جزء من آية، وهي أيضًا ترد في كلام العرب، والرماني هنا يمثل بكلام العرب، لا على أنها آية، وهناك كثير من المفرادات مثلها، هي جزءٌ من آية وترد في كلام العرب.
(٦) في د: (ثقيل). (٧) في د: (وأما).
(٨) في د: (معتدل). (٩) في د: (ثقيل).

ومَا بِنَاءُ (افْتُعِلَ) [و (انْفُعِلَ)][1] مِن (الخَيْرِ)، و (القَوْدِ)؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (اخْتِيرَ)، و (انْقِيدَ)، فَجَرَى: (تِيرَ)، و (قِيدَ) مَجْرَى: [(قِيلَ)][2] و (بِيعَ) في كُلِّ شَيءٍ مِن الأوْجُهِ الثَّلاثَةِ؟

ولِمَ جَازَ: (اجْتَوَرُوا)، و (اعْتَوَنُوا)، و (ازْدَوَجُوا)، و (اعْتَوَرُوا)؟ ومَا وَجْهُ الاعْتِلالِ بِأَنَّهُ في مَعْنى: (تَفَاعَلُوا)؟ ولِمَ جَازَ: (عَوِرَ)، و (جَوِرَ)؟ ولِمَ جَازَ: (احْتَوَشُوا)، و (اهْتَوَشُوا) مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقُولوا مِنْهُ: (تَفَاعَلُوا)؟

ولِمَ لا تَعْتَلُّ وَاوُ (شَوَيْتُ)، ويَاءُ (حَيِيتُ)؟

ومَا بِنَاءُ (أَفْعَلَ) مِنْ: (عَوِرَ)، و (صَيِدَ)؟ ولِمَ لا يَجُوزُ إِلّا: (أَعْوَرَ اللَّهُ عَيْنَهُ)، و (أَصْيَدَ اللَّهُ بَعِيرَهُ)؟

ولِمَ وَجَبَ النَّقْلُ في: (طُلْتُ)، و (هِبْتُ)؟

ولِمَ وَجَبَ التَّحْوِيلُ، ثُمَّ النَّقْلُ في بَابِ: (قُلْتُ)، و (بِعْتُ)؟

ولِمَ لا يَجُوزُ فِيمَا لَحِقَتْهُ الزِّيَادَةُ التَّحْوِيلُ أَصْلًا؟

الجَوابُ[3]

[و٨٨] الّذي يَجُوزُ في الوَاوِ والـيَاءِ فِيمَا لَحِقَتْهُ الزِّيَادَةُ إِعْلالُ العَيْنِ[4] بِالنَّقْلِ والقَلْبِ فِيمَا قَبْلَهُ حَرْفٌ صَحِيحٌ سَاكِنٌ، وإِعْلالُهُ فِيمَا قَبْلَهُ حَرْفٌ مُتَحَرِّكٌ عَلَى قِيَاسِ: (قَالَ)، و (بَاعَ)، و (خَافَ)، و (هَابَ). ولا يَجُوزُ إِعْلالُهُ فِيمَا قَبْلَهُ حَرْفُ عِلَّةٍ؛ لأَنَّهُ لا وَجْهَ لِنَقْلِ[5] الحَرَكَةِ عَنْ حَرْفِ عِلَّةٍ إِلى حَرْفِ عِلَّةٍ[6]، والأَصْلُ[7] أَحَقُّ بِهِ.

(١، ٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها.

(٤) العبارة في ف: (والّذي يجوز في ذلك إعلال العين).

(٥) في د: (لنفس).

(٦) قوله: (إلى حرف علة) ساقط من د.

(٧) في ف: (فالأصل).

ولا يَجُوزُ التَّحْوِيلُ فِيمَا لَحِقَتْهُ[١] الزِّيَادَةُ؛ للاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ؛ لأَنَّهُ[٢] لَيْسَ هُنَاكَ نَظِيرٌ يُطَالِبُ بِهِ، مَع أَنَّهُ لَوْ حُوِّلَ في: (فَعَلْتُ) لَخَرَجَ إِلى مَا لا نَظِيرَ لَهُ في الكَلامِ، وذلِكَ يُوحَشُ مِنْهُ، فَرُفِضَ لِهذه العِلَّةِ.

وبِنَاءُ (أَفْعَلَ) مِن (الجَوْدَةِ)، و (القَوْلِ)، [و (البَيَانِ)][٣]، و (الخَوْفِ): (أَجَادَ)، و (أَقَالَ)، و (أَبَانَ)، و (أَخَافَ).

وبِنَاءُ (اسْتَفْعَلَ) مِن (الرَّيْثِ)، و (العَوْذِ): (اسْتَرَاثَ)، و (اسْتَعَاذَ)، تُعِلُّهُ بِالنَّقْلِ والقَلْبِ.

وبِنَاءُ (فَاعَلْتُ) مِن (القَوْلِ) و (البَيْعِ): (قَاوَلْتُ)، و (بَايَعْتُ)، مِنْ غَيْرِ إِعْلالٍ؛ لئلّا يَقَعَ إِجْحَافٌ بِالتَّسْكِينِ والحَذْفِ، وإِخْرَاجُهُ عَنْ بِنَاءِ المَزِيدِ فِيهِ. وكَذلِكَ بِنَاءُ (تَفَاعَلْتُ) مِن (القَوْلِ) و (البَيْعِ): (تَقَاوَلْنا)، و (تَبَايَعْنا)، مِنْ غَيْرِ إِعْلالٍ، كَمَا كَانَ في (فَاعَلْتُ)، و العِلَّةُ وَاحِدَةٌ مِن الإِجْحَافِ.

و (فَعَّلْتُ) مِن (القَوْلِ) و (البَيْعِ): (قَوَّلْتُ)، و (بَيَّعْتُ)، و (زَيَّنْتُ)، و (جَوَّدْتُ). وكَذلِكَ (تَفَعَّلْتُ): (تَقَوَّلْتُ)، و (تَزَيَّنْتُ).

فَجَمِيعُ هذا يَصِحُّ؛ لأَنَّ الّذي قَبْلَ العِلَّةِ حَرْفُ عِلَّةٍ سَاكِنٌ، يَجْرِي مَجْرَى الأَلِفِ فيما ذَكَرْنا.

ويَجُوزُ: (أَجْوَدَتْ)، و (أَطْوَلَتْ)، و (اسْتَحْوَذَ)، و (اسْتَرْوَحَ إِلَيْهِ)، و (أَطْيَبَ)، و (أَخْيَلَتْ)، و (أَغْيَلَتْ)، و (أَغْيَمَتْ)، و (اسْتَغْيَلَ)، كُلُّ ذلِكَ عَلَى طَرِيقِ الشُّذُوذِ الّذي لا يُقَاسُ عَلَيْهِ. وَوَجْهُ الاعْتِلالِ فِيهِ[٤] الشَّبَهُ بِـ (فَاعَلْتُ)؛

---

(١) في د: (ألحقته). (٢) في ف: (بأنه).

(٣) ما بين المعقوفين من ف، وهو ساقط من الأصل ود.

(٤) بعدها في الأصل إشارة إلى حاشية كأنها تصحيح، وليس كذلك لأنها خلت من علامة التصحيح، كما أنها تكرار لما سيأتي، وهذه الحاشية: (عليه لِيَدُلَّ عَلَى قُوَّتِهِ في بَابِهِ. وفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ، وهو الإِشْعَارُ بِالأَصْلِ، وإِذا قِيلَ مَا بِنَاءُ (افْتَعَلُوا) مِن (الجِوَار) ». وهذا مذكور بعد هذا. وقد وضع الناسخ في نسخة (د) هذا النص في المتن، وهو مكرر، وسهو.

لأَنَّـهُ لَمّا قَـوِيَ[١] (فَاعَلْتُ)، و (تَـفَاعَلْتُ) في بَابِـهِ حَسَنُ الحَمْـلُ بِالشَّبَـهِ عَلَـيْـهِ[٢]؛ لِـيَـدُلَّ عَلَى قُـوَّتِـهَ في بَـابِـهِ. وفِـيـهِ وَجْـهٌ آخَـرُ، وهو الإِشْعَارُ [ظ٨٨] بِالأَصْلِ؛ إِذْ كَانَ لَـهُ مَنْزِلَـةٌ في القُـوَّةِ.

وإذا قِـيلَ: مَا بِنَـاءُ (افْـتَـعَلُوا) مِن (الجِوَارِ)؟ فَجَـوَابُـهُ أَنَّـهُ إذا كَانَ في مَعْنى (تَجَاوَرُوا) قُـلْتَ: (اجْتَـوَرُوا) لِـتَـدُلَّ عَـلَى أَنَّـهُ في مَعْنى مَا يَصِحُّ، وإِنْ لَمْ يَـكُنْ في مَـعْنى (تَجَاوَرُوا) قُـلْتَ: (اجْتَـارُوا)، كَمَا تَـقُولُ: (اجْتَازُوا).

وبِنَـاءُ (افْـتَـعَلُوا) مِن (الخَـيْرِ)، و (العَادَةِ): (اخْتَـارُوا)، و (اعْـتَادُوا) بِالقَـلْبِ فَـقَطْ مِنْ غَـيْـرِ نَـقْلٍ.

وبِنَـاءُ (انْـفَعَـلَ) مِن (القِيَاسِ): (انْـقَاسَ)، كَـمَا تَـقُولُ: (قَالَ)، و (بَـاعَ)، فَـتُـعِـلُّـهُ بِالقَلْبِ فَـقَطْ، مِنْ غَيْرِ نَـقْلِ[٣] الحَرَكَةِ؛ لأَنَّـهُ بِمَنْزِلَتِـهِ في أَنَّ قَـبْـلَـهُ حَـرَكَـةً.

وبِنَـاءُ (افْـتُعِلَ) مِن (الخَـيْرِ) و (القَـوْدِ): (اخْتِـيـرَ)، و (اقْتِـيـدَ)، ويَجُوزُ[٤] فِـيـهِ مَا جَازَ في: (قِـيـلَ) و (بِـيعَ)؛ لأَنَّ (تِـيـرَ) بِهذه المَنْزِلَـةِ. وكَذلِكَ: (انْقِـيـدَ).

ويَجُوزُ: (اجْتَـوَرُوا)[٥]، و (اعْـتَـوَنُوا)، و (ازْدَوَجُوا)، و (اعْـتَـوَرُوا)؛ لأَنَّـهُ في مَعْنى (تَـفَاعَـلُوا). فأَمَّا (احْتَـوَشُوا) (واهْتَـوَشُوا)[٦] فَـصَحَّ لأَنَّـهُ[٧] في تَـقْدِيـرِ مَا يُـقَالُ مِنْـهُ: (تَـفَاعَلُوا) في هذا المَعْنى، وإِنْ لَمْ يُـنْطَـقْ بِـهِ.

ويَجُوزُ: (عَوِرَ)، و (حَوِلَ)؛ لأَنَّـهُ في مَعْنى (اعْـوَارَّ)، و (اعْـوَرَّ)، و (احْوَالَّ)، و (احْـوَلَّ)، وكَذلِكَ: (صَيِدَ) في مَعْنى: (اصْيَـدَّ).

ولا تَـعْـتَـلُّ وَاوُ (شَوَيْتُ)، ولا يَـاءُ (حَيَيْتُ)، كَمَا اعْـتَـلَّتْ وَاوُ (قَـوَلْتُ)، ولا يَـاءُ (هَيَـبْتُ)؛ لأَنَّ اللّامَ إذا اعْـتَـلَّتْ صَحَّتِ العَـيْنُ، وأَنْـتَ تَـقُولُ: (شَوَى)، فَـتُعِلُّ اللّامَ، وتَـقُولُ: (أَحْيَـا)، فَـتُعِلُّ اللّامَ، وإِعْلالُ اللّامِ أَحَقُّ مِن إِعْلالِ العَـيْنِ؛ لأَنَّها

---

(١) بعده في د: (به)، وعليه شطب في الأصل.
(٢) الكلام من قوله: (بفاعلت) ساقط من ف.
(٣) الكلام من قوله: (وبناء انفعل) ساقط من ف.
(٤) في ف: (فيجوز).
(٥) في الأصل ود: (اجتروا)، وكذا في ف.
(٦) قوله: (واهتوشوا) ساقط من ف.
(٧) كذا في ف، وفي الأصل ود: (أنه).

مَـوْضِعُ التَّـغْيِيرِ بِتَعاقُبِ[١] الـزِّيَـادَاتِ لِلمَعانِـي، فَإِذا وَجَبَ لَـهَا الإِعْلالُ سَقَطَ عَن العَـيْنِ؛ لِئَلّا يَلْحَقَ الكَلِمَـةَ إِجْحَافٌ في أَصْلِ الإِعْلالِ بِإِجْـرائِـهِ عَلَى العَـيْنِ واللّامِ[٢].

فَـأَمّا مَا يَـعْرِضُ مِمّا يُـؤَدِّي القِيَـاسُ إِلَـيْـهِ فلا[٣] يُسْتَنْـكَـرُ فِـيـهِ الإِعْلالُ حَتّى يَصِيـرَ عَلَى حَـرْفٍ وَاحِدٍ، كَـقَـوْلِكَ: (عِ كَلامًا)، و (شِ ثَـوْبًا)؛ لأَنَّ هذا أَدَّى إِلَـيْـهِ القِيَـاسُ مِنْ غَـيْـرِ أَنْ يُوضَعَ أَصْلُ الإِعْلالِ عَلَـيْـهِ، فهو يَجْرِي مَجْرَى العَارِضِ، وهو بِخِلافِ[٤] مَا تُوضَعُ الأُصُولُ عَلَـيْـهِ.

وبِنَـاءُ (أَفْعَلَ) مِنْ (عَوِرَ)، و (صَيِدَ): (أَعْوَرَ [و٨٩] اللَّهُ عَيْنَـهُ)، و (أَصْيَـدَ بَعِيـرَهُ)؛ لأَنَّـهُ مَنْقُولٌ مِمّا يَصِحُّ مِنْ (عَوِرَ) و (صَيِـدَ)، لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّـهُ جَعَلَـهُ (عَوِرٌ)، و (صَيِدٌ)، فهذا عَلَى قِيَاسِ مَا تَقَدَّمَ مِمّا يَصِحُّ؛ لِيَدُلَّ عَلَى [أَنَّـهُ][٥] في مَعْنى مَا يَصِحُّ.

وإِنَّما وَجَبَ النَّـقْـلُ في بَـابِ (طُـلْتُ)، و (هِبْتُ)؛ لِئَلّا يَجْتَمِعَ عَلَى الكَلِمَـةِ الحَذْفُ وإِذْهَابُ بِنَـاءِ الأَصْلِ الَّذي يُـفَـرِّقُ بَـيْنَ بِنَـاءِ (فَـعُـلَ) و (فَعِلَ)، وذلِكَ إِجْحَـافٌ بِهَا، فَـإِذا وَقَـعَ النَّـقْـلُ لَمْ يَـذْهَبْ مَا يَـدُلُّ عَلَى أَصْلِ بِنَـاءِ الكَلِمَةِ، فَجَـرَى (فَـعُـلْتُ)، و (فَعِلْتُ) كُـلُّـهُ عَلَى هذا.

فأَمَّا (فَعَـلْتَ) فَـلَـوْ نُـقِلَ مِنْ غَـيْـرِ تَحْوِيـلٍ لَـكَانَ بِمَنْـزِلَتِـهِ لَوْ لَمْ يُـنْـقَـلْ، وقَـدْ وَجَبَ لَـهُ نَـقْـلٌ، عَلَى حَدِّ نَـقْلِ نَـظِـيـرِهِ مِنْ (فَـعُـلْتُ) و (فَعِلْتُ)، فَـلَمْ يَـكُنْ بُـدٌّ مِنْ تَحْوِيلِـهِ، حَتّى يَجْرِيَ عَلَى قِـيَاسِ نَـظِـيـرِهِ، فَحُـوِّلَ عَلَى مُـقْتَضَى حَالِـهِ في بَـنَـاتِ الوَاوِ والـيَاءِ، فَحُـوِّلَتْ[٦] بَـنَـاتُ الوَاوِ إِلى (فَعُلْتَ)، وبَـنَـاتُ اليَاءِ إِلى (فَعِلْتُ)، وكِلاهُما في الأَصْلِ: (فَعَلْتُ)، يَـدُلُّ عَلَـيْـهِ: (بَاعَ، يَـبِيعُ)، و (قَالَ، يَـقُولُ)[٧].

فَـأَمّـا مَـا لَحِقَـتْـهُ الـزِّيَـادَةُ فَـلَـيْسَ فِـيـهِ تَحْوِيلٌ أَصْلًا؛ لِمَا بَـيَّـنّا قَـبْـلُ مِن الاسْتِغْـنَاءِ عَـنْـهُ، وخُـرُوجِـهِ إِلى مَا لا نَظِـيـرِ لَـهُ.

---

(١) في الأصل: (تتعاقب)، وكذا في د.

(٢) الكلام من قوله: (إجحاف) ساقط من ف.

(٣) في ف: (ولا).

(٤) في الأصل ود: (بخلال)، وكذا ف.

(٥) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٦) في ف: (فحول).

(٧) في د: (وقل أن يقول).

بَابُ المُعْتَلِّ
مِن الأَسْمَاءِ الجَارِيَةِ عَلَى الفِعْلِ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ في المُعْتَلِّ مِن الأَسْمَاءِ الجَارِيَةِ عَلَى الفِعْلِ مِمّا لا يَجُوزُ(١).

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الَّذي يَجُوزُ في المُعْتَلِّ مِن الأَسْمَاءِ الجَارِيَةِ عَلَى الفِعْلِ؟ ومَا الَّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ومَا إِعْلالُ (فَاعِلٍ) مِمّا اعْتَلَّتْ عَيْنُ الفِعْلِ فِيهِ؟ ولِمَ كَانَ إِعْلالُهُ بِالقَلْبِ إِلى الهَمْزَةِ، ولَمْ يَجُزْ إِعْلالُهُ بِالحَذْفِ، ولا بِالإِسْكَانِ؟

ولِمَ كَانَت الهَمْزَةُ أَحَقَّ بِهِ في هذا المَوْقِعِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ، مَع المُنَاسَبَةِ بَيْنَها وبَيْنَ حَرْفِ العِلَّةِ، فهي مُشَاكِلَةٌ للأَلِفِ الزَّائِدَةِ بِالمُقَارَبَةِ وبِالزِّيَادَةِ؟

ومَا إِعْلالُ (مَفْعُولٍ) مِمّا عَيْنُهُ مُعْتَلَّةٌ في الفِعْلِ؟ ولِمَ اخْتَلَفَ في بَنَاتِ اليَاءِ والوَاوِ، ولَمْ [ظ٨٩] يَخْتَلِفْ في (فَاعِلٍ)؟

ومَا (مَفْعُولٌ) مِنْ: (زَارَ، يَزُورُ)، و (صَاغَ، يَصُوغُ)؟ و [مَا](٢) المَحْذُوفُ مِنْ: (مَزُورٍ)، و (مَصُوغٍ)؟ ومَا تَقْدِيرُهُ قَبْلَ الحَذْفِ(٣)؟

ومَا (مَفْعُولٌ) مِن (البَيْعِ)، و (الهَيْبَةِ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ: (مَبِيعٌ)، و (مَهِيبٌ)؟ ومَا المَحْذُوفُ مِنْهُ؟ ولِمَ جَعَلَهُ الخَلِيلُ وَاوَ (مَفْعُولٍ)، وجَعَلَهُ الأَخْفَشُ اليَاءَ في: (مَبْيُوعٍ)؟ وهَلْ يَلْزَمُ الأَخْفَشَ أَنْ يَقُولَ: (مَبُوعٌ) عَلَى

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٤٨: « هذا باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها ».

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.   (٣) في د: (الحرف).

أَصْلِهِ في الحَذْفِ؟ ومَا جَـوَابُـهُ عَن هذا؟

ومَا جَـوَابُ قُـولِـهِم: (مَشُوبٌ)، و (مَشِيبٌ)، و (غَارٌ مَـنُولٌ)، و (مَـنِـيلٌ)، و (مَـلُومٌ)، و (مَـلِـيمٌ)، وفي (حُـورَ)[1]: (حِيـرَ)؟

ومَا وَجْـهُ قَـوْلِ بَـعْضِ العَـرَبِ: (مَخْـيُوطٌ)، و (مَـبْـيُوعٌ)؟ ولِمَ حَمَـلَـهُ عَلَى التَّـشْبِيـهِ بِـ (صَيُودٍ)، و (غَـيُورٍ)؟ وهَـلْ يَجُوزُ مِثْـلُ ذلِكَ في بَـنَـاتِ الـوَاوِ؟ ولِمَ لا يَجُوزُ؟

الجَوَابُ[2]

الّذي يَجُوزُ في المُـعْـتَـلِّ مِن الأَسْمَاءِ الجَارِيَـةِ عَلَى الفِعْلِ إِجْـرَاؤُها[3] عَلَى الاعْتِلالِ بِحَسَبِ مُـقْـتَضى حَالِها عَلَى اعْتِبَـارِ حَـرَكَتِها مَع سُكُونِ مَا قَـبْـلَها، مِمّا تُـمَكَّنُ فِـيـهِ الحَـرَكَـةُ أَوْ لا تُـمَكَّنُ. وإِنَّما وَجَبَ ذلِكَ لأَنَّ الفِعْلَ إِذا اعْـتَـلَّ اقْـتَضى إِعْلالَ مَا تَـصَرَّفَ مِنْـهُ، مِمّا هو جَارٍ عَلَـيْـهِ؛ لِـيَـكُونَ عَلَى مُشَاكَـلَتِـهِ في الإِعْلالِ.

ولا يَجُوزُ فِـيـمَا صَحَّ فِعْلُـهُ إِعْلالُ الاسْمِ فِـيـهِ، فَـتَـقُولُ: (مُـقَاوِلٌ)؛ لأَنَّـهُ قَـدْ صَحَّ فِعْـلُـهُ في: (قَـاوَلَ، يُـقَاوِلُ)، وكَذلِكَ: (مُـتَـقَاوِلٌ) يَجْرِي عَلَى: (تَـقَاوَلْنا، نَـتَـقَاوَلُ)، وكَذلِكَ: (عَاوِرٌ)، و (صَايِدٌ) بِغَـيْـرِ هَمْزٍ.

فَـإِعْلالُ (فَـاعِلٍ) مِمّا اعْـتَـلَّ عَـيْنُ الفِعْلِ فِـيـهِ يُـقْـلَبُ الحَـرْفُ فِـيـهِ هَمْزَةً؛ للمُنَـاسَبَـةِ بَـيْـنَـهُ وبَـيْنَ حَرْفِ العِلَّـةِ، مَع مُشَاكَـلَـةِ الهَمْـزَةِ للأَلِفِ الـزَّائِدَةِ بِأَنَّـها مِنْ حُـرُوفِ الحَلْقِ، كَالأَلِفِ، وأَنَّـها زَائِدَةٌ تُـشَاكِـلُ المُبْدَلَ بِلَحَاقِ كَلِمَةٍ لَمْ يَـكُنْ فِـيها.

وَقَـدْ جَـرَى القِـيَـاسُ في هذا عَلَى هذه العِلَّـةِ في كُـلِّ مَا لا يَصْلُـحُ فِـيـهِ الحَـرَكَـةُ مِنْ حُـرُوفِ العِلَّـةِ، إِذا وَقَـعَ بَـعْدَ الأَلِفِ الـزَّائِدَةِ، فاسْتَـمَـرَّ في: (فَاعِلٍ) مِنْ بَـنَـاتِ الـيَـاءِ والـوَاوِ، وفي (فَـعَالٍ) مِنْـهُما، كَـ (قَـضَاءٍ)، و (غَـبَاءٍ)، وفي مَا كَانَ عَلَى

---

(١) في د: (جيور).

(٢) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها.

(٣) العبارة في ف: (والّذي يجوز في ذلك إجراؤه).

زِنَةِ (مَفَاعِلٍ) [و٩٠] نَحْوُ: (صَحَائِفَ)، و (عَجَائِزَ)، فَكُلُّ هذا عِلَّتُهُ وَاحِدَةٌ، وهو أَنَّ حَرْفَ المَدِّ واللِّينِ وَقَعَ مَوْقِعًا لا تَصْلُحُ فِيهِ الحَرَكَةُ بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ.

ولَمْ يَجُزْ إِعْلالُهُ بالإِسْكَانِ والحَذْفِ؛ لِمَا يَقَعُ في ذلِكَ مِنَ الإِجْحَافِ والإِخْلالِ والإِلْبَاسِ، ولَمْ يَجُزْ بالإِسْكَانِ؛ لأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلى الحَذْفِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، ولَمْ يَجُز التَّصْحِيحُ، كَمَا جَازَ في: (قَاوَلَ)؛ **لأَمْرَيْنِ:**

أَحَدُهُما[1]: مُطَالَبَةُ الفِعْلِ بِإِعْلالِ مَا تَصَرَّفَ مِنْهُ؛ لِيَكُونَ عَلَى مُشَاكَلَتِهِ.

والآخَرُ: ثِقَلُ الحَرَكَةِ الّتي فِيهِ.

وإِعْلالُ (مَفْعُولٍ) مِمّا عَيْنُهُ مُعْتَلَّةٌ في الفِعْلِ بِالنَّقْلِ والحَذْفِ؛ لأَنَّ حَرْفَ العِلَّةِ تُنْقَلُ الحَرَكَةُ مِنْهُ إِلى حَرْفٍ صَحِيحٍ، فَتُنْقَلُ عَنْ حَرْفٍ تُكْرَهُ فِيهِ الحَرَكَةُ إِلى حَرْفٍ لا تُكْرَهُ فِيهِ، فَتُسَكَّنُ عَيْنُ الفِعْلِ، وبَعْدَها[2] وَاوُ (مَفْعُولٍ) سَاكِنَةٌ، فَتُحْذَفُ وَاوُ (مَفْعُولٍ)؛ لأَنَّها زَائِدَةٌ، ويَصِيرُ: (مَزُورٌ)، و (مَصُوغٌ)، و (مَقُولٌ). والأَصْلُ: (مَزْوُورٌ)، إِلّا أَنَّ الحَرَكَةَ نُقِلَت مِن العَيْنِ إِلى الفَاءِ، وَوَقَعَ الحَذْفُ؛ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَبَقِي عَلَى هذه الصُّورَةِ.

فَأَمّا (مَفْعُولٌ) مِن (البَيْعِ) فَتَقُولُ فِيهِ: (مَبِيعٌ)، والأَصْلُ: (مَبْيُوعٌ)، نُقِلَت الحَرَكَةُ فِيهِ مِن اليَاءِ إِلى البَاءِ، وحُذِفَت الوَاوُ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ[3]، وكُسِرَ مَا قَبْلَ اليَاءِ، عَلَى قِيَاسِ الكَسْرِ في: (بِيضٍ)، فَصَارَ: (مَبِيعٌ)[4].

والأَخْفَشُ[5] يَذْهَبُ إِلى أَنَّ المَحْذُوفَ عَيْنُ (مَفْعُولٍ)[6] عَلَى قِيَاسِ

---

(١) في الأصل: (إحداهما)، وكذا في د وف. (٢) في ف: (بعدها) بلا واو.

(٣) الكلام من قوله: (فبقي على هذه الصورة) ساقط من د.

(٤) هذا ما ذكره سيبويه في الكتاب ٤/ ٣٤٨، وهو رأي الخليل كما ذكر الرماني في الأسئلة.

(٥) انظر رأي الأخفش في المقتضب ١/ ١٠٠، والأصول ٣/ ٢٨٣، والمنصف ١/ ٢٨٧ – ٢٨٨، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٤٢.

(٦) في ف: (المفعول).

حَرْفِ المَدِّ واللِّينِ، إذا لَقِيَهُ سَاكِنٌ حُذِفَ الأَوَّلُ مِن السَّاكِنَيْنِ أَصْلِيًّا كَانَ أَوْ زَائِدًا، في نَحْوِ: (يَقْضِي الحَقَّ)، و (مُسْلِمِي القَوْمِ)، و (يَدْعُو الدَّاعِي). إِلّا أَنَّ المَازِنِيَّ أَلْزَمَهُ عَلَى أَصْلِهِ أَنْ يَقُولَ: (مَبُوعٌ)[1]؛ لأَنَّ اليَاءَ مَضْمُومَةٌ وبَعْدَها وَاوُ (مَفْعُولٍ)، فَلَيْسَ في هذا مَا يَدْعُو إِلى اليَاءِ؛ إِذْ قَدْ حُذِفَتْ وبَقِيَ[2] وَاوُ (مَفْعُولٍ) قَبْلَها حَرْفٌ مَضْمُومٌ. فانْفَصَلَ الأَخْفَشُ مِن هذا: لأَنَّ اليَاءَ لَمّا سَكَنَتْ وَجَبَ كَسْرُ المَضْمُومِ قَبْلَها، كَمَا يَجِبُ في: (بِيضٍ)، ثُمَّ حُذِفَت لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَصَادَفَتْ وَاوَ (مَفْعُولٍ)، وهي سَاكِنَةٌ [ظ٩٠] قَبْلَها كَسْرَةٌ، فانْقَلَبَت عَلَى مَا قَبْلَها يَاءً، فَصَارَ: (مَبِيعٌ). قَالَ المَازِنِيُّ: وكِلا القَوْلَيْنِ حَسَنٌ جَمِيلٌ، وقَوْلُ أَبِي الحَسَنِ أَقْيَسُ.

ومِن العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (مَشُوبٌ) و (مَشِيبٌ)، و (مَلُومٌ) و (مَلِيمٌ)، و (غَارٌ مَنُولٌ) و (مَنِيلٌ)، وفي (حُورَ): (حِيرَ)، فَيَفِرُّ مِن الوَاوِ إِلى اليَاءِ؛ طَلَبًا للخِفَّةِ.

ومِنْهُم مَنْ يَقُولُ: (مَخْيُوطٌ)، و (مَبْيُوعٌ)، فَيُصَحِّحُ عَلَى طَرِيقِ الشُّذُوذِ، وَوَجْهُ ذلِكَ أَنَّهُ لَمّا كَانَ يُفَرُّ مِن الوَاوِ إِلى اليَاءِ في: (مَلِيمٍ)، و (مَشِيبٍ) كَانَ يَجُوزُ ذلِكَ عَلَى الأَصْلِ؛ لأَنَّهُ جُمِعَ: أَنَّهُ مِمّا يُفَرُّ إِلَيْهِ، وأَنَّهُ الأَصْلُ، فَصَارَ يُشْبِهُ بَابَ: (صَيُودٍ)، و (غَيُورٍ) مِمّا يُوجِبُ السَّاكِنَ الّذي بَعْدَهُ تَصْحِيحَهُ، والقِيَاسُ المُطَّرِدُ الإِعْلالُ، وأَمّا بَنَاتُ الوَاوِ فَلَمْ يَجِئ فِيها مِثْلُ ذلِكَ؛ لِثِقَلِ الوَاوِ عَلَى مَا بَيَّنّا قَبْلُ.

* * *

مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ أَيْضًا

وَمَا الّذي يَعْتَلُّ مِن الأَسْمَاءِ الخَارِجَةِ عَنْ بِنَاءِ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ؟

---

(١) انظر كلام المازني في الأصول ٣/ ٢٨٣، والمنصف ١/ ٢٨٧، والمقاصد الشافية ٩/ ٣٤٢.
(٢) في الأصل ود: (بقي).

ولِمَ اعْتَلَّ مَا كَانَ عَلَى زِنَةِ الفِعْلِ بِغَيْرِ زِيَادَتِهِ، ولَمْ يَعْتَلَّ مَا كَانَ عَلَى زِنَةِ الفِعْلِ بِزِيَادَتِهِ؟ وهَلَّا[1] جَرَى في ذلِكَ مَجْرَى الإدْغَامِ، فَيُدْغَمُ[2] مَا كَانَ عَلَى زِنَةِ الفِعْلِ بِزِيَادَتِهِ؟

ومَا بِنَاءُ (مَفْعَلٍ)[3] مِن (القَوْلِ)، و (القِيَامِ)، و (الثَّوَابِ)، و (النُّورِ)؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (مَقَالٍ)، و (مَقَامٍ)، و (مَثَابَةٍ)، و (مَنَارَةٍ)؟

ومَا بِنَاءُ (مَفْعَلٍ) مِن (الغَيْثِ)، و (العَيْشِ)؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (مَغَاثٍ)، و (مَعَاشٍ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ عَلَى زِنَةِ الفِعْلِ بِغَيْرِ زِيَادَتِهِ؟

ومَا بِنَاءُ (مَفْعِلٍ) مِن (السَّيْرِ)، و (البَيْضِ)؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (مَسِيرٍ)، و (مَبِيضٍ)؟

ومَا بِنَاءُ (مَفْعُلَةٍ) مِن (المُشَاوَرَةِ)، و (المُعَاوَنَةِ)، و (الثَّوَابِ)؟ ولِمَ جَرَتْ عَلَى: (مَشُورَةٍ)، و (مَعُونَةٍ)، و (مَثُوبَةٍ)؟

ولِمَ لا يَكُونُ المَصْدَرُ عَلَى: (مَفْعُولَةٍ)؟ ومَا الخِلافُ فِيهِ في: (خُذْ مَيْسُورَهُ، ودَعْ مَعْسُورَهُ)، و (لَيْسَ لَهُ مَعْقُولٌ)[4]؟

ومَا بِنَاءُ (مَفْعُلَةٍ) مِنْ بَنَاتِ اليَاءِ؟ ولِمَ سَاوَت[5] (مَفْعِلَةً)؟ ولِمَ جَازَ: (رَمُوَ الرَّجُلُ) عَلَى إِتْبَاعِ الثَّانِي [و٩١] للأَوَّلِ، ولَمْ يَجُزْ مِثْلُ ذلِكَ في: (مَفْعُلَةٍ) مِمّا عَيْنُهُ يَاءٌ؟

ولِمَ اخْتَلَفَ (فَعُلَ) مِن (الرَّمْيِ) فِعْلًا واسْمًا؟

ومَا زِنَةُ (مَعِيشَةٍ)؟ ولِمَ جَازَ أَنْ يَكُونَ: (مَفْعِلَةً)، و (مَفْعُلَةً)؟ ولِمَ خَالَفَ الأَخْفَشُ في هذا، وقَالَ[6]: « لَوْ كَانَتْ (مَفْعُلَةً) كَانَتْ (مَعُوشَةً) »؟

---

(١) في د: (وهل). (٢) في الأصل: (يدغم).

(٣) الكلام من قوله: (مجرى الإدغام) ساقط من د.

(٤) في الأصل: (مفعول)، وكذا في د. (٥) في د: (تساوت).

(٦) انظر رأيه في الأصول ٣/ ٣٨٤، وشرح السيرافي ٥/ ٢٥٠، والمنصف ١/ ٢٩٧، والمفصل ٥٢٨، والمصباح لابن يسعون ١/ ٢٢٨.

ولِمَ جازَ: (فَعُلَ، يَفْعُلُ) مِمّا لامُهُ ياءٌ، ولَمْ يَجُزْ[١] فِيمَا عَيْنُهُ ياءٌ؟ وهَلْ ذلِكَ لِيَخْلُصَ التَّحْوِيلُ في (فَعَلْتُ) مِن بَنَاتِ الوَاوِ إلى (فَعُلْتُ)، ومِنْ بَنَاتِ اليَاءِ إلى (فَعِلْتُ)، فَلَمْ يَكُنْ في بَنَاتِ اليَاءِ (فَعُلْتُ)؛ لِهذه العِلَّةِ، مَع ثِقَلِ الوَاوِ، وضَعْفِ إعْلالِ العَيْنِ عَنْ مَنْزِلَةِ اللّامِ، فَلَمْ يَكُنْ في بَنَاتِ اليَاءِ مِن العَيْنِ (فَعُلْتُ)؛ لِهذا الذي ذَكَرْنا؟

ومَا بِنَاءُ مِثْلِ: (مُسْعُطٍ) مِن (البَيْعِ)[٢]؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (مُبِيعٍ) عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وعَلَى: (مُبُوعٍ) عِنْدَ الأَخْفَشِ؟

ومَا بِنَاءُ (مُفْعَلٍ) مِن (القِيَامِ)، و (البَيْعِ)؟

ومَا بِنَاءُ (مُفْعُلٍ) مِن (الزُّورِ)، و (القَوْلِ)؟ ولِمَ[٣] جَرَى عَلَى: (مُزُورٍ)، و (مُقُولٍ)[٤]؟

ومَا بِنَاءُ (مُفْعُلَةٍ) مِن (البَيْعِ)؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (مُبِيعَةٍ)؟

ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِهِم: (إنَّ الفُكَاهَةَ لَمَقْوَدَةٌ[٥] إلى الأَذَى)، وقَوْلِهِم: (مَكْوَزَةٌ)، و (مَزْيَدٌ)؟

ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِهِم: (تَهْلَلُ)، و (حَيْوَةُ)؟

ولِمَ صَحَّ: (مَوْرَقٌ)، و (مَوْهَبٌ)؟ولِمَ جَازَ: (مَحْبَبٌ)؟

الجَوابُ[٦]

الّذي يَعْتَلُّ مِن الأَسْمَاءِ الخَارِجَةِ عَنْ بِنَاءِ الفَاعِلِ والمَفْعُولِ مَا كَانَ عَلَى زِنَةِ الفِعْلِ بِغَيْرِ زِيَادَتِهِ، مِمّا عَيْنُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ، ولا يَعْتَلُّ مَا كَانَ عَلَى زِنَةِ

---

(١) الكلام من قوله: (مثل ذلك في مفعلة) ساقط من د.
(٢) في د: (من أبيع). (٣) في د: (وما).
(٤) في د: (ومفعول). (٥) في د: (تقود).
(٦) الكلام من قوله: (وما الذي يعتل) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها. وقوله: (الجواب) ليس في د.

الفِعْلِ[١] بِزِيَادَتِهِ؛ للفَرْقِ بَيْنَهُما بِمَا يَقْتَضِيه حَالُهُما مِن [أَنَّ][٢] الفِعْلَ أَحَقُّ بِالإِعْلالِ، والاسْمَ أَحَقُّ بِالتَّصْحِيحِ، إِذا احْتِيجَ إِلى الفَرْقِ.

فَتَقُول إذا أَرَدْتَ الفِعْلَ: (هذا أَقَامَ)، فإِنْ أَرَدْتَ الاسْمَ قُلْتَ: (هذا أَقْوَمُ)، وكَذلِكَ سَبِيلُ: (أَطَاعَ)، و (أَطْوَعُ)، و (أَجَازَ)، و (أَجْوَزُ)، و (أَبَانَ)، و (أَبْيَنُ).

ولا يَجْرِي الإِدْغَامُ هذا المَجْرَى؛ لأَنَّهُ إِنَّمَا يَجِبُ في الأَصْلِ بِالْتِقَاءِ المِثْلَيْنِ، وهذا لَيْسَ الفِعْلُ أَحَقَّ بِهِ مِن الاسْمِ، أَلا تَرَى أَنَّكَ تُدْغِمُ في: (جَعَلَ لَكَ)، ولا مُنَاسَبَةَ بَيْنَهُ وبَيْنَ الفِعْلِ، ولَيْسَ كَذلِكَ [ظ٩١] الإِعْلالُ؛ لأَنَّهُ لَوْلا ثِقَلُ الفِعْلِ بَطَلَ الإِعْلالُ في حُرُوفِ العِلَّةِ، وجَرَت عَلَى التَّصْحِيحِ، كَغَيْرِها مِن حُرُوفِ المُعْجَمِ، ولَيْسَ كَذلِكَ الْتِقَاءُ المِثْلَيْنِ؛ لأَنَّ هذا هو العِلَّةُ في الإِدْغَامِ، وهو في الفِعْلِ والاسْمِ سَوَاءٌ، إِلَّا أَنَّهُ لَمّا كَانَ الإِدْغَامُ تَغْيِيرًا للكَلامِ أَشْبَهَ الإِعْلالَ الّذي الفِعْلُ أَحَقُّ بِهِ، فَصَارَ الفِعْلُ أَحَقَّ بِالإِدْغَامِ مِنْ طَرِيقِ الشَّبَهِ، لا مِنْ طَرِيقِ الأَصْلِ، فالفِعْلُ يَطْلُبُ الإِعْلالَ بِأَكْثَرَ مِمّا يَطْلُبُ الإِدْغَامَ، والاسْمُ يَطْلُبُ التَّصْحِيحَ في الأَصْلِ بِأَكْثَرَ مِمّا يَطْلُبُهُ الفِعْلُ، فأَمّا الإِدْغَامُ فَمَنْزِلَتُهُما في الأَصْلِ بِالْتِقَاءِ المِثْلَيْنِ سَوَاءٌ.

وبِنَاءُ (مَفْعَلٍ) مِن (القَوْلِ)، و (القِيَامِ)، و (الثَّوَابِ)، و (النُّورِ)[٣]: (مَقَالٌ)، و (مَقَامٌ)[٤]، و (مَثَابَةٌ)، و (مَنَارَةٌ)[٥].

وبِنَاءُ (مَفْعَلٍ) مِن (الغَيْثِ)، و (العَيْشِ): (مَغَاثٌ)، و (مَعَاشٌ)، يُعَلُّ؛ لأَنَّهُ عَلَى زِنَةِ الفِعْلِ بِغَيْرِ زِيَادَتِهِ.

وبِنَاءُ (مَفْعِلٍ) مِن (السَّيْرِ)، و (البَيْضِ): (مَسِيرٌ)[٦]، و (مَبِيضٌ).

---

(١) في ف: (على الفعل).
(٢) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٣) في ف: (والنوب).
(٤) في الأصل ود: (مقام ومقال)، وكذا يقتضي ترتيب الكلام.
(٥) في ف: (ومنابة).
(٦) قوله: (وبناء مفعل من السير والبيض مسير) ليس في د.

وبِنَاءُ (مَفْعُلَةٍ) مِن (المُشَاوَرَةِ)، و (المُعَاوَنَةِ)، و (الثَّوَابِ): (مَشُورَةٌ)[١]، و (مَعُونَةٌ)[٢]، و (مَثُوبَةٌ).

ولا يَكُونُ المَصْدَرُ عَلَى: (مَفْعُولِةٍ) عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[٣]؛ لأَنَّ بِنَاءَ (مَفْعُولٍ) نَظِيرُ بِنَاءِ (فَاعِلٍ) في الصِّفَةِ الجَارِيَةِ عَلَى الفِعْلِ الثُّلاثِيِّ، فَحَقُّها أَنْ يَخْلُصَ بِنَاؤُها لِمَعْنى (مَفْعُولٍ)، كَمَا أُخْلِصَ بِنَاءُ (فَاعِلٍ) لِمَعْنَاه، مَع أَنَّهُ لَمْ يَجِئ عَن العَرَبِ مَا لا يَتَوَجَّهُ إلا عَلَى مَعْنى المَصْدَرِ. وخَالَفَ في ذلِكَ الأَخْفَشُ[٤]، واحْتَجَّ بِـ (خُذْ مَيْسُورَهُ، ودَعْ مَعْسُورَهُ)، وبِقَوْلِهِم: (لَيْسَ لَهُ مَعْقُولٌ)، وهذا قَدْ تَأَوَّلَهُ سِيبَوَيْهِ عَلَى غَيْرِ مَعْنى المَصْدَرِ بِمَا يُوافِقُ أَصْلَهُ، فَقَالَ: لَيْسَ لَهُ مَا يُعْقَلُ[٥] بِهِ لُبُّهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: عُقِلَ لُبُّهُ، فهو مَعْقُولٌ، وكَذلِكَ كَأَنَّهُ قَالَ: خُذْ مَا يُسِّرَ ودَعْ مَا عُسِّرَ، فَجَاءَ عَلَى مَعْنى (مَفْعُولٍ) عَلَى هذا الوَجْهِ[٦].

و (مَفْعُلَةٌ) مِنْ بَنَاتِ اليَاءِ بِمَنْزِلَةِ (مَفْعِلَةٍ) عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[٧]؛ لأَنَّهُ إذا نَقَلْتَ حَرَكَةَ العَيْنِ إلى الفَاءِ سَكَنَت [و٩٢] اليَاءُ، وكُسِرَ [لَها][٨] مَا قَبْلَها لِتَصِحَّ، كَمَا فُعِلَ في: (بِيضٍ)؛ إذْ هُمَا جَمِيعًا في مَوْضِعِ العَيْنِ، [ومَوْضِعُ العَيْنِ][٩] قَرِيبٌ مِن آخِرِ الكَلِمَةِ، والّذي يَلِيهِ قَرِيبٌ أَيْضًا مِن آخِرِ الكَلِمَةِ، فَلَمّا[١٠] قَرُبَ الّذي يَلِي العَيْنَ وكَانَ تَغْيِيرُهُ أَخفَّ لَمْ يُعْدَلْ عَنْهُ؛ لاحْتِمَالِ هذين السَّبَبَيْنِ. فأَمّا إذا كَانَ حَرْفُ العِلَّةِ في مَوْضِعِ الفَاءِ بَعُدَ الحَرْفُ الّذي قَبْلَهُ جِدًّا مِن[١١] المَوْضِعِ الّذي هو أَحَقُّ بِالتَّغْيِيرِ،

---

(١) الكلام من قوله: (وبناء مفعلة) مكرر في د.

(٢) قوله: (ومعونة) ليس في ف.

(٣) سيبويه ٤/ ٣٤٩.

(٤) انظر رأي الأخفش في الأصول ٣/ ٢٨٤، وشرح السيرافي ٤/ ٤٧١.

(٥) في الأصل ود: (يفعل).

(٦) سيبويه ٤/ ٩٧.

(٧) سيبويه ٤/ ٣٤٩.

(٨، ٩) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(١٠) في الأصل ود: (فلم)، وكذا في ف.

(١١) في د: (في).

فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ تَغْيِيرِ الأَقْرَبِ، فَقُلْتَ عَلَى [هذا][1] الأَصْلِ: (مُوسِرٌ)، و (مُوقِنٌ)، فَبِنَاءُ (مَفْعُلَةٍ) مِن (البَيْعِ) كَبِنَاءِ (مَفعِلَةٍ)، تَقُولُ فِيهِ: (مَبِيعَةٌ)، و (مَعِيشَةٌ)، يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ (مَفْعِلَةً)، و (مَفْعُلَةً).

وَأَمّا الأَخْفَشُ فَيُخَالِفُ هذا، ويَقْلِبُ العَيْنَ عَلَى مَا قَبْلَها[2]، فَتَصِيرُ وَاوًا، عَلَى قِيَاسِ (مُوقِنٍ)، و (مُوسِرٍ)، ويُفَرِّقُ بَيْنَ ذلِكَ وبَيْنَ (بِيضٍ)؛ لأَنَّ الجَمْعَ ثَقِيلٌ، فَيَفِرُّ فِيهِ مِن الوَاوِ إِلى اليَاءِ، ولَيْسَ كَذلِكَ الوَاحِدُ. والأَقْوَى في ذلِكَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ؛ لأَنَّهُ أَقْيَسُ؛ إِذْ لَهُ نَظِيرٌ فِيمَا قَرُبَ مِن الطَّرَفِ أَوْ بَعُدَ، كَقَوْلِهِمْ: (طَوَاوِيسُ)، فلا يُعَلُّ لِبُعْدِهِ مِن الطَّرَفِ، وكَقَوْلِهِم[3]: (أَوَائِلُ)، فَيُعَلُّ؛ لِقُرْبِهِ مِن الطَّرَفِ، وكَذلِكَ[4] الحَرْفُ الّذي قَبْلَ الفَاءِ؛ لا يُعَلُّ؛ لِبُعْدِهِ مِن الطَّرَفِ، والحَرْفُ الّذي قَبْلَ العَيْنِ يُعَلُّ لِقُرْبِهِ مِن الطَّرَفِ[5].

فَأَمّا قَوْلُ الأَخْفَشِ: « الجَمْعُ أَثْقَلُ مِن الوَاحِدِ » فَإِنَّهُ لا يُعْتَدُّ بِذلِكَ في التَّصْرِيفِ؛ لأَنَّ العَمَلَ فِيهِ عَلَى ثِقَلِ اللَّفْظِ، لا [عَلى][6] ثِقَلِ المَعْنى في أَكْثَرِ الكَلامِ، إِلّا أَنْ يَسْتَوِيَ حَالُ الشَّيْئَيْنِ في المَنْزِلَةِ، إِلّا أَنَّ أَحَدَهُما جَمْعٌ، والآخَرَ وَاحِدٌ، فَيُرَجَّحُ حِينَئِذٍ حَالُ أَحَدِهِما عَلَى الآخَرِ، كَقَوْلِكَ في جَمْعِ[7] (عَاتٍ): (عُتِيٌّ)، وفي المَصْدَرِ: (عُتُوٌّ)، كَقَوْلِهِ جَلَّ وعَزَّ: ﴿ وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا ﴾ [الفرقان: ٢١]. فَأَمّا إِذا كَانَ لَهُ قِيَاسٌ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ فهو الأَغْلَبُ في التَّصْرِيفِ عَلَى [ظ٩٢] مَا بَيَّنّا.

وتَقُولُ: (رَمُوَ الرَّجُلُ)، فَتَقْلِبُ اللّامَ عَلَى حَرَكَةِ[8] مَا قَبْلَها؛ لأَنَّها لا

---

(١) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٢) انظر المقتضب ١/ ١٠٠، والأصول ٣/ ٣٤٨.

(٣) في ف: (وقولهم).

(٤) في ف: (فكذلك).

(٥) بعده في الأصل ود: (يعل)، ولا داعي لها، وكذا في ف.

(٦) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٧) بعده في د: (كقولك في جمع عات عتي)، وموضعه بعد سطر.

(٨) قوله: (حركة) ليس في د.

شَيءَ أَحَقُّ بِالتَّغْيِيرِ مِنْها عَلَى مَا بَيَّنَّا مِنْ تَعَاقُبِ العَلامَاتِ للمَعَانِي عَلَيْها، فَلَمْ يَصْلُحْ أَنْ يُغَيَّرَ مَا قَبْلَها دُونَها. ولَوْ بَنَيْتَ (فَعُلٌ) مِن (الرَّمْيِ) اسْمًا لَقُلْتَ: (رَمُيٌ)[١]؛ لأَنَّ الوَاوَ لا تَصِحُّ في الاسْمِ، وقَبْلَها ضَمَّةٌ، إذا كَانَتْ في مَوْضِعِ اللّامِ الّذي هو أَحَقُّ بِالتَّغْيِيرِ، وتَصِحُّ في الفِعْلِ؛ لأَنَّ الفِعْلَ لا تَنْوِينَ فِيهِ، فالحَرْفُ يَظْهَرُ فِيهِ عَلَى أَصْلِهِ، كَقَوْلِكَ: (يَغْزُو)، ولا يَظْهَرُ في الاسْمِ؛ لِمَا يَلْحَقُهُ مِن الزِّيَادَةِ في التَّنْوِينِ، وهو سَاكِنٌ، وحَرْفُ العِلَّةِ سَاكِنٌ، فلا يُمْكِنُ أَنْ يَظْهَرَ عَلَى أَصْلِهِ، فَيُغَيَّرُ[٢] حَتَّى يَجْرِيَ عَلَى قِيَاسِ اليَاءِ المُؤَاخِيَةِ لَهُ؛ إذْ[٣] كَانَ لا بُدَّ مِنْ تَغْيِيرِهِ.

والأَخْفَشُ يَقُولُ في (مَفْعُلَةٍ) مِن (البَيْعِ)، و (العَيْشِ): (مَبُوعَةٌ)، و (مَعُوشَةٌ).

ويَجُوزُ: (فَعُلَ، يَفْعُلُ) فِيما لامُهُ يَاءٌ[٤]، كَقَوْلِكَ: (رَمُوَ، يَرْمُو)، ولا يَجُوزُ: (فَعُلَ، يَفْعُلُ) فِيمَا عَيْنُهُ يَاءٌ، لِيَخْلُصَ التَّحْوِيلُ في (فَعَلْتُ) مِن بَنَاتِ الوَاوِ إلى (فَعُلْتُ)، ومِنْ بَنَاتِ اليَاءِ إلى (فَعِلْتُ)، فَلَمْ يَكُنْ في اليَاءِ (فَعُلْتُ)؛ لِهذه العِلَّةِ، وجَازَ في الوَاوِ: (فَعُلْتُ)، كَقَوْلِكَ: (طُلْتُ).

وبِنَاءُ مِثْلِ (مُسْعُطٍ)[٥] مِن (البَيْعِ): (مُبِيعٌ) عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ، و (مُبُوعٌ) عَلَى مَذْهَبِ الأَخْفَشِ.

وبِنَاءُ (مُفْعَلٍ) مِن (القِيَامِ)، و (البَيْعِ): (مُقَامٌ)، و (مُبَاعٌ).

وبِنَاءُ: (مُفْعُلٍ) مِن (الزُّورِ)، و (القَوْلِ): (مُزُورٌ)، و (مُقُولٌ)، يُعَلُّ لأَنَّهُ [يَجْرِي][٦] عَلَى زِنَةِ [الفِعْلِ بِغَيْرِ زِيادَتِهِ][٧]، كَقَوْلِكَ[٨]: (أُخْرُجْ).

وبِنَاءُ (مُفْعُلَةٍ) مِن (البَيْعِ): (مُبِيعَةٌ) عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ، و (مُبُوعَةٌ) عَلَى مَذْهَبِ الأَخْفَشِ.

---

(١) في ف: (رم).
(٢) في ف: (فغير).
(٣) في د: (إذا).
(٤) في د: (يعيل).
(٥) في الأصل: (مسقط).
(٦) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.
(٧) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٨) في الأصل ود: (كقول)، وكذا في ف.

وبَعْضُ العَرَبِ يَقُولُ: (إِنَّ الفُكَاهَةَ لَمَقْوَدَةٌ[1] إلى الأَذَى) فيُخرِجُهُ[2] عَلَى الأَصْلِ[3]؛ لِلإشْعَارِ بِهِ، كَمَا قَالُوا: (اسْتَحْوَذَ). وكَذلِكَ: (مَكْوَزَةٌ)، و (مَزْيَدٌ)، (تَهْلَلُ)، و (حَيْوَةُ)، كُلُّ ذلِكَ للإِشْعَارِ بِالأَصْلِ، وكَذلِكَ: (مَحْبَبٌ).

فَأَمَّا (مَوْرَقٌ)، و (مَوْهَبٌ) [و٩٣] فَصَحَّ عَلَى القِيَاسِ؛ لأَنَّ حَرْفَ العِلَّةِ سَاكِنٌ في مَوْضِعِ الفَاءِ، وذُكِرَ في هذا المَوْضِعِ لأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُما تَبْيِينُ أَنَّ قِيَاسَهُما التَّصْحِيحُ، والآخَرُ التَّشْبِيهُ بِهِ[4] مَا أُخْرِجَ عَلَى أَصْلِهِ مِمّا حَرْفُ العِلَّةِ في مَوْضِعِ العَيْنِ مِنْهُ.

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هذا البَابِ أَيْضًا

ولِمَ صَحَّ: (أَقْوَلُ النَّاسِ)، و (أَبْيَعُ النَّاسِ)، و (هو أَقْوَلُ[5] مِنْكَ)، و (أَبْيَعُ مِنْكَ)؟

ولِمَ اعْتَلَّ: (أَقَالَ)، و (أَقَامَ)؟

ولِمَ صَحَّ: (مَا أَقْوَمَهُ)[6]، و (مَا أَبْيَعَهُ)، وهو فِعْلٌ؟ ومَا في ذلِكَ مِن الدَّلِيلِ عَلَى وُجُوبِ[7] تَصْحِيحِ الاسْمِ؟ ولِمَ صَحَّ: (أَقْوِلْ بِهِ[8]) و (أَبْيِعْ)؟

ومَا بِنَاءُ مِثْلِ (أَصْبِعٍ) مِنْ (قُلْتُ)، و (بِعْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ: (أَقْوِلٌ)، و (أَبْيِعٌ)[9]؟

ولِمَ صَحَّ[10]: (أَدْوُرٌ)، و (أَسْوُقٌ)، و (أَثْوُبٌ) في الاسْمِ، ولَمْ يَصِحَّ[11] في

---

(١) في د وف: (مقودة).
(٢) في ف: (فتحركه).
(٣) في د: (على الأ).
(٤) قوله: (به) ليس في د.
(٥) في د: (أفعل).
(٦) في د: (أقوم).
(٧) في د: (وجب).
(٨) قوله: (به) ليس في د.
(٩) الكلام من قوله: (وما بناء مثل) ليس في د.
(١٠) العبارة في د: (ولم صح أفعلة من نحو).
(١١) في د: (صح).

الفِعْلِ (أَفْـعُـلَ)؟

ولِمَ صَحَّ (أَفعِلَـةٌ) مِنْ نَحْوِ: (أَخْونَـةٍ)، و (أَسْوِرَةٍ)[1]، و (أَحْوِرَةٍ)، و (أَجْـوِزَةٍ)، و (أَعْـيُـنَةٍ)؟

ولِمَ صَحَّ: (أَعْـيُـنٌ)، و (أَنْـيُبٌ)، ولَـمْ يَجُزْ أَنْ يُـهْمَـزَ، كَمَا يُـهْمَـزُ: (أَدْؤُرٌ)؟

ومَـا بِنَـاءُ مِثْـلِ: (إِصْبَعٍ)؟

ومَـا بِنَـاءُ مِثْلِ: (إِثْمِدٍ) مِنْـهُما؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (إِبْـيِـعٌ)، و (إِقْـوِلٌ)؟

ومَـا بِنَـاءُ مِثْـلِ (أُفْعِلٍ) مِنْـهُما، اسْمًا؟ ولِمَ لا يَجُوزُ مِثْـلُ هذا البِنَـاءِ؛ إِذْ لَـمْ يَـكُنْ في الأَسْمَاءِ؟

ومَا بِنَـاءُ (تُـفْعَلٍ) مِنْـهُما؟ ولِمَ وَجَبَ: (تُـقْـوَلٌ)، و (تُـبْـيَعٌ)؟

ومَـا بِنَـاءِ (تَـفْعُلٍ) مِنْـهُما؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (تَـقْـوُلٌ)، و (تَـبْـيُعٌ)؟

ولِمَ جَازَ: (تَـدْوِرَةٌ) مِنْ: (دَارَ، يَـدُورُ)؟ ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ الشَّاعِـرِ:

بِـتْنا بِـتَـدْوِرَةٍ يُـضِـيءُ وُجُـوهَـنا — دَسَمُ السَّلِـيـطِ عَلَى فَـتِـيـلِ ذُبَـالِ

ولِمَ جَازَ: (التَّـتْـوِبَـةُ) بِمَعْنَى (التَّـوْبَـةِ)؟

ومَا بِنَـاءُ (يَـفْعُلٍ) مِنْـهُما اسْمًا؟ ولِمَ لا يَجُوزُ ذلِكَ، ولا (يَـفْعِلٌ)، ولا شَيءَ مِمّا أَوَّلُـهُ[2] يَـاءٌ إِلّا (يَـفْعَـلٌ)؟

ومَا بِنَـاءُ: (تُـفْعُلٍ) مِنْـهُما؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (تُـقُولٌ)، و (تُـبِيعٌ) بِالإِعْلالِ؟ ولِـمَ قَـاسَـهُ عَلَى مَـا أَوَّلُـهُ مِيمٌ، مِنْ نَحْوِ: (مَـفْعِلٍ)، و (مَـفْعَلٍ)؟ ولِمَ خَالَفَ في ذلِكَ أَبُـو العَـبَّـاسِ، فَـصَحَّحَ في: (تُـقْـوُلٍ)، و (تُـبْـيُعٍ) [ظ٩٣]؟

ومَا بِنَـاءُ (تِفْعِلٍ)؟ ولِمَ وَجَـبَ فِـيـهِ: (تِـقِيـلٌ)، و (تِـبِيـعٌ) عَـلَى قِـيَـاسِ إِعْلالِ: (إِفْعِـلٍ)؟

---

(١) في الأصل ود: (أصورة)، وكذا في الكتاب ٤/ ٣٥١.

(٢) في الأصل ود: (له)، وكذا في الجواب.

وهَلَّا فُرِّقَ في مِثْلِ: (قَامَ)، و (بَاعَ) بَيْنَ الاسْمِ والفِعْلِ؟

الجَوَابُ[(١)]

ويَصِحُّ: (هو أَقْوَلُ النَّاسِ)، و (أَبْيَعُ النَّاسِ)، و (هو أَقْوَلُ مِنْكَ)، و (أَبْيَعُ مِنْكَ)؛ للفَرْقِ بَيْنَ الاسْمِ والفِعْلِ بِمَا[(٢)] يَقْتَضِيهِ حالُهُما؛ إِذْ وَافَقَهُ في الزِّيَادَةِ والزِّنَةِ.

ويَعْتَلُّ: (أَقَالَ)، و (أَقَامَ)[(٣)]؛ لأَنَّهُ فِعْلٌ جَارٍ عَلَى أَصْلِهِ في الإِعْلالِ.

ويَصِحُّ: (مَا أَقْوَمَهُ)، و (مَا أَبْيَعَهُ)؛ لأَنَّهُ أَشْبَهَ الاسْمَ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُما أَنَّهُ في مَعْنى: (هو أَفْعَلُ مِنْهُ) في عِظَمِ الشَّأْنِ. والآخَرُ أَنَّهُ لا يَتَصَرَّفُ، كَمَا لا يَتَصَرَّفُ الاسْمُ، وكَذلِكَ: (أَقْوِلْ بِهِ) و (أَبْيِعْ)، وفي ذلِكَ دَلِيلٌ عَلَى قُوَّةِ الأَصْلِ في التَّصْحِيحِ[(٤)]؛ لأَنَّهُ حُمِلَ عَلَيْهِ بِالشَّبَهِ، ولَوْ لَمْ يَكُنْ قَوِيًّا لَمْ يَصْلُحْ أَنْ[(٥)] يُحْمَلَ عَلَيْهِ بِالشَّبَهِ.

وبِنَاءُ[(٦)] مِثْلِ (أَصْبعٍ) مِنْ (قُلْتُ)، و (بِعْتُ): (أَقْوِلٌ)، و (أَبْيِعٌ).

وبِنَاءُ مِثْلِ (أَفْعُلٍ) مِنْهُما[(٧)]: (أَقْوُلٌ)، و (أَبْيُعٌ)[(٨)] عَلَى قِيَاسِ: (أَدْوُرٍ)، و (أَسْوُقٍ)، و (أَثْوُبٍ)، وكُلُّ ذلِكَ لا يَصِحُّ في الفِعْلِ، بَلْ يَجْرِي عَلَى أَصْلِهِ في الإِعْلالِ.

ويَصِحُّ (أَفْعِلَةٌ)، كَمَا يَصِحُّ (أَفْعِلٌ)؛ لأَنَّ الهَاءَ لا يُعْتَدُّ بِهَا، فَتَقُولُ: (أَخْوِنَةٌ)، و (أَسْوِرَةٌ)[(٩)]، و (أَحْوِرَةٌ)، و (أَجْوِزَةٌ)، و (أَعْيُنَةٌ).

---

(١) الكلام من قوله: (ولم صح أقول الناس) ساقط من الأصل ود، وهو مسائل الباب كلها.

(٢) في ف: (مما). (٣) في د: (أقام وأقام).

(٤) في الأصل ود وف: (تصحيح)، وكذا ما يقتضيه السياق.

(٥) في الأصل ود: (أنه)، وكذا في ف. (٦) العبارة في د: (وبناء مثل أفعل منهما وما).

(٧) قوله: (وبناء مثل أفعل منهما) مر سابقًا في غير هذا الموضع في د.

(٨) قوله: (أقول وأبيع) ليس في د.

(٩) في الأصل ود وف: (أصورة)، وكذا في الكتاب ٤/ ٣٥١.

وقَالُوا: (أَعْيُنٌ)، و (أَنْيُبٌ) فَصَحَّحُوهُ عَلَى القِيَاسِ، ولا يَجُوزُ أَنْ يُهْمَزَ، كَمَا هُمِزَ (أَدْؤُرٌ)؛ لأَنَّ الوَاوَ المَضْمُومَةَ أَثْقَلُ مِن اليَاءِ المَضْمُومَةِ؛ إِذْ هي في نَفْسِها ثَقِيلَةٌ، والضَّمَّةُ عَلَيْها بِمَنْزِلَةِ المُضَاعَفِ في الثِّقَلِ.

وبِنَاءُ مِثْلِ (إِصْبَعٍ) مِن (القَوْلِ) و (البَيْعِ): (إِقْوَلٌ)، و (إِبْيَعٌ).

وبِنَاءُ مِثْلِ (إِثْمِدٍ) مِنْهُما: (إِقْوِلٌ)، و (إِبْيِعٌ)[1].

وبِنَاءُ[2] مِثْلِ (أُبْلُمٍ) مِنْهُما: (أُقْوُلٌ)، و (أُبْيُعٌ).

وبِنَاءُ مِثْلِ (أُفْعِلٍ) مِنْهُما[3]، اسْمًا لا يَجُوزُ؛ لأَنَّهُ لَيْسَ فِي[4] الأَسْمَاءِ مِثْلُ: (أُفْعِلٍ).

وبِنَاءُ (تُفْعَلٍ) مِنْهُما: (تُقْوَلٌ)، و (تُبْيَعٌ). وبِنَاءُ (تَفْعُلٍ) مِنْهُما: (تَقْوُلٌ)، و (تَبْيُعٌ).

وقَالَ الشَّاعِرُ:

١٢٣٣ بِتْنَا بِتَدْوِرَةٍ يُضِيءُ وُجُوهَنا دَسَمُ السَّلِيطِ عَلَى فَتِيلِ ذُبَالِ[5]

فَـ (تَفْعِلَةٌ) يَصِحُّ في هذا، وفي قَوْلِهِم: (التَّتْوِبَةُ) بِمَعْنى (التَّوْبَةِ).

وبِنَاءُ (يَفْعُلٍ) [و٩٤] مِنْهُما اسْمًا لا يَجُوزُ، ولا شَيءَ مِمّا أَوَّلُهُ يَاءٌ إِلّا (يَفْعَلٌ)؛ لأَنَّهُ لَيْسَ في[6] الأَسْمَاءِ. فأَمّا بِنَاءُ (يَفْعَلٍ) مِنْهُما اسْمًا فَتَقُولُ فِيهِ[7]: (يَقْوَلٌ)، و (يَبْيَعٌ).

وبِنَاءُ: (تُفْعُلٍ) مِنْهُما اسْمًا يَعْتَلُّ؛ لأَنَّهُ بِزِيَادَةِ الفِعْلِ عَلَى غَيْرِ زِنَتِهِ، كَمَا اعْتَلَّ (مَفْعَلٌ)؛ لأَنَّهُ عَلَى زِنَةِ الفِعْلِ بِغَيْرِ زِيَادَتِهِ، وكُلُّ وَاحِدٍ

(١) في ف: (إبيع وإقول).
(٢) قوله: (بناء) ساقط من ف.
(٣) قوله: (منهما) ساقط من ف.
(٤) في الأصل ود: (فيه)، وكذا في ف.
(٥) البيت من الكامل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ١٨٨، وانظر ابن السيرافي ٢/ ٣٥٦. وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ٣٥٢، والمنصف ١/ ٣٢٤، والمحكم ٩/ ٤١٧، ١٠/ ٧٣، والمخصص ٣/ ٨٢، وتحصيل عين الذهب ٥٨٧، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥١٦٧.
(٦) قوله: (في) مكرر في د.
(٧) الكلام من قوله: (اسماً لا يجوز) ساقط من ف.

مِنْـهُما مُـنَاسِبٌ للفِعْلِ، [فلا][1] يُـفَـرَّقُ بَـيْـنَـهُ وبَـيْنَ الفِعْلِ، فالقِـيَـاسُ فِـيهِمَا سَـوَاءٌ، فَـتَـقُولُ في (تُـفْعُلٍ) مِنْـهُما: (تُـقُولٌ)، و (تُـبِيعٌ)، وكَذلِكَ (تِـفْعِلٌ): (تِـقِيلٌ)، و (تِـبِـيعٌ)، و العِلَّـةُ وَاحِدَةٌ.

وخَالَفَ في ذلِكَ أَبُـو العَـبَّاسِ[2]، وزَعَـمَ أَنَّ هذا يَصِحُّ؛ لأَنَّـهُ لَـيْسَ عَلَى زِنَـةِ الفِعْلِ، فَـيَقُولُ فِـيهِ: (تُـقْوُلٌ)، و (تُـبْيُعٌ)، فَـيُصَحِّحُهُ، ولا يَـعْـتَـدُّ بِـزِيَـادَةِ الفِعْلِ إذا لَمْ يَـكُنْ عَلَى زِنَـةِ الفِعْلِ.

والقِـيَاسُ الّذي ذَكَـرْنا عَلَـى مَـذْهَبِ سِيبَـوَيْـهِ وَاضِحٌ[3]، إِلّا أَنَّ وَجْـهَ قَـوْلِ أَبِـي العَـبَّاسِ أَنَّـهُ قَدْ كَـثُـرَ فِـيمَا أَوَّلُـهُ مِيمٌ، كَـكَـثْـرَةِ الفِعْلِ، [فَجَـرَى عَلَى الفِعْلِ][4] مِنْ وَجْهَـيْنِ: الـزِّنَـةُ، والكَـثْـرَةُ، فأُعِـلَّ كإِعْلالِ الفِعْلِ، وقَـلَّ (تُـفْعُـلٌ)، و (تِـفْعِلٌ) في بَـابِـهِ، فَحُمِلَ عَلَى الأَصْلِ في الصِّحَّـةِ، وكَانَ [ذلك][5] أَحَـقَّ بِـهِ.

وأَمّا (قَـامَ)، و (بَـاعَ)، و (تَـابَ)، [و (نَـابَ)][6] فلا يَـقَعُ فِـيـهِ فَـرْقٌ بَـيْنَ الاسْمِ والفِعْلِ بِالتَّـصْحِيحِ[7] في أَحَدِهِما، والإِعْلالِ في الآخَرِ؛ لأَنَّ بِنَـاءَ (فَـعَـلَ) مُـشْـتَـرَكٌ في الاسْمِ والفِعْلِ، لَـيْسَ فِـيـهِ زِيَـادَةُ الفِعْلِ الّتي تَجْذِبُـهُ إِلَـيْـهِ، وتَـقْضِي بِأَنَّـهُ أَحَـقُّ بِـهِ، فَـيَـقَعُ الالْتِبَـاسُ، ولَـيْس كَذلِكَ بِنَـاءُ (فَـعَـلَ)، فَـيُـوَضِّحُ ذلِكَ أَنَّـكَ إِذا سَمَّـيْتَ بِـ (ضَرَبَ) صَرَفْـتَـهُ، كَمَا تَـصْرِفُ (جَـبَلًا)، ولَـوْ سَمَّـيْتَ: (تَـضْرِبُ) لَمْ تَـصْرِفْـهُ؛ لأَنَّ زِيَـادَةَ الفِعْلِ تُـقَـرِّبُـهُ مِن الفِعْلِ، فَـقَـدْ بَـانَ الفَـرْقُ بِمَا يُوجِبُ الحُكْمَ لِـذَوَاتِ[8] الـزِّيَـادَةِ بِخِلافِ الحُكْمِ لِمَا لَـيْسَ فِـيـهِ زِيَـادَةٌ.

* * *
* *
*

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) انظر رأي المبرد في شرح السيرافي ٥/ ٢٥٣، وانظر المقتضب ١/ ١١٠.

(٣) سيبويه ٤/ ٣٥٢، والمقتضب ١/ ١١٠.

(٤ – ٦) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٧) في د: (بالصحيح).

(٨) المثبت في ف، وفي الأصل ود: (فذوات).

بَابُ مَا يَصِحُّ مِمّا فِيهِ حَرْفُ العِلَّةِ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ فِيمَا يَصِحُّ مِمّا فِيهِ حَرْفُ العِلَّةِ مِمّا لا يَجُوزُ[1].

مَسَائِلُ هذا البَابِ[2]

مَا الّذي يَصِحُّ مِمّا فِيهِ [ظ٩٤] حَرْفُ العِلَّةِ؟ ومَا الّذي لا يَصِحُّ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ومَا السُّكُونُ الّذي يَمْنَعُ مِن الإعْلالِ؟ ومَا السُّكُونُ الّذي لا يَمْنَعُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟ وهَل السُّكُونُ الّذي يَمْنَعُ مِن الإعْلالِ هو الّذي لا يَصْلُحُ فِيهِ نَقْلُ الحَرَكَةِ؛ لِبُعْدِهِ مِن الفِعْلِ؛ ولأَنَّهُ لا يُكْسِبُ خِفَّةً؟

ولِمَ صَحَّ: (حُوَّلٌ)، و (عُوَّارٌ)، و (قُوَّالٌ)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّ نَقْلَ الحَرَكَةِ في مِثْلِ هذا لا يُكْسِبُ خِفَّةً؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ نُقِلَ[3] مِنْ حَرْفِ عِلَّةٍ إِلى حَرْفِ عِلَّةٍ، وكذلِكَ كُلُّ مُضَاعَفٍ؟

ولِمَ صَحَّ: (مِشْوَارٌ)، و (مِقْوَالٌ)، و (التَّقْوَالُ)، و (التِّقْوَالُ)؟

ولِمَ صَحَّ: (قَوُولٌ)، و (بَيُوعٌ)؟ولِمَ صَحَّ: (شُيُوخٌ)، و (حُوُولٌ)، و (سُوُوقٌ)؟ولِمَ صَحَّ: (نَوَارٌ)، و (جَوَابٌ)، و (هَيَامٌ)؟

ولِمَ صَحَّ: (طَوِيلٌ)، و (قَوِيمٌ)، و (سَوِيقٌ)؟ولِمَ صَحَّ: (طُوَالٌ)، و (هُيَامٌ)؟ولِمَ صَحَّ: (خِوَانٌ)، و (خِيَارٌ)، و (عِيَانٌ)؟

ولِمَ صَحَّ: (مَقَاوِلُ)، و (مَعَايِشُ)؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٥٤: « **هذا باب ما أتم فيه الاسم** ».

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز).

(٢) بعده في د: (أن يبين ما يجوز)، وهو سهو وتكرار.

(٣) في د: (ثقيل).

ولِمَ صَحَّ: (طَاوُوسٌ)، و (نَاوُوسٌ)[١]، و (سَايُورٌ)[٢]؟

ولِمَ صَحَّ: (أَهْوِنَاءُ)[٣]، و (أَبْيِنَاءُ)[٤]، و (أَعْيِلاءُ)[٥]؟ ولِمَ جازَ: (أَعِيَّاءُ)، و (أَبِينَاءُ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ أَشْبَهَ (أَفْعِلْ)؟

ولِمَ جَرَى: (نُورٌ)، و (قُولٌ) عَلَى لُزُومِ التَّخْفِيفِ؟

ولِمَ اعْتَلَّ: (الإِقَامَةُ)، و (الاسْتِقَامَةُ)؟

ولِمَ صَحَّ: (عُتُوٌّ) في المَصْدَرِ، ولَمْ تَصِحَّ: (إِقَامَةٌ) فِيهِ؟

ولِمَ اعْتَلَّ (مَفْعُولٌ) مِن اليَاءِ والوَاوِ مَع سُكُونِ وَاوِ (مَفْعُولٍ)؟

ولِمَ صَحَّ: (طَوِيلٌ) مَع أَنَّهُ عَلَى: (طَالَ، يَطُولُ)، والصِّفَةُ مِنْهُ: (طَوِيلٌ)؟

ولِمَ اعْتَلَّ: (طَائِلٌ)؟ولِمَ جازَ: (مَخِيطٌ)، و (مَخْيُوطٌ)؟

الجَوَابُ[٦]

الّذي يَصِحُّ مِمّا فِيهِ حَرْفُ العِلَّةِ هو الّذي فِيهِ سَاكِنٌ يَمْنَعُ مِن الإِعْلالِ[٧]. والّذي لا يَصِحُّ هو الّذي لَيْسَ فِيهِ مَا يَمْنَعُ مِن الإِعْلالِ؛ لأَنَّ السَّاكِنَ الّذي يَمْنَعُ هو الّذي يُطَالِبُ بِبِنَاءِ الأَصْلِ؛ إِذْ لَيْسَ هُناكَ سَبَبٌ يَقْطَعُهُ عَنْ هذه المُطَالَبَةِ.

والسَّاكِنُ الّذي يَمْنَعُ مِن الإِعْلالِ هو الّذي لا يُكْسِبُ نَقْلُ الحَرَكَةِ فِيهِ خِفَّةً، أَوْ يَكُونُ بَعِيدًا مِن الفِعْلِ، لَيْسَ كالصِّفَاتِ الجَارِيَةِ.

---

(١) في تاج العروس (نوس): « والنَّاوُوسُ: مَقَابِرُ النَّصَارَى، إِن كان عَرَبِيًّا فهو فاعُولٌ منه، والجَمْع: نَوَاوِيسُ ».

(٢) (سايور) على وزن (فاعول) من (السير)، انظر اشتقاق اللفظ في سيبويه ٤/ ٣٧١ - ٣٧٢، ولم أجدها في المعاجم. وانظر اللفظ في الأصول ٣/ ٢٨٧، والمنصف ١/ ٣١٥، والمقاصد الشافية ٩/ ٤٨.

(٣) في الصحاح (هون): « وشيءٌ هَيِّنٌ، على فَيْعَلٍ، أي سهلٌ. وهَيْنٌ مخفَّفٌ، والجمع: أَهْوِناءُ ».

(٤) في القاموس المحيط (بين): « وبانَ بيانًا: اتَّضَحَ، فهو بَيِّنٌ، ج: أَبْيِناءُ ».

(٥) في سفر السعادة ١/ ٨١: « أعيلاء: جمع عيل، وهو الواحد من العيال ».

(٦) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف، وهو مسائل الباب جميعها.

(٧) العبارة في ف: (والّذي يصح في الّذي يصح مما فيه حرف العلة هو الّذي فيه ساكن يمنع من الإعلال).

ويَصِحُّ[١]: (حُـوَّلٌ)، كَمَا يَصِحُّ [في الفِعْـلِ][٢]: (قُـوِّمَ)؛ لأَنَّـهُ لا يُـكْسِبُ نَـقْلُ الحَـرَكَـةِ فِـيـهِ خِفَّـةً؛ لأَنَّـهُ يُـنْـقَـلُ مِـنْ حَـرْفِ عِلَّـةٍ إِلى حَـرْفِ عِلَّـةٍ. وكَذَلِكَ كُـلُّ مُـضَاعَفٍ مِـنْ حُـرُوفِ العِلَّـةِ.

وكُـلُّ (مِفْعَالٍ) يَصِحُّ؛ لِـبُـعْدِهِ[٣] [و٩٥] مِن الفِعْـلِ مَع السُّـكُونِ الّذي فِـيـهِ، وكَذَلِكَ كُـلُّ (تَـفْعَالٍ)، نَحْـوُ: (تَـقْـوَالٍ)، و (تِـقْـوَالٍ)، فهو كـ (مِشْوَارٍ)، و (مِقْـوَالٍ).

ويَصِحُّ: (بَـيُوعٌ)؛ لأَنَّـهُ لَـيْسَ بِجارٍ عَلَى الفِعْـلِ، فَـكُـلُّ (فَـعُولٍ)، و (فُـعُولٍ) يَصِحُّ، نَحْـوُ: (شُـيُوخٍ)، و (سُـوُوقٍ)، وكَـذلِكَ كُـلُّ (فَـعَالٍ)، نَحْـوُ: (نَـوَارٍ)، و (جَـوَابٍ)، و (هَـيَامٍ). وكَذلِكَ كُـلُّ (فَعِـيلٍ)، نَحْوُ: (طَـوِيـلٍ)، و (قَـوِيمٍ)، و (سَـوِيـقٍ). وكَـذلِكَ كُـلُّ (فِعَالٍ)، نَحْوُ: (خِوَانٍ)، و (خِيَـارٍ)، و (عِيَـانٍ).

ويَصِحُّ: (مَـقَاوِلُ)، و (مَعَـايِشُ)؛ لأَنَّ حَـرْفَ العِلَّـةِ مِنْ نَـفْسِ الكَلِمَـةِ في جَمْعٍ بَـعْدَ الأَلِفِ، وهو بِخِلافِ[٤] مَا زِيـدَ للمَدِّ مِنْ نَحْـوِ: (صَحَائِفَ)، و (عَجَائِـزَ)، فالحَـرْفُ الّذي زِيـدَ للمَدِّ[٥] يَجْرِي مَجْـرَى الأَلِفِ في أَنَّـهُ لا يُحَـرَّكُ، ويُـبْـدَلُ إِلى حَـرْفٍ مُـنَاسِبٍ لَـهُ، تَجُوزُ فِـيـهِ الحَـرَكَـةُ، ويَصِحُّ[٦]، والحَـرْفُ الّذي مِـنْ نَـفْسِ الكَلِمَـةِ يَـجْرِي مَجْـرَى الحَـرْفِ الصَّحِيحِ في أَنَّـهُ أَصْلِـيٌّ.

ويَصِحُّ: (طَـاوُوسٌ)، و (نَـاوُوسٌ)[٧]، و (سَايُـورٌ)؛ لأَنَّـهُ غَـيْـرُ جَارٍ عَلَى الفِعْـلِ، مَع بُـعْدِهِ مِن الطَّـرْفِ.

ويَصِحُّ: (أَهْوِنَـاءُ)، و (أَبْـيِنَـاءُ)، و (أَعْيِلاءُ)؛ لِـبُعْدِهِ مِن الفِعْـلِ، وقَـدْ قَـالُوا: (أَعِيَّـاءُ)، و (أَبِينَـاءُ)، فأَعَـلُّوهُ تَـشْبِيـهًا بِـ (أَفْعِـلْ).

وتَـقُولُ: (نَـوَارٌ)، و (نُـورٌ)، و (قَـوُولٌ)، و (قُـولٌ)، فيَـلْـزَمُـهُ التَّخْفِـيـفُ؛

---

(١) في ف: (فيصح).
(٢) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٣) الكلام بعد هذا ساقط من د للوحتين قادمتين، وسأشير إلى نهاية الساقط.
(٤) في ف: (خلاف).
(٥) الكلام من قوله: (من نحو) ساقط من ف.
(٦) قوله: (ويصح) ليس في ف.
(٧) في ف: (نافوس).

لأَنَّـهُ لَـمَّا كَانَ يَجُوزُ في الصَّحِيحِ[1] التَّخْفِـيـفُ لَـزِمَ في المُعْـتَـلِّ.

وتُـعَـلُّ (الإِقَـامَـةُ)، و (الاسْتِقَامَـةُ)؛ لأَنَّـهُ مَصْدَرٌ جَارٍ عَـلَى الفِعْـلِ يَلْـزَمُـهُ، ولَـيْسَ كَذلِكَ: (فُـعُولٌ) في (فَـعَـلَ)، لأَنَّ الأَصْلَ فِـيـهِ: (فَـعْـلٌ)، ويَجِيءُ عَـلَى: (فُـعُولٍ) فـي الفَـرْعِ؛ فَلِذلِكَ صَحَّ نَحْـوُ: (عُـتُـوٍّ) في المَصْدَرِ، ولَـمْ تَصِحَّ (إِقَامَـةٌ)، ولا (اسْتِقَامَـةٌ).

ويَعْتَـلُّ (مَـفْعُولٌ) مِن اليَاءِ والوَاوِ؛ لأَنَّـهُ جَارٍ عَلَى الفِعْلِ.

ولا يَعْتَـلُّ (طَوِيـلٌ)؛ لأَنَّـهُ لَـيْسَ بِجَارٍ عَلَى الفِعْلِ، وإِنَّما الجَارِي عَلَى الفِعْـلِ: (طَائِـلٌ).

ويَجُوزُ: (مَخْـيُوطٌ)؛ للإِشْعَارِ بِأَنَّ اليَاءَ أَخَفُّ مِن الوَاوِ، فَجَازَ بِنَـاءُ الأَصْلِ.

* * *

مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ أَيْضًا

ولِمَ أُعِلَّ: (طَائِـلٌ) مِن: (طُـلْتُ)، ولَمْ يُـعَـلَّ (طَوِيـلٌ)؟

ولِمَ أُعِلَّ: (عَجَائِزُ)، و (صَحَائِفُ)، ولَمْ تُـعَلَّ [ظ٩٥]: (مَقَاوِلُ)، و (مَعَايِشُ)؟

وهَلّا أُعِـلَّ (مِفْعَـلٌ)، كَـمَا يُـعَـلُّ (إِفْـعَـلٌ)؟ فهلّا أُعِـلَّ (مِقْـوَلٌ)، و (مِكْـيَـلٌ)؛ لأَنَّـهُ عَلَى زِنَـةِ الفِعْلِ بِفَصْلٍ، كَمَا أُعِلَّ (مَـقَالٌ)، و (مَـقَامٌ)؟

ومَا وَجْـهُ قَـوْلِـهِم: (مَصَائِبُ) بِالهَمْزِ في جَمْعِ (مُصِيبَـةٍ)؟

ولِمَ أُعِلَّ: (شَقَاءٌ)، و (قَـضَاءٌ)؟

ولِمَ جَازَ: (عَـاوِرٌ)، و (صَايِـدٌ) بِغَـيْـرِ هَمْزٍ؟

ومَـا جَمْعُ (تَـقُولٌ) اسْمًا؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (تَـقَاوِلُ)، وفي (تَـبِـيعٍ): (تَـبَايِـعُ) بِغَـيْرِ هَمْزٍ؟

ولِمَ صَحَّ: (قَـاوَلَ)، و (بَـايَـعَ)؟

---

(١) المثبت من ف، وفي الأصل ود: (في التصحيح).

ومَا بِنَاءُ (فَوَاعِلَ) مِنْ: (عَوِرْتُ)، و (صَيِدْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ (عَوَائِرُ)، و (صَوائِدُ) بالهَمْزِ؟

ومَا بِنَاءُ (فَواعِلَ) مِن: (شَوَيْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ: (شَوَايَا)، وفي (مَطِيَّةٍ): (مَطَايَا)؟ ولِمَ لا تَكُونُ الأَلِفُ في مِثْلِ هذا حَاجِزًا حَصِينًا؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ لا يَكُونُ إِلّا سَاكِنًا؟

ومَا بِنَاء (فَوَاعِلَ) مِنْ: (صَيِدْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ: (صَوَائِدُ) بِالهَمْزِ، مَع اخْتِلافِ الحَرْفَيْنِ؟

الجَوَابُ(١)

يُعَلُّ (طَائِلٌ) مِنْ (طُلْتُ)(٢)، ولا يُعَلُّ (طَوِيلٌ)؛ لأَنَّ (طَائِلًا) جَارٍ عَلَى الفِعْلِ، ولَيْسَ كَذلِكَ: (طَوِيلٌ)؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (كَرِيمٍ) في أَنَّهُ لا يَجِبُ بِوُجُوبِهِ، ولا هو عَلَى زِنَتِهِ، كَمَا أَنَّ (ضَارِبٌ) عَلَى زِنَةِ: (يَضْرِبُ)، وفي (فَعِيلٍ) مُبَالَغَةٌ، كَمَا في (فَعُولٍ)، نَحْوُ: (ضَرُوبٍ)، فَلَيْسَ يَجِبُ مِنْ (يَضْرِبُ): (ضَروبٌ)، ولا مِنْ (يَكْرُمُ): (كَرِيمٌ) للمُبَالَغَةِ الّتي بَيَّنّا.

ويُعَلُّ (عَجَائِزُ)، و (صَحَائِفُ)؛ لأَنَّ حَرْفَ العِلَّةِ زَائِدٌ للمَدِّ، لا أَصْلَ لَهُ في الحَرَكَةِ، فهو كأَلِفِ (رِسَالَةٍ) في أَنَّهُ لا يَصْلُحُ أَنْ يُحَرَّكَ، ولكنْ يُقْلَبُ إِلى حَرْفٍ مُنَاسِبٍ لَهُ تَصْلُحُ فِيهِ الحَرَكَةُ، فَيُقَالُ: (رَسَائِلُ)، ويَجْرِي أُخْتَاها مَجْرَاها؛ إِذْ هي زَائِدَةٌ للمَدِّ، لا أَصْلَ لَهَا في الحَرَكَةِ.

فَأَمّا: (مَقَاوِلُ)، و (مَعَايِشُ) فهي مِنْ نَفْسِ الكَلِمَةِ، ولَهَا أَصْلٌ في الحَرَكَةِ؛ فَلِذلِكَ صَحَّتْ في: (مَقَاوِلَ)، و (مَعَايِشَ).

و (مِفْعَلٌ) يَصِحُّ؛ لأَنَّهُ مَقْصُورٌ مِنْ: (مِفْعَالٍ)، فَتَقُولُ: (مِقْوَلٌ)، و (مِكْيَلٌ)؛

---

(١) الكلام من قوله: (ولم أعل طائل) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها.

(٢) العبارة في ف: (ويعل من طائل من طلت).

لأَنَّ الأَصْلَ فِيهِ (مِفْعَالٌ)[١]، فَصَحَّ[٢]، كَمَا صَحَّ (عَوِرَ)؛ إِذِ الأَصْلُ فِيهِ: (اعْوَارَّ).

وأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِم في [و٩٦] (مُصِيبَةٍ): (مَصَائِبُ) بِالهَمْزِ، فهو عَلَى التَّشْبِيهِ بِـ (فَعِيلَةٍ)، وهو شَبِيهٌ بالغَلَطِ.

وأُعِلَّ (شَقَاءٌ)، و (قَضَاءٌ)؛ لأَنَّ حَرْفَ العِلَّةِ وَقَعَ بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ في أَحَقِّ المَوَاضِعِ بِالتَّغْيِيرِ.

وجَمْعُ (تَقُولٌ) اسْمًا: (تَقَاوِلُ)، وكَذلِكَ (تَبِيعٌ): (تَبَايِعُ) بِغَيْرِ هَمْزٍ؛ لأَنَّ حَرْفَ العِلَّةِ لَهُ أَصْلٌ في الحَرَكَةِ، وقَدْ بَعُدَ لِذلِكَ[٣] عَنْ حَالِ الأَلِفِ.

ويَصِحُّ: (قَاوَلٌ)، و (بَايَعٌ) للسَّاكِنِ الّذي قَبْلَ حَرْفِ العِلَّةِ، بِمَا لَوْ أُعِلَّ لَبَطَلَ البِنَاءُ الدَّالُّ عَلَى المَعْنى.

وبِنَاءُ (فَوَاعِلَ) مِنْ (عَوِرْتُ)، و (صَيِدْتُ): (عَوَائِرُ)، و (صَوَائِدُ) بِالهَمْزِ؛ لأَنَّ الوَاوَيْنِ إِذا كَانَت أَلِفُ الجَمْعِ بَيْنَهُما ثَقُلَتا، كَثِقَلِهِما لَو الْتَقَتا؛ لأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُما حَاجِزٌ حَصِينٌ؛ إِذْ هو حَرْفٌ لا يُمْكِنُ فِيهِ الحَرَكَةُ، وهو مَوْضِعٌ يُفَرُّ مِن الثَّقِيلِ فِيهِ إِلى الهَمْزَةِ، فَوَجَبَ الهَمْزُ؛ لِهذه العِلَّةِ. وكَذلِكَ (فَيَاعِلُ) مِنْ (صَيِدْتُ)، تَقُولُ فِيهِ: (صَيَائِدُ) بِالهَمْزِ.

و (فَوَاعِلُ) مِنْ (شَوَيْتُ): (شَوَايَا)؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ عَرَضَتْ في جَمْعٍ، فالجَمْعُ[٤] ثَقِيلٌ، وكَوْنُها عَارِضَةً يُجْسِرُ عَلَى تَغْيِيرِها؛ لِضَعْفِها عنْ حَالِ مَا يَثْبُتُ في الوَاحِدِ والجَمْعِ، فَلَزِمَها أَنْ تُهْمَزَ، وتَقْدِيرُها (شَوَاوِي)، ثُمَّ تُهْمَزُ، فَتَصِيرُ: (شَوَايِئ)، ثُمَّ تُفْتَحُ، فَتَنْقَلِبُ اليَاءُ أَلِفًا، فَتَصِيرُ: (شَوَاءا)، فَتَجْتَمِعُ[٥] ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ مُتَشَابِهَةٌ مِن مَخْرَجٍ وَاحِدٍ، فَتُقْلَبُ إِلى اليَاءِ، وهو حَرْفٌ

---

(١) بعده في ف: (فتقول فيه: مقوال ومكيال؛ لأن الأصل فيه مفعال).

(٢) في ف: (فتصح).

(٣) في ف: (بذلك).

(٤) في ف: (والجمع).

(٥) في ف: (وتجتمع).

مُنَاسِبٌ لَـهَا، ولا تَصْلُـحُ الـوَاوُ؛ لأَنَّها الحَـرْفُ الَّذي فَـرُّوا مِنْـهُ في هذا المَوضِعِ.

وأَمَّا (مَطِيَّـةٌ)، و (مَطَايَـا) فالهَمْزُ فِـيها عَلَى قِـيَاسِ: (صَحِيفَـةٍ)، و (صَحَائِفَ).

وقدْ ذَهَبَ بَـعْضُ النَّحْوِيِّـينَ[1] إلى أَنَّ (فَـوَاعِلَ) مِنْ: (صَيِدْتُ)، تَـقُولُ فِـيـهِ: (صَوَايِدٌ) بِغَـيْرِ هَمْزٍ؛ لاخْتِلافِ الحَرْفِـينِ، والصَّوَابُ مَـذْهَبُ سِيـبَـوَيْـهِ[2]؛ لأَنَّ المُـتَـقَارِبَـيْنِ يَجْرِي مَجْرَى المِثْـلَـيْنِ في الإِدْغَامِ، نَحْوُ: ﴿ قَالَت طَّآئِفَةٌ ﴾ [الأحزاب: ١٣]، و: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ ﴾ [المجادلة: ١]، وهو في الكَلِمَـةِ الوَاحِدَةِ أَلْزَمُ، لأَنَّ الثِّـقَـلَ فِـيـهِ أَشَدُّ[3] [ظ٩٦][4] [و٩٧].

* * *
* *
*

(١) هذا رأي أبي الحسن الأخفش، وأخذ به الزجاج، قال في الممتع ٢٢٨: « وزعم أبو الحسن الأخفش أنه لا يجوز قلب الواو همزة، إلَّا إذا اكتنف ألفَ الجمع واوان، نحو: أوَّل، وأوائل. فأمَّا إن اكتنفها ياءان، أو واو وياء، فلا يجوز عنده قلب حرف العلَّة الذي بعد الألف »، فهو لا يقلبها همزة إلا إذا كانتا واوين بينهما ألف، مثل: (أواول)، فتصبح (أوائل)، أما في مثل (صوايد) فلا يقلبها همزة. وانظر المنصف ٢/ ٤٤ - ٤٥، وشرح التصريف ٤٩٤، وإيجاز التعريف ١١٢، وشرح الشافية للرضي ٣/ ١٣١، والمقاصد الشافية ٩/ ٤٣، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥٠٢٣، وانظر نسبة الرأي للزجاج في الارتشاف ١/ ٢٥٩، وتوضيح المقاصد ٣/ ١٥٧٢، والمساعد ٤/ ٩٥، والأشموني ٤/ ٩٢.

(٢) يعلل الرماني ترجيح رأي سيبويه بأن الإدغام لا يكون إلا بين حرفين متقاربين، ولا يكون بين ثقيلين، واجتماع الواوين ثقيل، وهو في كلمة واحدة وليس بينهما حاجز حصين، فلزم فيها الإعلال بقلبها همزة، والأخفش لا يرى أنّ الواو والياء حرفان متقاربان، ولذلك هو يقول: (صوايد) بلا همز، ولكنه في (أواول) يهمز، وقد ذكر ذلك، قال في بَابِ الوَاوِ الّتي تُـقْلَبُ للياءِ المُجَاوِرَةِ لَهَا، وهو باب قريب: « فَلَمّا كَانَ يَجُوزُ في المُـتَـقَارِبَـةِ مِن الحُرُوفِ الصِّحَاحِ الإِدْغَامُ والإِظْهَارُ نَحْوُ: ﴿ قَالَت طَّآئِفَةٌ ﴾، و: ﴿ قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ ﴾، ثُمَّ جَاءَ ذلِكَ في حُرُوفِ العِلَّةِ، لَزِمَ الإِعْلالُ للإِدْغَامِ؛ لأَنَّهَا أَحَقُّ بِالإِعْلالِ للإِدْغَامِ مِن الحُرُوفِ الصِّحَاحِ ».

(٣) بعده في الأصل: (تم، والحمد للّٰه وحده. يتلوه في الجزء الثالث والستين: باب المعتل الثلاثي بغير زيادة).

(٤) في الأصل صفحة فارغة.

الجُزْءُ الثّالِثُ والسّتّونَ مِنْ شَرْحِ كِتَابِ سِيبوَيهِ
إِمْلاءُ أَبِي الحَسَنِ عَليّ بنِ عِيسى النّحْوِيّ أَيّدَه اللّهُ [ظ٩٧]
بِسْمِ اللَّهِ الرّحْمنِ الرّحِيمِ، ربّ يَسِّرْ(١)

بَابُ المُعْتَلِّ الثُّلاثِيِّ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ في المُعْتَلِّ الثُّلاثِيِّ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ مِمّا لا يَجُوزُ(٢).

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في المُعْتَلِّ الثُّلاثِيِّ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ جَازَ أَنْ يَعْتَلَّ بِأَنْ يَكُونَ عَلَى زِنَةِ الفِعْلِ مِنْ غَيْرِ فَصْلٍ، ولَمْ يَجُزْ مِثْلُ ذلِكَ في الثُّلاثِيِّ بِزِيَادَةٍ؟ وهَلْ لأَنَّهُ بِزِيَادَةِ الفِعْلِ أَشَدُّ اقْتِضَاءً للفِعْلِ والْتِبَاسًا بِهِ، فاحْتَاجَ إِلى الفَصْلِ؛ لِهذه العِلَّةِ؟

ومَا الّذي يُعَلُّ مِن الثُّلاثِيِّ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ؟ ومَا الّذي لا يُعَلُّ؟

ومَا قِسْمَةُ الّذي يُعَلُّ؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (فَعَلَ)، و (فَعِلَ)، و (فَعُلَ)؟

ولِمَ أُعِلَّ: (بَابٌ)، و (دَارٌ)، و (سَاقٌ)، و (نَابٌ)؟

ولِمَ أُعِلَّ: (رَمَى)، و (غَزَا)؟

ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ: (القَوَدُ)، و (الحَوَكَةُ)، و (الخَوَنَةُ)، و (الجَوَرَةُ)؟ ولِمَ كَانَ هذا عَلَى طَرِيقِ الشَّاذِّ، بِمَنْزِلَةِ: (أَجْوَدْتُ)، و (اسْتَحْوَذْتُ)؟

ولِمَ أُعِلَّ: (رَجُلٌ خَافٌ)، و (مِلْتُ)، و (رَجُلٌ مَالٌ)، و (يَوْمٌ رَاحٌ)؟ ولِمَ

(١) الكلام من قوله: (الجزء) ليس في ف.

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٥٨: « **هذا باب ما جاء في أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف لا زيادة فيه** ».

(٢) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز).

وَجَبَ أَنَّهُ (فَعِلٌ)، كَقَوْلِكَ: (فَرِقٌ)؟ ولِمَ جَازَ: (رَوِعٌ)، و (رَجُلٌ حَوِلٌ)، ولَمْ يَجُزْ في: (فَعُلٍ) مِثْلُ ذلِكَ، حَتّى لَوْ بَنَيْتَ مِن (القَوْلِ)، و (البَيْعِ) (فَعُلٌ) لَمْ تَقُلْ إِلّا: (قَالٌ)، و (بَاعٌ)؟

ولِمَ[1] صَحَّ: (رَجُلٌ نُوَمٌ)، و (رَجُلٌ سُوَلَةٌ)، و (لُوَمَةٌ)، و (عُيَبَةٌ)؟ ولِمَ صَحَّ: (حِوَلٌ)، و (صِيَرٌ)، و (بِيَعٌ)، و (دِيَمٌ)؟ ولِمَ صَحَّ مِثْلُ (إِبِلٍ) مِن (القَوْلِ)، و (البَيْعِ) حَتّى وَجَبَ: (قِوِلٌ)، و (بِيِعٌ)؟

ومَا حُكْمُ (فُعُلٌ) مِمّا عَيْنُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ الإِعْلالُ بِالإِسْكَانِ، ولَمْ يَجُز الأَصْلُ، كَمَا يَجُوزُ في: (أَدْؤُرٍ)، و (قَؤُولٍ)؟

ومَا جَمْعُ (عَوَانٍ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ: (عُونٌ)، وفي (نَوَارٍ): (نُورٌ)، و (قَوُولٌ) و (قُولٌ)؟ ومَا في (رُسْلٍ)، و (عَضْدٍ) مِن الدَّلِيلِ؟ وهَلّا جَازَ الهَمْزُ لِضَمَّةِ الوَاوِ، كَمَا جَازَ في: (أَدْؤُرٍ)؟ ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ عَدِيِّ بنِ زَيْدٍ:

وفي الأَكُفِّ اللّامِعَاتِ سُوُرْ

ومَا حُكْمُ (فُعُلٍ) مِنْ بَنَاتِ [و٩٨] اليَاءِ؟ ولِمَ جَرَى عَلَى الأَصْلِ؟

ومَا جَمْعُ (غَيُورٍ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ: (غُيُرٌ)، و (دَجَاجٌ بُيُضٌ)؟ ومَا قِيَاسُ ذلِكَ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَالَ: (رُسْلٌ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ: (بِيضٌ)، و (غِيرٌ)؟

ومَا بِنَاءُ: (فُعْلَةٍ) مِن (البَيْعِ)؟ ولِمَ قَالَ فِيهِ الأَخْفَشُ: (بُوعَةٌ)، وجَاءَ عَلَى مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ: (بِيعَةٌ)؟

ولِمَ وَجَبَ في الوَاحِدِ: (عُتُوٌّ)، وفي الجَمْعِ: (عُتِيٌّ)؟

الجَوَابُ[2]

الّذي[3] يَجُوزُ في المُعْتَلِّ الثُّلاثِيِّ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ إِجْرَاؤُهُ عَلَى الإِعْلالِ في الاسْمِ

(١) في د: (ولو).
(٢) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.
(٣) في ف: (والذي).

بِأَنْ يَكُونَ عَلَى زِنَةِ الفِعْلِ، [ولا يَجُوزُ أَنْ يُعَلَّ مَا خَرَجَ عَن زِنَةِ الفِعْلِ؛ لأَنَّ مَا كَانَ عَلَى زِنَةِ الفِعْلِ](١) لَهُ شَبَهٌ مِنْ غَيْرِ الْتِبَاسٍ، ومَا خَرَجَ عَنْ زِنَةِ الفِعْلِ فَلَيْسَ كَذلِكَ.

وأَمَّا مَا كَانَ عَلَى زِنَةِ الفِعْلِ بِزِيَادَةِ الفِعْلِ فَلَهُ شَبَهٌ بِالفِعْلِ مَع الْتِبَاسٍ بِهِ؛ لأَنَّ زِيَادَةَ الفِعْلِ تُجْذَبُ(٢) إِلى الفِعْلِ، ولَيْسَ كَذلِكَ الزِّنَةُ المُشْتَرَكَةُ بَيْنَ الاسْمِ والفِعْلِ.

والشَّبَهُ لا يُوجِبُ الْتِبَاسًا إِلّا بِأَنْ يَصْحَبَهُ أَمْرٌ آخَرُ، فَيَلْتَبِسُ لأَجْلِهِ؛ إِذْ كَانَ لَوْ حَضَرَ دِينَارَانِ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما مِثْلَ الآخَرِ، لا يُغَادِرُ عَنْهُ شَيئًا، لَمْ يَلْتَبِسْ(٣) أَحَدُهُما بِالآخَرِ حَتّى يُتَوَهَّمَ أَنَّ هذا [هو](٤) ذَاكَ، ولَوْ غَابَ أَحَدُهُما وحَضَرَ الآخَرُ لَوَقَع الالْتِبَاسُ، حَتّى إِنَّ هذا هو ذَاكَ، فَلَمّا اطَّرَدَ الثُّلاثِيُّ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ في الاسْمِ والفِعْلِ زَالَ الالْتِبَاسُ، وبَقِيَ الشَّبَهُ، فَوَجَبَ الإِعْلالُ لأَجْلِ الشَّبَهِ، ولَمَّا كَانَت(٥) زِيَادَةُ الفِعْلِ تَجْذِبُ إِلى الفِعْلِ مَع الزِّنَةِ وَقَع الالْتِبَاسُ حِينَئِذٍ، واحْتِيجَ إِلى الفَرْقِ.

وإِنَّما جَازَ إِعْلالُ الاسْمِ لِشَبَهِ الفِعْلِ بِالزِّنَةِ، ولَمْ يَجُزْ تَصْحِيحُ الفِعْلِ لِشَبَهِ الاسْمِ بِالزِّنَةِ؛ لأَنَّ الحَمْلَ عَلَى أَحَدِ الشَّبَهَيْنِ يُكْسِبُ خِفَّةً، ولَيْسَ كَذلِكَ الآخَرُ.

والَّذي يُعَلُّ مِن الثُّلاثِيِّ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ هو الاسْمُ الَّذي يَكُونُ عَلَى زِنَةِ الفِعْلِ، وهو عَلَى ثَلاثَةِ أَقْسَامٍ: (فَعَلٌ)، و (فَعِلٌ)، و (فَعُلٌ). ويَصِحُّ مَا عَدَا ذلِكَ.

و (بَابٌ)، و (دَارٌ)، و (سَاقٌ)، و (نَابٌ) يُعَلُّ؛ لأَنَّهُ (فَعَلٌ)، كَمَا يُعَلُّ: (غَزَا)، و (رَمَى)، وإِنْ كَانَ (غَزَا)، و (رَمَى) أَحَقَّ بِالإِعْلالِ.

---

(١) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٢) في الأصل: (تحدث)، وكذا في د وف.
(٣) المثبت من ف، وفي الأصل ود: (بل يلتبس).
(٤) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٥) في ف: (كان).

فأَمّا قَـوْلُ العَـرَبِ: (القَوَدُ)، و (الحَوَكَةُ)، و (الخَوَنَـةُ)، و (الجَوَرَةُ) [ظ٩٨] فَصَحَّ للإِشْعَارِ بِالأَصْلِ، كَمَا صَحَّ: (اسْتَحْوَذَ) لهذه العِلَّـةِ.

و (رَجُـلٌ خَافٌ)، و (رَجُـلٌ مَـالٌ)، و (نَـوْمٌ رَاحٌ) يُـعَـلُّ؛ لأَنَّـهُ يَـدُلُّ عَلَـيْـهِ فِعْـلُـهُ[1] مِنْ: (خِفْتُ)، و (رَجُـلٌ خَافٌ)، فهو عَلَى قِـيَـاسِ (فَعِلٌ) مِنْ قَـوْلِكَ: (فَـرِقٌ)، و (رَجُـلٌ فَـرِقٌ)، فالأَصْلُ: (خَوِفٌ)، و (مَـيِلٌ)، و (رَوِحٌ).

وقَـدْ قَالُـوا: (رَجُـلٌ حَـوِلٌ)، و (رَوِعٌ)، فَصَحَّحُوهُ عَلَى طَرِيـقِ النَّادِرِ، كَمَا صَحَّحُوه في: (قَـوَدٍ).

ولا يَجُوزُ مِثْـلُ ذلِكَ في: (فَـعُلٍ)؛ لأَنَّـهُ [عَلَى][2] أَثْـقَلِ الحَـرَكَاتِ في أَثْـقَلِ حُرُوفِ العِلَّـةِ، فَلَـوْ بَـنَـيْتَ (فَـعُـلٌ) مِن (القَـوْلِ)، و (البَـيْعِ) لَمْ يَجُـزْ إِلّا: (قَـالٌ)، و (بَـاعٌ)، وذلِكَ إذا بَنَـيْـتَـهُ عَلَى قِـيَـاسِ: (عَضُدٍ).

وتَـقُولُ: (رَجُـلٌ نُـوَمٌ)، و (رَجُـلٌ سُوَلَـةٌ)، و (لُـوَمَـةٌ)، و (عُـيَـبَـةٌ)، فَـيَصِحُّ؛ لِخُـرُوجِـهِ عَنْ زِنَـةِ الفِعْلِ، وكَذلِكَ: (حِوَلٌ)، و (صِيَـرٌ)، و (بِـيَـعٌ). وكَذلِكَ مِثْـلُ: (إِبِـلٍ) مِن (القَوْلِ)، [و (البَـيْعِ)][3]: (قِـوِلٌ)، و (بِـيِـعٌ).

و (فُـعُـلٌ) مِمّا عَـيْـنُـهُ وَاوٌ يَعْـتَـلُّ بِالإِسْكَانِ؛ لأَنَّ نَظِـيـرَهُ مِن الصَّحِيحِ لَمّا كَانَ يُـخَـفَّـفُ، نَحْوُ: (رُسْلٍ)، و (عَضْدٍ)، و (أُذْنٍ)، وكَانَ المُـعْـتَـلُّ أَثْـقَـلَ، لَـزِمَ التَّخْفِـيـفُ، فَـتَـقُولُ في جَمْعِ: (عَـوَانٍ): (عُونٌ)، وفي (نَـوَارٍ): (نُـورٌ)، وفي (قَـوُولٍ): (قُـولٌ)، ولا يَجُوزُ الهَمْـزُ؛ لأَنَّ لَـهُ قِـيَـاسًا هو أَخَفُّ مِن الهَمْزِ، وقَـالَ عَـدِيُّ بنُ زَيْـدٍ:

١٢٣٤. .... وفي الأَكُـفِّ اللّامِعَـاتِ سُـوُرْ[4]

---

(١) في ف: (لأنه فعل يدل عليه فعله).

(٢، ٣) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٤) هذا آخر بيت من الكامل، وهو لعدي بن زيد في ديوانه ١٢٧، والموجود في الديوان بتمامه:

عَنْ مُبْـرِقَـاتٍ بِـالـبُـرِيْـنِ وتَبْـ ... ـدُو بِـالأَكُـفِّ اللامِـعَـاتِ سُـوُرْ

وانظر سيبويه ٤/ ٣٥٩، وشرح السيرافي ٥/ ٢٥٧، ٥/ ٢٦٤، وابن السيرافي ٢/ ٣٦٢. وهو للعجاج =

فَجَاءَ بِـهِ عَلَى الأَصْلِ للضَّرُورَةِ.

وجَمْعُ (غَـيُورٍ): (غُـيُـرٌ)، و (دَجاجٌ بُـيُـضٌ) عَـلَى الأَصْلِ في بَـنَـاتِ الـيَاءِ؛ لأَنَّ الـيَاءَ أَخَفُّ مِن الـوَاوِ، فلا يَـلْـزَمُها الإِعْلالُ، كَـمَا يَـلْـزَمُ بَـنَـاتِ الـوَاوِ. فأَمَّا عَلَى مَـذْهَـبِ مَنْ قَـالَ: (رُسْلٌ)، فَـيَـقُولُ: (غِيـرٌ)، و (بِيضٌ)؛ لِتَصِحَّ الـيَاءُ في الجَمْعِ.

وبِنَـاءُ (فُعْـلَـةٍ) مِـن (البَـيْـعِ): (بُـوعَـةٌ) عِنْـدَ الأَخْفَشِ، و (بِيعَـةٌ) عِنْـدَ سِيبَـوَيْـهِ[1]، وإِنَّما أَصْلُ الأَخْفَشِ أَنْ يُـفَـرِّقَ بَـيْنَ الجَمْعِ والوَاحِـدِ، وأَصْلُ سِيبَـوَيْـهِ أَنْ يُـفَـرِّقَ بَـيْنَ مَـا قَـرُبَ مِن الطَّـرَفِ، ومَا بَـعُدَ، فإِذا كَانَ حَـرْفُ العِلَّـةِ في مَـوْضِعِ العَـيْنِ قَـرِيبًـا مِن الطَّـرَفِ غُـيِّـرَ مَا قَـبْلَـهُ؛ لِقُـرْبِـهِ مِنْ مَـوْضِعِ التَّـغْيِيرِ، وإِذا كَانَ حَـرْفُ العِلَّـةِ في مَـوضِعِ الـفَاءِ لَمْ يُغَـيَّـرْ مَا قَـبْلَـهُ؛ لِـبُعْدِهِ مِن الطَّـرَفِ، وغُـيِّـرَ حَـرْفُ العِلَّـةِ.

فَـأَمّا (عُـتُـوٌّ) في المَصْدَرِ، و (عُتِـيٌّ) [و٩٩] في الجَمْعِ فإِنَّـهُ لَمّا كَانَ لا يُـفَـرَّقُ بَـيْنَ الجَمْعِ والـوَاحِـدِ، فِـيـهِ شَيءٌ مِـن جِهَـةِ اللَّـفْظِ، فُـرِّقَ[2] حِينَـئِـذٍ مِنْ جِهَـةِ المَعْنـى، والتَّـفْرِيـقُ مِنْ جِهَـةِ اللَّـفْظِ أَغْلَبُ عَلَى التَّصْرِيفِ؛ لأَنَّـهُ مُعْتَـمَدُ التَّصْرِيفِ إِذا كَانَ للفَـرْقِ بَـيْنَ بَـابِ (قُـلْتُ)، و (بِعْتُ)، إِنَّما هو مِنْ جِهَـةِ اللَّـفْظِ، وكَذلِكَ الفَـرْقُ بَـيْنَ (إِفْعَلٍ) اسْمًا، و (افْعَـلْ) فِعْـلًا، وكَذلِكَ الفَـرْقُ بَـيْنَ: (طَـوَاوِيسَ)، و (عَـوَاوِيـرَ) مِنْ جِهَةِ اللَّـفْظِ، ولَـوْ كَانَ الفَـرْقُ في (افْعَـلْ) مِنْ جِهَـةِ المَعْنى لَجَازَ أَنْ يُـعَـلَّ الاسْمُ، ويُصَحَّحَ الفِعْـلُ، ولَـيْسَ الأَمْـرُ كَذلِكَ.

* * *

= في المقتضب ١/ ١١٣، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في تصحيح الفصيح ٣٠٢، والحجة للفارسي ٢/ ١٠٥، ٤٦٢، والمنصف ١/ ٣٣٨، والمخصص ١/ ٣٧٠.

(١) مر الخلاف سابقًا، وانظر رأيهما في هذين اللفظين في الأصول ٣/ ٢٥٤.

(٢) المثبت من ف، وفي الأصل ود: (ففرق).

بَابُ الوَاوِ الّتي تُقْلَبُ يَاءً وهي مُتَحَرِّكَةٌ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ صَحِبَتْها(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ في الوَاوِ الّتي تُقْلَبُ يَاءً، وهي مُتَحَرِّكَةٌ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ صَحِبَتْها، مِمّا لا يَجُوزُ(١).

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الوَاوِ الّتي تُقْلَبُ يَاءً، وهي مُتَحَرِّكَةٌ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ صَحِبَتْها؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ومَا الوَاوُ الّتي تُقْلَبُ يَاءً، وهي مُتَحَرِّكَةٌ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ صَحِبَتْها؟ وهَلْ هِي الّتي يَجْتَمِعُ فِيها الثِّقَلُ والضَّعْفُ مِنْ وَجْهٍ يَقْتَضِي القَلْبَ؟

ولِمَ جَازَ قَلْبُ الوَاوِ في: (حَالَتْ حِيَالًا)، و (قُمْتُ قِيَامًا)؟

ولِمَ قُلِبَت الوَاوُ في: (سَوْطٍ)، و (سِيَاطٍ)، و (ثَوْبٍ)، و (ثِيَابٍ)، و (رَوْضَةٍ)، و (رِيَاضٍ)؟ وهَلْ ذلِكَ لاجْتِمَاعِ ثَلاثَةِ أَسْبَابٍ: سُكُونِها في الوَاحِدِ، والكَسْرَةِ الّتي قَبْلَها في الجَمْعِ، والأَلِفِ الزَّائِدَةِ الّتي بَعْدَها؟ ولِمَ جَرَى (سِيَاطٌ) مَجْرَى (حِيَالٍ)، ولَيْسَ مِثْلَهُ في العِلَّةِ؟ ومَا وَجْهُ الاعْتِلالِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِن الأَوْجُهِ الثَّلاثَةِ؟

ولِمَ قُلِبَت الوَاوُ في: (دِيَمٍ)، و (حِيَلٍ)، و (قِيَمٍ)، و (تِيَرٍ)، ولَمْ تُقْلَبْ في (كِوَزَةٍ)، و (عِوَضٍ)؟

ولِمَ قُلِبَتْ في: (دِيَارٍ)؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٦٠: « هذا باب تقلب الواو فيه ياء، لا لياء قبلها ساكنة، ولا لسكونها وبعدها ياء ».

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب وما لا يجوز).

ولِمَ صَحَّتْ في: (عَـوْدٍ)، و (عِـوَدَةٍ)، و (زَوْجٍ)، و (زِوَجَـةٍ)؟

ولِمَ جَازَ: (ثَـوْرٌ)، و (ثِـوَرَةٌ)، و (ثِـيَـرَةٌ)؟ ولِمَ كَانَ: (ثِـيَـرَةٌ) عَـلَى الشُّذُوذِ، وَقَـدْ شُبِّـهَ بِـ (دِيَمٍ)؟

ولِمَ صَحَّتْ [ظ٩٩] في: (أَقْـوَالٍ) جَمْعُ (قِـيلٍ)[١]؟

ولِمَ صَحَّتْ في: (حَوَائِكَ)، و (خَـوَائِنَ)، جَمْعُ (حِكَايَـةٍ)، و (خِيَـانَـةٍ)؟ ومَا وَجْـهُ الاعْتِلالِ بِـأَنَّ قَـبْـلَها فَـتْحَـةً؟

ولِمَ صَحَّتْ في: (مَـوَازِينَ)، جَمْعُ (مِـيـزَانٍ) مَع اعْتِلالِها في الوَاحِدِ؟ وهَلّا جَـرَتْ عَـلَـيْـهِ كَمَا تَجْرِي (حِيَـالٌ) عَلَى (حَالَتْ)؟

ولِمَ اعْـتَـلَّ المَصْدَرُ مِن: (اخْتَـرْت اخْتِـيَـارًا)، و (انْـقَدْتُ انْقِـيَـادًا)؟ وهَلّا عُومِـلَ (اخْتِـيَـارٌ) مُعَامَـلَـةَ (الإِقَـالَـةِ)؟ ومَا وَجْـهُ اعْتِلالِـهِ بِنَـقْلِ الحَـرَكَـةِ في (الإِقَـالَـةِ)؟ ولِمَ اعْـتَـلَّت الـوَاوُ في (اخْتِـيـرَ)؟ ومَا وَجْـهُ اعْتِلالِـهِ بِأَنَّـها بِمَنْزِلَـةِ (قِـيـلَ)، وكَذلِكَ: (انْقِـيـدَ)؟

ولِمَ صَحَّت الـوَاوُ في: (الجِوَارِ)، و (الحِوَارِ)؟

ولِمَ صَحَّتْ في: (عَاوَنْـتُـهُ عِـوَانًا)، و (تَجَاوَرُوا تَجَاوُرًا)، و (سَوَّغْـتُـهُ تَسْوِيغًا)، و (تَـقَـوَّلَ تَـقَـوُّلًا)؟

الجَوَابُ[٢]

الّذي يَجُوزُ في الـوَاوِ الّتي تُـقْـلَبُ يَـاءً، وهي مُـتَحَـرِّكَـةٌ مِنْ غَـيْـرِ يَـاءٍ صَحِبَـتْها إِجْـرَاؤُها[٣] عَلَى حَالِ[٤] الثِّقَلِ والضَّعْفِ، ومَـا يَـقْـتَضِي أَنْ يُجْـرَى عَلَـيْـهِ بِـأَنْ تَصِيـرَ يَـاءً؛ لاجْتِمَـاعِ الأَسْبَابِ الثَّلاثَـةِ. ولا يَجُوزُ أَنْ تَصِيـرَ يَـاءً إِذا خَلَتْ مِنْ ذلِك.

---

(١) قوله: (ولم صحت في أقوال جمع قيل) مكرر في الأصل.

(٢) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف، وهي مسائل الباب كلها.

(٣) العبارة في ف: (الّذي يجوز في هذه الواو إجراؤها).

(٤) في ف: (في حال).

فَتَقُولُ: (حَالَتْ حِيَالًا)؛ لأَنَّها تَجْرِي عَلَى الفِعْلِ في الإِعْلالِ، وهي ثَقِيلَةٌ؛ بِأَنَّها وَاوٌ قَبْلَها كَسْرَةٌ، وقَدْ جَاوَرَتْ أَلِفًا زَائِدَةً، فَتَقْتَضِي التَّغْيِيرَ بِالمُشَاكَلَةِ. وكَذلِكَ: (قُمْتُ قِيَامًا).

وتَقُولُ: (سَوْطٌ، وسِيَاطٌ)، فَتَنْقَلِبُ فِيهِ الوَاوُ يَاءً؛ لاجْتِمَاعِ ثَلاثَةِ أَسْبَابٍ؛ بِأَنَّها وَاوٌ قَبْلَها كَسْرَةٌ. والإِجْراءُ عَلَى الوَاحِدِ؛ إذ الوَاوُ فِيهِ سَاكِنَةٌ مَيِّتَةٌ، والاعْتِلالُ يُشَاكِلُ المَيِّتَ، فَيَجِبُ إِجْرَاؤُهُ عَلَيْهِ. والضَّعْفُ بِمُشَاكَلَتِهِ الضَّعِيفَ، وهو الأَلِفُ الزَّائِدَةُ، فاجْتَمَعَتْ ثَلاثَةُ أَسْبَابٍ: سُكُونُها في الوَاحِدِ، والكَسْرَةُ الَّتي قَبْلَها، والأَلِفُ الزَّائِدَةُ الَّتي بَعْدَها. وكَذلِكَ: (ثَوْبٌ، وثِيَابٌ)، و (رَوْضَةٌ، ورِيَاضٌ)، فَجَرَى (سِيَاطٌ) مَجْرَى (حِيَالٍ) في الحُكْمِ، وإِن اخْتَلَفَت العِلَّةُ، عَلَى مَا بَيَّنّا.

وتَقُولُ: (دِيمَةٌ [و١٠٠]، ودِيَمٌ)، و (حِيلَةٌ، وحِيَلٌ)، و (قِيمَةٌ، وقِيَمٌ)، فَتُعَلُّ الوَاوُ وإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَها أَلِفٌ؛ لأَنَّ فِيهِ مَا يَقُومُ مَقَامَ الأَلِفِ، وهو اعْتِلالُها مَعَ سُكُونِها في الوَاحِدِ. وكَذلِكَ سَبِيلُ (تَارَةٍ، وتِيَرٍ)، وإِن اعْتَلَّت في (تَارَةٍ) بِالانْقِلابِ إِلى الأَلِفِ. ولا يَجِبُ في الوَاحِدِ مِثْلُ ذلِكَ، بَلْ يَصِحُّ في: (عِوَضٍ)، و (حِوَلٍ).

فَأَمَّا (دِيَارٌ) فَيَعْتَلُّ كَمَا اعْتَلَّ (سِيَاطٌ)، وهو أَوْكَدُ مِنْهُ؛ لأَنَّ الوَاوَ في الوَاحِدِ مُعْتَلَّةٌ.

وأَمَّا (عَوْدٌ، وعِوَدَةٌ)، و (زَوْجٌ، وزِوَجَةٌ)، فَتَصِحُّ فِيهِ الوَاوُ؛ لأَنَّها ظَهَرَتْ في الوَاحِدِ[1]، ولَمْ تُجَاوِرْ أَلِفًا زَائِدَةً في الجَمْعِ، كَمَا صَحَّتْ في (طِوَالٍ)؛ لأَنَّها قَوِيَتْ في الوَاحِدِ بِالحَرَكَةِ.

وتَقُولُ: (ثِيَرَةٌ) عَلَى الشُّذُوذِ تَشْبِيهًا بِـ (دِيَمٍ)؛ مِنْ جِهَةِ أَنَّها سَاكِنَةٌ في

---

(١) في الأصل ود: (في الواو)، وكذا في ف.

الـوَاحِدِ، وقَبْـلَها[١] كَسْـرَةٌ فـي الجَمْعِ، فَأَشْعَـرَ بِـأَنَّ هـذا مِـن الأَسْبَـابِ الّتـي تُوجِـبُ القَـلْبَ. وقَـالَ أَبُـو العَـبَّاسِ[٢]: إِنَّـمَا ذلِـكَ للفَـرْقِ بَـيْنَ ثَـوْرِ الأَقِـطِ والثِّـوْرِ[٣] مِـن البَـقَرِ.

وتَـقُولُ فـي جَمْعِ (قِيلٍ): (أَقْوَالٌ)؛ لأَنَّها لَـيْسَت عَلَى حَالِ ثِقَـلٍ؛ لأَنَّها مَـفْـتُوحَـةٌ، وقَـبْـلَها سَاكِنٌ.

وتَصِحُّ في (حَـوَائِكَ)، و (خَـوَائِـنَ)، جَمْعُ (حِيَـاكَـةٍ)، و (خِيَـانَـةٍ)؛ لأَنَّها لَـيْسَت عَلَى حَالِ ثِـقَـلٍ؛ لانْـفِتاحِ مَا قَـبْـلَها. وكَذلِكَ تَصِحُّ في: [(مِيـزَانٍ)، و][٤] (مَـوَازِينَ).

ويَـعْـتَـلُّ المَصْدَرُ مِـن: (اخْتَـرْتُ اخْتِـيَـارًا)[٥]، و (انْـقَدْتُ انْـقِـيادًا)؛ لأَنَّ (قِـيَـادًا) بِمَنْزِلَـةِ (حِيَـالٍ)، وكَذلِكَ: (تِـيَـارٌ) بِمَنْزِلَـةِ (حِيَـالٍ)، وإِنْ وَقَـعَ في حَشْوِ الاسْمِ. ولا يَجُوزُ أَنْ يُـعَامَـلَ (اخْتِـيَـارٌ) مُـعَامَلَـةَ (الإِقَالَـةِ) في الحَـذْفِ؛ لأَنَّ (الإِقَـالَـةَ) وَقَـعَ فِـيها نَـقْـلٌ عَنْ عَـيْنِ الفِعْلِ إِلى فَـائِـهِ، فَـسُكِّنَ مَـوْضِعُ العَـيْنِ، ثُـمَّ حُذِفَ؛ لالْتِقَاءِ السَّاكِـنَـيْنِ، وعُـوِّضَ مِن المَحْذُوفِ، ولَـيْسَ يَجِبُ في (احْتِـيَـالٍ) نَـقْـلٌ؛ لأَنَّ الّذي قَـبْـلَ حَـرْفِ العِلَّـةِ مُـتَحَـرِّكٌ، كَمَا لَمْ يَجِب في: (خَافَ) نَـقْـلُ الحَـرَكَـةِ.

وتَعْـتَـلُّ الـوَاوُ في (اخْتِـيـرَ)، كَمَا تَـعْـتَـلُّ في (قِـيـلَ)، وإِنْ كَانَتْ في حَشْوِ الكَلِمَـةِ[٦]؛ لأَنَّ (تِـيـرَ) بِمَنْزِلَـةِ (قِـيـلَ).

وتَصِحُّ الـوَاوُ في (الجِوَارِ)، و (الحِوَارِ)، كَـمَا صَحَّتْ [ظ١٠٠] في الفِعْلِ مِنْ:

---

(١) كذا في ف، وفي الأصل ود: (وفيها).
(٢) انظر قوله في الأصول ٣/ ٢٦٤، والتعليقة للفارسي ٥/ ٤٧.
(٣) المثبت من ف، وفي الأصل ود: (وثور).
(٤) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٥) كذا في ف، وفي الأصل ود: (اجْتزت اجتيازا).
(٦) في ف: (الكلام).

(جَاوَرْتُ)، و (حَاوَلْتُ)، وكَذلِكَ تَصِحُّ في (العِوَانِ) كَمَا صَحَّ في: (عَاوَنْتُهُ)؛ لأَنَّهُ مَصْدَرٌ جَارٍ عَلَيْهِ. وكَذلِكَ: (تَجَاوَرُوا تَجَاوُرًا)، و (سَوَّغْتُهُ تَسْوِيغًا)، و (تَقَوَّلَ تَقُوُّلًا)، كُلُّ ذلِكَ عَلَى المَصْدَرِ الجَارِي عَلَى فِعْلِهِ.

* * *

مَسائِلُ مِنْ هذا البَابِ أَيْضًا

ومَا اعْتِلالُ (فُعُولٍ) مَصْدَرًا لِمَا اعْتَلَّ فِعْلُهُ؟ ولِمَ جَازَ تَصْحِيحُهُ مَع ثِقَلِهِ واعْتِلالِ فِعْلِهِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ لَهُ أَصْلًا في التَّخْفِيفِ بِالهَمْزِ وتَرْكِ الهَمْزِ؟[1]

ولِمَ جَرَى (فَعُولٌ) مَجْرَاهُ؟ وهَلَّا أُسْكِنَ ثُمَّ حُذِفَ لالْتِقَاءِ[2] السَّاكِنَيْنِ؟ وهَلْ ذلِكَ لِكَرَاهَةِ الإِجْحَافِ بِهِ مَع وُجُودِ المَنْدُوحَةِ عَنْهُ، إِذْ يَصِيرُ (فَعُولٌ) إِلى (فَعْلٍ)؟

ولِمَ جَازَ: (غَارَتْ عَيْنُهُ غُوورًا)، و (سَارَتْ[3] سُوُورًا)[4] بِالهَمْزِ وتَرْكِ الهَمْزِ؟

ولِمَ جَرَى الجَمْعُ في: (حَوْلٍ، وحُوُولٍ)، و (خَوْرٍ، وخُوُورٍ)، و (سَاقٍ، وسُوُوقٍ)[5] هذا المَجْرَى؟

ولِمَ جَرَى: (النَّوُورُ)، و (القَوُولُ)، و (النَّوُومُ)، و (المَوُونَةُ) هذا المَجْرَى؟ ولِمَ لا يَجُوزُ في: (غَيُورٍ)[6] مَا جَازَ في: (قَوُولٍ) مِن الهَمْزِ؟

ولِمَ جَازَ في (فُعَّلٍ) القَلْبُ والتَّصْحِيحُ حَتّى جَرَى في: (صُوَّمٍ، وصُيَّمٍ)،

---

(١) الظاهر أن الناسخ قد سها بعد هذا وبدأ بنقل الجواب، فبعده في الأصل: (وتقول النَّوُومُ والقوول) وهو نص طويل، وقد وضعت هذا النص في موضعه، وسأشير إلى ذلك. وكذلك الخلط أيضًا في نسخة د.

(٢) في الأصل ود: (للالتقاء)، وكذا يقتضي السياق.

(٣) في الأصل ود: (صارت)، وكذا في الجواب وما يقتضي السياق.

(٤) في د: (وسورا).

(٥) في الأصل: (وسوق)، وكذا في الجواب وما يقتضي السياق.

(٦) في الأصل ود: (عيون)، وكذا في الجواب واقتضاء السياق.

و (قُوَّلٍ، وقُيَّلٍ)، و (نُوَّمٍ، ونُيَّمٍ)، و (قُوَّمٍ، وقُيَّمٍ)؟ ومَا وَجْهُ قَوْلِهِ[١]: « شَبَّهُوها بِـ (عُتِيٍّ، وعُتُوٍّ) [ظ١٠١][٢]، و (جُثُوٍّ، وجِثِيٍّ)، و (عُصِيٍّ، [وعِصِيٍّ][٣])؟ ولِمَ صَارَ في هذا أَقْوَى حَتّى حُمِلَ عَلَيْهِ بِالشَّبَهِ؟ ولِمَ جَازَ: (صِيَّمٌ، وصُيَّمٌ)، و (نِيَّمٌ، ونُوَّمٌ)، و (عِتِيٌّ، وعُتِيٌّ)، و (عِصِيٌّ، وعُصِيٌّ)؟

وهَلّا جَازَ القَلْبُ في: (زُوَّارٌ)، و (صُوَّامٌ)، كَمَا جَازَ في: (زُوَّرٍ)، و (صُوَّمٍ)[٤]؟

ومَا وَجْهُ قَوْلِهِم: (مَشُوبٌ)، و (مَشِيبٌ)[٥]، و (حُورٌ)، و (حِيرٌ)؟ ومَا وَجْهُ شَبَهِهِ بِـ (فُعَّلٍ) مِنْ نَحْوِ: (صُيَّمٍ)؟

فَلِمَ جَازَ: (طَوِيلٌ)، و (طِوَالٌ) مِن غَيْرِ إِعْلالٍ؟ ولِمَ جَازَ التَّصْحِيحُ في: (جِوَارٍ)؟

ومَا قِيَاسُ (فَعَلانَ) و (فَعَلَى) مِمّا عَيْنُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ؟ ولِمَ صَحَّ: (جَوَلانُ)، و (حَيَدَانُ)، و (صَوَرَى)[٦]، و (حَيَدَى)؟ ومَا وَجْهُ شَبَهِهِ بِـ (حِوَلٍ)، و (غِيَرٍ)؟ ومَا في: (غَزَوَانَ)، و (نَزَوَانَ)، و (نَفَيَانَ) مِن التَّقْوِيَةِ لِصِحَّتِهِ؟

ولِمَ صَحَّ: (قُوَبَاءُ)، و (خُيَلاءُ)، و (عُرَوَاءُ)[٧]؟

ولِمَ جَازَ إِعْلالُ[٨]: (دَارَانَ)، و (حَادَانَ)، و (هَامَانَ)، و (دَالانَ)[٩] عَلَى غَيْرِ اطِّرَادٍ؟ ولِمَ لا يَجُوزُ مِثْلُ ذلِكَ في: (فُعَلَى)، و (فِعَلى)؟ ومَا مَعْنَى قَوْلِهِ[١٠]:

---

(١) سيبويه ٤/ ٣٦٢.
(٢) هذه ورقة جاءت في غير موضعها بسهو من الناسخ.
(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.
(٤) في د: (صوم وزور). (٥) في د: (مشيب ومشوب).
(٦) في د: (ونفيان)، وقوله: (وصورى) ليس في د.
(٧) في جمهرة اللغة ٧٧٥: « وعُرواء الحمّى: عَرَقها وتكسيرها. وربّما قيل للنفْضَة: عُرَواء ».
(٨) في د: (إعلالي).
(٩) في شرح الشافية للرضي ٣/ ١٠٦: « وبعض العرب يعل فَعَلان الذي عينه واو أو ياء، فيقول: دَارَان، من دار يدور، وهَامَان، من هام يهيم، وَدَالَان، من دَالَ يدول، وَحَالَان، من حال يحول ».
(١٠) سيبويه ٤/ ٣٦٣.

« لأَنَّـهُ بِمَنْزِلَـةِ (فُـعَلٍ)، و (فِعَـلٍ) »؟

الجَوَابُ[(١)]

و (فُعُولٌ) الّذي هو مَصْدَرٌ لِـمَا اعْـتَـلَّ فِعْـلُـهُ يَصِحُّ مِنْ أَجْلِ أَنَّ لَـهُ طَرِيـقَـيْنِ في الإِعْلالِ، في أَحَدِهما إِجْحَافٌ بِـهِ مِنْ أَجْلِ أَنَّـهُ يَـقَـعُ فِـيـهِ تَسْكِـينٌ وحَـذْفٌ وإِلْـبَاسٌ بِـ (فُـعْلٍ)، فَـرُفِضَ هذا الطَّرِيـقُ، وسُلِكَ بِـهِ مَسْلَـكُ مَا يُـطْـلَـبُ فِـيـهِ التَّخْفِيـفُ مِمّا لَـيْسَ فِـيـهِ بِمُناسِبٍ للفِعْلِ، نَحْوُ: (أَدْؤُرٍ)، فَأَجَازُوا فِـيـهِ تَصْحِيحَ الـوَاوِ؛ لأَنَّـهُ الأَصْلُ، وأَجَازُوا الهَمْزَ عَلَى التَّخْفِيـفِ. ويَجْرِي (فَـعُولٌ) مَجْـرَاهُ، والعِلَّـةُ وَاحِدَةٌ.

فَـتَقُولُ: (غَـارَتْ عَـيْـنُـهُ غُـؤُورًا)، و (سَارَتْ سُؤُورًا) بِالهَمْزِ وتَـرْكِ الهَمْزِ، ويَجْرِي الجَمْعُ هذا المَجْرَى؛ لأَنَّـهُ عَلَى وَاحِـدِهِ[(٢)]، كَمَا أَنَّ المَصْدَرَ عَلَى فِعْلِـهِ. وتَـقُولُ: (حَـوْلٌ، وحُـوُولٌ)، و (خَـوْرٌ، وخُـوُورٌ)، و (سَاقٌ، وسُوُوقٌ)[(٣)].

وتَـقُولُ: (النَّـوُومُ)[(٤)]، و (القَـوُولُ)، و (النَّـوُورُ)، و (المَوُونَـةُ) بِالهَمْزِ وتَـرْكِ الهَمْزِ. ولا يَجُوزُ في مِثْلِ: (غَـيُورٍ) الهَمْـزَةُ[(٥)]؛ لأَنَّـهُ إِذا كَانَ يَجُوزُ في الـوَاوِ المَضْمُومَـةِ الأَصْلُ والهَمْزُ، وهي أَثْـقَـلُ مِن اليَاءِ، لَمْ يَجُـزْ في اليَاءِ إِلّا الأَصْلُ.

و (فُـعَّـلٌ) مِمَّا عَـيْـنُـهُ حَـرْفُ عِلَّـةٍ يَجُوزُ فِـيـهِ الصِّحَّـةُ والإِعْلالُ، فَـتَـقُولُ: (صُوَّمٌ)، و (صُيَّـمٌ)، و (قُوَّلٌ)، و (قُـيَّـلٌ)، و (نُـوَّمٌ)، و (نُـيَّـمٌ)، و (قُـوَّمٌ)، و (قُـيَّمٌ). وإِنَّما جَازَ الإِعْلالُ لأَنَّ للوَاوِ حَـرْفًا مُـنَـاسِبًا لَـهَا، هو أَخَفُّ مِنْها، مَع مُجَاوَرَةِ حَـرْفِ العِلَّـةِ للمَوْضِعِ الّذي هو أَحَقُّ بِالتَّـغْيِـيرِ، ومَع شَبَـهِ: (عُتِـيٍّ)، و (جُثِـيٍّ)، و (عُصِيٍّ). وإِنَّما حُمِلَ عَلَـيْـهِ بِالشَّبَـهِ؛ لأَنَّـهُ أَقْـوَى مِنْـهُ؛ لأَنَّ الّذي

---

(١) الكلام من قوله: (وما اعتلال) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها.

(٢) في د: (واحد).

(٣) بعده في الأصل ود: (خالف في ذلك أبو العباس)، والسياق يقتضي أن يكون بعده ما سها عنه الكاتب في بداية هذه المسائل.

(٤) في الأصل: (النوم).

(٥) في ف: (عيون الهمز).

في مَوْضِعِ التَّغْيِيرِ [أَقْوى عَلَيْهِ مِن المُجَاوِرِ لِمَوْضِعِ التَّغْيِيرِ][1].

ويَجُوزُ الكَسْرُ في جَمِيعِ هذا والضَّمُّ، فَتَقُولُ: (صِيَّمٌ، وصُيَّمٌ)، و (نِيَّمٌ، ونُيَّمٌ)، و (عِتِيٌّ، وعُتِيٌّ)، و (عِصِيٌّ، وعُصِيٌّ)؛ أَمَّا الكَسْرُ فَلأَنَّ اليَاءَ السَّاكِنَةَ قَبْلَها ضَمَّةٌ تَقْتَضِي إِجْرَاءها مُجْرَى (بِيضٍ) في التَّغْيِيرِ. وأَمَّا الضَّمُّ فَلأَنَّهُ لَمَّا قَوِيَ السَّاكِنُ حَتّى صَارَ في حُكْمِ المُتَحَرِّكِ، حَتّى صَارَ اللِّسَانُ يَرْتَفِعُ عَنْهُما رَفْعَةً وَاحِدَةً، جَازَ الأَصْلُ.

وأَمَّا (زُوَّارٌ)، و (صُوَّامٌ) فلا يَجُوزُ في مِثْلِهِ الإِعْلالُ؛ لِبُعْدِ حَرْفِ العِلَّةِ مِن الطَّرَفِ بالأَلِفِ الّتي صَارَتْ بَيْنَهُ وبَيْنَ لامِ الفِعْلِ.

وَوَجْهُ قَوْلِهِم: (مَشُوبٌ، ومَشِيبٌ)، و (حُورٌ، وحِيرٌ) [و١٠١][2] الإِشْعَارُ بِأَنَّهُ يُفَرُّ مِن الوَاوِ المَضْمُومِ مَا قَبْلَها إِلى حَرْفٍ مُنَاسِبٍ لَها، هو أَخَفُّ مِنْها[3]، فَيَطَّرِدُ ذلكَ إذا عَاوَنَهُ سَبَبٌ آخَرُ، ويَكُونُ نَادِرًا إذا انْفَرَدَ.

ويَصِحُّ (طِوَالٌ)؛ لأَنَّ الوَاوَ تَحْيَا بِالحَرَكَةِ في (طَوِيلٍ). ويَصِحُّ (جِوَارٌ) بِصِحَّتِهِ[4] في: (جَاوَرَ).

وأَمَّا (فَعَلانَ)، و (فَعَلى) مِمّا عَيْنُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ فَيَصِحُّ، نَحْوُ: (جَوَلانَ)، و (حَيَدَانَ)، و (صَوَرَى)، و (حَيَدَى)؛ لأَنَّ هذه الزِّيَادَةَ لَمَّا كَانَتْ دَاخِلَةً في بِنَاءِ الاسْمِ أَخْرَجَتْهُ عَنْ بِنَاءِ الفِعْلِ، كَمَا تُخْرِجُهُ الضَّمَّةُ والكَسْرَةُ عَنْ زِنَةِ الفِعْلِ في: (صُوَرٍ)، و (حِوَلٍ)، ويُقَوِّي ذلِكَ صِحَّتُها في نَظِيرِه مِنْ: (غَزَوَانَ)، و (نَزَوَانَ)، و (نَفَيَانَ)؛ لأَنَّ حَرْفَ العِلَّةِ قَدْ وَقَعَ مَوْقِعًا هو أَحَقُّ بِالتَّغْيِيرِ، إِلّا أَنَّهُ [قَدْ][5] مَنَعَهُ مَانِعٌ، وهو الأَلِفُ الّتي بَعْدَ حَرْفِ العِلَّةِ.

---

(١) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل.

(٢) إلى هنا وقف السقط من نسخة (د).

(٣) بعده في الأصل: (هو أخف)، وهو تكرار.

(٤) في ف: (لصحته).

(٥) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

ويَصِحُ: (قُـوَبَـاءُ)، و (خُيَـلاءُ)، و (عُـرَوَاءُ)، عَـلَى العِلَّـةِ الّتي بَـيَّـنّا، فهو[١] القِيَـاسُ المُطَّرِدُ.

وأَمَّـا إِعْلالُ[٢]: (دَارَانَ)، و (حَادَانَ)، و (حَاذَانَ)، و (هَامَانَ)، و (دَالَانَ) فهو عَلَى غَـيْـرِ اطِّـرَادٍ، وَوَجْهُـهُ تَشْبِيـهُ الأَلِـفِ والنُّـونِ بِهَـاءِ التَّـأنِـيثِ؛ لأَنَّها كَالمُنْـفَصِلِ مِن الاسْمِ، وقَـدْ يَجْرِي عَـلَيْـهِ فِـيمَا نَـاسَبَ الفِعْـلَ ومَا لَمْ يُـنَـاسِبْـهُ، مِـنْ نَحْـوِ: (أَدْؤُرٍ)[٣].

[وقَدْ][٤] خَالَفَ في ذلك أَبُـو العَـبَّـاسِ، وقَـالَ[٥]: القِيَـاسُ الإِعْلالُ؛ لأَنَّ الأَلِفَ والنُّونَ تُـشْبِهُ هَاءَ التَّـأنِـيثِ حَتّى مُنِعَ[٦] لأَجْلِ ذلِكَ الصَّرْفُ في: (سَعدانَ)، [و (نَدْمانَ)][٧] مَع التَّـعْرِيفِ، فَجَـرَى مَجْـرَى: (طَـلْحَةَ)، و (حَمْـزَةَ) [و١٠٢]، وكَذلِكَ يَجْرِي في هذا مَجْـرَى مَا فِـيـهِ الهَـاءُ، والقِـيَـاسُ مَـذْهَـبُ سِيـبَـوَيْـهِ؛ لأَنَّ تَغْيِيـرَ اللَّـفْظِ في نَـفْسِهِ يَجِبُ أَنْ يَـكُونَ بِسَبَبٍ أَقْـوَى مِن التَّـغْيِـيرِ مَع سَلامَـةِ بِنْـيَـتِـهِ.

وأَمّـا (فُـعَلى)، و (فِعَـلَى) فلا إِعْلالَ فِـيهِما بِـإِجْمَاعٍ؛ لأَنَّـهُ إِن اعْـتُـدَّ بِـهِما[٨] في بِنَـاءِ الاسْمِ فلا إِعْلالَ، وإِنْ لَمْ يُـعْـتَـدَّ بِهِما صَارَا بِمَنْزِلَـةِ: (فُـعَلٍ)، و (فِعَـلٍ)، ولَمْ يَجُزِ الإِعْلالُ.

* * *
* *
*

---

(١) في ف: (وهو).
(٢) في د: (الإعلال).
(٣) هذا نهاية النص الذي خلط فيه الناسخ وسها، ويأتي بعده الكلام عن خلاف أبي العباس. وبعده في د: (ولم جرى فعول مجراه)، وهذا مكانه في أول المسائل. والكلام من قوله: (وقد يجري عليه) ساقط من ف.
(٤) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٥) انظر رأيه في شرح السيرافي ٥/ ٢٧٠، والتعليقة للفارسي ٥/ ٥٢، وشرح التصريف للثمانيني ٢٩٧، وتمهيد القواعد ١٠/ ٥١٤٩.
(٦) في ف: (يمتنع).
(٧) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٨) في د: (بها).

بَابُ اليَاءِ الّتي تُقْلَبُ وَاوًا في مَوْضِعِ عَيْنِ الفِعْلِ(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ[١] أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُـوزُ في الـيَاءِ الّتي تُـقْـلَبُ وَاوًا، وهي عَـيْنٌ مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَـا الّذي يَجُوزُ في [اليَاءِ][٢] الّتي تُـقْلَبُ وَاوًا، وهي عَـيْنٌ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ قُـلِبَت في هذا الـبَابِ، ولَمْ تُـقْـلَبْ في بَـابِ: (بِيضٍ)؟ ومَا وَجْـهُ اعْـتِلالِـهِ بِـأَنَّ (الفُـعْلى)[٣] في هذا الـبَابِ لا يَـكُونُ وَصْفًا بِغَـيْـرِ أَلِفٍ ولامٍ؟

ومَـا في لُـزُومِ التَّـعْرِيـفِ مَا يُوجِبُ خُـرُوجَها إِلى الأَسْمَاءِ الّتي تَـكُونُ وَصْفًا؟

ولِمَ وَجَبَ في الصِّفَـةِ الّتي لا تَـلْـزَمُها الأَلِفُ واللّامُ، وهي عَلَى (فُـعْلى)، أَنْ تَجْرِيَ مَجْـرَى (بِيضٍ)، حَـتّى جَازَ: (امْـرَأَةٌ حِيـكَى)[٤]؟ ومَـا الّذي يَـدُلُّ عَلَى أَنّـَها (فُـعْـلَى)، وأَنَّ: ﴿ قِسۡمَةٞ ضِيزَىٰٓ ﴾ [النجم: ٢٢] (فُـعْلى)؟

ولِمَ لا يَـكُونُ (فِعْلى) صِفَـةً؟ ولِمَ فُـرِّقَ بَـيْنَ الاسْمِ والصِّفَـةِ في: (الطُّوبَى)، و (ضِيـزَى)؟

ولِمَ كَانَ الاسْمُ أَحَقَّ بِالـوَاوِ؟

ومَـا بِنَـاءُ (فَـعْلى) مِنْ (شَـرَيْتُ)، و (اتَّـقَـيْتُ) إِذا كَـانَ اسْمًا؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٦٤: « هذا باب ما تقلب فيه الياء واوًا ».

(١) قوله: (فيه) ليس في ف.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق، وهو من الجواب.

(٣) في الأصل ود: (الفعل)، وكذا ما يقتضيه السياق.

(٤) في المخصص ١/ ٣٤٤: « امرأةٌ حِيكَى: تَحِيك في مِشْيَـتِها، يعني تُحَـرِّك مَنْكِـبَـيْها وجَسَدَها ».

ومَـا بِنَـاءُ (فَـعْـلَى) مِنْ (صَدْيَـانَ)، و (خَـزْيَـانَ) صِفَـةً؟

ولِمَ وَجَبَ في: (عَيْشَى)[١]، و (فَوْضَى)[٢] أَنْ يَجْرِيَ عَلَى الأصْلِ؟

وهَلّا فُـرِّقَ بَـيْنَ الاسْمِ والصِّفَـةِ في: (فَعْلى) الّذي عَيْـنُـهُ يَاءٌ، كَمَا فُـرِّقَ في الّذي لامُـهُ يَـاءٌ؟ ولِمَ جُعِـلَ مَا لامُـهُ يَـاءٌ نَظِيـرَ (الطُّوبَى)، ولَـمْ يُجْعَـلْ مَا عَـيْـنُـهُ يَـاءٌ نَظِيـرَ (الطُّوبَى)؟

ومَـا بِنَـاءُ (فُـعْلى) مِنْ (قُـلْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ (قُـولَى)؟

ومَـا بِنَـاءُ (فَـعْـلَى) مِنْ (غَـزَوْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (غَـزْوَى) عَـلَى الأَصْلِ؟

ومَـا مَعْنى قَوْلِـهِ في (الطُّوبَى)، و (الشَّرْوَى)[٣]: « فَـكَانَ ذلِكَ تَـعْوِيضًا للـوَاوِ [ظ١٠٢] مِنْ كَـثْـرَةِ[٤] دُخُولِ الـيَاءِ عَـلَـيْها »؟

الجَوابُ[٥]

الّذي يَجُوزُ في الـيَاءِ الّتي تُـقْـلَبُ وَاوًا، وهي عَـيْنٌ، إِجْـرَاؤُها عَلَى ذلِكَ فِـيـمَا اجْتَـمَعَ[٦] فِـيـهِ سَبَـبَـانِ: أَحَدُهُما الضَّمُّ قَـبْـلَ الـيَاءِ، والآخَـرُ الفَـرْقُ بَـيْنَ الاسْمِ والصِّفَـةِ، فيما يُحْتَـاجُ فِـيـهِ إِلى الفَـرْقِ. ومَا عَدَا ذلِكَ فَـيُـكْسَرُ لَها مَـا قَـبْـلَها إِذا كَانَتْ عَـيْـنًا، نَحْـوُ: (بِيضٍ)؛ لأَنَّـهُ لا يُحْتَـاجُ في مِثْلِ هذا إِلى الفَـرْقِ.

واعْـتَـلَّ سِيبَـوَيْـهِ بِـأَنَّ (الفُـعْلى) لا يَـكُونُ وَصْفًا في هذا الـبَابِ بِغَـيْرِ أَلِفٍ ولام، يَعْنِـي: مَا غُـيِّـرَ عَنْ (أَفْـعَـلَ[٧] مِنْـكَ)، فَسَقَطَتْ مِنْـهُ (مِنْـكَ)، ولَـزِمَـتْـهُ الأَلِفُ واللّامُ في (الأَفْـعَلِ)، و (الفُـعْلَى)[٨]، نَحْوُ: (الأَفْـضَلِ)، و (الفُضْلَى)، وذَكَـرَ ذلِكَ لِـيُـبَـيِّنَ أَنَّـهُ قَـدْ خَـرَجَ بِلُـزُومِ التَّـعْرِيفِ إِلى حُكْمِ الاسْمِ؛ لأَنَّ لُـزُومَ

---

(١) في تاج العروس (عيث): « رَجُلٌ عَـيْثانُ: مُـفْسِدٌ، وامرأَةٌ عَـيْـثَى ».

(٢) في الأصل ود: (قومى)، وكذا في الجواب.

(٣) سيبويه ٤/ ٣٦٤.

(٤) في الأصل ود: (كثر)، وكذا في الجواب.

(٥) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٦) العبارة في ف: (والّذي في ذلك إجراء هذه الياء على القلب فيما اجتمع).

(٧) في د: (الفعل).

(٨) في د: (والفعل).

التَّعْرِيفِ[١] أَصْلٌ في الاسْمِ، وعَارِضٌ في الصِّفَةِ، كالأَسْمَاءِ الأَعْلامِ الَّتي تُوضَعُ مَعْرِفَةً عَلَى الشَّيءِ بِعَيْنِهِ.

فأَمَّا الصِّفَةُ فَحَقُّها أَنْ تَتْبَعَ المَوْصُوفَ في مَعْرِفَتِهِ ونَكِرَتِهِ، كَمَا تَتْبَعُهُ في إِعْرَابِهِ، وكَمَا تَتْبَعُهُ في تَذْكِيرِهِ وتَأْنِيثِهِ، فَلَمّا خَرَجَ (الفُعْلَى) إِلى حُكْمِ الاسْمِ بِلُزُومِ التَّعْرِيفِ، وفِيهِ مَعْنى الصِّفَةِ احْتَاجَ إِلى الفَرْقِ بَيْنَهُ وبَيْنَ الصِّفَةِ المَحْضَةِ، فَعُومِلَ مُعَامَلَةً تُؤْذِنُ[٢] بِذلِكَ، وجَرَى التَّغْيِيرُ [فِيهِ بالإِعلالِ؛ لِيُؤْذِنَ بالتّغييرِ][٣] بِلُزُومِ التَّعْرِيفِ، وجَرَى (فَعْلى)[٤] مِمّا لا يَلْزَمُهُ التَّعْرِيفُ عَلَى الأَصْلِ في الإِعْلالِ[٥]، كَمَا جَرَى عَلَى الأَصْلِ في التَّعْرِيفِ والتَّنْكِيرِ[٦]. فَتَقُولُ: (الطُّوبَى)، و (الكُوسَى)، فَتَقْلِبُ اليَاءَ وَاوًا للعِلَّةِ الّتي بَيَّنّا.

[فَأَمّا (فِعْلَى) مِمّا عَدَا ذلِكَ فَيَجْرِي عَلَى الأَصْلِ عَلَى مَا بَيَّنّا][٧] مِنْ قِيَاسِ (بِيضٍ)، فَتَقُولُ: (امْرَأَةٌ حِيكَى)، و: ﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴾ [النجم: ٢٢] [عَلَى (فِعْلى)][٨]، ويَدُلُّكَ عَلَى ذلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ في الكَلامِ (فِعْلى) صِفَةً؛ لأَنَّهُ مَرْفُوضٌ؛ للاسْتِغْنَاءِ عَنْهُ، فَقَدْ حَصَلَ الفَرْقُ بَيْنَ (الطُّوبَى)، و (ضِيزَى) بِمَا يَقْتَضِيهِ حَالُهُما عَلَى مَا بَيَّنّا.

و (فَعْلى) مِنْ (شَرَيْتُ)، و (تَقَيْتُ) اسْمًا: (شَرْوَى)، و (تَقْوَى)، تُبْدَلُ اليَاءُ فِيهِ وَاوًا؛ لأَنَّهُ يُشْبِهُ بَابَ (الطُّوبَى)، و (الكُوسَى) بِاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ فِيهِ، كاجْتِمَاعِهِما في: (الطُّوبى) [و١٠٣] و (الكُوسَى)؛ أَحَدُهُما أَنَّ اليَاءَ وَقَعَتْ في المَوْقِعِ الَّذي هو أَحَقُّ بِالتَّغْيِيرِ، وهو اللّامُ، وجَرَتْ عَلَى (فَعْلَى)، وهو بِنَاءٌ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الاسْمِ والصِّفَةِ، فَيُحْتَاجُ إِلى الفَرْقِ مِنْ هذه الجِهَةِ.

---

(١) بعده في د قوله: (إلى حكم الاسم لأن لزوم التعريف)، وهو مكرر سيذكره بعده.
(٢) في د: (تؤذى).
(٣) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٤) في ف: (فَعْلى). (٥) في د: (الاعتلال).
(٦) في ف: (في التنكير والتعريف).
(٧، ٨) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

و (الطُّوبَى) أَشَدُّ حَاجَةً إِلى الفَرْقِ؛ لالْتِبَاسِ الاسْمِ فِيهِ بِالصِّفَةِ مِنْ جِهَتَيْنِ: إِحْدَاهُما[١] الخُرُوجُ إِلى حُكْمِ الاسْمِ بِلُزُومِ المَعْرِفَةِ، والأُخْرى[٢] الاشْتِرَاكُ في بِنْيَةِ (فُعْلى)؛ ولِهذا[٣] حُمِلَ بَابُ (فَعْلَى) عَلَيْهِ بِالشَّبَهِ لِقُوَّةِ السَّبَبِ الّذي اقْتَضَى الحُكْمَ في (فُعْلى)[٤].

وأَمّا بِنَاءُ (فَعْلَى) مِنْ: (صَدْيَانَ)، و (خَزْيَانَ) صِفَةً فَعَلَى الأَصْلِ، تَقُولُ فِيهِ: (صِدْيَا)، و (خِزْيَا)، كَمَا جَرَى: (حِيكَى)، و (ضِيزَى) عَلَى قِيَاسِ (بِيضٍ)، وهو الأَصْلُ المُطَّرِدُ في بَابِهِ.

ولَمْ يُفَرَّقْ في (فَعْلَى) مِمّا عَيْنُهُ حَرْفُ عِلَّةٍ بَيْنَ الاسْمِ والصِّفَةِ، لأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ سَبَبٌ يَقْتَضِي ذلِكَ، فَجَرَى عَلَى أَصْلِهِ في (فَوْضَى)، و (عَيْثَى)، وفُرِّقَ مَا لامُهُ يَاءٌ [في (فَعْلَى)][٥] بَيْنَ الاسْمِ والصِّفَةِ، فَجُعِلَ ذلِكَ نَظِيرَ (طُوبَى)[٦]، و (ضِيزَى)؛ لِمَا بَيَّنّا مِن العِلَّةِ.

و (فُعْلَى) مِنْ (قُلْتُ) عَلَى الأَصْلِ: (قُولَى)، وكَذلِكَ (فَعْلَى) مِنْ (غَزَوْتُ) عَلَى الأَصْلِ: (غَزْوَى).

ومَعْنى قَوْلِهِ في (الطُّوبَى)، و (الشَّرْوَى): « وكَانَ ذلِكَ تَعْوِيضًا للواوِ مِنْ كَثْرَةِ دُخُولِ اليَاءِ عَلَيْها » أَنَّ ذلِكَ جَرَى مَع العِلَّةِ الّتي بَيَّنّا للتَّعْوِيضِ الّذي يَقْتَضِي التَّعْدِيلَ بَيْنَ حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ.

* * *
* *
*

---

(١) في ف: (أحدهما).

(٢) في الأصل ود وف: (والآخر)، وكذا يقتضي السياق.

(٣) في ف: (فلهذا).

(٤) في ف: (الفعلى).

(٥) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٦) في ف: (الطوبى).

بَابُ الوَاوِ
الّتي تُقْلَبُ للياءِ المُجَاوِرَةِ لَهَا(*)

الغَـرَضُ فِيـهِ(١) أَنْ يُـبَـيَّنَ مَـا يَجُـوزُ في الـوَاوِ الّتـي تُـقْـلَـبُ للـيَاءِ المُجَـاوِرَةِ لَـهَا(٢) مِمّا لا يَجُوزُ.

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَـا الّذي يَجُوزُ في الـوَاوِ الّتي تُـقْـلَـبُ للياءِ المُجَاوِرَةِ لَها؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ومَـا زِنَـةُ: (سَيِّـدٍ)، و (صَيِّـبٍ)؟ ولِمَ قُـلِـبَت الـوَاوُ فِـيـهِ يَـاءً؟ ولِمَ جَازَ أَنْ يَـكُونَ عَلَى (فَـيْعِلٍ) [مِنْ](٣) غَـيْـرِ أَنْ يَـكُونَ لَـهُ نَظِـيـرٌ في الصَّحِيحِ، مَع أَنَّ الصَّحِيحَ هو الأَصْلُ في المُعْـتَـلِّ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ بِمَنْزِلَـةِ مَا بُنِـيَ عَلَى مُهْـمَـلٍ في التَّصْغِـيـرِ(٤)، والجَمْعِ، وهو بِنَـاءٌ عَلَى تَـقْدِيـرٍ فِـيـهِ رِيَـاضَـةٌ وتَعْرِيفٌ [ظ١٠٣] لِصِحَّـةِ التَّـقْدِيـرِ؟

ومَـا زِنَـةِ: (كَـيْـنُونَـةٍ)، و (قَـيْدُودَةٍ)؟ ولِـمَ حَمَلَـهُ عَلَى (فَـيْـعُولٍ)، ولَـيْسَ في غَـيْـرِ المُعْـتَـلِّ (فَـيْـعَلُولٌ) مَصْدَرًا؟

ولِمَ جَازَ مِثْـلُ: (قُـضَاةٍ) في المُعْتَـلِّ، ولَمْ يَجِئ لَـهُ نَظِـيـرٌ في الصَّحِيحِ مِن الجَمْعِ؟ ومَا وَجْـهُ قَـوْلِ مَنْ حَمَلَـهُ عَلَى (فَـيْـعَلٍ)، ثُـمَّ عُـدِلَ إِلى (فَـيْعِـلٍ)؟

ومَا في قَـوْلِـهِم: (تَـيَّحَانُ)(٥)، و (هَـيَّـبَانُ)(٦) مِـن الدَّلِـيلِ؟ ولِمَ لا يُحْمَلُ عَلَى

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٦٥: « هذا باب ما تقلب الواو فيه ياء إذا كانت متحركة والياء قبلها ساكنة، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة ».

(١) قوله: (فيه) ليس في ف.

(٢) قوله: (المجاورة لها) ليس في ف.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) في د: (التغيير).

(٥) في تاج العروس (تيح): « التَّـيِّحان: يُـرْوَى بكسر الياءِ وفَتحها، وهو الذي يَعترِض في الأمور ».

(٦) في تاج العروس (هيب): « الهَـيَّـبَانُ: الذي يُهابُ، فإِذا كان ذلك كان الهَـيَّـبَان في مَعْنَى المفعول ... والهَـيَّـبَانُ مُشَدَّدَة أي ياؤُه مع فَـتْحِها... الهَـيَّبَانُ: الجبانُ المُـتَـهَـيِّبُ الذي يَهابُ النّاس كالهَيوبِ ».

التَّغْيِيرِ كَتَغْيِيرِ: (بِصْرِيٍّ)، و (دُهْرِيٍّ)، و (أَمَوِيٍّ)؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ:

مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ العَيَّنِ

ومَا زِنَةُ: (مَيِّتٍ)، و (هَيِّنٍ)، و (لَيِّنٍ)؟

ومَا زِنَةُ: (صَيْرُورَةٍ)؟ ولِمَ لَزِمَ التَّخْفِيفُ فِيها، وفي: (كَيْنُونَةٍ)، و (قَيْدُودةٍ)؟

ومَا بِنَاءُ (فَيْعَلٍ) مِنْ (قُلْتُ)؟

ومَا زِنَةُ: (دَيَّارٍ)، و (قَيَّامٍ)؟

ومَا بِنَاءُ: (فِعْيَلٍ)[1] مِن (القَوْلِ)؟

ومَا زِنَةُ (زَيَّلْتُ)[2]؟ ولِمَ حَمَلَهُ عَلَى: (فَعَّلْتُ) مِنْ قَوْلِهِم: (زَايَلْتُ)؟ ومَا في قَوْلِهِم: (تَزْيِيلٌ) مِن الدَّلِيلِ؟

ومَا زِنَةُ: (تَحَيَّزْتُ)؟ ولِمَ حَمَلَهُ[3] عَلَى: (تَفَيْعَلْتُ)؟ ومَا مَصْدَرُهُ؟ ولِمَ جَرَى عَلَى (التَّحَيُّزِ)، وهو (تَفَيْعُلٌ)؟

الجَوَابُ[4]

الّذي يَجُوزُ في الوَاوِ الّتي تُقْلَبُ للياءِ المُجَاوِرَةِ لَهَا إِبْدَالُ[5] الوَاوِ يَاءً إذا جَاوَرَت اليَاءَ، وكَانَ الأَوَّلُ مِنْهُما سَاكِنًا، والعِلَّةُ في ذلِكَ مُقَارَبَةُ اليَاءِ للوَاوِ[6]، مَع أَنَّها مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، فَلَمّا كَانَ يَجُوزُ في المُتَقَارِبَةِ مِن الحُرُوفِ الصِّحَاحِ الإِدْغَامُ والإِظْهَارُ نَحْوُ: ﴿ قَالَت طَّآيِفَةٌ ﴾ [الأحزاب: ١٣]، و: ﴿ قَدْ سَمِعَ

(١) في د: (فيعل).

(٢) في اللسان (خلق): « ويقال: زايلت بين الشيئين، وزيلت، إذا فرقت ».

(٣) في د: (جعله).

(٤) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٥) العبارة في ف: (والّذي يجوز إبدال).

(٦) في ف: (الواو).

ٱللَّهُ ﴾ [المجادلة: ١]، ثُمَّ جَاءَ ذلِكَ في حُرُوفِ العِلَّةِ، لَزِمَ الإِعْلالُ للإِدْغَامِ؛ لأَنَّهَا أَحَقُّ بِالإِعْلالِ للإِدْغَامِ مِن الحُرُوفِ الصِّحَاحِ.

ولا يَجُوزُ إِذا كَانَ الأَوَّلُ مُتَحَرِّكًا مَا جَازَ فِيهِ إِذا كَانَ سَاكِنًا، نَحْوُ: (قَوِيتُ)؛ لأَنَّ المُتَحَرِّكَ لا يُدْغَمَ فِيمَا بَعْدَهُ، وهو مَع ذلِكَ قَوِيَ بِالحَرَكَةِ، فَلا يَجُوزُ أَنْ يُسَكَّنَ ثُمَّ يُدْغَمَ في مِثْلِ: (قَوِيَ)، ويَجُوزُ ذلِكَ في: (حَيِيَ)؛ لأَنَّ المِثْلَيْنِ أَحَقُّ بِالإِدْغَامِ مِن المُتَقَارِبَيْنِ.

و (سَيِّدٌ) (فَيْعِلٌ) مِنْ: (سَادَ، يَسُودُ)، وكَذلِكَ (صَيِّبٌ) مِنْ: (صَابَ، يَصُوبُ)، وإِنَّمَا جَازَ [و١٠٤] أَنْ يَكُونَ عَلَى (فَيْعِلٍ) مِنْ غَيْرِ نَظِيرٍ لَهُ في الصَّحِيحِ؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا بُنِيَ عَلَى مُهْمَلٍ في التَّصْغِيرِ والجَمْعِ، كَقَوْلِهِمْ: (عَبَادِيدُ)، و (لُيَيْلِيَةٌ)[1]؛ وذلِكَ للحَاجَةِ إِلى تَمْكِينِ التَّقْدِيرِ في بَابِ الإِيجَازِ وبَابِ الاشْتِقَاقِ؛ لِيَجْرِيَ جَمِيعُهُ عَلَى مِنْهَاجٍ، وفي بَابِ مَا يُسْتَغْنَى فِيهِ بِغَيْرِهِ، فَيُبْنَى فَرْعُهُ عَلَى التَّقْدِيرِ في هذه الأَبْوَابِ الثَّلاثَةِ.

وزِنَةُ (كَيْنُونَةٍ): (فَيْعُولَةٌ)، وكَذلِكَ: (صَيْرُورَةٌ).

و (قَيْدُودٌ) لَيْسَ [(فَعْلُولٌ)؛ لأَنَّ][2] الأَصْلَ فِيهِ: (قَيَّدُودٌ)، [ولَوْ كَانَ (فَعْلُولٌ)][3] لَظَهَرَتْ[4] فِيهِ الوَاوُ؛ لأَنَّها سَاكِنَةٌ، قَبْلَهَا فَتْحَةٌ، وهو مِنْ (قَادَ، يَقُودُ). ولَيْسَ في غَيْرِ المُعْتَلِّ: (فَيْعَلُولٌ) مَصْدَرًا، ولكنَّهُ مِمَّا اخْتَصَّ بِهِ المُعْتَلُّ، وهو[5] مَصْدَرٌ وُصِفَ[6] بِهِ؛ لأَنَّهُ الطَّوِيلُ في غَيْرِ السَّمَاءِ.

وجَازَ [مِثْلُ][7]: (قُضَاةٍ) في المُعْتَلِّ مِنْ غَيْرِ نَظِيرٍ في جَمْعِ الصَّحِيحِ؛ لِمَا

---

(١) في ف: (ولويلية).

(٢، ٣) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٤) الكلام في ف: (وقيدود، ولو كان قيدود ليس الأصل فيه قيدود لظهرت)، والواضح أنها عبارة غير سليمة.

(٥) قوله: (وهو) مكرر في الأصل.

(٦) في ف: (يوصف).

(٧) ما بين المعقوفين من ف، وساقط في الأصل ود.

بَـيَّـنّا مِنْ بِنَـاءِ المُعْتَـلِّ عَـلَى مُهْمَلٍ في الصَّحِيحِ[١].

وقَالَ بَـعْـضُ النَّحْوِيِّـينَ في: (سَيِّـدٍ)، و (صَيِّبٍ): إِنَّـهُ (فَيْعَلٌ) عُـدِلَ إِلـى (فَـيْعِـلٍ)[٢]، فَـيَحْمِلُـهُ[٣] عَـلَى نَـظِيـرٍ مِـن الصَّحِيـحِ، نَحْـوُ: (صَيْـرَفٍ)، و (صَيْـقَلٍ)، وجَعَـلَ وَجْهَ تَـغْيِيـرِهِ كَـتَغْيِـيـرِ (دُهْـرِيٍّ)، و (بِصْرِيٍّ)، و (أُمَوِيٍّ)؛ للإِيـذَانِ[٤] بِقُـوَّةِ التَّـغْيِيـرِ في حُـرُوفِ العِلَّـةِ، كَـقُـوَّةِ التَّـغْيِيـرِ في النَّـسَبِ.

وأَبَـى ذلِكَ الخَلِيـلُ وسِيبَوَيْـهِ[٥]؛ لأَنَّـهُ مُخالَـفَـةٌ للمَـوْجُودِ الَّذي لَـهُ نَظِيـرٌ مِنْ: (قُـضَاةٍ)، و (رُمَـاةٍ) بِالحَمْلِ عَلَى الشُّذُوذِ، ولَـيْسَ لَـنَا أَنْ نُخَالِفَ المَوْجُودَ إِلّا بِدَلِيـلٍ قَاطِعٍ، لا يَـتَـوَجَّـهُ مَعَـهُ الحَمْلُ عَلَى المَسْمُوعِ، ومَع ذلِكَ فَـقَـدْ أَتَـوْا بِقَـوْلِـهِمْ: (تَـيَّحَانُ)، و (هَـيَّبَانُ)، و (عَـيِّنٌ) عَلَى أَصْلِ بِنَـائِـهِ، فَـلَـيْسَ في (فَـيْعَلٍ) مَـا يُوجِبُ الهَـرَبَ مِنْـهُ إِلى (فَـيْعِـلٍ)، وقَـدْ قَـالَ بَعْضُ العَـرَبِ:

١٢٣٥ مَا بَالُ عَـيْـنِـي كَالشَّعِيبِ العَـيَّنِ[٦]

و (مَـيْتٌ)، و (هَـيْنٌ)، و (لَـيْنٌ) وَزْنُـهُ (فَـيْعِـلٌ)، ويَجُوزُ فِـيـهِ الأَصْلُ مِن التَّـثْقِيـلِ، فَـتَقُولُ: (مَـيِّتٌ)، و (هَـيِّنٌ)، و (لَـيِّـنٌ). ولا يَجُـوزُ في (قَـيْدُودٍ)، و (كَـيْـنُونَـةٍ) التَّـثْقِيـلُ؛ لِكَـثْرَةِ الحُـرُوفِ.

وبِنَـاءُ (فَعْيَـلٍ) مِن (القَـوْلِ): (قَـيَّـلٌ)، وبِنَـاءُ (فَـيْعَلٍ) مِنْـهُ (قَـيَّـلٌ).

وأَمَّـا (زَيَّـلْتُ) فهـو (فَعَّـلْتُ)[٧] مِـن [ظ١٠٤] اليَاءِ؛ لِقَوْلِـهِم: (زَايَلْتُ)، و (التَّـزْيِـيـلُ) دَلِـيـلٌ عَلَـيْـهِ؛ لأَنَّـهُ كَـ (حَسَّنْتُ تَحْسِينًا).

---

(١) الكلام من قوله: (لما بينا من بناء) ساقط من ف.

(٢) انظر هذا الرأي في سيبويه ٤/ ٣٦٥، وشرح السيرافي ٥/ ٢٧٤.

(٣) في ف: (ليحمله). (٤) في د: (لإيذان).

(٥) سيبويه ٤/ ٣٦٥.

(٦) هذا من الرجز، وهو لرؤبة في ديوانه ١٦٠، وهو في سيبويه ٤/ ٣٦٦ لبعض العرب، وانظر أدب الكاتب ٤٨٤، وشرح السيرافي ٥/ ٣٨٣، وجمهرة اللغة ٩٥٦، والحجة للفارسي ٤/ ١٠٢، وابن السيرافي ٢/ ٣٦٣، والخصائص ٣/ ٢١٤، والمخصص ٥/ ١١. وهو بلا نسبة في المنصف ٢/ ١٦، والإنصاف ٨٠١.

(٧) في ف: (فيعلت).

وأَمَّا (تَحَيَّزْتُ) فهو (تَفَيْعَلْتُ)؛ لأَنَّهُ لَوْ كَانَ (تَفَعَّلْتُ) لَقِيلَ: (تَحَوَّزْتُ) مِثْلُ: (تَعَوَّذْتُ)، و (تَقَوَّمْتُ)، ومَصْدَرُهُ: (التَّحَيُّزُ)، وهو (تَفَيْعُلٌ).

* * *

مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ أَيْضًا

ومَا الّذي يَجْتَمِعُ فِيهِ الوَاوُ والياءُ، فلا يَقَعُ فِيهِ قَلْبٌ؟ وهَلْ هو مَا كَانَ فِيهِ مَانِعٌ مِنْ قَلْبِ الوَاوِ إلى اليَاءِ؛ لِحَرَكَةِ الأَوَّلِ، أَوْ كَوْنِهِ عَلَى تَقْدِيرِ الأَلِفِ في المَدِّ، أَوْ عَارِضًا لا يُعْتَدُّ بِهِ؟

ولِمَ لا يَجُوزُ إِعْلالُ: (صَيُودٍ)، و (طَوِيلٍ)؟ ومَا في قَوْلِهِم: (وَتِدٌ)، و (وَتَدٌ) مِن الدَّلِيلِ؟ وهَلّا[1] أَجَازَ: (وَدَّهُ)، كَمَا يَجُوزُ: (مَدَّهُ)؟ وهَلْ ذلِكَ لِفَرْقٍ بَيْنَ المِثْلَيْنِ والمُتَقَارِبَيْنِ في القُوَّةِ؟

ولِمَ صَارَ الحَرْفَانِ المُتَقَارِبَانِ أَقْوَى في الإِدْغَامِ مِن اليَاءِ والوَاوِ، حَتَّى يُسَكَّنَ المُتَحَرِّكُ في أَحَدِهِما، ولا يُسَكَّنُ في الآخَرِ، مَع أَنَّ الوَاوَ أَقْوَى في الإِعْلالِ؛ إِذْ كَانَتْ تَعْتَلُّ وَحْدَها، ولَيْسَ ذلِكَ للحَرْفِ الصَّحِيحِ؟ ولِمَ لا يُمْكِنُ إِدْغَامُ المُتَحَرِّكِ في السَّاكِنِ؟

ومَا بِنَاءُ (فَوْعَلٍ) مِنْ: (بِعْتُ)؟ ومَا بِنَاءُ (فِعْيَلٍ) مِن (بِعْتُ)؟ ومَا بِنَاءُ (فَعْوَلٍ) مِنْهُ؟

ولِمَ جَازَ: (سُوِيرَ)، و (بُويِعَ)[2] مَع اجْتِمَاعِ الوَاوِ واليَاءِ، والأَوَّلُ مِنْهُما سَاكِنٌ؟ ومِنْ أَيْنَ صَارَتْ في تَقْدِيرِ الأَلِفِ الزَّائِدَةِ، مَع أَنَّها عَارِضَةٌ؟ ولِمَ جَرَى ذلِكَ في: (تُبُويِعَ)؟

ولِمَ جَازَ: (رُويَةٌ)، و (رُويَا)، و (نُويٌ) مَع أَنَّ الوَاوَ مِنْ نَفْسِ الكَلِمَةِ، ولَيْسَت في تَقْدِيرِ الأَلِفِ الزَّائِدَةِ؟ ولِمَ جَازَ فِيهِ: (رُيَّةٌ)، ولَمْ يَجُزْ ذلِكَ

---

(١) في د: (وها).

(٢) في الأصل ود: (وبوير)، وكذا في الجواب واقتضاء السياق.

في: (سُويِرَ)، وكَذلِك: (رُيّـا)؟

ومَـا بِنَـاءُ (فُوعِـلَ)، و (تُـفُوعِـلَ) مِن القَـوْلِ؟ ولِمَ لا بُـدَّ مِنْ صِحَّـةِ الـوَاوِ فِـيهِ؟ ومَا في إِخْـرَاجِها إِلى زِنَـةِ: (فُـعِّـلَ)، و (تُـفُـعِّـلَ) مِن المُضَاعَفِ؟ وهَـلْ يُـقَبِّحُ ذلِكَ اخْتِلافُ تَصْرِيفِ الفِعْـلِ بِمَا يُوهِمُ الفَسَادَ مِنْ أَنَّـهُ لَـيْسَ فِـيهِ إِعْلالٌ؟ ولِمَ امْـتَـنَعَ ذلِكَ مَع الْتِقَاءِ المِثْـلَـيْنِ في: (قُـووِلَ)، و (تُـقُووِلَ)؟

ولِمَ جَازَ: (دِيـوَانٌ) مَع أَنَّ الـيَاءَ مِـنْ نَـفْسِ الكَلِمَـةِ، ومِنْ [و١٠٥] أَيْـنَ صَارَت الـيَاءُ عَارِضَةً، كَمَا أَنَّ الـوَاوَ في (رُويَـا) عَارِضَةٌ؟ وهَـلْ ذلِكَ لأَنَّها تَـرْجِعُ إِلى الأَصْلِ في التَّصْرِيـفِ إِذا قُـلْتَ: (دَوَاوِينُ)، و (دُوَيْـوِينٌ)؟ ومَـا بِنَـاءُ (فِـيعَالٍ) مِنْ (دَوَنَ)؟ ولِمَ خَالَفَ بِنَـاءَ (فِعَّالٍ)، فَقِيـلَ في أَحَدِهِمَا: (دِيَّـانٌ)، وفي الآخَرِ: (دِيـوَانٌ)؟

ومَـا بِنَـاءُ (فِـيعَالٍ) مِن (القَـوْلِ)، و (البَـيْعِ)؟ ولِمَ (بِيَّـاعٌ)؟ وهَلّا جَازَ: (بِيـيَاعٌ) عَلَى الأَصْلِ مِنْ غَـيْـرِ إِدْغَامٍ؟

الجَوَابُ[1]

الّذي[2] يَجْتَمِعُ فِـيهِ الـوَاوُ والـيَاءُ فَـلا يَـقَعُ فِـيهِ قَـلْبٌ، هو مَـا فِـيهِ مَـانِعٌ مِنْ قَـلْبِ الـوَاوِ إِلى الـيَاءِ، والمَانِـعُ في ذلِكَ عَلَى ثَـلاثَـةِ أَوْجُهٍ: حَـرَكَـةُ الأَوَّلِ، أَوْ كَـوْنُـهُ عَلَى تَـقْدِيـرِ الأَلِفِ في المَدِّ، أَوْ كَـوْنُـهُ عَارِضًا لا يُـعْـتَـدُّ بِـهِ.

فَـ (صَيُودٌ)، و (طَوِيـلٌ) لا يَـقَعُ فِـيهِ قَـلْبُ الـوَاوِ؛ لِـتَحَـرُّكِ الأَوَّلِ. وفي قَـوْلِـهِمْ: (وَتِـدٌ)، و (وَتَـدٌ) دَلِـيـلٌ عَـلَى امْتِنَـاعِ القَـلْبِ في هذا؛ لأَنَّـهُ لَمّا امْـتَـنَـعَ مِنْ أَجْلِ حَـرَكَـةِ الأَوَّلِ الإِدْغَامُ[3] كَانَ فِـيما حُمِلَ عَلَـيْـهِ بِالشَّبَـهِ أَشَدَّ امْتِنَـاعًـا.

وهذه المَـوَانِعُ كُـلُّها تَـمْنَـعُ[4] مِن الإِدْغَامِ، وهو سَبَبُ القَـلْبِ، فَإِذا مَـنَـعَتْ

---

(١) الكلام من قوله: (وما الذي يجتمع) ساقط من ف.

(٢) في ف: (والّذي). (٣) في ف: (انقلب للإدغام).

(٤) في الأصل ود: (تمتنع)، وكذا في ف.

مِن السَّبَبِ[١] فَقَدْ مَنَعَتْ مِنْ مُسَبَّبِهِ، وهو القَلْبُ لِلإدْغَامِ، وإنَّمَا كَانَ الإدْغَامُ سَبَبًا؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ العِلَّةِ المُوجِبَةِ للحُكْمِ عَلَى هذه الصِّفَةِ.

فأَمّا (مَدَّهُ) فيَجُوزُ؛ لأَنَّهُ في المِثْلَيْنِ يَصْلُحُ أَنْ يُسَكَّنَ الأَوَّلُ، ويُدْغَمَ في الثَّانِي؛ لِقُوَّةِ المِثْلَيْنِ في الإدْغَامِ عَلَى مَنْزِلَةِ المُتَقَارِبَيْنِ، ولا يَلْزَمُ مِثْلُ ذلِكَ في: (وَدَّهُ) بِمَعْنى: (وَتَدُهُ)؛ لِمَا بَيَّنّا مِن الفَرْقِ بَيْنَ المِثْلَيْنِ والمُتَقَارِبَيْنِ.

والمُتَقَارِبَانِ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُما: التَّقَارُبُ بِالمَخْرَجِ. والآخَرُ: التَّقَارُبُ بِالحَالِ الّتي يَكُونُ عَلَيْها الحَرْفُ، وحُرُوفُ المَدِّ واللِّينِ تَتَقَارَبُ بِالأَحْوَالِ، لا بِالمَخَارِجِ؛ فَلِذلِكَ ضَعُفَتْ حُرُوفُ المَدِّ واللِّينِ في الإدْغَامِ عَنْ مَنْزِلَةِ الحُرُوفِ الصِّحَاحِ، وكَانَتْ تُحْمَلُ عَلَيْها بِالشَّبَهِ في مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ، فإذا امْتَنَعَ الإدْغَامُ في المُتَقَارِبَيْنِ لِحَرَكَةِ الأَوَّلِ مِن الحُرُوفِ[٢] الصِّحَاحِ فهو في حُرُوفِ المَدِّ واللِّينِ أَشَدُّ امْتِنَاعًا، ولا يُمْكِنُ [ظ١٠٥] إدْغَامُ المُتَحَرِّكِ في السَّاكِنِ؛ لأَنَّ الحَرَكَةَ تَمْنَعُ مِنْ دُخُولِهِ فِيهِ؛ لأَنَّها تَجْرِي مَجْرَى الغِلَظِ[٣] المَانِعِ مِنْ دُخُولِ السِّلْكِ الدَّقِيقِ.

وبِنَاءُ (فَوْعَلٍ) مِنْ (بِعْتُ): (بَيَّعٌ)، وبِنَاءُ (فِعْيَلٍ): (بِيَّعٌ)، وبِنَاءُ (فَعْوَلٍ): (بَيَّعٌ).

وتَقُولُ: (سُويِرَ)، و (بُويِعَ)، فلا يُعَلُّ مَع اجْتِمَاعِ الوَاوِ واليَاءِ، وسُكُونِ الأَوَّلِ مِنْهُما؛ لأَنَّ الوَاوَ في تَقْدِيرِ الأَلِفِ مِنْ ثَلاثِ جِهَاتٍ: أَنَّها زَائِدَةٌ، كَمَا أَنَّ الأَلِفَ في (سَايَرَ) زَائِدَةٌ. ومَا قَبْلَها مِنْها كما تَكُونُ الأَلِفُ ما قَبْلَها مِنْها. وهي عَلَى [تَقْدِيرِ][٤] الانْقِلابِ عَنْها؛ لأَنَّ (فُعِلَ) مُصَرَّفٌ مِنْ (فَعَلَ)، فَلَمَّا اجْتَمَعَت هذه الأَسْبَابُ صَارَتْ في حُكْمِ الأَلِفِ في امْتِنَاعِ الإدْغَامِ.

---

(١) كذا في ف، وفي الأصل ود: (المسبب).

(٢) في د: (من الخروج). (٣) في د: (الغليظ).

(٤) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

وتَقُولُ: (رُويَةٌ)، و (رُويَا)[١]، و (نُويٌ)، فلا تَقْلِبُ الوَاوَ؛ لأَنَّ الأَصْلَ هو الهَمْزُ، وهو في النِّيَّةِ، وإنَّما الوَاوُ عَارِضَةٌ. ومِن العَرَبِ مَنْ يَقُولُ: (رُيَّةٌ)، و (رُيَّا)، و (نُيٌّ)، فَتُقْلَبُ الوَاوُ؛ لأَنَّ السَّبَبَ الّذي لأَجْلِهِ صَحَّتْ لَيْسَ بِقَوِيٍّ كَقُوَّةِ: (سُويِرَ)؛ إذ الوَاوُ أَصْلِيَّةٌ، فَلَيْسَتْ كَالزَّائِدَةِ للمَدِّ، ولا كَالأَلِفِ، إذا[٢] كَانَتْ مِنْ نَفْسِ الكَلِمَةِ.

وبِنَاءُ (فُوعِلَ)، و (تُفُوعِلَ) مِن (القَوْلِ): (قُووِلَ)، و (تُقُووِلَ)، فلا يُعَلُّ، وإنْ كَانَ في المِثْلَيْنِ؛ لِقُوَّةِ السَّبَبِ في تَقْدِيرِ الوَاوِ بالأَلِفِ، مَع أَنَّها لَوْ أُدْغِمَتْ لَخَرَجَتْ إلى المُضَاعَفِ[٣] في: (فُعِّلَ)، و (تُفُعِّلَ) الّذي يُوهِمُ أَنَّ المَاضِي مِنْهُ (فَعَّلَ)، و (تَفَعَّلَ)، فَتُنُكِّبَ هذا فِيمَا مَاضِيهِ (فَعَّلَ)، و (تَفَعَّلَ)[٤]؛ لئلّا يُوهِمَ الفَسَادَ مَع مَا ذَكَرْنا مِن العِلَّةِ.

وتَقُولُ: (دِيوَانٌ)، فلا تُقْلَبُ الوَاوُ؛ لأَنَّ اليَاءَ عَارِضَةٌ؛ إذْ أَصْلُهُ: (دِوَّانٌ)، ويَرْجِعُ في التَّصْرِيفِ إلى الأَصْلِ، فَتَقُولُ: (دُوَيْوِينٌ)[٥]، و (دَوَاوِينُ).

وبِنَاءُ (فِيعَالٍ) مِن (القَوْلِ): (قِيَّالٌ)، ومِن (البَيْعِ): (بِيَّاعٌ)، ولا تَقُولُ: (بِيَاعٌ)؛ لالْتِقَاءِ المِثْلَيْنِ، والأَوَّلُ سَاكِنٌ.

* * *
* *
*

---

(١) في ف: (وروى).
(٢) في ف: (إذ).
(٣) في ف: (حال المضاعف).
(٤) قوله: (وتفعل) مكرر في الأصل.
(٥) في الأصل: (دويوين)، وكذا في د و ف.

بَابُ حَرْفِ العِلَّةِ الّذي يُقْلَبُ في الجَمْعِ هَمْزَةً(*)

الغَـرَضُ فِيـهِ أَنْ يُـبَيَّنَ مَـا يَجُـوزُ فـي حَـرْفِ العِلَّـةِ الّـذي يُـقْـلَبُ فـي الجَمْعِ هَمْـزَةً مِمّا لا يَجُوزُ[1].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَـا الّذي يَجُوزُ في حَـرْفِ العِلَّـةِ الّذي [و١٠٦] يُـقْـلَبُ في الجَمْعِ هَمْـزَةً؟ ومَـا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ومَـا جَمْـعُ (فَـوْعَـلٍ) مِـنْ (قُـلْتُ)، و (صَيِـدْتُ)؟ ولِـمَ وَجَـبَ فِيـهِ: (قَـوَائِـلُ)، و (صَوَائِـدُ)؟

ومَـا جَمْعُ (سَيِّدٍ)، و (عَـيِّنٍ)؟ ولِمَ وَجَبَ: (سَيَـائِـدُ)، و (عَـيَـائِـنُ)؟

ومَـا جَمْعُ (عَـيِّـلٍ)، و (خَيِّـرٍ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِيـهِ: (عَـيَـائِـلُ)، و (خَيَـائِـرُ)؟

ومَـا وَجْـهُ قِـيَـاسِ (سَيَـائِـدَ) عَلَى (قَـائِـلٍ)، مَـع أَنَّ (قَـائِـلًا) أُجْـرِيَ عَلَى لَـفْظِـهِ[2]؟

ولِمَ جَازَ: (ضَيَـاوِنُ) مِـنْ غَـيْـرِ هَمْـزٍ؟

ومَا جَمْعُ (فُـعَّـلٍ) مِـنْ (قُـلْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِيـهِ: (قَـوَائِـلُ)؟

ولِمَ اسْتَـوَى جَمْعُ (فَـوْعَـلٍ)، و (فَـعْـوَلٍ)، و (فُـعَّـلٍ)[3] مِـنْ (قُـلْتُ)؟

ولِمَ وَجَـبَ فـي الأَلِفِ أَنَّـها لَـيْسَتْ بِحَاجِـزٍ حَصِيـنٍ؟ ومَـا وَجْـهُ اعْتِلالِـهِ بِـالقُـرْبِ مِـنْ آخِـرِ الحَـرْفِ؟

(*) العنوان في الكتاب ٤ / ٣٦٩: « **هذا باب ما يكسر عليه الواحد مما ذكرنا في الباب الذي قبله ونحوه** ».

(١) العبارة في ف: (الغرض فيه أن يبين ما يجوز في هذا الباب مما لا يجوز).

(٢) في د: (جرى على لفظ).

(٣) قوله: (وفعل) ليس في د.

ومَا وَجْهُ قِيَاسِهِ عَلَى (سَمَاءٍ) كَقِيَاسِ (صُيَّمٍ) عَلَى (عُتِيٍّ)؟

ومَا جَمْعُ (فَوْعَلٍ) مِنْ (شَوَيْتُ)؟ ولِمَ اسْتَوَى الزَّائِدُ وغَيْرُ الزَّائِدِ في هذا حَتّى وَجَبَ: (شَوَايَا)[١]؟ ومَا في (أَوَائِلَ) مِن الدَّلِيلِ؟

ومَا الشّاهِدُ في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

وكَحَّلَ العَيْنَيْنِ بَالعَوَاوِرِ[٢]

ولِمَ اسْتَوَى بَنَاتُ اليَاءِ وبَنَاتُ الوَاوِ في هذا؟

ومَا جَمْعُ (فَيْعَلٍ) مِنْ (بِعْتُ)؟

ومَا جَمْعُ (فِعْيَلٍ)[٣] مِنْ (قُلْتُ)، و (بِعْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ: (قَوَائِلُ)، و (بَيَائِعُ)؟

الجَوَابُ[٤]

الّذي يَجُوزُ في حَرْفِ العِلَّةِ الّذي[٥] يُقْلَبُ في الجَمْعِ هَمْزَةً إِجْرَاؤُهُ عَلَى الهَمْزِ إذا كَانَ حَرْفَ مَدٍّ زَائِدٍ للهَمْزِ[٦]، أَوْ وَقَعَ عَلَى التَّضْعِيفِ مِنْ قُرْبِهِ مِن الطَّرَفِ؛ وذلِكَ أَنَّهُ[٧] لا تَصْلُحُ فِيهِ الحَرَكَةُ بَعْدَ أَلِفِ الجَمْعِ، وهو زَائِدٌ للمَدِّ؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الأَلِفِ الّتي لا تُحَرَّكُ. ولا تَصْلُحُ فِيهِ مَعَ التَّضْعِيفِ الحَرَكَةُ؛ لأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ[٨] ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ مُتَضَاعِفَةٍ، فَفَرُّوا مِنْ حَرْفِ العِلَّةِ الوَاقِعِ عَلَى هذه الصِّفَةِ إلى حَرْفٍ مُنَاسِبٍ تَصْلُحُ فِيهِ الحَرَكَةُ، وهو الهَمْزَةُ.

ولا يَجُوزُ فِيمَا خَلا مِن الزِّيَادَةِ للمَدِّ أَو التَّضْعِيفِ الهَمْزُ، مِن قِبَلِ أَنَّ[٩]

---

(١) في د: (شواين). (٢) في الأصل ود: (بالعوار).

(٣) في الأصل ود: (فيعل)، وكذا في الجواب، والكتاب ٤/ ٣٧١.

(٤) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٥) في الأصل ود: (الّتي)، وكذا في ف.

(٦) في ف: (للمد). (٧) في د: (لأنه).

(٨) الكلام من قوله: (الألف التي لا تحرك) ساقط من د.

(٩) قوله: (أن) ليس في د.

الأَصْلَ أَحَقُّ بِهِ في هذه الحَالِ، كَقَوْلِكَ: (مِقْوَلٌ)، و (مَقَاوِلُ)، و (مَعِيشَةٌ)، و (مَعَايِشُ) بِغَيْرِ هَمْزٍ.

وجَمْعُ (فَوْعَلٍ) مِنْ (قُلْتُ): (قَوَائِلُ)، ومِنْ (صَيِدْتُ): (صَوَائِدُ).

وجَمْعُ (سَيِّدٍ) [ظ١٠٦]: (سَيَائِدُ)[1]؛ لأَنَّهُ (فَيْعِلٌ). وجَمْعُ (عَيِّنٍ): (عَيَائِنُ)؛ لأَنَّ حَرْفَ العِلَّةِ بِمَنْزِلَةِ مَا قَد الْتَقَى فِيهِ الحَرْفَانِ مَع الحَرَكَةِ في الثَّانِي؛ إِذ الأَلِفُ لَيْسَتْ بِحَاجِزٍ حَصِينٍ.

وقِيَاسُ (سَيَائِدَ) قِيَاسُ (قَائِلٍ) في أَنَّهُ جَرَى عَلَى وَاحِدِهِ، كَمَا جَرَى (قَائِلٌ) عَلَى فِعْلِهِ، ولَوْ صَحَّ في وَاحِدِهِ لَصَحَّ في جَمْعِهِ[2]، كَمَا صَحَّ (ضَيَاوِنُ)[3]؛ لِصِحَّةِ (ضَيْوَنٍ)، وكَمَا صَحَّ (عَاوِرٌ) لِصِحَّةِ (عَوِرَ).

وجَمْعُ (عَيِّلٍ): (عَيَائِلُ)، وجَمْعُ (خَيِّرٍ): (خَيَائِرُ).

وجَمْعُ (فُعَّلٍ) مِنْ (قُلْتُ): (قَوَائِلُ)، ويَسْتَوِي (فَوْعَلٌ)، و (فَعْوَلٌ)[4] مِنْ (قُلْتُ)؛ لأَنَّ العِلَّةَ وَاحِدَةٌ، وإِنَّما كَانَ ذلِكَ فِيمَا قَرُبَ مِن الطَّرَفِ؛ لِمُجَاوَرَتِهِ مَا هو أَحَقُّ بِالتَّغْيِيرِ، فَصَحَّ مَا بَعُدَ، مِنْ نَحْوِ: (طَوَاوِيسُ)، واعْتَلَّ مَا قَرُبَ، مِنْ نَحْوِ: (أَوَائِلُ)، عَلَى قِيَاسِ[5] نَظِيرِهِ في: (صُوَّامٍ)، و (صُيَّمٍ)؛ لأَنَّ (صُيَّمٌ)[6] جَرَى مَجْرَى: (عُتِيٍّ) في مُجَاوَرَةِ آخِرِ الحَرْفِ الَّذي هو أَحَقُّ بِالتَّغْيِيرِ.

وجَمْعُ (فَوْعَلٍ) مِنْ (شَوَيْتُ): (شَوَايَا)؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ تَعْرِضُ في جَمْعٍ. والزَّائِدُ وغَيْرُ الزَّائِدِ في التَّضْعِيفِ سَوَاءٌ؛ لأَنَّ العِلَّةَ وَاحِدَةٌ، وهي مُضَاعَفَةُ حُرُوفِ العِلَّةِ، و (أَوَائِلُ) أَصْلٌ فِيمَا تَقَعُ فِيهِ الأَلِفُ بَيْنَ حَرْفَيْ[7] عِلَّةٍ.

---

(١) في د: (وسيائد).
(٢) كذا في ف، وفي الأصل ود: (جميعه).
(٣) في د: (ضيواون).
(٤) في ف: (فُعّل).
(٥) في ف: (وجرس قياس).
(٦) قوله: (لأن صيم) ساقط من د.
(٧) في د: (حرفي).

وقَالَ[(١)] الشَّاعِـرُ:

١٢٣٦ وكَـحَّـلَ العَـيْـنَـيْـنِ بِـالعَـوَاوِرِ[(٢)]

فهذا عَارِضٌ في الضَّرُورَةِ، والياءُ في نِـيَّـتِـهِ مِن (العَـوَاوِيـرِ)[(٣)].

وجَمْعُ (فَـيْـعَـلٍ) مِنْ (بِعْتُ): (بَـيَـائِـعُ)؛ لِـوُقُـوعِ أَلِفِ الجَمْعِ بَـيْنَ حَـرْفي عِلَّـةٍ مَع القُـرْبِ مِن الطَّـرَفِ.

وجَمْعُ (فِـعْـيَـلٍ) مِنْ (قُـلْتُ)، و (بِعْتُ): (قَـوَائِـلُ)، و (بَـيَـائِعُ) بِالهَمْـزِ، عَلَى الأَصْلِ الّذي بَـيَّنا.

* * *

* *

*

(١) كذا في ف، وفي الأصل ود: (قال).

(٢) هذا من الرجز، وهو لجندل الطهوي في ابن السيرافي ٢/ ٣٦٥. وهو للعجاج في الخصائص ٣/ ٣٢٦، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ٣٧٠، والأصول ٣/ ٣٩٧، والحجة للفارسي ٤/ ٣٣٨، ٥/ ٣٢٨، وسر الصناعة ٧٧١، والتمام ٢٥٤، والمخصص ١/ ١٠٥، وشرح التصريف للثمانيني ٤٩٥، وابن يعيش ١٠/ ٩٢، والإنصاف ٧٨٥.

(٣) في الأصل ود: (العواور)، وكذا في الكتاب ٤/ ٣٧٠.

بَابُ حَرْفِ العِلَّةِ الّذي[1] يجْرِي عَلَى الأَصْلِ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيَّنَ مَا يَجُوزُ في حَرْفِ العِلَّةِ الّذي[2] يَجْرِي عَلَى الأَصْلِ في الجَمْعِ مِمّا لا يَجُوزُ[3].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في حَرْفِ العِلَّةِ الّذي يَجْرِي عَلَى الأَصْلِ في الجَمْعِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ [و١٠٧] ولِمَ ذلِكَ؟

ومَا جَمْعُ (دَيَّارٍ)، و (قَيَّامٍ)، و (دَيُّورٍ)، و (قَيُّومٍ)؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (دَيَاوِيرَ)، و (قَيَاوِيمَ)؟

ومَا جَمْعُ (عُوَّارٍ)؟ ولِمَ جَرَى [عَلَى][4]: (عَوَاوِيرَ)؟

ولِمَ خَالَفَ (فَعَّالٌ) (فُعَّلٌ)؟

ومَا جَمْعُ (طَاوُوسٍ)، و (نَاوُوسٍ)؟ ولِمَ خَالَفَ (فَاعُولٌ) (فَاعِلٌ)، فَقُلْتَ في (عَاوِرٍ): (عَوَاوِيرُ)؟

ومَا وَجْهُ تَشْبِيهِ (أَوَائِلَ)، و (عَوَائِرَ) بِـ (شَقَاءٍ)، و (قَضَاءٍ)، كَتَشْبِيهِ (صُيَّمٍ) بِـ (عُتِيٍّ)، وانْفِصَالِ (صُوَّامٍ) مِنْهُما[5]؟

ومِنْ أَيْنَ صَارَ: (طَوَاوِيسُ) عَلَى قِيَاسِ (الشَّقَاوَةِ)، و (الغَوَايَةِ)؟

---

(١) في الأصل ود: (التي).

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٧١: « **هذا باب ما يجري فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر للجمع على الأصل** ».

(٢) في د: (التي).

(٣) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب وما لا يجوز).

(٤) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٥) قوله: (منهما) ليس في د.

ولِمَ صَحَّ: (زُوَّارٌ)، و (صُوَّامٌ)؟

ولِمَ قَوِيَ حَرْفُ العِلَّةِ بِتَبَاعُدِهِ مِنْ آخِرِ الكَلِمَةِ؟

الجَوَابُ[١]

الّذي[٢] يَجُوزُ في حَرْفِ العِلَّةِ الّذي يَجْرِي عَلَى الأَصْلِ في الجَمْعِ إِجْرَاؤُهُ عَلَى ذلِكَ بِبُعْدِهِ مِن الطَّرَفِ. ولا يَجُوزُ إِذا جَاوَرَ الطَّرَفَ إِلّا الإِعْلالُ، نَحْوُ: (أَوَائِلَ)، و (طَوَاوِيسَ)؛ وذلِكَ أَنَّ الطَّرَفَ[٣] أَحَقُّ بِالتَّغْيِيرِ؛ [لأَنَّهُ مَوْضِعُ تَعاقُبِ الزِّيَادَاتِ للمَعانِي، فهو أَحَقُّ بالتَّغْيِيرِ][٤] لِهذه العِلَّةِ، فَيُغَيَّرُ حَرْفُ العِلَّةِ للثِّقَلِ الّذي يَقْتَضِي ذلِكَ في المَوْضِعِ الّذي هو أَحَقُّ بِالتَّغْيِيرِ، ولا يُغَيَّرُ[٥] في المَوْضِعِ الّذي لَيْسَ أَحَقَّ بِالتَّغْيِيرِ[٦].

فَيُجْمَعُ (دَيَّارٌ)، و (قَيَّامٌ)، و (دَيُّورٌ)، و (قَيُّومٌ): (دَيَاوِيرُ)، و (قَيَاوِيمُ).

فَأَمَّا (دَوَّارٌ)، و (قَوَّامٌ) فَجَمْعُهُ: (دَوَاوِيرُ)، و (قَوَاوِيمُ)؛ لأَنَّهُ (فَعَّالٌ).

وجَمْعُ (عُوَّارٍ): (عَوَاوِيرُ).

وجَمْعُ (طَاوُوسٍ)، و (نَاوُوسٍ): (طَوَاوِيسُ)، و (نَوَاوِيسُ).

وجَمْعُ (عَاوِرٍ): (عَوَائِرُ)؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: (أَوَائِلَ) في القُرْبِ مِن الطَّرَفِ. فَأُجْرِيَ مُجْرَى: (شَقَاءٍ)، و (قَضَاءٍ)، كَمَا أُجْرِيَ (صُيَّمٌ) مُجْرَى (عُتِيٍّ). وخَالَفَ حُكْمُ (طَوَاوِيسَ)؛ لِبُعْدِهِ مِن الطَّرَفِ كَبُعْدِ (صُوَّامٍ).

---

(١) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ليس في ف، وهو مسائل الباب كلها.

(٢) في ف: (والّذي).

(٣) الكلام من قوله: (ولا يجوز) ساقط من د.

(٤) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٥) قوله: (في الموضع الّذي هو أَحَقُّ بِالتَّغْيِيرِ، ولا يُغَيَّرُ) ساقط من د.

(٦) قوله: (ولا يغير في الموضع الذي ليس أحق بالتغيير) مكرر في الأصل.

والدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ آخِرَ الاسْمِ أَحَقُّ بِالإِعْلالِ قَوْلُهُم: (الشَّقَاءُ) بِالإِعْلالِ، فَإِذَا بَنَوْهُ عَلَى التَّأنِيثِ قَالُوا: (الشَّقَاوَةُ)، وكَذلِكَ: (الغَبَاءُ)، و (الغَبَاوَةُ)، و (الصَّلاءُ)، و (الصَّلايَةُ).

وجَمْعُ (زُوَّارٍ)، و (صُوَّامٍ): (زَوَاوِيرُ)، و (صَوَاوِيمُ) عَلَى قِيَاسِ (عَوَاوِيرَ) في: (عُوَّارٍ).

وإِنَّما قَوِيَ حَرْفُ العِلَّةِ بِتَبَاعُدِهِ [ظ١٠٧] مِنْ آخِرِ الكَلِمَةِ؛ لأَنَّهُ يَظْهَرُ عَلَى أَصْلِهِ في المَوْضِعِ الّذي لَيْسَ هُو أَحَقَّ بِالتَّغْيِيرِ. فَهذا وَجْهُ قُوَّتِهِ[1]؛ لأَنَّهُ يَعْتَلُّ في خِلافِ هذا الوَجْهِ، ويَصِحُّ في هذا الوَجْهِ.

* * *
* *
*

(١) كذا في ف، وفي الأصل ود: (قوله).

بَابُ اليَاءِ
الّتي تَنْقَلِبُ وَاوًا في (فُعِلَ)
مِنْ (فَيْعَلَ) و (فَعْوَلَ)[*]

والغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَـا يَجُوزُ في الـيَاءِ الَّتي تَـنْـقَلِبُ وَاوًا في (فُعِلَ) مِنْ (فَـيْعَـلَ)، و (فَعْولَ) مِمّا لا يَجُوزُ[١].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الـيَاءِ الّتي تَـنْـقَلِبُ وَاوًا في (فُعِـلَ) مِـنْ (فَـيْـعَـلَ)؟ ومَا الّذي لا يَـجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ لا يَجُوزُ أَنْ يُجْـرَى (فَـعَّـلَ) مِمّا عَـيْـنُـهُ يَـاءٌ[٢] هذا المُجْـرَى؟

ومَـا (فُعِـلَ) مِـنْ (بَـيَّـعَ) الّذي هو (فَـيْـعَـلَ)؟ ومَـا (فُعِـلَ) مِـنْ (بَـيَّـعَ) الّذي هو (فَـعَّـلَ)؟ ولِمَ وَجَبَ في أَحَدِهِما: (بُـويِـعَ)، وفي الآخَرِ: (بُـيِّـعَ)؟

ومَا (فَـيْـعَـلَ) مِنْ (قُـلْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (قَـيَّـلَ)؟ ومَـا (فُعِـلَ) مِنْـهُ؟ ولِمَ وَجَبَ[٣] فِـيـهِ: (قُووِلَ)، وفي (فَـعَّـلَ) مِنْـهُ إِذا أَرَدْتَ المَاضِي (قَـوَّلَ)؟

ولِمَ حَمَلَ هذا الـبَابَ عَـلَى (فَاعَـلْتُ)؟

ومَا مَعْنى قَـوْلِـهِ[٤]: « كَمَا اتَّـفَـقْنَ في غَـيْـرِ المُعْـتَـلِّ »[٥]؟

وهَـلْ ذلِكَ في: (ضُورِبَ)، و (بُـوطِـرَ)، و (صُومِعَ)؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٧٢: « هذا باب (فُعِلَ) من (فَوعلت) من (قلت)، و (فيعلت) من (بعت) ». وقوله: (في فعل من فيعل وفوعل) ساقط من د.

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب وما لا يجوز).

(٢) في الأصل: (ياءا).

(٣) الكلام من قوله: (في أحَدِهما بويع) ساقط من د.

(٤) سيبويه ٤/ ٣٧٢.

(٥) في د: (أَنْـفَفق).

ومَـا بنَـاءُ (تَـفَـيْـعَـلَ) مِن (القَـوْلِ)، و (البَـيْعِ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (تَـقَـيَّـلَ)، و (تَـبَـيَّعَ)؟ ومَـا (فُعِـلَ) مِنْـهُ؟ ولِمَ وَجَـبَ فِـيـهِ: (تُـقُووِلَ)، و (تُـبُويِـعَ)؟ ولِمَ خَالَفَ بَـابَ (تَـفَعَّـلَ) مِنْـهُما؟ ومَـا نَظِـيـرُهُ مِن الصَّحِيحِ في (تَـفَـيْـهَـقَ)، و (تُـفُوهِقَ)؟

ومَـا (فُعِلَ) مِنْ (حَـوَّلَ)، و (زَيَّـلَ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (حُـوِّلَ)، و (زُيِّـلَ)؟

ومَـا (فَـوْعَلَ) مِنْ: (قُـلْتُ)، و (بِعْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيهِما: (قَـوَّلَ)، و (بَـيَّعَ)، وفِـيـمَا لَـمْ يُـسَمَّ فَـاعِلُـهُ: (قُووِلَ)، و (بُـويِـعَ)[١]، وفي (فُـعْوِلَ): (قُـووِلَ)، و (بُـووِعَ)؟ ولِمَ جَـرَى مَجْـرَى (سُويِـرَ)؟

ومَـا بِنَـاءُ (افْعَـوْعَلْتُ) مِـنْ (سِرْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (اسْيَـيَّـرْتُ)؟ ومَا (فُـعِـلَ) مِنْـهُ؟ ولِمَ وَجَبَ: (اسْيُـوِيـرَ)؟

ومَا في قَـوْلِـهِم[٢]: (اغْـدُودِنَ) مِن الدَّلِـيـلِ، و (اغْـدُودِنَ في هـذا المَـكَانِ)، كَمَا قَـالُوا: (اشْهُوبَّ[٣] في المَـكَانِ)؟

الجَوَابُ[٤]

الّذي يَـجُوزُ في الـيَاءِ [و١٠٨] الّتي تَـنْـقَلِبُ وَاوًا في (فُـوعِلَ)[٥] مِـنْ (فَـيْـعَـلَ) إِجْـرَاؤُها عَلَى ذلِكَ لِشَبَهِها[٦] بِالأَلِفِ[٧] الّتي لا تَـكُونُ إِلَّا مَـدَّةً في (فُعِـلَ) مِنْ جِهَـةِ أَنَّـهُ يَـقَعُ بَعْدَها الحَـرْفُ الصَّحِـيـحُ، فَـيَجْرِي عَلَى المَدَّةِ، نَحْوُ: (ضُورِبَ)، و (بُـوطِـرَ)، و (صُومِـعَ). ولا يَجُوزُ في المُضَاعَـفِ مِثْـلُ هذا؛ لِخُـرُوجِـهِ[٨] عَـنْ

---

(١) في الأصل ود: (بووع)، وكذا في الجواب.

(٢) الكلام من قوله: (وجب فيه اسييرت) ساقط من د.

(٣) في الأصل ود: (اشهودت)، وكذا في الجواب.

(٤) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٥) في د: (فعل).

(٦) في د: (لتشبهها).

(٧) العبارة في ف: (الّذي يجوز في هذه الياء إجراؤها على القلب لشبهها بالألف).

(٨) العبارة في د: (مثل هذا الخروج).

شَبَهِ الأَلِفِ؛ إِذْ كَانَت الأَلِفُ لا يَكُونُ مَا بَعْدَها مِثْلُها، وتُدْغَمُ فِيها، فإذا جَرَى حَرْفُ العِلَّةِ عَلَى المُضاعَفِ خَرَجَ عَنْ قِيَاسِ الأَلِفِ، وكَانَ الأَصْلُ أَحَقَّ بِهِ.

فَتَقُولُ في (فُعِلَ) مِنْ (بَيَّعَ) الّذي هو (فَيْعَلَ): (بُويِعَ)، وفي (بَيَّعَ) الّذي هو (فَعَّلَ): (بُيِّعَ). وتَقُولُ في (فَيْعَلَ) مِنْ (قُلْتُ): (قَيَّلَ)، و (فُعِلَ) مِنْهُ: (قُووِلَ)، وتَقُولُ في (فَعَّلَ) مِنْهُ: (قَوَّلَ)، وفي (فُعِّلَ): (قُوِّلَ)[١]. فاتَّفَقَ[٢] مَا خَرَجَ إِلى التَّضْعِيفِ عَلَى جِهَةِ العَارِضِ، ومَا لَمْ يَكُنْ مُضَاعَفًا، مِنْ نَحْوِ: (بُوطِرَ)، و (صُومِعَ)؛ لأَنَّهُ عَلَى هذا التَّقْدِيرِ، وإِنْ عَرَضَ فِيهِ لَفْظُ التَّضْعِيفِ، وهو مَع ذلِكَ بِمَنْزِلَةِ الأَلِفِ الّتي لا يَكُونُ فِيها تَضْعِيفٌ أَصْلًا، ولا يَقَعُ بَعْدَها إِلّا حَرْفٌ مُخَالِفٌ لَهَا.

وبِنَاءُ (تَفَيْعَلَ) مِن (القَوْلِ)، و (البَيْعِ): (تَقَيَّلَ)، و (تَبَيَّعَ). ولِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مِنْهُ: (تُقُووِلَ)، و (تُبُويِعَ). فأَمَّا (تَفَعَّلَ) مِنْهُما فَـ (تَقَوَّلَ)، و (تَبَيَّعَ). و (فُعِلَ) مِنْهُما: (تُقُووِلَ)، و (تُبُيِّعَ). ونَظِيرُ الأَوَّلِ: (تَفَيْهَقَ)، و (تُفُوهِقَ)، ونَظِيرُ الثَّانِي: (حَوَّلَ)، و (حُوِّلَ)، و (زَيَّلَ)، و (زُيِّلَ).

و (فَوْعَلَ) مِنْ (قُلْتُ)، و (بِعْتُ): (قَوَّلَ)، و (بَيَّعَ). وفِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ: (قُووِلَ)، و (بُويِعَ).

و (فَعْوَلَ)[٣] مِنْ (قُلْتُ)، و (بِعْتُ): (قَوَّلَ)، و (بَيَّعَ)، ولِمَا[٤] لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مِنْهُما: (قُووِلَ)، و (بُووِعَ)، تَصِحُّ الوَاوُ كَمَا صَحَّت[٥] في: (سُويِرَ)؛ لأَنَّها مَدَّةٌ.

وبِنَاءُ (افْعَوْعَلْتُ)[٦] مِنْ (سِرْتُ): (اسْيَيَّرْتُ). و (فُعِلَ) مِنْهُ: (اسْيُويِرَ)؛

---

(١) قوله: (وتقول في (فَعَّلَ) مِنْهُ: (قَوَّلَ)، وفي (فُعِّلَ): (قُوِّلَ)) مكرر في د.

(٢) في د: (فاتفقق).

(٣) في الأصل ود: (وفوعل)، وكذا في ف.

(٤) في ف: (وما).

(٥) في ف: (كما صح).

(٦) في الأصل ود: (افعول)، وكذا في ف.

لأَنَّهُ مِمّا يَقَعُ بَعْدَ حَرْفِ العِلَّةِ مِنْهُ حَرْفٌ صَحِيحٌ، كَقَوْلِكَ: (اغْدُودِنَ في هذا المَكانِ)، كَمَا تَقُولُ في الأَلِفِ: (اشْهُوبَّ في المَكَانِ) [ظ١٠٨].

* * *

مَسَائِلُ مِنْ هذا البَابِ أَيْضًا

ومَا مَعْنى قَوْلِهِ في (اليَوْمِ)(١): « كَأَنَّهُ مِنْ (يُمْتُ) »؟ وهَلْ مَعْنى ذلِكَ تَبْيِينُ مَصَادِرَ لا يَجُوزُ أَنْ يُصَرَّفَ منها أَفْعَالٌ، فَمِنْ ذلِكَ: (اليَوْمُ)، و (وَيْسٌ)، و (وَيْحٌ)، و (وَيْلٌ)، ومَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟ ولِمَ لا يَجُوزُ أَنْ يُصَرَّفَ مِنْ مِثْلِ هذه أَفْعَالٌ(٢)، ولا مِنْ مِثْلِ: (آءَةٌ)؟ وهَلْ ذلِكَ لِغَلَبَةِ حُرُوفِ العِلَّةِ عَلَى الكَلِمَةِ؟

ومَا تَقْدِيرُ الفِعْلِ لَوْ صُرِّفَ مِن (اليَوْمِ)؟ ومَا تَقْدِيرُهُ لَوْ(٣) صُرِّفَ مِنْ: (وَيْلٍ)؟ ومَا تَقْدِيرُهُ لَوْ صُرِّفَ مِنْ: (آءَةٍ)؟ ومَا في اسْتِثْقَالِ الوَاوِ وَحْدَها في الفِعْلِ حَتّى حُذِفَتْ مِنْ (يَعِدُ)، و (يَزِنُ) مِن الدَّلِيلِ؟ ولِمَ رُفِضَ مِثْلُ هذا الفِعْلِ ولَمْ يُرْفَضْ في الاسْمِ؟

ومَا بِنَاءُ الفِعْلِ مِنْ (أَوَّلٍ) لَوْ تُكُلِّمَ بِهِ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ؟

ومَا بِنَاءُ (أَفْعَلْتُ) مِن (اليَوْمِ) عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَالَ: (أَطْوَلْتُ)، و (أَجْوَدْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ: (أَيَّمْتُ) بِالإِعْلالِ، ولَمْ يَجُزْ عَلَى صِحَّةِ: (أَطْوَلْتُ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ الوَاوَ يَلْزَمُها إِعْلالٌ هو أَحَقُّ بِهَا مِنْ إِعْلالِ (أَطْوَلْتُ)(٤)؟

ومَا بِنَاءُ (أُفْعِلُ)، و (يُفْعِلُ)، و (مَفْعَلٍ) مِن (أَيَّمْتُ)؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (أُووِمُ)، و (يُووِمُ)، و (مُووَمٍ)؟

ومَا وَجْهُ خِلافِ أَبِي العَبَّاسِ في هذا حَتّى تَرَكَهُ عَلَى الإِدْغَامِ بِخِلافِ

---

(١) سيبويه ٤/ ٣٧٤.

(٢) العبارة في د: (هذا الأفعال).

(٣) في الأصل ود: (ولو).

(٤) بعده في د: (وهل ذلك لأن الواو يلزمها إعلال)، وهو تكرار وسهو.

قِيَاسِ البَابِ؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّهُ لا يَعْتَبِرُ خِلافَ الحَرْفَيْنِ في الأَصْلِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُما زَائِدًا، فَفَرَّقَ بَيْنَ (فَوْعَلْتُ)، و (فَيْعَلْتُ) وبَيْنَ (أَفْعَلْتُ)؟

ومَا بِنَاءُ (أَفْعَلَ) مِن (اليَوْمِ)؟ ومَا جَمْعُهُ؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ: (أَيَائِمُ) بِالهَمْزِ؟ ومَا نَظِيرُهُ مِنْ جَمْعِ (سَيِّدٍ)؟

ومَا بِنَاءُ (افْعَوْعَلَ) مِنْ: (قُلْتُ)؟ ولِمَ جَرَى عَلَى: (اقْوَوَّلَ) بِالإِتْمَامِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، والإِعْلالِ عِنْدَ الأَخْفَشِ في: (اقْوَيَّلَ)؟ ولِمَ حَمَلَهُ[1] سِيبَوَيْهِ عَلَى: (قَاوَلْتُ)، و (تَقَاوَلْتُ)؟

ومَا بِنَاءُ (افْعَالَلْتُ)، و (افْعَلَلْتُ) مِن (القَوْلِ)، وهي تَجْرِي عَلَى: (اقْوَالَلْتُ)، و (اقْوَلَلْتُ)؟

ومَا بِنَاءُ (افْعَوْعَلْتُ) مِن (القَوْلِ)؟ ولِمَ جَرَى عَلَى (اقْوَوَّلْتُ)؟ ومَا بِنَاءُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ في (افْعَالَّ) مِن (القَوْلِ)؟ ولِمَ جَرَى عَلَى [و١٠٩] (ابْيُوضَّ)، و (اشْهُوبَّ)، و (ضُورِبَ)؟

ومَا بِنَاءُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مِن (اقْوَيَّلَ) عَلَى مَذْهَبِ الأَخْفَشِ؟

الجَوَابُ[2]

ومَعْنى قَوْلِهِ في (اليَوْمِ): « كَأَنَّهُ مَنْ (يُمْتُ) » تَبْيِينُ مَصَادِرَ لا يَجُوزُ أَنْ يُصَرَّفُ مِنْها أَفْعَالٌ، فَمِنْ ذلِكَ: (اليَوْمُ)، و (وَيْسٌ)، و (وَيْحٌ)، و (وَيْلٌ)[3]، و (آءَةٌ).

وإِنَّما لَمْ يَجُزْ أَنْ يُصَرَّفَ مِنْ مِثْلِ هذا فِعْلٌ لِغَلَبَةِ حُرُوفِ العِلَّةِ عَلَى

---

(١) في د: (جعله).
(٢) الكلام من قوله: (وما معنى قوله في اليوم) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها.
(٣) في د: (ووقيل).

الكَلِمَةِ مَع وُقُوعِها في مَوْضِعٍ يَضْعُفُ فِيهِ التَّغْيِيرُ، وهو مَوْضِعُ الفَاءِ والعَيْنِ، ومَع أَنَّهُ في فِعْلٍ تَلْحَقُهُ الزِّيَادَاتُ[1].

وتَقْدِيرُ الفِعْلِ لَوْ[2] صُرِّفَ مِن (اليَوْمِ): (يُمْتُ)؛ لأَنَّ العَيْنَ وَاوٌ، عَلَى قِيَاسِ (قُمْتُ).

وتَقْدِيرُ (وَيْلٍ) لَوْ صُرِّفَ مِنْهُ فِعْلٌ: (وِلْتُ)؛ لأَنَّ العَيْنَ يَاءٌ، عَلَى قِيَاسِهِ مِن (البَيْعِ) إذا قُلْتَ: (بِعْتُ).

وتَقْدِيرُهُ مِن (آءَةٍ): (أُوتُ)، عَلَى زِنَةِ: (عُقْتُ)[3]؛ لأَنَّ العَيْنَ وَاوٌ، والأَصْلُ: (أَوَأَةٌ)؛ لأَنَّ الوَاوَ أَكْثَرُ في هذا المِثَالِ مِن اليَاءِ، مِنْ نَحْوِ: (بَابٍ)، و (نَارٍ)، و (جَارٍ) وشِبْهِهِ، فهو أَكْثَرُ مِنْ (نَابٍ) وشِبْهِهِ.

واسْتِثْقَالُ [الوَاوِ][4] وَحْدَها حَتَّى تَعْتَلَّ بالحَذْفِ في: (يَعِدُ)، وبالقَلْبِ[5] في: (قَالَ) يُوجِبُ أَنْ يُرْفَضَ إذا اجْتَمَعَ مَعَها حَرْفُ عِلَّةٍ يَغْلِبُ عَلَى الكَلِمَةِ في الفِعْلِ، ولا يَجِبُ رَفْضُ ذلِكَ مِن الاسْمِ؛ [لأَنَّهُ][6] لا يَلْزَمُهُ مَا يَلْزَمُ الفِعْلَ مِن الزِّيَادَاتِ الّتي تُثْقِلُهُ، مَع كَوْنِهِ في الاسْمِ عَلَى أَخَفِّ الأَبْنِيَةِ الّتي لَيْسَتْ للفِعْلِ.

وبِنَاءُ الفِعْلِ مِن (أَوَّلٍ) مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ (وُلْتُ)؛ لأَنَّ العَيْنَ وَاوٌ بِمَنْزِلَةِ: (يُمْتُ).

وبِنَاءُ (أَفْعَلْتُ) مِن (اليَوْمِ) عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَالَ: (أَطْوَلْتُ)، و (أَجْوَدْتُ): (أَيَّمْتُ) بالإِعْلالِ؛ لأَنَّ الوَاوَ يَلْزَمُها بِاجْتِمَاعِها مَع اليَاءِ إِعْلالٌ، هو أَخَصُّ بِهَا؛ لأَنَّهُ عَلَى الصِّفَةِ الّتي هي عَلَيْها مِنْ غَيْرِ مُنَاسَبَةِ الفِعْلِ، كَمَا هو في:

---

(١) في د: (الزادلت).

(٢) في الأصل ود: (أو)، وكذا في ف.

(٣) في ف: (ععت).

(٤) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٥) في د: (وفي القلب).

(٦) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(أَيَّامٍ)، و (سَيِّدٍ)، ونَحْوِ ذلِكَ، فَتَقُولُ فِيهِ: (أَيَّمْتُ)، وفي مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ: (أُووِمَ)، و (يُووَمُ)، و (مُووَمٌ)؛ لأَنَّ (أَفْعَلَ)[١] لا يَلْزَمُ الحَرْفَ الأَوَّلَ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ مِثْلُهُ[٢]؛ إِذْ قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ: (أَوْجَلَ)، و (أَيْقَنَ) [ظ١٠٩]، فَجَرَى مَجْرَى (فَيْعَلَ)، و (فَوْعَلَ) مِن (البَيْعِ) و (القَوْلِ) فِيمَا ذَكَرْنا.

وخَالَفَ في هذا أَبُو العَبَّاسِ[٣]، وتَرَكَهُ عَلَى الإدْغَامِ، فَقَالَ: أَقُولُ: (أُيِّمَ)، و (يُيَّمُ)، و (مُيَّمُ)، وقَاسَهُ[٤] عَلَى (فَعَّلَ)؛ لأَجْلِ أَنَّ[٥] الفَاءَ والعَيْنَ تَلْزَمَانِ؛ لِكَوْنِهِما أَصْلِيَّتَيْنِ، ولَيْسَ كَذلِكَ الزَّائِدُ؛ لأَنَّهُ عَارِضٌ بِالزِّيَادَةِ، فَوَافَقَ في: (فَيْعَلَ)، و (فَوْعَلَ)، وخَالَفَ في: (أُفَيْعِلَ)، و (فُوعِلَ)[٦]، وكِلا الأَصْلَيْنِ حَسَنٌ، إِلّا أَنَّ مَذْهَبَ سِيبَوَيْهِ أَقْوَى؛ لأَنَّهُ أَجْرَى عَلَى قِيَاسِ النَّظِيرِ في: (بُوطِرَ)، و (صُومِعَ)؛ إِذْ حَرْفُ الإِلْحَاقِ في هذا يَجْرِي مَجْرَى الحَرْفِ الأَصْلِيِّ، وقَدْ أُخْرِجَ إِلى المَدِّ فِيمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، فالصَّوَابُ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ عَلَى قِيَاسِ هذا النَّظِيرِ الّذي قَدْ بَيَّنَ أَنَّ الزَّائِدَ والأَصْلِيَّ في حُكْمٍ وَاحِدٍ في أَنَّهُ يَخْرُجُ إِلى المَدِّ، ولَيْسَ كَذلِكَ (فَعَّلَ)؛ لأَنَّهُ يَلْزَمُ الحَرْفَ الأَوَّلَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهُ مِثْلُهُ، لا مَحَالَةَ، ولا يَلْزَمُ ذلِكَ في مِثالِ: (أَفْعَلَ).

وبِنَاءُ (أَفْعَلَ) مِنَ (اليَوْمِ): (أَيَّمُ)، وجَمْعُهُ: (أَيَائِمُ) بِالهَمْزِ، عَلَى قِيَاسِ: (سَيَائِدَ).

وبِنَاءُ (افْعَوْعَلَ) مِنْ (قُلْتُ): (اقْوَوَّلَ) بِالإِتْمَامِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ؛ لأَنَّ إِحْدَى الوَاوَاتِ مُدْغَمَةٌ، تَقْوَى بالإِدْغَامِ حَتّى تَتَصَرَّفَ بِوُجُوهِ الإِعْرَابِ في (عَدُوٍّ) ونَحْوِهِ. والأَخْفَشُ يَقُولُ: (اقْوَيَّلَ)[٧]؛ لئَلّا تُجْمَعَ ثَلاثُ وَاوَاتٍ

---

(١) في د: (الفعل).
(٢) في د: (مثلها).
(٣) المقتضب ١/ ١٧٨، ٢٢٣.
(٤) في د: (وقياسه).
(٥) في د: (لأن)، وقوله: (لأجل) ليس في د.
(٦) قوله: (وفوعل) ليس في ف.
(٧) انظر رأيه في المقتضب ١/ ١٨٧، والأصول ٣/ ٣١٣، ٣١٤، ٣٦٦، ٣٧٦، وشرح السيرافي ٥/ ٢٨١.

في مِثْـلِ هذه الصِّفَـةِ مِن (افْـعَـوَّلَ)، فإذا بُنِـيَ مِنْـهُ[١] فِعْـلُ مَا لَمْ يُـسَمَّ فَاعِلُـهُ قِـيـلَ: (اقْـوُووِلَ)[٢]، عَـلَى المَذْهَـبَـيْنِ جَمِيعًـا؛ لأَنَّ الـوَاوَ الأَخِيـرَةَ تَصِيـرُ مَـدَّةً، فَصَحَّ[٣] كَمَا تَصِحُّ في: (سُويِـرَ)، ولَـوْ لَمْ تَجُـزْ[٤] مَـدَّةً لاعْـتَـلَّتْ؛ لاجْتِمَاعِ الـوَاوِ والـيَاءِ، والأولى مِنْـهُما سَاكِنَـةٌ[٥].

وبِنَـاءُ (افْـعَالَّ) مِن (القَـوْلِ): (اقْـوَالَّ)، كَـقَـوْلِكَ: (اسْوَادَّ)[٦]. وبِنَـاءُ (افْـعَـلَّ) مِنْـهُ: (اقْـوَلَّ)، كَـقَـوْلِكَ: (اسْوَدَّ)، فإذا بُـنِـيَ مِنْـهُ مَـا لَـمْ يُـسَمَّ فَـاعِلُـهُ[٧] قُـلْتَ: (اقْـوُولَّ)، كَـمَا تَـقُولُ[٨]: (اسْوُودَّ)، وهو عَـلَى قِـيَـاسِ: (اشْهُوبَّ)، تَصِيـرُ الـوَاوُ مَـدَّةً، كَـمَا تَصِيـرُ في: (اشْهُوبَّ)، فَـيَجْـرِي عَلَى قِـيَـاسٍ وَاحِـدٍ، في الأَحْـرُفِ الثَّلاثَـةِ الّتي هي حُـرُوفُ العِلَّـةِ [و١١٠].

* * *
* *
*

(١) في د: (فيه).
(٢) في ف: (اقووّل).
(٣) في ف: (فتصح).
(٤) في ف: (تكن).
(٥) كذا في ف، وفي الأصل ود: (ساكنًا).
(٦) في الأصل ود: (السواد)، وكذا في ف.
(٧) في الأصل: (فافعله).
(٨) الكلام من قوله: (اسود) ساقط من د.

بَابُ اليَاءِ
الّتي تُقْلَبُ وَاوًا(*)

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَا يَجُوزُ في الـيَـاءِ الّتي تُـقْـلَـبُ وَاوًا مِمّا لا يَجُوزُ[1].

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَـا الّذي يَجُوزُ في الـيَـاءِ الّتي تُـقْـلَـبُ وَاوًا؟ وَمَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ومَـا بِنَـاءُ (فُـعْـلَلٍ) مِنْ: (كِلْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (كُـولَـلٌ)[2]؟ ومَا بِنَـاءُ (فُـعْلِـلَ)؟ ولِمَ جَـرَى[3] عَـلَى: (كُولِـلَ)؟ ومَـا الفَـرْقُ بَـيْـنَـهُ وبَـيْـنَ (بِيضٍ)، و (بِـيعَ)، حَـتَّى غُـيِّـرَ الأَوَّلُ للـيَاءِ في: (بِـيضٍ)، وغُـيِّـرَ الـوَاوُ للضَّمَّـةِ فـي (كُولَلٍ)؟ ولِمَ جَـرَى هذا في الـيَاءِ السَّاكِنَـةِ الّتـي قَـبْـلَها ضَـمَّـةٌ، حَتّى وَجَبَ الإِعْـلالُ لا مَحَالَـةَ؟ وهَـلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ لَـمّا رُفِضَ (فُعِـلٌ) مِن الأَسْمَاءِ؛ لِـثِقَـلِ الكَسْرَةِ بَعْـدَ الضَّمَّـةِ، وكَانَت الـيَاءُ السَّاكِنَـةُ أَضْعَفَ؛ لِسُكُونِـها، رُفِضَ تَصْحِيحُها بَعْـدَ الضَّمَّـةِ؛ إِذْ[4] كَانَت الحَـرَكَـةُ أَقْـوَى مِنْها؛ بِـأَنَّـهُ يُـتَـمَكَّنُ بِهَا مِنْ إِخْـرَاجِ الحَـرْفِ، ولا يُـتَـمَكَّنُ بِالسَّاكِنِ، فالكَسْرَةُ أَقْـوَى مِن الـيَاءِ السَّاكِنَـةِ؟

ومَا مَعْنى قَـوْلِـهِ[5]: « وكَانَ الاسْمُ مِنْها لا تُحَـرَّكُ يَـاؤُهُ مَا دَامَ عَلَى هذه العِدَّةِ، وكَـانَ الفِعْـلُ لَـيْسَ أَصْـلَ يَائِـهِ التَّحْرِيـكُ[6] »؟ وهَـلْ ذلِـكَ لِـيَـدُلَّ عَلَى أَنَّ[7] السُّكُونَ فِـيـهِ لَـيْسَ بِعَـارِضٍ؟ ومَـا[8] نَظِـيـرُهُ مِـنْ: (بُـوطِـرَ)، و (يُـوقِـنُ)، و (أُوقِـنَ)، وفي الاسْمِ: (مُوقِـنٌ)؟

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٧٥: « **هذا باب تقلب فيه الياء واوًا** »، وفي الأصل: (واواو).

(١) العبارة في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب وما لا يجوز).

(٢) في الأصل ود: (كلل).

(٣) قوله: (ولم جرى) مكرر في الأصل.

(٤) في د: (إذا).

(٥) سيبويه ٤/ ٣٧٥.

(٦) في د: (التحرك).

(٧) قوله: (أن) ليس في د.

(٨) قوله: (وما) ليس في د.

ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ الشّاعِـرِ:

مُـظَـاهِـرَةً نِـيًّـا عَـتِـيـقًا وعُـوطَطًا فَـقَـدْ أَحْـكَما خَلْـقًا لَـهَا مُتَبَـايِنا

ومَـا زِنَـةُ: (عُوطَـطٍ)[1]؟ ولِمَ لا تَـكُونُ الـوَاوُ أَصْلًا فِـيـهِ؟ ومَـا في قَـوْلِـهِم: (تَـعَـيَّطَت) مِن الدَّلِـيـلِ؟ ومَـا مَـذْهَبُ الأَخْفَشِ في هذا مَع اعْتِـبَارِهِ فِـيمَا يُغَـيَّـرُ بِالكَسْرِ؛ لِتَصِحَّ الـيَاءُ، أَنَّـهُ في الجَمْعِ، نَحْـوُ: (بِيضٍ)؟

الجَوَابُ[2]

الّذي يَجُوزُ في الـيَاءِ الّتي تُـقْـلَـبُ وَاوًا إِجْـرَاؤُها عَـلَى ذلِكَ[3] بِسُكُونِها[4] وانْضِمَامِ مَا قَـبْـلَها، وبُـعْدِها عَن الطَّـرَفِ، ولا يَجُوزُ فِـيمَا قَـرُبَ مِن الطَّـرَفِ إِلّا تَـغْيِيـرُ مَـا قَـبْـلَها لَـهَا، نَحْـوُ: (بِيضٍ)، لَمّا لَـمْ يَـكُنْ بَـيْنَ أَوَّلِ الكَلِمَـةِ وآخِـرِها إِلّا حَـرْفٌ وَاحِدٌ [ظ١١٠]، وكَانَ تَغْيِـيـرُ الحَـرَكَـةِ إِلى الحَـرَكَـةِ أَسْهَـلَ مِنْ تَـغْـيِـيرِ حَـرْفٍ إِلى حَـرْفٍ، لَـزِمَ ذلِكَ فِـيـمَا قَـرُبَ مِن الطَّـرَفِ؛ وإِنَّما كَـانَ تَغْيِـيـرُ الحَـرَكَـةِ إِلى الحَـرَكَـةِ أَسْهَلَ لِكَثْـرَةِ تَغْـيِـيـرِ الحَـرَكَـاتِ، مَع أَنَّـها كَجُـزْءٍ مِن الكَلِمَـةِ، وإِذا وَصَـلَ إِلى البُغْـيَـةِ بِـالأَقَـلِّ لَمْ يَجُـزْ أَنْ يُـتَجَاوَزَ ذلِكَ إِلى الأَكْـثَـرِ؛ فَلِهذا كَانَ تَغْيِـيـرُ الحَـرَكَةِ إِلى الحَـرَكَـةِ أَوْلى، إِلّا [أَنْ][5] يَمْنَـعَ مِنْ ذلِكَ مَـانِعٌ.

فَـلَـمَّا مَـنَـعَ الـبُـعْـدُ[6] مِنْ تَـغْيِيرِ الحَـرَكَـةِ في: (مُوقِـنٍ) ونَحْـوِهِ، غُـيِّـرَت الـيَاءُ السَّاكِنَـةُ؛ إِذْ[7] كَانَتْ لا تَصِحُّ بَـعْدَ الضَّـمَّـةِ في الكَلِمَـةِ أَصْلاً؛ والعِلَّـةُ في ذلِكَ أَنَّـهُ لَـمَّا كَانَت الكَسْرَةُ بَـعْدَ الضَّـمَّـةِ في (فُعِلٍ) مَـرْفُوضَةً للثِّـقَـلِ الّذي فِـيها،

---

(١) في الصحاح (عوط): « واعْتاطَتِ الناقة وتَعَواطَتْ وتَعَيَّطت، إذا لم تحمل سنوات ».

(٢) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٣) العبارة في ف: (الّذي يجوز في هذه الياء إجراؤها على القلب).

(٤) في ف: (لسكونها).

(٥) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٦) الكلام من قوله: (كان تغيير الحركة) ساقط من د.

(٧) في د: (إذا).

وكَانَتِ اليَاءُ السَّاكِنَةُ أَضْعَفَ مِن الكَسْرَةِ؛ لأَنَّهُ يُتَوَصَّلُ[1] بِالحَرَكَةِ إِلى النُّطْقِ بَالسَّاكِنِ، ولا يُتَوَصَّلُ بِالسَّاكِنِ إِلى النُّطْقِ بِشَيءٍ، فاجْتَمَعَ في اليَاءِ السَّاكِنَةِ الّتي قَبْلَها ضَمَّةٌ أَنَّها أَثْقَلُ وأَضْعَفُ، رُفِضَتْ في الاسْمِ والفِعْلِ، فَلَمْ تَصِحَّ الكَلِمَةُ عَلَى هذه الصِّفَةِ، وكَانَ لا بُدَّ مِن التَّغْيِيرِ؛ إِمَّا بِقَلْبِها مَع البُعْدِ مِن الطَّرَفِ، وإِمَّا بِقَلْبِ الحَرَكَةِ مَع القُرْبِ مِن الطَّرَفِ.

والياءُ السَّاكِنَةُ الّتي قَبْلَها ضَمَّةٌ أَثْقَلُ مِن الكَسْرَةِ الّتي قَبْلَها ضَمَّةٌ[2]؛ لأَنَّها[3] بِمَنْزِلَةِ مَا تَضَاعَفَ فِيهِ الثِّقَلُ؛ إِذ[4] الكَسْرَةُ كَالجُزْءِ مِن اليَاءِ؛ فَلِذلِكَ كَانَتْ أَضْعَفَ وَأَثْقَلَ.

وَبِناءُ (فُعْلَلٍ) مِنْ (كِلْتُ): (كُولَلٌ)، وَبِنَاءُ (فُعْلِلَ) [مِنْهُ: (كُولِلَ)][5]، ولا يَجِبُ ذلِكَ في (فُعِلَ) مِنْهُ؛ لأَنَّهُ يُكْسَرُ[6] الأَوَّلُ، كَمَا يُكْسَرُ في (بِيعَ)، فَيُقَالُ: (كِيلَ)، والعِلَّةُ مَا ذَكَرْنَا [فيه][7].

ومَعْنى قَوْلِ سِيبَوَيْهِ: « وكَانَ الاسْمُ مِنْها لا تُحَرَّكُ يَاؤُهُ مَا دَامَ عَلَى هذه العِدَّةِ، والفِعْلُ لَيْسَ أَصْلَ يَائِهِ التَّحْرِيكُ » أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ السُّكُونَ فِيهِ لازِمٌ، لَيْسَ بِعَارِضٍ، لِيَصِحَّ الاعْتِبَارُ بِهِ في العِلَّةِ؛ إِذ العَارِضُ لا يُعْتَدُّ بِهِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ (كُولِلَ) لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ (فُوعِلَ)[8] مِن (البَيْعِ)؛ إِذ الأَصْلُ في يَاءِ هذا الكَسْرُ، كَقَوْلِكَ [و١١١]: (بُويِعَ)، وعَنْ هذا التَّقْدِيرِ يَقَعُ الإِعْلالُ.

ونَظِيرُ ذلِكَ: (بُوطِرَ)، و (يُوقِنُ) في الفِعْلِ، و (مُوقِنٌ) في الاسْمِ، وقَالَ الشَّاعِرُ:

---

(١) في د: (يوصل).
(٢) الكلام من قوله: (أثقل) ساقط من ف.
(٣) في ف: (لأنه).
(٤) في د: (إذا).
(٥) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٦) في ف: (يكسره).
(٧) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٨) كذا في ف، وفي الأصل ود: (فعل).

١٢٣٧ مُظَاهِرَةً نِيًّا عَتِيقًا وعُوطَطًا فَقَدْ أَحْكَما خَلْقًا لَهَا مُتَبَايِنا[١]

فـ (عُوطَطٌ) مِن اليَاءِ، ودَلِيلُهُ: (تَعَيَّطَت النَّاقَةُ)، ولَوْ كَانَ مِن الوَاوِ لَكَانَ: (تَعَوَّطَتْ) كَـ (تَحَوَّلَتْ)، ولا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ [عَلَى (تَفَيْعَلت)؛ لأَنَّهُ حُكْمٌ بِالتَّغْيِيرِ مِن غَيْرِ دَلِيلٍ.

ومَذْهَبُ الأَخْفَشِ في هذا إِجْرَاءُ الجَمْعِ][٢] عَلَى قَلْبِ الضَّمَّةِ إِلى الكَسْرَةِ؛ لِتَصِحَّ اليَاءُ؛ إِذْ كَانَتْ أَخَفَّ مِن الوَاوِ. فأَمَّا الوَاحِدُ فَإِنَّه يُجْرِيهِ عَلَى قَلْبِ اليَاءِ إِلى الوَاوِ، ولا يَعْتَبِرُ القُرْبَ مِن الطَّرَفِ، فَيَقُولُ في (مَعِيشَةٍ): أَصْلُها (مَفْعِلَةٌ)، ولَوْ كَانَتْ (مَفْعُلَةً) [لَكَانَتْ (مَعُوشَةً)، وسِيبَوَيهِ يَقُولُ: (مَعِيشَةٌ)][٣]، كَمَا يَقُولُه في (مَفْعِلَةٍ) عَلَى أَصْلِهِ الّذي بَيَّنّا مِن القُرْبِ إلى الطَّرَفِ، ولا يَعْتَدُّ بِهَاءِ التّأنِيثِ؛ لأَنَّها بِمَنْزِلَةِ ضَمِّ اسْمٍ إِلى اسْمٍ.

* * *
* *
*

---

(١) البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو من شواهد سيبويه ٤/ ٣٧٦، وشرح السيرافي ٥/ ٢٨٤، والتعليقة للفارسي ٥/ ٧٥، والحجة للفارسي ٢/ ١٣٣، ٦/ ٢٣٣، والمحكم ٢/ ٢٢٥، ١٠/ ٥٠٠، والمخصص ٤/ ٤٨٤، واللسان (عيط).

(٢، ٣) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

بَابُ الهَمْزَةِ الّتي في مَوْضِعِ اللّامِ مَع الوَاوِ الّتي في مَوْضِعِ العَيْنِ(*)

الغَرَضُ فِيهِ أَنْ يُبَيِّنَ مَا يَجُوزُ في الهَمْزَةِ الّتي في مَوْضِعِ اللّامِ مَع حَرْفِ المَدِّ الّذي في مَوْضِعِ العَيْنِ مِمّا لا يَجُوزُ(١).

مَسَائِلُ هذا البَابِ

مَا الّذي يَجُوزُ في الهَمْزَةِ الّتي في مَوْضِعِ اللّامِ مَع حَرْفِ المَدِّ الّذي في مَوْضِعِ العَيْنِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِمَ لا تُعَلُّ اللّامُ مَع إِعْلالِ العَيْنِ؟

ولِمَ جَازَ: (سَاءَ، يَسُوءُ)، و (جَاءَ، يَجِيءُ)، و (دَاءَ، يَدَاءُ) عَلَى إِعْلالِ العَيْنِ(٢) دُونَ اللّامِ، وكَذلِكَ: (شَاءَ، يَشَاءُ)؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّ حُرُوفَ المَدِّ واللِّينِ أَحَقُّ بالإِعْلالِ مِن الهَمْزَةِ؛ لِتَنَاسُبِ الأَحْرُفِ الثَّلاثَةِ بِمَا لَيْسَ للهَمْزَةِ، وإِبْدَالُ الحُرُوفِ المُتَنَاسِبَةِ بَعْضها مِنْ بَعْضٍ أَغْلَبُ مِن المُتَبَاعِدَةِ؟ [ظ١١١].

ولِمَ قَدَّرَها مَع الهَمْزَةِ بِقَوْلِهِ: (قَالَ، يَقُولُ)، و (بَاعَ، يَبِيعُ)، و (خَافَ، يَخَافُ)، و (هَابَ، يَهَابُ)؟

ولِمَ جَازَ في (فَاعِلٍ) مِنْ (جِئْتُ) إِعْلالُ العَيْنِ بِقَلْبِها هَمْزَةً، وإِعْلالُ اللّامِ بِقَلْبِها يَاءً، مَع مُخَالَفَتِهِ لِلأَصْلِ في أَنَّهُ لا يُجْمَعُ عَلَى الكَلِمَةِ إِعْلالُ العَيْنِ واللّامِ؟ وهَلْ ذلِكَ مُقَيَّدٌ بِأَلّا تَعْرِضَ(٣) عِلَّةٌ، وقَدْ عَرَضَتْ في (جَاءٍ)، وهو امْتِنَاعُ هَمْزَتَيْنِ في كَلِمَةٍ، فَلَمّا أدى القِيَاسُ إِلى ذلِكَ لَمْ يَكُنْ

(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٧٦: « هذا باب ما الهمزة فيه في موضع اللام من بنات الياء والواو ».

(١) في ف: (الغرض أن يبين ما يجوز في هذا الباب وما لا يجوز).

(٢) الكلام من قوله: (ولم جاز ساء) ساقط من د.

(٣) فـي الأصل ود: (بألا أن تعرض)، وكذا يقتضي السياق.

بُـدٌّ مِن الإِعْلالِ الثّانِـي؟ وهَلّا جَـرَت الهَمْزَتانِ في (جَاءٍ) مَجْـرَى الهَمْزَتَـيْنِ في (خَطَايَـا) قَبْـلَ التَّـغْيِـيـرِ، فَـصَارَت العَارِضَةُ في (جَاءٍ) كَـالأَصْلِيَّـةِ في (شَـاءٍ)، و (نَـاءٍ) مِـنْ: (شَـأَوْتُ)، و (نَـأَيْـتُ)، وصَـارَتْ فـي (خَطَايَـا) بِمَنْزِلَتِها في (مَطَايَـا)؟

ولِمَ لَـزِمَ الهَمْـزُ في (فُـعَائِـلَ)؟ وهَـلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ لَمْ يَجِئ في هذه الـزِّنَـةِ إِلّا والهَمْـزَةُ لَـهُ لازِمَـةٌ، لَمْ تَـكُنْ يَـاءً قُـلِبَتْ هَمْـزَةً؟

ومَـا بِنَـاءُ (فَـوَاعِـلَ) مِنْ: (جِئْتُ)، و (شَأَوْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (جَـوَاءُ)، و (شَـوَاءُ)؟

ومَـا بِنَـاءُ (فَـعَائِـلَ) مِنْ: (جِئْتُ)، و (سُؤْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (جَيَـايَـا)، و (سَوَايَـا)؟

ومَـا وَجْهُ قَـوْلِ الخَلِيـلِ في (جَاءٍ)، و (شَاءٍ): إِنَّ اللّامَ فِـيهِما مَـقْـلُوبَـةٌ، وإِنَّـهُ يَجْرِي القَـلْبُ فِـيـهِ عَلَى اطِّـرَادٍ؟ ومَا وَجْـهُ دَلِـيلِـهِ عَلَى ذلِكَ مِنْ قَـوْلِـهِم: (لاثٍ)، و (شَاكٍ)؟ وهَـلْ ذلِكَ إِذا[1] جَازَ كَـرَاهَـةً للهَمْزَةِ الـوَاحِدَةِ لَـزِمَ في الهَمْزَتَـيْنِ؛ لأَنَّـهُمْ لهما[2] أَكْـرَهُ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ الشَّاعِـرِ:

لاثٍ بِــهِ الأَشَــاءُ والــعُــبْــرِيُّ

وقَـوْلِ طَرِيفِ بنِ تَمِيمٍ:

فَــتَـعْرِفُـونِـي أَنَّـنِـي أنـا ذَاكُـم　　　شَاكٍ سِلاحِي في الحَـوَادِثِ مُعْلِمُ

ومَـا وَجْـهُ قَـوْلِ بَعْضِ العَـرَبِ: (لاثٌ)، و (شَاكٌ)؟ ومَـا في ذلِكَ مِنْ تَـقْوِيَـةِ قَـلْبِ العَـيْنِ هَمْـزَةً في: (جاءٍ)؟ وهَـلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ لَـمَّا فَـرَّ مِن الهَـمْـزَةِ بَـعْدَ الأَلِفِ الـزَّائِدَةِ فَـرَّ إِلى الحَـذْفِ، فَـكَذلِكَ قِـيَـاسُهُ في: (جاءٍ)، إِلّا أَنَّـهُ لَـمَّا لَمْ يُـمْكِنْـهُ

(١) في د: (إذ).
(٢) في الأصل ود: (لها)، وكذا يقتضي السياق.

الحَـذْفُ [و١١٢] أَبْـدَلَها عَـلَى قِيَـاسِ (بَـائِعٍ)؟

وأَيُّ المَذْهَـبَيْنِ أَقْـوَى؟ ولِمَ جَعَـلَـهُما بِمَنْـزِلَـةِ سَـوَاءٍ؟ وهَـلْ ذلِكَ لأَنَّ أَحَـدَهُما أقْـيَسُ بِكَـثْـرَةِ النَّظِـيرِ، والآخَـرَ أَقَـلُّ فـي الـتَّغْـيِيـرِ؟

ومَـا بِنَـاءُ (فُـعَائِلَ) مِـنْ: (جِئْـتُ)، و (سُؤْتُ)[1]؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (جُيَاءُ)، (سُوَاءُ)؟

ومَـا بِنَـاءُ (مُـفَاعِلَ) مِن: (شَأَوْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (مُشَاءُ)؟

ومَا بِنَـاءُ (فَعْـلَلٍ) مِنْ (جِئْتُ)، و (قَـرَأْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (جَيْـأَيٌ)، و (قَـرْأَيٌ)، وفي (فُـعْـلُـلٍ): (قُـرْءٌ)، و (جُوءٌ)، وفي (فِعْلِـلٍ): (قِـرْءٌ)، و (جِيئٌ)؟ وهَـلْ ذلِكَ لأَنَّ الهَـمْـزَتَـيْنِ إذا الْـتَـقَتا في كَلِمَـةٍ قُـلِبَت الثَّانِـيَـةُ عَلَى مَا قَـبْـلَها؟ ولِمَ لا يَـكُونُ في مِثْلِ هذا قَـلْبٌ، كَـمَا كَانَ في (جَاءٍ)؟

ومَا جَمْعُ: (جَيْـأَيٍ)، و (قَـرْأَيٍ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (قَـرَاءٌ)، و (جَيَـاءٌ)، وكَذلِكَ: (فُـعْلُـلٌ)، و (فِعْلِـلٌ) مِنْـهُما؟

ومَـا جَمْعُ (مَـشْأَيٍ)؟ ولِمَ جَـرَى عَلَى: (مَـشَاءٍ)؟

ومَـا بِنَـاءُ (فَـعَاعِلَ) مِـنْ: (جِئْـتُ)، و (سُؤْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (سَوَايَـا)، و (جَيَـايَـا)؟

ومَـا بِنَـاءُ (فَـعَاعِلَ) مِـنْ: (بِعْتُ)، و (قُـلْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِـيـهِ: (بَـيَائِعُ)، و (قَـوَائِـلُ)؟

ومَـا بِنَـاءُ (فَـوَاعِلَ) مِـنْ: (شَوَيْـتُ)، و (جَيَـيْتُ)؟ ولِـمَ وَجَـبَ فِـيـهِ: (شَوَايَـا)، و (جَيَـايَـا)، كَـ (مَطَايَـا)؟

ومَـا قِيَـاسُ ذلِـكَ عَـلَى مَـذْهَبِ القَـلْبِ؟ ولِمَ وَجَـبَ فِـيـهِ: (جَيَـاءُ)، و (سَوَاءُ)، وعَـلَى المَذْهَـبِ الآخَـرِ: (جَيَـايَـا)، و (سَوَايَـا)؟

(١) بعده في الأصل ود: (ولم وجب فيه مشاء، وما بناء فعلل من جئت وسؤت)، وهو خلط من الناسخ.

الجَوَابُ[١]

الّذي يَجُوزُ في الهَمْزَةِ الّتي في مَوْضِعِ اللّامِ مَع حَرْفِ المَدِّ الّذي في مَوْضِعِ العَيْنِ إِعْلالُ العَيْنِ دُونَ اللّامِ[٢]؛ لأَنَّهُ لا يَجُوزُ إِلّا إِعْلالُ الحَرْفِ الّذي هو أَحَقُّ بالإِعْلالِ، وهو حَرْفُ المَدِّ واللِّينِ؛ لِمُنَاسَبَةِ بَعْضِها لِبَعْضٍ بِالمَدِّ واللِّينِ، مَع أَنَّ الهَمْزَةَ أَقْرَبُ إِلى الحَرْفِ الصَّحِيحِ؛ لأَنَّها تَصِحُّ في مَوَاضِعَ لا تَصِحُّ فِيها حُرُوفُ المَدِّ واللّينِ، نَحْوُ: (قَرَأَ)، و (زَأَرَ)، فهي أَقْرَبُ إِلى الحُرُوفِ الصِّحَاحِ، ولَيْسَ لَهَا مَا يُنَاسِبُها كَمُنَاسَبَةِ الأَحْرُفِ الثَّلاثَةِ بِالمَدِّ [ظ١١٢] واللِّينِ.

ولا يَجُوزُ إِعْلالُ العَيْنِ واللّامِ؛ لِمَا في ذلِكَ مِن الإِجْحَافِ والإِخْلالِ؛ إِذ لَوْ أُعِلَّت الهَمْزَةُ عَلَى قِيَاسِ إِعْلالِها إِذا اجْتَمَعَتْ مَع هَمْزَةٍ أُخْرَى، لأَدَّى ذلِكَ إِلى الإِبْدَالِ، ثُمَّ الحَذْفِ الّذي يُخِلُّ بِالكَلِمَةِ؛ فَلِهذا لا يَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى الكَلِمَةِ إِعْلالُ العَيْنِ واللّامِ، ولكنْ تُعَلُّ العَيْنُ؛ لأَنَّها أَحَقُّ بِذلِكَ، عَلَى مَا بَيَّنّا، فَيَجْرِي: (سَاءَ، يَسُوءُ) مَجْرَى (قَالَ، يَقُولُ)، ويَجْرِي (جَاءَ، يَجِيءُ) مَجْرَى (بَاعَ، يَبِيعُ)، ويَجْرِي (شَاءَ، يَشَاءُ) مَجْرَى (هَابَ، يَهَابُ)، ويَجْرِي (دَاءَ، يَدَاءُ) مَجْرَى (خَافَ، يَخَافُ).

وأَمَّا (فَاعِلٌ) مِنْ (جِئْتُ)، فَتُهْمَزُ العَيْنُ بَعْدَ الأَلِفِ، كَمَا تُهْمَزُ في (بَائِعٍ)، فَتَلْتَقِي هَمْزَتَانِ في قَوْلِك: (جَائِئٌ)، فَتُقْلَبُ الثَّانِيَةُ عَلَى حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا، فَتَصِيرُ: (جَاءٍ)، وهو إِعْلالُ العَيْنِ، ثُمَّ اللّامِ في التَّقْدِيرِ. وإِنَّمَا جَازَ ذلِكَ لأَنَّهُ عَارِضٌ أَدَّى إِلَيْهِ القِيَاسُ، وكَانَ بِمَنْزِلَةِ مَا لا طَرِيقَ فِيهِ إِلّا وَاحِدٌ. وأَصْلُ البَابِ عَلَى مَا ذَكَرْنا بِمَنْزِلَةِ مَا يَتَوَجَّهُ فِيهِ طَرِيقَانِ، يُخْتَارُ أَحَدُهُما عَلَى الآخَرِ.

وفي: (جَاءٍ) مَذْهَبٌ للخَلِيلِ، وهو القَلْبُ[٣]، بِأَنْ تُجْعَلَ اللّامُ في مَوْضِعِ

---

(١) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها.

(٢) العبارة في ف: (والّذي يجوز في ذلك إعلال العين دون اللام).

(٣) سيبويه ٤/ ٣٧٧.

العَيْنِ، والعَيْنُ في مَوْضِعِ اللّامِ؛ لأَنَّهُ لَمَّا فَرُّوا مِن الهَمْزَةِ إِلى القَلْبِ في (لاثٍ)، و (شَاكٍ) مِنْ غَيْرِ لُزُومِ هَمْزَتَيْنِ كَانُوا فِيمَا يَلْزَمُ فِيهِ هَمْزَتَانِ أَشَدَّ فِرَارًا إِلى القَلْبِ؛ فَلِهذا اطَّرَدَ في بَابِ (جَاءٍ)، ولَمْ يَطَّرِدْ في بَابِ (شَاكٍ).

قَالَ سِيبَوَيْهِ[1]: « وكِلا المَذْهَبَيْنِ حَسَنٌ جَمِيلٌ »، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُفَضِّلَ أَحَدَهُما عَلَى الآخَرِ.

وَوَجْهُ ذلِكَ أَنَّ أَحَدَهُما أَجْرَى في قِيَاسِ النَّظَائِرِ، فَلَهُ قُوَّةٌ بِذلِكَ[2]، والآخَرُ أَقَلُّ في التَّغْيِيرِ، فَلَمَّا تَكَافَآ في المَنْزِلَتَيْنِ سَوَّى بَيْنَهُما في الحُسْنِ. ثُمَّ ذَكَرَ مَذْهَبَ مَنْ يَحْذِفُ، فَيَقُولُ: (شَاكٌ)، و (لاثٌ)، فَقَالَ[3]: « وهذا تَقْوِيَةٌ لِمَذْهَبِ مَنْ أَبْدَلَ الهَمْزَةَ »، ووَجْهُ ذلِكَ أَنَّهُ لَمّا فَرَّ مِن القَلْبِ إِلى الحَذْفِ؛ لأَنَّهُ وُضِعَ الحَرْفُ في غَيْرِ مَوْضِعِهِ، لَزِمَهُ أَنْ يَفِرَّ عَن القَلْبِ إِلى الإِبْدَالِ، كَمَا فَرَّ إِلى الحَذْفِ؛ لِيَسْلَمَ مِن[4] وَضْعِ [و١١٣] الشَّيءِ في غَيْرِ مَوْضِعِهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُمْكِنْهُ الحَذْفُ في (جَاءٍ)؛ إِذْ لَوْ حَذَفَ[5] الهَمْزَةَ لالْتَقَى سَاكِنَانِ؛ إِذ اليَاءُ سَاكِنَةٌ في التَّقْدِيرِ، والأَلِفُ قَبْلَهَا سَاكِنَةٌ، فَفَرَّ مِنْ هذا، وأَبْدَلَ الهَمْزَةَ الثَّانِيَةَ يَاءً، عَلَى قِيَاسِ الهَمْزَتَيْنِ إِذا الْتَقَتا.

ولا يَجُوزُ أَنْ تُجْرِيَ (جَاءٍ) مُجْرَى (خَطَايَا)، وإِنْ كَانَت الهَمْزَةُ عَارِضَةً؛ لأَنَّها عَرَضَتْ في [الوَاحِدِ، وإِنّما يَجِبُ الحُكْمُ إِذا عَرَضَت في][6] جَمْعٍ، فَحِينَئِذٍ يُعَامَلُ مُعَامَلَةَ (خَطَايَا).

وأَمّا (فُعَائِلُ) فَلَمْ يَجِئْ بِزِيَادَةِ اليَاءِ، بَلْ جَاءَ بِزِيَادَةِ الهَمْزَةِ، نَحْوُ: (حُطَائِطَ)، و (جُرَائِضَ). فَأَمَّا (بُرَائِلُ)[7] فَالهَمْزَةُ[8] فِيهِ أَصْلِيَّةٌ، وهو

---

(١) سيبويه ٤/ ٣٧٨.
(٢) في ف: (بذاك).
(٣) سيبويه ٤/ ٣٧٨.
(٤) في د: (في).
(٥) في ف: (حذفت).
(٦) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.
(٧) في القاموس المحيط (برل): « البُرائِلُ كعُلابِطٍ، والبُرائِلَى مقصورًا: ما اسْتَدارَ من ريشِ الطائرِ حَوْلَ عُنُقِه، أو خاصٌّ بعُرْفِ الحُبارَى، فإذا نَفَشَه لِلقتالِ قيلَ: بَرْأَلَ وتَبَرْأَلَ وابْرَأَلَّ ».
(٨) في الأصل ود: (والهمزة)، وكذا في ف.

(فُعَالِلُ)، نَحْوُ: (جُخَادِبَ).

وبِنَاءُ (فَوَاعِلَ) مِنْ (جِئْتُ): (جَوَاءُ)؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ هي الّتي كَانَتْ في (جَائِيَةٍ)، وكَذلِكَ مِنْ (شَأَوْتُ): (شَوَاءُ).

فأَمَّا (فَعَائِلُ) مِنْ (جِئْتُ)، و (سُؤْتُ)، فَتَقُولُ فِيهِ: (جَيَايَا)، و (سَوَايَا)؛ لأَنَّ وَاحِدَهُ لا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ (فَعِيلَةً)، أَوْ (فَعُولَةً)، أَوْ (فَعَالَةً)[1]، أَوْ (فِعَالَةً)، أَوْ (فُعَالَةً)، وأَيَّهَا كَانَ فَهذا جَمْعُهُ، والهَمْزَةُ عَرَضَتْ لَهُ في جَمْعٍ.

وقَالَ الشَّاعِرُ:

١٢٣٨ لاثٍ بِهِ الأَشَاءُ والعُبْرِيُّ[2]

وقَالَ طَرِيفُ بنُ تَمِيمٍ العَنْبَرِيُّ:

١٢٣٩ فَتَعْرِفُونِي أَنَّنِي أنا ذَاكُم ... شَاكٍ سِلاحي في الحَوادِثِ مُعْلِمُ[3]

فَهذا شَاهِدٌ عَلَى المَذْهَبِ الّذي رَدَّ إِلَيْهِ الخَلِيلُ، وفِيهِ: ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ: (لائِثٌ)، و (شَائِكٌ)، وهو عَلَى الأَصْلِ، و (لاثٍ)، و (شَاكٍ) عَلَى القَلْبِ، و (لاثٌ)، و (شَاكٌ) عَلَى الحَذْفِ.

وبِنَاءُ (فُعَائِلَ) مِنْ (جِئْتُ)، و (سُؤْتُ): (جُيَاءُ)، و (سُواءُ)؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ لَمْ[4] تَعْرِضْ في جَمْعٍ.

وبِنَاءُ (مُفَاعِلَ) مِنْ (شَأَوْتُ): (مُشَاءُ)؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ عَيْنُ الفِعْلِ.

وبِنَاءُ (فَعْلَلٍ) مِنْ (جِئْتُ)، و (قَرَأْتُ): (جَيْأَيٌ)، و (قَرْأَيٌ).

وبِنَاءُ (فُعْلُلٍ) مِنْهُ: (قُرْءٌ)، و (جُوءٌ).

---

(١) قوله: (فعالة) ليس في ف.

(٢) مر البيت سابقًا، وهو من الرجز، انظر تخريج الشاهد رقم (١٠١٨).

(٣) مر البيت سابقًا، انظر تخريج البيت رقم (١٠١٩).

(٤) قوله: (لم) ساقط من ف.

وبِنَاءُ (فِعْلِلٍ): (قِرْءٌ)، و (جِيءٌ) بِقَلْبِ الهَمْزَةِ الثَّانِيَةِ عَلَى مَا قَبْلَها، وعَلَى ذلِكَ قِيَاسُ الهَمْزَتَيْنِ إذا الْتَقَتا في كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، ولا يَكُونُ في مِثْلِ هذا قَلْبٌ؛ لأَنَّهُ لا فَائِدَةَ فِيهِ، لأَنَّهُ يَفِرُّ مِنْ هَمْزَةٍ إِلى هَمْزَةٍ.

وجَمْعُ (قَرْأَيٍ)، و (جَيْأَيٍ)(١): [(قَرَاءٌ)، و (جَيَاءٌ)](٢)، وكَذلِكَ: (فُعْلُلٌ)، [ظ١١٣] و (فِعْلِلٌ)، [و (فَعْلَلٌ)](٣) مِنْهُما.

وجَمْعُ (مَشْأَيٍ): (مَشَاءٌ)؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ أَصْلِيَّةٌ.

وجَمْعُ (فَعَاعِلَ) مِنْ (جِئْتُ)، و (سُؤْتُ): (سَوَايَا)، و (جَيَايَا)؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ عَرَضَتْ في جَمْعٍ.

وبِنَاءُ (فَعَاعِلَ) مِنْ (بِعْتُ): (بَيَائِعُ) بِالهَمْزِ، وكَذلِكَ: (قَوَائِلُ) مِنْ (قُلْتُ).

وبِنَاءُ (فَوَاعِلَ) مِنْ (شَوَيْتُ)، و (جَيَيْتُ): (شَوَايَا)، و (جَيَايَا)، كَـ (مَطَايَا)؛ لأَنَّ وَاحِدَهُ (شَاوِيَةٌ)، و (جَايِيَةٌ)، تَصِحُّ عَيْنُ الفِعْلِ فِيهِ.

وقِيَاسُ (فَعَاعِلَ) مِنْ (جِئْتُ)، و (سُؤْتُ) عَلَى مَذْهَبِ القَلْبِ: (سَوَاءُ)، و (جَيَاءُ)؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ هي لامُ الفِعْلِ، فَلَمْ تَعْرِضْ في جَمْعٍ، وعَلَى المَذْهَبِ الآخَرِ: (سَوَايَا)، و (جَيَايَا)؛ [لأَنَّ الهَمْزَةَ عَرَضَت في جَمْعٍ](٤).

* * *

مَسَائِلُ مِن هذا البَابِ

ومَا بِنَاءُ (افْعَلَلْتُ) مِنْ (صَدِئْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ: (اصْدَأَيْتُ) بِاليَاءِ، ولَمْ يَجِبْ قَلْبُ الهَمْزَةِ عَلَى مَا قَبْلَها، فَيَكُونُ (اصْدَأَاتُ)، كَمَا يَكُونُ في: (أَصْدَا)؟ وهَلْ ذلِكَ لِيَجْرِيَ عَلَى قِيَاسِ نَظِيرِهِ في الإِعْلالِ مِنْ (أَغْزَيْتُ)، و (أَغْزَى)؛ إِذْ تُبْنَى الوَاوُ في هذا إِذا كَانَتْ رَابِعَةً فَصَاعِدًا، عَلَى قِيَاسِ

---

(١) في ف: (قريا وجيا).

(٢ - ٤) ما بين المعقوفين من ف والسؤال، وساقط من الأصل ود.

بَنَاتِ اليَاءِ، فَكَذلِكَ الهَمْزَةُ تُبْنَى عَلَى: (يُصْدِئِي)، كَمَا تُبْنَى الوَاوُ عَلَى (يُغْزِي)، ثُمَّ يَتْبَعُ سَائِرُ التَّصَارِيفِ مَا أَوْجَبَتْهُ العِلَّةُ؟

ومَا بِنَاءُ (فَيَاعِلَ) مِنْ (سُؤْتُ)، و (جِئْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ: (جَيَايَا)، و (سَيَايَا)؟ ولِمَ وَجَبَ أَنَّ الهَمْزَةَ عَرَضَتْ في جَمْعٍ؟ ومَا وَاحِدُهُ الّذي يَظْهَرُ بِهِ ذلِكَ؟

ومَا زِنَةُ (سَوَائِيَةٍ) مِنْ قَوْلِكَ: (سُؤْتُهُ سَوَائِيَةً)؟ ولِمَ جَعَلَها بِمَنْزِلَةِ: (عَلانِيَةٍ)؟

ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ: (سُؤْتُهُ سَوَايَةً)؟ ومَا نَظِيرُهُ في حَذْفِ[1] الهَمْزَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ: (لاثٌ)، و (شَاكٌ)، و (هَارٌ)؟

ومَا زِنَةُ (مَلَكٍ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ (مَفْعَلٍ) عَلَى حَذْفِ الهَمْزَةِ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ الشَّاعِرِ [و١١٤]:

فَلَسْتُ لإِنْسِيٍّ ولكِنْ لِمَلأَكٍ ... تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ

ومَا الأَصْلُ فِيهِ عَلَى قَوْلِهِمْ: (مَأْلَكَةٌ)، و (مَلأَكَةٌ)؟

ومَا زِنَةُ: (مَسَائِيَةٍ)؟ ولِمَ جَعَلَها مَقْلُوبَةً؟ وهَلْ ذلِكَ عَلَى قِيَاسِ (جَائِيَةٍ)؟

ومَا زِنَةُ (أَشْيَاءَ)؟ ومَا زِنَةُ: (أَشَاوَى)؟ ومَا نَظِيرُهُ مِنَ المَقْلُوبِ؟ ومَا الخِلافُ في زِنَتِهِ بَيْنَ الأَخْفَشِ والخَلِيلِ؟

ومَا زِنَةُ (قِسِيٍّ) عَلَى أَصْلِهِ؟ ومَا زِنَتُهُ عَلَى لَفْظِهِ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

مَرْوَانُ مَرْوَانُ أَخُو اليَوْمِ اليَمِي

وهَلْ قُلْتَ: (اليَمِي) عَنْ (اليَوْمِ)؟ ولِمَ وَجَّهَهُ المَازِنِيُّ عَلَى (فَعِلٍ)، وَوَجَّهَهُ غَيْرُهُ عَلَى (فَعُلٍ)؟

---

(١) الكلام من قوله: (وما زنة سوائية) مكرر في الأصل.

وهَـلْ يَـتَـوَجَّـهُ في (مَسَاوِئـةٍ) الّذي هو (مَسَائِيَـةٌ)، فَـقُلِبَ الـوَاوُ هَمْزَةً؟

وهَل أَصْلُ (أَشْيَـاءَ): (شَيْـئَـاءُ)، فَـقُلِبَت الهَمْزَةُ، وغُـيِّـرَت الكَلِمَـةُ[١]؛ لِتُـوَافِـقَ زِنَـةَ (فَـعْلاءَ)، فَصَارَتْ (لَـفْعَاءَ)؟ ولِمَ جَازَ: (أَشَاوَى)، عَلَى تَـقْدِيـرِ جَمْعِ (إِشَاوَةٍ)، وإِنَّمَا الأَصْلُ في التَّـقْدِيـرِ: (شَيْئَاءُ)؟ ومَا نَظِـيـرُهُ مِنْ: (أَتَـيْـتُـهُ أَتْـوَةً)، و (جَبَـيْـتُـهُ جِبَـاوَةً)؟ وهَـل العِلَّـةُ في ذَلِكَ الإِشْعَارُ بِـأَنَّ وَاحِدَهُ مُـغَـيَّـرٌ عَنْ أَصْلِـهِ؟

ومَـا نَظِـيـرُ القَـلْـبِ مِـنْ قَـوْلِـهِم: (طَـأْمَنَ)، و (اطْمَـأَنَّ)؟ ولِمَ حَمَـلَـهُ عَـلَى القَـلْبِ، ولَـمْ يَحْمِلْ (جَـذَبَ)، و (جَبَـذَ) عَـلَى القَـلْبِ؟

ولِمَ لا يَـكُونُ (كُـلٌّ)، و (كِلا) عَـلَى الإِبْـدَالِ؛ لِكَـرَاهَـةِ التَّضْعِـيفِ؟ فَـلِـمَ حَمَلَـهُما[٢] عَلَى لَـفْظَـيْنِ مُخْتَـلِفَـيْنِ، لَـيْسَ أَحَدُهُما مِن الآخَـرِ؟

الجَوَابُ[٣]

وبِنَاءُ (افْعَلَلْتُ) مِنْ (صَدِئْتُ): (اصْدَأَيْتُ) بِاليَاءِ، لِـيُـبْـنَى عَلَى: (يُصْدِئِـي)؛ إِذْ قَـدْ وَجَبَ قَـلْبُ الهَمْزَةِ يَـاءً في (يُصْدِئِـي) لِعِلَّـةٍ تُـوجِبُ ذَلِكَ، وهو انْـكِسَارُ مَـا قَـبْـلَ الهَمْزَةِ الثَّانِـيَـةِ، فَـتَجْرِي[٤] جَمِيعُ التَّصَارِيفِ مِنْـهُ عَـلَى قِـيَـاسِ بَـنَـاتِ الـيَـاءِ، لِتَـتْـبَعَ النَّظَـائِـرُ في التَّصْرِيفِ مَا أَوْجَبَـتْـهُ العِلَّـةُ، عَـلَى مَا بَـيَّـنّا في (يَـعِدُ، ونَعِدُ)، وفي (أُكْـرِمُ، ونُـكْرِمُ)، فَحُذِفُ في حُـرُوفِ المُضَارَعَـةِ إِتْـبَـاعًا لِمَا أَوْجَبَـتْـهُ العِلَّـةُ، مِنْ وُقُـوعِهِا [ظ١١٤] بَـيْنَ يَـاءٍ وكَسْرَةٍ.

وتَبِـعَ سَائِـرُ حُـرُوفِ المُضَارَعَـةِ مَا أَوْجَبَـتْـهُ العِلَّـةُ مِنْ حَـذْفِ الهَمْزَةِ؛ لئلا

---

(١) الكلام في د فيه خلط وسوء ترتيب من الناسخ، فهو في د: (وهل يتوجه في مساوئة الذي هو أصل أشياء شيئاء، فقلبت الهمزة، وغيرت مسائة فقلب الواو همزة؟ وهل أصل الكلمة).

(٢) في د: (جعلهما).

(٣) الكلام من قوله: (وما بناء افعللت) ساقط من ف، وهو مسائل الباب كلها.

(٤) كذا في ف، وفي الأصل ود: (فجرى).

تَجْتَمِعَ هَمْزَتَانِ في: (أُأَكْرِمُ)، فَكَذلِكَ تَبِعَ[1] (اصْدَأَيْتُ)[2] مَا أَوْجَبَتْهُ العِلَّةُ في (يُصْدِئِي)، فهذا كُلُّهُ عَلَى قِيَاسٍ وَاحِدٍ في إِتْبَاعِ التَّصَارِيفِ مَا أَوْجَبَتْهُ[3] العِلَّةُ، ولَوْلا ذلِكَ لَكَانَ (افْعَلَلْتُ) مِنْ (صَدِئْتُ): (اصْدَأَأْتُ)؛ لِتَنْقَلِبَ الهَمْزَةُ الثَّانِيَةُ عَلَى حَرَكَةِ مَا قَبْلَها، ولكنْ كَانَت اليَاءُ أَحَقَّ بِها؛ لِمَا بَيَّنَّا، ولَمْ يَتْبَعْ مَا أَوْجَبَتْهُ العِلَّةُ في (أَصْدَا)؛ لأَنَّ اليَاءَ أَحَقُّ بِهِ، مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ حَرْفٌ يَتَحَرَّكُ، وهو مَعَ ذلِكَ عَلَى قِيَاسِ (أَغْزَيْتُ) في البِنَاءِ عَلَى: (يُغْزِي).

وبِنَاءُ (فَيَاعِلَ) مِنْ (سُؤْتُ)، و (جِئْتُ): (سَيَايَا)، و (جَيَايَا)؛ لأَنَّ الهَمْزَةَ عَرَضَتْ في جَمْعٍ؛ وذلِكَ أَنَّ وَاحِدَهُ (سُيَّأ)، و (جُيَّأ)، فإذا بُنِيَ مِنْهُ (فَيَاعِلُ) وَقَعَت [الوَاوُ][4] الّتي هي عَيْنُ الفِعْلِ بَعْدَ أَلِفِ الجَمْعِ، وصَارَتْ أَلِفُ الجَمْعِ بَيْنَ حَرْفَيْ عِلَّةٍ، فَوَجَبَ إِبْدَالُها هَمْزَةً، عَلَى قِيَاسِ (سَيَائِدَ)، جَمْعِ (سَيِّدٍ)، ثُمَّ عُومِلَتْ مُعَامَلَةَ (خَطَايَا)، عَلَى التَّنْزِيلِ الّذي بَيَّنَّا فِيهِ.

وزِنَةُ (سَوَائِيَةٍ): (فَعَالِيَةٌ)، بِمَنْزِلَةِ (عَلانِيَةٍ)، فالهَمْزَةُ أَصْلِيَّةٌ في مَوْقِعِها مِن هذه الزِّنَةِ؛ لأَنَّها[5] لامُ الفِعْلِ.

فَأَمَّا قَوْلُ العَرَبِ: (سُؤْتُهُ سَوَايَةً) فَهوَ عَلَى حَذْفِ الهَمْزَةِ الّتي هي لامُ الفِعْلِ، كَمَا حُذِفَ: (شَاكٌ)، و (لاثٌ) للتَّخْفِيفِ[6]، وهو حَذْفُ الهَمْزَةِ الّتي هي عَيْنُ الفِعْلِ.

وزِنَةُ (مَلَكٍ): (مَفْعَلٌ)؛ إِذْ أَصْلُهُ (مَلأَكٌ)، فَحُذِفَتْ عَيْنُ الفِعْلِ، وقَدْ جَاءَ عَلَى أَصْلِهِ في قَوْلِ الشَّاعِرِ:

١٢٤٠ فَلَسْتُ لإِنْسِيٍّ ولكنْ لِمَلأَكٍ ... تَنَزَّلَ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ[7]

---

(١) في ف: (وكذلك يتبع). (٢) في د: (احدأيت).

(٣) في د: (أجبيته).

(٤) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٥) كذا في ف، وفي الأصل ود: (لأنه). (٦) في د: (لتخفيف).

(٧) البيت من الطويل، وهو لعلقمة بن عبدة في ملحق ديوانه ٨٣، وانظر الزاهر ٢/ ٢٦٧. وهو لمتمم =

وقَالوا: (مَأْلَكَةٌ)، و (مَلأَكَةٌ)، وقَالُوا: (أَلِكْنِي)، وكَلُّهُ مِن الرِّسَالَةِ، والأَصْلُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الهَمْزَةُ في مَوْضِعِ العَيْنِ، كَمَا هي (ملأَكٌ)، فَقُلِبَتْ[1] مِنْ مَوْضِعٍ تُتَكَرَّهُ فِيهِ إلى مَوْضِعٍ تُسْتَحَبُّ فِيهِ، ودَلِيلُ ذلِكَ كَثْرَةُ [و١١٥] زِيَادَتِها أَوَّلًا، ولا تَكَادُ تُزَادُ في حَشْوِ الكَلِمَةِ؛ لِضَعْفِها في هذا المَوْضِعِ، وقُوَّتِها في ذَاكَ، وكَثُرَ التَّصْرِيفُ لَهَا في المَوْضِعِ الّذي هو أَحَقُّ بِها.

وزِنَةُ: (مَسَائِيَةٍ) عَلَى أَصْلِها: (مَفَاعِلَةٌ)، إلّا أَنَّ الهَمْزَةَ قُلِبَتْ إلى مَوْضِعِ العَيْنِ، فَصَارَ لَفْظُها (مَفَالِعةً)[2]؛ وذلِكَ لِثِقَلِ الهَمْزَةِ مَع الوَاوِ، والأَصْلُ أَنْ تَصِحَّ في هذا المِثَالِ، كَقَوْلِكَ: (مَسَاوِئُ)، فهذا مَذْهَبُ الخَلِيلِ[3].

ويَتَوَجَّهُ فِيهِ مَذْهَبٌ آخَرُ، وهو قَلْبُ الوَاوِ هَمْزَةً، لِيَصِلَ إلى قَلْبِ الثَّانِيَةِ عَلَى مَا قَبْلَها، وذلِكَ عَلَى قِيَاسِ قَوْلِ مَنْ قَالَ: (يِيجَلُ)[4]؛ فَيَكْسِرُ اليَاءَ، لِيَصِلَ إلى قَلْبِ الوَاوِ عَلَى قِيَاسٍ صَحِيحٍ؛ إذْ كَانَ[5] مِنْ مَذْهَبِهِ كَسْرُ حُرُوفِ المُضَارَعَةِ في: (تِعْلَمُ)، ونَحْوِهِ.

وَزِنَةُ (أَشْيَاءَ) عَلَى مَذْهَبِ الخَلِيلِ: (لَفْعَاءُ)[6]، قُلِبَت الهَمْزَةُ الّتي هي لامُ الفِعْلِ إلى[7] مَوْضِعِ الفَاءِ؛ لئلّا يَجْتَمِعَ ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ مُتَشَابِهَةٍ: الهَمْزَةُ الّتي هي لامُ الفِعْلِ، والهَمْزَةُ الزَّائِدَةُ للتّأْنِيثِ، وبَيْنَهُما الأَلِفُ، وأَصْلُهُ[8]: (شَيْئَاءُ) عَلَى زِنَةِ (فَعْلاءَ)، وهو اسْمٌ للجَمْعِ، لَيْسَ عَلَى وَاحِدِهِ، كَقَوْلِهِمْ: (طَرْفَاءُ) في الجَمْعِ، فَلَمَّا كُرِهَ اجْتِمَاعُ هَمْزَتَيْنِ بَيْنَهُما أَلِفٌ نَقَلْتَ الهَمْزَةَ الّتي هي لامُ الفِعْلِ إلى مَوْضِعِ الفَاءِ، وأَدَّيْتَ الزِّنَةَ الّتي كَانَتْ لأَصْلِ الكَلِمَةِ،

= ابن نويرة في ديوانه ٨٧. وهو لأبي وجزة في اللسان (ملك)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٤٦. وقيل: هو لرجل من عبد القيس في مجاز القرآن ١/ ٧، وشرح القصائد ٥٢٢. وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ٣٨٠، والأصول ٣/ ٣٣٩، وجمهرة اللغة ٩٨٢، وشرح السيرافي ٤/ ٣٦٢، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٣٥، والارتشاف ٥/ ٢٣٨٣.

(١) في د وف: (فقلب).

(٢) في الأصل ود: (مفاعلة)، وكذا يقتضي السياق.

(٣) سيبويه ٤/ ٣٨٠.

(٤) قوله: (ييجل) ليس في د.

(٥) في د: (كانت).

(٦) سيبويه ٤/ ٣٨٠.

(٧) قوله: (إلى) ليس في د.

(٨) في د: (فأصله).

وهي زِنَـةُ (فَعْلاءَ)، فَصَارَ (أَشْيَـاءَ) عَلَى هذه الصِّيغَـةِ[١].

وأَمَّـا الأَخْفَشُ فَـيَـذْهَبُ إِلى أَنَّ زِنَـتَها (أَفعِلاءُ)[٢] عَلَى قِيَـاس: (أَنْصِبَـاءَ)، فَـكَانَ (أَشْيئاءُ) تَجْتَمِعُ هَمْـزَتَـانِ، بَـيْـنَـهُما أَلِفٌ في التَّـقْدِيـرِ، كَمَا اجْتَـمَعَت في التَّـقْدِيـرِ الأَوَّلِ، فَـتُحَذَفُ الهَمْزَةُ لِئلّا تَجْتَمِعَ هَمْزَتَـانِ بَـيْـنَـهُما[٣] أَلِفٌ بِـإِجْمَاعٍ مِن الخَلِـيـلِ والأَخْفَشِ، إِلّا أَنَّ الخَلِـيـلَ غَـيَّـرَ ذلِكَ بِالقَـلْبِ إِلى مَـوضِعِ الفَاءِ، والأَخْفَشَ[٤] غَـيَّـرَهُ بِالحَـذْفِ. والعَـرَبُ تُصَغِّـرُها (أُشَيَّاءُ)؛ لأَنَّـهُ اسْمٌ للجَمْعِ، لا يَـلْـزَمُ فِـيـهِ الـرَّدُّ إِلى الوَاحِـدِ.

ونَظِـيـرُهُ في القَـلْبِ: (قِسِيٌّ)، جَمْعُ (قَـوْسٍ)، والأَصْلُ: (قُـوُوسٌ)، قُـلِبَت السِّيـنُ إِلـى مَـوْضِعِ [ظ١١٥] العَـيْنِ، فَصَـارَ: (قُـسُوٌّ)، ثُـمَّ أُبْـدِلَت الـوَاوُ عَلَى قِـيَـاسِ (عِتِـيٍّ)، و (عِصِيٍّ)، فَـنُقِلَ عَـنْ (فُـعُولٍ) إِلى (فُـلُوعٍ)، لَمّا قَـدَّمْت لامَ الفِعْلِ، وهي السِّينُ، إِلى مَـوْضِعِ العَـيْنِ، ثُـمَّ أُبْـدِلَت الـوَاوُ، فَصَارَ: (فِـلِيعٌ).

وقَـالَ الشَّاعِـرُ:

١٢٤١ مَـرْوَانُ مَـرْوَانُ أَخُو الـيَـوْمِ اليَمِي[٥]

فَبَنَى (الـيَـوْمَ) عَـلَى (يَوِمٍ)، ثُـمَّ قَـلَبَ اللّامَ إِلى مَـوْضِعِ العَـيْنِ، فَصَارَ (اليَمِي)، لَـمَّا احْتَـاجَ إِلى الـيَاءِ السَّاكِنَـةِ في هذا المَوْقِعِ. وقَـالَ قَـوْمٌ: بَـنَـاهُ على (فَـعُـلٌ)، و (فَعِلٌ) أَحَـقُّ بِـهِ؛ لأَنَّـهُ أَقَـلُّ في التَّغْيِيـرِ، وهو مَـذْهَبُ المَازِنِـيِّ[٦].

---

(١) في د: (الصفة).

(٢) انظر رأيه في المقتضب ١/ ٣٠، والأصول ٣/ ٣٣٨.

(٣) في الأصل ود: (بين)، وكذا في ف.

(٤) في الأصل ود: (الأخفش) بلا واو العطف، وكذا في ف.

(٥) هذا من الرجز، وهو لأبي الأخزر الحماني في ابن السيرافي ٢/ ٣٦٤، أو الحِمَّني في شرح شواهد شرح الشافية ٤/ ٦٩. وبيت أبي الأخزر في أكثر المصادر برواية: (نعم أخو الهيجاء في اليوم اليمي). وهو بلا نسبة في سيبويه ٤/ ٣٨٠، والأصول ٢/ ٣٣٨، وشرح السيرافي ٥/ ٢٩٤، والمحكم ١٠/ ٥٨٩، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٩٠، والارتشاف ٥/ ٢٤٢٨.

(٦) انظر هذا الرأي بلا نسبة في المحكم ١٠/ ٥٨٩، واللسان (يوم).

وجَمْعُ (أَشْيَاءَ): (أَشَاوَى)، كَأَنَّهُ جَمْعُ (إِشَاوَةٍ)، وإِنَّمَا الأَصْلُ في التَّقْدِيرِ: (شَيْئَاءُ)، وكَانَ الأَصْلُ أَنْ تَظْهَرَ اليَاءُ الّتي هي عَيْنُ الفِعْلِ، إِلّا أَنَّها جُعِلَتْ وَاوًا؛ لِتُؤْذِنَ أَنَّ وَاحِدَهُ مُغَيَّرٌ عَنْ أَصْلِهِ، فَجَاءَ عَلَى مُنَاسَبَةِ الوَاحِدِ بِالتَّغْيِيرِ الّذي يَظْهَرُ فِيهِ.

ونَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ: (أَتَيْتُهُ أَتْوَةً)، و (جَبَيْتُهُ جِبَاوَةً)؛ للإِيذَانِ بِمُنَاسَبَةِ الوَاوِ للياءِ؛ لأَنَّها خَلَفَتْها في المَوْضِعِ الّذي لا يَتَوَجَّهُ إِلّا عَلَى المُنَاسَبَةِ لَهَا.

ونَظِيرُ القَلْبِ قَوْلُهُم: (طَأْمَنَ)، و (اطْمَأَنَّ)، فهذا يُحْمَلُ عَلَى القَلْبِ؛ لأَنَّ الثَانِيَ مُصَرَّفٌ بِالزِّيَادَةِ، والمُصَرَّفُ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ أَحَقُّ بِالأَصْلِ، ولَيْسَ بِمَنْزِلَةِ (جَذَبَ)، و (جَبَذَ)؛ لأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدُهُما أَحَقَّ بالأَصْلِ مِن الآخَرِ؛ إِذ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُما يَتَصَرَّفُ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ.

وأَمّا (كُلٌّ)، و (كِلا) فَلَيْسَ عَلَى الإِبْدَالِ؛ لاخْتِلافِ اللَّفْظِ والمَعْنى بِمَا يَقْتَضِي أَنَّهُما يَرْجِعَانِ إِلى أَصْلٍ وَاحِدٍ[١] [و١١٦].

* * *

* *

*

---

(١) بعده في الأصل ود: (يتلوه في الجُزْء الرابع والستين: باب حرف العلة الذي في موقع اللام).

الجُزءُ الرّابِعُ والسّتّونَ مِن شَرحِ كِتابِ سِيبَويهِ
إِملاءُ أبي الحَسنِ عَليّ بنِ عِيسَى النّحْويّ أَيّدَه اللّهُ [ظ١١٦]
بِسْمِ اللّهِ الرّحمنِ الرّحِيمِ[1]

بَابُ حَرْفِ العِلَّةِ
الّذي[2] في مَوْضِعِ اللّامِ[*]

الغَـرَضُ فِـيـهِ أَنْ يُـبَـيَّنَ مَـا يَجُـوزُ فـي حَـرْفِ العِلَّـةِ الّـذي في مَـوْقِعِ اللّامِ مِمّا لا يَجُوزُ[3].

مَسَائِلُ هذا البابِ

مَـا الّذي يَجُوزُ في حَـرْفِ العِلَّـةِ الّذي في مَـوْقِعِ اللّامِ؟ ومَا الّذي لا يَجُوزُ؟ ولِمَ ذلِكَ؟

ولِـمَ كَـانَ اعْتِلالُـهُ في مَـوْقِعِ اللّامِ أَقْـوَى مِـن العَـيْنِ والـفَاءِ؟ ولِـمَ كَانَ مَـوْقِـعُ العَـيْنِ أَقْـوَى مِنْـهُ في مَـوْضِعِ الـفَاءِ؟

ولِمَ لَـزِمَ بَـنَـاتُ الـيَاءِ (يَـفْعِلُ)، وبَـنَـاتُ الـوَاوِ (يَـفْعُـلُ) مِنْ (فَـعَـلْتُ)، ولَمْ يَجِبْ مِثْـلُ ذلِكَ في (فَعِلْتُ)؟

ومَا حُكْمُ (يَـفْعَـلُ) مِنْ: (رَمَـيْتُ)، و (غَـزَوْتُ)؟ ومَـا حُكْمُـهُ مِنْ: (غَبِيتُ)، و (شَقِـيتُ)؟

ومَـا حُكْمُ (فَـعُـلَ) مِن الـوَاوِ؟ ومَا حُكْمُها مِن الـيَاءِ؟

ولِمَ ذَكَـرَ أَنّـهُ لا يَجُوزُ مِن الـيَاءِ (فَـعُـلَ)، مَع قَـوْلِـهِم: (لَـقَضُو الـرَّجُـلُ)؟

ولِمَ جَازَ: (يَـغْـزُو) بِسُكُونِ حَـرْفِ الإعْـرَابِ فِـيـهِ، وفي (يَـرْمِي)؟

---

(١) الكلام من قوله: (الجزء) ليس في ف. (٢) في الأصل ود: (التي)، وكذا يقتضي السياق.
(*) العنوان في الكتاب ٤/ ٣٨١: « **هذا باب ما كانت الياء والواو فيه لامات** ».
(٣) العبارة في ف: (الغرض فيه أن يبين ما يجوز في هذا الحرف وما لا يجوز).

ومَا في قَوْلِهِم: (بَـوَانٌ)، و (بُونٌ)[١]، و (عَوَانٌ)، و (عُونٌ) مِن الدَّلِيلِ؟

ولِمَ كَانَت الضَّمَّـةُ في لامِ (يَـغْـزُو) أَضْعَـفَ، والتَّغْيِيـرُ لَـهَا أَجْـدَرَ؟ ولِمَ جَازَ: (هو يَـغْـزُوكَ)، و (لَـنْ يَغْـزُوكَ)، و (هو يَـرْمِـيـكَ)، و (لَـنْ يَـرْمِيَـكَ)؟

ومَـا (فَـعَـلَ) مِن (الـرَّمْيِ) و (الغَـزْوِ)؟ ولِمَ اعْـتَـلَّـت الـوَاوُ والـيَـاءُ، وهي في مَـوْضِعِ فَـتْحَـةٍ، وقَـبْـلَهَا فَـتْحَـةٌ، والفَـتْحُ خَفِـيـفٌ يَصِحُّ فِـيـهِ حَـرْفُ العِلَّـةِ في: (لَـنْ يَـغْـزُوَكَ)، و (لَـنْ يَـرْمِيَـكَ)؟ فَـلِمَ جَـازَ: (رَمَـى، ويُـرْمَى)، و (غَـزَى، ويُـغْـزَى)؟

ولِمَ صَحَّتْ في: (غَـزَوْتُ)، و (رَمَـيْتُ)، و (غَـزَوْنَ)، و (رَمَـيْـنَ)؟

ومَـا حُكْمُ الـوَاوِ الّتي قَـبْـلَها ضَمَّـةٌ، وهي لامٌ في الاسْمِ؟ ولِمَ وَجَبَ أَنْ تُـقْـلَبَ يَـاءً، ويُـكْسَرَ[٢] لَـهَا مَـا قَـبْـلَها في الاسْمِ، ولَمْ يَجِبْ في الفِعْلِ؟

ومَـا جَمْعُ (دَلْـوٍ) عَـلَى: (أَفْـعُـلٍ)؟ ومَـا جَمْعُ (حَـقْوٍ)؟ ولِـمَ وَجَـبَ فِـيـهِ: (أَدْلٍ)، و (أَحْـقٍ)؟ ولِـمَ صَـارَت الـوَاوُ فـي هـذا أَضْعَـفَ مِنْها في: (يَـغْـزُو)، و (يَـسْرُو)؟

ولِمَ ثَـبَـتَتْ في: (عُـنْـفُوانٍ)، و (أُفْـعُوانٍ)؟

ولِمَ ثَـبَـتَتْ [و١١٧] في (قَـلَـنْسُوَةٍ)، ولَـمْ تَـثْـبُتْ في: (قَـلَـنْسٍ)؟

الجَوَابُ[٣]

الّذي يَجُوزُ في حَـرْفِ العِلَّـةِ الّذي في مَـوْقِعِ اللّامِ إِعْلالُـهُ[٤] بِأَقْـوَى مِـنْ إِعْلالِـهِ إِذا كَانَ في مَـوْقِـعِ[٥] العَيْنِ؛ لأَنَّـهُ في مَـوْضِعِ اللّامِ يَـكُونُ في مَـوْضِعِ التَّـغْيِـيـرِ

---

(١) في الأصل ود: (نواز ونواز)، وكذا يقتضي السياق.

(٢) في د: (أو يكسر).

(٣) الكلام من قوله: (مسائل هذا الباب) ساقط من ف.

(٤) العبارة في ف: (والّذي يجوز في هذا الحرف إعلاله).

(٥) في ف: (موضع).

بِتَعَاقُبِ الزِّيَادَاتِ للمَعَانِي. ومَوْضِعُ التَّغْيِيرِ يُجْسَرُ عَلَيْهِ، ويُؤْنَسُ بِه.

والاعْتِلالُ في مَوْضِعِ العَيْنِ أَقْوَى مِنْهُ في مَوْضِعِ الفَاءِ؛ لِمُجَاوَرَتِهِ الأَقْوَى في الإِعْلالِ، وكُلَّما قَوِيَ الإِعْلالُ ضَعُفَ التَّصْحِيحُ؛ لأَنَّهُ مُعَاقِبٌ لَهُ، ومُوجِبُ[1] ذلكَ [أُمُورٌ][2] مِنْها أَنَّ الوَاوَ لا تَصِحُّ إِذا كَانَتْ فِي مَوْضِعِ اللّامِ وقَبْلَها كَسْرَةٌ، كَقَوْلِكَ في (فَعِلَةٍ) مِنْ (غَزَوْتُ): (غَزِيَةٌ)، وتَصِحُّ في مَوْضِعِ العَيْنِ، كَقَوْلِكَ: (زِوَجَةٌ).

ويَلْزَمُ بَنَاتُ اليَاءِ (يَفْعِلُ)، وبَنَاتُ الوَاوِ (يَفْعُلُ)؛ للفَرْقِ بَيْنَهُما، عَلَى قِيَاسِ نَظِيرِهِما مِن الصَّحِيحِ في: (فَعَلَ) إِذا كَانَ يَصْلُحُ فِيهِ (يَفْعُلُ)، و (يَفْعِلُ)، كَقَوْلِكَ: (قَتَلَ، يَقْتُلُ)، و (ضَرَبَ، يَضْرِبُ)، فَجَرَى في المُعْتَلِّ عَلَى الاخْتِصَاصِ؛ للفَرْقِ بِمَا يَقْتَضِيهِ حَالُهُما، ولا يَجِبُ مِثْلُ ذلِكَ في (فَعِلَ)؛ لأَنَّهُ لا طَرِيقَ إِلى الفَرْقِ عَلَى قِيَاسِ نَظِيرِهِ مِن الصَّحِيحِ، إِذْ[3] كَانَ (فَعِلَ) مِنْهُ يَلْزَمُهُ (يَفْعَلُ).

وتَقُولُ: (غَزَوْتُ)، و (رَمَيْتُ)، فَلا تُعَلُّ اللّامُ في هذا المَوْضِعِ؛ لأَنَّها وَقَعَتْ في مَوْضِعٍ يَسْكُنُ فِيهِ الحَرْفُ مِنْ: (فَعَلْتُ)، و (فَعَلْنَ)، والمُضَارِعُ[4] في (شَقِيَ)، و (غَبِيَ): (يَشْقَى)، [و (يَغْبَى)][5].

ويَجُوزُ في (فَعُلَ) مِن الوَاوِ، كَقَوْلِكَ: (سَرُوَ، يَسْرُو). ولا يَجُوزُ (فَعُلَ) مِن اليَاءِ في مَوْضِعِ الأَصْلِ. وإِنَّما[6] يَجُوزُ عَلَى جِهَةِ العَارِضِ الّذي يُنْقَلُ فِيهِ (فَعَلَ) إِلى (فَعُلَ)؛ للمَدْحِ أَو المُبَالَغَةِ في الوَصْفِ، كَقَوْلِهِم: (لَقَضُوَ الرَّجُلُ)، و (رَمُوَ الغُلامُ). وإِنَّما تُنُكِّبَ ذلِكَ في مَوْضِعِ[7] الأَصْلِ؛ لئلّا

---

(١) كذا في ف، وفي الأصل ود: (موجب).

(٢) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٣) في د: (إذا).

(٤) كذا في ف، وفي الأصل: (ومضارع).

(٥) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٦) في ف: (فإنما).

(٧) كذا في د، وفي الأصل وف: (موضوع).

يَخْرُجَ مِن الأَخَفِّ إِلى الأَثْقَلِ في الأَمْرِ اللّازِمِ.

وتَقُولُ: (يَغْزُو)، و (يَرْمِي) فَسُكِّنَ[١] حَرْفُ الإعْرَابِ؛ لاجْتِمَاعِ الحُرُوفِ المُتَشَابِهَةِ، وهي وَاوٌ قَبْلَها ضَمَّةٌ، وفِيها [ظ١١٧] ضَمَّةٌ، وهي بِمَنْزِلَةِ الضَّمَّةِ؛ لأَنَّها مِنْ جِنْسِها، والتَّضْعِيفُ مُسْتَثْقَلٌ حَتَّى يُفَرَّ مِنْهُ إِلى الإِدْغَامِ، فَلَمّا اجْتَمَعَت ثَلاثَةُ أَحْرُفٍ مُتَشَابِهَةٍ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ تَضْعِيفِ الحُرُوفِ الّذي يُفَرُّ مِنْهُ إِلى الإِدْغَامِ، فَفَرُّوا مِنْ هذا عَلَى ذلِكَ القِيَاسِ إِلى الإِسْكَانِ لِحَرْفِ العِلَّةِ في: (يَغْزُو)، و (يَرْمِي). وكَذلِكَ [في][٢]: (غَازِيكَ)، و (رَامِيكَ)، فإذا صِرْتَ[٣] إِلى الفَتْحَةِ صَحَّتْ؛ لأَنَّها خَفِيفةٌ[٤]، والحُرُوفُ مُعَدَّلَةٌ، فَقُلْتَ: (لَنْ يَغْزُوَكَ)، و (لَنْ يَرْمِيَكَ)، و (رَأَيْتُ غَازِيَكَ)، و (رَامِيَكَ).

فأَمَّا (غَزَا)، و (رَمَى) فَتَعْتَلُّ؛ لِكَثْرَةِ الحَرَكَاتِ المُتَمَاثِلَةِ مَع المُنَاسَبَةِ لِمَا يَعْتَلُّ في تَصْرِيفِهِ؛ وذلِكَ أَنَّهُ وَقَعَ حَرْفُ العِلَّةِ في مَوْضِعِ حَرَكَةٍ، وقَبْلَهُ فَتْحَةٌ، وهو بِمَنْزِلَةِ الحَرَكَةِ، مَع أَنَّهُ ثَقِيلٌ في نَفْسِهِ، فَوَجَبَ الفِرَارُ مِنْهُ إِلى مُنَاسِبٍ لَهُ خَفِيفٍ تُؤْمَنُ مَعَهُ الحَرَكَةُ، وهو الأَلِفُ، وإِذا كَانَت الوَاوُ الّتي قَبْلَها ضَمَّةٌ تُكْرَهُ عَلَيْها الضَّمَّةُ، وهي في مَوْضِعِ العَيْنِ، حَتّى يُقَالَ في جَمْعِ (عَوَانٍ): (عُونٌ)، وفي جَمْعِ (بَوَانٍ): (بُونٌ)[٥]، وكَانَت في مَوْضِعِ اللّامِ أَجْدَرَ أَنْ تُكْرَهَ، قَالَ في الضَّرُورَةِ:

١٢٤٢ .... وفي الأَكُفِّ اللّامِعَاتِ سُوُرْ[٦]

لا تَقُولُ: (هو يَغْزُوُكَ) إِلّا عَلَى مَا هو أَقْبَحُ مِن الأَوَّلِ الّذي في مَوْضِعِ العَيْنِ.

---

(١) في ف: (فيسكن).

(٢) ما بين المعقوفين من ف، وساقط من الأصل ود.

(٣) في د: (صارت). (٤) في الأصل ود: (خفية).

(٥) في الأصل ود: (ثوار ثور)، وكذا يقتضي السياق.

(٦) مر الشاهد سابقًا، انظر البيت رقم (١٢٣٠).

والـوَاوُ الّتي قَـبْـلَها ضَمَّـةٌ، وهي في مَـوْضِعِ حَـرْفِ الإعْـرَابِ، تَـنْـقَلِبُ يَـاءً عَلَى اطِّـرَادٍ، ويُـكْسَرُ لَـهَا مَا قَـبْـلَها[1] في الاسْمِ، فَـتَقُولُ في جَمْعِ (دَلْـوٍ)، و (حَقْوٍ): (أَدْلٍ)، و (أَحْقٍ)، وفي (قَـمَحْدُوةٍ): (قَـمَحْـدٍ)[2]، وكَـذلِكَ فـي (عَـرْقُـوَةٍ): (عَـرْقٍ)، وفـي (قَـلَـنْسُوَةٍ): (قَـلَـنْسٍ). والعِلَّـةُ فـي ذلِكَ أَنَّ الـوَاوَ الّتي قَـبْـلَها ضَمَّـةٌ في مَـوْقِعِ[3] حَـرْفِ الإعْـرَابِ، وقَـدِ اجْـتَـمَعَتْ فِـيها حُـرُوفٌ مُسْتَـثْـقَـلَـةٌ، ضَمَّـةٌ قَـبْـلَها، وضَمَّةٌ عَلَـيْها، وهي بِمَنْزِلَـةِ الضَّمَّةِ، في مَـوْضِعٍ هو أَحَـقُّ بالتَّـغْيِيـرِ؛ لِمَا يَـلْحَقُـهُ مِـن التَّـنْوِيـنِ، والنِّسْبَـةِ، والإِضَافَـةِ إِلى النَّـفْسِ، ولا يَـكُونُ مِثْـلُ ذلِكَ في [و١١٨] الفِعْلِ مِنْ نَحْوِ: (يَـغْـزُو)، و (يَسْرُو).

وظَـهَـرَتْ[4] في الفِعْلِ، ولَمْ تَـظْـهَر في الاسْمِ في مَـوْقِعِ حَـرْفِ الإعْـرَابِ الّذي يَـتَـعَاقَـبُـهُ مِـنْ وُجُوهِ التَّـغْيِيـرِ، [وهذا][5] ما لا يَـكُونُ في الفِعْلِ، فَـإِنْ كَانَت الوَاوُ الّتي في مَوْضِعِ لامِ الاسْمِ[6] لَـيْسَتْ حَـرْفَ إِعْـرَابٍ صَحَّتْ كَـمَا تَصِحُّ في الفِعْلِ، وذلِكَ نَحْـوُ: (أُفْـعُوانٍ)، و (عُـنْـفُوانٍ)، و (قَـلَـنْسُوَةٍ)، ومَـا أَشْبَـهَ ذلِـكَ مِمّـا يُخْرِجُـهُ عَـنْ مَـوْقِـعِ حَـرْفِ الإِعْـرَابِ.

* * *

مَسائِلُ مِن هذا البَابِ أَيْضًا

ولِمَ صَحَّ حَـرْفُ العِلَّـةِ في (ظَـبْيٍ)، و (دَلْـوٍ)؟ وهَـلْ ذلِكَ لأَنَّ مَا قَـبْـلَـهُ حَـرْفٌ صَحِيحٌ سَاكِـنٌ؟

ومَا مَعْنى قَوْلِـهِ[7]: « وقَـوِيَ حَيْثُ ضَعُـفَ مَا قَـبْـلَـهُ »؟ وهَلّا ضَعُفَ بِمُجَاوَرَةِ الضَّعِـيـفِ، كَـمَا يَـعْـتَـلُّ بِمُجَاوَرَةِ المُعْـتَـلِّ في: (أَدْلٍ)، ونَحْوِهِ؟

---

(١) بعده في د: (ضمة).

(٢) في د: (قمحة).

(٣) في ف: (موضع).

(٤) في ف: (فظهرت).

(٥) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

(٦) في الأصل ود وف: (الفعل)، وكذا يقتضي السياق.

(٧) سيبويه ٤/ ٣٨٤.

ومَا حُكْمُ الـوَاوِ المُشَدَّدَةِ إذا وَقَـعَت في مَـوْضِعِ اللّامِ؟

ولِمَ اخْتَـلَفَ حُكْمُ الـوَاحِـدِ والجَمْعِ فِـيها؟ ولِمَ كَـانَ الوَجْـهُ فـي الجَمْعِ قَـلْـبَها إلى اليَـاءِ حَتّى اسْتَـمَـرَّ القِـيَـاسُ في: (ثُـدِيٍّ)، و (عُصِيٍّ)، و (حُـقِـيٍّ)؟ وهَـلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ لَـمْ يَـكُنْ بَـيْنَ الـوَاوِ والكَسْرَةِ حَاجِـزٌ حَصِينٌ، مَع أَنَّـهُ في جَمْعٍ ثَقِـيـلٍ؟

ولِمَ شَـذَّ جَمْعُ (نَحْوٍ): (نُحُوٌّ)؟ ومَا وَجْـهُ تَـشْبِيهِـهِ بِـ (عُـتُـوٍّ)؟

ومَـا في قَـوْلِـهِم: (صُيَّـمٌ) مِن الدَّلِـيـلِ؟

ولِمَ جَازَ: (ثِـدِيٌّ)، و (حِـقِـيٌّ)، و (عِصِيٌّ)، و (عِـتِـيٌّ)، و (جِـثِـيٌّ)؟ وهَـلْ ذلِكَ لِكَـرَاهَـةِ الضَّـمَّـةِ قَـبْـلَ الكَـسْرِ، حَـتّى تُـنُـكِّبَ (فُعِلٌ) في الأَسْمَاءِ؟

ومَا الشَّاهِدُ في قَـوْلِ عَـبْـدِ يَـغُوثَ:

وقَـدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مَلِـيكَـةُ أَنَّنِي ... أَنَـا اللَّـيْثُ مَعْدِيًّـا عَـلَـيْـهِ وعَادِيا

ولِمَ جَازَ: (مَـعْدِيٌّ) في مَـوْضِعِ (مَـعْـدُوٍّ)، و (أَرْضٌ مَسْنِيَّـةٌ) في مَـوْضِعِ (مَسْنُـوَّةٍ)؟

ولِمَ جَازَ: (مَـرْضِيٌّ)، و (مَـرْضُوٌّ)؟

ومَـا حُكْمُ حَـرْفِ العِلَّـةِ في مَـوْقِعِ اللّامِ بَـعْـدَ أَلِفٍ زَائِـدَةٍ؟ ولِمَ وَجَبَ الهَـمْـزُ في (قَـضَاءٍ)، و (النَّـمَاءِ)، و (الشَّقَاءِ)؟ ولِمَ قَـدَّرَها تَـقْدِيـرَ حَـرْفِ العِلَّـةِ بَـعْدَ الفَـتْحَـةِ، ولَمْ يَـعْـتَـدَّ بِالأَلِفِ الـزَّائِدَةِ، كَـمَا لَـمْ يَـعْـتَـدَّ بِالسَّاكِـنِ الـزَّائِـدِ في: (مَـغْزِيٍّ)، و (مَـرْضِيٍّ)، و (مَـعْدِيٍّ)؟

ولِمَ وَجَبَ الاعْتِلالُ [ظ١١٨] بِالهَـمْـزِ في هذا المَـوْضِعِ؟ ولِمَ صَارَ حَـرْفُ العِلَّـةِ بَـعْـدَ الفَـتْحَـةِ أَشَدَّ اعْتِلالًا؟ وهَـلْ ذلِكَ لأَنَّـهُ يَخْـرُجُ بالاعْتِلالِ إلى أَخَفِّ الحُـرُوفِ، وهي الأَلِفُ؟

ومَا حُـكْمُ الـوَاوِ الّتي في مَـوْقِعِ اللّامِ، وقَـبْـلَها كَسْرَةٌ؟ ولِمَ لا تَصِحُّ في هذا

الْبَتَّةَ، وإِنْ لَمْ يَكُنْ حَرْفَ الإِعْرَابِ، فاعْتَلَّت في: (غَازٍ)، و (غُزِيٍّ)، و (غَزِيَةٍ)؟

ومَا حُكْمُ: (غُزِيَ)، و (شَقِيَ) في التَّخْفِيفِ، عَلَى قِيَاسِ (عُصْرَ)، و (عَلْمَ)؟ ولِمَ تُرِكَتْ يَاءً عَلَى حَالِها، وقَدْ ذَهَبَت الكَسْرَةُ الّتي قَبْلَها[1]؟

ولِمَ جَازَ: (لَقَضُوَ الرَّجُلُ) مِنْ غَيْرِ رُجُوعٍ إِلى الأَصْلِ مَع بُطْلانِ العِلَّةِ الّتي أَوْجَبَت القَلْبَ؟ ولِمَ صَارَ القِيَاسُ فِيهِما وَاحِدًا في أَنَّهُ لَوْ قِيلَ: (غُزْوَ)، و (شَقْوَ) لَوَجَبَ (لَقَضْيَ الرَّجُلُ) مَع أَنَّ الرُّجُوعَ إِلى اليَاءِ أَخَفُّ؟

ومَا وَجْهُ قَوْلِ بَعْضِ العَرَبِ: (رَضْيُوا) في (رَضُوا)؟ وهَلْ هو عَلَى (رَضْيَ)؟

ولِمَ جَازَ: (سَرْوُوا) عَلَى التَّخْفِيفِ، و (سَرُوا) عَلَى التَّحْرِيكِ؟

ومَا بِنَاءُ (فُعْلٍ) مِنْ (جِئْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ (جِيءٌ)؟ ومَا قِيَاسُهُ عَلَى تَخْفِيفِ الهَمْزَةِ؟ ولِمَ وَجَبَ: (جُيٌ)؟ وهَلَّا تُرِكَت الجِيمُ عَلَى حَالِها؛ لأَنَّ التَّخْفِيفَ عَارِضٌ، كَمَا تُرِكَتِ اليَاءُ [في][2]: (غُزْيَ)؟ ومَا قِيَاسُ هذا عَلَى مَذْهَبِ الأَخْفَشِ؟

ومَا بِنَاءُ (فُعْلُلٍ) مِنْ (جِئْتُ)؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ: (جُوءٌ) عَلَى المَذْهَبَيْنِ جَمِيعًا؟ ومَا قِيَاسُهُ في التَّخْفِيفِ؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ: (جُيٌ)؟

ومَا (فُعِلْتُ) مِن (السَّوْقِ) عَلَى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [الزمر: ٧١]؟ ولِمَ وَجَبَ فِيهِ: (سِقْتُ)، ولَمْ تُرَدَّ الضَّمَّةُ في السِّينِ إِلى أَصْلِها؟ وهَلْ ذلِكَ لأَنَّها مَنْقُولَةٌ مِن العَيْنِ إِلى الفَاءِ، كَنَقْلِها في: (خِفْتُ)، فَلَيْسَتْ عَارِضَةً للتَّخْفِيفِ، ولكنَّها لازِمَةٌ لِتَدُلَّ عَلَى كَسْرَةِ العَيْنِ؟

(١) في الأصل ود: (قلبتها).

(٢) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق.

الجَوَابُ[١]

وحَرْفُ العِلَّةِ يَصِحُّ في (ظَبْيٍ)، و (دَلْوٍ)؛ لأَنَّ الّذي قَبْلَهُ حَرْفٌ صَحِيحٌ سَاكِنٌ.

ومَعْنى قَوْلِهِ: « قَوِيَ حَيْثُ ضَعُفَ مَا قَبْلَهُ » أَنَّ الحَرْفَ الضَّعِيفَ [و١١٩] بِالسُّكُونِ لا يُغَيِّرُ حَرْفَ العِلَّةِ، وإِنَّما يُغَيِّرُهُ القَوِيُّ عَلَى الاعْتِلالِ، كَمَا غَيَّرَ (صُيَّمٌ) مُجَاوَرَتُهُ القَوِيَّ عَلَى الاعْتِلالِ، وهو الحَرْفُ الأَخِيرُ.

وحُكْمُ الوَاوِ المُشَدَّدَةِ إِذا وَقَعَتْ في مَوْضِعِ اللّامِ في الجَمْعِ قَلْبُها إِلى اليَاءِ عَلَى اطِّرَادٍ؛ لاجْتِمَاعِ سَبَبَيْنِ: أَحَدُهُما مَا يُجَوِّزُ القَلْبَ، وهو السَّبَبُ الّذي يَكُونُ في الوَاحِدِ. والآخَرُ ثِقَلُ الجَمْعِ، فَتَقُولُ: (حُقِيٌّ)، و (عُصِيٌّ)، و (ثُدِيٌّ).

والعِلَّةُ الّتي جَوَّزَتْهُ في الوَاحِدِ وُقُوعُ الوَاوِ في مَوْضِعِ اللّامِ، وقَبْلَهَا ضَمَّةٌ، لَيْسَ بَيْنَهُما حَاجِزٌ حَصِينٌ؛ فَلِذلِكَ جَازَ في: (مَغْزِيٍّ)، و (مَرْضِيٍّ)، وَوَجَبَ في: (حُقِيٍّ)، و (عُصِيٍّ). فَأَمَّا قَوْلُهُم: (إِنَّكُمْ لَتَنْظُرُونَ في نُحُوٍّ كَثِيرَةٍ) فَشَاذٌّ، مُشَبَّهٌ بِـ (عُتُوٍّ)؛ لأَنَّهُ عَلَى (فُعُولٍ). وقَوْلُهُم: (صُيَّمٌ) يَدُلُّ عَلَى قُوَّةِ التَّغْيِيرِ، لَمَّا جَاوَرَ لامَ الفِعْلِ.

وأَمَّا قَوْلُهُم: (ثِدِيٌّ)، و (حِقِيٌّ) فلأَنَّهُ يَثْقُلُ الخُرُوجُ مِن الضَّمِّ إِلى الكَسْرِ، حَتّى تُنُكِّبَ (فُعِلٌ) في الأَسْمَاءِ.

وقَالَ عَبْدُ يَغُوثَ:

١٢٤٣ وقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مَلِيكَةُ أَنَّنِي ... أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وعَادِيا[٢]

فَقَالَ: (مَعْدِيٌّ) للعِلَّةِ الّتي بَيَّنّا في (مَغْزِيٍّ)، و (مَرْضِيٍّ)، ومَنْ قَالَ: (مَرْضُوٌّ) أَجْرَاهُ عَلَى الأَصْلِ.

---

(١) الكلام من قوله: (ولم صح حرف العلة) ليس في ف.

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في سيبويه ٤/ ٣٨٥، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٩١، وشرح الجمل لابن خروف ٢/ ١٠٤٦. وهو بلا نسبة في الأصول ٣/ ٢٥٧، والمحكم ٢/ ٣١٥، ٧/ ٥٦٢، والمفصل ٥٤١.

وحُكْمُ حَرْفِ العِلَّةِ في مَوْقِعِ اللّامِ بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ قَلْبُهُ إِلى الهَمْزَةِ؛ لأَنَّ حَرْفَ العِلَّةِ قَبْلَهُ فَتْحَةٌ، وهو في مَوْضِعِ حَرَكَةٍ، ولا يُعْتَدُّ بِالأَلِفِ الزَّائِدَةِ، فَيَجِبُ لَوْلا الاعْتِلالُ الانْقِلابُ[1] إِلى الأَلِفِ عَلَى مُوجِبِ الفَتْحَةِ، فإذا لَمْ يُمْكِن اجْتِمَاعُ أَلِفَيْنِ قُلِبَت الثَّانِيَةُ إِلى حَرْفٍ مُنَاسِبٍ لَهَا؛ لأَنَّهُ مِنْ مَخْرَجِها، وهو الهَمْزَةُ، وإِنَّما كَانَ حَرْفُ العِلَّةِ بَعْدَ الفَتْحَةِ أَشَدَّ اعْتِلالًا؛ لأَنَّهُ يَخْرُجُ إِلى أَخَفِّ الحَرَكَاتِ، وهو الأَلِفُ.

وحُكْمُ الوَاوِ في مَوْقِعِ اللّامِ وقَبْلَها كَسْرَةٌ أَلّا تَصِحَّ الْبَتَّةَ، ولكن تَنْقَلِبُ إِلى اليَاءِ، وإِنْ كَانَ الإِعْرَابُ وَاقِعًا عَلَى غَيْرِها، فَتَقُولُ: (غَازٍ)، و (غُزِيٌّ)، و (غَزِيَةٌ) [ظ١١٩]، والعِلَّةُ في ذلِكَ أَنَّ الخُرُوجَ مِن كَسْرَةٍ إِلى ضَمَّةٍ مُتَنَكَّبٌ، حَتّى لَمْ يَجُزْ في الكَلامِ (فِعُلٌ) أَصْلًا، والوَاوُ كَالضَّمَّةِ، وقَدْ وَقَعَتْ مَوْقِعَ اللّامِ الّتي هي أَحَقُّ بِالتَّغْيِيرِ، فَلَزِمَها الاعْتِلالُ في مِثْلِ هذه الصِّفَةِ لا مَحَالَةَ.

وإِذا خُفِّفَ (غُزِيَ)، و (شَقِيَ) قِيلَ: (غُزْيَ)، و (شَقْيَ)؛ لأَنَّ التَّخْفِيفَ عَارِضٌ، لا يُرَدُّ لأَجْلِهِ الحَرْفُ الّذي أُبْدِلَ إِلى حَرْفٍ غَيْرِهِ. وَكذلِكَ التَّخْفِيفُ في: (لَقَضُوَ الرَّجُلُ)، تَقُولُ فِيهِ: (لَقَضْوَ الرَّجُلُ)، يَسْتَوِي بَنَاتُ اليَاءِ والوَاوِ في هذا؛ لِئَلّا يَصِيرَ العَارِضُ يُبْدلُ[2] حَرْفًا إِلى حَرْفٍ.

وبَعْضُ العَرَبِ يَقُولُ في (رَضُوا): (رَضْيُوا)؛ لأَنَّهُ الّذي تَقُولُ في الوَاحِدِ: (رَضْيَ).

وتَقُولُ: (سَرُوَ الرَّجُلُ) و (سَرْوَ الرَّجُلُ)، فَعَلَى التَّخْفِيفِ تَقُولُ: (سَرْوُوا) في الجَمْعِ، وعَلَى التَّحْرِيكِ: (سَرُوا).

وبِنَاءُ (فُعْلٍ) مِنْ (جِئْتُ) (جِيءٌ)، وعَلَى التَّخْفِيفِ: (جُيٌ)، تُرَدُّ[3] ضَمَّةُ

---

(١) في ف: (بالانقلاب).

(٢) في الأصل ود وف: (يبطل)، وكذا يقتضي السياق.

(٣) في د: (فرد).

الأَصْلِ لِتَحَرُّكِ اليَاءِ، ولا تَتْرُكُهُ عَلَى حَالِهِ؛ لأَنَّ العَارِضَ يَرُدُّ الحَرَكَةَ إِلى الأَصْلِ، ولا يَرُدُّ الحَرْفَ؛ لأَنَّهُ لا[١] كُلْفَةَ في رَدِّ الحَرَكَةِ، فإِذن زَالَت العِلَّةُ بِالعَارِضِ؛ لأَنَّهُ يُشْبِهُ حَرَكَاتِ الإِعْرَابِ الّتي تَتَعاقَبُ بِحَسَبِ العِلَلِ، ولَيْسَ كَذلِكَ تَغْيِيرُ حَرْفٍ إِلى حَرْفٍ.

وعَلَى مَذْهَبِ الأَخْفَشِ تَقُولُ في (فُعْلٍ) مِنْ (جِئْتُ): (جُوءٌ)؛ لأَنَّهُ في الوَاحِدِ[٢].

وبِنَاءُ (فُعْلُلٍ) مِنْ (جِئْتُ): (جُوءٌ) بِإِجْمَاعٍ؛ لأَنَّ الضَّمَّةَ قَدْ تَبَاعَدَت مِنْ آخِرِ الكَلِمَةِ بِحَرْفَيْنِ، فَلَمْ تُغَيَّرْ، وغُيِّرَت العَيْنُ. وتَقُولُ عَلَى تَخْفِيفِ الهَمْزِ: (جُيٌّ).

وأَمَّا (فُعِلْتُ) مِن (السَّوْقِ) على: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾ [الزمر: ٧١][٣]، فَتَقُولُ: (سِقْتُ)، ولا تُرَدُّ ضَمَّةُ الفَاءِ في (فُعِلَ)؛ لأَنَّ الحَرَكَةَ نُقِلَت مِنْ عَيْنِ الفِعْلِ إِلى فَائِهِ؛ لِتَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ (فُعِلَ) في: (سِيقَ)، فكذلكَ[٤] سَبِيلُها في: (سِقْتُ)؛ لأَنَّها[٥] بِمَنْزِلَةِ: (خِفْتُ) في نَقْلِ الحَرَكَةِ مِن العَيْنِ إِلى الفَاءِ.

* * *

(١) في الأصل ود: (لأنه لولا)، وكذا في ف.

(٢) انظر رأيه في التعليقة للفارسي ٥/ ٩٠، والخصائص ٢/ ١٠٥.

(٣) في الأصل: (سيق) بلا واو.

(٤) كذا في ف، وفي الأصل ود: (قد زال).

(٥) كذا في ف، وفي الأصل ود: (لأنه).